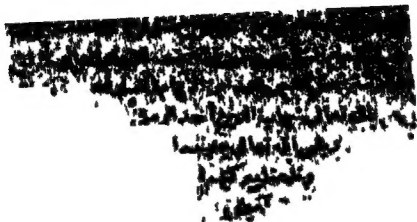


30/12/54

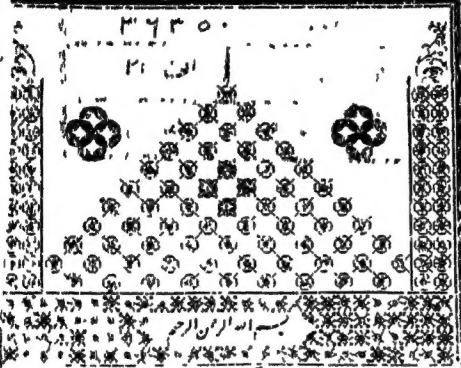
صفحة	صفحة
٢٤٣ فصل في القرض	٢ (كتاب البيع)
٢٥٣ (كتاب الرهن)	٣٨ باب الربا
٢٦٤ فصل في شروط المرهون به ولزوم الرهن	٥٤ باب في البيوع المنهي عنها وما يتبعها
٢٨٠ فصل فيما يترتب على لزوم الرهن	٦٧ فصل في القسم الثاني من المهميات التي لا يقتضى النهي فسادها
٢٩٤ فصل في جناية المرهون	٧٨ فصل في تفريق الصفقة وتعددتها
٢٩٩ فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به	٨٥ باب الخمار
٣٠٤ فصل في تعليق الدين بالتبركة	٩٢ فصل في خيار الشرط وما يتبعه
٣٠٨ (كتاب التقليل)	١٠١ فصل في خيار التخيصة
٣١٥ فصل فيما يفعل في مال المجهور وعليه	١٣٦ فصل في التصرية
بالتقليل من بيع وقسمة وغيرها	١٤٠ باب في حكم البيع وقسمة قبل قبضه
٣٢٦ فصل في رجوع المعاملة للمقلس عليه	وبعده والتصرف فيما لم يفت يد غيره
بمعاملته الخ	وبيان القبض والتنازع فيه وما يتعلق بذلك
٣٣٩ باب الجحر	١٦٣ باب التولية
٣٥٥ فصل فيمن يلى الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله	١٧٠ باب بيع الاصول
٣٦٢ باب الصلح	٢٠٠ باب اختلاف المتبايعين
٣٦٩ فصل في التزامهم على الحقوق المشتركة	٢٠٨ باب في معاملة الرقيق
٣٩٠ (كتاب الحوالة)	٢١٦ (كتاب السلم)
٣٩٨ باب الضمان	٢٢٣ فصل في رقية الشروط السبعة
٤٠٨ فصل في قسمة الضمان الثاني	٢٣٩ فصل في بيان اخذ الفير المسلم فيه عنه
٤١٤ فصل في صيغة الضمان والكفالة	ووقت اداؤه ومكانه



في حاشية حاشية الأسماء العلامة أي الشبه
والشج على الشجر على الشرح المذكور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل في هذه الحروف والكلمات ما لا يحصى من النعمان والبركات
 قالوا له يا ربنا انما كانا نكلمك في حقك فاجابهم بقوله اني قد علمت انتم قد كنتم
 في الدنيا من قبل ان يخلقكم فاني قد علمت انتم قد كنتم في الدنيا من قبل ان يخلقكم
 قالوا له يا ربنا انما كانا نكلمك في حقك فاجابهم بقوله اني قد علمت انتم قد كنتم
 في الدنيا من قبل ان يخلقكم فاني قد علمت انتم قد كنتم في الدنيا من قبل ان يخلقكم



الحمد لله الذي جعل في هذه الحروف والكلمات ما لا يحصى من النعمان والبركات
 قالوا له يا ربنا انما كانا نكلمك في حقك فاجابهم بقوله اني قد علمت انتم قد كنتم
 في الدنيا من قبل ان يخلقكم فاني قد علمت انتم قد كنتم في الدنيا من قبل ان يخلقكم
 قالوا له يا ربنا انما كانا نكلمك في حقك فاجابهم بقوله اني قد علمت انتم قد كنتم
 في الدنيا من قبل ان يخلقكم فاني قد علمت انتم قد كنتم في الدنيا من قبل ان يخلقكم

الحمد لله الذي جعل في هذه الحروف والكلمات ما لا يحصى من النعمان والبركات
 قالوا له يا ربنا انما كانا نكلمك في حقك فاجابهم بقوله اني قد علمت انتم قد كنتم
 في الدنيا من قبل ان يخلقكم فاني قد علمت انتم قد كنتم في الدنيا من قبل ان يخلقكم
 قالوا له يا ربنا انما كانا نكلمك في حقك فاجابهم بقوله اني قد علمت انتم قد كنتم
 في الدنيا من قبل ان يخلقكم فاني قد علمت انتم قد كنتم في الدنيا من قبل ان يخلقكم

كالا لعلم قاله الخوازمي قد يقال ان قد قلنا من البيع المصحف اعدم اشتراط نقله يدل على التملك من ماله الطعام
 والكسوة اه سم على حج ولعدم اشتراط رؤية ما اشترى بالتصدق على بل هذا مثل ما لو اشترى الاسير بدينه استغفاره او بدينه فساد
 بشرائه الرجوع باصره وهو ان فرض حكمي ومع ذلك فيه شيء (الفرق الايجاب من البيع) الايجاب من ايجاب يعني اوله
 ومنه قوله تعالى فاذا وجبت جهنم واوقدت فيها نيرانها وانزلنا من السماء مطر من الغمام فاحسبوا انهم يمدونكم
 وتخصيصة لا سقوطه على المصباح وجب الحائلا ونحوه وجبة سقط واوجب البيع بالاقتضاب ولم يبين ذلك ولكن ذكر
 بعد وجب الحائلا يدل على ان سنده غير السقوط الذي منه فاذا وجبت جهنم اذا المراد من سقوطه الماخاطبة له او غيره
 ومن ايجاب البيع لتخصيصة في الوجود الخارج وهو مقتضى لزوم مقت البائع من المبيع وهذا الحكم المشتري عن التمن الجبر
 اللهم الا ان يقال له منته لمجرد المناسبة في السقوط فتوقعك كانه سقط ملكه عن المبيع وقوله اشتريه سقط به ملكه
 عن التمن وقد يقال الا قرب جعله من وجب بمعنى ثبته فانه يقال لانه وحسب الشيء وجبة سقط ووجب الشيء وجوده واثبت قوله وهو
 اي الايجاب (قوله من وجب) ليزكر حاجه ولعل لان ذكر العوض شرطا للاعتد بالصفة لا لاعتد بالسر اذ وقوله جعلته دل على التقليل
 دلالة على طهارة (قوله مما شئت) اي ما اخذ الصراحة (قوله وسوا) كان هار لا مالا بل الاشهر اكله في نفسه فله طهارة لانه
 في الهزل قد سقط اعتد به فانه ليس راصيا وليس من الاستمراء فقد سقط اعتد به فانه ليس راصيا وليس من الاستمراء فقد سقط اعتد به فانه ليس راصيا
 اه سم على حج (قوله افقوه تعالى) اه ٤ لاشترقا الايجاب ووجه الخلاف تنبيهه ان مقتضى ما على مجرد التراض والاراد ما يدل

اكثر (الايجاب) من البائع وهو صريح ما يدل على التملك بعوض دلالة طهارة بما
 اشترى وكره على السنة حكم الشرع وساقى الكتابة وان كان هار لا مالا لانه تعالى
 الا ان تكون قبض عن تراض مسكهم انما المصحف انما البيع عن تراض والرضا
 امر على الاطلاع لانه ليعلم بجهات الصفقة ليلال الرضا فلا يعتد بالمطاعة وهي ان
 ينحسرا ويوقع السكوت منها واختار انه تفكيع اقتضاه بها في كل ما يهده الناس بها
 وما اؤخر ون في محقر كغيب اما لا استبرار من يباع فيها مال انفاقا اي حيث لم يقدره الفتن
 كل مرة على ان العراى ما فيه فيها ١٠١ على وزا المطاعة وعلى الادب لا مطاعيتها
 في الاخرة اي من حيث المس بخلاف تعاطي الله قد انقاد اذا لم يهمل فكم يفر كاهو
 طاهر الرضا ما في الدنيا فيجب على كل رعا ان يخضع ان كان باقيا وبذلك ان نفسه يجري

عليه فيقول الهول في قوله
 واختار المستفتى اي من حيث
 الذليل (قوله في كل ما) اي عقد
 وقوله اي ساقى الاقتضاء كابدل
 له قول الشيخ في شرح قول الروض
 في كل ما ياكل ما اشتهى ووجه
 دلالة انه يجعل في معنى الباء القيد
 يكون مجرورا وهو مبدى الاعتقاد
 وبماه فالاول اشارة متباعدة
 ولا يعتد بالمطاعة بالسكوت بل كما

نشأه في قوله ان الاطاعة الغير المذمومة في كلامه الصريح والكتابة (قوله بها) اي المعاطاة (قوله فاطل انفاقا) خلافا
 اي من الشافعية (قوله) حيث لم يقدر الرضا على الخ او لم يكن مقداره او لم يملكه من يباع بالعادة في بيعه مثل قيمته انظر في قوله من
 ذم صيغة عقد كان من المعاطاة المتخالف فيها (قوله على ان انزال ما عني فيه) اي الاستبراء (قوله وعلى الاسم لا مطاعة بها) اي
 سب المعاطاة اي بما يخلف كل من له اقدن بالمعاطاة الخ قال حج في الرابح وعقد المعاطاة من الكتاب وفي كلام بعضهم فيه صفة
 رايه المعتقد خلافا لغير (فرع) وقع السؤال في المدرس على وقوع بيع المعاطاة من مالكي وشافعي هل يحرم على المالك ان يات
 لاعاقته الشافعي على معصية في اعتقاده ام لا فيه تنظر والمطوب عنه ان الاطوب الحارمة كالوهاب الشافعي مع الحنفى في المانع
 حيث في يحرم على الشافعي لاعاقته الحنفى على معصية في اعتقاده ومع ذلك هذا الخبر يرفع فيه لمذهب المالكي هل يقبل بجرمه
 ذلك عليه ام لا ثم رأيت سم على حج في المدرس الاتي قال ما نصه فرع ما عني شافعي ثم ومالك ما يصح به عند الشافعي دونه من غير
 تنبيهه الشافعي ينبغي ان يحرم ويصع لاد الشافعي معينه على المعصية رهون طاطي الله القاسد ويجوز شافعي ان يات
 الفرع اعلا اعتقاده (قوله بخلاف تعاطي الله قد انقاد) اي في المعاطاة (قوله) كاهو ظاهر للرضا) تنبيهه ان غير طامن العقود
 القاسدة كذلك انتهى سم على حج لكن قضية قول حج شرار في خلاف تنبيهه انما انفق على سادته في المعاطاة (قوله فله ان تلف)
 وهو التل في المثل راقعي القيمة في المتقديم وبماه سم على حج ثم الغرض من هذه المعاطاة كالتقصير بغيره فله

(قوله وعصره) أي طالع كوكبا مع (قوله على النفل) أي بعوض كوكبا (كلمة كاس) أي كوكب كروني مشهور على السطح الشرع
(قوله وقولت) فبينما أنا استأجره إذ كروان ليذكر العوض فزلاحي (كلمة الباقع) وقضية العمل خلافة سميت بالخطير قول
أشتر بنية أتتني بالخطير في سائر الشوارع أي بعد كروان من المدة أي وسكنت من الميعاد فقلت أتولاني من ذلك كروني هذا قول
حاجنا أنكره بقوله (كلمة كروان) (قوله وقلت) أي جواب الأول الباقع بذلك وفيه منه قوة إلا قد قلده فنتق جواب (الخطير)
فكرناك ولقوتك) فبينما أنا ذاك لا يبقى بعد الانقضاء في جوابي منك وقصود وهو في ريب (قوله في جوابي) فقلت ليس بقيد
ول عجزه وهو كروان كذا قوله في جوابي اشترى (قوله بل لعلته غيره) أي فإني قال أطلعت من على التبول (قوله فإني لارجع الخ)
هذا صريح في إجابتي وأما قوله صريح في قبول الصرف وفيه يتقاسم ما ذكره السالحي في فصل أركان التمسك كما سيظهر
المستفاد ولو قال زرت منك فقلت عات ٦ لم نفعده على المدح عاتمه وفي قول فقلت بذلك لأنه ينصرف الحمد أوجه

وهو سر ما يدل على الفقه والافتقار كاسم (كثرت وتوكلت وقيل) وطغت
واخذت وابنت وصاوت وتقررت بعد الانسحاب في جواب المرتك في تعوضتي
جواب مؤختك وقد فعلت في جواب اشتري في ذكركا كآية الرابي في التناكح وفي
جواب مؤختك كآية الاسوي من زادات العبادي ومع صراحة ما تقر ويدل في قوله
لم قصد بهايوا اي بل قصدت فيه ثم الاوجه اشتراط ان لا يقصد عدم قبولة سواء
العقد ابوة أم أطلق هناك ان في بطلان المسمى كآية العربية التصور فلو قل ان قل لو اشترى
او ابتاع فالوجه انه كما هو في الفقه الايجاب وهو تقدم لفظة المسمى ولو بطلت
مع ذكركا في ١٢ ولو كفي كاذ كراه في التوكيد في التناكح لعمته منها حسنة لان
التناكح بقتا فيه ما لا يمتطال في البيع بخلاف فعلت وشراء في الايجاب (ولو قال يعني)
او اشترى في عداكنا (فقال بعتك) او اشترى (العقد البيع في الاطوار) دلالة
ذلك على الرضا فلا يحتاج بعده لتعوا واشترى واُبعت او بعتك واحتمل لا حاجة
لرغبة به بخلاف آية في بيعني واشترى حتى ولست ترى معنى وهو واشترى
منك اذا تقدم لا خلاف في معناه ومقابل الامور لا يشهد الا اذا قال بعد ذلك اشترى
أو بعتك فظاهر بطلان بهي على قوله والمتمم بالاستدعاء ليس هو والاوجه جريانه
في الاستدعاء بالكتابة وبعت الاسوي الحاق ما دل على الامر به كلفنا في المقرين بالام
الامر فقال ولم أر من نقل لانه ذكر مرعى واستغنى عن التصريح به لعدم بلان في قوله
(و شدة) في البيع (بالكية) مع التينة في القرن بكل القطة او بقتل ما ياتي في الإطلاق كل
محمول والاول ظاهر اطراف لاهم وقد فرق فيه بان عدا البينة حوط (بمعناه قلت)

[illegible]

(قوله ما تقولوا للرائد) الراجح فيه في الخبر الواحدة (قوله لفظه القرآن) كان قطع مسامحة في ما يترشحان على أن
يقصد به لفظ الكتاب فيصعب حيلولة غيره وأما ما يؤيد هذا القول من القرينة فإن ما قاله بعض مخالفين من أن
هو القولان هذا لا يخلو فائدة حتى في الزيادة في كتابه فاعلموا بأن ذلك مخالف لما يستنبطه من اختلاف البيهقي (قوله
وكان في الاستسقام) أي حيث لم يفتقد الكتاب (قوله لا مل مائع أو هو) أي أما علم ما أفرد (قوله ويمنع ما روجا) ظاهره
لا يعتبر الكتاب بغيره ههنا من علم وقت قول المكتوب المقتضى أن سم على منعه وهو ظاهر (قوله لا تقضا بغيره) أي
أي المكتوب إليه (قوله فيما) أي البيع والطلاق (قوله في ذلك كلامه) أي إن الراجح في قوله بأن لم يكن من مقتضاه إرواه
التي على الله عليه وسلم فيما ينهون ٨ وما روي أحمد بن شعيب بن قارعة (قوله والله أعلم) والظاهر أن قوله

كلامه. ثم قال: ثم قرأ القصة فغلبه الظن وفاق الشكاح به مدة الاجتهاد
 والكتابة لا على ما تعلق أو هو انكشاف عقد جامع البية ولو طاهر كان به السبكي وغيره
 فليقبل فهو اعتمد عليه وبتة باره بالافتقار على قبوله ولو باع من ثواب كبت
 أدى ثلثان وهو غائب فقبل حين بلغه ان خبر جميع كمال كتابته بل أولى مرة عند البيع
 أو طهر بالبيعة ولو لمع القدره على العرض واستثنى ابن الرعيه من العقاب بالنية السكران
 اذ لا ينفك كطلاقه والاوجه صحت منه فيما اذا لم يوفيت اقرارها بها وهو مؤاخذ
 بالاتاخير فكلامهم عرر على رد كلامه ومقابل الاصح عدم الاعتقاد بالان الخاطب
 لا يدرى أخو طب يبيع أو يغيره وروايت كرا لوش ظاهر في ارادة البيع (ويستخرج
 أن لا) ينفذ لثقة الامانة بالعدد ولو يبيع اياها لم يكن من مقتضاها لأن مصلحته
 ولأن مسخضاته كانت ربه في صاحب الاقرار فلو قال المشتري بعد تقدم الايجاب
 بسم الله والحمد لله والسلاة على رسول الله فباعت مع وهذا اياها على طريقة الرافعي
 ما على ما يحسنه الله منقح باب الذكاح فهو غير مستحب لكنه في مرض كمال الشكاح
 وقد يرق بأن الشكاح به طاعة أو كراهة بل من عدم اختياره في ثم وجان في خلاف
 من ابطال يا عدم اختياره هنا رسل كلامه ما لو كان الله تعالى يعذب جواه لعقمت العتد
 ربه وهو كذلك كما في كلامه الرافعي عن البئر وان اقتصى كلامه في كذب الناعم ان
 المشهور رسل لانه رسل اذ يقول الله في الطرف الواحد وهو محتمل ان اثمه فبا على
 الصلاة وان امكن الفرق ومنه يترى انه لا يضر هنا تغلل اليسير معهما أو جهلا ان
 عذره هو مقدمه فلي لا يضر هذا قد كما سر حواج انا لانه المعتقد فليست بأجبة وان

سواء الألف في الفاصل من الكلام أو بعده ، فإن لم يقبل انما لم يكن قتل سم على منجس من شرح (الاعراض)
فلا يشاء ان الألف يضر عن قبح كلامه بخلاف الياء فليست تاتل (قوله وهو كذلك) ووجهه ان التسل انما يضر لانه اية الاعراض
والاعراض مضر من كل جهة ما كان فيه المتعرب جوابه في مع قبل لفظ الاخر اومه مضر فكذلك ارجعه منه ما يضر بالرجوع
والاعراض من قامة يظهر ان الالف يضر شيئا حتى سم على حج (قوة الطرف الواحد) معق (قوله وهو محقق ان انهم)
مباينة سم على حج محققا في ما قبله المباشرة وكذا يضر الله وهو على قتل (قوله ان) ثم بالمراد بالمراد ان يكون من جنس
عليه ذلك ان لم يكن قريب منه بالاسلام لانه لا يبعد عن العلم (قوله ان لم يضر محققا) ثم عبادة حج الاضحية ودان (قوله كما
مترجما) اي ولو تضمنه التعصيف لان الالتفات اذا اعتقت حلت على ما يراه هذا ظاهر مما أتى به الثاني بعد قيام
الصحة من الاول من ما لو قال ذلك مستتر قدوة على ما شرهه بضر كما قد أخذ من قولنا انذبح الله تعاقب بعض الهراء في بعض

انه لا يضر لانها بمنى فقط حتى كانه قال هناك يكذبون غيره وفيه نظر لان هذا المعنى ليس مستغاضا من اللفظ الا ان يقال
استغاضا لما عاين من الانباط لا يشترط كونها موضوعة بل يكفي انهما ما اثنى منها كالمعروفات العوام وهو قرين قوله مقبله
اما الحاضرة فلا يضر نكده قبل علم الغائب وكذا القول بمتى من فلان وكان حاضر الا يضر نكده قبل علمه انتهى سم على منفع
من مر وخشيته قوله من فلان انه لو خاطبه بالبيع لم يسمع فنكلم قبل علمه شر وأما غير مر وان التعبد بالغائب جرى على
الفالين ان الحاضر يسمع ما خوطب به (قوله بسكوت) متعلق بقول المستقل ان لا يقول الفصل (قوله او كلاما) (سبي) عطف
على بسكوت (قوله مطلقا) هذا هو مرارة قوله ان السكوت اليد من ضارب معتقد قوله اذا تعبد به القطع به اذ الزيادة ولو افسد
به القطع بخلاف القرائن اياهاء قديمة محضة وهي اضعف من غيرها انتهى وهي قوله مع تعبد القطع فتو قوله هذا
ويصرف (قوله كاسر) اي عقوله المستغاض بكلام من قوله ولا تكلم فيه خلافا لبعض المتأخرين (قوله وان تبقى اهلها) (قوله)

انحرز به ١٤ الوجب او انحرز عليه
وخرج به ما لو عيى بهما وكان مذهب
سبي فذكر ان لا يضره معلوم من ذلك
انهم جردوا في ابتداءه (قوله)
اقام العقد اي نصبر في لهامع
القام (قوله ولو لم يفسد) (لا سخر)
والسخر فلو خاض به بلفظ البيع
وبه يبره بحيث يسمعه من يخرجه
ولو لم يسمعه صاحبه سخر بالامانة
او بلفظه غيره ومع وسارة سم على
ع في اثناء كلامه حتى لو قيل عشا
فبان بعد صدور بيعه مع كس باع
حال ايه الطائفة ان يفسد بها
انتهى وقول سم سخر ظاهر انه
لا يرق بين طول الزمن وقصره وهو
بلازم (قوله وان يتم الغائب بهذا)

لا يقول الفصل بين لفظهما) او اشانيم او لفظ احدهما وكاب او اشارة الى سخر
والعلم في العمل في الغائب بما يقع منه متب عليه او لفظه وقوع البيع بسكوت يشر
بالامراض ولو لم يفسد او كلاما (سبي) وانما نسبة التعلق والجماع في الطائفة عتبه
اليه برما لساو لا اجندا والاو به ان السكوت اليه ضار اذ الله فيه القطع ان اذها
مرفق القاطعة وفيه خلافه ويصرف (ان) بد كراية في السبي فلا تكتفي فيه كسروان
تبقى اهلها لتاتم المقدران لا يغير شيئا من لفظها الى اسم الا سخر وان يتكلم كل
صبي يسمعه من يخرجه فان لم يسمع من غيره لم يسمعه الا سخر والام يسمع ان سخره
الريح وان لم اشهد لا ركبته لا يعرفه اذ او اذ هو ولو لم يسمع من لا يرق ولو يخر
سماك اوانه سنة بما يمار كالسكاح كما يقر في يمينه في الامانة في القضاة التقدم
كسرك ان شئت بغيره يقول ان يرقه مثلا ان شئت حال يخرجه ان شئت بغيره
فلا يسمع كما ان السخر راق به (الامانة) انه تعالى لا يفسد احد اياه ان يرق عام
البيع الامانة فاعلى به البائع وهو ان السخر لا يحصل التعليق به به وهو
القول ارادها على ان شئت بالامانة ويكمل به بقوله البيع وهو بهذا وقوله
ان كان ما كس فخره سكر ان السخر به انما يفسد في البيع والبيع هو هذا وقوله
كسرك ان السخر لا يفسد عقد البيع الا ان السخر به انما يفسد ما لا الماردي من
الاول ولا ذلك في القول فخره انما سخر وان شئت بغيره وكما في الامانة انما

٢ يثبت القول من صدره انما السخر هو ان السخر به انما يفسد ما لا الماردي من
سنة على الوجه ويصرف به السخر على ما يأتي به بيان البيع لا يفسد بانون بخلاف السكاح ان حزم الشارح ثم
بضماد السكاح مع الشرط المذكور وهو ان السخر به انما يفسد ما لا الماردي من
كاه (قوله ما لم يخرجه السخر) اي في كسرك كاه (قوله راق في الوالة) اي شلتا لخير (قوله وان يخرجه) اسم الاشارة واجمع
في الوالة ان شئت بغيره (قوله فخره سكر) اي سخر به مع التقدم (قوله ان السخر) وانما يفسد ما لا الماردي من
في قوله ان كان ملك (قوله ويؤيد ذلك) اي المرق بين التقدم والتأخر لمتحق (قوله سخر) اي اياه لعل ان الجاردي
سبي السخر به العتق كما ذكره عند القول المختص به سخر في رفع الحث والعتق ما يفسد ما لا الماردي من
زل الروية انما يرق بغيره وان شئت بغيره معلوم في بيان السخر ذهابا عن صوص الوالة كالتعبد صرف الوكيل بغيره
في بيعه اعلاه

كان كل من انعموا بالحق لا يقبل العقد كان ذكره في العقد بقرينة العقد (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراد به حجة في حقها
 كائنه بل قتل من بعضهم صراحهما ولعل الفرق بين هذين وبين ما تقدم من حملوه حيث ذابكنا ان لفظة العبد لا تشمل على
 ما يتا على البيع بخلاف هذين فانهم ايشقان على التعليق المتا على البيع (قوله لم يشهد دعا) اي لان السلم يقتضي العبدية والعقد
 على معين فلا يصدق به العقد بصفته ولا لاسلامه كونه دينا (قوله ولا يمتص قصد الفلانة) ويسدق في ذلك كاي شخص قوله
 قبل ومع صراحهما تقر بصدق في قوله لم قصد بها جوابا (قوله من غير معرفته) اي ايا مامع معرفته فينتقض به عند
 الاطلاق وقبل منه ذلك حيث لا قرينة تدل على ما اذا علم قوله الا في بطلان الملاءة) فهل المستحق منه النكاح فقبل وزوج
 .وليه بالاشارة اذ انهما كل واحد في النكاح كلام فراجع (قوله بها) اي الاشارة (قوله نكاحا) واذا كانت كناية تعذر
 به مثلا بها باعتبار الحكم به به ظاهرا كاهو ظاهر اذ لا علم فيه وقور القرآن لا يشهد كآمر اللهم الا ان يقال انه يكتفى هنا
 نحو كتابة او اشارة به في الضرورة هـ ج وبغيره قول الشارح فصناج الى اشارة الخ (قوله قد تم القابل) اي وهو
 العاقد بسبق كونه طاقدا (قوله على المفعول) اي وهو المفعول عليه من حيث ١١ كونه مفعولا عليه (قوله لهما او شترها)

اقتصر عليها لكون الكلام
 في البيع فلا ينافي ان عدم الظرف
 مدعي في سائر العقود وبعبارة اخرى
 وشروط العقد البائع او غيره (قوله
 يعني عدم الجبر) اي او ماعى مناد
 كن زال عقد بغيره وتم فانه في
 معنى المجهور عليه كاي في كتب
 عليه سم على ج يمكن ان
 يقال المراد الرشدية به او حكا
 هـ اقول وهو يراد به في المعنى
 لئلا كرا الشارح بشوكة يدعى عدم
 الجبر (قوله ليشمل من مانع مصادا
 لديه) اي ويتحقق ذلك بغيره
 زمان يحكم عليه فيه باله مصلح
 عرفا لئلا تضاه كلامه من ان

تعالى على الطريق فلا يكون صريحا ولا كناية خلافا لبعض المتأخرين ولو قال آلت
 اليك في هذا الثوب ثلاثة قبل لم يشهد به ولا سلبا كاي ساق في كلامه ولا بد من قصد
 اللفظ للمعاد كاي فظاهر من الطلاق فلو سبق لسأله اليه او فسد له لانه كاتفاظ اجمعي به
 من غير معرفة وذكره لم يشهد على ما ساق في ثمان شاء الله تعالى وبه في سائر العقود
 (واشارة الاخرى) وكنايته (بالقصد) ما ليا او غيره بالخل وبالمال والتذوق غيرها
 الا في بطلان الله لهما وبالله المآلة والحنث في البيع على تركه الكلام فليست بها كالطلاق
 راجعا مع صحوحيهما في صلواته ولم يطل (كالنطق) به من غير مظهر وبنو سباني
 في اللغات انه ان فهمها كل احد نصر بجهة واللعن وسدده كناية رجحت فيحتاج الى
 اشارة اخرى مشرع في ال كز الثاني وهو العاقد قدمه على المقدم عليه لتقدم
 القابل على المفعول بعبارة قال (وشروط النافذ) بالامارة من شترها الا به وكما يشهد كره
 و(الرشد) بمعنى عدم الجبر ليشمل من بلغ مصلحته به ريبا ثم يرد ولم يصح عليه ومن لم
 يعمده تقدم نصرته عليه به بدلا وعمل به في طاق الاخر بجهة نصرته كاي في قوله
 رجحه الله تعالى نزل جعل له وسرته لان الغالب عدم الجبر كاي به ومن جبر عليه بغير
 اذا قصد له الرمة بغيره سم ولو صراحا او بغيره سم ومنه مضافا وفلس

العبرة بوقت البواع خاصة حتى لو بلغ قبل الزوال مثلا ولم يتسما عسفة في ذلك لربحت ثم اطي ما يفسق به بعد مع نصرته غير
 مراد (قوله ثم يرد) اي او ينس ومنه معلوم انه لا يجبر عليه بالفسق (قوله ومن لم يرد به تقدم نصرته عليه) وجه السؤل لهذه
 ان الزاد بالجبر ومن علم الجبر عليه ولم يرد به تقدم نصرته وهذا لم يعلم به بدلا وعمل به في طاق الاخر بجهة نصرته كاي في قوله
 ومعه ماله او بعد عسفة ذلك لا يجوز بعبارة الا انما عمنار شدة به ذلك وهو ظاهر (قوله كاي به) اذ لم يرد به بالبرائع بقاء
 بغيره عليه بصدق بينه كاهو ظاهر خلافا لبعضهم لاسل دوامه حيث انه يفتي فيه اشهر ريبا عدمه مع دعواه يشهد هـ ج
 وخسبة قول الشارح ومن لم يرد به تقدم نصرته فالح عدم تصديق الولي (قوله اذا عقد في الغمة) هو بهذا العقد لا يحتاج في
 دخوله الى التاويل انما كونه في حاجة لا يرد ليل لا يخرج الخس اذا انصرف في امان ماله (قوله ولو صراحا) قال ج واختار
 معه ماله من عسفة المدين لا يقول عليه (قوله ويصدقون) عومه شامل بالوصول له حالة تميز بحيث يعرف الاوقات
 والاضور في نفسه ١١٧١١ رخصه به لئلا يفسد عن لم يصدق به من سلبت في حجة تاسا في وهو ظاهر فيما نرى انما في بنو

وهو بذلك الحالة استعمل الحكم المثلثون بخلاف ما لو حصلته ذلك الحالة ابتداء استعمالها كان عليه قبل كما صرح به أبى جاب بطريق قوله وإنما صرح العبد أى ولو فيها كما هو ظاهر إطلاقه لكن كونه مقدر متافقة يقتضى اشتراط الزيد وهو ظاهر ونقل بالدرس عن جج فى معاملة الرقيق ما صرح به (قوله لأنه مقدر متافقه) هذا التعليق لا يتأق فى ظاهره وكل شخص العبد فى أن يترك نفسه من ماله ولو كان مع من يضمنه كراعى الصدق أو زوجا من قصره نعم أو خلق السيد وقدر البقرة معه فأنشبه ما لو راع الراعي العينة المروونة من المرنهى فأنشبه ما لو راع المرنهى (قوله واقتصره) ومنه لما ما يقتضى التعليق من التقيد (قوله بعض التأخير) مهم شرح الاسلام بباب الجور (قوله ولم يأتى الرايان) ظاهره وان علم الولي بذلك وأمره ولو قيل الضمان فى هذه الحالة لم يكن جيدا (قوله نفس كل) أى لعدم إذن الولي وإذ اراد أنه ثبت البذل فى ذمة العصى وبوذى الولي أى ماله العصى وعليه فليس المراد بقوله ضمن فى ماله أنه يعلق بعين المالك كعلق الأثر بالمالك (قوله ضمان على ما) أى المدين أو إذن أحدهما فافهم أنه عليه ١٢ حيا لأن فيه لم يلزم (قوله وعوفاة العصى) أى إذا كان ذلك الولي فافهم بطلان

بالقسمة ليعب عن ماله وان صح بيع العبد من نفسه لانه مقلد عاقلة ولو اختلف الصبي
أرغب منه ما باعناه وان اضر من ريشه انسه لم يضمن ماله وكذا باطنوا وان اهل
هم نفس الامم خلافه واحدا وبعض المتأخرين اذا قلعه من مضجع ماله اوصى صبي ماله
ولم يأتوا الويلان من كل مائة من الاشراف كذا لا فقهنا قالوا انما عليه ما سقط
لو جرد التسليم ماله على بائع الصبي رقائق اوليه فالوجه ما صبي ولو اذن الولي وهو
ملك الصبي لم يبرأ منه فممن رد ما باع وفي ذلك مسألة متعلقة بسببه كسبها كقول
وهو رواية رخصها برئ كماله الزركشي ولو قال مالني ودعه ولو يرضي الصبي او اهلها
في الصبر فليس يرى لانه مثال اصبه بخلافه ماله كسبنا ادعاه في النعمة بين الابن وقبض
صبي ولو اخطى صبي ديارا من بيته وساقط في يده من الاختصاص ان يرد له اوليه
ان كان ملكا للصبي او لملكه ان كان لغيره ولو اوصى صبي بغيره في الشيء وقال هي من زيد
ملاوا خبير باله خول على بيته مع ما في ذلك العلم ان القس من طرقة وكالصبي في ذات
الفاق وسحق بيع الذكران المخطوبه رده عن عدم تكليفه على اعراس ولو رده على
معههم قول اهل التكليف كالمعه على مطوعة ابدله باله لانه لا يملكه الا الذي هو ناه
ولا يرد عليه من زاله عنه بغير موثقه كونه لهما بالمجهور ولله (قلت وعلم الاكرام غير
حق) خلاصه من ذلك مكره في ماله برحق لعدم الرأ ولله قاله الى الآن تكون تحارة

[illegible]

(قوله وقد كتب في بعضها) أي وجدوا بعضها الذي كور (قوله فيكون حقا) أي عليه فلا راد الباق عموما إلا بقدر
البيع فهل يرد عليه لأن لا فيه نظر والأواب الحرم لا يباع مع استمن عليه الصخر فيها ولو يشتري الخيلان من أهل ذلك
قد اجتمع المشركين ولو كان ذلك بعد من المشركين لزمه أرض نفسه أن يصب فيه ميتات (قوله لم يباح) أي يعني أن مثل
ذلك الخوف المكتوب عليه القرآن آدم فقد أرى عيا يكتب له إلا أن يقال الغالب عيا يكتب له النيات أن يقصده
التي لا لأبى وأنه القائم على أن يلا بطلب تلك الكتاب من أمهاله ولا كذلك ما يكتب إلى الله قولا في بيع ماله أو عمل
مخوف أو وجد أو ما له التمتع فباح (قوله ومثل القرآن الحديث) ولا فرق في القرآن بين كونه موهوب أو لا وهو مفسح
أدكم فيه ضرورة ذلك سم ومنه أخصب التوراة والأفصيل فيتم إذا لم يزل تغييرهما (قوله ولو بيع بها) أي وذلك لأنهم قطع
بأنه في حقه منه من أقدامه وسلم وح بالضعيف الموضع (قوله وكب العلم) أي بالأكابر (قوله كليات الماتورة من
السلح) أي زباني وفي سم على مع ولا يحدان أسماء الأبياء جهات كالأقار و نقل من العلامة شيخنا إسماعيل بن
الباي بقوله من ذلك هو لا يفتد ١٥ فاعلم ذلك التي كان ما رأى النفس لسد ناموسى ١٥ (قوله بوجه ووجه

الردود وقد كتب فيه نهائين من القرآن فكانت حقرا المصاحفة غالبا فلا يتسعه به
الزائفة كما وسواهم الجزية بذلك فاعلم اننا من غير الحاشية فيه على ذلك الركن
وهذا القرآن الحبيب ولصعب ما عاين بظهر اذهوني من الاثبات والاثبات وكتب العلم
الى حيا انوارا في نفسه ايضا بالامان بخلاف ما اذا خلعت عن الاثبات وانما خلقت
بالشرع ككتاب تجردا عن ذلك فاعلم انهم يوع الكبار من وصم به في المصنف
تدليده بكافة ابن عبد السلام وادرسوا له بخلافه من القرآن انما في
تكميله الاستيعاب من الاثبات يكرر في المصنف لاجل ان لا يراه (و) لا تلت
لكن انما يعرفه (المسلم) في طريقه في نفسه ليعرفه في ذلك انما يلقاه عاقبة الاسلام
في اواخره ما رآه في ربه في شرا عاقبة (والاظهر) انما يصح ادلال
العلم ومقابل الاظهر مع ذلك فيؤمن بالعلم والملك وسكن في الريبة في التطلع بالظلال
في المصنف وثق انما يصح الاثبات في الاعتق في الراه في البديهة لانه ما عاين ودفع
الى من قدس روادته في الكائنات كالمسلم مع ادراكه في روح السفار لانه

[illegible]

(قوله من أقرأه) أي صورته جادة ثم على ج أي دون (تصميمه) أي لا يخص عن الأقرار (قوله ومن قال) أي
الكفار (قوله أذو كل كلف) أي بالتصميم (قوله لو سئلتنا) أي معاذ الله أن نمرؤا ذوارنا وبطل عليه اقتصاده
يان القهوم على الذي جازنا إلا في كلمة بخلاف الذي في دارنا (فرع) لرباع العبد الكافر من سرى فآخا لظلمه استغناه
بقباس الأولى في آفة الحرب إلا أن يقال الضرر من الظاهر من الأقران لنيل القتال ولا كذلك العبد اه وهذا الثاني هو
مقتضى تقليل حد بيع المديونية لا يتعين حله عند ثوب وقد جزم شيخنا في شرح الإرشاد بقول العبد اه سم على منج
(قوله سلا) كما ذكره في الفقه في الشرح في الثاني اه على (قوله) بنه عن أمنه زيادة على الخروا على كلام الرازي
مطلقا بخلاف ما به وقال سم على ج حل كالسلاح السفن لن يقاها في البراء والاعص تصيب القتال فيه فخره
الأول كما قيل مع عدم تبين القتال اه (قوله بصاده) أي السراح (قوله حلا لالموت) أي طان المرأه لم يطيع
لما ينع (قوله أو يصد) أي شاعرا (قوله لا يستمر) أي مظلة لا تعاف ١٥ يكون لازما اه سم على ج والمراد

المحذور وبقاؤه منع إجابة المسلم كراهية ولا يحل حمله بآخذه أصل النكاح بالتعبد
 لحرمه البقاء ومان الحظر لغيره في نكاحه استيفاء خلاف الحكم كسأله (ألا
 نيقن) أي يحكم بعينه (ع) بدخوله في ذلك كخداؤه من إقراره منه
 بهزئه من قال لنا كاخته عني وإن لم يذكر أو صا ذالهيبة كالياسع (يجمع) بالزمن
 كما قاله الشارح إن قوله يسع مراده الفساد معنى التمسك بالزمن كمنع النكاح من
 مدخول الأمانة أو غيرهما استتمامه من قبضته أي بغير استتمامه من عدم
 التصديق أو غيره (في الأصل) لا لما دلالة لامة وإن شئت ليعم الأول بما عاين الأذلال
 (ولا) غلبة الاله في دار غريبة ولا (المرء) ولو ساء ما كانا قتي. والله اعلم
 فعلى لا إيمان بالعرض والحرام بجماده (مسلما) هو مما على ما في الحطب
 وله دوما ونرسا بخلقه من خلافه الشاغل لاختلاف حكمه أوجه ثلاثة هي حتى
 قتله أو طاعه. ولا لازم له أن يخاف بالحق أو اتقاء المصائب عليه ولا على جوارحه
 أو غيره فيجب له أو يتبرأ منه بمصرح أو غير ذلك من بعض. والله اعلم
 ذلك خبره والسبب ما علمه الشارع من قوله أنه أراد إلى المذبح كالحديد
 أو من له في ذلك ما علمه من جهة لا حرام وضع كيم أو قطع الطريقين

[illegible]

(قوله اثباتهم) اى الكافر ذلك من مسلم (قوله ونحو المصنف) اى بان دعى لسلامه واستعاذ بدينه لم يلزم منه
 (قوله فان استأجره) اى ولو ندبته مسجد المسلمين لان فيه اذلاله (قوله لعله) مفهومه انه يقبض المسلم بنفسه
 ويغالبه ما ذكره من على منهم حيث قال ان المالك هو الذى يقبضه (قوله ويأجر المصنف) مفهومه انه لا يمكن ان
 يؤجره لكثرة يومه ذلك الكافر ايضا بغيره وهكذا هو مذهبهم اه سم على حج ولعله ثبت فهم من حاله ان فرض من
 ذلك السلاص بالسلين وبما هو فى سلطة الكفار والا فلا مانع من ايجاره الى كافر وهو يزجره الى كافر آخر ان ظن ان ذلك
 وصيلة الى ايجار مسلم هذا هو حق ١٦
 ما لو استعانه واستودعه فهل يمكن من استغناؤه فى العارية

وحفظه فى الوديعة او حتى ان
 يستتيب مسلم الى حفظه ودفعه
 الى مسلم بصدقه فبانه ومنعته
 على الكافر مثلا ككون المسلم
 آلا لكافر او فرأه فيه نظر ولا يجد
 التالى ثم رأيت فى سم على بعبئة
 ما يؤخذ منه من جميع الاول فليست امل
 (قوله لا فادتها) اى الكتابة
 (قوله لم يبعه المالك) وجوب (قوله
 فان لم يبعه رغبانه) اى فشرائه
 (قوله سب) اى المالك (قوله
 عندئذ) ولو امتنع التضمن
 ذلك الاجابة جارية الا ضمن
 مبدى فبانه لم يبيع على دفعه
 (قوله كفى مستولاه) اى
 الكافر اذا است (قوله والاوجه
 عدم ايجاره على يمينه) اى
 المستولاه (قوله خلافا لبعض
 التأخير) مراده حج (قوله
 وهو غير صحيح) اى بل لا يجوز
 اخذ من قوله وهو غير الحس

(واقفه اهل) اما ارتمان واستيداع واستعاذة المسلم ونحو المصنف باثنتين غير كراهة فان
 استأجره بعبئته كره ثم يؤجر المرحون عند عدل ويستتيب للمالك قبض المصنف
 لخدمته وبإيجار المسلم كبايو صراة ملكه منه ولو بشروط على غير كراهة اقل به
 والودعه اذ تعلق اوبكاته الرقبى وان لم يلزم بها المالك لا فادتها الاستقلال وبإزالة ملكه
 عن اسم فبذره او ملكه قهرا فيصير اوا اختيارا وبغيره اذ لا اوفى اذ وجوع اصل
 واجب او فرض فان امتنع من دفع ملكه عنه باع المالك بعبئته ولا يمكن التدبير والرهن
 والاجارة والتزويج والحسوة فان لم يبعه رغبانه سبب رجال يمينه الى ان يوجد
 ويستكسبه عندئذ كفى مستولاه والاوجه عدم ايجاره على يمينه من نفسه بغير
 ائذ خلافا لركضى لما فيه من الاجتهاد بالمالك بتأخير الفنى فى النية فان طلب خبره
 اقتدا ما عنه بقدر قيمته لم يبيع ايضا خلافا لبعض المتأخرين اذ هو يبيع لها وهو غير صحيح
 ونظيره كلامهم تبين بيعه الى المالك كملحة المالك قبض الفنى حالا وان كان المالك
 غير ائنه وبين الكتابة ولو طرأ اسلام الفنى بعد تدبيره لم يبيع على يمينه على الاصح
 حذرا من تقويت فرضه فلو كان ملقى متقه بصلة قبل اسلامه فهو كالقن على الاقرب
 وقد اوصل بعضهم اسباب دخول المسلم فى ملك الكافر ابتداء الى نحو تحسين صورة وهوى
 راحة لقول بعضهم اسباب دخول المسلم فى ملك الكافر ثلاثة ما يجتهد المالك القهرى
 والفسخ واستعقاب الفتى وخوضا بمهم ويتم فيه تنقير الصدى ان يكون حلالا ثم
 شرع فى الركن الثالث وهو المبيع فذا ومناذا كذا الشرطه فقال (ولم يبيع شرطا)
 خمسة ويزيد الى ما يأتى فيه ولا بد من وقوع حله الاخصيص وحرر المالك وحده لا يجوز
 فليعلم شرعا وما قبل من ان قيد المالك يقضى عن الطهارة لان قبض العين لا يملك وذا ان
 اغناه عنها لا يستدعى عدم ذكره لا فادتها فصر على اختلاف والواقع مع الاشارة لقرضا
 عليه المخالف من عدم اشتراطها من أصلها (احدها طهارة عينه) شرط ولو كانت النجاسة

قد ثبتت فى دعواه ان اقتدا ما بيع وقال ان ما دفعه فى مقابلته تعيينه متى هو تبرع من المانع
 (قوله سب من تقويت فرضه) اى السيد (قوله فهو كالقن) اى يبيع على يمينه خلافا لمع حيث الحق بالسئلة والاقرب
 ما قاله حج قال لانه لم يظفر فى يمينه وبين المالك الذى طرأ اسلامه (قوله ما يبيع المالك القهرى) اى كالارث (قوله واستعقاب الفتى)
 بان اشترى من يمينه عليه (قوله بما يأتى فيه) من اشتراط الحلال والنقائص والممانعة على ما يأتى فيه (قوله ولا يرد) اى على
 ما فهم من كلامه من ان ما اجتمع فيه هذه الشروط صيربه

(قوله فلا يصح بيع الكلب) (فخرج) عدم دخوله ملائكة الرحمة يتأقبه كلب هل وان جاز اقتضاه او وجب كالمعلم انه
يقتل لولا اقتضاه لمرامة قال وهو ظاهر او رداً لانه لا يدخل يتأقبه كلب مع انهم معذورة لاصح له اني لحضض عدم الدخول
هنا اهـ سم على منج (قوله كشتين) اي من الماويل المتبع اهـ سم على حج (قوله ولو لم ينجوا جاعداً مع) اي انك تعلم المشتري
بالخلال اهـ سم على منج اي ومع ذلك فهل يجوز ان يستعمله اعتداده على اجتهاد البائع والافيه نظرو الارباب الثاني لان
الجهل لا يثقل به بعداً آخر وصار سم على حج قوة بوجهاً قدسيتها مع بيع ما ظهرت طهارته باجتهاد وان امتنع على
حاشي الشري التعويل عليه اي ما لم يجره التخلد ولا يتخلد على من لا يثقله كالمعلم الطاهر بالنسبة اليه ثم انظر على يجب اعلامه
باطال الوجه نعم ان لم يجره تعقله هذا ويجب ان يجره من فواته جواز بيعه من له اسمة ما لم يجره ذلك كله في مخالفاً مع
ما هو ظاهر عند فقط كاس وقول سم لكن يعلم اي ان لم يجره ثبت له ان له عند العلم لان ذلك عيب في المبيع ينقص الرغبة
فيه (قوله نهي عن فن الكلب) اي والله من غنم على نسيده (قوله وليس بها) اي بالذ كروان في الحديقين
(قوله بناء) اي في عدم حل شربه على نجاسته (قوله وهو مردود) ١٧ اي القول بنجاسته (قوله والصبيغ

والاجز) مثله كاهو ظاهر او ال
الحرف اذا علم انها بنت بزيل
مر اهـ سم على حج اقول وهو
ظاهر ان قلنا بعدم العفونة اما
اذا قلناه فالتقصيص جواز لانه
ظاهر حكمه (قائدة) وهو مع السؤال
في الدرس عن الدخان المعروف
في زماننا هل يصح بيعه ام لا
والجواب فيه النسخة لانه ظاهر
متنوع به تصفي من الما هو
كالتظليل به (قوله بنسبه) اي
بالنبيس (قوله وان وجبت ازالته)
اي بان تصدق بفعله بعد يوفقه

غالبه في مثله (فلا يصح بيع الكلب) ولو لم يجره (والنهر) يعني المسكر وسائر نهر
ويجوز كشتين لم يظهر طهارة احدها فان ظهرت ولو باجتهاد يصح لانه على الله عليه
وسلم نهي عن فن الكلب وقال ان الله سميع الخبر والمبته والخبر والاصنام ونيس
بها ما في معناها وقول الجواهر ومن تبعه لا يصح بيع ابن الرجل اذا لم يجره شر به جمال
بناء على نجاسته وهو مردود (و) لا يصح (المجنس الذي لا يمكن تطهيره كالخيل والابق)
والصبيغ والاجر المجهول بزيل اذهو في معنى نجس العين لا دار بنسبه وارضى حديث
بنسبه وكن عليه وشم وان وجبت ازالته لا يخلو الا ببعضهم وقوع التجنس تابعاً مع دعاه
الحاجة لانه لا يقتصر فيه ما لا يقتصر في غيره (وكذا الدهن في الاصح) لتعدا تطهيره كاس
ببليته واعاده هالين بربان الخلاف في نجاسته بناء على امكان تطهيره وان كان الاصح
من عدم النسخة فلا يكره في كلامه خلاف ان ادعاه وكما تنبص وامكان تطهيره عليه
بالمكانة وكثيره بربان التغير كاسكان طهر انخر القتل وجلد الميتة باق في اذهو ذلك
من باب الاحالة لان باب التطهير والثاء يصح كالتوب التجنس اماما بطهر بالفسل

٣ به ث (قوله وقوع التجنس تابعا) (فخرج) هـ سم على انه يصح بيع الدار المبنية بالنبات النجسة وان كانت
اودها غير مملوكة كالحشوة تكون احق او ادا على الطاهر منها والتجسس تابعا اهـ سم على منج اقول ويؤخذ من قوله
ويكون العقود اذ الخ ان الكلام في دار اشقت على طاهر كالتقصيص ونجس كالنبات وعليه فلو كانت الارض ممتزجة بجميع
النباتات لم يظهر له وجه بل العقد باطل فليأمل (قوله ويقتصر فيه) اي في التاج (قوله وكذا الدهن) اي لا يصح بيعه
لانه لو تطهيره اي بناء على الرابع وكذا الوقت امكن تطهيره كما يذكره وعليه فالصنف ليد كالحلاف بناء على امكان التطهير في
قوله واعاده مسامحة (قوله بما لا يستر) اي او بما ستره لكن سبقت دونه على تقصيصه وليس من يظن بغيره وقال سم
على حج خلافاً لما لا يستر ما يستره منه فان الكرباس تكن رؤية احد وجهيه اهـ واقول يمكن ان يجاب بان رؤية
باطنه وان لم تجب فحسب في حكم المرفقة لعدم اختلاف ظاهره وباطنه عادة ومع ذلك هو في مظنة الرؤية فلم يوجب تعقله ظاهره
عيب في باطنه يمكن رؤيته وظهوره عيب اذا لم يكن تهماينع رؤيته اقول اي او بما ستره لكن سبقت دونه على تجسس ولم يبين
فمن يظن بغيره (قوله نصيب) ظاهره ولو احتاج في تطهيره الى مؤنة لها وقع ولعل الفرق بينه وبين ما ياتي في المنصوب حيث
اشترط له النسخة ان يبيع حصة المؤنة ان نجاسة المبيع لا تقع دخول المبيع في يد المشتري ولا اتعا به فعندنا بطهر ما ستره لا بخلاف

المغلوب وهو قوله فان ما ينه فيه لم يطرئ الى دخوله في يد مغلوبه لم ياله (قوله وسراج) اي القز (قوله خلافا لما في الكفاية)
 اي من علم جواز بيعه في النعمة (قوله والفرق بينه وبين باب السلم لا يخ) اي وهو ان باب السلم اشبه بالنعمة من القرض (قوله)
 ويصح بيع قارة المسك) اي وحده او بما فيها حيث دوى قبل وضعه فيها (قوله وتربية الزرع مع الكراهة) يعني ان
 عملها حيث صلح بانه دونها المألوف تصلاحه على التربة به فلا كراهة وليس من صلاحه زيادته في القرض على امتثاله
 (قوله وتربية الجور) قال في المصباح والجور بالكسر والكليب والساج والفتح والغنم لغة (قوله لا اقتناؤه) يعني ان
 السهم ومنه يؤخذ انه لو اقتناه لم يظلم ما شئت به من ثمن او اعماه في نفسه بتجديدها لم يجرى بها وقيد به بل بزيادة ربحه منه
 وبجادة سم على من يبيع قرق اقضى كلبا ماشية ثم اباعها او ماتت وقصد ان يجددها هل يجوز له التناؤه الى ان يحصل
 القيد بولامال مر لثاني لان ١٨
 ظاهر اطلاعه انه لا يجوز الاقتناء الا ان كانت الحاجة

ناجرة اه ومن الحاجة الناجرة
 احتياجه في بعض الفصول
 دون بعض فلا يكاف رفعه في
 مدة عدم احتياجه (قوله)
 ويصح اقتناء الخنزير مطقا
 احتاج اليه ام لا (قوله وغيره)
 اي مما فيه نفع ولو متروكا
 (قوله ما تامة) اي واستغنى
 عنها (قوله الحشرات) جمع
 حشرة بالفتح اه مختار (قوله)
 ككفاية (قوله) الفاقة بالهمز
 وتركه غاية المسك بخلاف
 الحيوان المعروف فانه بالهمز
 فقط اه خاموس بالهمز لكن

ولو لمع التراب كنوب تصح بالا بترشباته فيصح ويصح بيع القز وفيه الحدود ولو لم يتنا
 لان من مصلحته كالحوان ياطنه الصامة ويبيع جزاها ولو تنا في الرضة فالرد فيه
 كنوب القز وظاهره عدم القرض في محضه وازا ين أن يكون في النعمة أولا وهو الوجه
 خلافا لما في الكفاية والفرق بينه وبين السلم لا يخ ويصح بيع قارة المسك بامعنى
 الاصح من طهارتها ويحل اقتناء السرجين وتربية الزرع مع الكراهة واقتناء
 الكلب ان يصبه او يحفظه فهو ماشية ودوب وتربية الجور المذموم نفعه لا اقتناؤه
 لم يمتنع اليه الا لو يمتنع اقتناء الخنزير مطقا ويحل اقتناؤه ودوب وغيرهما (الثاني)
 من شروط المبيع (التنع) به شرعا ولو لم ياكله كبحسب صفات امه كاي الأور وانفق به
 الواحدة اه قال لان بذل المال في الاقتناء فيه سعة واخذما كل به بالباطل (فلا يصح
 بيع الحشرات) وهي مفاد وابل الارض كقار وخنفسا ومجبة وعقرب وتغل والاصرة بما
 يذكر من منافعها في الحواص ويستغنى عن ربحه وضرب عاين كل ونحل ودود قز وطبق
 المنفعة امتصاص الدم (و) بيع (كل) طير (مع) لا ينفع له وسد او حاسة كثر
 لا يربح عمله الصيد لكبره مثلا فلا ياتي ما ياتي في الصيد والذباغ فخالف فهو هذا الصيد
 ولو ان يربح عمله قيل لقتال وقد دمره وهرق دفعه لغيره فهو هذا وهو عند لب الانس

في المصباح القارة تهمز ولا تهمز تقع على الذكروا لاتي والجمع ما دمثل غرغرة ثم قال وقارة المسك
 مهموزة ويجوز تخفيفه فانه على ابن فارس وقال القارابي في باب المهور وهي القارة وقارة المسك وقال الجوهري غير
 هو زمن قاربيور والاول أثبت (قوله غرغرة) اي من كل ما فيه منقعة ع (قوله مما يؤكل) ظاهره وان لم يمتد
 أحسنه كفت عرس (قوله) ويصح كل طير وسبع لا ينفع حياة مع وكل سبع لا ينفع كاله واسق الخنس وكسب عليه سم
 قوله كالفواصق الخ لو لمع بعض الفواصق كالحدة او الغراب الاصطيد قيل يصح بيعه لانه ما من متعابه وعليه فهل يربح منه
 حكم الفواصق حتى لا يثبت قتله او يستقر عليه حكمه فانه نظر وطاهر كانه من الفواصق لا يخلط بوجه ولا يفتق ثم ايت شرح
 العباب بعد كلام الام وظاهره حرمة اقتناؤه اي الفواصق وهو محتمل اه لكنه يمكن الحمل على ما فيه ضررها (قوله بخلاف
 فهو هذا) اي فانه يصح بيعه قال في المصباح الفهد سمع معروف والاتي فهدتوا الجمع فهو محتمل فليس وفليس وقفاص جمع الاتي
 اذا لم يتحقق التأنيث فهدت مثل كبة وكليات اهدى فاشية البكري والشهد: نفع الفاهو كسر الهاء (قوله ولو ان يربح عمله)
 اي فلا يشترط لصحة ان يكون معلبا للقتل (قوله وهره) اي بان كانت اهلها اعاها الوشى فلا يصح بيعه الا ان كان فيه نعمة
 كهرال بادو قد دعى عليه بجهه او ربطه ثلاثة مع ولعل اسقاط الشارح للثلاث اختصاره لدفع نحو قانوني هل يصح

ايجازها الصمد أم لانه تقرر الاقرب الثاني لان الاصطحابها من المقدور عليه قاسا على استحقاق النجس الخراب (قوله
 لرفع الخوف) اي بشرط ان يكون ذلك حالا فلا يصح بيعها اذا كانت غير معلقة لاقتضاء الشرط المذكور وخصية قوله الاولى
 ما لا يصح بيعها اذا ربح قطيعها وهو ظاهر ولعل عدم ذكر هذا القيد لا ليرى فيها غاليا لتعليم (قوله وعندليب) هو
 ما يستكمل وانه لا يحصل الصلح فجواز بيعه سلا كانه لان كل من جاز بيعه قصد بغير اختلاف الاس بصورته فانه يجب
 الزيادة في نفسه (قوله وطاوس) استشكل القطع بمصلح وهو كانهم اختلفوا في ايجاز بيعه وقد بشر بخص منعه وحدها
 لم يسم على حج (قوله وبصرم) اي ولا يصح بيع السم ان قتل كثيره وكذا ان ضره كثيره وقيل (قوله فان تقع قلبه) فنيته
 الحرسه فيقال لو يقع قلبه وضره كثيره واظهار انها غير مرادة لانه لا معنى لغير متع استواء الضرر ثم قد يقال بفساد البيع
 وبالحرمة لعدم الانتفاع به كالحشرات وحق الخنطة فان يها باطل لعدم التمتع وان اتى الضرر بها هنا اولي بوجود
 الضرر فيه وهل الهبة بالتعاطي لمضى لو كان القدر الذي يتقاوله ١٩ لا يضر لا اعتبارا عليه ويضر فيه لم يضر

او الصبرة بفالب الناس فيصير
 ذلك عليه وان لم يضره فيه فله
 والاقرب الثاني (قوله وتسل
 كثره) اي او اضر (قوله جاز)
 اي البيع (قوله وشيابة) وهي
 الحمة الات بالغة (قوله
 ان اريد به ما هو شعارهم) اي
 امارهم يرد بها ذلك كالصور
 التي تصنع من الحوى ابرز بها
 فلا يحرر بيعها ولا قطعها ثم رأيت
 الشيخ عذرة فصل ذلك عن
 البقيين فلا راجع الى الملقى
 على الجامع عند قوله صلى الله عليه
 وسلم اشد الناس هذا يوم القيامة

بصورته وطاوس لا اس بوجه وان زيد في نفسه من اجل ذلك ولا يصح بيعه وابقى من لانه
 يخرى به نفسه بخلاف جاز من ولا أثر في نفسه جلد به بدونه (ولا) يصح (حقي الخنطة)
 وهو ما كثره وزييد وهو عشرين حبة خردول وغير ذلك من كل ما لا يقابل بل العرف
 بمال في حالة الاختيار لاقتضاء لرفع ذلك لنفسه ولهذا لم ينص لوقف وان حرم غصبه
 وجوب رد كثره وضمه وحدها لا يصح لغيره ولو غلغلا كالا مباحا بجهة في حق وما نقل
 عن الشافعي رضى الله عنه من جواز اخذ لطلال والمخالين من غنم الغنم بمحمول على
 ما اذا لم يضره وبصرم بيع السم ان قتل كثره وقيل فان تقع قلبه وقيل كثره كالافون جاز
 (ولا) يصح (آلة الله) الحرم كعنب وشيابة وصورة حيوان وصيلب فيباينظهور ان
 اريد به ما هو شعارهم المخصوص بتعليمهم ولو من نقد وكتب علم حرم اذ لا تقع بها شرعا
 ثم يصح بيعه نردص على لبادق شرط في من غير كبير كقوله فيباينظهور وبيع جارية غضا محرم
 وكين نطاح وان زيد في نفسها لان التصود اصابة الحيوان (وقيل يصح) البيع (في
 الآلة) اي وما ذكرهما (ان عددنا ضحا) بضم الراء كسرعا (مالا) لان قبحا ضحا
 متوقفا كطبخ الصغير وديناتها مادامت على هيئتها لا يفسد منها سوى المصيبة وبه

الثمين يشاهون بخلق الله الخ مانعه قال النووي قال العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد الحرمة وهو من الكفار لانه
 متوحد عليه بهذا الويد الشديد وهو اصنعه لما يمتن أم لغيره فضنته حرام بكل حال وسواء كان في ثوب او بساط
 او درهم او دينار او فلس او ناه او سائط او غيرها فاما تصويرها ليس فيه صورة وحيوان مثلا فلا يصح حرام اء وهو قوله أم
 لغيره بخلاف ما تقدم عن البقيين ويوافقني مالى الملقى من الحرمة مطلقا ما كتبه الشيخ حبرتهما من الهى
 من قوله ثم لا يفتى ان من الصور ما يصح من الحلى بصر على صورة الحيوان وقد دعت البسوى ببيع ذلك وهو باطل
 اء وتكن جعل كلام الشارح على ما وافقه فيجعل صغيره واجعا الى الصليب وتكون حرمه قصور الحيوان باقية
 على اطلاقها وجرى عليه حج حيث قال رضى الله تعالى عن الصليب اي بالنقد الذى عليه صورة وبالصم ثم قد وجه الثاني
 ان اريد به ما هو من شأهم المخصوص بتعليمهم والا تزل ان اريد به ما هو معروف (قوله وكتب علم) اي ولا يصح كتب الخ (قوله
 بضم الراء) اي كاف المبيى والمقتار

(قوله قبل كسر) فانه قد يباع استعماله لشدة شؤمه فلا يكون استعماله معصية ويرد على هذا أن الله هو الذي يباح استعمالها بأن أخير طبيب يعدها ليزيل مرضه الاستماع إلا أنه لو وجد في تلك الحالة إلا أن الله الحرمة أو يمكن أن يجاب بأن منفعة الأكل في هذا الوجه لا يخرها إلى أنها بائنة ولا تنسب معافاة وابل الأرض أنه كرهها منافع في أطوارها حيث لا يصح معها مع ذلك بخلاف الأئمة فإن الاحتياج إليها كقولنا لا يتوقف على اختيار طبيب كقولنا لا يشترط في الشرط ولا يصح معناه (قوله من اقتضاه من الخ) وطريقه في هذه أمثلة ما في فحين أراد أن يشرع في بيعه من ثوب ملكه من ثوبه ان يشتري من غيره فاني

٤٠

فأرت صفة بيع أنا ان التقدير قبل كسره والمراد بها ما على هيئته أن تكون بجهة بحيث إذا أريد منها ما على له لاحتياج إلى منفعة وتعب كأي شخص من باب الغصب فبعضهم يذهب هنا إلى بيع المركبة إذا فلت تركها محمول على فلت لا تعود بعد بيعها إلا بما ذكرناه ولا يصح بيع مسكن بلا حجر بأن لم يكن له حجر أو كان وقفا في بيعه لمتصفلا لا تنفع به سواء أتمكن المشتري من اقتضائه من شارع أو ملكه أم لا كما قاله الأكرهون وإن شرط البقوى عدم تمكنه من ذلك ولا ينافيه ما في الروض من أنه لو باع دارا واستثنى منها ما ولى المرصع أن ملكه اقتضاه من الروض والافلا لا يقتضي الروض أو هو دواء الملك هنا فلا يقتضي الإبتداء وإذا بيع عقار وخصص المرد إليه بجهة اشتراط تصيئة فلا احتياج ملك من شكل الجوانب بشرط المشتري حتى المرد إليه من جانب لم يصنع بطل باختلاف الفرض باختلاف الجوانب فان لم يخصص بأن شرطه من كل جانب أو قال يخصصها أو أطلق مع وصر اليمين على كل جانب ثم جعل في الأخيرة ما يلاصق الشارع أو ملكه والأمر منقطع وظاهر قولهم فان المراهمة أو كانه عزان فغيره البائع وقضية كلام بعضهم فغيره المشتري وفي وجهه فان القصد من وروايات الملك وهو حاصل بكل مما ظاهر أن ملكه إذا استباحة فهو ها والاعتين بالاضروفة وبوخف من هذا وقولهم لا اختلاف الفرض باختلاف الجوانب لأن من لم يشر في المروفي فحل معين من ملك فغيره لو أراد غيره فله إلى محل آخر منه لم يجز إلا برضا المتيق وان استوى الممران من كل وجه لأن أخذ بدل مسخقة معاوضة وشرطها الرضا من الجانبين وقد افق بعضهم بذلك فحين لم يجز في أرض آخر فأراد ألا آخر أن ينقل إلى محل آخر منهما أو لا قل من كل وجه ولو اتسع الممر برأه على حصة المروفي فله المالك فله مع ما ينافيه لانه لا ضرر حال على المار أو لا لانه قد يترحم فيه مع من المروفي من المالك أو ماز آخر مسكك محتمل والأوجه الجواز أن علم انه لا يحصل المار فضرر بذلك التصديق وان فرض الارحام فيه

(قوله من يملكه في الأخيرة) أي قوة أو أطلق (قوله والاضروفة) هذا قد يشكل على قوله قبل لا يصح بيع مسكن بلا حجر وان أمكنه الخ الآن بشرط بأن ما هنا مفروض فيه إذا كان له الممر بالفعل من ملكه أو شارع وما مر فيها والخارج إلى الأحداث (قوله وظاهر قولهم) أي السابق في قوله مع أن أمكنه اقتضاه من الروض (قوله قضيه المشتري) اقتضاه من ما تقدم من قوله أو أطلق مع وصر اليمين من كل جانب الآن يقال مراده بتفسير المشتري ثبوت أطلق في كل من الممرين وان معنى القصد رآه يمر من أهم ما هنا في أي وقت أراد دفعه وخلاف الظاهر (قوله وظاهر أن ملكه الخ) هذا متصل بقوله السابق ولا ينافيه ما في الروضة الخ ووجهه انه إذا باع دارا واستثنى

لنصفه منها ولم يتعرض للممر لا شيئا أو لا شيئا ولم ير أن يغير البائع أو المشتري على ما ذكر من الخلاف والا (قوله لا ضرر فيه) أي على المشتري (قوله لو أراد غيره فله إلى محل آخر) أي أو شره منصفه (قوله لا ضرر حال) وهو مودة ذلك ان يكون الدرب مثلا ملكا كالمهر هو متصرف فيه ولغيره المروفي ذلك تصولا بجهة واحدة صاحب الدرب أو زون وبهذا يدفع التوقضا لا فخر يا أو ان الدرب يملكه لملوك أو أحد ثياب حتى المروفي فغيره أو أريد البيع البناء فيسحق به الممر (قوله وان فرض الازدحام فيه) وقد يقال بل الأرجح لانه يبيع ما ملكه لانه يملكه من المروفي أو المروفي الممر مشتركا بين المشتري والبائع وقضية ذلك امتناع تصفيه بغير رضاه

(هذه ولا تؤخذ منه) أى البيع (قوله فى نقد) أى بنقد (قوله فلا يصح بيع النعال) أى خضمن المختار ان النعال بالها المنة بالبيعة وهو ما من الحيوان غير الاذهبى والمصباح ما يجيد ان الانسان يخال فيه مال وفيه من الحيوان ان يخال فيه خالة وصيانته والاصل فى النعال ان يقيسونه على السيران فانما خالة بالها ٢١ فلهذا ذكروا الاحوال مع النزال المثل

دابقودوابوقالغير الحيوان
فانفع وانفعة ثم قال وقول
الغزالي لا يجوز زرع الا بقر
والضال ان كان المراد الانسان
انقضا صحيح وان كان المراد
غيره فيبقى ان يقال والنفقة
بالهاء فان الضال هو الانسان
والنفقة الحيوان فانفع اه
وعليه في كلام المصنف يجوز
اما استعمال الانقضا في حقيقته
ومجازا واما باستعماله في
مشهور كلى يصحما وهو
المسمى عند الخفية بصوم
البحار (قوله روثه) ويصغى
في الرؤية الرؤية العرفية فلا
يشترط رؤية ظاهره وباطنه
(قوله ولا يطلق الا على الآتي)
لكنه مخصوص في الفعل على مائ
المصباح بين هربين غير خوف
ولا كذب اما من هرب لواحد
منهما فيقال هارب لا آتي
(قوله ولولنضة) راجع الى قوله
الآتي والمقصوب (قوله فيما
ذكر) اى من الضال والآخر
والمقصوب (قوله لم يصح) اى
سعه الا ان قد عد على اقتضاه

والأفلا (و يصح بيع الماعل الشاة) والطير عند الجبل (والقواب بالحصراء) من سائر (ق)
الاصم) لظهور النفع فيها وان سهل قصيل مثلها ولا يشترح جميعا فله التالى من امكان
قصيل مثلها من غير تعيب ولا مؤنة فان اشترى وصفه فانه كثيره من الماعل قطعاً ويصح
بيع نصف دار شائع مثله الا تخرب فواته من جوع والواله وبائع الخلس التمرط
(الثالث) من شروء المبيع (امكان) يعنى قدرة البائع حاسوبه على (تسليمه) بلا كبير
مشقة والام يصح كفاؤه فى الطلب واقتصر المصنف عليه لانه محل وموافق وسد كرحل
الخللاف وهو قدرة المشتري على تسلمه من عنده لتوفى الاتباع به على ذلك ولا ترد
صحة على تقدير بجز وجود لصحة الاستبدال عنه كما ساقى وفى بيع فهو مقصوب ومضال عن
يقضى عليه كفاؤه بعض المتأخرين او بعضها فالتفاوت الحق مع كونه يشترى فى الضعف مالا
يشترى فى غيره والامكان يطلق تارة فى مقابلة التعذر وتارة فى مقابلة التصرف وهو المراد هنا
كما اشار الى ذلك الشارح بقوله بان بقدر مده (فلا يصح بيع الضال) كغيره وبطريق
الهواء وان اعتاد العود الى محله لم يضمن من الزوال لانه لا يوثق به لعدم حقه وبه ذاقارق
العبد المرسى فى ساحة هذا ان لم يكن له لادان وامتناع الخلية فان كانت فيها صم
كاجنسه بعض المتأخرين ولو توفى بعد موافق بقية الطيور بانه غيبه مقصود للجر اوح
وبانه لا يابا كل عادة الاممير عاقله لو تفت صمته على حبس لم يعا ضرب به او تعذر بيه
بجسلاف ما ترات الطيور ولا يصح ايضا بيع فهو صمته بيه كواسية توقف اخذه منها على
كبير كغيره فان سهل صمته ان لم يمنع الماؤثرة (والا بئى) ولو لم يعرف محله ولا يطلق
الاملى الادعى (والقصر) ولو لم يشقة العنق للجز من تسليمها واسلمها حال وجود حامل
ينعوي ان الاتباع فلا ينافيه صمته شرا الزمن لمنفعة العلق اذ ليس منه من قصيل بين
المشتري وبينها حتى لو فرض ان لا منفعة فبغية كرسى العنق لم يصح ايضا كاقاداة الواله
رحم الله تعالى وقول النكافى يصح بيع العبد النائم لانه يمكن الاتباع بصمته تقر بالى
اقتضى بخلاف الجارات التامة مردود (فان باعه) اى القصر وبمنه ما ذكره قول
الثلاثة (فادعى اتزاعه) او رد (صم على العجم) حيث لم توقف القدرة على مؤنة تكلما
وقع لتيسر وصوله اليه حينئذ ولا فلا فى الطلب والائق لا يصح لان التسليم
واجب على البائع وهو عاجز عنه ولو سهل القادر فخر غيبه عند البيع فبئان لم ينجح الى
مؤنة على قياس ما مر من الطلب والا فلا يصح خلافا لبعض المتأخرين والفرق بين هذه

(قوله سرحد) أي فلا فرق بين العبد والجار في عدم العسة إلا أن قدر على رده. (قوله ومثلهما ذكر من الضال واللاق) وعبدان حج ومثله الآخر أن أولئك الأهل وهي أولى مما ذكره النادح (قوله لها وقع) أي بالنسبة للعشيرة (قوله والاق) أي بأن احتاج المدة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) منهم حج (قوله يوحى) الإشارة راجعة لقوله ولو جهل القادح فهو ضمه الخ

(قوله وسنة الصبر) اي حينئذ الصفتها عند الجهل بالذكرون العلم (قوله حلق) اي انه لم يكن فاعرا على الابتداء
اذ لا يعلم الامن (قوله وبان عدم العقد السبع) وعلى هذا استثنى هذين قاعدة مذهب الصحة (قوله كما يصح تزويجهما) اي
بان بائن السيد لا يؤول الى المنصوب في التكاح (قوله فان لم تكن) ظاهره وان رجوزال النسب على قرب ويمكن
الاتي من التعديلا كيرت من نحو همل خلافه فيها وياس عدم صحة كذا الزوج عدم الصحة هنا الجزء من النسب حالا
(قوله او نسله) الاولى حذف الاقرب (قوله من النماء) يتبعه ان يستقر انما التقديس يصح ففسد من منطرفة اقتناؤه
ويجوز كسر فالتقص الحاصل ٢٢ فيهما افاق المطالع فيه فلا يضر م د هـ سم على ج ويؤخذ من قوله

وسبعة الصبة اذا باعها وبصها وكه وهو جاهل بها ان علة البطلان في سببنا هذه
 الاحتياج في تسليم البيع الموقوف على ان يتصدق بالعلم والجهل وفي ثالث سبب العلم
 بالذات منها تحقيق القدر في كماله وهو من متقية حال الجهل بها ولو اختلفا في
 بجزء حق المشتري ولو قال كنت اطلق القدرة فبان عدمها حق وان عدم العقد
 البيع وصح كافة الاتين والمقصود ان يتمكن التصرف كما يصح تزويجهما وصحهما
 فان لم يتمكن فلا (ولا يصح بيع) ما يجز عن تسليمه او تسلمه شرعا كختم في بناء من
 في خام (وصف) مثلا (معين) خروج الشارع لانتفاء اضافة المال منه (من الاثام
 والسبب) لطلان نفعهما بكسرهما (وقهوما) مما تقتض فيه او غيبة باقية بكسره
 او قطعه فصاحقت له كتب شرط ظن بخد او اسطوانة فوقه ماشي او كفه قطعة
 واحدة من طويطين او غيب او مغرف من لبن او امر ولم يقبل التماسا صفا واحدا
 بجزء معين من شيء لانه في البيع كل ذلك شرطا لتوقفه على فعل ما ينقص
 ماله وقدورة الشيء عن اضافة المال وبما في بيع نحو احد زوجي خسروا راعين
 من ارض لا مكان بل سوية لذلك نقصها ان فرض ضمن مر اتي الارض باله لامة
 (ويصح) البيع لبعض المعين (في الثوب الذي لا ينقص قطعه) كقطعة الكراص
 في الاصح لا لقاء المذور كالمزوني النفس بطار يقه وهي كافي الجبرع مر اهاهما
 على شراء البعض ثم يقطع الباقي ثم يصدق ان يبيع اتفاقا واخفاه قطعه مع ان فيه نقصا
 واختال عدم الشراء لا من بقاء البعده واختال في اربعة قيم من اربعة قيم
 والثاني لا يصح لان الظاهر لا يصح من تغيير البيع ولا يصح بيع نزع وجدوهما بسلطان
 قبل وزنه ان لم تكن لهما عند السلطان قيموا الا لاقالوجه كما يحسنه الشيخ عدم انقضاء
 للعقد وان زال الاسم كالمواشيري يافترق قبل قبضه (ولا يصح بيع) عين تعلق بها
 عين بثوب البيع لله تعالى كما تعلق بالظهر او لا في ثوب احسن الاجر بحسبه لقبض

ایک

السكراس) ای القطن (قوله وهي كافي المجموع) ای طریقہ (قوله فيتم ما فرق ظاهر)

اى ثمان كان المشتري عالما بغيره ان المشتري عليه مواطاة البائع لتقريره بمواطاة وان كان مريدا ان يتعرض له عدم
الشراء بعد تسليم الموطاة، ولا عدم الشراء لاشي عليه في النقص الحاصل بالقطع فيما يصدق في ذلك لانه لا يعلم الامنة
(قوله عدم انفساخ العقد) لا تظهر مقابلة هذا المقابلة فان مقابل عدم الصحة هو المصدقون عدم الانسحاق بل سقى المقابلة
والا فيصعب ولا ينفسخ (قوله فتقترح قبل قبضه) اى فانه لا ينفسخ به (قوله كما يقين للظهر) اى بان دخل وقت الصلاة
وليس ثمانا يظهر به غيره

(قوله وهو المهرون جعلا) بأن رهنه ملكه عند رب الدين (قوله وأشرفا) بأن مات من عليه وتعلق الحق بتركه (قوله
 الآن يباع منه) أي لأن في قبضه ففسد اهذان في يده (قوله وحمل الثاني) أي حمل عدم صحة بيع الثاني وهو الحال (قوله فبيع
 البيع) لعل الفاسخ له المالك كونه يمتثل أن الفاسخ له الحق عليه ثم يأتى قسم على حج من شرح المصباح والقاسخ له الحق عليه
 اه (قوله ويسعى في الجناية) أي ويكون البائع له الحاكم (قوله كان كان) أي الحق عليه (قوله فلا يفسخ) أي فلا يفسخ المالك
 ولو فسخ لم يفسخه (قوله المحل ملك) أي المورث (قوله وكذا لا يضر تعلق القصاص بقرينة) فلو قتل قصاصا بعد البيع
 في يد المشتري فبقيت قصبة يفسد يذ كره في الرض كالمه بعد ذلك حاصله ٢٣

ورجع بجميع الثمن وبهينه
 على البائع وإن كان حاله عند
 العقد أو بعد ولم يفسخ لم يرجع
 بشئ اه وقوله إن كان جاهلا
 أي واستقرجهه إلى القتل بخلافه
 ما إذا لم يسرقه إن فسخ عند
 المسلم فلا كلام ولا يرجع وهو
 معصى قوله أو بعد ما لا سم
 على حج (قوله بالموضوعة) أي
 بجائنا (قوله كان كذلك) أي
 كالتعلق بقرينة قصاص (قوله
 فلو فسخ) أي الحق عليه (قوله
 التام) أخذه بصل كلام المصنف
 عليه لأن الثاني إذا أطلق
 انصرف لقوله الكامل (قوله
 فخرج) أي بقوله التام (قوله
 فهو المبيع) كصداق المرأة
 وهوض انطلع العينين وغيرها
 من كل ما ضمن بعقداي كالزكوان
 المال متعلقا بقرينة وقت البيع
 (قوله أو مولى) وبه الدخول
 انه أواد بالولي من اذنه الشافعي

أبوة فهو قصره أو انتم العمل فيه ونحو (المهرون) جعلا بعد القبض أو شرعا
 اذن صرته الآن يباع منه (ولا) القن (الحالي المتعلق بقرينة مال) لمكونها خطأ أو شبه
 هذا وهذا معنى على حال أو اتفق بالبيع اذن الحق عليه كإرث السهم عليه أو تلف
 ماسرقة (في الاظهر) لتعلق حقهما بالقرينة وحمل الثاني أن يبيع فقير غرض الجناية
 ولم يقدره السيل فلو يفسد فدايم مع كونه موسرا والاصح لا تنقل الحق إلى ذمته في الأخيرة
 وإن كان الرجوع منه جائزا مادام القن باقيا ملكه على أو صانه لتبين بطلان بيعه حيث
 وبما التعلق فان لم يرجع أجبر على دفع اقل الامرين من قيمته والأرض فان تعدد قسمة
 أن آخر غرضه أو صوره على الحبس فسخ البيع ويسعى في الجناية فلم أن أسقط التسع حقه
 كان كان وإن البائع فلا يفسخ أذ يرجع العبد إلى ملكه فيسقط الأرض منه على ذلك
 الزكشي ومقابل الاظهر يصح في الموصور وقيل والعسر (ولا يضر) في صحة البيع
 (تعلقه) أي المال بكسبه كان زوجه مسدودا (يفسد) كان اشترى بها شيئا من غير
 اذن سيده وأعلقه لانتفاء تعلق الدين بالقرينة التي هي محل البيع ولا يجرى له بدله في ذمة
 سيده (وكذا) لا يضر (تعلق القصاص) بقرينة (في الاظهر) لأنه مرجو السلامة بالقوة
 منه كقيامه المرد والمرد والمرد في وفاة المريض بل لو تمت قتله في قطع طريق قتله وأخذ
 المال كان كذلك ففسد الحالة البيع اما تعلقه ببعض أعضائه فلا يضر جزما والثاني
 لا يصح لأن المستحق يجوز له الدعوى على مال وقد تقدم ان تعلق المال مانع فلو عاقب بعد
 البيع على مال بطل البيع كإرجعه بالقبض (الرابع) من شروط المبيع (المالك) في
 المعقود عليه التام يخرج بيع فهو المبيع قبل قبضه فلا يصح بيعه كما سبق (لأنه
 العقد) الواقع من عاقد أو وكلاء أو مولى به فدخل في ذلك الحاكم في بيع مال المستع
 والمقتط لم يضاف تلقه وانظر في غير جنس حقه والمراد أنه لا بد أن يكون مملوكا كالأحد
 الثلاثة (فبيع الفضولي) وشراؤه وسائر عقوده في عين غيره أو في ذمة غيره ~~مكسوة~~

في التصرف في المال المعقود عليه والألفاظ ونحوه ولا ولاية لها على المالك (قوله والمراد أنه الخ) افتاقا لذلك ليكون من
 شروط المبيع اذ المالك من صفات العاقد والكلام في المعقود عليه (قوله لا بد أن يكون) أي مولى به (قوله وسائر عقوده)
 لو عاقب بالتصرف كما أهم ليشل الحل أيضا كان طلق واعتق اه زائد في أهم الآن يقال للمصبر بالعاقد فيعزل ليشل البائع
 وغیره ناسب التعبير هنا بقوله وسائر الخ أو أن الاختلاف بالإصالة انتم على العقود (قوله أو في ذمة غيره) بخلاف ما لو اشترى به من
 ماله لفسره أو في ذمته أو قال في الذمة أو أطلق لغيره بلا اذن فان العقد يقع له وتلقو التسعة فان فعل ذلك بإذنه صح للغير ويكون
 المدفوع قرضا

(قوله وهو) أي التصولي (قوله ولاولى المالك) يدخل فيه الظاهر والمكتفان كلامهم سبحانه ليس بوكيل ولاولى ويجاب بما قلنا من أن المراد بولى المالك من أدب الشرع على التصرف في ماله وجبته فكل من الظاهر والمكتف وتكيل من المالك بآذن الشرع في التصرف (قوله لكن يدخل فيه) أي من العقد (قوله من يقع العقد) أي لا بد أن يكون تابعا أو لا ينفرد كونه يقع للعقد لا يدفع الاعتراض وسارة مع من يقع العقد بنفسه وعلى التقديم لا يقع إلا بالاجازة فلا يرد (قوله كاتمة) أي أن الموقوف على الاجازة الصلة المالك (قوله بان الموقوف) الصلة معتد (قوله على رضا المالك) لانه لا يقبل ذلك لوقوعه في تعديل القديم أو أنه رأى قوله في الحديث أنه لا يسوغ من ترافض والا فله جعني أنه يقضى عنه (قوله ان اجازة المالك) ويبنى على هذا أن تكون الاجازة قربة بذوق الأنوار قال له ابنه اشترى عبدا مما في ذمتك مع الموكل وان لم يكن العبد يبرئ من دينه وورث وان جرى عليه جمع متقدمون بالغصب على ضعيف وهو جواز اتحاد القاض والمقتض وأنه لا يختص في صرف المسافر في العادة لانه وقع تابعاً لا مقصوداً ٢٤ ولأنه أن تقول انما يقضى فيه ان ارادوا احسان ما يقضه من الدين

المصرح به قوله وبرئ من دينه أما وقوع شراء العبد فلا بد أن يكون ما يقضى فيه ترافضه عليه بغير ما ترقيقه اتفاق بشرطه فلا وجه لرد اهـ ج اقول وقد يتوقف فيه بأنه انما اذا لم يشترى بجاه عليه من الدين لا بجاه من عند نفسه ولو كدل اذا خالف في الشراء بما اذا لم يقبضه الموكل لم يصح شراؤه للموكل والقياس وقوله لم يركل ويقا المدين بجاهه وقوله وهو جواز اتحاد القاض والمقبض أي لانه لازم عليه أن يكون الانسان ركيلا من غيره في ازالة ملك نفسه وقوله يقع

استبرسته كذا بالفي حتمه وهو ليس بوكيل ولاولى للمالك (باطل) غلب لا يسح الا فيما خلت وادابودادو القردة وقال انه حسن لا جمال عدو ومن التفسير باله اقد لمن له العقد وان اقاما كمن شهوة اله اقدم وكله ومولبه يدخل فيه التصولي وعمراده اخر اوجه فان العقد يقع لما لا يتحقق على اجازة عند من يقول بعينه لانا تقول المراد الواقع له المستقولهذا أشار الشارح لرد الاراد بقوله الواقع يقبضه أن الموقوف على الاجازة على التولية بصفة تصرف التصولي الصلة لانما تاجر والموقوف المالك كاتمة المصنف عن الاكثرين وحكاية عنه كل من العلق والزركشي في قواعد وان عمل الرافعي من الامام أن الصلة باجرة والموقوف على الاجازة هو المالك وأما قوله رجده ان الشيخين صرحا باب العددين الموقوف الصلة (وفي القديم) وحكي عن الجديد ايضا حقه (موقوف) على رضا المالك يعني أنه (ان اجازة المالك) وأوليه العقد (تقد والا فلا) واستدل به بظاهر خبره وقا يجب فيه بأنه محمول على أن هرة كان ويكامل مطلقا الرسول الله صلى الله عليه وسلم دليل أنه باع الشاة وطلبها وعند القائل بلجواز يمنع التسليم بدون إذن المالك والمشترايا من عكس التصرف عند العقد فلو باع مال الطفل فلعن واجاز لم يتخذ وعمل الخلاف ما لم يضر المالك فلو باع مال غيره بضره وهو

الاتفاق بشرطه أي وهو اتحاد الجس (قوله أوليه) أي أو كيه فيما يظهر ولعله لم يذكره لأن فيه تفصيلا وهو انه اذا وكله في جميع التصرفات وخصوص ما كرمه تنفيذ والا فلا (قوله نقد) منه تنفيذ القاضي ومضاره مضوم بخلاف نقد الماهل ومضاد عنه متروح ومعناه الفراغ اهـ ج (قوله والا فلا) أي بان رد قصر بها اوسكت (قوله واستدله) أي القديم (قوله بظاهر خبره) وهو انه صلى الله عليه وسلم وكله في شراء شاة فأتى له شاتين ثم باع واحدة منهما (قوله وصدد القائل بلجواز) صريح في جواز الاقدام على العقد فهو يسهل به لاضرورة على المالك لأنه لم يصرف في شيء من اموره الا الرمز ذمت بشئ وقد يكون في ذلك مصلحة لمن يقع له العدو بهذا فارق ما يصح حرمة الاقدام وان قلنا بالصحة فيما لو باع مال حرة غانا حرة فان في ذلك شبهة في مال الغير سيما في بيعه متضمن عادة لتسليمه من المشتري وقوته على ماله (قوله يمتنع) أي فلا دلالة في خبره مروة (قوله فيلعن) أي الطفل واجاز وهل يتخذ لاجازة من الولي حيث تدل على التصرف حال العقد لا لا في بيعه يلوغ الطفل فيه نظروا طر كلامه الاول ويوجه بانها كان كس آثاره عرفه الاول نزل منزلة الواقع قبل يلوغه (قوله بضره) أي سمع يسر مرابهته بلا مشقة فيما يظهر والا كان سكا القائب

(قوله كما في الجوهري) وله من وجهه الله في الله الميرور بها عقد في المصلحة البيع في ثمرته واتاخر الميرور بها بعده في قوله
 بطلان الحاضر (قوله) واورده على المصنف) او حيث قال الرابع المقتضى في العقد وانه المعاهد غير ملوك لايه (قوله) وله
 انما امره على المصنف ورواها لا يثبت في الميرور بالميرور فيكون الشارح فكلما بعته ما قاله الماوردي (قوله) وله في قوله
 كون المتبرع وانه قطع اطلاقه التابع (قوله) بل الاستيلاء (اي لم يملكه بشر او اقام ملكه بالاستيلاء) فهو موقوف على الاثر (قوله)
 في قوله فتمسكه (اي كل من وله المعاهد والخبري) (قوله) او فتمسكه فدان) وهذا خبر في بشر او امراة لمعاهد على من انه
 لم يملكه بالشراء (قوله) ان اختاره الامام) صريح على ان من اسرى بالايستقل بالتصرف فيه الا بعد اختيار الامام فدان
 اقره وعبارة ج في السيرة صرح في ذلك حيث قال في فصل في شراء الكفار ومعتقهم قال كان المأخوذ كرا فملكه بعد الامام
 فهو مملوكه الشارح ايضا في فصل الغنية بعد قول المصنف وكذا لو اسره اى فان لم يملكه لمصنعه لاحقه اى لا تسرى بملكه
 وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليه ما (قوله) فواخيه) اى اخي البائع ٢٥ (قوله) بطلان) اى بدخوله في ملكه
 (قوله) اذا قصد) اى اليائس (قوله)
 ازوج امرته) بطلان ان الامانة
 مثال فدانها بطلان موروثة التي هي
 اخيه بان اذنت له انتهى صريح على
 منعه (قوله) مع) اى مع الحرية
 (قوله) في الاظهر) هذا ظاهر
 ان كانت الصفة على سبيل الجزم
 اما لو قال ان كان اى مان فقد
 بعد كمالها نقض ما تشر الشارح
 فيما لو قال ان كان اشترا في
 وسكك لي كذا فقد بطلت ان
 يجري فيه التفصيل بين ان
 يجريه ويصدق الخبر فيصير وبين
 ما اذا يجريه او اشترى ويصدق
 فانه لا يصح ولكن تقدم ان مع ثمة

ساكت لم يصح قطعا كما في الجوهري واورده على المصنف واورده قول الماوردي يجوز
 شراء ولها المعاهد منه ولا لاسبية لانه تابع لامن اياه او وديان ارادته بيعه تنص على
 بيعته لانه وانه قطعها بملكه من استولى عليه ان كان المتبرع بملك قطع اطلاقه التابع
 وفيه نظر ظاهر وبشكله فالمتبرع لم يملكه بشر او اقام ملكه بالاستيلاء عليه فانه لم يملكه
 في مقابلته فتمسكه منه لا غير وسمي بملكه ان اشترى من سوي ولم يد ارا الحرب لم يملكه
 بالشراء لانه جاز اذ بدخوله في ذلك البائع عند قصد الاستيلاء عليه يسوق عليه بل بالاستيلاء
 في قوله فتمسكه او فتمسكه فدان ان اختاره الامام بصفه في شراء واخيه على ما يقتضيه
 عليه بملكه منه ومستوفاه اذا قصد الاستيلاء عليه فانه يصح بملكه كما المشتري ولا
 يلزمه فتمسكه ولقد اذنت في ذلك الشيخ رحمه الله تعالى في فتاوى (ولو باع مال وره)
 او غيره او اشترى رقبته او زوج امته (فلان احبائه) او عدم اذن الفقيرة (فبان ميتا)
 بكون الياء في الاصح او اذناه (مع) البيع وغيره (في الاظهر) اعتبار في العقود
 بما في نفس الإجراء واحتياجه اليه فائق التلاعب وبقره لا يضر لانه لا يوسع
 الهائل والوقف خنا وتبيع لا وقف صحة وانما البيع تزويج انما يرضى وان باذنه
 ولا تكاح المشتبه عليه بمحرمه ولو باذنت اجنية لوجود الشك في حل العقود ما به وهو

٤ ث ٥
 ث ان كل مشكلة يظهر ما تقدم في ان كان ملكي فدانته وكه ونقدم في شرح الفرق
 ث ان الشرط في هذه أمته الله في أصل البيع فيكون اشتراطه كمال الحاصل اذ لا يقع عقد البيع الا في ملكه ثوابت
 على ج صرح بذلك في قوله وضوء قال كما تقدم الانسوى اخذ من كلام ابن الصاغ في هذه ونظائرهما وليد كره مقابل الاظهر
 وعبارة الخطي واثاني لا يصح قلته انه ليس ملكه (قوله) اعتبار في العقود) ومثله العادات قاله بركة في تفسيره في نفس الامر وان
 المكلف بالسياسة لوط القضاء لا لانها في الصحة فان المعركة بالسياسة اياها في ظن المكلف بشر ظن انه متطهر ثوابت منه
 حكم على ما لا يملكه ويقطو الطلب بان وجب عليه القضاء بما جليد كما صرح به كلام المحلل في شرح جمع الجوامع
 (قوله) وبقره) اى التلاعب (قوله) والوقف خنا وقتين) ويرتب على ذلك الزائد فهي المشتري من وقت العقد (قوله)
 واقام يصح تزويج الغني) اى بان يكون زوجا او زوجة بخلاف ما لو تزوج أخته مثلا بذنها فانه يصح لرب وع التزويج
 أمره لشك في ولاية العاقد (قوله) وان كان وانما) لاحاجة الى الواوها ولا في قوله وما ولو باذنت المحلل تركها الاظهر لوضوح
 البطلان عند عدم التين

(قوله علم بالغرر) أي من جهة بيع مال موقوف شرعا فان المصلحة فيه عند التقديس عدم ذلك (قوله من شروط البيع) أي ما يشترطه الفقه (قوله العلم) هل يكتفي علم المشتري بحال القبول فقط دون علم اليجاب والوجه لا انتهى سم على حج وانه يشترع فيه بمصر حواشي التوليس من انه لو قال بطل بالثمن ولينك المقدم والموجب قبل القبول منع فان لم يسه هنا المصلحة الا ان يفرق بان التولية سابقة لماق العلم بها مستكملت كلامهم بطلانه هنا وفي الاكتفاء ما انفرد به (قوله وهو) أي الغرر (قوله الضرورة) أي لا يشترط العلم (قوله وكافي بيع التفقاع) قال في التفقاع من التفقاع كزمان هذا الذي يشرب من به لم يكتف في راسه من الزبد انتهى وهو ما يتضمن الزبيب (قوله لا مقتضوا الخ) يتأمل مع قوله قد يفتقر الجمل فان مقتضاه صحة التقدير ما ذكره ٢٦ الامم لان قال وجه الاختصار ان مثل ذلك يؤخذ في العادة بالامسبة

فهي من المصاطاة (قوله فان اخذ من قبر مريض) وما في مثل هذا التوصل في تكيان التهور وهو قائما اخذ بلا عرض من المالك ولو باذنه ضمن القصر فدون ناقه وهو عرض ضمن ما يبيدونه ومن المخوف بعد ومن ما يورث به العادة الا من امر ببعض الحاضرين لساقى التهور يدفعه لتخص آخر بلا عرض فهو غير محضون على الاخذ لان المالك انما اباح التبرع به عرض فكان كالوجه بالعرض وفي حالوا ختلف الدافع والاخذ في العرض وعدمه هل يصدق الاثني او الثاني فيه فتقروا لاقرب تصديق الاخذ لان ما ذكره موافق لقالبولان اصل عدم ضمان القصر وفيه ان على ذلك حيث لم يوجد شرط تصديق الدافع ككونه لا تخلفن

بصاطة في المكاح ما لا يمتط لولاية العاقد وان اشتركا في الركنية وعلم عاقر عدم الاختصاص بثلث المثل وان الضابط فقد ان الشرط كل من عدم القدرة على التسليم فبان بخلافه وهذا امر ادهم وان لم يصروا به (الخمس) من شروط البيع (العلم) أي المقصود عليه هنا في المعين وقد اوصفت فيقال الذمة كما يعلم من كلامه الا في القس من بيع الغرر وهو ما احتل امرين أغلبهما اخوفه ما ادى من شأنه ذلك فلا يترتب بمناقضه لقضية كلامهم من عدم صحة بيع لموا القصور وان لم يكن الاغلب عدم العود وقبل ما انطوت هنا عاقبته وقد يفتقر الجمل للضرورة او المصلحة كما سألني في اشتراط حجام البرجين وكافي بيع التفقاع وما السابق الكوز قال جمع ولو شرب دابة وكل ما المقصود به ولو انكسر ذلك الكوز من يد المشتري بلا تفسير كان ضامنا لقدر كتابته محاسبه لانه مقبوض بالشراء القاسدون حاز ادعيا ودون المصكوز لكونهم ما امانة في يد فان اخذ من غير عرض ضمنه لانه عار ذو ضمانه لانه غير قابل بشئ فهو في معنى الاباحة ولو كان له جرم من دار يجهل قدر فباع كلها أصغر في حصته كما فباع به التفال بوضع البغوى والرياء والقهر ومن كلام صاحب التهذيب البطالان وقد قيل الاول قولهم لو باع عبدا ثم ظهر استحقااق حصه صح في اياق ولم يسه لوابين علم البائع به بدلا فيه وجهه وظل لو باع حصه فبات أكثر من حصته صح في حصته التي يجهل قدرها كالو باع الدار كلها او يفرق بأه عالم يفتن حال البيع انه باع جميع حصته بخلاف ما لو باع الدار كلها كل محفل ولعل الثاني اوجه وفي البحر ببيع صح ظنه من الوقت اذا عرفها ولو قبل القبض مكي بيع رفق الاجناد

ضمن القصر وفيه ان على ذلك حيث لم يوجد شرط تصديق الدافع ككونه لا تخلفن (نبيع) القرا الذين يرحل عنهم بانهم لا يدفعون غنا (قوله صح في حصته) محدد (قوله المفهوم الخ) اعتمد حج (قوله ولو قيل للاول) أي الصفة (قوله هو من الوبايع حصته) أي من دار والحال انه يجهل قدر حصته منها (قوله او يفرق) أي بخلاف البيع (قوله بأنه هنا يفتن الخ) ومنه يؤخذ انه لو يفتن بيع الكل كان علم ان دون النصف كان كبيع الجميع (قوله ولعل الثاني) هو قوله او يفرق (قوله اذا عرفها) أي بقرا حله او به له بقدرها الجزئية بعد وقاية الجميع لعاقدين (قوله كبيع رفق الاجناد) وعجالة الشارح على بيع المبيع قبل قبضه بعد قول المصنف وبيع ماله في دفعه ماله كودية ماله فله ويلحق به ما قرره السلطان بلندي فليكن كالا يفتن فليعد رفته يعوان ان يقبضه رفق بالبلندي لمن عليه من ثم ملكه بغير دال انفراد اه

(فبيع) اشترى عبداً بالمال هذا قولنا باليهبة لان بيع عبداً بغير حق اى بلا بيع وكتب عليه اسم القبطى التميمى
 الذى لم يكن له مال فباع بغير حق من الفتن وكتب عليه البقيش في تدرسه وكتبه ان ركنى من التميمى واقره قال ابن القتيبي واشترى
 عبداً اعم الترويع قبل العقد فانه يصح وله به بطل كلامهم واما بطل بيعه كروى في التوسعة فانه قال ويؤيد ذلك
 اشترى عبداً اصل الفتن مثل بيتك العبد بين يديك فلهذا وادى بهن لهذا فانه يصح لكن قد يشك ليس الفتن هنا فاجد ادى
 فحين اشرح الباب (اقول) وقد سئل عن الاكتماء على التوافق قبل العقد ان يوفى الفتن معطى بيمينه واشترى منهم ونسخته
 من اقره مثلاً قال بيتك بالصدرا هم وادى بهن ورجل على ما اوقف عليه وكذا الفتن ومن كل ما يشترط على المولى كروى في العقد
 فوالفقيه قبل وهذا يجرى في امور كثيرة يقال لها بالبطالان عند عدم كروى في العقد فانه قد يفتى بفسخه ويؤيد ذلك
 قول الشارح الا فيم ان كان ثم عبداً وبقره بان اتفاق الماع (قوله ولو غلط في حدودها) اى ما يثبتها كعمل الترقى غرباً
 وبكس اولى مقدوماً انتهى اليها هذا الترقى مثلاً تصير الفاتس كل منها في فقر واحد قبل لان الرقعة لم يبيع بشرط
 قبل العقد فلما عاين ان حدودها تنهى الى محلة كذا بيان خلافاً لتفسير ٢٧ منه حيث لم يكن التلف فيما ينهى اليه
 الحد فاشبه ما لو اشترى زباجة

(فبيع) اشترى عبداً بالمال بقى واحد من غير ان مالاً مكيل منه وبيع
 (احداً آخرين) او العبد من مملوك او استون فيهما (باطل) كالبيع باحدهما
 قبل بيع المبيع او الفتن وقد تكون الاشاعة كقضية عن التمين كدأرى
 ولم يكن في غيرها وكهذه الدار ولو غلط في حدودها (ويصح بيع صاع من صبرة) وهى
 الكوم من الطعام ومثل ذلك بيع صاع من جانب مائة معين وخرج بها نحو ارض
 وثوب كايوم عما يأتى (علم سعيانها) لعمدة ادين كمشرة لانتفاء الفقد ونزل ذلك على
 الاشاعة فلو تفتت بعضها فاقب بقدره من المبيع (وكذا ان جهلت) ميعانها لم يصح
 البيع (في الاصح) لتساوى اجزائها فلا فرق ولما كان يسطى من اسفلها وان لم يكن
 صرناً الحرة فظاهر الصبرة كروى باطلها ونزل على صاع مائة حتى لو لم يمتد اعينه
 تسعين وان سب عليها اشكلها او كثر تعدد الاشاعة مع الجهل ويقارق بيع ذراع من نحو
 ارض مجهولة الفتران وشان من قطع وبيع صاع منها بصد تفرق ميعانها ولو بالكيل
 متفاوت اجزاء نحو الارض غالباً وانها بصد التفرق صلوات اصنافه لا دلالة

فلها جوهره فانه لا خافه وان
 غره البائع وكتب أيضاً قوله ولو
 غلط في حدودها اى ولا يشار
 للمشتري لعدم الخلط في ذات المبيع
 وبقي ما لو اشترى اليها وشرط ان
 مقدارها كذا من الأذرع كان
 قال بيتك واجر لك هذه الدار او
 الارض على انها عشرة ذراعا
 وساقى ما يؤخذ منه هذه العقد
 وثبتت انباء المشتري ان
 قصصت والبائع ان فادت في
 قوله ويضرب البائع في الزناطخ

(قوله وهى الكوم من الطعام) اى البرص وهو ما تنكى روية ظاهره ومثنيه ان الكوم من الداهم وهو حلال يسمى صبرة
 وصبرة المصباح والصبر من الطعام جهها صبره مثل غرفة وغرف وعن ابن زيد اشترى الثوب صبرة اى بلا كيل ولا وزن ٥١
 وهو ظاهر في عدم اختصاص الصبرة بكونه من الطعام ويأتى في الداهم او فقه ومنه قول الشارح عند دخول المصنف ولو باع
 جزأه الماع بماله صبرة داهم باخرى موازنة ٥٢ وقد يقال ما نقل من ابن زيد معنى آخر لصبرة هو عبارة عن عدم العلم
 بقدر المبيع فلا يشهد اختصاصها بالطعام ولا عمنه (قوله لهما) اى اولاهما حج وقد يوقف فيه بان العلم بميزان قدرها
 صفة محمولة على ان المبيع برز شائع وصيغة الجاهل محمولة على ان المراد اى صاع كان غير يمكن المتعود عليه معلوماً لهما
 قال القاسم البطلان وقد يؤيد اسقاط الشارح (قوله ان يسطى من اسفلها) اى في صورة الجهل فقط بخلاف صورة العلم
 فان البيع فيها ينزل على الاشاعة (قوله وان سب عليها) هل يجرى في معلومة السعيان مع الاشاعة اذا اتفق من الجهل تلف
 من المبيع بقدره ببقى ثم ٥٣ سم على حج وبقي ما لو كان المبيع صاعين عشرة والتسب عليها عشرة اخرى مثلاً وتلف
 بعضها وبقيت عشرة فهل يحكم بان الباقي شركة على الاشاعة وحصر اتان فيها ينقص البائع فيه فلهما الا ان كان به كذا
 لان الاصل عدم انتفاخ العقد (قوله ويقارق بيع ذراع الماع) اى فانه لا يصح

(قوله صاعا معنا) أي منبها أي صورا لا جوارحا مثلث وقلوب من قروح القلب مثلا شرح المصحح مثلا (قوله وأحدهما) أي والمال (قوله وحيث عمل) مطلق حيث أريد المالح (قوله صرح به الماوردی) معقد (قوله وقرقر فيه) خضعت (قوله لا أثر لثالث المالح) قال الشيخ قال في بقية المصحح بأن أقدمهما كبقية ثلثه من حيث بقاء تحت سلطان بطلان البيع وثالثا إذا كان هو الدالة خلاف صريح من التجنية بل ولا بدالة (قوله قال من المشرقين) أي الأخبارية دون المتأخذه من المال إذا علم التأخذه فيبيع المصح (قوله ولو كان فيها خثرة) أي الأخبارية نظرا لعدم في ذلك (قوله وما فيها) أي أو يكون ما فيها المالح أي الخثرة والذمة (قوله لكن انما يرفعه) أي الخثرة

(قوله وفي ذلك) أي موضع فيه
أو قطع (قوله) وهذا هو المقادير
شافيا ملج حيث أنكر كلام
الغوي وقال والفرق بين المقادير
والاختلافين واضح (قوله) إلا
المقدود (الأي) لا المذود
(قوله) الأصاغت (أي) عن التصف
المبيح (قوله) ولو قال بعتك كل
صاع الخ) أي بان يتجزأ كل من
نفس المسرة كأنه قول بعتك
كل صاع من الشرق بكذا وكل
صاع من الغرب بكذا وعليه
فلما طلع على حبيبي المبيح
فعله رد أحاد الصنفين أم لانيه
نظر والأقرب الأول تصد
العقد بتفصيل الذين لكن
يتيق الكلام فيما لو اختلف
المردود التصف الذي يابل كل
صاع من غيرهم أو مما يقابل
كل صاع منه يدهدين (قوله)
وان قال) هي غايه (قوله) فبين

لاحداها على الاخرى فصار كبيع احدا الثوبين وعمل الحصة هنا جئت لمر يد اصابا
 مبيعنا من اول يمتل من باطنها او الاصابا منها واحدهما يجهل كيهل البهل بالمبيع
 بالكلية وسبب علم انهما في المبيع اما اذا لم يمتل ذلك فلا يصح البيع فذلك لوجود
 ما وقع عليه مخرجه المورد في القادر وغيرهما وقلنا لان المبرهنا هنا على نفس
 الامر فقط فلا اثر لثبوت ذلك الا تصدقنا ولو كانت العبرة على موضع فيه ان تمام
 واقتضاؤه فان لم المشتري ذلك فهو كبيع الغائب لان الاختلاف يقع الرؤية عين
 اقادة الضمين ولانه ينعقد في حالة العلم فان علم الاستواء صريح في الاصل وقت انذار
 قال البقوي وغيره ولو كان فيها اخره مع البيع وما فيها البائع لكن رد في المطلب بان
 القزاني وغيره جرموا بالتسوية بينهما لكن انذار في هذا لم يقع وفي ذلك المشتري وهذا
 هو المعتقد ويكره بيع العبرة بالجهولة لانه وقع في التدم لئلا تم العبرة بعضها على بعض
 غالبا لا المذكور لانه لا تراكم فيه اذ لا بد فيه من رؤيته نتيجة لاجل صحة البيع فيقول
 المقرر بخلاف العبرة فانه يمكن رؤيته غالبا ولو قال بثلث نصفها وماعين النصف
 الاخر صريح بخلاف ما لو قال الاصابا منه نصف فلزم ولو قال بثلث سبب كل ما مع من
 نصفها بدهم وكل ما مع من نصفها الاخر بدهم مع (ولو باع ع) او لم (وذا البيت
 حنيفة او برقة) او رتبة (هذه الحصة ذهبا او بياضه فلان فخره) او احدهما يجهل في رد
 ذلك (او بالثبوت او اهما ودنا في بيع) المبيع البهل باصل المقدار في غير الاخرية بمقدار
 كل من التوضيها وانما جعل على النصف في نحو الرابح يمتل هذا الزيد وعمر ولانه
 المتبادر منه ثم لا نأوله في كل ما قبل العقد بمقدار البيت والحصة وغن القرض كان
 حصصا وان قال بياضه وبليد كالمثل ولا نأوله لان مثل ذلك محمول عليه ثم لا يتقبل من
 القرض الى المشتري فقال له البائع العالم بانه عند بثلث بياضه فلان فخره انصه حصته
 وتقبل الفن عليه فحين ويمنع ابداله كما اقادة العلامة الاذرى وكان قلقة التسل

مقدمة

الحج ولو كذا من لاه صريح في عين ما يع به والصريح
لا يتصرف من معناه بالثبوت ٨١ سم على منبج عن مر (أقول) قول سم والصريح الخ قد يوقف في ذلك لانه
لو أن صريح البيع وقال أدت خلافه قبل منه حكمه أقدم (قوله ويجمع إبداءه) أي فلا اختلاف في مقدار
المن بعد اتفاقهما على السلم بأصله فيبقى الخالف كالوجه أيضا واختلاف في مقدار بعد ثبوت بفسخه هما أو
إسدهما أو إلحاقهما

(قوله من قبله من قبل حداتها) المصنفه ج من قبله او مثل اه وهي اولي (قوله في بيع وان جهل قلدها الخ) كقوله من قبله
او قبله الكوز من هذه الحطة انه لو كان الكوز الوثيث او البعيا قايما مع ما يبيع وليس من ادان اللدا على التبعين لحضرا
كان او قايما من البلد حتى لو كان يملك من الكوز الف لاي من البراقه لايوا كائنا ثانيا من مضافه يبيع مع العقد كما فيهم من قوة
ويخرج بضر الخ فجل فيه بغيره العين كفايا لكن يرد عليه انه يحتمل ثلث الكوز او الجواب الى الوصول الى محلهما الا ان يجاب
بان المزلة العين دون الفردي على القيمة (قوله وعين شيئا اتبع) القضية انه لا يجوز زيادة المبيع ويوان ساو على القيمة او افتد على
سم على منهم عند قوله فقبل بصفحة لم يبيع مع الله منه ما لو اوجب باق من نقد فقبل بانهم نقد آخره فقبل لا قول
في المسكودون القضية انه لا يبيع مـ لكن قد يتكلم عليه ما سبذ كرم الروض وشرحه اللهم الا ان يقال على الروض وشرحه
معتور بما اذا اقتد الفقد واختلف فقد والمضروب فقط على انه قد يشال ما ذكره سم وجهه المبلان في نفسه كون القبول
ليس على وفق اليجاب وهو قد السبعة فليتل قال في الروض وشرحه ٢٩ (نوع) وان باع شخص شيئا بواضع
فاعطاه مبيعين بوزنه اى اليه ر

مقدرة فيما ذكره قد يوزنها في هو عوزتها من قبله من قبل حداتها على كذا يبيع عن
الصداق نفسه لانه اعتدت زيادة لظفة المثل في هو ذلك وخرج بهو حطة ذهب
منكرو المشعراى ان عمل ذلك حيث كان في المدة المعين كبعثك مل او قبله الكوز من
هذه الحطة والذهب فيبيع وان جهل قدره لاطاة العين بوزنه مع امكان الاختيار
تائه فلا فور (ولو باع بشدة) دراهم او دينارين شيئا اتبع وان مؤقنا كان معدوما
اصلا ولو فجل او معدوما في البلد حالا او مؤقنا الى اجل لا يمكن فيه نقه الى البلد
بشرطه لبيع الى اجل يمكن فيه التقل حادة سم ومنه ما فقد جعل العقد وان كان يتقل
البسه لكن تفسير البيع فلا وان اطلق (وفي البلد) اى بلد البيع سواء كان كل
منهما من اهلها او يعلم قوده او لا على مقتضى اطلاقهم (نقد غالب) من ذلك وغيره يجاب
(عين) الغالب وان كان موشوشا ونقص الوزن اذ الظاهر ادا تمهاله فان تفاوتت
قيمة انواعه ووزناتها وجب التعيين وذكره النقدر جري على الغالب او المراد به مطلق
العوض لانه لو غلب جعل البيع عرض كملوس رحطة تعين ولو مع جهل وزنه ولم
من ذلك ان الفلوس لا يدخل في النقد الاجاز وان اومت عبارة الشارح كابن المقرئ
انها منه ويدفع الايم ان يبيع به قوله وفلوس عطفه على نقد قال الاذدى ومثل الجمل
على الفلوس اذا مملها ما اذا سمى الدراهم فلا يراى وان داجت لان الاطلاق ينصرف

او عكسه اى ما عه به يثارين
صحيحين فاعطاه دينارين
وزنه ما زنه قوله لان العرض
لا يكتف بذلك وصورة العكس
من زيادته ولا حجة لقوله فيها
فاعطاه دينار او وزنه ما لان اعطاه
في الاول صحيحا اكثر من دينار
كان يكون وزنه دينار ولفها
فلا يلزم اى بوزن الشركة
الا بالتراسى فيوزن فلو اراد
احدهما كسره وامتنع الاستح
لجبر عليه لضره لثقة (قوله
وان كان معدوما الخ) قد يشكل
على ما قدمه في قوله ولا ترد صخته
في نقد يميز وجوده الا ان يترك

بانه مع العوة يمكن قصده بخلاف المعدوم (قوله لم يبيع) بالهز من تسلمه وقت وجوب التسليم (قوله ومنه) اى في العدة (قوله
جعل العقد) اى واعتد نقه لبيع من غيره (قوله وان كان) تسليم قوله او مؤقنا الخ (قوله لغير البيع فلا) يستفي منه ما لو اعتد
نقده للدية وكان المودى اليه معقاة فيبيع (قوله وان اطلق) تسليم قوله وعين شيئا اتبع (قوله وغير غالب) من حوشا مل ما اذا
كان الغالب مثلا التصف من هذا والتصف من هذا اه سم على منهج (قوله اذ الظاهر) هذه الفة لثانتي في قوله ولا (قوله
ارادتمهاله) اى او اخبارا لو احدثتم ما (قوله ووزنها) اى ووزنها (قوله وعلم من ذلك) اى من قوة كملوس قبله لعرض
(قوله وان اومت) انما قال اومت لكان عطف الفلوس على قوله نقد كما اشار اليه بقوله ويضع الخ (قوله لان الاطلاق)
ينبغي تفصيل ذلك بما اذ لم يحدث عرف باستعمال الدراهم في غير النقصة ثم رأيت في ج ما يصرح به حيث قال بل لو اطرده
عرقهم بالتبعين بالدينار الاشرى في الموضوعين اصابة للذهب كما هو المتقولي في الاول وقاله غير واحد في الثاني عن معدوم من
القضية مثلا بصحت لا بطلونه على غير ذلك البصر فليتل النقد على الاوجه كما اقتضاه دليلهم بان الظاهر ادا تمهاله ما عاب ولو ناقضا

(قوله اربع بها) اي بالشافعي (قوله لا يباع من ذلك) بل يقال لا يباع من ثمنه ابلان سبعة اقصا القدر ودية ثمنها من ثمنها
واختلاف هذا العقد فيه احو من الخالص مثلاً والقبضة فالاختلاف بعد صفة العقد وفيها قولان وزن كل حشرين ديناراً لم يبع
تعيين ثمنه لا لثمنه ولا غيره. وقد يقال حواستنا ذلك على قوله وفي الباء قد غالب لعين الآخر ما في الشرح (قوله ولو يباع
القول مع انه ابراء اسم على حج ولعلمه لما هو في ذلك لتشوف الشارع لصقك لكن هذا لا يمنع الاشكال بالاجبة
لقوله ويجوز ذلك في حاشية الذين اخرج قالوا في الجواب بانهم لم يبالوا بل هو له لانه مستكان معرفته بالقبض بعد ما غلب ما لو يباع
المترك بعد ان شرهه وهو لا يباع قدر حصته منه حيث مع البيع مع العلم بعدم معرفته بالقبض حال العقد (قوله فلهما من
قبضة) اي ان يباع به والمضى اربعة باعه ٣٠ قبضة وثمان عشرة دراهم (قوله احقل القول بالبيعة) معقد (قوله او عرضان كذلك)

اي ما كثر (قوله اشترط التعيين)
ومنه ما لو يباع بغير ثمن يدين
واختلفت قد هما فلا يبعن التعيين
ويحتمل ان الصيغة يملك المستثنى
من العاقلين (فرع) لو قال
بعتك بقرش اشترط تعيين المراد
منه في العقد لا يعلق على الرمال
وعلى الكلب ويحرمها ما لم يفت
استعماله في فرع مخصوص فيحصل
عليه عند الاطلاق (قوله فلا
تكن) اي التهمة وهو شامل لما لو
اتفقا على احد الثمنين قبل العقد
ثم فوله منه فلا يكتفى به لكن
في السلم يعطى المصنف بشرط
ذكرها في الصفات في القديما
له اتم لو اثنى قبل العقد وقال
اردنا في سالة القديما كما اتفقا
عليه مع ما قاله الاصولي
وهو يظهر من لبيات وقال لا خر

الى القبضة ثم الوجه انه لو اقر باصاف ربح في ذلك للمعرا اربع بها واختلفت فيها
وجب البيان والابيض البيع او اتفقت واختلافها في موقع العقد فما لا يباع من
ذلك ما لو قال بعتك بمائة درهم من صرف عشرين ديناراً لم يبع لجهل ببيع
الدراهم وانما هو فيها بالثمن وهو غير منضبط ولو زاد ما دفع درهم من دراهم البلد
التي قبضة عشرين منها ديناراً لانه لم يصبه حيث لا يصرح بهم في الكتابة التي دراهم ان
السيد لو وضع منه دينارين ثم قال اردت ما يباعها من الدراهم مع ولو يبعها ولو يجرى
ذلك في سائر الدون اذا اخطا ببيع بعض الامعاوضة عنه فاحتمية الدائفة ولو يباع وزن
عشرة دراهم من قبضة ولم يبين اهي مضروبة ام تبين يبيع لقرعة ولو باعه بالدراهم فهو
يبيع ويحصل على ثلاثة او يطل وجهان في الجواهر ورحم في الاثوار بالطلان لكنه عبر
بدراهم ولا فرق بل الطلان مع التعرض اولى لان اذ له ان جعلت الجبس او الاستغراق
زاد الاجسام او العهد فلا عهد هناك ان كان عهدا وقرس ثمان اتفقا على ثلاثة مثلاً
فالبعتك بالدراهم واراد المعهود احقل القول بالبيعة (او في البلد) (تقدان) فاكتر
او عرضان كذلك (ولو يفتل احد هما) وتفاوتية اور واجا (اشترط التعيين) لاحدهما
انطلاية فلا يكتفى بخلاف نظير من الخلع لانه يفتقر فيه ما لا يفتقر هنا ولا يرد عليه
الا كفاء بة الزوجه في النكاح كما يافى لان المعهود عليه ثم ضرب من النفعة وهذا
زات العرض فاعتقرتم ما لم يفتقر هنا وان حكاك الكاح مبناه على الانباط والتعهد
ا كمن غير هذا ان اتفقت القرد وهو لو اوصاها ومكسرة بان اتفقت قيمته وتغلبة
مع العقد بهما من غير تعيين ويسلم المشتري ما شاء منها ولو اطل السلطان ما باع به

زوجتك بنتي وبنو باعته لكن ظاهر كلامهم صالقه ا و يبايه ان يقال هنا صكك ذلك فليست ابل الان او
يقال ان الصفاة فليست كانت تابعة كتم فيها بالنية على ما ذكرتم بخلاف الفتن هنا فانه نفس المعهود عليه فلم يكتب فيه ثمنه (قوله
لا يفتقر فيه) اي في الخلع (قوله من غير تعيين) اي فان عينها اتبع كما هو نفس لا دفع غيره ولو ادى قيمته (قوله ولو يسل
المشترى ما شاء منها) اي حيث لم يبين البائع احدها والوجب ما عينه ولا يقوم غيره مقامه وان اتفاد او باع ثمنه اشداً مما
لسم من الشارح من انه لو قبل بغير المعين مع اختلافها مائة لقيمة لم ينع وعما مر الشارح من انه لو عين نقدا اتبع على ما قد متناه
لكن يشكل عليه ما قد ذكر من (الروض من انه لو يباع ديناراً صحيح ودفع دينارين صغيرين بوزنه) وجب قبولهما الا ان يقال
ما تنه كلامه من انه اذا قبل بعين وجب ان لا يجبر على قبول غيرها ما عينه مما عطف في السكة او القيمة (قوله ولو اطل السلطان
فبايع به) اي واه كان البيع عين وهو ظاهر اولى القيمة

(قوله) لا لا لغيره ذلك الغالبية (اي حيث امكن لمعه والا اعتبرت في حقي آخر اوقات وجوده في العالم ربيع العلم
 في بيان المذهب حيث لا يه باخذ ان يمكن فهم يعرفه لانه عام (قوله اخذنا العلم) اي في قوله لعين القالب وان كان قد شقنا
 (قوله سواء كانت لهية اي النفس (قوله) ولكن بقدر الحاجة مع) معقد (قوله) وفي جازت المعاملة بها اي بالضرورة (قوله)
 لا الواجب مثله) اي ضرورة القضية العدية لعين بعدد هاهن القضية ولا يمكن ما يوافقها في عين الفروض الابا التصريح ان
 وجدته شروطه ومثله يقال في حكمه ومعلوم ان ذلك الكلام في غير القضية المقصودة اما هي فلا يجوز البيع بها الى الامانة
 والوزن تقادرت الى النص واختلاف قيمتها اما البيع بطبعين ٢١ منها فلاما لم منه اذا عرف كل نص منها على

حده لا اختلاف النص اخذنا
 من بيع الورق الايض الا في
 (قوله اخذت قيمة الدراهم ذهباً)
 اي اخذنا من الوقوع في الرافعة
 لو اخذ قبل الدراهم المضمونة
 فننتخلصه كان من فاعلته
 بهوة ودرهم الاية وهي باطلة
 (قوله هو عكسه) اي قيمة الذهب
 دراهم (قوله من اي نوع كانت)
 اي من انواع الطعام (قوله)
 كل بالنصب) لعله على الحال
 كعبه ماذك او على بدل القصل
 من الجمل وكون البديل على نية
 تكسار العادل لا نافي كون
 الكلام واحداً والصفة واحدة
 واحل هذه الأقرب تأمل اه سم
 على منسج (قوله الجوهرة القدر)
 اي للعاقدين واحده (قوله)
 وهي عشرة آصع الخ) من جملة
 السبعة (قوله لاسم) اي في قوله

او لقرضه لم يكن له غير، بحال نقص مبرام زاد ام هو موجود فان فقد ومثل وجب
 والا فليقتبه وقت الحاجة وهذه المسئلة قد عتبه اليروي في زمته في الجواهر الصرية في
 القلوس ويجوز ان تعامل بالضرورة اخذنا علمت وان جهل قدرتها سواء كانت له
 قيمة لو اقتدر ام لا استعمل فيها ام لا ولو في القضية لان المقصود راجعاً تكون بعض
 المعاجين الجوهرة الا برام ومقاديرها وانه لا يصح بيع تراب المعدن نظر الى ان المقصود
 منه التقد وهو مجهول ومثل ذلك في استقاء الصفة بيع لبن خلط به وهو مذك خلط
 بغيره لغيره كبيعهم بحث اقوى العراق ان الماطرة قد خلطه بالعين لتصور حوته وكان
 بقدر الحاجة مع لانه حينئذ كخلط غير المسئلة لتر كيب وفي جازت المعاملة بها
 وضعت بجملة أو اتلاف قالوا واجب مثله اذ هي مثلية لا قيمتها الا ان فقد التمثل قيب
 قيمتها وحسنو جبت القيمة اخذت قيمة الدراهم ذهباً وعكسه (ويصح بيع الصبرة) من
 أي نوع كانت (الجوهرة الصعان) فالتعاقدين والقطيع المجهول الصعدوا الارض
 أو الثوب المجهول الذراع (كل) بالنصب كما قاله الشارح ويصح براه ايشا (صاع)
 او ماس او ذراع (درهم) لان المبيع متاهد ولا يضر الجهل بجملة الفين لانه معلوم
 بالتصصيل والفرع تقع كما اذا باع بش معنى جزا فوافق عدم الصفة فيما لو باع قوا
 بما لو لم أي كتب عليها من الدراهم الجوهرة القدر وان الفرع تنق في الحال لان ما قابل
 كل صاع معلوم القدر حينئذ بخلافه في ثقت ولو قال بمتك صاعاً من درهم وما زاد
 بجملة صاع في صاع فقط اذ هو معلوم او بمتكها وهي عشرة آصع ككل صاع درهم
 وما زاد بجملة صاع في عشرة فقط لما لم يختلف ما لو قال في صاع على ان ازيد بجملة
 لم يصح لانه شرط عند في عقد والاوية انه لو خرج بعض صاع مع البيع فيه بجملة
 من الدراهم (ولو باعها) أي قابل بجملة الصبرة أو نحوها كارض ونوب بجملة الفين

اذ هو معلوم (قوله والاوية انه الخ) يمثل بقول المصنف كل صاع الخ (قوله لو خرج بعض صاع الخ) يتبادر من ذلك تصور
 المسئلة بما اذا خرجت جميعاً ولو بعض صاع فلو خرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض درهمه او لا لعدم صدق كل
 صاع بدرهم فيه فنظر اه سم على ج (اقول) ولا يبعد الصفة لان المقصود تقدير ما قابل قدر الصاع (قوله مع البيع فيه
 بجملة من درهم) ووافق بيع القطيع كل شاة بدرهم فيق بعض شاة بان خرج باقيها لغيره فان البيع بطل فيه بانه يتسامح
 في التوزيع على المثل لعدم التنظير فيه الى القيمة بما يتسامح على التوزيع على المتقوم اه ج وقضية قوله بانه يتسامح
 في التوزيع الخ البطلان فيما لو كان المبيع أرضاً او ثوباً في ذراع بدرهم يخرج بعض ذراع الهم الا ان يقال انما بطل في
 مسئلة التذلل فيه من ضرر الشركة الحاصلة فيها

(قوله بقية) كان الاول ان يقول ان قال صاعه الخ (قوله ثم ان تو افقا) اي المتباينان بان صوب الزاوية او فقي وبها
 التماسه يأخذ ددعا من الاخرى وعبارة الشارح الجايه بالاول باصبعه ثم يصير انما لا تتطابق شرائط المتباين
 فان باعها بياض كايه ونحو جتا وراصع وان تفاخا وصوب الزاوية او فقي وبها المتباين بقية من الزاوية التي ليس
 وان تشابه نسخ (قوله لان الفين هنا) اي في كلام المستف (قوله بخلافه) اي وان الفين لم يمتد بل قبله فويلت احدى
 الصبرين بوجه الاخرى فاشبهه ما لو قال بعنك هذه الصيرة بشرط تساوي ما كان كالو قال بعنك هذا الصيرة بشرط كونه
 كتابا فيمكن كذلك فان البيع صحيح ويثبت اعتبار اذا اشترط الشرط لا يقال الكتاب والجل خارجان عن كية العقود عليه
 بخلافه في المكايه او الكيل بالكيل فانهما يفيدان امراتى بكمية المحذور عليه لا تقول لان لم ان الشرط يجب خروجه
 من ذات العقود وما به دليل ٢٢ ما لو قال بعنك هذا الكتاب على انه عشر ودرع مثلا فبان زائد الزاوية

وكان البيع فيه صحيح ويثبت
 اعتبار البائع ان كان زائدا او ناقصا
 ان نقص (قوله ويثبت البائع
 الخ) عرطا غير لو كان البيع
 ثوبا او أرضا امالو كان اشبه
 بتسوية كاتبه عليه بل البيع
 ان خرج زائدا على ما قدره
 ويصح بنقصه من المسمى ان
 نقص وعبارة هم على جهة قال
 في الكتاب لو قال بعنك هذه الرزمة
 كل ثوب بدينهم على انها عشرة
 اوباب ولقد شاهد كل ثوب منها
 ثمانية تسعة صحيح وزعمه هذه
 دراهم وان خرجت احدى عشر
 قال الما وادى بطل في الخ
 فلعنا بجلال الارض والتوب
 اذا باعه مبدرة لان المتباين
 وبمعناه: بقصد (بما قدره كل صاع) او اراس او ذراع (بدرهم ص) البيع ان
 خرجت مائة (موافقة للجه والتفصيل فلا ضرر (والا) أي لم يخرج مائة بان خرجت أقل
 أو أكثر (فلا يصح البيع (على الصحيح) لعدم الجمع بين وجه الفين ونقصه والثاني
 يصح تطبيقا للاشارة ولا يرد على الاول ما لو باع صبرة بصره بغيره بمكايه فان البيع
 صحيح وان زادت احدهما ثم ان توافقا فذلك والاصح لان الفين هما ممت كنه فاذا
 اختلفت عتبارا لم يمت بخلافه ثم ولان مكايه وقع خصه المقابلة ومينائه لم يقع الا كيا
 ومقابلته ممكن وهذا الايجابه الصفة مع زيادة احدهما بخلافه فان الزيادة
 او النقص تلحق قوله بمائة او كل صاع بدرهم فأبطل ويغير البائع في الزيادة والنقص
 في النقص ايضا في بعنك هذا على ان قدره كذا فزاد او نقص والنقص يخط ان زاد
 البائع وقوله فان نقص فعلى وان زادت فان النقص لا يغير البائع فان الزيادة لم يضرها في
 المبيع كمال عليه كلامه ويؤيد معارف على ان في نسخة انه يعنى الانقصه فكذا
 المعنى هنا بعنك هذا الذي قدره كذا وما زاد عليه وما جرت به العادة من طرح شيء منه
 نحو الوزن من الفين او المبيع لا يبعده ثم ان شرط ذلك في العقد بطل وعليه يعمل
 كلام المخرج والا فلا ولا يصح بيع ثلاثة اذرع مثلا من ارس ليعرفها واخذ ثوبا
 لانه لا يمكن اخذ التراب الا بكثرة وسيأتي بيان الذراع عند الاطلاق في اختلاف
 المتابعين (ومنى كان الحرس) عدا ومثما (معنا) قال الشارح اي مشاهدا لان المتابعين

كان البيع فيه صحيح ويثبت
 اعتبار البائع ان كان زائدا او ناقصا
 ان نقص (قوله ويثبت البائع
 الخ) عرطا غير لو كان البيع
 ثوبا او أرضا امالو كان اشبه
 بتسوية كاتبه عليه بل البيع
 ان خرج زائدا على ما قدره
 ويصح بنقصه من المسمى ان
 نقص وعبارة هم على جهة قال
 في الكتاب لو قال بعنك هذه الرزمة
 كل ثوب بدينهم على انها عشرة
 اوباب ولقد شاهد كل ثوب منها
 ثمانية تسعة صحيح وزعمه هذه
 دراهم وان خرجت احدى عشر
 قال الما وادى بطل في الخ
 فلعنا بجلال الارض والتوب
 اذا باعه مبدرة لان المتباين

فله فلا يمكن جعل الزاوية انما يجمعها وما رادى الارض متشبه لباقيها ما يمكن جعله شاملا
 في جميعها ثم قال في العباب لو باع صرة او أرضا او ثوبا او طيعا على انه كذا فزاد او نقص صح البيع ويثبت البائع ان زاد
 والنقص انقص الخ اه فليصر الفرق بين ذلك وما تقدم في الرزمة ولا سيما القطع شديد التفاوت كالواب الرزمة واحدة
 ويحدد تفصيل الفين او ابعاله لا يظهر الفرق بل والفرق بين الرزمة وغيرها ما قلنا من ان الرزمة لما كانت اشياء متعددة
 خليفها لتفاوت ولا كذلك التراب الواحد مثلا (قوله من الفين) كالواثنى بقرش مثلا ووقع تسعة وعشر من ثمانية قولة
 لا يبعده (قوله ما جرت به العادة) لان من طرح قدره من بعد الوزن ويختلف باختلاف الانواع كلام لكل مائة مثل خمسة
 مثلا من السمن او الخبز وهل يكون حكمه حكم الامانة عند او حكم القصب فقلنا لا الاقرب الثاني ويجب عليه ان يعيد الزائد
 ويصرف فيما عدا اخذ ما خالفه في باب القصب من انما لو احتاط ما به جمل تبرر وجب عليه فعل ذلك وطريق العصة في ذلك
 ان يقول ان بعنك المائة وانقصه مثلا بكذا

[illegible]

صاحبها من بوضوح هو شاهد على من ادعى ان الله روالى من العاية
اي الشاهدة وهو مراد الله بقرائه (ك) هاجمه واثمه ولا بد له
انه آية من التكميل به وعلى الاصح في المبالغة قدمه ثم التكميل به وفي
المشهور وثباته (و) لا بد من الاصح في غير التذاع كالحرف (بمع العائى) وهو علم
بالتقدير اواسد ما نساؤنا اولو كذا من صرف على السبع وبالمال ومنه
المعنى به ما بين ان اثر كفايتي وراى ضو ان - في الصول كونه يصر فيه
يطهر لبيان ذلك ما صرح ان الصلاح ان يكتفى بالبرية الرفية عاردها
لا ليس العرب المظهر ذلك على ان كلامه قد نساؤنا ذكر العيب مظهره بغيره
كل من اطرالى له مع ربه قار دلر دة العربية في ما يطهر فيه ثم من - بمريد
تأمل ورويه نحو لوردة ليلالى صو - ثم رية ما است كذا اومر و مقدر
روحان وكما ما صنف ان لا بد من لادى صلا - وصحت بارة اومر
من سوره - مولود كذا لاسا و ح تبوله التافة وروها لى بنو المعنة تودا -
اننى من مع العرو لى الورد من تبديل ما لم تسد (لار) جاني (واسا) وبه حال لامة
الذات (ريصم) اسماء - كرحس وور لمر ياه (ى) - لاسما (الاستوى) (الزيت)

٥ به ث ابدد الكا كان يجده لادس واذع عدم معرفته حين رآه قدس ذلك ولا ينافي هذا ما ياتي من انما
 واختلاف الروية ووجهها مذكور دعيها لان القول قول مدعي الصحة لا ماها مقروص في بالوافتناع في روية المبيع واختلاف
 فخره العيب فلهذا لم يترد المسكر لرويته العربية لاستلزام روية كل عرضي التحقيق بحيث يحد انكاره (قوله مع هذا)
 اسم الاشارة راجع الى قوله اورا في نحو الخ (قوله لا يمر اربط المطر وذلك) اي الروية في الضوء (قوله هل ان كلامه) اي كلام ابن
 الصلاح (قوله كذلك) اي روية غيرية (قوله اوس ورا محو زجاج) اي او الروية بنسب ورا حاح الخ (قوله لا ب) اي الماء
 (قوله يوكدا) اي تنسكي الروية بنسب ورا في الاجابة دون البيع وهذا الزيادة عليها لا يكتفي به بها است الماء (قوله
 لا ب ايسع) اي مع كوا المسامع مصطلحا كما تقدمت (قوله اليه) اي قوله (قوله راجع اقول الصف لا يصح الخ) قوله والنائب
 الخ لوجه سكاية الثاني من الماء فتقوا الخلاف فيه من ثم قال في الدعاء المذمومة (قوله لا بد كجنه) فان السكر او غيره
 رايها في قوله كليم لما معني ارب (قوله وان ليراه) فبنيته انما في ذلك ما يوافيها في ايا طاهره بمطابقة كذا الجائع انه
 كنه الدعاء المذمومة (قوله وندنا ارا مستر) وكذا (قوله على بلاد) فيه ارجح (قوله انة السوا اليه)

(قوله حدث فيه ضعف) انظره كافي المحرم من اشترى حله فهو بطله رذارة (قوله ويحرمها باطل من العوم) من المانع والصدق (قوله بخلاف فهو الوقت) اي فانه يصح ولعل من نحو الوقت الحق ثم ايت به من على جزمه بالتبطل به هذا وفي كلام ع التسوية بين الوقت وغيره في عدم العصة ٢٤ (قوله من الجزم بالمتع) اي في الوقت (قوله لان لا قول) اي وهو القول بالصفة

(قوله وكلام الغفال فيما يستقر عليه) كونهما اشتراطه وكيله ولم يره ولم يقبضه ولكن يشكل على هذا ما يأتي في باب المسح قبل قبضه في كلامه من صحة اعتناق الوقت بالمقبضه الا ان يقال ان المصور بما اذا لم يقبضه ولو قد وا قبل الشراء وما هنا بخلافه مع ذلك فيه شق (قوله ولولن هي وقته) اي قالوا بصار وقت العقد انما يشترط له لم بالمقبضه على حديثه قبل واستقر على ان يشترط ابصاره عليه فلا وجب ثم هي وقبل المشتري بعد او عكسه مع العقد ولا يتاني هذا ما تقدم في كدام الشارح من اشراطه بقاء الالهة الى تمام العقد لان هذا اصيله باقية لان المراد بها ما يمكن معه ان التصرف وهذا مو- ودية (قوله اي فلا خير افعوله وقول الجموع) (قوله لا مدركا) بضم الميم من ادرك كما يؤخذ من اصباح (قوله لتضعفه) اي كلام الماوردي (قوله وما ذكر في الفرع الاخير) هو ما لو اى المبيع ثم التفت عنه (قوله لم يصح) معتقد (قوله واذا صح) اي بان كان مالا يتغير غالبا (قوله يتغير) اي فور فيما يظهر لا به خيار عيب - حقيقة او -

(قوله لانهم ما قد اتفقوا على وجوده) هذا الحق موجوده مما لو اختلفا في تغيره اللهم الا ان يقال ان الاولى معقولة بما كالاو- قبل القبض فلا يتاني في هذه لكن عوم كلامه بخلافه والاقرب ان يتغيرها بانها ما اتفقوا على ان هذه الصفة كانت وجوده عند العقد واختلافها في مجزئه لم المشتري به انصدق المشتري به لا بالاصل كما اقتضاه قوله لان البائع يدعي عليه انه وادعم هذه الصفة الخ (قوله موم اوله) هو قوله لا يتغير غالبا (قوله واخره) وقوله - وما يتغير (قوله والاصح فيه) اي فيلما يحتمل التغير وادعمه

على السواء (قوله بشرطه) أي وهو أن يكون حال المقدن ذكر الأوصافه (قوله بقتضى اثبات الخ) هكذا في نسخ متعددة
 وصوابه عدم اثبات الخ (قوله الواجب ما جرى عليه المصنف) هو ابن خاضع يهلون من انزال المسئلة الاستواء على الأول
 (قوله جعل الخ وان مثالا) أي على المستوى فيه الأمران (قوله يمكن توجيهه) أي ما في الأول (قوله من البطالان في الأول)
 هو قوله لو غلب التغيير وقوله والعصاة في الأخيرين هذه أقواله أو عدمه قد تغير وقوله أو استوى فيه الأمران (قوله ولادة) جمع دقيق
 (قوله وبهجة) أي مستوية ما اتى فيها النوى فلا يكتفى بما ذكروه له الماذ كونه يتحقق العموم أخذ من الخلاق الشارح
 ويثبت التماثل إذا اختلف الظاهر والباطن ولعل الأقرب (قوله في نحو قوسرة الخ) قال في شرح الصبيان أن عرف حق ذلك
 وسعته قال في شرحه وهذا الشرط لا يخص هذه الصورة بل يأتي في صورة الحب من كونه ونحوه خلافا لما هو عليه منعه
 على أن المانع من هذه البيع في ذلك الجهل بالمقدار لعدم
 ٢٥
 الرؤية التي الكلام فيه (هـ) سم

على ج ومنه يؤخذ أن جعل
 الاكتفاء بالبيعة في الميعين
 عن معرفة القدر حيث يمكن
 معرفة القدر مع تلك الرؤية
 والأفلا تكتفى (قوله وكذلك
 تكتفى رؤية أعلى المانع الخ)
 عبارة ج ولا يصح بيع مسكن
 في قارته معها أو دونها إلا أن
 فرغها ورأى أحوالها ظاهرة
 نرى أحوالها بعد ثباته
 ويصح بيع نحو مسكن رأى
 ظرفه معه موافقة عن علاقة
 كل وكان للظرف قيمة وقيل هـ
 بعض م عا إذا قصد الظرف
 أخذ من تعطيلهم البطالان
 بشرط بذل مال في مقابلته غير مال

كأول بشرطه لأن الأصل بقاء الرق بجاهه لا مانع من ذلك بل هو داخل في منطوق
 أول كلامه ومفهوم آخره لأن القيد هذا لا ينافي كمال الأصل لا للثبوت أي على ما يقاب
 تقدير سواء غلب عدم تغيره أم استويا دون ما يغلب تغيره فهو داخل في منطوق الأول
 ومفهوم الثاني فلا تفتى كذا قيل وقد ورد الشارح هذه المسئلة عليه ولم يدخلها في
 كلامه أراد تأنيدها فيه بقتضى اثبات الخلاف فيها وليس كذلك والأوجه ما جرى عليه
 المصنف والأدخال حيث من حيث الحكم لأن من حيث الخلاف وجعل الحيوان من الأهل
 ما درجوا عليه وهو في ذلك كرم في الأوزان من أنه قسم له وجهان أحدهما واحد دخل في ظاهر
 وإن كان يمكن توجيهه بأنه لما شق هل هو مما يستوى فيه الأمران أو لا الخ
 بالمستوى لأن الأصل عدم المانع وجعل قبيحة لعدم تحقق الاستواء ومقتضى
 أناطهم التغيير وعدمه بالغالب لا يوقعه بالتحلل عدم الظاهر ذلك في لو غلب التغيير
 يتغير أو عدمه قد تغير أو استوى فيه الأمران قد تغير أو لم يتغير لم يترتب فيها طولي كل من
 الاقسام من البطالان في الأول والعصاة في الأخيرين ووجه اعتبار الغلبة وعدمها
 حالة العقد دون الطارئ بعده (وكتفى في هذه البيع) رؤية بعض المبيع أن دل على باقيه
 كظاهر الصورة من نحو بروز زائدة وقوسرة وكيس في نحو قوسرة وقطن في عدل
 وبرقييت وإن رأين كونه وكذلك تكتفى رؤية أعلى المانع في ظروفيها لأن الغالب
 استواء مظهر ذلك وباطنه فإن تخالف الغالب الخيار بخلاف صبره ونحوه غير رجل ورمال
 ويطيح لا يكتفى فيها ما يدل لا بد من رؤية جميع كل واحدة وتواز غلب عدم تفاوتها فإن

ويرد بأن ذكره بشرطه لا يطرأ لقصده المقتضى أنه يقتضى أن علاقة كل واحد به مطلقا بالبيع مع الجهل وبشكل
 ذلك بالصفة في مال صبره بمجهولة المصباح كل صاع يدرهم اكتفاء بقتضى التفتن وأشار الجوابين من مثله سم على
 منهج حيث قال وأقول لعل وجهه أن القصد هو العين والمسك والجهل بوزنها ورن الجمل بالمبيع كأنه المشوب بالماء
 تأمل هـ (قوله فإن تخالفا) أي الظاهر والباطن (قوله بخلاف صبرة نحو سرج الخ) من الصور الغريبة كالقالب الشيطان ونوزعا
 فيه هـ سم على منهج ولعل وجهه المتأخر أن الغيب كالوزن ونحوه في عدم تدة التفاوت بين حياته بخلاف البطيخ وامل
 وجه ما قاله الشيطان منع عدم التوافق بين حياته في الغالب بل المشاهدة كثره التواتر وتحيي عند اختلاف الانقياد (قوله
 لا يكتفى فيها ما) هو بقاء الظاهر (قوله بل لا بد من رؤية جميع كل واحدة) أي الرؤية العرفية فلا بد من قلبها ورؤية وجهها
 إلا أن الغالب اختلاف أحد وجهيها على ما يأتي

(قوله كالشوب الصفيق) قضية هذا التشبيه ان عدم الاكتفاء برؤية أحد الجانبين مقروض فيما لو اختلفت جوانبها (قوله ان نحن) قال التواصي هذه دعوة لاتقوم عليها حجج فلا زالت العلماء عقيدة باوحدية يستعملون هذا اللفظ من غير تذكير حتى ان الزمخشري وهو من أئمة اللغة سمى كتابه في النحو الاغودج وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني وهو امام المغرب في اللغة سمى به كتابه في صناعة الادب وقال النوراني في المنهاج وانموزج المتائل ولم يتعبه أحد من الشراح بل نقل ابن اللطيف في اشارات المنهاج من كتاب المغرب بالعين المجهة ٢٦ لناصر بن عبد السيد المطرزي شارح المقامات انه قال النوزج بالضم والنوزج بالفتح والاعودج

اي أحد جانبي فهو بيطنة كان كسيع الغائب كالشوب الصفيق يرى أحد وجهيه وكذا تقارب الارض ومن ثم لو باعته قدر ذراع طولاً وعظاماً أرض لم يصح لان تقارب الارض مختلف (و) تكنى رؤية بعض المبيع الدال على باقيه فهو (اعودج) يضم الهمزة والميم وفتح المجهة وسكون النون وهذا هو الشائع لكن قال صاحب القاموس المصنوع وانما هو بفتح النون وضم الميم المسددة وفتح المجهة (المتائل) اي المتساوي الاجزاء كالشوب وبسمى بالعينه ثم يشترط ادخله في عقد البيع وان لم يرد الى المبيع واعتبار الاسوي خلطه في قبل العقد كما أتى به البغوي ممنوع لان رؤيته كظاهر السبرة وأعلى المانع في دلالة كل على الباقي ودعوى انه ان لم يرد اليه يكون كسيع عينين مأي احداها غير صحيحة لظهور الفرق لان ما هنا في المتائل والعينان ليستا كذلك فان لم يرد اليه في البيع لم يصح وان رده لم يصح لان رؤيته بالمبيع او شيء منه كالورق او بعتك من هذا النوع كذا (او) ليدل على باقيه بل (كان صواناً) بكسر واو وهو يجوز ضمه (للباقى خلفه كقشر) نصب السكر الاعلى وطلع القفل (والرمان والبيض) والقطن بعد تنقعه وامتزاج السلم فيه في هذه الحالة لاتقام فضايله (والقشرة الشغلى) وهي التي تكسر هنا لا كل وكذا العلماني لم تتصدق (الجوز والوز) لان صلاح باطنه في بقائه فيه وان لم يرد هو عليه ففوقه او كان قسم قوله ان دل وتعبيره كانه خلفه صفقة ايمان الواقع في الامثلة المذكورة ونحوها او احتزبه من جلد الكتاب فلا بد من رؤية جميع أوراقه ومثله الورق الأبيض ولا يرد على طرده بيع القطن في جونه والحد في صدنه والمسك في غارته اي حبلهم رفاقاً وفتح ثيابها فاقاته يكتفى برؤية اعلاها كالمزج وعلى عكس القناع في كونه والشمس كالمزج والجملة المشتركة بالقطن لبطان بيع الاول مع انصوانها خلق دون الاخر مع ان صوانها غير خلقى لاننا نقول الغالب في الخلق ان بقائه فيه من مصالحه فآريه ما هو الغالب فيه ومن شاته وتردد الاذرى في الحاق القرش واللف بمجرى غيره كالبدون منه لانه لان القطن فيها مقسوداته بخلاف الجملة ويبحث المعيرى الخلق ولا يصح بيع نحو لب جوز وحده

بالضم تصويب غوده قال ابن خلكان وله عليه شرح معناه العرب بالمهلة في شرح المغرب وهو كبير قليل الوجود (قوله ورائف) هو بفتح النون اي من غير الهمزة (قوله كظاهر السبرة) اي كروية تظاهر اسفله وقد تقدم انها كلفة (قوله بل كان صواناً) الاولى لكنه كان الخ (قوله في هذه الحالة) اي في جونه بعد تنقعه (قوله ومثله الورق الأبيض) اي في انه لا بد من رؤيته بجميعه (قوله والجملة المشتركة الخ) اي فانه تكنى رؤية تظاهرها ولا يشترط رؤية شيء مما في الباطن (نزع) سئل شيخنا الشهاب الرمدى عن بيع السكر في قدوره هل يصح ويكتفى برؤية اعلامه من رؤس القدور فاجاب بانه ان كان يثق في القدور ومن مصالحه صح وكفى رؤيته اعلامه من رؤس القدور والافلا اه وعل وجه ذلك ان رؤيته اعلامه لاتدل على باقيه لكنه اكتفى بها

اذا كان يثق في القدور ومن مصالحه للضرورة اه سم على حج ثم اختلف الظاهر والباطن في المشتري الخيار (قوله الاقل) اي القسم الاول وهو القطن وما عطف عليه وقوله دون الاخر اي القسم الاخر وهو القناع وما عطف عليه (قوله بمجرى) اي من نحو الجملة المشتركة (قوله كابدوا بن شبيهة) معقد (قوله عدمه) اي الحاقها في شرط لصحة البيع رؤيته باطنه ويكتفى فيها البعض

(قوله لنقص عن المبيع) وهو القشر وذلك لان القشر والبقيع مرغبتا خطا للبقيع فبقيعته وبعد الكسر اعتبارا لوجود
 الوقود وبقيعته بهذا الاعتبار انه (قوله والسطوح) جمع سطح قال في القطار وسط كل شيء الجلاء (قوله وكذا روية الطريق)
 اي التي يتوصل منها الى الدار (قوله لا اختلاف الغرض) اي بقوته وموضع (قوله ولا يذوق في السقنة من روية بجمعها) اي ولو
 كبيرة جدا كاللاحي ولو احتج في ذوقها الى صرف دراهم لن يظلم السقنة من جانب التي آخرت في ذوقها لم يتجيب على
 واحد منها بمبينة بل ان اراد المشتري التوصل الى الروية وفعل ذلك كان تبرعاً عنه أو اراد البائع

٣٧

ذلك لارادة المشتري او روية
 نفسه ليبيع المبيع لم يرجع
 صرفه على المشتري ثم لو استحال
 عليها وروية ما خلفها فبقيعته لا اكتفاء
 بظاهرها بحال بستره الماء وجميع
 الباطن فلو تبرع به بغيره ثابتة
 الخبار (قوله ما في الماء منها) ولا
 تمكن روية في الماء ولو صافيا
 (قوله لا روية الخ) لانهما جمة
 الا (قوله في الاشياء) هي قول
 وقدم (قوله خلا للذوق) في
 نسخة للذوق ومثلهما في ج
 (قوله وايضا اطلقوا عدم اشتراط
 الخ) وفي نسخة اطلقوا على عدم
 بعضها واحد (قوله والرؤس
 قبل الابانة) ولومن المذبح
 لانتشار بعض اجزائه قبل القطع
 (قوله لجهاته) اي جهاته المقصود
 منه فان الجلد يختلف تحتها وروية
 وكذلك اجزاء الحيوان (قوله فيمنع
 مطلقا) اي ويزاوجا ظاهره
 وان كان كبيرا وكثيرا في جوفه
 ولا ينافيه قوله لقله ما في الخ لان
 المراد ان من شأنه القلة (قوله ولو

في قشره لا تسليعه غير ممكن بدون كسر قشره فيؤذي لنقص عن المبيع (وتعتبر روية
 شكل شيء غير ماهر على ما يليق به) عرفا وضبطه في المكافاة بان يرى ما يصدق معظم
 المالبسة باختلافه ففي الدار روية البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحم
 والبالوعة وكذا روية الطريق وفي البستان روية اشجاره وعجري ما هو كذا يشترط
 روية الماء الذي تدور به الرعي كالفي المجموع خلافا لابن القري في روضه لا اختلاف
 الغرض ولا يشترط روية أساس جدران البستان ولا حروق الاشجار وهو محتمل
 ويشترط في ذلك وهو روية الارض ولو رأى اقبنة الحمام وارضها قبل بناه لم يكف
 عن روية ما لا يكتفي في القروية روية طما كالوراءى حفرة أو صياقلا لا يصح بهما
 بلاروية أخرى ولا يذوق السقنة من روية بجمعها حتى ما في الماء منها كاشته كلامهم
 وفي الامسة والعبيد ما عدا ما بين العشرة والركبة كالشعر وفي الهابة جميع اجزائها
 لاروية لسان حيوان ولو آدميا واسنانه واجراخه وفرس وباطن حافره وقدم كما اتفق به
 والدرجة الله تعالى في الاخرة خلافا للذوق ولهذا اطلقوا عدم اشتراط قطع النعل
 وفي فوط مطوى ثمره وروية زجهيه ان اختلافه كسباط وكل منقش والا ككرام
 كقشر روية أسدها ولا يصح بيع الثمن في الفروع وان حلبته شيء وروى قبل البيع
 انتهى عنه ولا اختلافه بالحادث ولعدم يتقن وجود قدر الثمن المبيع ولعدم روية ولا يصح
 الصوف قبل بزة أو نذ كنه لا اختلافه بالحادث ولا تسليعه انه يمكن باستقصاء وهو
 مولد الحيوان فان قبض قطعة وقال بعتك هذه صحت قطعا ولا يصح الا كزح والرؤس قبل
 الابانة ولا المذبح او جلده او لجه قبل البيع أو لسطح جهاته وكذا مسلوخ لم يذوق
 جوفه كما قاله الاذري ويصح وزنا فان يبيع بزنا فاصح بخلاف السك والجراد فيصح
 مطلقا لقله ما في جوفه ولو باع على منفع قد نزع منه على ان ينسج البائع باقيه لم يصح
 البيع بزنا (والاصح ان وصفه) اي العين الذي يراد به (بصفة السلم لا يكتفي) من
 لروية وان بالغ فيها ووصلت حدا تواتر لانها تقصد أمورا تقصر عنها العين وفي الخبر
 ليس انسج كالعيان والثاني يكتفي بالخيار للمشتري لان فترة الروية المعروفة والوصف

باع فوباعلى منسج) كدب ويجلس وبياه ضرباه مختار (قوله على ان ينسج البائع) اي او غيره وفي القطار ان ينسج من باب
 ضرب (قوله ليس انسج كالعيان) بكسر العين وروى كثيرون منهم أحدوا بن جابر بن سماعة موسى ليس العاين ككثير
 أخبره به تاركا وصلى ان قوله فقتوا بسده فلهذا ياتي الاوالمعهم وعابهم اني الاوالمعهم فقتوا بسدهم ما تكسر
 ج وقوله العاين يجوز ان يكون مصدر اميائه في العيان فان ما كان من الخرد في صفة القبول استوى فيه المصدر واسم
 الزمان والمكان والقول وربعين المراد بالقرائن ثمرات في نسخة ككثير وهي ظاهرة عليهم فالعاين بكسر الاء اسم فاعل

لا شراء من يعتق عليه) أي ولو شرع غير حقني وفيه على منعه من الزركني أنه يصح شراؤه من يعتق عليه ويحبه
 في نفسه قالوا نقل هو أن بعضهم جوزوا شراء العنق وهو غنوه من غير الضماني لا يصح منه وهو مخالف لما اقتضاهما
 الزركني وقرره من يعتق عليه أي يحكم بعتقه عليه فيدخل فيه من أقره بعتقه أو بعتقه من أقره بعتقه (قوله) مقتضاه
 بصير (قوله) مسلمة أو مسلمة قبل فيه إشارة إلى أن المصلحة مضاف إلى غايته ومصلحة هو فيكون الأعمى فاعدا في
 على أنه قال السلم ونفعه لا في محل نصب ونظر فيه على أن مثل هذا لا يجوز عرصة لأن القضاة الواحد لا يكون في محل واحد
 بمقتضى ما في إيراد الشارح أنه يقتل ٢٨ أنه في محل رفع رانه في محل نصب لكن قال بعضهم أنه نظير قوله تعالى وكذا حكمهم

من أن المضاف فاعله
 معاً (قوله) لو كان رأس
 هذا الاستدراك ليس
 به مقتضاه على المعين
 تاج لتوكيل في القبض
 كذا قالوا وأما ما عده إذا
 من المال في الغنم فاعله
 الذي أراد اقتضاه على
 كان مقتضى يد قبل لانه
 به وهو معين كما هو ظاهر
 بكل من يقبضه ومنه
 نبض عنه (قوله مع الأعمى)
 طريق العدة أن يترك غيره
 لي أنما يصح (قوله) لانه
 ذلك فلا يترتب من عدم
 دالة من الأعمى معنى على
 خ (قوله) وقد اتفق بذلك
 عدم العدة وقاس بطلان
 بناء على أنها تقع عدم نفوذ
 به بغيره لانه لا إقالة إلا
 في بان الإقالة تستدعي

رجع عنه
 بكسر الراء والقصر ويقضه والده وأنه بدل من واو يكتب بهما وبالباء وهو لغة
 (باب الراء)

فقوله من المقاييل ولا كذا في الفسخ فانه يستلزمه من قبله ما يجوز (قوله) وله شرائه نفسه) أي ولو لغير الزيادة
 في الوكالة من الغنم وهذا يجب على من أقره بعتقه سم على من أن هذا عقد عاقلة فلا يحتاج إلى ذكر (قوله) لم يطل الشراء
 يوكلي القبض (قوله) أو مسلمة (أي جزاء) (قوله) ولو رأى نوبين) أي لا (قوله) وان اختلف في الرؤية) أي في أصله
 حال المشتري لم أقر قبل الشراء (قوله) مدعي) أي الرؤية (باب الراء) (قوله) وأنه بدل من واو) صريح ما ذكرناه
 خلاف في كون القصة قلبية من واو وإنما الخلاف في مدعيه وهو إرادة المصباح الربا الفضل والزيادة وهو مقصور على الأشهر ويقضي
 بان بالواو على الأصل وقد يقال ديان على التقييد ٨١ فقوله على الأصل وقرره على التضييق بطلان على مقتضاه كلام

الشاذ من عدم الخلاف في كون أصل الاتفاق أو (قوله ويكتب بهما) أي الواو والالف لاتفعا كما في قوله على (قوله وزادت) تعسري (قوله وشرعا اعتداه) عبارة جج وشرعا قال الروائي قلند (قوله غير معلوم القائل) بهذا في معلوم عدم التنازل بل في القائل العهد أي القائل المتبرع بوثاق عند اقتداء الجلس وليس لها على العهد بأبعد من جعل قولنا على عوض مخصوص على الأنواع المصنوعة التي هي عمل الربا وقوله أوسع تأخير يمكن عطشه على قوله على عوض ويحصل الذي البديلين على المهور شرعا وهو الأنواع المصنوعة التي هي عمل الربا كما جعل على ذلك قوله على عوض مخصوص وإن كان أهمهم ويشمل هذا القسم ما كان الجلس فيه متصدا وما كان محققا وما كان من ذلك معلوم القائل وما كان محتملا هـ سم على منجج (قوله أوسع تأخير) أي أوسع مع الخ (قوله ولم يؤذن) أي لم يعلم الله (قوله كذا) أي ولما الله (قوله فانه صغ فيها) أي في أذية أولياء الله ولو قال فيه لكان أولى (قوله وظاهر الأخبار هنا) أي في هذا الباب (قوله أنه أعظم انما) لا ينافي هذا ما مر من أنه من أكبر المكاتب بل هو أن يكون التبعض با نسبته هو أعظم من حذو كالترك باله ٢٩ تعالى (قوله من الزنا) ومنه هو الوطء (قوله

والسرقه) أي وان قلت (قوله وما لبدي) أي من كونه يؤذي لتضييق ونحوه (قوله نجا على حكمة) يقيد ان مجرد الحكمة لا يبرحه عن كونه تعسديا فليراجع فان فيه قارا ظاهرا هـ سم (أقول) قوله نظرا ظاهره أي تصرح بهم منهم بأن التعسدي هو الذي لم يتركه معنى وقد يجب عن كلام الشاذ جج بانهم قد يطلعون التعسدي على ما يظهره على موجبه الحكم وان ظهره حكمة (قوله بان يزيد أحد العوضين) أي مع

الزيادة قال تعالى اهتزت وربت أي غت وزادت وشرعا على عوض مخصوص غير معلوم القائل في مصاد الشريعة حالة العقد أوسع تأخير في البديلين أو أحدهما والأولى في قصره وإنه من أكبر المكاتب والكتاب والسنة والاجماع قال بعضهم ولا يصل في شريعة قط ولم يؤذن الله في كتابه عاصيا بالحرب ويأكله ولهذا قيل أنه علامة على موافقته كذا أولياء الله تعالى فانه صغ فيها الايضان بذلك وظاهر الأخبار هنا أنه انظم انما من الزنا والسرقه وشرب الخمر لكن أتى الواو والهمزة الله تعالى بخلافه وقصره تعسدي وما لبدي نجا على حكمة لانه وهو ما لا يتصل بأن يزيد أحد العوضين ومنه وبا ان يشرط فيه ما فيه تقع المقرض غير محمولين أو بزيادة بان يوافق أحدهما بحسب الحق قيل المتفاضل أو بانه بأن بشرط أجل في أحد العوضين وسكها بما يجمع عليها والله سبحانه هذا الباب أن ما يعسر في بيع الربوي فزادته على ما مر ثم العوضان أن اتفاقا جنسا اشتراط ثلاثة شروط أو على وهي الظلم والتعدي اشتراط شرطان والاكسب طامام بقدا ونوب وجبوان ويجبوان ونحوه لم يشترط شي من تلك الثلاثة نعم لانه (ذا يبيع الطعام بالطعام) أو النقد بالنقد كاسيا في (ان كانا) أي الفين والمغن ووقع في بعض النسخ ان كان من غير ألف (جنسا) واحد ابان جهمهما

اتحاد الجنس هـ شيئا زايدي (قوله ومنه ربا القرض) انما جعل ربا القرض من ربا النضل مع أنه ليس من هذا الباب لانه لما شرط فانه للمقرض أن يقرضه ما يقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه كما (قوله بأن يشرط فيه ما فيه تقع) ومنه ما لو قرضه بصروا ذنه في دفعه لو كبه بكم مثلا (قوله غير محمولين) من التحو الكفاية والشهادة (قوله أو بزيادة) بالفتح والمذ هـ شيئا زايدي وفي المصباح القسي مهموزا على فعل التأخير والتبعية على أنه منه وهما اسمان من نساء الله بن باب تقع وأساء بالاف إذا أخره هـ ومقتضى قوله من باب تقع ان مصدره بفتح التثنية ويكون السين (قوله وكما يجمع عليها) أي على بطلانها (قوله زيادة على ما مر) من كونه طاهرا متقيا بالخ (قوله ثم العوضان) أي الربويان وغيرهما (قوله وهي) أي العلة (قوله والنقدية) الواو جمعني أو (قوله ان كان من غير ألف) قال جج وهو فاسد قال سم وفي جزئه بانفساد أحدهما جوع الضمير الطعام من الجانبين جنسا والمذ كور نظر ظاهره

(قوله اشتراكهما) معناه أن يوضع اسم حقيقة واحدة فيها أفراد كثيرة كالقبح مثلا لما التقى فهو موضوع فيه
 التعلق لكل من المعاني بخصوصية تعدد الوضع فيه بتعدد معانيه كالأعلام الشخصية وكالتفرقات وضع لكل من الظهور والخص
 (قوله كتر الخ) قال سم على ج. قوله كتر الخ يتأمل انطواء الضابط على ذلك اه (أقول) أي لأن هذا الاسم حدث
 له ما يصدق دخوله ما في باب الابقاء بالثبوت الابقاء ما يسرا وغروم ويمكن الجواب بأنه من وقت دخوله ما في باب الابقاء
 اسم خاص كالطبع ثم التلازم وان اختلف الاسم باختلاف الأحوال (قوله وبما يصدق) أي من قوله من أول الخ (قوله هذا
 الاسم) أي وهو الحق (قوله وبالأخير) أي من قوله اشتراكه اشتراكا كمنعوا الخ (قوله البطيخ الهندي) أي الأخضر (قوله
 وهذا الضابط) هو قوله بأن جمعهما اسم خاص الخ (قوله مستفيض) ويمكن أن يقال إن حقيقة كل من الألبان والسوم مخالفة
 لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما معنويا ثم رأيت ابن عبد الحق أشار إلى ذلك حيث قال وقت ادعاء خروجها بالقبض الأخير
 اه أي وهو قوله اشتراكه الخ لكن يراد به التماثل والمعزاة فمع اتحاد الجنس طائفتهم ما يختلف في الخواص والبرودة
 الآن يقال إن ذلك الاختلاف ٤٠ لمواضع تعرض لهما مع اتحاد حقيقتيهما (قوله لاشتراط القاضية)

استند الإجماع (قوله ومن
 لازمه الحلول) الضمير في لازمه
 للمقابلة وقال سم على ج
 قد يقال لا يلزم إرادة اللازم اه
 (أقول) ويمكن أن يجاب بان
 الفاظ الشارع إذا وردت منه
 فصل على الغالب فيه والأمور
 الباردة لا تحصل عليها (قوله
 وأقل زمته) أي كدرجتين
 مثلا (قوله والماتع مع الطعم)
 أي حال العقد كأي حصة من
 قول المصنف الآتي ولو باع
 بزيادة (قوله لا يمكن فهو
 اسم خاص من أول دخوله ما في باب الابقاء
 وخروج بالخص العام كالب وبما يصدق
 الاسم لها فكلت اجناسا كأصولها وبالأخير البطيخ الهندي والأصفر قائم جنان
 كالقرو والجوز الهندي من مع التمر والجوز المعروفين إذا اطلاق الاسم عليهما ليس لعدد
 مشترك بينهما أي ليس موضوعا لحقيقة واحدة بل لحقيقتين مختلفتين وهذا الضابط
 مع أنه أولى ما قبل منقضى بالسوم والألبان لصدقه عليهما كونه اجناسا كأصولها
 (اشتراط الحلول) من الجانب بالاجماع لاشتراط المقابلة في الخروج من لازمه الحلول
 غالباً فاقترن بأحدهما تأجيل وإن قل زمته وحل قبل فترقهما يصح (والماتع) مع
 العلم بما كان فيها من خلاف لبعض العصاة قد انقرض واستقر الإجماع على خلافه
 (والتقاضي) يعني القبض الحقيقي فلا تنكف لمحو حوالة وان حصل معها القبض
 في المجلس ويكني قبض الوكيل فيه من العاقدين واحدهما وبها المجلس وكذا القبض
 الوارث بعد موت مورثه في المجلس أي وإن لم يكن الوارث معه في مجلس العقد لانه في

حالة) ومنه الإبرام الضمان لكنه يعطل العقد بالحوالة والإبرام تتضمنها الإجابة وهي
 قبل التقاضي مطلة للعقد وأما الضمان فلا يعطل العقد بمجرد بل ان حصل التقاضي من العاقدين في المجلس فذلك والإبطال
 بالفرق (قوله من العاقدين) متعلق وكيل وعيادة ج ويمكن قبض وانوبما في مجلس العقد بعد موتها وهما فيه وأدونها ما
 غيرهما اه (أقول) وهي تقصد أن الوكيل لو أذن لموكله في القبض وان العبد للمأذون لو أذن له في القبض صح
 وكتب عليه سم لحصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذون قبل مفارقة المأذون ولا يشترط قبض الوارث قبل
 مفارقة المورثين المتعين مع التفرقة فليتأمل اه (أقول) ولعل الفرق بينهما أن المورث بالوفاة يخرج من أهلية الخطاب
 من القبض وعلمه والحق بالجدات بخلاف الآذن (قوله وكذا القبض الوارث) أي ثم ان العقد ظاهر وان قصد اعتبر
 مفارقة آخرهم ولا يضر مفارقة بعضهم انضمام الجمل مقام المورث بمفارقة بعضهم كخارفة بعض أعضاء المورث لجسمه ولا يضر
 من حصول الإقباض من اكل ولو أنتم واحد قبض عنهم ولو قبض البعض دون البعض فينبغي البطلان في حصته من قبض
 كالواقض المورث بعض عوضه وتفرق قبل قبض الباقي (قوله في المجلس) متعلق بموت (قوله لانه) أي الوارث في معنى
 المكره انما هو مورثه

معنى

حالة) ومنه الإبرام الضمان لكنه يعطل العقد بالحوالة والإبرام تتضمنها الإجابة وهي
 قبل التقاضي مطلة للعقد وأما الضمان فلا يعطل العقد بمجرد بل ان حصل التقاضي من العاقدين في المجلس فذلك والإبطال
 بالفرق (قوله من العاقدين) متعلق وكيل وعيادة ج ويمكن قبض وانوبما في مجلس العقد بعد موتها وهما فيه وأدونها ما
 غيرهما اه (أقول) وهي تقصد أن الوكيل لو أذن لموكله في القبض وان العبد للمأذون لو أذن له في القبض صح
 وكتب عليه سم لحصل هذا الكلام كما ترى أنه يشترط قبض المأذون قبل مفارقة المأذون ولا يشترط قبض الوارث قبل
 مفارقة المورثين المتعين مع التفرقة فليتأمل اه (أقول) ولعل الفرق بينهما أن المورث بالوفاة يخرج من أهلية الخطاب
 من القبض وعلمه والحق بالجدات بخلاف الآذن (قوله وكذا القبض الوارث) أي ثم ان العقد ظاهر وان قصد اعتبر
 مفارقة آخرهم ولا يضر مفارقة بعضهم انضمام الجمل مقام المورث بمفارقة بعضهم كخارفة بعض أعضاء المورث لجسمه ولا يضر
 من حصول الإقباض من اكل ولو أنتم واحد قبض عنهم ولو قبض البعض دون البعض فينبغي البطلان في حصته من قبض
 كالواقض المورث بعض عوضه وتفرق قبل قبض الباقي (قوله في المجلس) متعلق بموت (قوله لانه) أي الوارث في معنى
 المكره انما هو مورثه

قوله في آخر كلامه في نسخة بعد قوله كرويكون هل بلوغه الخبر بمن يجلس المصدق لما ان حضر المبيع فقيه ابو علي من يقبضه قبل مفارقتها اه ونقل سم على حج عن مريوافق هذه النسخة ورفق واطال فليراجع وقوله في هذه النسخة ويكون الخ اي واما الخي فغير بقاؤه في مجلسه الذي وقع فيه العقد وقوله بمن يجلس العقد معقد وقوله فاما ان حضر المبيع هو في اهران كان حاضرا فان كان غائبا عن البلد فحكمه ما جمعه (قوله فقبض سنده) اي بغير اذن منه على ما فهمه كلام حج السابق ولو كان حاضرا لمجلس العقد (قوله فقبض موكله) اي بغير اذنه وقوله لا يكتفى اي لانه يقبض من نفسه لاصن العاقد ثم ان حصل القبض من الوكيل والبعدي لمجلس استقرت الصفة وان تفرق قبل التقايب بطل العقد (قوله ولو في دار الحرب) تأمل اخذ هذه غاية ولعله دفع ما قد يتوهم ان دار الحرب فسامح فيها لواز الاستيلاء على اموالهم وشعروا (قوله حتى لو كان) غاية مرتبة على التقايب المقر بما صرح من قوله يعني القبض الحقيقي الخ (قوله كاتقرر) ٤١ اي في قوله يعني القبض الحقيقي الخ (قوله سواء

الخ) يجوز ان يكون تأكيد ويجوز ان يكون اشارة الى ان المساواة في المقدار حقيقة لان المائلة تصدق بها في الجمله وبجواب المزاج سم على مبيع (اقول) قول سم ويجوز الخ وجه المغايرة منه وبين ما قبله ان التأكد الفرض منه متيقن الاول واثباته وقوله ويجوز بغيره الصفة المختصة لانهما احتلت المائلة المراد وغيره كان قوله سواء كانت المخصص (قوله اي مقابضة) من كلام الشارح (قوله وما اقتضاه) اي الحديث (قوله غير ربوي) في اقتضائه هذا فطر لان جميع الاجناس المشار اليها بهذه الاجناس ربوية اه سم على حج (قوله فغير مراد) هذا دليل

معنى المصكره كما قاله الشيخ ابو علي في آخر كلامه بخلاف ما لو كان العاقد عبدا مأذونه فقبض سنده وكذا فقبض موكله لا يكتفى (قبل التفرق) ولو في دار الحرب حتى لو كان العوض مبيعا كفى الاستقلال بقبضه ولو قبضا البعض مع نفسه فقبضا للمصلحة (او جنسين كمنعة وشعر جاز التفاضل) بينهما (واشترط الحلول) من الجانبين ككاهن (والتقايب) يعني القبض كاتقرر لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والقر بالقر والخ بالخ مثلا بطل سواء بسواء يدايد فاذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد اي مقابضة ومن لانها الحلول ككاهن وما اقتضاهما اشتراط المقابضة وان اختلفت الصلة او كان أحد العوضين غير ربوي فغير مراد بالاجماع والاولان شرطان لخصه ابتداء والتقايب شرط لهما دوما ومن ثبت فيه خيار المجلس ومحل البطلان بالتفرق اذا وقع بالا اختيار فلا اثره مع الاكراه على الاصح لان تفرقه ما عينه كعدم خلافا لما قلناه السبكي من الصيرى والتقايب قبل القبض وهو الزام العقد كالتفرق في البطلان هنا وان حصل القبض بعد في المجلس كما صرحنا وما ذكرنا في باب الخيار من انهما لو تقا بضا قبل التفرق لم يبطل ضعيف انه مفرع على رأى ابن سريج وهو لا يرى أن التقايب بغيره التفرق وما جمعه بعضهم بين الكلامين ليس بصحيح وانما هو لتضعيف لكلاهما هنا ولو اشترى من غيره نصفنا شاعنا من دينار قيمته عشرة دراهم بفضة دراهم مع وبسلة البائع ليقبض التصرف ويكون نصفه الثاني امانة في يده

٦ به ث قاطع على ان قبول العاقد لتغير المراد لا يقدح في صحته وهذا ما يقع المصنفين اه سم على حج (قوله والاولان) الحلول والمائلة (قوله ومن ثبت فيه) اي مقدار الربا (قوله فلا اثره مع الاكراه) فحقيقته انه يضرع القسيان واليهل ويهزم سم عند قول المصنف قبل التفرق حيث قال قوله قبل التفرق شامل للتفرق فهو الوجه لا (قوله على الاصح) صارت حج ثم التفرق هنا مع الاكراه مبطل لصيق باب الرافا لم قوله مع الاكراه مبطل قال في شرح العبايب وكالا كراه القسيان كافي لاثم الحلول كبقاؤه الماوردى وهذا موافق لما تقدم من سم في القسيان واليهل لكن ما تقدم لا يفيده لان حصه ان قوله قبل التفرق شامل لم يجز قوله شامل الخ لا يقتضى اعناده ولانه المنقول (قوله وان تفرقهما) اي ثم اذا زال الاكراه اعتبر بوضعه اه سم على حج (قوله والتايب) اي ولو من احدهما اخذ من قوله وهو الخ (قوله قبل التفرق) اي وبعد التقايب (قوله ليس بصحيح) مشى عليه حج (قوله بفضة دراهم) اي مثلا (قوله ليقبض) اي المشتري (قوله امانة في يده) اي المشتري

(قوله ضمن الزائد) اى القايض (قوله ثم استقرضها) خروج مالواستقرض منه غيرها ثم ردها اليه فلا يبطر لانه صدق عليه انه قبض جميع الدراهم قبل التفرق (قوله يطل العقد) وفادلت هذه ما قبله بان المبيع فيها ثم نصف الدينار فقط وقد قبض مقابله فاقراضه لصاحبه وقع بعد تمام القبض للمبيع فلم تؤثر الاجازة فى الاول والثانى عقد مستقل ولا كذلك الثانية فان الاجازة فيها قبل قبض ما يقابل النصف الثانى (قوله فى النصف الباقية) اى فيما يقابلها من الدينار وهو النصف ويصير النصف الثانى مضموما عليه فيدعى ضمان بدلاه كان مضموما بقصد صحيح ثم فسد وليس امانة كفى المصلحة الاولى (قوله قبل القايض) اى فيما يقابل النصف الثانى (قوله ياطل) اى لا يصح شراء النصف الثانى فى الاولى ولا يملك التصرف فى الثلثة التى قبضها فى الثانية لعدم صحة القرض (قوله انتم تعاطى عقد الربا) يبقى ان يحل له النسبة له ثم يقرض ما لم يبطر اليه فان اضطر اليه كان الاثم فى البائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة (قوله ان تقرضنا من قراض) اى مع التذكرة والعلم ولا جعل التفرق قائما مقام التلقظ بالفسخ حيث ترتب عليه انتفاخ العقد فيكون ٤٢ فخصا كما اهلهم اذ ان يقال تقرقه ما على ثلث الحلة فهو لى على اتمها فخرقا

على نية بقاء العقد قائما لذلك
يختلف مالو كان له عليه عشرة دراهم فأعطاه عشرة فوجدت زائدة الوزن ضمن الزائد المعطى لانه قبضه لنفسه فان اقرضه البائع فى صورة الشراء ثلث الثلثة بعد ان قبضها منه فاشترى بها النصف الاخر من الدينار بلاز كغيرها وان اشترى كل الدينارين غيره بعشرة وسله معها خمسة ثم استقرض ثم ردها اليه من الفين يطل العقد فى الثلثة الباقية كما رجحه ابن المقرئ فى روضه لان التصرف مع العاقد فى زمن الخيار اجازة وهى مبسطة كما مر فكأنهما تقرقا قبل القايض ولا يقال تصريف البائع فيما قبضه من الثمن فى زمن الخيار باطل لان محله مع الاجنبي مامع العاقد فصحيح وعلى المتأقذين انهم تعاطى عقد الربا ان تقرضنا من قراض فان فارقا حده ما انتم فقط (والطعام) الذى هو باعتبار قيام العام به أحد العتقين فى الربا لم يبرم الطعام بالطعام مثلا بجعل وتعلق الحكم مشتق بطل على تعلقه بما منه الاشتقاق (ما قصد الطعام) بضم اوله مصدر طعم بكسر العين اى طعم الاذى بان يكون اظهر مقاصده تناول الاذى وحده او مع غيره ولو لم يأكله الا نادرا كالبسوط او شاركه فيه البهائم (اقتبنا) كبر وجس وبمعنى عذب اذ هو مطعم فالتعالى ومن لم يطعمه فادنى بخلاف الماء الخ فلا يكون ديويا والوجه الناطقة سلوخته وعذوبته بالعرف (او فسخها) كينوزى يبيع وقر غيرها بما يقصده تأدم او تمل او تفرق وقصده اى باقى كثير منه فى الايمان فلا يرد عليه الخلو (او تدوبا)

على نية بقاء العقد قائما لذلك
يختلف مالو تقرقا أو أحدهما
يقصد الفسخ فلا يتم ويصدق فى ذلك (قوله وتعلق الحكم مشتق الخ) اذ الطعام معنى المعلوم ا ج وجه يستدفع ما يقال الطعام اسم عين فلا يكون مشتقا (قوله بكسر العين) قال ع اى اطعم بالضم الاكل وأما البائع فهو ما يدل به بالذوق اى سم على منتهى (قوله بان يكون الخ) تفسيره قصد به دفع ما يقال من اين علم انه مقصود فلاذى (قوله وان لم يأكله) اى الاذى الانادى اى لم يأكله اسلا لكن يبقى الكلام فى العلم يكون

اظهر مقاصده العلم حيث لم يقاوه الا اذى الانادى او لم يتناولوا اسلا من ابن يؤخذ الا ان يطل الخ
ان يؤخذ من حيث المنافع التى اشغل عليها ككونه قوتا تعلم ان الاثبات منه هو المقصود فلا يضر فى كونه مقصود الا اذى اختصاص البهائم أو غلبة تناولها (قوله كالبسوط) وهو المعروف الآن بقر القواد وهو يشبه البعلج فى الصورة (قوله اذ هو مطعم) اى له فى الصباح ويقع اى العلم بمعنى المطعم على كل ما يباع حتى على الماء وذوق الشيء ثم قال وفى العرف الطعام اسم لما يوز كل مثل الشراب اسم لما يشرب (قوله بالعرف) المراد بالعرف عرف بلد عقد ج والمراد ببلد العقد محله بلد كان او غيرها وقال سم عليه قوله بلد العقد اى وان لم أن الشيء قد يكون روباى بلد وغير روباى فى آخر ولا يخلو عن غرابة وتطراه اى فى الاولى ما قلته من ان المراد بالعرف العرف العام كان يقال العذب ما يباع عاذمن غير تطراه محله دون أخرى (قوله الخلو) بالقصر والدعوة بعبارة المد باح الخلو التى تؤكل عذوة صروبع المدود حلاوى مثل صهارى وصهارى بالتدويد وبع القصور حلاوى يشق الواو قال الازهرى الخلو اسم لما يوز كل من الطعام اذا كان معالجا بالخلوة اى

(قوله كحلج) اي سواء كان مائياً او جليلاً لان كلامهما يقتضيان اصلاحاً فيهما فحسب البر العجزي والمجسدي (قوله وكل ما يصلح) اي البدن (قوله من الهارات) في الصباح والباروزان سلام الطبيب ومنه قيل لا زهار البادية بهارات ابن سيدة والبارياضم شيء ذو زينة اه وفي المختار والهابار القمح العراقي الذي يقال له عبق البقر وهو بهار امروموش بعد وقتها صغراً فيبث ايام الريح يقال له العرارة اه ومنها يعلم ان نحو الزنجبيل لا يسمى بهاراً وهو خلاف ما عليه عرف الناس (قوله لا يازر) ومنها الحلية البادية بخلاف الحلية المنضرة كذا هما من عليه قتلها الكبريخية كمن التفصيل فيما يظهر لكن عبارة الشارح في اخره يبع الاصول والافعال ويرخص في بيع العراقياتها وليس هذا لرباعه غير روي قبل ظهورها بحسب ابرار صافيا وشعبه وتقابض في المجلس جازاً لا يوزن شخص ذلك انه اذا كان رويها كان اعتدوا كالهلية امتنع به بحسبه وبجزم الزركشي ومثل الهارات والابازير غيرهما قليل مما مثل به من الطين وماعه فانه ليس من الهارات ولا الابازير مع كونه رويها سكنه من الادوية (قوله خورج) وزان مقود اه مصباح (قوله وورد) اي ودهن وورد اما خورج والورد وماودة يستدعيه لانهم قصد لطم اه ج وايضه على حكم بقية المياه ٤٢ والظاهر ان رويها لا تانقص لثداوي

(قوله فالحق به مافي معناه)

ه (فرع) انظر القوس هل هو روي وينبغي ان يكون روي بالانه يؤكل بعد نفسه في الماء واغله يتداوى به قبل طير اه سم على منهج وشبه القرطم اه دسمي روي وينبغي ان مثل القرطم دعه ودهن النسر والشحم (قوله كالمصطكي) بضم المير والتصر اه (قوله والسقمونيا) بخلاف دهن السمك والكان لانهما يعدان للاستباح دون الاكل اه سم على منهج وقتل بالدرس عن الشرف المناقري انه مثل من الطرون هل هو روي ام لا قاب

كحلج وكل ما يصلح من الهارات والابازير والادوية كلين ارمي ودهن خورج وورد وليان وصنع وحسب حنظل وزعفران وبسومونيا الصبر المار فانه نص فيه على البر والشمع والمقصود مما التفتت فالحق به مافي معناه كالازرق والندرة وعلى الترو المقصود منه التذكرة والتأدب فالحق به مافي معناه كلتين والزيب وعلى الخ والمقصود منه الاصلاح فالحق به مافي معناه كله طكي والسقمونيا ولا فرق بين ما يصلح الغذاء وما يصلح البدن فان الاغذية لم تخط لخدمة الادوية بل تزدادها وانما لا يذ كروا الدواغيبا يتناوله الطعام في الايمان لانها لا تستعمل في العرف المنية هي عليه ولا يافي الخبران مطلقا وان جاز يلعبه كمسار السمك لانه لا يعتد لكل على حيثته وشارب يصدق الى انه لا يارب فدا يجوز اكله ولكنه غير مقصود كطير وخوارف قضبان غيب وجلود لا تؤكل غالباً بان خشت وغطت ومطعم بهائم ان قصد لطمعها وغلب تناولها كلف رطب قد يتناولوه الادوي فان قصد لطنع من غريبي الان غلب تناول الهائم فيها يظهر فلعن من هذا كقولنا السابق بان يكون اظهرة اسده الى آخره ان القول روي بل قال بعض الشراح ان النص على الشعر يشبهه لانه في معناه وما ذكره بعضهم من المشاحة في كون القول مما غلب تناول الهائم محمول على بلاد غلب فيها التسليص

بانه روي لانه يقصده الاصلاح اه سم على منهج فليراجع اقول وقد يتوقف فيه فانا لانهم اي اصلاح يراد منه ما هو من برجات اطعموم من الاقنيات والتفكيك والتأدب والتداوي والتي يستعمل فيه انه هو على سبيل النفس في البضاعة التي يضاف اليها (قوله ولا يافي الخبران مطلقاً) اي كولا او غير من جنسه او من غير جنسه ومعلوم ان الكلام في الخي (قوله كمسار السمك) اي والجراد (قوله وأطراف قضبان سم) ومما هو روي ومثلهما ايضا اطراف قضبان الصغرى (قوله كلف وطب) كابرسم (فرع) قال مر الملعولت خسة اقسامها يصنع بالآدميين اي من حيث التقصص ما يظلم ما يستوى فيه الاتصيون وغيرهم ما يصنع بغيرهم ما يظلم بغيرهم فالثلاثة الاولى فيها الربا والباقيان لا ربا فيها اه سم على منهج (قوله محمول على بلاد غلب فيها الخ) هذا يردى الى ان الشيء يكون روي في بعض البلاد دون بعض وهو مشكل قال سم على جعده مثل ما ذكر ولا يوافق من غرابه وقتل اه وقد يجعل كلامه على ان هذا في مقابلة ما ذكر بعضهم من المشاحة على معنى ان غلبة تناول الهائم القول منوعة ولكن ذلك في السنتد اليه من الغلبة انما هو في بعض البلاد ولا يعتبر اذ لا يتوقف القول روي دائماً

(قوله فيها ماء) اى دروى اى هراقى (قوله لا يباع احدثها بالآخرة مطلقا) اى من جنس واحد لم لا (قوله لم يمتع الماشخ) ومعه ان كان الماشخ بالآلة يصير حيتثنى فاعلمت بجوده ودرهم (قوله والبنفسج) هو كسفرجل (قوله فكلها جنس واحد) اى فيسابع بعضها بعض ان علق الماشخ وسبأى ما فيه بعد قول المصنف وفى جوب الدخن الخ (قوله لان اصلها الشيرج) قال فى المصباح الشيرج معرب ٤٤ من شيره وهو دهن السهم ورجا قيل قد دهن الايض والصغير قبل ان يتغير شيرج

تشبه بالصفاته وهو يفتح الثين مثال زنب وصقل ويصل وهذا الباب باتفاق ملحق باب فعليل فهو جعفر ولا يجوز كسر الثين لانه يصير من بايد درهم وهو قليل ومع قلته فاعلمت بمحسورة وليس هذا منها (قوله اختف اصلها) اى كشيرج وزيت (قوله مع علم اوبه) اى علم كل من اوبه (قوله ويظهر الثانى) هو قوله ويصل وظاهرو اى وان اشبهت به باحدثها فيما يظهر اخذ من الالة المذكورة وبقي ما لو قلنا احدثها بين يقر وضمن والثانى بين يقر وابل فعمل هما كل جنس الواحد ويتخلفين فيه نظر والا قرب ان يقال فيه يهرم به متفاضلا عما شاركه في احد اصله فيصير مع علم المتولد بين يقر وابل يعلم المتولد بين يقر وضمن ولا يهرم يبع له علم الفهم الخالص لان الفهم لا يشارك المتولد بين واحد من اصله وكذا يهرم يبع المتولد من يقر وضمن بالقر ولا يهرم يبع به علم الابل واحاط القرطام المتولد احدثها من الابل والقر والا تهر من البقر والفهم فيصير

كلام الاصحاب (وأدقة الاصول المختلفة الجنس وخالوها وادانها) بالرفع حطفا على الادقة (اجناس) لانها قروى لاصول مختلفة فاعلمت حكم اصولها فيوزع دقيق البرهنة الشيعون كل خاين لاما فيهما واتحد جنسهما يشترعا فيهما الماشخ وكل خاين في فعهما ما لا يباع احدثها بالآخرة مطلقا لانها من قاعدة مدجوة ودرهم وكل خاين في احدثها ماء ان احدثها جنس لم يبيع احدثها بالآخرة الخ الماشخ الماشخ والايص وتخرج بالمتنقة الجنس المتحد بالجنس كادقة انواع البرهنة جنس واحد وسبأى انه لا يباع بعض ذلك بعض ولو قد رده الجهل بالماشخ وبادانها دهن فهو الورد والبنفسج فكلها جنس واحد لان اصلها الشيرج وقول بعض الشراح يجوز بيع دهن البنفسج بهى الورد متفاضلا ليعمل على دهنين اختف اصلها وان لم يبعه ذلك في غير الشيرج (والقروى والالبان) والاسمان والبيوض كل منها (كذلك) اى الاجناس (فى الاظهر) كالصولها فيوزع علمها واين القرطام واين الضان متفاضلا وعلم واين الجواميس مع البقر والضان مع المعز جنس والثانى انهما جنس واحد لا شرا كهما فى الاسم الذى لا يبع التميز بعده الا باضافة ثابت انواع الفار كالعلقى والبرى وليس من البقر البقر الوحشى لان الوحشى والانسى من سائر الحيوانات فجان احلم المتولد بين يقر وضمن مثلا نهل يعمل جنسا برأه او يعمل مع علم اوبه كل جنس الواحد احتياطا فيصير يبع له علمها متفاضلا قال الزركشى ولم تعرضوا له ويظهر الثانى لضيق باب الربا والكبد والطحال والقلب والكلى والكرش والرقعة والخنخ اجناس ولون من حيوان واحد لا اختلاف اجناسها وصفاتها وشجع الظهر والبطن والسان والرأس والا كاع اجناس والجرا ليس علمه والبطيخ الاصفر والاحمر والخيار والفتا اجناس (والماشخ لغنى عن المكيل) كابن سائر انواعه وان تفرقت بعضها وزنا كجليب برائب كالبر السلب بالرخو وجب وقروى وشل وعصبر ودهن مناع لاجامد اما قطع الملح الكبار المتخافى فى المكيل لقوة وان امكن حلقها (كسلا) وان كان جمالا يمتد كقصعة (وفى (الوزون) كقندوس وعل ودهن جامد (وزنا) ولو يقان فلا يجوز بيع بعض المكيل بعض وزنا ولا يبع بعض الوزون بعض كيلوا وان كان الوزن اضبط اذ الغالب فى باب الربا التعبد ومن ثم كفى الوزن بالمال

فى (قوله والا كاع اجناس) اى ولون من حيوان واحد ايضا (قوله ليس علم) اى مادام حيا فيسابع بعض متفاضلا (قوله كالبقر السلب بالرخو) اى بان لم يتدفع به بان جف ولم يشاء فخصه (قوله لاجامد) اى اما هو فالمغفرة بالوزن كياقوت (قوله جامد) وجميع ليكل من العسل والدهن

(قوله غالب عندنا الحجاز) والحجاز مكة والمدينة واليامة مدنية على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وحرماها
الثلاثة كالطائف وبعثة قوشير والينبع اهـ منق التهاج وشرحه الشارح في باب الجزية (قوله وما لم يكن في ذلك العهد)
اي لا في الحجاز ولا غير هابل حدثه لابن ابي قحوة او كان ولم يكن بالحجاز ٤٥

في نحو الزاوا واداء المسألة فيه لاهنا ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا ولا عكسه
ويؤثر قليل بغير قرب في وزن لا كيل (والمتبر) في كون الشيء مكسلا او موزنا
(غالب عادة الجلف في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) تلهوا بأنه اطلع عليه واقره
فلا عبرة بما حدث بعده (وما لم يكن في ذلك العهد) وكانو (جهل) سلفه ولو نسبنا
او كان ولم يكن بالحجاز واستعمل الكيل والوزن فيه سواء ولم يستعمل فيه او غلب
أحدهما ولم يتبين يتصرفه عرف الحجاز على ما قاله المتولي لكن تعليل الاصحاب
السابق يخالفه فان لم يكن لهم فيه عرف فان كانا كومن القرا المحتدل لغزون جزنا
اذ لم يعد في ذلك العهد الكيل في ذلك والا فان كان مثله كالوزن ودونه قاهره محتمل
لكن قاصدة ان ما يرد شرعيا كونه في العرف فاضيقناه (تراهم في عاده بلد البيع)
حالة البيع فان اختلف اعتبر فيه الاغلب فيما يظهر فان فقد الاغلب الحق بالاكثر
شبهها فان لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن (وقيل الكيل) اذا غلب ما ورد فيه النص
مكبل (وقيل الوزن) لأنه اصبر واقل تفاوتنا (وقيل يقصر) للتساوي (وقيل ان كان له
أصل) معلوم المعيار (اعتبر) فيه دهن السهم مكبل ودهن الوزن وزون كذا
قاله الشارح وهو تفرع على المرجوح وان كان موهبا اذا الاصع ان الوزن مكبل
فدهنه كذلك (والنقد النقد) اي الذهب والنقد وان كانا غير مضررين واهل الربايه
جوهره الفين فلاربا في الفلوس ولو واجبت كطعام بطعام في جميع ما صرف في ذهب
بمثله او فضة بثلثه اعتبر الثلاثة وفي أحد هما بالآخر يعتبر شرطان وهذا يسمى صرفا
وقدم الكلام على الطعام على الكلام على النقد عكس الوارد في النسب لان الكلام في
الطعام أكثر فقدم فلان ما قولهم ان تقديم ما يقل عليه الكلام أو في ما قلهم بحسب
المقاصد ولا فرق هنا وفيما صرحت كون العوضين معينين أو في النعمة أو واحد منهما معينا
والآخر في النعمة كيمثل هذا بما فسده أكثر من بعض قبل التفرع ويصور إطلاق
التميز والدرهم اذا كان في البلد غالب منضبط (ولو باع) طعاما او نقدا بغيره وقد
سواء في ميزان وقتص منه في أخرى او (بوافا) بثلث الجير واقتصار الشارح هنا
على كسر هالائه أصح والنقد ضابطا بالثلث في الشفعة (تضمينا) اي حزا للتساوي
وان غلب على غلته ذلك بالاجتهاد (لم يصح) البيع (وان خرج سواء) قلبي من بيع
الصبرة من القرا لا يعلم مكيله بالكيل المسمى من القرا ورواهم وليس النقد على المطهوه
الليل بالمالثة عند البيع اذ هذا معنى قولهم الجهل بالمالثة كحقبة القاضة ويؤخذ

في نحو الزاوا واداء المسألة فيه لاهنا ولا يضر مع الاستواء في الكيل التفاوت وزنا ولا عكسه
ويؤثر قليل بغير قرب في وزن لا كيل (والمتبر) في كون الشيء مكسلا او موزنا
(غالب عادة الجلف في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) تلهوا بأنه اطلع عليه واقره
فلا عبرة بما حدث بعده (وما لم يكن في ذلك العهد) وكانو (جهل) سلفه ولو نسبنا
او كان ولم يكن بالحجاز واستعمل الكيل والوزن فيه سواء ولم يستعمل فيه او غلب
أحدهما ولم يتبين يتصرفه عرف الحجاز على ما قاله المتولي لكن تعليل الاصحاب
السابق يخالفه فان لم يكن لهم فيه عرف فان كانا كومن القرا المحتدل لغزون جزنا
اذ لم يعد في ذلك العهد الكيل في ذلك والا فان كان مثله كالوزن ودونه قاهره محتمل
لكن قاصدة ان ما يرد شرعيا كونه في العرف فاضيقناه (تراهم في عاده بلد البيع)
حالة البيع فان اختلف اعتبر فيه الاغلب فيما يظهر فان فقد الاغلب الحق بالاكثر
شبهها فان لم يوجد جاز فيه الكيل والوزن (وقيل الكيل) اذا غلب ما ورد فيه النص
مكبل (وقيل الوزن) لأنه اصبر واقل تفاوتنا (وقيل يقصر) للتساوي (وقيل ان كان له
أصل) معلوم المعيار (اعتبر) فيه دهن السهم مكبل ودهن الوزن وزون كذا
قاله الشارح وهو تفرع على المرجوح وان كان موهبا اذا الاصع ان الوزن مكبل
فدهنه كذلك (والنقد النقد) اي الذهب والنقد وان كانا غير مضررين واهل الربايه
جوهره الفين فلاربا في الفلوس ولو واجبت كطعام بطعام في جميع ما صرف في ذهب
بمثله او فضة بثلثه اعتبر الثلاثة وفي أحد هما بالآخر يعتبر شرطان وهذا يسمى صرفا
وقدم الكلام على الطعام على الكلام على النقد عكس الوارد في النسب لان الكلام في
الطعام أكثر فقدم فلان ما قولهم ان تقديم ما يقل عليه الكلام أو في ما قلهم بحسب
المقاصد ولا فرق هنا وفيما صرحت كون العوضين معينين أو في النعمة أو واحد منهما معينا
والآخر في النعمة كيمثل هذا بما فسده أكثر من بعض قبل التفرع ويصور إطلاق
التميز والدرهم اذا كان في البلد غالب منضبط (ولو باع) طعاما او نقدا بغيره وقد
سواء في ميزان وقتص منه في أخرى او (بوافا) بثلث الجير واقتصار الشارح هنا
على كسر هالائه أصح والنقد ضابطا بالثلث في الشفعة (تضمينا) اي حزا للتساوي
وان غلب على غلته ذلك بالاجتهاد (لم يصح) البيع (وان خرج سواء) قلبي من بيع
الصبرة من القرا لا يعلم مكيله بالكيل المسمى من القرا ورواهم وليس النقد على المطهوه
الليل بالمالثة عند البيع اذ هذا معنى قولهم الجهل بالمالثة كحقبة القاضة ويؤخذ

فيكون الجواب السابق من الصيغة (قوله جوهره الفين) اي عزه وتوفره (قوله ولو واجبت) اي فيوزن بيع بعضها
ببعض فمقتاضا

(قوله ولو علما) اى حقيقة بان كالا او احدهما واخبر ما حبه بذلك وصدة فلا يكتفى على ان يستند الى اخبار ثم ان يتيق خلافة بين البطلان وهذا خارج بقوله فخصمنا قال حج ونفسه قولهم قيل البيع انه لا بد من علم ما نكث عند ابداء التلقظ بالصيغة (قوله ولو تقرر فاني هذه) هي قوله او صرة باخرى مكايه او كلابا بكيال الخ (قوله والى قبلها) هي مالو باع صرة تغرى بكيلاها من كبرى (قوله بصرة تغرى باخرى) اى لان المائنة لا تعتبر مع اختلاف الجنس (قوله فان باعها) اى صرة البر صرة الشعر (قوله او رتبها لا اكراه لاتخاذها) اى مع امكان العلم بالمائنة فلا يرد ما ساقى من ان المائنة لا ينفك عنها كالتقاء وباقى انظر اوان لا يباع بضمه بعض (قوله في فحوب) وينبغي ان من التصو البصل اذا وصل الى الحالة التي يحترق فيها عادة (قوله وغر) هو بالمائنة كما يفهمه قوله الاوقت الجفاف اذ لو قرئ بالمائنة لم يكن لقوله الاوقت الجفاف معنى بالنسبة للقر (قوله ولا بد بعد الجفاف من التفتية) ايضا الصفة مع أحد الجافين بمثل

١٦

وتجتها جواب ما يقال

(قوله فقال ابتص الرب) استقام تقرر ي والفرض منه كما يعلم من قوله الاق و اشار الخ التبيه على ان المائنة انما تعتبر في الكيال (قوله نهى عن ذلك) وصورة النهى هنا كما قاله في شرح الروض فلا إذن اى يكسر الهزة وفتح الهمزة المجبة (قوله و اشار على الله عليه وسلم) وجه الاشارة ان نقصان الربط بالجفاف اوضح من ان يسأل عنه فمكان الفرص من السؤال الاشارة الى هذا ومن ثم تعلم ان امتناع بيع الربط بالجفاف يقتضى النقصان وامتناع الربط بلربط لجهل المائنة هكذا في الاسنوى ١٦ سم على منهج ومحل تحقق النقصان في

منه البطلان عند انتفاء التضمن بالاولى ولو علمنا ان العلم من جواز البيع كما قاله القاضي ولا حاجة حيث ذل الى كيل ولو علم احدهما مقدارها واخبر بالآخر فصدقه فكالو علما قاله الرواى وهو صادق اذا كان الاخبار من احدهما لا ستر او من ثالث وتخرج بضمنا مالو باع صرة تغرى بكيلاها من كبرى او صرة باخرى مكايه او كلابا بكيال او صرة دراهم باخرى حوانة او وزنا بوزن فيصم ان تساوى او لا ولا ولو تقرر فاني هذه والى قبلها في حالة صحة البيع بعد قبض الجنس وقيل الكيل والوزن لحصول القبض في الجنس صحيح وما قل من الكيو بعد الكيل او الوزن لصاحبها فالعبرة بما ينقل الضمان فقط لا بما يقيد التصرف ايضا لما ساقى ان قبض ما يبيع مقدرا انما يكون بالتقدير ولو باع صرة بر بصرة تغرى باخرى لا تامة اذ شرط المائنة فان باعها بمكايه ونرجنا. واه صم وان قلنا قلنا ومع رب الزائد باعنا او وصى رب النقص بقدره من الزائد اقر البيع وان قلنا حافض واعلم ان المائنة لا تتحقق الا في كاملين وضابط الكيال ان يكون الشيء بحيث يصلح للاسوار كمن اوتيه بالاكراه لاتخاذها به كين (و) من ثم لا تعتبر (المائنة) في فحوب وغر الا (وقت الجفاف) ليبر كمالا وتتقيا شرط المائنة لا كمال لانه على الله عليه وسلم مسئل عن بيع الربط بالقر فقال ابتص الربط اذا ليس مثالا للمنهى عن ذلك فصح الترمذى وغيره اشار على الله عليه وسلم قوله ابتص الى ان المائنة انما تعتبر في الجفاف والا فان نقصاناً وضع من ان يسأل عنه ويشرط مع ذلك عدم نزوع نوى القر لانه يعرضه لقصد غالباً فلا عبرة بخلافه في بعض النواحي الاعلى

بيع الربط بالجفاف اذا بيع مثله على تلك الحالة موازنة اما لو اعتبر جفاف الربط بتقدير افهم من جهل المائنة ما (قوله فان نقصان اوضح) اى لكونه مالو بالكيل احد (قوله ويشرط مع ذلك) اى الجفاف لحصول المائنة واستقرار الكيال (قوله عدم نزوع نوى القر) هل منه الهبة المفروعة النوى فلا يجوز بيع بعضه ايعض أم لا انما اعلى هذه الهبة تدخر عادة ولا يسرع اليها انفسا وفي نظر الاقرب الاول لان نزوع نواها يعرضه للقصد مع انم الاختلاف ان تكون رطباً نزع نواها او غيرا فان كانت من القر تقدم الهبة فيها مستدامة كما وان كانت من الربط فالقصد فيها مستدام من قولهم لا يباع رطب برطب ولا يباع رطب برطب فيها متوافقة ومنه بالاولى التي نواها لان النوى فيها غير كامل (قوله فلا عبرة) اى فلا يباع بعضه بعض وقوله الاعلى ما يأتى في خواص اى فيعوز بيع بعضه بعض وهو الرابع الاق

(قوله في هو مشمش) من الصور الخوخ (قوله وفي الصبا استقام عظم) اي حلقا كما وقل لان قليله يؤثر في الوزن ككتفه يؤثر في العظم ما يوق كل حمة مع اللحم كما طرفه الرافق (قوله يؤثر) يقيد في الملم لانه يقيد لا ملاصق فاختصر قليله دون كتفه (قوة وقيل الرطوبة يؤثر فيه) يؤخذ منه انها لو كانت قليلة جدا كانت كالمخ فلا تضر (قوله بخلاف هو التمر) اي عامها ما الكليل فلا يعتبر فيه تناسل بخلافه (قوة يسع جديده) اي التمر (قوة ابتلا) اي او احدثها (قوة وان جفا) اي او احدثها (قوة شد اول كل منها) مباداة جع عند اول خروجه منها ام وهي واضحة ٤٧ (قوة غيران اقربها اولها) اي امرها ان يصلح استقامتها هي

ولهذا جرى عليه في المنهج كالشراح

(قوة فلا يباع رطب برطب) تقرير

على قوة وقت الجفاف المذكور

في المتن (قوة وضعهما) ومثل

ذلك الرمان فلا يباع بعضه بعض

(قوة رطب بذل السباق) سباق

قوله ولا يقر (قوة ولا يبرس برس اخ)

وكالبسر فيلذ كرفه الخلال والبلع

(قوة باحدثها) اي الثلاثة وهي

السر والرطب والتمر (قوة ولا

يبنه) اي اما اذا بيع بطعام الذكور

فيصير لانهما جفسان وقال سم

على ج ويثبت ان يعلم استماع

بيع طلع الذكور ومثل (قوة واظن

بالرطب في ذلك الم) انما جعله

مطلقا ليعلم من الرطب فيكون

داخله لانه لا يقال عرفانه رطب

وانما يقال طري ولكن القصة

تطلى عليه الرطب في المختار

الرطب بالفتح خلاف اليابس رطب

الشي من باب سهل فهو رطب

ورطب (قوة قد يبعه بقدية) اي

من ينسبه (قوة ولا يلم بظفر

الوزن) يقيد في الملم فقط لانه يمكن

ما يائق في هو القنار من جمع ولا يؤثر في اللحم استقام عظم وطم يؤثر في وزن وتناسل بخلافه موزون وقيل الرطوبة يؤثر فيه بخلاف هو التمر ومن يبيع جديده الفيلس فيسقط به يؤثر في الكليل بعينه لا يبرس ابتلا وان جفا واعلم ان شراح هذا الكتاب قد اختلفوا في فهم قوله (وقد يعتبر الكمال) المتضمن لصحة بيع الشيء بنه (اولا) غير ذاهب الى ان المراد منه انه يستلزم ان يمتنع النظر الى آخر الاحوال مطلقا العرايا لا تامة لان الكمال فيها يتقدم جفاف الرطب اعتبارا لاول احواله عند البيع او نحو بصير الرطب او العنب لا اعتبارا كانه عند اول كل منهما وان كانا غير كاملين او اللين الخليل لانه كامل قد خسر وجسم من الضرر وقد قال بكل من ذلك جمع والوجه صحة كل منهما غير ان اقربها اولها كما جرى عليه الشراح اذ كمال الاخير ينوعه وتعدد احوالهما معلوم من كلام المصنف في هذا الباب فلا يحتاج الى ذكره بخلاف العرايا وايضا فهي رخصة ايصت مع استقام الكمال فيها عند البيع بخلافهما فهي اخرى بالاستثناء بل ربما اذا نظر لهذا الموضع استقامه غير هاذن اتمروا بشرائط المائة وقت الجفاف (فلا يباع رطب برطب) يفتح الراي من وضعهما وعليه يدل السباق ولا يقر ولا عنب بعنب ولا يبرس (فلا يباع ولا يبرس برطب ولا يقر ولا يطلع انات باحدثها ولا يبعه للبهل بالمائة الا ان وقت الجفاف والتجريد والادخال في الرطب في ذلك طري اللحم فلا يباع بطرته ولا يقيد من جلده وبيع قديده بقديده بلا عظم ولا يلم بظفر في الوزن كما علم بحاصر (وما لا يخافه كافتاه) بكسر اؤه وبالثلاثة المد والعتب الذي لا يترب لا يباع بعنه بعض (أصلا) لتعدو العلم بالمائة وبيع الزيتون بعنه يحض حال اسوداده ونضجه لانه كامل ولا يستلزم في اضعاف وثقل الرطوبات التي فيه انما هي الزيت والماية فيه ولو كان فيه مائة خفف وظاهر كلام المستنفذ ان لا يعتبر في جفاف من هو القنار وبوجه ان النظر فيه للعالم لكن الذي اورد الشيخ ابو جلد والها املي وغيرهما البلوز وقال السبكي انه الاقرب (وفي قول) يخرج (تكني عائلته ورطب) يفتح الراي لان معظم منافعه رطوبته فكان كالنبيذ فيباع وزنا وان امكن كيه ورد بوضوح الفرق (ولا تكني عائلته) ما لو لم من

خاله من العظم فلم يترشقه شي بخلاف الملم فانه ما كان من مصاعه اختصر القليل منه (قوة كما علم بحاصر) اي في قوله وفي اللحم استقام عظم الخ (قوة بكسر اؤه) اي وبضمه (قوة ولو كان فيه مائة خفف) قال زي وفيه نظر اه اقول وجهه انه اذا وضع عليه لم يخرج منه ما مصرف يشاهد (قوة وبوجه) اي يمكن تجميعه فلا يائق ان يباعه هو المحدث (قوة وغيره بالحوار) اي فيما يبيع من هو القنار يخرج بالحقاق من كونه معلوما بخلاف الفرع فانه يبع بخلافه لا يصلح الا لكل وانما يستعان به على الساحة ونحوها (قوة وقال السبكي الخ) معقده عمدة

قوله ويزد وضوح الفرق وهو ان ثمانية من الرطوبة تنبع العلم بالمائة بخلاف البقية (قوله اي دقيق الشعير) اي والحنطة
وعليه فهو من صفات الخالص على العام وعبارتها المصباح والسويق ما يعمل من الحنطة والشعير معروف اه وفي قوله يعمل
اشعارها ليس عبارة عن الحقيقة مجردة (قوله بصنعة مطلقا) مقابلة لم (قوله عما يتخذ منها) فظاهر وان قل جدا وعليه فاجرت
به العاد من خلط الفين والصل بالثاني لعمل على الوجه المخصوص الحسبي بالخالو والهبطية فيه ما لحنطة باطل تأثير النار
فيه ثم رأيت سم على منهج قال مائه ولا يصح بيع الحب بشيء مما يتخذ منه كالدقيق بما يتخذ منه كالحلوا المعمولة بالنشا
والصل (قوله التي يتقاهي جفافها) ٤٨ قد يتكلى اعتبار التناهي هنا بقوة قبل بخلاف شعر القراى قائم لا يتسرط فيه

تتأخر الجفاف لانه مكمل وقد
يجاب بان مراده بقوله القرا المشعر
ولم يرد بما يتقاهي جفافه عاده
بخلاف شعور البر لكن بشكل على
هذا الجواب مأمرة ايضا بمن انه
لا يضر التفاوت وزنا بعد الاستواء
في الكيل كالسبب الصلب بالرخو
وقد يقال ايضا المراد بتقاهي
الجفاف في الحب وصوله الى الحالة
يتأخر فيها اكثر عاده هذا وعبارة
المنهج ولا يصبر في القرا والحب
تتأخر جفافهما اه وهي ظاهرة
في مخالفة لما ذكره الشارع اه
وكتب سم على منهج مائه بشيء
ان ضابط جفافهما ان لا يظهر
يزوال الرطوبة الباقية اثر في
المكيال اه وهو صريح فيما قلناه
(قوله لتصفقها) اي المائة (قوله
ككسب الكنان) وفي نسخة
القرطم (قوله فان كان فيه خلط)
اي بان يبق فيه دهن يمكن فصله (قوله
ثم ان ربي السم) اي بان خلط

الحب هو (الدقيق والسويق) اي دقيق الشعير وهو ما كان قاشا (والخير) فلا يباع شيء
منها بخل ولا باصله اذ الدقيق وهو يتفاوت في النعومة والخير وهو يتفاوت في تأثير
النار والزيادة حنطة مقابلة بحنطة مطلقا لاختلاف تأثير النار فيها ولا حنطة بما يتخذ
منها ولا بما فيه شيء مما يتخذ منها ويميز بيع الحب بالتفاوت حسب الموقوس اذ الميقين
فيه لب اصل لانها غير روية (بل تعتبر المائة في الحب في الجواب التي يتقاهي جفافها وهي
متفاوتة من حيث وزان (حبا) لتصفقها فيها وقت الجفاف (و) تعتبر (في حبوب الدهن
كالسم) بكسر سينه (حبا او دهن) او كسبا خالصا من شعور دهن وعل يباع السم
عنه والشيرج منه وليس للطبينة المحروقة قبل استخراج دهنها كمال فلا يباع
بعضها ببعض ولا يباع سم بشيرج اذ هو في معنى بيع كسب ودهن دهن وهو من
قاعدة مدهونة والكسب الخالص والشيرج جفان وحاصل ما في الكسب
بالكسب انه ان كان مما ياكله الهواي فقط ككسب الكنان جاز متفاضلا ومتساويا
وان كان مما ياكله الناس ككسب السم والورد فان كان فيه خلط يمنع القائل لم يميز
والافيصور والادهان الطبيعية كلها مستخرجة من السم ثم ان ربي السم فيها
ثم استخراج دهنها يميز بيع بعضها ببعض متفاضلا بشرطه بناء على انها اجناس
ككاملوها وان استخراج الدهن ثم طرحه او اراقها فيه لم يميز بيع بعضها ببعض
متفاضلا لانها جنس واحد كما ذكره الماوردي وغيره لان اصلها الشيرج ويمكن جعل
كلام الشارع على الحالة الاولى كما حثرت الاشارة الى حاله ايضا وقولنا لم يميز بيع
بعضها ببعض متفاضلا الى آخره اي ولا اعتبارا لباقيته لتعليقها بانها جنس واحد
اذ لا يميز من اتحاد الجنس جواز بيع بعضها ببعض مقاتلا لقيام مانع ها هو عدم تحقق
المائة (و) تعتبر (في العنب ميا) واخل عنب وكذا العصير من ثمر عنب ورباب
ورمان وغيرهما (في الاصم) لان ذات حالات كمال فيوز بيع بعض كل منها ببعضه

الاجسام بورق الورد وثلث حتى تروح ثم عصر مجرد عن الورد (قوله متفاضلا بشرطه) اي من
الحلول والتفاضل والمقدار جواز له لانها جنس واحد اما اذا بيع بعضها ببعض مقاتلا في هذه الحالة فلا مانع منه لانه
لم يوجد ما يمنع العلم بالمائة ويجوز الدورح لانه لا أثر له ليس عينا (قوله كاصولها) اي بناء على انها اجناس اي والحق انها جنس
واحد لانها كلها من السم (قوله ويمكن جعل كلام الشارع) اي المذ كور فيا تقيم بعد قول المصنف وادقة الاصول
الحق من قوله ودهن البنفسج دهن الورد كذلك اي اجناس (قوله وهو عدم تحقق الخ) اي لاختلافه بما ينصت على الطبيب به
وجه اذ يظهر الفرق بين القولين بالسادس والعصا في الحالة الاولى وهي قرصة السم في الاوراق

(قوله ولا يخالص) أي يلبس خالص (قوله ولا يسع زيد يسمن) أي ولا يسع من يمين (قوله وخالف الصل يشعمه) أي فلا يجوز يسع بعضه بعض (قوله من الشمع) قال في المختار الشمع يقتضين الذي يستعمل به قال القراء هذا كلام العرب والمولدون يسكنونه والشمعة اخض منه انتهى وقبحته ان الشمعة يفتح الميم ايضا والله مما يفرق منه وبين واحد مالتا (قوله كالذهب) يكسر الدال وسكون الباء بكسر تين وصل ٥٥ القرو وصل الفعل قاموس (قوله والبا) بالقصر (قوله في هذا الاربعة) هي الذهب والسكر الخ (قوله ما أثرت)

الانفحة واللمح او الحقن او الخضر فلا يجوز يسع كل منها بمئة ولا يخالص الجوهل بالمعائنه ولا يسع زيد يسمن ولا ينجم انفقته كسمن ويخضض ولا ينافي ذلك صحة يسع الذهب بعضه مع الا في كل منهما زيد الا ان الصفه حيث لا يمتزج فلا يبرقها وخالف الصل يشعمه لامتياز الصل عن الشمع (ولا تكتفي بمائته ما أثرت فيه النار بالطين) كالصم (أو القلى) كالصم (أو النسي) كالصم أو القعد كالذهب والسكر والخافيد والبالان تأثير النار لا غاية فيؤدي الى الجوهل بالمائنه فلا يجوز يسع بعضه بعض وانما صاع السلم في هذه الاربعة لطافة نارها أي انضباطها ولا تارة أوسع وخرج بالطين وما يصعد مما أثرت فيه الحرارة فقط كالماء الخالي فيصاع بعضه بعض وتأثير التميز المشارة بقوله (ولا يصير تأثير تميز) لنتار (كالسمل والسمن) والذهب والفضة أذ ذلك في الصل تميز الشمع وفي السمن تميز اللعن وفي الذهب والفضة تميز الغش فيصاع كل عينه بعد التميز لا قبله وقاد يسع القير بعضه وفيه ما بان التوى غير مقصود بخلاف الشمع في الصل فاجتماعهما مقصض الجوهل نعم لو فرض انها عقدت أجزاء السمن لم يسع بعضه بعض كالفي الجواهر (واذا جعت الصفقة) أي عقد البيع هي بذلك لان كلامنا المتكلمين كان يصحق يد لا آخر عند البيع وخرج بذلك ما إذا عقدت تصبيل الفين كان قابلا المد بالمد والدم بالدم فانه يصح ولو تعددت بتعدد البائع او المشتري لم يصح وبالحسنه بعضهم من كونية التصبيل كذا كره واقره مع عمل قنر لمرامته لو كان فقد ان مختلفان لم تكفنية أحدهما ولا ينافيه ما من صحة البيع بالكتابة لا اعتقار في الصفقة لم يفتقر في العقود عليه (ربويا) أي جفا واحدا غير تابع بالاضافة الى المقصود (من الجاهلين) ولو ضا كسهم بدعته اذ يروى مثل الكامن فيه يقتضى اعتبار ذلك الكامن بخلافه مثله فانه مستتر فيه ما لا يقتضى تقديره وروى وروى عن الماروى لكتبه بالنسبة المقصود اذ يروى عذب بيعت مثله مقصود بها ما لم يتجر فيه القاعدة الا نسبة لذلك وان كان مقصودا في نفسه كما ذكرنا في باب يسع الاصول والتمار انه يشترط التعرض لمخو في يسع وادبها بقرءا والا لم يصح لاختلاط الماء الموجود بالتابع بالحادث المشتري ومن ادعى ان كلاله سم ثم مفروض في بقرءا مبيحة وحدها فيكون ماؤها حينئذ مقصودا فقد غلبت على صرحها بما ذكرنا من الصل ومعه ان التابع خلفا لتابع ثم هو ما يكون جزا أو مرة لامتة ومثل ذلك يسع بر بشعير وفيهما

الذهب والسكر الخ (قوله ما أثرت) أي النار (قوله كالماء الخالي) أي لا يلهي تأثير النار بارتفاعه انتهى سم على منجم (قوله وتأثير التميز) أي يخرج تأثير الخ (قوله وقاد يسع القير) أي جواز يسع (قوله فاجتماعهما) أي الشمع مع الصل (قوله انها عقدت) أي النار (قوله كان يصح) أي يصح (قوله) من كونية التصبيل) أي يصح العقد مع النية (قوله من الجاهلين ولو ضمنا) أي في أحدهما كالمثل اما اذا كان ضمنا فمع ما يصح ما يأتي من صحة يسع الصم بمئة (قوله وروى الماروى) قال سم على صرحه والتبني في شرح الصواب ان الصحيح جواز يسع خبز البرص خبز الشعير وان اشغل كل منهما على ما هو عليه لا يصح كالماء الخالي من هذه القاعدة (أقول) قد أشكل عليه مسئلة انخلولى حيث قالوا فيها متى كان فيها ما أن امتنع يسع أحدهما بالآخر مطلقا من جنسه او غيره اللهم الا ان يقال ان الماء في انخلولا وجوده البتة والمقصود منه انما هو جمع أجزاء الذهب في خلاف الخلل فان الماء موجود فيه بعينه وانما تغيرت عقته بما اضف اليه فلم تضمحل ابرأؤه او (قوله ذلك) أي التبعية (قوله لمخو) أي الماء (قوله ان التابع هنا) وهو ما لا يقتضى بالكتابة اه صج (قوله وهو) أي ثم (قوله ومثل ذلك) أي في البنية

جمع أجزاء الذهب في خلاف الخلل فان الماء موجود فيه بعينه وانما تغيرت عقته بما اضف اليه فلم تضمحل ابرأؤه او (قوله ذلك) أي التبعية (قوله لمخو) أي الماء (قوله ان التابع هنا) وهو ما لا يقتضى بالكتابة اه صج (قوله وهو) أي ثم (قوله ومثل ذلك) أي في البنية

(قوله وان أثرت في الكيلين) قال سيم على جهة قوله بان يكون قدر الوميز ظاهر الخ ليس المراد من هذا ان يتلوا ما يقو به كل صاع مثلاً فيعتبر ظهوره وعدمه فانه ذلك يختلف باختلاف ما هو به المكيال فتارة قد يمتد على كثير من الخلط وتارة على القليل بل المراد انظر لقدر الخلط الذي خلط عليه الميسع لوميز جميعه هل يظهر في المكيال تهين أو كبل الخالص على انقاره أم لا قال السبكي ولو كان النقصان لا يبين في المقدار ويتبع في الكثير قال الامام قاله منع النقصان فان كان ما شغل عليه العقد بحيث لوميز التراب منه لم ينقص صحوه وان كان لو جمع للاصاها أو اصاها فالميسع باطل ٨١ بر وكتب أيضاً لان ذلك أي القليل من التبن ويضوه لا يظهر في المكسب لو كان يظهر فيه لكن لا قيمة وكان الخالص من معد لوم المائله فبقي الحصة (قوله بين الدار والذهب خاصة) أي لا بين الدار والمعدن بالذهب ٥١ (قوله المقصود منها الذين أي فائتروا معمله

أوجهه) (قوله أو كان فيها) محذور قوله غير تابع بالإضافة (قوله يتصل منه أي شئ) (قوله كذا جهوة) قال الجوهري هو عثر من اسودقرا المذبة قال الازهرى والصحيح منه ٨١ سم على منبج ومثل ذلك جهوة المعروفة حيث جمع فيها بين شقين كبعض مقمها وودهم محذورهم فبرهما (قوله وكونو بودهم) فيه به هي انة لانرق فيما يتصف به الجنس بين لربى وغيره كما يلقى في قوله ولا فرق الخ (قوله في المجلس) قد يشك كل هذا لما مقابل الذهب لم يشك في الصدق لان الفرق من ان العقد واحد فكيف يتأق منا قابل الذهب من الفن الا يقال انه عين بالتراض منهما باعتبار القيمة بعد العقد قليلاً بل (قوله يعني غير الجنس) حله على ذلك قول المصنف

أولى أحدهما حبات من الآخر يبيع بحيث لا يقصد تغييره حاله تستعمل ودها وان أثرت في الكيلين وبيع دوا فيه معدن ذهب مثلاً جهلاً بالذهب لان المعدن مع الجهل به تابع بالإضافة إلى مقصود الدار فالقابلة بين الدار والذهب خاصة وضع وقوله لم لا أثر للجهل بالمقصود باب الرابحة في غير التابع اما التابع فيساع عيجهه والمعدن من فواجب الارض كالحل يبيع امه في البيع وغيره ولا يتابع عدم صحة بيع ذات ليعن بطلها لان الشرع جعل الفن في الضرع كهي في الانا بطلان المعدن ولان ذات الفن المقصود منها الفن والارض ليس المقصود منها المعدن فلا بطلان ما لو علم المعدن أو أحدهما أو كان فيها غيره ذهب فيحصل منه بالرض على الشرع فلا يصح لانه مقصود بالمقابلة فخرت فيه القاعدة (واختلف الجنس) أي جنس الميسع (منها) جميعهما بان اشغل أحدهما على شقين اشغل الآخر عليهما (كدهجود وودهم) هو قود وودهم وكونو بودهم بنو بودهم أو مجموعهما بان اشغل أحدهما على جنسين اشغل الآخر على ادهما فقط ككونو ب مطر زيهب أو قلا دة فيلتر زودهم بيع أو يبت بذهب فان كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يقابل من الفن في المجلس (وكذا وودهم عدين اودهم عدين) وما قررناه سابقاً بقولنا واحد المذ كور باصه واستغنى عنه بالذكور المشعر بالتوحيد ويمكن ان يكون استغنى عنه بما علم من أول الباب انه حيث اشغلت العلة لا يابا منع ما اورد عليه من بيع ذهب فضة يرو حده أو مع شعيرة أو معهما فانه لم يقصد جنس من الجانبين (أو اختلف النوع) يعني غير الجنس باشتلاف الصفة مثلاً من الجانبين جميعهما بان اشغل أحدهما من الداراهم أو الدانهم على وودهم يصفين اشغل الآخر عليهما كيجود ودي فيه أو باحدهما بشرط تميزهما اذ لا يأتان التوزيع الا

به كصاح الخ (قوله باشتلاف الصفة مثلاً) يريد ان مراده هنا النوع ما ليس بجنس فيمثل اختلاف الصفة والنوع ادم (أقول) بالخاص ان الاختلاف حيث كان تعدد الجنس والتوع أو الصفة اما في الطرفين أو احدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس والنوع والصفة في كل من الطرفين أو احدهما والمذا المتعبر في أحد الطرفين اما ان تزيد في نفسه على الدرهم أو تنقص أو تساوى فثلاثة صور تضرر في التسع المذ كورة تبلغ سبعا وعشرين صورة والعقد في جميعها باطل الا اذا كان الميسع محالاً أو مكسباً بطله أو يصحح فقط أو بمكسرة فقط وقيمة المكسب كقيمة الصحيح فان العقد صحيح

(قوله وظاهر كلامهم الصحة هنا) أي في اختلاط أحد النوعين الآخر (قوله بعض المتأخرين) منهم من جعل ما في التباين (قوله بخلاف النوع) قد عني بان اختلاف النوع في أحد الطرفين وجب توزيع ما في الآخر عليه وهو مانع من العلم بالمائة (قوله دون قيمة الصالح في الكل) أي ما لو باع دينا وجيدا بثلثه أو بأحداهما فلا يصح مطلقا سواء كانت قيمة الردي دون قيمة الجيد أم لا بعدالة سم على منج قوله وقيمة الردي الخ قال الشيخ حجة هذا الشرط لم أره لأصحاب الأقسام في الصالح والمكسر خاصة فكان الشيخ الحق هذا نظر إلى ان الجود قد وردا في خبر مدعاه ١٥ وأقول لا يخلو هذا الاتفاق من شيء والفرق يمكن ١٤ أقول لصحة ان الصالح والمكسر لما كانت من صفات النقد التي به التعامل كانت المساواة فيه محتملة فصع في حالة التساوي بخلاف الجيد والردي فإن المساواة بينهما تقتضي التضمن قبل في صورة الجيد والردي مطلقا وفي صورة الصالح والمكسر حيث كانت قيمة ٥٢ المكسر تدون قيمة الصالح فتأخذ هذا والمقدّر التسوية بين الجيد والردي

والصحيح والمكسر بحيث تساويا في القيمة صح والأفلا (قوله) ان من (قوله) أي من قاعدة مدعاه ودرهم (قوله) بل هو عيب في العوض (قوله) أي فلا يمنع من الصحة وقوله ومعالم مراده به دفع الاعتراض على الطبري وسجل حاذ كره من القاعدة فلا يصح (قوله) ومعالم مراده الطبري الخ قال سم على من قوله وظاهر ان مراده الخ دعوى ظهور ذلك مع تبصيره بقوله وأحداهما من أو اسود لا يعني ما فيها أقول قد يقال قوله من ذلك يعني ان مراده فاذ كره رده أنه لا يبق في القاعدة المذكورة من عيبين في كل من الطرفين أو أحدهما (قوله) فهو نفسا) أي فلا يصح أيضا (قوله) تلبي فمخالفة دليل نقل (قوله) ملق

احتج بخلاف ما إذا لم يميزا وظاهر كلامهم الصحة هنا وان كثرت أسباب الاختلاف خالف في ذلك بعض المتأخرين إذا افرق بين الجنس والنوع ان الحببات إذا كثرت في الجنس لم تتحقق المائة بخلاف النوع أو مجموعهما بان اشقل أحدهما على موصوفين بصفتين اشقل الآخر على أحدهما فقط (كصالح ومكسر تبعا) أي بصالح ومكسر (أو بأحدهما) أي بصالح فقط أو مكسر فقط وقيمة المكسر تدون قيمة الصالح في الكل كما هو الغالب لان التوزيع لا في انما يأتي شيئا وما ذكره الطبري من ان من ذلك يسع ذهب بذهب وأحداهما من أو اسود غير صحيح الخ اسود وانثوية ليس عينا أخرى مضبوطة لذلك الطرف بل هو عيب في العوض وهو ان مراد الطبري ان أحد الطرفين اشقل على عيبين من المذهب أحدهما خشن أو وداء وكذا لو اتت أحدهما مختلطة بغير لحاس (فباطلة) ولا يبيح هذا افرق الصفقة والشاغل بتقريرها فالأخذ شرط الصحة علم التساوي حال العقد ليعا يستقر عليه وذلك مقتضى فهم من القاعدة ولان التساوي لا يقتضي الاجتماع كالمقد على جنس فهو متعاضد فضايل يزيد قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خير من ثلاثة فها خرز ملق ذهب بذهب بذهبها رطل بثمانية دنانير أو سبعة فقال صلى الله عليه وسلم لاسحق يميز منه ويخاف قال فضايلة فرد حتى يميز بينهما رواء أو داود ولان قضية اشقال احد طرفي العقد على ما بين مختلطين ان يوزع ما في الطرف الآخر عليه ما باعتبار القيمة والتوزيع فيما بين فيه يؤدي الى القاضية أو عدم تحقق المائة ففي يسع مدود درهم ومدود درهم ان اختلفت قيمة المد من الطرفين كدروهمين ودرهم فمد درهمين ثلثا طرفه فيقابلة ثلثا مد درهمين من

ذهب) أي مع ذهب (قوله) انما هما رطل) ناهي في انه وقع صورة البيع من الرجل ومباة شيخ الاسلام في منهجه الطرف بخلافه فها خرز وذهب تباع اه وهي ظاهر في انها كانت معرضة للبيع ولم تتعلق بها صورة عقد ولا مانع من ظاهر كلام الشارح لانه يتقدم ذلك بكون غرضه صلى الله عليه وسلم بيان ان العقد الذي حدوا قاسدوان الطريق في صحة بيعهما افراد كل من الذهب والخرز بعقد (قوله لاسحق يميز) مباة مع نهي صلى الله عليه وسلم عن يسع ثلاثة فها خرز وذهب بذهب حتى يميز بينهما فقال المشتري انما أردت إجماعة فقال لاسحق يميز الخ (قوله) أي البيع اه مع (قوله) يميز بينهما) ظاهرا انه فصل كلامهما عن الآخر في الخارج لكن لا توقف الصحة على ذلك بل يمكن التفصيل في العقد كما مر ويمكن شمول الحديث لذلك بأن يحصل قربة لاسحق يميز على الأهم من التفصيل في العقد في الخارج

(قوله وهو قضين القضي) ويقال مثل ذلك فيما واختلف النوع أو الصفة (قوله ليخرج به ما في الذم فلا ياتي الخ) يعني ما في القيمة تفصيل واحدا أخذ العماليق انه يصح الصلح دون غيره وهذا وإن كان يمكن إبراء الكلام على عمومته وتقبل صورة الصلح من ثلاثة فلا بد (قوله فصالح عنها) أي الدراهم والديناري (قوله لكن بمضاه) كان حال شخص من دينك (قوله بان قسمة أي الصلح) (قوله لانه يؤثر في الوزن) قد يشكل على هذا ما مر من جواز المعاملة في الغشوش وإن جهل قدر الغش وكونه مثليا أو غيرته في القيمة حيث ضمن بمعاملة أو لا في غلبته بل إن يقال ما هذا ليس فيه ٥٣ تصريح ببيع الغشوش بشئ بل يجوز

تصويره ببيع غيره بغيره بخلافه هنا (قوله ولم يظهر به تفاوت في القيمة) مفهومه أنهم ما توصلوا بها في القيمة لم يصح وهو مشكل على ما مر من أنه لا يقرر لتفاوت القيمة عند الاستواء في الكيل أو الوزن لا يقال إنما يقرر لاختلاف القيمتين هنا لا لاختلاف أحدهما عوضين على ذهب ونقود ما مر فيما إذا كان العوضان من جنس واحد لا نا نقول الكلام مفروض فيما إذا لم يؤثر انخيلط في الوزن أصلا كما شال أحد العوضين على زنة مشتركة بغير جنسه فيفرض أنها لا وجود لها فكأنه باع بها بالذهب خالص وإن اشترى أسدها على قليل من فضة لا تؤثر في الوزن وفي سهم على منهج تتقو باع فضة مفشوشة بثلثها وأخالصه أن كان الغش قدرا يظهر في الوزن امتنع والأجاز كذا بفظ شينها لمش الغشلي اه قلم يضل في القليل بين ما قيمة وبين ما غيره (قوله مثلا) أي أو أياهما (قوله وعليه) أي ومعه من القصة

الطرف الآخر فتصح المقابلة بمقابلته ثلثي مد نصف مد وإن استوت قيمة المد من الطرفين فالقيمة غير محققة لأنها تعدد التقرير وهو قضين قد يضيء ولا فرق في الجنس المضمون إلى الروي المتعد الجنس من الجانبين بين أن يكون دويام لا وما قد يبصر الشراخ في الجنس هنا لا يوي بهم الصفة في بيع درهم ونوب بثلثه سالا جنس الروي غير مختلف وليس كذلك فهو حشتمن المساعدة لأن جنس المبيع اختلاف وحمل ما تقرر في الحسين ليخرج به ما في القيمة فلا ياتي بجميع ما في غيره فيه فلا يشكل بما ساق في العلم من أنه لو كان على غيره ما قد درهم ونقود تناو فصالح عنها بالثي درهم جاز وخرج بالصلم ما لو عوض دالته من ديشه النقدية دامن جنسه وغيره أو فاهه من غيره (قوله وهو يرض الحسن) مضاع الجهل بالمائة فلا يصح وقار فحصة الصلح عن آف بضم سائة بان قلته يقتضي قناعة المستحق بالقليل عن الكثير فيضن الأبرام عن الباقي وإن المأخوذه بصفة الدين بخلافه هنا فيما واعلم أنه قد ينقل عن دقيقة فلا باس بالتفتن لها وهي أنه علم مما تقرر بطلان بيع نحو دينار فيه ذهب وفضة بشئ أو بأحدهما ولو خالصا وإن قل انخيلط لأنه يؤثر في الوزن مطلقا فإن فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح ويؤخذ به بالاطلان ما عتبه بالوي من دفع دينار مفروض مثلا وعليه تمام ما يبلغه دينار جديد من فضة وقلوس وأشد دينار جديد به جوي على القاعدة ولهذا قال بعضهم لو قال لصبر في أصرف في نصف هذا الدرهم فضة والنصف الآخر فلوميا جاز لأنه جعل نصفها في مقابلة القصة ونصفها في مقابلة القلوس بخلاف ما لو قال أصرف في هذا الدرهم نصف فضة ونصف قلوس لا يجوز لأنه إذا سقط عليه ما ذل احتل التفاضل وكان من صور مدعوه وتكره الحيلة المخلصة من مواريبها سائر أفرامه وان خصه بالعضم بالعضم من ربا الفضل ويجوز بيع الجوز بالجوز والوزن بالوزن وكلا وإن اختلفت القشور كما ساق في السلم ويبع لب كل شئ وانما امتنع ببيع ما تخرج من القربلطان كاله وصره فساد بخلاف لب ما مر ويجوز بيع البيض مع قشره ببيض كذلك وزنان

فالم الخ (قوله هذا الدرهم) أي واحد له خالص من النحاس (قوله والوزن بالوزن كلا) خمسة ما مر من أن ما زاد على بجم الغش موزون أن يكون الجوز موزونا ويصر به قول الشيخ في شرح البهية وفي غير ذلك وزن أن كان أكبر جرم لمن يقر بكونه فيض الخ ثم رابت في نسخة والجوز بالجوز ووزناتها فلا أشكال وقا فتذكر هذه الصور وهذا دفع وزنه أن الجوز بالجوز من قاعته مجهزة ودرهم لا شقال الصد على وروي من الطرفين وهو الب واختلاف المبيع بالعضم القشور اليه (قوله بخلاف ما مر من الجوز بالخ) (قوله وزنان

اتحد الجنس) ظاهره وإن كان أقل من الجنس المركب من المصاقر والعلم قضية تشمل المنهج لما كان أكبر من شأنه من القرب البصر
 قصص اعتبار الوزن في البعض ببعض فهو الساج كالوزن (قوله ولو سلم حكم) أخذ مغاية للاشارة الى ان السلم لا يعدلها كما في
 (قوله ولو سلمك) أي حساباً لا يتولاه بعد لحا من ثم جاز يسع بعضه بعضاً وان جاز يسعه على العقد كما في (قوله لا يصلح) مقول
 القول (قوله والقبض) مطلق على المعنى أي قبضاً والقبض (قوله لأن سبب) الأولى على أن سبب الخ (قوله وإن بقي) غاية (قوله
 كذلك) أي ما كونه (قوله بخلاف لبن الأدمية) ومثلها القرس ذات الفين فتباع بمثلها لأن قبضها غير مقصود بالعرض وإن
 قصد في نفسه بديل الترميد في المصراع فخر على ما اقتضاه إطلاقهم وإن فوّضوا فيه اهـ مع عدم قول الشارع ما كونه
 بمثاله (قوله فله حكم التمتع) قد يقال ٥٤ قياس ما مر من جواز بيع داو بباير بمثله لأن الماخذها تابع لما مقصود جواز

بيع الشاة المذكورة بمثلها لأن اللبن
 في المصراع غير مقصود بالمقد
 كالمعنى في البئر المسمى الآن يقال
 أن الشارع لما أوجب المصاع في
 مقابله عند الرد جعله مقصوداً
 بالمقد كما شاعروا كذلك البئر (قوله
 بغير ذات ابن) أي ولو من جنس
 واحد (قوله وبيع دجاجة فيها بيض)
 أي بقصد كالمستقل كان تصلب

• (باب في البيوع التي منها)
 (قوله وما يشبهه) منه تاتي الركان
 والجنس (قوله ثم التي) أي من
 حيث هو لا بقصد كونه في هذا
 الباب (قوله لأن تعاطى العقد)
 على الحرمة وقضيته ان التصريح
 انما شأن من فساد العقد فليس هو
 مقتضى التي والا و ان يقال
 انهم يقتضي التصريح مطلقاً سواء
 رجع لذات العقد او لارامه
 او معنى خارج و كان التي عنه
 بمقد و يقتضي الفساد رجع
 لذات العقد او لارامه و يصح من
 حيث تعاطى العقد الفساد كما أنه

اتحد الجنس فان اختلف جاز متفاضلاً (وهرم) ويطل (بيع اللحم) ولو سلم حكم وما في
 معنى اللحم كصم وكبد وطحال وقلب والسهة وجلد صغير يؤكل غالباً كما علم مما مر
 (بالحيوان) ولو سلمك جراداً (من جنسه) كبيع لحم ضأن بضأن وكذا (بهرم) بغير جنسه
 من ما كوله كبيع لحم بقر ضأن ولحم شاة بهير (وغيره) ولو آدمياً كبيع لحم ضأن بهمار
 (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان وارساله المحبوب راسخاً
 الترميد ومعتضد بالهي الصريح عن بيع الشاة باللحم وبأن كثر أهل العلم على انه
 مرسل ابن المسبب وهو بمنزلة المسند على ما فيه من نزاع وبأن ما يكره قال وقد نكرت
 جزو في عهد فاس رجل يعناق يطلب بها لجالا يصلح هذا ويضالقه أحسن المصاقر
 ومقابل الاظهر الجواز بناء على ما كوله على أن الهرم اجناس والقبض على بيع
 اللحم باللحم وفي غيره لأن سبب المنع بيع مال الربا بصله المتعل عليه ولو جرد ذلك هنا
 ويصح بيع ابن شاة شاة حلب لبنا وان بقي فيها لبن لا يقصد حليبه فان قصد حليبه كونه أرباع
 ذات ابن ما كونه بذات لبن كذلك من جنسها لم يصح اذا بقي في المصراع واخذ فسطان
 الفين بديل انه يجب الترميد مقابلته في المصراع بخلاف الأدمية ذات الفين في البيان من
 الشاة الجواز فيها وقرقيبان الشاة في المصراع لحكم العين ولهذا المنع عقد الاجارة
 عليه بخلاف لبن الأدمية فله حكم التمتع ولهذا جاز عقد الاجارة عليه ولو باع لبن بقره
 بشاة في ضره العزم لاختلاف الجنس اما بيع ذات لبن بغير ذات ابن فصحيح وبيع بعض
 دجاجة بدجاجة كبيع لبن بشاة كان في الهجاجة بيض والبيض المبيع بعض دجاجة
 لم يصح في الاصح وبيع دجاجة فيها بيض بدجاجة كذلك باطل كبيع ذات لبن بمثلها

• (باب) بالتسوية في البيوع التي منها وما يليق بها

ثم التي قد كان أحدهما ما يقتضي الفساد والحرمة لأن تعاطى العقد الفساد أي مع
 العلم بفساده وبيع التصريح في لعله لكونه مما لا يحتق وهو مخالف للمسلمين بحيث يوجب بطلان
 بذلك حرام أيضاً سواء ما فساده بالثمن او الاجتهاد والمراد به ما حصل بسبب مقسدة

بحرم لكونه منها عنه (قوله وبيع التصريح) أضفته مع التصريح تعاطى العقد كما يات ترك العلم فليس الاتم بالتصريح فثبت
 دون تعاطى العقد وامل هذا هو راجع بغيره سواء على القول العقد يعني ان المراد ان تعاطى العقد الفساد مع الجهل بفساده
 جوام حيث قصر في العلم فليست الحرمة عنه وصلة التصريح (قوله بحيث يعد جهلاً بذلك) يؤخذ من ذلك ان ما يقع كثير في
 سرفظ من بيع الدواب ويؤجل الفين الى أن يؤخذ من أول الدابة التي يبيع المقاومة لانه على فاعله لأن هذا يعني في دفعه
 (قوله جوام أيضاً) أي كالتي علم بفساده (قوله والمراد به) أي ما يقتضي الفساد والحرمة

(قوله نشأت من اختلال أحد أركان العقد) أي أوشر وطه كما هو واضح كباقيها بمقتضى انشاؤها والاجل وسواء كانت المقسدة
 سعيًا أو فسادًا كن من أمه كالمسقة أو قدما يشرى إلى كن كالمهر من التسليم (قوله في الأول) هو قوله كل شيء من بيع
 مال الغير والثاني بيع آخر والثالث الملاسة (قوله انما هو مورد) لعله أراد بالامور ما فوق الواحد انصيب المقسدة عنهم الملك
 والقدرة على التسليم فكان الأول ان يقول امران (قوله وقد ذك) أي يكون العقد القاسد سوانا (قوله من غير تحقيق) أي
 بان اطلق أو قد صغر المعنى الشرعي (قوله حمل) أي عرفا (قوله لا يحمل) هو وضع عند الإطلاق كما هو ظاهر اما لو صدق
 المعنى الشرعي فيه فنظره ينبغي عدم الحرمة (قوله وقد يجوز) أي العقد القاسد (قوله كان امتنع وطعام) أي أو ذواجة من
 اعيانها (قوله فله الاحتياط) أي فلو لم يفعل ذلك بل اشتراه بغيره المانع من المسح واضطراره لا يجعله مكرها على العقد بما
 ذكر (قوله والقيمة) غنية التعبير بالقيمة انه لا يلزمه أقصى القيم وقد يوجبها ٥٥

العقد القاسد
 بالقيمة المعنى القيم ولكن الأول
 هو الظاهر ولا فرق في ذلك بين ان
 يتلف حالا أو بعد مدة لأن الشارع
 لم يذك (قوله خارج عنه) أي بان
 لا يكون القصد ركن ولا شرط وبعبارة
 سم على جح بان لا يكون لذاته
 ولا لازمه بقرينة ما تقدم (قوله
 فلا ريب القاسد) أي ولكنه سوام
 (قوله من حسب القيل) قال سم
 على مذهب قدود التصريح بالقيس
 عن نفسه في رواية الشافعي في
 المختصر كذا جهل المشي لشيئا
 اه أي فيكون الجهل أولى لأنه
 لا يحتاج لتقدير مضاف وقد يعاب
 من المصنف بأنه اختار ما ذكره
 لشبهة للأصناف الثلاثة المذكورة

نشأت من اختلال أحد أركان العقد كل شيء من بيع مال الغير بغير اذنه وبيع الثمر
 والكلب والخنزير والملاسة والمناقبه فان منشأ القسدة كلها ماسة إلى الشيء منه في
 الأول انما هو مورد راجعة إلى العقد وفي الثاني إلى العقود عليه وفي الثالث إلى
 الصفة وقد ذك الغزالي واعتده الزركشي مما إذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون
 إجراء اللفظ من غير تحقيق معناه فانه باطل ثم ان كان له حمل ككلاصة الزوجة ينص
 بعنك نفسك لم يعبرم والأحرار لا يحمل في غير المعنى الشرعي وقد يجوز لاضطرار
 تعامله كان امتنع وطعام من يه منه إلا تكفر من قيمته فله الاحتياط باخذ معنه
 ببيع قاسد حتى لا يلزمه الا المثل أو القيمة وثانيه ما كان الشيء عنه بسبب عارض
 لهذه الحقيقة فنخرج عنه فلا ريب القاسد كالبيع وقت النداء وقد أشار إلى اشياء
 من الأول فقال (نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم من عصب) بفتح فكون لهم منبر
 وبالباة الموحدة (القول) رواه الشيخان (وهو ضرابه) بكسر الضاد أي طروقه للاق
 وهذا هو الأشهر ومن ثم حكى مقابله يقال (ويقال مأوّه) وكل من هذين لا يتعلوّه
 نهي قال قد بر عن يدل عصب من أبر ضرابه وقن ما هي أعطاه ذلك وأشدّه وألا
 فالعصب لا يتعلق به الشيء لأنه ليس من أفعال المكلفين (ويقال أبر ضرابه) والقرن
 بين هذا والأول ان الأجرة ثم مقدومه وهو هنا ظاهرة وهذه حكمة اقتضار الشارع
 على ذكر التقدير في الأولين مع اجاز في الثلاثة مع ان الأولين فيهما تقديران وفي

فمعنى العصب (قوله رواه الشيخان) عبارة المنهج رواه البخاري ومنه في الخطيب وبعبارة جح كعبارة الشارح ولعل من اقتصر
 على الرواية عن البخاري ان رواه هكذا نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل بخلاف من روى عنه حافقه نظرا إلى انه ورد في سلم
 نهي عن بيع حسب الفحل فكان مساويا للهي عن عصب الفحل وان البخاري رواه عن ابن عمر ومسلم عن غيره من رواه عنهم
 نظرا لثبته على روايته ومن خصه بالبخاري نظرا إلى روايته عن ابن عمر (قوله بكسر الضاد) قال في الصباح ضرب الفحل
 الناقصة بابا بالكسر نزاعها وهو ظاهر في ان الضرابه مد و ضرب عليه فهو مد و سحاه والا فالضرب اب و ان فعل
 بالكسر وهو مصدر فاعل قبله ان يكون مد و الضارب لا يضرب (قوله اعطاه ذلك) أي والعقد القاضى لثبات
 أيضا اه سم على جح (قوله ويقال أبر ضرابه) اسقطه الشيخ من شرح منجه ولعل سبب ذلك رجوعه إلى المعنى إلى الأول
 لان معناه أبر ضرابه (قوله والأول) هو قوله وهو ضرابه (قوله مع عموم) أي المقدّر بمعنى احتماله لغير الأجرة (قوله
 وهذه) أي الحكمة المشار إليها بقوله والفرق الخ حكمة الخ

(قوله لانه غير متقوم) اي لا قيمة شرعا وليس المراد به ما قبل المثل (قوله وكذا تحرم اجرة) اي ايجار روهل يستحق اجرة
 المثل كافي الاجارات القاسدة ٥١ سم على جاي اول الان طرقة لا تلي لا تلي مقابل اجرة قفله فله ولا يحسد الاول وعليه فالمراد
 لبريقه لوان استعمل معيا قبل بيرة كالمثل مئة وضع يده عليه للاستماع المذ كور ويحصل الثاني لان هذا الفعل نفسه
 مما لا يقابل بيرة فوالاول اقرب وهل حرمة الاستماع وحسب استأجره للضرب بعد ان استأجره ليقف به ما عليه اذ ان يستعمله
 في الالتزام بما لا يستحقه المنفعة بخلاف حال استأجره للثمن او غيره فلا يجوز استماعه في الالتزام لانه في استماعه
 قيمته لانه من حوث اوقيه (قوله وقرق الاول) وطع مما تقر وان صورته المستلثة ان يستأجره للضرب فان استأجره على ان
 يقرق نفسه على اى او تذا نازاؤه بطلت الاجارة ٥٢ سم على جاي من شرح العباب للمج وطع على جاي معصاذ كور قد يستشكل
 هذا مع تفسيره الضراب بالطروق ويقال لظهور مغايته للالتزام المذ كور ولا اشكال لان الطروق فعل الفعل بخلاف الالتزام
 فانه فعل صاحب الفعل قليلا ٥١ لكن قد يرد عليه ان الالتزام وان كان من فعل صاحب الفعل الا ان نزوان الفعل باختياره
 ومما جبهه ما يرد من تسليمه وقد يجاب بان ٥٦ الاجارة واقعة على فعل المكلف الذي هو الالتزام والم ادمنه محاولة معصود

الثالث واحد (فيحرم عن مائه) ويبطل به لانه غير متقوم ولا مقدور على تسليمه
 ولا محالوم (وكذا) تحرم (اجرة) للضرب (في الاصح) لان فعل الضرب غير مقدور
 عليه الثالث والثاني يجوز كالاستماع لتلقي الفعل وقرق الاول بان ايجار لتلقي
 الفعل في الاستأجر عليه هو فعل الاجرة في حق فاعليه ويجوز لاهداه صاحب
 الفعل وتسلم عارضا للضرب (وعن جيل الحيلة) ورواه النجاشي (وهو) يفتخ
 الموحدة فلهما وقطع من سكنها جمع جليل وقيل مفرد وهاؤه للمبالغة (تأجيل النتائج)
 يفتخ اوله وكسره وهو الموجد في خط المصنف عليه عرف التقهاء وفي هذا يجوز من
 حيث اطلاق الحيل على البهائم مع انه مختص بالانسان حيث اطلاق المصدر
 على اسم المفعول أي المحبول (بان يبيع تأجيل النتائج) كاحله أهل الغنى أو يفتخ الى
 تأجيل النتائج) كما فسره رواية ابن جرير رضي الله عنه أي اني ان تله هذه الداية ويولد
 ولها من ثقت التأجيل البناء المفعول لا غير ووجه البطلان ثم انعدام شرط البيع

الفعل على الاثني على ما جرت به
 العادة وفعل الفعل وان كان هو
 المقصود لكنه ليس مقصودا عليه
 فيستحق الاجرة اذا حصل الطروق
 فالفعل فاعل يحصل ليدفع اجرة
 فراجعه (قوله) ويجوز لاهداه
 له صاحب الفعل بل لو قيل يذهب
 لم يعد له ج وعبارة سم على منج
 قال مروى بنح هذا الاعطاء ٥١
 وظاهره سواء كان خلق قبل اعطاء
 الفعل أو بعده (قوله) وتسلم
 عارضا للضرب) وعمل ذلك حيث

لم يمتن والواجب وكان الامتناع منها كبيرة حيث لا ضرر وفعل في ذلك ولا فرق في حرمة الامتناع حيث تعين الفعل وهنا
 بين امتناعه من اعارته لعامة الناس أو بعضهم وتجب الاعارة تعالى ويرق منه وبين المصنف حيث لا يجب اعارته بجان وان تعين
 لقراءة القاطعة بان يمكن في المذخر بان المصنف يدل بان يلقنه شيئا بخلاف هذا وبان المصنف يمكن ايجارته بخلاف الفعل
 وينبغي وجوب انقاذ الفعل على أهل البلاد حيث تعين ايضا تدلى وادوم على الكفاية بحيث لم يتيسر لهم استئجاره مما يقرب
 من بلدتهم عرفا (قوله) وقطع من سكنها فلهما (قوله) وهاؤه للمبالغة وعليه في فرق بين المفرد ووجه باهام قوله من ثقت
 التأجيل الخ) قال به منهم في هذا المقام ان تعين وان كان في صورة المبنى المفعول لكنه في الحقيقة مبنى لقائه فثقت التأجيل كقولك
 ولدت التأجيل فالتأجيل فاعل وثقت مبنى لقائه لانه غير الى صورة المبنى المفعول ٥١ ويرد عليهم في باب التأجيل ان
 للرب بفعلا لا التزاما بحيث ما يمتنع المفعول وليد كرواها فاعلا وعبارة شيخ من اصحابنا الشنوافي في حواشي الازهرية انها وذهب
 قوم الى ان المبنى المفعول أصل برأس اذ لنا افعال لم تنقطع لافعل فوجن وسم ٥١ وعادة المراد اي أيضا وهذا من الاعمال التي
 التزم فيها حذف الفاعل وجامع على صفة المفعول فهو مبرور وحين وز كور في المختار ثقت التأجيل على ما ليس فاعله فتج تأجيلاتها
 أهلها من باب ضرب ٥١ هذا وفي المصباح والقاموس ما قد يفتقر لغيره من (قوله) ووجه البطلان (ي) اي قوله بان يبيع تأجيل الخ

(قوله هـ) أي قوله أو بين إلى ساج الخ (قوله جـ مع مقنوعة) أي مقنوعة جـ فتنه حذف وإيصال (قوله هـ) وهي ماقى البطون) هذا تنبيهه شرعا ما لفته فهو جنين النافقة خاصة كما في التمهيد وسياق ما فيه ثم تصغير الملاقع ان قبل الذكر والاشي اسبح إلى المساحة في قوله جـ مع مقنوعة هـ سم على منهج (قوله و عن الضامين) قال عمدة طالب الأزهري حيث بذلك لان الله أو دعاهم ظهورها فكانها ضمنتها هـ وفسرها الاستوى جـ تنصده من ضراب القمل في عام أو عامين مثالا وهو في القوت كذا يماشى الملى يخط شيئا اهم على منهج (قوله من الماء) ان قلت سبب تنبيهه عن هذا ما تقدم في السبب على وجه ذكره قلت وجهه هو رد التنبه على خصوص السبقتين فلا تقتصر على احدها فاعرف عما يتوهم بخلافه القرو كذا لعمد كوردمع ان لكل منهما معنى آخر به تنافرا لا آخرى فليأتنا هـ سم على منهج وقال في حاشية جـ به مع مثل ما ذكره حقيقته فليسبق لا يفتنى من هذا الاحتمال ان يفسر بغيره اى كضربه او جرحه ضربه وهذا الاية في هامس ٥٧ لأن المعنى آخر يصاحبه البطلان أيضا

فأقول هـ ولم يظهر من كلامه المسمى الثاني المضامين الغاير لما عسى حسب القمل هذا وقال الاستوى الاول ان يفتنى ماءه مطلقا والثاني ان يشتري ما تنصده الاتى من ضرابه في عام أو عامين وعليه فهمامعنيان محتملان (قوله لأنى المسمى مقنوعة) نقل الاستوى في باب الاحداث الكسر في المسمى وعليه فيمكن كون المضارع بالفتح فعمل الشارح اقتصر على الأشهر (قوله أو يقول اذا نبذة) قال عمدة تصح قراءته بضم التامو بضمها وكذا كل موردها اى التامو لا فرق بين رى البائع والمشتري (قوله والصيغة) برده ان قوله فقد بعتك كصيغة فكان الوجه ان يقال ان البطلان في هذه لتعلقين لعدم الصيغة

وهنا جملة الاجل (وعن الملاقع) جمع مقنوعة (وهي ماقى البطون) من الاجنة (و) عن (الضامين) جمع مضمون (وهي ماقى اصلا بفتح الميم) من الماسر وما عاكث مرسلوا والمزاد مستندوا وانفقد الاجاع عليه لتقديس وط البيع والاطلاق الملاقع على ماقى بطون الا بل وقبره الذي يصرح به كلامه ما تنقله أيضا خلافا للبرهري (و) من (الملاسة) رواء الشجان (بان ليس) بضم الميم وكسر هاو ما شمر على اللسنة من الفتح فلا وجه له لانها في الماضي مقنوعة وليست بحرف سلق (قوله مطويا) اوفى غلظة ثم يشتريه على ان لا تخنله اذا واه) أو على انه يكتب بلسه عن روتيه (أو يقول اذا المستفقد بعتك) اكتفاء بلسه من الصيغة أو على انه في لسه انقطع خشار الجلس أو الشرط (و) من (الثابتة) بالهمزة رواء الشجان (بان يجعل التبدل) أي الطرح (يعا) ا كتفايه من الصيغة أو يقول اذا نبذة فقد بعتك ا وفتح نبذة انقطع الخشار أو على انك تكتفى بنبذه عن روتيه وبطلانه لعدم الروية أو الهمزة أو الشرط القاسد (و) من (سبع الحاصل) رواء مسلم (بان يقول بعتك من هذه الاقواب ما تنقص هذه الحصة عليه او يجعل الرى لها يعا أو يفتك) عطف على بعتك قوله أو يجعل شبه اعتراض ومثله شائع لا يفتنى (ولك) أولى أو لانا (الخيار الى ريميا) لصور ما زعم قبلها (وعن يفتنى في رجة) رواء الترمذى وجمعه (بان يقول بعتك بالفتقد أو الذين الى سنة) فخذنا بجمعا شئت أنت أو أنا وشاء فلا نل البهالة بخلاف ما لو قال بالفتقد والذين الى سنة فانه يصح ويكون الفتن ثلاثة آلاف ألف ساعة والفتان موجهة لسنة (أو بعتك ذا العبد) مثلا

٨ به ت واجب عمدة بان يعلم من هذا الكلام ان قوله فقد بعتك اخبار لا انشاء هـ اى او انه جعل الصيغة مقنوعة لا انشاء شرطها وهو عدم التعليق (قوله شبه اعتراض) انما جعله شبه اعتراض وليست بها اعتراضا لا تصحطوف على يقول والعامل فيه ان فهو من قبيل المقدوف في الحقيقة والاعتراض شرطه ان يكون بجملة لا محال لها من الاعراب قال سم على جـ يجوز ان يكون معمولاً للجهة وف معطوف على يقول اى أو يقول بعتك وقد يتفرع به بان عطف مثل ذلك من خصائص الواو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المصطوف على قوله مقنوعة على ما بعده المعطوف على بعتك من تأخير (قوله و عن يفتنى) بكسر الباء على معنى الهينة ويجوز بالفتح كما في فتح الباري وقوله في رجة فتح الباء الاخير (قوله والذين الى سنة) لو زاد على ذلك فخذنا بجمعا شئت الخ فتى شرح العباب ان الفتن بضمه البطلان وان تردد فيه الزر كشي لان قوله فقد الخ يطل لا يماح فطل القبول المترتب عليه هـ فليأتنا على سم على جـ (قوله ألف ساعة) التائيت لتأويل الاق بالادواهم وألها لا التمسد كقوله الجوهري

(قوله أو فلان) عبارة ج أو فلانا اه ولعل الشارح قد اراد الى ان مثل شرط بيع المشتري شرط بيع غيره كان يقول بذلك هذا بشرط ان يبيع زيد بعده أو داه (قوله بشرط قرض) اي مثلا كاياني (قوله كايامه في المجموع) عبارة ج هنا بعد ما ذكرناه وما وقع في الرضا أو اصله من جهة الرهن فيقالون من يدين قديم مع غن صحة شرطه في بيع أو قرض بان فساد منصف أو ان الرهن مستثنى لانه مجرد وثوق فلم يترقبه غن الصحة اذ لا يجهاه في صحة بخلاف ما هنا اه (أقول) وقد يترقب من قول ج اعتماد الرهن مستثنى من قول الشارح بعد قول المنصف في الرهن لانه يترقبه بعد بشرط مقصد صم اه ووجه الاخذ انه أطلق في صحة الرهن فخلل ما لو حل فساد الأول وما لو فاسده ووافقته ما قلح سم على ج من شرح الروض من انه لم يضعه بل غرق (قوله أو ثوبا ويضبطه) ٥٨ عبارة ج والبايع يضبطه ثم قال تنبيه قدرته ما قبل يضبطه رد الما يقال ظاهر كلامه انها جله حاله وهو متنع

لان الماخرصة المشتري لا تدخل عليها أو اخلال اه وكتب عليه سم ان الواو من المنصف فيصدق بوجودها من المشتري وعنده (قوله لا الشرط) ومنه الاطلاق فيما ينظر (قوله ويرق) قضيت ان هذا الفرق بينهما بعد الجمل المذكور وبشكل بأنه يقتضي انه لو اراد بقوله ويضبطه الاستئناف لم يصح البيع ونعمه نظر لان قصد الاستئناف منافية للبيعة المتضمنة للبطالان فدخل الفرق بما ذكر واقع في كلام غير الشارح بناء على عدم الحمل فراجع (قوله فالاصح بطلانه) قال في الروض وشرحه وان اشترى زيدا أو ثوبا بثلث عشرة

(بأنه على أن يديه) أو فلان (دارك بكذا) أو اشتري مني أو من فلان كذا بكذا المشتري الفاسد (ومن يبيع بشرط كبيع بشرط بيع) كأمز (أو) يبيع دارك بشرط (قرض) مائة لانه جعل الاقصور في المقد الثاني عنوانا واشترطه فاسد فبطل ما قبله من الثمن وهو مجهول فصار الكل مجهولا ثم اذا اعتدنا الثاني مع علمهما فساد الاول صح والافلا كما صحه في المجموع (ولو اشترى زيدا بشرط أن يبعده) بضم الصاد وكسرها (البائع أو ثوبا ويضبطه) البائع أو بشرط أن يضبطه ككاتبه أو عدل عنه ليعين عدم الفرق بين انصره بشرط والايان به على صورة الاخبار ووجه صرح في مجموعه وفي كلام غيره ما يقتضي ان خطه بالاصح لا يكون شرطاً ونظره على ما اذا اراد مجرد الامر بالشرط ويرق بين خطه ويضبطه بان الامر بشئ مبتدأ غير مقيد له بخلاف الثاني فانه حال وهي مقيدة لما قبلها فكانت في معنى الشرط (فالاصح بطلانه) اي الشراء لاشتماله على شرط عمل فيما يلزمه المشتري الى الآن وقضيت ان لو تضمن الزامه بالعمل فيما يلزمه كان اشترى ثوبا بشرط ان يفي ما تضمنه وهو غير مراد بل الوجه البطلان هنا قطعاً كما علم من قوله بشرط بيع أو قرض اذ هما مثالان فيبيع بشرط اجارة أو اعادة باطل لانه سواء اقدم ذكر الثمن على الشرط أم أخوه عنه وانما جرى الخلاف في صورة الثمن لان العمل في البيع وقع تابعا للبيعة فاشتغل على مقابل الاصح القائل ان فيه جها بين بيع واجارة وقبل بطل الشرط وفي البيع قولان في الفرقين المصنفه ولو اشترى حطيا مثلاً على دابة بشرط ايصاله منزله لم يصح وان عرف المنزل لانه يبيع بشرط وان أطلق صح العقد ولم يكتف ايصاله منزله ولو اعتبد بل يسلمه في موضعه والحاصل من كلامهم ان كل شرط منافي لمقتضى العقد انما يطله اذا وقع في حله أو بعده وقبل زومه بخلاف

بشرط حصنه وشباطه لم يدرهم لم يصح الشراء لاشتماله على شرط عمله فيما يلزمه العمل ما لو على البائع ام على الاجنبي فتعبد به بما قاله والى من تقيده الاصل بالبائع وان قال اشترى به بعشرة واستاجر منك لخدمة أو لسياطته بدرهم وقبل بان قال بغيره اجرت مع البيع وحده اي دون الاجارة لانه استاجر قبل المكمل العمل وان اشتراه واستاجره بالعشرة فقولا تفرق الحق في البيع وبطل الاجارة ولا تصح في الاصل فانه قال فطره فان أحدهما على القولين في الجمع بين مختلتي الحكم والثاني بطل الاجارة وفي البيع قولان في الفرقين المصنفه فلو اجتمع من زيادة المنصف به صرح في المجموع فلو جعها مع التي قبلها بان قال قبل قوله وقبل أو اشترى واستاجر واستاجر بالعشرة كان أحسن وأخصر (قوله فيما يلزمه المشتري الى الآن) اي لانه انما يلزمه بعد علم المصنف

(قوله ولو) غاية (قوله وحيث صح) أي العقد وهو قائم بمجرد لانه لم يشرع الترتيب لقوله لم يجرى العقد (قوله وحيث وضعه
المقصوب) ويقطع غرضه وبأن المشتري هنا بما ناعلى مالى موضع من قنارى البقوى معقد ويحبه بامضاه لكن صريح ما رجه
الشيطان من رجوع مشتر من غاصب الارش عليه الرجوع به هنا على البائع بالاولى له ذم مع شبهة اذن المالك ظاهر افاشيه
المستعبر اه شرح ج وكتب ميم على قوله بجما ناطاهره وان كان ياحل وقوله الا في يذمه يقتضى انه في الجاهل اه (قول)
وقوله بالاولى لا يتوقف فيه بان التغير يحقق من الغاصب ولا كذلك هنا لخوازان يكون الفساد ناشئ من قصير المشتري (قوله
ولومع علمه بالفساد) اي اذا كان على وجهه بقول المالك معه بعض الاثمة ٥٩ على ما يقيد قوله الا ان يعلمه والتمن الخ (قوله

على المالك) انظر ما ضابطه عند
ابن سنيقة (قوله في التكاح
القاسد) اي فانه لا ادش فيه (قوله
كافي التكاح) يقتضى ان الفرق
بين المقبوض بالشراء القاسد
والمقصوبة وقوله وعلى الاول
يقتضى ان الفرق بين المقصوبة
والموطوءة بالتكاح القاسد لانها
المتفق في واجبها (قوله لان
مجلس العقد كالعقد) اي غالبا
(قوله ويستثنى من التمس الخ)
اي من البطالان اللازم للتمس
المذكور ولو قال ويستثنى من
القول يطلان البيع مع الشرط
صور الخ لكان وضع (قوله في غير
الربوي) اعادة تقسيمه بذلك في
الاجل دون الرهن والكميل انه
لا فرق في العوض الذي يشترط
فيه الرهن او الكفيل بين كونه
ربويا وغيره وهو كذلك (قوله
وشرط الهبة) اي هبة العقد
مع الاجل (قوله يعلم لهما) اي

ما لو تقدم عليه ولو لم يملكه كاسبق وسبب صح لم يبر على فسخه بوجه وما قدر
بشراء فاسد مضمون بدلا ومهر او قبة وله رجوع ضمان المقصوب اذ هو مخاطب برده كل
لحظة ومتى وعظمها المشتري لم يصد ولومع علمه بالفساد الا ان يعلمه والتمن مية اودم او نحو
ذلك على المالك به أصلا بخلاف ما لو كان التمن نحو خر لثمنه لان الذم اثمه بقيد الملك
عند ابن سنيقة ولو كانت بكرا فهو مهر يكر كالنكاح القاسد وارش بكارة لا تلتاقها
بخلاف في النكاح الفاسد اذ فاسد كل عقد كعصمه في الضمان وعدمه وارش البكارة
مضمون في جميع البيع دون جميع النكاح وهذا ما ذكره الزركشي وابن العماد والاصم
في النكاح الفاسد وجوب مهر مثل ثيب وارش بكارة وعلى الاول فلا ينافي ما ياتي
الغصب انه لو اشترى بكرا مقصوبة ووطئها لانه يلزمه مع ارش البكارة مهر ثيب
لوجود العقد المختلف في حصول الملك به هنا كافي النكاح القاسد بخلافه ثم ولو حذف
العقدان القاسد للعقد ولو في مجلس الخيال لم يخلب هيذا ذلعة بالقاسد بخلاف
مالوا الحاشا شرطهها او فاسدا في مجلس الخيال فانه يلحق العقد لان مجلس العقد
كالعقد (ويستثنى) من التمس من يسع وشرط (صور) نصح (كالباع شرط الخيال
او البراءة من العيب او بشرط قطع الثمن) وسبب الكلام عليها في محامها (و) بشرط
(الاجل) في غير الربوي لا قول آية الدين وشرط الهبة ان يحدد معلوم لهما كالنكاح
او رجب لا الى الحصاد ونحوه كما ياتي في السلم تفصيله المطر دنا كما لا يخفى وان لا يعد
بقاء الفتيالية كالتمس والابطال البيع لعل حال العقد يسقط بعضه وهو يؤدي الى
الجهل به المستأنم للجهل بالتمن لان الاجل يقابل بقطعه وقول بعض الاصحاب يجوز
ايجبا والارض الف سنة شاذ غير معمول به واذا صح كان اجل على بعد بقاء الفتيالية
وان بعد بقاء المتعاقدين اليه كما تتي سنة انتقل بموت البائع وارش بموت المشتري
ولا يقدح السقوط بموته اذ هو امر غير يتيقن حال العقد فلم يتنراليه والا لم يصح بأجل

فلا يكتفى علم أحدهما ولا علم غيره كما يفهم من اطلاقه لكن سبب في السلم انه يكتفى علم العاقدين او علم عدلين غيرهما وقياسه
ان يقال بطله هنا لانه أنشئ من البيع فيكتفى علم غيرهما (قوله كل مفر الخ) زاد ج لاقية (قوله لا الى الحصاد) ومثل
ذلك التأجل بنزول سد نصيب لانه مجهول (قوله ونحوه) اي ما لم يرد وقت المعناد وعلته (قوله يسقط بعضه) اي الاجل
(قوله شاذ) اي لما تقدم من ان شرط صحة العقدان لا يعد بقاء الفتيالية الخ (قوله ولا يقدح السقوط) اي الاجل (قوله بموته) اي
المشتري (قوله اذ هو امر غير يتيقن الخ) هذا سكره ظاهرة اذ لا شبهة اذا كان التأجل بعاقبة سنة مثلا في يقين العاقدين عند
العقد السقوط اذا كان كل قد بلغ ما نسبته مثلا نسبهما انهما لا يبعثان الماتين ايضا فأمثل اه ميم على ج (أقول)

وقد يجب بان نلن صدم الحاننا ناشئ من العادة وهي غير قطعة بخلاف عدم بقاء الحاننا فانه مأخوذة من الادلة فالتن فيها أقوى فتزلة اليقين (قوله والا) اي بان تقرر اليه وقيل بالبطلان (قوله لن يعلم) لعل المراد بالعلم هنا الظن والالم تصح الملازمة في قوله والا لم يصح البيع الخ اعطوا لوطر الى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولتاني ذلك ما أقاده قوله لانه أمر غير متيقن من الضرر في المتيقن اه سم على ج (قوله عادة) قضيته انه لو علم موته بيقينه ومعه مثلاً باخبا وموصوم لم يصح العقد ولعله غير مراد اختياراً بما هو الغالب في احوال المتعاقدين (قوله بخلافه) اي وهو العصة (قوله اما بالمشاهدة) اي وحصل العلم اما بالمشاهدة الخ (قوله أو الوصف بمقتات السلم) سيأتي فيه انه لا يفتي ذلك من معرفة العاقدين وعديلهما بالوصف بقياسه ان باقى مثلهما وقد يفرق على بعد بيان المسلم فيه ٦٥ موقوف عليه فتورق فيه ما يليضيق في الرهن وبانه لو لم يكن اثبات الصفات عند

طويل لمن يعلم عادة انه لا يبيع شيعة يومه وقد صرحوا بخلافه (والرهن) الساجدة اليه لاسيما في معاشة من لا يعرف ساهه وشرطه العلم به اما بالمشاهدة أو الوصف بمقتات السلم ثم الكلام هنا في وصفه لم يرد على عينه منتهى فهو مساو للمسلم من أن الوصف لا يجوز عن الرؤية لانه في معنى لا موصوف في الذمة بخلافه وهم فيه وان يكون غير المبيع فلو شرط رهنه اياه ولو بعدة ضمه فسد لانه لا يملكه الا بعد البيع فهو عترة استثنائاً منقعة في البيع فلو رهنه بدينه بغيره بلا شرط فسد ص (والكفيل) الساجدة اليه ايضاً وشرطه العلم به بالمشاهدة ولا تقرر الى ان لا تعلم به لان ترك البصتها تقتضيها ولا يكتفي بظاهر عنوان الباطن أو يامه ونسبه ولا يكتفي وصفه بموسرقة اذا الاسرار لا يكتفي التزامهم في الذمة لانتفاء القدرة عليهم بخلاف الموهون فانه يثبت في الذمة وهذا جرى على الغالب والافتد يكون الضامن بيقين صحة التزامه في الذمة وصحة ضمانه باذن سيده وايضا فكم من موسر يكون بمحاطلة فالتاس مختلئون في الايقه وان اتفقوا يساروا وعدة فالتدفع بحث الرهن ان الوصف بهذين أقوى من مشاهدته من لا يعرف حاله وبما تقرر ولم ان الكلام في الاجل والرهن والكفيل (المعينات) بماد كراهه والا فسد البيع وقلب غير العاقد المذ كونه اذا اكثر في الرهن كونه غير عاقل فالتدفع قول الاسنوي صوابه المعين بشرط كل منها ان يكون (اثني) اي عوض (في الذمة) اذا الايمان لا تقبل التأجيل غنا ولا امتناع ولا يرتب بها ولا تضمن امسالة كما يأتي فلو قال اشترى بدينه على ان اسلمه وقت كذا أو رهنه بكذا او يكفله بدينه بكذا لم يصح لان تلك التمسارعت لتصيل مافي الذمة والمعين حاصل ولا يرد على ذلك صحة ضمان العين المسعة والثن المعين بعد القبض فيها وكذا سائر الاعيان المضمومة للعلم به من كلامه الآتي في

التنازع هنا لم يفت الاجمرد التوثيق مع بقاء الحق (قوله لمن ان) بيان للمعز (قوله وان يكون) اي الموهون (قوله فلو رهنه) اي المبيع بدينه بغيره فلو رهنه المجلس وهو ظاهر لان تصرف أحد الصاقلين مع الآخر في مجلس العقد اجازة (قوله بلا شرط) اي في الرهن المأني به كان رهنه بشرط ان تحدث زوائده موهنة (قوله عنوان الباطن) اي غالباً (قوله أو يامه) كان المراد انهما يعرفان ذلك المعنى المتسبب والا كان من قبيل الغالب المجهول اه سم على ج (قوله وهذا جرى على الغالب) اي بخلافه في الضامن بين كونه حراً أو رقاً بانه والاشاره راجعة الى قوله اذ الاحرار لا يمكن التزامهم (قوله وعادة) فان قلت اذا اتفقوا الى

العدالة واليسار يلحق اختلافهم في الوفاصم وجوبه على المدين بمجرد الطلب قلت يمكن ان اختلافهم ليس على وجه مجرم ومن ذلك ان بعض المدينين قد يوفي ما عليه بلا طلب من صاحبه الحق والا تروا في ابي عبد الله الطبري في كتابه هذا انه لو وجوب الوفاء عليه بلا طلب ومنه اي ان بعض المدينين اذا طلب جسي في الوفاء ولو يبيع بعض ماله اذ لم يكن جنس الدين بماله ويقتصيل جنس الدين مع المساهلة في البيع والشراء والسبي فيقتصيل جنس الدين ولو بشقة وبعضهم بخلاف ذلك (قوله بهذين) اي بموسرقة (قوله كونه غير عاقل) اي فلا يرد ان قد يكون عبداً وهو عاقل (قوله ولا يرد على ذلك) اسم الاشارة راجع لقوله لان تلك انما الخ (قوله صحة ضمان العين المسعة) وهو المعنى بضمان المدين الآتي (قوله لعله) قد يقال لا يندفع الاضطرار بمجرد ذلك لان فرض المعارض المتأذنة في التعليل بصحة ضمان الاعيان وان كانت آتية في كلامه

وأنما يتلحق لو كان مراده ان التعليل على كره يتحقق عدم صحة ضمان الاعيان فالاولى في التعليل ان يقال انما كان يشترط لصحة ضمانها كونها بعد الفرض أشبهت ما في القصة هذا فالاولى ان يجعل في قوله لا بد من ذلك إجابة الى قول المصنف فيمن في القصة (قوله على ان يتناحرا) زاد في شرح الروض بخلاف عكسه اهـ وقطريه والشارح وقال انظر مأمورية ثم ذكر خلافا في تصويره واستقر بمنه أن يبيع اثنان واحدا شيئا في خمسة ثم شرط كل من البائعين على صاحبه ان يضمن في المشتري اى يكسر الزاء اهـ وقطريه بان هذا التصور وان كان مهيأ في نفسه لكونه ليس بين البائع والمشتري بل بين البائعين وهما بالتقرر لضمان اجنبين عن العقد فلا يصلح حل العكس على ذلك لكونه ليس بين العاقدين وأجيب بانه اكتفى بخلق وان لم يكن بين العاقدين لكونه مهيأ في نفسه بقطع النظر من كونه بين العاقدين فيصير العكس على مجرد انفاص فقط ومحل عدم الصحة اذا وقع ذلك في صلب العقد وقبل لزومه اما اذا انضاف بعد لزوم العقد فيصير (قوله تأجل في حقه) اى الضامن (قوله مقتضى قاعدة الشافعي الخ) قضية هذه القاعدة ان يتأجل في حق المشتري وان لم يضمنه زيد ٦١ وهو خلاف المضمون من قوله واذا ضمنه زيد الخ اهـ سم (اقول)

والا قرب بقضية هذه القاعدة الخ (قوله بره) قال سم على حج خالف في شرح العباب فقال الذي يقيد به لا يتأجل لانه لا ملازمة بين الاصل والضامن في الحلول والتأجيل فلا يلزم من اشتراط الاجل في حق الضامن اشتراطه في حق الاصل وصورة المسئلة ان زيدا انشأ بعد البيع ضمانا مستقلا في شهر اهـ (قوله ربح شرط الثلاثة) اى الاجل والرهن والكفيل اهـ سم على حج (قوله كافر زناه) اى من قوله عوض (قوة ولا يشترط تعيين الشهود) اى ولا كوت العوض في القصة سم على منهج ويقيد بعدم تعينه في

باب الضمان ولا يبيع بيع سلع من اثنين على ان يتضامنا كما في تطبيق القاضي الحسين والوسط وغيرهما لانه شرط على كل ضمان غيره وهو خارج من مصلحة عقده ولو قال اشترته بالقبض على ان يضمنه زيد اى شهر ربح واذا ضمنه زيد من جلاتا تأجل في حقه وكذا في حق المشتري على احدى وجهين فهم مقتضى قاعدة الشافعي رجوع القيد وهو هنا في شهر ربح ناقض له واشترته بر به وبيع شرط الثلاثة ايضا في بيع في القصة ولا بد عليه ان ذكر القن مثال بل لا يقتضي على ما يشعل المبيع كافر زناه (والانهاد) فلا مره في قوله تعالى واشهدوا اذا تابعتم للحجاجة اليه (ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح) لان الفرض ثبت الحق وهو حاصل باي عدول كانوا واهذا هو مضمونهم في تيسوا ولو استمعوا لم يقتر ولا تفرقتاوت الاغراض تتفاوتهم ووجهه لانه لا يغلب قصد ولا تقتضيه المبالغة اختلافا ظاهرا بخلاف ما مر في الرهن والكفيل والثاني يشترط كافي الرهن والكفيل (قان لم يرهن) المشتري ما شرط عليه رهنه وان أتى يرهن غير المعين ولو اجملى قيمة منه كما شمله احلاهم اذا الاعيان لا تقبل الابدال لتفاوت الاغراض بذواتها أو يشهد من شرط عليه الاسم اذ كان مات قبله (أو لم يسكن المعين) بان امتنع أو مات قبله وان اقامه المشتري ضامنا غيره ثقة (فليبايع الخيار) ان شرطه وان شرط للمشتري فله عند فوات المشروط من جهة البائع وهو على القول لانه خيار نقص ولا يجبر

المطوف وهو قوله والاشهاد (قوله لم يتبينوا) قال في شرح الروض فيجوز ابداء المم بمثلهم أو فروعهم في الصفات وقد يقال قاس قوله ولا نظر لتفاوت الخ يجوز ابداء المم بدونهم اهـ سم على حج (قوة وهو حوا) كأنه ايه بالصلاح (قوة قصده) اى التفاوت (قوة اذا الاعيان لا تقبل الابدال) اى فلا يجبر على قبول بدل ما شرط رهنه ولو اجملى قيمة أو ما لو تراضا بالابدال واسطة البائع الخ كما فيصيح ويكون رهن تبرع ومن فوائده انه لو امتنع من اقتباضه أو بان مهيأ لثبت الخ ليا بالبائع (قوة) كان مات قبله أو كذا لو امتنع من الاعتراف بالحق عند الشهود فذا ذكر مجرد قصور رومن ثم عبر بالكف وظاهره انه لا يقوم وانه مقامه وفيه نظر اهـ وجوبه النظر ان المقصود من الشهود وثبوت الحق واقرار الواو اوت بشراموره واشهد عليه كأنها دالموثة في اثبات الحق فالقياس الصحة ووقع السؤال في الحرس على ما اشترى بحوسبة بشرط عدم الوط على بيع البيع أم لا والجواب عنه بانه ان شره عدم الوط مطلقا لم يصح أو ما دام المانع فاقامه اصح أخذ ما لو باعه فوب حيز بشرط ان لا يلبسه الى آخر ما ياتي (قوة) او ماذا قبله اى أو عبر على ما قال الابنوى انه القياس اهـ سم على منهج وسياتي في كلام الشارح (قوله وهو) اى الخ ليا

(قوله كضمرة) أي فلو احتل قبل فسخ البائع فيبني أن يقال إن لم تنص قيته خلاص قيته صبر المبتع والاعتبر (قوله أو لعلق) أي قبل القبض كما هو ظاهره (م) على ج وهو مستقادم من كلام الشارع لأن قوله أو غيره عطف على حلا كما هو قوله كضمرة أو لعلق أمثلة وقوله لعلق كضمرة (قوله يرفقه) ظاهره أن قل جدًا أو بوجه ما تعلق الجناية به قد ورث فقصا قيته من حيث الجناية (قوله أو لعلق عيب) عطف على لم يقضه (قوله كونه لاداة الشرط رهنها) أي لأنه فرع يحتاج إلى البيع ويحذف شرطه الترتيبي منها وبين ذلك (قوله لا إمانات) أي بعد القبض فلا خيار (قوله فلتات) أي الذي تسلمه (قوله وامتنع الزمان من تسليم الأثر) أي فلا خيار لئلا وإنشاء فلتاته فسخ البيع ورد الزمان وهو غير مقدور على رد جموعه وهل يعبر البائع على تسليم العين الأخرى أم لا فيه نظر ومقتضى تعليلهم عدم الأجبار بأن البائع مندوحة عنهم القسح الأول لتعذر القسح عليه بسقوط الخيار (قوله بالرهن) فليتب الخيار (قوله ولو باع عبدا) هل مثل البيع السلم فيه نظر وفيه عدم العصة أخذ من تعليلهم بالمتى التاجر وتأخر القبض في السلم منزل منزلة تعليق العتق (قوله أي رديقا) إنما تسمى رديقا لشغل الأمة وعبارته ج أي قنا وفسر ذلك بأنه ٦٢ على أن القن هو الرقيق وعبارة الصباح القن الرقيق يطلق بلفظ واحد

من شرط علم ذلك على القسام بالشرط زوال الضرر بالفسخ ويضرب أيضا إذا لم يقضه الرهن لهلاكه أو غيره كضمرة أو لعلق أرض جناية برقبته أو ظهر عيب قديم به كونه لاداة الشرط رهنها وكلهو والشرط رهنه جانياً وان صفاه منجما أو تاب أو وجه الوجهين خلافاً لما في الأنوار إذ تنص قيته غير متغير عما حدث بعد جنايته من حقوقه وعقوباته لأن إمانات يرض سابق أو كان حين وتسلم أحداهما فلتات أو عيب وامتنع الزمان من تسليم الأثرى وقدر بال الكفيل بأسا أو غيره قبل تكلفه أو بين أنه قد كان تفرقه لمحق بالرهن كما قاله الأسوي أنه القياس (ولو باع عبدا) أي رديقا بشرط اعتاقه عن المشتري أو أطلق (فالمشمور رهنه البيع والشرط) خبر برز المشهور ولتشوف الشارع للعق على أن فيه منفعة للمشتري في الدنيا بالأولى في الاسترقاق الثواب والبيع بالتسبب فيه والثاني لا يصحان كالشرط بيعه أو هبته وقيل يصح البيع دون الشرط كإلى النكاح أما لو شرط اعتاقه عن البائع أو اجنبي فلا يصح لأنه ليس في معنى ما ورده انذر ويخرج باعتاق المبيع شرط اعتاق غيره فلا يصح البيع معه لانتفاء كونه من مصالحه وشرط اعتاق بعضه لم لو عين المقدار والشرط فالوجه كإفاده الشيخ العصة

على الواحد وغيره ويجمع على أقتان وأقنة قال الكسائي القن من يملك هو وأبواه وأما من يفلح عليه ويستعبد فهو عبد مملوك ومن كانت أمه أمه أو أبوه حراً فهو حبيص (قوله بشرط اعتاقه) ومثله القرض والهبة فيصح كل منهما بشرط العتق عن المقرض والمهب كذا قيل وقد يقال الأقرب فيهما عدم العصة لأن المتق هنا لا يحصل إلا بعد قبض المقرض والموهوب لا يقال قد يكون المقرض والموهوب في يد المقرض والمهب

قبل العقد فيحصل القبض فيه ما قبله لا يتناول القبض فيما يتوقف على أن من المالك في القبض من الهبة ولو والقرض وعلى مضي زمن يمكن فيه القبض بعد العقد فلا يتم القبض فيما بعد العقد أصلاً وقد يذهب إلى أنه إذا شرط اعتاق البعض لم يضر مع أن اعتاق غير المبيع اعتاق له بالسراية من اعتاق الجزء المبيع ووجه التأيد ما قاله من أن مع لأنه مع ذلك يسمى عقلاً للكل حالاً لا يميز وهو المقصود (قوله عن المشتري) لا فرق في صحة العقد مع ما ذكره من العتق للمشتري بين كون المشتري بالشرط هو البائع ووافقه المشتري أو عكسه على العقد أو مع على ج من جهة كلام طويل فليراجع (قوله لا يتق بكونه من مصالحه) ومنه ما لو باع أحد شركي بكن حصته من شركة بشرط أن يبتق الشريك الكل فلا يصح لانتفائه على شرط عتق غير المبيع (قوله بشرط اعتاق بعضه) أي بعض المبيع (قوله ثم لو عين المقدار الخ) فإن أجمعه فلا خلاف ما لم يجت قال لا فرق في البعض بين العين وغيره من لوازمه بشرط اعتاق جزء مبيع وحله المقصود من عتق الكل لأنه إذا عتق جزءاً وإن قل سرى إلى باقيه ليكون الجميع في ملكه ويمكن رقماؤه بأن المبيع لا يتأخر الحظ بقوله الدعوى من البائع لانتفاء كون المذموم به معلوماً فاستنعى البيع بشرط اعتاقه للإجماع قبل على أنه قد لا يتأتى السراية عند الاعتاق لاحتمال أن يبيع أكثر

وهو معبر فإذا احتق الباقي لا يفسر لكن هذا جارقي البعض معنا كان أو مهم ما وقد يقال بعدم صحة بيع شيء منه في الوشرط عليه
 اعتاق شيء منه معنا كان أو مهم ما لا حيث قبل بصفة الشرط نزل بشرط اعتاق البعض من شرط اعتاق الكل وهو إذا شرط
 اعتاق الكل لا يجوز بيع شيء منه قبل العتق (قوله مع ذلك البعض) أي حيث كان باقية مراً أو كان المشتري وفيه يتعلق
 به حتى ينعى بصفة العتق كمن أو غيره وهو موسر والا فلا لعدم حصول المقصود من العتق لكلا سالا اهـ مع وظاهر كلام البهجة
 المذكور بأنه لا فرق اهـ سم على حج ويؤيد أن الشارع متشوف إلى العتق فلا فرق بين كون المشرط عتقه يتوقى إلى تخلص
 الرقبة من الرقوبين كونه فاصراً على ما اشتراه وقياس ما قدمه الشارع فيها واشترى كله بشرط اعتاق بعض معين من البهجة
 أنه لو اشترى نصفه بشرط اعتاقه بعهده مع (قوله ويكون) من جهة كلام المجموع (قوله أو يبعه) أي ويشهد ببعه الخ (قوله بشرط
 العتق) أي إذا شهد بشرط المشرط العتق فلا يصح شراؤه ولو بالشرط المذكور مؤلف (قوله كشره القريب) أي فلا يصح في
 الثلاث (قوله والأوجه الأول) قال حج وعمل البطلان في الكل حيث قصد ٦٤ شرط إنشاء العتق والأصح وعلى هذا

التفصيل يجعل قول من قال بالبيعة
 ومن قال بالبيع اهـ بالعتق قال سم
 عليه والمنقول البطلان مطلقاً
 اهـ وهو مقتضى إطلاق كلام
 الشارع (قوله والأصح أن البائع)
 أي بعد لزوم العقد لأن المشتري
 قبله متيقن من الفسخ (قوله
 في تحصيله لثامته) قد يخرج
 مسئلة انشاء المشتري إلا أن يقال
 موافقة البائع كشرطه فليست
 اهـ سم على حج (قوله بده)
 ماسياً في خلافه لا ينجر (قوله
 ولا يلزمه عتقه فوراً) والقياس
 الزم فلو بشرط البائع على
 المشتري اعتاق فوراً جلا بالشرط

ولو باع بعضه بشرط اعتاقه مع ذلك البعض كما اقتضاه كلام البهجة وأصلها ومحل بصفة
 شرط العتق حيث كان المشرط عليه يمكن من الوفاء فالشرط اعتاق قريب من أصل
 أو فرع لم يصح البيع لتعذر وقائه بالشرط لكونه يعنى عليه قبل اعتاقه وهذا هو العقد
 وأن تفرقه في المجموع وأبدي البهجة احتمالاً ويكون شرطه فكذلك المعنى قال الأذري
 والظاهر أن شرطه من أقرب جهتيه أو شهادتها أو يبعه بشرط العتق كشره القريب
 ويقتل الفرق بينهما والأوجه الأول (والأصح أن البائع) ويظهر الحاق وانته به
 (مطالبة المشتري بالاعتاق) لأنه وإن كان حقه فاعلى لكن لا فرض في تحصيله لا ياتيه
 على شرطه وبه فارق الآحاد وأما قول الأذري لا يقال لا حاد المطالبة بحسبه لاسما
 عند موت البائع أو بوجوه بده ماسياً في المعاملة في التفاصيل ما يؤيد ضمنه ما اقتضاه
 كلامهم من امتناع المطالبة وأن النظر في مثله لما كـ ولا يلزمه عتقه فوراً لا عند
 الطلب (وأولن فوائده) فإن استتم أجبره الحاكم عليه وإن لم يرفع إليه البائع بل وإن
 أسقطه ولو ألحق حقه فإن أصر عتقه عليه كما يطلق عن المولى والأصح ذلك للمشتري
 وله قبل عتقه وطؤها واستخدمه وكسبه وقبضه قبل ولا يلزمه صرفها لشرائها كالأ
 يلزمه عتق وله الحامل لا تقطاع التبعية لأغرض بيع وقبض وإجارة ولو جرى قبل اعتاقه

(قوله قبل عتقه وطؤها) أي وإن حبست ويجبر على اعتاقها كما يأتي (قوله وكسبه) قد يشكل على الأوصى باصفاقه فيقضي فنانز
 عتقه عن الموت حتى حصل منه كسب قائمها لا لاوارث اهـ سم على حج وقد يفرق بأن الوصية بالعتق بعد الموت الزم من البيع
 بشرط العتق إذ لا يمكن بعد الموت رفعها بالاختيار والبيع بشرط العتق يمكن رفعه بالاختيار بالتقابل ونقصه بالخيار والعيب
 ونقصهما فليست له (قوله ولا يلزمه صرفها) أي لأن حصة الحرمة وقد قامت بخلاف حصة الاصلية المقتضية فأنها
 أفسرها فلذا أوجب شرائها أجمعاً إذا قلت اهـ سم على حج (قوله وله الحامل) قال سم على حج عبادة الروض
 وأن شرط عتق حبل فولدت ثم اعتقها فمقتضى الروض هاتان اهـ قال في شرحه والأصح منهما في المجموع التمسك لا تقطاع التبعية
 بالولادة اهـ واعلم أن في باب التدبير أن العتق عتقها ببيعها وله في العتق أن كان جلا عند التعليق أو الصفة وأن في الروض
 في باب الرهن ماضيه والحمل المختار لا يقبض مرهون فتباع بجهله أو كذا ان انصل اهـ وهذا يشكل على ما حاقنا فليست
 القسوق وقد يقال إن تلزمه رخصة في الرهن ويجهه ما مطلقاً دخوله في أحكام المبيع وثبوت أحكام المبيع له وأما العتق فخارج
 عن أحكام المبيع فلا حاجة لتزقي وفيه نظر (قوله لأغرض بيع) أي ولو بشرط العتق أو لن يعنى عليه كاهو قضية إطلاقهم وهو

ظاهر وكذا من يقتضيه وان كاد صدقته فظاهر لان أخذ الوضو خلاف قضية شرط العتق ٥٠ سم على حج وذكر
 ايضا ان مثل يده من نفسه ما لو وجب لم يمتنع عليه أو بشرط اعتاقه (قوله لم يجز) وهل يصح في بيعه بشرط أم لا فمما اتفق به
 فيسفر على الرق وبطلان بيعته ثلثا فيه نظر والاقرب الاول لانه اذا بطل خصوص كونه من الكفار بقي مطلق العتق وقد
 بشر به قوله صواب في ما لو ادعى بفساد بشرط الاعتاق من كفارة المشتري هل يصح البيع أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه
 ليس في معنى ما ورد في الخبره (قوله) لو اشترى رقيقا بشرط اعتاقه مثله في البيع ويصح في بيعه نظر والاقرب الاول
 ونقل سم عن إمام على حج عدم ٦٤ الحصة ولعل وجهه ان الضوا المعين قد سقط قبل اعتاقه فلا يمكن اعتاقه

بعدم سقوطه ومع هذا فالاقرب
 الحصة ويكون شرط ذلك بشرط
 الاعتاق بالجهة المأمور بابا التعير
 بالمسرة من الكل وأما من باب
 الصراية والأصل عدم سقوط
 العضو ويقدر سقوطه فيقول
 أن يقال يجب اعتاق بالجهة لانه
 التزام بالتزام اعتاق البد (قوله)
 يقوم مقامه) أي فيصير على
 اعتاقه ان امتنع منه (قوله)
 فالوجه صحتها) أي من الشرط
 ومثلها اولادها المأصول بعد
 الايلا فيعتقون بوجه (قوله) الولاء
 (قوله) قال سم على حج قولة الولاء
 الخ قال في شرح العباب ان هذا
 في غير البيع الضيق اما البيع
 الضيق كاعتق عبدك عني على
 كذا بشرط أن الولاء فيصح
 العقد ولو فلو الشرط ووقع العتق
 عن المستدعي وتلازم التمسك ذكره
 الرافعي في باب الكفارة فقلان
 الثقة ٥١ (أقول) ولعل معنى قوله فيصح العقد الخ أنه يحكم بعتقه مع فساد البيع لانه لو صح لم يفتن لا القيمة في
 قوله فيصح العقد مسامحة وعلية فالبيع الضيق كغيره في القصاص حيث شرط الولاء فليحتمل لكن ما يقتضيان ان غير الضيق
 لا يصدق فيه البيع بخلاف الضيق فإنه يقتضي فيه لتمامه فيه بصيغة العتق وكثيرا ما يقبض القيمة معتبرة على العتق بدون البيع ثم
 رأيت عن الشهاب الرملي في حواشي الرضوان أنه قال لا استثناء لانه حيث كانت القيمة كان زوما دليلا على فساد البيع ٥٢
 وهو غير ما قلناه (قوله وان أسأتم لها) واجب ايضا بان الشرط كان خارج العقد وهذا أولى (قوله بل يستعين ذلك) اسم
 الإشارة راجع الى الصع عائدا (قوله والوجه انه) أي الشرط (قوله فلا خيار) وطريقه أن يرفع الامر لما كلفه بالاقراض
 (قوله ان الثاني) أي شرطه ما لا يفرض فيه الاتي

لزمه فداؤه كأم الولد ولو اعتقه عن كفارة لم يجز عنها وان أدن له البائع فيه لاستحقاقه
 العتق بوجه الشرط فلا يصرف الى غيرها كما لا يفتق المنذور عن الكفارة ولو مان
 المشتري قبل اعتاقه فالقياس ان واره يقوم مقامه وهو ظاهر في قبر من استولها أما
 هي لا وجه صحتها بوجه ولا ينافي ذلك قولهم ان الاستيلاء لا يجزى لانه ليس باعتاق اذ
 معناه أنه لا يسقط عنه طلب العتق لأنها لا تفتق بوجه لان الشارع منقذ الى العتق
 ما لم يكن واحق في ذلك فله تعالى لا البائع فتمتعت بوجه أو لم ين ان تأمر الوارث باعتاقها
 ومقابل الاصح ليس له مطالبة اذ لا ولاية في حق الله تعالى (ح) الاصح (انه) أي البائع
 (لو شرط مع العتق الولاء او بشرط تدبيره أو كفايته) او تعليق صفته بصفة (او اعتاقه بعد
 شهر) او مطلقه او وقفه ولو حالا كما هو ظاهر (لم يصح البيع) لخالفه الا في ما استقر عليه
 الشرع من ان الولاء لمن اعتقه والبينة لغرض الشارع من تخصيص العتق وابواب الشافعي
 رضي الله عنه من غير ما شرط لهم لو الامان لهم يعني عليهم كما في قوله تعالى وان أسأتم
 فلها والثاني يصح البيع وبطل الشرط ولو باع رقيقا بشرط أن يبعه المشتري بشرط
 الاعتاق لم يصح البيع كالأشترى دايا بشرط ان يفتها أو فوا بشرط أن يصدق به لان
 ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع (ولو بشرط مقتضى العقد كالقبض والرد بسبب صح)
 يعني لم يضر لانه تصریح بما اوجبه الشارع على انه يصح ان يكون فيه صريح عائد على
 العقد المقر بفساد الشرط بل يستعين ذلك لانه المراد في الذي يصد كإيا في وجبت فلو
 بمعنى لم يضر من غير ما قبل كما عبره في الروضة ونقل عن بعضهم صحة الشرط هنا ثم وب
 عليه الركني رداعلى من قال اختلف اقلنى ما لو تصد وقبض المبيع لمنع البائع منه
 فيفتقر ان قلنا بصحته لافساده والوجه أنه يرد اتا كيد فلا خيار بفساده خلافا لما
 بوجه قول الشارع صح العقد فيما ولما الشرط في الثاني الا أن يريد ما قلناه ان الثاني

(قوله الاول) هو شرط مقتضى العقد (قوله ولو شر) اي حيث أطلق اخذ بما يأتي من سم من قوله فان زاد من غير الخ (قوله اذا لصح عدم الفرق) اي بين التصية والتوقية (قوله ولهذا الوشرط) غرض منه رد ما عثر عليه الاسرى على الراعي من ان الشافي نص على البطلان فيما لو شرط ان يتق عليه كذا وكذا ووجه الرق ان الجمع بين ادمين لا يلزم السيد بهما بخلاف شرطه ان لا يأكل الا كذا فان المشروط من جنس ما يجب عليه في الجله (قوله زيادة على ذلك) اي فان زاد من غير ضرر ولا ماجة لم يصح العقد اه سم (قوله من مقتضيات العقد) كان الاولى اذ قال في قول المصنف ولو شرط مقتضى العقد الخ (قوله ولم يصف فوعدا التسليم الخ) اي فلا يصح ٦٥ وقد يقال ما المانع من العصة لان من مصالح العقود لانه وان لم يصف فوعد

التمن قد يكون غرض في تعييل التبعير (قوله وان شرط) الاولى او (قوله ككون العبد كاتباً) (قوله) ولو شرط ككون المبيع مالاً هل يمكن ما يخلق عليه الاسم بشرط كونه عالماً عرفاً كغيره والا قرب الثاني لا تصح صدق العالم على من اشتغل بالعلم ولم يحصل منه قلدا يصح به العلم فاول هل بشرط تعين ما يخلق عليه اسم العالم اذا تعددت العلوم التي يشتغل بها أم لانه نظراً ايضا والتظاهر الثاني يمكن بما خلق عليه في عرف اهل بلد ما علم وفي ما لو شرط كونه قارئاً ينبغي أن يمكن فيه بالقراءة العرفية بان يكون يحسن الكتابة والقراءة ولو في المصنف ما بشرط حفظه عن ظهر قلب (قوله او ذات ليد) كانه اشارة الى انه لو شرط كثرة لهما لم يصح اه سم على ج (اقول) قد يقال بصفة الشرط وحصل على

لم يقد شياً اصلاً والا الاول اذا دلنا كبدا (او شرط) (ما لا غرض فيه) اي عرفاً فلا عبرة بغرض العاقدين او احدهما فيما يظهر وسيأتي ما يصرح به (كشرط ان لا يأكل) اولاً بليس (الا كذا) ولو شر (صح) المقصود بالشرط وما ذهب اليه جمع من ان محله ان تأكل الا كذا بالقافية لان هذا هو الذي لا غرض فيه البتة بخلافه بالتصية لاختلاف الغرض حيث يفسد به العقد من دودا والصحيح عدم الفرق لاشتغال الغرض بالباع بعد تروجه من ملكه في امين فخذنا مع انه يحصل الواجب عليه من اطعامه ولهذا لو شرط ما لا يلزم السيد اصلاً كتحبسه بين ادمين او ملائمة نواقل وكذا القرض اول وقت فسد العقد كبيع سيف بشرط ان يقطع به الطريق بخلاف بيع ثوب حرر بشرط لبسه من غير زيادة على ذلك لانه لم يصفق المصيبة بل وازار في الجله لا عدا وقد دفع مالاً زركشي هنا فيما لو شرط ان يلبسه الحرير وكان القائل لو باعه انما بشرط ان لا يحصل فيه محرماً او يباعا بشرط ان لا يقطع به الطريق او يصد بشرط ان لا يباعا به بما لا يجوز بيعه والبيع ويقاس به ما لمعناه (ولو شرط) البائع مع موافقة المشتري بحس المبيع بشرط في النعمة حتى يتوفى الحال لا الموجب وناف فوعد التمن بعد التسليم مع لان حبه حينئذ من مقتضيات العقد بخلاف ما لو كان موجباً لاولاً لم يصف فوعد بعد التسليم لان البداء حينئذ في التسليم بالبائع وان شرط (وصفاً يفسد ككون العبد كاتباً او اداة) او الامه بل يمكن شمول كلامه لها حلالاً لاداءه في معناها لغة (حلالاً ولو با) اي ذات ابن (صح) العقد مع الشرط لانه شرط يتعلق بمصلحة العقد وهو العلم بمصفات المبيع التي يصدق عليها الاغراض ولانه التزم بوجوده عند العقد ولا يتوقف التزامه على انشاء امر مستقبل فلا بد في التمس من بيع وشرط وان سمى شرطاً متيقراً وان الشرط لا يكون الاستقبالاً ويمكن ان يوجد من الوصف المشروط ما يخلق عليه الاسم الا ان شرط الحسن في شيء فانه لا بد ان يكون حسناً عرفاً ولا تغير ولو قيد بجلب او كتابة تنهى عن كل يوم بطل وان علم قدره عليه

٩ ث الكثرة مرقاً كالوشرط كونه كاتباً ككتابة منة فيصح ويحمل على الحسن المرفق بل قد يشهد قول الشارع الا ان الشرط الحسن الخ قال ج في شرح الارشاد لو شرط كونه كاتباً فهل يجب كونه تكتب الكتابية بشرية او غيرها اولا وعلى الثاني فهل يعمل على الكتابة العربية او يمكن ان يكون يحسن الكتابة بأي هم كان او يحصل ذلك على المتعارف الا في عمل العقد لتعريفه بمجال ولا يبعد الاكتفاء بالاطلاق ويكون يحسن الكتابة بأي هم كان ما لم تكن الاغراض في عمل العقد محتملة لاختلاف الاقلام فيجب التمييز (قوله ما يخلق عليه الاسم) وقصديته انه لو شرط كونه ذات ابن وتبين انها كذلك لكن ما عليه قليل جداً بالنبذة لا مثلاً لها من جنسها اكنى فذلك وقد يتوهم فيه بان مثل هذا يعد عيباً وقد يشهد قول ج

في شرح العباب لكن لا بد من وجود قديمه اي الذي يتصل بالشرط عرفا فاعلموا (قوله بين العمل والزمان) اي من ان
لوقطع بالمكان فلهذا قدم وان كان المحدث ثم خلاه (قوله منه) اي المشتري (قوله قبل الشراء) اي ولا طريق الى المكان
معتق بجمه (قوله صدق المشتري بيته) اي في غير الحال المباني (قوله مطلقا) اي قوطا ولا (قوله لاهل الخيرة) اي فلو قد وا
فيبقى تصديق المشتري لاساطيل به قبل من ان الاصل عدم وجود الوصف في المبيع ويبقى ان المراد بقدمه تقدمهم في محل
العقد فلا يكف السطر لهم لوجوده في غيره ويبقى ان مثل محل العقد مدون مسافة العدوى لان من جهة العقد الحاضر دليل
وجوب حضوره اذا استعمل عليه منه (قوله اواربع نسوة) هذا ظاهر في حل الامه اما ليهن فقد يقال لا يثبت حلها بالنساء
انطص لانه مما يتعلق عليه الرجال غلبا (فاثمة) قال جعفر ع اختلف جمع من اخرون فمن اشترى حيا للبدن بشرط انه يبعث
والذي يبعث فيه انه ان شهد قبل بخرمهم انما به غير ان يخبر في ردده ولا نظر لا مكان علم عدم اتيانه يفر قليل منه لا يمكن الظهيرة
وليس كالمشتري بطيئا فخرزا برة في اودعتهم اوقه حدها مبيعة يرد الجبيع لانه ثم لم يتقن من بين البيع شيء وكذا لو حلف المشتري
انه لا يبعث لما تقرر انه يصدق بيته ٦٦ في عقد الشرط قال اتق ذلك كله بان يدركه انه لم يثبت شي مع صلاحية الارض

ولقد اخرجها منها اوصافه
مقوم او سدت به عيب في الارض
وهو ما بين يمينه جباياتا وسيا
غير ثابت كالواشترى بقر بشرط
انها لبون ماتت في يده ولم يعلم
انها لبون وحلف على انها غير
لبون الارض والمبيع تقسم
ضمن المشتري واما المطلق
بهضمه اذ لم يثبت لزوم البائع
جميع ما خسر المشتري عليه
كاجرة البائنه وهو المخراته
وبعضهم اجرة البائنه فقط فيجوز
جدا والوجه بل الصواب انه
لا يلزم شيء من ذلك وليس يجز

كاقتضا مطلقا لهم ولا ياتي حناجث السبكي الا في الجمع في الاجارة بين العمل والزمان
ولو قد اقصى في محل ثبوته تصور حدوث عيب عنده في الارض يتعصبه الا في ولومات
المبيع قبل اختياره صدق المشتري بيمينه فقد الشرط لان الاصل عدمه كما اتفق به
القضال بخلاف ما لو ادعى عيبا بعد اعلان الاصل السلامة ولا ينافي ما اتفق به والوجه
ان الله تعالى في انهم لو اختلفا في كون الحيوان حلالا صدق البائع بيمينه لان الاصل عدم
نطق المشتري عليه بالرد دليل ماسا في دعوى المشتري قدم العيب مع احتمال ذلك
لان ما هو دعوى الرقيق قبل اختياره وما حان في شيء يمكن الوقوف عليه من اهل الخبرة
ودعوى ان ذكر الموت تصور مجموعة على ان الكتاب امر مشاهد لا يخفى ولا كذلك الجمل
فلا قياس وسيعلم بما ياتي انه يثبت وجود الجمل عند ما تفصله دون ستة اشهر منه مطلقا
اولا من اربع سنين منه بشرط ان لا يوطأ ولا يمكن ان يكون منه وبات في الوصية انه يرجع
في حل الهبة لاهل الشبهة فيكون هنا كذلك فيما يظهر ويكتفي برجلين او رجل واحد
او اربع نسوة (وله الخبايا وان اختلف) الشرط لتضرره بذلك ولو لم يضره اما لا يضره كالمسرفة
فلا خيار بقواته لانه من النائع اعلام بعيه وس المشتري وضاه اما اذا اختلف الى

شرط الاتيات تفرير اموال بالذات كما يعلم بما ياتي في باب خيار السكاك ثم رأت شيئا اتفق
في بيعه بذره على انه يذره فخره المشتري وادعى ولم يثر به لا يقض وان ادعى فخره في القضاة الارض وقوله لا يمكن الطردونه
اي ما يذره فلهذا لا يعتد به فلم يثبت امتنع عليه الردقها (قوله وله الخبايا) قال جعفر ع قال سمع عليه بشرط كونها
حاصلاتين ايها كانت هذا العقد غير حاصل لكن حلت قبل القبض فهل يسقط الخيار كالردق البين على الحد الذي اشعرت
به التصرية بما مع حصول المقصود فيه قل ولا يصح السقوط اه وفيه يقال بل الاقرب عدم سقوط الخيار لان تأخير
الحمل فيه نقص الرغبة في الحاصل تأخير الوضع فيكون فرض المشتري ولا كذلك المخراته فانما حدثوا البين على الوجه الذي
اشعرت به التصرية به حصل به فرض المشتري وقياس ما في المخراته ان العقد لو لم يكمل الكتابة بعد العقد افضله المذكرة
وقوله لكن حلت قبل القبض معقومه الضرر قبل القبض وقد يتوقف فيه وقال الاقرب التصرية بين ما قبل القبض وما
بعد فاما ان يقال بالسقوط فيما اودعه فيه فما (قوله ان اختلف الشرط) كونه ما بشرط كون البطلان ايا قنين باسلامه
فهذا الخيار (قوله لانه) اي انطص

(قوله يدخلوه في صحنه لنظام الخ) فخصيته ان المراد بالاس طرقه الكائنة في الارض واتجهوا باجمع اسماء الخليل من الارض الى صحنه والاقرب للصحة لان كلانهم ما علم مقابل بمن من الجن ويغفر عدم ريقه بالاس لتعذبه وفيه تمجيد يسوع مع الجدار فهو قد رقصوا بالذات بالقبلة الى المسيح فليد اجمع (قوله وحشوها) اي ٦٧ او يحشوها اوع حشوها انصم ولا يشترط

ما هو أعلی كان شرط ثوبها لمخرجه بكونه افلا خیاراً أيضاً ولا ارتقوات فرضه لصرف
ضعف آله العبرتي في الاعلى وشبهه بالعرف لا بغيره ومن ثم قالوا الوشرط كونه خصباً
فبان غلظ خضراءه يدخل على المحرم ومردم المسوح الفخرياح في النظر اليه فاندفع
تنظير البدرين شبهة فيه (وقوله بطل العقد الحاي) اذا شرط فيها ما ذكرناه بمجهول
يرد بانها معلومة حكم المعلوم على انه نابع اذا قصد الوصف بذلك لادخاله في العقد لانه
داخل فيه عند الاطلاق (ولو قال بعتكموا بطلا) أو بعتكموا الوبر جعلها (بطل في الاصح)
كالمقال بعتكموا وإن ضررها والثاني يجوز دخوله في العقد عند الاطلاق فربما
التصحيح عليه وبغاية البطالان الصفة فما لو قال بعتكم هذا الجدار وأرأسه وأبوابه
أوبع أسبه بشوكة في ماله لفظاً فلم يرد على ذلك بحذو وره الجبل ليس داخل في معنى
البيعة كذلك فيلزم من ذلك توزيع الفخ على ما هو بمجهول واعطاء حكم المعلوم
انما هو عند كونه جاعلاً لقصودا وكل الجدار وأرأسه الجبة وحشوها (ولا يصح بيع الجبل
وحده) كما علم مما مر من بطلان بيع الملاحق والمأخذ كونه طرفة لقوة (ولا) بيع (الحامل
دونه) لانه لا يجوز انفراد العقد بعد استئناؤه لانه كعضو منها وما ورد بالبدون
شبهة على مفهومه من ادخله وكل مال الجبل مال الجبل فانه لا يباع فانه لا يصح لانه
لا يملك العقد بنفسه فلا يصح منه التوكيل فيه بظاهر الضابدين تأمل (ولا يصح بيع
الحامل بغيره) او رقيق لقبر مال الجبل الحامل لا يستأنته الشرع بالحمل والخاص بغير
الدار الساكنة لان المنفعة ليست حينما تستأنتها والجبل جزء من جبل فليس يستأنته
وأياً فالمنفعة يصح ايراد العقد عليها وحدها فصح استئناؤها بخلاف الجبل (ولو باع
حاملها مطلقاً) من غير تعرض لدخول بوعده (دخل الجبل في البيع) ان كان مالهما
معدوا والابل بطل وشمل كلامه ما لو بيعت في حق المرتين بغير اختيار مالهما أو خرج
منه قبل البيع أو اشتري حصة توجب في بطنها أخرى ولو وضعت ثم باعها فقلت
آخر عند المشتري لدون سنة اشهر من الاقل فيقولت ثم رى انفساه في ملكه كآله
لشخصان في السكناية وان نقل من النص انه بائع لانها محل واحد اذا المدار في
الاستبناع على حالة البيع وما انفصل للاستبناع فيه بخلاف ما انفصل فاعلى كل حكمه
وقد علم ان هذا الصورة غير مستأنات من كلام المصنف ومن استأنتها فقد وسم
(فصل) في القسم الثاني من المبيعات التي لا يقتضي التي فادعاه كآقال (ومن

أى الحبل (قوله قبل البيع) أى وأمه (قوله نزعها) أى بعمود الوالد المنفصل طرمة التفریق بین الأم والد حاق بميزان
بأحدهما (قوله فهو لشتري) معناه (قوله غير مستثناة) أى لدخولها فيها عند الإطلاق (قوله فى القسم الثامن
التيها) (قوله التى لا يقتضى النهي) الصواب أن يقول الذى لا يقتضى النهي فساده ليكون وصف القسم التالى لا مطلق
التيها قائم شاملاً لما يقتضى النهي فساداً ولا يقتضى تأمل اه سم على ج ويمكن الجواب بأن من يبايع ويبيع قوة التوافق

صفة القسم والثابت باعتبار عبارة عن مميزات مخصوصة هي بعض مطلق المميزات (قوله فادها) مفعلة لازمة والانقضاء
 ذلك عامر (قوله نوع) أي من اليسوع (قوله وأبيع بغاري) راجع لكل من قولنا نوع وقوله يسوع ومتصودها واحد (قوله ويصم
 أن يكون الخ) قدم الخي هذا لئلا يحل عمدة وأعلم أن هذا الوجه الأول الذي ملكه الشارع أحسن من الثاني ومن ضم اليه ما وقع
 الطاء من حيث شمول العبارة عليه ما لا يتصف بالبطلان ولا بعده وانما يتصف بهدم الإبطال كلتي الزمكان وفرضه مما يأتي في
 الفصل (قوله ثم الفتح) هو وأن كان بهذا لكنه مساو في المعنى لضم اليه وكسر الطاء لأنه حيث في المفعول كان الخ لا يطفئ
 التهي حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وعليه قليلا من وجه البعد ولعله أنه أراد بالمميزات التي ورد فيها نهي بخصوصها والمراد بالثناء
 بعدد ما ألبسته) جملته كثيرا ولم يحسن من هذا القسم مع لأم منه لعله أنه أراد بالمميزات التي ورد فيها نهي بخصوصها والمراد بالثناء
 السداد بين يدي الخطيب وعبارة المنهاج ثم وشرعنا شرح وجهرم على ذي الجعة التفاضل بالبيع وغيره بعد الشروع في
 الأذان بين يدي الخطيب لقوله تعالى إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة الآية وقيل بالبيع فهو من العقود وغيره عامر أي
 مما شأنه أن يشغل يصاح التعريف وتقيده الأذان بذلك لأنه الذي كان في عهدهم على الله عليه وسلم كما هو مفسر في التذافي
 الآية إليه اه (قوله قوتيتها) أي الجمعة (قوله كبيع حاضر) في تسمية ما ذكره باعتبار زمان المنهي عنه الإرشاد لا البيع
 لكنه سماه يالكونه سببا فهو مجاز ٦٨ بطلاق اسم المسبب على السبب (قوله وهو) أي الزيف (قوله وخصب) بكسر

المنهي عنه ما) أي نوع أو يسوع بغاري الأول (لا يطل) يفصح ثم ضم كاتفل عن ضبطه أي
 يسه لالة السابق عليه ويصم أن يكون بضم فكسر كاتفل عن ضبطه أيضا أي يطفئ
 التهي لقهم من المنهي ومن ثم أعاد عليه ضمير رجوعه ويصم على بعد الضم ثم الفتح
 (الرجوع) أي المنهي عنه (اليمين) خارج عن ذاهولانها غيراته (يقترنه) ظهير
 البيع بعدد ما ألبسته فانه ليس فانه ولا لازمه بل تشبيه قوتيتها (كبيع حاضر لباد)
 ذكرهما القالب والحاضرة المدن والقرى والرخص هو أرضها فزوع وخصب والبادية
 ما عدا ذلك (يان يقدم غريب) أو غيره فهو مثال والمراد كل جالب قال بعضهم وقد
 يكون احتريزه عن الدخول إلى موطنه (يتناع) وإن لم يكن ما كولا (ثم الحاجة إليه)
 أي حاجته أهل البلد مثلا بأن يكون من شأنه ذلك وإن لم يظهر بيعه معه بالبلد لظنه
 أو هجوم وجوبه ورخص السحر أو كبر البلد (ليبعه بصر يومه فيقول) له (بلدي) مثلا
 (أتركه عندى لايعة) أو لبيعه فلا نسك (على التدريج) أي شيئا فشيئا (بالخ) من

أنظار وعبارة المصباح الخطيب
 وزان حمل الغافر السركة وهو
 خلاف الجذب وهو اسم من
 اخشب المكان بالالف فهو
 غشيب وفي لغة غشيب يغشيب
 من يلبس غشيبا وغشيب واخشب
 الله الموضع إذا غشبه الغشيب
 والكلا (قوله ما عدا ذلك) أي
 المذ كونه من المدن والقرى
 والريف (قوله والمراد كل جالب)
 ويظهر أن بعض أهل البلد لو كان
 هذه متاع محزون فاقتربه لبيعه

يسر يومه فقرر من حسن فخره فليبعه تدريجا بأقل حرم أيضا لعله الآية اه حج وقد يند
 ذلك مفهوم قول الشارع قال بعضهم وقد يكون الخ لكن كتب شيئا العلامة الشوري يهضج المعتد عند شيئا عدم الحرمة
 لأن القروس لها تشوق لما يقدمه بخلاف الحاضر (قوله احتريزه) أي الغريب (قوله ثم الحاجة إليه) أي تذكره وقد يشمل
 التقيد خلافا لقول ج أن التذاع لتمام الحاجة إليه اه حلي ورفي أن يلحق بذلك الاختصاصات فيما يظهر لوجود الله
 المذ كونه رقيقا وأن مثل البيع الجار فقلوا أراد شخص أن يفرح محلا حالاً فأراد منه شخص إلى أخيراً الإجابة لوقت كذا كزمن
 التبل مثلا جرم ذلك لما فيه من أيد المسافر (قوله حاجة أهل البلد) قد فهم منه أنه لو احتاجت إليه طائفة من البلد لا اعتبار
 الانتفاع به دون غيرهم كان الحكم فيهم منه في احتياج عامة أهل البلد وهو ظاهر لما فيه من التصديق عليهم ثم لا فرق في ذلك
 بين كون الطائفة من المسلمين وغيرهم ومفعولها أيضا أنه إذا لم يهجم إليه أهل البلد وانما يحتاجه غيرهم كالودع المعروف عدم
 الحرمة (قوله مثلا) به على أن البلد ليس بقيد وإن جميع أهل البلد ليس بقيد أيضا وهو احتياج ولا تقسيم أو دواهم
 بخلاف ما لا (قوله بصر يومه) يظهر أنه تصوير فلو قدم لبيعه بصر ثلاثة أيام مثلا فقال له أتركه لا يبعه بصر أربعة أيام

منلأحرمة عليه ذلك المعنى الآخر وهو يحمل التقيد بحمل عليه ظاهر كلامهم أن يؤديه بمصر الوقت الحاضر فساه
 تأخير عنه ويوجه بأنه لا يتحقق التضييق إلا عندئذ لان النفوس إنما تشتت فتلحق في أقل أمه ٨١ ج والاقرب الاول
 ان ظهور العلم فيه (قوله أو ليسعه فلا معنى) أي أو يتطير فيما يتطهر ويحمل خلافه ٨١ ج والظاهر ان التعبير بما جرى
 على الغالب حتى لو قال أن كل يومه فلا تفلح كل الحكم كذلك (قوله لا) أي لاجل (قوله شافيا) أي فهو كالمسا على
 درج شيئا ٨١ سم على منج (قوله باقلى) لم يمرض ج ولا يخفى الاسلام لكونه قيداً معتبراً لا أن الظاهر الاول كما يصرح
 به قول الشارح بعداً وقد يسهل به يومه فقال لا الخ وذلك لأنه اذا ساء الحضرى أن يقوضه به بمصر يومه على التدبير
 لم يسهل ذلك على موافقه فلا يكون - سبباً للتضييق بخلاف ما اذا ساء ان يسهل به باقلى فالزائد من جملة على الموافقة فتؤدى
 الى التضييق وكتب سم على ج قوله باقلى قضية العلم ما حاصله انه تصوير ٦٩ والاقرب ما قلناه (قوله لا يسع حاضر) يصح

مرساة قوله بالرفع والمجرم لكن
 قال بعضهم ان الرواية بالجرم
 ورواقفه الرسم (قوله فاسلم)
 وزاد بعضهم في فضلتهم قال
 التورى ولم ترقى كتب الحديث
 (قوله لم يرق) هو بالرفع على
 الاستئناف وبيع العكر
 فساد المعنى لان التقدير عليه
 ان تدعو برزق الله الخ ومعقومه
 ان لم تدعو البرزق وكل خير صحيح
 لان برزق الله الناس غير متوقف
 على امر وهذا كله حيث لم تعلم
 الرواية واما اذا حملت فتعين
 ويكون معناها على الجزم ان
 تدعوهم برزقهم الله من تلك
 الجهة وان منعهم جازان
 برزقهم الله من تلك الجهة وان
 برزقهم من غيرها (قوله الانادر)

سعه حالاتهم الصالحين لا يسع حاضر لبادنا مسلم دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض
 والمعنى في التصريح بالتضييق على الناس فان القسم البادى منه بان قاله ابتداءً ترك
 حمله لتسليمه بالتدريج وأتى عموم الحاجة اليه بان لم يمتنع اليه أصلاً أو الانادر
 أوجت وقصد البدوى به بالتدريج فقال الحضرى أن يقوضه اليه أو قصد به بمصر
 يومه فقال أنه كمن يدعى لا يسعه كذلك لم يمرض لأنه لم يمرض بالناس ولا سبيل الى صنع المالك
 من علمه من الاضرار به ولهذا اختص الاثم بالحضرى كائنه في زيادة الروضة عن
 الفقل وأقره وانحصر على المسرأ لاجل الحلال فكيف المهرم من الوطء مع اعاقته على
 معصية فكان القياس أن يكون حاشاً لان المعصية انما هي في الانذار الى التأخير
 فقط وقد انقضت لان الارشاد مع البيع الذى هو الايجاب الصادر منه وأما البيع فلا
 قضيق فيه لاسما اذا سم المالك على ما أشار به حتى لو لم يضره المشرك عليه مباشرة غيره
 بخلاف فكيف المرأة لاجل الحلال المهرم من الوطء فان المعصية بنفس الوطء ولو استشاره
 البدوى فيما فيه حمله وجب عليه ارشاداً لم يقبه من النصيحة على أوجه الوجهين وقال
 الاذرى انما لاشبه وكلام أصل الروضة عيل اليه وتليهما لا توسيعاً على الناس ومضاماته
 يسكت لانه غير بخلاف نصيحه ولو قدم البادى يريد ان يضره فخره حاضر يريد ان
 يشتريه فخره وهو المسمى بالمصادره لم يضر عليه كافي البيع فيه تردد واختار
 الجبازى المنع أي التصريح كما فسره الرأى وتفسيره يرجع اليه ويحت الاذرى الجزم
 بالاثم كالبيع وهو المحقق ويظهر تقييده اخذاً لمعنى بان يكون الثمن مما تملك الحاجة اليه

انظر ما معى التدبر هل هو باعتبار افراد الناس او باعتبار الاوقات كأن تم الحاجة اليه في وقت دون وقت وغير ذلك ولعل
 الاقرب الثاني فاعلم لو كان في البلد طائفة يحتاجون اليه في أكثر الاوقات وأكثر أهلها في غنيته كان عالم الحاجة اليه
 (قوله كذلك) أي يسع يومه ولو على التدبير (قوله لم يضر) يضم الياسن أضر (قوله بالحضرى) أي دون صاحب المتاع
 (قوله بنفس الوطء) قد يقال قياس ذلك انه لو تبايع شافى ومالك بالمعاطاة ثم المالك لاعتائه الشافى على المعصية لان
 المعاطاة عند الشافى مطلقاً فهو حرام لكن نقل عن المالكية عدم ان المالك قبل ارجاع ٨١ سم على ج (قوله وجب
 عليه ارشاده) معقود (قوله وتليهما) أي لا يجب وقضته الاباحة وقد يفهم من كلام حمزة حيث قال وقال ابن اوكيل لا يرشده
 توسعاً على الناس امتناعه وهو الظاهر (قوله ومضاماته) أي الثاني (قوله ويحت الاذرى) هو موافق لما اختار الجبازى فله
 حيث يعلم الجلاء على ما قاله الجبازى (قوله وهو المحقق) أي فان النفس القا من ذلك الشخص أن يشتريه لم يضره كالأول

القادم للبيع من غيره ان يبيع لمعنى التدرج مد اه سم على منهج (قوله والمراد مطلق القادِم) بيان حكمه قوله وهو
 لا غلبي (قوله بان يخرج) منه يعلم ان قوله وهو للاغلب راجع للثلق (قوله يحملون) علامه جامع قديمه فيه بدتصرح بان
 المراد من طائفة البائع لا الواحد وقد يقال اعاد الضمير على بعض مدلول الطائفة هذا ووقع السؤال الى المدرس عما يقع كثيرا
 ان بعض العرب ان يقدم الى مصر ويريد شراء منى من الغلة فيضعهم حكام مصر من الدخول والشراة خوفا من التضييق على
 الناس وارتفاع الاسعار فهل يجوز الخروج اليهم والبيع عليهم وهل يجوز لهم ايضا الشراء من الماديين عليهم قبل قدومهم
 الى مصر لانهم لا يعرفون مصر فتتقن الغلة فيهم ام لا فيسقط وجوبها عنه ان اقتارها الجواز فيها لانتفاء الغلة فيهم
 اذا الغالب على من يقدم انه يعرف سعر البلد وان العرب اذا ارادوا الشراء يأخذون بها كغيرهم في البلد لا يحتاجهم اليه
 نعم ان منع المالك من البيع عليهم حرم خلفا لعماله كما ليس له ضمن التلقا الذى الكلام فيه (قوله فيشترى) يمتنع من اى ولو بصورة
 استقامه هذه (قوله قبل قدومهم) صادق ٧٠ بما اذا لم يدخلوا دخول البلد بل اجتازوا بها فبصرهم الشراء منهم

في حال جوازهم وهو واحد حقيقي
 اعتمد مد قال وكذا يهرم على
 من تصد بلا يخاصة فلق في
 طريقه اليها كفاصدين البلد
 التي خرج منها البائع فيها يشتري
 منهم اه سم على منهج (قوله
 ومعرفة بهم بالسعر) مثله اطرفة
 شراء بعض الجالبين من بعض
 قبل دخولهم البلد حج وعبارته
 وتدل ذلك بصريحه بالشراء من
 الجالب بل يشمل شراء بعض
 الجالبين من بعض اه اقول ولو
 قيل بعدم الحرمة في هذه الصورة
 لم يكن بعد اسما اذا كان
 المشتري والباع عتقا بالذلك

(وتلقا الركبان) جمع راكب وهو للاغلب والمراد مطلق القادِم ولو واحدا ماشيا للشراء
 منهم (بان يخرج) خارجا لاجبة فيصا دفعهم فيشترى منهم ولو لم يكن فاصدا التلقا على الاصح نفي
 لا تلقوا الركبان للبيع وراه الشيطان اوان (يتلقا طائفة) وهي تشمل الواحد خلافا لمن
 غفل عنه فاوردته عليه (يحملون متاعا) وان دلت الحاجة اليه (الى البلد) يعنى الى
 المحل الذى خرج منه التلقا اولى غيره (فيشترى) منهم بغير ظلمهم (قبل قدومهم) البلد
 مثلا (ومعرفة بهم بالسعر) فيعصى بالشراة ويصعب نفي لا تلقوا السلع حتى يهبط بها الى
 الاسواق فن تلقاها فاصحاب السلطة بالخيار والحق فيه احتمال فيشترى سوا ما أخبر كاذبا
 او يصبر على الاصح وانهم كلامهم عدم الاتم وانتفاء الخيار بتلقهم في البلد قبل الدخول
 للسوق وان غنيمتهم وقد صرحوا بالتالى ويخاص به الاقول ووجهه تقصيرهم حيث
 وما اختاره جمع منهم ابن المنذر ومن الحرمة يمكن جعله على ما قبل تمكنهم من معرفة السعر
 فلا يتلقى ما قبله ولا خيارا ايضا فيقال لو عرفوا سعر البلد المقصود ولو بغيره ان صدقوه فيه
 فاشترى منهم به او بدونه ولو قبل قدومهم لاستفاء الثمن ولا فية اذا اشترى منهم بظلمهم
 ولو غنيمتهم وقبلوا يعرفوا السعر ولكن اشترى به او باكثر لا خيار لاستفاء الثمن السابق
 ويؤخذ من كلامهم عدم الاتم وهو ظاهر اذا تقرير (ولهم الخيار) فوروا (اذا عرفوا
 الثمن) ولو قبل قدومهم لغير الماد ولو يعرفوا الثمن حتى رخص السعر وعاد الى ما بعوا

ثم المراد بالسعر السعر الغالب في المحل المقصود للمساكين وان اختلف السعر في اسواق البلد
 المقصود (قوله فيعصى بالشراة) افهم انهم لو لم يجبروا للبيع لا يعصى وهو ظاهر (قوله والعنى فيه) التعليل يقتضى حرمة
 الشراء وان كان بسعر البلد لكن سياتى ان ارجح خلافه (قبل الدخول للسوق) اى وتمكنهم من معرفة السعر وقد صرحوا
 بالتالى وهو ما غنيمتهم والاول هو ما لم يغنيمهم وهما مستفادان من قوله وان غنيمتهم فان تصديره سوا لم يغنيمهم او غنيمتهم ومحمل
 ان مراده بالتالى قول انتفاء الخيار والاول عدم الاتم وهو الاقرب (قوله ووجهه تقصيرهم) قضيت انه لو اشترى منهم قبل
 تمكن من معرفة السعر حرم وثبت الخيار بذلك صرح والمال شارح في حواشى شرح الروض كالواشترى قبل قدومهم البلد
 لكن نقل سم في حواشى المنهج عن مد اه قري في هذه مرات الحرمة وعدم الخيار وقد وافقه ما حمل عليه كلام ابن المنذر
 الا فى حيث يهتد كر الخيار اه والا قرب ثبوت الخيار لعدم تقصيرهم فاشبه ما لو اشترى منهم قبل دخولهم البلد

(قوله عدمه) أي عدم ثبوته (قوله وإن قيل) بمن قال به شيخ الإسلام في شرح منجه (قوله وهو ظاهر الغلب) حيث ذكره فائدة
 أن سده السوق فهو يثبات (قوله كأن شراهم) أقول لعل شرطه أن يصحهم بأزيد من سعر البلد على قياس أنه يشترط في
 حصة التلق للشرا أن لا يشتري بسعر البلد أو أزيد فتأمل اه سم على منتهى ومعلوم أن المواضع التي جرت عادة ملاق
 الطابع بالتزول فيها كالغضبية مثلا تعدل القاد من ضرر مجاوزتها وتلق الطابع للبيع عليهم أو انشراهم قبل وصولهم
 لها عند التزول نفسه ويحل الحر في ذلك كالمعهم حيث لم يطلب القاد من الشرا من أصحاب الضاعة (قوله والسوم)
 هو بالجرح عطف على قوله كبيع حاضر المجرع عليه كونه وسيله (قوله ولو ضا) مثله المعاهد والمؤمن وخرج به الحرف
 والمرد فلا يجرهم ومثلهما الزاني المحسن بعد ثبوت ذلك عليه وتارك الصلاة بعد أمر الامام ويحفل أن يقال بالحرمة لأن لهما
 استرا ما في الجلة (قوله وهو خبر) أي خلا يقال السوم على الذم ويقع من الناس كثيرا ٧١ وعليه فليز الخلفي كلامه (قوله
 في الثاني) أي اشبه (قوله بعد

بفق ثبوت اختيار وجهان أو جههما عدمه كمال زوال عيب المبيع وإن قبل بالفرق
 بينهما وظاهر جازية أن ثبوته لهم فيه موقوف على وصولهم البلد وما اقتضاه منصف
 الروضة من توقفه عليه وهو ظاهر الغلب جري على الثالب ولو تقاهم للبيع عليهم كأن
 كان شراهم منهم على أصح الوجهين خلافا للأدري ومن تبعه ولو أدى وجهه بالتباير
 أو كونه على القور وهو محتمل يعني عليه صدق وعذر قال القاضي أبو الطيب لو تمكن من
 الوقوف على الغن واشتغل بغيره فكماله بالغبين فيبطل خياره بتأخير التصح (والسوم
 على سوم غيره) ولو ضما لغيره لا يسوم الرجل على سوم أخيه وهو خبر عن النسي والمغني
 فيه الإيداء وذكر الرجل والاعقاب إلى الأول وللطفسو الرافة عليه في الثاني
 فغيرهما مثلهما في ذلك (والتصريح بذلك هنا استقرار الغن) يتصر بهما بالتوافق
 على شيء معين وإن كان انقص من غيته ولم يقع عقد كقوله لم يدر شراي بكذا إلا تأخذ
 وأنا أبيعك خبرا منه بهذا الغن أو قال منه أو مثله بالقل أو يقول لما لك استرده لا متري منك
 بأكثروا يعرض على مرد الشراء وقبره يحضر تعمل الساعة تنقص أو اجرو منها بثلث
 الغن والأوجه أن عمل هذا في عرض عن غني عن المبيع عادة لما يشبهها في العرض
 المقصودة لايه وأما لو قامت طريقة ظاهرة على عدم ردّها لحرمة بخلاف ما لو اتى ذلك
 أو كان يطاق به رغبة في الزيادة فتعوز الزيادة عليه لا بقصد اضراء أحد لكن بكرة مبالو
 عرض له بالإجابة (والبيع على بيع غيره قبل زومه) أي البيع بأن يكون في زمن خيار

استقرار الغن) وقع السؤال في
 القوس عما يقع كثيرا أو باق
 مصر من أن مراد البيع بالخلف
 متاعه للدلال فيطوف به ثم يرجع
 اليه ويقول له استقر سعر متاعك
 على كذا فبأن ذلك في البيع بذلك
 القدر هل يصح على غيره شراؤه
 بذلك السعر أو أزيد أم لا فيه نظر
 والجواب عنه بأن الظاهر الثاني
 لأنه لم يقع قصد الضرر حيث
 لم يمين المشتري بل لا يعد عدم
 التصريح وإن عبه لأن مثل ذلك
 ليس تصرفا بالوافقة على البيع
 لعدم الخطأ من البائع والواسطة
 للمشتري (قوله ولم يقع قصد
 الأولى اسقاط هذه لا مع وجود
 العقد لا يكون من السوم على السوم

(قوله لا شريه مندبا كتم) مثله كل ما يحصل على الاسترداد كقصد آخر كاهو ظاهر سم على منتهى أقول ومثل ما لو اشأه بما
 يحمه على ذلك وهو ظاهر لوجود العلة وكذا يقال في جميع ما يأتي وعليه فالأشارة هنا ولو من الناطق كاللفظ ولا يشك ذلك
 يتصر بهم بما أن أشارة الناطق لقوا الأغنيا استثنى لأن ذلك بالأشارة باعقدا والمحل يعني أنه لا يصح بيعه ولا شراؤه ولا يقع بها
 طلاق ولا حلق وما هنا من ذلك قال الحل ولوباوع واشترى صم اه وظاهره الصمم الحرمة متوقفة على وجود العلة فيه
 وهي الإيداء (قوله إن حل هذا) أي تحريم العرض (قوله ما لو اتى ذلك) أي الاستقرار (قوله فتعوز الزيادة) أي والمحال أنه
 يريد الشراء كاهو ظاهر والحرمة الزيادة لأنهما من الجنس الأول فيلزم حرمة على من يريد الشراء خفا لمتاع الذي يطاق به جرد
 التفرع عليه لأن صاحبه انما يأن عاذا في تسليمه لم يرد الشراء يدخل في ضما ويجوز ذلك حتى لو تلقى يد غيره كل من طرقت
 الضمان لأنه غائب وضع يده عليه فليقتبه له فانه يقع كثيرا (قوله لا بقصد اضراء) قصته أنه لو زاد على نة أخذها لافرض بل
 لاضراء غيره حرم فليأمل ومع ذلك لا يصح للمالك بيع الطالب بذلك الزيادة ما لو زاد لاعتية لا خذل بجر اضراء الغير

فهو من البصير الا في قوله اما بعد لزومه فلا معنى له ومثل ذلك الاجابة بعد عقد حاقلا حرمة لعدم ثبوت النيابة ما ولو اجازة
ذمة على المقتدر واما العبدية فتدلى في عدم حرمة طلبها من المعير سواء بعد عقدها او قبله لا ليس ثم ما يعمل على حله على الرجوع
فيها بعد العقد ولا على الاستماع منها اذ لا يجوز السؤال وقد لا يجيبه اليه ثم لو جرت العادة بان المستبر الناقص يرد مع الصارية
شاهدة او كان منه وبين المالك مودة متلازمة على الرجوع احقل الحرمة (قوله النصيحة الواجبة الخ) ولا يعارض هذا
ناحر من قوله صلى الله عليه وسلم وهو الناس لا مكان حله على التمسى عن بيع الحاضر للبادي دون هذا (قوله بمثل الثمن او اقل)
ان كان شرا اخر من تب فواضع وكذا ان وجع الثاني لكل منهما هو اقل والماثل محققا لعداوتهم اهـ سم على حج اى لاقتضاه
انه اذا قاله انسخ لا يملك مثله بمثل الثمن يهرم ولا وجه له ولا تقرر الى انه قد يكون له غرض تخلصه ممن عين او لفرقه به لكونه
صديقه مثلا لان مثل هذا ليس مما يترتب ٧٣ على ان يادق الثمن او عدمه فهو مهله لو قال باكثر لا يهرم وله غير مراد بل

المدار على ما يعمل على الرد (قوله
او يعرضه عليه) منه ما اخرج
صاعا من جنس ما يريد شرا
وقلبه على وجه يفهمه المشتري
ان هذا خبر جليل يشرحه
(قوله حتى يبيع) اى يصتار لزوم
العقد (قوله او يدر) اى يتوكل
(قوله فان اذن الخ) عبارة تشرح
الوضع الان اذن البائع في
الاقل والمشتري في الثاني هذا
ان كان الاذن ما لكافان كان
والا ووصيا او وكلا او نحوه
فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر
على المالك ذكره الاذرى اهـ
المقصود نقه اهـ سم (قوله فان
اذن جاز) ولولم ياذن وله كنه

يجلس او شرط لتفكيكه من القسخ اما بعد لزومه فلا معنى له وان عكس من الاقالة
بغيره في احواله فيما يظهر خلافا للبرى لم او لم يطلع بعد القزوم على عيب ولم يكن
التاخير مضرا كان في دليل فالتصية كاقالة الاسنوى التعريم لم ذكر (بان يامر
المشتري) وان كان مغبويا والنصيحة الواجبة تفصل بالتعريف من غير بيع (بالقسح
ليعه منه) او خبر ائنه بمثل الثمن او اقل او يعرضه عليه بذلك وان لم يامر به بل قال
الماوردي يهرم طلب السلعة من المشتري كما هو البائع حاضر قبل القزوم اى لا دأته الى
القسح او التدم (والشراء على الشراء بان يامر البائع) قبل القزوم (بالقسح ليشتريه)
ما كسر عنه لعموم خبر العيصين لا يبيع بنفسه على بيع بعض زاد التساقى حتى يتناع
او يذر وفي معناه الشراء على الشراء والمضى فيها الا اذا لم يحصل ما تقرر عالم ياذن من
يلقه الضرر فان اذن بجزلان الحق ولا فرق في حرمة ما ذكر بين ان يكون المبيع باع
قيته او قصص عليها على الاصغر ثم تعريف المضمون بقبضه لا بعد ذوقه لانه من التصية
الواجبة وموضع الجوانع الاذن اذا دلت الحال على الرضا بانها فان دلت على عدمه
وانما اذن خبرا وسقاة لاقالة الادوى والاوجه كما افاده الشيخ عدم اشتراط تحقق
ما وعد به من الشراء للتعريم لوجود الاثبات بكل تقدير خلافا لابن التقيب في اشتراط
ذلك وعلم مما تقرر ان الامر في كلام المستنف ليس بشرط وانما هو تصوير (والقبض

عقد على مقتضى الزيادة مع العقد كاقالة بعضهم وقضيه الائتم بالقبض عليه من الايدى وهو ظاهر ان ظن بان
صاحب السلعة يتركها للآخر اذا اشتراها من دفع الزيادة فلو علم من حال المالك انه لا يبيع المشتري الاقل بما وقع الاتفاق
عليه احق ان يقال يجوز اذا بعد لان ان تركه لا يصل للمشتري الاقل بما وافق عليه (قوله) هل يجوز دفع باب السلع
ام لا فيه نظروا الاقرب الجواز لما عرف بذلك وبني ان ان ينقص شاعن فيها تنتهي اليه الرخاءات (قوله او نقص عنها) ولا بين
كونه تسليم او غيره (قوله لا يجوز فيه) بل قضية التعليق وجوبه وان نشأ الثمن بمجرد تقصير المضمون لعدم بعثه ووافقه في
هذه القضية قوله السابق والصيغة الواجبة تفصل بالتعريف الخ لكن قال حج ثم تعريف المضمون بقبضه لا بعد ذوقه لانه
من التصية الواجبة ويظهر ان معنى في ثمن نشأ من نفس لانه حيث قد قبل بالباخر او بخلافه اذا انشأ الا عن قصير لان القسخ
ضرر عليه والضرر لا يزال الشره والاقرب بما اقتضاه كلام الشارح من عدم اعتبار هذا القيد (قوله لو خسفا) حلف تقدير
(قوله للتعريم) متعلق بالشرط اى لا يشترط التعريم محقق ما ذكر (قوله ولم يقررناه) اى في قوله او يعرضه عليه بذلك الخ
(قوله والقبض) فله يثبت كضرر محتمل وفي شرح مسلم للنووي واما القبض فينبو منه فتوسعه ثم جيم ما كنه ثمن بجهة واصل

التبني الاستشارة ومنه ثبتت العبد المجتهد في البيع إذا استتره معي الناجح في البيع ناجحاً لأنه يتوالت قبله أي السلعة ويرفع الثمن قال ابن قتيبة وأصل التبني النقل وهو اندفاع ومنه قيل للسانه ناجح لأنه يمثل السيد ويصالحه وكل من استأثر شيئاً فهو ناجح وقال الهروي قال أبو بكر التبني أصله الاطراء والملاح وعلى هذا معنى الحديث لا يدع أحداً من السلفه يزيد فيها إلا رغبة والصحيح الأول (قوله والتبني) فلهذا ثبت كضرب (قوله سواءاً) كان ذلك بمعموم أي كالأيد أم خصوص كالنهي المتعلق به عبناً (قوله في اختلاف الحديث) اسم كتاب (قوله ويعلم عاقراته) أي في قوله سواءاً كان ذلك بمعموم أم خصوص (قوله حتى التبني الخ) بالرفع أي حكمه كلفك ويجوز جزمه على جميع (قوله أنه لا أثر) أي في دفع الأثر (قوله والظاهر أنه غير مراد) أي بل مقصود في التعلم جزم وقد يقال الخ لا يحصر المقصود في عدم التعلم دون ٧٣ أما على العقد الفاسد فهو وصحت لم يعلم حرمته إلا أن مقتضى ما قدمه

في أول الباب من حرمته تعاطى العقد الفاسد من الجاهل المختصر خلافة (قوله أريد في الكذب) فضته أنه لو كان صادراً في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر لأن المدح بمجرد له لا يعمل المالك على الاستناع من البيع بمادع فيها أولاً بخلاف الزيادة لأن المالك إذا علم أن المبيع في العادة من البيع بمادع له أولاً (قوله فيما لو قال البائع أعطيت) ومنه الأخبار بما اشترى به كاذباً حيث لم يبيع مرابحة أما إذا باعها مرابحة وثبت كذبه فإنه يثبت للمشتري الخيار (قوله فإن خلافة) وصورة المسئلة أن يقول بعثتك هذا مقتصرًا عليه أم لو قال بعثتك هذا العقبى

إن يزيد في الثمن السلعة معرضة للبيع (الرغبة) في شرائها (بل ليضع غيره) مثال لا قد لأنه لو زاد نفع البائع ولم يصبه خدعة غيره كان الحكم كذلك ولا فرق بين بلوغ السلعة قيمها أولاً وكونه يتيم وغيره فيما يظهر خلافاً لما في الكفاية في الشئ الأول وإن ارتفع الشارح لما في ذلك من أيد المشتري والمعموم النهي والمعتقد اختصاص الأثر بالعالم بالحرمة في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بمعموم أم خصوص وقد قال الشافعي رضي الله عنه في اختلاف الحديث من قبض فهو عاص بالتبني إن كان عالماً بالنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي نسخة لروى لم يشرح عليها شارحه والتعريف في جميع المناهي شرطه العلم حتى التبني ويعلم عاقراته أنه لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تريم التبني وهو وقد أشار السبكي إلى أن من لم يعلم الحرمة لا أثم عليه عند الله وأما بالنسبة للحكم الظاهر لقاعدة ما اشترى به لا يحتاج إلى اعتراف متعاطيه بالسلم بخلاف الخلق وظاهره أنه لا أثم عليه عند الله تعالى وإن قصر في التعلم والظاهر أنه غير مراد مودع السلعة ليرغب فيها بالأكذب كالتبني قاله السبكي (والأصح أنه لا خيار) للمشتري لتفريطه بعدم مراجعة أهل الخبرة وتأمله والثاني في الخيار للتدليس كالتصريح بموالة البائع للناجح والاختيار جزمًا ويجوز الوجهان فيما لو قال البائع أعطيت في هذه السلعة كذا فإن خلافة وكذا لو أخبره عارف بأن هذا عيب في أو فري وجهاً أو فاشترى فبان خلافة وبخلاف التصريح بأنما تقرر في ذات المبيع وهذا خارج عنه (ويصح) فهو (المرابو والغيب) والقرور (الزيب) (العاصر الخ) والتبني الذي يظن منه عسر سراً أو سكرًا كأجل عليه

١٠ ت أو الفري وج فبان خلافة لم يصح العقد لأنه حيث معي جذاً فبان خلافة قد يختلف ما لو سعى فواعتين من شهره فان البيع صحيح وثبت الخيار عبارة سم عني ج قبل القبل اعتراض على ج في قوله لو اشترى فخرقناه فأورق غيره من أنه بازمه أرض النقص فصح اقتضاه صحة البيع وقوله نظر لأنه لو باع فو باعني أنه قلن فبان كذا باطل البيع كاصح به الشيخ أبو سعد وجزم به العباب وغيره لا خلاف الجس وقياس ذلك البطلان فيما مضى فيه لأنه إذا أورق غير ورق القضاة فقد بان غير قضاة قد بان غير جنس المبيع وشمل شيئاً الرمي على البيع ورد على أن حواشيهم رقبات غير وهل يطل البيع كافي مسئلة الشيخ أبي حامد فأجاب بصحة البيع وقرق بآن القى بان هناك من غير الجنس بعض المبيع لا كما كافي مسئلة الشيخ أبي حامد اه (قوله لعاصر الخ) أي ولو كانا الحرمة ذلك عليه وإن كالا تعرض له بشرطه وهل يعزم مع الزم يخلق بنفسه سكرًا كما هو مقتضى إطلاق العبارة أولاً لأنه يقتضي لالتبني بشرطه فيه نظر وفيه الأول نظر الاعتقاد البائع اه سم على ج

(قوله ربط الحرمة) أي لأن ذلك الربط يشعر بأن حرمة العصر لا نطبق الحكم بالمشقة بل على حقيقته ابتداء الاشتقاق فلا يقال إن كلامه صادق مع عدم العلم بأنه يصبر فخر إلى مع العلم بأنه لا يصبر فخر اه سم على حج (قوله عصره للصبر) أي أقامه على عصر العنب لأخذه فخر آخر ثم على عصره الخ (قوله الحديث) ولتقتل على ما في حديثه عن الله أنكره وتشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها واطمأناها والمخولة اليه وأكل ثمرها اه (قوله كبسج أمره) ومنه يسع الدابة لمن يكلفها فوق طاقها (قوله لغنا محرم) بالكسر والمخاء اه عتاد (قوله ومثل ذلك) أي ومثل ذلك يسع الورق المشغل على نحو ما سمع الله تعالى من نضده كغدا للدرهم أو بعبارة ٧٤ في الأقباع ونحو ذلك بحافيه امتنان حر والحرمة ثابتة وإن كان المبيع لصومعي

ولم يوجد من يرغب فيه ذلك غير المتخذ المذكور اه سم على منهج (قوله والفرق بين ما ذكرناه) أي حيث كان ثم حاجة يتوقف فتاؤها على دخول المجهد (قوله أنه) أي الكافر (قوله وسبب الصوم) يؤخذ من هذا الفرق عدم حرمة بيع العنب للكافرون علم اقتضاه خبر عدم اعتقاده حرمة وقد منعنا من سم على حج خلافه فتأمل على أنه قد يشكل على الفرق بما ذكره جرحه العزم بمجرد كونه مخاطبا بفروع الشريعة (قوله ولا يصح قدسمة المسجد) يؤخذ منه أن كل مالا يصح قدس من حرمة لا يصبر علينا تعاطي ما يكون سببا في فعله ومنه يؤخذ جوابا لدفعه وقع السؤال عنها وهي أن ذمها استعمال الوشم بعد بلوغه بلا حاجة تدعو إليه ثم أسلم فهل يجب عليه إزالة الوشم

ربط الحرمة التي أفادها العطف بمف عصره للصبر فلا اعتراض عليه خلافا لزمه واختصاص الخبر بمعاصر من العنب غير مناف لبيان هذه خلافا لمن زعمه أيضا إذ عصره للصبر قرينة على عصره للنيذ الصادق المتخذ من الربط فذكر فيه للقرينة ألا أنه يسمى خرا على أنه قد سجد بما زانها أو تقريبا ودليل ذلك لغته على الله عليه وسلم في الخبر عشرة عاصرها ومعتصرها الحديث الدال على حرمة كل تسبب في معصية وأعانة عليها ومن نسب إلى أكثر من الحل هذا أي مع الكراهة مجهول على ما لو شك في عصره ومثل ذلك كل تصرف يقتضي المعصية كبسج أمره ممن عرف بالقبور وأمة ممن نضدها لغنا محرم ونسب لمن نضده آفة له ووو بسو بلعمن وجعل بلا ضرر ضرورة وسلاح من فهو باغ وقاطع طريق ومثل ذلك ما عدا ما سلكه كافر مكاف في تمام رمضان وكذا يسمعه ما علم وأن أمه يأكته أو ما كان في حق به أو الدرسه الله تعالى لأن كلا من ذلك تسبب في المعصية وأعانة عليها بناء على تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الرابع والفرق بين ما ذكرناه أنه في دخول المسجد أنه يعتقد وجوب الصوم عليه ولكنه أخطأ في تعيين محله ولا يعتقد حرمة المسجد ولهذا كان لا يدخله ويمكث فيه لأنه صلى الله عليه وسلم قدم عليه وقد قيس فأنزلهم في المسجد قبل إسلامهم ولأنك إن فهم الجنب لا يقال هو في هذه الصور عاجز عن التسليم شرعا فلم يصح البيع لأنهم ذلك بأن الجنب من ليس وصف لازم في المبيع بل في البائع خارج عما يتعلق بالبيع وشروطه وبه فارق البطالان الاتي في التفرقة والسابق في بيع السلاح للقرني لأنه لو وصف في ذات المبيع وجوب حفظ البيع ولا يشك على أنه معصية بيع السلاح لقاطع الطريق مع وجود ذلك فيه لأن الفرقين متساو واضع وهو أن وصف الحراية القضي اتقوتهم علينا به موجود حال البيع بخلاف وصف قطعه الطريق

بعد الإسلام حيث لا ضرر عليه في إزالته أم لا لكن فعل به من المسلمين قبل بلوغه حيث لم يكتب إزالته بعد البلوغ لعدم فاقه تعاقبه في الأصل ويعني عنه في حق غيره ولا ينبغي ما غلبه فلا تأمحل الوشم له أي غير ذلك من الأحكام وهو أن الظاهر العقول عدم اعتقاده حرمة في الأصل فلا تعاقبه منه حال الفعل وإن كان مخاطبا بفروع الشريعة (قوله ولهذا كانه) أي إجازة (قوله لا يقال هو) أي البائع (قوله بل في البائع) يتأمل فانه قد يقال منع الشرع لمن تسلمه ليصبر عاجزا وهو معنى اتعاقد القدرة التسليم شرعا فلا يظهر وجه قوله بل في البائع الخ (قوله وصف قطعه الطريق) فيه بحث لأنه إن أتى بوصف الحراية المعنى القائم الذي ينشأ عنه التمرس لناظره موجود حال البيع في قاطع الطريق أو نفس التمرس لناظره فعل فهو غير موجود حال البيع اه سم (أقول) قد يمنع قوله قطعه موجود حال البيع في قاطع الطريق فإن الحراية حكم شرعي يستند في صاحبه

حق بلقرن الجزية أو بسلام بخلاف قطع الطريق فإنه لم يشأ عنه وصف تقرب فليس أحكام القطع وقته وعلبه وشوهم انما هو على ما صدقته أولا (قوله ببيع عليه) والبايع هو الحاكم (قوله وما نسي عنه أيضا) أي نسي بصرم (قوله احتكار القوت) لعل وجه الاستدلال انه دلت قرينة على ان المراد القوت خاصة والا فلا حديث شامل له وفيه (قوله بعد ذلك) أي بعد من يصدر قال انه مؤخر (قوله ويبيع من عنده) أي فان امتنع باع عليه الحاكم قال حج والتي يبيع على ذلك هو القاضي وعبارة وعلى القاضي حيث لم يعدت فولية الحسبة لغيره ونحوها من محل ولايته حيث لا ان اعتد مع ذلك بقا نظر القاضي على الحسبة ومنولها كما هو ظاهر في زمن الضرورة بغير من عنده الخ اه (قوله على ذلك) أي البينة (قوله فمن الضرورة) قال سم على حج وقوله لم ان استندت ضرورة الناس الخ قال في شرحه وسيمع بما يأتي في مجت ٧٥ الاضطراب ان اذا تحقق طريق للمالك

كفاية يستغفركلامهم هنا فاعلم اذا لم يصدق فتأمل ذلك واستحضر ما قلوه نعم ما قلوه هنا تصل ان الحق ما ذكره اه وقوله قبل كفايته سنة أي ما لم يصدق الاضطراب والابق اه كفاية سنة كما مر من شرح العباب اه وانظر مقدار المدة التي يترك له ما يكتسب فيها (قوله بالاقوات) وكذا ما اقتضاه اليه فيها كالادم والفقرا كه عباب اه سم ونحو بالاقوات الامتعة فلا يصرم احتكارها ما لم تدع اليه بالضرورة (قوله بالاقبات) ظاهره جواز ذلك باطنا وان الحرمه تجرد الاقبات وغنسية ما تقدم في الامتعة خلافا فليراجع (قوله ويبيع) أي ويبيع (قوله مقترح على بصرم التسعير) يعني ان التعزير الخالف ليس مقروا على الجواز خاصة بل حكمه انه حيث

فانه امر متقرب ولا عبرة بما مضى منه وما تقررا دفعه بالسبكي وغيره هنا وأقضى ابن الصلاح وأقروا فحين حلت أمع على فساد بائعها تابع عليه اقهر اذا تعين البيع طريقا الى خلاصها كما أقضى القاضي فمن يكلفه ما لا يطيقه بائع عليه تخليصا من القتل ويؤخذ ما مر أن محله عند تعينه طريقا كما يشترط له كلامه ومعلمه من حيث احتكار القوت نظير لا يمتكر الا على بان يشتريه وقت الغلاء أي عرفا ليسكو ويبيع بعد ذلك بالكره من عنده للتضييق حيث قد ان اختلف شرط من ذلك فلا يتم عليه وهل يكره اسلك ما قبل من كفايته ومعه سنة وجهان أو وجهه ما عدهم الم اولي يبعه ما زاد عليه او يبيع من عنده زائدا على ذلك على حصة في زمن الضرورة وعلى ما تقررا اختصاص بصرم الاحتكار بالاقوات ولو قرأ وزميا فلا يبيع جميع الاطعمة ويصرم على الامام أو نائبه ولو اقتضاه التسعير قوت أو غيره ومع ذلك يعز رخصاته للاقبات ويصم البيع اذا اطر على شخص في ملك نفسه غير معهود وظاهر كلامه اصل الروضة ان التعزير مفرغ على بصرم التسعير ويرى عليه ابن المقرئ لما مر وان خالف فيه ابن الرقعة وغيره حيث قالوا بشرعهم على جوازه والوجه الاول (ويصرم) على من ملك جارية وولدها ولومن مستولدته قبل استيلادها كما يشهد كلامهم بالتفرق بين الامم الرقيقة وان رخصت او كانت كافرة او مجنونة لها شعور تضرع به بالتفريق أو أبقية فيما يظهر (والولد) الرقيق الصغير الملوكن لو احدى يضرع ولومن نفسه لطفة مثل ولدها كما يشهد كلامه لان الامان ان يبعها من ولده فيحصل التفريق أو بعه او قرض أو قسمة بالايجاع تلعب من فرق بين ولدته وولدها فرق الله بينهما وبين احبته يوم القيامة وخبر مطعون من فرق بين ولادة وولدها فان اختلف المائل أو كان احدهما حرا جاز كما يجوز بصدق ووصية اذ الملق بمحسن والوصية لا تقتضي التفريق

خالف ما مر به الامام عز وواظنا بالتصرم أو الجواز وليس معناه انه يعز على مخالفة ان قلنا بجمرة التسعير على الامام بخلاف ما اذا قلنا بجوازه (قوله حدث قبل استيلادها) ظاهره وان ركب الدين السيد قال سم ويحتمل خلافه فيبيع القرع لحق الفرماو يكون ذلك عذرا في التفريق اه والاقرب الحرمه ونقل عن الشهاب الريلي بالدوس في حواشي شرح الروض ما يصرح بما قاله (قوله بالتفريق) ويكون كبيرة اه حج في الزواج (قوله وأبقية) أي ما لي يحصل الباس من عودها اه حج (قوله أو قسمة) أي ولو افرزا زابسا زواجها (قوله فبين احبته يوم القيامة) استشكل بانه ان كان في الجنة فهو تعذيب والجنة لا تعذيب فيها وان كان في الموقف فكل مشغول بنفسه فلا يضر ما ذكر من التفريق أو جيبا خبنا داعة في الموقف وان الناس ليسوا مشغولين في جميع أزمنة الموقف بل فيها أحوال يجمع بعضهم بعضا فالتفريق فيها تعذيب (قوله أو كان احدهما

نواجيزه قد يقال لامعني في التفریق انما يتعلق بالامة وقرعها حيث كان في تصرف شخص واحد وعند اختلاف المالكين كل منهما يتصرف فيما يخصه به فاعلمني حمة التفریق الهم الآن يقال قد يكون بين المالكين اختلاف واحد كالخوین في جهة واحدة فالملك وان اختلف لا يلزم من اختلافه بعد الامنة عن فرعها ولا عكسه فربما يتوهم ان اذا اراد احد هما بيع ما يملكه يحزم عليه ذلك لما يترتب على البيع من التفریق فدفعه بيان الحكم فيه (قوله بوضعها) اي الوصية لاحتقال ان الموت الخ (قوله بين بطلانها) اي ولو قبل الموصي الوصية وقضيته البطلان وان اراد الموصي تأخير القول اي تغيير الوك في بعض الهوامش خلافه ولا يقرب القضية (قوله ان اتحد) اي الخبز (قوله والاوجه صفة يه) اي احدهما (قوله لمن يعتق) اي يصكم بعتقه عليه فيشمل ما لو باعه لمن اقر بخرته او شهد بها وقت شهادته (قوله ويمتنع) اي التفریق (قوله بدون الاصل) اي فله الرجوع في الام وصورة ٧٦ المسئلة انه وجه الام حائل ثم حبلت في يده وقت بوله فالواهب لا يتعلق بهما ولو اما لو

بوضعها فاعلم الموت يكون بعد زمان التصريم ويؤخذ منه انه لو مات الموصي قبل التفریق بين بطلانها ولا بعد فيه ويجوز بيع جزء منها الواحد ان اتحد لا تنفك التفریق في بعض الأزمنة بخلاف ما لو اختلف كثل ودرج والاوجه صفة يه لمن يعتق عليه دون يه بشرط عتقه كما اقتضاء اطلاقهم لعدم تحققه ويؤيد ما مر من عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه ويمتنع بوضو اعادة ورجعيب كاتخذاء وأقراء وان خالف في ذلك جمع متأخرون والمعه كما قاله الاذوي من التفریق يرجع الرجوع المقرض مالك المقتطعون الاصل الواهب لان الحق في القرض والقطعة ثابت في الذمة واذ اتعد الرجوع في العين رجع في غير اختلافه في الهبة قالوا لمعتنا فيها الرجوع لم يرجع الواهب بشئ وكالام عند فسخها الاب والجد للام ابواب وان علما اما الجد للام قالوا يه فيه كما قاله المتولي انه كالجد لاب لمدعهم من الاصول في الثقة والاعراف والعق وغيرها وان رجع انه كبقية المأخوذ ولو اجتمع اب وام حرم يه ونها وحل يه وبين الاب او اب وجد وحل من الام فهم اسوأ فبيع مع ابهما كان ويمتنع التفریق يه ونهما وقضيوز التفریق بسبب خروفة كالومك كافر صغيرا وابوه فاسلم الاب فانه يه وساعان دونها بل لو مات الاب بيع الصغير وحده كما قاله في الشق الاول في الاستقضاء والثاني لبعض المتأخرين وما يهمنه الاذوي من انه لو سلم طفلا فعتبه ثم ملك امه الكافر تجازه بيع احدهما فقط ممنوع اذ لا ضرورة هنا للبيع بخلافه في الاولى والاصحاب لم يفرقوا في

وهما معا فلا يبروز الرجوع في احدهما اعدم تأني العتق فيه ويدل على التصريح بما ذكر قول سم على منعه فقلاعن مـ وحيث لم يحصل له حق الاب التفریق كرجوع الواهب جاز لانه لو منع من الرجوع لم يحصل بشئ ٨١ وحيث حصل على ما ذكر لاريه قول سم على حج ما حاصله انه لا ضرورة للرجوع في احدهما دون الآخر فكتفه من الرجوع فيهما لان ذلك انما يه اذ اوجها ما انما اراد الرجوع في احدهما واما على ما ذكر من التصريح فليس المرجوع فيه الا الام (قوله وكالام حذفتها الاب) قال في شرح الروض وان علا وقوله والجد

قال في شرح الروض وان علت بوله هذا قال الشارح وان علما ولو وجد اب وجد فحل يجوز التفریق يه وبين الام احدهما لا يه ونهما والعبرة قال بفتح التفریق يه وبين الاب ولو مع الجد اهم على حج وقول سم وبين احدهما هذا هو الظاهر لانه لا داع ضرورة يه فانه مع كل منهما (قوله اما الجد) محتمل ما نفعه قوله وان علما اي الاب والجد فمن ان المعتبر الجد لالاب (قوله وحل يه وبين الاب) اي لقوة شفعها (قوله ويمتنع التفریق يه ونهما) قال سم على جهة (فرع) هو كان له ام وجمعة ٥ خلافا مع امه فماتت في المجلس مثلا فحل ينسخ المبيع نظرا لانه حينئذ كله بيع وام بدون جد فعتبه نظرا ويظهر عدم التناسخ ويقتصر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء فحلنا مل (اقول) وقضية قوله الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد الانقضاء وقد يوقد يمداد كمالا شارح من انه لو أبرأ من الفتن في مجلس العقد بطل الشرا لانه يصريعا بلا فتن قوله في الشق الاول هو قوله وساعان الخ وقوله والثاني هو قوله بل لو مات الاب الخ (قوله ثم ملك امه الكافر) فلا يقال حكم هذه علم من قوله اولاً وكانت كافر تالغ (قوله بخلافه في الاولى) هي قوله كالومك كافر صغيرا (قوله والاصحاب) من تة الرد على

الأدري (قوله لاستغناها مستند) أي حينئذ يزول لم يبلغ السبع (قوله قبل) أي قبل السبع (قوله ليس لذلك) أي نقص
 شئ من بل لعدم صحة تصرفها يحتاج إلى يقوم بأمره (قوله بما رضى ما بعده) أي من قوله حتى يبلغ (قوله والعقد صحيح) أي
 فيما لم يزل وبلغ (قوله وأقضى الفزائي) محقق (قوله المسافرة) أي ولولغير النقلة (قوله أي مع الرق) والمراد سقر حصل معه فضرر
 والاكتفاء فرسخ طابحة فينبغي أن لا يمتنع ثم ماذا كمن حرمه التقريق بالسفر ٧٧ مع الرق على ما تقره مسلم وأما قوله بين
 نوحه حتى قال في السفر أيضا فمنوع

١٥ سم على حج (قوله وطوره
 ذلك في الزوجة) وكذا يحرم أن
 يتزوج ولده من أمته ويدفعه
 لمرضة أخرى ١٥ سم على منعه
 ويغني أن يحل ذلك إذا قرب
 عليه ضررها وألا أحدهما (قوله
 بخلاف الأمة) أي ضررها ظاهر
 (قوله بشرط الذبح) وهذا محله
 كما قال بعضهم ما لم يعترف المشتري
 أن البائع يذبحه وبه والأصح
 ويكون ذلك اتساعا أو يوجب على
 المشتري ذبحه فإن امتنع ذبحه
 القاضي وفوقه المذبح على التقراء
 (قوله عمار) أي في القول بعدم
 الخ ولو قال من كان أولى (قوله
 من الحاق الوقت) أي فيصير
 (قوله ولعله لم ينتظر الخ) وبوجه
 عدم النظر إلى ذلك لما انفطه على
 فصل القرية كالعتق (قوله
 في استيفاء منفقته) أي من شغل
 الرقيق فيما استأجره (قوله كما
 في فاقه) تقدم للشارح أن
 المظوف فعل مقدر أي أن يكن
 غنيا أو يكن فقيرا فالصغير ليس
 للمعاطفين بل لعمولهما فني

الأم بين المسقة والكافرة كأمه والقرقة وجه للداري وتسقر حرمه التقريق (حتى بين)
 الولدان بصبر بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستحب وحده والوجه عدم تقديره
 بسبع سنين لاستغناؤه حينئذ من التعهد ويرقى منه وبين الآخر بالصلاة حيث لم يصبر
 فيه التمييز بل بان ذلك فيه نوع تكليف وعقوبة فاحتج به (وفي قول حتى يبلغ)
 نظريه ولنقص غيره قبل بل لوجه ولهذا محل التقاطع ويرد على أن ذلك النقص وبأن
 الغير ضعيف وحل التقاطع ليس لذلك كما يسم من بله ولا يرد على المصنف منع التقريق
 في الجنون وإن كان لا يفهم من قوله حتى يبلغ ولا يماضيه ما بعده وإن احتج بعضهم
 إذا لم يمنع من ذكره بشئ وحكاية قول في أحدهما ويحرمه التقريق بعد التمييز وبعد
 البلوغ أيضا لما فيه من التوثيق والعقد صحيح وأقضى الفزائي باستناع التقريق
 بالمسافرة أي مع الرق وطرد ذلك في الزوجة بخلاف الأمة ليس بظاهر وأفهم
 فرضه الكلام فيما يتوقع تميزه عدم الحرمة بين البهائم وهو كذلك بالذبح لهما أو
 لأحدهما والمذبح الولد أو الأم مع استغناؤه عنها ويكره حينئذ والحرم ولا يصح
 التصرف في حالة الحرمة بغو السبع والباع القول بأن بيعه لمن يغلب على الثقل أنه
 يذبحه كذبحه لأنه متى باع الولد قبل استغناؤه حده أو الأم كذلك فعين البطلان فقد
 لا يقع الذبح حالا أو مسلا فوجد المحذور بشرط الذبح عليه غير صحيح فهو أولى
 بالبطلان لما صرح بعدم صحة بيع الولد دون أمه أو بالعكس قبل التمييز بشرط صحته
 فليتأمل (وأما فرق بيع أو هبة) أو غيرها مما لم يصح تفصيله والوجه ما لم يوجب الشئ في
 نحر منهجه من الحاق الوقت بالعتق ولعله لم يتقرر إلى أن الموقوف عليه يشغل في استيفاء
 منفقته كالأجر رقيقه ثم فرق منه وبين ولده بالاشتاق فيصير ولا تقربا يحصل من
 المستأجر (بطلا في الظاهر) لا استواء القدرة على التسليم شرعا والثاني يقول المتع من
 التقريق لما فيه من الأضرار والقليل في البيع ما هو قبل سقته الما قبل قطعا وثبتة
 الضرب مع العطف بأوصح كما أفاده الزكشي لأنها من فضة في كافي فاقه أولى بها
 فاندفع قول من منع ذلك هنا (ولاصح بيع العربون) بفتح أو لمه وهو الأصح وبضم
 فسكون ويقال له العربان بضم فسكون وهو معرب وأصله التقديم والتسليم ثم
 استعمل فيما يقرب من ذلك كما أفاده قوله (بأن يشتري) سلعة (ويطبخه وراحم) مثلا

لثمنه مساحمة (قوله وأصله التقديم والتسليم) عطف تفسير (قوله بأن يشتري سلعة) عبادة المصباح السلعة خراج
 كهيئة الفدية تحرك بالتحريك ثم قال وبالسلعة المضاعة والجمع فيما سلم مثل سدود وسدوا السلعة الشبهة والجمع سلعات مثل
 جعدة ومعدات ١٥ وهي قيد أنها بالكسر مشتركة بينهما بالفتح خاصة بالشبهة وقال في القاموس السلعة بالكسر المتاع
 وما نحو مجبسه كعنب وكالدغ في الجدد ونحوه ويحرك ويكعبه وأخرج في العتق أو غلبتها أو زيادة في البدن ثم قال

وبالفعل الشبهة كائنة ما كانت وتترك أو التي تثنى الجملد ٨١ (قوله بالتعصب) أي خبرا ليكون (قوله وشرطه البيع) أي العقد (قوله كمال الاثري) أي المتعصب من توفيقه لخلق (قوله كبيع بمعاينة) قد يقال المطلوب المباشرة لا نفس العقد الآن يقال لما اشترط عليها وهي مطلوبة كان مطلوبا قال في المختار في العتسل وحاشي في البيع بمعاينة ٨٥ (قوله كبيع العينة) وهو ان يشتري من شخص شيئا من كثير مؤجل ثم يسترد العائن بين قليل حال ثم يشتري العتقمي في حواشي الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم اذا بيعتكم بالعينة الخ فالعينة بكسر العين المهجلة واسكان العينة والتون هو ان يبيعه حينما يفتن كثير مؤجل ويملكها ثم يشتريها منه بتقديس بين الكثير في ذمتها ويبيعه حينما يفتن يسر قدر او يملكها ثم يشتريها منه بفتن كثير مؤجل سوا قبض انفق الاول والا ٧٨ (قوله ولا ينافي الجوز) أي جواز البيع (فصل في تقرير الصفقة) (قوله الصفقة) أي العقد وهي ذلك

وقد وقع الشرط في صلب العقد على انه انما اعطاها (لتكون من الشئ ان رضى السليمة والافهية) بالنسبة ويحوز فيه القهي منه لكن اسناده ليس بمحصل ولما فيه من شرطين مفيد من شرط الهمة وشرط وقا لمبيع بتقدير ان لا يرضى وتأخر المصنف هذا ومصلحة التفریق الى هنا ولم يقدمهما في فصل المبطل لان في ذلك فائدة وهي الاشابة الى ان التفریق لما اختلف في ابطاله وهذا المالم يثبت في الم ي منه شيء كما يجزأ معا فابر ما ذكر في الفصلين فآخرهما لافادة هذا ولو قدمهما لكانت ذلك على ان هذا اقدم اجمالا في بيع وشرطو البيع ينقسم الى الاحكام الثلاثة فقد يجب كالو تعين كمال الاثري او الفليس او لا يضطر المشتري والمال المحبور عليه والا فلا واجب مطلق القليل وقد يندب كبيع بمعاينة اي مع العلم بما فيها فظهر والالم يندب ويحمل عليه خبر الغنوص لان ما جوز لا يجوز وفي من شروطه لا يذكركه كبيع العينة وكل بيع اختلف في حله كاجل المخرج من الربا وكبيع دور مكة وبيع المصنف لاشراؤه كاجر وكالبيع والشراء من كثر ما له حرام ومخالفة الغزالي نفسه في الاحكام ثلاثة كافي المجموع وكذلك ما توعدا مائة ويطبق ذلك الشر من ثلاثين سوق غلب فيه اختلاط الحرام بغيره ولا حرم ولا بطلان الا ان يتقن في شيء بعينه موجههما والحرام مزا كثر ما تلهوا الجائز مائة ولا ينافي الجواز عدمه من فروض الكفايات اذ فرض الكفاية جاز الترتيب بالنسبة للأفراد (فصل) في تفریق الصفقة وقصدتها وتفرقة ما اصابها الاستدانة والدوام او في الاحكام وسيأتي هكذا وضابط الاول ان يشق العقد على ما يبيع منه وما لا يبيع فاذا (باع) في حقيقة مضمرة (خلا وخيرا) او خيرا وواشاة (أو) باع (بعده وبع) أو بعده وعبد غيره (أو) باع (مشترا كغيره) الا (آخر) أي الشريك كما قال الم شارح وانما

لان أحدهم كان يضرب يده في صاحبه عند العقد قال الشيخ حمزة اعلم ان الصفقة هي العقد لوجه التسمية في التعيين الاقربين ظاهر وذلك لان في كل منهما قولاً بأن الصفقة تفرق ما اشتملت عليه فصيح في الصريح ويطلق في غيره وأما الثالث فليس فيه إلا العصة فيهما أو البطلان فيهما قال الاسنوي لكن لما كان في الحكم بالبطلان لاجل اقترانهما في الحكم لولا ان عبرتهما بقولي تفریق لصفقة ٨٥ سم على منهج وفيه ان ما ذكره الاسنوي انما يتوجه على من جعل التفریق من حيث الاختلاف المشتل على نوبين أحدهما الصفقة والاخر بالفساد وأما على مثل هذه العبارة فقد يقال لا يردم ذلك لان

ذكر من البيع بغير الحلال والحرام يصدق عليه ان فيه تفریق الصفقة اياها بعد أحد العقدين وبطلان الآخر أو بالنظر لما يترتب على العقد من الشغلين للعقد الذي أتى به المتعاقدان من الاحكام المختلفة (قوله أو في الاحكام) أي بان اختلفت ولو عبرة كما فعل الشيخ كان اوضح لما عبر به المصنف بعد اللهم الا ان يقال اشار به الى أن الصفقة تفرق وان انقضاء الحكم للشركة والقرض شرأيت في نسخة أو في اختلاف وعليها فلا يترجحه السؤال (قوله وضابط الاول) هو قوله اعاني لا ابتداء (قوله أو باع مشتركا) شامل لما اذا جمل قدر منه حال البيع وهو موافق لما يأتي عن الرواية ٨٥ سم على حج وظاهره سواء كان الكل أو البعض وهو يعومده مناف لما سبق في الشارح بعد قول المصنف الخامس العلم من قوله وهل لو باع حصه فبان أكثر من حصته مع في حصته كالو باع الدواكل الخ حيث استقر فيه عدم العصة بخلاف ما لو باع الدواكل كفاية صورة

بها خلافاً لا يرفعها ٨٥ مؤلف ونقله عنه سم على ج اى وانما تحقق الضرورة حيث كانت الحاجة عاجزة كان انهم
ولم يوجبوا بستانجوه ما يوجب عبادته الامنة تزيد على ما شرط الاوقات اما ابا بانه منقطع بزيادة على شرط الواقف لغرض اصلاح
الحل يقتدر حصوله على خلافه بما يتصل من الايجاد فلا يجوز ولا تنافي الضرورة حال العقد والامور المستقبلة لا يعول عليها
ومن الضرورة وما لوصفة الفقه المستعجلين ٨٥ ثم انهم الموقوف واحتج في اعادته الى ايجاده مدة وليس في الوصف ما يعبر به

غير الفقه فان ذلك جائز وان كانت
شرط الواقت لما هو معلوم من
انه لا يمنع الفقه من المستعجلين ثم
يدخلها العمارة (قوله اوى التراب)
اى او زاده الخ (قوله على التقدير
الحائز اى وهو دون خمسة اوسق
قوله لوقوعه في العقد) يتأمل
فقد وجد هذه الفقه في صورة
التفريق ٨٥ سم على ج وقد
يقال مراده بالثبوت عنه تأديته
لعدم العلم بالحال عند اعادة
التوزيع (قوله وهو لا يمكن
التبعض فيه) وانما يخل في الزائد
فقط في الزيادة في عقد المدة على
اربعة اشهر او عشرين نقلياً
لحقن الدماء المحتاج اليه ٨٥ (قوله
ويظهر من جهة الخ) لا وجه له على
صورة لا يتعين فيها الضرر بعد
فرض الكلام في المحققة بملكه
من سائر الجوانب وامكان الشراء
عوض بعد تمام العقد ومنه لا نظر
الى (قوله ويؤيده) اى الجمل
ما مر اراد به ما لو ابيع ذراعاً من
من ارض فانه يصح وان قضيت
بالسائق لا يمكن التذلل برفع
الصلامة وقد يمنع التأيد بما
ذكر فان الضرر يدفع فيه برفع

لغرضه بالزيادة عن الزيادة على العقد فلم يمكن التبعض وفيما اذا فاضل في الروي
كذلك يحمي منه واذ في خيار الشرط على ثلاثة ايام ما ياتي فيه اوفى العرايا على القدر
الحائز لوقوعه في العقد المسمى عنه وهو لا يمكن التبعض فيه وفيما لو كان بين اثنين
ارض مناصفة فبينا احدهما منها قطعة محققة بيمينها وباعها من غير اذن شريكه فلا
يصح في حق منها كاتفله الزكوى عن البقوى واقره لانه يلزم على حصته في نصيبه منها
الضرر العظيم لئلا يبرر المشتري في حصته الى ان يصل الى البيع انتهى ويظهر
حله على ما اذا نصق الضرر بطريقاً والا فلا وجه خلافه لتكثفه من وقوع ذلك بالشراء
او الاستقبال للمرا والقصبة في تحسين الاضرار ويؤيده ما جرى في بيعت ما يتقص بقطعه
ولا ينافيه ما مر من عدم صحة بيع مسكن بلا عزم مطلقا لشدة حاجته الى المير بخلاف
ما هنا وخرج بقوله بغير اذن الاخرى به باذنه فيصح بجزءه ولا ينفصل على ما ذكر
في صيده وعبد غيره ولا على ما ياتي من ان الصفقة في الحل بالحق من المسمى باعتبار قيمتها
قولهم لو باع عبداً ما يمتن واحداً يصح للبهل بصفة كل عند العقد لان التقرم تخمين
وهذا بعينه جار فيما اذا اشترى عبداً الذي يصح البيع فيه ما يقابله بمجمل عند العقد
تظهر والفرق ان الجمل هنا لا يترتب عليه محدود وهو التنازع الى غاية اندفاع الضرر
بغير اختيار للمشتري بخلافه في تلك الحالة حصته فيما يترتب عليها ذلك المحدود ولا يقال
قد لا يثبت اختيار للمشتري بسبب كونه عالماً بالفساد كما ياتي فلم يصح البيع في الحل
حيث قد مع الجهل حالة العقد بصفته من الثمن ووقوع التنازع بينهما الى غاية
وانقضاءه بقول الموقمين جازي الصورتين بلا فرق لانا نقول الفرق بينهما ان اراد
العقد عليهما مع العلم بالحرام نادراً فاعطوه حكم الغالبين عدم الصحة في الحرام اعطاء
لكل منهما حكمه لافي ثبوت الخيار فلفظا عليه ولم يالوا بخفض علمه فيه لندوره
والتعليل انما تناط بالاعم الاضيق اوضح من ذلك ان يقال ان التنازع فيما لم ينفذ
الى الاختلاف في قدر الثمن وهو يرتفع بالتعاقب المؤدى للفسخ وثم التنازع بين
البائعين ولا تضائق فيه قيدوم ومقابل الاظهار البطالان في الجميع فغلبا الحرام على
الحلال قال الزبيح واليه وجع الشافعي آخر اورد ما يقال كونه آخره في الذكر في
الفتوى وانما يكون المتأخر مذهب الشافعي اذا اقر به اما اذا ذكره في مقام الاستنباط
والترجيح ولم يصرح بالرجوع عن الاقل فلا والقولان بالاصالة في بيع عبده وعبد

العلامة مع بقاء الارض على حالها من الشرك ولا كذلك هنا (قوله يسه) اى المشترك دون العبد بن (قوله قولهم
لجواب) اى الوكيل وعبادة جج وواع الخ (قوله ذلك المحدث) وهو التنازع الى غاية (قوله فيما نحن فيه) هو قوله عبده وعبد غيره
(قوله لوم) اى عبدهما بن واحد

(قوله في الاولى) أي من الاولين (قوله ان جهل ذلك) ويصدق المشتري في دعواه ذلك لانه لا يعلم الاثمه ولان الاصل عدم
الانكماش على ما علمه القصاد (قوله فان أجاز العقد) أي أو قصر به عمله (قوله عنده) أي العقد (قوله اعتبارا فقهيا) ويذني
أن لا يكتفى في التقويم بالبرجلين لبرجل واحد أو اثنين ولا بأربع نسوة لأن التقويم كالولا يؤول إلى ما لا يكتفى فيها بالنساء (قوله
جيبا) معا في حقيقة واحدة بلا تفصيل (قوله ان العصة بكل الثمن) عقد (قوله كما يقتضيه كلامهم الخ) أو لا وجه ثبوت اختيار
للمشتري حيث كان جاعلا اه مؤلف وقوله على ج هـ وفي حاشية تحقيق الزايد ما نصه لم ان كان الحرام مقصودا
فالظاهر انه لا خيار له غير مقابل بشئ من الثمن كما ذكره الشارح في الشرح الكبير على الهبة اه وتظهر به رسم رحمه الله
حيث كان وفي عدم ثبوت اختيار بطرق الضرر والمشتري وجاز الشارح في شرحه اه على الهبة عنه وقول المصنف

وشبه الخ لئلا ان كان الحرام غير
مقصودا فيه عدم انه اراد به غير
مقابل بشئ من الثمن كما صر اه
(اقول) وبوجه ثبوت الخيار
بطرق الضرر والمشتري ثم رأيت
في سم (قوله وهو مأخوذ من
قوله لم يزوج الخ) في بيع الأخذ
من ذلك أنه لو قبل بالعصة لزوج
عليها مائة فرض غير المقصود
مالا كفرض الدم مرفق مشلا كما
فرض الخنزير ثاة (قوله وانخر
خلا) قال في شرح الارشاد ولا
ينافيه ما في نكاح المشرک من
تفرقه عند من يرى قية الظهور
الفرق فانما حاله العقد كانا
يرايه قية فهو للإبادة ادها
بجلافة هنا فان قلت فقيته ان
العاقدين هنا لو كانا من قوم
عند من يرى قية قلت يمكن ان
يأتم ذلك ويمكن أن يجاب بان

غيره وطرد في بقية الضرر والعصة في الاولى دونها في الثانية وفي الثانية دونها في الثالثة
وفي الثالثة دونها في الرابعة لما في التفسير في الاولى مع فرض تغيير الخلقة في الاولى
ولما في الثالثة من الجهل ببلعص عبد البائع بخلاف ما نصه في الرابعة واذا صحت في
ملكه فقط (فيغير المشتري) فورا كما في المطلب لكونه خيارا قص (ان جهل) ذلك
الضرر بتتريق الصفة عليه مع كونه مذكورا لوجه فهو كعيب ظاهر فلو كان مائلا فلا
خيار له لتغير (فان أجاز) العقد وكان مائلا للحرام عنده (فقصته) أي الملوک (من
المسي باعتبار فقهيا) لا يقاومه الثمن في قية بلهما جيبا فله يجب في أحدهما الإبقاء
ملوکان قيمتهما ثلثا والسي مائة من مائة ونية الملوک ما قصته من المسي و
وحصل التقييد اذا كان الحرام مقصودا والاصح كلامهم في ظاهره كما أفاده الشيخ تبع
للاستوى ان العصة بكل الثمن كما يقتضيه كلامهم في السكاح والخلع وهو مأخوذ من
قوامهم يزوج الثمن عليها باعتبار قيمتها وبقدار الحرقات والميتة كذا هو غير خلاص
والخنزير غير قادر كبر ومضر لا يقر كما قال في الصدقاته بقدر انخر بالعصير ثم
قال ويردني ان يبيعي عليه وجهه انه بقدر خلاصه حصل ما في المهمات من الاختلاف وقد
فعل بعضهم منع التناقض وأجرى ما في كل باب على ما فيه مما صلح أعمال يرجع هنا
للتقويم عند من يرى قية لان الكافر غير مسئول خبره أي والبيع من شأنه أن يكون
بين مسلمين يجهلون قية لغيره أهلها من الكفار ورجع إليه في الوصية لبعثها بالبحر
للمهيج إليها الألبان القديمة على عدد الرؤس فهي تابعة في الصدقات لعلها ما جازها
كفران (وفي قول يجهجه) لان العقد يقع الأعلى ما يصلح به فكذلك الآخر كالمعوم
(ولا خيار للبائع) ولو جازها بالأحوال لتقصير بيبه ما لا يملكه وعذر به بل هو نادر

١١ ث البيع صاطله لكونه يفسد بفساد الوض أكثر مما يفسد بالصدق اذا لم يفسد بفساده
(فرع) مثل العلامة ج رحمه الله تعالى في الووكله يبيع كتاب فيه مع كتاب آخر لو كل في عقد واحد لم يصح تأجابه
بقوله يطل في الجميع ولا بدخلة تفريق الصفة لانه غير مأذون فيه ذكر في التبيان لكونه قسمة كلامهم في بيعه لكتاب
وان تفريق الصفة يفسد به وهو ظاهر اه بمرور (اقول) القياس ما في التبيان من البطلان كالوابع بعدمه غير باذنه
فيبيع الوكيل لكتاب يبيع عنده وكتاب المولى كبيع عنده غير باذنه مع عدمه وعلت بطلان بيع العبدين فكذا
يباع الكتابين في السؤال المذكور (قوله من الاختلاف) التساوي عند ذكران المراد من الاختلاف هو تقدير انخر خلاصا
ومعبرا في الصدقات وهو خلاف ما يفهم من دفع التناقض الذي ذكره (قوله ورجع إليه) أي التقويم (قوله لتقصيره بيبه) انظر

لو كان البائع مغرورا كان ظلمها ملكه وقد يقال هو مقصر اه سم على مبيع (قوله في المتقومات على الروس) وكذا
 المتلبيات المختلفة القيمة باختلاف صفاتها أخذ من قوة أي المتفق القيمة (فرع هـ) بأمر مريض خف مثلا فقف أحدهما
 قبل قبضه فهل يقوم الباقي على أفرادها وهو ما لا ثالث فيه نظر والقوب الأول لأن التلب يقع واختيار البائع والمشتري
 ممكن بعد التمسك من التسليم بالتلف غير من أن الباقي كان العقد متعلقا منه فسد ما يقرب كذلك وقتل بالبدن من طب
 ماوافق ذلك من تقويمه متفردا (قوله كالأبض سقوط بضه) أي بعض الثمن فيما إذا وجد بدل المبيع صلب قد تم وتعد الردة
 (قوله ضارب بضه منرا) أي لم يتخلل اه أما إذا تخلل فلا انقاسخ وبنت المشتري الخيار (قوله بخلاف الأول) هو تلف ما

يفردي العقد (قوله غير منظور إليه
 أصالة) يتأمل معنى الأصالة في
 الثمن سيما إذا استكان الثمن
 والثمن تقديرين أو عرضين فإن الثمن
 ما دخل عليه الباسمها والثمن
 مقابل للمدعى كونه غير منظور
 إليه فيقال قال بصل هذا دينار
 بهذا الدينار وهذا الثوب بهذا
 الثوب الأهم الآن قال مراده
 بالأصالة ما هو الغالب من أن
 الثمن تقدر الثمن عرض والمقصود
 غالبا تحصيل العرضين بالثمن
 للاتفاق بوقتها كبس الثياب
 وأكل الطعام والتقدير قصد
 إقامته بل قصد الحوائج به وليس
 يقصد ذاته كأن يريد قصده
 لاقتضائه حيا أو أنه قصد أدى
 لشرب فيه أو ميلا لا لكسال
 به إذا لم ينظر في الجلاء عشاقه
 (قوله ولو جمع العائد) هو الأولى
 للمقابلة بين الفاعل وعمل الجمع
 بخلاف العقد فإن التقدير عليه

(و) ضابط القسم الثاني أن يتلف قبل القبض بعض من المبيع وقبل الإفراجه العقد أي
 إيراد العقد عليه وسدده (و) من ذلك (ما لو باع مبدية مثلا) تنقأ أحدهما أو كان دارا
 فتنقأ سقنها (قبل قبضه) فيفسخ العقد فيه وتسقط حصته في الباقي بقسطه من المبيع
 إذا وزع على قيمته وقيمة التالف وظاهر كلامهم اعتبارا لمثل في هذا الفصل متقومات حتى
 تعرف نسبة ما يضمن من الثمن وهو غير بعيد لكن الأوضح كما جزم به ابن القري توزيع
 الثمن في المثل أي المتفق القيمة وفي البين المشترك على الأجزاء وفي المتقومات على الروس
 باعتبار القيمة وإنما (لم ينسخ في الآخر) وإن لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن
 لأنها طارة فلم ينسخ كالأبض سقوط بضه لأرض الصبي والطريق الثالث أنه يخرج على
 القولين فيما لو باع ما يملك وما لا يملك نسبه بين القسدين القرون بالتقدير والقصد
 الطائري قبل القبض وفي معنى صورة الحنف ما لو باع صبرا فصار بضه منرا قبل قبضه
 قاله الهادي وخروج بقبض ما يفردي العقد سقوط ما يملك المبيع وهي ضربه واضطراب سقط
 الدار ونحوهما لا يفردي العقد فتواتر الأولى يجب الانتصاخ بل التلب لا يرضى بالمبيع بكل
 الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن بخلاف الأول فإن تلف بعض ما قبض الأفراد بالعقد وان
 أوجب الانتصاخ فيه لا يوجب الإجازة بكل الثمن (بل بغيره) المشتري غرورا كما جزم
 فسح العقد والإجازة لتبعض الصفقة عليه (فإن إجازة بالخصة) كتقدير ماض (قطعا)
 كما في المهر وفي الروضة كالشرح من أبي إسحق طرد القولين فيه أحدهما يصح
 الثمن وضع بالفرق بين ما اقترن بالتقدير بين ما حدث بعد صحة العقد فموزع الثمن
 فيه عليهما ابتداء وقضية كلامه أنه لا خيار للبائع وهو كذلك كما في المجموع ووجهه
 أن الثمن غير منظور إليه أصالة فاعتبرت بغيره بدو ما لا به يقتصر فيه ما لا يقتصر في
 الابتداء بخلاف الثمن فإنه المقصود بالعقد فاعتبرت بغيره بدو ما لا به يقتصر فيه ما لا يقتصر في
 الثالث فقال (ولو جمع) العائد أو العقد (في حصة عقلي الحكم كالجارية ويح)

ولو جمع عقد في عقد عتقني الخ فيصير القفال للجمع ومحل في أن كلامهما عقد ثم رأيت ج صرح
 بطلان أو طالع فيه فليراجع (قوله في المثال) وقد لا يترتب كان قدرت على النسخة بعمل العمل (قوله وانتصاها) عطف على
 اشتراط فهو وجوبه لأن الاختلاف (قوله وأجرة عيين) لغة التمسك بالعين لثبات اختلاف الأحكام بينهما وبين السلم في
 وبوب قبض عوضه ودونها والاقضية بما يأتي أن الحكم كذلك في أجرة النفس والسلم على أنه لو أطلق فيها الصم فذلك وكذا
 في الفرق أن السلم يعتبر القبض في جميع أنواعه بخلاف الإجازة فإن الإجازة يشترط قبضها إذا ورد عقدا لأجرة على ما في الأئمة
 بخلاف ما لو ورد على العين

(قوله بخلها) أي الإجابة (قوله لا بد من هذا) أي لا تقبلها من غير ذلك كقوله (قوله لم يملك) أي من قوته
 ولا أثر له ليعرض الخ (قوله مع عدم دخولها) أي العينين الذين اختصت أحكامهما (قوله وما أورد عليه) أي على قوله لأنه
 والثوب الخ (قوله بشرط التباين أحدهما) أي إذا كان معيبا فيصير العقد فيما ٨٢ فلهذا لكن عبارة ج ثم أورد عليه

يسع عبيدين بشرط التباين
 أحدهما على الإيهام كقولهم
 الآخر فانه يبطل فيما معناه
 من القاعدة أي التي جرى في
 صحة البيع فيها القول لا يمنع
 القطع بالصفة في مسئلة العبد
 (قوله لربوهم) أي العبد
 (قوله قبض العوضين) بأن كان
 المعقود عليه روبا كما ذكره بعد
 بقوله ومن جهة الصرف (قوله
 وتنافي الوازم) وهي فيما هي فيه
 لزوم قبض العوض في أحدهما
 وعدم استحقاقه في الآخر
 (قوله يتضمن تنافي المان) أي مع
 الجواز والزموم أي فيحكم
 بطلان العقدين استنفيدا (قوله
 بخلاف الجمع بين البيع الخ) أي
 لما لا يشترط قبض العوضين في
 المجلس أخذًا بمقدمه ونظائره
 وإن اشترط قبض أحدهما في
 المجلس كما رجحنا لكونه ليس
 مراد الماقتصد من قوله يقاس
 بذلك والفرق بين بيع ما لا يشترط
 قبض هو ضعف المجلس حيث يصح
 مع الجملة والذين يماثل شرطه القبض
 حيث قلنا لا يصح مع الجملة لأن
 الجملة لا يستحق قبض موزنه في
 المجلس والروايات بشرط فيها ذلك

كما يرونك دأري شهر أو يفتك نوري هذا يدنيار ووجه اختلافهما اشتراط التناقب
 فيها غالبا وبطلانه بوجوهها ما يتبع بعد القبض دونه (أو) اجرة عين (ورم)
 كما يرونك دأري شهر أو يفتك صاع في ذمى سلبا بكذا لا يشترط قبض العوض في
 المجلس فساثر أوضاعه بخلافها (صحا في الظاهر) كل منهما بقسطه من المسمى إذا وزع
 على قيمة المبيع أو المثلقة واجرة الدار كالمال (ويوزع المسمى على قيمتهما) وتسمية
 لاجرة قيمة صحيح ذهبي في الحقيقة قيمة المنفعة ووجه عدمه ما أن كلاهما منفردا في بصر
 الجمع بينهما ولا أثر لما لا يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب التسخيف
 والافتخار الموهب في التوزيع المستلزم للجهل عند العقد بقبض كلا من العوض
 لأنه غير ضار كبعض فوب وشخص صفة وإن اختلفا في النفعة واحتج بالتوزيع
 المستلزم لما ذكره قال ليس المراد باختلاف الأحكام هنا مطلقا اختلافها بل اختلافها
 فيما يرجع للفسخ والافتخار مع عدم دخولها تحت عقد واحد فلازم مسئلة الشخص
 المذكورة لأنه والثوب دخل تحت عقد واحد هو البيع وما أورد عليه من يسع عبيدين
 بشرط التباين في أحدهما كقولهم الآخر فانه من القاعدة مع اتحاد العقد ولهذا
 قال علقى الحكم ولم يقل كما هو غيره عبيدين عتقني الحكم برذبان الاختلاف هنا
 لموقع في نفس العقد كأن أفضى إلى جريان الخلاف فيه فالجواب القاعدة بخلافه في
 مسئلة الشخص وقلنا بكذا لضعف معتزلة مقدرة بغيره لا يؤثر والتشديد يقتضي الحكم
 ببيان محل الخلاف فالجمع بين متعدين كشر كقراض كان خلط الفقيه بالفتنة
 وشاؤكه على أحدهما أو فادسه على الآخر فقبل مع برمال - وعهسا إلى الأذن في
 التصرف بخلاف ما لو كان أحدهما بائرا كالبيع أي الذي يشترط قبض العوضين فيه
 بدلالة ما يأتي والجملة فلا يصح قطعا تعدد الجمع بينهما إذا جمع بين جملة لا يلزم ويسع في
 صفة واحدة غير ممكن لما فيه من تناقض الأحكام لأن العوض في الجملة لا يلزم تسليعه
 الإقرار الصل من جهة الصرف بسبب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى قبض ما يخص
 الصرف معها وتنافي الوازم يقتضي تنافي المان كالمال ويقاس بذلك ما إذا جمع بين
 اجابة مقدمة أو لم وجملة بخلاف الجمع بين البيع والجملة فانه لا يشترط القبض في المجلس
 كذا أنقده بعض المتأخرين ويقابل الظاهر بطلان ما لا يقدح في اختلاف حكمهما
 باختلاف أسباب التسخيف والافتخار ما يقتضي نسخ أحدهما فيحتاج إلى التوزيع
 ويلزم الجهل عند العقد بقبض كلا منهما من العوض وذلك ههنا وأجاب الأقول بما

فكان عدم استحقاق قبض الجمل في الجملة منافيا لاشتراط قبض الآخر في المجلس فان بينهما غايبا بعد اختلاف ما لا يشترط
 قبض عوضه في المجلس فانه حيث جازعه تأخر القبض فيه عن المجلس لم يقدحنا في الجملة لغيره فاحتسب على
 منهج جوارح الجمع بين بيع الأيمان والسلف عقد بنفسه أقول انظر هذا في الإلهام والحداب على مباينة الأحكام مع تنافي البيع

والسلب باشتراط قبض رأس المال في السلم في المجلس دون البيع وهذا تنافي في الاحكام وقد صرحا وكذا الاجارة والبيع تأمل
 (قوله كذا افتاده الخ) معتمد (قوله وشمل كلام المصنف) اي في المصة (قوله املوا كان محترز) بقوله واتخذ المشتق الخ (قوله
 القولان) اريد بهما المصة (قوله ان تكون ستة اشكاخ) ٨٤ اي الواقعة في العقد (قوله مطلقا) اي سواء كان قد مره التل

مرفي قولنا ولا اثر لما قد يعرض الى آخره وشمل كلام المصنف ما لو اشغل العقد على
 ما يشترط فيه التقاض وما لا يشترط كصاع يزو بوبصاع شعر كافي بيع وسلم (او بيع
 ونكاح) واتخذ المشتق كزوجهك ان بقى وبعتك عبدا بالثمن وحي قولنا يته او بعتك
 قولي وزوجهك أمي (صح النكاح) لاستفاء تأثره بفساد الصداق بل ولا يابا كذا الشروط
 الخامسة (وفي البيع والصداق القولان) السابغان أظهرهما صمد ما يزوج المعنى
 على قوة البيع ومما مثل مالو كان المشتق محققا كزوجهك ان بقى وبعتك عبدي
 بكذا فلا يصح كل من البيع والصداق ويصح النكاح بمثل المثل ولو جرح بين بيع وبيع
 صح المطلق وفي البيع والمعنى القولان وشروط التوزيع في كلام المصنف ان تكون حصة
 النكاح ممر المثل فاكثر لو كان أقل وجب ممر المثل كما في المجموع ما لا تاذن الرشدة
 في قدر المعنى فيعتبر التوزيع مطلقا (وتعدد الصفقة بتبديل الثمن) عن ابتداء بال عقد
 لتزبب كلام الاثر عليه (كبيعتك ذابكذا وذابكذا) وان قبل المشتري ولم يفصل فلو
 قال بعتك عبدي بالثمن وجاز ان يبيعه ما تم تقبيل أحدهما بيبينه لم يصح كما ساقى في
 تعدد البائع والمشتري وما ذكره القاضي من الصفقة على ميعاد مقابل الاصح اذ القبول
 غير مطابق للايجاب والعدد والكثير في تعدد الصفقة بحسبه كالتبديل وما قبله في
 في التلادم من عدم طول الفصل فان طال صح فيما لم يطل بالثمن بالثمن في البيع والتمتع
 الملاحم ولا يضر الطول لانه فصل بما يتعلق بالعقد وهو ذكر العقود عليه (و بتعدد
 البائع) كبيعتك ذابكذا قطعى حصة كل حكمه ان لم لو قبل المشتري نصيب أحدهما
 بنصف الثمن لم يصح لان اللفظ يقتضى جوازه ما جابعا (و) كذا تعدد (بتعدد المشتري)
 كبيعتك ذابكذا (في الاظهر) قياسا على البائع والثاني لان المشتري يفتى على
 الايجاب السابق واقصر عليه ما لان الاحكام منهما والافهمي تعدد بتعدد العاقد
 مطلقا ولو باعوا ما بيده بالثمن فقبل أحدهما انصفه فيهما تأخر باعاهما بالثمن فقبل
 نصف أحدهما بنصفه ما لم يصح كما جزم به ابن القزويني لانه لا يملكه والمجموع هنا وهو
 الراجح اذ القبول هنا غير مطابق للايجاب وان كانت الصفقة متعددة أخذها ممر في رد
 كلام القاضي فلم انه لو باع اثنين كان بغيره أربع عقود ومن فواته التعدد
 جواز افراد كل حصة يارد كما ياتي وان لم يوان نصيب أحدهما ممر امثلا صم في الباقي قطعاً
 (ولو كلاً او كلاهما) فما عاده الضعيف على معلوم غير ممة كوروهو شائع في كلامهم
 (فالاصح اعتبار الوكيل) اذا احكام العقد المتعلقة فلو خرج ما اشترى من وكيل اثنين
 او من وكيل واحد وما اشترى من وكيل اثنين او وكلا واحد احكامها جازة نصيب أحد

او أقل (قوله والعدد الكثير)
 اي في المبيع باع عبدا كان
 وجازية تذا امانتلا (قوله لانه فصل)
 اي قد لا يضره ذلك وان أمكن
 الاستفناء عنه كان قال بعتك
 هذا المار بما فيها من الرثوف
 والسلام والاجاقت المثبتة وغير
 ذلك مما يدخل في معناها (قوله)
 وكذا تعدد المشتري) ظاهره
 هو ما تقدم الايجاب من البائع
 او المشتري لكن قول السارح
 لان المشتري يفتى على الايجاب
 السابق يقتضى منه من الخلف
 بما اذا تقدم الايجاب من البائع
 فلما راجع ومعه حججه لان
 يفرق أي بين القطع بتعدد ما بتعدد
 البائع دون المشتري بان البيع
 مقصود فظروا كلهم الى تعدد
 مالكه والتمس تابعه لجان لا
 يكثر بعضهم تعدد مالكه وقوله
 لجان لان الخ شامل لما اذا تقدم
 القبول وان آخر (قوله واقصر
 عليهم) اي البائع والمشتري
 (قوله أحدهما بنصفه) هذه
 حلت من قوله كبيعتك ذابكذا
 الخ ولعل هذا كراهات مع ما
 قبلها ولو خرج به ثالث في كلام
 ابن القزويني (قوله لو رد كلام
 القاضي) أي من قوله اذ القبول

غير مطابق للايجاب (قوله وما اشترى من وكيل اثنين) هل في الروس فلو شترى لرجل لم يكن
 لا لحددهما الرديا لبيع كاي اشترى ومات عن اثنين لم يكن لاحدهما الرديا لبيع ولو اشترى لثلاثة فقبل أحدهما ولو باع لثلاثة

وكله يرد نصيب أحدهما وبالجملة لا يرد لكل الأرض ولو لم يراس من وصاحبه أي لتعوده وقد اورد اه سم على ج
 (قوله ومنه الشفعة) فلو وكل واحد اثنين في شراء شخص مشغوع فليس للشفعة أن يأخذ بعض المشتري بقدره ولو كان
 بل يأخذ الكل أو يترك الكل اه شيخنا الزبدي (قوله والظاهر انه كالوكل) قال سم على ج ينبغي أن يكون الأولى
 كالوكل ويدل عليه التعليل فلرباع ولوليولين أو وليان لولي قسمة المصفاة في الثاني وتصدق الأولى فليست له قسمة
 في الثاني وقسمة أحد الوليين وقد يتوقف فماذا كان خلاف المصلحة ويدفعه انه بمنزلة عقدين فهو كالرباع أحد الوليين
 المستقلين ثلاثين والآخرى المصفاة أخذها دون الأخرى ان كان خلاف مصلحة الولي فليست له (قوله لا البيع
 عليه) أي الشخص الذي تصرف عليه القلح بالبيع ولو قال عنه كان أولى لأنه نائب عنه في التصرف شرعا

• (باب النكاح) • (قوله هو اسم) أي اسم مصدر أي اسم مدلوله لفظ المصدر (قوله هو طلب) أي شرعا (قوله خير
 الأمرين) أي فيما يتعلق به فرضه ولو كان تركه خيرا له أو يقال أي غالبا (قوله والاصل في البيع الزم) أي أنه ذلك يعني أن
 وضعه يقتضيه إذا قصد منه نقل الملك وحل التصرف مع الأمن من نقض ٨٥ صاحبه عليه (قوله فتوثبته الخ) كان

الأولى أن يقول لقوته بغيره الخ
 والمراد بقوله لقوته ثبوته شرعا
 العقد إذا وقع ثبت بغيره
 المجلس من جهة الشارع حتى لو
 تقام في العقد لزوم بغيره بخلاف خيار
 الشرط فإنه لا يثبت إلا بشرط

الوكيلين في الثانية والرابعة دون أحد الوكلاء في الأولى والثالثة ثم العبرة في الرهن
 بالوكل لأن المدار فيه على اتحاد الرهن وعدمه ولا نه ليس مقدمة حتى تنظر فيه إلى
 الباشرة ومنه الشفعة أنما راعا على اتحاد الملك وعدمه ومقابل الأصح اعتبار الوكيل
 لأن الملكة وصحتكوا على الرباع الحاكم والولي أو الوصي أو القيم على المهورين شيئا
 صفة واحدة والظاهر انه كالوكل فيعتبر العاقد لا المبيع عليه

• (باب النكاح) •

العاقدين لا يقال كإمكان خيار المجلس
 ثبت بحديث البيهقي أن خيار الخ
 كذلك خيار الشرط ثبت بقوله
 من يبيع ثقل لا خيار له لا نقول
 الحدثنان المذكوران ثبت
 يسما حكم النكاح والكلام
 هنا في نفس النكاح ثبت بلا
 شرط بخلاف خيار الشرط فإنه

هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خبر الأمرين من الأمصار الفسخ والاصل في البيع
 الزم إلا أن الشرع أثبت فيه الخيار وفقا للعاقدين وخصة ما يقع الضرر وهو
 خيار النقص إلا في ما لم يرد وهو المعلق بمجرد التمسى وله بيان المجلس والشرط
 وقد أخذ في بيانهم ما قدما أولهما القوة ثبوتهما بالشرع من غير شرط وأن اختلف فيه
 واجمع على الثاني فقال (ثبت خيار المجلس في) كل معاوضة محضة وهي ما قصد به نفع
 عوضها هو (أنواع البيع) كبيع أب وان علاما له نفسه وعكسه فان الزم من

لا يثبت إلا بشرط العاقدين وان كان دليله قوله من يبيع الخ (قوله وان اختلف فيه) ومن هنا قد وجه قصد به بالاقتسام به
 لاختلاف فيه كما هو انك تقدم صفة البيع على بقية أركانه سم على ج أي فيقال قدم القوة ثبوته الخ وأما الاقتسام
 به قال ج ذهب كثيرون أن مقتضى اقتضاس حكمه بنفسه (قوله فهو أنواع البيع) إنما قال ليعلم تدخل الاجارة لأنها ليست
 بها فسي محضة وان صككاته لا خيار فيها (قوله وعكسه) أي واقتضت المصلحة ذلك التصرف لأن تصرف الولي بشرط
 بالمصلحة فلرباع حينئذ ثقبه الحال فزمن النكاح وصارت مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الأصل فيه
 فيبقى أن يمنع على الأصل الزام العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بهذا الفرع لأنه يترتب ان يراعى مصلحة ولو لم يمكن
 الأمر فكانت مصلحة الفرع في أمضاء التصرف والاصل في خلافه فينبغي أن يجوز للأصل الفسخ بغيره لأنه فائدة تفسيره
 لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث لزمت انقطاع خياره لا يتفرق ولا الزام من جهة مجرد معاوضة مصلحة الفرع وهو يعدل لتسوية
 ولو باع الأصل مال أحد فرعيه لا تزحمت اقتضت المصلحة ذلك التصرف له سائر تقدير الحال في زمن الخلية فافهم
 صلحهم ما قد تفرقت المصلتان فان الاجارة تفرقت مصلحة أحدهما والفسخ فزمت مصلحة الآخر فله تفسيرين الاجارة والفسخ
 لعدم إمكان الجمع بين المصلتين أو بينهما الفسخ لا فيه وجوبه لما كان قبل التصرف فيه لم يولد فليست له اسم على ج

(اقول) ينبغي ان يراد من المصلحة في الفسخ لان دعابة الا^ت خوفا للاجاة تسلط فائمة الخيار بالقسبة لثاني فكمجاز ان الولي
 لا يجب عليه مراعاة مصلحة التفرع في الاجابة بل في الفسخ عن نفسه وان اضرب بالفرع فكيف هذا (قوله وسيع جد) أي وان
 أسرع اليه الفسخ اذ في ذلك الى تقه وسياقي عن سم على حج ما يقصد مع الفرق بينه وبين خيار الشرط (قوله غير البعان)
 أي المتبايعان (قوله ما يتفرعا) أي من مكاتمه ما يدل قصدا من هر وادى الخيارات مع على منهج (قوله وهو لا يصح) بخلافه
 البري، بهما من المصلحة المعنى على العطف ان الخيار ثابت له مصادقة انتهاء التفرع وقدقا بقوله أحدهما لا^ت خرو
 اخترقه قضى ثبوته في الاول وان انتفى الحالة الثانية بان حال أحدهما لا^ت خروا اخترو وثبوته في الثانية وان انتفى الاول بان تفرقه
 والعطف منهما بما قاله النووي رحمه الله تعالى فكذلك اظهر في دفعهم هذا الحل فليتنا مل اه (اقول) يرد على ذلك ما قررنا من
 فوغير من ان العطف با وبعدا الثاني يكون تقابل الكل من المتاحطات لا لاحدهما ويوجب بان هذا بحسب الاستعمال والاقتضية
 اصل وضع اللغة ان الثاني لاحدهما كما عترف نفس الرضى بذلك وخير تنقلا قاله النووي ولا يتوجه عليه اشكال لا يحسب اصل
 اللغة ولا يحسب استعمالها فليتنا مل اه سم على منهج ٨٦ (قوله من عدم التفرع الخ) قال حج ويرى ل هذا الايهام شرح الباعدي

طرف بقى لا^ت خرو كافى البسيط وسيع جد في شدة تغليب البعان بالخيار ما لم يفرقا
 او يقول أحدهما لا^ت خروا ختر بسبب بقوله او يقتضي الا ان اولى ان لا باله عطف
 والاقبال يقل بالجزم وهو لا يصح لان القصد استثناء القول من عدم التفرع او جعله
 غاية لا لمعارضة له الصادقة بعدم القول مع عدم التفرع وزعم فسخه لقل اهل المدينة
 بخلافه ممنوع لان جل علمه لا يثبت به نسخ كافر في الاصول على ان ابن عمر من اجلهم
 وهو راوى الحديث كان يعمل به (كالصرف وسيع الطعام بالطعام) وما استشكل
 به ثبوت الخيارات في الصرف مع ان القصد به تروى العاقد في اختيار الافضل والمائة
 شرط في الروي فالأمر ان مستوي ان فاذا اطعم باقاه الله فكيف يثبت الخيار بردها
 علم محاصر ان القصد بثبوت الخيار هنا مجرد التمهى على ان هذا غفلة عما صرفها
 المعام منه انما لا تمنع ان أحدهما أفضل (والسلم والقرينة والتشريع) لشعور اسم
 البيع لها ولو باع الصل من نفسه لم يثبت له خيار كافي المجموع ولا لسله خلافا لروى كشي
 ولا يرد ذلك لان هذا مقدة عاقبة لا يصح ويشق ان يلحق به البيع الغني لانه لا يذيقه من
 تقدير دخوله في حلق المشتري قبل الحق وذلك زمن اللطف لا يتأق معه تقدير آخر فأنه
 فيه غير ممكن قاله الزركشي ويثبت أيضا في قسمة الرد فقط دون قسمي الاقرار والتعديل

حيث جوز زافر واية ما لم يفرقا
 او يقتضي أحدهما الا^ت خروا
 الرامو جزمها اه (قوله لا لمعارضة)
 بل القول وقوله أي التفرع
 (قوله بعدم القول مع التفرع في)
 نسخة يوجد القول مع الخ وكتب
 سم عليها ينبغي مع عدم التفرع
 اه سم على حج ثرايت في نسخة
 يصح مع عدم التفرع لثبوتها لا تناسب
 النسخة التي صورتها بعدم القول
 وانما تناسب نسخة يوجد الخ (قوله)
 وزعم فسخه) أي الخبر (قوله لان)
 جل علمه في بيع اسقاط جل وهو
 اولى لان علمه لا يشبهه نفسه
 نسخ اصلا ولو اتفق لفسخه في

موضع يعمل اهل المدينة ظاهرا كان الفسخ في الحقيقة بغير دعائه ان ذلك الغير وافق على اهل المدينة او ان علمهم مستند ولو
 اليه (قوله كالصرف) هو بيع النقد بالثمن مضروب أو غير مضروب (قوله شرط في الروي) أي بشرط اتحاد الجنس لانه هو
 التي يتوجه عليه السؤال (قوله بيبوت الخيارات هنا) وأيضا فقد يتعلق الفرض بالقبول والمساوى اه سم على حج (قوله)
 عامتها أي المائة (قوله لا تمنع ان أحدهما) أي احدا برين (قوله افضل) أي اذ العبرة فيها بالمساواة بالتمكيل في
 التمكيل والوزن في الموزون وان اختلجا جود وتوردا (قوله ويثبت ان يلحق به الخ) جزم به خاشع الاسلام في حق منهجه
 وصريح الشارح انه بحتل زركشي وعلمه بالاثبات لثبته كاقبل الشارح فان الجزء به كافي المثبر وهم انه كلام الاصحاب
 وبافي المثبر من الجزم موافقه ما في حج حيث قال ومنه أي بيع الصل من نفسه البيع الغني اه (قوله البيع الغني) بوجه
 الموالة لا خيار فيها وان قلنا هي بيع لانها رخصة فلا تناسبا بثبوت الخيار اه مقرر منهج بالحق وبعبارة الحق ولا خيار في
 الجواز على الأصح (قوله تقدير آخر) أي زمن آخر يمكن فيه أحدهما من الفسخ والاجابة

(قوله لا المتع منه) أي كل من قسمي الأفراد والتعديل (قوله مجبر عليه) يعني أنه لو امتنع أحد الشر بكن من القصة اجتزأ عليه في الأفراد والتعديل فلا يزال امتناع الخيار فيه ولو وقعت بالتراضي (قوله وصلح المفاوضة) كأن يصلح له حتى إذا بعبد (قوله على غير منقعة) أي وهو موعاه بالسبب الكونه خلافا (قوله بخلاف صلح المصلحة) هي الصلح من الشيء على بعضه ديناً كان أو عيناً (قوله من عدم الخيار فيها) أي الأجابة (قوله على دم العبد) يحلف على قوله على منقعة (قوله وقد علم من سياقه) أي حيث عبر بأولع البيع (قوله أنه لا خيار فيها) أي في المفاوضة الفدا الحقة (قوله ولو اشترى من يصدق عليه الخ) (فرع) « وقع السؤال عما لو قال الشخص ان اشترت عبداً ومملكته فهو حر » أوالعبد ان اشترى منك فانت حر هل يصدق عليه اذا مملكه فقلوا لتتوفى الشارع العتق اولاً كما على ما لو قال لأمراً: ادبر وجك فانت طالق لان شرطاً معة كل منهما ان يكون المحل علو كله فيه فقلوا لا قرب الثاني ثم ايت في حج في كتاب الطلاق في فصل خطاب الاجنية وتعليقه لقولوا ياجاعا في العتق ان قال وتعلق العتق بالباطل كذلك اه وبقى ما لو قال لعبد ان يملكك بما صحها فانت حر فباعه كذلك فهل يصدق اولاً فيمقلوا ايضا والاقرب العتق عقب العقد كما لو هجره في خيار المجلس وينسخ به العقد ثم ايت في الخليب على هذا الكتاب وعبارته اذا قال لعبد مثلاً اذا يملكك فانت حر فباعه بشرط انني خيار المجلس بطل البيع لانه ياتي مقتضاه بخلاف ما اذا بشرطه فانه يصدق لان عتق البائع في زمن الخيار فاذا اه (فرع) « لو قال بعتك هذا العبد بشرط ٨٧ ان تمته فقال اشترى بت فهل يثبت المستقرى خيار المجلس ام لانه يفتقر والاقرب

ولو بالتراضي لان المتع منه مجبر عليه (وصلح المفاوضة) على غير منقعة بخلاف صلح المصلحة فانه في الدين ابراء وفي العين حبة اصاح المفاوضة على منقعة فليطرد ولا يرد عليه لاسيما في كلام من عدم الخيار فيها وعلى دم العبد فلا يرد ايضا لانه معاوضة غير محضة وقد علم من سياقه انه لا خيار فيها (ولو اشترى من يصدق عليه) كما مره او فرعه (فان قلنا) فيما اذا كان الخيار لهما (المث في زمن الخيار البائع) وهو مر جوح (او موقوف) وهو الاصح (فلهما الخيار) لوجود مقتضى البائع (وان قلنا الملك للمستقرى) على الضعف (فحصر البائع) اذ لا مانع ايضا هنا بالنسبة اليه (دونه) اذ حصة ملكه عدمه (تسكنه من ازالته وان يترتب عليه العتق حالاً فلا تسد الثاني لمحق البائع في الاول وبالزوم تبين عتقه عليه وان كان البائع حق المجلس (ولا خيار في) عقد جاز ولومن

تعلقه حين الاتيان بالصيغة (قوله فلهما الخيار) بخلاف ما لو اشترى من اقر يبرئ منه يثبت البائع ولا يثبت المشتري لانه من جهة انتداء اسم على منهج ومثل من شهد بغيره يرد شهادته (قوله لوجود مقتضى) أي وهو مجلس العقد (قوله فلا تعلق الثاني) هو قوله وان يترتب عليه العتق في الاول اي عدم التمكن من الفسخ (قوله يبين منقعة عليه) أي من حين العقد (قوله وان كان البائع حق المجلس) اي فلا يكون حق المجلس مانعاً من فسخ العتق ومعلوم انه حيث عتق امتنع على البائع حبه وعليه فيكون هذا مستقياً بما يثبت فيه حق المجلس البائع وقد وجه بان يصدق عليه فريضة الرضا بأخيراً بعض الثمن كالبيع يجوز بل شهادته ومن العتق قبل فريضة الثمن قال الأذرى هو مقتضى اطلاقهم وقيل السبكي عن الجوزي انه لا يثبت الا بعد فريضة الثمن لكن يقللهم على المشتري قبل دخوله في ملكه اه وقد يجاب عنه بان ملك البائع لما كان منزلاً ولا يلا لزوم ينسخ مع تشوف الشارع العتق بزمانه فريضة العتق وتقتل عن شيئاً الخالي ما يوافقه ثم ايت في كلام الشارع بعد قول المصنف الاتي والاصح ان الرضى على البيع الخ ما يصرح به حيث قال لان العتق الخ لكن يرد على هذا الجواب الزوائد حيث جعلها للبائع فيبقى كون ملكه منزلاً لان يقال لما كان الشارع ناظر العتق ما يمكن رآه ولا يضر ببعض الاحكام حيث ذهب النجاشية لتبين العتق بطريق الا لزوم بالنسبة لملك الزاوي يستعصب الملك السابق على العقد حتى يوجب

ناقله قوي ووقع لهم ببعض الاحكام في مسائل متعدده منها ما لو اسلمت امواله ووقع له بيعه الزوج فيعبر عنه بطواها
ولا يتحقق وضوءه (قوله وضمان وقت الخ) يتأمل ما سمي جو از فيه الان ~~يكون~~ الجواز من جهة المضمون بمعنى انه
اسقاط الضمان وبراء الضمان ومن جهة الموقف عليه المعين يعني ان له الوقت ^ا سم على حج (اقول) هذا لا يراد على
الشراح لانه لا يدع ثبوت اعتبار فيها الان يقال ان فيه فيما عر عن امكانه وحيث لم يكن فلا حاجة اليه وهذا ان اريد
بالجواز ثبوت اعتبار فان اريد بجواز العقد بمعنى عدم لزومه فلا يراد وهذا كله بناء على ان الضمان وما بعده عطف على الرهن
ولكن ان قبضه عطف على المطلق هو الظاهر وعليه فلا اشكال (قوله وعق) يتأمل معنى الجواز في العتق والطلاق فان الظاهر
بجعلهما من جهة العقد الجائز ويحمل ٨٨ عطفهما على عقد جائز فيكون التقدير ولا خيار في عتق ولا طلاق ولكن يعمده

التعليل المذكور في قوله اذ
لا يحتاج لثبته (قوله اذ لا يحتاج
له) أي اعتبار (قوله فيه) أي العقد
الجائز لكن يرد عليه الطلاق
والعتق والوفاء الأول في جوع
قبضه لئلا يرد على العقد وما عطف
عليه من الضمان وغيره (قوله
وكذا الهبة) ضعيف (قوله سائر
أنواعها) أي سواء كانت جائزة
من او منة قدوت بر زمان او محمل
بجل وبهذا يضعف التعبير بالانواع
فلا يقال ان الاجارة نوعان فقط
وهما المنعة والعين (قوله لانها
لا تسمى بها) مثان هذا التعليل في
سائر أنواعها (قوله ولتواتر المنفعة)
لا يتأتى في المنفعة بجملة العمل
فبعض التعليل عام وبعضه خاص
(قوله ولا يخفى الخ) مثل الاول في
يؤيدانه في سائر أنواعها (قوله

طرف كرهن نعم لو شرط على بيع وأقبضه قبل التفريق أمكن فسخه بان يفسخ البيع
فيستفسخ هو تبعا وضمانه وكافة قرض وشركة وطاوع وعتق وطلاق اذ لا يحتاج
له فيه ولا في (الايواء) لانه لا معاوضة فيه (والنكاح) اذ المعاوضة فيه غير مضمونة
(والهبة بلا ثواب) لا تنافي للمعاوضة (وكذا) الهبة (ذات الثواب) لا يثبت اعتبارها
لانها لا تسمى بها والعقد ثبوت اعتبارها ولو قبل القبض لانها بيع حقيقي (والشفعة)
لان اعتبارها يثبت بما يجب بالاختيار لا لمعنى لثباته فيه لما كان بالقهر والإجبار (و) كذا
(الاجارة) بآثار أنواعها على العقد لانها لا تسمى بها واقوات المنفعة بمعنى الرهن
فالزنا العقد ثلاثي بمرس من العقود عليه لاف مقابله العوض ولانها لا تكون على
معدوم وهو المنفعة عقد غير وان خياره غير ولا يمتنعان ويقرب بين اجارة المنعة والسلم
بانه يسمى بها بخلافها وان المعقود عليه يعمد ووجوده في انطراح غير قائم منه شيء
بعضي الزمن فكان أقوى وأدفع للفر منه في اجارة المنعة وبين البيع الوارد على
المنفعة كمن المراد له لمعاقد بلفظ البيع اعطى حكمه ومن ثم لو عقد بلفظ الاجارة
لا خيار فيه فيما يظهر وما قاله القائل وطلعت من ان الخلاف في الاجارة في اجارة العين
وأما اجارة المنعة فثبتت بالخيار فيها قطعاً وبقوله الشارح وأقره طريقة ضعيفة
(والساقاة) كالاجارة (والهدايا) لان المعاوضة فيه غير مضمونة مع كونه غير مقصود
بالفائز وعوض الخلع منه (في الاصح) في المسائل الخمس وصرفت الإشارة الى دمه مقابل
كل منها (ويستطع) خبير المجلس (بالتأخير) من العاقلين (بان يختار الزوجه) أي
العقد صدر بها كخيارنا وأرضنا وأجرنا وأبطلنا الخيار وأقصدناه لانه قد قسمها

بوجوده في الخارج) هذا لا يتأتى في السلم في المتافع مع ثبوت اعتبار فيه قلل المراد ان الغالب في السلم فيه كونه عيناً فسقط
لا تفوت بقوات الزمن (قوله كحق المير) أي اوجرا الميراء ووضع الخذوع على الحداد (قوله في المسائل الخمس) ومقتضى قوله
وبعض الخلع منه ان الخلاف سار فيه أي اوهو كذلك لكن بالنسبة الى زوج فقط وعبارة حميدة قوله على الاصح المنفعة على
الخلع يقول بطلون الحداد الزوج فقط فإذا فسخ وقع الطلاق وجباً وسقط العوض (قوله ويستطع خيار المجلس بالتأخير) الى ان
تجالب وبالتفريق قال الشارح في شرح العباب وانهم حصره القاطع حيث كان ركوب المشتري الهبة المبيعة لا يقطع وهو اسد
في جهين لاحتمال ان يكون لاختيارها والثاني قطع تصرفه الذي يهتبر به الاول ولا يلزم ان مثل هذا التصرف يقطع
في نفس المالك كونه في معناه ^ا سم على حج

(قوله بان يقايضا العوضين) فثبت انه لا يقطع شياء احد العوضين كل اخذ البائع المبيع من المشتري بغير المثل الذي قبضه منه وقد مر ان تصرف احد العاقدين مع الآخر اجازة ذلك يقتضي انقطاع البيع بغيره كقولنا العوضين غير متساويين وفيه ان يكون من كتاباته احببت العقد او رخصته (قوله اذ ذلك) أي التبايع (قوله على مفهوم كلام المصنف) وهو قوله بالتقارب وبالتفرق (قوله وقول احدهما اخترت) لوقال اجرت في النصف وضعت في الاصل فقلب النسخ طالع النسخ وغيره وان قال اجرت اوضعت بالتعدد او عكس كذلك عمل بالاول على الاقرب من الاحتفالات ولم ارفها تقيلا اه من شرح العباب سم على ج وبني ما لو قال اجرت في النصف او قال وضعت في النصف وسكت عن النصف الآخر والذي يظهر في الثانية انه ينسخ في الكل لانه ان كان المعنى فضت في النصف والاولى في النصف الاخر ثانيا فالانقضاء في الكل ظاهر وان كان المعنى فضت في النصف واجرت في الاخر فقد تقدم انه ينسخ في الكل قلبا لنسخه وما في الاول فيصير ان يرجع فان قال ارجع الا باقية في النصف والنسخ في الب في انقضاء في الكل وان قال ارجع الا باقية في النصف الاول مثلا وفي الثاني ايضا قد ثبت الاجازة وان لم يلم حال بان يحدوث امر اجتهد لهما ما قاله للمعارض الاميرين ٨٩ في حقه وبني الخيار على الاصل (قوله وينقطع

أيضا بقاؤه الخ) كل الاول تأخير عن قول المصنف وبالتفرق الخ وانما ذكره دفعا لما يتوهم من ان خياره انما ينقطع بالتقارب لان مفارقة محل مفارقة العاقدين من المجلس وهو لا يقطع خيار وانما شاذنا نازل كباقي (قوله) وبالتفرق يدينهما ه (فرع) ه كاتب البيع غالبا امتخيار المكتوب اليه مجلس بلوغ الغدير وامتخيار الكاتب الى مفادقته المجلس الذي يكون فيه عند وصول الغدير للمكتب اليه موصول فتاوى الشارح اه تلذذ عن

انقطع باسقاطهما للوضعتان يقايضا العوضين بعد قبضهما في المجلس اذ ذلك متضمن للرضا بلزوم الاول فلا ترحمة له وهو على مفهوم كلام المصنف (قوله اختار احدهما) لزومه (سقط حقه وبني) الخيار (الاخر) كخيار التمرط وقول احدهما اخترت اواخرتك يقطع خياره بلزومه لا خيارا لمخاطب ما لم يقل اخترت اذ السكون غير متضمن للرضا ولو اجاز في الربوي قبل التفاضل يطل وان تفاضل التفرق على الاصح كما مر في باب (و) ينقطع ايضا بمفارقة متولى طرف عقد الجلسه وبالتفرق يدينهما ولو من احدهما تاسيبا او باطلا لا يبروهما كباقي في الموت خبر البيهقي البيعان بالخيار حتى يتفرقا من مكانهما موصوع من ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا باع قام فبني خيمته ثم رجع لا يقابل فبني خيمته حل الفراق خيمته ان يستقبله صاحبه وقدر دونه صلى الله عليه وسلم انه قال البيعان بالخيار ما يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يصلح له ان يبارق صاحبه خيمته ان يستقبله لانه يقول المجلس في الخبر محمول على الاباحة المستوية الطرفين ومحل البطلان بما مر عند تفرقه ما لا اختيار فلو جاز احدهما مكرها بغير حق يقي خياره وان لم يسد له وكان المبيع روبا على الاصح لا تنقذه له لا خيار

١٢ به ث السابق في سواشي الرخصة خلافا لظاهر الرخصة اه سم على ج وسياتي في كلام الشارح ما يقتضي خلافه من امتد اخبار الكتاب الى انقطاع خيار المكتوب اليه ووافقه قول شصان الزاوي لوقال في المجلس لم ينقطع خياره كما في الكتابة لغايب لا يقطع خيار الكتاب الاجازة اذ المكتوب اليه فكذلك انا على العقد خلافا لما في شرح الروض (قوله نهية) أي قطلا (قوله لا يقال ختمه ذلك) أي فعل ابن عمر (قوله الا ان تكون صفقة خيار) أي شرط في العقد (قوله المستوية الطرفين) اذ فسكون المفارقة بقه بذلك مكرهه ولا يلزم منه ان فعل ابن عمر كان مكرها بل هو ازان لان يكون مفادقته لذلك بل لفرض جواز التصرف فيه (قوله يقي خياره) فلو زال الا كراه كل موضع زوال الا كراه كجلس العقدان ان يقل منه الى غيره بحيث يصح مفارقه له انقطع خياره ومحل كما مر ظاهر حيث زال الا كراه في محل يملكه المكتوب فيه عادة ما لو زال وهو محل لا يملك المكتوب فيه عادة كخيمته لم ينقطع خياره بمفارقة لانه في حكم المكره على الانتقال منه لعدم صلاحية عمله للبائس وعليه فلو كان احد الشاطئين الجرار قرب من الآخر فمسل بلزم قصد سب لا مانع ولا يجوز له التوجه الى ايهما شاء ولو بعد فيه شعر وقياس ما لو كان له قصد طريقان طويل وقصير فسلط الطويل للعرض حيث كان الاظهر فيه عدم الترخص انقطاع خياره منا فليراجع ويلينامل (قوله لو كان المبيع) من جهة الغاية (قوله لا خيار) أي فلا يقي

(قوله والابن) والقول ما زال كراهه بعد هل يكلف الخروج عقب زوال الكراهة ليسع صاحبه أولا ويفتقر الدوام لا
يفتقر الى انفسه فكل واحد الاكرب الاول ويغيب ان محل انقطاع الخيارات بعدم التروح اذا عرف محله الذي ذهب اليه والا
فغيب ان لا يقطع خبره الا بعد انقطاع خيار الهارب بناء على ما تقدم من الشارح من ان الكاتب لا يقطع خياره الا بانقطاع
خيار المكتوب اليه (قوله وان هرب أحدهما) أي اختار امواله هرب خوفا من سبغ أو نارا وقاصده بسبغ مثلاً فانه
من القسم الاول وان لم يكن في ذلك كراهه على خصوص الحارقة اه سم على منسج وبقي ان مثل ذلك ايجابية النبي صلى الله عليه
وسلم فلا يقطع بها الخيار اذا فارق مجلسه لها (قوله لمع استقاء العذو) أي من جانب الهارب (قوله اذا غر الهارب لو كان ناهياً الخ)
وخيار الملتحقين انما يقطع بالقول فقط لا بمجرد التماس ٩٠ مجلس العقد اه خليب (أقول) ولعل الفرق بينهما وبين متولى

صاحبه ان لم يبقه ما يمنع من الخروج معه والابن وان هرب أحدهما لم يبقه الا
بطل خيارهما مطلقاً لكن غير الهارب من القسح بالقول مع استقاء العذر بخلاف
المكره فكانه لا فعل له ويؤخذ من تعليلهم بتكفه من القسح ان غير الهارب لو كان
ناهياً مثلاً لم يطل خياره ويقتل خلافه وعند حقه لا بد ان يلحقه قبل انتهائه الى مسافة
يحصل بطلانها المقارنة عادت والاسقط خياره لم يحصل التفرق حيث قد كان البسط ويحصل
عليه ما تفرق في الكفاية عن التماس من ضبطه بفوق ما بين الصقين ولا يطل البيع بعزل
الموكل وكيفية أو انقضاء في زمن الخيار خلافاً للرواية ومن تبعه والوجه ان خيار
الشروط في ذلك كخيار المجلس اذا تفرق بينهما في الحاق الشروط كاصحابه (قوله طال
مكثهما) في المجلس (أو قاصداً ما قاصداً) وان زادت المدة على ثلاثة أيام وأمرضا
ما يتعلق بالعقد (دام خيارهما) لاستقاء تفرقهما بأبدانهما (ويستوفي التفرق العرف)
فان كانا في سفينة أو مسجد أو ديرة أو صغيرة كل منهما قبيل يخرج أحدهما منه أو يصعد
السطح أو كبيرة فياخر من البيت الى العن أو من العن الى الصفة أو البيت وان
كانا في سوق أو صحراء أو بيت متفاحش السعة قبيل يولي أحدهما صاحبه ظهره ويمشي
قليلاً ولو لم يبعد عن صماح خطابه قال في الاثوار والمشي القليل ما يكون بين الصقين أي
ثلاثة أذرع ولو كانا في سفينة كبيرة فالقول في الطبقة الثمانية تفرق كالصعود الى
القوة طائفة ولا يحصل التفرق باقامة ولو بينا مسجد بينهما حال البقاء المجلس وان كان
بقلعهما أو امرهما كما صممه والدار وباني لان التفرق بالبدان ولو يوجد بينهما وان
وجد تفرق في المكان مثلاً فالقول في ببطه والقاضي مجلي وذكر الامام فهو مواده

الطرفين حيث يقطع خياره
بحارقة مجامع مع انه قائم مقام
نفسه وموالية ان موالية قوله
منفصل عنه حقيقة فكان قوله
عنه نية محضة فاذا فارق مجلسه
نزل منزلة مفارقة موالية لكون
الحاصل عنه مجرد نية في الصفة
ولا كذلك الملتحقان فانه لا يمكن
اتفرق بينهما لاحقة ولا حكا
(قوله لم يطل خيار) معقد (قوله
بفوق ما بين الصقين) لمحصل
القضية وهو ثلاثة أذرع (قوله
خلافاً للرواية) يرى عليه ج
حيث قاله على ما في العرف ولم يعقب
هنا لكن يؤخذ من قوله بعد ان
لحق ينتقل بوجوه العاقد او جونه
او انما هو للموكل عدم اعتداده
وعليه فتستثنى هذه من قولهم
الواقع في مجلس العقد كالأوقع

في صلبه وينتقل الخيار بذلك للموكل كما في (قوله في ذلك) أي في عزل الموكل وكيفية الخ (قوله لاستقاء تفرقهما) أي الاذرى
وعدم اختيار لزوم العقد (قوله كل) هرب طرف فاعل صغيرة قوله منها أي من البقاع الثلاثة فلا يقال كيف وصف المسجد بوصف
المؤمن مع كونه ذكر (قوله قبيل يخرج أحدهما) ظاهره ولو كان الباقع قريسا من الباب وهو نافي الاثوار من الامام والفرز
اه سم على منسج ويظهر ان مثل ذلك ما لو كانت اسدى رجله داخل الدار معقد اعلى فأنجزها اه (قوله أو بهعد السطح)
أو شامراً فغافيا كقوله مثلاً ومثل ذلك ما لو كان ناهياً بفرقة لها فغافيا يظهر (قوله أو بيت متفاحش السعة) أي أو سفينة كبيرة
(قوله قبيل يولي أحدهما صاحبه ظهره) وكذا الوثق التي تفرق رأى جهة صاحبه كما في (قوله ولو بينا مسجد) خلافاً لـ
ويفرق بين ما هنا وما في الايمان من الحنفية في الوصل لا يـ كنه بانه بعد ما كافر فامدة البناء بفسه أو امرأة ولا يصدع
استقامهما ولا كذلك هنا

(قوله خلافاً لابن الرقعة) يظهر من كلام المولى ترجيح حيث قال مفارقة أحدهما الآخر وجرى عليه حج (قوله بمفارقة مجلس قبوله) ظاهره وان فارق الكتاب مجلسه بعد علمه بلوغ الخبر المكتوب اليه وعليه فلا يعتبر الكتاب مجلس أصلاً ولكن قال سم على منبج نقل من الشارع بانقطاع خيار الكتاب إذا فارق مجلساً علم نفسه بلوغ الخبر المكتوب اليه اهـ ووافق الظاهر ما يرمز به فينا الزايد في حاشيته من قوله كأي الكتابة الغيب لا تنقطع خيار الكتاب إلا بمفارقة المكتوب اليه فكذلك انما على العقد خلافاً لوالده وباقى (قوله واجن او انجي عليه) هل يقيد في الانجاب إذا لم يرجع والهن من قرب وبالأستطر ولم يقيم مقامه كأي ولاية النكاح فيه فقرر واستحل مر الاستطر فاقطر لوجن الاجنبى هل ينتقل من افاده كونه يفتى فيم فراجع اهـ سم على منبج وقول سم الاجنبى أى القى ٩١ شرط له انقبض (قوله فالاصح انتقاله الى الوارث)

شامل لما إذا كان القرن مؤجلاً غسل بالوت وهو ظاهر واما ما ذكره بعضهم من عدم انتقال الخبر سيقطظا فظاهر انه مردود اهـ سم على حج ووجه الرد انه لا منافاة بين قول الدين وانتقال انقبض (قوله ولو علم) كيت المال (قوله والولى ولو كما) أى سواء كان المولى حاكماً أو كالأب والجد وعليه فلو كان العاقد ولداً ومات في المجلس ولم يكمل المولى عليه فينبقى انتقاله الى الولاية بعده من حاكم أو غيره ثم رأيت ما بقى في خيار الشرط اهـ سم على حج وأراد به ما نقلناه عنه فيما بقى من قوله ظاهر الخ (قوله والمولى) أى فاته يتنقل اليه بموت الوكيل او جنونه وبقي ما لو مره الموكل وقتلنا ليطالبه البيع وهو العقد

الاذرى انه المتجه ولو تبادى من يد بيع ثبت انقباضا لهما وامتدما لم يفارق أحدهما مكانه فان فارقوه ووصل الى موضع لو كان الاخر معه يجلس العقد عند فارقا بطر خيارهما ولو يقصد كل منهما جهة صاحبه خلافاً لابن الرقعة وتقدم اوافل البيع فانه خيار الكتاب الى انقضاء خيار المكتوب اليه بمفارقة مجلس قبوله (ولو مات في المجلس) كلاهما أو أحدهما (او بجن) او انجي عليه (فالاصح انتقاله الى الوارث) ولو عامر والولى) ولو كما والى السيد في المكتوب المأذون والموكل كخيار الشرط بل الأولى اثبوتها بالعقد ولما قلنا موافق في خيار الشرط بالاتصال لثبوتها لنفسه المتعاقدين بشره بخلاف خيار المجلس وافق ذلك عقد الربا وغيره فان كان الوارث طفلاً فلا يجتوز أو عجزوا عليه بسبقه نصب الحاكم من يقبل له عاقب مصلحته من فسح واجازة ويجزى المكتوب كونه فاته في المجهود ومقابل الاصح سقوط الخبر لانه مفارقة الحياة أولى به من مفارقة المكان فان كان الوارث مثلاً في المجلس ثبت له مع العاقد لا آخر الخيار وامتد الى قمرهما وقتل أحدهما وان كان غائباً ووصله انابرة في مفارقة مجلس انقبض لانه خليفة ورثه فيثبت له مثل ما يثبت له ولو ورثه جماعة حضور في مجلس العقد لم ينقطع خيارهم بخلاف بعضهم بل يمتد الى مفارقة جميعهم لانهم كلهم كورثهم وهو لا ينقطع خياره إلا بمفارقة جميعهم أو فاقبضون عنه ثبت لهم انقباض وان لم يجتمعوا في مجلس واحد كما فى بعض نسخ الروض وهو الموقوف عليه وينت خيار العاقد الباقي مادام في مجلس العقد سواء كان الوارث الغائب واحداً أو متعدداً ونفس العقد يفسخ بعضهم في نصيبه أو في الجميع وان أجاز الباقيون كالفوسخ المورث في البعض واجاز في البعض ولا

كما مر فهل ينتقل الى الموكل أو يبقى الموكل أو ينقطع فيه نظر ولا يبعد الأول لانه يهره من التصرف ومنه الفسخ والاجازة ولو جسد ما طر الخبر فاشبهه بنون الوكيل (قوله نصب الحاكم من يقبل له عاقب مصلحته من فسح واجازة) يعني أن مجلسه حيث لم تثبت الولاية عليه لغير الحاكم كالمات الأب عن طفل مع وجود الجد أو عن وصي إقامه لأب أو الجد قبل موتها (قوله ويجزى المكتوب) أى بان فسخ الكتابة هو أو سيده بعد حلول النجم (قوله كونه) أى فسخ الخبر ليس له (قوله لعاقد الباقي) أى المولى (قوله مادام في مجلس العقد) أى فان فارقته انقطع خياره وبقي الخبر لوارثه لا آخر فليس حكم موت أحدهما كالحكم فيما لو سكتب الغائب ليرة امتسار الكتاب لا تنقطع خيار المكتوب اليه وفي حاشية شيخنا الزايد التسوية بين المستثنى في عدم انقطاع الخيار ومفارقة المجلس (قوله يفسخ بعضهم) أى الوارث (قوله وفى الجميع) تعميم

(قوله الاضرب بالي) أي لا من شأنه ذلك فلا أثر لزيادة بعدلانه بفسخ البعض انفسخ فلا بد من الاستبعاد (قوله ففسخ بعضهم لا ينفسخ) أي في الجميع ثم رأيت في شرح العباب التصريح بخلاف ما هو مفسر في الأرض وسأيت في كلام الشارح التصريح بأنه لا ينفسخ في شيء منه (قوله لان الفسخ ثم جابرا) أي في قوله ما طلعوا على عيب (قوله ولا يبرأ هنا) أي قوله ولا ينفسخ العقد يصبح بعضهم الخ (قوله وهذا لا ينفسخ في شيء) أي لامن حسنة ولا حسنة فيه اهـ مع على حج (قوله واجههم انهم) قال مع على معجج بعد مثل ما ذكره ونقي وقا لم يفسخ العقد لغيره ثم افاد ان يرقى لولا بخلاف ما لو بين الماقد وخلفه ولية ثم افاد قبل فراغ الخبر فانه يعود اليه ولا يرقى لولا (قوله صدق الثاني) أي فانظر باقاه هـ (فصل في خيار الشرط) هـ (قوله وما يات به) كيان من له الملك في زمن ٩٢ انذار واصل الوطام (قوله لهما) بيان للمشروط (قوله ولا يجني) الوابض

او (قوله كالقن) مثال الاجنبي
(قوله تكليف الاجنبي) ولا يشترط معرفته بالعقد وعليه ولا رويته له ويشترط ايضا ان يتبين منه الى كده فلا اضافة الى جزئه لم يصح ما لم يرد بالجزء الكل كما تقدم عن مع على حج (قوله لا ارشده) هو ظاهر ان كان الماقد يتصرف من نفسه اما ان تصرف من غيره كان كان وليا في صحة شرطه لنفسه الرشد فلو لم يعلم علمه بمانته المصلحة لا يقال اذا تصرف من غيره لم يصح شرطه لاجنبي لا تقول بحمل امتناع شرطه لاجنبي ما لم ياذن المالك وعليه فلو كان المالك موكلا واذن الوكيل في شرطه لاجنبي ولم يصح اشتراطه في شرطه له او وكيل كونه رشدا وان كان الاجنبي المشروط له الخيار لا يجيب عليه رعاية الاحتياط لكن الوكيل

بعض الفسخ للاضرب بالي ولا يرد عليه ما لو مات موثرهم واطلعوا على عيب المبيع ففسخ بعضهم لا ينفسخ لان الفسخ ثم جابرا وهو الارض ولا يبرأ هنا وصاحبه ان فسخ بعضهم ينفسخ به العقد هنا وان لا ينفسخ في شيء ولو اجازا الزاوية اوفسح قبل حله موت موثره فقد كمل منسما على العقد بناء على ما لو باع مال موثره غلا ناجية وان قال الامام الوجه نفوذ فسخه دون ايجازه ولو خر من احد العاقدين ولم تفهمه اشارة ولا كتابة نسب المالك كما يتابعه كالموثر وان كانت الاجازة ممكنة من التفريق وليس هذا محجورا عليه وانما ياتي المالك منه فيما تضر منه بالقول اما لو فسخ اشارة او كان له كتابة فهو على خياره ولو اشترى الوكيل اقله شيئا فبلغ قبل التفرق رشدا لم يتقل الخيارات اليه لعدم اعليته حال البيع وفي بقائه لولا وجهان او وجهان لم استحبا بالما كان ويجوز ان في خيار الشرط (ولو با آتوا) تنازع في اصل (التفرق) قبل مجيئهما (او معهما) وهرتا واقطعا في التفرق ولكن تنازع في الفسخ قبل صدق الثاني (للتفرق في الاولى والفسخ في الثانية) (بينة) لان الاصل دوام الاجتماع وعدم الفسخ هـ (فصل في خيار الشرط وما يتبعه) (لهما) أي العاقدان بان يتحقق كل منهما بالشرط (ولا أحدهما) على التعيين لا الايهام بان يتحقق هو به اذا كان هو المبتدئ بالبيع او القبول ووافقه الا تخبر من غير تحققه فلا اعتراض فحينئذ في قوله ولا أحدهما بل ولا يستغنى عنه وان زعم بعضهم اما الشرط من تأخر قوله او ايجابه بطل العقد والشرط لاستقام المطالبة (شرط الخيار) لهما ولا أحدهما ولا اجنبي كالقن البيع العقد المشروط هـ وتعدد ولو مع شرط ان أحدهما وقع لاحد الشارطين والا تحولا آخر والاوجه كما قاله الزركشي اشتراط تكليف الاجنبي لا ارشده وان لا يلزمه فعل الاحتياط بناء على ان

لما يميزه التعريف بالبالصحة اشتراط لصحة تصرفه ان لا ياذن الارشيد ثم جابري عليه الشارح جوى عليه حج هنا شرط لكن خالفه في شرح العباب حيث قال بعد كلام قرر وعلم انهاء اشتراط رشده لان كلا من التقليل والتوكيد في العقود المالية يتوقف عليه وهذا يدفع ما مر من الزكشي من اشتراط بلوغه فقط قياسا على المعلق بغيره للعلاقة مع عليه اما اشتراط البلوغ فلان الاجازة والفسخ تصرف وكلاهما لا يصح الا بالبالغ لان الصبي لا يصح تصرفه واما عدم اشتراط الرشده فلا امر تابع فليتأمل مع على معجج (قوله وان لا يلزمه) أي الاجنبي (قوله فعل الاحتياط) قال في الرض ولا يفعل الوكيل الا ما فيه حظ الموثر بخلاف الاجنبي اهـ وقوله تملكه فحينئذ انه لو عزل نفسه لم يتعزل به صرح بقوى والتزالي وجرمه في العباب اهـ مع على حج وقتية اطلاقهم انه لا يشترط في الاجنبي القبول ولا يرد عليه ما جابج لكن في حج مانعه وعليه أي على كون

= شرطه الاجنسي فذلك لا يكفي عدم الرد فيها بل يظهر ومفهوما انه يرتد برده وهو ظاهر كسائر أنواع التلويح فانه لا بد فيها من القول حقيقة أو حكما (قوله تملكه) أي الاجنبي (قوله وان قوله) أي العاقل (قوله ويكفر) أي يكون شارطا لغيره (قوله ومعلوم انه يشترط صحة شرط انذار بيان الملة فلا بد من بيانها والابطال المقدر في ج ح ما يصرح به حيث قال بعد قول الشارح ان أشاور يوما مثلا اه ولعله اسقط ذلك لعدم جملان من اشتراط كون الملة معلومة (قوله والله) يدل من مقتضى أو صفت بيان عليه اه سم على ج (قوله كان أي كل منهما (قرة ومعناها) أي في الأصل (قوله ولا خديعة) عطف تفسير (قوله والا فلا) قضيته صحة البيع وسقوط انذار والتمس عدم صحة البيع اه سم على ج ووجهه اشتراك على اشتراط امر مجهول وفي سم على ج مائه بعد كلام ذكره لكن عبر عن العباب بقوله فان أطلقها المتبايعان مع البيع وخبرنا لان علمنا انها والابطال اه أي والابطال البيع حكما مصرح به الشارح في شرحه وفي التبادر من عبارة قال تجلوا شرط خبار مجهولا اه (قوله ويجوز التفاضل فيه) أي انذار (قوله ولا خير ومين) ٩٣ أي ويكون اليوم الاول مشتركا بينهما وما بعده

مختص من شرطه لعله فلو شرط اليوم الاول لاحدهما وما بعده لا آخر لم يصح كما سنده (قوله فز دواته مع الآخر) خبار يوم آخر أي مثلا والشرط ان لا يزيد مجموع ما شرطه العاقل وواوته على ثلاثة أيامه (فرع) فان خصص احد الصدين بالبيعة بالخيار أدب في دفعه لم يصح فإذا عينه مع أي في العقد وإذا شرطه فيها لم يكن له رد أحدهما ولو تلف الآخر اه والمقهور من صحة تخصيص احد الصدين بعينة بالخيار ان دفع البيع فيه دون الآخر وهذا مفهوم أيضا من قوله وإذا شرط فيها لم يكن له

شرط انذار تملكه وهو الاقرب وان قوله على ان أشاور صحيح ويكون شارطا لغيره لنفسه كما فاده الاذرى (في أنواع البيع) التي ثبت فيها خيار المجلس اجماعا لما روى ان حبان يبيع اوله بالموجود ابن منقذا بالهبة والمهر وايتان وهما صحيان كان يهدع في البيوع فأرسله صلى الله عليه وسلم الى انه يقول عند البيع لا خلاية واعله بما تم في ذلك كان له خيار ثلاث ليال ومعناها هي يكسر الهبة والمهر واحدة لآخر ولا خديعة ولهذا اشهرت في الشرع لاشترط انذارا لما كان ذلك مكررا وحلها معناه ان يثلاثوا الا فلا يجوز التفاضل فيه كان شرط لاحدهما خيار يوم والا خير ومين أو ثلاثة ولو شرط خبار يوم لمحت احدهما في اثنا عشر دواته مع الآخر خيار يوم آخر جاز قال الراي والي وما اعترف به عبارة المصنف من عدم تعيينه المشرط له انذار فصار حصة غير صحيح اذن قواعدهم ان حذف المعمول مؤذن بالمعوم كاتقيده عبارة ايضا بهذا الاعتبار صحة شرطه كالكافر في بيع معمل وغيره في صيد لا شفاء الاذلال والاستبلاء في مجرد اليازة والفسخ وهو ما ذهب اليه الروائي مخالفا لوالده فيه ويمكن الجواب ايضا عما اعترض به قوله له سألوا لاحدهما الخ من استغلال أحدهما به بان شرط انذار مبتدأ خبره قوله في أنواع البيع وقوله لهما ولا أحدهما منتهى بل بالخيار ولو شرطه لاجنبي لم يثبت بل شرطه له ما لم يمت الاجنبي في

رد احدهما فهذا يجوز فيه تفريق الصفة على البائع لا المارضى بتخصيص بعض البيع بشرط انذار كان ذلك رضامنه بالترقيق (قوله فصار حصة) أي حيث لم يبق المشرط لنفسه اجمال من جهة احتمال ان المراد انهما بشرطه لهما لاحدهما مثلا ولا اجنبي (قوله غير صحيح) فيه قلنا في الاستكام الشرعية كثيرا لا يمكن في اثباتها بطل ذلك اه سم على ج (قوله بهذا الاعتبار) أي ان حذف المعمول الخ (قوله صحة شرطه) أي انذار (قوله في بيع معمل) يعني فيما يتبع بيعه على الكافر ليشمل الحر في السلاح وصداة ج في غصم معمل معمل (قوله ويمكن الجواب ايضا) هذا الجواب مخالفا لما شرح عليه أولا وحاصل هذا الجواب ان المصنف بين المشرط له وللمين الشارط ووجهه ان الشرط لا يكون الا منهما لكنه يوجب انه لا يصح شرطه لاجنبي وليس صحيح الان يقال ان الاجنبي لما كان موقعا لا اثر لاحدهما من لغيرته (قوله لم يمت) مثلهما لو جن او اخطى عليه لانه اذا لم يتقرر له بها استغرقت مدة الجنون او الانحاء الثلاث فتريد المدة عليها ان يقبضها لهما ولا فائده والا انتفت فائدة ثبوت انذار وقلة بالدرس عن شيئا الحلبي ما يوافقه وعن شيئا الزايد ما يوافق

(قوله ولومات العاقد) أي لو بين أو غي علمه كما يفيد قوله قبل الفصل كشار الشرط بل أولى من أنه إذا مات من شرط له
 الخسار من العاقدين انتقل لوارثه وأوليه ثم قال والموكل الخ ولا شك أن من له اختيارها بخلاف الموكل ثم ينبغي إعادة له ما إذا
 أنه تأجل انتقامها مدة الخسار (قوله انتقل لوارثه) لو كان الواوثة غالباً يعمل لا يصل الخسار إليه إلا بعد انقضاء المدة هل يصل بلزوم
 العقد بخرق المدة أو لا ويقتد اختياراً بالي بلوغ الخسار للشرع ووجهه قطر والأقرب أن يقال أن بلغه الخسار قبل فراغ المدة ثبت له
 ما في ماله والأثر العقد لا يبعد زيادة المدة على ثلاثة أيام (قوله فلما كم) ظاهره أنه لا ينتقل لورثه أو بعد الوفاة الميت كما
 لو مات الأبي العاقد مع وجود المدهاء سم على حج أقول وينبغي خلافه لقيام البدل الا مقام الأبي فلا حاجة إلى نقله إلى الحاكم
 (قوله فلو كذا) يقي ما لو عزم الموكل بعد العقد وشرط له الخسار هل يثبت الخسار لموكل أم لا لأنه قطر ونقل من بعضهم أنه ينفذ
 عزله ولا يثبت للموكل ويخرق بينهما وبين الأجنبي بان الوكيل سبب محض فنقضه عزله ولم يثبت للموكل بعد مشروطه بخلاف الأجنبي
 وهو ظاهر (قوله وليس لو كذا) وينبغي أن يكون الوكيل كالوكيل فلا يشرط له غير نفسه ودوليه اه سم على حج أي ما لهما
 فيبصر زوجه منه فموله أن يكون من غير ما له من أن لا يشرط في الأجنبي الشرط له اختياراً (قوله لغير نفسه) ومن
 الغير الأجنبي كما قاله الطبيب (قوله ثبت له) ٩٤ أي الوكيل لا يملك ما يبيع شرط من شرطه لغير موكله ونفسه زل على نفسه

(قوله والوجه أن سكوت) أي
 الوكيل (قوله كشرطه) أي فان
 شرطه المبتدى الوكيل أو الموكل
 مع أو لا يجنب فان كان باذن المالك
 مع أو بدون فلا (قوله لا في المحدث)
 على الوجه (قوله وهو حاصل
 بشرطه) أي المبتدى (قوله ولا ي
 قبل أقول المستوفى للاحدهما
 يتأصل أن قوله لهما ولا احدهما
 بان الشرط له (قوله من تعيين)
 أي من المبتدى فثبتته البطان

فيما لو قال بهذا بشرط اختيار من غيره كذا أو لا أو لا يجوز به باحتفال أن يكون الشرط له احدهما وشمل
 وهو مهم وفي سم على حج أخذنا من تعميم الرخصة أنه لو شرطه الوكيل وأطلق ثبت فان البائع إذا أطلق يثبت بشرط الخسار
 ثلاثة أيام مشدداً لا قتال المدة ترى قلت اخترت اختياراً بالبيع فيكون من قبيل اشتراطه بالبيع وهو لا لهما أو أطلق في بيان ذلك
 ثم قال لكن سبباً من شرح الرض في شرطه كالأجنبي مطلقاً ما يضاف ذلك فيلزم اه أي وهو عدم الصحة وهذا
 موافق لما قلناه ويخرق بين شرطه من المالك ولو كذا بان الوكيل لما كان ممنوعاً من شرطه لغيره بل عليه ولم يحصل على
 مركزه وإن جاز اشتراطه في بشرطه فلفظ وتعلق استحكمة به بخلاف المالك فإنه لما جاز اشتراطه ولقباقه والمدة ترى ولم يصرح
 باسم واحد من الثلاثة فشرطه لأن جعله في احدهما ترجيح بلا مرجح (قوله من غير تقيظ) أي من غير اشتراط تقيظ به فيشمل
 السكوت والتلفظ (قوله وقد ثبت ذلك) أي خيار المجلس (قوله لا هذا) أي خيار الشرط (قوله لا لأن بشرط القبض) أي في
 العوضين في الروي إلى راس المال في السلم وقوله وفيما يشرع قضية الكلام في بيع خيار المجلس فيما يتسارع إليه الفساد
 وامتناعه ما دام في المجلس وإن لم ينفذ المبيع وقد يخرق ببيع خيار المجلس فمرا اه سم على حج أقول وما تر جامل أن قضيته
 ذلك قد يفيد غملاً للشارح لما ثبت فيه خيار المجلس في بيع الجمل في الصنف (قوله لهما المالك) أي أن كان اختياراً للبائع
 أو لهما (قوله ولزومه) أي أن كان اختياراً للمشتري

(قوله ويشمل ذلك) أي عند الرأب والاصل (قوله لاستلزامه) أي الشرط المشتري إذا لم يكن أي يمنع شرطه مطلقا (قوله وفي البيع الضيق) أي كدوم عليه في المستثنيات يقتضي أنه يثبت فيه خيار الجلس وليس كذلك كما تقدم فكان الأولى عدم ذكره (قوله وفيما يتسارع إليه) فيهم جواز شرطه مدة لا يحصل فيها القصد اه سم على منج (قوله والباقي ثلاثا) أي يمنع شرطه للباقي ثلاثا من أحدهما وواقعة الآخر (قوله الموجود عند البيع) أي فالوجود وقت انعقد المشتري والقي يحدد الباقي لكنه يمنع من الحل ثلاثا (قوله كالوجه الحادث بعده) أي فيكون الباقي ويحتمل بالموجود المبيع قبل فترته لترويج مقصده وقتية قوله كالوجه الحادث ان الدابة المبيعة لو حلت في زمن ٩٥ اختيار الشرط واحدما كان الحل فيه

التباين في أخذه إذا انفصل وان لزوم البيع حيث كان التباين الباقي أوسع والخيار للمشتري وبواقفه الإطلاق قول الشاويح الآتي وينبغي على ذلك الاكساب والقواعد (قوله لمن طرد ذلك) أي امتناع شرط اختيار الباقي ثلاثة أيام (قوله إذا دأب هنا) أي في بيع حلوب غير مصرة (قوله ان شرطه فيها) أي المصرة (قوله كذلك) أي كشرطه للباقي فيمنع (قوله هو محمول على مال وطن) أي فلناسا وباحد طريقه الآخر او مر جوحا فان كان واحدا فلا لاه كالقنين كما قاله الشاويح في بابي في مال وطن المبيع زانيا الخ (قوله وان يظهر التصريح) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والبادر فساد العقيد هذا الشرط اه مم على حج (قوله الزمها لما كم) أي اوباع عليه ويظهر ان مثل ذلك

ويشمل ذلك ما يرى بلفظ الصلح ويمنع شرطه أيضا في شراء من يعتق عليه للمشتري وحده لاستلزامه المثلثة المستلزم لعتقه المانع من الخيار وما دى شؤنه لعدمه فيه صحيح من أصله بخلافه لشرط لهما الوقته والباقي فقط إذا لم يكن وفي البيع الضيق وفيما يتسارع إليه القصد في المدة المشروطة لأن قضية الخيار التوقف عن التصرف فيه فيؤدي لضياع ماله والباقي ثلاثا في مصر اثنته الحل المضربها لاجال لم يمنع حله فيها لو كان الخيار مع ان المثلثة حيث ذوالين في زمن الخيار ان المثلثة لا تناقوله لما كان اللين الموجود عند البيع مبيعا كان حيث ذوالين لاجل الموجود عند البيع فيمنع الباقي من الحل ثلاثا شؤنه في زمن ترويج اللين على المشتري كما يعلم مما يأتي واللين الحادث بعد العقد كالوجه الحادث بعده وما ذهب إليه الاوحي من طرد ذلك في كل حلوب مردود إذا دأب هنا لعدم الحل بخلافه ثم فان تر ويحبه التصريح التي عهد هاتين من الحل وان كان اللين ملكه والاوجه ان شرطه فيها لهما كذلك وان مثل الثلاث ما قام بها عداوته الاضرابها لا يقال ما طريق علم المشتري يصح بها حتى امتنع عليه شرط ذلك الباقي او ما يقتضيه لانا نقول هو محمول على مال وطن نصير بها من غير تحققه أو ان المراد ان هذا يقتضيه بالباقي وان يظهر التصريح يبين فساد الخيار وما يقرّب عليه من فسح أو اجازة ولو تكرّر بيع كافر لفته المستلزم شرط الخيار وفيه الزم الحاكم به بتأويل من تعقيد المصنف بالبيع عدم مشروعيته في القسوخ والعتق والبراء والكباح والاجارة وهو كذلك وقوله كبروي وسلم الكفاف فيه استعانة وتب على انه لا فرق بين ما يشترط فيه القبض من البائين كبروي ومن أحدهما فقط كالسلم (ونعابجوز) شرطه (في مدة معلومة) للمتعاقدين كافي طالوع ثم القبول قبل الوقته ان الغيم انما يمنع الاشراق لا الطلوع اوالى ساعة وهل تشمل على لحظة او على الساعة ان عرفاها كل محتمل والاقرّب انهما ان

مالو تو جبه على شخص يبيع ماله بواحدة فعل ما ذكر (قوله عدم مشروعيته في القسوخ) ومنها الأقال على العتق من انها فسح فلا خيار فيها ومنه يعلم ان قول عمدة بديون الخيار في الأقال يبنى على انها يبيع ويدل على هذا البناء قوله ودخل فيه أي البيع الأقال فانها لا تدخل بناء على انها فسح (قوله الكفاف فيه استعانة) معناها انه لم يبق فرد آخر غير ما دخلت عليه واجب أيضا بانها في الكفاف لا تدخل اجارة الغيبة على ان فيها خيار الجلس كما قاله القفال وان كان المعقد خلافه وكذا ادخال المبيع في الغيبة بناء على انه حكم بان كان المعقد عند الشاويح خلافه (قوله والا فلي لحظة) يدرج تحتها ما وجبها الملكية وقصد احوال الحل على الغلبة حيث ينفذ في كل القياس البطلان لانها قد اعدت بمجهره لهما اهم على حج وانظر =

فما عدا أو الظالم حتى يصحك بل زوم العقد مضى أو في ستم على منتهى وظل يقال البتة لا قدر لهامه يوم فهو بشرط خياره يوم
 فضره (أقول) والظاهر أنه كذلك لأن البتة لا بد لها حتى يهمل عليه (قوله) ويصل على يوم العقد (أي) أن وقع مقارن القبر
 (قوله) فإلى منتهى) وينبغي أن مثل ذلك ما لو قال بمقدار يوم فيصير (قوله) لو تلقى المبيع بأية فتم ما وقع من اختياره قبل
 القبض أنفسخ البيع ويصد أن قلنا الملك بالبيع أنفسخ أيضا ويصدق المشتري الثمن ويغرم الفدية كالسليم وإن قلنا الملك
 للمشتري أو موثوقه قبل ينفسخ وعليه الرجعة والأصح بقاء التام وإن كان تزم الثمن والأصح بقوله المصدق فيها المشتري وإن أنقذه
 أحسن وقلنا الملك للمشتري أو موثوقه لم ينفسخ وعليه الغرم وأنشأ بها الحاق تم البيع ففسي المشتري والأصح بقاء وإن أنقذه
 المشتري استقر اهـ سم على منتهى (قوله) تعاضد ودية) وإنما لم يصرح في الأجرة على ذلك أي حصول البلية تسألها أصل
 والخيار تابع ما عقر في هذه ما لم يفتقر في هذه اهـ جج وقضته أن عقد الأجرة لو وقع وقت الظهور لبيت مثلا امتنع على المستأجر
 الانتفاع به لئلا يلزم تحول الأجرة فلو فيه نظر ظاهر ثم رأيت سم كتب عليه ما فيه نقل في شرح الراسخ عن عدم هذا الجمل عن ابن
 الرقعة وأنه نظره فيما هنا قال وليس كما قال ٩٦ بل ما في الأجرة نظيره ما هنا وبقتدر صفة ما حاله يظهر الفرق وذكر الفرق

الذي ذكره الشارح (قوله) أوصاف
 البطل قياس ذلك حكمه بان
 وقع العقد نصف النهار بشرط
 الخيار لم يدخل بقية اليوم تعا
 ضد ودية اهـ سم على جج (قوله)
 أنقضى بشرط شمس الخ) منه يعلم
 أنه لو عقد أول النهار بشرط الخيار
 ثلاثة أيام لا يدخل البلية الأخيرة
 ويلزم بشرط شمس اليوم الثالث
 وساق في كلامه (قوله) لا يزوم
 أي لأن مبدد دخول البلية التبعة
 وهي موجودة (قوله) ما بشرط
 أي الخيار (قوله) أو العطاء أي
 وقضية الناس ما عليها من الديون
 تصد الفلكية وعمرها حال عليها أو الأبدى لخطئة أو إلى يوم ويحصل على يوم العقد فلو
 عقد نصفه مثلا قال في مثله وقد دخل البلية تعاضد ودية قاله المتولي فإن اختر بها بطل
 العقد أوصاف البطل أنقضى بشرط شمس يوم تاليه كما في المجموع وما عارض به من
 أنه لا بد فيه من التنصيص على دخول بقية الليل والأصابت المدة منقضية من الشرط
 يد بوقوعه تعاضد خل من غير تنصيص عليه وكما دخلت البلية فيما عارض من غير أن ينص
 عليها لأن التصديق يقضي إلى جواز تعديل ومفكذا بقية الليل هنا كذلك يجامع أن
 التنصيص على الليل فيما يمكن فلازم من قوالم يعلم وجوبه ثم قوالم يعلمها وتكون
 طرف اليوم الملتق محيطان باليلة ثم لأنها لا يوزن ما بشرطه مطلقا أو في مدة مجهولة فلا
 يجوز كمال التفرق والحصاد أو العطاء أو التمسك به إذا لم يرد الوقت للمعالم ما نسب من
 الفرو وما يلحقه في مدة متصلة بالشرط والأزمنة جواز تعديل وهو معتمد كما
 متوالية (لا تزد على ثلاثة أيام) لأن الأصل امتناع الخيار إلا فيما ورد الشرع ولم يأذن فيما
 زاد عليها بقبولها المذكور فالحاصل ما سبق على أصله بل ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه
 أبطل ما بشرطه الخيار أربعة أيام كإرواه عبد الرزاق وأصحابه بشرط الزيادة ولم يخرج

لأدراك الفسخ مثلا (قوله) به لزومه قد غنم الملازمة باتساقها فيما بشرط في العقد ابتداء المدفن التفرق إذ قبله لازم مع على
 خيار المجلس اهـ سم على جج (أقول) وقد يجب بيان المراد من ومن حيث الشرط وإن بقي الجواز من حيث الجلس على أنه قد يلزم في
 المجلس قبل التفرق بأن اختياره لزومه (قوله) متوالية) وعليه فلو شرط بالبيع يوم والمشتري يومان بعده بطل العقد وكذا لو شرط
 للبايع يوم والمشتري يوم بعده والبايع اليوم الثالث بخلاف ما لو شرط اليوم الأول لما ولا بعده ما عدا عينا الثاني والثالث فانه يصح
 والحاصل أنه متى اشتغل على شرط يوم أو جزاء العقد بعد لزومه بطل والأقل لا منه ما لو شرط اليوم الأول للبايع وثلاثة أو الثاني والثالث
 لأجنبي منه فيصير على الرابع من وجهين لأن الأجنبي لكونه تاليا من شرطه اليوم الأول لم يوزن ذلك الجواز العقد بعد لزومه بطل
 الجواز مسبقا بالنسبة للبايع (قوله) لا تزد على ثلاثة أيام) فلو وضعت في المجلس لم يجز بشرط شيء آخر كما هو ظاهر لأن خيار الشرط
 لا يكون إلا ثلاثة فأقل ولو شرط ما دونها وضعت في المجلس فينبغي جواز بشرطه بقية ما قال في المجلس أيضا ثم رأيت ما في الحاشية
 الأخرى عن الرواية اهـ سم على جج وهو مذهبنا ذكره وأدبنا في الحاشية الأخرى ما تقدم في قول الشارح ولو شرط خيار
 يوم غنم أحدهما في شأنا لم يخلف بقوله يومها المذكور (قوله) من العلم والاتصال والتوالي (قوله) أربعة أيام) قال فالتا أن صح فالحجة
 فيه واضحة والأقل لا يخفى صحت الثلاثة إذ خفي عنهم الهدو والاكثرون على عدم اعتباره قلت محله أن تمه قرية عليه والا
 وجب الأخذ به وهي هنا ذكر الثلاثة للمعنيين السابقين =

= اذ لو كان الاكثر منها مكانا اوليا لكان اشتراطه احوط في حق المقبول ثمانية ايام وايضا فالاصل في البيع المزموم ما وخص فيه الشارع وقد ثبت في الثلاثة نفق ما زاد عليها في الاصل من امتناع شرطها وعدم ثبوت الخيار فيها هـ (نسيه) هـ وقع السؤال عما لو وقع نكاح في زمن المجال ما قال فيه البائع مثلا بعت بشرط الخيار ثلاثة ايام ولم يذكر ان البائع قبل بثلاثة ايام مع البالي المصلحة فيها كالواقع وقت القبر في غير ايام المجال ولا يقدر لانها انما سمعت في غير ايامه لضرورة الفصل بين ايام وفي زمن المجال لا دليل على وجوده وانما هو مجرد تقدير والشارع انما اخذ كرايا لم يكن تقديرها متساوية ولا ضرورة لتقدير البطل فاصلانه نظروا ظاهر الاول لانه حيث اعتبر تقدير الايام وجب تقدير البالي خاصة فيها لتصور الصوم والصلاة والاجال فصارت لتقديرها في تلك الاحوال كأنها موجودة فلو قدرت الايام من غير البالي لم تقدر البالي في تلك الايام وجعلها اياما متوالية بلا فاصل بينها ولا نظيره على انه يجب تقدير البالي فيها لضرورة ان اوقات الصلوات تقدر في تلك الايام فالوقت الذي يقع فيه العقد بالتقدير

لتقدير الصلوات لا بد ان يكون ذلك الجزء املن ليس لونهار ويحصل ان يقال ان صادف وقوع العقد مقارنا للقبر الذي قد دوا به اوقات الصلوات لم تدخل المصلحة الاخير بما القرض حكما كقارعة العقد للقبر المحقق وان صادف وقوعه في اثناء يوم تقدير ادخلت المصلحة الاخير (قوله لم تدخل المصلحة) أي لان شرطه لم يتناول تلك المصلحة واما مسح الخلف فانه شارع نص على البالي ايضا ا هـ سم على حج اقول وقيل ان ذلك اعم ولو وافق العقد غير وب النعم وشرط الخيار ثلاث ليال لم يدخل اليوم ثلاث وكافة شرط الخيار يومين وثلاث

على تفريق الصفة لان اسقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيؤدي لمصلحة وتدخل البالي الثلاثة المشروطة لضرورة ان لا يشرط ثلاثة من طلوع القمر لم تدخل المصلحة التالية لليوم الثالث كما قاله الاسنوي بخلاف تقديره من مسح الخلف (وتخص) المدقة المشروطة (من) حين العقد الواقع فيه الشرط فان وقع بعده في المجلس من الشرط وارتد كالعقد لان العقد لم يقع بشرط الخيار فيه لاني المجلس بعد ما علم بصدقه من التفرق للتأخير مدة الخيار بمجرده لانه لا يعلم متى يتفرق فان (وقيل) تصيب (من التفرق) لان الظاهر ان الشارع بقصد الشرط زيادة على ما يقبضه المجلس وصوره من عاصره من ادائه الى الجهة ويجري هنا تقدير ما مر ثم من المزموم باختيار من اختار له يومه وان جهل المبيع والثمن كما اعتمد جمع وباتخاذ المدة ومن لم يسبق في القسح أو الاقتضا لا يصح تسليم مبيع ولا ثمن في زمن الخيار أي لهما كما هو واضح ولا ينبغي به فله استرداده ما لم يلزم وليس لاحدهما بعد القسح حسب ما في يده بعد طلب صاحبه بان يقول لا اريد حتى ترد لي اذ ابدأ احدهما بالطلب لا يلزم الاتراذع اليه ثم رد ما كان في يده كافي المجموع هنا ومثله جميع النسخ كما اعتمد جمع لكن الفتوى في الروضة واعقده السبكي وغيره ان له الحبس فينتفع تصرف مالكه فيه بتمام محصورا والظاهر ان خيار المجلس والشرط (انه ان كان الخيار للبائع) أو لاجنبي منه (فقال المبيع) بتواضعه الاثمة وحذفها لفهمها منه اذ يلزم من ملك الاصل ملك القرع غالبا (له) وملك الثمن بتواضعه للمشتري (وان كان) الخيار (للمشتري) أو لاجنبي عنه (فله) ملك المبيع والبائع ملك الثمن انصرفا على من له

١٢ هـ ث لال (قوة في الشرط) قال في شرح الباب كذا المطلق ووضيعة اعتبارها منه وان مضى قبله ثلاثة ايام فاكرو هو مقبضه خلافا لغيره لرقعة حيث رد في ذلك الى آخر ما طالع به ومنه قوله وان قلت يلزم زيادة المدة على ثلاثة ايام قلت لا محذور في ذلك لان اذ ادعى الثلاث هو خيار المجلس لا الشرط الخ ا هـ سم على حج (قوله هو عورض) أي التيقيل الموجه بقوله لان الظاهر (قوله وان جهل المبيع والثمن) أي كافي الاجنبي والموكل والوارث ا هـ سم على حج (قوله أي لهما) نبني على البائع وحده هـ ا هـ سم على حج (قوله ولا ينبغي) أي الخيار (قوله ب) أي التسليم (قوله ما لم يلزم) أي باقتضائه للمقتضى لا قوله كافي المجموع) معقود (قوله لكن التي في الروضة) معنى الشارع ايضا على هذا الاستدراك في باب المبيع قبل قبضه بعد قول المصنف وكذا اثاره فوما خوذ بوسم (قوله أو لاجنبي عنه) أي البائع بان كان نائبا عنه (قوله ملك القرع غالبا) أي ومن غير الغالب ما لو اوصى بغيره بستان مثلا ثم مات الموصي وقيل الموصى له الوصية (قوله أو لاجنبي عنه) أي المسترعي بان كان نائبا عنه

(قوله والتصرف دليل) أي على ملكه (قوله كان) أي وحل على ما اقتضاه إطلاق القوائم (قوله ولو عسخ) غاية (قوله ويحرم على المشتري الوط) - يظهر منه البائع إذا كان اختياراً وألها ما لكن صريح قوة بعد ويحرم وطوا ما حيث على كل منهما الخ خلافه (قوله ما يابذن) متعلق بقوة وطه مبروط وكان الأولى إسقاط قوة ويحرم على المشتري الوط - لأنه علمت محاسن ما عاينها فاسقطه في نفسه (قوله وان خيار) أي والمحال ٩٨ وقوة البائع أي ما ألها ما فقتضت قوة الاتي ويحرم وطوا ما حيث على كل منهما خلافه

والظاهر أنه غير مراد أو لا نوط •
المشتري باذن البائع اجازتم
البائع تقتضي عدم المهر (قوله
دونه) أي وان اذنه البائع (قوله
ولهذا كان) أي للشبهة (قوله
وخيار الشرط لأحدهما) بان
شرط الخيار لأحدهما واستمرادة
في الجنس (قوله فيكون ذلك
الأحد) أي فقط دون من لم بشرط
لمع مشاركتهم في شرطه في خيار
الجلس (قوله وان حرم من حيث
عدم الخ) أو لأحدهما وذلك لانه
أيسرنا (قوله قوله تعالى الخ) أي
حيث في فيه عدم الحل بنكاح
زوج آخر المقيد حصوه بمجرد
النكاح مع أنه يتوقف على طلاق
الاستحوا وانقضاهما منه ونكاح
الأول (قوله فانه لا يلزمه) أي
الاستبراء (قوله كان اختياراً)
أي الزوج (قوله من حل الوط •
في الأولى) وهو ما إذا كان الخيار
له (قوله قال الروائي) من شرط قوله
وهو طريقة ضعيفة) أي والمحدد
عدم وجوب الاستبراء مطلقاً في
الزوجة (قوله ولذا ترى مطلقته
ثم راجعها) ولو اشترى زوجته
بشرط اختيار ثم طلقها قبل المزموم

فيبقى ان يقال ان كان الخيار للبائع وقع الطلاق لبقاء الزوجة أو للمشتري لم يقع لانفساخ العقد بدخوله في ملكه ان
أولهما وقت فان تم العقد للمشتري بان عدم وقوعه أو فسخه بان وقوعه لانه يملك يقين أنها لم تفسخ عن ملك البائع فالزوجة
باقية ثم ما تقدم من عدم الوقوع ان كان الخيار للمشتري لدخوله في ملكه ظاهر لكن مقتضى قول الشارع بعدم انفساخ

= التناكح فعلا واشترى بوجه بشرط ان يخلو وقوع الطلاق (قوله لم تصع الرجعة) أي لغيرها في ملكه قبل الرجعة (قوله ان قلنا الملك للبائع) بان كان الخياوة (قوله عدم مصتها) أي الرجعة (قوله يبالغان) أي البائع والمشتري (قوله من بان عدم ملكه) أي حيث اتفق باذن صاحبه اخذ من قولة الاتي وكذا لو اتفق ناويا الخ (قوله وقد يتوقف فيه الخ) معتق (قوله لوجود تراصهما) أي فلا يتوسط اذن الحاكم (قوله واشهد عليها) أي النكحة (قوله وقد الحاكم) أي في حصة العدي (قوله ويحرم وطؤها حينئذ) أي في حالة الوقت (قوله ولو باذن البائع) لكن حيث اذن في غيبته ان لا يهرولان وطء المشتري باذن البائع اجازة فلم يحصل الوطء الا في ملك نفسه (قوله انه يجعله) أي المشتري (قوله والمقول خلافه) معتق وهو ان الاذن انما يكون اجازة اذا انضم الوطء (قوله وقد يوجه) أي قول الاسوي (قوله فصرح القسح) لم يذكرنا لا للكتابة في القسح ولا الاجازة ولعل من كتابات القسح ان يقول هذا البيع ليس بمس من لا ومن كتابات الاجازة التناكح عليه بقوله هو حسن ٩٩ (قوله لا باجازه) أي فلا يلزم جيعه بل

انما يلزم من جهة المجهز ويسفر الخ (قوله لا يضر زيادة) أي قبل انقضاء عقد خيار المجلس أو في مدة خيار الشرط (قوله مع عدم موافقة الاستن) نظاره الانقاسخ فيما كان الشرط من احدهما وسكت الاستر أو يدل ولكن تقدم في جميع ما فيه فنيما الشرط المؤثر هنا هو موقع في صلب العقد من المستدي به الى ان قال ويطبق بالواقع بعده في صلب العقد الواقع في زمن خياره مجلسا أو شرط ان كان من البائع وواقعه المشتري عليه أو عكسه كان الحق احدهما حينئذ زيادة أو نقصان في المبيع أو الخيار او الاجل وواقعه الآخر بقوله قبلت مثلا لكن في غير الموطأ

ان قلنا الملك للبائع أو موقوف أو المشتري فوجهان أحدهما عدم مصتها وفي حالة الوقت يبالغان بالاتفاق ثم يرجع من بان عدم ملكه على الاستر وقد به بعضهم بما لو اتفق باذن الحاكم وقد يتوقف فيه لوجود تراصهما عليه وهو كاف في حمل ذلك وكذا لو اتفق عليها ناويا بالرجوع واشهد عليها عند امتناع صاحبه وقد الحاكم (أخذنا مجلسا ياتي في المسافة وهرج بالجمال ويحرم وطؤها حينئذ فعل كل منهما ولو باذن البائع للمشتري وقول الاسوي انه يجعله باذن البائع بغير علم المصنفان مجردا لادن في التصرف اجازة والمقول خلافه وقد يوجه له بان لم يقع الا وقد رضيا بقاء العقد لحصول رضا البائع باذنه فبشره ورضاه للمشتري بشره نفسه (ويحصل القسح في الاجازة للعقد في زمن التناكح) بلفظ يدل عليها صريحا أو كناية فصرح القسح (كقصت البيع ورفضته واسترجعت المبيع) ورددت الفتن (و) الصريح في الاجازة فهو (اجزئه وامنيته) والزمنه وإذا كان من شرطهما الرفع فبعض أحدهما جيعه لا باجازه بل تسقط الاستر اذا ثبت الخياوة انما قصد به التمكن من القسح دون الاجازة لاصلها وقول من خبر لا يبيع أولا اشتري الا بقصر زيادة نعم عدم موافقة الاستر ففسخ (وطء البائع) ولو محرما كان كان الخياوة ما والظاهر كما قاله الاذري ان وطء انما يكون فسخا اذا علم أو ظر وهو مختار ان الموطأ انتهى المبيعة ولم يقصد بوطئه الزمان باشر فيها فبادون الفرج لم يكن فسخا كاستخدام او انصح الاذري فبما لا ين الرضة انها فسخ لانها الاتباع بالملك ثم قال ويشبه ان يكون محققا بالمباحة لولا البيع وكذا الوطء ما لو كانت محرمة عليه

من الفتن لا ابداء وهو لا يحتاج للقول ويكتفي برضيت بزيادة كذا فان لم يوافقها سكت بنى العقد وان قال لا أرضي الا بفلان بطل وهو صريح في انه اذا سكت يستقر الفتن على ما ذكر في العقد أولا ويلغو الشرط وبعبارة جع هنا موافقة لعبارة الشارح فيصير قولهم انهم عدم موافقة الاستر على ما قاله في الاستر صريحان قال لا أرضي أو نحو ذلك وانه لو وافقه صريحا استقر العقد على ما وافق عليه وان سكت لغا الشرط واستقر الحال على ما وقع به العقد أولا (قوله ووطء البائع) أي في القبل وخرج به الدبر اه شرح ووض (قوله ولم يقصد بدو طئه الزنا) أي فان قصد ذلك لم يكن فسحا وينبغي ان يحمل ذلك فيما اذا كان اختيار البائع ما لم يحصل من ذلك الوطء فان حملت منه ففسخ وصارت مستوفية عليه لانه احبها له في ملكه (قوله انما) أي المباشرة (قوله وكذا الوطء) أي انما يكون فسخا اذا كان سباحة لولا البيع بان لم تكن محرمة ولا في معنى المحرم وكان الوطء في القبل

(قوله بعبس) وكوطة الحرمة وطه الامرد ١٥ حج (قوله ومن هذا) أي عما لا يكون فسخا (قوله وطه الخلفي) أي الخلفي البايع (قوله واخصا) أي سيعا واخصا بالاثمة (قوله فلا يختار) أي بعلامات علمتها أو تشبهها ويصار به وكذا أي يحصل الفسخ بوطه البايع الواضح فتشأن ان اتفق بعد الاثمة (قوله بعده) أي الوط (قوله الحكم بالوط) أي فيكون واجعا (قوله تعلق الحكم بالوط) أي فيكون فسخا أيضا (قوله السابق) قبل ذلك المألو باعه بشرط ان يعتد بالمشتري ثم اعتد البائع في زمن الخيار فنقذ ويكون فسخا للبيع ويغوث به الاتفاق المشروط على المشتري (قوله ومع كونه كذلك يكون صحيحا) أي الاتفاق وذلك كراه الشارح هذا لأنه لا يلزم من الفسخ صحة التصرف ١٠٠ (قوله وانما لم فصل به) أي الوط (قوله لم يوافق) أي البايع (قوله قبله) أي

بعبس أو غير علم يكن فسخا قطعيا ومن هذا وطه الخلفي واخصا وعكسه فلا يختار الوط في الثانية الاثمة بعده تعلق الحكم بالوط السابق ذكره في المجموع في باب الاحداث وقيل به انه لو اختار الوط على الاثمة كونه فسخا بعد تعلق الحكم بالوط السابق (واحقه) ولو لم يعلق الكله أو بعضه في الوجه ويكون فسخا في جميعه ومع كونه كذلك يكون صحيحا أو لا بد من فسخ أو هو وحده (فسخ) أما في الاتفاق فلقوله ومن ثم نقذ قطعيا وأما الوط فنقضه اختيارا والاسالك وانما لم يفسخ به الرجعة لان المالك يحصل بالفعل كالسبي فكذلك انذاره بخلاف النكاح ومع كون نحو اعتناء فسخا هو نافذ منه وان فسخا له وجه ظاهر وهو نفعه الفسخ فينتقل المالك اليه قبله ولا يتخذ من المشتري اذا تخبر ابل وقت بحث لم يأذن له البايع بتقديم الفسخ لو وقع من البايع بعد على الاجازة ولو باع حلالا ثم اتفق أحد هاتين في خياره قال القائل في فتاويه ينفسخ البيع كالمواضع حلالا واستثنى جلالا ثم ان جعلنا المجل معلوما يطل البيع في الحال والاثمة على الوضع فان وضعت لاق من ستة أشهر من الاتفاق تبطل ان البيع كان منفسخا وقد حقق المجل أو لستة أشهر كما هو في رتبة لم يتخذ العتيق في المجل ولا يطل البيع (وكذا يجه) ولو بشرط الخيار بشرط كونه للمشتري فان كان للبائع أو لهما لم يكن فسخا ولا اجازة كما صرح به في العيب (واجازته وتزويجه) ووقفه ورهنه وجهه ان الفصل القبض بهما ولو وجب لفرعه (في الاصح) حيث فسخه أو هو وحده أيضا فكل منهما فسخ لانها مشعرة باختيار الاسالك فقدم على أصل بقاء العقد ومع كونها فسخا هي منه صحيحة تقدر الفسخ قبلها والتالي ما يكتب في الفسخ بذلك وفي وجهه ان الوط ليس بفسخ ولا خلاف في الاتفاق وعقد البيع وما عطف عليه بناء على انها فسخ صحيحة وقبل لا بعد أن يحصل بالتالي الواحد الفسخ والعقد جميعا (والاصح ان هذه التصرفات) من البيع وما بعده (من المشتري) حيث كان اختيارا لهما أو له وحده (اجازة) للشراء

الاتفاق (قوله ولو باع حلالا) بل قياسه انه لو باع عبد ثم اتفق احدهما انه ينفسخ فمالم يصر من انه اذا فسح في نصف البيع انفسح في كله وظاهره انه لا فرق بين كون النصف متصلا بالبايع أو منفصلا عنه كهذا المثال ثم حيث حكم بالانفساخ وجب على البايع تعيين احدهما للاحق (قوله ثم اتفق) أي البايع (قوله احدهما) أي ولو بهما (قوله ينفسخ البيع) أي ظاهره ان اتفق الجمل البايع من قوله ثم ان جعلنا المجل الخ (قوله ثم ان جعلنا) أي ثم بعد البيع ان الخ وكان الاولى ان يذكر هذا بعد قوله وينفسخ البيع فيقول ينفسخ ان جعلنا المجل الخ ولعله اغاظه لعدم كونه من كلام القائل (قوله كونه للمشتري) أي الثاني (قوله ولا اجازة) ويحرم هذا فيما لو كان الخيار للمشتري ثم باع

بشرط الخيار للبائع أو لهما كما يشرح الرض على ما قلناه شيئا الز يادى عنه حيث قال ولو باع أحد العاقدين المبيع في زمن الخيار التايبه أو لهما بشرط الخيار أو لهما فترمي عن الهبة قبل القبض يعني الخالية عن القبض كما عبر به الاصل فلا يكون فسخا ولا اجازة بناء على انه لا يزول ملك البايع بمجرد البيع وهو الاصح قالوا بقبولهم التصرف من البايع فسخ ومن المشتري اجازة التصرف التي بشرط فيه ذلك ١١ أي الخيار (قوله ان الفصل القبض بهما) أي الرهن والهبة (قوله أو هو) أي البايع (قوله وعقد البيع) هذا ما قد قلناه ولا ومع كونها فسخا الخ لكنه ذكره فسخا لقوله وقيل لا (قوله من البيع وما بعده) عبارة الحق الوط وما بعده وهي اولى لان ما ذكره الشارح يخرج الوط من العتيق من كونها الاجازة وقد قال ١١

== انه اشار الى ان ما قطع فيه ما من البائع قطع فيه باءه اجازة من المشتري وما جرى فيه الخلاف اذا وقع من البائع (قوله أو كات) اي التصرفات (قوله معه) اي البائع (قوله وبما جرى) اي تصرف المشتري (قوله ما جرى البائع) اي حيث نفذوا الخيار لهما وان لم يأتوا المشتري (قوله بان معها) من المشتري لوقتائه (قوله مسقطه لنفسه) اي البائع (قوله أي اذا لم يكن) خبر قوله وقول الشارع الخ (قوله ١٠١) ولانه قد قصد هذا التعليق لا يظهر فيها

واذن البائع للمشتري ان يبيع
عن نفسه مع انه ليس اجازة كما في
شرح الشيخ (قوله والخيار لهما)
اي البائع والمشتري (قوله
قاسمتها) اي المشتري (قوله
فقط) اي لان عقبتها فسخ البيع
(قوله عتق العبد) اي لان الملك
فيه للمشتري وقد اجاز فاستقر
ملك البائع على الجارية (قوله
أو البائع) هو بائع العبد (قوله
وقب العتق) اي الصادر من
المشتري وهو بائع الجارية (قوله
وان لم) غاية يمكن اي العبد ملك
معتقه أي المشتري (قوله عدم
تفرد) اي العتق للعبد من
المشتري (قوله وقد قال الاستوى
ما قاله) من تفرد عتق العبد اذا
تم البيع والخيار للبائع (قوله بان
ما قاله) أي من التفرد يقال
كونه فيه امعا لا يقتضي صحة
ما ذكره الشافعي من تفرد عتق
العبد لمن ما قاله الاستوى وهو
انه اعتق ما لا يملك الا ان يقال لما
اعتق ما يملك وما لا يملك اجازة
فيما يملك وهي تقتضي نقل مالا
ملكه اليه وحسب انتقال اليه نفذ

لانها مشعرة باختيار الاسماء ثم لا يصح منه الا ان كان تغيرا واذنه البائع أو كات معه
ويغارق ما جرى البائع بقول لملكه وبان معها والخيار لهما من غير اذن البائع مسقطه
انفسه وهو مجتمع والثاني ما يصح في الاجازة تفنيد وقول الشارع ومثلنا الاجازة
والتزويج ذكرهما في الوجه وخلاصهما في الروضة كصلها وحملها ومثله البيع
غير صحيحة قطعا أي اذا لم يكن الخيار للمشتري وحده (و) الاصح ان العرض على
البيع بانكاره (والتوكيل فيه ليس فضله البائع ولا اجازة من المشتري) اذ ليس
فيها ازالة لملكه ولانه قد قصد ان يستبد ما يبيع فيه ليعلم اربع أم خسر والثاني
ثم قياما على الرجوع عن الوصية وقرق الاول بضع الوصية حيث انه لم يوجد في حياة
الموصي الا حديث العقد ولو اشترى بعد ايجارته والخيار له حاقا فاعتقهما من معهما
عتق الجارية فقط أو كان للمشتري العبد وحده عتق العبد أو البائع فقط وقت العتق
فان فسخ البيع نفذ العتق في الجارية والاقى العبد وان لم يكن ملكا معقده حاله اذ عاقبه
لان العتق لقوله واشتوب الشارع اليه لم يبلغ في حثل ذلك بل وقت تفرد على تمام البيع
كذا وجهه كلام الشيخين لكن قال الشيخ ان الاوجه عدم تفرد له لوافق ما قدس ومن
ان المشتري اذا اعتق المبيع في زمن الخيار لم ينفذ وان تم البيع لوقوعه
في ملكه خبر وقد قال الاستوى ما قاله من مستقيم لانه اذا كان الخيار للبائع فقلت المبيع
له فكيف ينفذ عتقه باعتاق المشتري وهذا الوجه قد روي الله تعالى بان ما قاله هو المستقيم
ولا يخالفه بينه وبين ما قدس لانه ذلك محقق في تصرف كل من البائع أو المشتري في المبيع
نقط ومهما فرض في تصرفه وفي الفسخ كليهما وانما لم ينفذ باعتاق المشتري في الفسخ
وان كان محلو كاله ونفذ باعتاقه في المبيع وان كان محلو كالبايعة فيما اذا كان الخيار له
وأجازة لا يلزم عليه اعتبار الفسخ للفقهاء من لا خيار له وانما لم ينفذ باعتاق البائع في
الجارية وان كانت محلو كاله ونفذ باعتاقه في العبد وان كان محلو كالمشتري فيما اذا كان
الخيار له وأجازة لا يلزم الفسخ اجازة من اقترب الخيار وكلامهم هنالك صريح بان كلام
العبد والجارية يبيع وقن وسيأتي ان الصحيح في مثل ان الفسخ ما دخل عليه اليه
هـ (فصل في خيار النكاح) وهو المتعلق بشراعتهم ومظنون نشأ الفسخ منه من
التزام شرطى أو قضاء عرفى أو تفرع برضى أو صراحة الكلام على الاول وشرع يتكلم على الثاني

عقده (قوله في الفسخ) وهو الجارية في المثال المذكور (قوله وان كان محلو كاله) أي للمشتري (قوله في المبيع) أي وهو العبد
(قوله وانما لم ينفذ باعتاق البائع) أي لو فرض انه العتق دون المشتري (قوله محلو كاله) أي البائع (قوله فيما اذا كان الخيار له) أي
المشتري هـ (فصل في خيار النكاح) (قوله وصراحة الكلام على الاول) هو قوله التزام شرطى أي في قوله ولو شرط وصفا
يقصد الخ (قوله وشرع يتكلم على الثاني) هو قوله أو قضاء عرفى أي وسيأتي الثالث في فصل التعبير به جوام

(قوله بظهور عيب قديم) ثم العيوب ستة اقسام هذا ومنه عيب الغرة الثاني عيب الاخصه والهدى والعقبة وهو ما قصه القسم الثالث عيب الخمار وهو ما ذكر في المنفعة تأييداً بظهوره فتأخرت في الاجرة الرابع عيب لشكاح ما تضرع الوطوب بكسر الشبهة الخامس عيب الصداق اذ طلق قبل المحلول ما يفتقر به غرض صحيح سواء غلب في جنسه عليه ا لا السادس عيب الكفاية لما تضرع بالعمل اشترى منها ا سم على مبيع (قوله فيه) اي المبيع المعين وغيره لكن يشترط في المعين القصور بخلاف غيره كما يأتي له بعد قول المصنف الا في رد المثل على القور داخ (قوله في الثمن) اي المعين وغيره على ما مر بان كان في النعمة لكن ان كان معنا ورده انقص العقد وان كان في النعمة لا ينقص العقد بوجه ولا يشترط لرد القور به بخلاف الاول هذا كله فيما في النعمة اذا كان القبض بعد عقارة المجلس اما لو وقع القبض في المجلس ثم اطلع على عيب فيه ورده فهل ينفسخ فيه ايصالاً ولا يكونه وقع على ما في النعمة فيه فله فطر ومقتضى قولهم الا وقع في المجلس كالأوقع في العقد الاول (قوله فيقول ظهور العيب فيه) هو ان يعلم بعمل المبيع على ما يشاء الثمن فله فطر ما مر به لتعريف المصنف بالمشتري (قوله او حدث قبل القبض) يعني فعل المشتري على ما يأتي (قوله اجاعاً) علة لقوله للمشتري الخ (قوله ولان المبيع في الثاني) هو قوله او حدث قبل القبض (قوله وان قدر من خبر على ازالة لعيب) اي بشقة اخذ من قوله الا في لانه لا مشقة فيه الخ فلو كان يقدر على ازالته من غير مشقة كازالة اعراب جليج السيف مثلاً بضره فلا خيار فهو هذا ظاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يصح فله فطر ولا يلزم له فطر الا في النعمة فيه فله فطر والقريب الثاني (قوله من خبر) اي مما مر (قوله بغير اذن سيده) يتعلق بـ ١٠٢ بحرف ما في قوامات السيد مثلاً ولا يعلم الحال هل احواله ياذن سيده ام لا فهل نقول

الاصل عدم اذنه فله المشتري
اولاً لان آثاره انما احرم بذنه
وقد يقتضيه احرام الاصل
عدم مبيع التخليل فيه فطر
والاقرب الثاني واذا قلنا بان
الاصل عدم مبيع التخليل هل
يبعث المشتري الخيار على
ان احواله ياذن السيد ولا على

فقال (المشتري الخمار) في رد المبيع (ظهور عيب قديم) فيه وكذا البايع بظهور عيب قديم في الثمن وآخروا الاول لان الغالب في الثمن الانقباض فله فطر ظهور العيب فيه وسأف ان القديم ما حارث العقد او حدث قبل القبض وقد ينفي الى النسخ اجاعاً في القارن ولان المبيع في الثاني من ضمان البايع فكذلك زوجه وصفته وان قدر من خبر على ازالة العيب نعم لو اشترى محرماً بفسك بغير اذن سيده لم يضر بقدره على تحله كالبائع اي لانه لا مشقة فيه فان كان ياذن السيد فتغير فان حدث العيب بفعل المشتري قبل القبض او كانت النسيئة في الاصل والمشتري مفلس او ولى او عاجل قراض او وكيل

بالاصل من ان العقد اذ لم يذم فله فطر ويدل به ما يأتي من انها لو اختلفا في عدم العيب وجدونه ورضيه
صدق البايع لان الاصل عدم مبيع النسخ وهذا كله حيث لا وارث فان كان له وارث وصدق البايع احواله ياذن موته فهل
للمشتري النسخ لان الوارث قام مقام موته ثم ادله فيه فطر والاقرب الاول لعله المذ كونه (قوله لقدرته على تحله) اي بامر
بفعل ما يحرم على المحرم ويرد عليه ما قاله من حرمة مقوم المراء فتقلا وزوجها حاضر وعلموه بانها يهاب افساد العادة لان يضل
المقصود من شراء العبد المالة وعدم جوار تحله فيه انه قد يؤدي الى تقويت مال على الغير ا سم بالحق (قوله واكانت)
اي اقبلت فقد كانت الخ حادثة انه ان يكن في شرائه غيبة واشترى الولى بعين المال لم يصح او في النسيئة وقع الشراء ولو ان
كانت النسيئة فيه للولى عليه وكان معيماً سواء كان العيب جاداً تابعاً للعقد او مقارناً وقع للمولى عليه ولا خيار ا مؤلف
(قوله في الاستسكان) اي للعيب (قوله او ولى) فيه تصرع بصحة الشراء للمولى مطلقاً لكن في شرح الرض قبل باب المبيع
قبل قبضه ما مفرع ذكر في الكفاية لو اشترى الولى لطفه شيئاً فوجده معيماً فان اشترى بعينه فباطل او في النسيئة صح للمولى
ولو اشترى اسلمه فله فطر قبل القبض فان كان المخطئ الاقراء ابنى والاردقان لم ير دبل ان اشترى بعينه فباطل او انقلب الى الولى كذا
في التقوى طلق الامام والفرا انه يتبع الردان كانت قبضته اكثر من الثمن ولا يطالب بالارش لان الرد ممكن وانما امتنع
المصلحة ولم يفصل بين العيب القارن والحادث ا سم على ما في النسيئة اقتصر السبكي ا سم وعلى كلام الامام والفرا في فهل يصح
شراؤه مع العلم بالعيب اذا كانت قبضته اكثر ا سم على ما في النسيئة لا يتبع عليه بشره المبيع مع العلم بعيبه

لكن ماذا كرهه من الوقت صرح في الصحة وعدم الخيارات ان كانت الغبطة فيه للمولى عليه نفي جله على ما لو اشتد التجارة وحل البطلان على ما لو اشتد للفتنة (قوله وفيه موكله) فثبتته انه لا يشترط في امتناع رد العامل رضا المالك وهو ظاهر ان لم يصح حطاب ودفع من العامل والا فلا وجه لامتناع الرد وقضية قوله وفيه موكله بمفردة وكانت الغبطة الخ لانه لو كانت الغبطة في الرد لم ينظر رضا المولى كغيره الموكل ولعله غير ادتم او لم يتم على وجه صرح به (قوله فلا خيار) اي لحق الغرماء في المجلس وحق المولى عليه في الولى الخ ونرى في هذا اى ما لو حدث العيب قبل المشتري وما ياتي في المستأجر لويس الداوودى بان فعله لم يرد على المعقود عليه وهو النافع لانها مستقبلة غير موجودة لا بالاختلاف فلهذا وانها لو جئت ذكر نوجها فتبين ان لم يخطأ التصدير ثم البائع وقد وجد ثم ايت ما ياتي في البيع قبل قبضه وهو قريب عما ذكرته وما صرح ان الوكيل في خياره المجلس والشرط لا يتقيد برضا الموكل فيما لو منعهم من الاجازة والنسخ بيان المخطأ هنا وان المالة وعلمه وهو انما يرجع للموكل وهم مباشرة ما تبين عن العقد وهو اخبار بطلانها بعينه فقط اجماع (قوله فثبت المشتري الخيار) اى وان حدث بسببه صفة تجبر ما نقص من قبته بغوات الاولى لان القضية لا تقبيل التقبيل (قوله لئلا) هو هل ان الخصم سواء اقطع الوعاء الذي كرهه ام لا هـ شيخنا زياى وهو بيان المراد من ان الخصم هنا والا فني قطع كرهه والبناء يقال له محسوس (قوله او هو) قال) اذا قد تبين بهما ان خصما البقال وليس مراد اذ فانه يشترط لجواز الخصم ١٠٣ كونه في صفرا كقولهم لئلا يحصل

ورضعه موكاه فلا خسار وكالعبي فوات وصف زنديق فتمت قبل قبضه وقد اشتراه كان
اشترى رقيقا كئسا وسته باصة اخرى ثم زالت تلك الصفة بنفسه لان غيره قد يد المائع
فثبت للمشتري انفسا وان لم يكن فواتها عيبا قبل وبعد ما قال ابن اربعة وهذا الاشك
فيه كعصا بالماء (ورقيق) وبهية وهو عا فليقب في جنس المبيع علمه فيها املو كان
انقصا ما كقول يغلب وجوده فيها وهو يقال وراذين فلا يكون عيبا لغلبته فيها
كما قاله الاذري والزركشي وصريحه الروايفي وهو ظاهر دليل الضابط الا في يكون
كالثبوتية في الاما ومثل انقصا فبقا لربها لان القبل يصلح لما لا يصلح فلانقص
ولا تفرز اية القيمة باعتبار احواله ممن فواته من موقوف من الدين وقطع الثفرين
عيب كما اخله كلامهم وغلبته في بعض الانواع لا توجد غلبته في جنس (الرقيق) (وزناه)

[illegible]

== انه عيب ١٥ سم على منبه اقول وهل مثلها غيره كما كنا يشرب المسكر والتدخين فبه نظر ولا يبعد أنها كذلك لان صدور عاينه يدل على ان له طبعاً وان كانت موجودة في الحمية (قوله وصفاها) ولون من صغيره نوع عبيد ١٦ ج وهو راجع لقوله وناله الخ (قوله وسرقته) اي ولو اختصا ١٦ ج وان وجدت عند المشتري بعد وجودها في يد البائع (قوله لان هذا باق مطلوب) ويطلق به ما لو ان الى الحالك لم يضر لا يحصل عادة الحق به فهو سيده وقام به قرينة ١٦ ج واطلق على الجي عليا كما قالان الا باق هو العسر بين السبدوان عرفه الحاصل الذي ذهب اليه وفي الاختلاف بين العبد باق وباق بكسر الباء وضعها أي حرب ١٥ وفي ج ايضاً ما لو حقه عليه تسويل فهو قاسق يصل مثله الى مثله عاده ١٦ اي فلا يثبت به انقيار وله وجه لانه معذور في ذلك ويغني تصديق العبد في ذلك ان دلت عليه قرينة وقول ج الى الحالك أي اولى من تعلم منه الاحكام الشرعية حيث لم يغنه السبد عنه (قوله ومحل الرد) اي الا باق (قوله ادا عاين) هذا يصور بما اذا بقى في يد المشتري وكان ابق في يد البائع وانما لم يمسحوه في يده لانه من آثم ما حصل في يد البائع ولا فرق بين ان يكون ما في يد المشتري اكد وينقص به المبيع أو لا هذا هو المقتضى خلاف فيه ١٥ سم على ج (قوله ولا أدش) اي لا احتمال عوده (قوله وسوا في هذه) اي وما الخ بها من القواطع ما بعده ١٥٤ (قوله انكرت أم لا) وجبت في يد المشتري ايضاً أم لا (قوله وان تمها) أي

النقص الحاصل بها لا ينزل الخ (قوله وهذا هو المعتقد) متصل بقوله ولو تاب فاعطها الخ (قوله وبين شرب الخ) اي اذا تاب عنه (قوله ظاهر) وهو ان تمها لا تزول بخلاف شرب الخ لكن هل يشترط لصحة توبته من شرب الخمر وهو مضي مدة الاستبراء وهو سنة او اقله فظهر والاقرب الثاني (قوله والاوجه ان وطء الهبة كذلك) اي يثبت به انشأ ولو مرة وتاب عنه (قوله لانه لم ينقص) اي ومن ذلك ايضاً

ذكر اوائق ولو اطمه ~~منه~~ من نفسه وصفاها (وسرقته) الا في دار الحرب فان المأخوذ غنمية فلم هو صورته سرقته (واباقه) الا اذ اجه اليها سائل من بلاد الهدية لان هذا باق مطلوب ومحل الرده اذا عادوا للافراد ولا ارض وسوا في هذه الثلاثة انكرت أم لا ولو تاب فاعطها وحسن حاله لانه قد باق لها وان تمها لا تزول ولهذا لا يبعد احسان الزاني بتوبته وهذا هو المعتقد ان رد بعض المتأخرين والفرق بين المسرقة والاباق وبين شرب الخمر لظاهره والاوجه ان وطء الهبة كذلك وأبقى الغوى فممن اشترى امة ظن انها واثمة زانية وبات كذلك بانه يتخير له ان يحقق زناها قبل العقد او غير واحد ومنه يتوهم ان الشراء مع غلب العيب لا يسقط الرد فتم تبخه حله على ظر مساو طرقة الاستبراء او مرجوح فان كان راجحاً فلا لانه كالقن ويؤيده اخبار البائع بعيبه اذ لا يسقط سوى القن ولو اشترى شيئاً فقال انه لا عيب به ثم وجد به عيباً فله رده به ولا يمنع منه قوله المذ كونه بنا على ظاهر الحال (وبوله بالقراش) مع اعتياده ذلك وبلوغه سبع سنين بخلاف ما دونها أي تقريباً لقول القاضي أي الطبيب وغيره بان لا يكون مثله

ما اعتيد في مريد بيع الدواب من ترك حلها لايها كره المعلن فقلن المشتري ذلك لا يسقط انذار لانه من يحترز القن المرجح أو المساوي لعدم اطراد الخلف في كل جهة (قوله على ظن مساو طرقة الخ) قد يقال حيث تساوى طرفاه لم يكن غلباً بل ثلثاً بحيث كان مرجحاً كان وهما قالة ولولا هذا كرهت في الحسنى التي القن فم القن تفاوت مراتبه باعتبار قوة الدليل وضعه فينبغي ان يقيد القن بما يقوله بحيث يقرب من الحق ويمكن جعل كلام الشارح عليه (قوله فان كان راجحاً فلا) اي خلا اخبار (قوله ويؤيده) اي الجمل قد توشق في التأيد بما ذكرنا سابقاً من ان اخبارنا يعاين كالرس لا يكتفى مع اقامه القن على انه قد يفرق بين القن المستدل باخبار وبين خبره فانهم في باب الميا مضموناً نزلوا القن المستدل باخبار العدل منزلة اليقين لم يشربوا غيره (قوله بعيبه) اي فانه لا رده وان وجدته كذلك (قوله ولو اشترى شيئاً فقال) اي المشتري لمن حاله عنه اولى فم اجمده (قوله بالقراش) وتخرج بالقراش غير كماله كان يسبيل بوله وهو ما شق فانه يثبت به انخبار بالطريق الاولى لانه يعمل على ضعف بالمائة ومثل ذلك خروج ودوال القرح المعروف (قوله مع اعتياده) أي حرقاً فلا يكتفى من غير ان يظن لانه كثيراً ما يمرض المرة بل والمرتين ثم يزول ١٥ ج (قوله اي تقريباً) كثر من حال من سبع ولو ذكره متصلاً به كان أولى

(قوله تالو يعلم) أي البول في القرائن (قوله الأبعد كبره) أي العبداء بأن استقرى إلى الكبر والبطء (قوله خلافا للمعروف) وبؤيد ما قاله المتولي ما يأتي في المرض من أنه لا يدره لزيادته في المشتري (قوله ومن تبعه) منهم حج (قوله المستحكم) المستحكم الكاف لأنهم استحكم وهو لازم قال في المختار وأحكم فاستحكم أي صار مستحكما به وسلم ما اشهر على اللسان من قولهم فساد استحكم بضم التاء خطا (قوله ووصانه) ضبطه في القلموس بالتسليم بضم الصاد (قوله دون ما يكون لعارض) يؤخذ منه أن قوله الخالف للعادة صفة مستقيمة للمعادب الاستحكام لا زائدة عليه (قوله ولو ظن مرضه عارضا) أي فاستقره بناء على معرفة زواله (فرع) • وقع السؤال في الدرس عا والواشترى عبدا وخته ثم اطلع فيه على عيب فقدم له الرdam لاظهاره ان يقال ان يؤمن الختان نقص من الراد والافلا ووقع السؤال فيه أيضا عما لو اشترى رققا فوجد فيه عيبا في نفسه أو وجدته ثقيل النوم هل يثبت له التليارام لاقب تنظر واظهاره ان يقال ان كان فيما زائد على علة خالاب الناس ثبت له التليار والافلا لان الاول ينقص القيمة والثاني يدل على انه ناشئ من ضعف في البدن • (فرع) • ليس من ١٠٥ الصوب فيما يظهر ما لو وجد انف ارقق مثقوبا أو اذنه لانه لا فزرة

(قوله أو كذا) وبعبارة المبالغة لاني نحو فاذا فصحتم الترق ويقتل ان الكل السابق والاقى على حسو ان انه لا بد ان يكون كل من ذلك حاد كالطبع له أي بان يعتاده عرفا فليداهم اه حج (قوله أو فاذا) أي ولو لم يفسد الحصان مر اه سم على حج (قوله ترك ما قبل به) أي وهو صلاة واحدة خرج وقها الضر ودى وظاهره وان لم يرفع امره للامام لكن في كلام حج مالمسه لكن يشكل عليه أي اعتبار ترك ما بعد عيبا فيه بعت الزركشي ان ترك صلاة واحدة يقتل بها عيب الا ان

يقتل زنه ومحل ان وجد البول في يد المشتري أيضا والافلا لئلا ين أن العبد زال وليس هو من الاوصاف النخيشة التي يرجع اليها الطبع بخلاف ما قبله وشكل كلامه ما لو لم يدره الأبعد كبره فله الرد على الاصح وان سئل بسبب ذلك زيادة نقص في القيمة خلافا للمعروف ومن تبعه (وبفرع) المستحكم بان علم كونه من المعدة فتعد زواله بخلافه من القيم السهولة زواله بالتلفيف يلحق به تراكم وصح على استانه تعد زواله (وصانه) المستحكم الخالف للعادة دون ما يكون لعارض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع وسبب مرضه وان لم يكن هو قائم لو كان خفيفا كصداع يسره لادبه خلافا لبعضهم أخذوا هذه كره في اذار الجعنة والجعنة ولو ظن مرضه عارضا بان أصليا تغير كالوطن البياض بهقا خبان برما ومن عيوب الرقبي وهي لا تكاد تنقص كونه تمامًا أو شتاما أو أكل الطين أو قتلها مثلا أو كذا أو فاذا أو ضمرا أو أنوار كالصلاة قال الزركشي وبقي اعتبار ترك ما قبل به اه وهو ظاهر وفي اطلاق كون الترك عيبا تنظر لاجل من قرب عهده يباو ع أو اسلام اذا انقلب عليهم الترك خصوصا الامه بل هو الغالب في جميعات الاسلام وقضية الضابط ان يكون الاصح منع الرد أو مشربا بالتسمير أو نحوه مما يسكر فان لم يسكر بشر به قال الزركشي كالادوي وبقي ان يكون محله في المسلم دون من يعتاد ذلك من الكفار فانه غالب فيهم وهو ظاهر ما عرفت من الضابط الا في ومثل المشروب البنج والحشيش أو اسم ولو في احدى اذنيه أو أقرع أو أبلا أو أوتأ ولا يغهم أو النخ أو مجنونا

١٤ • • • يجب بان عدا صم مسهدا وهو أقيم الصوب اه وقضية قوله مسهدا انه لا بد من امر الامام به الا ان يقال معنى قوة مسهدا انه صار مرضا لا اعداء (قوله منع الرد) أي بترك الصلاة على المعتد (قوله أو نحوه) أي وان لم يسكر منه ذلك وظاهره وان اعتقد حله كمن اعتاد شرب النبيذ الذي لا يسكر وهو ظاهر لانه ينقص القيمة ويقتل الرضة فيه (قوله والحشيش) أي وان لم يسكر به فيما يظهر (قوله أو صم) أي ولو في احدى اذنيه المراد بالعصم هنا ما يشغل قتل السمع لانه ينقص القيمة (قوله أو أبلا) رجل ابلا بين الله والبلاهة وهو الذي غلبت عليه سلامة الصدور به وطرب وسلم وتليها أيضا والمرتب بها وفي الحديث أن كراهل الجنة البله يعني البله في امر الدنيا لئلا اهتم بهم بها وهم كس الناس في امر الآخرة اه مختارا قول واظهاره ان هذا المعنى غير مراد هنا وانما المراد بالبله من غلب عليه التغفل وعدم المعرفة ووافقه قول الصباح به بلها من باب تعب ضعف عقله فهو ابلا والاقى بلها ما لم يجمع به مثل اجر وجر او جر ومن كلام العرب خيرا ولانا الابه =

== القول المعنى انه لشدته حياته كالايم يتغافل ويغافو ونسبة ذلك اليه بماذا (قوله او أدت) أي لا يفهم كلامه الغير ٨١
 شرح روض ولعل مثله الاليت المعنى السابق في الجملة وهو من يدغم في غير موضع الادغام وقد يشتر بارادته منامق بلته بالانغ
 (قوله ولا يفهم) أو ابيض الشعر لون دار عين سنو يظهر انه لا يدمن باض قد يرسم في العرف شيئا مقتصا ٨١ ج (قوله
 أو ابكم) بان يكون لا يفهم كلامه (قوله أو رشي) أي لان عدم تباينه يدل على ضعف البدن وانما اخذ العانة غايه لان من الناس من
 يتسبب في عدم انباتها بالحوافر بما يتوهم لاجل ذلك ان عدم انباتها ليس عيبا (قوله أو في رقبته لانه متدين) يتأمل فيه فان تعلق
 الدين برقبته يمنع صحة البيع ثم رأيت في الخطيب ماله فان قيل من تعلق برقبته مال لا يصح بيعه فكيف يعصم العيوب احب
 بان صورته ان يبيعه ثم يمين جنابه بتعلق برقبته قيل قبضه فانهم من ضمان البائع ٨١ (قوله أو ميعا) فنتسبه انه لو عاقبه في
 جنابه العهد واقداه السيد لا يكون ذلك عيبا ثبت به الخيار واظهاره انه غير مرد وعبارة الزيادة عطف على ما ثبتت الخيار
 وكذا جنابه العهد (قوله في جنابه عهد) يعني ان مثله شبه العهد (قوله أو اصبح زائفة) ظاهروا لو كانت على صحت الاصابع ولم
 يتقص بها بطش يده وقد يقال ينبغي تفصيله بما للتا في السن الشاغية (قوله أو سن شاغية) أي زائدة وليست على صحت الاضنان
 بحيث تنقص الرغبة فيه (قوله لا اكبر) ١٠٦ ينبغي ان يستثنى من ذلك نوع اعتمد قطع القدم مثلا من اسنانه لانه لا يكون

عيبا للقلبة وقوعه فيه لكن قياس
 ما تنقصه في الشعرين وما ياتي في
 قوله وهل الكلام فيما الخ خلافه
 وينبغي ان المراد بالكبير باوخ
 الادب عين كافي الشيب وبعض
 الهوامش ان المراد به العدم
 الغالب وهو شون سنة فلما رجع
 وقد يشترط فيه (قوله أو تاكيل)
 هو بالتمام الثلاثة جمع ثؤل كافي
 مختارا للمصاح وهو جابعلو ظاهر
 الجسد كالجملة فادونها ٨١ ج
 على التمايل (قوله أو جرب) أي
 ولو قليلا (قوله أو سعال) أي وان

وان تقطع سنوئه أو اشل أو اجهر أو اعشى أو اخشم أو أبكم أو فاقد الذوق أو اغله أو قطر
 أو شمر أو لوعانة أو في رقبته لانه متدين أو ميعا في جنابه عهد وان تاب منها كاجرمه في
 الاقوال وهو المقتد خلا فالبعض المتأخرين أو أكثر الخباية أو الخطا بخلافها اذا قل والقليل
 مر تورا فوقعها كثير كما اقتضاء كلام الماوردى أو اصبح زائفة أو سن شاغية أو مقالوعة
 لا لكبر أو به قروح أو تاكس كثيرة أو جرب أو عشم أو سعال أو وشم كافي الاقوال وهو
 محمول على غير معفو عنه أمام معفو عنه بان خشي من اذا لته مبيع تيم ولم يحصل به شين
 فالأوجه انه لا يكون عيبا ولا ينافيه ما ذكر في القلبة لان هذا الاطلاق يمكن تخصيصه
 بما ذكره لوضوح المعنى فيه أو عروبا أو خشي مشكلا أو واخشا أو عشنا أو مر تورا وان
 تاب قيل العلم كما قاله الماوردى ونوعه الاذرى خلا فالبعض المتأخرين أو كونها ارتقاء
 أو قرناء أو مستحاضة أو تفسير يرجع فرجها أو تطاول ظهرها أو لا تخص في حسنه غالباً
 أو حاملا في البهائم اذا لم تنقص بالجلد أو معتقدتو كانت محرمة عليه يتسبب أو رضاع
 أو مصاهرة خلا فالبعض أو كافر يلاذ الاسلام أو كفرة كفر ابهرم وطأها واصطكاك

قال حيث صار من اضرنا (قوله أو وشم) ظاهر وان قل ولم يتعدية على الاصل وعزم قوله الاتي
 امام معفو عنه الخ قد يفتنى خلافه مع قطع النظر عن قوله بان خشي الخ فربما في محل كون الوشم عيبا اذا كان في نوع لا يكثر
 وجوده فيه على ما مر (قوله ولا ينافيه ما ذكر في القلبة) أي من ان المولى فيها على العرف العلم والوشم ليس مما يغلب فيه فكان
 القياس انه عيب وان صار معفو عنه (قوله أو واضحا) الا اذا كان ذكر أو هو يبول بفرج الرجل فقط ٨١ ج (قوله أو عشنا)
 يكسر النون لانهم فسر وما لا تشبه بالنساء فيكون بصورة اسم الفاعل لكن في شرح الشارح في باب الجهاد ما ياقضه (قوله
 أو تطاول) التي يظهر ان المراد بطلان الظهور هناك ان يطول الى حد لا يوجد في النساء الا نادرا ٨١ سم على ج (قوله أو لاخص في
 سنه) نوادج وهو عشرين سنة (قوله أو معتدة) أي لانه قدر يدر ويجهها حالا (قوله أو كفرة يلاذ الاسلام) ظاهر وان انصت
 يلاذ الكفر (قوله كفر ابهرم وطأها) مفهومة ان الكثر الذي لا يجرمه الوطئ ليس عيبا في الامة وهو مشكل بقوله قبل أو كفرة
 يلاذ الاسلام لان مقتضاه انه لا فرق بين العبد والامة اللهم الا ان قال المراد انه علم باصل كفرها وظنه لا يجرم فبان خلافه وينبغي
 ان من العيوب ايضا ما لو وجد كثير البكاء أو كثير الضحك لان ذلك يتقص العبد غالباً (قوله واصطكاك) أي ومنها اصطكاك الخ

الكمين
 قل حيث صار من اضرنا (قوله أو وشم) ظاهر وان قل ولم يتعدية على الاصل وعزم قوله الاتي
 امام معفو عنه الخ قد يفتنى خلافه مع قطع النظر عن قوله بان خشي الخ فربما في محل كون الوشم عيبا اذا كان في نوع لا يكثر
 وجوده فيه على ما مر (قوله ولا ينافيه ما ذكر في القلبة) أي من ان المولى فيها على العرف العلم والوشم ليس مما يغلب فيه فكان
 القياس انه عيب وان صار معفو عنه (قوله أو واضحا) الا اذا كان ذكر أو هو يبول بفرج الرجل فقط ٨١ ج (قوله أو عشنا)
 يكسر النون لانهم فسر وما لا تشبه بالنساء فيكون بصورة اسم الفاعل لكن في شرح الشارح في باب الجهاد ما ياقضه (قوله
 أو تطاول) التي يظهر ان المراد بطلان الظهور هناك ان يطول الى حد لا يوجد في النساء الا نادرا ٨١ سم على ج (قوله أو لاخص في
 سنه) نوادج وهو عشرين سنة (قوله أو معتدة) أي لانه قدر يدر ويجهها حالا (قوله أو كفرة يلاذ الاسلام) ظاهر وان انصت
 يلاذ الكفر (قوله كفر ابهرم وطأها) مفهومة ان الكثر الذي لا يجرمه الوطئ ليس عيبا في الامة وهو مشكل بقوله قبل أو كفرة
 يلاذ الاسلام لان مقتضاه انه لا فرق بين العبد والامة اللهم الا ان قال المراد انه علم باصل كفرها وظنه لا يجرم فبان خلافه وينبغي
 ان من العيوب ايضا ما لو وجد كثير البكاء أو كثير الضحك لان ذلك يتقص العبد غالباً (قوله واصطكاك) أي ومنها اصطكاك الخ

(قوله وتغير الانسان بسواه) اي خلق (قوله يغير البشرة) غرة كاشعة في الصباح كانت الوجه كانا من باب تعب تغيرت بشرته (قوله وتجلان) بكسر الميم تكون الضميمة جمع خال وهو الشامة على الجسد اهـ ج على الشايل (قوله وهو امتناعها على رايها) مفرع هـ قال القاضي لو كانت تذهب من كل مائة اذلة لرد اسم على منج (قوله وكونها دموحا) اي كثرة الغرس (قوله او تنسربلنها) اي وان لم تكن ما كونه (قوله او كونها دودا) اي ساقطة الانسان كما قاله في شرح (الروض) (قوله او قلبه الا كل) بخلاف كثرة كما هو كثرة اكل القن فليس واحدا منها عسبا وبخلاف قوله تنسربلها فيما يظهر لانه لا يورث مفعلا اهـ سم على ج اي وبخلاف قوله اكل القن كما يأتي للشرح من انه لا خيار بواحد منهما ١٧ فيه (قوله او مقطوعة الاذن) نظايره ولو كان الحيوان غير ما كوني

الكعيبين واقلاب القدمين شمالا واما وتغير الانسان بسوادا وخضرة وزرقة او حرة كما يحسنه الشيخ وكث يغير البشرة وكبر احدى ثديي الامة ويشلان بكسر التاء كثيرة واتلوا الشجاع والفروح والكي الشائمة (وجاح الدابة) بالكسر وهو امتناعها على رايها (وضها) وكونها دموحا وتقولوا وتنسربلنها ولين غصنها وبخلاف رايها سقوطه من الخشونة شيئا او كونها دودا لا لكرا وقليله الا كل او مقطوعة الاذن بقدر ما ينحس الضميمة وكون الدار محتمة بنزول الجند وبجوارتهم التصومدين يؤذونها بدقا ويرمز عنونها ولو اتى به سكتها فقط او ظهر بغيرها دخان من نحو حبل او على سطحها معراب رجل او مدقون فيها ميت او ظهر قبالة فوقها وعلها خطوط المتقدمين وليس في الخال من يشبهه الا ان يعلم انها من ورة وفي بعضهم ان النسيوع بين الناس بوقتها صيب وهو ظاهر لانه ينقص القبة او كون الضميمة ثقيلة الخراج فوق العادة او بقرها كقود تصد الزرع ولا تزلتمه سلاهما من خراج معنلا وينسويح الارض مع كونها خراجية بما حكاها الراعي في زكاة النبات عن بعضهم انه يجوز ان يقال اتقار ان اليد المثلقة والظاهر ان الخراج انما ضرب بحق فلا يترك احد الظاهر ان لا تسروا واشترى بستانا فازمه المتولى ان يصير فلا يثبت له انما وان كان معروفا بذلك والاذلا كما اتى به المصنف وكون المبيع متحبا ينقص بفساده او لفساده مؤنة كما قاله الاذوي وكون المايه بكرة استعماله او اختلاف في ظهوريته كستعمل كوتر فصار كثيرا او وقع فيه ما لا ينسب لساته كما قاله الزركشي وكون أرض البناء في باطنها رمل او اجلا محنوفة وقصدت زرع او غرس وان اضرت باحدهما فقط كما قاله القاضي ابو الطيب والبند نبوي وغيرهما فيما اضرته بالغرس دون الزرعة وقيس به عكسه والحجوة في البطيخ لا الرمان صيب وان خرج من حلقه كالتقاء اطلاقهم خلافا للاذوي ولا رد بكون الرقيق رطب الكلاما وظلظ الصوت او يعتق على من وقع له العقد

ولو كان الحيوان غير ما كوني وبوجهه بانه يظل الرغبة فيه (قوله التصومدين) من التصوم الطائفة (قوله او مدقون فيها ميت) صغيرا وكبير ما تندرس جميع اجزائه فيما ينفسر بلحواز حفر موضعه حيثما والتصرف فيه (قوله الا ان يعلم) اي يقينه (قوله ولا أثر لظنه) اي في عدم ثبوت الخيار فاذا ظن قوله خراجها على خلاف العادة وعلمه ثمان خلافه لم يقصر (قوله انما ضرب بحق) وصورته انه تكون الارض لغيرين فيصالحوا على ان الارض لهسم ويضرب عليها خراج مقرر في كل سنة فانه لا يسطع باسلامهم بعد ولا يبيعهم الارض (قوله فالزما المتولى) اي للقرية (قوله ان كان معروفا) اي البستان (قوله بذلك) اي الفلاحه بمعنى انه اطردت العادة بار من قطع ذلك البستان يكون

فلما ما بزراعة ارض حوله ودفع اجرتها او يضمنه المتولى في شوز راعته (قوله او وقع فيه ما لا ينسب لساته) اي لانه يعاف وان كان ظاهرا وقضيه انه لا خيار فيما لو وقع فيه شي واخرج مع ان النفس قد تعاقه بناء على ما هو المتبادر من صبارتين ان المراد وقع فيه مستلدا لماسا ل لكن اطلاق قوله لساته لساته يشعل الحى وهو ظاهر ان كانت النفس تعاقه ما وقع فيه ثم زرع منه اماما لا تعاقه غالبا كما وقع فيه ذباية ثم زرع منه فبني ان لا خيار (قوله وان اضرت باحدهما) اي الزرع والغرس (قوله وان) غاية خروج الرمان (قوله وظلظ الصوت) ظال في حق الروض او كونه يعق على الموكل اهـ وظاهره وان كان الوكيل عالما بذلك

(قوله أو يكون يسمى الأدب) أي بقدر الشتم المأمر فيه وخرجه يسوء الأدب سوءاً تعلق فثبت به الحيا ولا حاجة إلى أن يكون تقييده شراً ينافي مع قال والفرق بينهما واضح أقول ولعل ما أشرنا إليه (قوله ولا يكون الصبيحينا) فنديقال الصبيحة الخاتمة من صنف غالباً (قوله ولا ساعة) أي بخلاف ما لو تقيدت صوم مدة طويلة بأن المألف كان المنشئ به شبهة انشياء وتضرده به (قوله لا يكون صبيحياً) كترك الصلاة على مأمور (قوله بخلاف الأمانة) وقد يقال الفرق أن الخائن في أمانة يقطع جرحه من ظهره وأقل وهو لا يضرباً بالصلاته في العبادة يقطع جميع الثقة ومع الكبر يتولمعه الضرر (قوله والأوجه الإطلاق) أي فلا فرق بين كونه من قوم يستحقون والأقرب وهذا السلام ١٠٨ أولاً ويحتمل وجوه لقوله الآن يكون تقادم إسلامه وأنشأ الخ فيكون

التقيد بكونه من قوم لا يستثنون
معتبراً (قوله فان ويكيلا)
انخلص على ذلك لانه قد يقال
بمحتمل اذا كان يصرف فن غيره
وجود نزاع من المالك بعد
كان يذهب ان تصرفه وقع على
خلاف المصلحة اوان المالك
يشكر التوكيل بعددته (قوله
وقد يشهد) اي مع ضم الياء
(قوله وان يكون قيد التقص الخ)
وفي بعض النسخ يوضح جهله قيدا
انقص القيمة فقد احترازوا عن
تقص يسير لا يتنافى به (قوله لاني
محل البيع) قد يقال بل الذي
يظهر اعتبار محل العقد انه الذي
يصرف اليه الاسم عند اطلاق
التعاقدين ويرافقه ما مر في
البيان ويحويها عن الاندري
وكذا ما مر في عدم ختان العدد
الكبير عن الاذرى ايضا (قوله
في نفس البيع علمه) هل من
ذلك ما لو اشترى ثوبا في سن
فلب و جود انحصار في مثله

أو بكونه يسي الأدب أو لمؤلفا أو مفسرا أو عارفا بالضرب بالعود أو بحما
أو كبر أو قليل الالكل أو صلح أو أطمع ولا يكون ثانيا إلا في غير أو انما أو اضمحلا أو يكون
العبد عذبا ولا يكون سحر ما المشتري ولا ساقطة ولا يكون العبد قاسقا لا يكون سبيه
عبا كأيده السبي وليس عدم اثنتان عبدا إلى عبد كبير يخاف عليه منه خلاف
الامة ولو كبرية وعاطف الكبر يضاف من اثنتان فيه قال الأدي كذا أطلقوه
وينبغي ان يكون محله فيما إذا كان عن محقق أمالو كان من قوم لا يرونه كما كثر النصارى
والترك وغيرهم فلا ان يكون قد تقدم اسلامه أو نشأ الترك ببلاد الاسلام أو
والاوجه الاطلاق ولوطن المشتري البائع ما لكافيان وكلا أو وصبا أو وليا أو مستقطا
لمرد أو ملامس في استيفاء الصوب بل التحويل فيها على الشاذلة التخذ كره لها (د) هو
وجود (كل ما يتنص) بالتحقيق كخروج وقديس بدقه وهو متعد فيها (العين أو القيمة
نقصا بقوت غير من صحيح) يصح عوده إلى العين والقيمة وان يكون قيد النقص الجزئي فقط
استحرازه من قطع زائد وقلقة يسيرة من القضاة عملت بلا مشور من الأعمال بعد الختان
فانه فضيلة وجرى عليه جمع من الشراح ونوا عليه الاعتراض على المصنف بأنه كان
ينبغي ذكره عليه ما بان يقدم ذكر القيمة أو يجعل هذا القيد عقب نقص العين قبل ذكر
القيمة وترفعهم الشيخ في منهم (إذا غلب) في العرف العام لأن محل البيع وحده فيما يظهر
ومحل الكلام في عالم ضواغيب على كونه عبدا أو اقلا اعتبارا به يفرق أيضا لقمه مطلقا
كالاحتق (في جنس المسيح) فقله ما استحراز في الأول من قطع الانسان في الكبير
وفي الثاني من ثبوت الكبرية وول الصغير فانهم اوان نقصا القيمة لا يقلب عدمه إلى
جنس المسيح (سواء) في ثبوت انفراد (أقارن) السبب (المقدم حدث) بعده (وقبل
القبض) أم بعده واستند إلى سبب سابق كما سألني لان المسيح حينئذ من فعول البائع
كالواشترى بكمرا من وجبة وهو جاهل قال الزنج بكادتها فله الرد فان كان عالما فلا

فوجدته خلافيه فظهر ولا يبعد انه حب لان ذلك يمنع من الرغبة فيه ويقتضى القية (قوله قيد) اى اذا غلب خيار الخ (قوله لهما) اى العيين والقيية (قوله عن ثبوت الكمية) خرج به ما لو كانت فى سن لا تقتصر فيه الوطء ووجدتها ثيا فانه انما ياربك (قوله كما لا يشترى) مثال لما حدث بعده وقبل القبض (قوله قيد الرذ) ومثل ذلك جلدته الموزنة لمصلحة سابقة ١٤ ع وفي سج على منسج ع اظهر لوشاب العبد عند البائع فى غراوانه واستقر عنه حقه دخل او انه ثم باعه له يكون دخول الاوان فى ماله فى الزوال فلا خيار وهو محتمل ١٥ اقول ويحتمل ان يفسد بين ان يكثر الشيب بسبب دخول الاوان

= واسطة ما تقع منه على الارواح ولا بان يكون الموجود نصف دخول الارواح فكذا ما صادف الارواح اه واقول قد يقال بل في الرطل مطلقا وان لم يرد الثيب لانه شين به ان به ضعفا في نفسه فبرده (قوله كاذر السبكي) لاجابة الى عزوه للسبكي لعله مما ساقى في قوله الا ان يستدل الخ ثم رأيت ج قال لمعناه ان ١٠٩ عليها بما يأتي منوع لان ما ساقى فيها

بعد القبض وهذا فيما قبله قال وقد تارة في عدم ثبوت الخيارات بانه لا عبرة بالرضا بالسبب مع ككون الضمان على البائع فلا خبطا بلاتهم غير بعد (قوله) فالقبض بشاؤه اي بان قلنا للمشتري او موقوف (قوله) انفسه) ورضعته المشتري بالبدل الشرعي وهو الثلث في المثلث والقيمة المتقوم (قوله) فان قلنا ينفسح) بان قلنا الملك فيه البائع (قوله) او لا ينفسح) بان كان للمشتري او موقوفا (قوله) فلا اترطدونه) فينتع الرد (قوله) والاوجه ان حكم ما قبل القبض) فيثبت به اختيار ويمكن ثبوت قول المستقبل القبض له بان يراد قبيل القبض ما قبل تمام القبض (قوله) حكاه كثر العيوب) أي دلة الارش ومفهوم قوة نقصتها لو لم تنقص كان له رد وهو ظاهر (قوله) للمشتري ارض المرض من الثمن) اي فيكون جزامته فيثبت به كسبة ما تقع من المرض من القيمة على ما يأتي في قوله وهو ما بين ثبته خصوصا ومريضا صاحب (قوله) أي قطع طريق (قوله) لماصر) أي

خياره كاذر السبكي وغيره ولا ارض رضاه منسبه (ولو حدثت) العيب (بعد) أي القبض (فلا خيار) للمشتري لانه لا قبض صار من ضلته فكذا جردوه وصفته وعمل ذلك بعدل وم العقد ما قبله فالقبض بشاؤه على ما لو تفتت سبب ذلك ينفسح والارجح كما قاله الرافعي ان قلنا الملك للبائع انفسه والافلا فان قلنا ينفسح فله رد كوجوده قبل القبض كما صرح به الماوردي عن ابن ابي هريرة لان من ضمن الملك ضمن الجزاء ولا ينفسح فلا اترطدونه وسكتوا عن بيان حكم المقارن القبض مع انه تنافي فيه القبلية والعدنية والاروجه ان حكمه ما قبل القبض لان البائع عليه ما فلا يرتفع ضمانه الا ينفسح ارتفاعها وهو لا يحصل الا يتم قبض المشتري له سليما (الا ان يستدل السبب بتقديم) على العقد والقبض وهو جاهل به (كقطعه بخضبة) فلو اد اوسرقة (سابقة) وزوال بكانه بزواج متقدم فيثبت له الرد (في الاصح) احالة على السبب فان كان عالما فلا رد ولا ارض تنفسه والثاني لا يثبت لانه قد يسلط على التصرف بالقبض فيدخل المبيع في ضلته أيضا فلو كان من ضمان البائع ادعى الى والى ضمانه يتم لو اشترى حاملا فوضعت فيه وتفتت بسبب الوضع فلا رد كذا العيوب بالحادثة كما قاله ومنازعة الاسوى وغيره فيه مردود بانه كونه من ضمان المذكور في قوله (بجلا فموت به من ضمان) على ما ذكره جوده (في الاصح) لان المرض يترادف يحصل الموت بالارد ولا يتحقق اضافته الى السابق فلا رد به ذلك اي لا يرجع في ثبته سبب فالحال راد في رد الثمن لا المبيع لعل يتعذر دونه بوجه واليه اشار الشارح بقوله فلا يثبت به لازم الرد لا اعتراض حيث نكث للمشتري ارض المرض من الثمن وهو ما بين ثبته خصوصا ومريضا بوقت القبض ولو كان المرض غير مخوف بان لم يردت قصاصا عند القبض فلا ارض جزوا وما مقابل الاصح يقول السابق انفسه اليه فكانه سبق فينفسح البيع قبيل الموت (ولو قتل) المبيع (بردة سابقة) هو مثال ثبته على الضابط الاصح وهو ان يقتل بوجوب سابق قتل او حواية او ترك صلاحا بشرطه (ضمنه) البائع في الاصح) لما فيه رد ثبته للمشتري ان كان جاهلا لعدوه والافلا وكون القتل في تأويل الصلاة انما هو على تعميمه على عدم التضام فيه ضار اذا الموجب هو الترتيب والتعميم انما هو شرط للاستيفاء ككالدقاتها المبرجة للقتل والتعميم عليها شرط للاستيفاء ويقترع على مستلحق نحو المرض والرد تموز فيجوز دفعه على المشتري في الاولى وعلى البائع في الثانية اي ان ارد بغيره المرتدا او الجواب مستغيب والثاني لا يضمنه البائع ولكن ثقل القتل به عيب يثبت به الارش وهو ما بين ثبته مستحق القتل وغير مستحقه من الثمن ولو استلحق البائع المبيع ووجدت شروط الاستلحاق ثبت نفسه

من قوله احالة على السبب (قوله) اذا جوب مستغيبه) اي او يحصل على ما لو تفتت التماس برأه متحلا فان على سببه تنظيم الجمل منه

(قوله صدقة المشتري) أي فيبطل ويرجع بالنقض (قوله صدقة بيع المرتد) أي لاحتمال إسلامه ثم ان امد دام البيع والا فان كان
 باطلا بالردة انفسح البيع كما هو ان كان حاله استقر عليه النقص (قوله وقول بعضهم له) أي القفال (قوله وقضيت) أي يصحل
 القول بعدم ضمان من ضمنه قبله الحراية (قوله غير مختص فيه) أي المصنف قبله (قوله والرا في الحسن) أي ولو بغياذن الامام في
 الصور والثلثان فانه لا ضمان على قاطعه والفرق بينهم وبين المصنف قبله في الحراية اما بالنسبة للصائل فظاهر لان ضمنه القتال
 المبيع عن نفسه واما بالنسبة لغيره وان اذنا الصلابة فانه ان المصنف قبله في الحراية لما كان المقلب في قتله معنى القصاص أشبه
 المصوم المتعلق برقبته فمصاص بخلاف الزاني المحسن وتارك الصلاة فان كلامهم ما تضمن قتله خلق الله تعالى فتقرى بسبب اهداه
 (قوله وخرج بالاتلاف المخرج) قال مر ولو قتل المرتد في يد خاصه فله بضعة سطران خصه به مر بمداخلا ضمان أو غير مرتد
 ثم ارتد في يده بضعة اء سم على منهج ١١٠ ثم آيت ما يأتي في السارح (قوله فانه بضعة) ضعيف (قوله وهذا عيئل) أي

يشبه (قوله لكنه مردود) معقد
 (قوله واضح) وهو ان المرتد لا قيمة
 له لعدم الضمان فيه ذلك بخلاف
 المصوب غير المرتد فانه قيمة
 والمقتطع الضمان فيه لادن
 المالك في اتلافه (قوله ولو باع)
 أي المصدق سواء كان متصرفا
 عن نفسه أو وليا أو وصيا أو حاكما
 أو غيره كما يشبهه اطلاقه في ذنبي
 تقديده بالشروط المتصرف عن
 نفسه لانه غير لانه انما يتصرف
 بالمصلحة وليس في ذلك مصلحة
 فلا يصح العقد اخذا مما تقدم
 أن الوكيل لا يجوز له ان يشتري
 المبيع ولان يشترط الخيار للبائع
 أو له كما لو شرط المشتري البراءة
 من العيوب في المبيع أو البائع
 البراءة من العيوب في الثمن
 وكلاهما يتصرف عن غيره

منه ولكن لا يبطل البيع الا ان اقام بينة بذلتا وصدقة المشتري اخذا عما يأتي اول
 محرمان التكاح ان اياه لو استحق زوجته ولم يصدقه لم ينفسخ التكاح وان كانت اخته
 ولم من كلام المصنف صدقة بيع المرتد كل مريض المشرف على الهلاك وكذا المصنف قبله
 بالحراية ولا قيمة على مثله كما اتفاه في الثانية عن القفال وقول بعضهم له يشاهد على ان
 المقلب في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح ان المقلب فيه معنى القصاص وانه
 لو قتل غير الامام بغياذن رزقه دينته وقضيت انه يلزم قاتل العبد المحارب بريقته لما ملكته
 على ذلك الا ان ارضى بايجاب عنه الواد رجه القفال في جملة على قاطعه باصر الامام واما المرتد
 فلا فرق في قاطعه بين الامام وغيره ووجه صرح الترمذي مع ان الحكم غير مختص فيه وفي
 المرتد بل هو باو في غيرهما ككتابك الصلاة والصائل والرا في الحسن بان زنى ذم في
 العقيد والمرتد لا يوجب عقوبة فليس يحسم ولا قيمة على مثله وخرج بالاتلاف ما لو قصب
 انسان المرتد على اقلقت عند مقامه بضعة تعد به على مال غيره وانما بضعة بالقتل لان
 قتله في حكم اقامة الحد لمن ابتدق قتله من المسلمين كان مقبىا حاد الله تعالى وهذا عيئل
 بعبد فحسوب في يد الغاصب بقوله مولاه اقله ولو قتله لم بضعة ولو قتل في يده بضعة على
 ما جزم به الاسنوي وقضيه عن الامام عن الشيخ ابي على لكتنه مردود اذ المرتد لا قيمة له
 فكما لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف والفرق بين مستثنان ومسته قول سالك المصوب
 لغاصبه اقله واضح وسببا في ذلك واضحا في باب الغصب وان ساسله ان الردة ان طرأت
 في يد الغاصب بضعة وان كانت موجودة قبل الغصب لم بضعة (ولو باع) حيوانا أو غيره
 (بشرط براءة من العيوب) في المبيع وان لا يرد بها صاع العقد مطلقا كما علم بما

يصح لاحتمال الخطأ ان يقع العقد (قوله ولو باع حيوانا أو غيره) مع قوله صاع العقد مطلقا قصر بمجابهة ولو باع
 غير الحيوان بهذا الشرط صاع البيع دون الشرط اء سم على حج (قوله في المبيع) مثله ما لو اشترى بشرط براءة من العيوب
 في الثمن ولعله ترك التمس عليه لما مر من ان الثمن مضبوط غالب لا يحتاج الى شرط البراءة فيه (قوله وان لا يرد بها) مثله في
 الشيخ عميرة بنون لو قال بشرط ان لا ترد بعدي فيه الخلاف المذكور اء ويشكل على ذلك ما مر من انه اذا شرط خلاف
 مقتضى العقد لم يصح العقد اللهم الا ان يقال ان هذا لما كان مؤكدا العقد وموافقا لظاهره كون الاصل السلامة من
 العيوب ا كني به وقال الشيخ عميرة ومثله ما لو قال اعلن ان به جميع العيوب فهذا كشرط البراءة ايضا لان ما لا يمكن معاينته
 منها لا يمكن ذكره بمجلا وما يمكن لا تفني تحيته (قوله صاع العقد) جعل جرابا لو عذوة وقوله قالوا ظهر جوابا المقدر في شأن

صحة العقد لا خلاف فيها وفي كلام المحل انه قبل سطرانه بناء على مطلق الشرط وبشره قول الشارح الا قوله مع هذا الشرط اذا صح وعليه فكان الاولى جعل قوة فالظاهر هو الجواب وكذا عدل عنه لكون الخلاف في الصحة ليس باقوال ولقول المتن انه يبرأ الظاهر في كون الخلاف في البراءة دون صحة العقد (قوله) ووافق ظاهر الحال (يتأمل هذا مع التصوير ٨١ سم على) مع اقول قوله يتأمل هذا العمل وجه الامر بالتأمل انه يرقى غير العيب الباطن فلا معنى لحصول التام كدفعه وقد يحاط به بؤ كده بسبب الظاهر وفي بعض صوروه وهو العيب الباطن ومراعاة التصوير قوله وجوباً واغیره (قوله) انه يبرأ عن عيب) يستغل من كلام المصنف ان يراعى عيب من وعن لكن في المختار الاقتصار على تقديره بين وعليه فقوله يبرأ عن عيب بمعنى معنى التساوي مثلاً (قوله من زيادته) أي يكتفي بباطن وهل المكفر من الظاهر أو من الباطن ترقده شيئاً الزاوي ومال الى انهم الظاهر اخذ من قولهم في الامامة لو بان امامه كافر او جوب عليه الاعادة وجرم تأنيباً لمن العيوب الظاهرة من غير تردد كذا رأيت بخط بعض القضاة وهو ظاهر وعليه فالواجب بقا بشرط براءة من العيوب فوجه المشتري كالترايب في الرد من الظاهر المنقوت أيضاً وان كان مقتطعا فيثبت به الرد (قوله موجود) ١١١ هذا استناد من قول المصنف وقوله مع هذا الشرط الرد بسبب حدث الخ

محرر المحامي لا مشروط بؤ كذا العقد ووافق ظاهر الحال من السلامة من العيوب واذا شرط (فالظاهر انه يبرأ عن عيب باطن) من زيادته على الحرر ولا بد من اسكما قاله في القاتن (بالحيوان) موجود حال العقد (يعلمه) البائع (دون غيره) أي غير العيب المذكور فلا يبرأ من عيب غير الحيوان ولا فيه لكن حدث بعد البيع وقبل القبض مطلقاً ولا من عيب ظاهري الحيوان علمه البائع او لا السهولة الاطلاع عليه والعلم به غالباً فاحتملنا محكم العلوم وان خفي على ذوقه فوجه الجمع سهولة علمه فوجه ان اصحهما عدم البراءة منه لكونه ظاهراً كما يؤخذ من التعليل وفي تصديق البائع في وجوده عند العقد وجهان اصحهما تصديقه بيمينه ولا عن باطن بالحيوان علمه الخاص من ابن حمرانه باع عبده بثمانمائة درهم بالبراءة فقال له المشتري به دالم تسعه في شخصه الى عثمان فنقض على ابن حمران يحلف لقد باعه العبد ومله داه بعله فإني ان يحلف وارتيح العبد فباعه بالثمن وخساعة وفي الشامل وغيره ان المشتري زيد بن ثابت وان ابن حمران يقول تزكت يمينك فعوضني الله عهدك فلهما عثمان المشعر بين الصهاينة ولم يشكروا على البراءة في صورة الحيوان المذكور وفارق غيره بماهية كل في سائر صحة وصحة عقلاً يتك

عما يقطع خلافه ثم يتوقف على عين (قوله لكونه ظاهراً) أي بالنسبة للبائع وكان يجني على غالب الناس وفيه يتنع ما يقال كيف فرض الخلاف في بيعه مع علمه من قول المصنف ولو باع بشرط الخ (قوله وفي تصديق البائع في وجوده الخ) أي فيما اذا اطلع فيه على عيب باطن وادعى المشتري انه حدث بعد العقد وقبل القبض ليرد به وادعى البائع وجوده عند العقد لتشهله البراءة فيقتنع الرد به (قوله في وجوده) أي الباطن (قوله اصحهما تصديقه) أي فلا رده (قوله بالبراءة) أي بشرط البراءة (قوله فعوضني الله عنها) أي خيرا (قوله المشعر بين الصهاينة) قيل ان ابن عمر خالف في ذلك فلا يبيح الاجماع ٨١ ع (قوله في صورة الحيوان المذكور) أي في قول المصنف فالظاهر انه يبرأ عن عيب الخ (قوله ووافق) أي الحيوان غيره أي حيث يرى فيه الباطن من العيب الباطن المذكور (قوله وسقمه) قال في المسباح سقم سقما من باب تعبط طالع مرضه وسقما سقما من باب قرب فهو سقيم وجهه سقام مثل كرم وكرام ويتعدى اليه من ذوال الضعف ولم يفسر بشئ في المعاص قال قاضي ان السقم اسم للمرض لا بقصد الطول وفي القاموس السقم المرض ومقتضا ذلك ايضا واقصر في المختار على الاول وكتب عليه الشيخ غير تبصير انه يا كل في حال صحته وفي حال مرضه فلا نهى على المصنف فمره اذ لو كان من شأنه تركه الا كل حال المرض لكان الحال يشا

قوله من عيب باطن) عبارة ج ظاهر او خفي ٥١ وهي اوضح فلهذا والحقا لان الباطن خفي دام هو انفي بغيره وان كان الظاهر قد يكون خفيا في ذور كما تقدم في كلامه (قوله ما يصير الاطلاع عليه) ومنه ان الزا والسرة قد يظهر لسر الاطلاع عليه لمن الرق (قوله داخل البدن) قال سم تغلق الشارح المراد بالباطن ما لا يطلع عليه غايو لم يزد على ذلك وعليه فالمراد داخل البدن ما يصير الاطلاع عليه ككونه بين التخذين لا خصوص ما في الجوف ووافق هذا الجمل ما في ساحة شعبة الزايدى وعبارة الباطن ما يصير الاطلاع عليه والظاهر بخلافه وقبل الباطن ما كان داخل الجوف والظاهر بخلافه ٥١ وفي حواشي شرح الروض لو انه الشارح ما وافق الجمل المذكور ايضا (قوله لسهولة الاطلاع عليه) أي يشعور به عرقها (قوله اذا صبح) يشعرون فيه خلافا وقصة كلامه فيما تقدم عدم جريان خلافه الا ان يكون استخذه به هذا كرم من جهة مقابل الاظهر من انه لا يراهن عيبا أصلا فان صاحبه يرجع الى الفاء الشرط وأولى منه ما قلنا من المشتل على حكايته بوجه الباطن عن المحلى (قوله لانه اسقاط) فتنه هذا التعليل أنه يراهن الموجود دون الحادث واستقر به سم على منهج وفي الشيخ عمدة خلافة وعبارة وان افراد الحاشية ١١٢ أولى بالباطن وفي سم على ج ان ظاهر كلام المصنف الباطن في الموجود ايضا ولم يزد على ذلك (قوله والشأن

بصم بطريق التبصير) أي بطريق تبصير الحادث لوجوده ولو شرط البراءة منه وسد مع الشرط فكذلك لوجبه مع غيره أو أطلق في الحادث (قوله بشرط البراءة العامة) أي المذكورة في قوله ولو باع بشرط براءة من العيوب (قوله ولا يقبل قول) أي فلا رد له بذلك ولا يتوقف ذلك على عيب من البائع لكونه ظاهرا (قوله لا يضمن عند الرؤية غالباً) هذا قد يستلزم عليه قوله فيما مر ان من يبيع الرقيق التي رد بها اذا ظهرت وجهها المشتري

من عيب باطن او خفي فالحال البائع لهذا الشرط ليشق لزوم البيع فيما عداه خوفاً من المراد بالباطن ما يصير الاطلاع عليه والظاهر خلافه بان لا يكون داخل البدن على اقرب الاحتمالات ومن الظاهر تنقح الما كونه ولو حصة كما هو ظاهر لسهولة الاطلاع عليه ولو مع الحياة كما يستفاد مما يأتي في الحاشية (قوله أي المشتري) (مع هذا الشرط) اذا صبح (الرديع) في الحيوان (حدث بعد العقد) (قبل القبض) لانصراف الشرط الى الموجود عند العقد (ولو شرط البراءة مما يحدث) وهذا ما وقع الموجود (لم يصح) الشرط (في الاصح) لانه اسقاط للشي قبل ثبوته فلا يبرأ من ذلك كما لو ابرأ من من ما يبيعه (والشأن) بصم بطريق التبصير فاذا انقرد الحادث فهو أولى بالباطن اما البيع فصحيح وشرح بشرط البراءة العامة فشرطها من عيب مبهم او مبين يعاين كبرص لم يره محله فلا يصح تفاوت الاغراض باختلاف صفة وقدره ومحله ولا يقبل قول المشتري في عيب ظاهر لا يضمن عند الرؤية غالباً بله بخلاف ما لا يعاين كزنا أو سرقة اذا ذكره اعلام به وما يعاين اراه ابدار ضامه ويؤخذ من هذا اذا ما اتي به بعضهم فمن اقبضه المشتري عنه وقاله استغفده فان فيه زبانا فقال رضى بزيهه فطلع فيه زبانه فانه لا رد به وجهه ردعه مد مع قته قد مر ما في الدرهم من الرضا بغير دما منه فلم يؤثر فيه الرضا لتغير ماض (ولو هل المبيع)

هذا البيع باض الشرع وقلع الانسان انهم الا ان يقال انه كان حصل من البائع تغير مريض من الرؤية كصبيغ الشعر او يكون رد قبل الشراء من لا يتغير فيه غالباً (قوله بخلاف) يختصز قوله ببيان والمراد ان ما لا يعاين اذا شرطه الرضا منه بدأ ودخل فيه ما لو باعه بطنية وقال لا يشتري انما قرعة فوجدتها كذلك بخلافه لان في ذكره اعلام به فسرأ منه (قوله كزنا أو سرقة) ومن ذلك ايضا ما لو باعه فو بشرط انه يرد في الحرات أو يعضي في الطاحون أو بشرط ان انفس شعوس وتعين كذلك فبما منه البائع لعله المذكورة (قوله لراضاه) أي فلا خياره (قوله من هذا) أي من قوله لا يعاين (قوله فحين) أي باع المضاعج (قوله وقال) أي المشتري (قوله مزبنا) أي ومضامص فقال أي البائع (قوله فانه لا رد به) من ثمة كلام البعض (قوله فلم يؤثره) أي فله الرد وان قل الزباني فظهر ان من مالوا اشتري منه باعاف من القضية وقال البائع هي شخص اذا تظاهر ان المراد من مثل هذه العبارة ان فيها المحاسن لان جميعها محاسن ونقي ان مثل ذلك ما لو باعه شاشا مثلا وقال انما كان اراه محل الجومنه مع وبرئ منه والافه الرمال يرد ما كان في يد البائع لان الزايدة عيب حادث يمنع الرد قهرا (قوله ولو هل المبيع الخ) منه يعلم جواب سادته وقع السؤال عنها وهي ان شخصا اشتري سبوا بذنه فبنت بعنه

فليقتضيه ثبت فالحق المشتري على البائع بأن عدم ثبت البعض لعيب فيه منع من إثباته فاعتكر البائع وتعامل بالموافاة ان هذا
الحق على الوجه المذكور بعد ان اقلناه فان ثبت المشتري عيب المبيع استحق ارضه والا فالقول قول البائع في عدم العيب فان
الحق على نفي العيبه فذلك هو الاصل لا يثبت على المشتري فيصعب ان يثبت ما منع من الاثبات ويقضي به الارش وعلى كل حال لا يثبت
المشتري على البائع شيئا مما صرفه في حراة الارض واجرتها وغير ذلك مما يصرف بسبب الزرع لانه لم يعلل المشتري ما ساقطه بل ذلك
ناشئ من مجرد تصرف المشتري في ملكه (قوله او جناية) ولو من البائع (قوله لم يعلل) بعد قبضه انما قال ذلك لانه لا يلزم من كونه عند
المشتري ان يكون قبضه بل هو ان يكون للبائع حتى الحس واستقل المشتري بقبضه بلاذن قبضه فاسد وهو في البائع كما قالوا فلهذا
انفسخ التعذر بقبضه المشتري بيده للبائع لا سيقلاه عليه بل ان (قوله فقول الاستوى) فترفع على قوله وان كان الخ (قوله ثم
يستقر فيعود) أي بشر ما وغیره ممن هو متبذره او يكونه هو الذي استولى عليه (قوله ويلزمه) أي الاستوى (قوله انه يستبدل)
أي وهو متبذره لم يقل به (قوله ما قاله) أي الاستوى (قوله ثمرة في معق كافر) أي مع ان عبارته على ما في ج وكذا وان كان الضيق
كافرا اه وهي تشمل ما لو كان الحق كافرا او مسلما تقدم من قول الشارع كافرا فيلزم هو الواقع في عبارة الاستوى كما قد
يتوهم (قوله بشرط اعتقه واعتقه) قضيته انه لو اترام بشرط اعتقه واطلع ١١٣ فيه على عيب قبل اعتقه وقبضه ولا ارض وفيه
تقرر لانه التزم اعتاقه بالشرط

بأقوة او جناية كان مات او تلف التوب او اكل الطعام (عند المشتري) أي بد قبضه له
أو اعتقه وان كان الحق وعقبه كافرا فيلزم به ما لو التزم البعده على من الباس
فقول الاستوى لا ارض له لعدم باسهم رده لاحتمال ان يجاربه ثم يستقر فيعود لملكه
محدوده بان لا يظن اليه ويلزم منه في وقت لاحتمال انه يستبدل منه عسرا
وبانه لو فرض صحة ما قاله كان يمين عليه فرضه في معق كافر انضيق المسلم لا يستقر
ولو اشتراه بشرط اعتقه واعتقه او كان ممن يعتق عليه او وقفه او استوفى بها وثبت ذلك فهو
كاعتاقه على اصح الوجهين وكذا لو جعل الشاة اخصية قال السبكي ولا يكتفى اخبار
المشتري به مع تكذيب البائع له وفيه نظر بالنسبة لقول الحق والوقت لمؤاخذته به
وان كذب (ثم حمل العيب) الذي ينقض القيمة بخلاف الخصاص (وجمع بالارض) للبائع
من الرد وحصل ذلك في غير الروي المبيح بيمينه اما هو كلى ذهب بوزنه ذهبا فان
معيبا بعد تلفه فلا ارض له انفس الذي في سبب الباقي منه مقابلا بكثرته وذلك بما
بل يتبين العقد ويسترد الثمن ويغرم بدل الناقص على الاصح ولو عرف عيب الرقيق

١٥ به ث ولا يجب عليه صرف الارض في شيء يكون اخصية كما سيذكره (قوله ولا يكتفى اخبار المشتري به) أي بالوجب
فلا ارض من الهلاك ونحوه (قوله وفيه نظر) وقد يجاب بان مؤاخذته لا تأتي لعدم كفاية اخباره في الرجوع بالارض اه سم على
ج (قوله رجع بالارض) جواب لو في قوله ولو ذلك المبيع الخ وتدخل فيه جميع السوا والمذكور متناثر حاوئها ما لو اشتراه
بشرط الاعتاق واعتقه ثم علم العيب ومعه انه لو اشتراه ثم علم العيب واعتقه لا ارض له وهو ظاهر لان اعتاقه بعد العلم بالعيب
رضاه (قوله رجع بالارض) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها اخصية ثم وجعها عيبا رجع بارضه على البائع ويكون
له وقال الا كثره بصرفه في اخصية وهو مشكل جدا وأي فرق فيها بين العتق والوقف فالذي يضمنه ما قاله الاقلون اه سم
على ج أي من انه للمشتري (قوله لباس من الرد) انظره في الاباق اه سم على ج واراد اطلاق ما ذكره به بقول الشارع
بأقوة او جناية من قوله وابق ولعل الشارع اسقطه للمتركة من انه اذا اذن في يد المشتري فلا رد له ولا ارض مادام ابقا لاحتمال
موده (قوله بل يضمن) أي فورا (قوله ويسترد الثمن) عبارة ان يادى بعد مثل ما ذكره ما رجع السبكي وغيره واطلق الشيطان
بإخلاف هذا كله اذا ودع على العين فان ودع على البعثة يمين غرم به واستبدل وان كانا فترقا في الاصح اه وظاهر ما ذكره

قد انه لا يرى في ذلك بين علم الله القابل في ذاته بان فيه زجا وجهه بنفك (قوله وقد زوجه) ومفهوما انه لو زوجه لكانت ثم اطلع فيه على العيب جازله الرد وهو شاعل للذكروا الا في صورة كونه للباقي في الله كراين يشتريه من امرأة ثم زوجه من غيرها (قوله ولم ير ضه) أي البايع (قوله فاشترى الارش) أي لان الزواج براد لقدام (قوله وجهان) تنازعه قوله الرد وقوله واشد الارش (قوله انه) أي المشتري وقوله الرادى يد المبيع مع الارش الذي اشده من البايع فلا يخذله لافي مقابلة شيء (قوله ولا ارش) أي حيث لا مانع من الرد كان طلعت قبل الدخول او بعده ولم يعطيهما الابد ان قضاء العتق لا يخلو العيب مانع من الرد قهرا (قوله جازله الرد) أي قهرا (قوله منسوب الى تقصير) أي لعدم اعلامه المشتري بعيبه (قوله ان فيه نظرا) بوجه بان في الرد تقوى بالمصلحة على البايع لانه بعد دخوله في حكمه يزول ملكه عنه لاجرامه ونقل عن حواشي شرح الروض لو انه الشارح ما وافقه ويمكن جعل كلام الشارح عليه بان يقال جازله الرد يعذر في التأخير الى فراغ الاحرام فلا يكون تأخيره مقفورا للرد (قوله بالارش الخ) عبارة افتقارا لارش وزن العرش دية الجراحات ويعلم ان فعل اطلاقه في الخصة وهو الاصل ثم نقل منه الى دية الجراحات ثم توسع فيه فاستعمل في التفاوت ١١٤ بين قيم الاشياء (قوله من عيبه) مثليا كان او مقيما فاعلوا اشتري عبدا برض من ثم اعفاه ثم اطاع فيه على

عيب استحق الذي اشتراه به شأننا ان كان باقيا فان تلف الرض استحق ما يقابل قدر ما يخلصه من قيمة العبد (قوله أي مثل) بالنسب الى انه مقفول مطلق والاصل نسبته لقيمة مثل نسب الخ (قوله اليها) وثقل هذه القصة العلم بها على حال من ذكرها في الفتن (قوله بين الفتن والفتن) كما في هذا المثال فان تفاوت القيمتين مشهور وهي قدر الفتن اه سم على ج (قوله لكن بعد

طلبه) قال في شرح الروض ثم يقول ان تكون المطالبة به على الفور كالخلاف لشفعة لكن ذكر الامام في باب الكتابة انه لا يمين في الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشي اه سم على ج (قوله) في لا يميزه في القور الخ ظاهر كلامه اعتماد هذا لانه جعل الاول مجزوا احتمالا والثاني المنقول وبعبارة الشارح على شرح البهجة واستحقاقه بطلبه ولو على القرائن اه ومنه في شرح المنهاج عند قول المصنف والرد على القور الخ (قوله اما عكسه) بان وجب البايع من المشتري (قوله حدث عند المثل) ترى قبله او وجد عبدا قد باع الفتن فان الخ اه ج (قوله فان الارش) أي الواجب البايع (قوله ينسب الى القيمة) معناه أي بان يكون الارش قدرا لتفاوت بين قيمته سليمان عيبا بالحادوث ولو زاد على الفتن (قوله لا الى الفتن) هذا الاثبات والتقي ظاهر في الاولى دون الثانية فان المتبادر فيها من نسبة الارش للقيمة ان معناه انه يؤخذ نقص العيب من قيمة الفتن فبمعنى نسبة هذا النقص الى الفتن حتى ياتي اه سم على ج ويمكن ان يقال معناه انه يرجع مجزء من المبيع نسبته اليه كسبة ما نقص العيب من قيمة الفتن لو كان سليما اليها على قياس ما قبل في ارض المبيع

صرح

طلبه قال في شرح الروض ثم يقول ان تكون المطالبة به على الفور كالخلاف لشفعة

لكن ذكر الامام في باب الكتابة انه لا يمين في الفور بخلاف الرد ذكر ذلك الزركشي اه سم على ج (قوله) في لا يميزه في القور الخ ظاهر كلامه اعتماد هذا لانه جعل الاول مجزوا احتمالا والثاني المنقول وبعبارة الشارح على شرح البهجة واستحقاقه بطلبه ولو على القرائن اه ومنه في شرح المنهاج عند قول المصنف والرد على القور الخ (قوله اما عكسه) بان وجب البايع من المشتري (قوله حدث عند المثل) ترى قبله او وجد عبدا قد باع الفتن فان الخ اه ج (قوله فان الارش) أي الواجب البايع (قوله ينسب الى القيمة) معناه أي بان يكون الارش قدرا لتفاوت بين قيمته سليمان عيبا بالحادوث ولو زاد على الفتن (قوله لا الى الفتن) هذا الاثبات والتقي ظاهر في الاولى دون الثانية فان المتبادر فيها من نسبة الارش للقيمة ان معناه انه يؤخذ نقص العيب من قيمة الفتن فبمعنى نسبة هذا النقص الى الفتن حتى ياتي اه سم على ج ويمكن ان يقال معناه انه يرجع مجزء من المبيع نسبته اليه كسبة ما نقص العيب من قيمة الفتن لو كان سليما اليها على قياس ما قبل في ارض المبيع

أولهما ما كونه في جوفه) كليبو زوالور (قوله فالزيادة في المبيع حدثت الخ) هذا الأتيان كان الخياط والمبايع ودفء لان
مقتضى المبيع حينئذ ولا يزال الأمن حين الاجازة وانقطاع الخياط ١١٥ م وقوله وفي الغن سمات في حفظ البائتم هذا

وبالمنع لان النقص انما هو عند الثالث انه كما يحتمل ان تكون القيمة سليبا تسعين والزيادة الى المائة مفرقة فيحتمل ان تكون القيمة والنقص اقله الرتبة فلم تعين الاول الذي هو مبني الجواب انهم الان يقال كون القيمة تسعين مئتين والزيادة مشكوك كما

منه في ١٥ سم على حج (قوله لا تنقص العيب) أي إياه (قوله وان سلم مذكرك) أي في قوله هو وقت القبض أكثر الخ (قوله) وأطلع على عيبه الخ) (قوله) لو اعتق المشتري العبد فأطلع البائع على عيبه في الثمن ففسخ العقد فهل رد الثمن المذكور على المشتري يرجع عليه بقية أم يرجع به في بيت المال فيه قلر وقضية كلام الشيخ جدان في باب الجهاد الثاني وعبارته في معاقبة العبد ما فيه وإذا أسلمت فالذهب وجوبه يدل لأن أسلامها منع استرقاقها يعطى قيمتها من بيت المال كالوفاخ البائع بسبب في الثمن ولقد اعتق المشتري المبيع ١٥ أقول وقد يمنع ان مقتضاها ذلك يلحق ان مراده التمسكه فيه مطلق الرجوع بالبدل وان استقصى من يرجع عليه أي فيكون المراد ان الكافر اذا هو قد فعل فسخ القطعة بجواربه منها واسلمت كان أسلامها بمنزلة اعتاق المشتري للمبيع وسكمه ان يرجع البائع عليه بالقيمة اذا أطلع على عيب في الثمن لتعد الرجوع في حين حقه ف يرجع هنا على بيت المال لانه بمنزلة المشتري فكما يرجع عليه البائع يسدل المبيع اذا اعتقه به جمع الكافر على بيت المال يدل بالبرائة اذا أسلمت وهذا هو الظاهر ١١٦ قياسا على ما لو أطلع على عيب في المبيع فرده على البائع ووجد الثمن

الاقبل فيما اذا اعتقدنا تسليم الامعاء هو وقت القبض أكثر بما اذا كان ذلك للكمية الرضا في العيب قلر تخسه لا تنقص العيب الا اعتبارا أكثر المقتنين لان زوال العيب يسقط الرد ودان الزائد من العيب يسقط اثره مطلقا كالمال زوال العيب كله فكما يقوم المبيع يوم القبض فانقص العيب فكذا يوم العقد قلر يعتبر الا كذا أصلا في ان تقبده بما اذا انقص قيمته سليما غير صحيح وان سلم مذكرك (ولو تلف الثمن) تساموا شرعا قلر ما هو او تعلق به حتى لازم كره (دون المبيع) وأطلع على عيبه (رد) اذا لمائع (واخذ مثل الثمن) ان كان مثليا (او قيمته) ان كان متقوما لان ذلك بدله وما اعتبارا لاقبل فيما بين وقت العقد الى وقت القبض اما لو قبض في عهده سواء كان معصفا في العقد ام جافى النعمة في المجلس او بعده وحسنه يرجع بعينه او كله لا ارش على البائع ان وجده ناقصا وصف كان حذبه شلل كانه ياخذ به يادته المتصلة بها فان كان نقصا بجناية اجنبي أي بمن كاهر ظاهرا استحق الارش ولو أبرأ من بعض الثمن او كله ثم رد المبيع بعيب فهل يطالب بذلك ولا الاوجه كاهو قياسا على ما في العقد انه لا يرجع في الأبراء من جميع الثمن ينشئ وفي الأبراء من بعضه الا بالباقي ولو وجب البائع للمشتري الثمن فقبل بتمنع الرد وقبل ردو يطالب ببطلان الثمن وهو الاوجه ولو آداه أصل من مجبوره وجب التسليم العيب ولو تسدده على تملكه وقبولة أو اجنبي يرجع

تألفا حسا او شرعا فانه يرجع على البائع يدل الثمن وان كان قد اخطاه كما يصح به قوله لو رد المبيع ووجد الثمن تألفا حسا او شرعا وأي فرق بين اعتاق البائع للثمن اذا كان الثمن قاضيا بجمع على البائع بقبضه وبين ما لو تلف المبيع في يد المشتري باعتاقه (قوله او قيمته) عبارة الروض وقيمتي المقنوم لكن في العين رد قيمته اقل ما كانت من العقد الى القبض ١٥ قال في شرحه وقوله في العين من زبذنه ولا حاجة اليه بل قد يوهم خلاف المراد لان التلقا انما يكون في عينه او قضية هذا الاعتراض انه لو كان الثمن متقوما في النعمة

هذه العقد ثم عينه واقبضه ثم قلر رد قيمته اقل ما كانت من العقد الى القبض ١٥ سم على حج (قوله) ومرا اعتبارا للمشتري (الاقبل) أي فيقال بطلان (قوله) اما لو قبض (قوله) أي في قوله أي المشتري (قوله) الرجوع في عهده) أي في العقد ولو التراضي الى بدله على ما يشهد العبد به الخ (قوله) ان وجده ناقصا) قال في شرح العيب وفارق ما في من ان نقص المبيع ادنى نقص يطلو رد المشتري بعيب قديم ككسر من ضما لانه ما اختار الرد والبائع هنا لم يضره ومن ثم لو اختار رد الثمن العين العيب انعكس الحكم فيضمن نقص المصلحة ولو بضم المشتري نقص مفعلة المبيع ١٥ وقوله فيضمن نقص المصلحة مفعلة المصلحة ان لم يمتد الرد قهرا وقياسا ليس بخلافه ١٥ سم على حج (قوله) كان حدث به أي الثمن (قوله) ان كان نقصها) أي القيمة فنقص مفعلة (قوله) استحق الارش) أي على البائع وهو الرجوع على الاجنبي (قوله) وهو الاوجه) والفرق بينه وبين الأبراء ان البائع فصل على شيء في المبيع من جهة المشتري ثم وجبه به بخلافه في الأبراء فان البائع لم يدخل فيه شيء من جهة المشتري حتى يرد او بدله (قوله) يرجع

المشتري) خلافاً لما في (قوله) كما أنقذ به الوالد) وعليه في الفرق بينه وبين الصداق حيث قالوا يرجع الصداق للزوج إن أدى عن نفسه أو أدامه ولو لم يرجع لداق أن تبرع به من الزوج ولعله أن أنقذ في مقابلته المبيع وقد دخل في ملك المشتري حقيقة وهو يستدعي دخول الثمن في ملك المشتري حقيقة كذلك ثم تنقل منه إلى البائع والصداق لما كان في مقابلته المبيع والزوج لا يملكه وإنما يستحق الانتفاع به ليكن ثم سبب قوى يقتضي دخوله في ملكه فكانه بفسخ العقد يدين أن لم يرض عن ملك الأجنبية فرجع له تمامه فانه دقيق (قوله عند البائع) مفهومة أنه لا أرض إذا كان عند البائع والقاهر أنه غير مراد وإنما المراد أنه يفسخ العقد ويسترد الثمن (قوله أو أباه) أي العيب الإلزامي اهـ عـ قال سم عليه أي أو لا فهو عيب حدث فله أرض العيب القديم فإن رضى به البائع مع الحادث فلا أرض عليه في الحال وإن حدثت آفة على البائع الأرض كذا في العباب ولم يرد الشارع في شرحه على تقدير مواعيل قوة فله أرض العيب القديم بقوله أنه ليس من الرد حيث قد حدث عيب الإلزامي بعده اهـ فأنظر لم يجز في ذلك لما في في قوله المصنف ولو حدث عنه ١١٧ عيب سقط الرد فقه الخ (قوله ولم يرض

البائع) قال في العباب وشرحه فإن رضى به البائع مؤجر أي مملوك المتفعة مدة الاجارة ولكنه ظن أن الاجارة وفسخ ثم خلافة أي أنه لا اجارة له فله الرد ففسخ كما في الأبواب قال كالورضي والفسخ بالعيب القديم ثم علم أنه كان حدث عند المشتري عيب بخلاف الفسخ بالأقالة فانه يرجع بأرض الحادث ولا ترد الأقالة اهـ وعليه في الفرق بين الأقالة وبأحدا بأنه فسخ لأن سبب فسخه يمكن رده بخلاف ما نحن سبب فسخه إذا كان ما يطله على به ثم قال أعاد أرضي بمسؤولها ولا ظن فاذكر فانه يرد عليه ولا يطالب المشتري بأجرة ثلث المدة كما

المشتري أيضا لا للمؤدى كما أنقذ به الوالد رحمه الله تعالى (ولو علم بالعيب) في المبيع (بعد زوال ملكه) عنه أو من يضمنه بغيره (الخير) وهو باق بجاهه في يد الثاني أو بعد سقوط رهنه عند قبض البائع أو بأقما وكما أنه كناية حقيقة أو ضمنية أو اجارة ولم يرض البائع بأخذ مؤجرا (فلا أرض) (له في الأصح) لأنه لم يمس من الزدانة كقبضه وقد كان رضى به مسلوبا رده عليه وضمنية كلامهم عدم مطالبته المشتري بأجرة تمثل ثلث المدة وهو موافق لتفاره من الفسخ بالقبض ومن رجوع الأصل فمأوجه من فرعه ومن رجوع الزوج في نصف الصداق وقطع ثلث المخلول ويشارك ذلك ما في في التعاقب من أن للبائع على المشتري بعد الفسخ أجرة المثل بأن الفسخ فيما ذكر لا يحصل إلا باختيار من يرد العين إليه بخلاف في مسئلة التعاقب وفرق في التفافية بين البائع هنا ولزود مندوحة عن العين فلا يرجعها المصبر حقها مملوطة المتفعة وليس للبائع في التعاقب مندوحة عن العين فكان ليدل المنافع في مدتها لأجرة والثالث ثم لأنه استدرك الظلامة ورجوع كادرج عليه (فإن عاد الملك) فحقه (فله الرد) لا كما كاسواء أعاد المبيع بالرد العيب لزال كل من العتين أم يفسره كهيئة أو أدت أو وصية أو بيع أو أقالة لا تنقضاء المنافع (وقيل أن عاد المبيع الرجوع فلا رد) لأنه استدرك الظلامة وهره أضعف وليس للمشتري التنازل على البائع الأول لأنه لم يملكه منه فأن استدركه البائع الثاني وقد حدث به عيب عند من اشترى منه شرا البائع الأول بين امرئ جامع

انقضاء كلامهم هذا في ظاهر الخ اهـ سم على ع (قوله فإن رضى به) أي البائع في مسئلة الاجارة (قوله بأجرة ثلث المدة) ومحل حيث فسخ عالما أنه لا اجارة له أمالورضي على ظن أنه لا اجارة فله الرد ومن ثم قال في العباب وشرحه فإن رضى به البائع الخ (قوله بأن الفسخ الخ) قضية هذا الفرق أنها لو تقايلا وقد أجروا المشتري مقدان البائع لا يرجع على المشتري بالأجرة إن الأقالة إنما تنقضي باختيارها فليس الردها فانه يمكن الذي صرح به الشارع فيما يأتي بسقوط المصنف ولو حدث عنه بيب سقط الرد فقه اهـ يرجع به على المشتري (قوله ولزود مندوحة) وهي في البيع الامتناع من قبول العين قبل انقضاء اجارة في الزوج عدم الطلاق اهـ شيخنا الحلبي (قوله والثالث ثم) هذا لا يصلح مقابلا لكلام المصنف لأن قوله أنه استدركه فلا تامة لتعليل لعدم الأرض لا تحققة ففعل في كلامه سقطا (قوله فله الرد) أي لو طالت المدة جدا بما يحصل بالعيب محتملا فهو يجب نقص القيمة (قوله ودر أنه ضعيف) لتعليل (قوله عند من اشترى منه) أي البائع الثاني

(قوله وتسليم الارض له) أي البائع الثاني وهو المشتري من الاول (قوله وجع على بانه) أي الاول (قوله به التسليم) أي الارض (قوله ربما لا يطالب) أي المشتري الثاني (قوله انه انما يستقيم) أي قوله وعلمه بانه وبما الخ (قوله على المبيع) أي وتسكون العلة فمعه عدم الباس من الرد لاستدراك التلازمة (قوله والردي القور) هـ (قوله لا بد لقاطن من القفط كسيفه) وتسكون العلة فمعه عدم الباس من الرد لاستدراك التلازمة (قوله والردي القور) هـ (قوله لا بد لقاطن من القفط كسيفه) السبع وهو قوله (قوله) هو لو اطلع على المبيع قبل القبض اقبه القور ايضا كذا يثبت شيئا ما من على وقوله لا بد لقاطن هكذا اجاب به شيئا الرمي وشيئا عصبه الحمد اه سم على منهم ولعله احتذر بالقفط عن الاشارة الى الناطق اما الكتابة منه فهي كما يترى ان المصحح كما يكون بالصرح بكونه بالكتابة (قوله اجاعا) أي من المجمعين كلهم في الزمن الذي وقع منهم القول فيه يلبون القور كذا المجمع دون اقلوا (قوله المبيع المعين) سواء كان معينا في العقد او عا في النسخة بعدد الجلس اخذ به عموم قولهم المعين في المجلس كالمعين في العقد لكن في ابن عبد الحق التقييد بكونه معينا في العقد اما المعين بعده فلا اه وتضمنه انه لا اعتبار بالتعيين في المجلس (قوله من غير عذر) ١١٨ وفيه ان من العذر ما لو اقامت مقتبان الرد على التراجيح

وتسليم الارض له ولو لم يثبت له البائع الثاني وطول بالارض رجع على بانه لكن بعد التسليم كافي اصل الردوضة وعلمه بانه ربما لا يطالب فيبقى مستدرا كالتلازمة وقول الاسنوي وغيره انه انما يستقيم على ان العلة فيما اذا خرج المبيع من ملكه بلا عوض استدراك التلازمة اما على المبيع من انما الباس من الرد كما هو في رجع سلم الارض ام لا ولا تقار الى امكان العود بزوال العيب الحادث خلافا للشيخ أي في وهذا هو مقتضى كلام الرازي فانه صرح جواز الرجوع ثم نقل ما تقدم من اصل الردوضة عن الشيخ أي على نقل الارجح الضعيف فاجاب عنه الواجحه الله تعالى يمنع حصول الباس اذ قد يرضى البائع الثاني ما خذ معينا بالحادث ويحب البائع الاول كذلك فهو مستقيم على المبيع (والردي القور) اجاعا بان يرد المشتري المبيع المعين حال اطلاعه على عيبه لان الاصل في البيع التزوم فيقبل بالآخرين غير عذر كما ساقى ولانه خيار ثبت بالشرع لدفع الضرر عن المالك فكان قورا كما شفعوه ولم يحاطر زمانا كلام المصنف في بيع معين فلو قبض شيئا عا في الذمة بغير بيع او سلم فوجد معينا لم يلزمه نوره لان الاصح انه لا يلزمه الا بالرضا بعينه ولا غير معقود عليه ولا يجب قور في طلب الارض ايضا كما يثبت ابن الرفعة لان اخذ له يؤدي الى فسخ العقد ولا في حق جاهل بانه ردوه عن يخطى عليه لعذره بقرب اسلامه وان شئ به يد اذن العلم بخلاف من يخاطبنا

الابارضا) فثبت ان القواعد الخاصة به قبل العلم بالمبيع ملك البائع فيجب رداه وان رضى المشتري به معيبا وان من عذر فيه يبيع او يرد وقبل العلم بعيبه باطل والظاهر خلاف هذه القضية في الشك (قوله في طلب الارض) مثل ما لو كان الثمن بالقياس في المشتري وطلب اسقاط الارض منه (قوله ايضا) أي كالا يجب رد ما قبضه عا في الذمة (قوله بعد اذن العلم) اذ بان الرد على القور ان كان عا لم يخطى على مثله اه حج (قوله بخلاف من يخاطبنا) أي بخلافه تقضي العادة بغيره ذلك فلا يعذر وقد وقع الشارح في محال انه يعذر وان كان بخلافنا او مشى عليه حج ويمكن الجمع بين كلاي الشارح بان المواضع التي قبل عذره فيها مجهولة على العبادات او ما يربح بها او ما قبل فيه بعدم العذر كذا في الموضوع محمول على خلافها كالعاملات فان الغالب عدم خفاها عليه ثم ظاهر كلام الشارح ان الكلام في ذي الذي اشترى وهو باق على الكفر ثم اطلع على عيبه كذا الرد به له وهو بخلافه لا فلا يعذر وعبارته في ظاهره ان الكلام حين قرب عهده بالاسلام وان كان بخلافنا قبل اسلامه ويمكن بدل كلام الشارح عليه ايضا على ذلك لو كان عا التائب وهو باق على الكفر بكونه مسكونا فانه فيصير المانع من قرب

== عهده الاسلام ويحل انه بعد مطلقا يشرى منه ويزن من قريب عهده الاسلام وكان مخالفا لما في حقه كقوله لم يشرى
 جميع احكامنا لكن الاول اقرب فليست بالمتأخر (قوله ومثله في ذلك) أي مثل من يبيع عليه فعذو في الرد كما يفهم من حج (قوله
 فاشترى شيئا) أي قبل مضي مدة يمكن فيها التعلم عاتق (قوله ولا في مشتري) أي ولا يجب نوري مشترا (قوله فاشتره) أي عتقه يتقلب
 على ثلثه بلوغه ان لم يرض (قوله عتقه) أي المشتري (قوله لم يشرى) أي لا يشرى (قوله ولا في مشتري) أي لا يشرى (قوله ولا في مشتري) أي لا يشرى
 كما ذكره بولهم الخ (قوله ثم ان تمكن من اخراجها) ويصل في عدم التمكن بينه (قوله ولا في مشتري) أي لا يشرى (قوله ولا في مشتري) أي لا يشرى
 (قوله فله رد) ولما لم يشرى في المال الزكوي انه ان قلده على انتزاع المصوب و رد الا يبيع ولا يشرى في ذلك سقط خياره (قوله وان
 صرح باسقاطه) أي الرد في الا يبيع والمقصود بهما كما يفهم من كلام حج لانه لم يشرى كالمصوب وصرح بمثل كرفي لا يبيع
 وقضيه انه اذا سقط الرد في غير هذين سقط وان عذر بالتأخير وله حكمه في ذلك من وجه من وجهيهما (قوله وعمره لا يشرى)
 أي لا يحال وود (قوله ولا ان قال) أي ولا يجب فلو ان الخ (قوله في مدة لا تقابل باجرة) مفهومه ان المدة لو كانت تقابل باجرة
 وطلب البائع تأخيرها او ايجابه المشتري سقط حقه وقد يتوهم فيه ان التأخير انما وقع بطلب البائع فله ريب المشتري فيه الى
 رضا العيب ومفهومه ايضا انه لو أمكن ازالته في مدة تقابل باجرة ولو لم يرض ١١٩ البائع تأخيرها اليها سقط خياره المشتري

وان لم تزد المدة على ثلاثة أيام
 كموه وقصوه (قوله ولم يمكنه) أي
 الابتناء (قوله فله الرد بصيب آخر)
 شامل لما لو علم بالعيبين مما اطلب
 الرد بحددهما فخير عن ابتنائه فله
 الرد بالآخر وان لم يعلم البائع به
 قبل ولو قبل بعلم الرد في هذه
 الحالة لم يكن يصيد الان عدم
 اعلام البائع به فخير عن المشتري
 الان فقال ان طلب الرد بالعيب
 الاول دليل على عدم رضاه بالمبيع
 (قوله ولا في مشتري آخر ثم لم بالعيب

من أهل الغمة ومثله في ذلك من جهل به كما قاله السبكي ولا يضمن عيبه في جميع
 الصور حال الأذى والظاهر ان من يبيع مناجونا فاشترى شيئا ثم اطاع
 على عيبه قاضي الجبل بالخير اياه يصدق كالتأخير بالباية ولا في مشتري متصفا متقوما
 والشعب حاضر فاشترى هل يشفع أولا ولا في افعالوا اشتري مالاز كويابو وجبت الزكوية
 عنده ثم لم يرضه فليس له رد حتى يخرجها من غيره ثم ان تمكن من اخراجها ولم يفعل بطل
 حقه ولا في مبيع آتني ومقصود به ما خيره مشتري بعد رد المدة اذا عاود ان صرح باسقاطه
 وعمره لا يشرى ولا ان قاله البائع انزل عنك العيب وامكن في مدة لا تقابل باجرة كما
 يأتي في فصل اجارة المدفوعة ولا في افعالوا اشتغل بالرد بالعيب واشد في ابتنائه ولم يمكنه
 فله الرد بصيب آخر ولا في مشتري آخر ثم لم بالعيب ولو لم يرض البائع به مسلوب المنفعة فله
 التأخير الى انقضاء مدة الاجارة واذا رجب القور (قوله يرد) (على العادة)
 فلا يكتف الركن في الركوب والعقد في المشتري ليد (قوله ولا وهو يرضى) ولو

الخ) أي واما لو رضى به فبما خذ مسلوب المنفعة ولا اجرة في المدة الباقية وهذا بخلاف ما لو تخلفا وفسخ البيع وكان باجره
 المشتري البائع اجرة مثل المدة الباقية ولو كان هو الفاسخ لانه لو لم يفسخ قصده غيره فكانه مكره بخلاف ما هنا فانه رضى به
 اختيارا لكن يرد على هذا الفرق الاطلاق بلا سبب فانه اذا قاله البائع ووجد البائع مع جواراته بر جمع باجره فمثل للمدة الباقية
 اللهم الا ان يقال ان التمسك لما كانت الاقامة مطلوبة فتمت لانها تنس في حقه فكان محسنا فاشترى الاجرة وايضا قاله
 لما يستقل بها أحد العاقدين بل لا بد من ايجاب وقبول اشبهت العقود (قوله لا في انقضاء مدة الابتناء) أي وان طال
 كسعين سنة حين لم يحصل فيها المبيع يجب في هذا المستأجر وتلاها اطلاقه انه لا فرق بين كون الاجرة قبل البيع او بعده
 ظاهر لوق الضرب باخره مسلوب المنفعة لكن قد في شرح العباب بقوله أي لغير البائع كما بهت الزكوي وهذا يمكن
 نصو ربانه لما كان يمكن المشتري فسخه عند الاجارة ليسرسل بذلك الى رد العتق مع منعه من البائع لم يرضه الصبر الى فراغ المدة ومع
 ذلك فيه مانع (قوله على العادة) أي عادة عامة الناس (قوله فلو علم وهو يرضى) بغيره اعتبار عاده في الصلاة فلو علمه ولا غيره وفي
 قدر التمثل وان خالفه عاده غيره لان الدار على ما يشرع بالارض او لا وتضيق عاده يلا زيادة عليها فلو لا وقد راد بعد العيب
 بشرى بذلك وان لم يرد على عاده غيره من ٨١ ميم على حج وينبغي فيها الاختلاف عاده ان ينزل الى خاتمه قبل الاطلاع على ==

العيب فلا يضر قطه وأنه لو لم يكن له خصم أصلاً لا يضر أيضاً لأن ما فيه صدق عليه أنه من غادته وأنه لا يكتفى هنا في العادة مرة واحدة بل لأن من التكرار حيث صار عادة عرفاً (قوله ولو تضحكها) أي دخل وقته بان حضراً أو قرب من حضوره (قوله وقد دخل وقته) أي بالفعل وقياس على الجماعة أن يضر بحضوره كحضوره (قوله على وجهه الكامل) وأنه انتظار الامام الراتب لها التأخير للسلاطة وأنه كان مستكناً محضاً لا إذا كان اشتغاله بالديقوت الصلاة مع بل أو تكبيرة الاحرام والتسبيحات خلف الصلوات وقراءة الفاتحة والاختلاص والمعوذتين يوم الجمعة سباسبها (قوله لا يتجمل به عادة) ظاهره وإن لم يكن معناه أنه لكن ينبغي تخصيصه بما إذا لم يضر ولو لأن اشتغاله به حدث غيب يتوجه عليه الذم بسببه فإن أخذ بها كل من غيبه في باب نفسه لا يضر في الاشتغال بنفسه (قوله أو تأخير) أي ويعذر في تأخير ما أو كلاً يؤخر تأخير (قوله والأوجه الاكتشاف فيه) أي فهو المحارم (قوله لطلب الجماعة) وهو ما يل التوب (قوله لغيره) أي ويضل الوقت الذي جرت به العادة بالتشاور الناس إلى مصالحهم عادة (قوله بغير كلفة) أي بالخلو لخاله نفسه (قوله أنه يحصل بالتوكيل تأخير مضر) كأن كان الواجب كلاً فابتن المجلس فاستمر حضوره قال في شرح العباب والأبطل حقه وإذا استوت مسايقته إلى المالك وان لم يكن هو البائع كان اشترى من ولده فكميل الولي فمرد عليه لا على ولده على الأوجه ثم رأيت ١٢٠ الأذني قال وزد عليه ظاهر لانه المالك ١٥ سم على حج بغير مالو اشترى الولي لطفه مثلاً فكميل

ثم وجد في الميع عيباً وقياس فاذكره أن الراد هو المولى عليه بكونه المالك لا وليه وعليه فافترق بينهما وبين مالو كمال الطفل في من شياو الشرط حيث قلنا ثم الراد لوليه لانه ان شياو الشرط ثبت لقولنا يشاء الله ما يختلفه هاتم لونه العيب قبل كمال العيب وأبو الولي الراد لصغر ثم كمال العيب فيحصل ان يلقى شياو الشرط لثبوت انذاره قبل كمال الطفل فلياجع فان قضية الطلاق ان الرده عليه مطلقاً ويمكن توجيه بان الرده فهو انما ثبت لقولنا قبل كمال الطفل لضرر ووقود ذات بكاله بخلاف شياو الشرط فانه يثبت لقولنا تصد ابتراض الماعدين (قوله ولولي المشتري) أي بان اشترى عاقل ثم بين (قوله كالايتني) لا انتقال الحق لهما (قوله على موكله) أي البائع (قوله او لوليه) أي أو لهما كما يمكن شمول الولي له وكتب أيضاً قوله او لوليه لو كان ولده المالك كما كانت العاقدة وخلف اطفالاً او وليهم المالك المذكور وكان يصح لورده على المالك خيف على المالك منه فينبغي انه لا يجوز الرده عليه كما صرحوا به في تناقضه وأنه لا يعذر في التأخير إلى كمال الاطفال وزوايا المبيع وفواكه له اشترى وماله عليه كما هو معلوم (قوله لانه قائم مقامه) قضيت انه لو تراخى في الرده بلامه قد سقط وأنه يجب عليه الا الشهاد في طريقه ان رأى العدل وقد يقال لو كلف كاف لا شعوره بعدم الرضا فلا يجب القود ولا الا الشهاد في التوكيل لكن في حج ماله هو بانه لا الشهاد عليه أي القسح أيضاً لو كلفه او صدره لتعوض من او غيبه عن بلد المردود عليه وخوف من عدو وقد جهر عن التوكيل في الثلاث وعن الخفي إلى المردود عليه والرفع إلى المالك أيضاً في القبة ١٥ وكتب عليه سم قوله مالو كلفه ولبيد كره في الروض ولا في شرحه ولا في غيره مما يوجد به بان توكيله لا يزيده في شر وعه في الرده بنفسه بل لا يساو معاً انه اذا قدم على الا الشهاد حيث وجب فالتزام الا الشهاد يعطل فائدة =

فقد لا (او) وهو (ياكل) ولو تضحكها فاعينها بظهوره وهو في جام او خلاه او قبل ذلك وقد دخل وقته (قوله تأخير) أي الراد (حق يفرغ) من ذلك على وجهه الكامل لعدو كما في النسخة ومن ثم جرى هنا قاله ثم وعكسه ولوسلم على البائع لا يؤخر بخلاف محادثته كالايتني ليس ما يتجمل به عادة وتأخير لتعود طر او وحل شديد بغيره ظاهر والأوجه الاكتشاف فيه بما يقطع معه طلب الجماعة (او) على (بلا غنى يصح) لعدم التقصير ثم ان تمكن من السير بغير كلفة لا يعذر لافترق بينه وبين النهار كما قاله في المطب ونقل نحوه في الكفاية من النسخة (فان كان البائع بالبلد رده) المشتري (عليه نفسه او وكيله) ان لم يحصل بالتوكيل تأخير مضر ولولي المشتري ووارده الردي أيضاً كالايتني (او) رده (على) موكله او وارده او لوليه او (وكيله) بنفسه او وكيله كما افاده سابق كلام المصنف فعبارة مساوية لعبارة أصله وان فرق بعضهم بينهما وذلك لانه قائم مقامه (ولو تركه) أي المشتري او وكيله البائع ووكيله (ورفع الامر إلى المالك

الوكيل قلت لو سلم ابطالها في هذا الموضع فلا محذور اهـ وقد يقال ينبغي ان ينسخ بغير من يرتفع كبله لصلته بغيره واذا
 وكله فليكن ذلك مجرد الراد وطلب الثمن وبعض الواسع ان التوكيل عذر في عدم الاشهاد وفيه نظر لا ينبغي لما تقدم
 من سم من ان قوله كبله لا يرتفع على شرط وصحة في الرد ينسخه (قوله أي المشتري) ينسخ البصير المستتر (قوله البائع) ينسخ البصير
 المتصوب (قوله او وكيله) أي وكيل البائع (قوله جريا) أي من غير تاخير واقتدار في غيره (قوله وهو كما قال) يستثنى منه ما لو
 لقي القاضي أولا فسدل عنه الى البائع فانه مستعمل لرد كما يأتي في قوله ثم يظهر انه لو اطلع عليه المخ وظهر ان محل ذلك أيضا
 اذا كان القاضي لا يخشى بأم من المال وان قل ولا يصل اليه الا بشفقة والا فلا يكون عدوله الى البائع مستقارا لرد (قوله
 الامرين) أي البائع والمالك (قوله وعليه) من جهة كلام الأذرى (قوله لو اطلع عليه في مجلس الحكم) أي او قبله ورأى
 القاضي قبل ملاقاته البائع وقد تشمل هذه عبارة الأذرى وانظر لولي البائع او تركه لو كبله وعكسه هل يضر لانه مقصر او لا لان
 الجبيع في مرسته واحدة والمالك في الحرية الاخرى وظاهر كلامهم انه يضر ١٢١

فهو آكد في الرد لان الخصم ربما احوج به في آخر الامر الى المرافعة اليه فيكون
 الاتيان اليه أولا فاصلا لا مبررا ما قاله الرافعي وهذا ما فيه حنه من كلام الاصحاب
 وحاصله تنصير بين الامرين اهـ وهو كما قال وان قال الأذرى كين الرفع اذ يحمله
 اذا لم يلق أحدهما قبل الآخر وعليه يصح حمل قول الامام المذهب ان العدول الى
 القاضي مع وجود الخصم تنصير ثم يظهر انه لو اطلع عليه في مجلس الحكم فذهب الى
 البائع من غير منعه بطل حكمه وشمل ذلك القاضي الذي لا يتذكركم به لعله لم يكن
 عنه ما حدث من عدله بصير شاهدة على ان محله لا يصلح من ثمه قال بافتد قال في الأنوار
 لو اطلع في مجلس الحكم فخرج الى البائع ولم ينسخ بطل حقه ولو اطلع بغيره البائع فتركه
 ورفع الى القاضي لم يطل كما في الشفعة قال في الاسعاد وانما ينسخ بين الخصم والمالك
 اذا كانا بالبلدان كان أحدهما غائبا عن الحاضر وليس المراد الرفع الى الحاكم الدعوى
 لان غريمه غائب عن المجلس وهو في البلد وانما ينسخ بغيره ثم يطلب غريمه (وان كان)
 البائع غائبا عن البلد ولا وكيل فيها (رفع الامر) الى الحاكم ولا يؤتمر لمضونه
 فيقول اشترته من فلان الغائب بكذا ثم يظهر به عيب كذا ويقيم البيعة على كل ذلك
 ويحلفه ان الامر جرى كذلك لانه قضاء على غائب فتصير بشرطه ثم ينسخ ويحكم بذلك
 ويرى الثمن دين عليه ان قبضه وبأخذ البائع وبضعه عند عدل ويطلبه الثمن من غير

ما لولي البائع وعدل عنه الى
 الحاكم فانه يضر لانه كد فيبقى
 ان مثله في الضرر ما لولي المزيل
 وعدل عنه الى الوكيل لان
 المقصود يحصل بالرد على كل منهما
 عدوله عن أحدهما فلا أثر
 تنصير وهذا بخلاف ما لو عد
 ابتدأ الذهاب الى واحد منهما
 وترك الآخر فانه لا يضر لعدم
 نيته الى تنصير حيث اشترت
 المساقاة (قوله لا يتذكركم
 به) أي بان لم يكن مجعدا (قوله
 لانه يضر شاهده) أي وتظهر
 غريمه فيما لو وقعت الدعوى عند
 غيره او اختلف القاضي الشهود
 عدا من يحكمه (قوله بطل حقه)

١٦ به ث ظاهرا وان خلا لمجلس الحكم من الشهود وامكنه الخروج منه والاشهاد خارجا على وجه التصريح مرد
 سم على حج ويوجه بما مر من انه يصير شاهدة المخ (قوله قال في الاسعاد) لان أي بشرط (قوله وانما ينسخ) أي بل المراد
 انه انما المخ وهل يقدم التصريح على الاخبار هنا فإيا ساعلى ما يأتي من القرائن او لانه يضر لانه لا يشترط بل ينبغي تقديم
 الاخبار ويترك بين هذا وبين الاشهاد الاتي بان المقصود من الرفع الاتي لقاضي فصل الخصومة وهو انما يكون بعد الاخبار
 بخلاف الاشهاد فان المقصود منه مجرد الاخبار بالتصريح فوجب تقديمه (قوله وان كان البائع غائبا) الحق في التناظر الحاضر
 بالبلد اذا خيف من بطله البعدها اهـ شرح روض (قوله رفع الامر الخ) بقي ما لو كان غائبا ولا وكيل بالبلد ولا كما بها
 ولا شهود فهل يلزمه السفر اليه او الى الحاكم اذا احسنه ذلك بالاستعانة لا تقتل وقد يفهم من المقام التزم اهـ سم
 على حج (قوله ولا يؤتمر) حضوره ينبغي ولا الذهاب اليه اهـ سم على حج (قوله ويقيم البيعة) أي وجوبا (قوله ويحلفه)
 أي وجوبا (قوله ثم ينسخ) أي المشتري هذا لم ينسخ قبل ولا اخبر به كما هو ظاهر اهـ سم على حج

(قوله وما أخذ المبيع) أي التماسي (قوله والاباعه) أي حيث تصفت المصلحة معه والاعتبر به وبين غيره حيث كانت المصلحة فيه غير مبرورة وبما يشرع الروض وانما يقتض من المبيع ابتداءا لاعتقائه من غير طلب المحافظة على بقائه لاحتمال انه جهة يبيدها اذا حتر (قوله بخلافه فيما يأتي) أي في باب المبيع قبل قبضه هو ان في المجلس وتقدمه عن المجموع عند قول المشتري وتصيب المقتضى العقد وقيل من التفرق ان جنس في جميع القسوخ وبما يشرع وليس لاحدهما بعد القسوخ خبر ما في يده بعد طلب صاحبه بان يقول لا ارد حتى يرد لي اذا اذبا احدهما بالمالبة لزم الآخر اذ وقع اليه ثم ربما كان في يده كافي المجموع هنا ومنه جميع القسوخ على ما اعتد به لکن الذي في لروضوا اعتد به السبكي وغيره ان في المجلس فمتنع تصرف مالك فيه مدام همونا ١١ وقوله ومنه جميع القسوخ هو المقتضى خلافا للسبكي (قوله وعلم عاقر زناه) أي في قوله وليس المراد برفع الخ (قوله الاعتز زنا وواد) او غيبة بمسافة بعيدة وهي التي لا يرجع منها لمبكر الى محله لا ولا هذا ما قاله الاذري وتبعه الركني وخالف في ذلك السبكي وابن الرضمة ١٢٢ وجه ذلك مستق من القضاء على الغائب فغوا مع قرب المسافة كالتقضاء

اطلاقهم والعقد الاول احيضا زيادي (قوله لزومه الشهادة على القسح) قال في شرح العباب قوله ردعت المبيع او فضته مثلا ومن ثم قال الاذري وغيره لا يثبت المطلق من القسح على الردعي يصحح به قول ابن الصلاح عن القراوي صورته المعب أن يقول ردته بالعبس على فلان فلا يقدم الاخبار من الرد على ردته ان لم يثبت بوجهه ١١ سم على ج وقوله القراوي أي يضم الله الى فراوة يلبد تطرف خراسان واسمه أو عبد الله محمد بن الفضل ١١ طبقات الاسنوي قال في الروضة الخامسة موقوف المبيع بعد القسح بالمبيع على المشتري ولو لا في يده ضمنه واقتضيه ان يجب عليه مؤنفة رد اليه البايع ولو بدت المسافة في وجهه فخرج موقرة المبيع بعد القسح بسبب او غيره الى محله قبضه على المشتري وكذا كل ضمانه فيجب على صاحبه مائة رد بخلافه الامانة وساق ذلك في قول الشارح واعلم انه متى فسخ المبيع بسبب او غيره كانت وفرد المبيع به الى محله قبضه على المشتري (قوله فلا وجه الاكتفاء) أي فلا يثبت الرد لعدوه لانها يكفان في ثبوت الفسخ ومثل ذلك ما لو كان في يدي قبض (قوله في ثالث الصور) مراده بالصور ما تقدم في قوله اذا جزم من الانما لرض مثلا وانهم في الطريق الى محله فمفعل ذلك صور امانته على ان الجمع ما فوقه الواسد او بالنظر الى المدح تحت الفسخ من الانما من المرض ويحوى (قوله ان امكنه) قال في شرح العباب بان رأى الفصل في طريقه ولم يتحس على نفسه مع تيمم الوقت وشهد فيما يظهر ويظهر ايضا لو كان كاشه مومض معلوم فمرفقه ولم يبر عليه لکن مسافة محله من مسافة الرد وعليه يكلف التعر بجه الهم لانه لا يبعد بتركه مقصرا حيث يختلف ما ذاك الشاهد او مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب النجود من الانه الى من مر ١١ سم على ج (قوله حيثنشد) أي حين اذا شهد

المبيع بعد القسح بالمبيع على المشتري ولو لا في يده ضمنه واقتضيه ان يجب عليه مؤنفة رد اليه البايع ولو بدت المسافة في وجهه فخرج موقرة المبيع بعد القسح بسبب او غيره الى محله قبضه على المشتري وكذا كل ضمانه فيجب على صاحبه مائة رد بخلافه الامانة وساق ذلك في قول الشارح واعلم انه متى فسخ المبيع بسبب او غيره كانت وفرد المبيع به الى محله قبضه على المشتري (قوله فلا وجه الاكتفاء) أي فلا يثبت الرد لعدوه لانها يكفان في ثبوت الفسخ ومثل ذلك ما لو كان في يدي قبض (قوله في ثالث الصور) مراده بالصور ما تقدم في قوله اذا جزم من الانما لرض مثلا وانهم في الطريق الى محله فمفعل ذلك صور امانته على ان الجمع ما فوقه الواسد او بالنظر الى المدح تحت الفسخ من الانما من المرض ويحوى (قوله ان امكنه) قال في شرح العباب بان رأى الفصل في طريقه ولم يتحس على نفسه مع تيمم الوقت وشهد فيما يظهر ويظهر ايضا لو كان كاشه مومض معلوم فمرفقه ولم يبر عليه لکن مسافة محله من مسافة الرد وعليه يكلف التعر بجه الهم لانه لا يبعد بتركه مقصرا حيث يختلف ما ذاك الشاهد او مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب النجود من الانه الى من مر ١١ سم على ج (قوله حيثنشد) أي حين اذا شهد

المبيع بعد القسح بالمبيع على المشتري ولو لا في يده ضمنه واقتضيه ان يجب عليه مؤنفة رد اليه البايع ولو بدت المسافة في وجهه فخرج موقرة المبيع بعد القسح بسبب او غيره الى محله قبضه على المشتري وكذا كل ضمانه فيجب على صاحبه مائة رد بخلافه الامانة وساق ذلك في قول الشارح واعلم انه متى فسخ المبيع بسبب او غيره كانت وفرد المبيع به الى محله قبضه على المشتري (قوله فلا وجه الاكتفاء) أي فلا يثبت الرد لعدوه لانها يكفان في ثبوت الفسخ ومثل ذلك ما لو كان في يدي قبض (قوله في ثالث الصور) مراده بالصور ما تقدم في قوله اذا جزم من الانما لرض مثلا وانهم في الطريق الى محله فمفعل ذلك صور امانته على ان الجمع ما فوقه الواسد او بالنظر الى المدح تحت الفسخ من الانما من المرض ويحوى (قوله ان امكنه) قال في شرح العباب بان رأى الفصل في طريقه ولم يتحس على نفسه مع تيمم الوقت وشهد فيما يظهر ويظهر ايضا لو كان كاشه مومض معلوم فمرفقه ولم يبر عليه لکن مسافة محله من مسافة الرد وعليه يكلف التعر بجه الهم لانه لا يبعد بتركه مقصرا حيث يختلف ما ذاك الشاهد او مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب النجود من الانه الى من مر ١١ سم على ج (قوله حيثنشد) أي حين اذا شهد

على القسح (قوله يقتضيه متعليا) أي خفيته ضمن الصوب وظاهره وإن احتاج إلى كونه الكون ما جواو عليه فلو ركب
 حرم ولا رسته الاجرة وقد يقال عذره بسقط الحرمة دون الاجرة (قوله وقد علم من ذلك) أي مما قرره بقوله فلا يحتاج إلى أن يستتر
 (قوله لفصل الامر) أي لا الاشهاد (قوله لوجوب الاشهاد) أي والمحق ويستتر جوب الاشهاد حتى يهيه أي حيث لم يلحق من
 يشهد على ذلك في ابتداء مسيو مثلا (قوله بهذا التقرير) هو قوله وانما يلزمه الاشهاد (قوله لم صحة كلامه) أي المصنف (قوله
 فان المبيع) على الضرر (قوله فيضطر) ويتقدر ذلك يكون كالظاهر فيرجس حقه فيقول يهيه ويستوفي منه قدر الثمن
 فان فضل شيء يدفعه للبائع وان بقي شيء في ذمة البائع فياخذ منه من ماله ان طهر به (قوله ترك الاستعمال) هو طلب العمل فيبيد
 انه لو خدمه وهو ما كنت ليضرب سم على منهج اه وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الجاهل بشيئنا والخبير والعالم به صرح
 ج حيث قال تبييه مقتضى منبج الحق وظاهر قول الروضة **ك** كما ان تأخير الرمي عن الامكان تقصير فكذا الاستعمال
 والاتقاع والتصرف لا شعارها بالرضا انه لو علم بالعيب ويجهل ان
 ١٢٣

له الرد به وعذره به ثم استعمله
 سطره الخ (قوله من المشتري)
 خواجه وكيله وويله فلا يكون
 استعمالهما سقاطا لرد (قوله
 فلا استخدم العبد) أي من
 لا يعذر به لول ذلك كما يأتي من ميم
 وفي كلام ج ان مقتضى
 الثمن كل روضة انه لو جهل انه
 الرضا استعمال المبيع لياسه من
 الرضى ظنه ثم علم انه الرضا يعذر
 وشمل قوله لواستخدم العبد الخ
 ما لو احتاج الى ذلك لسلاته
 كأن كان لا يمكنه الاستعداد لا
 معين ومن الاستعداد ما لو اصل
 شخص على المشتري طلب منه
 العاقبة في دفعه عنه فيبسط رده

لا يبطل رده متأخره ولا يستأداه نعم يصبره متعديا وقد علم من ذلك ان قوله حتى يهيه
 غاية لفصل الامر صفة يجوز أن يكون غاية لوجوب الاشهاد وبهذا التقرير الذي
 ذهب اليه مجمع محققون بما على ما مر من انه يشهد على نفس القسح لم صحة كلامه اذ بعد
 القسح لا وجبه لوجوب فور ولا انها ومن زعم ان الاكتفاء بالاشهاد انما هو عند تعدد
 الحاكم والخم فغير صحيح ويستثنى ايجاب الاشهاد عليه في حالتي وجود العذر وقدمه
 انه عند وجوده يثبت الاتهام ويوجب قسري الاشهاد ان تمكن منه وعند فقد يصير بينه
 وبين الاتهام وحيث يثبت قط الاشهاد أي قسره فلا يلقى وجوبه لو صادفه شاهد وهذا
 بحسب ما ظهر في هذا المقام (فان هزم من الاشهاد لم يلزمه التمسك بالقسح في الاصح) لان
 ايجاب اللفظ من غير ما ع أو سماع لا يعتد به بغيره فيؤخر الى أن يأتيه عند المورد وعليه
 أو إلحاقه كعدم قائله قبل ذلك بل فيه ضرورة عليه فان المبيع فنقل به اليك البائع وقد
 يتعذر عليه ثبوت العيب فيضطر بالمبيع بعد الاطلاع على العيب والثاني يجب لبيادر
 بحسب الامكان لقد رده عليه (وبستراط) ايضا لجواز الرد (قوله الاستعمال) من
 المشتري للمبيع بعد اطلاعه على عيبه (فلاواستخدم العبد) أي طلب منه ان يخدمه
 كقوله ناولي كذا وان لم يمتثل أو استعمله كأن اعطاه الكوز من غير طلب فاخذه ثم رده
 له بخلاف مجرد اخذه منه من غير رد لان وضعه يده كوضع بالارض (أو ترك) من لا يعذر

لا يحفظ نفسه بخلاف ما لو اصل على العبد فطلب منه ذلك فلا يرد به قسما على ما لو ركب الدابة فله ريب ما خرقا عليه من
 اغارة ارباب الا في (قوله أن يخدمه) يضم المال احتثار (قوله كدوة ناولي كذا) وهل مثل ذلك الاشارة من الناطق أم لا
 فيه نظر فيقتل وهو الظاهر بل المعين ان الاشارة هنا كالنطق فتسقط الرضا على الاعتداء به في الاذن في دخول الدار
 وفي الاقتاء وأما الكناية فينبغي ان تؤى بها طلب العمل من العبد امتنع الرذلتها كناية لا للاقلا (قوله وان لم يمتثل) فيه رد على
 ما في الروض من ان سقوط الرضا اذا استدعى الشرب من العبد مقيد بالرساء (قوله كأن اعطاه) أي أعطى الرقيق
 سيده الكوز (قوله من غير رد) أي وأجره بضعه فاقب له (قوله لان وضعه) أي الكوز (قوله يده) أي السيد (قوله
 أو ترك) من لا يعذر به لول ذلك لم يقب له فيما قبله ولا بعد التقدمة فيه ايضا سم على ج وعليه فهو محال لما تقدم
 عن ج انه مقتضى كلام الثمن كل روضة (قوله ما تمت البرذعة) بفتح الواو ويكون المراد بفتح الذال المجهية والمهمة إم
 كذا في حاشية غزالي على الشافعية

(قوله وقيل غيرهما) عبارة جـ بدل هذا وقبل ما قولها والمراد هنا واحد مجاز كقوله يظهر (قوله وخشي من التزعج) أي ولو بمجرد التوهم لأن السداد على ما لا يشعر بقصد استناعه وقوله العيب المذكور مانع من إرادته الاستناع ولو اختلف البائع والمشتري في ذلك فبني نصا يق لمشتري لأن البائع دعى عليه مسقط الرد والاصل عدمه على أن ذلك لا يعلم إلا منه (قوله مثل ما تقر) في عدم سقوط الرد (قوله عن يذوق مثله) أي بأن كان عاميا لم يتألم القضاة مخالطة قضى العادة في مثلها يعلم خفاء نقل عليه (قوله ظاهر) وأصل وجهه أن الحلب تفرغ للذابة من اللبن المملوك للمشتري فليس فيه ما يشعير الرضا بقا العين ولا كذلك الوطوح (قوله فلا يؤثر تركهما) أي ولا وضعهما في الدابة لأن الغرض حفظها (قوله للباحة إليه) وهل يلزمه سألوك أقرب الطريقين حيث لا عدو نظره بحال وأصل اللزوم أقرب لأنه سألوك الأطول عليه كلامهم في القصر اهـ جـ عليه غيبه غيبني سقوط مع عدم العدو بعد عاينا كادل

١٤٤

انبار بمجرد العدول لا بالاتهام وينبغي أيضا أن ليس من العدو فالوسائط الطويل المطالب بقرم نفسه فيسقط خياره (قوله من ودها) هذا كله قبل التسليم نال عرض شيء من ذلك بعد التسليم هل يكون كذلك أو لا فيه نظر وقد قلنا ما يقتضي التفرقة بينهما وهو أنه لا بد من الرضا بالاستعمال بعد التسليم مطلقا وإن حرم عليه ذلك ووجب الاجرة (قوله بخلاف ما لو لم يلج) هو في حق بائنه فوله بخلاف ركوب الخ والمزاد أنه لا يذوق ركوب غير الجوح واستدأته بخلاف ما لو لم يصب الثوب الخ فإنه يذوقه (قوله لا يلزمه تركه) ظاهره وإن لم يكن في تركه مشقة ولا آكل بمرأته (قوله لا يؤدى إلى قصه) مضمومه أنه إذا أدى إليه سقط دعوته وهو ظاهر (قوله وكلاهما) لجزء

فيهما أي الثوب والدابة (قوله محله إذا لم يحصل) صريحه أنه لا يكلف ترك الثوب مطلقا بخلاف الدابة فإنه يفصل فيها بين مشقة التزول عنها وعدمه وهو مخالف لما قلناه سم عن غي حواشي جـ وحواشي المنهج وعبارته على المنهج المعقود كل من الدابة والثوب أنه إن حصل له مشقة بالتزول عن الدابة ونزع الثوب لم يسقط خياره والاستق من غير عرقلة بين ذوي الهيات وغيرهم اهـ اهـ (قوله ويلحق بما قاله) ويظهر تصديق المشتري في ادعاءه عند رده كروقه أنكره البائع لأن المانع من الرد يقع في الأصل يناهذه اهـ جـ

(قوله لجهز عن المشى) ولا يضر ترك البرذعة عليها حيث لم تأت ذكره بدون العلم دلالة على الرضا (قوله ولم يعلب لهنها) عبادة حج وفيه يعلب لهنها وكتب عليه سم ما حقه قاسم جريان هذا التفسير في جز الصوف الحادث بل يشبهه لفظ غني لكن وقع في الدرس خلافه وأنه يضر الحزب مطلقا ولو حال السرقة قصر المسئلة وانظر حيث حوزنا في استعمال المبيع فيه المسائل هل شرطه عدم التصرف والحرز من ملكه وأن كان له صدق أو يباح مطلقا للمنفذون خروج من ملكه اه
أقول وقد يقال الصذر مبيع فلذلك مع الاجرة كما تقدم وقوله ففقدوا المسئلة قضية قول الشارح الا في الواقع يرد
ثم يفصله اي الصبح فظهر ما في الصوف يقتضي القرين بين الصوف والبن (قوله فان أوقفها) الانصاف حذف الالف (قوله وهي تثنى بدونه) اي الالئال (قوله انه لا يضر) اي الوقت للطلب (قوله اذ لم يتمكن منه) اى من الطلب كما يؤخذ من شرح
الروض ويثنى ان محل ذلك اذا كان التأخير يضرهما والا فلا ١٢٥

غيره) كالتجار (قوله بل كل يد ضامنة) ومنها مؤنة الدين على البائع (قوله يجب على ربه مؤنة الرد) لو بعد المأخوذه هنا من محل الاخذ منه هل يجب على رب اليد مؤنة الزيادة اه سم على حج أقول قضية قوله الى محل قبضه أنه لا يجب وعليه لو انتهى المشتري الى محل القبض فلم يجد البائع فيه واحتاج في الذهاب اليه الى مؤنة قبل صرف ما يحتاج اليه ثم يرجع به على البائع أو يسل المبيع لما حكم ثم ادعيه او كيف الحال فيه تظهر ولا يبعد انه يرفع الامر الى الحاكم ان وجدته فيستأذنه في الصرف والا صرف بنسبة

الجهز عن المشى ولم يعلب لهنها الحادث حال سرهما فان أوقفها أو لانها لها وهي تثنى بدونه بطل رده كذا جزمه السبكي والوجه كما قاله الاذرى انه لا يضر اذ لم يتمكن منه حال سرهما أو حال علمها أو سقمها أو رعيها واعلم ان متى فسخ المبيع بغير اوقافه كانت مؤنة رد المبيع بعد الى محل ارضه على المشتري بل كل يد ضامنة يجب على ربه مؤنة الرد بخلاف اليد الامانة (واذا سقط رده بتقصير منه) فلا أرض له لتقصيره فهو المقوت له ولو حدث ضده سبب لم يقدم سببه في يد البائع واطلع على سبب قدوم ضابط الحادث هنا هو ضابط القديم فيعبر غالبا عن خبر الغالب فهو النوبة في الامة فهي حادثة هنا بخلافها ثم في وانتم وكذا عدم محو قرأه أو سمنه مقل رده ثم وهنا لو اشترى قارنا ثم نسى امتنع الرد وضررهما على البائع فهو وطع مشتر هو ان ليس بمحدث (مقا الرد قهرا) أي الرد القهري كما قاله الشارح مردياه ان القهر صفة للرد لا للسقوط فيكون الساقط هو رده القهري فلو ترضا سبب على الرد كان جائزا بخلاف ما لو كان القهر صفة للسقوط فانه يكون الرد متعاضدا مطلقا وامتناع الرد قهرا لانه اخذ بصعب فلا يرد به عين والضرر لا يزال بالضرر ومن ثم زال الحادث كان له الرد وسكذ لو كان الحادث هو التزويج من البائع او غيره فقال قبل الدخول ان ذلك المشتري يجب فانت طالق في ذلك الزوال المانع به ولا أثر لخياره فلو راد الدار على زوال ضرر البائع بعد دخوله في ملكه وهو حاصل هنا فادفع التوقف في ذلك والجواب عنه باصلاح التصوير بان يقول فانت

الرجوع وانتم - د على ذلك (قوله فهو المقوت له) اي الارض من حدث الخمار اي خمار الشرط (قوله فصار غالبا) ولو فسر الحادث هنا بما يخص العين او القيمة هما كانت وقت القبض ليحتمل زائد غالبا (قوله في وانما) اي فانما ليست عينا (قوله هو انبه) اي ابن البائع (قوله ليس بمحدث) اي انه الرد كان وحده ان المشتري الامة المسبقة محتملة لا يقتضي الرد لكونه ليس عينا قديما (قوله متعاضدا مطلقا) اي تراضيا ولا (قوله كان له الرد) اي المشتري (قوله فقال) اي الزوج قبل الدخول خروج به ما لو كان به فله فلا يجوز له الرد لوجود العقد فهو يجب (قوله ان ذلك المشتري يجب) سبب التعبير من ذلك بما يعلق الزوج مطلقا ببعض فهو الامة أيام (قوله لزوال المانع) قال في شرح الروض ولم يخلقه عدة اه سم على حج وقوة ولم يخلقه اي والحال ان كان قبل الدخول وقوله اي بارد (قوله ولا أثر لخياره) اي العيب للرد اي فيما قال الزوج قبل الدخول ان الخ

(قوله ولو آتاه) أى أقال البائع المشتري ويحصل بقطعتهما كقول البائع أثقلت فبقول المشتري أثقلت (قوله بعد حدوث عيب) ظاهره بآخرة ذلك سواء عليه البائع قبل الإقالة أو لا وفى سم على منهج لوضع المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم حله فله فسخ الفسخ اه ع وبما سبه هذا أن البائع إذا أقال جاهلا بحدوث العيب ثم علمه كان له فسخ الإقالة (قوله بيده) أى المشتري (قوله بعض الثمن) يقتضى أن الأرض خارجة من الثمن وقد تقدم أن الأرض التى بأخذها البائع فسخ إلى القيمة لا إلى الثمن فنقول قوله هنا يفسر الثمن بصفه قوله ما قبل بعض الثمن لأن جزء القيمة فى الغالب لا يزيد على قدر الثمن وإن اتفق أن ما بين ثمنه لمعا ومعا قد يداوى الثمن أو يزيد عليه فذلك نادر (قوله ويؤخذ من صحها) أى الإقالة (قوله بعد بيع المشتري) ويرد البائع الثمن على المشتري ويطلبه بالبدل الشرعى كما بقى ونسمره على المشتري الثانى على المبيع وقد وقع السؤال فى الدرس عما لو اشترى مسلم أو كافرا عبداً صكاً فزمن كافراً ومسلم ثم أسلم العبد وأطلع فيه على عيب فقدم من الرأى ما أقلت الظاهر أن يقال إن كان ذلك فى محل يتقصر فيه

١٢٦

هل يكون إسلامه عيباً إذا فسخ

فيه بالإسلام فلا رده والإفالة الرد (قوله يطلب فيها) أى الإقالة (قوله فيسلم) أى البائع المشتري المخر (قوله فقيمة المتقوم) ويطلبه البائع على المبيع أو قيمته (قوله وعليه البائع أجره المثل) أى ما يبقى بعد الإقالة من المتقوم هذا قد يشكل على ما قدمه من أن البائع إذا فسخ يرد المبيع مورياً أخذه مسلوب المنفعة مع الفرق فيه وبين الفسخ بالعقاب بأن البائع قبل بأخذها بفساد التصالح فتأمل القسم الآن يقال لما كانت الإقالة مطلوبة فى الجلة كان البائع كالمبيع على لاضر الشارح به فاستسقى

الأجرة بخلاف قوله من المشتري إذا أطلع فيه على عيب فإن البائع يحري بين القبول والامتناع فقبوله فعنه العين بعض اختياره (قوله فبعض المخر) أى أو الرضخه بالإطباع أرض القديم اه سم على حج (قوله للمصرا) أى من لزوم المقاضاة (قوله ولا نه المخر) هذا التعليل قد يشعر بأن المراد بالنقص زوال بعض العين وهو ضرر مردان الحكم لا يتقدم به بل لو كان العيب نحو اقتصاد العين أو ابتلال لبركان الحكم كذلك قالوا فى التعليل أن يقال أنه لما فسخ العقد كان الأرض للعين الحادث فى يده وليس ثم عقد يوجب الحرمة بسبب المقاضاة وصيانة حج ثم الربوى المبيع بيمينه لو أطلع فيه على قدم بعد حدوث آخر يتعين فيه الفسخ مع أرض الحادث لأنه لما نقص عند فلا يؤدى لمقاضاة بين العوضين المخر وحى أوضح (قوله لما نقص) اللام للتعليل فكان الأولى زيادة فاقى لم يؤد (قوله ومروم ما لو تصد رده) وهو أنه فسخ العقد ويرد بدل التالف ويسترد الثمن (قوله أو بعد أخذه رده) أى وإن طالت المتعجبة اه سم على منهج وظاهره أن كان زواله بفعل المشتري كانا له بغيره وما لا يثنى به فى مقام الدعاء

(قوله بخلاف مجرد التراضي) أي يمنع الصنع (قوله هو لا تقابل) أي بعوض (قوله فلا يصح) أي بائع من طلب الامساك ظاهره وان كان الاستمراء صرفا عن غيره فهو ولاية وكانت المصلحة في الرد قبلها جمع اه سم على حج ويقين ان يقال ان كانت المصلحة في الرد وطلب الولى الاساك فيعجز المار ان الولى انما يتصرف بالمصلحة وان طلبه غير الولى كالبائع فولى العطل اوجب لان البائع لا يتنازع من اعاد مصلحة العطل ووليه الا ان غير مئة كن من الرد (قوله مطلقا) سوا طلب الامساك او الرد (قوله لو أخذ ما) أي شيئا (قوله لو صبح التوب) أي مشتريه يبقى ان مثل الصنع غيره من ١٢٧ كل ما يرد به التوبة (قوله بل ارد) أي اقبله وعبارة حج بل ردوهي ظاهرة

(قوله اوجب البائع) أي والقول قوله في نقد قيمة الصنع لانه غارم وظاهره سواء كان الصبح عيبا ام لا وليس مراد ابل المراد الاو لانه هو الذي يتألف طية التنازع وطلب الارش (قوله تطهر ما في الصوف) أي حينئذ الحيوان يميزه (قوله فله الارش) أي المشتري (قوله فان رضى البائع بعينه) وهو التسع والمراد رضى باخذ مسجوا هذا هو الظاهر لكن لا يتنازع قوله يصير البائع (قوله فاقانسبه الى الفتن) أي ليقاه العقد المضمون بالفتن واما الحادث فهو بعد فسخ الصدق فهو يدل القات من البيع المفقوت عليه بالبد (قوله لا يصرفه الا التلوص) أي فلو عرف القوريه ثم نسىها فيبقى سقوط الرد لتعدد نسيان مثل هذه ولتقصيره بنسيان الحكم بعدم اعرفه (قوله والا ترى ضبط القريب بثلاثة ايام) وتقدم انه لو قال البائع ازل

فضه بخلاف مجرد التراضي لا يقال تقدم ان اخذ ارض القديم بالتراضي متنع لانا نقول عند امكان الرد يفضل ان الارض في مقابلته مملوئة الرد وهي لا تقابل بخلافه عند عدم امكانه فان المقابلة تكون مما كانت من وصف السلامة في المبيع (والا بان لم يتعاقا على شيء بان طلب احدهما الرد مع ارض الحادث والا نحو الامساك مع ارض القديم (فلا يصح اجابة من طلب) الامساك والرجوع ع ارض القديم بائعا كان او مشتريا لم يبقه من تقرر الصدق والثاني يجب بالمشتري مطلقا لتلمس البائع عليه والثالث يجب البائع مطلقا لانه ما غارم واخذ ما لم يرد العقد عليه بخلاف المشتري نعم لو صبح التوب بما زاد في قيمته ثم اطاع على عيبه فطلب المشتري ارض الصبح وقال البائع بل اردوا فمرد لك قيمة الصنع ولم يمكن فصل جميعه احسب البائع ووجهه السبكي بان المشتري هذا اذا اخذ الفتن وقيمة الصبح لم يفهم شيئا ثم لو ازمناه الرد وارض الحادث فزمناه في مقابلته شيء وبذلك علم رد قول الاستوى انه مشكل خارج عن القواعد فان امكن فصل جميعه مصله ورد الثوب كما اقتضاه تعليقهم وصرح به انوارى وشيخه وما في يده ثم فصله فطهر ما في الصوف ولو كان غزلا فتصعبه ثم رآه عيبا قد يمانها الارض فان رضى البائع بعينه فقبضه قولان احصهما كما قاله الروايات انه يصير البائع يربذل اجرة التسع واخذ وعرامة الارض لان التسع هل مقابل بعوض وحيث اوجبنا ارض الحادث لاقبضه الى الفتن بل يرد ما بين قيمة المبيع معيبا باعيب القديم وقيمته معيبا وبالحادث بخلاف ارض القديم فان قبضه الى الفتن ككمار (ويجب ان يعلم) المشتري البائع على القور (بالحادث) مع القديم (الاعتبار) شيئا بتمام كما يجب القوري في الرد حيث لاحادث فلم يقبل دعواه البطل بوجوب فور بوثق لانه لا يعرفه الا ان اوص كما قاله الاذرى (فان اضر اعلامه) بذلك (بلا عن رد فلا رد) فيه (ولا ارض) منه لاشعورنا خيره برضا به نعم لو كان الحادث قريب الزوال قالوا كرموهي عذرى استأجره ليرد مسالما لوجه القولين وبه جزم في الاورد والا قرب بضبط القريب بثلاثة ايام فاقبل وان الحادث لو كان هو الزوج فبطل الزوج مطلقا على معنى فهو ثلاثة ايام فاستأجره المشتري ليرد داخلية لم يطل

لانا العيب اعتقرت المدة التي لا تقابل باجرة فلننظر الفرق بينهما وانه ان الملك في المبيع ثم المشتري واشتغال البائع بازالة العيب يثبوت منه فنع على المشتري فاعتبر في مدة ازالته ان لا تقابل باجرة بخلاف ما هنا فان الملك فيه لم يشتري فلا يثبوت فيها على البائع شيء واعتقرت مع قصره لعدم الاعتراف بها المشتري على المبيع لكن هذا انما يقتضي عدم اجباا المشتري على موافقة البائع واما ان يقتضي اسقاط الرد التهرى فقبضه نظرو من ثم قالوا لوالا جرم المشتري ثم اطلع فيه على عيب عذر في التأخير الى انقضاء مدة الاجارة وان طالت حيث لم يحدث بالمبيع عيب فقبضه هنا كذلك (قوله على معنى فهو ثلاثة ايام) فهو مائة

لوزادت الحدة على ذلك كان على ظلالها يستعلا لكن في الزدويجب الارض لا وقد رده على ما تقدم في الاجازة من انه اذا لم يرض البائع بالعين السلوبة المنفعة بشرى الى اقتضاء الاجارة ولا يأخذ ارش القدم بأسم من الراد اللهم الا ان يقال ان التبرع لما كان برادة الدوام وكان الاطلاق في الوجه المذكور نادرا لم يقول عليه (قوله وانما وجب) أى الارض (قوله لانه التيقن) أى ارض الاقل الخ (قوله قضى عليه) أى بين صاحب كاهو ظاهر (قوله لا يعرف القديم الابه) لو ظهر فقصر علم الحيوان بعد ذبحه فان أمكن معرفة تقدير معدن ١٢٨ ذبحه كافي الجلالة امتنع الرصد ذبحه وان تعين ذبحه لم يضر ما عرفه فقصره فلا رد هذا حاصل ما قبله شيئا الشهاب

الرمي اه سم على حج اقول
قول الشهاب انه الرد أى ولا ارش
عليه في مقابلة الذبح كاهو ظاهر
لان الفرع ان تغير العلم لا يعرف
الابا ذبح (قوله رائج) يكسر
التون ويضمها اه عينة (قوله
وذكر تقيده) أى قبل قوله
رائج (قوله معرفته) أى
الرائج (قوله بطنج) بكسر الباء
ويقال فيه أيضا الطنج اه عينة
(قوله بكسر الواو) من دود الطعام
فعله لازم يقال داد الطعام يداد
دودا وبن خاف يخاف شوقا
واداد دودا تدويدا كله جمع اه
مضار والوصف مختلفان داد
فادى ومن اد امدى ومن دود معدود
(قوله اما يرض هو دجاج) محترز
قوله لتقوم (قوله والارز) أى
المشترى ظلمت أى الى محل
العقد اه حج وقضية مام
قشارح ان محل القبض لو كان
غير محل العقد كان هو المستعبر
(قوله فان امكن) أى بالنظر لواقع

رده ولو حدث بالمبيع بسبب مثل القديم كياض قديم وحدث في عينه ثم زال احد هما
وأشكل الحال واختلف فيه العاقدان فقال البائع الزائل القديم فلا رد ولا ارش وقال
المشتري بل الحادث في الرحى كل منهما على ما ادعاه وسط الرديف البائع ووجب
المشتري بحقه الارض وانما وجب له مع انه اعاد على الرديف ان يرد له دار ومثله ما لو نكلا
فان اختلفا في قدره وجب الاقل لانه التيقن ومن شك من الخلف منهما قضى عليه كافي
نظائر (ولو حدث عيب لا يعرف القديم الابه ككسر يرض) لتو اعلم لان كسره مستقيم
(و) كسر (رائج) يكسر التون وهو الجوز الهندى حيث لم تبتل معرفة عيبه الا بكسره
فزع تعين علم عطفه على ما قبله وذكر قبضه غير صحيح لان غاية الامر انه يمكن معرفة
عيبه بالكسر تارة وبالثقب اخرى فيصل على الاول (وتقو برطنج) بكسر الباء اشهر
من قصها (مدود) بضمه بكسر الواو وكل ما مأ كوفه جوفه كالرمان والجوز (رد)
ما ذكره العيب القديم (ولا ارش عليه في الظاهر) لتبسط البائع على كسره وتوقف
علم عيبه عليه والثاني رد وعليه الاوش رعاية للبائين وهو ما بين قيمته صحيحا معيبا
ومكسورا معيبا ولا نظرا الى الفن والثالث لا رد اصلا كافي سائر العيوب الحادثة بوجع
المشتري بارش القديم او يفرم ارش الحادث الى انما خاتمة قدم اما يرض هو دجاج سذر
وهو بطنج مدود ذبحه فانه يوجب فساد البيع لو رده على غير مستقيم بوجع المشتري
بجميع الفن وبان البائع يتخلف الحمل من فشوره لا لخصاصها به وبحت الزد كفى ان
معه اذ لم ينقلها المشتري والارز مقلها منه (فان امكن معرفة القديم بالاعا حدة)
المشتري كقو ر كبير يستغنى عنه يدونه وكش رمان مشروط حلونه لانه تغناه
عنه بالفرز فيه لمعرفة فضوته به سواء أعز ذلك بقيام فرز منه فله على مجاوزة الاقل
أم لا كما اقتضاه اطلاقهم للتصريح في الجملة وعند الاطلاق لا تكون الجوزة عيبا لانها
مقصود فيه (فكسائر العيوب الحادثة) فيمتنع رده على علم الحاجة اليه والتدويد
لا يعرف غالبا الا بكسره وقد يعرف بالثق ولو اشترى هو يرض او بطنج كثير فكسر
واحد تقو بجد هام عيبه لم يجرؤوا على الثبوت مقتضى رد الكل بذلك لما يأتى من امتناع رد

لأنه كما يصرح به كلامهم اه حج فلا يختلفا في ان ما ذكر لا يمكن معرفة القديم منه ورجع فيه البعض
لاهل التبرع فلو فقدوا أو اختلفوا صدق المشتري لتعيق العيب القديم والنك في منقذ الرد (قوله لا) أى لم يبعد (قوله
مقصود نفسه) أى الزمان (قوله فمتنع رده) واذا امتنع الرد بوجع بارش القديم اه سم على حج (قوله فكسر واحدة) أى
ولا فرق بين كونها كبيرة وصغيرة (مسئلة) سأل أبو قوال الثاني عن اشترى يرضه من رجل ويشتمن آخر وضعهما في كه
فكبر من احدهما فترقت مدنة فغلى من بالمذرة فقال الثاني ان كسرت يدى قال يقول لا ادري قال اقول انه صرف

حقيقى ندى قائمقون لامعلون اه ولايجب دلان فيه الزام القبر بالاجماع دون ذلك غير جازى الاموال ومثلها ما لو قبض من شخصين دواهم فلفظها فوجدها فقال الزركشى ومقتل ان يجدهما ان كان ثم اماره اه كذا بياض (اقول) في المسئلة الاولى يمسو برادى كور على واحد من البائعين فان قبلها فذلك والاحقه انها ليست جميعته فان حلف فله عرضها على الآخر فان حلف الآخر اسقط التوفى وان قبلها احدهما ففى عليه بالثمن والمشتري ان يصف اذا نكل احدهما ان ظهر له بقرينة فيلجب على الثمن انه البائع ويطلب البا كل الثمن اموال كاتما يبعين من واحد فان كاتبين واحدتين بطلانه فى المذونة ويسقط من الثمن ما يقابل وان كانت كل واحدة بئن فاقول قول البائع فى مقدار ثمن الثالثة لانه فارم واما المسئلة الثانية فالظاهر فيها ما طاله الزركشى لكن لو اجتهدوا داء اجتهاده الى ان العاص من زيد فأنكر ان العاص منه فليس له عرضه على الآخر لانه باجتهاده صارت بئن ان الآخر لاحق فيه فيبقى فيه الى ١٢٩ ان يرجع صاحبه ويصرفه وله ان يتصرف فيه من باب الظن ويحصل بثمنه

بعض حقه (فرع) لو اشترى بطيخة فوجد لها انبت فطر فان كان ذلك عيب قطع من ثمره كان عيبا له الرد به وان كان بهد خضره ملة فيجب اتيانه فيها لم يكن عيبا فلا رد به (قوله فلا رد) أى ولو باذن البائع (قوله مطلقا) أى امكن معرفة عيبها بدون الكسر اولا (قوله وليس المشتري) أى يحرم عليه ذلك على وجه الزام (قوله يجبر على قبوله) قضيته ان البائع عليه وانه لا فرق بين كون المبيع تنقص قيمته بجزء او صوف اولا وانه لا فرق بين ان تنضر او لا تنضر بجزء ككون الزمن شتاء مثلا واولا

البعض فقط فان كسر الثانية فلا رد له مطلقا فيما يظهر لو قوفه على العيب المقتضى الرد بالاول فمكان الثاني فيباحاد ما لو بان عيب الهابة وقد فعلها او كان نزع النعل بعيبها فخرجه بطل حقه من الرد والارض لقطعه انما يار يتعيبه بالاختيار وان سلما تطلها اجبر على قبول النعل الا لامة عليه فيه ولا ضمان عليه للمشتري طلب قيمتها فحقه حرقه معرض رد الهابة فلو سقطت اسقطها المشتري لان تركها امراض لا تخليق وان لم يبعها ثمنها لم يجبر البائع على قبولها لاختلاف الصوف يجبر على قبوله كالماله القاضى لان زيادته تشبه زيادة السن بخلاف النعل فخرجه ولا ياتى في هذا ذكر ما صرح ان النعل فى مدقة طلب الخضم او الحاكم ضار لان ذلك اشتغال يشبه الحمل على الهابة وحقنا تقريره وقد ذكر القاضى ان اشتغاله بجزء الصوف مانع له من الرد بل يردده ثم يجزى لكن الفارق بين نزع النعل وجزء الصوف واضح (فرع) اذا اشترى من واحد (عبد بن) اى عينين من كل شيئين لم تنصل صفقة احدهما بالاخرى (معين صفقة) واحد متجاهلا بالخال (ردهما) ان اراد احدهما قهر التفريق الصفقة على البائع من غير ضرر ووجهي في رد احدهما بخلاف المذ كور في قوله (ولو ظهر عيب احدهما) دون الآخر (ردهما) ان اراد (لا المبيع وحده) فلا يرددهما عليه (في الاظهر) لذلك وشعل كلامه ما لو كان المبيع مثليا لا ينقص بالتبعض كالخبز وهو ارجح وجهين اطلقا هما بالترجيح وان

١٧ ه ث وبوجه ذلك بما ذكره بقوله لان زيادته تشبه الثمن ووجه التشبه ان كل من اجزاء الحيوان فاجبوعى بوجه تعاله ولم ينظر للمنفق المسابقة لانه في مقام رد المبيع والقبض منه لكن بشكل على هذا ما تقدم من ان المشتري يرد الناة ثم يفصل صوفه تحت يد البائع الا ان يجعل ما تقدم على ان نزع الصوف لا يضر بالشا فمكن المشتري من اخذته بخلاف ما هنا (قوله ثم يجزى) بابه رد اه مختار (قوله واضح) وله اقصا الزمن ثم ياتيته فى شرح الروض فرع اشترى عبد بن الخ (قوله لم تنصل الخ) أى لم تتوقف صفقة احدهما الكاملة على الاخرى عادة (قوله احدهما) اى العينين القتين فسرهما المراد بالعبد بن (قوله ردهما) اى جازة الرد ان الخ فلو اطلع على عيب احدهما فرضى به ثم اطلع على عيب الآخر رداه ان شامو كذا لو اشترى عبدا واحدا واطلع فيه على عيب ورضى به ثم اطلع فيه على آخر جازته الرد ولا يمنع من ذلك رضاه بالاول ويحل ذلك قول الشيخ حمزة فى أول التصريفة ولو رضى بالتصريفة ولكن ردّها بسبب آخر بعد الحلب بد الصاع أيضا اه وكذا قول الروض متى رضى اى المشتري بالمصراة ثم وجد فيها عيبا اى قد عثر عليها او بدل العين منها اه سم على ج (قوله ويجزى فى رد الخ) انما قال ذلك كالحل ولم يقل وفيه

الخلافاً إلا قال بطراز أن الشافعي أتى ذكر القولين بالإمامة فيما يظهر صريح أحدهما وإن إجراء القولين في هذا مظهرهم
 الخلاف فيها (قوله واعتقد بعض المتأخرين) مراده حجج (فروع) حيث جرت أبايعي على الضعيف بقوله البعض استرجع
 قسطه من الثمن قطعاً وطريق التوزيع تقدير العبدن لثقلين وتقر بهما وقسط المشتري على القتيين ولو وزعنا الثمن عليهم لماع
 عيبهما انتهى إلى خطأ وسادد عليه الاعتقاد والصواب تقدير السلامة وهي قائمة عظيمة نافعة في مسائل ذكرتها الفنية اه
 قوت (قوله وهو أولى من تضعيفه) وعليه فلا فرق بين كونه مثلياً أو لائماً كمن الرضا (قوله وإن كان بعيداً) وجه بعده انه
 حيث كان الرضا لا يختص الحكم بالجواب ولا يفسر هاهنا حجج بأنه مع الرضا لا خلاف فيه والكلام فيما قبله خلاف اه
 وكتب عليه سم قوله والكلام ١٢٠ فيما قبله في نفسه فظهر لانه كون الكلام فيما قبله خلاف للاصحاب لا ينافي تأويل
 النص المخالف لأحد شبهة بحيث

نقل عن نص الامم واليوطى الجواز واعتقد بعض المتأخرين ويمكن جمعه على ما لو وقع
 ذلك بالرضا وهو أولى من تضعيفه وإن كان بعيداً وما لو زال الملكة من بعضه يبيع اوجه
 ولو يبيع فلا ردة وهو ما جرت به المتولى في مسئلة البيع ويقاس به ما في معتنا وصححه
 البغوي وجرى به السبكي في شرح المذهب في موضع ثم نقله عن حاشيته بأنه وقت الردة
 لم يرد كماله وأحق به الشيخ وهو المعتمد وإن قال القاضي ان الردة على المذهب اذ ليس
 فيه تبعيض على البايع واقتصر الاستنوى على نقله عنه وكذا السبكي في شرح الكتاب
 وفي شرح المذهب في موضع آخر وهو مبني كما قاله على ان المانع الضرر فريد واتحاد
 الصفته قلوا والثاني أصح ويلحق البايع فيما تقرروا به وهو وقول الشارح ولو تلف
 السليم أبيع قبل ظهور المبيع فذا المذهب أولى بالجواز لأنه قد رده إلى مع ان الأصح
 عدم الردة قد صرح الرافعي بأن أولى بكذا الا بانه من مخالفة ما قبله في الحكم وقابل
 الاظهر له. وأما قد علمه من الثمن لا خصاصه بالبيع ومحل الخلاف فيما لا اتصل
 منقعة أحدهما الآخر كما هو ما اتصل كلف كصراي بابوز وحاشية فلا ردة
 المبيع منهما وحده فظهر قطعاً قال الزركشي لو مات من يستحق عليه الردة وحاشية
 أحدهما المشتري هل له ان يرد على أخيه نصيبه الظاهر ان اه والوجه خلافه لبعض
 الصفقة ولو فسخ المشتري في بعض العين المبيعة فهل يفسخ في الجميع كافي خيار المجلس
 فيه فظهر وقد ذكر الرافعي في باب تقرير الصفقة انه لو اشترى عشرين فخرج أحدهم امعياً
 ليس له افراد ردة في الاظهر ولو قال ردت المبيع فهل يكون ذلك ردة لهما وجهان
 أحدهما لا بل هو لقوله ويؤخذ من ترجيح عدم الانقاس فيما قبلها (ولو) تعددت بتعدد

تتقى المخالفة احد القول (وقوله قال
 ذكرنا خلاف يدل على ان هذا النص
 قابل لاجراء الخلاف بحيث يكون
 الخلاف المستتب منه وما يقابل
 من كلام الامم موافقاً لقواعده
 وحيث حل على انه بالتراضي دل
 على منافاته لخلاف بكل طريق
 فنافي اتفاق الاصحاب على عبوره
 لتفريع (قوله وما لو) اي وشمل ما لو
 الخ (قوله وإن قال القاضي) اي
 فيما لو زال الملكة عن أحدهما البايع
 ومضى عليه حج (قوله على نقله) اي
 الردة عن اي القاضي (قوله ويلحق
 بالبايع) اي في عدم ردة أحدهما
 وأما الثاني (قوله اي مع
 ان الأصح) خبرنا وقوله الشارح
 (قوله لا يلزم منه مخالفة الخ) اي
 بأوزان اولونه بالنظر والدليل او

مقابل الرابع (قوله والوجه خلافه) وله الارش في مقابلة النصف الذي خص أخاه وقطع عنه
 ما يقابل النصف الذي يخصه لان الانسان لا يجب له على نفسه شيء وعنده اذ لم يكن دين ولا لعلق بجهة الارش بالركة فتراجع
 الدينون (قوله ولو فسخ المشتري) اي أو بعض الورثة بعد اطلاعه على العيب (قوله في تنظر) والمعتقد عدم الانقاس كما يأتي
 وهذا اللفظ منه لغوي في سقوط الردة القهري ما ساند كره قريلاً (قوله ولو قال الخ) هو من جهة كلام الرافعي قوله فهل يكون ذلك
 ردة لهما) اي كافي خيار الشرط وعليه فالفرق بين هذا وخيار الشرط ان هذا أورد على العقد بعد لزومه واعتبره ان لا يذهب
 الى تقصير في عدم الردة كان أقوى بخلاف خيار المجلس والشرط فان كلامهما يتجسس من الملك أو لزومه ولا يتوقف على سبب بل هو
 راجع بقدر النية متى لو كان المبيع أكرهية عما اشتراه وانفس بمافته كان له الردة فضعف الملكة معه فاقترع على بتأثره
 هنا (قوله بل هو لغوي) ثم ان كان اشتغال الملك لا يمتد به قصراً كقوله لا يملكه أو غير ما كان ذلك يسقط الردة وهو من يحق عليه

ذلك مثلا لا يستطردده الاحتياط (قوله يجب قبيلها) هي قوله ولو فسخ المشتري في بعض العبر المبيعة (قوله وفي الثانية) هي قوله
 او يتصل الفسخ (قوله فقه) اي احاد المشترين رد الربع وظاهره ان رد كل الربع اه سم على حج (اقول) اي لان لاحد
 المشترين رد الربع على البايعين معا (قوله ان العبرة بالوكيل) وهو الرابع فله رد نصيب احدهما في الاولى دون الثانية (قوله
 او الموكل) مرجوح (قوله واحتل صدق كل) فدل قوله بينه مقدم عليه (قوله ويؤخذ من التعليل المذكور) اي في قوله لان
 الاصل لزوم الخ (قوله وكلامه فيما اختلف فيه) زاد حج فان قلت هما قد اختلفا ١٢١ في الثاني وصدق المشتري قبله

حق لا يمنع وددت تصديقه
 ليس الاقوة بآية لتصديق البايع
 لمحل موجب الرد قبل ارادته
 ورفع عنه بدوى حدوث الثاني
 فالعامل على تصديقه سبق اقرار
 البايع لا غير فله صدق ان المشتري
 صدق في التقدم على الاطلاق
 وكتب عليه سم قوله فان قلت
 هما الخ فديقال بكن في الاراد
 انه هنا لم يصدق البايع والا استنع
 الرد لثبوت حدوث أحد الباعين
 فله صدق قول المستنف صدق
 البايع وهذا على هذا الوجه
 لا يدفع بجوابه المذكور اه
 وهو وارد على ما ذكره ر كرم ر أيضا
 وقد يقال مراد المجيب ان قول
 التمس صدق البايع هو في قيد
 الحيثية يصح صدق البايع من
 حيث مجرد دعوى حدوث العيب
 بخلاف ما لو قلنا ان امر آخر
 كقول مجيب المشتري يوافقهما
 على قدم أحد الباعين فله صدق
 ان البايع لم يصدق مع كونه متديما

البايع كان (اشترى عبد رجلين) منهما لامن وكيلهما (فبان معيبا) او يتصل الفسخ
 كان اشترى عبد من كل واحد مائة (فقه) في الاولى (رد نصيب أحدهما) وفي الثانية رد
 أحدهما او بعدد المشتري كما قال (ولو اشترى) اي اثنان عدوا حد كافي للمو ولا تقسمما
 او موكلهما (فلا حد هما الرد) نصيبه (في الاظهر) لتعدد حاجته بتعدد المشتري
 نفسه او لغيره كما هو من اثنين ولا يصح حل كلامه عليه يجعل الضمير عائدا على قوله
 عبد رجلين لان هذه لا خلاف فيها لتعدد بعدد البايع قطعا فله رد الربع ولو اشترى
 واحدا من وكيل اثنين او من وكيل واحد نفسه الخلاف السابق في تفريق الصفقة ان
 العبرة بالوكيل او الموكل فلو اشترى ثلاثة من ثلاثة فكل مشتر من كل تسعة وضابط ذلك
 أن تضرب عدد البايعين في عدد المشترين عند التعدد من الجانبين أو أحدهما عند
 الانفراد في الجانب الآخر فما حصل فهو عدد العقود (ولو اختلفا في قدم العيب)
 وحدوثه واحتل صدق كل (صدق البايع) لان الاصل لزوم العقد (بينه) لا احتل
 صدق المشتري ويؤخذ من التعليل المذكور تصديق البايع ايضا في قدم العيب فيما
 لو باع بشرط العراقة من العيوب واذا هي المشتري حدوثه قبل القبض ليرد وهو كذلك
 ولو قطع بما اقتضاه أحدهما كشخصه من دمه والبيع أمس فالصدق المشتري بلايين وبكرو
 طرا والبيع والقبض من سنة فالصدق البايع بلايين ولو اذى المشتري وجوده عين في
 يد البايع فامتنع با أحدهما واذا حدث الاخر في يد المشتري كان القول قول المشتري
 بينه لان الرد ثبت باقرار البايع بأحدهما فلا يعل بالشك قاله ابن القطن وغيره وفيه ابن
 الاستاذ في شرح الوسيط عن النص وهو المعتمد خلافا لابن العماد ولا يرد على المنصف لان
 الرد انما يشأهما اتفاقا عليه وكلامه فيما اختلف فيه كما ترى قال الواهب وجه الله تعالى وما قاله
 ابن القطن حسن وان زعم من ثبوت الرد فسخ العقد لان مقتضى الرد هو العيب القديم
 متفق عليه والبايع يدعى حدوث ما بعد وجوده متضمنه والمشتري شكره والاصل
 عدمه وقد أخذ مما تقر ر قاعدة وهي انه حيث كان العيب يثبت الرد فالصدق البايع

لمرد الحدوث بل انما استنع تصديقه لغو الحدوث صاحب الاعتراف بقدم أحد الباعين (مسئلة) في فتاوى الجدالات
 السبوطي رجل باع جاراه طلب من المشتري الاقالة فقال بشرط ان يتبعه في بعد ذلك يكدا فقال لم قاله انما استنع من البيع
 فحصل نعم هذه الاقالة الحاراب ان كان هذا الشرط لم يدخل في طلب الاقالة بل لو اطل عليه قباهم حصلت الاقالة فلاقالة
 صحيحة والشرط لاغ ولا يلزمه البيع فليأوان ذكر الشرط في طلب الاقالة فثبت الاقالة اه وظاهره فساد ما وان قلنا انها
 صح اه سم على حج وقرضه الكلام في الجار لكونه المسؤل عنه والاقال حكم لا يخص به بل منه غيره (قوله كان العيب
 ثبت الرد) كالأول اختلف في عيب واحد

(قوله وحيت كان حاله) كهذا المثال وهو مالوا دهن المشتري وجود صبيغ الخ (قوله ولو نكل المشتري) اي فيما لو ادعى قديم الصبيغ فاعترف البائع بقدمها كما يزعمه ماصرح به في شرح الروض (قوله عن اليمين) زاد حج سقطا ودم لم الخ وسقوط الزطاهر ان علم ان تكونه يسقطه والانيغي يهدم السقوط (قوله عن اليمين) سقط ودم لم الخ ا ج (قوله ما سبق في قوله) اي المتق (قوله كان عند المشتري) اي في وقت حدث و عليه نعماته (قوله كان عندك) اي في وقت قديم واراد في محله ولا شيء ملك على (قوله قول المشتري مع يمينه) اي فلو نكل عن اليمين ردت على البائع بحلفه ويأخذ الارض (قوله ولو اشترى ما سبقت رؤيته) اي بان رآه أو لا ثم اشتراه اعتمادا على الرؤية السابقة ثم أتاه به الخ (قوله المستزمنة) اي القدم وهو اي المصنف (قوله ولو اشترى ما سبقت رؤيته) اي بان رآه أو لا ثم اشتراه اعتمادا على الرؤية السابقة ثم أتاه به الخ (قوله لاتفرغه) اي المشتري (قوله لو عاد

١٢٢

ثم تصديق) مر تب على قول المصنف

البائع بنفسه) اي كالموالتا قاضي صفة العقد وقايلا (قوله ثبت) خبر ان وقوله لان يمينه على قوله لاتفرغه (قوله فظهر ما يأتي في التضاف) بانها المبيعة (قوله الا ان يحلف) فلو نكل عن اليمين هل يحلف البائع أم لا ويكتفي باليمين السابقة فيه نظر والاقرب الاول لان يمينه الاول لا يقع الرد وهذه لطلب الارض فالمقصود من كل من ماصحير المقصود من الاخرى (قوله من استقررا العقد) ومثله ما لو اشترى ما تعاو وجد فيه غشوة فانه قال البائع حدث في هذا المشتري وقال المشتري بل كان فيه عند البيع فالصدق البائع ثم رأيت ماصحير

في كلام حج بعد قول المصنف في القبض فان تلف المبيع انفسخ البيع الخ وفيه ثم بعد ما ذكر ما نصه لا يقال يلزم من تصديق بطلان البيع أيضا تنصيصه به اقبل القبض او معه لا نقول المائع اذا حصل في قبضه التصرف ثبت بحكم القبض جوازا قبل جلاطاته لها ذكرها الامام اه وظاهر ان ما قاله حج اذا كان الطرف في هذا المشتري فان كان يمينه البائع كان اخذ من المشتري لياقي بالمبيع فيه لم يثبت ما ذكر من حصول القبض ومع ذلك المصدق البائع لانها اذا اختلقت في العدة والصادق قد صدق العدة وحصل على ان القان توقف نفسه بعد قبض المشتري للطرف بمائه وقد يتوقف في ذلك اذا كان الزين قريه ما بعد حصول مثله فيه (قوله اي مثل جوابه) بيان المراد من الحسب بالفتح وفي المختار يمكن جعلت بحسب ذلك بالفتح اي على قدره وعدده اه وهو في الاصل ما يهد من الماء ثم صد وحسب ككرم كما يشرى شرفا اه مصباح (قوله ولو ذكره) اي علم او رضاء

الا

(قوله ليس كذلك) أي لا يخلط على نفسه (قوله ولا يكفه الحلق على القي الم) أي بأن يقولنا على وجه هذا العيب عتقوه هل يكون اشتغاله بطلبه مستطال الرد لأنه قد تقرر الاقرب بأن يقال ان كان جلاها ذلك لا يكون مستطال ردقه تعيين جواب صحيح فيختلف عليه وان كان عالما بغيره (قوله كما يجر به القاضي الخ) انهم لا يثبت برجل وامرأتين ولا يشاهد بين وبينه ان المقصود من ثبوت العيب ايراد المبيع او طلب الارض وكلاهما متعلق بالمال وهو يثبت جلا كروما ذكر من التأديب في حبس التساكن قد يقال لا تأديبه لأنه ان حبس التساكن لم يقصده المالك (قوله فان فقدنا) أي في عمل المقدس وقوله في مسافة العلوى لان الشاهد لا يجره الحضور ومما ادعى ذلك (قوله صدق البائع) ١٣٣ أي ظاهرا فلا رد وهل المشتري القس باطنا اذا كان محقما لا وهل له اذا لم يقس اخذ الارض باطنا

اذا لم يقس اخذ الارض باطنا أيضا لأنه قد تقرر الاقرب بينهما الاقلا ما القس فلو جرد مسوقه باطنا واما الارض فلا له العبد رده على البائع بصفة من غير عيب حادث ينبع من الرد القهري ويصح في الثانية منع اخذ الارض لأنه حيث يمكن من القس والتصرف فيه من باب الظفر جعل كاتحاد على الرد وهو حوت قد رد عليه لا يجوزنا اخذ الارض من البائع ولو بالرضا بل ان لصالح من البائع على اخذ الارض لرضي بالمبيع ولا رد له بل يصح وبسقط خبره ان علم بفساد العلم (قوله وكبر الشجرة) أي كبريا يشاهد كثورها بقلع خشها ويريدها (قوله وتعلم الصنعة) ولا فرق بين ان يكون باجرة ام لا يعلم ولا قال ج كما اقتضاه اطلاقهم حال الكتم في القس فيسده بصنعة بالعلم فيحصل ان يقال به هنا يصح ان

الاسلم الحلف كذلك ولا يكفه لا يستحق على الرد ولا لا يزنى قبوله لعدم مطابقة لجوابه وقضية كلامهم انه لو ايجاب بل لا يزنى قبوله ثم اراد الحلف على انما يكفه الاسلم لا يمكن وليس كذلك ولا يكفه الحلف على القي الم والعلم ويحوز به الحلف على البت اذا اختبر خفايا امر المبيع وكذا ان لم يقصدها اعتقاد على ظاهر السلامة حيث لم يقن خلافها ولم يثبت العيب الا بشهادة على شهادة كما يجر به القاضي وغيره وتعمم ابن المقر في روضه ويؤيده ما ذكره الاصحاب ان حبس التساكن لا يثبت الا بشهادة عدلين اه فان فقداه رد البائع بينه وصدق المشتري بينه في عدم تقصيره في الرد في وجهه بالعيب ان امكن خفاء مثله عليه عند الرؤية كما قاله الدارمي فان كان لا يعنى كقطع اذنه او يده صدق البائع وفيه فلي انما اراد ليس بسبب كان ممن عتق عليه مثله وفي انه انما قضى بعينه لأنه ظن العيب القلبي فبان خلاصه ما يمكن اشتبا منه عليه وكان العيب القلبي بان اشد ضررا مما عتقته فثبت له الرد بالبيع (والزيادة) في المبيع او الفتن (المصلحة كالسمن) وكبر الشجرة وتعلم الصنعة والقرآن (تتبع الاصل) في الرد لعدم امكان افرادها ولان المالك قد يقصد بالنفس فكذلك الزيادة المتصلة به تابعة للاصل كالصدق ولو باع ارضها اصول لمحركات فثبت ثم ردها بسبب فالتايب المشتري (و الزيادة المتصلة) عينه ومنفعة (كالولد والابوة) وكسب الرقيق وكذا جرد ما وجبه فقبله وقبله وما وصى به فقبله ومهر الجارية اذا وطئت ثبتت (لا تمنع الرد) بالعيب جلا يقتضى العيب علمه والامة الذي لا يميز بين الرد لحرمته التفريق بينهما على الاصح المتصور وان جرى ابن المقر هنا على خلافه فيبطل الارض وان لم يحصل باس لان تعذر الرد بفسادها ولو علم الرضا بفسادها كالموس منه (وهي) أي الزيادة المتصلة من المبيع (المشتري) ولو البائع في الفتن (الزيادة) المبيع في الاولى او الفتن في الثانية (بعد القبض) سواء احدث قبل القبض ام بعد علمه من رجلا باع غلاما واستعمله مدة

المشتري غرمه مالا في كل منهما فلا يعرف عليه ولا ينام الفرق الا في الجمل لان من شانه ان لا يقرع مالا في مقاييسه فحكم بدين ينشأ الرد عنه (قوله لا يصدق المالك العقد) (قوله فالتايب) يدفع به ما قد يتوهم انها من المتصلة لكونها ناشئة من نفس المبيع فكما يجر منه وقال سم على ج قال شيخنا الشهاب الرمي ان الرابع ان الصوف والين كالجل اه أي فيكون الحاد من المشتري سواء انفصل قبل الرد ام لا ومثلهما البعير كما هو ظاهر اه وسأني في كلام الشارح (قوله وجده) أي الرقيق (قوله لم يجر) ومثله ولد البهيمة التي تستغن عن اللبن (قوله لا تعدل الرد) يتأمل هذا فان خرج من ملكه لا يستحق الارض لان مكان عوده اليه امتناع رده فبما عهنا انه لا يستحق الارض لا يمكن رد المبيع بعد بيعه (والفرق) قوله لم يمتاعه

أي الرد (قوله سواء أحدث) أي ما ذكر (قوله المهور) أي شرعا أنه الذي هو الضمان لمن في ذمة غيره (قوله فبذلك) أي وهو ضمان ما اشتراه (قوله بطريق مضن) أي وهو الشراء (قوله كالولد الملاك للابرة) أي شريك الرد على أي حصة ومالك حيث قالان الزيادة إذا كانت من نفس الأصل كالولد للابرة وجب رد ماله (قوله أنها ترق) أي للمشتري (قوله من نفس الأصل) الأول من نفس الأصل ١٣٤ لأن الثمرة ليست من جنس الثمرة لكنها ناشأت من عينا (قوله وهي معينة مثلا) أي أو سلمه وثقا فلا أحدث

العيب بعد العقد وليل القبض (قوله وكان جاهلا) ضعيف وقوله به أي الجمل (قوله من عدم الفرق الخ) مع ذلك فالجمل (قوله بالجنابة السابقة) أي حيث كان مضمومين على البائع (قوله وأما القتل) أي السرقة والقطع أي السارق (قوله بمرض سابق) أي فلا رد وبأخذ الأرض وكذلك ما هنا (قوله بناء على أن الجمل الخ) مع ذلك (قوله ولوليل القبض) ظاهره ولو في ذمة حيا لم يشتري بل ولو لمع عوجب الشرط وهو كذلك وصحة حيث حدث بعد انقطاع خيار البائع أن كان والا فهو له وان تم العقد لم يشتري كما قد مناهم (قوله بخلاف قلدهم في الغلس) أي فيما لو اشتريه من غيره عليه قبل دفع ثمنها وقد حلت في يده فاذا رجع البائع فيها تبعها الجمل (قوله قال الماوردي وغيره) ولا يصح الفرق بين بعد الوضع الحاصل عند البائع بعد الرد لأنه لم يحصل بالرد وانما هو طارئ عليه وهذا كالصبي في أن ذلك بعد التصحيح ومعلوم أن موطنهما على البائع (قوله أن نقصت) ثم يشهد في الأمة لأن من شأن الجمل فيها أن يؤدي إلى ضعف الام ولا نه يؤدي إلى الطلق وهو ملحق بالأمر من الحقوق (قوله كالجمل) أي فيكون للمشتري في غيره مسئلة الغلس حيث قد قبل اتصافه (قوله وباتصل مالو كانت طملا) أي وقت الرد كالشراء (قوله في يده) أي المشتري (قوله كان الطلع للمشتري) أي وأن لم يتأخر (قوله على إوجبه لإرجعهم) مع ذلك (قوله وقال)

ثم رأى فيه عيبا أو أمد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال صلى الله عليه وسلم اخرج البائع من مكانه وأما يرضى من المبيع من غلة وقائمة يكون للمشتري في عقابه أو لو تلف لكان من ضمانه أي تلقه على ملكه فالرد البائع في الغلس الضمان المقتضى بالملك لأنه الضمان المهور ويوجب الضمان على ذي الدفعة كذا ليس لكونه ملكه بل لو وضع يده على ملكه غيره بطريق مضن (وكذا) أن رد (قوله في الأصح) بناء على أن النقص يرجع العقد من سببه وهو الأصح ومقابلته على أنه يرجع من أصله وجمع المصنف بين الولد والابرة ليعلم منه أنه لا فرق في امتناع ردها بين أن تكون من نفس المبيع كالولد أم لا كالابرة وقوله للمتولين نفس المبيع بالولد بخلاف الفرق غيره فاعلم منه أنها ترق له وان كانت من نفس الأصل (ولو باعها) أي الجارية أو البهيمة (حلالا) وهي معينة مثلا (فانقص) الجمل (رد ماله) أن لم تنقص بالولد ناقصا ونقصت بها ولو كان جاهلا به واسقر جهله إلى الوضع لما مر أن الحادث بسبب مقدم كالتقدم فيه عليه الأسوي وغيره واعترض بأن الصواب ما أطلقه الشيطان هنا من عدم الفرق بين حالة العلم وحالة الجهل وإن كان النقص حصل بسبب عوجب عند البائع وهو الجمل ويقر فيه وبين القتل بالردة السابقة أو القطع بالجنابة السابقة بأن النقص هنا حصل بسبب ملك المشتري وهو الجمل فكان مضموم عليه ما تنقص بالولد حقما القتل والقطع فلم يحصل له بسبب ملك المشتري وأيضا فالجمل يتراعى في ملك المشتري قبل الوضع فاشبه ما إذا مات عند المشتري بمرض سابق وقدمت الإشارة لذلك (في الأظهر) بناء على أن الجمل يعلم ويحاط به قسط من الثمن والثاني لانيه على مقابله ونحو بيعها حلالا ماله أو باعها حلالا ثم حلت ولوليل القبض فان الولد لم يشتري بخلاف الغلس فان الولد البائع والفرق أن سبب النقص هنا نشأ من المشتري وهو تركه توفية الثمن وهما من البائع وهو ظهره والعيب الذي كان موجودا عنده قال الماوردي وغيره والمشتري بحسب الام حتى تقعه وحل الأمة بعد القبض يجب حله مع الرد فله أو كذا كذا حل غيرها أن نقصت به ونحو البيض الحادث بعد العقد كالجمل فالرد كذا وباتصل مالو كانت حلالا فانه يرد لها جزاها والطلع كالجمل والتأخير كالوضع فلما طلعت في يده ثم ردها بسبب كان الطلع للمشتري على أوجه الوجهين كما خصه الخوارزمي وقال الركني أنه الأقرب وقال في التوسط الأصح أن رد راج وقال السبكي أنه الذي ينبغي أن يكون الأصح والأصوب الموجود عند

ثم يشهد في الأمة لأن من شأن الجمل فيها أن يؤدي إلى ضعف الام ولا نه يؤدي إلى الطلق وهو ملحق بالأمر من الحقوق (قوله كالجمل) أي فيكون للمشتري في غيره مسئلة الغلس حيث قد قبل اتصافه (قوله وباتصل مالو كانت طملا) أي وقت الرد كالشراء (قوله في يده) أي المشتري (قوله كان الطلع للمشتري) أي وأن لم يتأخر (قوله على إوجبه لإرجعهم) مع ذلك (قوله وقال)

مقابل ثلثة على اوجة الوجهين (قوله الادراج) أى اندراجة فغير دم هو النبرة فيكون البايع (قوله لكن قياس الحل الخ) معتد (قوله لا يرد ايضا) أى فيميز المشتري بفوز به وقال جج ولو لم يرد ان طال ثم علم عيبا وراد اشتر كانه لان الوجود عند العقد جرم من المبيع يرد وان يرد من قياس ثلثا وانه يصح في الحديث لا يثبت ان له رد مادام امتنازعين وان ذلك عيب حادث وعلى هذا يجعل قول السبكي وقد يقع نزاع في مقدار لكل منهما وهو عيب مانع من الرد (قوله ان الصوف والبن كالحل) أى فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل بحبل الرد ولا مثلهما للبعض كاهو ظاهر اهـ سم على جج ويرجع في كون البن حادثا او قد يعالج هو تحت يده وهو انشترى قبيل قوله فيه بينه ١٣٥ وكذا يقال في الصوف (قوله ولا وطه الثيب) -

أى ولو في الثوب شرح عباب لم يجز ومثل الثيب وطه البكر في دبرها فلا يمنع الرد اهـ جج أيضا (قوله كأن مكنته طائفة انه اجنبى منع) أى من الرد (قوله لانه صيب حدث) نادج وإطلاق الزنا عل ههنا مجاز (قوله كالثيب) أى فلا يمنع الرد مالم تكن طائفة زناه (قوله ولا بصورتيه) منه الحيض (قوله صبه المشتري) كالزوجة ومنه أيضا ما لو أزالته جارية عمرو بكارة بارية زيد بلقاء زيد وأزال بكارة بارية عمرو وهذا المشتري (قوله فهو ظاهر قوله) أى في كون قوله على ابصارهم غشاة مستأثرا (قوله بقدر ما نقص) أى نسبة ما نقص لانقص قدر ما نقص اذ قد يكون قدر ما نقص قدر الثمن أو أكثر هكذا ينبغي ان يكون المراد الظاهر ان المعنى انه اذا علم

العقد يرد مع الاصل وان جزءه لا يرد جرم من المبيع ويرد ايضا ما حدث بعد العقد ان يميزه فان جزءه فلا كالقوله المنفصل كذا انقضى القاضى وجرى عليه الخوارزمي وجرم به في اصل الروضة لكن قياس الحل ان ما لم يميز لا يرد ايضا وجرم به القاضى في تعلية واما بن به الثيب الحادث قال الوالد رحمه الله تعالى ان الرجوع ان الصوف والبن كالحل وقال الأذرى انه الاصح وقد قال الداروى ان كانت زيادة مقترنة ككسب مبدوءة جارية وقرة تفضل وتعتبر لبن وصوف وشعر جرب وان دفعوه فمضى للمشتري ويرد المبيع دون ما قال الأذرى ونسبة اطلانه انه لا فرق في الفترة والبن والصوف يرد ان تكون فصلت ولا (ولا يمنع الرد الاستخدام) قبل العلم بما يبيع من المشتري او غيره فليبيع ولا من البايع او غيره لقن اجماعا (ولا وطه الثيب) كالأستخدام وان أنقضى الى غيره جماعا على بانها لكونه ابا مثلا كما لم ان كان يبيعها كأن مكنته طائفة انه اجنبى منع لانه عيب حدث ووطه الغواص بقاء بكارة كالثيب (وامتناع) الامتناع القاسم انفاق (البكر) المبيع من مشتر او غيره بمعنى زوال بكارتها ولو بصورتيه (بعد القبض نقص حدث) فيقع الرد المالم يسهل سبب متقدم جهه المشتري كما هو فقول المصنف اقتضاض مبتدأ أخبره قوله نقص وليس معطوف على الاستخدام فهو ظاهر قوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة (وقوله جنابة على المبيع قبل القبض) فان كان من المشتري منع رد ما لعيب واستقر عليه من الثمن بقدر ما نقص من قيمتها فان قبضها لزمه الثمن بكامله وان قلقت بل قبضها لزمه قدر النقص من الثمن أو من غيرهما جاز هو البيع فله الرد بالعيب كذا قاله الشارح وهو محمول على ما اذا لم يطلع عليه الا بعد ايجازه ثم ان كان زوالها من البايع أو باقاة أو بزوج سابق فهذا ومن اجنبى فعله الارش ان زالت بلا وطه أو بوطه من ثمنها او بالزمن مضمهر مثلها بكرة بلا انفراد ارض

بامتناع غيره فان فسح فعدله وان أجاز ثم علم العيب القديم فله الرد به ويقع الكلام فيما اذا علمهم بما ما عاينوه فليخصص الاجارة ببسبب الاقتضاض والله سبحانه بالاسرفه ينظر اهـ سم على جج (اقول) وقياس قول الشارح وهو محمول على ما اذا الخ ان فسخته بأحد هما واجازته في الاخرى سبب خياله لكن قضية ما مر من انه لو اشتغل بالرد يجب فميز عن اثبات كونه عيبا فانقل للرد يجب آخر ليعتبر ثم عدم سقوط الخيار هنا فليخصص ارد باحد العيين (قوله اذا لم يطلع عليه) أى العيب القديم (قوله فله رد) أى على المشتري حيث اجاز (قوله فعله) أى الاجنبى (قوله ان زالت بلا وطه) كان اذا لما ينصعود (قوله والازمه) أى الاجنبى

(قوله وهو المشتري) أي ولما بيع معه قدر الأرض ان كان المهر أكثر من الأرض فان تساوى أخذ البائع بمقتله ولا شيء
المشتري وان زاد الأرض على المهر وجبت الزيادة على المشتري لان العين من ضاعه (قوله ثم ان رد) أي المشتري (قوله سقط
منه) أي المهر (قوله بأن ملك المالك هنا ضعيف) كأن يسه خضقه المهر من الزوال بالتقصير قبل القبض كما هو القرض اه
سم على ج (قوله كأي النكاح القاسد) قضته ان في النكاح القاسد مهر يكره وارش بكان وهو خلاف ما تقدم به بدلول
المنصف ولو اشترى زرعاً بشرط ان يصد الخ بماله ولو كانت يكره المهر يكره النكاح القاسد وارش بكانه ثلاثاً بخلاته
في النكاح القاسد اذ قاسد كل قد كسبه في الضمان وعنده وارش بكانه مضمون صحيح البيع دون صحيح النكاح وهذا
ما ذكره الزركشي وارش بالصادق في النكاح القاسد وجوب مهر مثل ثوب وارش بكانه اه وعليه فالنكاح
في أصل الضمان لا في قدر المرجوع به ومع ذلك فالراجح ما تضمنه الاقتصار في النكاح القاسد على مهر البكر
(فصل في التصرية) ه (قوله المشار إليها) أي ولما يأتي معها من جنس ما التقيا وما بعده الخ وصار ج فصل في القسم
الثاني وهو التفرير القلي بالتصرية أو غيرها اه وهي أهم مما ذكره الشارح (قوله حرام) قال سم على المنهج وينفي
ان يكون كبيرة لقوله صلى الله عليه وسلم ١٢٦ من غشنا فليس منا اه قال ج في الزواجر الكبيرة الثلاثة
والشعور بعد المائة الف في

والمشتري ثم ان رد الباع سقط منه قدر الأرض وفوقه وجوب مهر يكره وارش بكانه
ثوب وارش بكانه في القصب والديات ومهر يكره وارش بكانه في المبيعة يباعا فاسداً بان
ملك المالك هنا ضعيف فلا يحفل بشيئين بخلافه ثم وهذا المهر فوقه ان بين الحر والعرة الامة
وبأن البيع القاسد وجده بعداً مختلف في حصول المثل به كأي النكاح القاسد
بخلافه فصار
(فصل في التصرية) ه المشار إليها فصار بالتفرير القلي وقد صرح بحكمه فقال
(التصرية) وهي ان يترك البائع جلب الحيوان بمدة قبل بيعه حتى يجمع العين فيقبل
المشتري فزادة لبنة فيزني في القن (حرام) للتدليس ولا فرق في الحرمة بين مريد البيع
وقهر ومن قبله الأول أراد به ماذا اتفق معه ضمير الحيوان والاصل في ذلك خبر الصديقين
لا تصروا بالابل والغنم في ابتاعها بعد ذلك أي الهبي فهو غير النظر من بعد ان يحلها ان
رضيا أو سكتها وان مضطها ردها وصاعاً ونحوه وليس بالابل والغنم غيرهما يجامع

او مشتريها شالوا طلع عليه مريداً ما أخذها ذلك اقبال فيصيب عليه ان يعلمه التدليس
لئلا يخل في أخف على بصيرة وتؤخذ من حديث وافته وغيره ما صرح به اصحابنا انه يجب أيضاً على أجنبي على السلعة عيبان
يخبر به مريد أخفها وان لم يسأل عنها كما يجب عليه اذا رأى انما يخطب امرأه وسلم بها او عيباً ورأى انما يرد ان
يحافظ آخر لها ملة أو صدقة أو رقاً مقهوراً وعلمها بعد ما عيباً ان يخبره وان لم يستشر به كل ذلك اداء النصيحة التأكيد
وجوبها خلاصة السليخ وعاصم اه (قوله للتدليس) هذا التحليل لا يناسب التعميم في قوله ولا فرق في الخ وانما يناسبه
التحليل بأمر الحيوان لكنه يناسب ما عرفاه (قوله لا تصروا بالابل) هو ضم التام في الضاد وصب الابل من التصرية
قال القاضي عياض وروى ما في صحيح مسلم عن بعضهم لا تصروا بفتح التام وضم الصاد من الصر قال وعن بعضهم لا تصر الابل
بضم التاء بغير الواو وصد الزاوية في الابل على ما لم يسم فاعلم من الصر أيضاً وهو رطب اخلافها الأول هو الصواب والشهور
اه شرح مسلم للتروى (قوله ان يحلها) هو ضم اللام اه عتار (قوله وما عا) يصح أن يكون مفعولاً معه ما عا على ما عا
ابن هشام من ان عسراً في قوله لا تصر بفتح زيدا وعسراً يجوز فيه كونه مفعولاً معه كونه مفعولاً ما عا على ما عا على الرض من تعين
العلف لا يجوز كونه مفعولاً معه وان يكون مفعولاً لفعل محذوف فعل الأول يجب رد الصاع فوراً بخلافه على الثاني كما اشار
إلى ذلك ابن دقيق العيد اه كفاً ما تم ولعل وجهه انه اذا جعل مفعولاً معه اقضى ان رد الصاع معاً حبل رد الصر أو ردها

قوى فيكون رد الصاع كذلك بقاؤه لرد هالك الحكم ان رد الصاع ليس قويا ثالثا في اولى او متعينا في اعملى ما ذكره من ان الاول يقتضى وجوب القوية في رد الصاع هذا وقد يقال رد المصرة المردية فسخ العقد بعد ذلك لا يجب القود رد هالكى المالك فلا يلزم وجوب القوية في رد الصاع وان اصر بمفعول لاعمه (قوله وممنهم من يرويه الخ) صدارة حج وجوزا الشافعى ان يحكمون من الصر وهو الربط واعتزله ابو عبيدة بانه يلزمه ان يقال مصردة ومصرودة لامصر او ليس في محله لانهم قد يكرهون اجتماع مثلين فيقبلون أحدهما القفا كما في ماها اذا صله دسها أى وعليه فيكون اصل مصر انصردة بل هو من الراء الاخيرة القفا كراهة اجتماع الامثال (قوله وممنهم) أى من المحدثين (قوله ثبت الخيار) واعلم ان القين يقابله قسط من الثمن وان تلف بعض المحقود عليه بجميع رد الباقي وقياس ذلك امتناع رد المصرة ١٢٧ قال الرافعى لكن يجوزنا انما

لا خيار كذا حفظ شفتنا سم على منهم (قوله حيث كان جاهلا) اخره من قوله كما مر في الخبر لعدم استعادة هذا القدر منه وتخرج به العالم فلا خياره وعليه قاله غنما مصرة فيات كذلك ثبت الخيار على ما مر فبن اشترى امة ظنها هو وباعها زانية فيات كذلك لعدم التحقق ويحل ذلك اذا كان ظنهما جوا بمختلفا

التدليس وقصر او بون تركوا صرى الماشى في المحوض جعه وممنهم من يرويه يفتح التاء وضم الصاد وتسمى محفلة أيضا (ثبت الخيار) المشتري كما مر في الخبر حيث كان جاهلا جاهلا ثم علم بها بعد ذلك وهو (على القود) كسار العيب ثم لو رد القين على الحد التي اشترى به التصرية فلا خيار كما هو الوجه ولهذا قال ابو حامد لا وجه للخيار هنا وان نازعه الا ذرى خالدا ما كان على خلاف الجلبة لا يوفق بدو له وتعل كلامه ما لو نصرت بنفسها أو لفسان او شغل وهو كذلك كما يحسمه البغوى وقطع به القاضي وقال الا ذرى انه الاصح وهو مقتضى كلام الماوردى والرافعى والشافعى في الاموصه صاحب الانصاح والمفتاح الحاروى وجزبه الحميرى وصححه السبكي لمحول الضرر ويؤيد ان الخيار بالسبب لا فرق فيه بين علم البائع به وعلمه فاندفع ترجيح الحاروى كالفراى محاقبه لانتفاء التدليس (وقيل يمتد) الخيار (ثلاثة ايام) من العقد كما صرح به في الخبر ومن ثم يحسمه كثيرون واختاره جمع متأخرون واجاب الا كثرون جعل الخيار على الغالب من ان التصرية لا تظهر في ايام الثلاث لاحتمال حالة النقص على اختلاف العلف او الماوى مثلا (فان ردها) اى القيون ولو فيه عيب التصرية (بعد تلف القين) اى حله ولو قليلا وعبره عنه لانه مجرد حله يصرى اليه التلف وظاهره انه لا بد من ابن محقول اذا لا يضمن الاما هو كذلك (رد) حقا (معها صاع قر) وان اشترىها بصاع قر ويسترد صاعه لان الربا لا يؤثر في التصريح كما قاله القاضي سواء كان المدفوع للبائع باقيا أم نالها خلافا للا ذرى بناء على الاصح الا فى الكتابة من اختصاص النقص بانقود أو زادت قيمته على ما اشترى به للخبر السابق وقطع القترع وبما قاله علم ان المشتري

١٨ يه ت تقدم لشارح بعد قول المصنف وسرقة وابق من ان الشراء مع ظن العيب لا يسقط رد قيمته (قوله بعد ذلك) أى التمسى مفهومه انه لو وقع بيع قبل التمسى للمصرة ثم علم بتصرعها المشتري بعد رد ودان الى انه لا خيار له ولعله غير مرداه اعتقاده بعد التمسى اشارة الى ان ما ورد من ذلك قبل التمسى لا ثم قيمه (قوله ثم لو رد القين) اى ودان مدقة مطلب جاعلى العن ان كره القين صارت طيبة لها او لرد البعوى من ثم انقطع بسقط الخيار لظهور ان القين في ذلك لعرض فلا اعتبار به (قوله كما صرح به في الخبر) هو حديث مسلم من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة ايام فان ردتها مرددها صاع قر لا صرءاء محلى (قوله وعبره) اى بالتلف عنه اى الحلب (قوله لا يؤثر في التصريح) على انه في الحقيقة لا يجعل الربا فيه وجه لان الصبح رفع العقد وهو يقتضى تراد الموضين فاما اخذ المشتري هو القين الذى اعطاه وما رد من الثمن بدل القين الذى كان ملكا للبائع حين البيع (قوله بناء على الاصح الا فى الخ) معقد (قوله وبما قاله) اى المصنف لكن برعاية تأويل التصريح الحلب والانتظار ان التمسى يقتضى

اختلافه ويرى عليه الحق حيث قال امارقا المصرية قبل نقل الفلانة من ردة الصاع مع جواز ان ردة المشتري الفلانة يأخذها
 البائع فلا يخفى فيه غيره اهـ (قوله وقد اختلف) فحقيقته انه لو سلب عيب البيع بحيث من ضمنه عقل فيه حدوث ابن كان للبائع
 ايجابه على ردة لانه من ملكه قال الشارع في شرح العباب وظاهر كلامهم بل صرح به عدم ايجابه اهـ سم على حج
 ويوجه بان الشارع اطلق في وجوب ردة الصاع وحقه انه لا فرق بين معنى زمن يمكن فيه حدوث عيبين او لا والاشارة بالصاع
 من الترتيب على ان معنى اذ في زمن بعد الشر اصطنعوا لانه قد لا يكون في يد المشتري وكثيرا ما يقعون الخلل في مقام التثنية (قوله
 وان لم يمتدح) من باب سهل ونصر اهـ مختار (قوله والعبرة بتقاليد البلد) اي وان لم يكن من نوع غير الخبز (قوله فان لعذر
 عليه) اي بان لم يمتدح في بلده بشئ ١٣٨ مثله ولا يخفى فلو قلنا الى سافة القصر اهـ حج (قوله لزمته فحقيقته) زاد حج يوم الرد لا كثر
 الاحوال اهـ ويعلم ذلك باستصحاب

ما علم قبل البائع او غيره فاذا افرق
 البائع اوفره المديونة وقوله
 الصاع فيها ادرهم مثلا استصحب
 ذلك في بيان رفع الشك وتعددها
 حتى يعلم خلافه او يظن (قوله
 من غيري) وليس منه ما يقع
 الا من ردة البعثة بعد تسليمها
 بلائق مع عدم مطالبة البائع
 بديل الفلانة لان ذلك انما هو لعدم
 العلم بوجوب بشئ لم يفتى عليه كان
 له الطلب ولو بعد مدته طويلة
 ونجاس ما قيل من وجوب اعلام
 القساء بان لم يمتدح وجوب
 اعلام البائع باستحقاقه بديل الفلانة
 (قوله بديل الفلانة) اي التي كان
 موجودا عند العقد فان حدث
 الفلانة الهلوب عند المشتري ورتها
 يعيب فهل يرد معها صاع قرام لا

لا يكاد ردة الفلانة ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلف بالمبيع وتعددها فحينئذ
 أمسك كان كالتلف وانما لا يرد على البائع قرام او لم يمتدح فله ابراهونه والعبرة
 بتقاليد البلد كالنظر وهو المراد بمقتضى عليه الثاني من انه الوسط من غير البلطغان
 تعذر عليه لزمته فحقيقته بالبدنة الشريعة الكثرة الترتيبا وهذا هو المذهب كما جرى عليه ابن
 المقرئ في روضه وان نوزع فيه وعن ما ذكره من عدم تراخيها فان تراخيها على غير
 الصاع او على ردة ما من غيري كان جائزا وقد بحث ذلك في الثانية الزركشي ولو رد غير
 المصرية بعد الطلب مدحه صاع فربما لزمه كاجر به البغوي وصاحب الانوار وصحبه
 ابن أبي هريرة والقاضي وابن الرضوة وتعذر الصاع بعد المدح اهـ وان اخذ العقد كما
 نقله ابن قدامة الحنبلي من نص الثاني (وقيل يكفي صاع قوت) لرواية بصحة الطعام
 ورواية القمع فان تعدد جنسه تفتير ورواية مسلم رفعها صاع قرام لا سرام اي
 سطة فاذا اشتمت وهي اعلى الاقوان عندهم فقبرها وليد ورواية القمع ضعيفة
 والطعام محمول على الترتيل كروايتهم ولم يجرأ على من يختلف القطر لان القصد بها
 سدائله ومنها قطع النزاع مع ضرب تعدد اذ انهما لا يفرق لظهوره لكن لما كان
 الغالب التنازع في قدر الفلانة قد اشرع به بما لا يقبل تزلزلا قطعه ما يمكن
 (والاصح ان الصاع لا يمتدح كثره الفلانة) وقلة ما تقر ولا يطلق الخبز كالاختلاف
 غرة الحسين باختلافه كونه واؤنة ولا ارض الموضوعة باخته لانه اصفرا وكبوا (و) الاصح
 (ان خيارها) اي المصرية (لا يمتدح بالتم) وهي الايل والبقرو والغنم (بل يمتدح كل
 ما كولا) من الحيوان (والجارية والامانة) بالمتناهي الاتي من الجارية لرواية

اجاب مؤلفه بأنه لا يلزمه لان الفلانة حدثت في ملكه والله اعلم (قوله ويتعد الصاع بعد المدح) مسلم
 (فرع) يتعد الصاع ايضا بعد البائع والمشتري وكذا يتعد المشتري وان اخذ العقد كان لكل جمع واحد اشرأما
 لهم سواء سلبوها جميعهم او سلبها واحد منهم ومن غيرهم وان قلت حصه كل منهم جدا مد اي اخرج الفلانة منها فغير
 سلب كما هو ظاهر (فرع) ينسقي وجوبه ايضا اذا اشترى جرأ من مصر اهـ سم على حج وظاهره وجوب ذلك
 وان كان ما يفيض كل واحد من الشركاء غير مقول حيث كان جملته مقولا (قوله فان تعذر) فربيع على قوله وقيل الخ (قوله
 بنده) اي القوت (قوله لذكر) اي من الرقة ورواية مسلم الخ (قوله سدا لندك) بفتح اللام مع في الحاجة اهـ مختار
 (قوله فقلت) اي حيث كان مقولا كما قلناه (قوله بل يمتدح كل ما كولا) اي يجب فيه الصاع بالشرط السابق وهو ان
 يكون مقولا

(قوله انما يروا انبتوه) اي الصاع في اربع الاوتب (قوله هـ) اي الاوتب (قوله معني بخصمه) زاد حج بالنجم ويرد عليه ان لم يرو
 الجارية لاشيئ فله وعلوه يانه لا يقصد للاعتياض الا اذا رواه الا ان يقال انه المسمى يتفق تناوله للاعتياض لغير الطفل عادة على غير
 الدم بخلاف غيره لما اعتيد تناوله مستلوا نادرا اعتبر (قوله وسبر ماء القنعة) اقلروا تقبض بنفسه هل يشت فيه اختيار
 أم لا فيه تقرر الا قرب الاول قياسا على التصريح بوجهه بان الغالب تعهد الحسن المالك لا لتنازع به اما نفسه او ثابته بعد
 ذلك ان كان المانزلة ارض المشتري وكان له قبة ضعه بينه والقول قوله في قدومه وان لم يكن له قبة لاشيئ فله لانه لا يباح به
 ولا غير المتقول لا ينعضه الغاصب لو تلف في يده (قوله وما الرعي) اي الطاحون (قوله ومثلهما) اي المبيع والاجرة (قوله
 جميع المعاوضات) ومنها الصدق وموضع الخلع والدية في الصلح عن الدم واذا فسخ العوض فيها رجع لهما المثل في الصدق
 وموضع الخلع والدية في الصلح عن الدم (قوله وتصبر الوجه) لو وقع ذلك ١٢٩ من المبيع لم يحرم على السيد وهل يحرم على
 المبيع ذلك الفعل أم لا فيه تقرر

والا قرب ان يقال ان كان مقوده
 التدرج ليباح حرم عليه ولا خيار
 له شق لا لتنازع التفرع من البائع
 والا فلا والفرق بين تصدير الجارية
 وبيعها حيث قيل فيها بعدم ثبوت
 الخيار وما لو فسخت الجارية بنفسها
 ان البائع للبداء في سبب التصدير
 في الجلب بغير ان العادة تعهد الدابة
 في الجلب في كل يوم بخلاف الجارية
 فانه لم يعمدهم وجوبها ولا ما هي
 عليه من الاحوال العارضة لها
 (قوله ووضع شوقطن) ثبوت
 الخيار في هذه المسئلة يشكل
 بعدم ثبوته في توريث الضرع الا في

مسلم من اشترى مصرية او كون فهو الاوتب لا يقصد لئلا ينادوا انما يروا انبتوه قياسا
 وليس كذلك لما تقرر من ثبوت انما الخيرة لان التكررة في حيز الشرط ثم والتصديدها
 غالبين ثم لم يستطع من النص معنى بخصمه ولا يؤثر كون المانزلة لا يبرئ كل لانه
 تقصد عزاءه لثرية الوفاء كموهوب الثاني يخصص بالنجم لان غيرها لا يقصد لئلا ينادوا
 (و) لكن لا يرتفعها شيئا يدل المانزلة لان الامه لا يعتاض منه غالبا وابن الاثان تجب
 (و) في الجارية بوجهه انه يرد به لصحة بيعه واخذ العوض عنه (وسبر ماء القنعة)
 (الرعي المرسل) كل منهما (عند المبيع) او الاجرة حتى يتوهم المشتري او المستأجر
 كقوله فيزيد في عوض موثلهما جميع المعاوضات (وتصبر الوجه) ويؤجره ووضع فهو
 قطن في شدتها (وتسويد الشعر وقصده) الدال على قوته البسند وهو ما فيه التواء
 وانقباض لا كحفظ السودان (بشت اختيار) بجماع التدليس او الضرر وتعلل اطلاقه
 الذكر والاشق وهو كذلك كقوله الاذرى ويلحق بذلك انشئ فيما يظهر والوجه
 تحريم ذلك لما من التدليس ولا يفي ثبوت الخيار من ان يكون ذلك بحيث لا يظهر
 لغالب الناس انه مصنوع حتى لا يفسد المشتري الى تصدير (لا تلغ قوه) اي الرقيق
 (بعدا في قيل لكتابته) والباسه فوب فهو خيار ليوهم انه كاتب او غيابة او توريث ضرع

الا ان يفرق بان التوريث لما كان ظاهر البسند بحيث يطلع عليه بالحق علق قلبه لا كذلك هذا فانه لا يستأجر بمصر
 الاطلاع عليه ولا يستل توريث الوجه بما ياتي في توريث الضرع المستشير اليه من ان التدليس في توريث الضرع يسمل
 الاطلاع عليه بجلب الدابة فيعلم منه كقوله تهاوقته ولا كذلك توريث الوجه (قوله شقها) قال في المصباح في حرف
 الشين المجهة مع الدال المهملة الشق جانب القم بالفتح والكسر قاه الازهرى وجميع المفتوح شقوق مثل غلس وفلس وجمع
 المكسور واذا دخل حل واحال وجعل اشقوق واسع الشديق (قوله وتصبيده) قال في شرح الروض وخرج في جملة ما لو سبطه
 فبان جيدا فلا خيار لان الجلود احسن اه سم على حج وقال سم على منهج فهدد في الجلب تصدير الشعر بنفسه
 عدم ثبوت الخيار اه وقوله بنفسه اي او بفعل غير البائع فيما يظهر ثم رأيت في حج وعبارته ومن ثم تصديرها في جسيه
 القناعة فهو من فعل ذلك غير البائع الا قصد التعرفاته مستورا بالافق يندب البائع فيه التصدير لئلا يفسد الفرق فيه وبين
 ما لو نصرت بنفسه ان البائع ينسب في عدم العلم بالتصدي الى تصدير في الجلب ليجوز به العادة من جلب الدابة وقصد هالي كل
 يوم من المالك او ثابته ولا كذلك الشعر ثم رأيت سم على حج شرح ذلك الفرق فضلا عن شرح الروض (قوله كحفظ
 السودان) اي فان جعل الشعر على حقيقته لا يثبت انجبا لعدم دلالة على تقاضيه المبيع المتصديرا بابتداء الفتن

(قوله لتقصير المشتري الخ) ويجب أن نضمن التحليل الخسار كالأجل لا شيء فيه على شخص به ثبوت اختيار وليس مراد الان ذلك نادر فلا تقدر اليه (قوله ولو قيل بجرمته لم يعد) معتد (قوله كالأجل بعض المتأخرين) حج (قوله يظنها جوهرة) خرج به ما لو قال له البائع هي جوهرة فنبت في الخيار في هذا الحال فيا يظهر ويرى بين هذا وبين ما لو قال اشترى به بكذا كاذبا وزاد البائع في السلعة وهي مع الدال ليضرب فيه بأن البائع ثم يحدث في ذان المبيع صفة لا حقيقة ولا شك وإخباره ضامن الزاجحة بأنها جوهرة بقرينة أحداث صفة قبيل المشتري فيما ذك فكان كسوء الشئ وتجب عليه بل أولى فليراجع ثم الكلام حينئذ يسميها بغير حبسها وقت البيع اما لو فعل ذلك ١٤٠ كالوفاة بملك هذه الجوهرة فان العقد باطل كالتقدم (قوله ومعلم ان محل)

أي صحة بيع الزاجحة (قوله لها قيمة) أي ولو قيل مقول (قوله لا تصبرع التصبر) على انه قد مر ان المراد من الرضا في الحديث انما هو الظن بالمال عليه وان كره به قلبه وقد وجد الظن فيما نحن فيه (قوله فدل على ما ذكرناه) أي من قوله لا تصبرع التصبر الخ

• (باب في حكم المبيع وهو قبل قبضه •

(قوله وهو) كالنقل المعين (قوله والتنازع) أي وحكم التنازع (قوله وما يتعلق بملك) أي كيان ما يقبل اذا غلب الثمن (قوله دون زوائله) أي فانها امانة في يده كما يأتي (قوله الواقع من البيع) يخرج به فهو قبض المشتري من البائع ودعيه الا اقتريا أي في قوله ولا من عكسه ايضا

المحوان فلا ردة به (في الاصح) اذ ليس فيه كبير ضرر لتقصير المشتري بعدم امتحانه والبحث عنه وقضية الملاحقة عدم حرمته بخلاف السرية ولو قيل بجرمته لم يعد كما قال بعض المتأخرين لان الضرر الحاصل بالتصبر يترفع عن المشتري بآيات اخبار بخلاف هذا والثاني ثبت في الرد قلنا المطلق التدليس ويجري الخلاف في الباسه فوبا غنما بجهرته من أبواب الصنائع كما واشترى زاجحة بظن جوهرة بغير الجوهرة لانه المقصر ومعلم ان محله ذلك حيث كان لها قيمة والا فلا يصح معها وجه ما تقرروا ان استشكل ابن عبد السلام ان حقيقة الرضا المسترطة لصفة البيع لا تصبرع التصبر الا ترى انه صلى الله عليه وسلم علم من يصدق في البيع ان يقول لا خلاية كما مر ولم يثبت له خيارا ولا انفسا فدل على ما ذكرناه

• (باب في حكم المبيع وهو قبل قبضه) وبعد والتصرف فيما لم يقبض بغيره ويان القبض والتنازع فيه وما يتعلق بذلك •

(المبيع) دون زوائله وملكه في جميع ما يأتي النكاح كالمسكوك بقره والتمين كالمبيع (قبل قبضه) الواقع من البيع (من ضمان البائع) يعني انفساخ البيع تلقاه أو اذلاف البائع والضرر بتعييه أو تعيب غير مستر وأتلاف اجني لبقاصطنته عليه سواء أعرضه على المشتري لم يقبله أم لا أو قال اودعتك اياه أم لا ولو لم يمان ان ايداع من يده ضامنة يرونه مقروض في ضمان السيد وما هنا ضمان عقد ثم لو وضعه بين يديه ولم يده ولا مانع له من قبضه حصل القبض وان قال لا اريد به صحت الامام انه لا بد من قربه منه بحيث تناله يد من غير حاجة لاتصال او قيام حال ولو وضعه البائع على عينه او يسهه والمشتري تلقاه موجهه ليكن قبضا انتهى وما ذكره أولا ظاهرا وخرا غير ظاهرا اذا اوجه

قبض المشتري ودعيه الخ فهو عارء يقبل القبض ايضا ١٤١ سم على حج أي أو قال يخرج به قبضه عدم بغير اذن نفسه وادائه ولم يقبضه القبض النازل لضمان على ما يأتي فانه ينضم العقد بشفه في المشتري وان وضعه ضمان يد بالمثل والقيمة (قوله من ضمان البائع) أي المالك وان صدوا لقدمن وله أو وكيله (قوله بشفه) أي باقاة (قوله والتقصير بتعييه) الاولى بتعييه أي باقاة (قوله لبقاصطنته) أي البائع (قوله أو قال اودعتك اياه) أي أو قبضه (قوله مقروض في ضمان اليد) وهو ما يضمن هذا التقابل للبدل الشرعي من مثل أو قيمة كل تصبوا المستام والمهاو ضمان العقد هو ما يضمن بمطاعن من أو غيره كالمبيع والتمين المعين والصدق والابرة المعنوية وغير ذلك (قوله لم يوضع) أي البائع بين يديه أي المشتري (قوله ولا مانع من قبضه) ومنه أن يكون يحمل لا يلزم تسلمه فيه كما هو ظاهر ١٤٢ حج (قوله وما ذكره أولا) أي في قوله وبهت الامام الخ (قوله ما خرا) أي في قوله ولو وضعه البائع على عينه الخ

(قوله وانتهى من قرب الخ) نعم ان كان نقلا لانه المدح والثناء كان محله المشتري كفي والا فلا بد من نقله اه خط مؤلفنا (أقول) وقد يقال في الاكتفاء بكون المحل للمشتري نظر الما ياتي ان المتقول اذا كان نقلا لا يتبين نقلا في محل لا يتخصص بالبايع فلا فرق في التثنية بين كونه في محل المشتري وغيره وقد يقال لانا قاتنين ما هنا وما ياتي لان ما ياتي مفروض في محل كان في محل يتخصص بالبايع ومفهومه انه اذا كان محله للمشتري لا يجب نقله منه فالمستلذان مستويان (قوله كما ذكر) اي بحيث تنقله يده (قوله ولم يقضه) اي بان لم يتناولوا سائمة في محله واخذ البائع (قوله مطالبته) اي المشتري (قوله وكذا لو باعه) اي البائع أو المشتري (قوله مطالبته الاولى) اي لعدم قبضه حقيقة (قوله قال الامام) استظهره على ما ذكره من قوله هذا كله بالقبض الخ (قوله وصرف ووركان) اي وجده العبد المبيع اعلما بغيره من الركان وهو في يد البائع فليس بمالك له ليس للمشتري بل البايع اذا ادعاه والافلح من قبله الى ان انتهى الامر الى المحي فمعه وان لم يده ١٤١ (قوله فان نقلا) نقلة اخذ من بيان المصنف

فيما ياتي اتلاف المشتري والبايع والا يبي وقال ج ويصدق فيه أي التلف البائع بالتفصيل الآتي في الوديعة على الوجوه لانه كالوديعة في عدم ضمان البدل اه (قوله فهو رطب) أي ولو باجود (قوله او شاة بئذ) أي لبايع اه ج ومفهومه ان اختلاط التقوم بجله لا يجني لايعد نقلا وهو كذلك

لكن يثبت له انبار للمشتري ثم ان اثارا اتفق مع الاجنبي على شي نقلا لوالصدق ذل البد (قوله ولم يكن التبيين) بخلاف ما اذا امكن وحل يكتفى اسكاه بالايجاد اه سم على ج (أقول) الظاهر نعم لكن ينبغي ان يثبت للمشتري انبار (قوله فهو قرعته) الظاهر من التثنية ان السرا يدفعوا التمر

اختلاط مثل ثمنه من جنسه ونوعه وصفته وعليه فقوله ان التثنية الخ المراد به التثنية الخاصة اما لو اختلط مثل بغير جنسه كالواختلط السببرج بالزيت فينضم الصدف فيمظهر لتعذر المشاركة من غير تقدير انتقال ملكا اذا انحلت لوقسم لكان ما يخصص كل واحد منهما من الزيت ويخصص من الشيرج فيكون اخذ تفسيره بلا تعريض ثم ظاهرا كلامهم انه لا فرق في التثنية بين كونه معلوما فندروا الصفا ولا جالوا شيرج حبة بر جازا (قوله او انقلب) يحذف على قوله كوقوع الخ (قوله ولم يبدخل) أي بقي عا دخلا عدا حكمه وهو عدم الاضاح ونفي ان مثل حود العصر خلا مواد الصدف خلا المادة كان وقع في شبكة صا دفا قاي به ونروج الدر من العصر ولا اخبارا للمشتري فيه الانما لم تغير معهما بخلاف انقلاب العصر خلا لا اختلاف الاغراض بئذ (قوله لم يثبت للمشتري انبار) أي في المواد دخلا وظاهرا وان كان في حقه استكثر من قبلة الصبر ووجه باختلاف الاغراض وانبارا فبما ذكره في لا اختيار يجب (قوله وهذا) أي عدم الانتفاع فيها لولا انقلب خلا (قوله لا يمكن) فيهما أي عادة (قوله لكن رجحنا) معقد

(قوله كونه) أي وقوع الصفرة في الرتبة قد يتوهم عليه بأن مقتضاها على ذلك لا يمنع من الرتبة بغيره أو زوادة الأرض قبل الفرق ووقوع الصفرة عليها على أن الرتبة كما هي معتبرة في الشئ من غير أن يمتنع المسمى والاتفاق المقصود من الشئ هو المقصود من المبيع فإن الماسح للمشتري بعد علم الشرائع والاتفاق بالمقصور عليه ولا كذلك المقصود من الاتفاق مع آتالي الممن الحصة قبل تمام (قوله وقد يمنع) أي الفرق (قوله وهو عدم الصلح بقاء العين) يؤخذ منه تأخر علمنا ببقاء العين فيها كروية المدة من وراثة ما صاف وقت قبضه ورثة المصنفين وراثة ما قبله من الانقضاء والظاهر أنه غير مراد (قوله في هذه) أي وقوع الفرق وما بعده (قوله تكون زوائده) أي الحادثة قبل الانقضاء (قوله ليخص الشئ بالبايع) أي بأن كان للمشتري أو له ما لم يتم العقد للمشتري لكن هذا انما ياتي في حيث كان القبض بعد القبض اما قبله لا ياتي في حقه للمشتري لانقضاءه بمجرد انقضاء البيع حيث لا خيار أو يضره وهو غير مدعى عدم انقضاء المشتري الزوائد إذا كان الخيار لهما هذا وقد يقال لا يلزم من انقضاءه بالقبض فيد البائع عدم علم العقد للمشتري إذا كان الخيار لهما لمجران ان القبض حصل بعد انقضاءه لا يلزم من انقضاءه بالقبض فيد البائع عدم علم العقد للمشتري (قوله فبعبه عليه) قال في شرح العباب وعليه أيضا قلناه من الطريق إذا مات فيها كافيا بلواهر ١٤٤ ويستفاد منه كما قلناه القى ان من مات لم يبق في الطريق زوجه نكحها

كالا باق والشئ من مقتضى تلكا وهو منه مذبحا لعدم الرتبة والاتفاق والاجابة تقتضي الاتفاق في الحال وهو منه ذبحا لوجه الما فوق زواله لا نظره في تلك المنافع وقد منع بأنهم لو قدروا انها مجرد بقاء العين لم يقولوا بالانقضاء في وقوع المدة وما بعده الآن يقال بأن الفرق فيه ما واضح وهو عدم الصلح بقاء العين في هذه خلاف الأرض (انقضى المبيع) أي قد انقضاءه قبل القبض فتكون زوائده لمشتري حيث لم يخصص الخيار بالبائع (وسقط الغن) الذي لم يقبض فان قبض وجب دونه لقوات التسليم المنقضى بالعقد فبطل كالأو ترقا في عقد الصرف قبل القبض وينقل الملك إلى المبيع البائع قبل القبض فبعبه عليه لا انتقال للمنفعة اليه ولا يستثنى من طردها بالوضع بين يديه عند امتناعه لما رآه قبضه ولا إسبال أي المشتري الأمانة وتجهيز كاتب بعده شيئا ليدع وموت مورثه البائع فلان قبض المشتري وجود في الثلاثة حكما وهو كاف ولا من عكسه أيضا قبض المشتري من البائع ودبعة بان كان له حق الحبس انقلبه

منها وانما الوفاة في ذمه لا يبرزه طرحها في الطريق قال ولا يرد ذكر في الرتبة غير م وضع القمامة في الطريق وانما ذكر الشئ عليه ثم ذكره الاذرى من البغوى وهو يؤيد مستثنى ما هي قوله ا والكلام في غير المنقطعات فهي يجوز طرح انقضاءات فيها كما يدل عليه كلامهم في الجبايات واما طرح الميت ولو فهو غير فيبقى مرته حتى في تلك المنقطعات لان فيه ابلغ اذ الامارين اه

شرح العباب وينبغي ان يلحق بالمت فياذا كان يرضى له فلو انقضى من امراته ككرشيه وان كان مذكى لادعاء المذكور وليا تأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة القتل في الطريق فقط على العقد الان يقال ان الكلام هنا في وجوب النقل من الطريق ويلتزم ذلك في الخارج اذا تضرب الناس او يفرق بان ضرر الميت وهو ما أشنع من ضرر الخارج فليمر اه سم على ج خروج الخارج أيضا ضرر ودي ورجع يضره عدم خروجه فزوجه وقوله في غير المنقطعات أي اما طارعة الطريق فيمر رضى القمامات فيها وان قلت فيما يظهر (قوله ولا يستثنى من طرده) وهو انه متى قبض المبيع قبل القبض انقضى المبيع الخ (قوله لما رآه قبض) أي فإذا تلف كان من ضمان المشتري (قوله وتجهيز كاتب) أي كتابة صحيفة (قوله وموت مورثه) أي المستغرق تركته اما قبله فبعبه ان يحصل القبض في قدره سنة دون ما زاد عليه (قوله وهو كاف) ومن اشتناء استثناء من عدم القبض الحقيقي الذي هو المتبادر عند الاطلاق وألحقه بالقبض حكما (قوله ولا من عكسه) وهو انه اذا قبض بعد القبض لا يخصص المبيع بل يكون من ضمان المشتري (قوله بان كان له) أي البائع حتى الحبس فهو انه لو لم يكن له حق الحبس واودع المشتري المبيع حصل له القبض المنقضى للمشتري وقد يتوهم من قوله السابق الواقع من البيع ان هذا لا يصدق

(قوله اذ قلته يده) أي المشتري (قوله بعده) أي قبض المشتري وبيعته (قوله في زمن خيار البائع وحده) مفهومه اذا قل بعد القبض والخيار للمشتري اولهما لم ينفسخ به صريح هنا حيث قال وخرج وحدهما الوختيار او المشتري فلا ينفسخ بل يبقى الخيار ثم انتم العقد مدمر الفتن والاقابل (قوله) أي المشتري (قوله قيمته يوم قلته) أي ان كان متقوموا لا فائدة ان كان مثليا (قوله فلم يوجد فيه المعنى الخ) وهو يمكن المشتري من التصرف فيه (قوله لم يرد في الاظهر) ظاهره وان اعتقد البائع صحة البراءة وهو ظاهر لان علم الضمان كونه في يده وهي بالقبض (قوله وان وحده) وهو العقد (قوله فائدة) أي قوله ولم يتغير الخ (قوله في يوم الخ) في يوم قلته بعد علمه من ان المراد بالضمان ١٤٤ انفساخ العقد بقلته على التفسير

المذكور فيه فكيف بعد تصوير الضمان بالقبض بالاتساع يتوهم عدمه ثم هو ظاهر بالقسبة لقوله ولا اتسع من التصرف ومن ثم اقتصر على جعل القاسم فيه عدم صحة التصرف (قوله عدم فائدة) أي قوله ولم يتغير الخ (قوله واتلاف المشتري) هذا ان كان الخيار اولهما ولا ينفسخ كما يدل عليه كلام الروض وشرحه في باب الخيار وينافي حواشي شرح البهجة اه سم على ج وقديسة اذ قل من قول الشارح قبل ولا ما قبضه المشتري في زمن خيار البائع وحده وقول سم والا تصح أي فيسترد المشتري الفتن ويقوم البائع بدل المبيع من جهة او مثل (قوله لا وكه) أي ولا وليه من أب او جد أو وصي او قيم فلا يكون اتلافهم قبضا (قوله وان باشر) مسلمة وكه (قوله ولم يكن لعارض) كالمصالح

يده كتلفه يده البائع كاصحروا به لانه لا اثر له هذا القبض ولهذا كان الاصح بقاء حسن البائع بعده وما وقع للزكشي في هذه آخر الوديعه محلها القاسم بقرره وان اقره الشيخ رجعة الله عليه ولا ما قبضه المشتري في زمن خيار البائع وحده متلفه حينئذ كمويد البائع فينفسخ العقد به وشفته والبائع عليه قيمته يوم قلته لان الملك حينئذ قبضه في يوم جديد المعنى الذي في البيع بعد الخيار وقبل القبض (ولو ابرأ المشتري من الضمان لم يبرأ في الاظهر) اذ هو ابرأ عما لم يجب وهو غير صحيح وان وجد عليه والثاني يبرأ لوجود سبب الضمان فلا ينفسخ به البيع ولا يسقط به الفتن (ولم يتغير الحكم) السابق وفائدة هذا كما قاله الزكشي في يوم عدم الاتساع اذا قل من الابراء كما لا يرفع الضمان لا يرفع الفتن بالقبض ولا المتع من التصرف وان زعم بعضهم عدم فائدته (واتلاف المشتري) للمبيع حسا او شرعا يعني المالك وان لم يباشر العقد لا وكه وان باشر بل هو كالاجنبي يبيع عليه الزكشي وسواء في ذلك اذنه المالك في القبض ام لا واقل فائدة (قبض) له (ان علم) انه المبيع ولم يكن لعارض يبيعه فخرج قلته انما ان زنى ذميا بمحض ما توجب ثم ارق اولدته او لتورثه الصلاة او قطع الطريق وهو امام او نائبه والا كان قابضا لانه لا يجوز له ما قبله من الاقباط على الامام فلا قلتر لكونه مهذرا وقتله حاله عليه اولدته وبين يديه وهو يصلي بشرطه واقلته مع نية او مرتين او قودا فلا يكون في هذه الصور كلها قبضا سواء كان عالما انه المبيع ام جاهلا لانه لما قلته حتى كان ثقله واقعا من ذلك الحق دون غيره (والا) أي وان لم يعلم المشتري انه المبيع قال الشارح وقد اضاف به البائع (فتقولان كما كل المالك طعامه المصوب) دل كونه (ضيقا) للغصب جاهلا لانه طعامه اظهره ما ان يصير قابضا فتدعى باله اشارة فكذلك انا ايضا في معنى اتلافه كما مر مالوا المشتري امة فاجلها ابو اوسيد من كتابه او وارث من موته شيئا ثم هجر المكاتب ومات المورث وانما قيل

واستحقاق المشتري القصاص (قوله اولدته) واستشكل بالحقير مضمون واجب بان ضمان القود لا ياتي عدم ضمان القيم اه سم على منتهى يعني بحيث كان المشتري غير الامام واتلفه استغرقه عليه وان كان هذرا لوانتلفه غير المشتري (قوله وهو امام) قد في قلته لانه زنا وما بعده (قوله او وارث) أي حازر ولا يصل القصاص الا في قدره عليه فقط قال في الروض بعد ذلك وما اشتهر أي من موته قبل قبضه يجهل ان كان امي موته مدي نادرين القرض متعلق بالفتن وان كان له وارث آخر لم ينفذ بيعه في قدره فنهى الاتساع حتى يقبضه اه سم على ج قال على منتهى وجهه ان الوارث لا يتوهم مقام المورث ويده كيد في قدره نصيبه فكانه لم يزل يدا المورث ولم تنقل اليه بالمشتري

(قوله بما تقدم) أي في قوله وقد اضاف به الخ (قوله فلو كان) أي المشتري حيا بان اشتراه وليه واقفه هو وفي تعميته مشتري يجوز (قوله ليس يقبض) بل ينفع به العقد ٨١ ج (قوله عند الثمن المعين) أو غيره فلو اسقط المعين كان الأولى الا ان يقال اراد بلمنه أهم من أن يكون في العقد أو مما في القيمة (قوله وقد صرح بذلك الشيطان) أي بان اتلافه ليس قبضا (قوله ان اتلاف البائع الخ) قال الأذري ولست بغيره لو اكره البائع على اتلافه هل يكون كالتنازل الى المرح أو يغير المشتري بين القسح والاجازة وبطالبة المكروه اذ به فلا ٨١ حاشي شرح الروض (أقول) الظاهر الاول لانهم جعلوا التفضل للفقير بالاكراه طر يقافي الضمان تقسيم العقل المسمى بغيره وذلك يقتضي نسبة الاتلاف اليه فيقسط العقد ويحتمل وهو الظاهر عدم الانقضاء لوجوب الضمان على المكروه فكسر الرأى البلى فأنتم مقام مبدله فيغير المشتري وبقي عكسه وهو ما لو اكره المشتري على اتلافه هل يكون قبضا أو لا فيه فقررنا الاقرب ١٤٤ الثاني بدليل ان قبض العصى والجنون لا يعتمد له لكون كل منهما ليس أهلا وقيل المكروه كالاتلاف وعلى هذا

الشراح بما تقدم لاجل محل اتلافه والتبعية والا فالحكم كذلك فيما لو قدمه اجنبي او لم يقدمه أحد مع ان اتلافه جار في الأولى أيضا ثم محل ما ذكر في اتلاف المشتري حيث كان اهلا لقبض فلو كان ميلا ومجنونا فالقياس ان اتلافه ليس يقبض وعليه البديل وعلى البائع رد الثمن المعين وقد يحصل التقاض اذا اتلف البائع الثمن او تلف به وقد صرح بذلك الشيطان في الحنايات وان صرح القاضي الحسين وغيره بأنه قبض (والمذهب ان اتلاف البائع) المبيع قبل قبضه (كقوله) باقية ماوية فيفسخ به العقد لعدم الرجوع عليه بقبضه لانه مضعون عليه كالفن فاذا اتلفه سقط الثمن ولو استوفى مناقعة لم يلزمه لها أجره لتصف مقلنا المشتري وان تعدى بحسبه مدته فتلها بجره خلافا للفرابي وكونه من ضمان البائع وتزويلا للمنافع منزلة الذين اتوا لواتهم لم تلزمه هبتها وانما ملك المشتري التواذ بالحداثة يده البائع قبل القبض لانها ايمان محسومة مستقلة فلا تصح بيعها وانما حالها في الأذري هنا ومقابل المذهب قوله انه لا ينفع المبيع بل يغير المشتري فان فسح سقط الثمن وان اجاز غرم البائع القيمة وادى له الثمن وقد يتقاضا من ولو اخذ المشتري المبيع بغير اذن البائع حيث له حق الحبس فله استرداده منه فلو اتلفه البائع اتلفا فاضنا في يد المشتري في هذه الحالة جعل مستردا له بالاتلاف كما ان المشتري قابض بالاتلاف كما جزم به ابن المقرئ لكن هل ينفع المبيع او يغير المشتري وجهان ولهما كما قاله السبكي وغيره ولو اتلفه البائع والمشتري معا لزم البيع في نفسه كما قاله الماوردي واقسح البيع في نفسه الاخر لان

قال قسري بين اكره البائع حيث اعتد به وقتنا بانفساخ البيع باتلافه على الاحتمال الاول فيه وعدم الاعتداد بقبض المشتري حيث قلنا ليس قبضا ان قبض المشتري لكونه ناقلا للضمان مما يصلح التصرف فالحق بالعقد قائم بغيره ما يعتبر لصحته حتى لا يعتمد بمن اكره المبيع ولا من العصى ولو مر احقا بغير اتلاف البائع فانه لا يغير بغيره شي من ذلك ويحتمل في مودة العكس ان اتلاف المشتري قبض لا اعتدادهم بقبضه في الجملة حيث سئلوا بطريق في الضمان لكن الاول أظهر في ما لو تلف المبيع واختلف البائع والمشتري هل وقع التلف قبل القبض

أو بعده ويثني ان يقال ان اقاما نتيج قدمت مينة البائع ولو اشتمل الاموال وهو استقرار العقد وان لم ينجأ يتبين صدق اتلاف المشتري لان البائع يدعي عليه القبض والاصل عدمه ويحتمل عند اقامة البيتين تقديم مينة المشتري لانها نافذة قبل القبض من السلامة الى التلف ومينة البائع مستحبة لاصل السلامة الى ما بعد القبض (قوله قبل قبضه) او بعده وهو فاسد كان كان البائع الحبس ومن اتلافه فهو يبيعه فليكن في تقدير استرداده منه اجمع ولعل الفرق بين ما تقدير استرداده وبين المقصوب من البائع حيث قبل فيه بغيره انما هو انه مشتري دون الاتفاخ ان زوال البدل المستند قلعه فاسد ابعده من زوال يد القاصب عادة فان غالب العقود القاسدة لا يحصل معها رجوع المبيع للبائع أصلا بخلاف المقصوب فان وقع زوال القاصب عنه غالب وان وقع المشتري الثاني يده على المبيع حصل بسلط من البائع والغالب في القاصب انه يغير العاني من القاصب قبل تسلط البائع منزلة اتلافه فليأتمل (قوله التي لو اتلفها) يزعمه انه لو استعمل زوايا المبيع لرسته الاجرة لانها امانة في يديك مثل المبيع (قوله حينه) أي البائع حتى الحبس بان لم يقبض الثمن المال

(قوله ولا خيار) أي المشتري (قوله ما قدر له) وهو النصف الذي يباشر اتلافه لا يفيض فيه بين الفسخ والإجازة لتعرق الصفقة عليه بل يستقر عليه ما يقابل من الثمن لقبضته بالاتلاف (قوله وغير المميز) أي ولو بجهة (قوله فكالاتف الأجنبي) أي فيضير المشتري كما يأتي أن اتفقه بامر البائع أو أجنبي ويكون اتلافه قبضاً أن كل ما بذن المشتري (قوله حيث يبرأ بذلك) أي بالاتلاف الأجنبي باذن المالك (قوله كالأجنبي) أي فيضير المشتري فان فسخ اخذ الثمن ١٤٥ من البائع وتعلق البائع برقعة العبدوان

أجاز تعلق خطاه برقعة العبد (قوله والفرق) أي بين عبد البائع وعبد المشتري (قوله منها) كذا عبروا بالبل والنهار في اتلاف الدواب فقالوا أما اتلافه الدابة منها راحد وما اتفقت لبلانهمون على صاحبها قال بعضهم والتسبير بالبل والنهار جرى على الغالب والأقاليد على ما جرت العادة يحفظ الدواب فيه لبلان كان أو نهوا فالوقت الذي اعتد فيه الخلف إذا اتفقت فمشتا شئته والذي لم يعتد إذا اتفقت فمشتا لا يضمن ولو اعتد حفظه لبلان ونهار ضمن فيها ما يلحق بريان كل ذلك هنا (قوله فكالاتف) أي فيفسخ العقد مطلقاً سواء كان معها أم لا (قوله أن يحمل ذلك) أي محل الضمير باتلاف دابة المشتري لبلان (قوله أنه صحيح) أي ما قاله ابن الرقعة (قوله ويرجم به الشيخ) معقد (قوله أن اتلاف الأجنبي) أي بغير حق ١٤٦ وعليه فيفسخ قوله أما اتلافه لا يضمن الخ (قوله منسوب إليه) أي القسير (قوله مقامه) مبدل منه (قوله فيه) أي

اتلاف البائع كالاتف ويرجع البائع عليه بنصف الثمن ولا خيار له في فسخ ما قدر له بجناية واتلاف الأجنبي وغير المميز بامر أحد العاقدين أو بامر الأجنبي كاتلافه قتل كان بامر الثلاثة فالقياس كما قاله الأسنوي أنه يحصل القصر في الثلث والتضييق الثالث والاتصاف في الثلث لا يقال يلزم على ذلك فريق الصفقة على البائع وهو مجتمع لانا نقول قوله اتقضى ذلك وهو امر من ذكر بالاتلاف فصار بمنزلة رضاه بقرعها أما اتلاف المميز بامر واحد منهم فكالاتف الأجنبي بلا امر واذن المشتري للأجنبي وألبائع في اتلافه لقوله عدم استقرار الملك بخلاف لأصاحب حيث يبرأ بذلك واتلاف عبد البائع ولو باذنه كالأجنبي وكذا عبد المشتري بغير إذنه والفرق بينهما أن شوف التاوع لبقاء العقود فان أجاز بطل فاضوا ولو اتفقت دابة المشتري نهرا اتفقت البيع أو ليلاته لنهار فان فسخ طو لبعها انقلت أو بجهة البائع فكالاتف أو تمام الفرق فيما بين الليل والنهار كجهة المشتري لأن اتلافها أن لم يكن يتعريط من البائع فآفة أو يتعريط منه فعدم أن اتلافه كالاتف بخلاف اتلاف بجهة المشتري فغلبت البتارة فآفة اتلاف البائع لقوله بخلافه لبلان لبلان اتلافها لبلان أما بتقصير المشتري فيكون قبضاً أو لا فكالاتف فيفسخ به البيع فلا وجه لتضييره لانا نقول هو بتقصيره ولم يمكن اتلافه ما صلح القبض خير كان أجاز فقبض أو فسخ طالبه البائع بالبطل كاتفرروا لهذا قال ابن الرقعة وغيره أن يحمل ذلك إذا لم يكن مالكها معها والاتلافها منسوب إليه لبلان كان ونهاراً وقال الأذري أنه صحيح ويرجم به الشيخ في الفردوان رد في شرح الرض ولو كانت مع غيره فالاتلاف منسوب إليه (والأظهر أن اتلاف الأجنبي) الملتزم للأحكام المبيح في غيره قد الربا وإن كان باذن المشتري فيه لاستواء استقرار ملكه (لا يفسخ) البيع لقيام بطل المبيع مقامه (بل فيضير المشتري) فردا على الوجه الوجهين كما أتى به أبو الحدوجه الله تعالى (بين أن يجزى ويغرم الأجنبي) البطل (أو يفسخ فيغرم البائع الأجنبي) البطل أما اتلافه لمعق قتل بامر في المشتري أو هو حر في فكالاتف وأما اتلافه الربوي فيفسخ به العقد لتعدد التقاض والبطل لا يقوم مقامه فيه ولا ينافي ما تقر في الإجازة من أنه لو ضيب أجنبي العين المستأجرة حتى انقضت المدة انقضت الإجازة وليضير المستأجر كما هنا لأن العقود عليه نال المال وهو واجب على الخلف في تعدد العقد من العين إلى بدلها بخلاف العقود عليه ثم

قضاءها والاستقلت عن المستأجر وظاهره ولو كان التصيب على المستأجر نفسه وحيث قلنا بالتصاخر الإجازة ترجع الموزع على الغاصب بأجرة العين المضمومة مدة وضعه عليه وإن لم يستعملها ولا يختص انصاخر العين الموزع بالتصيب بطل كان قبل القبض بل غصبه بدقبض المشتري كغصبه قبله لأن قبض العين ليس قبضاً حقيقياً (قوله بخلاف العقود عليه ثم) أي في الأجابة

(قوله فانتما وجدتما بعضه) وهو الاستعمال (قوله بان اجاز) اي اول من فتح لسقوط الخبر بان يات من اوله فوري (قوله ولم يقدر
 ايضا) وهو على الترخي كالفي شرح الروض والفرق بينه وبين الخبر بتعقيب الاجنبى ان الضرر هنا بتعديد وام القصب والاقاب
 والارتكار بخلاف تعقيب الاجنبى فانه شئ واحد لم يتعدد منه شئ بعدما حصل فكان عدم مما دونه القسح رضاه ولم يتعديده
 شئ من زيل اثر الرضا (قوله فستقر عليه ١٤٦ حسنه) اي بالقبلة المتفاوت بين قبته وسليو ممينا (قوله وبقارقه تعيب

فانه التسعة وهي غير واجبة على متلقها فلم تعد العدنم اليدها و ايضا المتاع لا يوجد
لها بقسها فان يستعمل الغائب فقد تلفت بنفسها فالحكم كالنصف بالاقعة السحابا
وان استعمل قائما او جديا مضى فكان له لم يجد ما عقد عليه المستاجر فقرق بين موجود
ألف وبين معدوم لم يوجد او وجد لكن عين وجوده عين تلفه ومقابل الانه ان البيع
ينسخ كالتسعة (ق) ولو تعيب المبيع (قبل القبض) بالاقعة سحابا (فرضه) المشتري
بان اجاز البيع (أخذ كل الثمن) كالمو كان العيب مقارنا ولا ارض له فقدرته على النسخ
وتعيبه ايضا يغيب المبيع وابقوه بعد البائع للمبيع ولا يئنه (ولو عيبه المشتري فلا
خيار) للحصول به قبله بل يتعجب منه ودره لو ظهر به عيب قديم كاهم ويصير ألفا تلفه ايضا
فستقر عليه حسنة من الثمن وهو ما بين قيمته (المعاوضا ويقارن تعيب المستاجر وجب
الرجعة بان هذا منزل منزلة القبض لرقوعه في ملكه وذلك لا يفضل فيه ما ذلت (او عيبه
(الاجنبي) المتزمت قصدا مضنا (فالخيار) على الفور ذات المشتري لكونه مضنوا على
البائع (فان اجاز فرم الاجنبي الارض) لانه الحافى لكن بعد قبض المبيع لا قبله لو اوز
تلفه يد البائع فيفسخ البيع كسكا فالة الماوردى ونقله عنه واقرامو ما عرض به
الزركشي ذلك فيه نظر ومراد المستلف بالارض في الرقيق ما ياتي في الهبات وفي غيره
ما نقص من قيمته ففي يد الرقيق نصف قيمته لا ما نقص منها ان لم يصرف فاصبا والاضن اكثر
الآخرين من نصفها وما نقص منها ولو كان الناقص ان المشتري مات او قبل ان يختار
وتقل ارثه القاطع ثبت له خيار رخص الارث على اوجه الاحتمالين لروايات فان اجاز
بهرم شيئا اذ لا يجبه على تقسمتي وان مسح عليه ما على الاجنبي (ولو عيبه البائع
فالذهب ثبوت الخيار) للمشتري على الفور جز ماله اما كالا قفا واثلا ف الاجنبي
وكل منهما ثابت الخيار فقول المذهب اعلمه في قوله (لا التفريم) يناسي على الاصح ان فعله
كالا قة لا كعمل الاجنبي فان شاء المشتري فسخ وان شاء اجاز بجميع الثمن للماهر (ولا
يصح بيع المبيع قبل قبضه) ولو تعذر بالايجاع في الطعام فخرج من اتباع طعاما فلا يبعه
حق يستوفيه وخبركم بنحو ما يسند حسن يا ابن اخطا ليعين شيئا حتى يقبضه ويملكه
فرض الملك لا فاسخه ينافه كاهم وتعيبه بلا بيع أص على الفرض من تعيب كثير

(الح) اى حش ضير (قوله كما قاله
المأوردى) اى ويقتدر فسرسته
يبين انه لا ارث للمشتري خلا
معنى لاخذ ما قد تبين انه ليس
به (قوله وما اعترض به الزركشى)
اى انه لا يلزم هذا علم يمكن
البائع من المطالبة ايضا وانما
فصب المبيع قبل القبض
لا يمكن واحدهما من المطالبة
(قوله ذلك) اى ما قاله المأوردى
(قوله في ظن) ووجه النظر ان
وجه عدم مطالبة المشتري قبل
القبض احتمال الثبوت المؤدى
لإفساخ العقد وهذا مستند فى
تعييب الاجنبى وغصبه ولكن
يختلف امر آخر وهو احتمال بل
ظهور قبض المشتري ويستقر
عليه الثمن فلا يكون للبائع حق
فى الارش (قوله نصف قيمته) اى
اذا كان الخاف اجنبيا اما
المشتري فالارش ثبت فى حقه
بجزء من الثمن نسبتا الى الثمن
ما نقص العيب من القيمة اليها
لو كان سليما لو كانت قيمته ثلاثين
ومقطوعا عشرين استقر عليه

ثالث الثمن او سلعيا ستين ومقطوعا عشر من استقرار عليه ثلثا من قوله فعليه ما على الاجنبي) وهو الارض وتظهر بلا
قائه فباعوا كان على المورث من فيجب عليه الارض ويتعلق به الغرما وبسة طه الثمن (قوله اذ غطه) اي البائع (قوله لما
هر) أي في قوله لما ارش لقد ردت على الضمخ (قوله قبل قبضه) قال في شرح الروض وان اذن البائع وقبض الثمن ٥١ سم على
ج (قوله ولو تقديرا) اي ولو كان القبض المتيقنا تقديرا كان ثلثه مخرى طلعاما مقدرا بالكيل قبضه جزا لا ابصم التصرف فيه
حتى يكمل ويدخل في ضمانه (قوله ما انما) ذكره مصنفه

(قوله بلا يجوز) اي لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم العصة كالبيع وقتئذ اجمعة وكيسع الغيب لغاصر المهر (قوله فلا يلزمك بالشرع) قضيتها اشباح البيع موت المورث فليقترب سبب خلت بل قد يقال ١٤٧ تعلق الذين مع ذلك بالثمن كما صرح به

الروض كفسره يدل على انه يلزمك بالشرع اه سم على حج وبصرح به بقول الشارح قبل وفي معنى اختلافه اي المشتري كما صرحوا اشتري امه فاحيلها ابوه الى آخر ما ذكره او اراد بعامر قوله قبل ولا احبال اي المشتري الامه الى ان قال لان قبض المشتري موجود في الثلاثة حكاه (قوله ولا يبيع العبد من نفسه) اي قبل قبضه اه سم على حج (قوله ولا قبضته) اي المبيع اي اذا كانت غير مرد على ما يورث ضمن قوله لان الرضا فيها غير معتبر (قوله وبناهما) المتبادر رجوع الضمير للاصغر ومقابلته وهو غير مرد بل الظاهر ان ثمن قال بضم العصة في الموضع باع بثل الثمن المشار اليه بقوله والا فهو اقله الخ وان اقتضى اشارتي بنامه ثمن الفاتنين (قوله بل ثاثة يراهمون) اي والغالب عليهم مراعاة القضاة لم يتوجب ان المحن ومن ثم وقع عبارة غير واحد من الصرة في العقود بالانفاذ (قوله وهو ما اقتضاء كلام الروضة) معتقد (قوله ان كان الثمن الخ) ضعيف (قوله وقضية العلة) اي قوله لان كلامها عقد الخ (قوله فانها خصصة) اي ولو باكثر من

بلا يجوز ونخرج بالمبيع زمانه الحادثة بعد العقد فيصنع بها الاستفاضة ما يحكم ويمنع التصرف بعد القبض ايضا اذا كان اقلها بالثمن اي لهما كما علم عامر وشمل كلامه ما لو كان البيع معينا او في النعمة ولا يراد به المصنف كما صرح في الاشارة اليه احبال اي المشتري الامه المبيعة قبل القبض لانها لا تثقل الملك الاب قبليتم تقدير القبض قبله ولا تقوؤ تصرف الوارث او السد فيها اشترا من مكاتبه فيمن نفسه او موروثة ولا وارث في غير مكاتب قبل القبض لعودها للتجهيز والموت فلا يلزمك بالشرع ولا يبيع العبد من نفسه لانه مقد متناقة ولا قبضته لانها وان كانت بها الاثنا ليست على قوانين البيع لان الرضا فيها غير معتبر فلا يعتبر القبض قبل كاشفعة (والاصح ان يجعلها نفع كفسره) لعدم النهي السابق ولضعف الملك والثاني يصح كبيع المقصوب من الغائب ويحمل الخلاف اذا باعه بغير جنس الثمن او بزيادة او نقص او تفاوت صفقة والافهوا اقله بلفظ البيع كاتلاء عن المتولي واقرافيصح وبناهما اقتضى على العبرة في العقود باللفظ او بالمعنى والمحول عليه عدم اطلاق القولين بترجيح واحد منهما مطلقا بل تارة يراهمون هذا وتارة يراهمون هذا بحسب المدونة (و) الاصح (ان الاجارة والرهن) والكفاية (والهبة) والصدقة والاقرض وجعله عوضا من نكاح او خلع او صلح او سلم والتولية والاشراف (كالبيع) فلا يبيع لان كلامها عقد يقصد به غيظ المال في الحال فاشبه البيع والثاني يصح بنامه على ان العلة منه قولي ضمانتي واقدم اطلاقه منع الرهن عدم الفرق بين رهنه من المباع وغيره وبين ان يكون له حق الحبس او لا وهو ما اقتضاء كلام الروضة واسمها وان نقل السبكي عن النص واعنده هو ومن تبعه ان محل منع من البائع ان كان الثمن حيث له حق الحبس لا يتفاء فاشبه الرهن اذ هو محبوس بالدين والاجاز وقضية قوله لم والاجاز صحة منه بغير الثمن وان كان له حق الحبس وقضية العلة خلافه وهو الوجه ونخرج باجارة المبيع ما لو ابر المستاجر العين المؤجرة قبل قبضها فانها خصصة لكن من المؤجر فقط لان العقود عليه فيها المنافع وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين فلو تزرقه عدم قبضه الاقال قضية العلة صحها من غير المؤجر ايضا لانقول سر اذ انبثق امكان قبض المنافع في امكان قبضها الحقيقي لتصريحهم كما ياتي في السلم ان قبضها بقبض محلها لقولنا ان قبض المؤجر لم يشترط فيه هذا القبض التقديري بخلاف غيره (و) الاصح (ان الاعناق بخلافه) فيصنع انشوف الشارع له وسواء اكان لا يقع حق الحبس ام لا لقوته وضعف حق الحبس ومثله الاستيلاء والتذرية والتفريق والقسمه وما لا يقو طلعما اشتراجه اقله فقر او الوقت وان احتاج الى قبول كافي الجسموع خلافا لما في الشرح والروضة عن الثقة من ان

الاجرة الاولى او قيم جنسها او صفها (قوله لم يزرقه عدم قبضه) قضيتها تحمل المبيع الصادق وعوض الخلع وغيرهما من كل ما ملك بعض من الاعيان وهو ظاهر (قوله ولا قبضته) اي اذا كانت غير رجل تقدم من قوله لان الرضا فيها غير معتبر (قوله وان احتاج الى قبول) بان كان على معين (قوله عن الثقة) وان في النهج الوصية ايضا فتكون الصورة غلبة

(قوله لانه جبر) اى بالزمن (قوله بانه) اى الاضاق (قوله لا توجد فيها) اى الكتابة (قوله ولا يصح الصق على مال) اى من غير
 الصدا المبيع لانه من جهة بيع العبد من نفسه ولقوله لانه يبيع (قوله ولا عن كفاة الغير) اى بل ولا الهبة الضمنية كما لو
 قاله ائتم عبداً منى وليد كرموا قايلاه (قوله ونحوهما) اى كاياسة الطعام للفقراء (قوله ولا يكون بقصو الصق) اى وهو
 الاستيلاء (قوله فان قبضه الخ) واصل ١٤٨ الفرقين اياحة الطعام للفقراء من الصدقة والهبة حيثما يصح شئ

منه ان كلام الصدا وقومهما
 طريق الملك بانه يعنى ان يصفاها
 محله للقبيل وطريق فيه مران
 وقف عليه على القبض واياحة
 الطعام ليس فيها ما يقتضى الملك
 لذاته وانما يقتضيه تلازمه وهو
 اكلمه لئلا كالصنف قانه لا يملك
 ما قدّمه وانما يملك بالوضع فى النعم
 على الرجوع او بالازدراء على مقابلة
 ثم رأيت فى ج وفارق الوقت
 كالاباحة التصديق بانه يملك
 بخلافهما (قوله للعتين السابقتين)
 هما نصف الملك ونوا الى ضمانين
 (قوله ولا يبيع ماله) بالاضافة لانه
 بلفظ الموصول يشمل الاختصاص
 وهو لا يبيع بعه (قوله الى داره)
 اى الغير (قوله عليك) اى لا رفاقا
 (قوله فله بعدد روثه) قيد (قوله
 مطلقا) اذن المرتين ام لا (قوله
 ومثله) اى مثل المورث (قوله قبل
 قبضه) اى قبل قبض الاصل لانه
 فزعه (قوله فسمه افراز) وهو
 المتشابهات (قوله بخلاف فسمه
 البيع) ظاهره انه لا فرق بين فسمه
 التعديل والرذوقية كلام سم
 على منهج تخصيص البطلان

الوقت ان شرط فيه القبول فكالببيع والافسك لا اعتاق مع ان الاسم كما يأتى فى كلام
 المصنف فى باب الوقت اشتراط قبول العين وسواء كان المشتري موسرا أم مسعرا وانما لم
 يتخذ اعتاق الراهن العسر لانه يجرى على نفسه والثانى لا يصح كالبيع لاشترائه كما فى ازالة
 الملك وفارق الاعتاق الكتابة بان له قوة لا توجد فيها ولا يصح الصق على مال لانه يبيع ولا
 عن كفاة الغير لانه هبة ويكون بقصو الصق والوقت قابض الا بالندب وهو الترويح ونحوهما
 وكذا الطعام المباح للفقراء قبل قبضهم لانه فان قبضه كان قابضا (والغن العينة) نقدا أو
 غيره (كالببيع) فى جميع ما مر لعدم النهى له ولو ابدله المشتري بجملة أو بغير جنسه برضا
 البائع فهو كبيع المبيع للبائع فلا يصح الا ان كان الاعراض عنه بصين المبيع او بجملة
 ان تلف او كان فى النعمة وعمله القيد فساد التصرف قبل قبضه المذكور فغنى قوله
 (فلا يبيع البائع) يعنى لا يتصرف فيه كما ياله (قبل قبضه) لانه المشتري ولا من غيره
 تغير ما مر لعدم النهى وللمتتين السابقتين وكل من مضى فوفى به فمعه ما وضة كاجرة
 وعرض صلح عن مال او دم وبذل خلع أو صداق كذلك (ولا يبيع ماله) يدفعه امانة
 كودعة) سيد المودع وشملت الامانة ما لو كانت شرعية كالوطيئة الرضى فوالى داره
 ويلحقه ما قرره السلطان بخدي عليك كما لا يخفى فله بعد روثه بعه وان لم يقبضه رفقا
 بالخذى لفس عليه ومن ثم ملكه بغير الاقراض (ومشرك) سيد الشريك (وقراض) بيد
 العامل سواء كان قبل الفسخ أم بعده فله ربح ما لا كما لملكه الا صاحب خلافا للقاضى
 والامام (ومرهون) سيد المرتين (بعد انقضاء) مطلقا وقوله باذن المرتين (وموروث)
 عكس الهالك التصرف فيه قبل موته بخلاف ما لا يملك الهالك بعه متلا بان اشتراء ولم
 يقبضه لكنه حينئذ ليس فى يديه بانه بأمانة بل هو مضى عليه ومثله ما يملك الغانم من
 الضميمة ما باختيارا لثقل بيعه وهو بربح فيه الاصل قبل قبضه ومقسم فسمه
 افراز قبل قبضه بخلاف فسمه البيع ليس ببيع ما صار له فيما من نصيب صاحبه قبل قبضه
 ولا يبيع شخص اخذ بشقعة قبل قبضه لان اخذها ما وضة ولو باع ماله يدفعه امانة
 فسل للبائع ولاية الاتزاع من ذلك القصر بدون اذن المشتري ليعتص من الضمان
 ويستقر العقد الظاهر كما قاله الزركشى نعم بل يجب ترحه التسليم على البائع (واقبض)
 عليه بعد روثه أو فاقتة) انما الملك ثم اكرى سباعا أو قصارا العمل فوبه له فليس

بشقة الرد وكذا مقتضى تدليل الشارح بما مر فى قوله لان الرضا فيها غير معتبر فلا يصح القبض قبل لكن
 الكلام فى شق فسمه ما اشتراء قبل قبضه وما فى بيع ما ملكه بالشقة قبل قبضه (قوله ولا يبيع شخص) مصنف معنى على قوله
 بخلاف فسمه الخ (قوله لخصص) اى البائع (قوله لتوجه التسليم على البائع) اى فلو لم يفعل واستقل المشتري بالقبض اعن به
 حيث لم يكن البائع حق الجبس (قوله بوسله) انهم ايجوزونه بعه قبل التسليم ورد عليه ان العقد بغير ردمو بعه بقوت =

على الاجرة فيه فالتسليم عدم صحة بيعه او تسليمه وقوله يمكن الجواب بأنه يمكن ابداله بغيره حيث لم يتسلط له كما فهم من قوله لا يمكن حال ذلك بغيره متماهاً فيمكن تحبسه كلاماً له ليس له ابداله بعد التسليم وقبل الشروع في العمل مع انه يمكن ابداله بغيره فعلياً (قوله هو تصوير) اي قوله قبل العمل ليلاقى قوله الاتي لا يمكن حال ذلك بغيره الخ واغلب الاحتجاج في ذلك التصوير ان جعل قوله قبله على معنى قبل الشروع فيه وقوله بعد على بعد الشروع والا فيكون جعل قوله قبله بعد على كماله فيتمدح جواز الجلس قبل تمام العمل (قوله اذا لم يتأجر ان يستعمله في مثل ذلك) اي افلوا ختلاف في مثل فقال الاجير استأجرني لعدد كذا وازاد المتأجر صدق الاجير لان الاصل عدم الزيادة على ما قلناه ويحتمل وهو الظاهر انهما يتصافيان وبعد التصافف يفسخ العقد ويرجع المتأجر في الاجرة ان سلما والا سقطت عنه (قوله كلام المتولى الاخير) هو قوله ولو استأجر ملحقه فتمدح (قوله يرد الشراء) وبني ما لو اخذ مريد الاجرة او القراض او الارتهاق لتمامه ايجبه بغيره انه او يستأجره او يقتضيه او يحو ذلك وبنينا ان يقال انه ان كان ذلك وسيلة لما يضمن اذا عقد عليه كالقرض ١٤٩ وكالتزويج والمخاطبة عليه الصلح عليه صلح معاوضة فتمدح اذا

له عمقه وكذا بعده ان لم يكن سلم الاجرة لان الجلس للعمل والاستيفاء الاجرة كذا قاله وهو تصوير ان جبهه تقبل العمل ايضا ولا يتأجره اطلاقهم جواز ابدال المستوفى به لا يمكن حال ذلك بغيره متماهاً على ما ذم المتسلط له الاجير ولو استأجر ملحقه فتمدح او يضمن متاعه للمدين شهر اجازة ليهما قبل قضاء الشهر لان حق الاجير لم يتحقق بغيره اذا لم يتأجر ان يستعمله في مثل ذلك العمل كذا قاله المتولى وهو مبني على انه هل يجوز ابدال المستوفى به او لا والراجح جواز ابيع لانه يسيل من ان يأتي ببدله او يسلم الاجير نفسه ويستحق الاجرة ويمكن جعل كلام المتولى الاخير على تصرفه بعد ابدال بل تلبه دال عليه (وكذا) في بيع ماله المضمون على من هو يده ضمان بدونه (عاريه وما خذ بسوم) وهو ما اخذ مريد الشراء لتمامه ايجبه ام لا ومقصود القدرة على اقتراضه ومقصود فيه عيب او غيره بعد رد الثمن تمام المالك في المذكورات وما فهمه كلامهم ان الماخوذ بسوم مضمون جبهه مقروض في مال لتمامه كماله والا كان اخذاً لامن ماله كماله باذنه ليشترى نصفه فقل لم يضمن سوى النصف لان نقصه الاخر امانة في يده ويحتمل علم ان فائدة عطفه بكذا التنبيه على انه قسم الامانة لانه مضمون ضمان بدونه كماله ما لو كان الماراً رضاً وقد غررها المستعير وهو كذلك خلافاً لما وردى (ولا يصح بيع) الثمن التي في النعمة مقصود المسلم ليعمل الا اعتبار من (قبل قبضه بغيره او وصفه للمعمر

التلف ونقل بالرد من قداوى الشارع ما وافقه وعن والده انه يضمن باقضى القيمة فحينه ان هذا الخلاف جار في السماء سواء كان مثلياً ومتقوماً (قوله لم يضمن سوى النصف الخ) لو كان الماخوذ بالسوم ثوبين مثقاري القيمة لكانا دشرهما اجماعاً اليه فقط وتلف نهل يضمن اكثرهما فاجب ان كان يجهه الاقل قيمة والاصل برائة المضمون الزيادة فيه فقله ولعل الثاني اقرب اه سم على ج وهو يفيد انه لا فرق في عدم الضمان للكل بين كون ما يوصيه متصل الاجزاء كتوبير يدر ابعضه وكونه غير متصل كالثوبين الذين يرد اخذ واحد منهما لا يقال كل من الثوبين ما خذ بالسوم لانه كما يحتمل ان يشتري هذا يحتمل ان يشتري الآخر لا ما قلنا في هذا بعينه موجود في الثوب الواحد لانه كما يحتمل ان يأخذ المضمون من الطرفين الا على يجوز ان يأخذ من الاقل (قوله هو كذلك) اي ثم نقل المشتري من المبيعة ثوباً المبيعة يرضى بين قلعه وغرامة ارض النفس ويملكه بالقيمة وبقيمة بالاجرة (قوله او وصفه) انه نظراً لما في انا وشر السلم من جواز اخذ المدين الردي كملكه وعلى الشارع ثم جواز اخذ الردي من الجلس لهما اذا اصابه كان مساعفة بصفه وعلى القول بجواز اقتبال احد النوعين من الاتية =

ان الجنس بجميعهما فكان كالواحد النوع واختلفت الصفة قال ورد بقراب الاتحاد هنا اي في الصفة وهو مسمى في جواز الاستبدال مع اختلاف الصفة ويمكن الجواب بان مراده هنا بالصفة ما يظهر معه تأثير قوي بحيث يصير الموصوفين بصفتين مختلفتين كالنوعين الحقيقيين ويدل على ١٥٠ هذا الجواب انهم يجعلوا من اختلاف النوع الحظية البيضاء بالاسم مع

ان الحاصل فيهما مجرد اختلاف صفة (قوله ولم يعمدوا) اي في قوله فهو المسمى فيه الخ (قوله) تفوقه الخ اما الربوي فلا يجوز الاستبدال منه تفوقه الخ فهو حله لظن (قوله) ولهذا كان الابرار منه (اي الربوي) قوله مر جواز (اي الابرار) فيه اي الربوي (قوله لا قبل لزومه) انظر ماوجه امتناع الاستبدال قبل لزوم مع ان تصرف احد المائة من مع الا لا يستدعي لزوم المقبول هو اجازة وقديما انه مستثنى (قوله لا باس) اي لا لوم (قوله ويقارن) اي القن (قوله بقصد ماله) هو طاهران كان القن عرضا والقن نقدا اما لو كانا قدين وعرشين فلا يظهر ما ذكر قلل التعليل مبني على الغالب (قوله ان قبول بغيره) يؤخذ منه ان من باع دينارا بفلاس معلومة في النقص امتنع اعتناضه عن الفلاس لان الديار هو القن لانه النقود الفلاس هي القن والقن اذا كان في النقص يتنع الاعتراض عنه على ما فيه من الخلاف اه سم على ج

الهي عن بيع ما لم يقبض والحيلة في ذلك ان يسهل مصادقة السلم يصير اس المال ديننا في ذمته ثم يدعى له ما يتراضيان عليه وان لم يكن جنس السلم فيه ولا يقبض قبل التفريق لتلاصق بيع دين بدين وعلم مما تفرقان كل مبيع ثابت في النقص عقد عليه بغير لفظ السلم لا يصح الاعتراض عنه على الاصح من تناقض لهما (والجديد جواز الاستبدال في غير ربوي بيع شيكك لتفوقه ما شرط فيه من قبض ما وقع به العقد ولهذا كان الابرار منه متمتعوا وما وضعه كلام ابن الرفعة من جواز فيه غلطه فيه الا ذرعي (عن القن) نقده او غيره مما ثبت في النقص وان لم يقبض المبيع لكن حيث لازم العقد لا قبل لزوم من غير ان يعمدوا في النقص (قوله) انما كان كذا سم الا بالظاهر واخذ مكنها الدراهم وبيع بالدرهم واخذ مكنها الدراهم فثبت النبي صلى الله عليه وسلم فسألته عن ذلك فقال لا باس اذا تفرقا وليس ينسكن في قبض ما فيه غيره وكالتي كل دين مضمون بقصد كاجرة ومداق وعوض خلع ودين ضمان ولو ضمان المسمى فيه كالأرض والدرجعة الله تعالى في كتابه ويقارن القن بانه يقصد درجته وهو القن بقصد ماله ولا يصح ان يستبدل موقلا من حاله ويصح عكسه وكان صاحب المؤجل يجهل بالقديم المنع لعدم فهمي السابق لذلك والقن النقصان فهو بل بغيره فان كانا قدين او عرشين فالقن ما تملكه الباي والمتمن مقابله ثم الاقرب فيما لو باع رقيقه مثلا بدارهم سلم امتناع الاستبدال هنا وان كانت غنما لانها في الحقيقة مسلم فيها ويقيد اطلاقهم هذه الاستبدال من القن بذلك هذا كله فيما لا يشترط قبضه في المجلس (فان استبدال موافقا) جنس الربا كذب عن ذهاب اشترطت الشروط المتقدمة او (عليه الرأى) دواهم عن دقاته اشترط قبض البدل في المجلس (حذوا من الربا فلا يكتفى التعيين عنه) والاصح انه لا يشترط التعيين في العقد اي عقد الاستبدال لان الصرف هما في النقص جازم والثاني يشترط ليخرج عن بيع الدين بالدين (وكذا) لا يشترط (القبض في المجلس) في الاصح (ان استبدال ما لا يوافق في العلة) لمرار (كأن يبيع دواهم) كالأوباع ثوب بدارهم في النقص لكن لا يضمن التعيين في المجلس قطعا وفي اشراط التعيين في العقد الوجهان في استبدال الموافق والثاني يشترط القبض لان احدهما عوضين دين فيشترط قبض الآخر كراس مال السلم لا يقال حقته ان قبول كلعام عن دواهم لان التوب غير ربوي فلا يصح ان يقال انه لا يوافق الدراهم في حله الربا لا نقول السالبة تصدق بنق الموضوع قصد بان لا ربا باصلا لا اطلاقهم على كل

(قوله اشترطت الشروط المتقدمة) ومنه التفاضل فلو كان له على غيره دواهم ففوض عنها ما هو من جنسها فوب اشترط الحلال والمائة وقبض ما جله عوضا عما في ذمته في المجلس وصدق على ما ذكره نقابض لوجود القبض الحقيقي في العوض المدفوع لصاحب الدين والحكمى فيما في ذمته المدين لانه كله قبضه منه وورده اليه وعلى اشراط المائة حيث لم يغير التعويض بلفظ الصلح كما هو باق (قوله الوجهان) المرجح منهما عدم اشتراطه

(قوله نفسه) بان كل باقيا في المختص (قوله اودينه) بان تصرف فيه فله فيه (قوله وان حله بعضهم) هو حج (قوله ودان لاستقراره) على القول المصنف جاز (قوله ولو باخبار المالك) اي فلو تبين خلافه ١٥١ تبين بطلانه فيما يظهر (قوله وكونه) اي

العوض (قوله فيه) اي عقد الصلح (قوله لكن العقد العصة) اي لان لفظ الصلح يشعر بالقناعة فلم يتخصص عقده للعوض وان جرى على معنى (قوله بين) اي اريد بين شئته الا (قوله والثاني يصح) اي سواء اتفق في علة الربا أولا (قوله وعمله الخ) اي ما ذكر من حصة بيع الدين لغير من هو عابه (قوله واعلمه بنسبة) اي لا كقوله عليه في فاقه ما حج (قوله ويشترط قبض العوضين) اي وان لم يكونا رويين (قوله فاستبدل منه دين آخر) هو واضح حيث لم توجد شروط الحول والاولا كان قال جعلت مالي على زيد من الدين لك في مقابلة دينك واتخذ الدينان جنسا وقدا وصفا وحلولا واجلا وصحة وكسرا فينبغي العدة لانما احواله (قوله واو الاجارة) اي فهي مستثناة (قوله مع انها بيع دين بدين) اي بالنظر لا كقولهم وها والافتقار تعلل احكام الاستيفاء ومن ثم قيل انها من الابواب التي لم يطلق فيها القول بوجوب (قوله ثم شرع في ان القبض) اتم للمبيع كما يدل عليه السياق لكن ما ذكره فيه لا يتخصص به بل يجري في سائر صور القبض الموهوب والمزبور

قوب اطعام بدواهم انما مما يتوافقا في علة الربا ولو استبدل عن القرض نفسه اودينه وان حله بعضهم على الثاني (و) عن (قيمة) يعني بدل (المثل) من قيمة المتقوم ومثل المثل وبدل غيرهما كالتقدي في الحكومة حسب وجوب (جاز) ان لم يكن ثمرا فلا يؤثر زيادة قيعرهما المؤدى بان لم يصطفا في مقابلة شئ وذلك لاستقراره والعلم بالقدرة هنا كاف ولو باخبار المالك اذ القصد الاسقاط دون حقيقة المعاوضة فاشترط بعضهم نحو الوزن عند قضاء القرض وان علم قدره غير صحيح (وفي اشترط قبضه) اي البديل (في المجلس) وتعيينه (عاسيق) من انهما وان اتفقا في علة الربا اشترط قبضه والا اشترط تعيينه قال السبكي وكونه حالا واردة انه لا يجوز ان يستبدل منهما امر خلافه فسط قول الاذرى ان بدل هذين لا يكون الاحال بل عوض من دين القرض الذهب ذهابا وقبضه كان باطلا كما اتفق به الواجد رحمه الله تعالى قال لانه من فائدة مدهورة ولا يتحقق ذلك ما ذكره فيما لصلاح من اقتدرهم وخسب من سارادنا على غيره بالتي درهم حيث جعلوه مستوفيا لاند درهم اذ لا ضرورة الى تقدير المعاوضة فيه ومقتضاها من الذهب بالالف الاستبراء فعمل منه انه لو قال في مسئلة الصلح المذكورة عوضك هذين الاقنين عن الف الف درهم وخسب من يتار لم يصح ولهذا لو كان المصالح عنه ميبنا لم يصح الصلح على ما جرى عليه ابن المقرئ في روضه لانه امتياض فكأنه باع الف درهم وخسب من يتار بالتي درهم وهو من قاعدة تمدهجوة كما تبيننا على ذلك في باب الربا لكن العقد العصة (وبيع الدين) غير المسلم فيه معين (التصريح) هو (عليه باطل في الظاهر بان يشتري بدين بدينه على عرو) لانه لا يقدري على نفسه وهذا ما لا يحرر والشرحين والجمهور هنا ويرون به الرافعي في الكتابة والثاني يصح وصحة في زوائد الرضة ونقل ان المصنف اتفق به وهو الموافق لكلام الرافعي في آخر المخلع واختاره السبكي وسكن من النص وهو العقد واتفق به الواجد رحمه الله تعالى لاستقراره كبيعته ممن هو عليه وهو الاستبدال السابق ومجمل ان كان الدين حالا مستقرا والدين مقررا اعليا وعليه ينشأ والام يصح لتحق الهز حنقذ ويشترط قبض العوضين في المجلس كما صرح به في أصل الرضة كالقبول وهو المحققون قال في المطلب مقتضى كلام الاكبرين بمخالفة والقول بعدم الاول على الربوي والثاني على غيره صحيح اهدم تأنيصم غشباهما بان يشتري بدين بدينه على عرو (ولو كان لا يدع عرو دنان على شخص فباع بدين بدينه) او كان له في آخر دين فاستبدل منه دين آخر (بطل قطعا) العقد الجنس او اختلف وسكن الاجماع على ذلك والتمس عن ذلك صحة بيع وضعه آخرون والحواجز توجب الاجماع مع انها بيع دين بدين ثم شرع في بيان القبض والرجوع في حقيقته الى العرف فيه لعدم ما يفسد شرعا لولقة كالا حيا والحرز في السرقة وذلك

وغيرهما (قوله والرجوع) بجهة معترضة (قوله الى العرف) وصق وقع اختلاف في شئ أو قبض لا كان ناشئا عن الخلاف في العرف فيمن عده قبضا ينسبه الى العرف ومن نفي القبض فيه يقول العرف لا يبعد قبضا حج بالحق

(قوله وقهوه) أي عتبه تامة أه (قوله كالارض) مثال العقار (قوله من يماوئيل) أي سواء كان رطباً أو يابساً وان كان الخاف لا يباعه لأنه لا يربح على ما لو كان رطباً يبيع بشرط القطع ويخرج بذلك الاشياء الملوقة فلا يباع من النقل وان كانت حبة واديعودها كما كانت لانها صارت منقولة وكتب ايضا قوله ويختل الاولى شجر كما عير به الشيخ الآن يقال أثر ما لقسار عليه في كلام الجهرى تفسير العقار عبارة المختار العقار بالفتح مختلفا الارض والنبات والنقل اه وعليه فقوله الشيخ والشيخ بيان لراد من الضارفي ملامهم (قوله وثرة) مثال لقوله (قوله وشمل ذلك) أي كون القبض بالتولية (قوله بعدد وملاصها) وكذا يشمل ما قبل بدو الصلاح وان لم يصب بها الا بشرط القطع فتكتفي التولية فيه لكن كلام الشارح قد يقتضي خلافه حيث قال وشمل ذلك الخ بدون أن يقول وشمل ذلك ما لو باعها بشرط القطع سواء كان به دبدب والصلاح أو قبله الآن يقال اقتصاره على ما ذكره انقله من اقاموا له (قوله زرع) أي بان كان المقصود منه ظاهراً (قوله تخلينه) أي بلفظ يدل عليها كتليت ينك وعنه (قوله) تسليم مفتاح الدار) أي ان كلاً مفتاح ١٥٤ غلق مثبت بخلاف مفتاح القفل (قوله ان وجد) ثم ان قاله البائع تسلمه

واستعمله مفتاحاً فيبني أن يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح اه سم على منهج أي ومع ذلك ينسخ العرف قد في المفتاح بما يقابل من الثمن ويثبت للمشتري الخيار ينتقل في يد البائع وان كانت قيمة المفتاح تافهة (قوله) مع عدم مانع شرعي) أي كغسل النار بامانة غير المشتري (قوله) أو حسي) ككونها في يد غاصب (قوله على البائع) ويمكن الجواب عن المصنف بان قرينة ساقطة تدل على انه أراد بالبائع ما قابل للمشتري قد دخل فيه جميع ما ذكر (قوله) لتأني التعريف) عمله للعمل بالعرف (قوله حالاً) أي من شأن الامتعة ذلك بخلاف الزرع وعنه فالحق

ما غير منقول أو منقول وقد شرع في بيان الاول فقال (وقبض العقار) وقهوه كالارض وما قبل من يماوئيل وان شرط قطعه وثمره ببيعة قبل أو ان الجذاذ كالأقال وهو مثال لا يقدحان بلغت أو ان الجذاذ حكم كذلك كما افاده الجلال البلقيني وشمل ذلك ما لو باعها بعدد وبصلاحها بشرط قطعها وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى وشمل الثمرة فيما ذكره زرع يزرع في أرض فاقباض ذلك (تخلينه) لأنه شترى وعكسك من التصرف) فيه تسليم مفتاح الدار ان وجد وان لم يتصرف فيه ولم يذخه كما هو واضح مع عدم مانع شرعي أو حسي فلا يعتد به الا (بشرط فراغ من ائتمه البائع) وكذا ائتمه غير المشتري من مستاجر ومستعير وموصى له بالتمتع وغاصب كما عتده الا ذري وغيره مطلقاً من أخذ بفهم الاقتصاري البائع عمل بالعرف لتأني التعريف هنا لا وبه فارق قبض الارض المزروعة بالتولية مع بقا الزرع واستبقى السبكي الحقيق من الامتعة كالحب وبعض الماعون فلا بد من قبض في التولية ولو جرت الامتعة في بيت من الدار وحل بين المشتري وبينها حصل القبض فيما عدا ما كان تحت منه الى بيت آخر منها حصل القبض في الجميع اما امتعة المشتري فلا تنزع وما قرره ناه كلام المصنف في قوله تخلينه للمشتري ما يؤخذ من كلام الشارح حيث قال لو ألقى المصنف البائع في التولية كافي الروضة واصلها والمحرر كان اقوم الا ان يقصر القبض بالا قباض اه أي لان القبض فصل المشتري والتولية فعل البائع فلا التاويل المذكور لما صح الحبل (فان لم يحضر المتعاقدان المبيع) التأييد

الزرع جدا بحيث يمكن التعريف منه حال الاتباع وجوده من القبض ولو كثرت الامتعة بحيث تعدد المشتري فربما حال امتعت القبض (قوله وبعض الماعون) ولا فرق في ذلك بين الغني والفقير فيما يظهر اما صغير الجرم الكبير القيمة كحجرة فيمنع من حصة القبض في الهل التي بعد حقتها كثرانها مثلاً كما شبهه المستفتى منه ثرواً يصح على جرحه بذلك (قوله) حصل القبض فيما عداه) ظاهره وان كانت الامتعة في جانب من البيت وهو واضح ان غلق عليها باب البيت والا فليفتي حصول القبض فيما عدا الموضوع الحياوي للامتعة عرفاً (قوله اما امتعة المشتري) محتمر قوله وكذا امتعة غير المشتري الخ والمراد بالمشتري من وقع له الشرع حقيقة امتعة الوكيل والولي مانع من حصة القبض لانها تمنع من دخول المبيع في يده من وقع له الشرع (قوله وما قرره ناه) كلام المصنف من قوله أي اقباض الخ (قوله فلا التاويل المذكور) هو قوله أي اقباض ذلك (قوله فان لم يحضر المتعاقدان) شمل ذلك ما لو لم يحضر واحد منهما أو حضر أحدهما دون الآخر كما لو كتب أحدهما بالبيع أو الشرع الاغاب ==

عند المبيع وهو ظاهر في قولنا بامعنا والمشتري امالو كان المشتري حاضر عند المبيع وكتب له البائع بالمبيع قبل فحصل
انه لا يحتاج لمضى الزمن لحضوره عنده ولكن قضية اطلاقهم اعتبار مضي زمن امكان حضور البائع فيبيع العمل به حتى يوجد
صادق عنه (قوله من محل العقد) اي جلسه وان كان بالبد (قوله حضورهما) اي العاقدين عنده اي المبيع (قوله محاصر) اي
ومع نقل المتقول ايضا اه منهج (قوله والثاني لا يعتبر) وينبغي على الخلاف صحة التصرف فيه وما لو تلف قبل امكان الوصول
فيصح ويدخل في ضمان المشتري على الثاني دون الاول (قوله غائب) يصدق كل من العقار المتقول (قوله وهو يده) اي حكا
امالو كان يده حقيقة لا يشترط مضي زمن بل اذن البائع ان كان له حق الحبس والا فلا اه منه ومنه في حاشية سم على منهج عنه
ثم نقل عنه انه قال بعد ذلك ينبغي انه لا يلزم مضي زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله ويوقعه اه (اقول) وهذا هو قياس اعتبار
مضي زمن يمكن فيه الوصول والنقل فيما لو كان غائبا وهو يد المشتري فنام له (قوله والفضلة) ليس المراد بها الفضلة حقيقة
بل تحصل على امكان التفرغ منه وبعبارة سم على حج قوة والفضلة لعل المراد بها الاستيلاء والا فلا وجه ذكرها لان العقار
بالخالي من ائتمه غير المشتري بحضه بالاستيلاء عليه مع الاذن ان كان للبائع حق الحبس ولا يعتبر فيه تفرغ اذ ليس فيه ما يعتبر
تفرغه فاذا كان في يد المشتري لم يعتبر في قبضه وراعا ان البائع ١٥٣ بشرطه غير مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه
والاستيلاء عليه (قوله كسفية)

المشتري امانة كان او ضامنا عقارا او متقولا بان غاب عن محل العقد بنا على الاصح انه
لا يشترط حضورهما عنده (اعتبر) في صحة قبضه اذن باع فيه حيث كان له حق الحبس
و (مضي زمن يمكن) فيه (المضي اليه) في الصانع تفرغه محاصر (في الاصح) لان
الحضور دائما اقتصر للشفقة ولا مشقة في اعتبار مضي ذلك والثاني لا يعتبر لانه لا معنى
لاعتباره مع عدم الحضور واطم ان المبيع امعاقرا او متقول غائب يده البائع فلا يكتفى
مضي زمن امكان تفرغه ونقله بل لا بد من فعله ونقله بالفعل حيث كان مشغولا واما
مبيع حاضر متقول وغيره ولا ائتمه فيه لغرض المشتري وهو يده فبغير قبضه مضي زمن
يمكن فيه النقل أو التضيعة اذن البائع ان كان له حق الحبس وغير يد المشتري والبائع
كيد المشتري كما ذكره في الرهن والمفرد خلافه وهو ان يد الاجنبي كيد البائع (وقبض
المتقول) حيوانا او غيره مما يمكن تناوله باليد في العادة او لا يمكن كسفية يمكن جرها
(تحويله) اي تحويل المشتري او نائبه ليس محله الى محل آخر مع تفرغ الشبهة المشهورة
بالائتمه التي اقرها المشتري ومثلها في ذلك كل متقول لا بد من تفرغه محله بطرنا في العادة

ع ولو كانت كبيرة وهي على البر
اكتفى بالفضلة مع التفرغ فيما
يظهر اه وقال م اذا كانت لا تجبر
بالجزئي كالعقار سواء كانت في البر
أو الجور والافلاك القول سواء كانت
في بر أو بحر قالو ينبغي ان يكون
المراد بكونها تجبر بغيره ولو بمعاونة
غيره على العادة ولا يشترط ان
تكون تفرغ بغيره وحده بل ان
الحمل الثقيل الذي لا يقدر وحده
على نقله ويحتاج الى معاونة غيره
فيمتن المتقول الذي يتوقف قبضه

٢٠
يجمع الخلق الكثير لها اسم على منهج وهو واضح (قوله تحويله) اي ولو تبعها تحويل متقول آخر هو بعض المبيع كالمشتري
عبد او باهو حمله فاذا امره بالانتقال بالشوب حصل قبضهما فاني امل سم على حج وقضية اعتبار كون المتبوع بعض المبيع
انه لا يكتفى في قبض الثياب المشتراة كون البند متقول بها الى مكان آخر وقضية ايضا انه لو اشترى سفينة وما فيها من الامتعة
انه يمكن تحويل السفينة من مكان الى آخر لوجود العلة وهو ظاهر في سم على منهج وخرج بقوله نفسه فلا يكتفى وان وضع
يده عليه ويصرح به قوة فالقول بنفسه ثم وضع المشتري يده عليه لا يكون كافيا كاستعداد من تعبيره بالتحويل دون القول
اه بالمتنى (فرع) حمل المتقول ومشي به الى مكان آخر هل يحصل القبض بمجرد ذلك لا بد من وضعه مال م الى الثاني لانه
لا بعد انه نقله لا بعد وضعه فليمر اه سم على منهج (قوله مما بعد نظرا) قضية انه لا يشترط تفرغ الهاد بهما على ظاهرها وبه
صرح حج ونظريه بغيره ومما بعد نظرا الصندوق فيشترط لصحة قبضه اذا بيع منفرد امالو يسع مع ما فيه كفى في قبضه ما تحويل
الصندوق (قوله في العادة) وينبغي ان مثل ذلك فيما يظهر مالو باع الشجرة دون الفرة فشترط لصحة القبض تفرغ الشجرة من
الفره لانها وان لم تكن ظرفا حقيقيا لها لكنها انشئت الظرف لان وجود الفرة على الشجرة مانع من التصرف فيها

(قوله امره بالتحويل) اي حدث امتثل امره وتحويل ما لتعل ما لو امر به ولم يتحول فلا يكون قبضا ومنه ما لو تحول بله غير
الجهة التي امر بها (قوله كذلك) اي واقفا (قوله مسلم في الضمان) وقياس ما يأتي فيما لو قبض المقدس راخا من انه بضمه ضمان
عقدته هنا كذلك لم يتحول الاذن في قبضه (قوله مرثيا للقبض) اي وقت القبض ايضا كوقت الشراء وعليه فلو اشترا وكيل
سبقت رؤيته بدون الموكل مع مقدمه لوقضه الموكل مع غيبة المبيع الكني بخله البائع له وبه كمن من التصرف فيه وان لم
يرده مقتضاه انه لا يشترط في الموكل حيثكذا البصار لعدم اشتراط رؤيته ما قبضه هذا ومقتضى كلام الشارح اعتماد التعيم
حيث جعله ظاهر النص وحل الحل مقابله ولم يصرح باعتماد الحل فان قلت لا هي يصح السلم منه ويؤكد من قبضه او
يقبض عنه وظاهره انه لا فرق في السلم فيه بين كونه حاضرا وقت القبض او غائبا قلت الظاهر انه لا يتصور فيه القبض مع الغيبة
لان عقد السلم يرد على مافي التهمة وما في اليدين متعينا في عين من الايمان حتى لو وكل من يعينه لا يتعين كونه من المسلم فيه مجرد
التعيين وانما يحصل ذلك بقبضه فشرط لصحته التوكيل ومن لازمه الرؤية بخلاف ما هنا فان العقود عليه متعينين لورود العقد
عليه ثم اذا كرم ان المسلم فيه لا يتأق قبضه ١٥٤ في الغيبة يظهر في الاصح لانه لا يبعد الاعلى مافي التهمة وعليه لو اسلم

البصر معين لمن هو في يده كني
في قبضه بعضه زمن يمكن فيه
الوصول اليه (قوله وظاهره عدم
الفرق) معقد (قوله بين الحاضر
والغائب) لعل المراد بالرؤية
بالنسبة للغائب ان يكون
متحضر الاوصافه التي رآها
قبل ذلك سواء كان هو العاقد او
شهوده كان وكل من اشترا ووقى هو
قبضه فلا بد اذا كان المبيع غائبا
من كونه مائة قبل ذلك ولا يكتفي
برؤية الوكيل (قوله وجهه بعضهم)
هو ج (قوله والقصة) اي قصة
الافراز كما تقدم له عند قول

المصنف وموروث وبعبارة سم على ج قال في الرض وشرحه له بيع مقسوم قصة افراز قبل قبضه
بجلاف قصة المبيع اي بان كانت قصة تعدل او رد ليس له بيع ما صار له فيها من نصيب صاحبه قبل قبضه اه (قوله حتى يسقط
بالقبض) قال ج وفيه نظر ما اخذنا من ان علمه منع التصرف قبل القبض ضعف الملك لانوا في ضمانتي كاهر (قوله من مشترك)
اي عقابا كان او متعولا على ما يقبضه اطلاقه وسيأتي في كلام سم عنه ما يخالفه وهو اقرب ووجه بان المتقول يتسلمه
المشتري يشترى ضامه بخلاف غير (قوله لم يميزه الاذن) اي ومع ذلك القبض صحيح كما هو ظاهر مر اه سم على ج وعيانه
على مثبهم (فرع) اشتري حصة احد الشريكين من عقار شائع بينهما فيجبه انه لا يشترط في حصة القبض اذن شريك البائع بل
يكتفي اذن البائع مع التفرغ من متاع غير المشتري لان اليد على العقار حكمية فلا ضرر فيها على الشريك بخلاف المتقول وفانما
في ذلك امر بجنا اه اقول وعليه فيشترط في المتقول لصحة قبضه اذن الشريك فلو وضع يده عليه بلا اذن من الشريك لم يصح
القبض فلو تلف فيه انفسخ العقد ولا يصح تصرفه وفي سم على ج ايضا ما قصه ومع ذلك اي عدم جواز اذن البائع الا باذن
الشريك القبض صحيح كما هو ظاهر مر فهو موافق لما في الشرح هنا بخلاف كلامه في حاشية الشرح

(قوله باعتبار الصورة) فنية هذا أنها لو تلفت البقعة تحت يد المشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكره من أنه في الحشفة نائباً في استيفاء المنفعة عن المستعير (قوله فلا بد من أذنه) أي ولا يتوقف على إذن غيره (قوله بقيد المالك) وهو كونه بحيث يمكن تناوله باليد وعلمه ولا مانع (قوله لم يضمنه) أي المشتري وإن أصره بوضعه (قوله وقبض الجزء الشائع) خرج به العين فلا يصح قبضه إلا بقطعه سواء كانت تنقص قيمته بقطعه أم لا ولعل وجهه أن العين لما كان المقصود من العقد عليه الانتفاع به وحده اشترط لصحة قبضه قطعه ليحصل المقصود به بخلاف الشائع فإنه لا ينافي الانتفاع به وحده وإنما يكون قبضه ما هو جزء منه فجعل قبضه قبض الجميع لكن في - ع - من منج هذا قول المصنف أول البيع ولا يصح بيع برسمين تنقص بقعه قيمته أو قيمة الباقي مما حله أنه قد يقال ما المانع من حصوله قبض الجزء العين قبض الجمله فلا يتوقف قبض الجزء على قطعه (قوله والرائد أمانة) أي إذا قضى الغل بالبيع عنها فقط ١٥٦ أما أن قبضها لا تنفع بها بان من التريك وجعل عليها مقابلة

من التسليم بصحة كالتعاقب (قوله فيما يظهر) ظاهر رجوعه لكل من قوله استبدل وأصلح وعبادة حج الشيء المقدر أنه أن استبدل عنه وكذا الأصل منه على دين أو عين على الأوجه وهي فقدان ما قبل كذا منقول هذا وأصرح بقوله ويقوم مقام تسليبه الخ أنه لو عوض عن الثمن عيناً من المشتري ولم يسلمها للبائع لم يجوز المشتري الاستقلال بقبض المبيع ثم يأتي قسم على منتهى قال ماضيه قوله وللبائع الخ ع قال الفزاري لو استبدل عن الثمن ثوباً بلباسه الحبس لقبضها وفيه كلام آخر اه عراقي قد يقال مع حق قول الشارع ويقوم مقام تسليبه عوضه أنه على تقدير ضايف أي تسليم عوضه فيخالف قول العراقي ليس له الحبس وبواقفه ما اقتضاه قوله وفيه كلام آخر (قوله بشرطه) هو مفرد ضايف قيم كل شرط لعقد الحوالة (قوله نعم يدخل في ضمانه) ضمان يضافاً انتف في بدء الضمح المتد ووسط عنه الثمن ويلزمه البطل الشرعي كما يأتي (قوله وقول بعضهم) يرى عليه حج (قوله ولو أنقذه) أي المبيع الذي استقبل بقبضه المشتري (قوله الانقضاء) أي وبسقط الضمان عن المشتري وكان البائع استرده

(قوله وليس به البقية) اعني كل ما يبيع مقدنا (قوله بالواو اخرى) ليس في هذه التسعة تغيير بالواو بالنسبة لقوله اشتراط مع النقل ذرعه الخ فراه بقوله وعبر بالواو الخ قوله كتب وارض ذرعا ونسطة كلا اووزنا صغير بالواو في قوله ونسطة كلا اووزنا في قوله اووزنا لتلايتهم من التعبير فيها بالواو حوازا لجمع في الخطة بين السكيل والوزن مع ان الجمع بينهما مقصد للعقد (قوله وانما قدر) اي وانما يقدر باحدهما فقط (قوله ان يكال من الصبرة) اي بعد عقد البيع (قوله يمكن تأويله) اي كان يقال اذنه في تعيين من يكال للمشتري عن البائع كما يؤخذ من قوله الا قوله قال لغرضه وكل من يقبض من سكيل الخ وخال ان البائع اذن للمشتري في كيله ليعلم مقدار فقط فعل ذلك ثم جعله البائع بعد علمه المقدار فكيل للمشتري ليس قضاوا لاقباضا وانما المقصود منه معرفة مقدار المبيع (قوله كان ضامنا) ثم لو تنازع مع البائع في عقد ارضه فينبغي تصديق البائع لان المشتري اتمم الثمن بالعقد وهو يرده على اصله عدمه فواجب ١٥٧ السقوط (قوله اخذا مما امر) اي على حلق

الضمان فلا ياتي ما ياتي اياه ضمان
عقد (قوله يصح منهما التولي
المتع) وعليه فهو مضمون ضمان
عقد فاذا انف في يده لا ينسخ
العقد ويستقر عليه الثمن (قوله
وهو العقد) وعليه ففعل الفرق
بين هذا وما تقدم فيما لو قبله بغير
اذن من انه مضمون ضمان يذات
حق الحبس البائع مانع من زوال
يده عن المبيع حكما في مسئلتنا
لما لم يكن له حق وكان الغرض من
التقدير مجرد معرفة القدر لم يبق
لبائع به تعلق البتة بل زالت يده
منه حسا وكفا فكان الحاصل من
المشتري قبضا حقيقيا وعدم نفوذ
نصره فيه لا ياتي في ذلك لجواز ان
يكون عدم النفوذ مجرد عدم حله
بمقدار حقه لكن هذا الفرق قد

الشي قد دبر كتب وارض ذرعا بالمجمعة (ونسطة كلا اووزنا) ولن عددا (اشتراط)
في قبضه (مع النقل ذرعه) في الاول (أو سكيله) في الثاني (او وزنه) في الثالث (او عدده)
في الرابع (لو ردد النص في السكيل في خبر مسلم من ابيع طعاما فلا يجره حتى يكال لعدل على
انه لا يحصل فيه القبض الا بالسكيل وليس بمشترى في بيع الجزاف بالاجاع معين فيعاقدر
بكيل وقبض به البقية وعبر بالواو ثالثة وبالواو اخرى لما سلم من كلامه من تعدد اجتماع
الذرع مع غيره في خلاف الوزن والسكيل اولتلايتهم اشتراط اجتماعهما وانما قدر
باحدهما ولا يضمن وقوع ذلك من البائع اذ لا يثبت له الا المشتري أن يكال من
الصبرة عنه لم يميز لاضداد القابض والمقبض كاذ كراهنا وما وقع في كلامهما قبل
ذلك مما يخالفه يمكن تأويله ولو قبضه سرا فاذا اخذ بغير ما اشتراه به كان ضامنا
أخذنا مما امر لاقباضا فلو تلف في يده ففي انفساخ العقد وجهان صحح منهما المتولى المتع
لقيام القبض وحصول المال في يده حقيقة وانما يبق معرفة مقداره وهو المقدور سكنت
الشيئان من ترجمته هالانهما جبر عليه في باب الزا ولو تنازعا في كيل فصب الحماكم
يكالاً أمينا يتولاه ويقاس بالسكيل غيره وأجرة كمال المبيع أو وزنه او من ذرعه او عدده
ومؤنة احضاره اذا كان قابلا الى محل العقد اي تلك الهلة على البائع وأجرة فهو كمال
الثمن ومؤنة احضاره الثمن الغالب الى محل العقد على المشتري وأجرة النقل المحتاج اليه في
تسليم المبيع المتقول عليه أيضا وقباسة أن يكون في الثمن على البائع ومؤنة نقل الثمن على
البائع وقباسة أن يكون في المبيع على المشتري اذ قصد منه اظهار عيبه ان كان لرد
به وسواء كان الثمن معيناً أم لا كما اطلقوا من عقيدة العمراني في كتاب الاجابة بما اذا كان

يضاف فيما اذن له البائع في مجرد النقل فنقله الى موضع من دار البائع الا ان يقال ان كان المتقول اليه سكيل البائع ولم يأت
في النقل اليه كان وضع المشتري فيه لغوا فكان يدا البائع لم يزل عنه فاشبه ما اذن له في نقله فلم يزل عن موضع (قوله اي تلك
الهلة) أي لا خصوص موضع العقد (قوله الى محل العقد) اي تلك الهلة (قوله المتقول عليه) اي المشتري فظاهره وان يبيع
مقدرا وهو واضح وصارح بخلاف النقل المتوقف عليه القبض فيعبر عن جرافا وله انما يقدر بالجزاف لانه الذي يحتاج الى
التحويل دائما أو اما المقدر فهو السكيل فنقله لا يصحح الى نقله بعد التقدير لجواز ان يكيله البائع ويسله للمشتري فتقاربه
بيده ويضعه في مكان لا يختص بالبائع (قوله معيناً أم لا) خلافا لشيخ (قوله العمراني) بالكسر والسكون الى العمارة ناحية
بالمرسل ٥١ لب الباب الثاني وطى

(قوله غش) اي زيف (قوله فلا ضمان عليه) اي النقاد (فرع) ولو اخطأ الثباني في الوزن ضمن كالموخط في النقش الذي على الثبان ولو اخطأ نقاش الثبان كان قال حرما عقبان اقل واحسب كثر ضمن اي النقش لانه ليس بمجهدي اي بخلاف النقاد اه
عبد البر على منهج وأقول في تعيين النقاش قلنا لان غاية انه احدث فيه فعلا قرب عليه تقرير المشتري ويتغير اخباره كاذبا
فالمحصل منه مجرد تقرير ايضا وهو لا يقتضي الضمان وكذا الواخط الكيال والعدد اذ لان كلاً من الثلاثة غير مضمونه
فمنسبون في سخطهم الى مقصود ذي في مثل ذلك في الضمان بالاولى ما لو اخطأ النقاد من نوع الى نوع آخر وكان المميز بينهما
علامة ظاهرة كال بال والسلب متلا والجدد والمقصود وما لو كان لا يعرف النقد بالمرة واخبر بخلاف الواقع (قوله لا جرة
ه) اي فيما غلط فيه فقط دون البقية (قوله ١٥٨) والمجهت بقير مقصر) مفهومه انه ان قصر في الاجتهاد او عمده الاخيار

الثمن معينا ولو اخطأ النقاد فظهر بما تقدمه غش وتعد الرجوع على المشتري فلا ضمان
عليه وان كان باجرة كما اطلقه صاحب الكفاي وهو المعقد واتفق به الورد رحمه الله تعالى
وان قدس الزركشي بما اذا كان متبرعا لكان لا جرة كما لو استاجر للنسخ فغلط فاعاله لا جرة
له اي اذا كان اخطأ فاحشا خارجا عن العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالبا او تعدى
كما يأتي في الاجارة لا يقال قياس غرم ارش الورق ثم ضلته هنا لاننا نقول هو غم مضموع
احداث فعل فيه وخنا مجتهد والجمع بقير مقصر صريح انتفاء الفعل هنا والقول بانه ضامم
فيضمن للاث وفاقا بما يقابل الابرتليس بشئ (مثاله بعسكها) اي الصبرة (كل صاع
بدرهم او) بعسكها بكذا (على انها عشرة اضع) وما ظهري في المثال الثاني من انه جعل
الكيل فيوصفا كالكتابة في العبد فبني ان لا يتوقف قبضه عليه وديان كونه وصفا
لا يتأثر اعتبارا بتقرير قبضه لانه بذلك الوصف محي قد اختلف كفاية العبد (ولو
كانه) اي ليكر (طعام) مثلا (مقدور على زيد) كعشرة اصع (ولعمرو عليه منه
فليكن) بكر (لنفسه) من زيدا يطلب منه ان يكبل له حتى يدخل في ملكه (ثم يكبل
لعمرو) لتعددا لاقباض هنا ومن شرط صحة الكيل فانه تعدده لان الكيلين قد يقع
بينهما تفاوت وانهم عن بيع الطعام حتى يجري فيه المصاعان يعني صاع البائع وصاع
المشتري ولو كالمقتضيه وقبضه ثم كاله لغرمه فزاد نقص بقدر ما يقع بين الكيلين لم
يؤثر فيكون الزيادة هو النقص عليه او بما يقع بين الكيلين فالكيل الاول غلط فرد
بكر الزيادة تقرير جمع بالنقص ثم الاستدانة في نحو المكيال كالتعديد تستكي (ولو قال) بكر
لعمرو (البض) يا عمرو من زيد (على عليه انك عنى) او احضر معي لاقبضه انا لك
(ففعلة فالبض قاسد) بالنسبة لعمرو لكونه مشروطا بتقديم قبض بكر ولو جحد لا يمكن

بخلاف الواقع ضمن وصرح به
في الشئ الثاني وعليه فالتقرير
يشه وبين نقاش من
التقرير ومنها ما لو اخبره بحسن
سلعة ونفاسها واشترها بن
كثير اعتقادا على اخباره فانه
لا يضمن وما لو تفرص به امة
والغافر السيد فانه لا ضمان
عليه على ما هو مبين في محله ولعله
ان التاخذ بعزلة الوكيل عن
المشتري في بيان زيف الشئ
فكانت يده على الثمن اذا اخذه
بكيد الوكيل والوكيل اذا خان
فيأولك فيه ضمنه فجعل التفسير
من النقاد كالتفسير من الوكيل
فكان الوكيل يضمن بذلك النقاد
مثله (تبيينه) لو اخطأ في
التفسير وعمده صدق النقاد
(قوله والقول بانه ضامم) اي
حامله على الفرد قال في المختار

وقرير بغير الضم غرو واحد (قوله بتعدا لاقباض) اي بتعددا من عليه الحق (قوله تستكون
الزيادة) اي لاقباض الاول او تأمل وجه كون الزيادة والنقص عليه المختص ذلك لجهة كل من القبضين مع الاتفاق على
تقدير ما قبضه بقدر معين وقد يقال في وجه ان قبضه الاول للمالك بمقتضى كفاية المقبوض جمعه له ومنه الزائد وذاك
النقص ناقصا فله المطالبة بقبضه ولما زاد دفعه الثاني عمل بما يقبضه الكيل كالواحد دفعه من غير ذلك المقبوض (قوله نعم
الاستدانة الخ) ويقترب على ذلك انه لو اشترى مل هذا الكيل برا بكذا وملت واسترجع لمشتري بجمعه لا لا يحتاج الى
كيل فان (قوله لنفسك عنى) مفهومه انه لو لم يقل عنى لم يصح القبض لو اجمعهم ما يحصل قوله ما على عليه على نحو خدمته مثل
ما على عليه لنفسك فزاد متلا واما ما هاتج على عليه لم يذكر في قوله هي وقضية صحة القبض لا بد مطلقا

حصولهما

(قوله ولا يلزمه رده) اي بل لا يجوز له رده الا باذن بكرة لا قبضة له وقع صحيحا ورثت به ثمة فهو لا تصرف فيه بغير اذن مالكه (قوله للماصر) اي من اتحاد القايض والمقبض (قوله لمعين) اي لميسع معين (قوله اجبر البائع) اي وجوباً ٨١ سم (قوله ولا يستقر املكه) اي البائع يعني ان ما في الثمة لا يتصور قلقة فلا يسقط بذلك ٨١ مؤلف (قوله من هلاكه) اي الثمن (قوله وتقوذا تصرفه) اي البائع (قوله فيبيع البائع قطعاً) اي وان حل ١٥٩ (قوله ليستاويها) اي اي تعين حق كل منهما (قوله

في البداية اليه) اي الحاكم (قوله فان كان الثمن معيناً لميسع) يعني ما اذا كان الثمن معيناً والميسع في الثمة فالتعويض اجباراً المشتري لانه وضع ثمة البائع وان كان في الثمة قال سم كانا كليتين اي فيكون الاظهر اجباراً معاً لكن هذه الصورة والتي قبلها انما باثبات على ما عقده الشارح من ان الميسع اذا كان في الثمة وعقد عليه يلفظ البيع كان حاصقة فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس اما على ما جرى عليه الشيخ في منعه من انه يسع لفظاً لمعنى والاسكان تابعة للمعنى فلا يتناقض اجباؤه لان الاجبار انما يكون بعد الزوم وحيث قلنا هو يسلم اذا جرى بلفظ البيع اشترط قبض رأس المال في المجلس ثم ان حصل قبضه في المجلس استقرت الصفة ولا ينافي تنازع ولا اجبار لحصول القبض وان لم يتردد ولم يقبض لثبات الاجبار لعدم الزوم ويصرح بمبدأ كقولنا لا يما قبل من ان اختلاف المسلم والمسلم

حصوله لما فيه من اتحاد القايض والمقبض فيقبضه فهو ولا تصرفه لنفسه ولا يلزمه رده لان نفسه وصحيح بالنسبة لغيره قد اذنته لاذن ذاته بكرة في القبض منه بطريق الاستانام اذ قبض هو وانفسه ممنون على قبض بكرة كما تقر في ابطال لفتق شرطه بغير لازمه وهو القبض ليكره لغيره ويصح قبضه ولا يجوز قوكل من يده كيد المقبض في القبض كرقبه ولو اذناه في التجارة بخلاف ابنه واسيه ومكاتبه ولو اقال لغيره وكل من يقبض في منك اقال لغيره وكل من يشتري في منك صحيح ويكون وكيله في التوكيل في القبض والشراء منه ولو وكل البائع وجلا في الاقباض وركله المشتري في القبض لم يصح توكيله مع الماصر ولو اقال لغيره اشتريه هذه الهداه في مثل ما سخطه على واقبضه في ثم لنفسه مع الشراء او القبض الاول دون الثاني وللاب وان علا وتولى طريق القبض كما يشيلى طرفي البيع كما مر في باب ٥ (فرع) هـ زاد الترجمة به ايضا اذا (قال البائع) عن نفسه لمعني بغير حال في الثمة بعد لزوم العقد لا اسلم الميسع حتى قبض ثمة وقال (المشتري في الثمن مثله) اي لاساله حتى قبض الميسع وترافعا الى الحاكم (اجبر البائع) على الابتداء بالتسليم لرضاه بتمتع ولا استقرار ملكه لانه من هلاكه وتقوذا تصرفه فيه بالحوالة والقباض ومالك المشتري الميسع غير مستقر فعلى البائع تسليمه ليستقر املكه بل فيبيع البائع قطعاً (وفي قول المشتري) لان حصة متعين في الميسع وحق البائع غير متعين في الثمن فاجبر (ليستأويها وفي قول) لا اجبار لان كلامه حائث له ابقاء واستيفاء فلا ترجيح وردان فيه ترك التام ثمانية من الحقوق وعليه بتمتعها الحاكم من القضاء وحيث قلنا (فن سلم) منهم الماصح (اجبر صاحبه) على التسليم اليه (وفي قول بيجبر ان) لوجوبه التسليم عليه فافترس الحاكم كلامه ما باحضر امله اليه او الى عدل ثم يسلم كلاما وجوبه والخيرة في البداية اليه (قلت فان كان الثمن معيناً) كالميسع (مقط القولان الاولان) من الاقوال الثلاثة الاخيرة سواء كان الثمن نقداً أم عرضاً كما صرح به في الشرح الصغير ورواه الروضة ولا ينافي ذلك تصوير الزايفي في الشرح الكبير سقوطهما في بيع عرض بعرض قال الشارح لان سكوتهم عن النقد لا يمتنع (واجبر في الاظهر والله اعلم) لاستواء الجانبين في تعين كل مال باع ثابته عن غيره كوكيل وولي وانظر وقف وعامل قراض ليجبر على التسليم بل لا يجوز له حتى يقبض الثمن كما يعلم من كلامه

البه كذلك من دود الخ (قوله من الاقوال الثلاثة) عبارة عن الاقوال الاربعة وعليها تقابل الاظهر وقوله وفي قول الاجاباد وعلى كلام الشارح مقابل الاظهر قوله اجبر البائع وبعبارة الشيخ جبره وقوله واجبر في الاظهر اي فيكون القول الثالث باجباراً وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر في وهو المراد ان شاملة على وهو موافق للحج (قوله مالو باع) عترو قوله عن نفسه

(قوله واجبار المشتري) هو حقيقة اى ويجعل على ما اذا باع بغير معين ليس في الغنة (قوله لم يأت الا اجبارهما) معقد
والاشارة راجعة لكونه كمالا والى (قوله لم يأت الا اجبارهما) قال في العباب مطلقا اه سم على ج (قوله ان تعين) كان عين
في العقد (قوله كما يجوز خذ معاه) انظر في اى عمل حر ولعل مراده به قوله لم يغير وعادة ج ورتخه معناه اى عدم التصديره في الثانية
الخ (قوله فورا) معمول لاحضار (قوله غلب) اى المشتري (قوله كان فيه) اى طلب التأخير (قوله نوع عناد) قد يمنع بل وان
يكون في التأخير فرض تسليم الماشية ١٦٠ فيه او بقاءه (قوله لانه الاصل) ولم يحتمل قوله لا يطلق القول باعتبار

بلد الخاصة ولا بلد العدة ولا
العقد ولو انتقل الى بلد اخرى
وكتب ايضا قوله لانه الاصل اى
والافلاوقصة المصومة في غير
محل العقد كان العدة بمحل
المصومة (قوله لانه قد يقع له
نصومة) اى يكون حضور الثمن
في مجلسها غير مجلس العقد كان
يتوجه احد الطرفين الى مجلس
الحاكم ويطلب الاخر فيه
وحيث كان التمييز بمجلس العقد
فمرد كونه الاصل لو حضر في
مجلس المصومة اجبر على تسليمه
بما هو واضح (قوله في شرطه فيه)
اى جواز الفسخ (قوله هذا ان
ملم الخ) معقد والاشارة راجعة
الى قوله فلما تم الفسخ الخ (قوله
لم يكن مجبورا عليه الخ) فيه
أمران الاول ان اجبر بالقلس
شرطه بان يقدره على ماله وهذا
ينافي البسار الذي هو فرض
مستلثا فكيف تقدر بعدم اجبر
بالقلس منهم بمجموعة اجبر بالقلس
ليساره الا ان يقال المراد البسار

في الوكالة ولا يأتى هنا الا اجبارهما واجبار المشتري ولو تابع نايبان من الغير لم يأت
الا اجبارهما (واذا سلم البائع اجبر المشتري) على التسليم في الحال (ان حضر الثمن) اى
عينه ان تعين والا فمجلس العقد لزوم التسليم عليه بلا مانع ولا جواره عليه لم يغير
البائع وان اصر على عدم التسليم الموقوف الثانية بالاجبار عليه يصير مجبوراً عليه فلا
يصح نصره فيه بما يقتضيه حتى البائع كما يجوز خذ معاه والام يمكن للاجبار فائدة وتظاهر
كلام المصنف انه يصير على التسليم من عين ماحضر ولا يهل لاحضار من فورا ودفعه منه
وهو واضح ان ظهر لهما كم منه عناد ونسوق بالافقية نظر ووجه اطلاعه انه حيث
حضر النوع فطلب تأخير ما عينه كان فيه نوع عناد ونسوق وانما اعتبر بمجلس
العقد دون مجلس المصومة لانه الاصل فلا نظر لغيره لانه قد يقع له مصومة (والا) اى
وان لم يحضر الثمن بمجلس العقد (فان كان معسرا) بان لم يكن له مال يمكنه الوفاء به غير
المبيع (فلما باع الفسخ بالقلس) واخذ المبيع لم يأتى في بابه وحيث قد في شرطه في غير
الحاكم ولا يقتصر الرجوع بعد ايجاز الى اذن الحاكم كما قاله الرازي هذا ان سلم باجبار
الحاكم والامتنع عليه الاسترداد والفسخ ان كانت السلعة واقية بالثمن لانه سلطه
على المبيع باختياره ورضى بتمتع كما نقل ذلك السبكي عن القاضي اى الطبيب وقوله وان
اقتضى كلام الرازي الاطلاق وتعه عليه الشيخ في شرح المنهج ولا ينافيه قول الشارح
باجبار ودونه لانه بالنسبة لما اذا حضر الثمن لا بالنسبة لما بعد الا (او) كان (موسرا وماله
بالبلد) التي وقع العقد بها (او بمسافة قريبة) منها وهي دون مسافة القصر (مجر عليه)
لما لم يحدث لم يكن مجبوراً عليه بالقلس والافلا فائدة اذ جبر القلوس تمكن فيه من
الرجوع في عين ماله كما ساقى في بابه (في اماله) كلها (حتى يسلم) الثمن ثلاثين صرف فيها
بما يقتضيه حتى البائع وهذا يخالف حجر القلوس في انه لا يعتبر فيه ضيق ماله ولا تسلط
البائع على الرجوع لعين ماله ولا يقتدر لسؤال الغير ولا يتوقف على فلت الحاكم بل
ينقل بمجرد التسليم كما جزمه الامام وبيعه البلقيني خلافا للاستوى وينقل على عونه
نقطة الموسرين ولا يبعدى للحداد ولا يباع فيه مسكن وتادم ولا يهل به دين مؤجل جزما

وان

والثمن وذلك يجامع اجبر بالقلس والثاني انه اذا كان مجبوراً عليه بالقلس فليس له هو الا حتى في باب

القلس في قول المصنف والاصح ان ليس له ان يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان جهل فله ذلك وان لم يكن
يتعلق بما ايمان علم الحال لا يراحم الثمن ما يقتضيه في حالة الجهل انه ليس له من ارجحة الثمن ما يقتضيه
حيث قد قوله هنا حتى يسلم الثمن هذا اوله ان تقول ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير ما زاده الشارح بقوله ان لم يكن
مجبوراً عليه بالقلس فيندفع هذا الامر الثاني اه سم على ج اقول ويبنى الامر الاول ويجب عنه جأص في كلامه =

هذا وقد يتوقف فيها الجواب بان يسارها للثمن انما يكون بعد وقتها فيجب التيقن ان قد مضى في الثمن بعلق به
 حق القرض فلا يكون موسرا به ويمكن ان يجلب بان يسارها انما في القرض في الابتداء اما بعده فلا يتاخره بل هو انطرو يساره
 بعدا بطر عوت محوثة او اكتابا من يرضيه عليه في دينه فيفسد عليه الا ان ١٦١ انموذس مع اطر بالقرض لان اطر
 بالقرض لا يتقن الا بملك تامض

ولا يلزم من مجرد يسار بملك فاك
 القاضى (قوله لو ان قيل بطلوه)
 مرجوح (قوله نعمتها) أى بطله
 البيع (قوله اعتبار بطله البائع)
 أى الذى انتقل اليها (قوله مطلقا)
 أى سواء انتقل البائع منه أم لا
 (قوله كذا) أى اسما في قوله لو
 المشتري المبيع) أى قوت المبيع
 (قوة والتفرق من المجلس) أى
 فله مضى ومضى العقد ومعارفة
 المجلس بلا بعض فنهض العقد
 (قوله ولو تبرع البائع للمشتري
 الخ) أى به. لا يلزم من جهة
 البائع الا انما ياتى ما تله سم على
 حج من الرخصة من قوله قال في
 الرخصة باب التبرع (فرع) *
 لا يجب على البائع تسليم المبيع
 ولا على المشتري تسليم الثمن في
 زمن التبرع ولو تبرع أحدهما
 بالتسليم لم يبطل خياره ولا يجبر
 الآخر على تسليم ما سلمه له
 استرداد المدفوع اليه اه (قوله)
 واعارها للمشتري قبل القبض
 أى ليس لها استردادها ويكون
 تسليمه عن الاعارة نقضا لاته
 سلطه على العين كما يأتى في الفرق
 بين الاعارة والتأديع (قوله ولو

وان قيل بطلوه به ثم لهذا معنى هنا القريب (فان كان) ماله (بما عدا القصر) فما كثر من
 بلد البيع فيما ظهر فلو انتقل البائع منها الى بلد آخر فلا وجه كما يقتضيه ظاهر تعليمهم
 بالضرورة بالآخر اعتبارا بطله البائع لا بطله البيع لا يقال التسليم انما يلزم محل العقد دون
 غيره فليعتبر بطله العقد مطلقا لا نقول ممنوعا لمصلحة القرض ان له المطالبة بفجر محل
 التسليم ان لم يكن له مونة او فسخ لها فان كان له مونة ولم تفصلها طالبه ببقية في بلد
 العقود الطلب فاذا أخذها فهي قصير ولو ان الاستبدال عنه بخلاف السلم لا يملك
 البائع المصارى احضاره) لتضرره بتأخير حقه (والاصح ان له الفسخ) ولا يصح هنا
 العجز مثلا فالبعض المتأخرين لتعدد تخصيص الثمن كالافلاس به والثاني ليس له الفسخ
 بل يبيع المبيع ويؤدى حقه من الثمن كما هو المذهب (فان صير) البائع الى احضار المال
 (فاطر) يضرب على المشتري (كما ذكرناه) قريبا لثلا في قوت المال (وبائع جسي مبيعه
 حتى يقبض منه) الاحال اعادة وكذا المشتري جسي فنهض حتى يقبض المبيع الحال كذلك
 وانما أثر البائع بالكرما لقدمه من تصحيح اعباءه فذكر شرطه (ان خاف فوته) بطله
 ماله لفقره او غيره أو فوضو ذلك (بلا خلاف) لما في التسليم حينئذ من الضرر اظاهر ثم ان
 غناها وخاف كل صاحبه اسيروا الحاكم كما هو واضح بالذمة أو لعل ثم يسلم كلامه
 (واعمالا اقول) السابقة (اذما يفتى) أى البائع (قوة) أى الثمن أو المشتري المبيع
 (وتنازع في مجرد الابتداء) بالتسليم واختلاف المكري والمكثري في الابتداء بالتسليم
 كاختلاف المتبايعين هنا وما قبل من ان اختلاف السلم والمسلم اليه كذلك مردود كما
 قاله الشيخ لان الاجبار انما يكون بعد الزوم كما هو السلم انما يلزم بعد قبض وأما المال
 والتفرق من المجلس ولو تبرع البائع للمشتري بالتسليم لم يكن له الحبس وكذا لو اعاره البائع
 للمشتري كان أجر عيانتها بغيره ثم استأجرها من المستأجر واعارها للمشتري قبل
 القبض كما قاله بعضهم وقال الزركشي مرادهم من العارية نقل اليد كما قالوه في اعارة
 المرتمن الرهن الراهن والافكف نصيب الاعارة من غير مال ولو أودعه له فله استرداده اذ
 ليس في الايداع تسليم بخلاف الاعارة فله في يد المشتري بعد الايداع كلفه في يد البائع
 كما قاله القاضي ابو الطيب في التسفوة واسترداده ايضا فلو خرج القرض فلو كانا معا
 الرضوخة وغيره وجزءه في الأنوار ولو اشترى شخص شيئا أو كالة اثنين وروى نصف الثمن من
 أحدهما فالبائع الحبس لقض الجميع سواء على الاعارة بالعقد او باع منهما ولكل
 منهما نصف فاعطى أحدهما البائع النصف من الثمن سلم اليه البائع نصفه من المبيع لانه

٢١ ت اودعه أى البائع له المشتري (قوله كلفه في) البائع أى فينسخ البيع ويسقط
 الثمن عن المشتري (قوله) أى البائع استرداده الخ (قوله زونا) كونهما لو كان في الدراهم ولو لبعض منها وان قل قص فانه يرد
 ويأخذ جديده استرداد المبيع لاجل ذلك (قوله ان الاحبار بالعقد) معقد (قوله ولكل منهما) أى والحال ان لكل الخ

(قوله بناء على ان الصفة الخ) معقد (باب التولية والاشراك) (قوله ثم استعملت) أي في لسان أهل الشرع (قوله معقد اشرك) أي لغة (قوله وليد كرها) أي المحاطة (قوله لانها في الحقيقة) أي اعتبارا بنفس الامر بدون المقابلة للحياز (قوله أو أكتفا عنها) وهذا الولي لما ياتي في الفرق بينهما في القبول والحكم أو يقال أيضا ترجم لشي وزاد عليه وهو غير معيب هذا وليد كرا الشارح معنى كل منهما لغة وشرعا ويحذفان يقال هما مصدران لا راي وساطة لغة فيكون معنى المراجعة اعطاء كل من اثنين صاحبه وبها والمحاطة قصص كل من اثنين شيئا مما يستحق صاحبه واما شرعا فعندها يعلم مما ياتي في قوله ان المراجعة بيع بعث الفتن مع وجه موزع على ابرائه والمحاطة بيع بعث الفتن مع حط موزع على اجزائه (قوله وزوم العقد) يعني ان المراد لزومه من جهة بائنه فقط بان لا يكون له اثنى لبايعه خيار اذ ليس له التصرف مع غيره بما يبطل خياره لامن جهته هو ايضا فلو كان الخيار له وحده صحت تولى به مراه سم على حج (قوله وعلمه) وظاهر ان المراد بالعلم هنا ما يشمل الفتن اه سم على حج ويصرح بهذا المراد قول الشارح الاتي باعلامه وشعره اذا اخذ الواسط لا يفيد ١٦٣ الا التلوي (قوله وصفه) أراد بالصفة ما يشمل الجنس ونحو ذلك ما لو علم به بالعبادة

فلا يكتفي بما ياتي عند قوله ويصح بيع المراجعة ويبنى ان يحصل عدم الاكتفاء بذلك ما لم ينقل المعين للمولى او يعلم قدره وهو في

(باب التولية)

أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما ياتي (والاشراك) مصدر اشركه صيره شركا (والمراجعة) مخاطبة من الرجوع وهي الزيادة والمحاطة من الحط وهو النقص وليد كرها لكونها داخلة في المراجعة لانها في الحقيقة ترجع للشرطي الثاني أو اكتفا عنها بالمراجعة لانها اشرف اذا (اشترى) شخص (شأ) يعني (ثم قال) بعد قبضه وزوم العقد وعلمه بالفتن (العلم بالفتن) قدرا وصفه ولو لم يعلمه بعد الايجاب وقيل القبول كما قاله الزركشي باعلامه وغيره وليت هذا العقد سواء قال بالاشترت ام سكت أو وليتكم وقياس ما ياتي في الاوزار من الامام انه لا بد في الاشراك من ذكر البيع أو العقد ان يكون هنا كذلك وهذا ان وما اشتق منه حاصر الخ في التولية فهو جعلته ككاتبه هنا كالبيع (نقيل) بنصوبته أو لولا انه (لزمه مثل الفتن) جفا وقد را وصفه قوله ذالو كان الفتن مؤجلا ثبتت حكمه مؤجلا قدر ذلك الاجل من حين التولية وان حصل قبلها لامن العقد على أوجه احق فالتلوي لان الرفعة اما المتقوم فلا تصح التولية معه الا بعد اتقائه للتولي ليقع على عينه ثم لو قال المشتري بالعرض قام على يكدأ وقد وليتكم العقد بما قام

فلا يكتفي بما ياتي عند قوله ويصح بيع المراجعة ويبنى ان يحصل عدم الاكتفاء بذلك ما لم ينقل المعين للمولى او يعلم قدره وهو في يد البائع (قوله ولو) غاية طراعه اي المشتري اما البائع فلا يمن حله قبل الايجاب كما علم من قوله قبل وعلمه بالفتن وظاهره ان اشتراط ذلك ايضا وان تقدم القبول من المشتري وهو عال بالفتن دون البائع كان قال اشترت منك هذابا فاهبه عليك وهو كذا أو ليقبل ذلك ولكن اخبره البائع من غير المشتري ويحتمل ان يقال بالصفة في هذه قياسا على ما لو علم به المشتري بعد الايجاب وهو ظاهر

(قوله بعد الايجاب) اي التولية (قوله وقبل القبول) ما لو علم بعد القبول ولو في مجلس العقد لا يصح ويكون على هذا مستثنى من قولهم الواقع في المجلس كالواقع في جلب العقد (قوله باعلامه) اي البائع (قوله وليتكم) اي العقد حيث تقدم مرجعه بان يقول هذا العقد وليتكم والاولى رجوع الضمير للمبيع اخذ من قوله الاتي ويحذف وما في التولية اليه الخ لان الذي يظهر في من كلامه انه انما يكون ككاتبه اذ لم يذكر العقد قبل ويما عليه الضمير والافيد ان يكون صريحا ومثل العقد ما يقوم مقامه كقصد الصداق وفي حج وليتكم وان لم يذكر العقد كما صرح به الجرجاني (قوله ان يكون هنا) اي في التولية كذلك وهو المحقق ومثل العقد ما يقوم مقامه كقصد الصداق (قوله وهذا ان) اي قوله وليتكم هذا العقد وقوله أو وليتكم (قوله وما اشتق منهما) فيه مساهمة لان المشتقات كلها من المصدر على الصحيح وقيل الفعل من المصدر والصفات من الانفعال فلذا كذا ظاهر على الثاني دون الاول (قوله بنصوبته) أي او اشترته وقياس ما صرح في البيع الاكتفاء بقبض من غير ضمير (قوله من حين التولية) خلافا للحج (قوله اما المتقوم) محتمل على (قوله ليقع على عينه) اي سواء كان عرضا او نقدا وعبارة التخيير وبقبضه في العرض مع ذكره وبه مطلقا بان انتقل اليه (قوله بالعرض) مراده بالعرض المتقوم فيشمل ما لا يجوز في السلم فيه وغيره المنصط من المتقومات

(قوله والرجل في عوض النخل) أي أوقى الصلح على الدم ويكون الواجب الغنية اه سم على منهج وعبارته في أثناء كلامه يصح
 تولية ما خولت بشقة وعين هي أجرة ما عوض بصلح ودم بصلح على ويد كرجلة النخل او مهر والدية ثم رأيت ما يأتي قبيل الباب
 من قوله ولما يقول في عبده أجرة الخ (قوله ان علم مهر المثل) راجع لكل من قوله اولت امرأ الخ وقوله والرجل الخ
 (قوله شرط لا تقام الاثم) يعني ان عمل الاثم اذا حصلت مظنة التقاوت والا كان قطع بان العرض لا تنقص قيمته عن عشرة
 فذكرها وأقل فلا ثم اه سم على حج أي وكانت الرغبة بين الناس في التبرع بالعرض مثل التقد (قوله في الاجارة) أي سواء
 اجارة العين والتمنة وان فرق سم بينهما وعبارته ولك ان تفرق بين الاجارة العينية فتصح التولية فيكون اجارة الغنية لا تمنع
 بيع المسلم فيه اه كلام الناصري اه سم على منهج (قوله بشرطها) أي التولية من كونها ما عاين بالاجرة بل المنفعة للعقود
 عليها ويان المدة ان كانت معدومة بها (قوله والا) أي بان قصد مدة ١٦٣ (قوله بقسطه من الاجارة) أي من المسمى باعتبار
 ما يقص ما بقي منه بعد رعاية اجرة

المثل السابق والمضى وقال سم
 على حج ويضي اشتراط علمها
 بالقسط هنا اه وقياس ما تقدم
 في تقرير الصفقة انه لا يشترط
 العلم بالقسط بل توزيع الاجرة على
 اجزاء المدة قال (قوله لان حد
 البيع) هو عقد يشهد على عين او
 منقعة على التأيد على وجه
 مخصوص (قوله عليه) أي عقد
 التولية (قوله مطلقا) أي طاله
 البائع والا (قوله وان قال الامام
 الخ) واصل وجهه احتمال ان
 البائع يسط بعض الثمن من المولى
 أو كله بعد لزوم التولية فينصف عن
 المتولى وعلى الاول فقد يشكل
 الفرق بين هذا وبين ما تقدم من
 ان المبيع لو مبيع اجنبي قبل

على رد كراعية مع العرض اولت في صداقتها بلفظ القسم أو الرجل في عوض النخل به
 ان علم مهر المثل فما يظهر جاز كإيمانه بن المقر في الأولى ومنها البقية وأنتى بذلك
 والدرجة الله تعالى وقوله مع العرض شرط لا تقام الاثم اذ يشهد في البيع بالعرض
 ما لا يشهد في البيع بالتقدي كما يأتي في الصفة العقد لما يأتي ان الكف في المراجعة وغيرها
 لا يقتضي بطلان العقد وتصح التولية وما معها في الاجارة كما هو واضح بشرطها ثم ان
 وقت قبل مضي مدتها اجرة فظاهر والا فان قال وليست من أول المدة بطلت فبعض
 لانه معدوم وصحت في الباقي بقسطه من الاجارة أو وليست ما بقي صحت فيه بقسطه كما
 ذكر (وهو) أي عقد التولية (بيع في شرطه) أي شرطه كقدرة تسل وتفاضل الروى
 لان حد البيع صادق عليه (وترتب) جميع (احكامه) كجعله شقة مضافا للشفع
 في العقد الاول وقاد الزوايا المنفعة للمولى وغير ذلك لا تمتل جديد وقضية كونها
 بيعا ان المولى مطالب بالمتولى بالثمن مطلقا وهو كذلك وان قال الامام بتدح انه
 لا يطالبه حتى يطالبه باعه وليس للبائع الاول مطالبة المتولى وان وقف فيه الامام ولو
 اطاع المولى على عيب قديم بالمبيع لم يرد له الا المولى فما يظهر وان قال ابن الرقعة لم
 ارفع فقلوا وان ظاهرا نص الشافعي يقتضي انه يقتصر (لكن لا يحتاج) عقد التولية الى
 ذكر الثمن (ظهروا بانها الثمن الاول ولو حظ) بضم الحاء (عن المولى) يكسر اللام من
 البائع أو وكيله أو المبيع فغير المكاتب نفسه او موكل البائع كما افهمه بناء على المفعول
 هنا فقوله في الروضة ولو حظ البائع لغالب لا التمسك خلا لا لا ذرى والاوجه انه لا عبرة

القبض واجاز المشتري العقد انه يصفق الارض على ادجنه بعد قبض المشتري المبيع اما قبله فلا مطالبة به لاحتمال تلف
 المبيع فيفسخ العقد فقياسه هنا ذكر الامام لاحتمال الخط كما تقدم ويمكن الجواب بان عقد التولية لما استغرقه الثمن
 قبض المبيع وكان الاصل عدم الخط مع بعده في نفسه قوى فجاز للبائع المطالبة بالثمن قبل مطالبة من البائع الاول بخلافه
 في الارض فان يد البائع لم تزل عن المبيع واحتمال التلف اقرب من احتمال اسقاط الثمن عن البائع (قوله بتدح) أي يظهر
 (قوله وليس للبائع) أي الاول (قوله انه يضم) أي بين المولى والبائع الاول (قوله لكن لا يحتاج) استندنا على قوله في شرطه
 (قوله انما الثمن) أي يثمن في المثل وبه مطلقا بان انتقل اليه وهذا يشهد لمو كان الثمن مثليا وانتقل اليه لم يصح التولية الا
 بعينه تأمل اه سم على منهج (قوله أو وكيله) أي في الخط اذا وكيل في البيع ليس لذلك تفسير اذا موكله (قوله بعد تهيؤ
 المكاتب) أي ان كان البائع مكاتباً منه سيد العبد المانوس في الجوار سواء كان الخط بعد الجرحه او قبله

(قوله ولو بعد الزوم) أي للعقد الأول وأخذه خابته كئلا يتوهم أن الحط إذا كان بعد لزوم العقد الأول لا ينقض عن المتولي بل ولا عن المولى لتزول التولية على ما استقر عليه الفتن في العقد الأول (قوله انقطع) أيضا محل الحط انقطاعه ما كان الحط بعد قبض المولى بجميع الثمن من المولى فخرج المولى بعد الحط على المولى بقدر ما حط من الثمن كلا كان أو بعضا لا يعلل بطلان اللزوم لمولى ما استقر عليه العقد بعد التولية وما لو قبض البائع الثمن من المولى ثم دفع اليه بعضه امنه أو كاهبه فلا ينقض بسبب ذلك عن المولى شيء لأن هذا داخل لعقد البيع الأول فيما حق يسرى منه إلى عقد التولية (قوله سالم يكن قبل الخ) أي فلا ينقض (قوله ومن ثم) أي من أجل كونه يعاين (قوله تعايلا) أي البائع والمشتري (قوله لم يرجع المشتري مولى) بكسر اللام على البائع للمولى وهو البائع الأول (قوله ووقع في الفتاوى) أي النوى (قوله هو) أي البيع بلا غش غير صحيح أي غطرقه إن أراد بقائه العقد أن يلزم العقد بالاجازة والتصرف ثم يبرئه (قوله ما لو ورت المولى) بكسر اللام الثمن أو أوصى له به (قوله لو ورت) أي المولى بكسر اللام (قوله قبل التولية) وكذلك بعد التولية وقبل لزوم العقد (قوله لم تصح) أي لانتهاج بيع بلا غش وفي بعض النسخ بعد ما ذكر مائه وساقى في الاجارة صفة الإبراء ١٦٤ من جميع الاجرة ولو لم يجلس العقد مع الفرق بينهما وبين البيع وحيت ذلك فلا

يلحق ذلك التولى اهـ ومنه في ج وكتب عليه سم مائه واحد لم انما ذكره هنا من قوله وبه نشد فلا يلحق ذلك التولى حكوا وتقرى يصاح على ما قبله نظرا واضحا ولم يظهر له هذا الحكم أي أن الحط لا يلحق المتولى ولا لتفريعه على ما قبله وجهه صفة وكان مرتبة في شرحه على قوله وساقى في الاجارة الخ فامرت اصحابنا لاراد في غيبتي من ذلك المجلس بآراء ذلك عليه وضرب على جميع ذلك ووافق على ان الوجه خلاف ذلك اهـ (قوله

بسط موصى به بالثمن ومحتال به لانهم أجنبيان عن العقد بكل تقدير (بعض الفتن) بعد التولية أو قبله ولو بعد الزوم (انقطع عن المولى) بقضائها الخاصة التولية وان كانت يعاديد التزويل على الفتن الاول فان حط جميعه انقطع أيضا ما لم يكن قبل لزوم التولية والابان كان قبلها أو بعد ها وقبل لزومها بطلت لانها حينئذ يسع من غير غش ومن ثم لو تقايلا بعد حطه بعد الزوم لم يرجع المشتري على البائع شيء ووقع في الفتاوى ان رجلا باع لعمد ادا بغير معلوم ثم اسقطه عنه قبل التفرق من المجلس فأجيب فيها بما يصحركن باع بلا غش وهو غير صحيح فتقرر المدعى ملك الوالد وهو جواب صحيح موافق لكلاهما ومرااد المصنف بالحط السقوط فيشمل ما لو ورت المولى الثمن أو بعضه وينبغي كإفالة الزركشي انه يسقط عن المتولى كإسقاطه بالبراءة وعلمه لو ورت الكل قبل التولية لم تصح (والاشترافي بعضه) أي المبيع (كالتولية في كله) في الاحكام المذكورة لان الاشراك تولية في بعض المبيع (ان بين البعض) كمنافقة والنصف والاقل يصح جزا كاشركك في بعضه أو شيء منه لجهل فان قال في النصف فله الربع ما يقل بنصف الثمن فانه يكون له النصف وادخال آل على بعض صحيح وان كان خلاف الاكرومحل كلامه ما لو باع غير الاب

والاقل يصح) ظاهره وان قال بعده بنصف الثمن أو بوجهه وينبغي ان يحمل البطلان ما لم يعين جزأ من الثمن والجدد فان ذكره كان قال اشركك في شيء منه بنصف الثمن أو بوجهه كان قرينة على ارادة مقابلة من المبيع فيصح ويكون في الاولى شريكا بالنصف وفي الثانية قال بيع قال في العباب ولو قال اشركك في نصفه بنصف الثمن كان منافقة لمقابلة نصف الثمن أو قال في نصف الثمن ليكون بينهما يصح اهـ ولعله للتناهي بين ما اقتضاه قوله في نصف الثمن من انه جعل له ربع المبيع ربع الثمن ودين قوله بينهما المتخفى كونه منافقة أو ان قوله اشركك في نصف الثمن انما يقتضي ان يكون الثمن الذي استحقه البائع مشتركا بين المشتري والشريك ليكون المبيع مشتركا بينهما والقصد على تقدير ارادة ذلك ظاهر (قوله فانه يكون له النصف) ولعل وجهه ان عدوله من يعتد بوجه بنصف الثمن الى اشركك قرينة على ذلك والمعنى حقتك اشركك فمبطل نصفه لك بنصف الثمن الخ ومع ذلك شيء وثيق ما لو اشتراه بجماعة ثم قال لا شراشركك في نصفه بنصفه من كل النصف والاربع فيه نظروا لا قريب ان له الربع لان عدوله عن قوله بنصف الثمن الى قوله بنصفه قرينة على انه بيع مبتدأ وكلمة قال يعتد به بنصفين (قوله غير الاب) انظر مفهوم قوله غير لعله مجرد التمييز لا الاحتراز لان حكم الاب والجدد فيهم بالاولى وانما تميز لغير الاب =

(قوله يعني ما قبلها) أي عشرة لا يقال قضية هذا التفسير أربع عشرة فاحد عشر فيكون مجموع الأصل والربح واحدا وعشرين لا تقول لا يلزم فخرج اللفاظ الجسمية على مقتضى اللغة العربية بل ما استعملته العرب من لغة الجهم يكون جاريا على عرفهم وهو خارج عن مجموع درهم لكل عشرة وكان المعنى عليه ورجم درهمين فزمن احد عشر وسأقي الاشارة الى معنى الحاجة بقول الشارح المرحوم هذا التركيب الخ (قولهوا أو ثروها) أي دياره (قوله ولو قال) أي كذا (قوله لم يكن عقد) بل عقد ماسوا وهو صحيح وان حرم عليه الكذب (قوله فلا خيار) ١٦٦ للمشتري وهذا يقع في صرة كثيرا (قوله من اربعة ذلك) أي الاحد

عشر (قوله العصة مع الربح) أي وان لم يقصد عين معنى الام (قوله الذي استقر العقد عليه) مفهومه ان هذا خاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر (قوله عند الزوم) أي واذا اختلفت قضية العرس في زمن التباين لم تعتبر قضية يوم العقد أو يوم الاستقرار قاله الباقي في فتاويه لم اقف على نقل فيما يحتمل ان تكون كافي الشفعة اهـ على منج (قوله أو نقص) قال المحقق في زمن خيار المجلس والشرط (قوله ولو حط) أي من الباقي الثاني وهو المشتري الاول (قوله بعد الزوم) أي العقد الاول (قوله والمرابحة) أي عقد المرابحة (قوله لم يتعد المشتري) أي الثاني (قوله او بعده) أي الزوم (قوله وقبلها) أي المرابحة (قوله دون فقط القيام) عبارة ج اما الحط بعد الزوم فليس فتح الشراء لا يلحق ومع فهو اقسام

بالمائة ستة عشرة (بأن واحد) يعني ما قبلها فكأنه قال بمائة وعشرة فقبلها الخاطب ان شأنا أو ثروها بالذكر لو قوعها بين العصابة واختلافهم في حكمها ولو ضم الى الثمن شيئا وابعدهم اربعة كاشترته بمائة وبعثت بمائتين ورجم درهم لكل عشرة ثرا ورجم دما يارده صرحا كأنه قال بعثت بمائتين وعشرين ولو جعل الربح من غير جنس الثمن جاز وبيئت أطلقوا درهم الربح فنقد البلد الغالب وان كان الأصل من غير ولو قال اشترته بعشرة وعصمها بعشرة ولم يقل مرابحة ولا ما يشبهها لم يكن عقد مرابحة كما قاله القاضي ويزم به في الاثوار حتى لو كذب فلا حرج ولا حط كما يأتي (و) بصريح (الحاجة) ويقال لها الموضع والمخاض (كعبك) (بما اشترت) أي بعثته كما مر نظيره في المراجعة وحطه يارده المرحوم في هذا التركيب ان الاحد عشر نصيب عشرة (و) من ثم يحط من كل أحد عشر واحد) كان الربح في مرابحة ذلك واحد من احد عشر فلو اشترى اربعة بمائة فأنش تسعون وعشرة فاجر من احد عشر جر من درهم واربعة وعشرة فأنش مائة (وقيل) يحط (من كل عشرة) واحد كما زيد على كل عشرة واحد ولو قال يحط درهم من كل عشرة فالشرط العاشر لان مقتضى اخراج واحد من عشرة بخلاف الام وفي وعلى والوجه كما افاده الودج افعه تعالى في خطره من المرابحة العصة مع الربح خلافا لبعض المتأخرين لما يارده على عدم الربح من الغنا فله درهم درهم وتكون سنن من لتعطيل أو بمعنى في أو على يقرنه قوله ورجم درهم (واذا قال بعثت بما اشترت) أو برأس ماني (لم يدخل فيه سوى الثمن) الذي استقر العقد عليه عند الزوم اذ هو المفهوم من ذلك فعبتم ما لحقه قبله من زيادة أو نقص كما يستعملون باع فقط القيام لان هذا العقد يقع الا ذلك ولو حط بعد الزوم والمرابحة لم يتعد المشتري أو بعده وقبلها جاز بلفظ الشراء دون لفظ القيام سواء حط البعض أم الكل (ولو قال) بعثت (بما قام) أو ثبت أو حصل أو بما هو (على) أو عاقبته وان فزع الادرى فيه (دخل) فيه (مع غنه أجر الكيال) للثن المكمل (والدال) للثن المتأدي عليه وعلم ما تقر وان صورته أجر الكيال كون الثمن مكيلا أو بقرن

المشتري

يخبر بالباقي والكل فلا يخدعه مرابحة مع القيام اذ لم يحم عليه شيء بل مع الشراء اهـ وفي نقد صحة البيع مرابحة بما قام على صورة حط البعض حيث ذكرنا من الثمن بعد الحط وأقره سم ويمكن حمل قوله جاز بلفظ الشراء أي جاز عقد البيع بلفظ الشراء بان يقول بعثت بما اشترت ولا يلحق بذلك حط عن المشتري الثاني وحمل قوله دون لفظ القيام على معنى انه اذا قال بعثت بما قام على ولم يزد على ذلك لم يصح العقد بخلاف ما لو قال بعثت بما قام على وهو كذا غير الباقي بعد الحط فانه يصح ونحط من المشتري والحاصل ان الحط لا يلحق في المرابحة الا اذا باع قبل عقد المرابحة فقط القيام واخبر بالباقي

(قوله مؤنة كل المبيع معينة) كداهم مثلاً ويلزمه من براه ٨١ ج (فرع) • الدلالة على البائع فلو شرطها على المشتري فقد القيد ومن ذلك قوله بعتك بشتر من ما يقبلون اشترى لان معنى قوله سالما ان الدلالة عليك فيكون العقد فاسدا كذا نصروا قوله م ر واعلمه بجزءه ٨١ سم على منج (قوله لاجر تدلالة البيع معينة) كان يقول اشترى بكذا ودرهم دلالة كما قاله ج وقال ايضا ولو وزن احد هذه الدلالة ليست عليه كان نوعا ما لمن وجوبها عليه فيما يظهر فلهذا نخرج جماعا على الدلال وهو يرجع على من على وجهه ومثل ذلك ما يقع في قرى مصرنا كثيرا من اعظم بر طر زرع ابنته مثلا من الزرع غير المهر ويحونه بالكتابة وسياتي للشارح في أبواب الضمان ما يقتضيه البطلان ١٦٧ تلاعن الاذرى ثم قال وهو كما قال

ويوجهه ما في الضمان بانه اشقل على بيع وشروطه فهو شبيه ببيع اشترى حسبما بشرط ان يصحله المخرجه

او نزعها بشرط ان يصده وتقدم له التصريح فيها بالبطلان وای فرق بين هذا وبين ما لو قال بعتك

بكذا سالما مع انه تقدم عن م ر البطلان (قوله لاجر تدلالة) أي زيادة على الثمن (قوله كل من

الاربعة) اولها الحارس (قوله ان غصب) أي بدقيقه اخذا مما ياتي في قوله وشملها اجر تود

ما اشتراه الخ (قوله ولا فداء الحناية) أي الحادثة عنده (قوله ونفق) أي اجرته وشمل اجرة

العلق اجرة خدمته فداية بكل ما يحتاج اليه كسقي وكس ثوب وغیره مما والمراد اجرة العلق

وانتدمة المضادين لاصلاح النواب اما الزيادة على ذلك التي تفعل لتهتان زيادة على المعتاد قد دخل كالغلب التسمينها (قوله

المشتري مؤنة كل المبيع معينة) أو يتجدد صدقهما كانه لبايع فيستاجر من بكيه فلانيا ليرجع عليه ان ظهر نقص أو يشتره بمرافا ثم بكيه باجرة فاعرف قدره أو يشترى مع غيره صورة ثم يقسمها كليا فاجرة الكيال عليه ما وصورة أجرة الدلال ان يكون الثمن مرضا فيستاجر من يدرسه لمبيع ثم يشترى سلعة به أو يلقم المشتري بجر تدلالة المبيع معينة ويحل دخول أجره من ذكر اذا زلت المولى وأداها وسعى قوله قد دخل انه يضمنها الى الثمن فيقول فام على بكذا وليس المراد انه يملك ذلك قد دخل جمع هذه الاشياء مع الجهل بها (والحارس والنصار والرافاء بالممن وفات الثوب بالهز ودرج بالليل والواو (والصباغ) كل من الاربعة للمبيع (وقية الصباغ) (هـ) وسائر المون المرادة للاسترجاع) كاجرة المكان والخزان والمخين حتى المكس الذي يأخذه السلطان والرصدى لان ذلك من مؤنة التجارة لا ما استرجعه ان غصب أو أبق ولا فداء الحناية ولا نفقة وكسق وتوقف ولا سائر ما يقصده استبقا المالك دون الاسترجاع ويدخل علف التسمين وأجرة الطبيب وغن دواء المرض وقت الشراء ومثلها اجر تدما اشترى مفسو بالاً وأبقا فداء من اشترى جانباً اجابة أو جوبت القود ولا يدخل غن دواء أو جرة طبيب لمريض حاد من بعده ولو قومه في مقابلة ما استوفاه من زوائد المبيع وقائمة قولهم يدخل كذا لا كذا مع اشتراط تعيين ما قام به له أو أخبر به قام بعشرة ثم تعين انها في مقابلة ما لا يدخل وحدها ومع ما يدخل حلت الزيادة ورصها كما يأتي (ولو قصر بنفسه أو كال أو حل) أو طبقاً وصنف أو حله جعل يستحق منفعته (أو قطع به بنفسه لم يدخل أجرته) مع الفرق قوله بما قام على لان عمله وما قطع به غيره لم يضمن له وانما قام عليه ما يملكه وطريقه ان يقول بعتك بكذا وأجرة على أو يتي أو جعل المتطوع عنى وهو كذا (وارجع كذا (ولعل) أي المتبايعان حقا (غنه) أي المبيع قدر أو وصقة في بعت بما اشترى وأما قام به في بما قام على (فأوجه له) أحدهما

ويدخل علف التسمين) أي وان لم يحصل له التسمين (قوله لاجر تدما اشترى الخ) أي لانها رابع الشراء بخلافها فيما لو غصب الخ (قوله وقد الخ) أي ويدخل فداء الخ (قوله بعده) أي الشراء (قوله من زوائد المبيع) أي ما احتسب استغنا من فروائده ان حدث والاقتد لا فصل منه فواو ومع ذلك لا يدخل من شئ (قوله يستحق منفعته) لانما في بين هذا وقوله أولا كاجرة المكان لان ذلك فاعدا اذا كراه لاجله ليضمنه فيه وهذا اذا كان مستحقا لقبيل الشراء وموضع فيه (قوله وما قام به) المبيع ويكنى فيما قام به علمه بالقيمة في جواز الاخبار ان كان من أهل الشبهة ولو فاسقا والاقتد بالمدلين بقومانه أو واحدا على ما ذكر بعضهم فان تنازع في مقدار القيمة التي اخبرهم فلا يضمن عدلين وفي شرح الروض ما وافقه وعبارة (تيسيه) قال الفزاري لا يثنى ان يكتفى بتقويمه بغيره بل يرجع الى المعقوفين عدلين وقال ابن الرقعة لا يكتفى بذلك ان كان عارفا ولا الاقل بل يكتفى عدل =

أولاً بمن عدلين فيه نظروا لأشبهه الأول قال السبكي وهو صحيح لم يجرى نزاع منه وبين المشتري فيه فلا بمن عدلين
 (قوله أنه لا يلزمه بيان ذلك) محققاً في غيبتي أن يضرب ذلك فأول ما يقع ذكره وهو دفع قوله في النفس منه شيء أن السفة لو اختلفت
 بما وجب التفاوت في القيمة وجب ذكرها (قوله في الأجل) تدبر خدمته أن الأجل هنا لا يعلق المشتري به خلافه في التولية
 والأشرا على ما تقدم اه سم على ج وقول سم أن الأجل هنا في قوله بيعت بما اشتريت أو بما علم الخ (قوله أي أصله)
 بموجله (قوله وأودعه) هي بمعنى الواو ١٦٨ ويحل اشتراط ذكر القدر إذا لم يكن ثم عرف والا اكتفى بأصل الأجل ويحصل على

المتعارف اه ج بالمعنى وقد
 خالفه الشارح بقوله مطلقاً الخ
 أن أو بدلاً لاطلاق أنه لا فرق بين
 أن يكون ثم عرف بعمل عليه أولاً
 ولكن هذا لا ينعين في كلام
 الشارح بل الظاهر من قوله وان
 ذهب الزركشي الخ أن معنى
 الاطلاق عدم الفرق بين كون
 الأجل زائداً على المعتاد وعدم
 زيادته وهو لا ينافي العصة إذا كان
 ثم عرف بعمل عليه الأجل المطلق
 ثم ظاهر كلام المستند والشارح
 أنه لا يشترط لصحة العقد ذكر
 الأصل وقضية قول ج والثاني
 ذكر الأصل وأضع خلافه (قوله
 مطلقاً) أي متادام لا (قوله أن
 محل وجوب ذكره) أي الأجل
 (قوله ووجه ما مر) أي من قول
 المصنف يصدق الخ (قوله فله
 انصار) أي المشتري (قوله كما في
 الروضة) أي أن صرح بها أو بما
 يدل عليها كما تقدم (قوله و
 ينافيه) أي القول بالكره (قوله
 وجوب الإشبار) أي حيث يجب

بطل البيع (على الصحيح) بلهالة الثمن والثاني يصح له دولة مرة فله لان الثاني منى على
 (الأول) وليصدق البائع (زوماً في قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد أو ما قام به
 المبيع عليه فيما لو أخبر بذلك وصفته أن تفاوت قال الأذرى قضية كلام الأصحاب أنه
 لو انحط سعر السلعة وكان قد اشتراها بغير ما أنه لا يلزمه بيان ذلك وفي النفس منه شيء
 (و) ذ (الأجل) أي أصلها وقد مر مطلقاً إذا الأجل بقاؤه كسط من الثمن وأن ذهب
 الزركشي أن محل وجوب ذكره إذا كان خارجاً عن المصداق مثله ووجه ما مر أن بيع
 المراجعة مقبلة على الأمانة لا عقداً للمشتري نظراً للبائع ورضاء له. مما روي البائع مع
 زيادة أو سط ولو اشترى شيئاً بمن ثم خرج من ملكه واشترى فاقباً بالثمن الأول أو أكثر
 منه أخيراً وجوباً بالأخير منه ما لو أنما قام على أنه مقتضى لفظه وألوان الكثير من
 الثمن في بيع عن مواعاة فله التيسر أو وقد باعه من جهة كما صرح به الجازي في مختصر
 الروضة والمواظاة ~~مكرهه~~ كراهة تنزيهه كما في الروضة وهو المذهب والقول بغيرها
 مردود ولا ينافيه وجوب الأخبار بما جرى انتفاء الملامزة بينهما (و) يجب أن يصدق
 في (الشراء بالعرض) وبقية عين الشراء أن اشترى به ولا يقتصر على ذكر القصة لأنه
 يشهد في البيع بالعرض فوق ما يشهد به بالنقد ولا فرق في ذلك بين بيعه من جهة بلفظ
 القيام أو اشترى كما قاله وأن قال الأسنوي أنه غلط وأن الأصواب أنه أن باع بلفظ القيام
 اقتصر على ذكر القصة والمراد بالعرض هنا المتقوم فالتالي يجوز البيع به من جهة وأن
 لم يضرب بقيته على ما جزم به السبكي تبصلاً لما وردى وقال المتولى لا فرق بين ما وتعليلهم
 صريح في موافقته قال البلقيني لو اختلفت قيمة العرض في زمن اختياره فهل تعتبر قيمته يوم
 العقد أو يوم الاستقرار الخ اتفق على نقل فيها ويحصل أن يكون كأي الشفعة اه والعقد
 الأول فقد قال في النهاية أنه يذكر قيمة العرض حالة العقد ولا بسلاً بارتفاعها بعد ذلك
 (و) (في بيان العيب) القديمو (الحادث عنده) بأقوة أو جنابة تنقص القيمة والعين
 لا خلاف العرض بذلك إذا لم يحدث ينقص به المبيع كما كان حين البيع وفيه أن اشترى غير

عليه أنه يضرب بانه (٣) وأن غيره فباعه منه زيادة ثم اشترى ما انتفاء الملامزة بينهما أي بين وجوب الأخبار بما جرى وكراهة عالم
 المواظاة (قوله لا فرق في ذلك) في وجوب الصدق بالشراء بالعرض وذكر القصة (قوله وان لم يضرب بقيته) محقق وهذا قد يخالف
 ما أقدمه في قوله أما المتقوم فلا تنصح التولية معه إلا بعد انتفاء الخ وحيث جعله متبايناً للمثلي ويمكن الجواب عنه بأنه لا تنافي
 بينهما كأن يقال ما تقدم في بيان ما يستحق المولى المطالبة على المتولى وما هنا في بيان ما يجب للأخباره ويختص به الرغبة في الثمن
 زيادة وتقصا (قوله لا فرق بينهما) قال ج وهو الأوجه وقضية سياق الشارح اعتماد الأول حيث قدمه ولينذكر ما يشعر بترجيح الثاني
 لكن قوله هنا وتعليلهم الخ قد يشترى ترجيح الثاني (قوله والعقد الأول) خلافاً لج (قوله ولا ما لا يتأثر ارتفاعها) أي أو انحطاطها

(قوله ولو أخذ أرض حب) أو أرض جناية على المبيع بعد الشراء كما في الأنوار قاله سم على منبج والقوله الشارح (قوله
يثبت الخيار) أي فوراً لأنه خيار عيب (قوله كما) أي حيث باع مراجه ١٦٩ (قوله بما دعاها) أي عند الزيادة وردها

(قوله فلتدليه) أي لأن الغالب

عليه بما اشترى به ولا في قوله

قبل وان عذر (قوله قال السبكي)

مبنى على الثاني (قوله وانما عوا

هنا) أي فما لو زعم أنه مائة وعشرة

البح (قوله حتى ثبت النقص) أي

الذي ادعاه البائع أي فزاد في

الثمن (قوله جبرناه) أي البائع

بالخيار قال الشيخ جبرناه وبأضا

فان زيادة لم ير بها المشتري

بضلاف النقص السالف فانه

رضي به في ضمن رضاه بالاكتمار

(قوله بان ملكه) أي فان صرح

بذلك لم تقبل دعواه ولا ينته

وعنده اذ الميز كان ولا تقصر به

فان ذكره كان قال كنت نيت

اواشبه المبيع على بغيره قبل ذلك

منه كما ذكره الشارح في باب

الحوالة بعد قول المصنف ولو باع

عبد ثم اتفق المتبايعان الخ في

بعض النسخ العقدية وصارته

وظاهر ان محل الخلاف اذ الميز

تأويله فاذ ذكره كان قال كنت

عقده ونيت اواشبه على بغيره

فبني دعواه قطعاً اه (قوله

فالتناقض في الخ) قال سم على

خ قوله فالتناقض الخ قد يقال

والتناقض هنا شأمن قوله وهو

دعواه انها وقت او كانت فلا تغيره

فان هذا القول مناقض لبيعه

عالم به ثم علم ورضي به وفي انه اشترا من مجبوره أو مدنيه المعسر والمطل بدنيه ومثله
ما اذا اشترا بما كتمن قيمته لغرض خاص وما أخذ من مخلوقين أو وصف موجود حالة
العقد ولو أخذ أرض عيب وباع بغيره القمام حط الأرض أو بلفظ ما اشتروا كرسوة
الحال من عيب وأخذ أرض ولو لم يذ كر ما وجب الاخبار به ثبت الخيار كما هو (قوله قال)
اشترته (عائلة) وباعه مراجه (فيان) انه اشتراه (بسمين) بينة أو اقرار (فلا تظهرا نه
بسط الزيادة وردها) لانه فليك باختيار الثمن الاول كما في الشفعة والثاني لا يبط شيء لانه
قد رعى عوضا وعقده والمبيع صحيح على القولين أي يتبينه العقادة بما دعاها فلا
يحتاج لاثباته (و) الاظهر على الخط انه (لا خيار للمشتري) ولا للبائع أيضا وان عذر
سواء كان المبيع باقيا أم ناقسا اما المشتري فله ان يلا كفوفا لاقول واما البائع
فالتدليه والثاني ثبت الخيار لانه قد يكون للمشتري غرض في الشراء بذلك المبلغ لا لارار
قسم أو نقاد وصية والبائع لانه لم يسل لها دعاء قال السبكي وهو على القولين (ولو زعم انه)
أي الثمن الذي اشترى به مراجه (مائة وعشرة) مثلا وانه غلط فبأنه قاله أولاً أنه مائة
(ومدعه المشتري) على ذلك (لم يصح البيع) الواقع بينهما مراجه (في الاصح) لتعذر
قبول العقد زيادة بخلاف النقص فليل الأرض (قلت الاصح صحته وانما علم) كالمو
غاط بالزيادة وما عليه الاول مردود بعدم ثبوت الزيادة لكن يثبت الخيار بالبائع
وانما عوا هنا ما وقع العقد الاول به دون الثاني حتى يثبت النقص لانه هنا للثابت
كذبه التي قوله في انه قد مدته وان عذر يرجع الى التسعير واما ما في جانيه بتدقيق
المشتري لجبرناه بالخيار والمشتري باسقاط الزيادة (وان كذبه) المشتري (ولم يبين)
البائع (الغلط) الذي ادعاه (وسها محقلا) بفتح الميم (لم يقبل قوله) لانه رجوع عن حق
آدمي (ولا ينته) ان اظهرا على الغلط لتكذيبه لها بقوله الاول ويشارك ما لو باع
دارا ثم ادعى انها وقت عليه او انها كانت غير مملوكة ثم يردنها حيث تجمع دعواه وتقبل
ينته ان لم يكن صرح حال بيعها بانها ملكه كالشهدت حبة انما وقت على البائع
وذلك ثم لم يقرر او صرفه انقله ان كذب نفسه وصديق اليه بان العقد قائم وضع فان
الوقت والموت التاقل ليسا من فعله فاذ اعترض قولا يمكن الجمع بينهما بان المبيع
حال البيع بالملك فلذا سمعت بينته واما هنا فالتناقض شأمن قوله فله بعد بالنسبة
لقبول بينته بل التصديق كالمو (وله تصديق المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح) أي ان
الثمن مائة وعشرة لا لقراره عند عرض العين عليه والثاني لا كما لا تنفع بينته وعلى
الاول فان حلف فذل والاولد على البائع شأمن ان البين المردودة كالاقرار ويثبت
للمشتري الخيار بين امضاء العقد على ما حلف عليه ونسخته قال الشبان كذا اطلقوه

(قوله كما قال في الأنوار) لا بد لي (قوله قال) أي صاحب الأنوار (قوله قطعت) من كلام صاحب الأنوار (قوله زهاء) أي قدر (قوله والبائع الخ) أي وشئت البائع الخ (قوله فله الصلح) أي المشتري (قوله يصيرك ظن صدقه) أي يقويه (قوله والاصح على الصلح) أي إذا قلناه الصلح معلوم أنه لا يتصلح عند إقامة البيئة (قوله لظهور عذره) قال حج وبهذا قالوا ما منا أيضا نحن ابن عبد السلام فبين باع بالفاقر المبارق ثم أذى أنه سرق وأقام حنثه عليه عتق قبل البيع بانها نبل أي وإن لم يكن لا زياره المبارق عذرا كما اقتضاء اطلاقه لأن العتق قد يطلق على نفسه أنه عبد قلدان وعملوكه وغنيته أنه لا تقبل يثقه لكونه من الأصل وتعين منه بعد تسليمه ١٧٠ على ما إذا لم يعد عذرا كسيت طقلا (قوله باعه) جواب لو (قوله

أو بغيرهما) كالهدي والصدقة (قوله ذكر القصة) أي فبالو اتهمه بالأعوض الخ كان يقول بعتك هذا بقتبه وهي كذا وبيع دوم لكل عشرة (قوله أو صلح من دية) الموافق لما مر أن يقول عن دم الخ

وقضية قولنا ان العين المردودة كالأقراران يعود فيه ما ذكره حالة التصديق أي فلا يقصر المشتري بل البائع لعدم ثبوت الزيادة وهذا هو المعتقد كما قال في الأنوار أنه الحق قال وما ذكره من اطلاعهم غير مسلم فإن الاحكام والتوقيف أو ردوا أنه كالتصديق ولم يتعرض الكثير لحكم الرد وقدما لفت زهاء ثلاثين مصنفًا ما بين تصديق وطول فلم يجد التصديق إلا في الشامل لأن الصباغ وقد وجه ما قالوه بأنها ليست كالأقرار من كل وجه كما يعلم من كلامهم إلا في الدعوى وعلم ما تقرران قول الشارح بغيره والمشتري حينئذ اختيار بين على المبرح القائل بقبول الزيادة ما على الأصح فلا تثبت له ولا بائع اختيار كما مر (وإن بين) لفظه وجهًا محققًا كما في كتاب على لسان وكيلي أنه اشتراه بكذا فبان كذا وتبين لي مرجحة جريدتي التي غلطت من عن متاع أي غيره (قوله الصلح) كما مر لأن ما بينه يصير ظن صدقه فإن حلف ذلك والارقت (والاصح) على الصلح (سماع) (ينته) بأن الفن مائة ومشرقة لظهور عذره والثاني لا تكذيب له أو لولاه بشرط ثواب معلوم باع به مرجحة أو اتهمه بلامعوض أو ملكه بارث أو وصية أو نحوهما ذكر الحقيقة وبيعها صحرًا مجة ولا يبيع بفظ القيام ولا السر أو لأمر المال لأن ذلك كذب وله أن يقول في بيده هو أجرة أو عوض خلع أو نكاح أو صلح به من دم قام على بكذا أو ذكر أجرة المثل في الأجرة فوهه في الخلع والنكاح والدية في الصلح بأن يقول قام على بمائة هي أجرة مثل أرصة أو مهر مثل امرأة أو صلح عن دية وبعتك بها ولا يقول اشتريت ولا رأس المال كذا لأنه كذب

• (باب بيع الأصول) •

وهي الأرض والشجر (والثمار) جمع غرو هو جمع غرة وذ كرى الباب غيرهما طريق التبعية إذا (قال بعتك) أو وبتك (عذره الأرض أو الساحة) وهي القضاء بين الأبائة

أو بغيرهما) كالهدي والصدقة (قوله ذكر القصة) أي فبالو اتهمه بالأعوض الخ كان يقول بعتك هذا بقتبه وهي كذا وبيع دوم لكل عشرة (قوله أو صلح من دية) الموافق لما مر أن يقول عن دم الخ

• (باب بيع الأصول والثمار) •

(قوله وهي الأرض الخ) بيان للسر اجبال أصول هنا والأفهي جمع أصل وهو لا يختص بمذكر هنا لأنه لغة ما فيه عليه غيره (قوله وهو جمع غرة) ويجمع ثمار على غرو وغر على ثمار ككتاب وكعب وعنف وأصناف ثم ما تقر صريح في أن الغر جمع وقد اختلف في مثله عما يفرق بينه وبين واحده بالهاء فقبيل هو اسم جمع لا جمع وعطه فكان القياس أن يقول الشارح وهي جمع غرة وفي المصباح الأبل اسم جمع لا واحد

لها من لفظها وهي مؤنثة لأن اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه إذا كان لما لا يعلل بآية التائت أو وتدخه الهاء إذا صغر اه ومعهوم قوله لا واحد له من لفظه أنه إذا كان له واحد من لفظه كما هنا لا ينعني به التائت (قوله غيرهما) أي من الحائقة والمزانية وبيع الزرع الأخضر والمرايا اه بكري (قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الإصالة وإن لم يترجمه اه سم وهو جواب ثان (قوله إذا قال بعتك) أي شخص ولو ركبلا ما أدنا ما في بيع الأرض من غير نص على ما نأخذ من كلام سم الآتي في غنيته أن مثله في الجبور عليه بل أولى لأنه نائب عن المولى عليه شرعا فلفظه كلفه (قوله وهي اقتضاء) أي الساحة لغة

(قوله والعروة) قال في القاموس والعروة كل بقعة بين الحدود واسعة ليس فيها شيء اه سم على ج ومنه يعلم ان التقهات لم يستعملوا العروة والساحة في معناهما القوي بل اشاروا الى ان الالفاظ الاربعة عرفا بمعنى وهو القضاة من الارض لا بقصد كونها بين الدول (قوله وفيها بناء) وشيخ فيها ما في حدها فاذا دخل الحد في البيع دخل ما فيه والا فلا وعلى الثاني يصح افتقار الفزالي بانه لا يدخل ما في حدها وفي زيادته العبادي باع ارضه على عيسى بن مازن فان ملكه اليه فبقي له شق وان كان له حق الاجراء في بقية فبقي الباقي (قوله لا يشترط) وهو النص عليه (قوله وشعر نبات) لا شجر ولا جاف (قوله وان كان شجر موز) انما اخذه غايه لانه لا يجر العادة فيه بانه ينفصل ويؤت الاصل فينقل قرب ما يجره انه كزرع الذي يؤخذ منه فلا يدخل او كالشجر الذي ينقل عادة (قوله ويلحق بالبيع الخ) انظر محل الجلالة ولا يعتد به كالبعض لان فيه قتلا وان لم يكن في الحال فليست له وقد يرد به دخول الوصية مع انها لا تنقل فيها في الحال فليست له وقال هو ان التوكيل يبيع الارض يدخل فيه ما فيها من شجرها وشعرها ويستدل بانهم قالوا ان بيع الوكيل كبيع المالك فليست له اه سم على منهي وفي ج ماضيه ما خلق بكل مما ذكر التوكيل فيه وفيه نظروا والقرق المذكور يزرع فيه فاذا بيعه اه ١٧١ لاستنباعه اه (قوله ووصية الخ) ووصية

قوله وصية ما يرضى فيها بناء وشعر حال الوصية دخلا في الارض بخلاف ما لو حدثا واحدا معا فغير فعل من المالك كالأولي السيل يذ في الارض فثبت له الموصى وهو موصى وفي الارض فلا يدخلان لانهما احاد فان بعد الوصية فلم تشملهما ففصل بينهما الواو وتوابعها فالوصية الوصية وان لم يوصى له بجاهة حائل ثم حلت ومات الموصى ثم قبل الموصى له الوصية فان الحل الواو لم يرد به بعد الوصية (قوله ووصي) اي وصية وفي مالوكه في حجة الارض بما

أوالعروة (أو البقعة وفيها بناء) ولو لم يكن لا يدخل الماء الموجود فيها وقت البيع الا بشرطه بل لا يصح بيعها مستقلة وتابعة كما مر آخر الباب الا بهذا الشرط والالاختلاف الحادث بالموجود وأذى طول النزاع بينهما (وشعر) ثابت وطب وان كان شجر موز كما ذكره البغوي وصحبه السبكي (فالذهب انه) اي ما ذكر من البناء والشجر (يدخل في البيع) لقوله فاما تتبع (دون الرهن) اضعف ويلحق بالبيع أخذ من المالك كل ناقل للملك كوقف وصية وعوض صلح واصداق صلح وأجرة وبالرهن كل ما لا يتقله كعارية واجارة واقراء كما اقتضاه كلام الرافعي وهو الاقرب لبنائه على البقعة وان أتى النقال بانه كالبيع والثاني يدخلان لانهم قالوا ما فاشبهها أجزاء الارض ولهذا يلحقان بها في الاختصاص بالشفعة ولو قال بجانيها أو بجزءها دخل ذلك كله قطعا حتى في شجر الرهن أو دون شجرها أو ما فيها لا يدخل قلنا اما الشجر اليابس فلا يدخل كما مرح به ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وهو قس ما يأتي من ان الشجر لا يتناول غصنه اليابس ولا شلته ان دخول الغصن في اسم الشجر أقرب من دخول الشجرة في اسم الارض ولهذا يدخل الغصن الرطب بلا خلاف ولا بشكل يتناول الدار ما أثبت فيها من وتد

فمع ان الوهب الارض نقط او عكسه فهل يصح ام لا فيه نظروا الاقرب الصحة لانه اذن في شقين ان يباحدهما دون الآخر وهو لا يضر لانه في بعض المتصرف فيه ولا يشكل عليه مالوكه في بيع دار يباع نصفها لم يصح لان تناول بطرق الشرع في هذه دون تلك وما مالوكه في ايجار ارض وأطلق قايروا مع ما فيها من الابنية وغيره عاقلان في يظهر صحة الاجارة في الارض وفسادها فيها انضم اليها الان يجمع في عقد واحد بين ما يبيع وبين ما لا يبيع فقلنا بصحة الاجارة بالنقص من المسمى باعتبار ما يخص الارض من اجرة المثل (قوله واجرة) اي بان جعل الارض اجرة بخلاف ما لو اجرها فلا يدخل ما فيها كما يأتي (قوله وهو الاقرب) واجع لا اقرار (قوله لبنائه) اي الاقرار (قوله والثاني يدخلان) اي في الرهن (قوله ولو قال) اي قال بعتك وان هو لم يأت في قوله حتى في الرهن الخ (قوله بجانيها) اي حتى الاستخبار بالقلوعة والبابية فيما يظهر وترد فيه سم على ج (قوله فدخل ذلك كله قطعا) اي سواء كان عالميا بذلك او جاعلا (قوله اما الشجر) محترز قوة رطب (قوله فلا يدخل) هل الا ان يقول بجانيها او لا فيه نظروا اه سم على ج (أقول) الاقرب الدخول لانها لا تترد في اسمعة الدار وهي لو قال فيها ذلك بعد وقوعها دخلت (قوله في اسم الارض) اي في اسم الارض بالتبعية قلنا (قوله ولا يشك) اي ملأه كفي الشجر اليابس

(قوله ثلثه) اى المخلوع واليابس (قوله ثم ان عرش) على طبق ثلث مالوا حسب عدم قطعها ليايسة والارتفاع جابرط الدواب
 ونحوه فيها فيه نظرو والحق بمثل فتر بلا لاعتاد ذلك حفرة التعریش (قوله او جعلت دعامه) اى بالتحمل لابلانية ونقي أن مثل
 ذلك تم بينهما (قوله مسيل الماء الخ) يفتح الميم وكسر السين ويكون الياء مثل وغيب قال في المصباح والمسيل بجري السيل والجمع
 مسایل ومسيل يعنين ويما قبل مسلا مثل وغيب ورفقان (قوله وشربها) بكسر الشين اى نصيبها (قوله وهو النهر الملوأ كين)
 قضية كلام سم على حج ان ما يصبغه البائع من السقي من الماء المباح يشبه ما يشتري منه بلا شرط وقد يهمل قول الشارح
 الملوأ كين (قوله حيث يدخل ذلك) اى الشرب ومسيل الماء (قوله لمطفا) اى شرط دخوله أو أطلق (قوله ومنعها) اى حيث
 كانت المذكوأ وان في الارض مالوا كانت خارجة عنها فلا تدخل الا بالشرط كما هو ظاهر ويجوز جعل كلام الشارح عليه يجعل
 قوله فيها كلام من الثلاثة قبله (قوله كما مرث الاشارة اليه) اى في قوة والمراد الخارج (قوله تناول الانبعاث والبناء) ووجه
 ذلك ان الانبعاث والبناء من معنى البستان ١٧٢ فمسلقا في رهنه دون رهن الارض لانها ليست من مساهله (فرع هـ)

أفتي بعضهم في أرض مشتركة
 ولا حدهم فيها فدخل خاص به
 اوحصته فيها أكثر منها فباع
 حصته من الأرض بانه يدخل
 جميع الشجر في الاولى وحصته
 في الثانية لانه ما ع أرضه فيها
 شجر ويرد بان الظاهر في الزائد
 خلافه اى وما على به لا ينتج
 ما قاله لان الشجر ليس في أرضه
 وحده بل في أرضه وأرض غيره
 فليدخل ما في أرضه فقط وهو
 ما يخص حصته في الأرض دون
 ما زاد عليه مما في حصته شريكه
 اه حج قوله ما زاد ينبغي أن يفي
 بلاجرة لانه وضع يمين قوله ويرد

ونحوه كاساني لان ذلك أثبت فيها الارتفاع به ميثنا فصار يكثر بها بخلاف الشجرة اليابسة
 ومثلها في ذلك المخلوعة لانها لاترادقداوم فأدبها أمتعة الدار نعم ان عرش عليها عریش
 لجنب ونحوه ويجعل دعامه بل دأرا وغيره صارت كالوتد قد دخل في البيع ولا يدخل في
 بيع الأرض مسيل الماء وشربها من القنطرة والنهر الملوأ كين ان لم يشرطه فان شرطه
 كان قال بالحقوقه داخل والمراد الخارج من ذلك من الأرض اما الداخل فيها فلا يرب
 في دخوله عليه السبكي وغيره ويوافق مالوا كترها فخراس أو زرع حيث يدخل ذلك
 مطلقا بان المنفعة لا تفصل بدونه قال الدميري ويمدخ في بيع الأرض السواقي اتي
 تشرب منها وأنها رها ويزعمها فيها كما مرث الاشارة اليه وعلم على تقرير أن تغيير المنصف
 بقوله فالذهب جميع ما نفع في العريية لانه تقدمه شرط بالقوة وهو كاد في نحو ذلك فسط
 القول بانه غير مانع فيه لعدم تقدم شرط عليه ولا ما يقتضي الربط (وأصول البقل التي
 تنبت في الأرض سنين) أو أكثر وأقل وان لم تنبت في الاا دون سنة كالهال جماعة منهم
 الرواني ونقله عن نص الام وقال الاذري انه المذهب ويزعمه في الانوار بحيث يجوز مرة
 بعد أخرى تغييره جري على الغالب والضابط ما قلناه (كالقث) بالقاف والتاء المتناهية وهو
 ما يقطع للدواب ويسمى القرط والرطبة والقنصة بكسر القامين وبالمهله والقضب

ايضا

بان الظاهر خلافه كتب عليه سم اذا اقتابهم هذا الظاهر وكان الشجر في احد جانبي الأرض وقاسم
 المشتري الشريك الآخر فخرج المشتري المقلب الثاني عن الشجر فظاهر الكلام ان ذلك لا ينفعه من ملكه ما دخل في البيع
 من الشجر وهل يصدق ايقام بلاجرة ان كان باعه كذلك اه (أقول) القياس انه كذلك فيسبق بلاجرة (قوله مرة بعد أخرى)
 اى او توشد مرة بعد أخرى ولو زاده كان اولى كاقبال الشيخ في شرح منبهه (قوله تقصيرة) اى بدنتين (قوله والضابط
 ما قلناه) اى من قوله بحيث يجوز مرة بعد أخرى ه (فرع هـ) سئل مد بالدرس عن اشترى انا فيه زرع يميز مرارا فاجاب بان
 يدخل الا عامه دون الجزء الظاهر ولا بد من شرط قطهها والحاصل ان الانا ما يقسمه لما قبله كالارض بالنسبة لغيرها اه
 على منهج ومن قوة والحاصل الخ يعلم ان الكلام فيما لو أطلق في بيع الانا ما لولة ليعتد الانا ما مانيه كانت الجزء الظاهرة من
 جهة البيع فلا يحتاج الى شرط قطهها بل لا يصح

قول الحمى قوله تناول الانبعاث الخ ليس في نسخ الشرح بأيدي تناول الخ

(قوله وقيل مهملة) أي مقنونة ١٥ ج (قوله والهندبا) أي البقل ١٦ حجة (أقول) لعل المراد بها ما ينسب في العرف بقلا
وعبارة شخصنا الزاوي قوله وأصول البقل هو خضر ورات الأرض قال في الصالح كل نبات اخضرته الأرض فهو بقل (قوله
والسلق) بكسر السين شرح الروض ومنه في الطب لم يتفرخ إلا من حل في سكة أو مفتوحا الأصل السكن وبصرح به
اقتصار القاموس على كسر السين وعدم تعرضه للامن من قاعدة إذا أطلق الحرف الثاني لم يقصد به كان ساكنا (قوله ومنه
نوع لا يجوز) أي فلا يدخل في البيع (قوله والنضاع) في الاختار النضاع بفتح وكذا النضاع مقصور ومنه ١٧ وفي القاموس والنضاع
والنضاع بكسر وهاء أو بكسر وهم الجوهري بقل معروف وقوله أو بكسر أي حفظ وعبارة الصالح النضاع بفتح معروفة
وكذلك النضاع مقصور ومنه والنضاع بالنضاع الطويل ١٨ قافهم ان النضاع بفتحين لا يطلق على البقلة المعروفة بقول القاموس
أو بكسر وهم معناه ان اقتصار الصالح على أنه بكسر لا كهدوهم ١٩ (قوله ان هذه المذ كورات تادلثبات والدوام) لا يقال
ما معني الدوام مع ان هذه قليلة وان اخضره بعد أخرى لا تأقول ١٧٣ لما كان المتأدق منه اشتمالها مع بقائه

أصوله أشبه ما قد صدته الدوام
ولا كذلك ما يؤخذ دفعة فاته
وان طالت مدة ادراكه ما يؤخذ
دفعة فاشبه امتعة الدرائق
تؤخذ دفعة واحدة (قوله والجزء)
بكسر الجيم (قوله فيشبهه المبيع)
أي لخواص القطع وحصل الاشتباه
واختلاف ذلك فان اتفاقا لشي
فذلك والاصدق صاحب البدك
بأن (قوله وما فيه) أي غير
أصول البقل المذ كورات من أصول
ما يؤخذ دفعة واحدة (قوله
فكالبزرة) أي فلا يدخل (قوله
محول على ذلك) أي شرطه (قوله
فهو بالمهملة) أي ويقتضها أيضا

أي بمهملة ساكنة وقيل مهملة (والهندبا) بالذو القصر والنصب القاموس والسلق
العرف ومنه نوع لا يجوز الا من واحدة والظن الجازي والترجس والقسط البطح
وان لم يفر اعتبارا بامتن شأته ذلك والنضاع والكرفس والبنفسج (كالتحريم) لان هذه
المذ كورات تادلثبات والدوام قد دخل في غير المبيع دون هو الرهن والفرقة الظاهرة
والجزء الموجودة عند البيع للبائع كقافهم من قوله أصول البقل فيجب شرط قلدهما
وان لم يسلغا وان الجزاء القطع فلا يزيد فيشبهه المبيع بغيره بخلاف الفرقة التي لا يظن
اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك وما غيرهما كالجزء كايه عما ياتي وما ذكر من اشتراط
القطع هو ما جزم به الشيخان كالغوى وغيره واعتبار كثير من وجوب القطع من غير
اعتبار شرطه محمول على ذلك قال في الثقة الا ان النصب أي القاموس فهو بالمهملة كما قاله
الاذري وان ضبطه الا سئوي بالهمزة فلا يكلف قطعه أي مع اشتراط قطعه حتى يكون
قدرا يتقعه قالوا لان متى قطع قبل أو ان قطعه تق ولم يصلح لشي أو قول جمع ينفق وجوب
القطع في غير النصب من شرطه مردود الآن بوقول وشعر الخلاف كما قاله القاضي
الحسين منه ما يقطع من أصله كل سنة كالنصب وهو هو فما يعرف وما يتقوله ساقه
وتؤخذ خاصه فكما ان قال ابن الاستاذ وهو متعبه قال الاذري ويظهر تقبل اختلاف

(قوله فلا يكلف قطعه الخ) وقد يقال أي قامة في بقائه مع الزيادة للمشتهى وقد يجب بان زيادة الظاهر باللفظ بحيث يتقعه
البائع لانها لو لم تكن ملكه فليست له وقد أقر مر هذا الجواب اخذ بقضية هذا الكلام ثم بعد ذلك ترد فيه فليصر ٢٠ سم
على منهج (قوله حتى يكون قدرا الخ) أي ولا جرة عليه مدة بقائه (قوله الآن بوقول) انظر عاذا يقول وقد يقال بوقول يحمل
وجوب النضاع على وجوب شرطه كما حثرت الاشارة اليه في قوله محمول على ذلك (قوله وشعر الخلاف) بكسر الشا والخلاف التضييق كما
يأتي وهو المسمى الآن بالبان (قوله كما قاله القاضي) ونفسه هذا وما يأتي ان شعر الخلاف ليس في الثقة وعبارة الزاوي نصها
وعبارة الثقة الثالث حثرت العبارة بقطع النصب والخلاف فالحكم فيه ما على ما ذكر فيدخل عروقها في المتقدم في الظاهر الآن
بشارق الزرع في شيء هو اذا كان الظاهر من النصب مما لا يمكن الاستغناء اذا قطع في الحال لا يكتبه القطع حتى يسلخ حاليه
لاستغناء كالشعر على الشجر ٢١ قد صرح بان شعر الخلاف في الثقة لكنه لم يذكر فيه أنه لا يكلف قطع ما ظهر من الخلاف الا
اذا كان قدرا يتقعه وما ذكره الشارح عن القاضي يخبره عن ثم عزاه له دون الثقة (قوله وهو هو) انظر نحوه ما هو وعل
مراده فهو هو ما لا يتقعه بصغرا (قوله يتقوله ساقه) أي من الخلاف (قوله فكالتحريم) أي فيدخل

(قوله ويرج هذا) أي عظم اعتباره في الكل (قوله بأنها) أي الثمرة (قوله بخلاف ما هنا) أي القصب (قوله واعترضه) أي اعترض
 فرق السبكي (قوله يسير كسبع بعض) أي وهو باطل كما تقدم (قوله وقرق الشيخ) أي بين ما هنا وبين الجزر الذي ينقص بقطعه قيمته
 وطوردة باعتراض الأذري (قوله وتمتوت) بهذا يدل على أن نقل الجلبة لا يحصل به القبض كافي الشائع فلنشأله ٨٥ سم على حج
 (أقول) والظاهر خلاف هذا بل ينبغي الاكتفاء بذلك لحصول المبيع في المشتري الآن بقاها كما كان منوعا من التصرف فيه
 قبل قطعه لم يتخلوا واشتراط القطع لصحة القبض (قوله من الوجه الذي يراد) أي وهو الأكل (قوله ولا بد من أن يذبحه أفعار بأن
 المرادة شرط قطعه لكن لا يجب الزيادة به حال أو سابق لقول الشارح فلم يصح للشرط فيه الدال على أن المرادة أنه لأجل اشتراط
 قطعه وقوله لمساهمة المشتري فيه إشارة إلى أن الزيادة للمشتري واعتدالها يقال أي قاعدة في بقائه مع أن الزيادة للمشتري بأنه
 يسامح به فليشأله ٨٥ سم على حج وحاصله أن ما أقدمه قوله ولا بد في الأخير من عدم تكليف القطع مع اشتراطه مخالفا لما
 أقدمه لمساهمة المشتري من عدم اشتراط القطع وبجواب ذلك الثاني خبر وأود عليه لأن مراده بما ذكره ضمانهم من كلام الشيخ
 من اشتراط القطع ومن ثم عارض الشارح عنه ١٧٤ هنا بقوله وأبعد بعضهم تعريضا بالبيع فيما ذكره والحاصل أن ما ذكره

انما يدل على حج لأجل الشارح
 هذا وقوله ولا بد جواب سؤال
 تقديمه ما فائدة شرط القطع مع
 عدم تكليفه حالا وكيف جاز
 التأخير مع مخالفة للشرط (قوله
 وأبعد بعضهم) مراده حج ولعل
 وجه البصانة لو كانت الصلة
 المساهمة لما نسخ فيه إلى الشرط
 القطع وصريح كلام صاحب
 التفتت لاف وهو أنه لا يمتن شرط
 القطع وإن لم يكلفه (قوله القصب)
 أي دون غيره من الثمرات والشجرة
 الظاهر بين (قوله وإن قال) أي غاية
 (قوله بخلاف ما هنا) قال سم على

كلام الامام على هذا التفصيل وقد اعترض السبكي ما مر من استثناء القصب بأنه أمان
 يعتبر الاستتاع في الكل أو لا يعتبر في الكل ورجح هذا وقرق عنه وبين بيع الثمرة قبل بدو
 الصلاح بأنها مبيعة بخلاف ما هنا واعترضه الأذري بأن ما ظهر وان لم يكن مبيعا بغير
 كسب بعض ثوب ينقص بقطعه وقرق الشيخ بأن القبض هنا مماناة بالقطعة وتم توقف
 على النقل المتوقف على القطع المؤدى إلى القبض ثم أجاب عن اعتراض السبكي بأن
 تكليفه بالبيع قطع ما استثنى يؤدى إلى أنه لا يفتق به من الوجه الذي يراد الاستتاع به
 بخلاف غيره ولا بد في الأخير وجوب القطع حاله في بل قد عدهم بخلافه بالكتابة وذلك في
 بيع الثمر من ماله الشجرة ٨٥ وأبعد بعضهم فثبت أن وجه تخصيص الاستثناء بالقصب
 عدم الاستتاع به غير من كل وجه فلا قيمة ولا اختصاص فيه فلم يصح للشرط فيه لمساهمة
 المشتري بما يذكر قبل أن قطعه بخلاف صغيره ينتفع به لقوا كل الدواب فيقع فيه
 التخاصم فاحتج للشرط فيه دفعا (ولا يدخل) في حلقه يبيع الأرض كافي الحرر وإن
 قال بحقها كما قاله القموني وغيره بخلاف ما هنا (ما يؤخذ دفعة) بضم أوقوله وخصه
 واحدة (كالخطة والشعر وسائر الزروع) كقبيل وجزر وقطن خراساني ونوم وبل

حج ظاهره أن المعنى بخلاف ما إذا قال بغيرها وان مروءة المسئلة أنه قال بهنك هذه الأرض بغيرها فدخل
 ما يؤخذ دفعة واحدة فليست نظردل مع قوله الآ في ولو باع أرضا مضمنا أو زرع لا يرد بالبيع الخ فانه صرح فيه بطلان البيع
 في البيع خلاف ما أقاده ناهنا من الصلة فإن المفهوم من الحكم بدخول شيء في البيع همه البيع وتساو ذلك الشيء ثم لا مانع
 من الصلة والتناول في نحو فصل لم يسبق وشعر إلا أنه لما عم كل ثمر أشكل الحال وما ما قد يقال من الفرق بين أن يقول بغيرها
 كما هنا وبين أن ينص على ما هنا كان يقول بهنك هذه الأرض وهذا الزرع الذي فيها ويحصل عليه ما يأتي فمن أبعد البعيد بل
 الكلام في حصته ٨٥ وقد يقال مراده أنه إذا قال بغيرها لا يدخل في بعضها ما يؤخذ دفعة بخلاف ما إذا قال بغيرها فإن لفظة
 شامل لما يؤخذ دفعة فمفصل فيه بين كونه كالغير سلبه فيسد العقد وكونه كالقبض فصع به ويحصل قوله فيما يأتي ولو باع
 أرضا الخ لدل على هذا التفصيل (قوله وقصه) قضيته أن الضم والفتح بمعنى المترددة عبارة المتأخر والدفعة بالضم من المعطوف ومثل
 الدفعة والدفعة بالفتح المرقاة واحدة ٨٥ وفيه في باب القاف وبه القوم دفعة واحدة بضم الهمزة أي باعوا جزءا من أرضهم فلهذا
 والشعر) ومثل ذلك من الخبر ربه أو فواذا طلع نقل إلى مكان آخر وبسعى الشئ فلا يدخل كالمقحمه ٨٥ سم على حج

(قوله المشتري الخيار) أي على القود اهـ ج (قوله تأخر انتفاعه) قال المصنف فان كان غلب الزرع قلا خياره اهـ أقول ظاهره سواء كان الزرع المألف أو غير وجهه باهـ اشتراهما سلوبة المنفعة ولو قيل بان الخيار اذا باع الزرع لغیر المالك لم يكن بيعه لا اختلاف الاضراض باختلاف الأشخاص والاحوال (قوله لم يزرعه) أي لم يكن قد نشأه وقع وعظم ضرر الطول مدة تعريضه او كثره اجرة فيبقى عدم سقوط الخيار بتركه اهـ سم على ج ويخفى أن ههنا سقوط خياره بتركه كما لم يضر المشتري بالزرع بان كان يقو على منفعة الارض المرادة من الاستبقاء ١٧٥ بان كان مراد زرع عشي ثوبا لا ياتي زرع عمالا

مع وجود الزرع الذي بها (قوله كالعلم ولم يظهر الخ) أي في أنه ان ظهر ثبت الخيار (قوله وان زعم الاسنوي) ردة كلام الاسنوي واضع بالنظر لقوله في يد المشتري اما مع النظر لسياق من ان المراد يدخل في يده عن جهة البيع فافرقه غير ظاهر لان ما في دخلت في يده عن جهة البيع دخلت في ضمانه ثم اريدت في سم على ج ما يصرح به (قوله) أي الضمان (قوله) مدة بقاء الزرع) نعم لو شرط عليه القطع فأخرو وجبت عليه الاجرة تركه أو فاء الواجب اهـ شرح منهج والمرد وجوب الاجرة من وقت القبض (قوله الى أوان الحصاد) لكن لو اراد عند أوانه دباس الخطة مشلا في مكانه لم يمكن بالارضا اهـ سم على منهج أقول فلو أخر بعد أوانه حل تزمه الاجرة وان لم يطالب أم لا يلزم الا بعد الطلب فيه نظرو الاقرب الثاني لان الظاهر انه لا يلزم بالقطع

اذ لا تراه واهـ (ويصح بيع الارض المزروعة) هذا الزرع الذي لا يدخل كقوله الشارح دونه بشرط سبق رؤيته لها ولم يضر مدة قبض فيها تميرها او كان هو غير ما عمن رؤيتها بان امكنت من خلاله كما قاله الاخرى (على المذهب) كما لو باع دار مشهورة بامتعة والطريق الثاني بضره على القولين في بيع الدار المشاعة بغير المكترى أحدهما البطلان ووفق الاول بان يد لمسا بجرعائه اما الزرع الذي يدخل فلا يمنع الحصة بزمانه كله للمشتري فتقيد الشارح لاجل محل الخلاف وقوله (وله اشتري الخيار ان جهه) أي الزرع الذي لا يدخل لتأخر انتفاعه ولا يشاق ذلك ما عمن تصويره برؤيته من خلاله لانه منصوص به على وجهه كونه باقيا الى الشراء لا انكشف بصوراه رأى الزرع وله الخيار ان لم يزرعه له البائع ولا عليه الا قبيل أو قال افرغها منه في زم لا اجرة له غالبا كيوم أو بعضه مسقط خياره كالعلم ولم يظهر ما يقتضي تأخر الحصاد عن وقته المتأخر كما يشبه ابن الرقعة فانه لا يخفى أيضا (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الارض في يد المشتري وضمانه) اذا حصلت الضمان في الاصح لو بود التسليم في عين المبيع مع عدم تأني الترخيص حاله وبه فارق الدار المشعوبة بالامتعة والثاني يمنع من قبضها كما تنفع الامتعة المشعوبة بها الدار من قبضها ووجهه عامر وما زاد المصنف من ضمانه محتاج اليه اهـ لا يلزم من دخولها في يده ضمانها فقد تضرع في يده ولا يلزم كالأودعه البائع اياه او كانت في يده بغير اجارة وان زعم الاسنوي عدم الاحتياج له (والبذر) باجماع ائمة (كالزرع) فهو ذكر ويأتي فان كان زرع محمول ومكسوى الفصل دخل والا فلا ويأتي هنا ما عمن خياره وورعه ومنها قوله (والاصح انه لا اجرة للمشتري مدة بقاء الزرع) التي جهه وأجاز كالأرض في الاجاز في العيب اهـ قال الشارح ولا يهمل الاجارة بغيره بنفس المفعة تلك المفعة فانه ما لو باع دار مشهورة بامتعة فانه لا اجرة لمدة التعريض والثاني له الاجرة قال في البسيط لان المتنازع متبرع عن المقدور عليه أي فليست كالبيع امالو كان عالمنا لا اجرة له جرما فتقيد الشارح لاجل محل الخلاف وظاهر ان الزرع يبقى الى أوان الحصاد او القطع وعند

بعد دخول اوان الحصاد لا بعد طلب المشتري ووفق منه وبين ما لو شرط بالقطع حيث لزمت فيه الاجرة مطلقا وجود المخالفة لشرط في تلك مصرح بها وكذلك اهـ ويؤيد هذا الفرق ما قبل في الواسع كما ناهه في حفظ متاع وفرقت المدة ويطالبه المؤخر بالفتح ولا باخراج الامتعة من ان لا تزمه الاجرة لمعنى بعض الفرق المدة لكن يخالف هذا ما يأتي في الشارح في الفرق الثاني بعد قول المصنف وبشرط الاقام من قوله ولو ابقاها مدة تمت شرط أحد ذلك أي القطع او القطع لم تزمه الاجرة الا ان يطالبه البائع بالشرط فانتع ثم اريدت في ج هذا الجواب عن ذلك وعبارته نعم ان شرط القطع فأخرو زمت له الاجرة تركه أو فاء الواجب عليه وظاهر كلامهم انه لا فرق في وجوب الاجرة بين أن يطالب بالقطع الواجب وأن لا يرافقه ما يأتي في النجدة =

= او المنة بعد اوتقبل بدو الصلاح المشروط قطعهما انه لا يجب الا ان طولها المشروطا تمتنع وقد يفرق بان المؤخر ثم المبيع
وهنا عين اجنية عنه والمبيع يتساع فيه كثيرا بما لا يتساع في غيره لمصلحة بقاء العقد بل ولغيرها الا ترى ان استعمال البائع له
قبل القبض لا ابره وان طلبه قبضه فامتنع تعديلا كذلك غيره ثم ابقى اجبت اول الفصل الا في جباو افي ذلك اه
(قوله الحصاد) بكسر الحاء وقصاها يوم مائري قوة تعالي يوم حصاد (قوله ماضرها) كان الاولاني يقول ماضرها او ماضر
بها لان القمل من هذه الماتقان كان مجردا تعدي بنفسه او من يدافيه الهمة تعدي بحرف الجر (قوله ولاجرة عليه) اي
البائع (قوله منه) اي الزرع (قوله لان العطف باو) يتنافى بعض المواضع عن ابن شمام ان واو التي يفردها هي التي تلتك
وهو دون التلقين اى وما هنا من فاتها بمعرفة الواو اه سم على ج فلا يتم توجيهه افراد اعدا ذكر (قوله او امتنع)
اى تعذر (قوله كقصيل) اسم للزرع الصغير وهو بالقاف (قوله وتكن من اخذه) اى ولو يمسر (قوله دائم النبات) كوى
الفضل (قوله صاع المبيع في الكل) فرضه كشرح ١٧٦ المنهج في دخول البذر والزرع وان لم يره المشتري وبقي مالو كان

بالارض باء وتصبر ولم يره المشتري
فهل يقتصر عدم الرق بقبضه لكونه
تابعا ولا بد من رؤيته لانه مبيع
ولا يخرج عن كونه مبيعا بكونه
قابلا فظهر ومقتضى ما ذكره
الشارح من عدم اشتراط رؤية
البذر لكونه تابعا جريا في
الشجر ونحوه فلا يشترط لصحة
العقد حثاؤيته لكونه ليس
مقصودا بالعقد وانما دخل تبعا
وقد يفرق بان رؤية البذر قد
تعدو لا خسلاطة ما لم يره وتغيره
غالب اختلاف الشجر والنبات (قوله
وقارق) اى ما ذكر من المصنوع
ذكر الزرع الذي يدخل عند
الاطلاق (قوله وحملها باء) اى

قلعه بلزم البائع تسوية الارض وقطع ماضرها كعروق الفرة ولاجرة عليه مدة تفريغ
الارض منه ولو بعد القبض بخلاف ما سبأ في الاجارة لا قبض المتأخرين لانها
تابعة لثقة بقاءه (ولو باع ارضاع فذا وزرع) بها (لا يفرق) افراد لان العطف باو
(بالمبيع) منها اى لا يصح معه وحده والزرع الذي لا يفرق بالمبيع كبر لم كان يكون في
سبله او كان مستورا بالارض كالقبول والبذر الذي لا يفرق بالمبيع هو ما يره او تغير بعد
رؤيته او امتنع عليه اخذه كاهو الصاب (بطل) المبيع (في الجبيع) جزا للقبول باء
المقصودين وقد ذر التوزيع اعلمنا يفرق كقصيل غير سئل اوفى سبله وراه كذرة شعير
وبذر اوفى يتفرقة من اخذه فصح جزا (وقيل في الارض قولان) احدهما
كأول والثاني الصحة بجميع الثمن نعم ان دخل فيها عند الاطلاق بان كان دائم النبات
صح المبيع في الكل وكان ذكره تا كيدا وفارق بيع الامه وحملها باء في حقيقة الوعد
بخلاف ما هنا فاشترطه ما لم يقتصر في الحمل وقدم المستند في الكتاب البذر في صفة
الزرع عكس المهر لتعود الصفة اليه ايضا فيخرج بها ما روى في العقد ولا يتغير وقد
على اخذه فانه يفرق بالمبيع ولم يقب في الدقائق على ذلك (ويدخل في بيع الارض الحجارة
المخلوقة) او الممتعة (فيها) لكونها من اجزائها ثم ان قصدت الارض لزرع او غرس كانت
عيما يثبت اختياره (دون المدفونة) من غير اثبات كالكنوز لا تدخل فيها (ولا اخبار

الحمل (قوله وقدم المصنف) اى فقال ولو باع ارضاع فزرع لا يفرق بالمبيع او بذر (قوله لتعود الصفة اليه ايضا) للمشتري
اى على الوجه المتبادر ومنه في الاستعمال فلا مرد ان القيد هو المتقدم وانما هو توسط يعود على الجبيع (قوله او الممتعة) اى
بالبناء ونحوه كان يحفر في موضع ويثبت الحجارة ثبات الاوتاد (قوله او غرس) اى او بناء وكانت الحجارة تضر كنهها من غير
الأس (قوله دون المدفونة) قال سم على منهج فرع باع ارض او جدها بحجارة واشتباها بعد قلع المشتري مثلا ولا وادى
البائع انها كانت مدفونة فهي والمشتري انها كانت حثقة فهي فمن المصدق وقد يقال ان صدق البائع لانها كانت ملكه
والاصل بقاء ملكه عليها وقد يقال فيصالحان لان اختلافها ما يرجع الى الاختلاف في قدر المبيع هل هو الارض وحدها او مع
الاجاريون كان المشتري موافقا للبائع على انه لم تصد منه اضافة البيع الا الى الارض وانه يتعرض لبيع الاجار وقد يقال
يصدق البائع لان المشتري يدى حذرته والاصل عدمه لكن هذا واضح اذ ادى المشتري انها كانت مخلوقة فيها ثم رأيت
في الباب ما نصه وصدق البائع حينه انه يبيع البيع بعد التأخير اه وهو يدل على انه في مسئلة ان يصدق البائع حينه =

لأن تنازع البائع مع المشتري في أن البيع بعد التأبير أو قبله تنازع في عقد المبيع هل هو الفضل مع القربة أو الفضل وحده ومع ذلك كان المصدق البائع فكذا في مستلزماتنا من أقول وقد يقال الأقرب التصالح كما تقدم في كلامه (قوله أو عكسه) ضعيف (قوله وهو بغيرهما) أي الشئين (قوله التناهي) نسبة لبيع النشاء قال في الباب التناهي بالنقض إلى التناهي المعروف ونشاء عقربة بر يشصمر ٨١ وفي المصاحف والتنازعان الحصى الریح الطيبة والنشاء ما يعمل من المنطقة قال بعضهم وما وجد محمودا والعامه تقصره التناهي من سلامه وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه مقصور فانه قال ليس بعمر في أن صانع من العرب تكلموا به فخلطه على المقصور أولى لأنه لا زيادة فيه (قوله أو الوجه ما اقتضاه كلامهما) أي من عدم ثبوت الخيا في صورة العكس (قوله أو اختار القلع) أي بان رضی جامع كونها مشقة على المزارع لكن طلب من البائع ١٧٧ القلع (قوله ولا يقاس بثبوته) أي الخیار (قوله وان وهما) أي المجرورة

المشتري ان علم الحال ولو ضرر قلعهما كسائر الميوس ثم لو جعل ضرر قلعهما دون ضرر تركها أو عكسه أو كان قلعهما مائة مثلها اجرة تقصر وعبارة من غيرهما من جهة العكس فانها ما قبله بضرر القلع واستندركه التناهي والاشوى عليها بان مقتضى كلامهما عدم ثبوت الخیار فيه ومقتضى كلام غيرهما بثبوته لأنه لا قد يطمع في أن البائع يتركها والأوجه ما اقتضاه كلامهما إذ لا يصلح طمعه في تركها لغة الثبوت الخیار ولا يقاس بثبوته فيما لو ضرر (ولزم البائع) أن لم يقصر المشتري أو اختار القلع (النقل) وله النقل وان لم يرض به المشتري ويجوز للمشتري عليه وان وهما لا تقصر في الملك وقارق الزرع بان له امدا يقتظر ويلزمه تسوية ضرر الارض الخاصة بالقلع قال في المطلب بان بعد التراب المزال بالقلع من فوق الحجارة تمكاته أي ولو لم يسو هال بعد يجب عين تدخيل في البيع ولا جرة عليه لذلك وان طالت وكانت بعد القبض (وكذا) لا خيار للمشتري (ان جهها) (ولم يضره قلعهما) بان قصرته مده ولم تتبببه سواء أضرته تركها أم لا لزوال ضرر بالقلع (وان ضرر قلعهما بان نقصها ولو طال زمنه مع التسوية قتلها اجرة) (قوله الخیار) ضرر تركها أو لا تعال الضرر ثم لو رضى بتركها له ولا ضرر فيه سقط خیاره وهو اراض لا تقلل ان لم تتوفر فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها وهو بخيار المشتري ولا بد سقط خیاره بقول البائع انما غرمك الاجرة والارض للهنة لا يقال في الترتبنة ولا يلزم تحميلها لانما نقول الهبة فيها حصلت بما هو متصل بالمبيع شبهه بجزأ بخلافها في ثلاث (فان أجاز) العقد (زم البائع النقل) تقصر بذلك المشتري (وتسوية الارض) كامر (وفي وجوب اجرة التل لمدة النقل) اذا خيرا المشتري (أوجهها) انها (يجب ان تقصر بعد القبض) لانه فوت على المشتري المفعة في تلك المدة (القبلة) انجنيته

فيئدانه لا يلزمه القبول ٨١ سم (قوله وقارق) أي الاجبار (قوله بان بعد التراب) فلا تقف قطعه الاحيان بمثل ٨١ سم على منعه والكلام في القرب المظاهر اما القبض كالمباد القس والسر حين فلا يلزمه مثله لأنه ليس مالا (قوله ولو لم يرضها) أي القرب المعاد اليها (قوله لمدة) ذلك أي التسوية وإعادة القرب (قوله ولا ضرر فيه) أفهم انه اذا كان نفسه ضرر لا يسقط خیاره وهو ظاهر (قوله وهو اراض لا تقلل) تقدم مثله في الزرع حيث قال ولا يلزمك الا بقلع الخ وتسوية اليه فيها حج هنالك قال سم عليه والله قوله وهو اراض قال في شرح

٢٣ في الارشاد الصغير ويظهر في ترك الزرع انه قليل له تابع لا يبرده وقد وعينه زائفة فخر باقية بخلاف فهو اجارة فيها ٨١ وهل يحتاج في ملكه إلى اجبار وقبول بشرط ما فيه فخر وظاهر الخلاف عدم اشتراط ذلك أه أقول بل ظاهر قوله القليل انه لا بد من القسط وكتب أيضا قوله وهو اراض أي فيصرف فيه كاشف فينتج به بيعه والانتفاعات كاله الطعام واعطاه لاهل بيت وهو وهم وبناتها طهارة ولا ينصرف فيه بيع ولا فخرهما ونقل مثله عن حواشي شرح الروض والدارج (قوله ولا يسقط خیاره) أي فله القسط ولا يجبر على موافقة البائع وقضية ذلك ان لو وافقه على اخذ الاجرة أو الارض لم يتنع وعليه فخره شكل جوا اذا اخذ الارض مما سبق من امتناع اخذه اذا ظهر بالمبيع عيب قديم وراد البائع دفع الارض واسقاط خیار المشتري الا ان ينصر ما حمله الوصل بان موافقه تسقط الخیار فيه بذوق ذلك ولا يسقط خیاره (قوله اذا خيرا المشتري) يفهمه انه اذا كان طالما لا جرة والقياس وجوبها لمطلقا لان تقريها بعد القبض تصرف في بذخيره

(قوله ومن ثم لم يلبهاها) أي الجادة (قوله لزمته) أي الأجنبي (قوله مطلقا) قبل القبض أو بعده (قوله لأن جنائنه) أي الأجنبي (قوله وكذا في الإبرة الخ) قضية هذا التشبيه أنه إن حصل من التسوية قبل القبض لا يجب على الباقي أو بعده وجب لكن قضية قول سم على حج فيما قلناه من شرح الرضوخ من قوله وظاهره أنه لا أرض له أيضا عدم الفرقين كونه قبل القبض أو بعده (قوله ويدخل في بيع البستان الخ) قد يخرج الرهن ويخرج من حق فأن الحق وقفا لم أر امتدح في رهن البستان والقرية معا فمن بناء وشعر خلا فاليوم هذه كلام شرح الهبة ٨١ سم على منهج وقضية تسليم دخول البناء والتصرف في رهن البستان والقرية والداران من مسماها عدم دخول المتصل الذي يتوقف عليه قطع المتصل كما في عدم دخول البناء والتصرف في رهن الأرض على ما تقدم في كلامه وليس مراد (قوله وكل ما له أصل ثابت) انظر ما مراد بالربع الذي إذا كان أصله ثابتا يدخل وقد تقدم في بيع الأرض أن ما يميز مرتبة بعد أخرى تدخل أصوله ١٧٨ في البيع وما يؤخذ فمرة واحدة لا يدخل فقيا أنه أن يقال هنا كذلك

وعليه فلم يظهر لهذا التشبيه وجه
الهمم الآن يقال مراده دخول
الأصول من الزرع الذي يميز مرتبة
بعد أخرى فيوافق ما مر (قوله
شعره من باب) وفرض خلاف
حج (قوله لدخولها في مسماها)
وقائده كره هذا الحكم هنا مع
كون الكلام قياسا يستلزم غير
مسماها التشبيه على تفصيل ذلك
المسمى والتوسط لبيان أن المتصل
هنا إذا توقف عليه قطع المتصل
كفتح الخلق وصندوق الحادون
وألات السابقة يدخل في كل من
القرية والدار والبستان وإن لم
يكن من مسماها (قوله اعتد)
أي وإن لم توضع عليها بالقبض
(قوله وكذا البناء) ويدخل في بيعه
أيضا الأبار والسواقي المثبتة

عليها بخلاف البر لا يدخل فيه القيم وهو النشب إلا أن وان أنبت وثبت (قوله البستان) أي بإبدال القرية
البستان (قوله لتبعضها) في التعليق به مسامحة لأن القرية هي الأبنية المجتمعة فالباقي من مسماها تابع له (قوله بخلاف الخارجية)
خلاف الفالح (قوله كما اقتضاه كلامهما) قال سم على حج وكلام شرح الرضوخ كما صرح في عدم الدخول قائله لكن إن دخل قوله
ويدخل أيضا حريم القرية ما لها أصل ولم يشك بعدم دخول الأبنية المتصلة بالسور وإن كانت قبل الحريم لأنه تابع للقرية دونها
فغايتها أنه قرية أخرى بجانب تلقى وهي لا يتمتع امتتاعها لمصرعها ثم قد يقال الحريم حقيقته مشترك بينهما أه (قوله وإن ظفر
فيه الأسنوى) جرى ابن حج على ما قلناه الأسنوى (قوله فأنق مثله هنا) أي فيدخل حريم القرية ويكون المخط هنا ماسمها
الأمم وعدمه وفي التصريح على الإقامة المؤبدة وعدمه اقتضاها حج وكتب عليه سم فتدبر إن اسم القرية يتناول شعور تكس
الخيل وصناخ الأبل والخطيب من الحريم فليراجع أه (اقول) ثم هذا كرم القرية بمعنى على أنه لا يشترط لحواز التصريح بماؤنة
حريم القرية وفيه كلام في باب التصريح فراجع وحاشا له أنه لا يشترط بماؤنة حريم القرية خلافا للذم في أي فيصالح الأقرب بينهما

(قوله وتقال) اي المسكرة (قوله والصومعة) اي معبد اليهود (قوله يكون فيها) اي حل كونها يكون فيها الخ ولعله انما قيد
بيوت الاعمى لان البيوت في هذا الصنف تكن مرفوعة العرب (قوله بدخولها) اي المزارع (قوله صمعة) اي يحولها فيها
السعد وهو بفتح السين مخرج من داء اه مختار ومنه في المسباح وفي فتح بكسر السين (قوله باستعماله) اي استعمال
البائع اياه قبل البيع فيجعله فيها ميسر على المحتاج من الاتفاقيات في الارض (قوله ان كانت مملوكة للبائع) قال الزبدي
حتى يضمنها للارض السابعة اه وفي الشافعي في سبعة في غزو وقومته فانفسه الغنوم بضم القوية وبانها المهيبة جمع
قصة بفتح القوية فيكون سكنوا انفسه الخ الذي يكون بين ١٧٩ ارض وارض وقال ابن الاثير وابن السكيت

الواحد تقوم كرسول ورسول
وعبادة المحتار تقوم بالغنم منهي
كل قرية او ارض وجمعه تقوم
كقلس وقلس وقال القرطبي
الارض حدودها وقال ابو عمرو
هي تقوم الارض والجمع قوم مثل
صبور وصبور القصة اصلها الواو
قصد كفي وخم اه (قوله والا
كمسكرة) وهي ساحت يؤذن في
البناء فيها يداهم معين في كل
سنة من غير تقدير مدته فيقرر
الجهل بذلك القصة (قوله ان كان
جاهلا بملك) اي كان اجابا في جميع
الفن على ما تقسم على منهم عن
الشراح كبح انه قال انه الاقرب
اه وصوابه في اثبات كلام وقال
شيخنا في شرح الارشاد ان اقرب
حل الاطلاق على الابنية بجميع
النسب وما الى الله مر اه اقول
وقياس ما تقدم في تقرير الصفة
التي هي هنا (قوله وشجر رطب)
عطف على بناء (قوله والواشني)

القرية فيما هي المسكرة فقال قصص حوله يوت ولقرية والارض المستوية والصومعة
وليوت الاعمى يكون فيها الشراب والملاهي وشغل ما صرح به المصنف من عدم دخول
المزارع وهو مما لو قال بصفوة عدم اقتضاء العرف دخولها ولهاذا لا يثبت من حلف
لا يدخل القرية بدخولها والثاني في دخول الثالث ان قال بصفوة دخلت والا فلا ولو باع
ايضا صمعة انقطع حق البائع منه باستعماله بخلاف ما لو لم يسط بها او يسط ولم يستعمل
فان البائع احق به بكافي الجوار هو تنظيم بعضهم في اشتراط استعماله ودعواه الا كقضاء
بسطه يريد بان يجوز بسطه فيحتمل انه يقيضه فلم ينقطع حق البائع منه بالاستعمال (د)
يدخل (في بيع الدار الارض) عند الاطلاق بالاجماع ان كانت مملوكة للبائع والا كمسكرة
وموقوف فلا تدخل لكن بقصر المشتري ان كان جاهلا بملكه (وكيل بناء) من علوا ومنزل
ولومن فهو سقف وشجر وطريقها وباب مسدودا وجه كجعله عامية امشلا لدخوله في
سماها وتدخل الاجنحة والرواشن والدرج والمرابي المقصود هو السقف والابواب والاما
المفروش الثابت بها وصرح بعضهم اخذوا من من التطيل بدخول يوت فيها وان
كان لها ابواب خارج بابها لا يدخل اليها الامنها وخالفه غيره والاوجه ان تلك البيوت
ان عدها اهل العرف من اجزائها المستقلة هي عليها دخلت لدخولها حيث تدفن مسماها
حقبة والاولا ويدخل ايضا ساباط جذوع من الطرفين على حائطها لا احدهما فقط فيها
يظهر من ثلاثا وجهه ولو باع علوا على سقفه فهل يدخل السقف لانه موضع القرار
تعرض الدار ولا يدخل ولكنه يضيئ الانتفاع به على العادة لان نسبه الى السفل اظهر
منها العلو والوجه الثاني كما اقداموا لدرجها لانه تعالى خلافا لما اتفق به الجلال البقيني
وفصل بعضهم بين سقف على طريق فيدخل لانه لا يمكنه الانتفاع به هنا فقويت التبعة
فيه وسقف على بعض دار البائع اي او غيره فلا يدخل اذا لمقتضى التبعة هذا (حق)
سامها) المثبت فيها يدخل في بيعها لانه من مزاياها دون المتقول لكونه من نحو خشب

وان كانت اطارها خارجة عنها ولم توضع على جدار لغير الدار المذكورة قوله لا احدهما فقط اي فلا يدخل في البيع فقط بل هو
باق على ملك البائع وان قال بصفوة بل هو بجهة الصفة كطبيعة منصفها فينتفع به ويتوصل اليه من الممر الذي كان يتوصل
منه اليه قبل بيع الدار وانه استثنى حق المروا اليه من الدار وصورة المستثنى ان الطرف الثاني على جدار لغير الدار المبيعة لان
نسبه لاحد الدارين ليس باولى من نسبه لآخرى (قوله والاوجه الثاني) وتظهر قاضيه فيما لو انهم قاه بعد ان يداهم باخذ
البائع ولا يكلف اعادته فيما لو تضرر من صاحب العلو صاحب السفل ولو باع الدار مع البيت الاول فقط من غير زيادة عليه
فانه يضمنه (قوله لا يدخل) خبر جازمها

(قوله ويجوز ان يدخل) من قوله يدخل (قوله سقط الاعتراض) عبارة مع وقد ثبت الخبر لان الاحسن ان حتى ابتداء لاية لا عاطفة الخ
وعلى اولى عما ذكره الشارح من ان تقدير الخبر مسقط للاعتراض الذي اورد على المتن من انه عاطفة وذلك لان تقديره بصير
مدخل حتى جهة فتكون حتى ابتداء لاية لا عاطفة كما فهمه المحترض وبها ساوت عبارة شارح عبارة مع (قوله لان الاحسن)
تصيرها بحسن يقتضي صحة العطف وانما فيه تعليل وما بعده فمأله ٨١ سم على مع ولعل وجه التامل الاشادة الى انه يمكن
مقارنته المعطوف عليه بجعل البناء على ما كان بالثبوت وهو ما وصل الحام على ما كان من ختب بقرينة قوله المثبت الا ان
هذا يستلزمه ويصح جعل الخ الظاهر في الاول من بناء (قوله المنقول) قال في الباب وهل يصح المشتري ان جهل كونها
اي المنصوبة رات في الامانة في الدار او احتاج نقلها امتثلها اخرجوه ان قال الشارح في شرحه وقباس ما مر في الايجاز
المدفوعة اليه بغيره سم على مع (قوله وتدخل الابواب المنصوبة) ومثلها المخلوعة وهي باقية بعملها اما لو نقلت من محلها فهي
كلها او بعضها فلا تدخل (قوله لآل السقينة) ١٨٠ وقع السؤال في الدرس علو باع مدق بن وأطلق هل تدخل العمدة

الحديد التي يدق به قياس على
ما ذكره ارم لانها تقرر واجبت عنه بان
الظاهر الثاني لان آلات السقينة
وهو ما تدخل في محلها عرفا
وان لم تكن من اجزائها يعرف
العمدة المذكورة فانها ليست من
سمى المدق على ان الانتفاع به
لا يتوقف على خصوص هذه ولا
على ما هو على شكلها وصورتها
بغلاف الآلات المذكورة في
فيكون الباقي على ذلك البائع لان
قال الانتفاع بعملها يتوقف عرفا
على ما هو على صورها الخاصة
بحيث لا يقوم غيره مقامه فان اراد
دخول العمدة على (قوله كما
فعلا في باب الدار) بحيث بعضهم
في دار مستقلة على دهلجيه

عن زمان شرقي وغربي باع ملكها الشرقي أولا وأطلق دخل فيه الجدار الذي بينه وبين الدهلجيا والهلجيز ومن
أولاً دخل ذلك الجدار وجد الدار الفري أيضاً وأرسلها إلى الخزائن والهلجيز معاً لجلين وقيل كل ما يبيع منه بطا لا استحالة وقوع
جميع ما ادعى لخل فلم يوافق الايجاب والقبول وفعلاً ذكره آخر انظر ان فرق الصفقة ليرتأقائه الاقضاء ومع في الحل
بسطه فكذلك هنا وحينئذ يخاريفه بمقتضى لكل منهما فيما عدا ذلك الجدار اي فيكون ما باع على مقل البائع تقرر مخالفته حقيقة
لتعذر وقوعه لاحدهما احسن (قوله في اتصال الخ) الاولى بانقضاءها (قوله ثم رده) هو التخذ (قوله عدم لزوم البائع) ومثل ذلك
يجب الوفاة بخلافه تسليمه للغير ووجه (قوله في دخلان) اي الاعلى ومقتضى خلق (قوله ولا يدخل ما يجر) ومثله الصهاريج
فان نص على ادخل وانتهى البائع لانتفاعه بالعمدة المذكورة ولا يبيط البيع لعدم ذكره لانه لانتفاعه بالعمدة وهي اختلاط الماء
الحادث بالموجود (قوله الابائص) اي قال لم ينس على ذلك بطل البيع في الجميع وهذا يقع كثيرا فتنبيهه

(قولهم من ثم وجب) عبارة العباب ولا العبدان الظاهر ولأما البراءة لقادر العقد حتى يشترط دخوله أي المانع المحدث مع
 معرفته قال في شرحه أي كل من الماقدن بالعرض والعق اجمع على جمع (قوله لكن اطلاقهم) هذا هو العقد (قوله ليعتاقه)
 أي فلا بد من النص على دخول الماسطفا ونصح بيع إحدى الدارين الأخرى مطلقا وإن كان لما تحققت أم لا (قوله والضرر
 فيهما) أي في قوله وحكاية وجهه في الخ (قوله وضير القول فيه) أي في ولياء (قوله ليعتاقه) أي المهر كقوله السبي وغيره
 فهل شرطه صكون الدابة من الدواب التي تتعد عادة كالخيل والبقال والخيول بخلاف غيرها كالبر أو لا فرق فيه منظر وظاهر
 عبارتهم أنه لا فرق على جماعه وانسبه إلى الظاهر عبارتهم هو مقتضى ١٨١ قوله لا تسامع الخ (قوله لم يربها) أي الحلقة
 التي في أفتقها (قوله لاتصالهما

ومن ثم وجب شرط دخوله لتلاصق جماع المشتري فيقتع تنازع لأغايته كما مر ثم ذكر
 في الأول من المتولى أنه لو كان المهر في البلد بحيث لو قصدوا حدثا يستق من يرب
 غيره لا يمنع فلا يحصل للمهر حكمه ويدخل في البيع تعاوي هذا ترى قولهم لو باع دارا
 بدافهما بثمان مع البيع لكن اطلاقهم بخلافه ومقابل الاصح لا يدخلان قطرا
 إلى أنهما منقولان وبخلاف في الأعي حتى على دخول الأسفل صريحه في الشرح
 الصغير والمهر وسقطه من الروضة كالمحتاج قيل وأسقط منه تنبيذ الإجابات بالثنية
 وحكاية وجهه فيها وفي المستثنين بعد ما لو نظا المهر وكذا الإجابات والرفوف
 المثنية والسلام المحفوق والعتاق من جبري الرعا على اصم الوجهين وفهم المفسر
 أن التقييد وحكاية الخلاف لم يوليه فقط كذا قاله الشارح ومحصل كلامه حكاية
 الاعتراض على المفسر بأنه حذف من أصله تنبيذ الإجابات بالثنية وحكاية الخلاف
 في الإجابات والرفوف المثنية والسلام المسعرة وأجاب عنه الشارح بأنه فهم منه
 أن قوله المثنية قبل أوليته فقط وهو الرفوف وأن الخلاف قبل أوليه فقط وهو العتاق
 من جبري الرعا والضرر فيها وفيما بعد ما عايد على الإجابات وضير المثنية في ولياء عايد
 على التقييد وحكاية الخلاف وضير القول فيه عايد على ما ادخله عليها الأم الجبر
 (و) يدخل في بيع الدابة قطعا وربها لاتصالهما بما لم يكونا من فقد لعدم المسامحة
 حيثنفيهما ولا يدخل في بيعها هذا رعاها ومقودها وطمعها وسرجها اقتصاها على مقتضى
 اللفظ (وكذا) تدخل (ثياب العبد) في بيعه يعني الثمن التي طمعه في البيع (في الاصح)
 للعرف قلت الاصح لا تدخل ثياب العبد في بيعه ولو سائر مودته (والله اعلم) اقتصا راعى
 مقتضى اللفظ ولا يدخل القروط الذي في أدنه ولا الخاتم الذي في يده ولا نعله قطعا ولا زرع
 السبي في التعلية كالتوب وهو القياس (فرع) إذا باع ثمرة (وطية) وحدها ومع نمو
 أرض صر بها أوتبعها كأم (دخل مرقها) ولو امتدت وحوزت العادة كائنه كلامهم

الثن ذهب فيه نظرو لا يبعد الصعق الدخول وإن كان الثمن ذهبيا كمال إليه مولاته لا قصد بالشراب فيه فهي متضمنة لتسبيعه
 وغير منظور إليها بل وبما تقتضيه وتفرغه وبما إذا قد عدم الصحة في بيع دار أو قصم أو بابا بالذهب إذا كان الثمن ذهبيا
 وما يوضح الصحة أنه لا يطمع في أخذ السن والتصرف فيها ولا يلاخل ذلك بوجه بخلاف صفائح الدار (قوله نازع السبي
 الخ) ضميم (قوله وهو القياس) أي فيكون من محل الخلاف (قوله وطية) قيد بذات التفصيل إلا في الاضمان (قوله أوتبعها)
 كان بأصم الأرض وأطلق (قوله وجاوزت العادة) أي لم يخرج بذلك الاستداس من أرض البائع فخرجت كان لها صاحب
 الأرض فكيفه قطع ما وصل إلى أرضه

(قوله لان ذلك) طه لا تذوق (قوله لاذكر) أى فى قوله لان ذلك الخ (قوله فيها) أى العروق والورق (قوله بين ان يكون الخ) أى وان يكون من غير ذلك وكان الاول همان قول ذلك ولكنه مبرعاً كمن فيها من الخلف اه (قوله لمن فرصاد) اسم للتوت الاجر خاصة اه بخلاف (فرع) اشتري شجرة فرصاد لا ورق عليها فورقت فيده ثم قسم كان الورق كذا اجاب به مرسله في حده عن ذلك ولعل وجهه انه متبرع عن البيع ليس على صورة الاصل فهو فى معنى الزيادة المتصلة ثم اجاب بخلافه المسئلة فيها وجهان اه سم على معجم اقول وجهه الاول ظاهر كالصوف والبن الخلدتين في المشتري (قوله لئلا) أى فى قوله لان ذلك الخ (فرع) يستكمل دخول ورق النلة في جميع قولهم ان الجزء الظاهرة على بجز مراد الانتمش في البيع ولا شك ان النسبة مما يجرى مراداً فليورد ذلك بما اذا باع الظاهر منها كما اذا باعها بشرط القطع ونحو ذلك وقد وافق مد على صحة تصويرها بذلك بعدما وردت عليه الاشكال اه سم على معجم (اقول) وفي استكمال ذلك امد دم دخول الجزء الظاهرة في البيع فقل لان ذلك في اوراق الارض وما هنا في بيع الشجرة وهى اسم لما ظهر الآن ينص الاشكال بجملة قول الشارح ولو تعارض انه اذا باع الارض وأطلق دخل ١٨٢ فى البيع شجرة النلة (قوله ورق التوت الخ) فى اضافة الورق الى

التوت تصرف بان التوت اسم لشجرة وفى تصديده لا ينعى تقيبه على ان التوت شامل للاجر لكن فى التنازل التوت القصراد وفسر القصراد بانه التوت الاجر وعبارته جمع (كبيه) هقل الحررى عن أهل اللغة ان التوت اسم لشجرة والقصراد اسم للثم وغیره عن الجوهري ان القصراد التوت الاجر فقول السبكي انه التوت وعبر عنه به لانه أشهر لاوافق شأ من ذلك الا ان يثبت انه مشترك ثم رأيت القلموس صرح بما وافق هذا فانه قال التوت القصراد وقال فى القصراد هو

المرشترط قطعها لان ذلك من مسماها (وورقها) لماذا كان مطلباً خلقاً لما وقع فى شرح المنهج فيها ولا فرق فى دخول الورق بين ان يكون من فرصاد وبلد وحناموت ايضاً ونيله لئلا كما أفتى بذلك الواحدة انه تعالى (وفى ورق التوت) الايض الاقى البعية شجرة فى ذمن الربيع وقد خرج (وجه) انه لا يدخل لانه بقصد تربيت ود القز ويحير فى ورق التوت وضح ان الرفعة عدم دخول ورق الحناسة لانه لا يباع كثر ما رى الاشجار والتوت تامين على الصبح وفى لغة انه بالثقة آخوه (واخصائنا لا البابس) فلا يدخل لاقتاد الناس قطعه فاشبه بالثمر اما الحلقه فيجبها غصنها اليابس وفى الخلف بضعف اللام وهو البان وقيل الصنفان خلاف منتشر ورجح ان الاستاذ قول القاضي ان منه نوعا يقطع من اصله فهو كالنصب القاروسى ونوعا يترك على ساقه ويؤخذ غصنه فهو كالثمر وقولام الروضة يشعر بذلك ويدخل ايضا الكمام وهو يكسر الكاف ووجه الطلع وغيره ولو كان غره لم يور الانها فى بقاء الاغصان ومثلها العرجون كما بهن الشجرون ذهب اليه القسنى الى انه لمن له الثمرة هذا ويمكن جـ ل الاقل على ما ذا الثمرة العادة يقطع مع الثمرة والثانى على خلافه ومقتضى كلام المصنف عدم الفرق فى دخول العروق والورق بين اليابسة وغيرها وهو مقتضى اطلاق الرافى ايضا وصرح به فى الكفاية بالنسبة للعروق

التوت ادخله واجره اه فكل منهما مشترك بين الثلاثة (قوله ويحيرى) أى هذا الوجه (قوله) ثم وضح ان الرفعة) بضعف (قوله قطعه) أى اليابس من الاغصان (قوله بضعف اللام) أى مع كسر اللام (قوله لورج ابن الاستاذ الخ) معقد (قوله ان منه) أى الخلف (قوله كالنصب القاروسى) أى فلا يدخل فى البيع (قوله فهو كالثمر) أى فلا يدخل الظاهر منه فى البيع (قوله ادعية الطلع) فيه اشارة الى ان كمام جمع وهو كذلك فى المختار واليكى والكسرو والكامة وعاء الطلع وضمان التوت ويبلغ كمام وكامة وكام (قوله وغيره) أى كقطعة التوت (قوله لانها) أى الادوية (قوله ومثلها العرجون) أى وهو جمع الشمارخ وعرضه فى المصباح بانه اصل الصكباة وفسرها بانها اعتقد الفضل وعليه فالكامة ما يسي فى العرف اسباطة والعرجون أصلها وهو جمع الشمارخ قال العرجون بضم العين المهملة الذى يعرج ورجعطف من يقطع منه الشمارخ ويبقى على التل يابسا (قوله ويمكن جـ ل الاول الخ) معقوده هو قوله ومثلها العرجون الخ (قوله والثانى) هو قوله لمن له الثمرة

(قوله وهو الاصح) تقدم الجزم به في قوله اذا كان وطبا خلافاً للخ (قوله لم يدخل اليابس) وعلى هذا فليست بطريق وصول البائع الى اخذ العروق هل يكلف الصبر الى قطع الشجرة من المشتري فباخذ العروق او ياخذ العروق حالاً وان ترتب عليه نقص الشجرة ام كيف الحال فيه نظر ولا يبعد ان يقال ان اذى قطع العروق الى اضرار بالشجرة لا يمكن من قطعها لما فيمن اضرار المشتري بصيب المسح او خلافه وفيه انه قد يقال ان رضا المشتري واقدامه على الشراء ضمانه بما يتول من قطع العروق وان ادى الى اتلاف الشجرة (قوله مطلقاً) اي لامن العروق ولا الاخصان ولا الورق (قوله نفى المشتري) اي فباخذها وان ترتب على اخذها هدم يتاعليها البائع لانه كانه رضى بذلك ولا تخصير من المشتري لانه لا يمكنه اخذ ذلك الا بهدم ما فوقه (قوله ولا تدخل) اي العروق (قوله ولا تقطع من وجه الارض) اي على ما يورثه العاد في مثلها فان اراد المشتري حفر قبر من الارض لتوصله الى زيادة ما يباعه لم يمكن (قوله كما يختمه قوله الاتي) قد تنازع في انهما معاً كلان ما يأتي مفروض عند الاطلاق وزعم القطع فيه لا يستلزم البطلان عند شرط الاجزاء (قوله ١٨٢ احذرنك) اي القطع والقطع قال ج ولو اراد

مشتري احذرنك استقبار الغرض ليسبقها فيه ففقال فيه جوابان والذى استقبراً به عليه المنع بخلاف غاصب استاجر عمل غرضه ليسبقه فيه لان العمل هنا بيد المالك ونعم بيد البائع فلا يمكن قبضه عن الاجرة قبل احذرنك وقباضه انه لا يصح شرأؤه فان قلت لم يمكن شغلها بالشجرة كشغل الدار باسعة المشتري قلت لقد يشرق بان تلقى ثباتي التفرغ منها فلا تصدح حاله بخلاف هذه لان التصدي استقباراً وشره معلل اذامه بقائها (قوله فاشتمع) اي وتنازع الاجرة من حين الاستماع (قوله ان عدل) اي ويظهر ذلك

فم ان رجوع الاستقنا لثلاثة وهو الاصح لم يدخل اليابس مطلقاً (و يصححها) رتبة وبإسبة (بشرط القطع) وتدخل العروق فهي للمشتري (او القطع) ولا تدخل كما مر فهي باقية للبائع وتقطع من وجه الارض (وبشرط الابقاء) ان كانت رتبة كما يختمه قوله الاتي فلا كانت بإسبة الخ والابطال البيع بشرط ابقائها ان لم يكن ثم فرض صحيح في ابقائها لغرضه جذوع عليها كما يحسن الاذرى ويعمل بالشرط في حالة القطع والقطع والابقاء ويدخل نحو ورثها واخصانها مع شرط احذرنك الاولين وعلمه ولو ابقاها لم تتم شرط احذرنك لم تنازع الاجرة الا ان طالبه البائع بالمشروط فاشتمع ولو سقط حاقطه او قلعه على شجر البائع فاقطعه ضمنه ان علم سقوطه عليه والا فلا كذا اتفق به والاذرجه انه فعلى وتظهر بعضهم فيه بان التنازع فيه فله قبضته مطلقاً والعلم وعلمه انما يورث الا انه وعدمه غير صحيح نشأه من عدم استحصار المنقول فقد صرح بما اتفق به الشيعان في باب اتلاف البهايم وعادة ابن المقرئ في دونه وان شرب شجرة في ملكه ولم انها سقط على غافل ولم يعله ضمن والا فلا يضمنه اذ لا تصير منه (والاطلاق يقتضي الاجزاء) في الشجرة الرتبة كما يختمه كلامه المذكور ايضا لانه العرف بخلاف الباسية وشغل اطلاقه مالم يخلط مما كانت عليه ولو فرض ختمها شجرة اخرى استحق ابقاها ذلك كالاصل سواء اعدل استعملها كالموزام لاذنك على اوجه الاستحالات لئلا يزيل التسويع فهل يزال

بالقرينة (قوله وتظهر بعضهم) هو صحيح (قوله مطلقاً) اي علم ولا (قوله من عدم استحصار المنقول) لكن هذا المنقول مشكل في نفسه فان الضمان لما خلف بطالب الوضع والقرينة بين العالم وغيره (قوله وعادة ابن المقرئ) فوجبه لقوله غير صحيح (قوله بخلاف اليابسة) اي فان الاطلاق فيها لا يقتضي ابقاها فكيف المشتري قلمها وتدخل في بيعها ورثها كما يساق في قول المصنف ولو كانت بإسبة الخ (قوله استحق ابقاها ذلك) بقى ما اذا قطعها او بقى جذورها هل يجب عليه قلع الجذور او ابقاءها كما كان يبق الشجرة او يفصل بين ان قوتها الجذور وتجب قلعها كما لو جفت الشجرة لانها حينئذ لا تزيد عليها ولا تغوت وتسقط رتبة ويرجى بيان شجرة تمها فلا يجب ويستحق ابقاها حاقطه وتقرر ولو قطعها او بقى جذورها تنبت منها شجرة اخرى هل يستحق ابقاها لا يبعد فلم يصير رسم على منيع اقول قوله او يفصل بين الخ هو الاقرب (قوله كالاصل) قال لم على منيع في اثناء كلامه بل قال شيئاً ما اذا قلت او انقصت ولم يعرض واراد اعادتها كما كانت فله ذلك (القول) قوله اذا قلت اي ولو فعل المشتري حيث كان لغرض كما يختمه من قوله ولم يعرض وقوله لم يعرض اي ويرجع في ذلك اليه (قوله فذلك) اي قوله لانه العرف الخ

(قوله ثمانية) أي الغراس (قوله وأطلق) خرج به ما لشرط الإيقاع والحدثة ذكره وأما ظاهره فإعلان البيع لاستقبال البيع على شرط فأعبر بها (قوله الثاني بالأرض) ظاهره وإن وصلت العروة والى أرض القبر ويقتضيها وهو كذلك لكن لما أحب الأرض حتى تتركف مالاً الشجرة إذا لم تؤول إلى ملكه وإن كان فوقه شجرة أو كان له في حده فلا يضمنه لأنه لا يمكنه ذلك إلا بمعه فلا تضمنه فإن دس في شجرة فلا رفقاً به عارية (قوله وفي أن هذا) أي الإيقاع فهو هو بيان البائع الخ (مصدق) قوله ولا غرس بدلهما) خرج به ما لو قد احدثا فيبوز ذلك حيث خرج عودها إلى ما كت عليه يؤخذ عما يقتضيه من سم على منبه (قوله) لكن يستحق منفعة) ويستحق على البائع التصرف في ظاهر الأرض بما يولفه من ضرر الشجرة لكن لو امتدت العروة في موضع كان البائع فيه بناء وررع قبل بيع الشجرة ١٨٤ واستحق إلى إزالة أحده رفع ضرر الآخر فويل للبائع إزالة ملكه لدفع ضرر المشتري أو يكفل المشتري قطع ما ملتمس العروق

التابع كاهو شاة ولا لأنه بوجوده صار مستقلاً الأوجه كما وجه به منهم الثاني وورد بعض آخر الأول وحمل ما قدر في حالة استحقاق البائع الإيقاع إلا كأرض أصب أرضاً وغرسه أم يباعه وأطلق فيه - لرطل البيع أو يصح ويضرب الماشية - ترى أن جعل وجهان أو جهه ما بينهما وقضى مما تقرر دخول أولاد الشجرة الموجودة والحديثة بعد البيع وهو كذلك فيما يظهر أن علم أنهما سواهما أفتت من جذوعهما أم من عروقها التي بالأرض لأنها حينئذ كأغصانها بخلاف الأقسام جميع مخالفة مقتضى ما ذهب إليه لأنه اجنبي عنها قال الأذرى وشعر السماق يصف حتى يلا الأرض ويشدها وفي زود ما بدله ١٨٥ ورد أن البائع مقصر بتركه شرط القطع (والاصح) فيما إذا استحق إيقاعها (أنه لا يدخل في) بيعها (المغرس) بكسر الراء، عمل غرسها أحد تناول أوصاله فليس يبيعه ولا غرس بدلهما وقلت (لكن يستحق منفعة) بها ما فيبيع على مالكه أو يستحق منفعة بإجارة أو وصية فيمكنه منه (ما بقيت الشجرة) حية بعاها والثاني يدخل لاستحقاقه منفعة لا إلى غاية وتعلية فلو قطعها أو انقطعت غرس غيرها ولو بيع الغرس ولا يدخل مغرس في شجرة قايصة قطعاً لإعلان البيع بشرط إبقائها كما مر - هذا إن استحق البائع الإيقاع والاجتماع ولو بذل مالكه أرض القلع لمالكه أو أراد قطعها لم يجزه ذلك والمغرس ما ساهما من الأرض وما اقتد به عروقها فيقتنع عليه أن يفرس في هذا ما يضر ربهما ولا يضر تحديداً استحقاقاً للمشتري لم يكن له فائدة من ما لبع حنا من الأشكال ولم يصب لمواهب الزركشي الذي قل فيه أنه ساقط ويجري الخلاف فيمن لو باع أرضاً واستبقى لنفسه شجرة هل يرضى لمغرسها أو لا وفيما إذا باع أرضاً فيها ممت مدفون هل يرضى لمكان الدفن أو لا كما قاله الرافعي في قول الدفن ولو باع شجرة أو بناء في أرض مستأجرة أو موصى له بقتلها

المشتري قطع ما ملتمس العروق لاستلامه ملك البائع ويكون استحقاقه لذلك سابقاً على ملك المشتري فيه نظر والأقرب الأول لأن البائع حيث لم يشرط القطع راض بما يولفه من الضرر (قوله) فيمكنه أي من الانتفاع به على العادة بالأشجار وليس له الرقاد تحتها ما لم يمتد من الضرر بالبائع (قوله ما بقيت الشجرة) وهل للمشتري وصل ضمن تلك الشجرة من غير جنبها يظهر أن ذلك وفاء لم فلو كبر ذلك وتفرع وضرر بالبائع فهل له أمره بقطعه ينبغي أن يقال وفاء لم وإن حصل منه ما لا يصلح عادة من مثل تلك الشجرة أمره بقطعهما وإلا فلا ١٨٥ سم على منبه ه (فرع) ه أجز البائع الأرض لغرس مال الشجرة

فأفليس صفة الأجاء وتوقيت الخبر للمستأجر أن جعل استحقاق منفعة المغرس لغير البائع (قوله صفة) أو فإذا انقطعت أو قطعها كان له أن يبيعها مادامت حية لا بد لها ١٨٦ فبضار يادى (قوله هذا) أي الاصح ومقابل قوله والاجاء حاصر أي في قوله وحمل ما تقرر الخ (قوله لم يجزه) أي بغير رضا مالك الشجرة أمامه فيستعمل جوازاً لأنه بدل لغرس صحيح وهو قرض يملكه (قوله فيقتنع عليه) أي البائع (قوله في هذا) وكذا لغرس غيره ما يضر بالشجرة (قوله لم يكن له) حالة البيع لأنه منقرع عن أصل استحقاقه والمستنع أنما هو يحدد استحقاقه مبتدأ ١٨٧ هو بد يفتنع قول الشارح فاندفع الخ (قوله ويجري الخلاف) والاصح منه أنه لا يبيع الغرس ولا مكان الميت لكن يستحق الانتفاع به ما بقيت الشجرة وأرض من أجزائها الميت غير يجب الغنم ثم إن كان المشتري عالمًا بالميت فلا خيار له وإلا فلا خيار له (قوله هل يبقى له) أي البائع (قوله في قول الدفن) في قوله فيبيع على مالكه أو مستحق منفعة الخ (قوله منه) أي البائع

(قوله استحق) معلوم قوله بقية المدة انه لو استاجر مدة وتلى مقدته لا يستحق ايقاعه وعليه فينبغي ان ياتي فيه ما ينافي من التخصيص بين القلع الخ (قوله لكن بجائنا) في نفسه قبل قوله لكن بجائنا الخ لكن بآية التمثيل لباقي المدعى الاول ان عمل لافي الاخيرين لان المتعة مفسد ما يبدل البائع فيها اسبابا ولو الخ وهذه هي عبارة صحيح فدل الشارح يرجع عنهم الى ما في الاصل الموافق لما تقدم (قوله) كالموكلهم ولا يشكل هذا بما مر فيها ولو باع المشتري الجارية لا يخرج من لزوم الاجرة لمشتري مطلقا لما اشار اليه ثم من ان ذلك جناية اجنبى وهي مضونة مطلقا وما هنا الاجابة قبل هو استحقاقه حتى ثبت البائع وانتقل عنه لمشتري (قوله تلك المدة) اى فاذا انقضت بقضاءها خرين القاع وقرامة الارش والبقية بالاجرة او التفت بالقيمة (قوله غير المبيع) اى الشجر المبيع (قوله وقرة القتل) اى الموجودة كاحوطها (قوله قبل التأخير وبعد) وكذا الوشرط الظاهر لمشتري وغيره وقد انعقد البائع الخ صحيح فان لم ينعقد لم يصح شرطه ونفى بطلان البيع بهذا الشرط اسم علم اقول ولعل وجه البطلان انه قبل انقضاءها كالمدة ولكن هذا يشكل على الإطلاق قوليهم ان الفترة اى بعد وجودها اذا شرطت البائع فهي لخطأه امة لا فرق بين انعقادها وعدمه (قوله ولو بشرط غير المؤجرة) اى الفترة التى يتأخر بها نهي املا ما لو تأخر به ضمان دون بعض ١٨٥ لم يكن تأكيده الا انه لم يترس لها كانت

كلها البائع (قوله وهو مبطل) وقد يقال المبطل خلوه عنها مطلقا لافى عدة كجائنا اسم على صحيح وفيه ان خلوه عنها مائة انما يقتر البائع كبيع الدار المؤجرة واستحق البائع لنفسه منفعة الدار المبيعة مدة يجوز ان قلت (قوله فان لم يتأخر) اى ولو قلع البائع ما تأخر ببيع الشجرة وعليها فخره بوجهل يكون البائع لان تأخر البعض كتابه الكل وان تجلس المؤبر قبل العقد او لا لتقاء التبعة حجة ذفه لغير ولا بعد الاول لتحق دخول وقت التأخير

او موقوفه عليه استحق ايقاعها بقية المدة كما جئته ابن الرفعة لكن بجائنا كالموكلهم اوجه احتمالين والموصى بنفسهما ابدأ او مدة معينة كذلك تلك المدة كما تأخر بعض المتأخرين (ولو كانت) الشجرة المبيعة في حالة الاطلاق (بابية) ولم تدخل كونها غير عامة (لزم المشتري القلع) لعرف ثم شرع في ذكر غير المبيع وهو المقصود منه ولو مشيما كالوردة قال (وقرة القتل المبيع ان شرطت) جميعها او بعضها المعين كائنه (البائع والمشتري) سواهما قبل التأخير وبعد وفاء بالشرط ولو بشرط غير المؤجرة لمشتري كان تأكيدها كالموكل المتولى والبائع صح ايضا وان قبل فينبغي ان يكون كثيرا لحل لا نقول انما يبطل البيع بشرط استثناء البائع الحل ومنعته من نفسه لان الحل لا يرد بالبيع والطلع يرد به ولان عدم المتعة يورث بطلان البيع منها وهو مبطل (والاى) ان لم يشترط واحد منهما بان سكت عن ذلك (فان لم يتأخر بها نهي فهي للمشتري والا) بان تأخر بعضها ولو طلع ذكر وان قل ولو في غير وقتها كالموكل في الاطلاق خلافا لما روي وان تبعه ابن الرفعة (فالبائع) جميعها ما تأخر وغيره تلعبا للشيخين من باع فخره لا بدت فخرتها للبائع الا ان يشترطها المتأخر اى المشتري منطوقه على ان المتأخر للبائع وان لم يشترط ومنه فهم انه ان غير المؤبر لمشتري الا ان يشترطها البائع ودل الاستكشاف على انه

٢٤ به ث يتأخر البعض ويحتمل ان لكل حكمه لا انما قلنا بقية غير المؤبر لموكلهم براسر تدفع كل من المؤبر وغيره ثم رأيت ما ياتي في قول الشارح بعد قول المصنف في الفصل الاثنى وقبل بدو الصلاح ان يسع الفرائض اى بدو صلاحه وان بدو صلاح غيره المصد منه نوعا ومجلا اه وهو يعين الا حقال الثاني (قوله والابان تأخر) انظر لوجهل التأخير في اثناء الايجاب او بين الايجاب والقبول هل يكون كالسوق الصيغة فيكون للبائع لا بعد ان يملكه حصل التأخير قبل حصول المصلحة لان الصيغة مع آخر القبول على الاربع ويحتمل خلافه ولو وجد التأخير مع آخر القبول فيه نظر فليصر اه سم على منهج القول ولا يبعد انه للبائع لحصوله قبل الانتقال من ملكه (قوله ولو في غير وقتها) ظاهره ولو يفعل فاعل (فرع) قال في العباب ويسدق المانع اى ان البيع وقع بعد التأخير اى حتى تكون الفترة اه سم على صحيح ومنه ما لو اختلفا هل كانت الفترة موجودة قبل العقد او حدثت بعده فالمدق البائع على الاصح عند الشارح كما ذكره في باب اختلاف المتبايعين بعد قوله وفسقته خلافا لمج (قوله) قد أبرت بالتقصير والتسديد لا يقال في الفعل أبر الفعل من باب ضرب وابرم بالتسديد يعنى كافي المتأخر وهو يعنى الهمة

(قوله صادق ان شرطه) فيه بحث دقيق يدرك كل ذي فهم انق ١٨٦ م على صحيح اقول ووجه البحث انه قد يقال لاسلم ان مفهوم الحديث ماذكر بل مفهومه انه اذا باع غلاما فزور لا تكون غرضه على هذا التفسير وذلك انه صادق بان تكون المشتري وان شرطه البايع ويلغو الشرط وان تكون له شئى اذا شرطه او سكت عن الشرط (قوله واقتضا) اى المؤبر وغيره (قوله والتاخير شق طلع الاناث) عبارة عن التأخير ١٨٦ لغة وضع طلع الذى كور في طلع انق لحي غرضها اى جود واسطلاحا

تشتق الطلع ولو بنفسه وان كان طلع ذكر كما افاده تفسيره بقوله يتاير ١٨٦ (قوله وقد لا يؤبر) اى بفعل قاصر (قوله ويشق الكل) كذا فى شرح الروض فلنظر التقيد بالكل ١٨٦ م على ج اقول ولعله غير تصور لالاحـ غرضه لما تقدم فى قوله والاناث تأير بعضها ولو طلع ذكر اذا تأير لا يتوقد على فعل (قوله زهر) يشقن كفى المختار (قوله كنين ونب) (فرع) وصلت شجرة كنينين يقصن شجر مشمش او عكسه فبقي ان لكل حكمه حتى لو زهر التين ولم يتاير زهر المشمش فالاول فقط البايع ١٨٦ م على ج وهذا يفيد قول الشارع الا فى حاصـ شرط التبعة الخ لان هذين جنسان وان كانا فى شجر واحدة (قوله وما لا يتاير للمشتري) معقده (قوله كفى التمة) المتولى والمذهب لى اصحق الشيرازى والتذييل لىغوى (قوله ويرد) اى الحمل (قوله فى العام الخ) المراد بالعام السنة الشرعية يعنى انه لم يجر العادة

بانه يعمل مرتين فى سنة قال ج عدم مثل ماذكر وقال الماوردى منه ما يورنم عقد فليكن بالمشمس وما ييد ومنعده فليكن بالتين (قوله خشية اعيام الخ) فى هذا الخشية بعد وقت تقديره فغير التعبير بفرج ويخرج لا يدفع هذا الاجام على انه قيل ان مراد الخلى بالاشتباء الاشياء على الناصح مثلا دون الاشتباء العنوى (قوله وحكى قصصهما) وضمهما ايضا لكن الضم قليل كفى عباب اللغة (قوله وبعد التناثر) قال م وبالاخر لا يمين تناثر بنفسه حتى لو اخذته فاعل قبل او ان تناثره

كان كالو لم يتأخر فأوردت عليه أنهم صرحوا في غرة الفصل أنه لا فرق بين المؤثرة بقسمها وما قبل فاعل تقري بأن تأخيرها لا يؤذي
 إلّا من عدم مطلقا بخلاف أخذ التور قبل أو أنه ١٥ وفي ظنر فلي تأمل ١٥ سم على منهج (قوله وما لم يظهر من أن تابع لما ظهر)
 دخل فيه الورد إذا اتفق بعضه دون الباقي فلا يتفق منه تابع لما اتفق وعبارة حمدة هل يلحق غير المتفق من الورد بالمتفق أم لا
 حكمه الذي في التذيب الثاني كالتين والذي في التسمية الأول كالتأخير (قوله كافي التسمية) عبارة التسمية فإن كان لها
 القدر اسم لم يكن فإن كان مؤثره يشق كالصل أو نور أو يتفق كالورد والماس من فإن كان قد تأخر ذلك أو بعضه فالجميع للتابع وإن لم
 يظهر منه شيء فهو المشتري ١٥ وقوله فإن كان قد ظهر ذلك أو بعضه فالإن التسمية أي يظهر المطلق من كونه والورد من كونه
 والماس من التسمية ١٥ فصل إن الظهور تأخر يشق وتأخر يتفق وتأخر في الروح من التسمية وتأخر في التأخر التور ١٥ سم على ج
 (قوله وما قصد ورده) أي نوبه (قوله لم يشتري) أي يقال إن ما ظهر بعد المشتري لأنه بقية حل ذلك العام ولو كان من نوع
 يتكرر حلّه في السنة لأن العبرة بالجنس والتوقع الخالف لندره لا بعينه ١٨٧ وهو رد على شيخ الإسلام في شرح منبه حيث
 قال ولعل العتب نوعان (قوله

وما لم يظهر من ذلك تابع لما ظهر كافي التسمية وما قصد - هو رد. وكان يخرج من كلامه في يتفق
 كالورد الآخر فإن ما بعده يظهره فلي تابع كالمطلوع المشتري أو قبله فلا يشتري وما يخرج
 ظاهرا كالبايعين فإن خرج ورده فلي تابع والأصل المشتري ويتفق جوز فلي يبي أصله
 ستنين فأكفر كتاب الفصل فيبيع المستقرين أن تفرقت شروط التسمية الاتية وما لا يبي
 أصلها كقوله من - فإن يبيع قبل تكامل قطعه لم يجز الإشرط القطع كالزراع سواء أخرج
 جوزها أم لا ثم إن لم يقطع حتى تخرج الجوزة والمشتري لم يذوقه في ملكه وإن يبيع بعد
 تكامل قطعه فإن تشق جوزة مع العقد لظهور المقصود ودخل القطع في البيع كافي
 الروضة فقلنا عن البغوي لا يقال بعد تشققه كالزراعة كالمزج المضافي فلا
 يدخل في البيع لا نقول التسمية مقصودة لتأخرها في الأوامر ولا مقصودة هنا - في الزرع
 الموجودة وإن لم يتفق جوزة لم يبيع المبيع لا يستأخر قطعه بمالين من معاملة (ولو باع
 نخلة من بستان أو نخلات) بستان (مطلعة) بكسر اللام أي خرج طلعها (وبعضها)
 من حيث طلعه كما قاله الشارح مبينا به ما في كلام المصنف من التذرع إذا ظهر كلامه أن
 بعض النخلات مؤثر من أن المؤثر أعظم طلعها (مؤثر) وبعضها غير مؤثر ومؤثره
 بمعنى متأخر كما علم مما مر (فلي تابع) جميعها المؤثر وغيره وإن كان النوع مختلفا
 أصرا التبيع كاص (فان أفرد) بالبيع (ما مؤثر) من بستان واحد (فلم يشتري)
 طلعها (في الأصح) لما مر والثاني هو التابع كعفايد - ولو وقت التأخير عنه وأما المؤثر
 فلي تابع ولو باع نخلة - بقيت غيرهما لتابع ثم خرج طلع آخر صكك أنه أيضا كاصر ما به

وما لم يظهر من ذلك تابع لما ظهر كافي التسمية وما قصد - هو رد. وكان يخرج من كلامه في يتفق
 كالورد الآخر فإن ما بعده يظهره فلي تابع كالمطلوع المشتري أو قبله فلا يشتري وما يخرج
 ظاهرا كالبايعين فإن خرج ورده فلي تابع والأصل المشتري ويتفق جوز فلي يبي أصله
 ستنين فأكفر كتاب الفصل فيبيع المستقرين أن تفرقت شروط التسمية الاتية وما لا يبي
 أصلها كقوله من - فإن يبيع قبل تكامل قطعه لم يجز الإشرط القطع كالزراع سواء أخرج
 جوزها أم لا ثم إن لم يقطع حتى تخرج الجوزة والمشتري لم يذوقه في ملكه وإن يبيع بعد
 تكامل قطعه فإن تشق جوزة مع العقد لظهور المقصود ودخل القطع في البيع كافي
 الروضة فقلنا عن البغوي لا يقال بعد تشققه كالزراعة كالمزج المضافي فلا
 يدخل في البيع لا نقول التسمية مقصودة لتأخرها في الأوامر ولا مقصودة هنا - في الزرع
 الموجودة وإن لم يتفق جوزة لم يبيع المبيع لا يستأخر قطعه بمالين من معاملة (ولو باع
 نخلة من بستان أو نخلات) بستان (مطلعة) بكسر اللام أي خرج طلعها (وبعضها)
 من حيث طلعه كما قاله الشارح مبينا به ما في كلام المصنف من التذرع إذا ظهر كلامه أن
 بعض النخلات مؤثر من أن المؤثر أعظم طلعها (مؤثر) وبعضها غير مؤثر ومؤثره
 بمعنى متأخر كما علم مما مر (فلي تابع) جميعها المؤثر وغيره وإن كان النوع مختلفا
 أصرا التبيع كاص (فان أفرد) بالبيع (ما مؤثر) من بستان واحد (فلم يشتري)
 طلعها (في الأصح) لما مر والثاني هو التابع كعفايد - ولو وقت التأخير عنه وأما المؤثر
 فلي تابع ولو باع نخلة - بقيت غيرهما لتابع ثم خرج طلع آخر صكك أنه أيضا كاصر ما به

للبائع وقد يفرق بين القطن والزراع بأن المقصود هو القطن لا غيره فوجب - حل جوزة للمشتري بخلاف الزرع فإنه مقصود
 بستانا بل ما يمكن جعلها للبايع دون ١٥ سم على منهج الفصل الثاني (قوله ومؤثرهما يعني متأخر) فلي تابع على اختلاف
 حكمه - ما يؤخره ١٥ سم على ج وقد فتح لهما لبيان مراده أن المؤثر يقتضي فعل فاعل بخلاف التأخر ففتح توهم أن المراد
 ما يحصل بالقتل وله يعني متأخر وقد تقدم ما به - ثم ذلك في قوله وقد صدق تشقق الخ (قوله كافر) أي في قوله وتأخير
 بعضه بتأخير كله (قوله كأنه أيضا) عبارة سم على منهج قال أيضا طب بشرط أن يعد مع الأول بستانا واحدة فإن قال أهل الغلبة
 أنه بستان ثان ليس من جهة الأول فلم يشتري ووافقه م على ذلك وهو الوجه واعتدب هذا التفصيل في الورد والبايعين والتين
 ولغيرها ١٥ أقول التمسك بالخلاف النادر بالام لا الخ لا ياتي هذا التفصيل (قوله كافر حابه الخ) وهذا بخلاف ما لو اشترى ثرة
 نخلة دونها ثم خرج طلع آخر فلا يكون له بل هو لاتباع كما هو ظاهر لأن العقد لم يثابها ولو اشترى ثرة لم يثابها ١٥ سم على ج

(قوله لا يحد وجود الطالع) في غير المؤثر (قوله فالأصح أن يستان بحكمه) وقع السؤال في الدرس عن شمله بقية في حائط بين بستانين هل تنسب إليهما أو إلى أحدهما أو مستقلة فإذا ثبت لم يتبعها غير البستانين وأجبت عنه بان الظاهر الثالث من الترددات لأن الحاق أحدهما بآخر ١٨٨ لا يخفى كمن تكون غرضها السامع وغرض البستانين للمشتري قوله وانما يظهر

(هذا) أي لزوم القطع فيشكل هذا على ما تقدم من أنه إذا باع الأرض وبيع الزرع شرط قطعه على البائع حيث يكلف قطعه وإن لم يقع به مع الفرق بينهما وبين الفرة لم يمسحبت اشتراط كونها متضمنا بان الزرع ليس مبيعا فلا يضر فيه ما ذكر (قوله أو فقهه تائه) أي فيبطل البيع انتهى حج غمريات يمسح بصحة قديمة من شرح المنهج ما تضمنه قطعه وإن لم يبلغ قدرها ينقض به كما اعتد بهنا الزايد ونقطة حج في الباب انتهى وهو قياس ما تقدم الشارح في الجزأ الظاهرة من غير انفسب الفارسي (قوله وإبهما) وإبهما أحدهما وإبهما الأخرى وبالعكس كما في القطعة للأخرى وبإزاين أيضا كما في العاقبة (قوله أخذها دفعة واحدة) فظاهره وإن كانت العادة أخذه على التدرج فغير راجع انتهى سم على منهج ومعلوم أن الكلام فيها لو حصل النسخ المتضمن قطعه عادة في الجلس فلو حصل نصيب على التدرج فكيف قطعه كذلك (قوله ولكل منهما الخ) فإن لم يأت أحدهما الآخر

وعلا ماته من غرة العلم قال الشيخ والحاقا بالبايع والاعلم لا يمال قضية قوله مطعنة أن غير المؤثر لا يبيع إلا بعد وجود الطالع مع أن الأصح أنه يقع مطلقا حتى كان من غرة ذلك العام بخلاف مطعنة بل المستلزم من أصلها العلم بما عاقده أحسن لا نقول بجمعه إذ هذا تفصيل لا إطلاق وقوله السابق فإن لم يتأخر مهابشي الخ وذلك لم يهرض فيه للإطلاع فانهم أنه غير شرط وقائده ذكر بيان أن الإطلاع لا يستلزم التأخير (ولو كانت) أي التفات للمذ كورة (في بستانين) وماتأخر مهابشي واحد وغيره (آخر) فالأصح أفراد كل بستان بحكمه (سواء) فاقوا أو ما بعد الآن من شأن اختلاف البقاع اختلاف وقت التأخير ولا يتبعه أيضا فلو اختلف العقد والجعل أو الجنس وحصل شرط التبعية اتحاد بستان وجنس وعقد وجعل وما زاد بعضهم بقوله وما في غيرهما أنه لأنه يلزم من اختلافه تفصيل الجنس وهو مقتضى تعدد العقد ومقابل الأصح أنهما كالبستان الواحد (وإذا ثبت الفرة) للبائع بشرط أو غيره (فإن شرط القطع لزومه) وفاعلا بشرط وانما يظهر هذا كما قاله الأذرى في منتفع به كصرم لا خيار لانفع فيه أو فقهه تائه (والأب) بأن أطلق أو شرط الإبقاء وهو من يرضى بالحرر والروضة وأصلها (فله ذكر كماله) زمن (الحداد) نظرا للعادة في الأولى وهو يفتق الجسيم وكسرها وإعمال المالين وإبهما قطعه أي زمنه المتصادف فكيف حينئذ أخذها دفعة واحدة ولا ينتظر نهاية النسخ والشرط في الثانية نعم لو كانت الفرة من نوع ينفذ قطعه قبل قطعه كاللوز الأخضر في بلاد لا ينهي فيها كلف البائع قطعه على العادة ولا ترد هذه الصورة لأن هذا وقت جد أخذها دفعة ولا تلازم التبعية كان تعدد السق لا تقطاع الما عظم ضرر النخل يقاتها أو أصابها أقم ولم يبق في تركها عادة كإربها من الرقة وغيره (ولكل منهما) أي المتبايعين إذا جبت (السق) أن انتفع به الشجر والفر) أو أحدهما (ولا منع لآخر) منه لعدم ضرره إذا منع حينئذ منه أو صادوا فقه تعبیر المذهب والوسط باتقاء ضرر الآخر عدم المنع عند اتقاء الضرر والتعق لا تعنت وجريء إلى السبكي وغيره لكن وقف فيه الشيخ بأنه لا عرض للبائع حينئذ فكيف يلزم المشتري فكيفه وما قاله ظاهر وجري عليه والدرجة الله تعالى ومقتضى ما حرم من التمسيل أنه يجتمع على البائع فكيف المشتري السق وبه صرح الامام لأنه لا يلزم فقها قد سكن وقته على البائع وظاهر كلامهم فمكنه من السق بما اعتيقتها منه وإن كان للمشتري كبر دخلت في العقد وليس فيه أنه يصير شروطا لنفسه الاتقاء على المشتري لأن استحقاقه لذلك كان من جهة الشرع اعتقده

فصب الحاكم امينا وموته على لم يؤخذ شرح الارشاد لشيخنا اه سم على منهج (قوله لما كان من جهة الشرع وقضيه اعتقده) قال حج نعم فيه أنه لا يمكن شغل ملك المشتري بماله أو استعماله لما المشتري لا يجب دفعه أو اقلا وإن لم يضر المشتري لأن الشرع لا يبيع مال الغير لأحد وجود منفعته وإطلاقهم أنه لا يمنع مع عدم الضرر يصل على فذلك انتهى ومحل حق البائع من البتة أنه لا يبيع إلا في البيع (لم يصف المشتري له البتة) في غير خبر آخر على كاهن وقوله لا أقدم المشتري

صرفت ثمنه البائع فان أراد سقيه قتل الباع من اجل آخر لان الماء ملوك للمدعى فهو حق فلو راجع فان مقتضى قول المصنف الاتي ومن باع ما بدا صلاحه لزمه سقيه به فالحق (قوله وقضيه الخ) أي قضية هذا الظاهر لكن قد يترقب في اختصاص الحكم بذلك بل الأقرب ان الثمرة متى بقيت للبائع ولو بعد التأخير بشرط أو بدونه كان له السقي على ان كون قضيته ما ذكره قديم (قوله وتنازع الخ) وفي رسم على منهج (قرع) • لو تناحاف عدد ١٨٩ السقي المحتاج له ووجه عدلان انتهى

أي فلو لم يوجد جدان المصدق فيه نظرو فيجب اجابة مدعى الزيادة لانهم مظنة لتقنية وأما ظاهر من حال مدعى ان حصة زلته على (قوله من غضون كلامهم) أي ضحايا كلامهم وهو من اخافة الصفة للموصوف أي من كلامهم المسمى (قوله واعقده الوالد الخ) • (قرع) • ولو جهب من بقعه السقي وسقي قبل الفسخ اما لم يطل الآخر واما اتنازهما او قد منه الضرر فهل يضمن ارش التقص ام لا فيه نظر والقرب الاول لمصلحة بقول هو ممنوع منه (قوله فيه احتياين) أو جهما انه لا يميز الإبرضاها • (فصل في بيان بيع الثمر الزرع) • (قوله ويدو صلاحهما) أي وما يقع ذلك حكم اختلاط الحادث بالموجود (قوله ويستحق في هذه) ويخفى انه لو قال المشتري في هذه قبل بشرط الإبقاء الصلة لتوافق الإيجاب والقبول معنى (قوله لاحدهما الخ) كونه كون الشجر للمشتري (قوله المتفق عليه) أي من الضاري وسلم كما هو اصطلاح الهند من حيث قالوا متفق عليه

وقضيته ان الكلام في غرة غير من يقر شرطها البائع لنفسه (وان ضررها) كان لكل منع الاخر انه يضر صاحب من شرط يقع بعد اذ به فهو صفة وقضيعة و (لم يميز) السقي لهما ولا لاحدهما (الإبرضاها) معالان الحق لهما فينتع على احدهما الاقرار بذلك لادخاله على صاحبه ضرر والاقبال فيه افساد المال وهو حرام ولو منع تراخيهما الاقرار بالافساد غير محقق ولان المتع ليق الثمر او يقع بالرضا يبقى ذلك بالنسبة لتصرفه في خالص ماله وهو ممنوع على الوجه المذكور لانه اتلاف بفعل فاشبهه اوراق المال او يحمل كلامهم على ما اذا كان من وجهه دون وجهه وهذا الوضع (وان ضررها) أي الضرر دون الثمر وعكسه (وتنازع) أي المتبايعان في السقي (فسخ العقد) لتفقدوا مالا باضرا احدهما والقامع له الضرر كما يوضحه غضون كلامهم واعقده الوالد الخ الله تعالى وبقي الحكم كوجوبه ابن الرفعة وصححه السبكي وقيل كل من العاقدين واستظهره الزركشي وشمل قوله وان ضررها ما لو كان السقي مضرا احدهما ومنع تركه حصول زيادة فلا يجوز استلامه منع حصولها استقامه بالسقي وذكر في الر وقضيه احتياين لادام (الا ان يسامح) المالك المطلق التصرف (المشتري) فلا يفسخ ويأتي هنا ما من الاشكال والجواب ومنع بضمه بجمته هنا لما في هذا من الاحسان والمساعدة وهذا يقدر فيما رايضا (وقيل) يجوز (طالب السقي ان يوتي) ولا اعتبار بالضرر لدخوله في العقد عليه (ولو كان الثمر يمتص رطوبه الشجر لزم البائع ان يقطع) الثمر (أو يوتي) الشجر فعمل الضرر المشتري • (فصل) • في بيان بيع الثمر والزرع ويدو صلاحهما (يجوز بيع الثمر بهيدو أي ظهوره صلاحه مطلقا) أي من غير شرط قطع ولا إبقاء ويستحق في هذه الإبقاء الى وان الجذاذ كما لا يشترط الإبقاء (و بشرط قطعوه بشرط) إبقائه سواء كانت الاصول لاحدهما أم لا فغير الثمر المتفق عليه انه صلى الله عليه وسلم نهى المتبايعين عن بيع الثمرة حتى يدو صلاحها ومفهومه اجواز بعدد قسطنطين من العاهة حيثند غالباً لقلتها وكبرواها وقيل تسرع اليه لضعفه فيقوت بقلته الثمن و به شعر قوله صلى الله عليه وسلم رأيت ان منع الله الثمر فديم يستحل احدكم مال اخيه (وقبل الصلاح ان يبيع) الثمر الذي لم يدو صلاحه وان بدا صلاح غيره المصدمة نوعا وعلا متفردا عن الشجرة (وهو على شجرة ثابتة لا يجوز) أي لا يصح البيع ويهرم (ال بشرط القطع) حالا

وشعور (قوله لا من العاهة) أي ار يدى البيع (قوله مطلقا) على لقوله لا من الخ (قوله راي) أي أخرى ولا جواب له الاوجه لا سفيقة ويترب على ذلك عدم صحة البيع (قوله ثابتة) أي مبطنة اخذاعا يأتي (قوله الا بشرط القطع) أي للكل انتهى ج وهو ما دون قول الشارح الا قوليس لاحد الشرركين بشرط ان يبيع بشرط من الثمر قبل بدو صلاحه وفي ج أيضا وورق الثوب قبل تناهيه كالنقر قبل بدو الصلاح ويعله كهو بعده • (قوله لا) أي حوا كلفظ ينفذ او شرط القطع

نحو ما أطلق فيه فاته يعمل على الحال (قوله بالاجاع) أي اجاع الأثمة (قوله والبايع) أي يبيعونه (قوله اجباره عليه) قال في
 الروض وإن شرطت له من تراخى فلا بأس انتهى سم على حج وهو يحسن قول الشارح ولو تراخى بابقائه الخ (قوله لم
 يستحق عليه أجرة) أي ولا تملك عليه بعدم القطع كما شعر به قوله انطية الخ (قوله لتعذر تسليم الثمرة) أي حثرت تراخيا كما هو
 الفرض من بقائه الثمرة وهو ظاهر وكذا لو لم يملكه ومنها لأن دخولها في يده ضروري في تحققه من قطع الثمرة قال في هو على
 المشتري وأما في السمن فقبضه انما هو بالثقل وهو يمكن بتفريغ الباتية في انما فيه (قوله لتكسبه) أي المشتري (قوله اما يسع
 ثمره على شجرة) محترز وهو على شجرة ثابتة (قوله فقل ذلك الخ) يؤخذ منه بوزا شرط القطع ٨١ سم على حج ويجب الوفاة
 لتفريغ ملك البائع وبقي ما لو كانت مقبوضة وأما ما بالبايع او غيره وحلتها الحياة هل يكلف المشتري القطع او لا فيه نظر
 والا قرب الاول لأن شراء الثمرة وهي ١٩٠ مقطوعة ينزل منزلة شرط القطع فيكفها وإن اعسدت وبقي أيضا

وهو يحسن قول ابن المقرئ من غير التسمية المذكور فاته يدل على وقوعه على المتع مطلقا خارج
 المبيع والمشتري وطبقه القطع بالاجاع فحق ما عداه في الأصل ولا يقوم اعتياد قطعه مقام
 شرطه والبايع اجباره عليه فإن لم يطالب به لم يستحق عليه أجرة من ذلك لظنة المسامحة
 ولو تراخى بابقائه مع شرط قطعه ماز والشمرة امانة في يد المشتري لتعذر تسليم الثمرة
 بدونه بخلاف ما لو باع محرمين وقبضه المشتري في ظرف البائع فاته مضمون عليه لتكسبه
 من التسليم في غيره اما يسع ثمره على شجرة مقطوعة او باقية ونحوه فيوزل بشرط قطع لان
 الثمرة لا تبقى عليها فقل ذلك ثمرة شرط القطع وخروج بقوله ان يسع ما لو وجب مثلا فلا
 يجب شرط القطع فيه وكذا الرهن كما في قيل بحث من اعتاد شيئا ليوثته (ر) بشرط
 (أن يكون القطوع مستغاية) كالأرض وحصره ويصح فيوزل عند دخوله في المالك منه
 ما يتبعه ويبيع بغير شرط القطع او يسع بشرطه مطلقا كان شرط القطع بعد يوم لان
 التعليق يقتضي التيقية وما لا يتبعه (ككتمري) وجوز لا يصح بيعه لاتقائه شرطه
 وان شرط القطع وذكر هذا الشرط المعلوم من شروط البيع قال الشارح لقتنيه عليه
 وأجاب بعضهم بأنه اتخذ كرهه لان هذا الشرط المذكور ثم يكتفي ان يكون حالا وما لا
 كالمثل الصغير وهذا بشرط ان يكون حالا انتهى وانما لم يكف حاله لدم تركها لمع وجود
 شرط القطع فلذلك اشترطت حالا والحاصل ان الشرط هنا ونحوه ان يكون فيه منفعة
 مقصودة لفرض صحيح واما انقراضها في كون المنفعة قد تقرب ثم لانها غير مؤثر

ما لو كانت الثمرة تباينة وتقطع
 ثمرها الثمرة التي عليها من غير شرط
 قطع ثم حلتها الحياة فقول يكلف
 القطع او يبيع بطلان البيع
 من اصله فيه نظر والا قرب الثاني
 لأنه بناء على ظن وهو موثقا
 قسب من خطؤه لان عود الحياة
 اليها سادسة ظاهرة على ان
 عروقها كانت حية (قوله وكذا
 الرهن) ووجه جواز ذلك فيما
 بدون شرط القطع انه بتقدير
 تلف الثمرة بقاءه لا يقوت على
 المثلب في مقابلته الثمرة وكذا
 المرتمن لا يقوت عليه الا مجرد
 التوقيد ببقاء بقاءه بخلاف
 البيع فإنه بتقدير تلف الثمرة
 بقاءه ينسحب الثمن لا في مقابلته

في فاحص فيه لشرط القطع باس من ذلك (قوله وحصره) كزبح الثمر قبل الضيق واول الغنيب مادام أخضر لا لا تحالة
 ٨١ فأمور (قوله يسع بغير شرط القطع) أي فاته باطل (قوله كان شرط القطع بعد يوم) وهذا وان لم يكن تعلقا قصر حاله
 تعليق معنى لأنه في قوة قوله اذا باع المالك فاطع الثمرة (قوله ككتمري) أي قبله وصلاحه (قوله لا يصح) خبر لقوله وما لا يتبع
 به (قوله لاتقائه شرطه) وهو كونه مستغاية (قوله وهنا بشرط أن يكون حالا) ظاهره عدم الصلة ولو باع مالك الثمرة ولكن
 المشتري لا يريد افسادها وفي هذه صارت مكسبا بابقائه فلا بأس من التمتع في المالك كالتقاسم فيه الصلة حيث لم يقتض
 اطلاقهم بقاءه ويمكن توجيه مقتضى الاطلاق بان شرط القطع ترتب القطع عليه حالا فعلم بذلك (قوله وانما لم يكف حاله لعدم
 تركها) ينشأ منه المناقشة في تيقية جوازه وذلك لأنه اذا عدم تركها كانت معدومة حالا وما لا فلا حاجة حينئذ الى كون الشرط
 المنفعة حالا لان ذلك انما يحسن لو كانت المنفعة متعقبة ما لا لكتمها لم يصح وليس كذلك كما قد فلو وجه ان الشرط في المبيع
 هنا ثم المنفعة حالا وما لا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكتمري أي هو غير منقطع مطلقا اما حاله انظار واما

هنا لا فائدة لا يفي الى ان يبر. الانتفاع لوجوب قطعه يقتضي الشرط فلذا بطل البيع فيه فبطالته فيه لا تنقضي منه
مطلقا لانتفاءها لتمام وجودها لا الاعتبار بانها حال لا المالك فقرة فلذلك اشترطت حال الذي يبيع فيه فيه وجه
هو الجواب عن الاعتراض على المصنف غير محتمل ذلك فانه يفتي انتهى سم على حج (اقول) وقد بوب خذ من قول
الشارح والحاصل ان الخ ان المتفعة المالك متضمنة هنا للاستهلاك التي ذكرها فان المراجع ذكره ان المتفعة المراكمة
الحالية له دم وجوده فيها (قوله تزقيها) أي التفعة المالية (قوله التي ذكرناها) أي قولنا لمقدم تزقيها الخ (قوله كان وجب) أي
ولو بلا شرط قطع (قوله ثم اشتراء) قد يقال كيف يصح شراءه من قبل قبضه ١٩١ المتوقف على قطعه الان يجب بغير

من الجواهر من حصول قبضه
بالتفليس اه سم على حج (قوله
لكن المقدم هنا) أي من عدم
الصحة بدو. شرط القطع (قوله
وشرطنا القطع) أي قلنا بشرطه
وشرطه البائع على المشتري فلا
يقال بمجرد القول بشرطه
لا يترتب عليه قوة له يجب الوفاء
به (قوله الا بشرط القطع) أي
فيصح (قوله قطع ما اشتراه) أي
وما كان في ملكه قبل ان قطع
ما اشتراه لا يتأثر الا بقطع ذلك
(قوله بغير نصيبه) كدراهم
(قوله لم يصح) وكذا لو اشترى
نصيبا من الزرع بغير
نصيبه من الارض لم يصح للعلة
المدكورة بخلاف ما لو اشتراه
بصميم من الارض فانه يجوز
ويؤثره القطع (قوله المستقر
له) أي للملكه (قوله وجب شرط
القطع) أي ولا يجب الوفاء به
لاجتماعهما في ملك المشتري ولا

للاستهلاك التي ذكرناها وقبل ان كان الثمن للمشتري) والتميز لبايع كان وجبه او باعه
بشرط قطعه ثم اشتراه منه او باعه الموصى به من الوارث (جاء) يسع التفرقة (بلا شرط)
القطع لاجتماعه في ملك شخص واحد فاقبضه ما لو اشتراه ما وصح هذا الوجه
الراعي والمصنف في المساقاة لكن المقدم هنا العموم التي والمضى اذ المبيع التزوي ولو
قلت لم يبق على عقابله الثمن شيء كاهم (قلت فان كان الثمن للمشتري وشرطنا القطع)
كاهو الاصح (لا يجب الوفاء به والله اعلم) اذ لا معنى لتكليفه قطع غرض من ثمنه وليس
لاحد الثمن شيئا من نصيب بشرطه من التفرقة بل بدو ملاحقه بصميم الثمن الا بشرط
القطع كثيرا الثمن ين وتبصر كل التفرقة وكل الثمن لا تخوفت على المشتري قطع جميع
التفرقة ان التزوي لا قطع ما اشتراه وتفرغ الثمن لاجتماعه وان اشترى نصيبا من ثمنه
التي فيه نصيب من الثمن لم يصح وان شرط القطع لتكليف المشتري قطع ملكه من
ملكه المستقر قبل البيع (وان يسع) التفرقة (مع الثمن) بمن واحد (جاء) بلا شرط
لتبعية الثمنها الثمن الذي لا تعرضه عاهة ومن ثم لو فصل الثمن وجب بشرط القطع
ازوال التبعية وهو بطريقه لا يخفى ان ذلك على القول المقدم كما بينه صاحب الحاوي
والانوار وصحح السبكي والاسنوي وغيرهما وقوله ابن القزويني في شرحه او شاهده عن
الاكثرين فلا يجب بشرط القطع فيه ان يسع مع اصله وان لم يسع مع الارض (ولا يجوز)
يبعه (بشرط قطعه) عند اتحاد الصفقة لان فيه مجرا على المشتري في ملكه وفارق يجها
من صاحب الاصل بانها هنا تابعة فاشترى التفرقة كالمساواة ولو اشترى البائع التفرقة غير
المؤثرة لا يجب بشرط القطع لانه في الحقيقة سدادا لملكه اذ لا يباع الا بالاجزاء او بالخذاذ
ولو صرح بشرط الاتحاض كان كاف الرضة وهو احد نصي الشافعي رضي الله عنه كما افاد
المحقق ولم يطلع بعضهم على هذا النص فزعم ان المتصور خلافه ولو باع نصف الثمن
على الثمن مشاعا قبل بدو الصلاح من مالك الثمن او من غيره بشرط القطع صح خلافا

معنى لتكليفه قطع ثمنه عن شجره (قوله ان يسع مع أصله) بخلاف ما لو يسع مع الارض دون اصله فلا بد من شرط القطع لانتفاء
التبعية (قوله فوافق بهما) أي التفرقة (قوله غير المؤثرة) أي التي لم تظهر في حقها التين حيث لم يقبل اختلاط الحادث بالموجود
اخذ انما صرح في شرحه واصل القول بالخ من قوله التفرقة الظاهرة والجزئية لاجتماعه في ملك الثمن (قوله من مالك الثمن) لا يقال
هنا من انما صرح في قوله وان اشترى نصيبا من ثمنه من التفرقة لان ما هنا موصوفا لانا كانت التفرقة مشتركة والثمن
لكل المشتري بخلاف ما صرح فان الثمن مشترك بينهما كالفر (قوله بشرط القطع مع) أي ان كان المبيع رطبا او غبيا لا يمكن

قسمته بالقرص بخلاف غيره لمن سائر التلوسم على حج بالحق أقول ويبقى أن يقطع بها البصر والحصر بل وبه أنواع
 البلع وإن كان صغيرا لأن القسمة تعقد المثل ويؤلفا لتوقف على التفرص وانما توقف على التفرص في العربية لأن بيع الرطب بالتفرص
 يعود إلى تقديره غير أوامنا ينظر إلى حالة الذي هو عليه وقت القسمة لا غير (قوله أن قلنا القسمة) أي قسمة التمر الذي كور (قوله
 فان قلنا الخ) نصبت (قوله وبعد بدو الصلاح) محتمل قوله قبل بدو الصلاح (قوله يافزه ما تقر) أي من القرى بين بيعه مع
 الشجر ومنفرد (قوله ويصع بيع نصف التمر الخ) قال في العباية ولو يباع سائرا أرض في اثنا المدة تصف زرع الأخصر
 فيها لا يجني أو المالك يعل وان شرط القطع انتهى أقول يتأمل وجه البطلان ولعله ما إذا اختلفا لصحة وكأن المشتري قطع
 ما اشتراه لا يمكنه ذلك إلا بقطع نصيب البايع وهو يؤدي إلى تكليف قطع ملكه من ملكه وهذا ظاهر إذا لم يمكن قسمته فإن
 أمكنت تقسيمه البيع لاتقاء هذا المذخور (قوله ويصع) ظاهره وإن كان البعض دون النصف وفيه نظر فإن ما زاد
 من التمر على البعض المبيع من الشجر ١٩٢ لا يكون تابعا فيبقى تقييده بما إذا كان البعض من الشجر النصف

(قوله إلا بشرط قطعه) فإذا باعه
 بشرط قطعه فأخاف بعد قطعه
 فما أخلفه للبايع بخلاف ما لو باعه
 بشرط قطعه فقطع فإن ما أخلفه
 للمشتري (فرع) هـ أخف
 جواز بيع نحو القصب والخس
 مزروعا إذا لم يستر في الأرض منه
 إلا الجذور التي لا تقصد للاكل
 منه مدر انتهى مع على ونول
 ابن تميم فان ما أخلفه للمشتري
 وأما إذا باعه أصول فهو يبيع
 أوقوع أو فهو قبل بدو صلاحه
 وحدثننا زيادة بين البيع
 والاشتد فهي للمشتري سواء اشترا
 القطع أو القطع وبه تعلم القلة بين

لما في الفوارق قلنا القسمة افراز وهو الأصح لا مكان قطع النصف بعدا لقسمة فان قلب
 إليها بيع لم يصح لأن شرط القطع لازمه على رأي مرجوح في بيع من مال الشجر ولا
 يمكن قطع النصف إلا بقطع الكل فيضرب البايع بقطع غير المبيع فأشبهه ما إذا باع نصف
 ميمنا من سيف وبعد بدو الصلاح يصع أن لم يشرط القطع فان شرطه جازمه ما تقر
 ويصع بيع نصف التمر مع الشجر كله أو بعضه ويكون التمر تابعا وبقيده عدم
 الفرق بين شرط قطعه وعدمه ولا يعارضه ما في قول بايع جميع التمر مع الشجر من
 أنه لا يجوز بشرط القطع لاتقاء القسمة ثم إذا تركه للمشتري بخلافه (وهو صريح) ولا
 يصع (بيع الزرع الأخصر) وإن كان يظل لم يبد صلاحه (في الأرض إلا بشرط قطعه)
 أو قطعه كما في المحرر انتهى في خبر لم عن ذلك فان باعه وحده من غير شرط قطع أو قطع
 لم يصع البيع وما تم له طبعه فاعدا (فان يصع معها) أي الأرض (أو) يصع وحده
 بطل بعد بدو صلاحه أو زرع (هذا اشتد الحب) أو بضه ولو سببه واحدة كما كثافتهم
 في تأخير بطل واحد وفي بدو الصلاح بحصة واحدة جاز بلا شرط (كبيع التمر مع
 لشجرة في الأول) وكبيع التمر بعد بدو الصلاح في الثاني وما أنفهمه كلام المصنف من
 جواز بيعه معها بشرط قطعه أو قطعه ليس يراد كما استفيد من قوله قبيله ولا يجوز بشرط

أصول الزرع ونحوه ليطيح وقرئ بهما أن السك في لا ويرد مقصود بخلاف الثاني فان المصود منه انما هو التمر قطعه
 لا الأصول وقوله إلا بشرط قطعه أي فانه يصع حيث كان المقطوع مستقاعه وقاسم على حج حرج ما إذا لم يشرط لقطع
 قبله بعد بدو الصلاح فيصع لاتقاء المذخور انتهى (قوله يافزه لا شرط) وعليه قد دخل أصوله في البيع عند الإطلاق فلو زاد
 أو قطع وأخلف فازيد وما أخلفه للمشتري ومنه ما عند بعضنا من بيع الترس الأخصر بعد تبشيره الرمي فيصع بلا شرط
 قطع والرمة التي تحصل منه بعد الرمي أو القطع تكون للمشتري حيث لم يكن أصلها مما عجز من بعد أخرى والأفلا دخل في
 العقد إلا الجزأ القاطرة كالمسلم قوله السابق وأصول البطل الخ والطريق في جعله البايع أن يبيع بشرط القطع فانه - حيث
 تكون الزيادة حتى المسائل للبايع ومن الزيادة الرمة التي تحذف بعد القطع أو الرمي وعليه فلو كانت زيادة بلا قطع وحصل زيادة
 واختلاف في زيادة غير المشتري لن لم يصح له البايع بها فان لجاز وأثر الشيخ مع العلم سقط خياره فالمصدق في تقدير الزيادة
 ذوالسبد وهو البايع قبل القسمة والمشتري بعدها والطريق في جعل الزيادة أيضا للمشتري أن يبيعه بشرط القطع ثم يوزعه
 الأرض بعده (قوله وما أنفهمه الخ) أي حيث قال جاز بلا شرط أصح على حج

(قوله مطلقاً) ينبغي ان معناه سوا مبدأ صلاحه ام لا لان معناه سوا بيع مع اصله او وحده فلهو فالتقاء الحق واذا بيع مع
 اصله فلا حاجة لشرط القطع ٨١ سم على بيع (قوله وشعر) فثبت انه نوع واحد والمشهد فيه انه نوعان بارز وغير مسمى عند
 العامة شعير التي فهو كالقوت لعله لم يذكره نوعان لان الغالب فيه رتبة حبه وفي سم على بيع فثبت في الشعيرة انه لا يقسم رتبة
 كل سنبلة ولا يقال رتبة البعض كانية وذلك كالوقوف اجزاء الصبرة لا يكتفى رتبة ١٩٢ بشعيرة فليست بل (قوله فالتقاس

الصحة) اي في الازد والشعر
 والقدرة والدخن وهو معتد (قوله
 بان النسيان فيها) اي في البصل
 والدخ (قوله والاوجه فيه) اي
 في التقسيم عليه (قوله وهو مفقود
 هنا) اي في البصل كما يشعر به
 افراد الغصير في هذا وتنتهي في
 قوله فيها وعليه فيمكن الفرق بين
 رتبة بعض البصل وبعض الحب
 بان الغالب ان السنبلة الواحدة
 لا يتصف بها فروض بعضها الحب
 تدل على باقيه ورتبة الظاهر من
 لبصل لا تدل على باقيه ولا يشكل
 الاكتساب رتبة بعض الحب هنا
 بما قلناه عن سم من انه لا يذ
 من رتبة جميع السنبال لان
 الاختلاف يقع بين بعض السنبال
 مع بعض كثيرا ولا كذلك جات
 السنبلة الواحدة هذا وقوله
 والاوجه فيه الخ ايضا فمما عليه
 فان قاله فثبت به انه عرف
 ومقصد منه انه لم يعرف لم يصح
 غايته ان ما قاله الشارح ويبدو
 انه لا يعرف أصلا بخلاف ما عليه
 فانه يفيد الصحة بتقدير معرفته
 (قوله السلق) هو بكسر السين
 شرح بروض (قوله ويجوز بيع

طعمه وسياقي ان ما يغلب اختلاطه وتلاحقه لا يذ في صحة بيعه من شرط قطعه مطلقا
 (ويشترط لبعه) اي الزرع بعد الاستعداد (وبيع الثمر بعد قوت صلاحه ظهور المقصود)
 منه لئلا يكون بيع غالب (كعين وشعر) فلهو في سنبلة ويجري ذلك في كل
 ما يظهروا أو حبه (وما لا يرى حبه كالخضرة والعدس) بفتح الهاء والهمزة (في السبل
 لا يصح بيعه دون ثبته) لاستقامته (ولا معناه في الجفد) لان المقصود مستقر على ليس من
 مصالحه ومثل ذلك يجوز القطع قبل تشققه ويزال كان في جوزه القديم يجوز لما
 روى على من ابن جرارة انه صلى عليه ولم ينهي عن بيع السبل حتى يذهب اي يشتد
 فيجوز بعد الاستعداد واجاب عنه الشارح بانه في سبل الشعير جميعا بين الدليلين والازد
 كالشعر وقيل كالخضرة والذرة نوعان بارز الحبات كالشعر وفي تمام كالخضرة ومثلها في
 ذلك المذخن قال بعضهم والمرئ انما هو بعض - بانه قال القاضي ومعه ذلك فالتقاس
 الصحة كما يصح بيع ثمره بصل ظهر بعضه اه قيل ويريد ان تقاس فيها طريق الصفقة
 فيصح في المرئ فقط ان عرف بقطعه من الثمن وهذا والاوجه فيه عدم الصحة في الجميع اذ
 شرط التوزيع مكان الصلح على بعض كلاً من الثمن وهو مفقود هنا ولا يصح بيع الجزر
 والبقيل وشعره كالثوم والتفاح والبصل في الارض لاستقامة صودها ووعده الرضة
 معها السلق محمول على أحد نوعيه وهو ما يكون مقصودا في بيعها في الارض اما ما يظهر
 مقصوده على وجهها وهو المعروف بان كتم بلاد مصر والشام فيجوز بيعه كالبقيل ويجوز
 بيع ورقها الظاهر بشرط قطعه كالقول في الانوار لا يجوز بيع الجزر في ثمرته العليا
 مع الشعر وقباصه امتناع بيع الثمن قبل تشققه ولومع شعره (ولا باس بكلم) وهو
 بكسر اوة وعاء الطلع وشعره (لا يزال الا عند الاكل) بفتح الهمزة واما مقصودها فهو
 المأ كقول كرمات وموز ويطبخ وبانجهان وطاع فضل لان مقامه فيه من مصالحه ومثل
 ذلك ما يكون بقاؤه فيه سببا لادخاره كالرز وعلمر ومن ذهب الى ان الازد كالشعر لعله
 باعتبار نوع كذلك وانما يصح السلم في الارض والعلس كما يأتي في باب لان البيع معتد
 المشاهدة بخلاف السلم فانه يعتد الصفات وهي لا تقيد الفرض في ذلك لاختلاف الثمر
 خضرة وزرارة ولان السلم عقد شرع ولا يضمن فيه ربحه ربحا غير حجة وبشهادة لان
 المهورات لا يصح السلم فيها قطعاً ولا خلاف في - واز - هها وما قل من فتاوى المصنف
 من صحة السلم في الارض على الاصح محمول على المشتري (وما له كتمان) مثق كالم استعمالا

٢٥ به ث ورقها) اي المذ كورات من الجزر والبقيل الخ (قوله واه امتناع بيع القطن) تقدم له الجزر بعد قول
 المصنف وبعد ان قال نعم الخ (قوله ولا باس) اي لا يضر (قوله ومن ذهب الخ) وعليه يحمل قوله السابق والازد كالشعر الخ
 (قوله في جواز بيعها) اي بالدرهم

(قوله القول) يذلل من الباقلا (قوله وفارق جهة سبع القصب) يعني ولومن ووعلان تأيسرتمه في الارض غير مقصود غالباً كما هو في قناتوى السبوطى في باب الترسكة وشرائط القناتس وهو مدفون في الارض باطل وكذا القصب في الارض ان كان مستورا يشترى ولا يصح اه وماذا كرفى القصب فيه نظر اه سم على جج (قوله اذ قسره كل منهما) اى الجوز والباقلا (قوله وزعم بعضهم) اى جج (قوله ونظاكر كلامهم مخالفة) لا قرب ما قاله جج وقال بدله عدم ظهور القرب بين الجوز والاخرى والقول المذكور فانه قبل انعقاد الحاي لا يوزن كل الامع قسره عادة (قوله بان الريح لم يصعبه بها) اى الريح لم يصعب على المرادى واوى الام وغيره لمن كتب الشافعى قال ١٩٤ الامام فيه انه احتفظ اصحابه وحلت الناس اليه من اقطار الارض ايا خذوا منه

علم الشافعى فهو المراد عند الاطلاق وما الربيع الجبى فيل ينقل لمن الشافعى الاكراهة القرائن بالاحسان وان التمر يطهر بالماء غيما للجلد اه طبقات الاسنوى (قوله والوجه ان محله الخ) بنى ما لو اطلق ربيع خشب الكتان وعليه الحب ويطبق ان يصح وينقل على الخشب فقط لانه بمنزلة شجر ينقل عليها غير مؤبر او شجر مؤبرين يخرج غرها فلا يتناول الحب كالاتناول الشجر المذكور غير ما وانما تم نقل مثل ذلك في حوزة الخسنة لان المقصود منها بلخلاف الكتان فان المقصود خشب فلتأمل اه سم على جج (قول) والكلام عند الاطلاق فيلواص على اصول الخسنة تدون سنابلها مع الصم بالمع حيث قد ولا يشك عليه قول المصنف السابق وما لا يرى حبه كالخسنة والسنبل لا يصح

له في القرد مجاز اذ هو جمع كامة او كبر كسر وقه بقياس مثناه كان او كاستان (كالبوز والوز والباقلا) يقتضيد الامع القصير ويكتب بالياء بالفتحة فيجمع المدوي يكتب بالانوس وقد يقصر القول (يعا في قسره الاسفل) اذ يقا ويضم من مصاحبه (ولا يصح في الاعلى) لا على الشجر ولا على الارض لاستتارها بالبر من مصاحبه وفارق جهة سبع القصب في قسره ما على بان قسره ستر لجمه وقسره القصب لجمه غالباً وفيه بعض دالة على بقاءه وما فرقه ايضا من كون قسره الاسفل قديص معه فصار كانه في قسره واحد كما كان محل نظرا اذ قسره كل منهما القليل قد تو كل معه وزعم بعضهم ان الوجه ان محل الكلام في باقلا لا يوزن كل معه قسره الاعلى والاجاز كبيع الجوز في قسره الاعلى قبل انعقاد الاسفل لانه ما كوز كله ونظاكر كلامهم مخالفة (وفي قول يصح) يعده في الاعلى (ان كان رطباً) لحفظه رطوبته فهو من مصاحبه ووجه كثير من في الباقلا بل نقول والى من الاصحاب الاثقة الثلاثة والاجماع القليل عليه وما حكا جج من ان الشافعى امر الريح بشرائه في عدم معرفه بان الريح لم يصعب بها وبشر من صفته فهو مذهبه القديم وقد بالغ في الام في تقرير عدم صفته وسألت في احكام الموات الكلام على الاجماع القليل والحقاق هو يابلق مرود بانها ما كوز كلها كالوز قبل انعقاد الاسفل قال ابن الرقعة والكتان اذا بدا اصلاحه ينظر جواز بيعه لان ما ينظر لجمه نظاير السامر في بياضه كالنوى في القمل لكن هذا لا يثبت في رأى العين بخلاف القمل والنوى اه والوجه ان محله اخذ محامهم لم يصح مع زرع بعد قد وصله هو الاقلا يصح كالخسنة في سنابلها (وبدو صلاح القمل ظهوره بمبادئ النضج والحلاوة) بان قوه ويلين كافي المهر وغيره قال الشارح وكان المستفاد رأى في اسقاطه انه لا حاجة لجمع ما قبله اى يصفو ويهرى فيه الماء (فيما) متملق يدور ويظهر (لا يتلون وفي غيره) وهو ما يتلون بدو وصله (بان ياخذ في الجرقة والسواد) او الصقوف ويؤخذ من تقرير

بعد تدون سنبله ولا مع في الجديلان الضمير في قوله لا يصح بيعه راجع الى بيعي لا يصح بيع الحب وحده لاستتاره كلامهم بالنابل ولا معهما الماذكر (قوله وبدو صلاح القمل) معناه الموردي عناية اسام احدها المور كقصره المشمر وجره الصاب وسواد الاحاص وباض التفاح ويحرق ثلثها الطعم وكلاهما يصب السكر ويغوضه الزمان اذا زالت المرارة ثلثها النضج في التين والبطيخ وهو هياكل ثلثان تليين صلابته رابعها بالقوة والاشد اذ كلفهم والقصير ثلثها بالطول والامتلاء كامله والبقول لاسمها الكبير كالفتاها ما بها بان شاق كماه كالنطن والجوز ثلثها باقلا حبه كالوز وورق التوت اه خطيب ومبارز جج وتامى ورق التوت هو اولى (قوله وكان المستفاد رأى في اسقاطه) اى بان يؤم الخ (قوله مع ما قبله) هو قوله بمبادئ النضج الخ (قوله اى يصفو) تفسير قوله الخ

(قوله وضابط ذلك ان يقع حالة يطلب فيها غالبا) يريد عليه فقوا لبل فانه لا يصح معه الا بشرط القطع كما مرع ان الحالة التي وصل اليها يطلب فيها غالبا ويحل الكل قول الشارح وضابط ذلك ان (قوله ولو اختلفت غايته) قوله انواعه كقولنا ومطل (قوله وان اختلف النوع) اي على الاصح كما مر (قوله وايضا) اي استحق ابقاؤه بان يبيع بعد بدو اصلاح مطلقا او بشرط ابقائه اخذ من قوله فلا يباع مع شرط قطع الخ وقوله ايضا وايضا اي اولا الاصل ملك البائع اه ج وهو ما اخذ من قول الشارح الا في ولو باع الثمرة ملك الثمرة (قوله قدوما يبيع) قضيه انه لا يكتفى لميل عن التمتع والتسليم بل لا بد من سق في يديه على العادة في حقه وهو ظاهر (قوله وبقي) حقه فصار (قوله لانه من جهة التسليم الواجب كالكيل في المكبل) فان قلت مقتضى هذا التعليل انه لا فرق بين كون البائع مالك الثمرة او لا وقد تقدم انه متى كان الثمرة لغيره لم يجب على البائع سق قلت قد يجب بان الكيل في المكبل انما يجب حيث يبيع مقدرا او كون الثمرة والثمار في ملك البائع اقتضى بقاء اليد عليه بعد المقدور ذلك يقتضي لزوم السق فاشبه لزوم الكيل في البيع اذ ابيع مقدار ١٩٥ بخلاف ما اذا كان الثمرة لغيره البائع

كلاهما ان المدار على التميز لهما هو المقصود منه ان فقوا القيون بما وجدوه المقصود منه قبل سفره يكون مقتضى هذا كفي المتلون ويدونه في غير الثمرة فثبت اد الحيات يتبعها لهما هو المقصود منه وكبر التثايبا نفي لا كل غالبا وتفتح الورود وضابط ذلك ان يبلغ حالة يطلب فيها غالبا واصل ذلك تفسيره ان الراوي للزحرفي خبرته عن بيع الثمرة حتى تزهر بان تهرأوتضر (ويكتفى بدو اصلاح بعضه) حيث كان قصد الجنس ولو اختلفت انواعه كما هو ظاهر كلام الرافي وقيامه على ما مر في التاير خلافا لظاهر كلام القاضي ابي الطيب (وان قل) كية واحدة من ثوب او يسرا وهو لان الله تعالى امتن علينا بطيب الثمار على التسديد في الطاهر من التثنية فلو شرط طيب جميعه لادى الى ان لا يباع شي لان السابق قد يفتق او تباع الحبة بعد الحبة في كل حرج شديد (ولو باع في رستان او بستان بدو اصلاح بعضه) واتخذ بعضه وعقد (فعل ما سبق في التاير) فيقع ما لم يدر اصلاحه ما بدو اصلاحه في البستان او كل من البستان وان اختلف النوع بخلاف الجنس فلا يبيع جنس غيره ولو بدو اصلاح بعضه غير احدهما دون الاخر فلا يبيعه على الاصح بل لا يضمن شرط القطع في غير الاخر (ومن باع ما بدو اصلاحه) من غرا وزرع وايضا (لزمه سبق) حيث كان ما سبق (قبل التولية وبعدها) قد وما يبيعه ويضمن التمتع لانه من جهة التسليم الواجب كالكيل في المكبل والوزن في الموزن فلو شرط مسكوته على المشتري بطل البيع لخالفته مقتضا فلا يباع مع شرط قطع او قل لا يجب بعد التولية سق كما جئته السبكي الا اذا كانت قطعته الا في زمن طويل

وبينه فادام يتركه السق كان من ضحاها وقد يصرح به قول المصنف اول باب المبيع قبل قبضه من البائع وان البائع لا يبرأ باسقاط الضمان عنه (قوله الا اذا كانت قطعته) ظاهر مانه لا فرق في وجوب السق حيث يذبح ما قبل التولية وما بعدها اه سم على ج وقوله لا يقطع الخ لو اخذ منه ان الحكم كذلك اذ باع الثمرة والشجر معا اه سم ايضا في ما لو باع الثمرة بغير الشجر الثمرة لغيره وهل يلزم البائع السق ام لا فيعتبر والا قرب التزوم ووجهه ان التزيم السق في بيع الثمرة لغيره لا يقطع عنه ما التزيم وهذا بخلاف ما لو باع الثمرة لشخص ثم باعها للمشتري لثالث فان البائع لا يلزمه السق على ما يروى من كلام سم على ج وان كان مالك الثمرة لان المشتري الثاني لم يتلق من البائع الاول قلا فعلقه بينهما ولكن تقل عن شيئا الزايد انه يلزمه السق لكونه التزيم بالمشتري الاول وله وجه لانه التزيم بالبيع وبقاء الثمرة في ملكه يقتضي لبقاء العلقه بينهما

فلم يقوشه به بالمكيل بل اشبه الجزاف في عدم بقاء علقته المتبايعين (قوله بطل) أي سواء شرط على المشتري سقي من الماء المعدلة أو يجب ما ليس معدا لسق الثمرة المبيعة فتره (قوله لم يجب بعد التولية) مقصوده وجوب السق قبل التولية وان أمكن قطعها لا يذبح هذا التذمة فبقيته انه لا فرق بين ما بعد التولية وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري لا يستحق ابقاها فلا معنى لتكليف البائع السق الذي يقبه ثم رأيت سم على ج ذكر ما وافق هذا اقراره قد يقال بوجوده قبل التولية كما أنهم سم كلام الشارح ووجهه ان التضمير من البائع حيث لم يزل بين المشتري

هو بـ من مالك الفرة وان كان ملكه الا نحن غير مالك الشجرة وقد رد عليه أى على ما قاله شيخنا الزايدى ما تقدم من
 البقي من انه لو باع ارضها بما هو قد فدى ثم باع الحطارة ما كان له ان ينزل المشتري لها فرة البائع بل يجب على المشتري
 لها اجرة تعدد النقل سواء نقله قبل القبض أو بعد بخلاف البائع لها فرة ان نقل قبل القبض لا اجرة عليه أو بعد فريسته
 الاجرة (قوله ولو باع الفرة) محتمل قول ج والاصل الخ ولو ذكره الشارح كان أولى (قوله ويصرف) مستأنى أى فيه (قوله
 لما تقر من حصول القبض) أى وان كان بيع القرب بعد وان البذاز كما تقدم في المبيع قبل قبضه (قوله أمر بالتصدق)
 أى من البائع (قوله ما لو عرض المالك) ١٩٦ أى أو التعيب (قوله من ترك ما وجب) أى بان بيع لا بشرط القطع أو به

ولم يأت قطعه الا في زمن طويل
 على حاصره (قوله كان من مصلته)
 أى البائع (قوله ضمنه جزئاً) وهو
 واضح مما صرح به عدم وجود
 السقي على البائع وقياسه ان مثل
 ذلك لو باعها لغير مالك الشجرة
 حيث قلنا به عدم وجوب السقي
 عليه (قوله كالمال الخ) أى
 وقد تلف بعد انضيق والمراد ان
 كونه من ضمان المشتري لا خلاف
 فيه حيث ذكر (قوله أو بعد وان
 البذاز بمن) هذا التقيد انما
 يحتاج اليه اذا نشأ المالك من ترك
 الحق أما اذا يكن كذلك فلا
 حاجة اليه لما تقدم ان المبيع بعد
 قبضه من ضمان المشتري (قوله
 لمن ضمان البائع) ظاهره وان كان
 التلف والتعيب بترك السقي لما
 شرط قطعه (قوله فان تلف البعض
 انفسخ فيه) أى ويغتر المشتري في
 الباقي ان كان التلف قبل القبض

بححتاج فيه الى السقي فنكفه ذلك فيما يظهر أخذ من تعليمهم المذكور وان نظروا فيه
 الاذرى ولو باع الثمر تلك الشجرة لم يلزمه سقي كما هو ظاهر في كلام الروضة ما يدل له
 لا قطع العاقبة بينهما (ويصرف مشتره) أى لم ذكر (بعدها) أى التعليل لموصول
 القبض بها كما هو مبسوط في المبيع قبل قبضه (ولو عرض مهلك) أو تعيب (بعدها) أى
 العظمة من غير ترك سقي واجب (كورد) يفتح الراء او ما سكتها كما يحفظه (فالجليد انه من
 ضمان المشتري) لما تقر من حصول القبض بها نظير مسلم انه من الله عليه مسلم أمر
 بالتصدق على من أصيب في غزاه ولم يسقط ما سلمه من غناه فخره انه أمر بوضع الجوائح
 محمول على الأولى أو على ما قبل القبض كما بين الدليلان اما لو عرض المهلك من ترك
 ما وجب على البائع من السقي كان من ضمانه ولقد تقدم انه من ضمان البائع ولو كان
 مشقياً لفر مالك الشجرة ضمنه جزئاً كالمال كان المالك لغيره سقياً وبعد وان البذاز بمن
 بعد التأخير فيه فصيهاً اما ما قبله ان ضمان البائع فان تلف البعض انفسخ فيه فقط
 (ولو تعيب) الفرق المبيع من فرد من غير مالك شجرة (ترك البائع السقي) الواجب عليه
 (قوله أى المشتري) (الخيار) لان الشرع الزم البائع التيقية بالسقي فالتعيب بتركه
 كالتعيب قبل القبض حتى لو تلف بذلك انفسخ العقد ايضا هذا كله ما لم يتعذر السقي
 فان تعذر بان غارت العين أو انقطع النهر فلا خيار له كما صرح به ابو العلي الطبري ولا يكفل
 في هذه الحالة تكليف ما أتى كما هو قضية نص الام وكلام الجويني في السلب له فان آل
 التعيب الى التلف والمشتري عالم به ويصنع لم يفرمه البائع في احد وجهين كما رجحه
 بعض المتأخرين (ولو يبيع) وضوغم (قبل) أو بعد (بدر صلاحه) بشرط قطعه ولا يقطع حتى
 هناك (بما تحته) فأولى بكونه من ضمان المشتري (عالم بشرط قطعه) لتقر به ومن ثم قطع
 بعضهم بكونه من ضمانه وقطع بعض آخر بكونه من ضمان البائع قال الاذرى لا وجه له

(قوله فلو تعيب الفراع) الظاهر انه لا يشترط في التعيب هنا عرض ما يتبعه عن قيمته وقت البيع بل المراد به ما يشمل اذا
 عدم قوته فتوقعه لما صرح به يجب عليه السقي قدر ما يتبعه ويقيم من التلف (قوله انه الخيار) أى فورا (قوله سقي لو تلف) أى
 حيث كان المشتري جاهلاً بآثار التعيب فمضى الى التلف أخذ من قوله لا فان آل التعيب الى التلف والمشتري عالم بالخ (قوله
 فكل من ماء آخر) ظاهره وان غريب جداً (قوله والمشتري عالم به) أى التعيب (قوله لم يفرمه) أى البديل وهل يفرمه الارض أم لا
 فيه فخره الاقرب الثاني أخذ من اطلاعه في القرم الشامل للبذل والاصل (قوله كما رجحه بعض المتأخرين) مراده شيخ الاسلام
 في شرح الروض (قوله أو بعد بدر صلاحه) تقدم نقل عدم الضمان في هذه عن بحث السبكي وعليه فكان الأولى عدم زيادتها
 الحدان يقال ما تقدم في ترك السقي وهذا في التيقية بالماحة (قوله من ضمان المشتري) أى ولا فرق بين كونه قبل العظمة أو بعدها

(قوله أو بما يغلب تلاحقه) أي بقينا أخذنا من قوله قبل أو جهل الخ (قوله أو قدامو بطبخ) هذه أمثلة لقوله ومثاله لزورع يسع
 البرسيم ونحوه فلا يصح الإبطر القطع لأنه لا يغلب فيه التلاحق بزاد قطو له واشتد المبيع فيه وطريق من أراد شراء
 لرحى أن يشتري بشرط القطع ثم يشتري الأرض مدة يتأخر فيها ربحه وفي هذه تكون الربة المشتري وأما أن يشتري بشرط
 القطع وآخر بالتراضي أو دونه فإن زاد البائع حتى السائل فإن باع البرسيم إلى حالة لا يغلب فيها زيادة واختلاط صعبه مطلقا
 وبشرط القطع وبشرط الإبقاء حتى يستوفيه المبيع ونحوه (قوله قد دعوى) أي إذا دعاه ذكره تأويل الدعوى بالادعاء خلا
 يقال كان الصواب أن يقول بمخوعة (قوله وعلى أن قول) هو قوله ١٩٧ يفيد المشتري (قوله بما حدث بهبه) ع انظر

كيفية الهبة مع الجهل بالمقدار
 أو العين سم على نهج (أقول)
 يجوز أن يقال اغتبرت الجهالة
 بالمعروف الحاجة كإقيل بنظيره
 في اختلاط حام البرجين (قوله
 أو غيرها) كالأراض (قوله
 ويعقبه) أي بالغير (قوله بخلافه)
 أي بخلاف الأراض من القمل
 الذي فعله المشتري ثم طلع في
 الدابة على صيب (قوله لأن عوده
 إلى المشتري) عبارة عن جالبه
 وقصورها إذا بيعت الدابة منقولة
 وكان ذهاب الوضعة ومافي الترخ
 يتصور بعاص فلا م فلا مخالفة
 (قوله سقط خياره) ونبني أن مثل
 ذلك ما لو وقع انفسخ والمساهمة
 مع انفسخ خياره بزيادة لبقاء العقد
 سوا وقد رجع كثير من الأصحاب
 أنه يفسخ البائع أولا ولا يشك هذا
 بتقديم الفسخ على الإجازة فيأول
 وقعها من المتبايعين بشرط
 الخيار لها لأنه لو قلعت الإجازة

إذا أخر المشتري عناداً (ولو يسع غير) أو نزع بعد بقر الصلاح ولو لم يفسخ وهو مما يند
 اختلاطه أو يتساوى فيه الأضرار أو جهل حاله صعب بشرط القطع والإبقاء مع الإطلاق
 أو على (غلب تلاحقه) واختلاط حذره بالموجود (حيث لا يميزان) كمن وقامه ويطبخ
 (المبيع) البسيط لا يتفاد القدرة على تسليمه (الآن يشترط المشتري) أي أحد المتعاقدين
 وبواقع الآخر (قطع غرد) أو زرع منه خوف الاختلاط فيصعب البيع حيث يتفاد
 المخذور ولا يفتق قطع حتى اختلط فكافي قوله (ولو حصل الاختلاط) أي قبل الغلبة
 (فما يند) فيها الاختلاط أو فيما يتساوى فيه الأضرار أو جهل حاله (فلا يظهر أنه
 لا ينفسخ البيع) لبقاء عين المبيع وتسليمه يمكن بالطريق الآتي فدعوى مقابلة تصد
 ممنوع وإن حصه المصنف في بعض كتب واستمره بيع من المتأخرين واده والله المذهب
 (بل يفيد المشتري) بين الإجازة والفسخ إذا اختلاط عيب حدث قبل التسليم ويؤخذ
 من ذلك تصحيح ما دل كلام الرافعي عليه أنه خياره يفسخ فيكون فورا ولا يتوقف على ما ك
 لصديق هذا العيب السابق عليه فإنه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الربة فيه حيث
 وإن ذهب كثيرون إلى أنه على التراضي ويوقفه على الحكم لأنه لقطع النزاع لا للعيب
 والثاني ينفسخ العقد لتسليم المبيع وعلى الأقل (فإن سمع) بفتح الميم (فالبائع عا حدث)
 بهبه أو غيرها وعقبه أيضا كما في الأمراض من السائل بخلافه من النعل لأن
 عوده إلى المشتري متوقع واسيل هنا إلى تفسير حق البائع (سقط خياره في الأصح)
 زوال المخذور ولا أثر لثمة هذا المكون هنا في ضمن عقد وفي مقابلة عدم فسخه والثاني
 لا يثبت لما في قوله من المدة وكلام المصنف كلمة تعال لامام والفزالي يقتضي تغيير
 المشتري أو لاحق فيجوز مبادرته للفسخ فإن بادو البائع أولا وسمعه سقط خياره وهو
 الأصح وإن قال في المطلب أنه مختص بالنقص المتأخر والأصحاب قائلهم خير والبائع أولا
 فإن سمع بجهة آخر العقد وأفسخ أو ما لو وقع الاختلاط بعد الغلبة فلا انفساخ أيضا ولا

ثم سقط حق من يجوز له الاستقلال بالفسخ فلم تقدم الإجازة والفسخ وإن نفذت أمانته يقتضي ما ثبت له وحده وإجازة الاسترخ
 تصادف بخلافه فقلت لغوا وبق ما لو سمع البائع من غير أن يعلم المشتري ففسخه باطلا ذلك هل يتخذ أولا بجهة قطروا لا قريب الثاني
 لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر ونبني أن محل ذلك إذا ثبت بينة فإن ادعاه البائع واتكر المشتري فيصطل تصديق
 المشتري لأن الأصل عدم المساهمة ويحمل تصديق البائع لأن الأصل بقاء العقد والشارع مشتوف إلى بقاء العقد والأول هو
 الأقرب لنسب حتى المشتري بمجرد الاختلاط الأصل عدم سقوطه (قوله ولا أثر لثمة) أي من جهة البائع على المشتري (قوله ما
 لو وقع الخ) مختص بغيره السابق أي قبل الغلبة (قوله بعد الغلبة) وكذا لو وقع الاختلاط قبل الغلبة وإجازة المشتري البسيط =

(قوله على الشجر) أي ثابتين بخلافه المقطوع على الشجر فأنه كالذي بالارض اه سم على متجه ففلا من الشارح وصلة والمراد يكون على الارض كونه مقطوعا وان كان على رؤس الشجر رد اه (قوله اذ الرخصة الخ) يريد عليه ما تقدم من ان جواز الغلب بالزيت مقبض على الرطب بالتمر مع ان قوله هذا اذا رخصة ١٩٩ الخ يقتضي عدم صحة القياس فيما هو الرابع

جواز القياس في الرخص قالناه

من حيث المحسوس ما جرى عليه البعض المذكور (قوله كان نرعت عليه) أي المالك (قوله نلبرهما) أي الصبيصين (قوله ودونها) مستأنف استدلالا على الاختلاط (قوله لانها) أي الصبيغة (قوله كاسر) أي من انه مستثنى من القاعدة (قوله والمد لا يقع التفاوت به) في رخصة اسقاط لآل الصواب ما في الأصل ووجه بأن فرضه الرد على من اكتفى ببعض نحو الربع وحاصله ان ربع المد وهو المد اذا نقص من الخمسة اوسق يكيلها الا لثم اعيد الكيل فقد لا يظهر ذلك النقص لكونه لثقة لا يظهر في جهة الاوسق كالوسط من كل حد فترتفعو ذلك يزيد على المد ونقصان الواحد من كل حد لا يظهر بها نقص فكان المبيع خسة تامة (قوله وان نصف) أي ولعل الشجر كما يسلم بما ياتي في قوله ولو اشترى العربة الخ (قوله بطلان العقد) أي ان كان التمر موجودا وده البائع والاردته (قوله بعامر) أي من تعدد البائع او اشترى او قسميل الثمن (قوله

على الشجر وعلى الارض انه لا يصح وهو كذلك خلافا له من امتاخرين حيث ذهب الى انه جرى على الغالب اذ الرخصة يقتصر فيها على محل وجودها وان لا يصح مع الرطب بالرطب وهو كذلك كما مر في الربا ومحل الجواز في العرايا ما لم يتعلق بالتمتع كذا كان نرعت عليه وضمن اولتفهما من التصاب والكمال كمالها (فيمدون خمسة اوسق) يستقدر الجفاف المراد بجزءها السابق في الخبر مثله قرام كيلا يقبض بالخبر عما أضاف رخص في بيع العرايا في خمسة اوسق وادون خمسة اوسق ودونها بالزيت بقينا فاخذناه لان الثلث مع اصل التصرم ولا يصح زيفا زاد عليها قطعاً ومضى زاد على ما دونها بلسل في الجميع ولا يخرج على تقرير الصفة كما مر في بابها وظاهر كلامه الاكتفاء في النقص عن الخمسة بما يخلق عليه الاسم حتى قال الماوردي ان يمكن نقص ربع مد والوجه كافاه بعض المتأخرين عدم الاكتفاء بذلك بل لا بد من زيادة على تفاوت ما يقع بين الكيلين اذ ربع المد والمد لا يقع التفاوت به بين الكيلين غالباً لا سيما في الخمسة الاوسق والمراد بالخمسة اوسق ما دونها من الجفاف وان كان الرطب الاثنا كقرا فان نصف الرطب أو الصب فذا لوان نصف وظهر تفاوت بينهما بين التمر والزيت فان كان قد رما يقع بين الكيلين لم يضروا كان أكثر من بطلان العقود ومحل البطلان فيما نوق العود المذكور ان كان في صفقة واحدة (وأيما لوزاد) عليه (في صفتين) وكل منهما دون الخمسة فلا بطلان وانما (جاز) ما ذكرنا كلاً لا عقد مستقل وهو دون الخمسة وتعدد الصفقة هنا عامر فلوزاع ثلاثة ثلاثة كانت في حكم تسعة عقود (ويشترط) لصحة بيع العرايا (التقاض) في المجلس اذ هو مع مطعم بمنه ويحصل (تسليم التمر) او الزبيب الى البائع (كيلا) لانه منقول وقد بيع مقدراً فاشترط فيه ذلك كما مر في بابها (والفضل في النقل) الذي عليه الرطب والكرم التي عليها الغلب ان فرض الرخصة طول التمسك باخذ الرطب شأنها الى الجذاذ فلو شرط في حقه كبله فان ذلك (والاظهر انه) أي البيع المماثل لما ذكر (لا يجوز ما اراد القدر) أي باقيا كنوخ ومشمس ولوز غير خريابه لانها متفرقة مستورين بالادواق خلافاً في النقص فيها والثاني يجوز كما بان في الصب القياس (وانه) أي بيع العرايا (لا يقتضي بالقران) وان كانوا هم سبب الرخصة لشكايتهم صلى الله عليه وسلم انهم لا يجدون شايسترون به الرطب الا التمر لان العربة بعموم القضا لا بخصوص السبيد وان ذلك حكمه المشرعة ثم قد بع الحكم كالممل والاضطباع وهم هاهنا لا تقديس به كما قاله الجرجاني والمتولي ولو اشترى العربية من صورة شرأها ثم تركها حتى صارت قمر اجاز خلافاً لاحد

كانت أي الصفقة (قوله لان اربعة بعموم القطع) هو ظاهر ان كان لقط الشارع رخص في العرايا الخ واما ان كان الاضطرار اراوى عافها من الشارع ففي دعوى هو مسمى فليراجع (قوله حتى صارت قمر اجاز) أي لا شبعام شروط البيع وقت العقد فلا يضطر طرف واحد من منعيه وانما

• (باب اختلاف المتبايعين) • اي وما يذ كرمع ذلك كالواشترى هذا الجاهل بعد تعيب الخ (قوله وان لم تكن محضة) كالمصدق والخلم وصلح اليهم (قوله داخل الباب صم) اي الدليل على اصل الاختلاف وان كان حاد او رده لا يثبت التصديق من التالف ثم ما ذكر في الحديث الثاني فخصيته انه اذا حلف البائع على شيء فبقي المشتري بين الرضا والفسخ ولا يوافقه ما هو مقر من انه مقى قلنا يختلف احدهما فخصيه على الاستح (قوله فهو) اي القول (قوله او يتقاركا) هي بمعنى الاوصاف ج او يتقاركا اي يتوكل كل ما يذ فيه وذلك انما يكون بالفسخ واما ما يخصى الاوتقير لاهل المزمع بعد من السباق كما هو ظاهر اه وكتب سم على قوله واما ما يخصى الايمان على هذا ان يكون محل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السلعة على ما اذا حلف ونكل الاسترا على ما اذا ترضا بما قاله وقوله فيه او يتقار كالملى ٢٠٠ ما اذا حلفا ولم ير ضيا بما يقوله احدهما اي بان فسخا (قوله امر البائع ان

• (باب اختلاف المتبايعين) •

خسهما بالذكر لان الكلام في البيع والاختلاف فيه أغلب من غيره والافضل عقد معاوضه وان لم تكن محضة وقع الاختلاف في كيفيته كذلك وصل الباب ما مع اذا اختلف السبعان وليس بينهما ينة فهو ما يقول رب السلعة او يتقاركا وصم ايضا انه صلى الله عليه وسلم امر البائع ان يحلف ثم يقضي المتبايع ان شاء اخذ وان شاعرك (اذ انقضا) اي المتعاقدان ولو وكيلين او قنين اذن له ما سداها كما هو واضح او اثنان كيا ياتى او وليين او محققين (على محضة البيع) او ثبت بطريق اخرى كعبدك الف فقال بل فسخ ما عا وزف خير فاذا حلف البائع على نفي انخرطت فالحاقا (ثم اختلف في كيفيته كقدر الثمن) وما يذيه البائع او وليه او وكيله اكثر كافي الصادق بل غير البائع والولى والوكيل كذلك فلا بد ان يكون مدعى المشتري مثلا في جميع اكهرو الافلا كاذة الله الص (وصفته) كصاح او مكسرة او سمنه كذهب او فضة او نوعه كن ذهب كذا وكذا ومن ذلك اختلافهما في شرط ظهور من او كفاية او كونه كتابا ويكن شمول قوله او صفته لاذن كل علم لو وقع الاختلاف في حقه هل سكان قبل التباير او الولاة او بعدهما فلا يتصالح وان رجع الاختلاف الى قدر المبيع لان ما وقع الخلاف فيمنه من الحل والفترة تابع لا يصح افراده بعدد القول قول البائع يمينه لان الاصل بما ملكه ومن ثم لزوم المشتري ان البيع قبل الاطلاع والحل صدق وهو ظاهر اذا الاصل عدمه عند البيع كذا قبيل والامم تصديق البائع (والا لجل) بان أثبتة المشتري وقعا البائع (او قدره) كنه بر او مشرين (او قدر المبيع) كسمن هذه الصبرة مثلا ب درهم فيقول بل مدني به (ولا يئنه) لاحدهما يقول عليها فتمحل ما لو اقام كل بينة وتعارضا لا اطلاع ما واطلاق احدهما فقط او

يخلف اي كما يفسد المشتري (قوله ثم يقضي المتبايع) اي بين الفسخ والاباحة (قوله ان شاء احد) اي بان ينتج عن الحلف ويرضى بما قاله صاحبه وقوله وان شاعرك اي بعد الحلف والفسخ (قوله ووارثين) في ادخالهما في انه يقدرين مساحمة وكذا ايراد بالتعاقدين ما يشمل من يقوم مقامهما ومعاذ ج بعد ان بين اتصميم في التعاقدين وما في ان ورنه ما مثلهما اه وهي واضحة قال في الايعاب والاطلاق الوارث يشمل ما لو كان بيت المال فيمن لا وارث له غيره فهل يحلف الامام كما حلف كلامهم او لانيه نظر (قوله وما يذيه) اي والاحال (قوله في المبيع اك) اي في عوض المبيع وهو الثمن (قوله او مكسرة) اي وان لم يكن ما يذيه البائع اكثر

قيمة لان الاغراض تنقص بذلك (قوله ومن ذلك) اي مما يجرى فيه الاختلاف الموجب للتصالح لكوهما (قوله ومن ثم لزوم) اي اذى (قوله قبيل الاطلاع) فتكون الفترة والحل (قوله كذا قبيل) فانه ج (قوله والاصح تصديق البائع) ينبغي ان صورة المسئلة في الاطلاع والحل ان يقول البائع اليه بعد الاطلاع والتأبير وبعد الحل وانفصال الولد ويقول المشتري بل هو قبل الاطلاع والحل املو كانت حلا والفترة غير موزر واختلاف في مجرد كون الفترة والحل قبل البيع او بعده فلا معنى للاختلاف فان البيع ان كان قبل الحل والاطلاع فقد صدق ما في ذلك المشتري وان كان قبل البيع فقد خلا في المبيع ثم اتم يظهر اثر ذلك على الولاة المبيع بعد وزعم المشتري ان الاطلاع والحل وحده بعد البيع فكونان من الزيادة المنقصة فلا يشع ان في الردوا المشتري انهما كذا قبيل البيع فمعان المبيع (قوله فتمحل) اي قوله ولا يئنه يقول عليها

(قوله نبي سلم) اى فى قوله واصل الباب الخ (قوله وهى) اى الزيادة (قوله فى زمن النسيار) ظاهره وان كان النسيار البائع وحده وهو ظاهر بل وان لا يكون له غرض فى التسخين فيصالحان لاحتمال رضا المشتري بما يقوله البائع (قوله وقد قال الشافعى) استظهره على تصحيح تصانيف فى زمن النسيار فى الجلبة والافهى لازم من جهة السيد (قوله وفى القراض) بان قال المقرض قارضك دنانير وقال العامل بل دهاهم او قال مائة وخمسين فقال بل مائة (قوله والجعلة) وبجعلها المعوضة لان العامل بينهما لم يعمل بمجاناة وانما عمل طامعا فى الربح والجعل (قوله بعدم التصانيف) ٢٠١ اى فيما اذا وقع الاختلاف فى زمن النسيار

(قوله فى زمنه) اى النسيار (قوله وطع عامر) اى فى قوله او ثبتت الخ (قوله الذى يتفسخ به العقد) ايمان كان النسيار للبائع وحده او تلف المبيع فى يد المشتري بعدم السق الواجب على البائع وبه يدفع ما قبل كيف يكون التلف بعد القبض موجبا لانفساخ مع ان المبيع من ضمان المشتري اوان المراد تلف المبيع فى يد البائع بعد قبضه فحين (قوله ولهذا) اى عدم التصانيف (قوله واورد على الضابط) اى قول الممتنع اذا اتفقا الخ (قوله ولا فسخ) اى بل يرتفع العقدان بحققهما فيبقى العقد والجارية في يد البائع ولا شئ له على المشتري ويجب عليه رد ما قبضه منه ان قبله المشتري منه والا كان كمن اقر لشخص بشئ وهو ينكره فيبقى تحتيد البائع الى رجوع المشتري واعتقافه ويتصرف البائع فيه بحسب الظاهر اما فى الباطن فالحكم بحال على ما فى نفس الامر نظيره ما يأتى فى قوله

مكونهما او شتا يتاخر حين متفقين (صالحا) نبي سلم العين على المدهى عليه وكل منهما مدع ومدعى عليه ولا يشكل عليه النسيان المتقدم لان له صرف من هذا الخبر زيادة عليها وهى حلقه المشتري ايضا فانه ذنابها وشمل كلامهما للواقع الاختلاف فى زمن النسيار فيصالحان وهو كذلك كما صرح به ابن بونس والثالث والادرى وغيرهم وقد قال الشافعى والاصحاب بالتصانيف فى الكتابة مع جوازها فى حق الرقسي وفى القراض والجعلة فسخ جوازهما من الجهتين واما ما استدل به القائل بعدم التصانيف كابن المقرئ فى بعض نسخ الروض من امكان التسخين فى زمنه ربحان التصانيف لم يوضع للتسخين بل عرست العين ربحا ان يشكل الكتاب فيفسد والعقد بين الصادق وخروج بقوله اتفقا الى آخره اختلافا ما فى العصة او العقد هو بيع او هبة فلا تصانيف كما يأتى وصلى عامر ان مراده بالاتفاق على العصة وجودها وبقوله ولا يمت مالو كان لاحدهما يمتنه فانه يقضى به او لهما يمتن مؤرختان يتاخر حين مختلفين فانه يقضى بالاولى ولو اختلفا فى الشئ والمبيع بعد القبض مع الاطالة او التالف الذى يتفسخ به العقد فلا تصانيف بل يفسد مدعى النقص لانه غارم ولهذا زاد بعضهم فعامر قيدا وهو بقا العقد الى وقت التنازع احترازا عما ذكرنا وورد فى الضابط اختلافا فهما من عين المبيع والغرماء كعتك هذا الصديق مائة درهم فيقول لى الجارية بعشرة دنانير فلا تم القس ما اذ لم يتواردا على شئ واحد مع انهما اتفقا على بيع صحيح واختلاف فى كميته فيفسد كل على ثنى مادعى عليه على الاصل ولا فسخ ولو اختلفا فى عين المبيع والثلث فى القيمة واتفقا على قيمته وقد دروا واختلفا فى احدهما فصالحا على المنقول العقد كما اقتضى كلام لرافى هنا ترجمه وصحبه فى الشرح لصغير خلافا لما جرى عليه ابن المقرئ بهما فلا نسوى من عدم التصانيف بل يفسد كل على ثنى مادعى عليه ولا فسخ فان اقام البائع يمتنه ان المبيع هذا الصديق والمشتري يمتنه اما الامنة فلا تعارض اذ كل اثبت عقدا وهو لا يقتضى ثنى غيره ويؤخذ منه ان صورته لا تتفق اليقينان على انه ليس بالعدم واحد فلا تعارض وسنقتضيه فى الامنة المشتري ويقر البعيد بدهان كان قبضه ولا تصرف فيه ظاهرا بعلمنا لضرورة ثم قال لشيخ ابو حامد الاباوط لموصكان امة لا تعرفه بغيره من ذلك عليه وعليه فقه ذلك قال

٢٦ به ث قال الادرى وهذا فى الظاهر اما فى الباطن الى آخره (قوله والثلث) والحال (قوله واتفقا) فى احدهما اى فى عين المبيع فقط او فى عين الثنى فقط (قوله ويؤخذ منه) اى من عدم التعارض (قوله ان لا تتفق اليقينان) اى صورة المسئلة التى اقيمت فيها اليقينان (قوله فلا) تفريع على عدم اتفاق اليقينين (قوله ويقر البعيد به) اى ويلزمه الثمنان لعدم التعارض فيما (قوله وعليه فقه ذلك) اى البعد

(قوله فالحكم بحال) أي هو قوف (قوله فان كان) أي العبد (قوله أو يتي بـ) أي البائع (قوله انه على قول الصالح) أي غير ما كان اختلافا في عين المبيع والغن في الغنة التي قدم انه المصدق (قوله والاضيق بمقدمة) أي قد وثق بغيره بان ما هنا في عينين مختلفتين وأمكن الجمع بينهما فالقياس السليم جامع ما ذكره اسم على ج (أقول) الآن يقال ان ذلك مقرر من فصولنا المتفق على انهما يصحرا لاعدد ٢٠٣ واحسن (قوله فيني ما يشكره) أي صاحبه (قوله قال) أي السبكي (قوله

في الطرفين) أي الاثبات والنفي لان فعل عبده فعله (قوله استحبابا) كما يستحب تقديم المسلم اليه والمؤجر في الاجارة والزوج في الصداق والسبكي في الكتابة اه أنوار (أقول) ويرتفع في المسلم اليه ويذني تقديم المسلم مطلقا سواء كان رأس المال مصنافا العقد ام لا وان لم يكن معنا في العقد يصير تعيينه في المجلس وقبض المسلمه كالعين في العقد والغن اذا كان معناه بالمبيع في الغنة يبدأ بالمشتري والمسلم هنا هو المشتري في الحقيقة (قوله وعليه) أي قوله بنسأويان (قوله لمن قرع) أي خرجته للقرعة (قوله فيسأويان) أي عدا (قوله لقوتبانيه) هذا التعليل يقتضي البداة بالزوجة في عوض الخلع لكن في حواشي شرح الروض لواله الشارح خلافه وعبارته قوله والزوج في الصداق كالبايع لو قالو الزوج في عوض لكان أمثل للتأخر عنه الاختلاف في عوض الخلع وكذا قوله ولان أثر الصالح الخ يقتضي البداة بالزوجة لانها البداة في عوض

الأدنى وهذا في الظاهر ما في الباطن فالحكم بحال على حقيقة الصدق والكذب فان كان يـد البائع فهل يجبر مشترى به على قبوله لاقرار البائع به أو يترك عند القاضي حتى يدفعه ويتفق حيثنذ علم من كسبه ولا يبيع ان شاء وخلفه أو يتي بـد البائع على قياس من اقر بغيره بشئ وهو يشكر بخلافه ولا يصح منه الاخير كادل عليه كلام الانوار وقد علم انه على قول الصالح يكون قياس ما مر من محله اذ المتزوج البينان بتأريهين والاضيق بمقدمة التارخ هو اذ وقع الصالح (يفصل كل) منهما (على نفي قول صاحبه) وإثبات قوله (لما مر من ان كلامه ومضى عليه فيني ما يشكره) وبنت ما يدعيه هو نعم انما يحلف الثاني بعد ان يعرض عليه ما حلف عليه الاول فيسأويان (الحامل) وتبعه السبكي قال ويشبهه أن يكون العرض الذي كور مستحبا ومعلوم ان الوارث في الاثبات يحلف على البت وفي النفي على نفي العلم وفي معنى الوارث سيد العبد المأذون له لكنه يحلف على البت في الطرفين (ويبدأ في العين) استحبابا لان جابه أقوى يعود المبيع التي هو المقصود باذات اليه بالقبض الناشئ من الصالح ولان ملكه على النفي قد تم باعتدولك المشتري على المبيع لا يتم الا بالقبض ولا ياتي بصورة العقد وصورة المستله ان المبيع معين والغن في الغنة ومن ثم يتي بالمشتري في عكس ذلك لانه أقوى حيثنذ ويضار الحكم بالبداة بايها اياه اليه اجتهاده فيما اذا كان معينين أو في الغنة (وفي قول يبدأ بالمشتري) لقوتبانيه بالمبيع (وفي قول بنسأويان) لان كل واحد منهما مدع ومضى عليه فلا ترجيح وعليه (فيضار الحكم) أي يتي بـد أيه منهما (وقيل يقرع) بينهما فن قرع يتي به الزوج في الصداق كالبايع فيسأويان لقوتبانيه ببقاء التمسك بما أقوى جانب البائع يعود المبيع له ولان اثر الصالح يظهر في الصداق لا في البضع وهو باذات فكان كآتاه واختلاف في الاستحباب لحصول المقصود بكل تقدير (والصحيح انه يمكن كل واحد) منهما (عين جميع قويا) لقول صاحبه (وابتانا) لقوله لاتحاده عوى ومنه كل في ضمن مقتضىه فإثر العرض في العين الواحدة للنفي والاثبات والثاني يقرع النفي بين والاثبات باخرى وفي تعديره يسكني اشعاره هو ان العدول الى عينين وهو الظاهر بل يظهر استحباب باخرى وبما من اختلاف لان في مدركه قوة وان اشعر كلام الماوردى بضعهما اذ لا معلول على ذلك (ويقدم في العين) (النفي) استحبابا لاوجب وبالله الاصل في العين اذ حلف المدعي على قوله انما هو لصو غر ينكول او نكول

فلينأمل ما في حواشي شرح الروض قائم ينفذه من أحد ولم يتعرض لرد ما اقتضاه التعليل هذا وقد

يجع القول بقوتبانيه الزوجة في عوض الخلع لانه بالصالح والقبض لا يعود البضع اليها وانما يظهر أثر الصالح في الرجوع الى مهر الخلع (قوله بقاء التمسك) أي الزوج (قوله هو باذات) أي الصداق

(قوله وحذقه) أى انما هو ظاهره ان كلامهم لمذكور في الحر وهو غير مراد بل المراد ان المذموم في الحر وانما هو ولدته
وعبارة الهي وعلل اليها الى القول بصدقت بكذا عن قول الحر وكلاش وحاشيت بكذا لانه لا حاجة الى المحصر بعد التقي
(قوله ولونكل احدهما عن التقي) أى عن مجموع ذلك فيصدق بالونكل عن احدهما وحيد كراوعن احدهما تقي ان
المراسم الاول انه يتكل عن كل منهما (قوله تقي العالف) ظاهره ان التكل لو كان من الثاني لقي الاول بينه مجرد التكل
الثاني وهو مشكل لان العين كانت قبل التكل وحى قبله لا يعتد بها (قوله ٢٠٣ كصالحهما) أى فيفضلهما هما واحدهما

او الحاكم (قوله واذا صالحا) مند
الحاكم والخفي به المحكم لمخرج
تصالحهما ما يتصل بهما فلا يورث رضا
ولا لزوما وشبهه فإذ كر جميع
الايمان التي يترتب عليها فصل
الخصومة فلا يعتد بها الا عند
الحاكم والمحكم (قوله ولو اقام
كل منهما بينة الخ) قد يتوقف
ان هذا مقتضى لقوة البينة على
الذين تتعارض الشئتين في هذه
وقد اختلفا فكان لا يثبت (قوله
اجبالا آخر عليه) قال القاضي
وليس له الرجوع عن رضاه كالمو
رضى بالبيع اه (ج) قوله واسقرا
على التراجع) يشترطه لو ادر
احدهما التمسح عقب التصالح لم
ينفسخ وفي كلام ج ان الاسقرا
ليس بشرط وعبارته وان لا يتقضا
على شيء ولا عرضا في الخصومة
وهو ظاهر في انه اذا باعوا احدهما
وفسخ التمسح (قوله ما تقرر) أى
من ان لكل التمسح بعد التصالح
(قوله بشرطه المالحق البيع) من
كون القبول متصلا باليجاب
والقبول بان لا يتقضا بينهما كلام
اجبي وسكون طو مل على ماصر

ولا قادة الاثبات بعدم اختلاف العكس وانما يكف الاثبات ولو مع المحصر كابت الايكذا
لان الايمان لا يكتفي فيها بالوازم بل لا بد من الصريح لان فيها نوعا من التعبد (فيقول
البائع) هذا خلافا في قدر التقي (والله ما بعت بكذا ولقد) وانما وحذقه من اصله
للمخيف من اجماع اشتراط المحصر (بعت بكذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت بكذا
وانما اشتريت بكذا ولو نكل احدهما عن التقي والاثبات وعن احدهما قضى العالف ولو
نكل جميعا ولو عن التقي فقط وقضا امرهما او كلهما تارة كالخصومة كما اختاره في الروضة
من وجهين ثانيهما انه كصالحهما (واذا صالحا فالبيع ان العقد لا ينفسخ) بنفس
التصالح لان البينة أقوى من البين والشجر الثاني فان قصيره فيه بعد الحلف صريح في
عدم الانقضاء ولو اقام كل منهما بينة لم ينفسخ فبالتصالح ولو (بل ان) امرضاه
الخصومة امرضاه ولا ينفسخ وان (تراضيا) على ما قاله احدهما آخر العقد وينبغي
لحاكم بينهما ما توافقا ما أمكن ولو رضى احدهما بدفع ما طلبه صاحبه اجبر الآخر عليه
(والا) بان لم يتقضا على شيء واسقرا على التراجع (فيفضلهما واحدهما) لانه فتح لاستدراك
الطالعة فاشبه التمسح بالبيع (او الحاكم) لقطع المنازعة ثم فسح الحاكم والصادق بينهما
يتقضا ظاهر اوطا كالاتفاق وغيره يتقضا ظاهر فقط ورجع ابن الرصة عدم وجوب القور
هنا ولا يتشكل عليه ماصر من الحاقه بالبيع فقد يفرق بان التأخير غير مشعر بالرضا
الاختلاف في وجود مقتضى بطلانه ثم منازعة الاسوى في قياس ما تقرر على الاقالة
التي يتقلا واقراء بان كالاتقال ولو محصور صاحبه بعد البيع ففسخه لم ينفسخ ولم يمكن
اقالة الا تفصل الان صدرت باليجاب وقبول بشرطه المالحق مردودة بان يمكن كل بعد
التصالح من التمسح كراضيهما أى لفظ الاقالة فالتصالح صحيح وان لكل الابتداء
بالتمسح وبصرح الراضى وان نازع فيه السبكي (وقبل انما يفضله الحاكم) لانه يجمد
فيه كالتمسح بالعنة وكنهم انما اقتصر وافي الكتابة على فسح الحاكم احتياط السبب التقي
المشوف اليه الشارع وعلم من عدم انفساخه بنفس التصالح جواز وطه المشتري الامة
المبيعة حال التراجع وقبل التصالح بعده ايضا على وجه الوجهين لبقا ملكه بل قضية
عليه جواز ما يضا بعد التمسح اذ لم يلزم ملك المشتري وهو كذلك (ثم) بعد التمسح (على)

(قوله بان تقي كل) أى هنا (قوله انما اقتصر وافي الكتابة الخ) لكن صريح كلام الشارع في الكتابة انها كغيرها من ان التمسح
الحاكم وهما واحدهما (قوله اذ لم يلزم ملك المشتري) أى بان فضله الكاذب (قوله ثم بعد فسح المشتري) ولو تقاضا بان قالا
اقبنا العقد على ما كان عليه واقراءه عاذا العقد بفسخه ملك المشتري من غير ميقنة واشترت وان وقع ذلك بعد مجلس
التمسح الاول هكذا جاء من عن الزبدي ثم رأيت الشارع في القراض في اول فصل لكل مسخه الخ صرح بذلك فراجع

أقول لم يتعلق به حق لازم) بعد أن تدعى ما قلناه كلام المصنف وبعبارة جج قمعه أي المشتري وفي هذا القول يتعلق به حق لازم (قوله لأن الفسخ إلخ) معقد (قوله ظاهر فقط) أي بأن قمعه الكذب مع ما (قوله كذلك) أي بزوائده المتصلة (قوله بل كثيرا إلخ) لكن جعل كلام المصنف على هذا يارزعه عدم كرا الخلاف في المثل حيث جعلت العبارة شاملة لممكنه لا يضر لأنه كثيرا ما يفعل ذلك لأنه إنما التزم كخلاف المورد (قوله قال في العباب) أي ذكره جج وأصله لأن ما ذكره من العباب قد يمنع لأنه حيث انقضى العقد من رد ما وجد من المبيع ٢٤٤ وان لم يرض صاحبه واستوفى له وصرده الحق فبقية القول ان ما تقدم من رد المبيع

المشتري رد المبيع) ان كان باقيا في ملكه لم يتعلق به حق لازم لغيره بزوائده المتصلة لتبعيةها للإصل دون المتصلة قبل الفسخ ولوقبل القبض لأن الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله وشمل ذلك ما لو تم الفسخ نظرا فقط واستشكل السبب لم يأن فيه حكما للقائم إيجاب هو عنه بان الظاهر لا يمانع من اعتبار ذلك وعلى البايع رد الثمن المقبوض كذلك وموتة الرد على الراد كما أفهمه التعبير برداذا القاعدتان من كان ضامنا لهن فموتة ردوها عليه (فان كان) تلف شرعا كان (وقته) المشتري ومثله البايع في الثمن (واعتقه أو باعه) أو تعلق به حق لازم ككتابة حصص (أو) حيا كان (مات لزمه قيمته) ان كان متقوما ولو زادت على قيمته ومثله ان كان مثليا على الشهور وكان المطلب وان أوهمت حياة المصنف وجوب القيمة مطلقا وحصصه في الخاوي بل كثيرا ما يصعبون القيمة ويريدون بها البديل شرعا ولو تلف بعضه رد الباقي وبذل التالف قال في العباب بالرضا وصرده بذلك محجبه ما تقدم من رد المبيع وأصل الباقي وفي الروضة إشارة ذلك ويرد قيمة الرقيق الآتي بالعبادة (وهي) أي القيمة حيث لم تزلت (قيمة يوم) أي وقت وقبضهم باليوم يرى على الغالبين عدم اختلافه فيه (التلف) حسا وشرعا (في الظاهر الأقوال) إذ مورد الفسخ العين والقيمة يدل على الفسخ عند فروات أصلها وفارق اعتبارها إذا كرا اعتبارها للمعرفة الأرض باقل قيمتي العقد والقبض كما يرى بالنظر إليها لا للقبض بل ليعرف منها الأرض وهنا المفروم القيمة فكان اعتبار حالة الاتفاق البق طاه الرافعي والثاني قيمة يوم القبض لأنه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل القيمتين يوم العقد والقبض والرابع أقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف لأن يده ضمان معتبرا على القيمة (وأن تعيب بجمع أو شه) وهو ما نقص من قيمته لأن الكل مضون على المشتري بالقيمة فكان بعضه مضونا ببعضها ووجه التيب ليس يجب فلا أرض له وان كان قد وهنه خيرا البايع بين أخذ قيمته أو انتظار فكما كولا ياتي في ذلك ما ذكر في الصداق أنه لو طلقت ما قبل الوطو وكان الصداق مرقونا وقال استطر القسكال الرجوع فلها إيجابه على قبول نصف القيمة على ما علمنا من خبر لضمان قتياسه هنا إيجابه على أخذ القيمة لا نقول المطلعة قد حصل لها كسر بالطلاق ساسب جبرها بإيجابه بخلاف المشتري وان كان قد أبرج ربع فيه مرقو ولا يتركه من يد

ليس فيه فسخ قبل العقد فتعذر الرد لتتريق الصفقة ثم وما هنا حصل فيه الفسخ بعد التالف فلا طريق إلى إبقاء العقد فدل المراد ان البايع اذا لم يرض برد الباقي وبذل التالف أخذ قيمة الجميع لأن التلف من الفسخ فقتل ما فانه لم تقسم مادة النظر بذلك أيضا (قوله فلتعبر عنه فروات أصلها) وهو أولى بذلك من المسام والمعار اه جج وقد صرحوا فيما بان العبرة بقيمة يوم التلف ونقل من والده الشارح وفي فتاويه هو أيضا ما لو أخذه ومن الزايد ما هنا فله في غير ما وافق الزايد من أنه يضمن باقي القيمة (قوله باقل قيمتي العقد) أي وقت العقد إلخ (قوله طاه الرافعي) قال جج وفرق بين اعتبار قيمة يوم التلف هنا وبين ما لو باع مينا فردت عليه بعيب وقد تلف الثمن المتقو سيد البايع فانه يضمنه بالاكل من العقد أي لفسخه ما سبب الفسخ هاهنا البايع فتركه لغيره اتالاه قسعين التنازل يوم التلف وم

المشتري

الموجب لقيمة هو مجرد ادقاع العقد من غير نظر لعل أحدث من النظر لضميمة العقد وما بعده

إلى القبض فالو كالأدب لم يملك الفسخ باطلا وهو هو والثمن ثم المبيع لو تلف عند المشتري فحقها يعتبر الأقل المذكور لا قيمة يوم التلف اه (قوله بين أخذ قيمته إلخ) وهي لقيمة اه سم على منهج (قوله فاسب جبرها) أي الرقيق بها وادفع ما أصابها من الكسر (قوله وان كان قد أبرج) أي المشتري (قوله جج) أي البايع وظاهره أنه لو أراحا تأخير الحق فراغ المدة

صو ياخذ قيمته العيانية لا يجب فرضية قول حج كشرح المبيع فلا اخذ له لكن لا يترجمه الخ انه يضر بين ذلك وبين اخذ قيمته العيانية
 لكن في الروض وشرحه مائه واذا اجره وجع فيه مؤثر الا في قيمته بناء على جواز بيع المقيور والمشتري للمسي في الاجارة
 وعليه البائع اجرة المثل لمدة الباقية اه وهو موافق لظاهر كلام الشارح من وجوب التيقن بالاجرة على ما افاد مقوله عليه
 للبائع اجرة الخ فنقول حج كشرح المبيع فلا اخذ له ولكن لا يترجمه معناه اخذ به في الرضا فانه نصيب المشتري والمشتري والمشتري
 مثل ما بين من المدة وليس له اخذ قيمته وقرنا لمنفعة المشتري المقيم المدة (قوله لمدة الباقية) وهذا بخلاف ما لو اطلع فيه على
 عيب فقدم وحديثه عيبه وكان اجره قبل الملاءمة على العيب القديم فان الباع اذا رضى به اخذ ماسلوب المنفعة ولا اجرة فعلى
 المشتري بقية المدة والفرق ان البائع في مسكته العيب رضى به معيبا فقط عليه بعدم استحقاقه الاجرة لا اختياره بالمبيع واما هنا
 فالتعاقب لنا كان موجبا للقسط كان البائع كانه يبيع علة فلهذا عليه ما ساقط الاجرة ويرد على هذا الفرق ما لو تقابل البائع
 والمشتري بعد ان اجر المشتري المسح فان البائع له اجرة تمثل ما بين من المدة مع ان الاطراف اترضى من المتباينين الا ان يقال
 ان الاطراف تندب لتخلص التادم وكأنه من هذه الخلية فيجبر على الاطراف ٢٠٥ لطلبه منه (قوله ولو كان زكنا) الخ ههنا وما

بعد ما استتاع من قاعدة ما ضمن
 كانه بكل البديل يضمن بعضه
 بقسطه وبعبارة حج لتعديلا لو جوب
 الارض لان كل ما ضمن به ضمن
 بعضه يضمن الا في نحو شخص
 صود على ما فيها من الرسكة
 والصدقات اه وعليه فكان
 الاول ان يقول هنا ويستثنى
 من وجوبه الارض او نحو ذلك
 (قوله لا يضمن) اي التسدير (قوله
 من انه) اي التسدير (قوله وما اذا
 حصل) اي الاختلاف (قوله بل
 يحلف كل منهما على الخ) قال سم
 على منهج ولو قال وعتبا بالثالث
 على فقال بل يعتبها بها حلف
 مدعي الرهن اي لان الاصل عدم

المكترى حتى تنقضي المدة والمسعى المشتري وعليه للبائع اجرة المثل لمدة الباقية من
 وقت القسط الى انقضاءها ولو كان زكنا منهجه وتعين فلا ارش او جعله المشتري مثلا
 صدقا وتعين فيه الزوجة واختلاف الرجوع الى الشرط فلا ارش فيه ولو رد ما لم يترى
 لم ينع رجوع البائع اخذ اعاد كرق القلس من انه لا ينع فيه (واختلاف نورثهما كهما)
 اي كاختلافهما فيصاح فبذلك لوارث لقيام مقام المورث وكذا اختلاف احدهما
 ووارث الاخر او وكية اولى كما مر سوا في ذلك فتأمل القبض وبمده وما اذا حصل بين
 الورثة ابتداء او بين المورثين ثم مر ان قبل التصاقه ويجوز لوارث الحلف عند قبضه فانه
 صدق مورثه (ولو قال بعتك بكذا فقال بل وعتبتني) او رعتني (فلا تخاف) لعدم
 اتفاقهما على عقد واحد (بل يحلف كل منهما) اي على اني دعوى لا تسر كاسر لهما وروى
 (فاذا حلفا حلفه) حلفا مدعي الهبة بزوجته) تسعة كانت او منفصلة فان قامت غرضها
 له لعدم ملكه ولا اجرة عليه لانه قهما على عدم وجوبها كافي الاوار وكان الفرق انه
 يعترف في المتافع ما لا يعترف في الاعيان لما مر من ان البائع قبل القبض يضمن الزواحد دون
 المتافع ويجري ذلك فيما لو قال لا تسردا يتي تحت يديك مسبعة فاشكر وحلف فلا اجرة عليه
 لاعترافه بانها ملكه ونظر ذلك ما لو طالبه بالثمن فالحلف لا يبيح له وجب ذلك اخذ منه
 ثم لها تنزع المبيع منه لا تراه ولا رجوع له بالنظر على البائع لانه يسلمه لمصدق له ولو قال

المبيع ويرد الالب واستر العين ولا يحلف لا تسردا رهن الادب ابعده (قوله فان غرمها) ويرجع في عقد اربدها للقادم
 (قوله فاشكر وحلف الخ) اي على عدم الشراء او قال استعرتها او استأجرتها او عين جوهة أخرى فبإبقاء الكلام على ذلك تسردا
 كالب العارية (قوله فلا اجرة عليه) اي في حقايق الاستعمال وبي ما لو كانت جارية ونوطها المشتري فهل يلزمه المهر أم لاقفه
 نظر والفرق الثاني واذا حلفت منه فالودع نسيب ولا يلزمه قيمته لاقرار البائع بانها ملك المشتري ولا حده عليه ايضا للشيعة
 واذا ملكها بعد ذلك صارت حسنة وتعد مزاخذته بقوله الاول وهذا كله في الظاهر كما هو ظاهر (قوله لا اعترافه) اي مدعي
 البيع (قوله بانها ملكه) اي المكسر (قوله فقال) اي المشتري (قوله فله) اي البائع (قوله اخذ) الفرض (قوله) اي من المشتري
 (قوله لها) اي الزوجة (قوله منه) اي المشتري (قوله ولا رجوع له) اي المشتري (قوله) اي المشتري (قوله) اي المشتري
 (قوله صدق الخ) وبعبارة حج والرجوع له بالنظر على البائع لانه يشرائه بمصدق له اه وهي اوضع من عبارة الشارح لان
 مجرد التسليم لا يقتضي الاقرب للمثل الجواز ان يكون في يد البائع بلا جارة او نحوها

(قوله على القبض منه) عبارة ج قبل القبض فعلى في كلام الشارح معنى اللام (قوله فأنكر) أي الشراء (قوله لانه) أي البائع (قوله ج) أي العين) لكنه بشكل على عدم تفرع واضح اليد فأنكر الكرم مع أنه بصلته على عدم الشراء اتفق العقد قال سم على ج والفرق أنه فيها أي المبهة عين الجهة التي زعم الاستحقاق فيها وقد رتبها المال بصلته على قبضها وإنما يعين جهة وجاز أن يكون هذا الوجه أصح فأنكره (قوله على العقد) فعلم أنهما لو اختلفا في الرؤية كان القول قول منبها من بائع وأشتر قال ود بخلاف ما لو اختلفا في كيفية الرؤية قال القول قول الرائي لانه أعلم بما رأى كان ادعى أنه رأى آمن وراعي جاب وقال لا تخرب ما بينه بل احيا ولو تزجج قال القول قول مدعي الرؤية من وراعي جاب كما اتفق به قلنا جاب وفيه نظر وأتفق بخلافه جاب على إطلاقهم بتصديق مدعي العصة فليست أم ٨١ سم على ج ٢٠٦ وإطلاق الشارح يوافق ما وجهه الخطيب وهو الموافق للقواعد

ثم لهم الكتاب وكنتي أجاب المشتري على دفع الثمن إليه لانه بشرأ منه من مقر بصحة قبضه قاله لقاضي قال الرائي والقياس أن المشتري أجاب البائع على إثبات وكنته على القبض منه ولو اشترى كرمًا واستغله سنين ثم طالبه بانه بالثمن فأنكر وحلف عليه لم يفرمه البائع ما استغله لانه يزعم أنه استغل ملكه وانما يدعي عليه الثمن وقد تضمن حلف المشتري فالبائع حينئذ فسخ البيع وما استشكل به رد المقتضى من اتفاقه ما على حدوثها بملكه وقد ثبت المقر دون الأصل أجاب عنه الزركشي بأن دعوى المبهة وإثباتها لا يستلزم الملك لتوقفه على القبض بالأذن ولم يوجد وفيه نظر لأننا في ذلك فاعلموا دوى المبهة والقبض قالوا في الجواب بانه يثبت بين كل أن لا عقد فعل بأصل بقائه الزوائد بملك مالك العين (ولو ادعى) أحد العاقدين (عصة البيع) أو غيره من العقود (و ادعى) (الاترفه) لانه لا يثبت له كرمًا واشترط على العقد كأن ادعى أحدهما رؤيته وأنكرها الآخر على العقد أيضًا كاتفي به الواو درجة الله تعالى خلافا لما في فتاوى الشيخ (فلا يصح تصديق مدعي العصة بيمينه) غالبًا مسلما كان أو كافر لأن الظاهر في العقود العصة وأصل عدم العقد الصحيح يمارسه أصل عدم القصد في الجهة من غير الغالب بالوابع ذراع لمن أرض معلومة الذرع ثم ادعى أراد فذراع معين فيفسد البيع وادعى المشتري شيوعه فيصدق البائع بيمينه لأن ذلك لا يعلم إلا من جهة ومالو زعم أحد متصالحين وقوع صلتهما على انكار فيصدق بيمينه أيضًا لانه الغالب ومالو زعم أنه عقد وهو محسوبا أو يمكن أو يحسن أو جرح وعرفه ذلك فيصدق بيمينه أيضًا كما ذكره الروياني وصرح به في الأثر هنا ولا نظر لسبق أفرادهم بصدقه أو وقوعه حال نقصه وهو تفرع على تصديق مدعي القصد أو قد جرى صاحب الأثر أو كاشفين قبيل الصداق على خلاقه وأما كلام الأصحاب في الجنابات

هـ فائدة هـ قال ج ولو أقر بالرؤية لم يقبل دعواه عدمها للخطف لانه لم يستفها أفراد على رسم القباله ويستحصل شرعا تأخرها من العقد كالأقرار بالتألف مال ثم قال إنما أقررت به لعزى عليه بخلافه بضو القبض لانه اعتد فيه التأخر من العقد ويؤخذ من قوله لانه لم يستد الخ جواب حاذق توقع السؤال منها وهي أن شخصا اشترى من تاجر مقطوعا من القماش بثلاثة قروش ثم سألته أحد أتباع القلعة عن ثمنه فقال اشترى بته بخمسة فأنفذه عنه فأنفذه ثم حضر البائع الثلاثة المذكورة فقام البائع عليه يمينه بما أقر به فهل يصدق له أم لا وهو أن يقال يستعمل أن رسم القباله ليس بقيد بل المدار على شبهة تقرى جانبه فله تخفيف

البائع ويحتمل أن يقال ليس له تخفيفه والاقرب الأول وقد قالوا له لو أنكر كونه وكيلًا أو كونه وديعًا وإطلاق لفرض لا ينزل بذلك بخلاف ما إذا أنكره لفرض (قوله معاومة الذرع) كل وجه هذا التقيد أن مجهولها لا تقيد دعوى المشتري شيوع الذراع في العصة إلا بصير المبيع معلومًا بل هو على جهله بخلاف المعلومة أو يصير معلومًا بالجزئية فغير روقوله معين قال في شرح العباب أن قصد ٨١ سم على ج (قوله أراد فذراع معين) أي مهيان قال البائع عندا اختلاف أردت بقولي ذروا عاتة بفرز للذراع معين من الضرة تتفق عليه (قوله على انكار) أي فيكون بالطلا (قوله فيصدق بيمينه) بخلاف ما لو وقع ذلك في النكاح فالصديق الزوج ٨١ ج بالمعنى (قوله هو تفرع على تصديق باخ) أي على المرجوح وراجع تصديق مدعي العصة (قوله على خلاقه) أي فيصدق مدعيه بالباطل والجنون حيث عهد له ذلك فيكون مستثنى من تصديق مدعي العصة كما تقر

(قوله وماذا سكرناه) أي في دعوى الصبا له الجنون (قوله وفي البيان لو أقر الخ) هذا قد يضاف ما مر في قوله ولا نظر لسبق
 أقره ومن ثم جعله جزء القول بأنه لا نظر لسبق إقراره بعده وقد يقال أراد بقوله ولا نظر الخ أنه إذا أقر بالباوغ ولم يذكر كسريه
 تقبل دعواه الصبا بعد الاحتال أن يظن ما ليس سببا للباوغ ولو أن كسروا طرف المقوم واقتراح الابنية وغير ذلك فلا يكون
 دعواه الباوغ مناقضة لمصرها دعوى الصبا بخلاف إقراره بالاحتلام (قوله كسكر تصدى الخ) أي قسح بهته مع غيبة عقله
 (قوله وما قالت) أي ويستثنى ما قالت الخ (قوله قول الزوج يمينه) ٢٠٧ أي خلافاً لـ (قوله وقد تقدم أن القول الخ)
 أي فهذه مثلها (قوله فاصدق

المزمن) أي فيكون البيع باطلا
 (قوله فأنكر القبيض) أي البائع
 (قوله صدق يمينه) أي البائع
 (قوله ولو صبه في ظرف المشتري)
 خرج به ما لو كان في ظرف البائع
 فاقول قول المشتري (قوله ولو كان
 الأصل في كل حادث) وهو النجاسة
 هنا المبيع وكونها الملائكة المبيع
 للقارة في ظرف المشتري أقرب
 من كونها كانت في ظرف البائع
 قبل قبض المشتري وظاهره
 تصديق البائع وإن فاضت قرينة
 على صدق المشتري ككون القارة
 منتقاة أو مبررة ولا مانع منه
 بل وازان تكون كذلك في ظرف
 المشتري بواسطة مانع غير هذا
 لمبيع فصب عنه المبيع وظاهره
 أيضا أن المشتري لو علم استحالة
 كونه في يده كان غسل الجرة قبل
 ذلك ويغسلها ويستحجمها جميعاً من
 وصول القارة إليها ولم يزل يده عنها
 جهت يمكن وقوع الغاء عنها ولم
 يشترجها له أخذ قدر الثمن من مال
 البائع بطريق القطر لصحته بطلان

والطلاق فليس من الاختلاف في صحة العقد وسادهما قارعهما كزناه ما ساقى في الضمان
 بأن المعاوضات يصح ما فيها والظاهر أنها تقع بشرطها وفي البيان لو أقر بالاحتلام
 لم يقبل وجوبه عنه ويؤخذ من ذلك أن من وهب في مرضه شيئاً فادعت وشره غيبة عقله
 حال الهيم لم يقبل إلا أن علم غيبة قبل الهبة ودعوا استردادها إليها برز بعضهم بأنه لا بد
 في البينة غيبة العقل أن تنع ما عليه أي ثلاث تكون غيبته بما يؤخذ كسكر تصدى به
 وما لو قالت المرأة وقع العقد بالوفا ولا شهود وانكر الزوج قال بجري قال قول قولها لأن
 ذلك انكار لأصل العقد وصوبه السبكي وقال أنه الحق وأنه لا يخرج على اختلاف في
 الصحة والقصد ١٤٥ هو الرابع أن القول قول الزوج يمينه وما لو اشترى نحو مقصوب وقال
 كنت أظن القدرتين بجزء فيصدق يمينه كما أتى به الفقهاء لا اعتضاده بقيام القسب
 وما لو باع الثمرة قبل بدو صلاح الزرع في الأرض كذلك ثم اختلف أهل شرط القطع أم لا
 فهو كاختلافهما في الرؤية وقد تقدم أن القول فيها قول مدعي الصحة وما لو قال المزمن
 أذنت في البيع بشرط دهن النخ وقال الراعي بل مطلقاً فالصدق المزمن كما قاله الزكشي
 وغيره وهو كما قال لكن ليس هذا مما نحن فيه لأن الاختلاف المذكور لم يقع من الماقدين
 ولأنهما ولوا دعي السيدات التحميم الكتابة والمكاتب تعدده صدق المكاتب على
 القادة لم لو قال السيد كاتبتك وأنا سي أو يمجنون وأمكن الصبي وعهد المجنون صدق
 يمينه ولو ألقى المشتري بضمراً وبجافية فارة وقال قبضته كذلك فأنكر القبيض كذلك صدق
 يمينه ولو صبه في ظرف المشتري فظهرت فيه فارة قاضي كل إنهم عندنا لا تصدق
 البائع لدعواه الصحة ولأن الأصل في كل حادث تقدير ما قرر يمينه والأصل أيضاً إبرة
 الدائم كافي لتقديره من السلم إذا اختلف أهل قبض المسلم إليه رأس المال قبل التفرق وبعد
 ما لو أقام في المستلئين فثبتت قدمت يتقدمي الصحة وقول ابن أبي عصرون أن كان مال
 كل يده سلف المفكر والأفصاحه مردود (ولو اشترى عبداً) مثلاً مبيعاً وقبضه (فما يبعد
 معيب ليرده فقال البائع ليس هذا المبيع صدق البائع) يمينه لأن الأصل السلامة وبقاء
 القدر (وفي مثله في) المبيع في الغنة والسلم) بأن قبض المشتري أو المسلم المدفوع هي
 الغنة ثم أضر معيبا ليرده فقال البائع أو المسلم إليه ليس هذا المقبوض (صدق) المشتري

البيع (قوله في المستلئين) هما قوله ولو ألقى المشتري الخ وقوله ولو صبه في ظرف الخ (قوله قدمت يمينه مدعي الصحة) أي أيضاً كما
 قدم قوله (قوله المبيع) هو ما تصب غير ليس وهذا السهم في محل دفع ولا يقال إن هذا من قاعدة أن المثل والاثم بالأم بعد اسم
 الإشارة يصر ببداً وقيل صف بيان وقيل لعل أن محله ما لم يكن قبله عمل يقتضي دفعه أو نصبه وهذا منه (قوله يصدق
 المشتري) لكن لو فرض أن المشتري دفع الثمن عماني الغنة في مجلس العقد هل يكون كالمعين فيقبل قول المشتري =

انه ما رده البائع بمصاليح هو المقبوض عملا بقولهم الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد المصدق البائع نظر الكون
 العود ودعي مالى القصة فيه نظر ومقتضى قولهم الواقع في المجلس كالواقع في المقدار الاول (قوله فيما في القصة) والضابط ان
 قال ان جرى الصدد على معين فالقول قول له انفع المبيع والثمن وان جرى على مالى القصة فالقول قول المدفوع اليه الثمن
 او الثمن (قوله او الوزن) أى او العدد بما يظهر فصدقه القاضي ان احق وقوع الغلط فيه والبائع ان لم يخطئ ويحتمل وهو
 الاقرب تصديق المشتري مطلقا في الكيل والوزن والعدلان الاصل عدم قبضه ما يدعيه البائع (قوله صدق) أى القاضي (قوله
 يمينه) أى فيطالب بالقبض (قوله لان كلاس الاب والوكيل امين) مقتضى هذا التعديل ان مثل الاب الوصى والقيم في تصديق
 المشتري اذا خال الطفل بعد بلوغه باع الوصى والقيم لنفسه متديا وانكره المشتري لكن في آخر فصل الايصاء ان الوصى لو ادعى
 بيع مال الطفل المصلحة وانكر الطفل ٢٠٨ بعد بلوغه طوب الوصى باليمين فله اجمع وعليه فيمكن الفرق بان شفعة
 الاب تقصصه من ائنيانة في مال

وله بخلاف غيره

• (باب في معاملة الرقيق) •

(قوله في معاملة الرقيق) أى وما
 يبيع ذلك كعدم ملكه بقبولك
 السيد (قوله ولو تافى فيه بعضه)
 كالتصاق (قوله وفيه منه ذلك) أى
 الواقع في الحاوى (قوله انما يتنزع
 على القول المرحوح) فيه نظر بل
 المشابهة المذكورة متفقته على
 الاصح ايضا اه سم على ج (قوله
 والاصح انه استخدام) قد يقال
 كل منهما استخدام والاستخدام
 يكون بعوض وبغيره اه سم على
 ج (قوله كالعبدات الخ) ولا يضر
 كونه بحال لانه لا تقويت فيه على
 السيد بل هو تفصيل حال (قوله
 يعنى الثمن) عبارة تهذيب لاصح
 في اللغات فنورى العبد الثمن بغير

• (باب بانثو بينى في معاملة الرقيق) •

وقد كرهه الشافعى اولى من تصديقه على اختلاف اوضاع المساوى كانه فى لانه
 تبع للرقا فثروت اسكاه من جميع احكامه ولو تافى فيه بعضه وجب فيه ذلك يمكن ايضا
 بان فيه اشارة بغير بان التصاق في الرقيقين كامر ومن تعصيه لقرض الواقع في التيب
 لانه وان اشبهه ان كلافه تفصيل ربح باذن في تصرف لكنه انما يتنزع على القول
 المرحوح ان اذن السيد لقته وكيل والاصح انه استخدام وتصرفه كما قال الامام على
 ثلاثة اقسام ما لا يتدوان اذن فيه السيد كالولايات والشهادات وما ينفذ بغير اذنه
 كالعبدات والطلاق والحلع وما يتوقف على اذنه كالبيع والاجارة وهذا مقصود الباب
 وقد نشر المصنف في بيان ذلك فقال (العبد) يعنى الثمن على ان ابن حزم ذهب الى ان

الثقل وتشديد الثمن وهو عند الفقهاء من يحصل فيه شئ من اسباب العتق ويقدمه بخلاف المكاتب
 والدبر والمعلق متعلق على صفة والمستوفى هذا معناه في اصطلاح الفقهاء سواء كان ابوا مملوكين او معتقين او حرين اصلين
 بان كانا كافرين واسترقوا واحدهما يصفقوا لآخر بخلافها واما اهل العفة فانهم يقولون لئن العبد اذا ملك هو ابوا كذا
 ضرح به صاحب المجلد والجوهرى وبغيرهما قال الجوهرى ويستوى فيه الواحد والاثنا والجمع المؤنث قال وبما قالوا
 عبيد اثنان ثم يجمع على ائته اه وبعبارة المصباح الثمن الرقيق يطلق باللفظ واحدا وعلى الواحد وغيره فيقال عبدان وعبيدان
 وامنقن بالاضافة والوصف ابناؤا وجميع على اثنان واثنسة وهو الذى ملك هو ابوا وامن قلب عليه ويستعبد فهو
 عبيدك ومن كانت أمه ابوا وعمره يافو حين فقصر الشارح العبد بالثمن لا يوافق القصة ولا اصطلاح الفقهاء

(قوله الرقيق الذي يصع تصرفه الخ) لعل الحمل عليه باعتبار اوائله المراد الاغلاذ لا لا لفظه على ذلك بل قد يقتضى خلافه ولذا قال في شرح المنهج وظاهر ان شرطا صحة تصرف الرقيق بالاذن كونه بحيث يصع تصرفه بنفسه لو كان حرا اه (قوله لو كان حرا) اي بان كان مكلفا فسيما اه زيادي (قوله او بالتصرف) اي ولاقى التصرف فان اذنه في احدهما تصرف فيصيب الاذن كما يأتي (قوله تصرف مالي) وفيه ان مثل ذلك الاختصاصات فلا يصع تصرفه بها ويصرح على الاستدراك وانما التصرف على المال لانه الذي يتصف بالخصه والسادو يقرب عليه الضلع (قوله وان كان في القمه) لقرينة الواو كان أولى لانه اذا تصرف في العين فهو باطل جزئيا كما يأتي وعليه قالوا وقال (قوله بفيراذن سيده) زاد صح فيه ثم قال تبيين بقوله فيه انه انما اصحاب القمه بفيراذن سيده مع قوله لم يوزن له في التجارة لان من لم يوزن فيه فانه ممنوع من اشترى ولم يوزن له في خصوص الشر اخلا يصع وقبل يصح ان كان في القمه ومن اشترى وأذن له في خصوص الشر اضعف بخلاف بوائه لو حذف بفيراذن سيده لعل التالي لانه يصدق عليه انه لم ياذن له في التجارة فان قلت هذا الطويل بلا فائدة اذ لو حذف ان لم يوزن له في التجارة استغنى عنه فقلت مثل هذا لا يفتقر على المنهاج على ان ضرورة التقسيم احسن منه اه (قوله ولا جهر لسيده فيها) اي علما (قوله كني اذن صاحب النوبة) اي هنا لاقى التكاح وعبارته شرح ٢٠٩ الروض فكني اذنه ان يغير قد نوبته اه وسأل

بعض الطلبة عما إذا كان أحدهما
في تصرف والآخر في آخره
يصح قصره لوجوده في آخره
والجواب لا كما هو ظاهر إذ لم يوجد
أدلة في واحد من التصرفين فلا
يصح واحد منهما إلا مع على ج
وقوله في أن يعذر بدفءه فضيته
أنه لو طلق في الأذن لا يمكن
والظاهر خلافه ويصلح إطلاقه
على من يوتى به على كل حال فلا يحتاج
إلى أن حديد إذا عادت النوبة

قطف العبد يشعل الامة فكانه قال الرقيق الذي يصع قصره لنقصه لو كان حرا كما
 قاله الماوردي (ان ليرؤن في هذا العجاجة) او التصرف (لا يصع شرائه) اما ان قصر
 عليه لم يكون الكلام فيه والاصل قصر مالي كذالك وان كان في النعمة (غير
 اذن سيده) المعتزلة شرطها (في الاصم) لانه محجور عليه لحق سيده والثاني يصع
 لتعلق الثمن بالنعمة ولا لحر لسيده فيها ولو كان لاثنين رقيق فاذن له احدهما ان يصع حتى
 ياذنه الاخر كما لو اذنه في التكاثر لا يصع حتى ياذنه الاخر ثم ان كان بينهما
 مهابة كفي اذن صاحب التوبة ولو اشترى بهين مال السيد بطل جزاؤه لو كان السيد
 محجورا عليه مع قصره ياذن له بشرط ان يكون الرقيق نفعه مأمونا كما يحسنه الاذرى
 وهو ظاهره ويحسنه وغيره ايضا اذ يصع قصره بغير اذن كان امتنع سيده من
 انفاقه او عذرت من اجسته ولم تنكحه من اجبة الحاكم فيصع شرائه بغير اذن

٢٧ به ث لا ذن بل تصرف هلا يقتضى الاذن السابق في التوبة التي وقع فيها الاذن وفي غيرها
وينبغي ما لو اذن لصاحب التوبة زيادة على نوبته كان كانه ثلاثة ايام فاذن له فستعمل بصح في نوبته فقط بغير ما بالصفحة او
يسقط في الجميع او تكمل الستة من نوبة اخرى فيه فقلوا: اقرب الاول لان المفهوم من ذكر الايام بهذه العدد هو الياء وهو لا يملك
ما زاد بخلاف ما تقدم فيقال: واذا ن تصرف في نوبته فانه لم يملك شيئا من نوبته بشر يك ونوبتي ما لو د عليه به ب ما به في نوبة
أحد هذه في نوبة الاخر هل يجب عليه قبول من فتر اذن صاحب النوبة وان كان ضمن قبوله يقال: يا رب ايام لافيه فقلوا: اقرب
الاول لان مثل هذا يعتبر عادة فيما يقع بين الشريكين (قوله ولو اشترى) اي العبد الغير المأذون له ونوبته به على ان يحمل الخلاف
الذي اطلناه المستفاد من قديم بمافي القيمة (قوله صح تصرفه) اي العبد باذن وليه اي ولي سيده (قوله نفقة أمونا) اي ان دفع له
ما لامن اموال السيد اخرج وقضيه انه لو اذن له ولو المحجور في التصرف في نفقة لاشتراط امته وقد يتوقف فيه مانه اذا لم يكن
أمنارا بمشترى في القيمة والهالك فيعلق به بجنمته وكسبه وفي ذلك ضرر بالولي عليه (قوله انه قد يصح تصرفه) اي العبد كما
يأتي (قوله كان امتنع السيد من اتخاذه) اي لما يجب اتفاه عليه (قوله ولو لم تكن مخرجة الحاكم) بل لما في المستلحق اي بان
شق ذلك عليه كما يأتي (قوله فيصير مخرؤه) اي يصير مال السيد في لمة ايضا

أقوله وكذا لو بعته الخ) أي أنه يصح تصرفه بغير مال السيد وفي الفقرة (قوله ولو لم تعرض لأذنه في الشراء) أي ولا فرق فيما ذكر بين أن يدفع لمال يصرفه على نفسه فيقتضيه في الصرف وأن لا يدفع فشيأ بل يقتصر على مجرد الأذن في الشراء (قوله وشراء البعض الخ) لو اشترى لنفسه بأذن سيده في ثوبه السيد أو حيث لا مهاباة فهل يلزمه الآن وفاء الثمن لحمله على بيعه الحر أو لا لأن حكمه كتحض الرق في ثوبه سيده أو حيث لا مهاباة فلا يلزمه الوفاء إلا بعد العتق كما في منعه الرق فيه نظر وأجاب مـ
 بالثاني وسيأتي نظره في الإقرار اهـ سم على حج وقضيته أنه بطلان حال إذا كان بينهما مهاباة واشترى فوق ثوبه وعليه فقد يفرق بينه وبين ما إذا ألزمه مدين برضا سيده حيث لا يطالب إلا بعد العتق الكل على ما عهده مـ بأن تحض الرق مانع الآن فاستدبر به عتق البعض بخلاف سيرة البعض هنا فإنه لا ينعين معها الحاقه بالرقيق لأهليته للملك حال العقد حيث كان في ثوبه (قوله فيما يظهر) خلافا لمج حيث قال وشراء البعض في ثوبه صحيح وكذا في غيره ما أن قصد نفسه على الأوجه (قوله وقد علم محامس) أي في قوله الثاني يصح تصرفه لنفسه لو كان حراً الخ (قوله بل هو لا سلبه) هل يجري مثل ذلك في الصبي إذا دعت الضرورة إليه أم لأنه نظر ولا يبعد الأول ٢١٠ ويحتمل الثاني ويفرق بينهما بأن السفيه صحيح العبارة ومن ثم صرح بقوله

لنكاح باذن وليه بخلاف الصبي (قوله رعاية لمصلحة معاملة) وقضيته أنه لا يشترط رشد في شرائه نفسه من سيده والأوجه اشتراطه وإن كان مقدماً فإكراهه يصح حكم البيع في أكثر أحكامه اهـ حج (قوله ولا ينافي ذلك) أي اشتراط الأهلية من الماوردي قولاً لا يوجب الخ ولعل وجه عدم المناقاة استحالة أن يكون الماوردي ذكره في غير الحاقوى أو ذكره في غير مثله مناسباً (قوله أي له طلب بده) أي

لأنه واجب عليه (قوله كما حكمه الجوهري) ولا يقدح في الجواز الحكم بسهوا الجوهري في هذا الذي حكاه كما وقع لأقله في القاموس وغيره لأنه وفاقا لجنا الشريعة الصغرى لا طريق إلى العلم بالسبب أو نكاحه واقع لصاحب القاموس أو غيره في نحو ذلك عدم الإطلاع على أحكام الجوهري في كلام العرب بعينه طاقته لكن ذلك لا يمنع الوجود واحتمال الإطلاع الجوهري على ما لم يطلعوا عليه وقد استدل بالحل الحل إلى كلام الجوهري هذا في دفع الاعتراض على جارية التنازع في باب الرقة ولم يلتفت للحكم بسهوا فيه مع الإطلاع عليه لما ذكره في لفر من مشافهة العرب لصاحب القاموس أو غيره ما يحتاجه أحكام الجوهري فيما يلزمه سهوا فيه بل وإذ أنه أطلع عليه من ألفة غير المشافهة قد بر اهـ سم على حج (قوله واسترقا أيضا) لو رده المشتري على السيد فهل يبرأ لأنه هو الذي دفع أم لا يجب رده على سيده لأنه لم ياذن له فيه فيقتلر والذي يظهر أنه أن كان تحت يد السيد بأذن السيد برئ برده وإن كان تحت يده بغير إذن سيده فلا يبرأ الرده على العبد لأنه كالعاصب (قوله وباتمه رشيد) أي فإن كان سفيهاً أي مثلاً تعلق برقبته اهـ سم على حج (قوله تعلق الضمان بذمته) وهذا يختلف ما لو أودعه رشيد تعلق فيه فلا يضمن وإن فرط كما ذكره الشارح في باب الوديعة ولعل الفرق بينه وبين ما هنا حيث تعلق الضمان بذمته أنه التزمه هنا بمقدمه تعلق به بخلافه ثم إذا التزم فيه لا يبرأ وإن أقره الحفظ (قوله ولو رده) غاية (قوله فيجب به بعد العتق) وبما قرأه في محامس السبب بقرانه =

على ثا القطة كما يأتي بتفصيله في باب لان المالك ثم لم يأت أن كان السيد مقصرا بكونه عليه ١٥ حج وقضية فوجه ضمان السيد ما عساه السيد اذا اطلع عليه ولم يتزعم منه ويحصل انه مقصر او ذلك لان المقصود يستمن شأن انه يمكنه انتزاع المقصود من السيد حيث أمده ولم يتزعم من السيد كان كما هو مباح في السيد عليه فاشبه ما لو اذن له (قوله ولا يتره) أي السيد (قوله ومطالبة السيد) وعليه فلو غرم السيد العتق وقد تلت العتق في يد السيد فهل يرجع ما غرمه عليه ان لم اراد الضمان على من تلت العتق بعتدما ولا فيه فكلر وقياس ما يأتي في ان المأذون له اذا غرم بصدقة مما لم يتره بسبب التبعة لا يرجع على سيده انه هذا كذلك وقد يفرق بان المأذون له لما كان تصرفه باذن السيد وتسلطه الذين نزل ذلك منزلة المنفعة التي استحقها قبل اعتاقه كان اجر مبدته ثم اعتقه فان الاجر تسلطه بعد الاعتاق ولا يرجع بها عليه ٢١١ السيد بخلاف ما هنا فان تصرفه ليس ناشئا

من اذن السيد ولا ماله له فكلر ما يغرمه بعد العتق من غير ما يغرم الاجنبي وهو يرجع على من تلت العتق في يده (قوله بعد العتق) لجعله خلافا لمج وشيخ الاسلام والاقرب ما قاله حج لان امتناع مطالبته يهزم عن الاداء بصدمة المالك فحدث ملك ما يقدر به على الوفاء ولو لبعض ماله فلا يرجع للمنع على ان التاخير قد يدور في الى تفويضه الحق على صاحبه واسا لجواز تلف ما يده قبل العتق (قوله كان البايع مطالبة السيد أيضا) أي كما يطالب السيد والغرم (قوله واقتراضه وغيره) تبين لنا ذكره المستنف هنا ولا فلهذا علم من قوله السابق انما تقتصر عليه لكون الكلام فيه الخ (قوله وان لم يدفع) غاية (قوله ثم ما فضل يده)

لا قبله لثبوته برضا صاحبه من غير اذن السيد اذا القاعدة ان مالز به بغير رضا صاحبه كتب بفسب تعلق برقبته فقط او برضا مع اذن السيد تعلق بجمته وكسبه وما يده ولا يتره الاكتساب على بعض به كما يأتي فكلر وفي المجلس او بغير اذن السيد تعلق بجمته فقط (أو) تلف (في يد السيد فلما منع تعينه) أي السيد لوضع يده عليه بغير حق (وله مطالبة السيد) ايضا للمجلس (لكن) انما يطالب السيد (بعد العتق) بجمته لا بجمته فيما يظهر اخذ ما يأتي في الاقرار لتعلقه بجمته لا قبله ولو قبضه السيد وتلف في يده كان البايع مطالبة السيد ايضا (واقتراضه) وغيره من سائر تصرفاته المالية (كشراثة) في جميع ما من (وان اذن) بالبناء لمفعول اذ هو قسم ان لم يؤذن (فهو في التبعة) من السيد ومن يقوم مقامه (تصرف) بالاجماع وان لم يدفع له مالا قال اتجبر في ذمتك فله البيع والشراء بالاجل والارتها والرحن ثم ما فضل يده ~~كما~~ الذي دفعه السيد واذا اذن له سيده لزمه ان لا يتصرف الا (بحسب الاذن) بفتح السين أي بقدره لان تصرفه مستفاد من الاذن فاقصر على المأذون فيه ولا يشترط قبول الرقيق (فان اذن في نوع) او من او محل (لم يتجاوز) كالوكيل وعامل القراض ولا نه قد يحسن ان يتصرف في شئ دون شئ ثم يستفيد بالاذن في التصار تصاه من ثوابها كشر وطى ووديع وبخاصة في العهدة الناشئة عن المعاملة اما بخاتمة الغاصب والسارق فهوهما فلا كما صرح به الرافعي في عامل القراض وهذا ماله فان لم يتصرف على شئ تصرف بحسب المسئلة في كل انواع والازمنة والبلدان كما افادته ان الموضوعه بطوار وقوع شرطها ودمه بخلاف اذا ولو أعطاه القا وماله اتجبر فيه فله الشرايعين الاقو بقدره في ذمته ولا يزيدان اشترى

أي بعد توفية الامان (قوله كالذي دفعه له السيد) أي في تصرف فيه بحسب الاذن ان اذن له الا امتنع (قوله لم يتجاوز) أي وعليه فالوئى نفسه بما اذن له السيد فيل يطل تصرفه العقد ما اذن له فيه أو يصح لسيد وتلفونه نفسه فيه فكلر والظاهر الثاني لان اللفظ وافق ما صرح به وهو لا يملك عزه نفسه ويجرد لنية لا يصلح للصرف والضود نقصان عن الانعام اما يمكن (قوله في العهدة) أي العهدة الناشئة الخ (قوله وهوها) أي كل متعة فلا أي فلا يجوز (قوله كما صرح به الرافعي) ويعلم السيد وجوب بانبات فان تعذر عليه اعلامه بصحوبة العلم الحالك بذلك فان تعذر عليه كل منهما كان له التخاصة في ذلك لان عدمها يقوى العتق بالكتابة فليراجع (قوله وقاله اتجبر) أي واشتره أو جهذا فيما يظهر فيضير كالموكل لو كنه اشترى هذا الذي اراد ان لا يتبع عليه الشر اما لعين والفرق ان هذا يحصل على ان المراد اذنه في الثمن فغير ذلك بخلاف اشترى بالعين فانه صريح في عدم الشره في الذمة فعين وهذا كله حيث لم يقل بعينه فان قال ذلك تعين الشرايعين (قوله ولا يزيد الخ) أي الا ان قال اجعلها من مالي كما ينبغي

(قوله فلو عاد الالف) أي ولو يبدل كان اطلع فيما اشتراها الالف على صيب غرمه على النافع ووجد الفين ثالثا فاذا اشتد من الباطن تصرفه (قوله ولو قال اجعله) أي الالف (قوله كافي عكسه) وهو اذنه في النكاح (قوله ولا يؤجر نفسه) هو بالفتح والضم هبة تأي يفتح الياسع ضم الجيم وكسرها وضم الياسع كسر الجيم وهذا ضبط للقول في حد ذاته والاولا غرمه من فتح الياء لان صورته على الفتح هكذا يابروا منا من حرمه والاول عبارة المصباح اجروا ما جروا من باي ضرب وقتل وجرم بالمد لفظه ثالثة اذا اناه واجرت الذار والعبد بالفتح الثلاث اه وهي صريحة في ذلك (قوله فان اذنه) أي في اجارة نفسه أو غيرها (قوله كان للمأذون له) أي في التصاريح فلا ينافي ان القرض انما مأذون له في النكاح (قوله وله ان يؤجر مال التصارة) أي من غير اذنه بده وابع له ذلك وان لم يكن من معنى التصاريح لان الظاهر من حال السيد حيث اذنه ان غرضه الى بيعه سواء كان بالتجارة أو بغيرها فجازة ذلك فهو يلا على القرينة (قوله بعزل ٢١٢) السيد (أي الثاني) وهل بعزل الثاني بعزل المأذون له في التصاريح لانه لا يذنه فلهذا كونه كسره ولا ينزل لانه باذنه بعد اذنه السيد في الاذن صار الثاني مستقلا عنه فلهذا والاقرب الاول (قوله فان اذنه) أي من غير اذنه بده (قوله لا غنى له) أي لا ذلك (قوله ومثله سائر التبرعات) قال الشيخ عروة من التبرع اطعام من يحميه ويعينه في الاسفار اه سم على منهج (القول) قد يمنع أن هذا من التبرع حيث جرت العادة وبطل علم السيد بذلك مرة الاذنه فيه ويكون ما يصرفه على من يحميه كالبرقة التي يدفعها عند الاحتياج للاستعانة للعمل ونحوه مما اذا علم بحسب العادة انه سبب اتفق التبرع على من يحميه لم يفعل (قوله ولو بشئ من قرنه) أي ولو كان قتر

في حقه ثم قبل الالف قبل تسليمه ياتبع لم ينضم غرمه للبائع انما اراد ان يوفيه السيد فان اشترى بینه انضم المصدق كالتبرع المبيع قبل القبض فلو عاد الالف الى السيد ينضم طرأ فهل يصير بلاذن جديد وجهان اهمهما من ولو قال اجعله رأس مالك وتصرف واخبره ان يشتري بأكثر من الالف (وليس له) في الاذن في التصاريح (النكاح) كافي عكسه اذا سم كل منهما لا يتناول الآخر (ولا يؤجر نفسه) لان الاذن لا يتناول ايجارها كالإقتاوى لهما فان اذنه فيه باذن نعم لو تعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح باذن سيد أو ضمان باذنه كان للمأذون وهو غيره ان يؤجر نفسه من غير اذنه السيد على الاصح وله ان يؤجر مال التصاريح من ثياب وورق وقير وما وليس له التوكل من غيره فبما فيه عهدة كبيع الابان لا يقبله نكاح (ولا باذن بده) اضافته اليه لجواز تصرفه فيه (في التصاريح) بغير اذنه السيد لا تنافي الاذنه في ذلك فان اذنه فيه بما يؤجره من الثاني بعزل السيد وان لم يتزعم من يد الاول هذا كافي في التصرف العام فان اذنه المأذون لعبد التصاريح في تصرف خاص كشر او حبس باذن صاحبه الامام وجرم به الغزالي وابن المقرئ وان اقتضى كلام البغوي المنع لانه يصد عن رأيه ولانه لا غنى له عن ذلك وفي منعه منه تنسيق عليه (ولا يصدق) ومثله سائر التبرعات من جهة وعارية وقير وما ولو بشئ من قرنه فيما يظهر لم ان غلب على ظنه مرضا السيد بذلك جاز ولا يفتق على تقسم من مالها الا ان تعذر مراعاة السيد فيما يظهر فراجع الحاكم ان سهل بخلاف ما اذناش عليه فيما يظهر

له فهو كوكسره ولا ينزل لانه باذنه بعد اذنه السيد في الاذن صار الثاني مستقلا عنه فلهذا والاقرب الاول (قوله فان اذنه) أي من غير اذنه بده (قوله لا غنى له) أي لا ذلك (قوله ومثله سائر التبرعات) قال الشيخ عروة من التبرع اطعام من يحميه ويعينه في الاسفار اه سم على منهج (القول) قد يمنع أن هذا من التبرع حيث جرت العادة وبطل علم السيد بذلك مرة الاذنه فيه ويكون ما يصرفه على من يحميه كالبرقة التي يدفعها عند الاحتياج للاستعانة للعمل ونحوه مما اذا علم بحسب العادة انه سبب اتفق التبرع على من يحميه لم يفعل (قوله ولو بشئ من قرنه) أي ولو كان قتر

على نفسه فلو خالف وتبرع ضمن المتبرع عليه السيد وان كان المتبرع عليه جاهلا بكونه يضمن والاقول قوله في قدر ما يقرره (قوله لسان) أي وخبر ما اتفقه الذي لا يعود منه تقع على السيد كقمة فضلت من حاجته وفي ما لو حال له تبرع هل يجوز له التبرع عيشا أو يتصدق بذلك بالمتبرع فيه قتر والاقرب الثاني لثبوت فيما زاد عليه فيمنع من احتساب ما طفق السيد فلو نزل رضاه بزيادة على ذلك جاز (قوله ولا يفتق على نفسه من مالها) وهل له الاتفاق على عبيد الجاهل من مالها قال سم على عيب يفتق أن يكونوا منه وتقل عن شيئا الزادى مما سأل لا يفتق عليهم لانهم من جهة مال التصاريح وقوله فتمه لها والاقرب ما قاله شيخنا الزايد لما علمه (قوله فراجع الحاكم) هل يكفي في ذلك شيء واحد أو لا يضمن تعدد المراجعة قتر والاقرب الاول لما في الثاني من المشقة ويفتق فيما لو اختلفا في اتفاق الاثني وعدمه تصديق السيد في القدر الاثني به فليس السيد مطالبة السيد بشئ ثم اذا اذن الحاكم فيمنع ان يصد السيد ما يفتق به عهدة ثم ان غرضه على محله دهره شئ وجب على السيد حفظه للسيد وان احتاج الى زيادة على ما قد مر اجمع فيها القاضي (قوله بخلاف ما اذناش) أي عرفا ومنه غرامة شي وان قل فيشتري ما يفتق حاجته اليه لا ما زاد عليه

(قوله ولا يبيع نسبة) ثم في الشراء نسبة كما يأتي قال سم على حج حله الرهن حيث ذكروا ١٥ وأما ظاهره أنه ليس بذلك لأن العين المرهونة قد تنقسم بغير المثل (قوله ولا يدين عن المثل) يعني أن محله في اليمين كالوكيل بل قد يقتل ما يتعاقب به لا يخرج من كونه عن المثل (قوله لأن المثل في الأذن الخ) ومن هذا يعلم أنه لا يرتد بدم قوله ويقضي أي فيسألوا أذن له السيد (قوله حيث لا دين) أي على العبد المأذون (قوله ولا يدين كل أجنبي) وعلمه ما عرفت العبد قد ينفقه على لال بطوفه على من يشتري خطريته أن يدفعه لال بطوفه فإذا اشتريته على من يشر العبد فقد قال في الرض وشرحه كالوكيل لا يدين كل خلاف المكاتب فإنه يصر فتنفقه ١٥ فأنظر هل يستقيم من منع التوكيل التوكيل فيما يجره عنه ولا يليق به كإمان الوكيل المنظر به كذلك ثم رأيت في الخادم أن ابن يونس في شرح الوجيز صرح بأن له التوكيل فيما يجره عنه وإن في محصر النهاية أن الأصح أنه يوصف في أخذ التصرفات ١٥ سم على منعه وقوله في أحد التصرفات فتنفقه ما قلناه من محصر النهاية أن أحاد التصرفات لا توقف على مجزؤ متعقظ بغيره بل الوكيل خلافه (قوله لأن تصرفه) مقتضاه أن السيد لو كان وكلا عن غيره جازت معاملته ولعله غير مراد لأن السيد إذا كان وكلا لا يبيع لنفسه في بيعه لبعده باطل ٢٤٣ لأنه كالوابع لنفسه وكذا شرأتم لأنه لا يشتري لموكل من حال نفسه

ولا يبيع نسبة ولا يدين عن المثل ولا يبيع المبيع قبل قبض ثمنه ولا يباشر أعمالها إلا بالأذن ثم يجوز له الشراء نسبة ولا يمكن من عزل نفسه لأن المثل في الأذن له الاستخدام دون التوكيل ولا من شراء من يصدق على سيده بغير أذنه ويقضي حيث لا دين وكذا أن كان والسيد موصرا كالمهرود ولا يقتض ولا يدين كل أجنبي (ولا يعامل سيده) ولا مأذون السيد يبيع أو غيره لأن تصرفه بخلاف المكاتب (ولا ينزل باباؤه) لأنه معصية لا تجوز بطوره التصرف في البلدا في أبيه حيث لم يضر الأذن بغيره كان عادله الطاعة تصرف جزأ ولو باعها وأعطته أنزل وفي معنى ذلك كل ما ينزل الملك كبيعته ووقف وفي كتابه وجهان جزم في الأول بأنهما جهر وبحت الشيخ أن إجارته كذلك (ولا يبيع) الرقيق (مأذونا) لم يكن سيده على تصرفه (أذ لا يبيع لما كنت قول ولا بطوره لا يمنع من التصرف لأن عدم المنع أهم من الأذن ولو باع المأذون مع ماله لم يشترط قبضه أذن من المشتري على الظاهر في النهاية قاله ابن الرفعة أي لأن علم المشتري بأن العبد مأذون له مثل منزلة أذنه في بيع المال الذي اشتراه معه ورده الوالد وحده الله تعالى بآية مفرغ على رأي مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصر مجبور عليه (ويقبل إقراره) أي المأذون

لا يشتري لموكل من حال نفسه (قوله بخلاف المكاتب) أي كتابة صحيحة أو فاسدة كأي التهذيب وهو ظاهر إطلاق الشارح كشخ الأدم وعادة شيئا لعلامة التوري على المنهج صريحة في ذلك حيث قال قوله بخلاف المكاتب أي كتابة صحيحة أو فاسدة الكتابة فلا يعامل سيده كما صرح به ابن المقرئ في روضه في بابها قال وهذا بخلاف ما قلناه في الروضة عن إمامنا والغزالي من أن له أن يعامله كالكتاب ككتابة صحيحة وقد راجعت كلام التهذيب

فأرأيت إجماعه على ضعفه لا أقوى قول إمامنا والغزالي أي من أن له أن يعامل المكاتب كتابة فاسدة ١٥ وصح في الحاشية ما نقله في الروضة عن التهذيب فهو الحق (قوله ولا ينزل باباؤه) يعني أو أئجه عليه ما فاقه هل يحتاج أن أذن جديده لا فيمقلدوا الأقرب الثاني لأنه استخدام لا توكيل وترد عليه سم على منعه (قوله أنه لا تصرف في البلدا في أبيه) هل يقيد ذلك بما إذا سأل في قد أحاطا له فيه فقلوا الأقرب أنه يصر فيها بغير تصرفه في محل الأذن من قبله بغيره وقوله حيث كان فيه ربح وقتنا يبيع بالعرض كأي عامل القراض وإذا اشتري شيئا بدينفقه في محل الشراء على قته في محل الأذن لم يجز إلا إذا قلب على ثمنه حصول ربح فيه كان كأن تبسبر ببيع في محل الشراء بزيادة على ما اشتراه به (قوله لم يبيع) أي السيد (قوله وفي معنى ذلك) أي قوله ولو باع الخ (قوله بجره) في الأول بأنهما جهر وهذا هو الحق (قوله وبحت الشيخ أن إجارته كذلك) هذا هو الحق بظاهره وظاهره وان تصرفه من الأجازة حتى لو أجزؤ ما لا يصر فيه إلا بغيره من السيد ولا مانع منه (قوله قاله ابن الرفعة) جرى عليه حج (قوله لأن علم المشتري الخ) التعليق هنا صريح فيما قلناه حج من أن الصورة أنه علمه المأذون له (قوله على رأي مرجوح) أي فلا يدين أذن جديده من المشتري

(قوله وبقبل من احاطت به) أى من غير عين وذلك فى الظاهر انالى الباطن ليصرم عليه ذلك (قوله وبقبل دينة) أى المأذونة (قوله من يعرف) أى ولو كان على صورة الأثرة (قوله أى يظنه) جل العلم على الظن فطر القلب فى الأسباب الموزعة لعلامة معانها انما تحيد الظن والاولى أن يقول أراد بالعلم ما ينهل الظن لينهل ما لم يجمع الاذن من سيده فانه يشهد العلم بالظن وغايته ان يكون التعبير بالعلم من استعمال اللفظ فى حقيقته ويجازى من استعماله فى معنى مجازى بيم العلم والظن كل ذلك هذا وكانه عدل اليه عن تعبير الخبر بالمعرفة لانهما ٢١٤ وان كانا متساويين لنفسه لكن شاع استعمال العلم فى الادراك الرابع

(يدينون المعاملة) ولولا لاه وفرعه اقدرة على الانشأ وتؤدى عما يقاوم اعادة هذا فى الاقرار الضرورة تقسيم وقيل عن احاطت به المديون فى شئ يعلم انه عارية وبقبل دينة المؤبد عليه بجموعه كإقتضال المديون على الجموعه (ومن عرف بقصد) أى شخص اذ مر اذما بالعبد الانسان كخبره ومفهومة لغة وكان حكمته ذكره لهذا الاشارة الى عدم الاكتفاء بقرينة كونه على رأى العبد وتصرفاته ومن ثم كان الاصم جواز معاملته من لم يعرف وقولا حوته كمن لم يعرف رشده وسفهو الا القريب ليجوز جزم المعاملة (للمعاملة) أى ليجوز معاملته لان الأصل عدم الاذن (حقى يعلم الاذن) أى يظنه (بسماع سيده او يثبته) والمراد به اخبار صديق ولو لم يكن عندنا كم وكذا رجل وامرأان اخذا بما يأتى فى قسم الصدقات بل الاوجه الاكتفاء بحد كفى الشفعة ويحتج بجميع ذلك السبكي وتبعه غيره وهو واضح لان المدار هنا على الظن وقد وجد من ثم بعد الاكتفاء بقاسق اعتقد صدقه (او شيوخ بين الناس) حفظ لما لا يشترط وصوله لحد الاستفاضة الا فى الشهادات فبما يظهر لا يتقرر من كون المدار هنا على الظن (وفى الشيوخ وجهه) انه لا يكتفى بيمينه اعجز وديان اليمين لا تصد الا الظن فكذا الشيوخ وكون الشاوع نزل الشهادة متميزة اليقين بحلفه فثبته عند الحالك لا فى مجرد الاخبار المكتنبة به ناولن عامه عدم تسليم المثال لى حتى ثبتت الاذن وان صدقه فيه كالمكبل (ولا يكتفى قول العبد) فى جواز معاملته (انما اذون لى) وان ظننا صدقه له معتمدا خلافا لبعضهم مع انه لا يذوبه فارق الاكتفاء بقول مرئى تصرف وكفى فلا يذوبه بل ولولم يقل شيئا بانه على ظاهر الحال ان لم يدا وما قوله بغير على سيدي فكفى فى عدم مصمم معاملته وان كذبه سيده لان العقد باطل بزمم العاقد فلا يعامل بقول غيره وتكذيب الاذن لا يستلزم الاذن نعم لو قال كنت اذنت له وانابا قاجازت معاملته وان انكر اذنتى ففى ذلك كما ذكره الزركشى وكفى وذلك بسماع الاذن لهمنه فلا يثبت انكارا للظن مع ذلك قال الشيخ بل ينبى ان يقال حيث غلب كذب العبد جازت معاملته ثم ان تبين خلافه بطلت وهو حسن ولا تنفع دعوى قن على سيده انه اذن

ومن ثم أطلقوا على الفقه على مع انه عبادة عن فلتون الجمع دين (قوله بسماع سيده) أى فلو انكر السيد الاذن فهل يكتفى بالمعامل ان يقيم عليه رجلا وامرأين بالاذن ام لا بد من رجلين فيه نظر والاقرىب الثانى لان المقصود من اليمين اثبات الاذن لا المال (قوله بل الاوجه الاكتفاء بواحد) أى فى جواز معاملته لافى ثبوته عند القاضي (قوله اعتقد صدقه) مفهومه ان مجرد الظن لا يكتفى والظاهر انه غير مراد لربحان صدقه عنده (قوله وان عامه عدم تسليم الخ) أى يجوز له عدم الخ وظاهره انه لا فرق فى ذلك بين ان يعلم الاذن بسماع سيده الخ وهو ظاهر (قوله وان ظننا صدقه) فان اعتقد فقيها من امر جواز معاملته وتردد فيه سم على منبه (قوله لانه منهم) لوجه هذا يفرق بينه وبين قول خبر القاسق اذا

اعتقد صدقه لان القاسق ليس بمحقق اخبار (قوله وبه) أى يكون له لا يذوبه (قوله وانابا) أى على الاذن ٤
(قوله وكقوله) أى السيد (قوله وكقوله ذلك) أى اذنت الخ (قوله وهو حسن) معتقد (قوله ولا تنفع دعوى قن) (فرع) ه
استترى العبد أو قن البائع فيه فادعى ان العبد غير مأذون له فى التصرف فادعى العبد الاذن وصدقه السيد على ذلك فعمل بصدق البائع أم لا يثبت نظر فيضمحل ان يقال الاول لان الأصل عدم الاذن وقصدي السيد الا ان لا يشهد لجواز انه لم يكن اذن له فيبطل تصرف العبد وما وقع باطلا لا يتقلب حصيا ويحتمل أن يقال الثانى وهو الظاهر لان اقدام البائع على معاملته العبد ظاهرياً اعترافه بأنه مأذون له فان من عرف رقبته لا يملكه الا بسد الظن بالاذن وعلى هذا فهو على القاسق من تصديق =

مضى الحصة (فرع) لو اذن السيد لعبده ان ياتيه بتاج من التاجر للسوم فتعطل ثم تلقى فيه العبد في تجر هذا العباب ان الضمان يتعلق بالسيد والعبد فلنأجر مطالبة كل منهما قال في

٢١٥

بالعبد يكون في حقه وعن الامام الاقرب انه لا يتعلق بجهة السيد
 ١٥ وجزم في العباب بالاول وارضاء امر قال لانه لا يقصر على الواسم بوكيل ١٥ سم على منهج أى وصرحوا فيه بان كلامهما يضمن المستام (قوله) انه اى البائع فعلقه أى السيد (قوله) اخرى أى غير خليف البائع (قوله) بانه أى قول بقره فالتن باق بجهة العبد (قوله) ولمحقق مطالبته أى العبد بعد العتق حدث لم يكن دفعه قبل العتق من كسبه (قوله) وعمل ذلك أى مطالبة السيد (قوله) كغير المأذون وكذا المأذون في الصحيح حيث تعاطى العقد القاسد كما يفهم بالاولى وبقي فيما لو اختلف اعتقادهما كان كل العبد شافعيًا مثلاً ببيعها صحاحه غير صحيح عند سنده لكونه لا يرى جهة ذلك ان العبرة بقصد السيد فلمنع العبد من وقته الثمن من كسبه (قاعدة) لو كان السيد مالكيًا والعبد شافعيًا واذن في البيع بالمعاطاة فهل في البيع بها ام لا فيسقط الاقرب الثاني لانه لا يجوز ان يمثالا

لحق التجارة اذ لم يشترها فان اشترى فطلب البائع عنه فأنكر السيد لاذن فله فصله فاذا حلف فخلق ان يدين على سيده مرة اخرى بانه ان يقر فطلب البائع عنه (فان) باع ما دون له في التجارة (وقبض الثمن فطلب في يده) او غيرها (فخرجت السلعة مستحقة بدع المشتري سيدها) وهو الثمن المذكور اى مثله في المتلى وقبضه في التقويم فهو مساو لقول المهر ويده أى الثمن على أنه في منقح كذلك لكن المحكى عن خطه الاول وليس يسمو خطا لمن زعمه (على العبد) لانه المباشر للعقد فله متعلقه حتى يؤدي عما في وقته ولمحقق مطالبته بهذا كدين التجارة بعد عتقه أيضا كوكيل وعمل فراض بعد عتقه مال كتهما بوجاه لاهو (وله) اى المشتري (مطالبة السيد ايضا) ولو كان يد العبد فاه لان العقدة فكاه البائع والقاض وعمل ذلك في البيع الصحيح اذ لاذن لا يتناول القاسد المأذون في القاسد كغير المأذون فتعلق الثمن بجهة لا يكسبه صريحه البقوى (قوله) لانه بالاذن صار كالمستقل (وقيل ان كان في العبد وقفا مثلا) لمصول الفرض بما في وجه ومحل اختلاف حيث لم يأخذ منه المال والا طوب جزمنا (ولو اشترى) المأذون (سلعة) شرعا جميعا (ففى) مطالبة السيد فله هذا (اختلاف) للمعانى المذكورة والاصح مطالبته بالسوم ومطالبته ليؤدي عما في الرقيق ان كان لامن غيره ككسبه بعدا بغير عليه لا تتعلق بجهة اذ لا يرب من المطالبة بشئ يثبته في النعمة دليل ان القريب يطالب بشفقة قريبه والموسر باطعام المضطرب عدم ثبوت مما في حقه ما كان يمكن بدعته فلا خصال اذ اذنه عنه لا فيه عطلة وان لم يرب بجهة فان ادى برئ الثمن والا فلا وقد لا يطالب بان اعطاه ما لا يضر فيه ما شترى في حقه ثم تلف ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل يقض ان لم يؤده السيد لا تقطع العلاقة هنا بتلف ما دفعه السيد ولم ينفقه شئ من كسب المأذون ولنا ان يقول هذا اغماياتى ان اريد بمطالبة السيد الزامه بما يطالب به اما اذا كان المراد العرض عليه لا خصال ان يؤدي عن العبد لما يثبت من العلاقة فلا مانع من ذلك (ولا يتعلق دين التجارة برقبة) (لوجوبه) برضا منعه كالمصدق (ولا بضمه) (ولو باعه واقعه لانه المباشر للعقد وتقدم الجمع اتفاقين هذا ومطالبته فزعم غير واحد ان هذا اتفاق من رد وجواب الشارع عنه فانه يؤدي مما يكسبه العبد بعد اذ امان في يده مفرغ على رأى مرجوح نعم ان حل على كسب قبل الجرح كان صحاحا (بل يؤدي من مال التجارة) الخاصلة قبل الجرح بجوار رأس مال لا قضاء الاذن والعرف ذلك (وكذا من كسبه) الخاصلة قبل الجرح عليه لا بعدد (بالامتياد ونحوه في الاصح) (تعلقه) به كاتعلق به المهر وموت النكاح ثم ما بقى بعد الاداء

امر الا في الامر الجائر وهذا ممنوع منه (قوله) الاطوب اى السيد (قوله) لاهم أى من قوله لان العقدة (قوله) فان لم يكن يدين اى العبد شئ وليس لفي هذه الحالة دفعه الحاكم (قوله) وقد لا يطالب اى السيد هو العقد (قوله) وتقدم الجمع اى في قوله ومطالبته ليؤدي عما في الرقيق الخ

(قوله كجاء) أى على ما مر ومنه أنه لا بد من اعتنا بجميعه (قوله وقلنا) بالأصح ضعفاً (قوله فلا خيار) هذا هو المعتقد (قوله وفيها) أى الجواهر (قوله وعليه يدون) أى بسبب التعاقب (قوله ومات) أى العبد (قوله قبل الوسخ) هذا هو المعتقد (قوله بسائر أنواعه) دخل فيه المذهب والمكاتب وأم وألفه ويشكل على ذلك ما ذكره بعضهم أن الفن هو الرقيق الذى لم يتعلق به بسبب التقى على ما مر من تهذيب الأصناف ٢١٦ والجواب أن الشارح استعمل الفن في مطلق الرقيق فيجوز أن لا يوافق اللغة ولا كلام الفقهاء على ما مر

في خمسة الرقيق يؤخذ منه بعد عقده كجاء والثاني لا كسائر أموال السيد يؤخذ كرى الجواهر أنه لو باع السيد العبد قبل وفاة الدين وقلنا بالأصح أنه لا يتعلق بكسبه تخير المشتري واعتراضه بأن الأصح أنه لا يتعلق بكسبه بعد البيع فلا خيار وفيه الوافر لما ذكرناه أنه اخذ من سيده الله كخياره وثبت بينه وعليه دون ومات قال السيد كاحد الغرماء بقا صهم اه وفيه نظر بل الوجه أنه لا يحصل للسيد الأفاضل لأنه المقرط (ولا يملك العبد) أى الفن كله بسائر أنواعه ما عدا المكاتب (ولو بقليل كسده) أو غيره (فى الظاهر) لأنه ليس أهلاً للملكة فهو مملوك فاشبهه بالهبة لقوله تعالى مملوك لا يقدّر على شئ ولا يملك المالاوث وإضافة الملكة في خبر العصيين من باع عبداً وله حال فله القبايع إلا أن يشترطه المبتاع فلا اختصاص بالملك والالنا فاحصه للسيد والثاني وهو القديم يملك الظاهر ما مر وعليه فهو مملوك ضعيف يملك السيد اقتراعه منه ولا يجب فيه الزكوة وليس للعبد التصرف فيه بغير إذن السيد واحتراز السيد من الاجتناب فلا يملك بقليل كسده جزمنا قوله الرافعى في الكلام على الموقف عليه وفى الظاهر في تكفير العبد بالصوم وأجوف فيه الماورى اختلافهم لو قيل الرقيق حرة أو وصية من غير إذن صم ولو صم غيبى السيد عن القبول لأنه ككسب لا يجب عوضاً لا لاخطاب ودخل ذلك في ملك السيد فقهر إلا أن يصحكون الموهوب أو الموصى به أصلاً أو فرعاً للسيد فيجب نفقته عليه حال القبول لتضمنه ما وصّر فلا يصح القبول ونظيره مقبول الولي لمولى مذكور

• (كتاب السلم) •

ويقال له السلم سعى لما تسلم رأس المال في المجلس وسلفاً لتقدموا الأصل فيه مقبل الإجماع إلا ما شذبه ابن المسيب أنه الذي يفسر حاله من حياض السلم وخبر العصيين من السلم فيشئ فليس في كبل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم كالشئق أو الخبر أو وسط السنة وبالقياص على الفن فكما جاز أن يكون حالاً ومؤخراً فلا شك ذلك الفن ولأن فيه وقفاً فان أرباب التسبيح قد بحثوا حيث لم يتفقوا على مصالحها فيستسقون على الفقه وأرباب النقود ينتفعون بالرخص فحوز ذلك وإن كان فيه فرد كالاجرة على المنافع المصدمة ومعنى الخبر من السلم في مكبل فليكن معلوماً أو موزون فليكن معلوماً وإلى أجل فليكن معلوماً

أول الباب (قوله للاختصاص) متعلق بإضافة

(كتاب السلم)

أى كتاب بيان حقيقته وأحكامه (قوله ويقال له السلم) أى لغة وهذه الصيغة تشترط أن السلم هو الكثير المتعارف وإن هذه اللغة قليلة (قوله سعى) أى هذا العقد (قوله تسليم رأس المال) أى لا شرط تسليم ذلك في المجلس لعصاة العقد (قوله بتقديره) أى لتقديره عقد على استئجار المسلم فيه طالباً ومن غير الطالب المالم كان حالاً أو به السلم اليه ودفعه حالاً في مجلس العقد (قوله إلا ما شذبه) انظر الفنى شذبه هل هو علم جواز السلم أو أن جواز معتبر على وجهه مخالف لما عليه الأئمة فيه نظراً و الظاهر الأول فلراجع (قوله وخبر العصيين) عبارة حج والخبر الصحيح من أئمتنا فليست في كبل معلوم الخ ومثله في شرح الروض فقلناه روايتان ومجاورة شرح

المهيج وخبر العصيين من أسبق في شئ فليست في كبل معلوم الخ (قوله ووزن معلوم) أو وبعنى أو واذ لا يجوز الجمع بين الكيل والوزن وسأني ما يصرح به فقول معنى تلخيص (قوله إلى أجل معلوم) هذا آخر الحديث (قوله كالشئق) أى الذي يلى وقت العقد وكذا يقال في الخبر أخذ ما يأتى فيما نال إلى العبد وأجاده والمراد تكامل طلوعهما (قوله أو وسط السنة) ويحصل على آتو جرمين النصف الأول (قوله وبالقياص) الظاهر حذف الاله لاجتماعه معطوف على آية الدين (قوله جاز أن يكون) أى الفن

(قوله لانه حصره) وذلك لانه يلزم على ظاهره نفاذ السلم في غير المكمل والموزون وفي الحال اه (قوله يسحق) يؤخذ من جملته انه قد يكون صريحا وهو ظاهر وقد يكون كناية كالكتابة وشارة الخرس التي يفهمها النطن دون غيره (قوله موصوف) قال الهنلي بالمر أي موصوف موصوف محذوف أي موصوف موصوف واغفل كذلك ان البيع لا يصح وصفه بكونه في الذمة فلوقر بالرفع كان المعنى يسع موصوف في القيمة والبيع لا يصح وصفه بكونه في الذمة لا يتصور كان يقال موصوف مبيعه أو ما تعلق به أو نحو ذلك ولا سلطة اليه (قوله اتفق عليها) دفع بها يقال ان التعرض بماله كراس مائة شعولة يسع موصوف في الذمة بلفظ البيع فان التعرض بماله عليه مع انه ليس مسلم (قوله قبيل) أي قال بعضهم وليس الغرض تضعيفه (قوله بصيغة واحدة) ولا يخرج من ذلك العقادة بلفظ السلف كاسلم لانهما لاتفقوا بعد ان واحد وكذلك العقادة بالتزويج كالتكاح لا يخرجها عن كونها بصيغة واحدة لثبوتها في المعنى (قوله لا يصح اسلام الكافر في الرقيق) ومثل ذلك كل ما يتعنى تلك الكافرة كالحصن وكتب العلم والسلم من الحر ٢١٧ في السلاح (قوله في الرقيق) وصفه ومه ان المسلم اذا اسلم للكافر في جسد مسلم صح لكن قال حج الذي يبيع فيه عدم العصة مطلقا أي سواء كان حاصله عند الكافر

اولا (أقول) وذلك لندور دخول العبد المسلم في ملك الكافر فاشبهه المسلم فيلزم وجوده ولا يرد مالو كان في ملكه مسلم لان ما في الذمة لا يتصرف فيه ولا يبيع دفعه بها فيها ويجوز نقله قبل التسليم فلا يحصل به القصور (قوله ومثل الرقيق المسلم المرتد) أي فلا يصح اسلام الكافر فيه لبقاء حلقة الاسلام فيه (قوله لا مطلقا) يؤخذ مما تقدمه الشيخ عميرة من

معلوما لانه حصره في الكل والوزن والاحل (هو) شرعا (يسع) شئ (موصوف في الذمة) بلفظ السلم كما سيعلم من كلامه ولهذا قال الشارح من خاصته المتفق عليه اقبل ليس لنا عند بعض بصيغة واحدة الا هذا والتكاح وعرف بقوله ذلك مما هو غير مانع ويؤخذ من كون السلم يباعه لا يصح اسلام الكافر في الرقيق المسلم وهو الاصح كما في المجموع وان صح ماوردى عنه وتبعه السبكي ومثل الرقيق المسلم المرتد كما مر في باب البيع (يشترط له) (لصحة) مع شروط البيع المتوقف عنه عليها كما قاله الشارح مشروا الى ان الكلام فيما ورد على الذمة لا مطلقا ولا لاقتضى اشتراط رؤية المسلم فيه والصيغة فلا يرد صحة سلم الا هي دون شرائه (امور) سبعة اخرى اخص بها فاذا اعتقد لها هذا الكتاب (احدها) تسليم رأس المال) وهو الفل (في المجلس) الذي وقع العقد به قبل التفرق منه او لزومه لما مر من ان لزومه كالتفرق اذا تامل كان في معنى يسع الدين بالدين ان كان رأس المال في الذمة ولا نفي في الشرع فلا يصح اليه عزرا خيرا رأس المال ولا يضمن لاول رأس المال كما قاله القاضي أبو الطيب كالصرف ولا يفتى عنه بشرط تسليمه في المجلس فلو تفرقا قبل قبض رأس المال أو الزمان بطل العقد وقبل تسليمه بطل في حال قبض وفيما يقابله من المسلم فيه وصح في الباقي بقسطه تالا كما لو اشترى شئين ففقد احدهما قبل القبض

٢٨ ت السبكي حيث قال وينبغي ان يحذف كون المسلم فيه ذميا لانه لو كان مذكورا في الحد اه دفع ذلك ما يقال هذه الامور المعبرة بعضها ركن وبعضها شرط ووجه الدفع ان اشارة الى ان المراد بالشرط ما توقف عليه العصة ركا كان وغيره ويصرح به قول الشارح الاتي في الشرط الثاني فمراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا (قوله أحدها تسليم رأس المال) المحقق يجوز الاستدعاء قبض رأس المال لان باب الرضا يمتنع من هذا الباب وصرحوا فيه بجواز الاستدعاء لقبض فهذا من باب أولى ويجعل ما هنا على ما اذا غلب على ظنه عدم الرضا بالقبض سواء كان السلم حالا أو مؤجلا ردني اه شيئا فزادى وقوله قبض رأس المال أي اذا كان معينا أم اذا كان في الذمة فلا مانع من قبض في المجلس فان عين فيه جاز الاستدعاء قبضه لكن شافيه قول المحقق بعد ما يطلق ثم عبر وسلم في المجلس جاز فان مفهومه انه لو لم يسلم ولكن استقل المسلم اليه قبضه يجوز ويؤيد الاول قاعدة ان الواقع في مجلس العقد كالواقع في نفسه (قوله قبل التفرق) بيان المراد من المجلس حتى لو تاملت شيئا منازل حتى حصل القبض قبل التفرق لم يضر (قوله أو الزمان) أي أو أحدهما (قوله بطل العقد) أي سواء حصل القبض بعد ذلك في المجلس أم لا

(قوله فيؤخذ عنه ثبوت الخيارات) ظاهره انه لكل من المسلم والمسلم اليه وهو خيار عيب فيكون قور بالكن في سنه على حج
 مائه الى المسلم اليه بخلاف المسلم لتقصيره بعدم اقباض الجميع اه فيصور وليراجع (أقول) قول سم. قريب وعليه فلو
 فتح المسلم اليه ثم تنازع في قدر ما قبضه صدق لانه الغاوم وان أجاز وتنازع في قدر ما قبضه فيبقى تصديق المسلم اليه لان الأصل
 عدم قبضه لمصلحة المسلم وليس هذا اختلافا في قدر رأس المال أو المسلم فيه لتناقضهما على أن رأس المال كذا وانما الخلاف
 فيما قبضه منه (قوله فان أعلما يتبين) أي على ما تالاه (قوله وأفهم كلامه الخ) لعل ويهونه ان ما في النعمة لا يتعين الا قبض صحيح
 ولا يتأتى ذلك فيه مادام في النعمة (قوله التي في ذمتك مثلا) ويخرج به ما لو كانت تحت يده ودبعة فاحله اياها فانه يصح ويحصل
 قبضها بعض فمن يمكن فيه الوصول اليها ان كانت غائبة كما يأتي في كلامه (قوله كاسلت البلد ينار في ذمتي) ليس يشهد بل يمكن
 اسلت البلد ينار ويحصل على ما في النعمة ٢١٨ (قوله أي حل العقد صحيح) غرضه به تبعا لعمل التوركة على المصنف

فيؤخذ عنه ثبوت الخيار وبه صريح في الاثوار وان جزم السبكي بخلافه ولو احتجنا فقال
 المسلم اقتضيتك بعد التفرق وقال المسلم اليه قبضه ولو لاينة صدق سدعي العصبة كما علم عاصر
 فان أعلما يتبين قدمت بينة المسلم اليه لانهم موافقتهما لظاهر ناقة والاخرى مستحبة
 ولا يكتفي قبض المسلم فيه الحال في المجلس عن قبض رأس المال لان تسليمه تبرع واحكام
 البيع لا يتبين على التبرعات وافهم كلامه انه لو قال اسلت اليك المائة التي في ذمتك مثلا في
 كذا انه لا يصح المسلم وهو كذلك (فلو اطلق) رأس المال عن تعيينه في العقد كاسلت
 البلد ينار في ذمتي في كذا (ثم حين وسلم في المجلس) قبل التنازع (جاء) أي حل العقد
 وصح لان المجلس حرم العقد فله حكمه (ولو احوال المسلم به) المسلم اليه على ثالث عليه دين
 أو مكره فالحال فالباطل بكل تقدير كما يعلم بما يأتي في بابها (م) اذا قبضه المحتال وهو المسلم
 اليه في الصورة الاولى (في المجلس) نص عليه ليعلم منه حكم ما لم قبض فيه بالاولى (فلا)
 يجوز اي لا يحصل ولا يصح اذا احتال عليه يؤدبه عن جهة نفسه لانه جهة المسلم ومن ثلوه
 قبضه المحتال من المال عليه ومن المحتال بدقبضه باذنه واصله في المجلس صحيح بخلاف ما لو
 امره المسلم بالتسليم للمسلم اليه لان الانسان في ازالة ملكه لا يصبر وكيله لغيره لكن المسلم
 اليه حيث ذكركل للمسلم في القبض فآخذ منه ثم رده اليه كما تقرر ولا يصح قبضه من نفسه
 خلافا لالفعال وقول الشارح ويؤخذ من ذلك جهة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف
 ما تقدم في اسالة المسلم معناه انه امر المسلم اليه المسلم بالتسليم الى المحتال ثم لو أسلم ودبعة

في تعبيره بلوا لان الكلام في
 العصبة وعدها لا في الجسور
 وعدمه (قوله فله حكمه) ويشترط
 في رأس المال الذي في النعمة
 بيان وصفه وعدد ما يمكن من
 نقد البلد الذي مر في البيع
 فز يله عليه فلا يحتاج لبيان فهو
 عدده الخ اه ح وكب عليه
 سم قوله وعده يتأمل المراد
 به هذا الكلام كان ظاهري في غاية
 الاشكال اه (أقول) ويوجه
 ان النقود انما يغير بعضها عن
 بعض بالنس أو النوع أو الوصفة
 والعدد لا دخل له في تغير بعض
 النقود عن بعض اللهم الا ان
 يقال يجوز ان يتبع الاصطلاح
 عند قوم على الاسم القلاني كناية

عن عدد مخصوص كاستعمال الدواهم في عشر مثلا فيكني ذكرها مطلقة عن بيان العدد وفيه ما فيه ثم
 وأيت كلام الشارح الا في ولو أسلم دراهم أو دينار في النعمة حل على غالب نقد البدل الخ وهو صريح في انه لا يجب ذكر العدد
 وان كان نقد البلد بصفة معلومة (قوله ولو احوال المسلم به) أي رأس المال (قوله وعكسه) أي بان أحوال المسلم اليه ثالثا على المسلم
 (قوله بكل تقدير) قال في شرح الروض لتوقف صحتها على صحة الاعتراض عن المحتال به وعليه فهي متعينة في رأس مال المسلم
 اه سم (قوله في الصورة الاولى) هي قوله ولو احوال المسلم به المسلم اليه على ثالث الخ قوله نص عليه (أي على القبض في المجلس) قوله
 باذنه (أي بانن جديد فلا يكتفي ما قبضه من الحوالة اه سم على منعه (قوله بخلاف ما لو امره) أي بعد الحوالة (قوله فآخذنه)
 أي المسلم منه أي المسلم اليه (قوله ثم لو أسلم ودبعة) ومثل الودبعة غيرها مما هو موكف للمسلم كالعوا والمستام والمزور وغير ذلك مما
 يشبه التليل والغصوب حيث جعله رأس مال للمسلم لن يتقدر على انتزاعه وقبضه في المجلس بخلاف ما اذا لم يقدم ملكه على
 انتزاعه ولا المسلم اليه فلا يجوز جعله رأس مال لم كما لا يجوز جعله فلو اتفق ان من هو يمدده على خلاف ما كان مقداره فيه

= أو أخذه ممن هو أقوى منه ودفعه لملكه فسلمه في المجلس لم يصح لأن ما وقع باطلا لا يتطلب مخصصا (قوله لأنها كانت الخ)
 وبهذا يفرق بين صحة السلم هنا وفاسدها في قول أسلمت البك المائة التي في خمتك فان المائة ثم لا يملكها المسلم إلا بالقبض لأن
 ما في النعمة لا يملك إلا بذلك (قوله قبل السلم) أي هو لي لكونها في يد المسلم اليه يكتفي في قبضها متى زمن يمكن فيه الوصول إليها
 (قوله ولأن) الأولى سلفا أو أو ثم رأيت كذلك في نسخة مصحقة (قوله ولو أعتقه) أي رأس المال (قوله فان قبضه) أي رأس
 المال وهو العبد (قوله مات صنته) والفرق بين هذا وبين ما تقدم في البيع حيث جعل الاتفاق قبضا ثم لأنها انما كان المعبر
 هنا القبض الحقيقي لم يتكفيا بالاتفاق لأنه ليس قبضا حقيقيا بخلافه ثم فإنه يكتفي فيه بالقبض الحكمي (قوله ويحوز كونه الخ)
 قال الخليل وهذه المسئلة منسكورة في الشرح ما تقدم من الروضة اه (أقول) أشار به إلى أن المصنف تناقض كلامه حيث
 أسقطها ثم فاشعر بأن ذلك لعدم تاقى القبض الحقيقي فيها لا يصح جعلها رأس مال سلم وحكمة إسقاطها من الروضة أن فيها
 اشكالا أو أنه لم يعدها ثم وقد يقال لتناقض بلوإثباته أشار بها في المنهاج إلى أن القبض الحقيقي لا يعتبر فيما يمكن فيه وهذا
 لما يمكن فيه ذلك كتنفي قبض محله ومجانها فيقدم في الشرح (قوله ٢١٩) أو منفعة نفسية ولا يكتفي الملتزم بالمنفعة
 عقار صفته كذا لما يأتي من أن

للوديع جاز من غير اقباض لأنها كانت ملكا قبل السلم بخلاف ما ذكر (ولو قبضه)
 المسلم إليه (وأودعه المسلم) وهما بالمجلس (جاز) ولوروده إليه فرضا وعن دين جاز أيضا على
 المعتمد من تناقض فيه لأن تصرف أحد المتعاقدين في حصة خيار الآخر انما يقع إذا كان
 مع غير الآخر ولأن صنته تقتضي إسقاط ما ثبت من الخيار ما معه فيصح ويكون ذلك
 اجازة بينهما ولو أعتقه المسلم إليه قبل قبضه أو كان ممن يفتق عليه فان قبضه قبل التفرق
 بآت صنته ونفوذ الحق والأبان بطلانهما (ويحوز كونه) أي رأس المال (منفعة)
 معلومة كما يجوز جعلها مختارا أو موصدا كما كانت اليك منفعة هذا أو منفعة نفسي سنة
 أو حديق شهر أو تعليم سورة كذا في كذا كما صرح به الرواية ولم يطلع عليه الاخرى
 قبضه (وتقبض بقبض العين) الحاضرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول إليها بقوله تعالى
 في المجلس لأن القبض فيه بذلك انما القبض الحقيقي لا تعذر كتنفي هذا لأنه الممكن في قبض
 المنفعة وما استثنى من ذلك أن الحل أو تسليم نفسه ثم آخرجهما من التسليم بطل لأنه لا يدخل
 تحت اليد مردودا لأنه لا يمكنه إخراج نفسه كمال الاجارة (وأذا فسخ) السلم (بسبب قبضه)
 كإقطاع المسلم فيه الآخر (ورأس المال باق) لم يتعلق به حق ثالث وإن تعيب (استرده)

عطف على معنى لم يقبض ذلك بل اعتبارا لفضيلة بالقول اه سم على حج والمراد تخليتها من أمتعة غير المسلم إليه (قوله كما
 في الاجارة) ويقبه في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود ويرق بين السلم فيه بأنه لا غرض هنا لأن اقبضه
 في المجلس صح والاختلاف لانه ثم رأيتهم صرحوا بذلك اه حج (القول) ويرق أيضا بأن رأس المال يجوز الاستبدال
 عنه على المعتمد بخلاف السلم فيه (قوله لم يتعلق به حق ثالث) كان هونه أو كانيه وأدعه ولم يعد إليه بعد البيع فان عاد إليه بعد
 ذلك رده له كان لم يزل ملكه عنه (قوله استرده) أي ولا رده في مقابلته العيب كالتنفي فان المشتري يأخذ من البائع بالأرض
 إذا فسخ عقد البيع بعد قبضه حيث كان العيب نقص صفة لا نقص عين فان كان كذلك رده مع الأرض كما صرح به الشارح
 في باب انتداب وعبارته بعد قول المصنف ولو تلف الثمن دون المبيع رده وأخذ ثمن الثمن أو قيمته لهم أو ما لو بني فله الرجوع
 في عينه سواء كان معينا في العقد أم عينا في النعمة في المجلس أو بعده وحسب مرجع بعضه أو كله للأرض على البائع أن يرجعه
 ناقص وصف كان حديثه مثل مكانه يأخذه بزيادة التمسك بها اه ثم ظاهر قوله في الرجوع في عينه أنه يفتري بين ذلك وبين
 العدول إلى بدله وظاهر قول المصنف هنا استرده بعينه أنه يصير على ذلك فان كان المراد مداد كرمين أنه يفتري ثم ويحبرها أبيك

توجيهه بانهم لم يتسبب في رجوعه لان فرض الكلام ثم قيل لو تعلق المسح بقا أدى الى فسح البيع وما هنا مقرون فبالحق
فسح هو العقد ليس يقتضيه (قوله بعينه) أي ولو جرح على المسلم اليه (قوله المثل) بعينه لان في المتقوم طريقين كما يأتي (قوله
وقية في المتقوم) قال ج و ظاهره ان يأتي هنا بيع ما جرى في الفن بعد الفسخ فيصور رجوعه أو اقله أو تخالف أو أي منه يعلم
ان المتعبر في قيمة المتقوم قيمته يوم التفت (قوله وصفته) مرادهم اما يشعل جنسه ووقية (قوله وجهذا) أي بعد كرم ان حله
البطالان ليست تطل في العقد (قوله ٢٣٠) بما يباع به فلان فرسه (أي فانه باطل (قوله لما نحن فيه) أي من انهما والعملاء

بعينه ولو بعينا في المجلس فقط لان العين فيه كالعين في العقد وقيل للمسلم اليه وريده ان
عين في المجلس دون العقد لانه لم يتناول عينه واجاب عنه الاول بما مر اما اذا كان ناقلا
فانه يستردده من مثل في المثل وقيمة في المتقوم ولو اسلم دراهم او دينار في الفضة جعل على
غالب نقد البالد فان لم يكن غالب بين المراد ان نقدوا الالم يصح كالنق في البيع او اسلم عرضا
وجيد كقدره وصفته (ورؤى هذا من المال) المثل في حكم حال او مؤجل (تسكن عن معرفة
قدره في الاظهر) كالنق ولا أثر لاحتقال الجهل بالرجوع ولو تعلق كالأثره لم لان صاحب
السيد صدق في قدره لكونه غارما ولو علمه قبل تفرقه ما صح جزاء اذله القول بالبطالان
هنا غير راجع تطل في العقد لانه قضى بربوته بل فباعه وهو الجهل به عند الرجوع
ونطق وبالعلم به قبل التفرق زال ذلك الحذور وبه ايقين ان استشكله بان حاول
مجهولا لا يتقلب حصصا بالفرصة في المجلس كعتك بما يباع به فلان فرسه فعلمه قبل التفرق
غير ملاق لما نحن فيه لان البطلان هنا تطل في المقدور وهو جهلها بمن كل وجهه عنده
فلم يتقلب حصصا لعلها به بعد ما المتقوم الذي انضبطت صفاته بالروية فتسكن فيه الروية
جزما وقيل على الخلاف ويرفع على الاول بان الضرر فيه اقل منه في المثل ومقابل الاظهر
لا يكتفي بل لا يضمن معرفة تقدمه بالكيل في المكيال أو الوزن في الموزون وقول الشارح
والذرع في المذروع رأى من رجوع اذ الاصح ان ليس بمثل لانه قد يتلف وينسخ المسلم
فلان يرى من يرجع (الثاني) من الشروط (كون المسلم فيه دين) كما علم من حده
السابق لمراد بالشرط ما لا يضمنه فيشمل الركن كما هنا لان لفظ السلم موضوع له (فلو قال
اسلمت اليك هذا الثوب) أو دينار في نمتي (في هذا العبد) فتقبل (فليس بسم) تطعا
لاستواء الدنيا (ولا يعتقد يحا في الاظهر) مما لا يلقا اعادة الا كثر من ترجيحهم مقتضى
اللفظ وللفظ السلم يقتضي الدقة وقدر بحسن العين عند قوله كعلمهم الهبة ذات ثواب
معلوم يحا ولو اسلم اليه ما ذكر في حكمه هذه سنة ليرجع بخلافه في منقعة نفسه أو وقته
أو دابته كما قاله الاستوى واليتقن وغيرهما ووجهه ان منقعة المقار لا تنبثق في الهبة
بخلاف غيره كما يعلم مما يأتي في الاجارة (ولو قال اسلمت منك ثوبا بصفته كذا بهذه

قبل تفرقه ما صح جزما (قوله لان
البطالان هنا) أي فبالحق قال بعتك
بما يباع به فلان فرسه (قوله اما
المتقوم) محتمر وقوله المثل وقضية
قوله الذي انضبط صفاته ان
الذي لا تنضبط صفاته لا تسكن
رؤيته وهو خلاف ما تقدم في
البيع من الاكتفاء بمرء في العرض
العين وان جهل جنسه أو وصفه
ثم رأيت في سم على ج مائه
ثم انه لم يبين محتمر زقوله الذي
انضبط الخ ولعله انه يجري فيه
الخلاف فان قيل بل هو البطلان
لصدوم رؤيته معتبرة قلت ممنوع
لان الروية المستمرة في الهبة
لا يكون معها انضباط (قوله ولا
يعتدي بها) أي وعليه حتى وضع
يده عليه فنه ضمان المصوب ولا
غيره فانه في قبضه لانه ليس اذا
شرى ما بل هو لاغ (قوله ذات ثواب
يها) قال ج ثم لو نوى بلفظ السلم
البيع فهل يكون كناية كما اقتضته
قاعدة ما كان صريحا بانه لان
هذا المبدأ نقاذا في موضوعه فجاز

كونه كناية في غيره ولا لان موضوعه ينافي التعيين فلم يصح استعماله فيه وما في القاعدة محتمل في غير
ذلك كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم ولا ينافي ما يأتي في آخر القرع من صحة الصرف بالسلم لانه لا عين ثم شافى مقتضاه
(قوله ولو اسلم اليه ما ذكر) أي من قوله هذا الثوب أو دينار في نمتي (قوله في منقعة نفسه) أي السلم اليه (قوله بخلاف غيره)
أي وما هنا منه وقد يتوقف في الفرق المذكور بان محل المنفعة في غير العقار من نفسه وقته ودايته معين والعين بصفة كونه
معينا لا يثبت في المنفعة نأى تفرق بينه وبين المقار اللهم الا ان يقال لما كان المقار لم يثبت في الهبة أصلا لم يفتقر صحة ثبوت

الدراهم

منفعة في الأمانة إذا كان مسلماً فيه بخلاف غيره لما كان يثبت في الأمانة في الجلب اختص ثبوت منفعة في الأمانة وبقرنا في الجلب لا يرد الجواب أن كان لا يثبت في الأمانة أصلاً مع أنه يصح السلم في منفعة لم يمت ذلك لأن البذل الذي يتعلق به المنفعة يثبت في الأمانة بفرض كونه واقعاً (قوله ويجوز الاعتراض عنه) أي عن رأس المال أما الحق نفسه فلا يجوز الاعتراض عنه (قوله والا كان مسلماً) أي يأخذ كقولنا في جلب القدم فما السبغة لا في مجلسه ويشترط القور منه وبين ما تقدم من السبغة (قوله الثالث من الشروط ما تضمنه قوله الخ) دفع به ما رد على المستغن أن ٢٢١ الاختيار على كذا يستقيم إذا اشترط هو بيان محصل التسليم لا قوله المذهب

الخ (قوله بخلاف المبيع المعين) أي حيث يبطل بتعيين غير محصل العقد للقبض ومنه ما تقدم من أنه لو اشترى حطباً أو نحوه وشترط على البائع إيصاله إلى بيت المشتري حيث يبطل العقد (قوله من الصلاحية) أي سواء كان ذلك بخرب أو نوى أو غيرهما وهو ظاهر خلافه في الباب من التفرقة بين الخرب والغراب حيث قال إن كان خرباً فعين أقرب موضع وإن كان لخرب فلا يجب على المسلم القبول فيه ولا على المسلم إليه النقل إلى غيره فيقتضيه المسلم (قوله تعين أقرب محل) أي ما لو تساوى المحلان هل يراهي جانب المسلم أو المسلم إليه فيه فقررنا الأقرب فقررنا المسلم إليه لصدق كل من الطرفين يكونه صالحاً للتسليم من فقير بجمع لغيره عليه (قوله ولا جرة) أي يأخذها المسلم لا بعد وأقسامه إلى

الدراهم) أو ديناراً في ذمتي (فقال بصلك انعديها) اعتباراً باللفظ وهو الأصح هنا كما خصه في الروضة (وقيل سلماً) فقل المعنى واللفظ لا يصار فيه لأن كل سلم يسع كل شيء من كل شيء سيع وإطلاق البيع على السلم إطلاق له في ما يتناوله وقد صح هذا جع متأخرون وأطالوا في الاتصافه وعلى الأول لا بد من تعيين رأس المال في المجلس إذا كان في الأمانة ليخرج عن بيع الدين بالدين ويثبت فيه خبراً بالشروط ويجوز الاعتراض عنه وعلى الثاني ينص على الحكم وعلى الخلاف عند انتفاء كقولنا السلم بعده والا كان سلماً بالاتفاق مساواة اللفظ المعنى حينئذ (الثالث) من الشروط ما تضمنه قوله (المذهب أنه إذا أسلم مسلماً حالاً أو موقلاً وهما) موضع لا يصلح للتسليم أو سلماً موقلاً وهما محصل (يصلح له) (و) لكن (الجلد) أي المسلم فيه (مؤنة) اشترط بيان محل بفتح الحاء أي مكان (التسليم) المسلم فيه لتفاوت الأغراض فعبارة من الأمانة في ذلك (والا) بأن كان صالحاً للتسليم والسلم حال أو موقلاً ولا مؤنة لجل ذلك إليه (فلا) يشترط ما ذكره جع محصل العقد للتسليم لعرف فيه فإن عينا غيره تعين بخلاف المبيع المعين لأن السلم المقابل التأجيل قبل شرطاً يقتضي تأخير التسليم ولو خرج المعين للتسليم عن الصلاحية تعين أقرب محل صالح له ولو لم يمتد له ولا جرة فبيان ظهر لاقضاء العقد فهو من مؤنة التسليم الواجب ولا يثبت للمسلم خيار ولا يجب على المسلم إليه لو طلب الفسخ وقد رأس المال ولو غشاه من ضمان وفك رهن خلافاً للقبض ومن تبعه ولو أنه ستمت دار عفت للأوضاع المتأخر عليه ولم يتبرع له على محل فبرهانه الفسخ كما أتت به البلدة في ويقارن ما نحن فيه بأن المداد هنا على ما يلي حفظ المال والمؤمن والغالب استواء المذهب فيما ورثه من ذلك فقررنا لهم المراد بمحل العقد هنا محله لا خصوص محل فيما ولدها قالوا لو قال تسلم لي في بلد كذا وهي خبر كبيرة كنى احتضاره في أولها وإن بعد من مؤنة وفي أي محي شئت عنه صرح ما لم يتسع ونعم على حفظ الأبدان وهو مختلف باختلاف الدور ولهذا لو عيناد أو الرضاع تعينت ومقابل المذهب مؤنة طرق معلومة متى اشترط التعيين فقرر

الانقضاء والمراد بجر الزيادة في الأبدان النقص في الأخص ٨١ سم على جع (قوله في الفسخ) أقاد أنه لا ينسخ بنفس الاندماج وعليه فلو لم يترضياً أمروض عنهم سماحق يصلح على شيء وقضية أيضاً أنه لا يشترط القور في الفسخ (قوله والغالب استواء المذهب) أي الناحية (قوله صرح ما لم يتسع) أي البلد وبني ما لو اختلفا اعتقادهما من العبرة بقضية المسلم أو المسلم إليه فيه فقررنا الأقرب من العبرة بقضية الحاكم المرفوع إليه (قوله ونعم) راجع إلى قوله بأن المدار هنا على ما يلي حفظ المال (قوله مؤنة طرق معلومة) أي على الحمل والمسئلة منها لقضاء بالاشتراط وعدم قبضهما مطلقاً وقبل ههنا حال قبل في غير الصالح ومقابل وقيل فيما لم يؤنة ومقابل الصالح ويشترط غير وقيل هما فيما لم يؤنة ولا يشترط في مقابلته وقيل ما فيها ليس

== لجهل مائة بشرط عقابه وقوله مستغرق أي غير المذكور في كلام المصنف مختص بالطرق سبعة وقال سم على حج
والحاصل انه ان لم يصلح الموضوع وجب البيان مطلقا ٢٢٢ وان صلح وليس له مائة فيجب البيان مطلقا وان صلح وله مائة

وجب البيان في المؤجل دون الحال
وهذا يصح احتياج كلام الحق
للتقييد بما رواه قوله وما جازنا
به كلام المصنف) اي من قوله سلم
حالا ومؤجلا (قوله فلا فرق) اي
في بيان محل التسليم (قوله والا
اشتراط) اي مع ما الخ (قوله والا تعين
كونه مؤجلا) ومعلوم انه لا يفتقر
المؤجل من ذكر الاجل فيشترط
ذكره (قوله بالاجماع) اي اجماع
الاقتضا (قوله فيه) اي العقد (قوله
كما لا يفتقر) الكافي فيه وفي ظاهره
من قوله كما هو ظاهر حتى التلام
اي لما يقتضي من الدليل الظاهر
(قوله لمن يأتي) وهو العاقدان
او عدلان في بعضها (قوله او
المسرة) اي وقت يسار الناس
عادة كالصيف مثلا (قوله واطلوع
الشمس) اي ظهور ضوءها ووجه
عدم التصفيه اذ الضوء قد
يستره الضيم او غيره (قوله ينبغي
ان يصح) معقد (قوله ويحصل)
الحصل في الثاني (قوله على
الجزء الاول) عبارة سم على منهج
فروع لو قال اني اقول رمضان
او آخره مع خلافا لمستثنى عليه
الروض وقوله الشيطان من
الاصحاب ويحصل على اول جزء
من رمضان وآخر جزء منه في
الثاني مد اه وساق في قوله

لم يصح العقد وما عقرنا به كلام المصنف علم صحة قول ابن الرضا ان محل قولهم السلم الحال
يعين فيه موضع العقد التسليم مطلقا حيث كان حاله والالا كان أسلفا كثير من التعبير
وهما أساسا وان في البصر فالظاهر اشتراط التعيين كما هو ظاهر كلام الآفة وان توقفه
بعضهم انه هو ظاهره وجزم به غيره لان من شرط الصحة القدرة على التسليم وهو حاله وقد عجز
عنه في الحال وحيث لا يفرق بين الحال والمؤجل اذا لم يكن الموضوع صالحا في اشتراط
التعيين ويبدل عليه كلام الماوردي أيضا وقول الشارح تعالى كثير والكلام في السلم
المؤجل اما الحال فتعين فيه موضع العقد التسليم اي اذا كان صالحا والا لاشتراط عينه
من التفصيل وحيث لا يفرق الحال والمؤجل من بعض الوجوه وذلك كافي في صحة
المفهوم (ويصح) السلم مع التصريح بكونه (حالا) ان كان السلم فيه موقودا يستند
والا تعين كونه مؤجلا (و) كونه مؤجلا بالاجماع فيه وقياسا ولو باق في الحال لقوله الفرر
فيه كما هو وانما تعين التأجيل في الكتابة لان الاجل انما يجب فيها لانتفاء القدرة الرقيق
والحلل باقي ذلك وكون البيع يغني عنه لاسما اذا كان في الفعة لا يقتضي منعه على ان
العرف اطرد بالرخص في مطلق السلم دون البيع (فان أطلق) العقد من التصريح بهما
فيه (انفسد) كالتن في البيع (وقيل لا يستند) لانتفاء العرف التأجيل فيه فمكره
عنه بمنزلة التأجيل بجهول ورد فيجوز ذلك كما لا يفتقر (ويشترط في المؤجل) العلم بالاجل
لم يأت في فلوله يمكن معلوما يصح كل الحصاد والمسرة او عدم الحجاج واطلوع الشمس
او الشفق او يبدأ وقسم المعين وكما اقول واخر رمضان لوقوعه على نصفه الاول
او الاخر كله على ما نقله من الاصحاب لكن قالوا قال الامام واليغوى يعني ان يصح
ويحصل على الجزء الاول من كل نصف كما في النفر قال في الشرح الصغير وهو الاقوى
وقال السبكي انه العقيم وقوله الاذرى من ذكره وغيره نص الامام وقال انه الاصح نقلا
ودللا وقال الزركشي انه المذهب وما عزا الشيطان للاصحاب تعاقبه الامام وقد سوى
الشيخ ابو حامدين الى رمضان والى غزوة والى هلا والى آفة فان قال اني اقول يوم من
الشهر حصل بآلة جزء من اول اليوم وسكتا الماوردي والمعتقد الجواز قال السبكي
ما نقله من الاصحاب لم اجد الا في طريقة الخراساني وقال ابن القتيبي ساق في الاجابة
والكتابة الجزم بمقالة الامام اه وما ذكره آخر ابعاد الصحة من جهة من الجزء الاول من
كل نصف رأى مرجوح في آخره اما على الرابع فيحصل على آخر جزء منه ولو قال في
رمضان لم يصح لانه يحصل جميعه لظرفا كما كتبه في الاصل في جزء من اجزائه وهو يجهول
واعلم بان ذلك في المطلق لانه لا يقبل التعليق بالجهول كعدم زيد قبله بالعام ثم تعلل بآفة
اصدق القظة فوجب وقوله فيه لكونه قضية الوضع والعرف لا تعينه ولهذا هو معلق

اما على الرابع (قوله هو) اي ما ذكر من الصحة والحال (قوله تعاقبه الامام) اي في عزه وذلك للاصحاب
فلا ينافي ما تقدم من ان الامام واليغوى قالوا بالصحة (قوله وقد سوى) اي في الصحة (قوله والمعتقد الجواز) اي الذي تقدم نقله
عن الامام واليغوى (قوله رأى مرجوح في آخره) أي وهو جله على الجزء الاول من النصف الثاني فيما لو قال اني اقول رمضان

(قوله العام) فخصته ان تحول اليوم لتبيع اجزائه من العموم وليس كذلك بل هو من التعلق المهم فان العام هو ما استغرق الصالح له من الاقرار اذ لا من الاجزاء فموقع العموم بقبوز كان علاقته اشبه الاجزاء بالجزئيات واطلق عليها اسمها (قوله والمهرجان) قال في الصباح المهرجان عيد القوس وهي كلثان مهر وزان ٢٢٣ حل وبيان لكن تركبت الكلمتان حتى صارتا كالكلمة الواحدة ومعناها

هبة الروح وفي بعض التواريخ كان المهرجان يوافق اول الشتاء ثم تقدم عنه حتى صار يثقل في اول السيزان اه وهو مخالف لقول الشارح وقت نزولها اول برج الحمل (قوله هذا ان نقص الخ) اي الاكتفاء بالالهة بسد يوم العقد (قوله بعد الاول) لعل المراد بالبعدية في الربيع ورجاديين ان المقدوق في اثناء ربيع الاول أو رجادي الاول وقال ابي ربيع أو رجادي فيصل على اول الثاني والا فلا يتصور رجده على اول ربيع الثاني اذا ورد العقد بعد اصلاح الاول فليتنامل وقوله بل ثم منه المتكسرى وهو اليوم الاخير من الشهر الذي وقع فيه العقد فاذا وقع العقد وقت الزوال من ذي الحجة مثلا ولاجل ثلاثة اشهر اكنى بالهمز وصغر مطلقا كاملين أو ناقصين أو مختلفين وكذا ربيع الاول ان نقص بخلاف ما لو كل فان لم ينحل وقت الزوال منه

«(فصل في بقية الشروط)»
 (قوله وحاول رأس المال) اي المتعة في قوله اول الكتاب ولا بد

بشكله الذي في يوم الجمعة فبشكله اثناءه وما هو لم يتبدل وقوله واما السلم فلما يقبل التأجيل بالمجهول لم يقبله بالعام وانما يقبله بقوله بعد لانه وضع لكل من الاول والثاني بينهما قد لاته على كل منهما اقوى من دلالة التقاريف على ازمته لانه لم يضع لكل منهما بينه بل لزم من مهمتها (فان عين) المعاقدين (شهور العرب والفرس أو الروم جاز) لانها معاصرة مفبوطة بوضع التأجيل بالبروز وهو نزول الشمس برج الميزان والمهرجان بفسكس الميم وقت نزولها برج الحمل وبعد الكسار نقص التصاري وطير الى ودان عرفها السلون ولوصدين منهم أو المتعاقدان بخلاف ما اذا اختص الكسار بغيرهما لعدم اعتقاد قولهم ثم ان كانوا عددا كثيرا يمتنع وطاؤهم على الكذب جاز كما قاله ابن الصباغ لحصول العلم بقولهم واكتفى هنا بمعرفة المعاقدين الاجل ومعرفة عدلين ولم يكتف بذلك في صفات المسلم فيه كما سياتي لان الجملة هنا راجعة الى الاجل وثم الى العقود عليه بل ان يحتمل هنا ما لا يحتمل هناك (وان اطلق) الشهر (حاصل على الهلال) وهو ما بين الهلالين وان اطرده فمفسم بخلافه اذ هو معروف الشرع هذا ان عقداؤه (فان انكسر شهر) بان وقع العقد في اثنائه وكان التأجيل بشهور (حسب الباقي) بعد الاول (النكسر) بالالهة وقم الاول ثلاثين) مما بعد ولا يلحق بالنكسر لثلاثين اثناء ابدأ الاجل عن العقد ثم لو عقد في يوم اولية آخر الشهر اكنى بالشهر بعد بالالهة وان نقص بعضها ولا يقيم الاول مما بعد بالالهة مضت عروة كوايل هذا ان نقص الشهر الاخير والا لا يشترط اصلاحه بل ثم منه النكسر ثلاثين وما لم تعذر اعتبار الهلال فيمحيثذ (والاصح هبة تأجيله بالبعد ورجادي) وبيع والقطر (ويصل على الاول) من ذلك تصحق الاسم به فيصل باقول برز منه ومن ثم لو كان العقد بعد الاول وقبل الثاني حل عليه لعدم كماله ابن الرفعة في العيدين والباقي مثلها ما والثنائي لابل يفسد لقدره بين الاول والثاني

«(فصل في بقية الشروط السبعة)» ولقد مر منها أربعة الثلاثة التي في المتن وحاول رأس المال والخامس القدرة على تسليمه فينتد (يشترط كون المسلم قيمة قدرها على تسليمه) بلا مشقة كبيرة (عند وجوب التسليم) وذلك بالعقد ان كان حالاً وبالحوال ان كان موقلاً لان المجهول عن تسليمه ينتج عنه ففتح السلم فيه فان أسلم في منقطع عند العقد أو الحلول كطلب في الشتاء لم يصح وكذا الوطن حصوله عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كثير من حلول رأس المال كما قاله القاضي أبو الطيب كالصرف (قوله بلا مشقة كبيرة) اي بالنسبة لغالب الناس في قصده الى موضع وجوب التسليم (قوله وكذا الوطن) اي فانه لا يصح اي وعطسه فلو عين ان كثير في نفس الامر فهل بين هبة العقد اكتفاء بما تنص الامر ولا فطر العقد الشرط ظاهر فيه فطر وقبضه قولهم الصبرة في شروط البيع عانى نفس الامر الاول وقوله مع شروط البيع اي المذكور اقل الباب يشترط مع شروط البيع شروط

(قوله وصرح بهذا) أي قوله بشرط كون المسلم فيه المخرج (قوله وليس به عمل القدرة) هذا التعليق أولى مما قيله لأن حصل هذا أن الشرط كون القدرة عليه في عمله وهذا زيادة على مفهوم القدرة على التسليم فلا ينافي أن الأمور المعبرة بسبعة عاقلين منها القدرة على التسليم بخلاف الجواب الأول فإنه يستلزم أن من الشروط المعبرة بالقدرة على التسليم مع القدرة على التسليم وهو كلام لا معنى فيه ويخرج إلى تأويل العبارة بما يضر بها من عدة أشرطة (قوله المخرجين) أي البيع والسم (قوله تعتبر) أي القدرة (قوله مطلقاً) فجزء التأكيدي لا يدخله أجل وعبارة تؤيدهم أنه يصح حالاً وموَجَّلاً وليس كذلك فعله من إبداءه أنه ليس له الأهلية الحالية وهي كونه حالاً وأن المراد سوءاً أو كان غمضاً حالاً وموَجَّلاً لكن هذا يصيد عن السياق فلا سقط مطلقاً لكان أولى (قوله ما مر في البيع) من أن قدرة المشتري على التسليم كاتبة كمن اشترى مقصوراً بقدره على اقتضائه وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بأن البيع لما ورد على شيء بعينه أكتفى بقدرة المشتري على اقتضائه بخلاف ما هنا فإن السليم انما يرد على ما في القيمة فلا بد من قدرة المسلم إليه على اقتضائه قال سم على حج بعلم ما ذكر من جهة الكلام وأما ثالثاً فلا نسلم هذا الفرق لأن المسلم إليه لو ملك قدر المسلم فيه فغصب منه ٢٢٤ غاصب فقال للمسلم القادر على تخليصه تسلمه عن حقه قبله فالتأخر

الاجراء فهذا تسلم أجزأ في السلم فلنأمل اه (قوله للبيع) أي كثيراً أخذنا من قوله الأول في نادر (قوله كثيراً) أي بعد قوله أن اعتد بقوله (قوله من الاعتباد) قد يمنع لكن الظاهر أن التبادر من الاعتباد الكثرة وإن لم يلزم اه سم على حج ومن ثم قال في المصباح العادة معروفة ومثبت بذلة لأن صاحبها يباودها أي يبيع اليها مرة بعد أخرى وعودته كذا عاداته وتعودته أي صبرته طاعة واستعدت الرجل سألته أن يعود واستعدته التي سألته أن يعده فلما اه (قوله أو نقل لشعوبه) أي ما لم يعتد المهدى إليه بها ولا تفكرون كلقول للبيع على

وبقي ما لو كان المسلم اليه هو المهدى إليه هل يصح أيضاً فيه قطر والأقرب عدم الصلة لأنه لا يتقادم ما لو أسلم في سلم الصيد الذي يجوز حمل من هو عند موته فلو أنه بعد الصلة على المحقود ما لو أسلم إلى كافر في عيده لم فإنه لا يصح ولو كان عنده عبد كافر أو أسلم لدرت عليه الله اه الآن يقال لنا اعتد بقوله للمهدى إليه كثيراً وهو المسلم إليه صبرته بمنزلة الموجد وقت وجوب التسليم (قوله والأفلا) أي بأن وجدته مسافة القصرة فاقوله (قوله على المسلم إليه) أي بل هي على الناقل (قوله أولى من اعتبار المخرج) أي لانهم لو عينا التسليم غير محل العقد تعين (قوله أو يبيعه ما كثر) ظاهره وإن قلت الزيادة فبقي خلافه فيما لو كان قدرًا يتخاذه هذا وقال حج أمالو وجدته من لا يبيعه إلا بأكثر من ثمنه لا يلزمه نفسه بذلك إلا كروافق الغاصب بأنه التزم التحصيل بالعقد باعتباره وبفض البذل قال زائدة في مقابلة ما حصل لمن غناه ما قبضه بخلاف الغاصب وأيضا فالسلم عقد وضع للربح فلم يزل المسلم إليه تحصيل هذا الغرض الموضوع له العقد والالاتق فأنه هو الغصيب باب تعذ والمائة فيمطلو به ينص قوله تعالى بمثل ما اعتدى عليك اه (قوله أو كان ذلك البلد) أي الذي يوجد فيه

(أقول على مسافة القصر) يفهم أنه لو كان على نادون مسافة القصر لا خيار وقوله وكذا بعده قد يشبهه ما قبله اه سم على حج وأقله هو قوله وقت حاله وذلك لأن ما بعده وقت الحلول يصدق عليه أنه وقت يجيبه التسليم فيكون وقتا للحلول (قوله يكسر الحاء) أي لأنه يقال في الفعل منه حل الدين يحمل بالكسر واسم الزمان والمكان منه على مقول بالكسر أما اسم المكان من حل بمعنى نزول المكان بنا الفتح والكسر لغة لأن مضارعه يحمل بالفتح (قوله لم ينفسخ في الاظهر) قال الشيخ غير هذا الخلاف جاد ولو كان سبب الانقطاع بتغيير الملم اليه في الاحتياط وقت الحمل أو موته قبل الحلول أو غيبته أحد العقادين وقت الحلول ثم حضر فوجد انقطاع في حال الفسخ بعد الحل اه رحمه الله (أقول) وكذا هو شامل لما لو كان سبب الانقطاع امتناع المسلم من قبض الملم فيه بعد عرض المسلم اليه المسلم فيه على المسلم وقيام ما قدمناه فيما لو دفع المسلم بعض رأس المال دون بعض من أن العقد ينفسخ فيما لم يقبض مقابله وأنه لا خيار للمسلم ليكون الفسخ نشأ من تغيير بعضه الاقباض أن المسلم هنا لا خيار له لاصول التفريق من جهته (قوله وردت تقدم) أي من قوله لأن المسلم فيه يتعلق بالثمة ٢٢٥ (قوله كافي الرقبة) أي الرقبة الواجبة

في الكفارة (قوله هو فرق بعضهم) مراده حج (قوله وتعدا الوصول) أي بأن لم يكن له حال في البلد أو كان وشق الوصول اليه بأن لم يكن ثم فاض أو كان وامتنع من البيع عليه اعماطا أو امتنع الارشوة وان قلت (قوله خذ رأس مالك) أي فلا يجبر على قبول رأس المال بل هو على خياره بين الصبر ونفسه (قوله دون بعضه المنقطع) أي فبما إذا امتنع أيضا على ذلك فبجوز أخذها تقدم فيما لو باع عبدا ونظر عيب أحدهما زاد حج وإن قبض ماعداه وألقاه فاذا فضله لزمه به ورجع برأس ماله (قوله حتى يوجد) أي ولو في

على مسافة القصر من بلد التسليم (في محله) بكسر الحاء أي وقت حاله وكذا يصح ما كان التأخير بطله (لم ينفسخ في الاظهر) لأن المسلم فيه يتعلق بالثمة فاشبهه افلاس المشتري بالثمن والثاني ينفسخ كالوفاق المبيع قبل القبض وردت تقدم ولو وجد بيع يقين قال أي ولم يرد على من مثله وجب تفصيله وهذا هو مراد الروضة بقوله ما يجب تفصيله وان علمه لان المراد أنه يباع باكثر من شئ مثله لان الشارع جعل الموجد باكثر من قيمته كالعدم كافي الرقبة وما الطهارة وأيضا فالعيب لا يكف ذلك أيضا على الاصح فهنا أولى وفرق بعضهم بين القسب وما هنا بما لا يبيد وفي معنى انقطاعه ماله غاب المسلم اليه وتعدا الوصول الى الوفا مع وجود المسلم فيه (فتغير المسلم) ولوع قول المسلم اليه خذ رأس مالك (بين فسخه) في جميعه دون بعضه المنقطع فقط (والصبر حتى يوجد) فيطالبه بدفعه للشر وخباره على التراخي فلما جاز من له الفسخ ممكن منه ولو أسقط حق من الفسخ لم يفسخ (ولو لم قبل الحمل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار قبله) ولا ينفسخ بنفسه حيث قد (في الاصح) فيها لأنه لم يخل وقت وجوب التسليم والثاني نعم تصح العجز في الحال (و) الشرط السادس التقدير فيه بما يتبقى عنه القدر الخفي عند بشرط (كونه) أي المسلم فيه (معلوم القدر كالا) فيما يكال (أو وزنا) فيما يوزن (أو عتدا) فيما يعد كالذين والحيوان (أو وزعا) فيما يوزع كالغبار المار أو الباب مع قياس ما ليس فيه

٢٩ به ث العام القابل مثلا (قوله ولا ينفسخ بنفسه) أي الانقطاع (قوله معلوم القدر) أي العقادين نزولوا جالا كعرفة الاجمى الاوصاف بالسماع ولدين ولا بد من معرفةهما الصفات بالعين لان الغرض منهما الرجوع اليهما عند التنازع ولا تحصل تلك الفائدة الا بغيرهما تفصيلا كذا قاله في القوت وهو حسن متعين وأطلق جواز السلم في العقول وزنا كاسبق وجعلها الماوردي ثلاثة أقسام قسم من ضمنه شيئا كالنفس والغنبل بقصد له وورقه قال سلم فيه باطل لا اختلافه وقسم كله مقصود كالنبد فيغير وزنا وقسم يصل به ما ليس مقصود كالجزر والسلم وهو الوقت فلا يجوز الا بعد قطع وورقه اه وكان المراد فلا يجوز الا بشرط قطع وورقه ولما قيل أن يقول في القسم الاقل ينبغي الجواز فيه بقطع وورقه أو ووجه نزول الاختلاف فلنأمل اه سم على حج وقوله ولما قيل الخيفة من حمل كلام الماوردي على رؤس النخس والغنبل لاهي يزهما لكن سباق في الشارع بعد قول المصنف وسائر المحبوب كالغرا لتصريح بجواز في القسب ونحوه وزنا وظاهره ولو كان بوجه وقياس ما ذكره في القسم الثاني من القول صحة السلم في الورد والباسمين وسائر الارها وزنا لاقتضاها وهو مرفوض فاما عند أهلها

(قوله يكون ما جرحه الخ) وفي الأجزاء ما ينعكس الكيل فيه ضابطا ما كان قد ذكرنا في القواعد الخ في قوله قد يقال لما كان
 الغالب على الرتبة التعبد حسب ما يفهمه كنه في زمنه على الله عليه وسلم بالتركونه كان مكيلا في زمنه عليه السلام
 على ما مر بخلاف السلم (قوله بنحو الماء) أي حيث علم مقدار ما يخرس فيه من القنطرة المشقة على قدمه معلوم من الوزن فيوزن
 القنطرة بما هو من نحو الماء الاوهان المائنة كلزيت (قوله كنتك) يضم الفاء كما في المصباح (قوله ثم ذكر) أي الرافعي (قوله
 قاله عند تقدير الامام) أي المذكي في قوله ان محل ما مر في ما بعد الكيل ضابطا في عمله (قوله من وزنه حينئذ) أي وقت الاستعانة
 (قوله منع السلم فيه) أي فيما ذكره هو والتقدير فهو حصر اضافي قصدي به الاحتراز عن الكيل لانه من الوزن (قوله أو صاع
 حنطة) أي مثلا (قوله بكسر الباء) ٢٣٦ أي وبضمها أيضا (قوله والباذنجان) • (تتبعه) • في اشتراط قطع الخفاف

بما فيه (ويصح في المكيال) أي سلمه (وزنه وعكسه) حيث كان الكيل يسهل ضابطا فيه
 يكون ما جرحه بحججه أو أقل ويقاوم ما ذكرنا من روي بان الغالب ثم التعبد
 ولهذا كفي الوزن بنحو الماء محتاجا لانه ثم ما لا يسهل ضابطا فيه لعظم خطره كثرة السك
 والعنبر فيتم وزن لانه يسير ماله كثيرة بخلاف اللآ في الصغار لانه تفاوت ما فيهم
 كالقنطرة والقول كما يجب بذلك التحقيق من كلام الرافعي في نقله كلام الامام الذي حل
 عليه اطلاق الاصحاب ان محل ما مر في ما بعد الكيل ضابطا في مثله وسكوته على ذلك ثم ذكر
 بعينه مجازا السلم في اللآ في الصغار اذا هم وجودها كيلا وزنا قال في الروضة هذا
 مما انفصلنا تقدم عن الامام فحكاها اختارنا ما تقدم من اطلاق الاصحاب وحينئذ
 فالحق تقدير الامام وجزم به المصنف في تعيين التبيين وما علم وزنه بالاستقاضة كما قد
 يكتفي فيه العتق عند المقدلا لا يتقابل لا يمين وزنه حينئذ لتعقيد الايقاع وقول
 الجرجاني لا يسلم في التقدير الا وزننا محمول على ما جعل وزنه بل اهل كلامه مفرضون في
 ارادة منع السلم فيه كيلا (ولو لم في حاشية) فوب أو (صاع حنطة) مثلا (على ان وزنها كذا
 لم يصح) لعزنا الوحد بخلاف الخشب فان زنه يفت كالتقلاء من الشجر أي حامدا وفرا
 لا يقال الصاع اسم للوزن فلو قال ما مضى صاع كيلا لاستقام الكلام لاننا نقول الاصل في
 الصاع الكيل كادل عليه كلامهم في ذلك كما لا يفتقر وانما قد روي بالوزن لانه الذي يضبطه ضبطا
 عاما (ويشترط الوزن في البطيخ) بكسر الباء (والباذنجان) بفتح المجهدة وكسرها (والقضاء)
 بالثنية والحد (والسفرجل) بفتح الجيم (والرمان ونحوها) من كل ما لا يضبطه الكيل
 تبعاه في المكيال كالأرجح وقصب السكر والبقول ولا يكتفي فيها عند كثرة تفاوتها ولا عند
 مع وزن لكل واحدة اهزة وجوده ومن ثم امتنع في نحو بطيخة أو سفرجل أو بطيخة واحدة

الباذنجان استقالات لما روي
 روح الزركشي منهما المنع قال
 لانه الفرق في يسهل لكن يشهد
 للاشتراط قول الامام اذا سلم في
 قصب السكر لا يقبل اعلاء الذي
 لاحلاوة فيه ويقطع مجاميع
 مروه من اسفله ويطر ما عليه
 من القشور والورق اه وعلى
 الاول يفرق بان التفاوت فيها
 ذكر في القصب اهل منه في
 الاقاع فهو على الاطلاق اه ج
 وقال سم ليس فيه تصريح
 باشتراط القطع اه (اقول) بل
 قد يقتضى عدم اشتراط القنطرة
 فان قوله لا يقبل ظاهر في ان
 المصدع بدون اشتراط ولكن
 اذا احضر المسلم اليه بالوزن
 لا يجب على المسلم القبول (قوله
 بالثنية والحد) أي وبكسر الخفاف
 وضما قال في المصباح القنطرة

ضال وكسر القاف أكثر من ضمها وهو اسم جنس لما يقوله الناس انشاور وهوور والقنطرة الواحدة لاستباحه
 قنطرة ثم قال وبعض الناس يطلق القنطرة على نوع يشبه انشاور وهو مطابق لقول القنطرة لوحظ لا ما كل الفاكة حشمت القنطرة
 وانشاور ويقال هو انشاور وهو يقتضى أن يكون نوعا غيره فان مع نفسه القنطرة انشاور (قوله والرماتان) والقيون
 والخرنوب ونحوها من سائر الفواكه وزنا فيما زاد على قدر الجوز وكذا أو زنا في غيره (قوله كالأرجح) اسم لوزن الهند (قوله
 لكل واحدة) أي وبلا لفظه كما عده شيئا الشهاب الرمي وحينئذ فالبطيخة الواحدة والعقد من البطيخ كل منهما لا يصح
 السلم فيه فلا وزن لهما عددان البطيخ فهل يضمن قيمته لانه غير مثلي لانه لا يصح السلم فيه أو يضمن وزنه بطيخا لانه مع النظر
 لغير الوزن يصح السلم فيه وامتناعه فيه انما يباح من جهة كره عدم وزنه فيه لظنر والمصنف ما تقرر من المباحث مع مد

ان المعدن البطح مثل لاه يصع السلم فيه فيضعون عليها اذ ثق واما غير عرض لما متاع السلم فيه اذا جع فيه بين العدد والوزن الغير التقريبي وان البطيخة الواحدة متقومة تقصير بالقيمة لان الاصل منع السلم فيها وان عرض جوازها اذا اريد الوزن التقريبي ٨١ سم (أقول) والحاصل انه ان قدوا بالوزن وقد اسلم في بطع من البطح صم ومعمل على الوزن التصديدي لكن قوله اذا جع فيه بين المعدن بمقالة قول الشارع فالوجه الصفة حيث شذ في الخزانة لا يصع السلم في البطيخة الواحدة مطلقا ما ليد كراوزن ويريد التقريبي فلهذا سقط من عبارة سم لفظ الغير بعد قوله بين المعدن والوزن بغير متقومة بعد وان عرض جوازها فيها اذا اريد الوزن التقريبي وعلى بروتها فيكون الحاصل انه اذا قيد الوزن بالتقريبي او اطلقه قلنا يصح عليه صم والا فلا (قوله في الصورتين) هما ذ كراوزن والصفة لكل واحدة او السلم في الواحدة مع ذكر وزنهما فالطريق لعمدة ان يقول في قنطار مثلامن البطح تقريبا جع كل واحدة كذا (قوله في روى ٢٢٧ الى عزة الوجود) اي فلا يصع فيه السلم ما لم يرد الوزن

التقريبي على ما مر قوله لخلق به بعضهم (البن) معتقد زاد ج وهو واضح بل الوجه صفة فيه وحده لانه لا يسرع اليه التساوي ينزع قشره عنه كما قاله أهل الخبرة بخلاف الجوز والوزن فانه لا يصع السلم فيهما وحده لانه اذا نزع قشره الغلي أسرع اليه التساوي والمراد بلب البن ماهو الموجود غالباً من القاب الذي نزع قشره (قوله الا قبل انعقاده) اي فيصع السلم فيه وظاهره عود الاستثناء للجوز ومما به ويتأمل ذلك فيما عدا الوزنة قبل انعقاده قشره لاعلى لا تقصير به ومن ثم اقتصرنا في الاستثناء عماله كان وساع في قشره الاعلى قبل انعقاده على الوزن (قوله خلافا لرافعي) اي حيث خيد صفة السلم فيه بنوع يقل

لاستباحه الذي كرجه ما مع وزنه وذلك بمر وجوده فم لو اورد الوزن لتقريبي فالوجه الصفة حيث شذ في الصورتين لا تتواءم عزة الوجود اذ ذلك وكذا يقال فيما لو جمع في ثوب بين ذرعه ووزنه وقول السبكي لو سلم في معدن البطح مثلاً كما تها بالوزن في الجسع دون كل واحد متبايناً تماماً ممنوع كما قاده الوالد رحمه الله تعالى لانه يشترط ذكرهم كل واحد في روى الى عزة الوجود (ويصح) السلم (في الجوز) وأحق به بعضهم البن المعروف الآن (والوزن) والبندق والفسق في قشرهما الاصل لا الا على الا قبل انعقاده كما قاله الاذوي (بالوزن في نوع يقل) اويكرو خلافا لرافعي كالا مام وكذا المصنف في غير شرح الوسيط (اختلافه) بغلقه القشور وقم السهولة الامريه ومن ثم لم يشترطوا ذلك في الرافعي اذ اولى اذ الرافعي اوضح في معناه وقدم ما في شرح الوسيط لانه تبع فيه كلام الاصحاب لا يقتصره بل قيل انه آخر مؤلفاته (وكذا) يصع السلم فيه (كذلك في الاصح) فيما سأل الحبيب والفرار الثاني لا تتباين ما في المكيال ويجوز في نحو المشمش ككيل ووزن وان اختلف نواه كبر وصغرا (ويجمع في البن) بكسر الباء وهو الطوب الذي لم يحرق (بين المعدن والوزن) استنباه فيقول مثلاً عشر لبات ذرة كل واحدة كذا لانهم انضرب بالاختيار فلا تقضي الى عزة الوجود ووزنه تقريب والواجب فيه المعدن يشترط ان يذ كر طول كل وعرضه وثقاته وانه من عين كذا ولا بد ايضا كما علم مما مر في البيع ان لا يجهن بنصر ويصع السلم في اجر كل نصيبه وظاهره ان يشترط فيه ما شرط في الجوز في خرف ان انضبط كاي علم بما ياتي في المنارة والكوز (ولو هو ميكال) اوميزا فاودعا او صفة اي فردا من ذلك (نقد) السلم سالاً او مويلاً (ان لم يكن) ما عين (معتادا) ككوز لا يبرقد قدر

اختلاف قشور (قوله ويجوز في نحو المشمش) كالخوخ والتين ومثل جوازها بالكيل فيها اذا لم يرد غيرهما على الجوز فان زاد على ذلك تعين الوزن (قوله بين المعدن والوزن) ومثل ذلك الصواب لما في الصفة فيه وسأقي في كلام الشارع في القصر الاخر (قوله ووزنه تقرب) بهذا شرفه اشتسكال الجميع في كل سنة بين الوزن وبين طولها وعرضها ونخبها بانه يوقى الى عزة الوجود سم على ج (قوله وفي خرف) اي يصع السلم في الخ والمراد اواني الخرف وسأقي له نظره عن الاشهر في عبارته قال الاشعري والمذهب جواز السلم في الاواني المتخذة من الخشاب ونحوه محمول على غير ما مر اي من العموم لم (قوله او صفة) قال في المصباح قال الازهرى قال القرامعي بالسلب ولا يقال بالصاد وعكس ابن السكيت ونحوه ابن قتيبة فقال صفة الميزان الصاد لا يقال بالسلب وفي نسخة من التهذيب صفة ومجبة والسلب اعرب وانصع فهم لغتان واما كون السلب انصع فلا ان الصاد والمجبة لا يجتمعان في كلمة عربية

(قوله فانه يصح) اى فلو تلقى قبل القبض فخر المشتري فان اجاز صدق البائع في تقديمه بصحة الكوثر لانه الغاوم وخفية قوله من هذه انه لو قال من البر القليل المعلوم لهما لم يصح ولعله غير مراد وانه جرى على الف لب وان المدار على كون التبرعينا كمال عليه قوله لانه قد يتقبل قبض مافي النعمة (قوله مع ما يذكر) اى بتقديمه اليه الميكال (قوله كذا يصح) اى بلواذ تلقى المشار اليه فلا تعلق مقعة المحذور عليه حتى ٢٢٨ رجع فيها للعدلين (قوله وفارق ما قبله) هو قوله ولو لم اليه في ثوب الخ

(قوله ولو اختلفت الميكال) من ذلك ما هو بصريح من تفاوت كبل الرصيلة وتكبل غيرهما من بقية ميكال مصر وعليه فينبغي ان العاقدان ان كانا من الرصيلة حل عليه اومن غيرهما حل عليه ما لم يبعنا غيره (قوله اشترط بيان نوع منها) فحقيقته انه لا يكتفى ارادته ما لو احدثها وهو يقاس ما لو يوافقها من نقود لا غالب فيها ارجح فيما تقدم في التصالح بعد قول المصنف او قد رآه وقد المبيع صانعا (قوله اما السلم في كله) اى من فروع اعتبار كسل او وزن كان يقول املت اليك في جميع غرضه القرية لانه يصير ملما في معين (قوله لا يقال ان هذه) اى حصة المتنازعة كقوة بقوله ولو لم سلم في قرية الخ (قوله لما بين الشرطين) هما القعدة على التسليم ومعرفة القدر (قوله والمفهوم من كلامهم الاول) اى قوله وهل تعين الخ (قوله أجبر) اى المسلم (قوله فيما يظهر) قضيته أنه لا يجبر على قبول المشل وان

ما سيعلم من الفرز لانه قد يتقبل قبل قبض مافي الدفعة فذى الى التنازع بخلاف بعتك له اذا الكون من هذه السبعة فانه يصح لعدم الفرز كما مر وفي معنى تعيين الميكال ما لو شرط الذرع بذراع يده ولم يكن معلوم القدر فلا يصح لانه قد يثبت قبل القبض (والا) بان كان الميكال معتادا بان عرف قدر ما يبيع (فلا) يفسد السلم (في الاصح) ويلغو تعيينه لعدم الفرض فيه فيقوم غرضه مقامه ولو شرط عدم ابداله بطل العقد ولا يمين علم العاقدان وعديلين معهما يثبت كما يأتي في اوصاف المسلم فيه ولو لم اليه في ثوب كذا اوصاع بر كذا لم يصح اولى في ثوب ووصفه ثم اسلم في ثوب آخر بكتك الصفح بان كانا ذكرين لثقت الصفحات وفارق ما قبله بان الاشارة الى العين لم تعقد الوصف والثاني يفسد تعرض الكل ونحوه والتلف ولو اختلفت الميكال والموازين والذرعان اشترط بيان نوع منها ما لم يكن ثم غاب فيصل عليه الاطلاق ومثل ذلك ما لو اعتيد كسل مخصوص في حب مخصوص يولد السلم فيصل الاطلاق عليه فيما يظهر (ولو لم سلم في) قدر معين من (قرية صغيرة لم يصح) لانه قد يتقطع بها جهة ونحوها فلا يحصل منه شيء وذلك شرط لا حاجة اليه وظاهر كلامهم عدم الفرق بين السلم الموزن والحال وهو كذلك (او عظيمة مصر في الاصح) اذ لا يتقطع غرها بالبالد اذ على ككثرة غرها بحيث يؤمن انقطاعه عادة وقلته بحيث لا يؤمن كذلك لاعلى كبرها وصغرها فلا تعصير به جرى على الغالب اما السلم في كله فغير صحيح لا يقال ان هذه انما تناسب شرط القعدة لا شرط معرفة القدر لا ما نقول انما ذكرها لكونه كالتمتع والردع لما بين الشرطين من التناسب وهل تعين ذلك الثمر او كفى الاتيان به ففيه احتمالات للامام وانتهوهم من كلامهم الاول وعليه لو اتى الاجود من غير تلك القرية اجبر على قبوله فيما يظهر ومقابل الاصح انه تعيين الميكال لعدم القناعة (و) الشرط السابع (معرفة الاوصاف الخ) تتعلق بالمسلم فيه للمتعاقدين مع عدلين كما يأتي في التوضيح فليس شرط الميكال فيهما (يختلف بها الفرض اختلاف الظاهر) وليس الاصل عدمها التقريبي من المعانة ولان القيمة تختلف بسببها اذ لا يخرج عن الجهل به الا بظن بخلاف ما يتبع عادة ما حمله كالكل واليمن وما الاصل عدمه كتابة القرض وزيادة قرضه على العمل وما اعترض به بعض الشراح باشتراط ذكر البشارة والنيابة مع ان

كان مساو للقرية المعينة كل وجه ولكن دل في شرح العياض محل عدم اجبارها على قبول المثل ان الاصل

يتعلق بخصوص غير القرية فغرض المسلم كضخه أو نحوه والا أجبر على القبول لان امتناعه منه محض تعنت اه وعليه فقد يقال لم يظهر حيث يتفق بين المثل والاجود ولا معنى ما افاده كلامهم تعين غير القرية الا ان يقال المراد بتعيينه احتماق الطلب به دون غيره وذلك لا ينافي الاجاب اذ على قبول غيره حيث لا غرض يتعلق بغير القرية (قوله اذ لا يخرج عن الجهل به) اى المسلم فيه (قوة الاينك) اى ذكر الاوصاف التي يتحقق فيها الغرض (قوله كالكل واليمن) اى ومع ذلك لو شرطه وجب العمل به

(قوله صارت بمنزلة ما لا اصل ووجوده) اي وما الاصل ووجوده لا يمن ذكره في العقد اذا اختلف فيه الفرض وكل من التوبة والكلالة يستحب الفرض فلا يمن ذكره فاذا شرط البكارة لا يصح قبول التيب وان شرط التوبة وجب قبول التيب اذا حضرها وقاس ما من وجوب قبول الاجوداته لو حضره البكر وجب قبولها ولا تفرق لكونه قد يتعلق غرضه بالتيب لضعف آفته لان الدار على ما هو الاجود عرفا (قوله ولو شرط كونه سارفا وازا لم يلج) اي فلو ان في بعض سارقا ولازنا وجب قبوله لانه خير على شرطه (قوله او عقادا) اي او عقادا (قوله مع على ما قاله الاستوى) هذا هو المقدور انقص على ما نقله عن الاستوى غير انه لم يتبعه سم (قوله لا يؤدى الى عزة الوجود) ٢٢٩ افهم ذكر هذا في المسلم فيه مع سكوتهم عنه في ما من مال السلم وقد تقدم ذلك من حج

عند قبول المستفاد ويقض يقضى العين الخ وعليه قلل الفرق بينهما أن المسلم فيه لا يشترط ان يفسد من مفسد فيكون حالا وموجلا بخلاف ما من مال السلم فانه يشترط قبضه في الجاه والمسلم لا يدم عرفا فغرضه وجوده لا يؤدى الى تنازع أصلا لانه ان وقع القبض في المجلس مع السلم والا فلا على انه اذا لم يتفق حضورا من المال جازا لاعتناض عنه بخلاف المسلم فيه (قوله لا يصح بيعه) اي ولو بالدارهم (قوله ومعهما دهن) اي دهن بان (قوله من غير جلد) اي امامنه فلا يصح لاختلاف اجوائه رقة وضدها (قوله واحتز) اي في اللغات الثلاث ويقال فيه طراق ودرأى بكسر أو لم والتشديد كذا نقل عن شيخ الاسلام جهامش الروس (قوله يان واحدا الخ) ضبطه بعضهم بيا من موحدين

الاصل عدم التوبة ردانه لما غلب وجوده اصله بمنزلة ما لا اصل ووجوده ولو شرط كونه سارفا وازا لم يلج ما لا يصح بخلاف كونه مقنيا او عوادا امثلا والفرق ان هذا مع خطر هاتسنته طبعيا فالابا لوصفا متدنية في غير وجوده مع الصفات المعتبرة بخلاف الاول (و) يشترط (ذكره في العقد) مقتضى لغير المقدور عليه فلا يكتفى ذكره كراهية ولا يدم ولو لم يمس العقد لم لو انما قبل العقد وقال لا ارد في حالة العقد ما كانا متفقا عليه مع على ما قاله الاستوى وهو تقليد من ثبات وقال لا خورز وجعلت في وثوقها معينة لكن ظاهر كلامهم مخالفة ولا يمن كون ذلك (على وجه لا يؤدى الى عزة الوجود) اي قلته لان السلم غرضه كإبره فلا يصح فيما لا يؤتى بتسليمه (فلا يصح) السلم (فيما لا يفسد) مقصوده كالمخاطة المقصود الاركان التي لا تضيق (كهرسة) وكنت وكمنض فيه ماء على ما مثله بعض الشراح وهو سبق قلنا انه غير مقصود فيه وانما سبب عدم العصف فيه ما ذكره من عدم انقباض حوصته فانه عيب فيه وفرقوا بينه وبين خسل نحو القرمان ذا الما لشيء منه فان قوامه بخلاف هذا اذا سلمته فيه ومثله المصل ولا يرد على العصف اللين المنسوب اليه حيث لا يصح فيه السلم مع قصد كانه لا ياتبع قصد الماسع لائن المذلول في مقابلة المال كما يصرح به قولهم لا يصح بيعه لجهل المقصود منه وهو الدين (ومجهون) ركب من جزأين او اكثر (وقالية) وهي ما ركب من جنس وسك ومعهما دهن او عودا كاقور ومثلها التدبض النون مسك وعبروه دخل من غير دهن (وشخ) ونعل دكان من ظهارة وبطلة وشحولان العبا وقبر واقيد كرا انطافة تم واقدادها ومن ثم صرح بما فاده السبكي ومن تبعه في خوف او قبل مفردان كان جديدا من غير جلد كسوط مخيط جديد لا ملبوس (وترا في مخلوط) وهو بقوية اودال واطامهلة ويصور كسر وقه وضعمه واحتز بالمخلوط مما هو يان واحدا من غير فيصير السلم فيه ولا يصح السلم في حنطة مختلطة شعير ولا في ادهان مطيبة بطيب نحو بنسج وبان وورد بان خالطه اشو

مفتوحين وتشديدا ثمانية وينون في آخره اشو واحد لقول عمر رضي الله عنه لو دان تركنا ما يانوا واحدا ما فقت على قريته وبعضهم ثون وباقية فتوحه بعدها لقب وتام منادى آخره وهو المناسب لقوله او جهر (قوله مختلطة بشعير) اي وان قل حيث اشترط خلطها بالشعير فان اقتصر على ذكر البرم احضره مختلطة بشعير وجب قبوله ان قل الشعير بحيث لا يظهره متفاوت بين الكيلين وفي ما لو شرط عليه خلو من الشعير وان قل كواحدة هل يصح سلم أم يبطل لانه يؤدى الى عزة الوجود قياسا على سلم الصديق موضع المرتبة نظره الاقرب الثاني لفظه المذ كورة الا أن يقال ان هذا مما لا يعز وجوده وان كان مختلطا فيمكن تنقية شعيره بحيث يصير خاليا بخصيصا اذا كان قادرا بسرا لقلل العصة الى الاقرب

(قوله وشئ) قال في المصباح الخراساني ثم أطلق على الثوب المتضمن في رءوسه والجمع خز ومنه قالوس اه فتقول الشارح وهو
 من كبس ابريسم وهو رءوسه وصف له اصطلاح سادس (قوله معرفة العاقدين) اي وعدلين فيما يظهر (قوله تعاوطا لها) زاد ج
 وعليه يظهر الاكتفاء بالثوب والمراد الثوب ٢٢٠ عند العاقدين (قوله فتعجبين) اي غير متعجبين كما يأتي (قوله كما تقرّر) زاد ج

وان آريد بالنضبط ما لا ينضبط
 مقصوده ما خلت عتقودا ولا كانت
 الكل معطوفا على متاني اه وبه
 لوجه ما في شرح المنهج اه
 (قوله والملك المملع كالجبين)
 قضية التنظير بالجبين انه لا يصح
 في القبر منه (قوله ويصنع الم
 في الزيد) قال سم على حج (فرع)
 اتقى شيئا الشهاب الرمي بمصه
 المسلم في الفتنة ولا يضر
 اختلاطها بالنظرون لانه من
 مصالحها اه قول يصح في المقتلة
 بدقيق الاذنية فلترويه عن الحق
 مراداه ويحصل على اعتقاد فيه من
 كل من النظرين والحق (قوله
 كان بدوا للبا) قال في شرح
 الروض واللبالب اه وقال القصر اول
 ما يجب وغيره المطبوع منه يجوز
 السلم فيه قطعاً اه سم على حج وفي
 المصباح اللبالب هو وزان عن
 اول البين عند الولادة قال ابو زيد
 واكثر ما يكون ثلاث حلمات واقله
 حلبة في الساج وغيره المطبوع منه
 يجوز السلم فيه قطعاً اه سم على
 حج (قوله محمول على ما لا يتباين
 في المكيال) اي اماما يتباين فيه
 يصح فيه وزنا لا كلا (قوله كما
 قاله الاشعري) نقله شيئا لزاد
 عن القموني (قوله احاط النبد)

من ذلك فان روح مصمها بالطيب المذ
 في المختلط بالصنعة (النضبط) عند اهل تلك الصنعة المتصود الاركان كالباسله (كصافي)
 وهو من كبس قطن وسحر (وشئ) وهو من كبس ابريسم وهو رءوسه فاسه وله نضبط
 كل جر من هذه الاجزاء او الوجه ان المراد بالانضباط هنا معرفة المتعاقدين وزن كل من
 الاجزاء كما جرى على ذلك الاذنية خلافا للسبكي لان القيم والاخران تتفاوت بذلك
 تفاوتاً ظاهر او عليه ينطبق قول الرافعي في التبرج الصغير لسهولة اختلاطها واقدارها
 (و) في الفتلة خلقة او غير متصدة غير انه من مصطنعة في الثاني فهو (جس واط) وما بينهما
 من علم واقعة من مصالحها (و) من الاول فهو (شهد) يقع الشدين وضما من كبس
 عمل العمل وشعها خلقة فهو شبيه بالقرويه النوى (و) من الثاني ايضا فهو (خل) فراء
 زبيب ولا يضر الماء لانه من مصطنعة فعمل ان جبن وما بعده غير معطوف على متاني افساد
 المحن بل على المختلط كما تقرروا مقابل الاصع في السبعة بقي الانضباط فيها قاله بان كلا
 من الحرير والمخ والشع والماء وغيره يقل ويكثو والملك المملع كالجبين يصح السلم في
 لزبدوا السمن كالجبين ويشترط ذكر جنس حيوانه ونوعه وما كونه من مرقى او ملتصق
 بنوعه ويدكر في السمن انه جلد او خشق ولا يصح في حاض البين لان وجوده متعيب الا في
 شخص لانه فيه فيصم فيه ولا يضر وصفه بالجوذة لانها مقصودة فيه والبين المطلق يعمل
 على الخلو ولو جف ويذكر او الزبد وشدها ويصم السلم في البين كذا وزان ويوزن
 برغوه ولا يكال به الانهاء تؤثر في الميزان ويذكر في الجبن ولده ووطوبه وبه الذي
 لا تقويه امامه فيه تغير فلا يصح فيه لانه متعيب وعليه يعمل منع لثافي رضى الله تعالى
 عنه السلم في الجبن القديم والسمن يوزن ويكال ويجمده الذي يتباين في المكيال يوزن
 كاز بدوا للبا الجفت وهو غير المطبوخ على ان اذ صحت في المطبوخ كالجفت كادل
 على ذلك دليل الروضة وصح في تعميم التيب في كل مادته ناراطيفه اي مضبوطة
 اما غير الجفت فكالبين وانص عليه في الامن صحة السلم في الزيد كذا وزان محمول على
 ما لا يتباين في المكيال (الاخبر) فلا يصح السلم فيه (في الاصع عند الاكثرين) الاختلاف
 فائرا التاثير فيه فلا ينضبط ولان ملحه يقل ويكثو والثاني هو صحة الامام ومن تبعه وحكام
 المزن عن النص الحجة لان ناله مضبوطة والمخ غير مقصود والاشبه كاقاثة الاشعري
 الحاق النبد بما تنظير (ولا يصح) السلم (فما لا وجوده كعلم السيد بموضع العزة) اي محمل
 بموجوده فيه لا شفاء الوفاق بتسلية ثم لو كان السلم حالا وكان الم فيه موجودا عند
 المسلم اليه بموضع يدر فيه صح كافي الاستقصاء وفيه نظار لا يخفى (ولا نفع لو استقصى

وصفه) وأما النبد فيصح السلم فيها لم يخله باطن (قوله وبه نظري) معقودا سلم على حج به نقله كلام صاحب (وصفه)
 الاستقصاء اهذا والمقعد عدم الصحة خلافا لصاحب الاستقصاء اه وعلى كلام صاحب الاستقصاء لواقطع عند أهل =

على نفس المثل أو يبين البطالان قياسا على نفسه المسح المعين فيه كل واحد من الاقرب الاول لان العقيد برده على نفسه حتى لو قلنا بصفة السلم ثم وجد عند المسلم اليه خلافه جاز به دفعه لان ساق الفضة لا يتعين في جرمه بصفته وغايته انه اذا كان موجودا عند المسلم اليه وقت العقد فغايبته انه وجد في حقه المسلم في لانه انحصر فهو يتخصص (قوله وقد تحققت) ظاهره استوارهما مفهومهما وقرئ بهما ما اذا اقرط الى الكبريت بل كالمشدد او اذا لم يقرط قبل كالمبالغة في تحققت طوله بالاشتراط الضيق كما في المختار من (قوله وضبطه) اي الصغر وقوله بسدس دينار اي وقد ورد ذلك اثنا عشر مثبته (قوله كزنجية) بفتح الزاي وكسرها اه مختار وهي مثال لما لقت صفاته وذلك لان لون الزنج لا يتصل بالصفات المتسببة فيها هي الغرل وهو هو دون القلون (قوله اخشا) اي ولو كان ذلك في محل يكثر وجودهما فيه اخذ من قوله لتدركا اجتماعهما الخ وعبارته شئنا الشوري على المنهج نصها قال في الايعاب بعد كلام قررر واعلم انه لا فرق في ذلك ايضا بين بلد يكثر فيه الجوارى واولادهما بالصفة المتسببة كبلاد السودان وان اخلافا لثمن زعمه جلا نص بالثمن على بلد لا يكثر فيه ذلك اه وكتب عليه ايضا القدر مع ما تقدم في الرطب في الشاة عند قوله لا سيما الوثوق ان كان اتقا الوثوق رة قد غارت في ثعل ل الاولى ٢٢١ والثانية فان كان غير مظاهرو ولا علل فيها

بالتدرة ايضا نأمل وقد يصار
الاول وانما خيار لان التدرة في
الاول ذاتية وفي الثانية عدمية
باعتبار معرض مصه تأمل اه
بجروقه هذا وقد يقال كثرة
وجود الاما في بلاد السودان مع
اولاده لا تستلزم وجود الصفة
المعتبرة في الاولاد مع الصفة المعتبرة
في الام مثلا اذا وصف الام بانها
بفت عشرين سنمف كون طولها
كذا وقد هذا كذا ووصف البت
بانها بنت خمس سنين مثلا وانها
بصفة كذا عز اجتماع الصفتين
فيها فلا يتصور وجود ذلك الا في
القراد النادر وهو غير كاف في صفة
الدم (قوله لا العقيق) اي خلاص

(وصفه) الواجب ذكره في السلم عز وجوده كاسر كالقولوا الكتاب بكسر الهمزة وان لم يكن كان مفردا وحيداً تشدد الباء وقد تحققت (والبواقي) وغيرهما من الجواهر النقيصة لانه لا يدفع من التعرض للجب والوزن والشكل والمقام اجتماع هذه الامور نادور خرج بالكلية وهي ما تطلب الزينة الصغار وهي ما تطلب للتداوي أي غالباً وضبطه الجروق بسدس دينار وله له باعتبارها ما كان من كثره وجوده ككباره في زنتهم اما الآن فهذا لا يطلب الا الزينة لا غير فلا يصح السلم فيه له (وجارية) ولو قلت صفاتها كخضبة (واخشا) او عتها واخشا (اولدها) او شاة وضبطه التدرة اجتماعها مع الصفات المشتركة وبذلك علم صدم الصفة في او ذوقا فراسخا او واجبة ككثرت لو لم يذكّر العدد خلافاً لا ذرى اذ في وجود الام واولادها مع ما مر على ان ذلك داخل في قوله لم يحكم له بصفة وولدها حكم الجارية ولدها وانما شرط نحو الكتابة مع تدرة اجتماع مع تلك الصفات لسهولة تفصيلها بالعلم ويصح في الباور لا العقيق لاختلاف اجزائه (فرع يصح) السلم (في الحيوان) لثبوت في الفضة قرضاق خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكر او قيس على القرض السلم وعلى البكر غير من بقة الحيوان وروى ابو داود انه صلى الله عليه وسلم امر عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنه ان اخذ فيبيعوا يعير بن ابي ابل وهذا السلم لا قرض لمال فيه من الاجل وانفصل لانه

السلم فيه (قوله فرع يصح السلم) المراد من هذا التسرع تفصيل الصفات فقط لا بيان صفة لانها حملت على ما مر (قوله في الحيوان) اي كذا او بعضا قال جمع على قوله في الحيوان اي غير امل اه وله لزوم الوجود بالصفة التي يذكرها كامر في تعطيل المتع في جارية وبنتا او انما يتسبب على الجمل صير مقصود فاشبهه بالوانع او جعلها رهيا بطل قوله امر عبد الله سبحانه تيج امر عربن العاصي اه فيصير انما سقط من القلم لفظ ابن فليراجع ولفظ اي داود عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يجهز جيشا ففقدت الابل فامر ان يأخذ في قلاص الصدقة فكان يأخذ للبر بالبر بن ابي من ابل الصدقة اه قال المنذرى وسكن الخطائي ان في اسناده فقال اه قال ابن رسلان لكن لم يشاهد جميع ذكر النبي وقال ابن الاثير القلاص جمع قلوص وهي الناقة الشابة ويجمع على قلوص وقلائص (قوله وهذا سلم) انما يظهر كونه سلماعى معتقده اذا عقد بلفظ السلم اما لو عقد بلفظ البيع فهو صحيح لاسلم ويمكن الجواب بان المراد انه اراد ان سلم ما حقه او سكاو ويشعره قوله لا قرض الخ فانه جعل علم كونه ليس قرضا ما بين من الاجل والزائد وهو ما يتقبلهما اليقبلهما البيع (قوله لانه) اي القرض

(قوله لا يقبلهما) أي واحداهما (قوله من السلف) أي السلف (قوله كثر) عبارة مع كثر كروى وحشي وسنة الخلف كروى
 أو خطا في روى لأن كلام الشراح يترجمه التناقض في الروى حيث جعله أول أنواع الطرق وثانيها صفاته اللهم إلا أن يقال أنه
 جمع بين قولين (قوله يصف يائنه) قال في الصواب وفي جوانا أيضا مشرب بجمرة أو صغرة وجهان (أقول) ويغني أن يكون
 الأرجح الجوانا ويكنى ما يخلق عليه الاسم منه بل ماذا كرسنا من قول المصنف ويصف يائنه بجمرة لأن المراد منها الجمرة
 (قوله فلا يصح في الخشني) أي وإن أنصف بالاحكام وكسوة لم توجد وجوده وعليه فلا مسلم إليه في ذكره لجأه بخصي أنصف بالذ كورد أو
 عكسه لجأه بما في أنصف أنوثا لم يجب قوله لأن اجتماع الاثنين يخلل الرغبة في قبوله ويورث نقصا في خلقته ومثل الخشني
 الحامل للعلم المذ كورد وقد تقدم عدم صحة السلم في الحامل عن حج هذا والاولى أن يقال هنا إذا لم يذ كروى العقد كون المسلم فيه
 حائلا أو حاملا ثم اتى به بجملة فان كانت عابدا للعلم فيها عابدا لم يجب قبولها ولا وجب (قوله وثيابه) مثله في الهل وفي صدر
 ثلب إذا رجح وهو من يلب قال فيقال ثلب ثوبا ويجوز نفسه ثوبا كما في المختار والمصاح وثوبها كافي القاموس أي وادسه ثوب
 كقعود استقلت الغصة على الواو الأولى فقلت ههنا ولم أرى الثياب في المصاح والقاموس والمصباح إلا في جمع الثوب كافي قوله
 تعالى وثيابا فطهر وعليه فالتعريف بوجه التصريح بوجه البلبال الهل وظاهر سواء كان الرقب ذكرا أو أنثى
 ويغني تنقيده بالآتي وعبارته في الروض ٢٢٢ وشرحه ويجب في الامتد كالتياية واليكارة أي أحدهما (قوله أو

وقته) قضية المفارقة له أو أحضره
 بعد اثني عشر سنة متعلا ولم
 يسبق له احتلام لا يجب قبوله
 وقته فظروا أنه إذا أحضر المختل
 بعد خمس عشرة سنة قبله وغير المختل
 وهو ابن تسع قبله فلم يجعل وقت
 القبول وقتا بعينه بل أقل وقت
 يقبل فيه تسع وعليه فينبغي أن
 يكون المدار على كونه لا يقبل

لا يقبلهما وتصحيح الحاكم التهي عن السلف في الحيوان مردود بعدم ثبوته (في شرط في)
 السلم في (الرقب ذ كروى كثر) وروى وحشي لاختلاف الأفاضل فقلت فان
 اختلف حنف النوع وجب ذكره كروى أو خطا في (و) ذكر (لونه) أن اختلف (كأبيض)
 وأسود (ويصف يائنه بجمرة أو شقرة) وسواء بصفه أو كدورة وإن لم يختلف لون النوع
 أو الصنف كالرجح لم يجب ذكره (و) ذكر (ذ كورد أو ثوبته) أي أحدهما فلا يصح في الخشني
 وثيابه وبكائه والواو في هذا على ما في كثير من النسخ ونحوه من كل ضد من مجاباتي
 بعضي أو (وسنة) كأي حشر من سنة أو محتمل أي أقول عام احتلامه بالعلم أو وقته وهو
 تسع سنين فأنفغ ما لا ذكرى هنا ويعقد قول الرقيب في الاحتلام وفي السن أن كان بالغاً

مادون التسع وقبل ما وصل إليها فموقوف وان لم يصل إلى غمام خمس عشرة سنة التي هي وقت البلوغ والافقولة
 بالسن ومع ذلك فالتقابل بين أقول عام الاحتلام ووقته وهو التسع فيه نظراً فانه إذا اكتفى ببلوغه التسع لم يبق لاعتبار الاحتلام
 بالعلم معنى فانه إذا احتلم في العاشر متعلا كان ذلك بعد الوقت الذي يجب قبوله فيه وأما اعتبار الاحتلام والوقت وجهان
 فهم من اعتبار الوقت ومنهم من اعتبر الاحتلام (قوله فأنفغ ما لا ذكرى) التي في شرح الروض قال الأذري والظاهر أن المراد
 به أول عام الاحتلام أو وقته والأفان حشر من سنة محتمل اه فلهذا الشراح هو كلام الأذري فكيف يقول فأنفغ الخ
 طيبا لروى بهامش ويمكن أن يجاب بان الشراح لم يرد خصوص ما نقله في شرح الروض عن الأذري بل يجوز أن ما نقله في شرح
 الروض عنه هو ما نقله الأذري واعترضه بكلام قصد الشراح دفعه والأذري له كتب متعددة كالنوسط والفتوت والقضية فلا
 يلزم من عدم اعتراضه في واحد منها عدم اعتراضه في غيره وهذا وقال ج ويظهر أن المراد احتلامه بالعلم أن تقدم على الخمسة
 تحشر والأفهم وإن لم يرد من قبل ما زاد عليها لأن الصغر مقصود في الرقب ولا ما نقص عنها ولم يستعمل لأنه لم يوجد وصف
 الاحتلام التام عليه ولا نظراً لخول وقت تسع لأنه مجاز ولا قرينة عليه قوله ويعقد قول الرقيب) قال ج أي العدل اه
 وقضية أن العبد الكافر إذا اشعر بالاحتلام لا يقبل خبره في كلام بعضهم أنه يقبل ونظر فيه الشيخ جدان ثم قال اللهم إلا أن يقال
 لما لم يعرف ذلك إلا منه قيل يعني بخلاف أخباره من السن فلا يقبل منه بل لا يقبل لمن كونه مسلماً لعدلا اه بالجني وهو ظاهر

(قوله والاقول سببه) ظاهر ان السيد لا يقبل قوله الا اذا كان الصديق بالغ وله خبره او حديثه فيمكن تقرير الشارح بما حسنه انه يعتقد قول الرقيق ان كان بالغاً واخبره والا يوجد ذلك بان كان غير بالغ وبالغاو يصغر فقول السيد ولكنه يقتضى انه اذا عارض قول العبد وقول السيد فقدم قول السيد لا سيما انما قيل قول السيد عدم اخبار العبد وهو محل تأمل ان ظهرت قرينة تقوى صدق السيد كان ولعنده ما وادى انه اخرج ولدانه ولبيد كرا العبد قرينة يسند اليها بل قالس كذا ولم يزد ثم رأيت في شرح العباب ملج ما يصرح بالاول حيث قال والادى وان لم يولد في دار الاسلام ولم يعلم السيد من حاله شيئا وان كان الرقيق غير بالغ أو بالغاً ولم يعلم من نفسه وكذلك اختلف السيد في من العبد فيما يظهر ٨١ اي فقدم خبر العبد (قوله المسلم) فليس بهذا التقيد انه لا يصح في قبول قول الرقيق وفي سلم على من يصرح به كشرح الروض اعتباره او عبادته وفي شرح الاوشاد ليشناج كشرح الروض وظاهر ان محل تصديق السيد والرقيق البالغين ان كانا ٢٢٣ مسلمين عاقلين وما ذكرهم من اعتبار الاسلام في الرقيق هو الملتبنا ومن اعتبار

والاقول سببه البالغ العاقل المسلم ان علموا الاقول المتضادين اي الدالين بظنونهم (وقله) اي فامته (حولا لا يصر) وبوجه فذكر احد امتهالا اختلاف الغرض بين (واكله) اي ما ذكره عما يختلف كالوصف والسن والقدر بخلاف فهو المذكورة (على التقريب) فلو شرط كونه ابن عشر مثلاً من غير زيادة ولا نقص لم يصح لتدبرته (ولا يشترط ذكر الكمل) فمقتضى وهو سواديه لوجن العين مسك الكمل من غير اكمال (والسنن) في الامة (وهو هما) كادج وهو شمسود العين مع سمها وتكلم الوجه وهو استدانه وثقل الاراداف ورقة انصر والملاحه (في الاسم) لتساع الناس باعمالها والثاني يشترط لانها مقدودة لا تؤدي الى عزه الوجود وقتقت القيمة تبسبها وبذل في الملاحه على اقل درجاتها ومع ظهور هذا وقوله الحق الاول ويسن ذكر قتل الانسان واخبره وبعد الشعر اوسطه وصفه لما جبين لاسائر الاوصاف التي تؤدي الى عزه الوجود كما يصف كل عضو على حاليها واصفاً المقصوده وان تفاوت به العرف والقيمة لان ذلك يورث العزة ولو اسلم جاد به صغير في كبره مع كسلام صغير الايل في كبره فان كبره يكسر الباء اجزأت من المسلم فيه وان وطئها كوطه النبي ورد بها العيب (وفي) المشية كاليقرو (الضم والاول) وانليل والبغال والجبر الذي كورقوا الاثقة والسنن والون والنوع لاختلاف الغرض والقيمة ذلك فيقول في الابل يضاق اعراب او من ساج في فلان او يلد في فلان وفي بيان الصفات اربعة او مائة في التليل عربي او تركي او من خيل في فلان لما قلناه كبره ومقتضى اطلاعه جواز السلم في الابل وقد نقل ذلك في البصر عن بعض اصحابنا وفي الحاوي لا يصح زلان البلق مختلف لا يضبط قال لا ذرى وهذا مختص بالبراذين لانه

في الرقيق هو الملتبنا ومن اعتبار
جج العدا الفقيه (قوله ان علمه) قال
حج وهو المراد بقوله ان وفي
الاسلام (قوله والاقول المتضادين)
من القصر وهو الضرب باليد على
الكفل اي فان لم يصبروا بنى وقف
الاصم الى الاصطلاح على شي (قوله
ولا يشترط ذكر الكمل) اي لكن
لو ذكر شيئا وجب اعتبارها بتوافق
القولين وبذلك على اقل الدرجات
بالسنة اغالب الناس (قوله السنن
في الامة) انما اقتصر على الامة
لكونها محل وهم الاشرط دون
العبد فلا اعتراض عليه كاهلي
وشيح الاسلام في التقييد بالامة
(قوله وهو هما) اي ولكن يسن
ذكر مخرجه من الخلاف وقياسا
على سن ذكر مخرج الانسان ومعه
الاتي بالاولى (قوله والملاحه)

٢٠ هـ ث هي تناسب الاعضاء وقيل صفة يلزمها تناسب الاعضاء (قوله باعمالها) اي في الرقيق اذا المقصود منه الخدمه لا التمتع في الغالب (قوله والثاني يشترط) اي المذكور (قوله ومع ظهور هذا) اي الثاني (قوله كما يصف) مثال للفتى (قوله فان كبرت) اي الجارية التي هي رأس مال المسلم حيث وجدت فيها صفات المسلم فيه التي ذكرها وايضا في سائر الحيوانات وغيرها وانما يخص الجارية بما ذكرناه قد يتوهم امتناعه خوفاً من وطئها ثم ردّها (قوله بكسر الباء) وباضابطه انه ان كان في المعنى والاجرام فبالضبط وان كان في السنن فبالكسر (قوله وان وطئها) غايه (قوله في الابل) في اقتدار البلق سواديه يارض وكذا البلقه بالضم يقال فرس ابلق وعليه فينبغي ان يلقى بالبلق ما فيه سره ويارض بل يحتمل ان المراد بالابلق في كلامهم ما انتقل على لونين فلا يختص بعينه يارض وهو ادم (قوله من بعض اصحابنا) اي الخلاف في الابلق

(قوله والاشبه العصمة) معقود قوله وجود ذلك بكم (كان المراد منه الاشابة الى ان عا ذكره الاذرى يمكن ان يجمع به بين كلامي
 الجبر والحاوي فليس يحتاجا مقابلا كلاهما كما قد تشعربه بعبارة اكن في محل كلام الحاوي القائل بعدم الجواز على بلدي بل
 فبمعناها فاعلم ان البقي يختلف باختلاف ما مصرح في عدم العصمة مطلقا لا يجعل الله في عدم الجواز عدم الانضباط
 لاقلة وجوده وتكررها الا ان يقال ان اشارتي الى ما على به بقوله يمكن ما يصدق عليه الخ (قوله لا يشترط ذكر القدر) اي في المشية
 (قوله باشتراطه) اي القدر (قوله الماوردي) مصرح بصحابة الشيخ ان ابن المقرئ جازع ما على به الماوردي وهو خلاف ما يفهم من
 كلام الشارح وقضية ما في الشيخ ان الماوردي يقول بشرط ذكر القدر في جميع المشية حتى البقر وما هنا يعبرج ما عدا الرقيق
 وانخل والاول ومقتضاء ان الماوردي لم يذكر الاشتراط في غير انخل والاول وبواقفه ما نقله الشارح عن الاذرى في قوله يجب
 طرده في البقال الخ هذا وقضية نقله ٢٣٤ ماذكر في الرقيق عن ابن المقرئ ان المعتز لم يتعرض فيه وليس مرادا

لتصرحه به في قوله ولقد طولوا
 وقصر الخ (قوله فعل هذا بشرط)
 اي القدر قوله وهو المعقد خلافا
 لسلج (قوله في الطبر والسلك
 ونحوهما) عبارة عن مثله في الشيخ
 ولهما وهي قضية لا يشترط
 في سلم الطبر والسلك سوى هذه
 الثلاثة ولا يستلزم ذلك كلام
 الشارح فلعل نحوهما محرفة عن
 لهما ما على كونها صحيحة في كلام
 الشارح فاصل المارد باقية
 انواع الصل (قوله اي احدها)
 اي الصغر والكبر (قوله اعتباره
 غريب) اي من حيث النقل والا
 فلا غرابية فيه من حيث المعنى
 (قوله يظهر في بعض الطيور)
 اي اعتبار اللون (قوله وكون
 السلك جريا) اي من الجبر الخ

نادر في العناق والاشبه العصمة يلديكم وجوده ما يمكن ما يصدق عليه اسم البقي
 كاسماء الصفات اه ويمكن جعل الجواز على وجود ذلك بكم في ذلك المثل وعدم الجواز
 على خلاف ماذكر وقضية كلام المعتز كقضية لا يشترط ذكر القدر وقضية الرافعي من
 اتفاق الاصحاب لكن يزم ابن المقرئ في ارشاده باشتراطه في الرقيق وفي الاول وانخل
 الماوردي لان ما رفعه هذا في انخلها اكثر مما يصدق في انان الخطية بصغر الحيات وكبرها
 قال الاذرى وهو الحق ونص القدر يقتضيه ويجب طرده في البقال والجبر والبقر
 وقضية كلام الامام الجزم به حتى في القدر ايضا فعلى هذا يشترط في سائر الحيوانات
 وهو المعقد وما نقله الرافعي عن اتفاق الاصحاب كما مر يحمل على كون ذلك في بلد يختلف
 بذكره وعنه عرض صحيح (في الطبر) والسلك ونحوهما (الترع والصغر وكبرها)
 اي احدهما ولون طير لم يرد لا كل كافي الوسيط وغيره وان اعله فقد قال الاسنوي
 وغيره لا يمكن لكن قال الاذرى اعتباره غريب ويظهر في بعض الطيور حسب يختلف
 به القرض والقيمة ويجوز كونه ان عرفه وكونه نواته ان امكن التمييز وتعلقه به
 غرض وكون السلك جريا ونحوه اطرا او ملحا ولا يصح السلم في النمل وان جوزنا فيه
 كما يصح الاذرى لانه لا يمكن حصره بعدد ولا كيل ولا وزن (في القلم) من غير طير وصيد
 ولو قلنا بمحلا (لحم بشر) جواميس او عراب (اوشان او معز) ذكر (خصي رضيع)
 حزيل لا يجهل لان الجف عيب (مما لو اوشدها) اي المذ كورات اي آتى على فطير
 اراع معين والرضيع والقطيع في الصغيرة اما لكبره فنه الجذع والثني ونحوهما في ذكر احد

(قوله انهر يا) اي من الجبر الخ (قوله ولا يصح السلم في النمل) بالخاء واي اما النقل بانما نقلنا هرصة ذلك
 السلم لا كان ضبطه بالطل ونحوه فنقول اسلمت السلم في شقة مفتحة كذا البصر هاهنا الصفة التي ذكرها ومن الصفة ان يذكر
 ثابتا من نحو سمنق مثلا (قوله في القلم) لو اختلف المسلم والمسلم اليق كونه مذكي او غير صدق السلم حلا بالاصل ما يقبل
 المسلم اليه انا ذكره فصدق وسبق في ذلك كلام الشارح في الفصل الا في (قوله اوشان) ظاهره انه لا يشترط ذكر اللون
 بان يقرن بخروف ايض واسود وينبغي اشتراطه اذا اختلف به القرض وفي حواشي شرح الروض لوالد الشارح ما نصه
 ولم ارض تعرض لاعتبار ذكر لون الحيوان الا في المسلم في لجه وقد اعتبره الماوردي في لحم الوحشي وقال ان لوانه في لجه
 تأثيرا في قربان يكون مثلي الا في الان يتغير فربولا حاله الاذرى اه وينبغي انه اذا اختلف القرض بين لحم العربي
 والمعرز وجب ذكره ايضا (قوله يفسد الجذع) القلرو ذكر كونها جذعة شأن لم يجرى بها جذعت قبل العام واما آخر =

اجزاءها عن تمام العام وقد يقال لا يخرى في الاول وكذلك في الثاني ان اختلفت الفرض **هـ** سم على منهج والا قرب
الاكتفاء بها اذا اجنعت قبل تمام السنة فخرت العادتها جذاً مثلها فيه لان عدوله عن التقدير بالن قرنة على
اوادته سمي الجذعة وان اجنعت قبل تمام السنة فخرت عيها وكذا بعد ما علم منتقل الى حد لا يطلق عليها جذعة مراً (قوله
ولا يدعيها) اي الملوقة (قوله ان لا يصدق فيها) اي بال اربعة (قوله وضدها) اي الملوقة (قوله لباد) اي فرض أهل بلديان متفاوت
لجها عندهم (قوله وكذا في لحم الصدف) اي فلا يشترط ذكر هافه لعدم تأنيها فيه وكذا العام وحده فيشترط في لجها النوع
وصفر الجذعة او كبرها دون ما زاد على ذلك من الصفات المذ كورة (قوله ويقتبل غلظه الخ) لا تزعم نوى القرع الاربعة من
وجبهين فيه والقرقان الثريد بخر غالباً ونزع نواه يضره للانفساد بخلاف ٢٣٥ العظم **هـ** ج وظاهره كالحل ان شرط نزع

العظم لا خلاف فيه وانما الخلاف
في نزع نوى القرع فيصنع ان
الشاحر سقطت منه فقط لا نزع الخ
ويحصل انه قصد مخالفة ج في ذلك
فليصور هذا ان درج الضعيف في قوله
شرط نزع القرع اما لو رجع للعظم
لكونه المحدث عنه امكن جعله
موافقاً للكلام حج وهو الظاهر
فانه يدل بجهومه انه لا يجوز بشرط
نزع نوى القرع (قوله لا لحم عليه)
راجع للذب والراس اما الرجل
فلا يجب قبولها مطلقاً عليها لحم
ام لا (قوله قد يستعمل) اي مجازاً
(قوله قد يستعمل الرقيق الخ)
هذا صريح في ان التفرقة هي
الاصل وفي ما نصه مقول المستنفذ
والرقة هو وافق ما يقتل عن
الشافي لكن في الصباح الحق
والرقيق خلاف الغليظة (قوله
وحير) زاد حج واطلاهم محمول
على ما لا يختلف من كان وقلنا **هـ**

ذلك وذلك لاختلاف الفرض به انظم الراسة اطيب والمالوفة ادم ولا يدعيها من علف
يكون مؤثر في لجها كما قاله الاتام وقواه وظاهر ذلك انه لا يجب قبول الراسة وهو
كذلك وان قال في المطلب الظاهر وجوب قبولها ثم ان لا يصدق فيها وضدها بل يجب
ذكر احدهما وكذا في لحم الصدف كرفي السمك والجرا عند عدهما كون ذلك حساً
او ميتاً ويذكر في الحى الصدف في الميت الوزن ويشترط فيه بيان عين ما صديبه (من نخذ)
بأهلام الذال (او كتف او جنب) او غيرها لاختلاف الفرض ايضا بها (ويقبل) حساً
(منه من المائدة) في حالة الاطلاق كنوى القرع ويجوز شرط نزع في وجه الوجهين
ويستدل فلا يجب قبوله ويجب قبول جلده بكل في العادة مع اللحم لارأس ورجل من طير
وذئب وأرأس لا لحم عليه من سمك (وفي الثياب الجلوس) من كان أو قلن والتروع وبلد
نسبه ان اختلفت الفرض وقد يغني ذكر النوع عن غيره (والقول والعرض والفظا
والدقة) فبالا المهمة وهما صفات للقول (والصفافة) وهي انضمام بعض الخيوط الى
من (والرقة) وهي ضد هاد وهاير جان لمسة النسج فاهنا احسن مما في الروضة
كاملها من اسقاطها ثم قد يستعمل الرقيق موضع الرقيق وحده (والنعومة
والخشونة) وكذا اللون في نحو قلن ووبر وحيير (ومطلقة) اي الثوب عن قصر وعدمه
(يحمل على الخمام) دون المقصور لان القصر مقتزاة قلوا احضر المقصور فهو أولى
قاله الشيخ أبو حامد ومقتضاه وجوب قبوله وهو الوجه كما قاله السبكي وغيره الا ان
يختلفت الفرض فلا يجب قبوله (ويجوز في المقصور) انضباطه فلا يجوز في الملبوس
ولو لم يفسل لانتفاء انضباطه بخلاف الجلبود وان غسل ولو قصا وسراويل ان احاط
لوصفها ما والا فلا وعلى ذلك يحمل تناقض الشيخين في ذلك (و) يصور السلم في المكان
اكثر بعدد دقه اي نقضه لاقبله فيذكر كبره بكونه وطولاً وقصره ونعومته او خشونته

وليتأمل ما ذكره القطن حيث ذكر فيما يجب فيه بيان اللون وفيما لا يختلف المهم الا ان يقال انه فغان (قوله الا ان يصدق)
اي لعمامة الناس لاختصاص السلم كما هو القياس في تقاضيه (قوله لا تضباطه) ومن انضباطه ان لا يندخله النار وان يكون صغير
دوام عبارة قول الشارح وقرن المانفون الخ هذا يشهد ان المقصور اذا كان قبيحاً وما يمتنع (أقول) خصوصاً اذا كان
يقط على النار كما هو موجود ليدلنا بل وفي البلبي فيما يلقى فان تأثير النار واخذها من قواه غير مضطرب بل ولو خلا عن القواء
في هذا الحالة ثم المقول بالشمائل ذلك فيما يظهر (قوله اي نقضه) اي من الساس ولعله لا يمكن ضبطه قبل نقضه بالوصفة
ولا بشكل عليه جواز بعل ان البيع بعد الحارة بخلاف السلم

(قوله الاقنيس) اي والافق بالقياس على القواعد التقهية (قوله لان الصبيغ) يؤخذ منه ان ما خيل به من زوال الصبغ اذا التزم
 يجوز السلم فيه بان يقول ائمتي في مصبوغ بعد الصبغ مغسول بحيث لم يبق اصد اذيقه الخ ولا مانع من ذلك اسم على منبج
 (قوله يجوز في الحيرة) والحيرة كالصبرة يدعى بالجمع حبر كصبر وجبروت فيخ الباء اه عتاد (قوله وعقده) قال الاسنوي
 بكسر العين مصدر حتى يضم التاء اه وفي شرح المنبج يضم العين اه عتاد وفي المصباح عتقت الخمر حتى باب ضرب وقرب قدمت
 عتقا بفتح العين وكسرها اه وفي القاموس عتق بعد استعلاج كضرب وكرم فهو عتيق ثم قال والشيء تقدم كعتق كعتصر والجم
 حدت وقدمت اه فيفيد ان المصدر بالتع والضم ولم يتعرض للكسر فيعتدل ان قول الحمصي يكسر العين فيصرف عن يضم
 العين ويدل عليه قوله مصدر حتى بالضم ٢٣٦ (قوله المكنوز في القواصر) لو لم يتعرض لكثرة فيها جاز قبول ما فيها اه حج

والقواصر جمع قوصرة وهي كما
 في المصباح بالتعريف والتعديل
 وهما القوتض من قصب (قوله
 لتعذر استصافهما) هذا قد
 يفهم صحة السلم في الجوهرة المسوطة
 وصرح بذلك شيخنا الصلابة
 الشوري (قوله لا يقي على صفة)
 اي لا يدوم على صفة (قوله غير
 الاخيرين) اي عتقه وحداثة
 (قوله والرطب كالتمر) ذكره مؤلفنا
 لقوله ومعلوم الخ وكان المراد به
 دفع ما هو به القسمة من انه لا بد
 من بان كون الجفاف طبعه او على
 الارض التي زاده الشارح ثم
 ما ذكره في الرطب على هذا الوجه
 يأتي مثله في العنب وكانه ليدركه
 لعدم ذكره في الحق (قوله وهر)
 اي في السبع (قوله في قشره
 العليا) فان حضا الشارح في اقله
 فان القول المشهور من مقوم
 ونقل من والده عدم صحة السلم

ودقه وعقله وعقده وحداثة ان اختلف الفرع من ذلك وفي ما صيغ غزله قبل التسج
 كالبرود اذ ادين ما يصيغ به وكونه في الصيغ والسما والون وبلد الصبيغ كما قاله
 الماوردي (والاقنيس صفة في المصوب بعد الصبغ) اي التسج كما في القول المصوبغ (قلت
 الاصح منه) لان الصبيغ بعد صبغ الفرج فلا تظهر الصفات فلا فرق منه بخلاف ما قبله
 (وبه قطع الجهور) ونفس عليه في البيهقي (واقه اعلم) ويجوز في الحيرة يعصب العين ان
 وصفه حتى تخليطه نفس عليه في الام وقول بعض الشراح لا يعصب العين غلظ الا ان
 يعمل على ما لا يضيغه الوصف (وفي الترم) والزيب (لونه ونوعه) كعتق او برنم (وبله)
 كبرى او ينفذ اي (وصفر الحبات وكبرها) اي احدها لان صفر الحبات اقوى واشد
 (ومثله وحداثة) اي احدها وكون جفافه بانه او الاض كما قاله الماوردي فان
 الاقل ابقى والثاني اضعى لامتدة جفافه الا في بلدي صنفها ولا يصح السلم في التمر المكنوز
 في القواصر وهو المعروف بالجهوة لانه قد استصافه المشتري حتى يتقوله لا يقي على
 مقتوا احدها غالبا كما نقله الماوردي عن اصحاب واقفه بالوجه انه لا يقي على مقتوا
 الرطب والعنب غير الاخيرين والرطب كالتمر ومعلوم انه لا يجفاف فيه (والخطه وسائر
 الجيوب كالتمر) فمما ذكر حتى مدة الجفاف بتفصيلها وم عدم صحة السلم في الارز
 في قشره العليا كما افتق به الوجه انه لا يقي على خلاصها في قشور او المصنف كالبراد
 لا يعرف حتى يتقوله وصفره وكما لا اختلاف في قشره خشة ووزاؤه وانما يصح به
 لانه يعتقد المشاهدة والسلم يعتقد الصفات ومن ثم صرح هو ببيع الجهونات دون السلم فيها
 ويحت بعضهم صحتها في القضاة بوجوبه عليه ابن الصباغ وهو ظاهر ان القسمة بالكيل ولم
 يكثر قفاوتها قيمه بالانكاس وضدو يصح في الادلة فيذكر فيها ما مر في الحب الامتداده

فه اه كذا في خط الاصل وقوله ايضا لم على منبج عتق ونبي ان مثله المشهور من غير القول ايضا ويذكر
 لاختلافه بعدد ثمنه وخشونة وقليع حتى ذلك لتعريف المصنف بالحروب لانها به مدتها لا تسمى حبا (قوله وانما يصح به) اي
 في قشره العليا (قوله في القضاة والتبن) ومنه قشر التبن اه حج ولم يذكر هل يعتبر ضبط ذلك احوال الكيل والوزن او غيرها
 وقياس ما عتده الشارح في القضاة من الكيل جوا ينشئه في التبن والتمر ثم ما يصح مكيلا صحر موزونا وعليه فيجوز في القضاة
 كبا لوزن او يعتبر في الكيل كونه بالاسع بعد ابرماتع ويعتبر في كيه ما جرت به العادة في التعامل عليه بحيث ينكس
 به على بعض ولو اختلفا في صفة كيه من تعامل او علمه مرجع لاهل الخبرة او في صفة ما يكال به فما لكان اختلفا ما في ذلك
 اختلاف في قديم السلم فيه (قوله ان لا يقيط بالكيل) اي او الوزن (قوله الاختيار) اي فلا يشترط لعدم اختلاف الفرع من

(قوله ويضع في التين) ومثله نشر البزج كما تقدم من حج ومثله في الصفة الدرس خلافا لما وقع لم يضع السلم فيه كيلا اوثرنا
 (قوله والمذهب جواز في السويق) انما اريد بالزج ايراء اختلاف فيبطل على اختلاف على صفة زائد على مجرد كونه دقيقا ويشعر
 به قول الصباح والسويق ما يصل من الخطة والتعريف معروف اهو وجه الاشعاره قال ما يصل من الخطة الخ والم يضل حقيق
 الخطة والتعريف (قوله ويطلع ما عليه من القشور) اي التي يرت احادها (قوله وقوم ووصل) وفي العباد يصح السلم في البصل
 كيلا ويمكن حمله على نوع لا يزيج مرم على الجوز عاده وما حمله على خلافه ٢٣٧ ومثله يقال في البيض (قوله ولا يصح السلم في
 السلم) اي التفت (قوله او اصغر)

قوى او رقيق ويقبل ما وقع لم
 لا يصح ا هـ ج (قوله لان الاول)
 أي الجلبج (قوله وفيه بعد) اي قالو
 اتفق وجود ذلك في بلد اشترط
 والا فلا (قوله اذ كل شيء يحفظ به)
 أي من خواصه انه اذا طرح فيه
 شيء وترك المطروح فيه بجائه
 لا يتغير (قوله وانما انضبطت ناه) اي
 ناه انما ثبت فيه (قوله او لطف)
 سألني ان المراد باللفظة الانضباط
 ففسرته عليه بالتفسير وعليه
 فاورعني او اولانها المستعجلة في
 عطف التفسير (قوله بيقضه) اي
 الراب (قوله وذلك) اي ما انضبطت
 ناه (قوله وقد) نوع من السكر
 (قوله خلافا لمن زعم تقومه) يتامل
 هـ ا فان تقومه لا يقتضي عدم
 صحته السلم فيه (قوله ولما) قال في
 شرح الروض واللباب همز والنصر
 اول ما يجب وغيره المطبوع منه
 يجوز السلم فيه قطعاً هـ ا وما
 المطبوع فيجوز السلم فيه على
 ما حمله في تصحيح التيسير وان

ويذكر ايضا كيفية طبعه هل هو برسي القواب والماء وغيره وخشونة الطين او نعومة
 ويصح في التين فيذكر كراهه من تبين خبطة او شعير وكبها او وثقه والمذهب جواز في السويق
 والنشا ويجوز في قصب السكر وزنا في قشره الاسفل ويشترط قطع اعلاه الذي
 لا صلاح فيه كما قاله الشافعي رضي الله عنه وقال المزني وقطع بجميعه من وقته من اسفل
 وهذا هو الاصح ويطلع ما عليه من القشور ولا يصح السلم في القار لان فيه عين مكانه
 خالصة لا يثبت في التمتع والانهجول ويصح في القول ككران ونوم وبصل وجلل وسلق
 ونعنع وعندنا وزنا في كرهها ونوعها ولو نها وكبرها واصفرها وبلدها ولا يصح السلم
 في السلم والجوز لا بعد قطع الورق لان وقها غير مقصود ويصح في الاشعاره الاصواف
 والا يابا كحمت الاشارة اليه فيذكر في عاصله وذكره او اوتسه لان صرفه الاثلاث
 اثم واغتنم ايدك عن ذلك البزج والخشونة فويلد مولونه وقته هل هو خفيف او ربيحي
 وطوله او قصره ووزنه ولا يقبل الا منق من يبر ويحوه كشوك ويحوز شرط فله ولا يصح
 في القز وفيه دوده حيا وميتا لا يمتنع مع مرقه وزن القز ما بعد خروجه منه فيجوز ويصح
 في انواع العطر كسكر عفران لا تضابطا فاذ كرهه منها من لون ونحوه ووزنها ونوعها
 (وفي العسل) وهو حيث اطلق عمل النحل زمانه ومكانه ولونه فيقول (جيبلى او بلبلى
 صبي او خرفي ايض او اصغر) لاختلاف الفرض بذلك لان الاول اطيب وسين مرماه
 كالمص عليه في الام لتكفيه بما راع من داء كدور القنا كهيئة اودواء كالمكون قال
 الاخرى وكان هذا في موضع تصور فيه ربي هذا بمجرد هذه الجوز وفيه بعد ولا يشترط
 فيه العتق والحداء) اي ذكر احدها خلافا لما وردى لان الفرض لا يختلف فيه بذلك
 لانه لا يتغير اذ كل شيء يحفظ به (ولا يصح) السلم في المطبوخ والمنقوى وكل ما اثر فيه
 النار تاثيرا غير منضبط ككنا غير لاختلاف الفرض باختلاف تاثير النار فيه ولهذا
 لو انضبطت ناه او لطفت صح فيه على المقدود بخلاف الرابضة وذلك كسكر وفان يدقند
 خلافا لمن زعم تقومه ديس ما يبقا الطعمه وليا وصابون لا تضبط ناه وقصد ابن قمع
 انضباطها ويصح ونور توزجاج وما مورد كما جزم به الماوردي وغيره رغم كما قاله السبكي

اعقد الروض خلافه وفي شرح الروض واما الما لم يذكر فيه ما يذكر في التين وانه قبل الولادة وبعد هاته اوله بلن اول ثابته
 اول ثابته وليا يومه او امسه كذا قلها السبكي عن الاصحاب هـ ا وقوله ارجو قال في شرح الروض ثم يتبع في الاجر الذي لم يكمل
 نصبه واحز بعضه واصقر بعضه نقله الماوردي عن اصحابنا قال السبكي وهو ظاهر لاختلافه ا هـ ج على ج وقوله وانه
 قبل الولادة وبعد هاته يعلم ان تفسيره ايه اول ما يجب المراجعة اول ما يجب بعد انضباط التين الحامل وعوده (قوله وزجاج)
 اي نيله ا هـ ج (قوله وما مورد) أي خالص بخلاف القشور ا هـ ج (قوله كما يبريه) ومثله غير من بقية المياه المستخرجة

(قوله ويصع السلم في التمع)
 المتبادر منه أنه تمع الصل لأنه
 المعروف ونبني احتمله ما يتخذ
 من الدهن فيصع السلم فيه وزنا
 ثم ان ظهر ان قبليه خشية على
 خلاف العادة يجب قبوله (قوله
 من حب) هو المحسب بلزروهو
 بالهاء المهملة والياء (قوله لعدم
 انشباطها) اى باستقلالها على
 الریش والنصل والخشب (قوله
 ولعله محمول على غير ما مر) اعني
 المعمولة (قوله بانضباط قولها)
 يكسر اللام لان ما كان مقرره
 على فاعل بفنغ العين فجميعه فواعل
 يكسر ها كمال بالفتح وهو الم
 بالكسر (قوله كالمعوم) اى فانه
 لا يصع (قوله او غيره) يشتمل على
 اسم برافى توجب مثلاً وهو غير مراد
 قلوا اسلموا او شعرا في شباب صغ
 (قوله خلافا لبعض المتأخرين) ج
 (قوله ويصع السلم في المنافع) اى
 غير متفعة العقار لما تقدم كخدمة
 العبد وركوب الدابة (قوله وجار)
 وزن سلام الطيب ومنه قيل
 لأزهار البادية يبارفان قال ابن فارس
 واليهاء بالهم شئ وزن به ٨١
 مصباح (قوله لانها لا تنضبط)
 قال في شرح الروض فان فيه
 - وكان منضبطا كقطع اليد والمعنى
 صغ قاله السبكي وغيره ٨٢
 على ج

وآجروا الى حرف انضبط كما يعلم مما يأتي وعلم مما قرر ان مراد المصنف ككفره
 يكون نادا السكر وهو مطبوخة اتمها مضبوطة فلا اعتراض عليه ميتخذ (ولا يضرب تأييد
 الشمس) أو التاوي في تميزه من اوصل لعدم اختلافه ويصع السلم في التمع قال الاذوق
 واظهاره جواز في التمع لان التاوي لا يعمل فيه علامة تأييد (والاظهر منه) اى السلم
 (فقد روى الحيوان) لاستقلالها على ابعاض مختلفة من المناخر والمشاقر وغيرها ويتخذ
 منضبطا والتاوي الجواز بشرط ان تكون متقاربة الشعر والوهو في موضع قياسا على
 الجسم بظلمة وفريقا لا وليان عظمه أو كثر من لجها عكس سائر الاعضاء اما اذا لم تتق من
 الشعر ونحوه فلا يصع السلم فيها جرما ولا يحتاج الى تقسيمها بكونها نية نحر وجهه
 بقوله ولا يصع في المبيض وكذا لا يصع في الاكراع ولوي تأصفا فلتاقيها من الاطراف
 المختلفة (ولا يصع) السلم (في خشك) ابرأوه (كرمة) من نحو حجر (معمولة) اى
 محمولة بالالة واحترق بها مما حسب منها في قالب وهذا قيد اضافيا بعد ما عدا الجلد
 كما يأتي (وجلد) ورق (وكوز طرس) بفنغ أو له وكسر موي قال فيه طست (ويتم ومنداة)
 بفنغ الميم من النور ومن ثم كان الانهر في وجهها مناورا لمانثر (وطمبير) بكسر واوله
 وقعه خلافا لمن جعل الفتح لمانثرى وهو القست (ونحوها) من حب واربز
 ونشاب لعدم انضباطها باختلاف اجزائها ومن ثم صغ في قطع او قصاصة جلد يدبغ
 واستوت جوابه وزنا قال الاشوقي والمذهب جواز السلم في الاولى المتضمنة للتخار
 ولعله محمول على غير ما مر (ويصع) السلم (في الاسطال المربعة) مثلا للدورة كما صرح
 به سلم في التريب وقال الاذوق انه الصواب واقتضاء كلام الشيخ ابي حامد ولولم نسب
 في قالب لعدم اختلافها بخلاف خشبة الرؤس وعلمه عند اقتضاء معيها لان خالطه غيره
 (وفيما حسب منها) اى المذكور انتم اصلها المذاب (في قالب) بفنغ اللام اتمكسوها
 البسر الاجر وقيل يجوز هذا الكسر ايضا وقت لا فضاهاها بانضباط قولها وفي نقد ان
 كان رأس المال غيره لامتد ولا احد التقدير في الاخر كقطع في جنبه او غيره ولو سالا
 اذ وضع السلم على التأخير فاولم يصع سلم في مسلة التقدير ليرتفع صدقا وان قواه على
 الراجح خلافا لبعض المتأخرين يأمي ان العدة يصح العقود فهو كالمال قال اهتداه
 بكذا ونواي البيع به ويصع السلم في المنافع لانها تنبت في القمة كالاعيان وفي دهن وادوية
 وبها دوسا ثوما ينضبط وفي الورق ويبين فيه مدد ونوعه وطوله وعرضه ولونه ودقته
 او غلظه وصنعتة وزماته كسني او شوي (ولا يشترط) فيما يلزم فيه (ذكر الجوده والرداة
 في الاصع) لما ذكره بقوله (ويحمل مطلقه) عتقها (على الجيد) المعروف والثاني يشترط
 لاختلاف الغرض بها فيبقى تركه كمال التزاع ورد بالجل المذكور وعلى القولين
 ينزل على أقل الدرجات فلو شرط الاجود لم يصع لان قصده غير معلوم وان شرط الرداة
 فان كانت رداة اتى صغ لانضباط ذلك وردا على السلم يصح لانها لا تنضبط اذ ما من

(قوله ردي) قال في المختار الردي مطلقا القاسد وبإيه طرف (قوله نحو دها كذا) أي بوجه • (فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه) • (قوله ووقت ادائه) أي وما يتعلق بوقت دائه ومكانه لأنه لا بد من تقييد الزمان الذي يجب التسليم فيه ولا يمكن بل على ظاهر (قوله لا يصح) أي ولا يجوز لأن عدم الجواز لازم لعدم العصة (قوله ينافي عن القاعل) ويجوز نسبته بينا القاعل للقاعل وجعل القاعل ضمرا يعود على المسلم (قوله على ما قلناه في الرمي) نسبة إلى ربيعة ما قلناه بخلاف ما بين وحسن ما بين فاطوس (قوله اللهم الآن يظن) أي فلا توجه النظر وإن فرض اختلاف فله الجواز أن تأثير المطر النازل على الزرع ينافي تأنيدهما اجتماع في الوادي منه ثم سقى به الزرع لتكيف المجتمع في الوادي بسفة أرضه ٢٣٩ فصل في استحقاق ما تزل من السما على

ردي • الأول وجه ردي • آخر خبره منه وإن شرط الإردأ صح لأن طلب أردأ من المفسر عند ادعاءه مشككه بعض الشراح بمقتضى ما لا يصح في الإردأ من الأجود من غيره ديانته وأن صح له لا يصح فيه بل يتعين تركه ثم يرد الإشكال على اشتراطهم معرفة الصادقين الصفات ويتبع بان المراجع فيها تصورهما ولو بوجه والاعية المذكور ينعونها كذا (ويشترط) مع ما مر (معرفة العاقدین الصفات) المسترطقة فلا جهلاها أو أحدهما لا يصح كالبيع (وكذا غيرها) أي عدلان آخران بشرط معرفتهما لها (في الأصح) أربعها أليها عند التنازع والثاني لا يشترط معرفة غيرها والمراد أن يوجد غالبا يجعل التسليم عن يعرفها عدلان أو أكثر ومن لازم معرفة من ذكرها ذكرها في العقد بصفة يعرفها العاقدان وعدلان وهذا تفصيل لبيان ما جهلاها بقلها آخره ليع الغلبة به بعد الكل لأنه المرجح بعد وقوع التنازع في حق من ذلك وتقدم الكلام فيه بأبسط من هذا

• (فصل في بيان أخذ غير المسلم فيه عنه ووقت أدائه ومكانه) • (لا يصح أن يستعمل من المسلم فيه غير) بالرفع نافية عن القاعل (جنسه) كبر من شعير (ووجه) كقوله عن يمين وتر كمن من هادي وقر من وطب ومسقى بطر من مسقى يعين وصق على السما من سقى به الوادي على ما قلناه في الرمي واعتده هو وغيره بوجه نظر لأن ما الوادي أن كان من عين فقدم أو من طرفه وما السما أيضا اللهم الآن يصح اختلاف ما يثبت منه اختلافًا ظاهرًا وزعم بعضهم أن اختلاف المكاتب بمنزلة اختلاف التوابع وذلك لأنه يصح المبيع قبل قبضه والحلية فيه أن يقبض المسلم بأن يتقابلا فيه ثم يعارض عن رأس المال ومن ذلك ما لو أدى لاخر ثوبًا في درهم فأسلم الآخر الثوب إلى درهم واستويا مئة وحلوا فلا يقع تقاص على المتقول المعقد لأنه كالاختصاص من المسلم فيه وهو مجتمع (وقبل يجوز في نوعه) لأن الجنس يجمعهما فكان كالواحد النوع واختلقت الصفة

الزرع بلا مخاطلة لشيء (قوله) وزعم بعضهم الخ) معقد (قوله) وذلك أي عدم العصة قال شيخنا الزيادي فلو ضحك شخص دين السلم وأراد المسلم الاختصاص منه غير جنسه أو نوعه فهل يجوز أو لا تردد والمعقد الجواز لأنه دين ضمان لا دين سلم والثابت في القيمة نظيره لا عينه (قوله أن اختلاف المكاتب) أي فلا يكتفى أحدهما من الآخر فظاهر حيث علم اختلاف ما ثبت في المكاتب اختلافًا ظاهرًا أو غيرًا • (قوله) وهو صريح في هذا فيمنع استناع الاستبدال من الثمن لأنه كالبيع لا يجوز بيع قبل قبضه أي هو باطل لكن هذا يقتضي استناع الاستبدال من الثمن لأنه كالبيع لا يجوز بيع قبل قبضه أن كان معناه وهو خلاف ما مر من جواز الاستبدال عن غير الثمن اللهم إلا أن يقال مراده ببيعه

الاختصاص منه وهو ممنوع في الثمن ولا يلزم من نفعه منعه من الثمن كما مر في الاستبدال وعليه فغير فرق بين الثمن فلا يجوز بيعه قبل القبض لا مطلقًا ولا مطلقًا وما في النمة حيث مجتمع الاختصاص عنه محتالًا لا غير من شيء (قوله والحلية فيه) أي في الاستبدال (قوله ثم يعارض من رأس المال) أي ولو كان أكثر من رأس المال بكثير ولو مع بقا من رأس المال الأصلي (قوله ومن ذلك) أي الاختصاص المستع (قوله لأنه كالاختصاص من المسلم فيه) فيه نظر لأن الاختصاص من المسلم فيه إنما يقع إذا كان من غير الجنس أو النوع وكلاهما منتفها كما يصرح به قوله واستويا مئة وحلوا فالقبض جواز التقاص فيه لاستيفائهم وطه إلا أن يكون الاستناع لدليل آخر

(قوله وزد بقرب (الاقتصاد هنا) أي في الصلة فكان لا اختلاف بين العوضين بصلته في النوع فان التباعد بينهما اوجب اعتبار الاختلاف (قوله ولوا اعتبرنا الخ) تقوية لقوله ورده الخ (قوله اعتبرنا الخ) أي اكتسبناه جوازنا استبدال أحد النوعين عن الآخر وهم لم يقولوا به (قوله لا اعتبرنا) أي لا اكتسبنا في الجواز بنفس فوق الجنس السافل كالحب لحرقنا استبدال النوعين وهو عن القبح وكتب أيضا قوله لا اعتبارنا جمع جنس قلدقم هذه الملازمة لظهور توافق صفات أفراد الجنس الواحد ووافقه بخلاف الجنسين وان دخلنا تحت جنس أعلى أهم على حج (قوله لا اختلاف الفرض) ينبغي ان يحمل ذلك على هذا ما لم يكن المحضر أجود من المسلم فيمن كل وجه اخذ اعمايق في الصفتين (قوله لمصوم خبر خياركم) فيجب ان يقر بالنصب على الحكمة لما يأتي له ان قلنا الحديث ان شاؤكم احسنكم قضاء اللهم الا ان يثبت فيه روايا يباينان (قوله فلا يلزمه قبولها) أي ويحوز له يكون الذراع السادس حجة وهكذا أقول حج لم يلزمه قبوله كالوقت الزيادة كأحد عشر عن عشرة فانه يقتضي جواز القبول (قوله نعم لو اضره قبوله الخ) هذا استدلال على احضار الاجود وقسنته انه لو اضره بالصفة المنه وطعن في غير زيادة ولا نقص وجب قبوله وان كان لغرض في الامتناع وبسببه ٢٤٠ فيفرق بينه وبين الاجود بان المحضر بالصفة يصدق عليه أنه المسلم فيه

سابقة ولا كذلك الاجود وقد يؤيد الفرق ما سر حواجه من انه لو كان له في شرع ما اشترى الوكيل من يعتق على الموكل سمع ووقع للموكل على المذهب وبه قطع الجمهور ولان القضا شامل (قوله ولو قبضه باخلا) أي بانه من يعتق عليه (قوله اوجهها المنع) خلافا لمع (قوله اوجهها المنع) أي منع وجوب القبول ومباراة حج وفي مجموع وجهان لان من الحكم من يعتقه عليه والذي يصح انه اذا كان حاله حاكم يرى مقتضاه عليه بمجرد دخوله في ملكه لم يلزمه

وبقرب الاضداد هنا ولو اعتبرنا جمع الجنس لا اعتبارنا جمع جنس آخر كالحب ولم يتنع في حق فانه مع ما طال به جمع لرجحه (و) على الجواز (لا يجب) القبول لاختلاف الفرض ويجوز ازيد من الشروط) لانه من جنس حقه فاذا اترأس به كان مباحة بصفة (ولا يجب) قبوله ولو أجود من وجه لانه دون حقه (ويجوز أجود) منه من كل وجه لمصوم خبر خياركم احسنكم قضاء (ويجب قبوله في الاصح) لان الامتناع منه عند وزادته غير معتدوا الظاهر ان بانه لم يصدق عليه ثغرا من المنه فيه وأجبر على قبوله وبالتالي لا يجب للمؤمن المنه كالأول في خشية خسة اذرع لجاهه استة فلا يلزمه قبولها وقرق الأول بعدم امكان فصل الجوده فهي تابعة بخلاف زيادة النسبة نعم لو اضره قبوله ككون المأقبة اصله او فرعه او زوجه (و من أقر بضرته او شهدهم افراد ولم تكمل المينة لم يلزمه ولو قبضه باخلا فله شد قبضه او يصح و يعتق عليه وجهان أحدهما فانه ما وفي نحو عد وجهان أو جهما المنع لان من الحكم من يحكم بعقوبة عليه ويجب تسليم فهو البرتقيل من قبح وزوان فان كان فيه قليل من ذلك وكان قد أسلم كيلا جاز او وزنا فلا وما أسلم فيه كيلا لا يجوز قبضه وزنا وعكسه ولا يصح كبل او وزن فيه ما وقع العقد عليه

قبوله وهو خلاف ما يقتضيه اطلاق الشارح لان الظاهر من قوله ان كان انه موجود في البلد بخلاف ولا ما اذا لم يكن موجودا فيها وان كان في بلد آخر وقد وجه اطلاق الشارح بانه ويجوز عرض التداخي عند غير قاضي البلد أو غيره ما قدر في ذلك فلا يجب قبوله دفعا للضرر على انه قد يقال امتناعه من قبول من يعتق عليه ولو لم يقر في عهده (قوله وزوان) خالي في التنازل وزوان بالضم بخلاف البر وقال الكرخي هو حب اسودم و هو مثل الزاي مع تصفيف الواو اه كذا فيهم امش وقولنا اعتبارنا بضم الزاي أي والهمز لانه ذكر في ذان وجبادة المصباح الزوان حب بخلاف البر في كسبه الرداءة وقوله لغات بضم الزاي مع الهمز وتر كفيكون وزان غراب وكسر الزاي مع الواو الواحدة قروانة وأهل الشام يسمونه الشيل (قوله أو وزنا فلا) ظاهره وان قل جدا لان أفش شي يظهر في الوزن (قوله وعكسه) قال في شرح الروض فان خالف لزمه الضمان لتساد القبض كالقبضه زانفا ولا يتخذ التصرف فيه كامر في البيع وكذا لو كانه يضر الكيل الذي وقع عليه العقد كان باع صاعا كذا في البائد على ما رجحه ابن الرضعتين وجهين اه سم على حج وقوله لزمه الضمان أي ضمانه بالضعان عقد ومحل ذلك ان يتسوده فان تلفت تصرف فيمن باب الظهور هو المثل في المثل وقيمة يوم التلف ان تلفت كالتسام

(قوله ولا يزال المكيل) أي وإن اعتسفت ذلك في بعض الأنواع وكان للسلم فيه كونه لا يابسه الكيل مع الزلز لا ينضج فلا الثبات إلى احتياده (قوله ويجب تسليم الترجا) قال ج ما يتناه جفافه لأن ذلك عيب فيه (قوله والرطب غير مستدخ) قال في شرح الروض هو يضم الميم وفتح الشين المجهية وتشديد الهاء المهملة المقنونة وبلغاء المجهية التريعالج الخ ولولا اختصافي كونه مستدخا ولا صدق المسلم إليه لأن الأصل عدم التشدخ أخذنا بعده (قوله ويقتل قول المسلم) معقداً أي ما يقل المسلم إليه فإذا كتبه كما يأت (قوله ما يقتل المسلم إليه أنا ذبحته) أي خان قال ذلك أجبر الحاكم المسلم على قبوله ثم بعد ذلك انظر ماذا مضى فيه هل يجوز أن التصرف فيه بالبيع وهو مباح لكم الحاكم بما يظهر أو بعمل يقتله فلا يجوز له أن يعماله ولا التصرف فيه لأنه مبتدئ في ظنهم فيه نظر والظاهر الثاني (قوله على أن قولهم الخ) تأييد للمنع المقهور من قوله أن سلم (قوله وهو) أي القرق (قوله أن سلم في مثل ذلك) نقل سم في حواشي شرح الهجة في باب الاجتهاد عند قول المصنف وأحكم على ما غلبت الخ عن الاستنوى أنا حيث قلت انبساطاً حرم أكلها وأنها التردد في أنها ٢٤١ هل تنص ما أصابته أولاً واستوسج ثم عدم التعميم مع القول بخصاسته

ولا يزال المكيل ولا يضع الكف على جوانبه بل يؤدو ويصب على رأسه يشد وما يعمل ويجب تسليم الترجا والرطب غير مستدخ وهو البصر يعالج بالغمس حتى يشدخ أي يترطب وهو المعنى المعمول في بلاد مصر ويقتل قول المسلم يمينه في لحم هو ميتة كقوله جمع متقدمون استصحاباً بالأصل الحرم في الحياة حتى يتبين الحل بالفسك كذا الشريعة وظاهر أن سلم ما يقتل المسلم إليه أنا ذبحته أخذنا من قولهم ولو بدت شاة مذبوحة فقال ذمي ذبحتها حلت على أن قولهم لو وجد قطعة لحم في أناط وعرقه يلدلنا بجور فيه أو السلون فيه أغلب قطارة لأنه يغلب على الظن أنها ذبحة مسلم يقتضى تصديق المسلم إليه مطلقاً لا تأيد وهو أغلب الظن المذكورة الآن يفرق بأن غلبة الظن بالنسبة لظاهرة لم يداومها أصل الحرم في الحياة وهو ظاهر أن سلم في مثل ذلك أنه لا تلازم بين الظاهرة وحل الأكل (ولو أضره) أي المسلم فيه ومثله فيما يأتي جمعه كل دين مؤجل (قبل محله) بكسر الحاء أي وقت حلوله (فامتنع المسلم من قبوله لفرض صحيح) أي بمعنى كان فإن المصنف يستعمل ذلك كثيراً (كان حيواناً) يحتاج لمؤنة قبل الحل لها لوقوع كذا في المهر راي عرفاً وغيره واحتياج لها في كراهة محله أو حفظه أو كان يترقب زيادته عند الحل فيما يظهر (أو وقت غايه) الأصح اغارة وإن وقع العقد وقتها فيما يظهر أو كان يريد أكله بدله طراً (أو الجبير) على قبوله وإن كان للمؤدى فرض الضرر (والأ) بأن لم يكن

٢٤١ به ث لها غرضاً أو امتناعاً وهو قاء التعليق وإن كان حالاً فإن كان فرضه غير البراءة أجبرت على القبول معنا وهي أجبرت على القبول أو الإبراء وهي أه شجناً الزاوي ولو قبضته جاهله تقبض ما تقدم في أول قبض أصله أو وقع ما جازاً الحصة وقد يفرق بينهما بأن مئة البعوضة معنى طام ذات الحضر ولا كذلك عدم تمكنه من البراءة عند وجود التعليق عليه فإنه أمر خارجي وإنشاقاً قبل بدو وجوب قبول الدين جعل بالحكم وهو غير معد للقبول أي تقرير في الجملة (قوله إن كان حيواناً) يفي الخواص في كونه المسلم فيه أو غيره فهل يصدق المسلم أو لا لم إليه وثيق إن يأتي فيه ما تقدم في المياه من المبرهات فإن لم يوجد مرجع وقت الأمر حتى يصطفا على شيء (قوله أو كان يترقب الخ) ينأمل هذا فإن قضية التعبير بأوانة لو كان غير حيوان ولم يحن في حفظه لمؤنة وقد يقع زيادته عند الحل ليعجب القبول وقد توقف فيه بأنه حيث لا ضرورة عليه يعبر على القبول ويدخل وقت الحلول أن شاة لا يقوت مقصوده فقلل أو بمعنى الواو ويصور ذلك بما إذا لحقه ضرر بغير ما ذكر كخوف تغير قيمته إذا أخر إلى الوقت الذي يترقب مع كونه لم يحن في إخراجه إلى محل يحفظه فيه ولا مؤنة له

(قوله اجب) اي ويكني الوضع بزوجه (قوله ولا للفرس) في تصورا قضاء الفرض للمسلم اليه نظر اذا قل حراته حصول البراءة بقبض المسلم اليهم الا ان في المراد انه لم يقصد حصول البراءة وان كانت حاصلة بقبول المسلم ولا يترتب من كون الشيء حاصلًا كونه مقصودًا (قوله ان يقبض) اي الحاكم (قوله الحال) اي اصابة أو بسد لحلول الاجل (قوله سوى البراءة) كفك رهن او ضمان (قوله اجبر عليه او على الابراء) ظاهر سواء كان الزمن فمن امن او خوف (قوله لان امتناعه الخ) هذا وفي بين الفرق بين ما اذا كان المسلم الميغرور غير البراءة كفك رهن او ضمان حيث اجبر فيه المسلم على القبول عينا وبين ما اذا كان فرضه مجرد البراءة حيث اجبر فيه على القبول أو الابراء قال سم على منتهج يعمل هذا التوقف الا ان يفرق بانه لم يكن في الشئ الاول البراءة مقصودة بالذات اقتصر على الاصل من مطالبته بالقبول بخلافه في الشئ الثاني اه (قوله في غير محل التسليم) قال ج وقضية اطلاقهم هاته لا فرق بين زمن انقوف وغيره ويحاط به اعتداج مع متأخرين انه لا يلزمه القبول في الفرض الا حيث لا خوف او بان كان العقد فيه على ٢٤٢ الاوجه خلافا لا ذرو ويفرق بان الترض محض معروف واحسان وهو

يقضى عدم اضرار المترض بوجه فلم يلزم بالقبول ولو في محل الفرض الا حيث لا ضرر عليه فيه وما هنا محض معاوضة وقضية الزوم لبعضها المستحق في محل تسليمها من غير نظر لاضرار المسلم ولا اضرار وعرض فرضه فيها حر لان ذلك القبض فيه غير مستحق بمقتضى المعاوضة لان الفرض انه قبل الحلول او في غير محل التسليم فنظر فيه لاضرار الغائض وعدمه قائله (قوله لا اجبني عن حق) قد ينهم مقابلته للوارث ان المراد به ما عدم مع ان الوارث كالاجنبي في مسئلة الحق اه سم على ج وقد يقال يفهم ان الوارث في الحق

للمسلم عرض صحيح في الامتناع (فان كان للمؤدى عرض صحيح كفك رهن) او براءة ضامن او خوف انقطاع الجنس عند الحلول (اجبر) لان امتناعه حيث ذلت وكذا يجبر ان آتى اليه به (لمجرد عرض البراءة في الاظهر) اي براءة ذمة المسلم اليه او الفرض أصلا كما اقتضاء كلام الروض وهو الاوجه لتضمنه والثاني لا يجبر للمنة واقهم اعتبارا لفرض المؤدى عند عدم فرض المؤدى اليه انه لو تعارض فرضاهما قدم الثاني ولو أصر على الامتناع بعد الاجبار احذ الحاكم أمانته عنده فهو برئ المدين ولو كان المسلم غائبا فقياس ما ذكر ان يقبض له في حال غيبته كما قاله (زكريا) ولو اضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لفرض سوى البراءة اجبر المسلم على قبوله وفرضها اجبر عليه او على الابراء لان امتناعه وقد وجد مكان التسليم ورمائه محض عندا فمضى عليه بطلب الابراء بخلاف المؤجل والحال المضر في غير محل التسليم ولا يخص الاجبار بما صرح به في البراءة اثن على قول كل دين حال أو الابراء عنه عندا امتناعه وقد اضره من هو عا به او وارثه ذا جني عن حق بخلافه من ميت لا تركه فيما يظهر لمصلحة براءة ذمته وسما في ان الدين يجب للطلب اذا وءه فورا لكن يهمل المدين للحال بطل بالقوربة في الشفعة أخذ من مثلهم ما لم ينفح حربه فيكف بل أو لا يملك (ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد الحل) بكسر الحاء (في غير محل التسليم) يقتضها اي مكانه التمين بالعقد او الشرط انه الدعوى عليه بالمسلم فيه والزامه بالفرع له التسليم او بوجوب ولا يجيب لانه لو امتنع (لم يلزمه

الاداء كالاجبني لانه ان لا يسمع وارثا او ائتماسا به عدم موت ا ورث (قوله ان له من يجب للطلب) ومثله القرينة الدالة عليه دلالة قوية وتقبل له قوله في باب الغنية بعد قول المصنف نفسه لالخص التي الخ وبكروه تأخيرها لدار نابل يحرم ان طلبوا تجهيلها ولو لبسان الحال كما يصح الاذرى (قوله التمين بالعقد) لا يثبت ان الكلام في السلم المؤجل بدليل قوله بعد الحل وفيه له مؤنة بدليل ان كان لتفهم مؤنة وتقدم ان المؤجل الذي ثلثة مؤنة لا يمين بان محل التسليم وان صلح محل العقد فقله أو بالعقد عليه مشكل اذا لا يكون التمين بالعقد في ذلك الآن يجب بان المراد بالمؤنة هناك مؤنة النقل الى محل العقد والمراد بها مؤنة النقل من محل التسليم الى محل التفرد ويجوز ان يكون ثلثة مؤنة الى محل التفرد ولا يكون لمؤنة الى محل العقد ففرض ما هنا في السلم المؤجل الذي ليس لمؤنة الى محل العقد الصالح فانه حينئذ لا يجب بان محل التسليم يدل تعين موضع العقد ثم اذا وجدته في غير محل التسليم فصل فيه بين ان يكون ثلثة مؤنة أو لا سم على ج

(قوله ولا قلركونه الخ) أي فيجب على المسلم إليه تسليمه المسلم وإن ارتفع سعره وقوله هو ممنوع أي فلا يجب على المسلم إليه أو غيره إداؤه حيث ارتفع سعره وإن لم يكن لتسلمه مئونة وحيد فلا يمنع من وجوب التسليم إما كونه لتسلمه مئونة أو ارتفاع سعره (قوله وهو ممنوع) هذا هو العقد (قوله ولو لم يسلطه) الأولى إسقاط الغاية لأن القصة إذا كانت لتسلمه لا يطلبا بها قطعا لأنها استبدل الحق في خلاف ما إذا كانت للعبادة لأنها تنسبه الوثقة (قوله وتسلمه الزيادة) أي بان دفع الزيادة ليس يجعله إلى محل التسليم أو يلتزمها (قوله لأنه احتياض) أي دفع المئونة للمسلم (قوله ليصله) أي المسلم إليه (قوله بصفة المسلم فيه) لا يقال هذا مكر مع قوله السابق ولو أسلم جارية صغيرة في كبيرة مع الخ لا نقول هذا أهم ومشكلا لا يعتد تكرارها (فصل في القرض) (قوله في القرض) ولعلنا نرى على ما في القرن لا شهر أو التعبير به ويغيدان به استعماله (قوله يعني الاقراض) أي مجازا والذي يفيد كلام المختار أنه إذا استعمل ٢٤٣ مصدرا كان معنى القطع وهو قديم معنى

الاقراض فان الاقراض تليقك الشيء على أن يرد به لكنه معي به والقرض ليسكون المقرض اقطع من ماله قطعة للمقرض (قوله اذكر منهما يسمى سلفا) قد يقال مجرد تسمة كل منهما بذلك لا يقتضى انه نوع منه لتعارف مفهومهما اذا السلف مع موصوف في النعمة والقرض تليقك الشيء على أن يرد به فكيف يكون نوعا منه مع تعارف حقيقة ما لم تسمة كل منهما بذلك تقتضى ان السلفا مشترك بينهما اللهم إلا أن يقال

الاداء ان كان لتسلمه من محل التسليم إلى محل القرض (مئونة) ولم يتصلها المسلم المتضرر المسلم البينك بخلاف ما للمؤنة لتسلمه كسبم تقدموا للمؤنة وتصلها المسلم لاقتفاء الضرر حيث قال بعضهم ولا قلركونه في ذلك المحل أقل منه بمحل السلم وهو ممنوع لما يأتي في القرض (ولا يطلبا بغيره) ولو (العبادة على الصحيح) لا تمنع الاحتياض عنه كما ركب في القرض واسترداد رأس المال والأقيدة كما لو اقطع المسلم فيه والثاني يطلبا للعبادة منه وبين حقه (وان امتنع) المسلم (من قبوله هناك) أي في غير محل التسليم وقد أحضر (للمعبر) عليه (ان كان لتسلمه مئونة) إلى محل التسليم ولم يتصلها المسلم إليه بمعنى تخصيصه وتسلمه الزيادة لا يعني دفع المئونة للمسلم لأنه احتياض (أو كان الموضع) أو الطريق (مخوفا) للضرر فان رضى باخذه لقبب لمؤنة النقل بل لو بدلها لم يجز قبولها لأنه كالاتياض (والإيمان لم يكن لتسلمه مئونة ولا كان الموضع أو الطريق مخوفا) فالاصح إبداره على قبوله لتصله براعة النعمة والتلف لا في سبب على القولين السابقين في التجهيل قبل المأول لقرض البراءة وقد مر تحليلهما ولو اتفق كون رأس المال بصفة المسلم فيه فأحضره وجب قبوله

ان المراد بصله نوعا منه انه يقرض مترة النوع لأنه نوع حقيقة وانما تزل مترة النوع لأن كلا منهما ثابت في النعمة (قوله الذي هو تليقك الشيء) أي شرعا (قوله

(فصل في القرض) وهو يقع القاف أشهر من كمرها يطلق اسمها على المقرض ومصدرا على الاقراض ولشبهها بالسلف في الضابط الاتي جعله ملحقا بقرضه لم يفسد بل هو نوع منه اذ كل منهما يسمى سلفا (الاقراض) الذي هو تليقك الشيء يرد به (مندوب) إليه ولشبهه هذا لأنه قد استغنى الشارع عن ذلك بقوله أي مستحب ومن استثنى المتأ كذا في الآيات الكثيرة والاختبار الشهيرة كغيره سلم من تقرر عن

برد به) عبارة المنهج على أن يرد منه ولعل الشارح انما عبر باليد ليتقنى على الرجوع إلى ما في المتن من غير الدليل حقيقة في المتلى وصورة في المقوم وعلى المرجوح من انه يرد المتلى في المتلى والقيمة في المقوم (قوله مندوب) نظرا لخالقه انه لا فرق في ذلك بين كون المقرض مسلما أو غيره وهو كذلك فان فصل المقرض مع الناس لا يخص بالمسلم ويجب علينا الذبح عن أهل النعمة منهم والصدقة عليهم جائزة واطعام المسك منهم واجب والتعصية بالآخ في الحديث ليس التمسيد بل مجرد الاستطاعات والشغف قوله ولشبهه هذا) أي قوله الاله فالجرح وتضمنه لسحب وقال سلم على حج أي وصبروه في الاصطلاح اسما لمطلوب طلبا غير جازم (س على حج) (قوله من ذلك) أي الاله (قوله لا آيات الكثيرة) أي القيدة لثناء على القرض كما بينه ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا

(قوله نفس الله عنه كرمه يجوز ان تكثر الكربة عشر كربة من كرب الدنيا لان امور الاسترخاء لا يقاس عليها فلا يقال كان الاول
 ان يقول عشر كربة من كرب يوم الخ لانه المستقيم عشر أمثاله) ويقال نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة زيادة على ثوابها
 فذلك التنفيس كالضاعفة (قوله لو تصدق) أي به (قوله علل لذلك) أي بعدد المصلحة التي عليه وسلم من سبب التقاضيل بينهما
 (قوله فيد يحتاج) أي في الغالب (قوله هو) أي التحفيف (قوله ومن ثم الخ) أي من ان الأصل استرخاء وفي الضعيف (قوله ولا
 حرم عليهما) أي مع هذه القرض كييع الضيف لهما انهم (قوله ولا كان واجبا) أي على المقرض (قوله أو في مكروه) ولا يكره
 المباح ويمكن تصويره بما ادفع الى الغنى ٢٤٤ بسؤال من الدافع مع عدم احتياج الغنى اليه فيكون مباحا لا مستحبيا

لانه لم يشغل على تنفيس كربة وقد يكون في ذلك قرض للدافع كقسط ماله بأمره في ذمة المقرض (قوله كره) أي هو أيضا (قوله) ويحرم على غير مضطر أي بخلاف المضطر يجوز اقراضه وان لم يرج الوفاء بل يجب وان كان المقرض وليا كما يجب عليه بيع مال مجبوره من المضطر المحصر بالنسبة إليه على حج وقوله او كان المقرض وليا أي حيث لم يوجد من يقرض المضطر الا هو (قوله من سبب ظاهر) أي قرب الحصول كما يؤخذ مما يأتي في صدقة التطوع (قوله مالم يصلم المقرض بجاهه) أي فان صلم فلا جرعة وهل يكون مباحا ومكروها فيه نظروا ليعاد الكراهة ان لم يكن ثم حاجة (قوله ويحرم) أي الاقراض (قوله على من أخفى غناه) يعني مالم يعلم المقرض حاله (قوله كما هو ظاهر) هل يقول من حيث كان بحيث لو علم حاله لم يكن المقرض في صدقة التطوع او في مكروه ويحرم على غير مضطر الاقراض ان لم يرج وفاء من سبب ظاهر مالم يعلم المقرض بجاهه ويحرم على من أخفى غناه وأظهر فقره كما يأتي فله في صدقة التطوع ويؤخذ منه ان المقرض لو علم حقيقة أمره لم يقرضه ومن ثم لم يعلم المقرض ان ما يقرضه لصحاحه وعلمه هو في الباطن بخلاف ذلك حرم عليه الاقراض أيضا كما هو ظاهر ولو أخفى القاقرة وأظهر الفقر حلت له حرم أيضا ما قبله من التدليس والتقرير عكس الصدقة (وصيغته) الصريحة أشياء منها (أقرضتك او أسلفتك) كذا وهذا (أوخذ بمثله) ولو لم تقوما اذ كرا المثل في نفس مقصود المقرض

حاله لم يكن المقرض في صدقة التطوع او في مكروه حراما مطلقا وبشرط ان لا يكون المقرض معاونة وهي لا تدفع بالفق فيمضطر والثاني أقرب إليه على وجوب جهته يشبهه المصروع لاجل اعساره ويبيع المبيع المبيع عليه بل يجهله والشرع بالنسبة العيب كذلك الى غير ذلك من الصور (قوله حرم أيضا) ويعلم كره (قوله أو أسلفتك) وقد يتخير فيه ما يشترط بين المقرض والسلم الا ان يقال ان التبادر منه المقرض لا يساوي كرا التطوع في السلم يخرج هذا إليه حرمه والتعليق هو قوله أسلفتك كذا في كذا

(قوله وبه فارق) اي بقوله اذ ذكر المثل الخ (قوله خلا فاجمع) منهم الشيخ في شرح منجه (قوله لا يكون كناية في شجرة) يتأمل هذا فان قضيته ان خذته بثلثه صريح في غير القرض فلا يكون كناية فيه وليس ذلك مراد اوصافه مع وجه بعض هؤلاء ان خذته بثلثه كناية يسع ورده بمثل ما ذكرهنا وهي واضحة (قوله اما خذته بكذا) يعني تصويره بما اذا كان المسمى مثل القرض كخذ هذا الذي يابدي تارو عليه فيفارق بين معنى المثل ولقطة جالس من ان ذكر المثل فيه نص الخ (قوله ورده) فان حذف ورده بده فتكاته كخذه فقط اجمع وانما يكون خذ كناية اذا سبقه اقترض كما يأتي في كلام الشارح فله قوله اصره في حوائجك (قوله وقوله خذ الخ) اي او ما يقوم مقامه كان سبق منه الطلب ثم قاله الدافع هذا ما طلبت (قوله ولا فهو كناية اي وان لم يسبقه اقترض (قوله كناية) هبة او قرض او يسع اجمع لكن قوله او يسع ٢٤٥ مشكل بان البيع لا بد منه من ذكر القرض ولا

تكتفي بنبذه لامع الصريح ولا الكناية على ما اعتقد مر وعبارة جمع في البيع بكذا لا يشترط ذكره بل تكتفي بنبذه على ما فيه مما يشته في شرح الارشاد (قوله فهمية) ظاهره وان قوى البذل وعبارة سم على منجه (فخرج) اثبت مر في شرحه على المنهاج ان مملكة كان لم يرمعه البذل فبه وان فواء فتكاته قرض اء ولعلها كذلك في القضية التي وقضته (قوله صدق الاخذ بيمينه) طاهره وان كان باقيا وقال سم على منجه والاقول في ذكره اي السبل فيما لو اختلف فيه قول الاخذ بيمينه لان الاصل عدم ذكره قال مدحه اذا كان ناقلا والاقول قول الدافع اء فليمرر (أقول) والاقرب ظاهره اطلاق الشارح وحيث حدد في عدم ذكر

لان وضع على رد المثل صورة به فارق جعلهم خذ هذا كناية في البيع وبه اندم ما لغزى وغيره هنا وانفع انه صريح كما هو ظاهر كلامهما لا كناية خلا فاجمع وأيضا لما يدفع بذلك انما كان صريحا في باب وجب تنفيذ في موضوعه لا يكون كناية في غيره اما خذته بكذا انكاته هنا أيضا كما قاله السبكي وغيره (او لمكة كناية على ان رده) او خذ ورده بده واصر في حوائجك ورده بده وقوله خذ فقط كناية وقدم سبقه اقترض والافه كناية هبة واقتصر على ملكته كناية هبة ولو اخذنا في ذلك البذل صدق الاخذ بيمينه وان صدق على مظهره ان قرض جلا لتاس على هذه المكرمة التي احياء القرض اذ لو احوضناه للاشهاد لقات النفس اولى ان الماخوذ قرض او غيره فليس في نفسه اء آخر القرض ولو اقربا بالقرض وقال لم اقبض صدق بيمينه كما قاله الماوردي لعدم المناقاة اذ القرض يطلق عليه اسم القرض قبل القبض وقال ابن الصباغ ان قاله فورا (ويشترط) في غير القرض الحكمي (قوله في الاصح) كسائر المعاولات وهذا اشترط فيه شروطا البيع المتقدم في المعالدين والصيغة كما هو ظاهر حتى موافقة القبول لايجاب فلو قال اقترضتك الفاقبل خمسة اء او بالعكس لم يصح وما اعترض به من وضوح الفرق بان القرض متبرع فلم يقدم فيه قبول به من المسمى ولا الزيادة عليه مدجع اطلاق كونه متبرعا كيف ووضع القرض انه قبيل الشيء برؤيته فساوى البيع اذ هو قبيل الشيء بضمه فكما اشترط ثم الموافقة فكذلك هنا وكون القرض فيه شائبة تبرع كما يأتي في ثانی ذلك لان المعاوله فيه هي المقصودة والمائل بانه تبرع معاوضة هو مقابل الاصح ومن ثم قال جمع ان الايجاب فيه غير بشرط ايضا واختاره الاذرى وقال قياس جواز الماطاة في البيع جواز هنا وما اعترض به الغزى من انه مسمولان شرط الماطاة قبل العوض او

البذل لم يكن هبة بل هو باق على ماله فانه لا خذته بجزءه عن ذكر البذل كناية ولم يوجبه نعم الدافع فيعبر عنه ملكه وليس للمالك مطالبة بالبذل (قوله لم اقبض صدق بيمينه) معتقد اء اء اء في نية صدق الدافع وسواء قاله فورا أم لا (قوله وقال ابن الصباغ الخ) ضعيف (قوله بقوله في الاصح) فالولم قبل لفظا ولم يحصل ايجاب معتبر من القرض لم يصح القرض ويحرم على الاخذ التصرف فيه لعدم ملكه لكن اذا تصرف فيه ضمن بده المثل او القيمة لما يأتي من ان قاسد كل عقد كصحة الضمان وعدمه ولا يلزم من اعطاه القاسم حكم الصبي مشابهة لمن كل وجه (قوله الصيغة) المتأخيلة لمرعه عليه من قوله حتى موافقة القبول الخ ان يقرأ بالجر حفاظا على الصلدين (قوله لا ينافي ذلك) اي انهما وليع (قوله وان الايجاب فيه) اي القرض (قوله أيضا) اي كما بالان لا يشترط القبول على مقابل الاصح

(قوله في الرهن وقهره) ومنه القرض (قوله ما ليس فمعتك) اي بذل عوض او التزامه (قوله اما القرض) معتدز وقهره في غير القرض الخ (قوله فلا يشترط فيه صفة) اي اصلا (قوله كأطعام جائع) محل عدم اشتراط الصفة في المضطر وصوبه الى الحالة لا يندرجه ما على صفة والا فيشترط ولا يكون اطعام الجائع وكسوة العارى ونحوهما قرضا الا ان يكون المقرض غنيا والا بان كان فقيرا والقرض غنياؤه وصدة لا تقر في باب السيدان كناية القرض او اجبة على الاخنية وبنيت تصديق الاخذ فيا لو ادى القرض وانكره الدافع لان الاصل عدم لزوم دفعه شيئا (قوله ومنه) اي اقرض المحكي (قوله كأطعام شاعر) اي حيث شرط الرجوع على ما بقي في قهره واصل له الاستياج الخ لان هذا ليس لازما ولا ملازم لقرضه ويحصل انه لا يحتاج لشرط الرجوع فيلزمه للشاعر والاطعام لان القرض من ذلك دفع جبر الشاعر حيث لم يصطد ودفع شرائطه بالاطعام وكلاهما متلزمه لازم وكذا في هردي لان العاوة وان لم تكن لازمة لكنها متلزمة له بل جريان العرف بعلم اعمال الشخص للمكسح يضرب وهذا الاحتال هو الذي يظهر ان عينه في هذا الصنف الدافع في القدر اللائق ولو صعبه لا تحرمه لان القرض منه كناية شره لا اعانه على ٢٤٦ المحصة (قوله ويصدق) اي القاتل وقولها اي النية (قوله وفيه) (كر)

اي من صور القرض المحكي (قوله ان كان المرجوع به مقدرا) اي ولو حكما كان اذنه في فداه من الامر مجابا (قوله او معينا) مفهومه انه لو لم يكن معينا ولا مقدرا لا يرجع والظاهر خلافه انه يرجع بغيره حيث كان لا تقا ويصدق في قدره فمعتك ان كان مثليا وصورته ان كان متقوما (قوله كاشتهر هذا بولني) الصفة فيه قد تسلك عامر من قول السلم من ان الشخص لا يكون وكلا عن غيره في ازالة ملكه وجوب القيمة يتألف مما ياتي من الواجب في بدل القرض التمثل الصوري

التزامه في الذمة وهو مفقودا غير صحيح بل هو اسهل لانهم اجمعوا على خلاف المعاطاة في الرهن وقهره ما ليس فيه صفة كشرط المعاطاة في البيع دون غيره اما القرض المحكي فلا يشترط فيه صفة كأطعام جائع وكسوة عاروا واتفاق على لفظ ومنه امر غير به اطعامه غرض فيه كأطعام شاعر واطعام فقير وكعب هذا او اتفق على تفصيل بنية القرض ويصدق فيها هردي كباقي آثار العلم وبما ذكر ان كان المرجوع به مقدرا او معينا يرجع مثله ولو صورة كالقرض وكاشتهر هذا بولني في جميع بقية وياتي في اداء الدين تفصيل فيما يحتاج لشرط الرجوع وما لا يحتاج وحاصله الاحتياج اليه الا في اللازمه كالدين والمتلزمته كقول الاسدي وغيره قادي ولو قال البعض ديني وهو لك قرضا او مبيعا مع قبضه لاذن لا قول هو الى آخره فمعتك ما جزمته تقاضيه او القبض ويعني مثلا وتكون لك قرضا مع وكاشتهر قرضا وقرض الامي واقتراضه كيبه (و) يشترط في المقرض بكسر الراء (الجهة التبرع) بان يكون غير مجبور عليه بخيارا لان القرض فيه مشايعة تبرع ومن ثم احتج تأجيله ويصعب التقاض فيه وان كان روبا ولو كان معاوضة محضة لجاز لولي غير الحاكم قرض مال حوله من غير ضرورة ولا لازم باطل اما الحاكم فيجبوز من غير ضرورة وكثرة اشغاله خلافا للسبكي بشرط يسار المقرض

ومن ثم قال سلم على جفوة واشترط هذا الخ بئذ من كونه قرضا انه يرذل الثوب صورته بل عليه واماته (قوله ان تأجيله صورة كالقرض) (قوله غير جزمته) ويصدق في قدره لانه غامض لم يشرع لما يرجع به (قوله الاحتياج اليه) اي لشرط الرجوع (قوله وهك) مبتدأ وخبر وقرض حال (قوله وتكون لك قرضا مع) والفرق بين هذه وما قبلها ان الدين لا يثبت الا بقبضه بخلاف الوديعة (قوله واقتراضه كيبه) اي فلا يصح في المعبر ويصح في التمتع بول كل من يقبضه او يقبض عنه (قوله مختارا) فلا يصح اقراض مكره ومعتك اذا كان بغير حق فلوا كره بهي وذلك بان يجب عليه لتعاضد اضطرار مع (قوله ومن ثم امتنع تأجيله) اي القرض (قوله وان كان روبا) اي فيصر عدم اقباضه في المجلس ولا يشترط لصحة قبضه في المجلس (قوله واللازم باطل) هو قوله لجاز لولي الخ (قوله اما الحاكم) مختار قوله لجاز لولي غير الحاكم الخ (قوله بشرط يسار المقرض) قال سلم على منبه وهذه الشروط معتبرة في اقراض الولي ويرد عليه ان من الضرورة ما لو كان المقرض مضطرا وقت تقدمه منه على مع انه يجب على الولي اقباض المضطر من مال المولى عليه مع اتقائه الشروط ومن الضرورة ما لو اشرف مال المولى عليه

على الهلاك فهو غرض وتعين خلاصته في القراض ويعد اشتراط ما ذكر في هذه الـ ورتقان اشتراطه لا يؤول الى اهلاك المال والمالك لا يريد اتلافه اقل حصل الاشتراط اذا تمت حلية الى اقراض ماله ولم تصل الى حد الضرورة ويحسب ان التعبير بالضرورة من اجازها (قوله ان سلم مال المولى عليه) اي او كان اقل شبهة (قوله ان رأى ذلك) بيان في أول كلب الرحمن بعد قول المصنف ولا يرتفع لهما الا للضرورة واوجه طاهر متاهة وان كان المولى فيه ذلك كبراً وان كان قاضياً والا فواجب وعلى الاول يحصل قول الشيخين في الجبر وبأخذ هذا ان رأى وعلى الثاني يحصل قوله ما حاذوا ومن كذا فاعلم بعضهم والاوجه الوجوب مطلقاً والتعبير بالموازي لا ينافي الوجوب وقوله ما ان رأى ان اقضى قدره أصل القفل لان رأى الاخذ فقط او ما حاذوا لا ينافيه لا يمكن قوله ان رأى ذلك على أصل القرض وهو لا ينافي كون الرحمن والاشهاد واجبين حيث رأى القرض مصلحة لكن عبارة صحيح ان رأى القاضى أخذه اه وهي لا تقبل هذا التأويل ٢٤٧ وقوله والاوجه الوجوب مطلقاً اي قاضياً أو غيره (قوله ان رأى القرض) اي

واما ماله وعدم الشبهة في حاله ان سلم ماله مال المولى عليه والاشهاد عليه وبأخذ وهذا ان رأى ذلك وله ان يقرض من مال المقتبس اذا رضى القرض بما أخبر القصة الى ان يتجمع المال كله كائناً من النص وعلم بما تقرض ان شرط المقرض أهلية المعاملة فقط ومراد المصنف باهلية التبرع في المقرض المطلق فيما يقرضه اذ هو المراد في حافة الاطلاق فلا يراد عليه صحة وصية السفيه وتدبيره وتبرعه بشفعة بدله ان ذلك ان الائتلاف والامانة المصوم وان دفعهم وورد ذلك (ويجوز اقراض) كل (ما يسلم فيه) اي في نفسه اصبحت ثبوت في القيمة ولا نهى على القرض ولم يقرض بغيره عليه غيره وعلم انه لا يريد امتناع السلم في المعين وجواز قرضه كالتي في القيمة فلو قال افرضت لك ألفاً وقبل وتقدر قائم اعطاك ألفاً بازان قرب القفل عرفاً والا فلا وان نازع فيه السبكي اموالاً قال افرضت لك هذا الف من ماله وتقدر قائم سلمها اليه لم يضروا ان طال القفل ويصح قرض لك من دراهم ليقين قدرها بعد ويرد مثله او لا أثر له بل بما حاطه العقد وقضيه الضابط جواز اقراض النقد المقتضى لانه متى تجاوز المعاملة به في القيمة وهو ما يقرب الوارد منه الله تعالى واعتقد جمع متأخرين ولو جهل قدره غشيه خلافاً للسبكي في تقييده بذلك والرواية في منعه مطلقاً وفي الروضة خاضع القاضى منع قرض المنفعة امتناع السلم فيها وفيها كاسلمها في الاجارة جوازها وجميع الاسنوى وغيره أخذوا من كلامهما يحصل المنع على منفعة يحصل معين والحال على منفعة في القيمة واعتقد الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه ولا يجوز اقراض ما لا يقدر على الجهر له (الاجابة) التي جعل للمقرض في الاظهر) فلا يجوز اقراضها وان لم تكن مشتملة على ما لو جعل رأس المال

غيره (قوله ان رأى القرض) اي التكاملون فلا عبرة برضا أو إياهم (قوله أهلية المعاملة فقط) اي دون أهلية التبرع (قوله بشفعة بدله الخفقة) اي التي لا يحتاج اليها بشفعة نفسه كان كان غنياً كما يأتي له (قوله ويصل لذلك) اي لقوله ومراد المصنف الخ (قوله ان الائتلاف) اي في قوله التبرع (قوله وعلم انه) اي من قوله لا في نوعه (قوله بازان قرب) هذا التقيد لا يلزم من المنع عنه (قوله هذه الالاف) الاولى هذا لان الالف مذكرة ولكنها آتت لتأويله بالذراهم (قوله ليقين قدرها) افهم انه لو اقترضه لاجب هذا القصد لم يصح قال سم على صحيح عبارة شرح الروض فلما اقترضه كفا من الدراهم ايسع ولو اقترضه على أن يقين

مقداره ويرد مثله صد ذكر في الاوراه ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه بان جعل الام في قوله ليقين على معنى على (قوله ولا أثر له بل) بما حاطه العقد اي ويصدق في قدرها لانه القادح حيث أدى قدرها لانه لا يقطع الطالب بتعين قدره لا في اوجهه الى البيان (قوله في تقييده بذلك) الاولى بغير ذلك او بما اذا علم ذلك (قوله جوازها) اي السلم والقرض (قوله يحصل معين) اي مقدار بخلافه من القرض وقوله المصنف صحة السلم في ذلك وعبارته عند قول المقتضى السلم ولا يشترط جوازاً أو سلم اليه ما ذكر في كتي هذه سنة لم يصح بخلافه في حصة نفسه او قته او ائنه كما قاله الاسنوى والبطيحي وغيره او وجهه ان منفعة المقارنات ثبتت في القيمة بخلاف غيرها كما يعلم مما يأتي في الاجابة (قوله التي جعل للمقرض) اي ولو كان صغيراً لانه لا يمتنع بيعه عنده الى يوفيه حياً يكتنه القرض بما فيه

(قوله ان يرد هاهن المسلم فيه) ويرخذ القرض بينهما بما يلقى في الهبة لقرع من جواز القرض من الجهتين (قوله لانه قد يظن) اي اى رجع بها فيدخل المصوح لاسكان قومه بها (قوله قد يأنه مكذوب عليه) قال ج و ليس في محله فقد نفى عنه آفة اجماله فالوجه الجواب بأنه شاذ بل كذا ان يخرجه الاجماع (قوله يجوز ههنا) اي الجارية (قوله وهو يجوز سبة) لو اسأت بهو الجوسية بعد اقترانها فهل يجوز وطؤها او يتنع لوجوده وهو احتمال ودها بعد الوطء فيه اعادتها الوطء فيه ظم وقوله لا يخرأخت الخ قيد في نفسه ما لو تزوج امرأه لم يدخل بها فلا يجوز له ان يقتصر على ثمنها وهو المتجه في فتاوى السبولى وقوله وقرض الخنتى حاصل المعنى انه يجوز كون الخنتى مقرضا بكسر الراء ومقتضى عدم تحقق المنافع ولا يجوز كونه مقرضا بفتح الراء لانه يعجز وجوده مرأه سم على حجب وقوله وهو المتجه وجهه احتمال ان يشارك فيها قبل الدخول ثم يطأ البت ويردها وقوله فيه نظير (أقول) الاقرب الاول ٢٤٨ لحكمنا بهذه العقد وقت القرض واسلامها لا يمنع من حصول الملك ابتداء

واستحال ان يرد هاهن الا نظر فيه مع ثبوت الملك ولكن نقل بالدرس عن حواشي شرح الروض والذ الشارح خلافه (قوله وقضية التعليل الخ) ولعل وجهه انه لا يستقل بردها اذا لم ين تزوجها بغيره وطلأه لها أو موته وتزوج ولها انفسا من الاول وذلك كله ليس في رسمه وغاية ما يمكنه قبول تكاها من ولها اذا أوجب (قوله وجهت بعضهم) معقد الزاوى وبه صرح حجب في النصفه وكتب عليهم مرأه (قوله عدم حلها) اي عدم حل قرضها (قوله من حل اقراضها) اي الامة (قوله اذ العبرة في العقود الخ) ولا يستل هذا على ما قدمنا من ان الجوسية

جارية يعمل المسلم اليه ووطؤها وكان المسلم في جارية ايضا جاز له ان يرد هاهن المسلم فيه لان المعقد لازم من الجانبين والثاني يجوز ذلك ورد جاسا في واستناع قرضها لانه قد يظن انها ثم يرد هاهن قسمي حتى اعاد الجوازي الوطء وهو متنع كانه قد عالت عن اجماع أهل المدينة وماتل عن عطاء من جواز رد بانه مكذوب عليه ولا يأنه جواز ههنا لقرعه مع جواز رجوعه فيها لجواز القرض من الجهتين ولان موضوعه الرجوع ولو في البذل فأنشبه الا ان يضاف الهبة فيه ما خرج بفصل المقرض من تهرمه عليه نسب أو رضاع أو مصاهرة وكذا املاعة ونحوه يجوز سبة ووثبة خلافا لادريه لانهوا أخت زوجته وتعلق زوال مانعها باختاره كاجتهه الاسرى وأشهر به كلام غيره وقضية التعليل القاري بين الجوسية ونحو أخت الزوجة انما المعلقة فلا يصيل قرضها لمطلقها ويحت بعضهم عدم حلها لقرين زوال مانعها بالتعليل ويجوز قرض رضاء وقرنوا ولو لمصوحا لان المخذوذ خوف القتع وهو موجود وتغيير بعضهم بخلاف الوطء يرضى على القالب وما بهه الاذرى من حل اقراضها البعض لانه ان وطئها حرمت على المقرض والا فلا يخذوذ وبعد اذا أخذوذ ووطؤها ثم ردها موجود وقصر بها على المقرض أمر آخر لا يفيد نفيا ولا اثباتا وقرضها الخنتى جائز لبعدها اقراضه فالواضعه كونه بان بلان القرض اذ العبرة في العقود بحال نفس الامر ولو اقترض الرجل مثلا لبيع لاستناع المسلم فيه والقول بحله لتعذر وطئه مادام خنتى خطأ كما قاله الزركشى (وما لا يسل فيه) اي في نوعه

اذا اسألت في المقرض لا يبين فساد القرض بل يحفل بجواز وثمها وعدم جوازها على ما مر (لا يجوز لان المنافع تبين وجوده من احوال القرض بخلاف اقراض الجوسية فان اسلامها اعارض بعد القرض ويعتقر في الدوام لا يفتقر في الاستداه (قوله ولو اقترض الرجل) اي المرأه تأخذ من العلف (قوله وما لا يسل فيه) ومنه المرع قد لا يجوز كونه مقرضا بفتح الراء ومنه ايضا البر المخلط بالشعره لا يصح قرضه ومع ذلك لو خالف وقيل يجب على الاخذوذ قبل كل من البر والانس مير خالصا واذا اختلغا في قدره صدق لا تأخذه (كتبه) اطلاق المصنف يقتضى انه لا يجوز قرض الشاة تاجه او نحوه كالجارية وأشها وقد صرح به في الفتا اه كلام الادريه في عنيته وعليه فقد يشكل بان الواجب رد المثل الصورى والاخرة ونحوه هاليت منه فلو قبل بعهدة القرض واكتفى في الرد بجارين مثلا كالمقرضين في اله ورفض غير اعتبارها خوت لم يعد ويمكن الجواب بان المثل الصورى شامل للمماثلة الحديثة والحكمية ومنها الاخوة ونحوه واعتبارها في المثل يرقى الى عزة الوجود

وقوله لان مالا يضبط (ومن ذلك قرض القضة المتعاضص فلا يضع قرضه هذه العلة مطلقا وزاد في قوله لتفاوتها في دفعها كثيرا صغرا وان وزنت مجموع ذلك ثلثا فاعلا وتعللا واختلاف في ذلك قال قول الاول خذنا من اسارى كذا من القراهم الجليدة (وقوله جواز قرض المثل) اي بسا تراضوا معه (قوله وقيل عددا) وعلى الاول لو رده بعد ايام يصح قبضه لم يمس في السلم من انه لا يصح قبض ما سلم فيه وزاد بالكيل ولا عكسه فيجب رده اذ افعه ان يني وقتنه ان تقدر ويتردد بل ما قرضه وزاد (قوله فيما السبكي) القضة - مضمون المستحق انه لا يجوز فيه السلم والصل وجهه عزه لوجود (قوله اخذنا من العلة) تأمل هذا مع قرض الكلام في الجزء التاسع والعلم استقر به على وظائف ابرارها وان كانت قضاها فاحتاج الى رد او تعديل (قوله والوجه عدم الخ) ولعل وجهه عدم احتياج اليها بالنسبة لغيره (الغير) قوله وهي المحتال وروية) وهي بضم الراء (قوله في حق وكف الطعام) لا يتاخر ما مر من التصديق بالراهم لان المقصود من القليل (قوله لا استبدال المثل) اي اما مع استبدال كان عوضه من برئ في ذمت فربا او دراهم فلا يتبع لما مر من جواز الاعضا من عن غير المثلن (قوله استق بكذا) هو الثاني من الايل ودر راجعا ٢٤٩ وهو ما دخل في السنة السابعة اه صحيح

والثاني هو ما يخص - نين ودرخل في السابعة اه زيادى وفي شرح مسلم فتورى البكر من الايل بفتح الباء وهو الصغير كالسلام من الاكديم والاحتيا بكرة وقلوص وهي الصغرة كالجارية فاذا استكملت سنة نين ودخل في السابعة والاني رابعه بتخصيف الباء فهو رابع والاحتيا رابعة واحدا وادبا بفتحها وفيه ان خياركم محاسنكم قضا قالوا منه ذوالحجاس معاهم باصقة وقيل هو جمع محسن بفتح الميم واكثر ما يهي محاسنكم جمع احسن (قوله وفراجه الدابة) قال في التناذر القار من الناس المذاق والمليح الحسن ومن الدواب الجليد السم (قوله قد ردها جميع تلك الصفات)

(لا يجوز اقرضه في الاصح) لان مالا يضبط او يعز وجوده يحد فذرا ويصغر ودمته اذ الواجب في المتقوم دمه صورة والثاني يجوز كالبيع ويستثنى من ذلك جواز قرض الغير بالعين ولو خيرا احصا العاجبة والمساخنة وان صح البقوى في اتم ذيب الذبح ويرده وزاد في الرابع وقيل عددا وجهه في الكافي ومن فهم شرائط الجمع معهما فقد ابد وجو شائع من دار لم يرد على التصديق كما قال مالوفاد رحه الله تعالى - بها السبكي لانه حيث يستعلا ويظهر اخذنا من العلة ان التصديق متساويان والوجه عدم صحته من خيرة قال ابن الحامض تلقى عليه ليرى بوجهي المسئلة روية باختلاف موضعها المقصودة ووجه من فهم اقتصادها بجملة الغير ووجه من الضابط اشتراط كون المقرض معلوم القدر اي ولو ما لا يقلل رده ما مر في نحو وكف الطعام ليرد منه او صورته ويجوز قرض المكيل وزاد عكسه ان لم يقض في المكيل كالم (وردة) - عايت لا - مجدال (المثل في المثل) لانه اقرب الى سلفه ولو في نقد طالبت المعاملة به مثل ذلك ما حجت به السلاوى في زنا في الديار المصرية من اقرض الفلوس المحدث ابطالها واخرج غيرها وان لم تكن نقد (و) (رد) في المقوم) وبقي ضابطهما في القصب (المثل صورة) تأمل منه على الله عليه وسلم استسلف بكذا ودر راجعا وقال ان شاء راكم احكم قضاء ومن لازم اعتبار المثل الصوري احتيا ورافقه من المعاني التي تزداد القيمة بحرفة الرقيق وفراجه الدابة كاطاله ان النصب فهد ما جميع تلك الصفات كلها حتى لا يثبت عليه شيء ويصدق المقرض فيها يمينه لانه عالم وما جوبته العادة في زنتان دفع المقوط في الافراج هل يكون هبة او قرضا اطلق الثاني جمع وجرى على الاول بعضهم قال ولا اثر لمرافقه

٢٢ ث اي فان لم يتأت اعتبار مجموع الصورة مع اعطاء القيمة فبخنا زيادى اي وعليه فلولم يوجد بل بلغ قومه قيمة العبد المقرض مع ملاحظة صفاته فهل يرد قيمة العبد المقرض دراهم تقدر دقته او يرد منه له صورة ويرد معه من المال ما يبلغ به قيمة العبد المقرض فيه فكلوا الظاهر الاول لعل المذكورة (قوله من دفع الققوط) اي لمصاحب الفرج في يده او يد ما ذوقه امام اجرت العاديه من دفع الققوط للشاعر والمزمن ونحوهما فلا يرجوع به الا اذا كان ناذن صاحب الفرج وشرا الرجوع عليه وليس من الاذن سكوتة على الاخذ ولو وضعه السينة المعروفة الا ان بالارض واخذ الققوط وهو ما كتلاه به بتقدير تنزيل ماذ كرمته الاذن ليس فيه تعرض الرجوع وتقرر ان القرض المكسبي يشترط لزومه للمقرض اذ في الصرف مع شرط الرجوع فتنبيهه فانه دقيق ومن ذلك ايضا ما جوبته العاديه من يمين بعض الجيران لبعض بقوه وكلمة ملازمة ايضا اجماع الناس في المعاملات والقهورى دفع بعضهم عن بعض (قوله اطلق الثاني) اي قرضا

(قوله تعين مذكر) اعني الجمع وانه يكون فرضا حيث جرت العادة بردها فان قال خذ فوي القرض قال حج وافق بعضهم في آخره اتفق على أخيه الرشيد وعيا لهذين وهو ما كتب ثم أراد الرجوع عليه بما به يرجع أخذ من القول بالرجوع في مسئلة الرد وتبين نظر بل لا وجه لعدم العادة بالرجوع في ذلك وعدم الاذن من المنفق عليه والمساقل التي صروا فيها بالرجوع اما لكونه اتفق بآذان الحائض او مع الشاهد الضرورة كما في حريب الجمل ونحوها وانما قلناه ان الاتفاق لازم له كما اذا اتفق على مطلقه الحائض فيبان ان لا حائل الا في حمل الملاعة ثم استلحقه فترجع عما افقته عليه التزم الوجوب فلا تبرع ولو جعل حيا نازكا ثم رجع بسبب بيع عليه الاخذ بما افقته على ٢٥٠ الاوجه لاتفاقه بظن الوجوب لقوله انتم ملكتكم وكذا يقال في انطه قلكتكم انما به

مالكم انتم لا تأخرن وجوب في مبيع اشتراه فادع لا يرجع عما اتفق عليه اذ ملكتها وقت مسم على جوفها ذكر بان كلاً من المستحق والمالطقت ملكتها أخذ من ثم رده بدون زيادة النصفه فلما جمع ثم أجاب بنحو ذلك بالوتين فساد التجهيل والاتقاط وعبارة بعد كلام ذكره وان كان الفرض فيما لم يملك كما يشهره قوله لقوله انتم ملكتكم كان باخذ التجهيل مسمى أو بان خلل في التجهيل لما ذكره من الرجوع قريب فليراجع (قوله فو زمانا ومحل) فنية تشبهه بالسلم في الزمان انه ان أحضره في محله زمه القبول وان أحضره قبل محله لا يزمه القبول ان سكتان لمقرض في الامتناع وهو مشكل بان القرض لا يثبت له أجل بل اذا ذكر الاجل

لاضطرابه ما لم يقل خذ مثلاً ينوي القرض ويصدق في نية ذلك هو ورواؤه وعلى هذا يعمل اطلاق من قال بالثاني انه يرجع بعضهم منهم ما جعل القول على ما اذا لم يستد الرجوع به ويختلف باختلاف الأشخاص والمقدار والاداء الثاني على ما عتقدت وحدث علم اختلافه تعين مذكر (وقيل) برد (القيمة) يوم القبض واعلم ان اداء القرض كأداء المثل فيه في سائر ما مر فيه صفة قوته ومحل (و) لكن (لو فطر) القرض (هـ) اي بالمقرض (في) غير محل الاقراض وللنقل من محله الى محل القرض (مؤنة) ولم يتصلها القرض (طالبه) بقية بلد الاقراض يوم المطالبة اذ الاعتبار عند جأز قوله انه لا يطالبه بجهته اذ لم يتصل مؤنة جهته من الكفاية وانه يطالبه بمثل ما لا مؤنة له وهو كذلك فالتامع من طلب القرض عند الشئيين وكثير مؤنة المثل وعند جاعته من ابن الصباغ كون بقية بلد المطالبة اكرم من بقية بلد الاقراض وهذا أخذ من كلامهما اما بقياض الاولى والمساواة فلا يخالف فيهما كما افاده الواجد في الله تعالى لان من نظر الى المؤنة ينظر الى القيمة بطريق الاولى لان المدار على حصول الضرر وهو موجود في الحائض قال الاذرى وكلام الشافعي يشير الى كل من العتق فاذا اقرضه طعاما او ثوبا بصبر ثم اقبضه بكماله يارعه منه اليه لانه بكمه أظنى كذا نص عليه الشافعي بهذه اللفظ وبأن في هذه المسئلة ضررا فانما ان كل واحد منهما ماعلة مستقلة وحيث أخذ القيمة فهي القيمة لا لسهولة فلو اجتمعا يولد الاقراض لم يكن للمقرض ردها وطلب المثل ولا لمقرض استدراها ما اذا التمكن له مؤنة او تصد لها القرض فيطالبه به ثم التقصد اليه الذي يصرفه له وتفاوتت قيمته بتفاوت البلاد كالتى لنقله مؤنة كما قاله الامام وما عترض به قوله او تفاوتت قيمته من انه انما ياتي على ما مر من ابن الصباغ بناء المقرض على عدم استعجال كل من العتقين وقد صرح به (ولا يجوز) قرض نقد وغيره ان القرض بشرط رد صحيح عن مكسر او رد

اما بطوا ويسد العدها بسبب ان المراد من تشبيهه في الزمان ما ذكره من انه اذا أحضر القرض (زيادة) فمن ان التبع لا يجب عليه قبوله كان المسلم فيه اذا أحضره قبل محله لا يزمه القبول وان أحضره في زمن الامن وجب قبوله فالمراد من التشبيه مجرد ان القرض قد يجب قبوله اذا أتى به المقرض وقد لا يجب كما ان المسلم فيه قد يجب قبوله وقد لا يجب كما أتت في قسم على ج ما بواقته (قوله بقية بلد الاقراض الخ) وتعرف قيمته بهام كونه حاقا غير ما يلوغ الاخبار وباشتداد ما علمه يباد الاقراض قبل مغارتها او بعد بلوغ الخيرة (قائمة) قال حج ولو قال اقرضني عشرة مثقال فقال خذها من فلان فان كانت قيمته بازاوا فهو وكيل في شبهة فلا بد من تصديق قرضها وبصرح بقوله الشارح السابق ولو قال اقبضني ديني وهو الخ (قوله انتم بصرفته) اي بطرف الطريق مثلا

(قوله كرده يلد آخر) ومنه ما جرت به المادت من قوة المقرض المقرضك هذا على أن تدفعه لو كبل بمكة المشرقة (قوله لمسد
العقد) ومعلوم أن محل الفساد بحيث وقع الشرط في صلب العقد أو الواقعا ٢٥١ على ذلك ولم يقع شرطا في العقد فلا فساد

(قوله ان وقع ذلك شرطا) اي
في صلب العقد (قوله تنقذه عنها)
اي قبول المصدية (قوله ملك
الرائد تمام) اي وان كان متقبزا
عن مثل المقرض كان افتقرض
دراهم فردها ومعها لموجع
ويصدق لا تخفى تكون ذلك
هدية لان الظاهر معه اذ لو اراد
الدافع انه اعطانيه لياخذ به
لذلك موه موه موه موه موه
انه المقرض والزيادة ما تم
ادى ان الزيادة ليست هدية
فيه صدق الاستدلال ما دفع الى
المقرض من اثاره مع كون
الدين باقيا فمعه وادى انه من
الدين لاهية فانه يصدق الدافع
في ذلك (قوله رجوعه في الزائد)
اي لمخولته ملك لا تخفى يبرد
الدفع (قوله فتنفسه من الرهن)
اي من انه لو شرط فيه شرطا
يبرم منقطة لموجع من قد وما ذكر
من شرط رد المكسر عن الصحيح
يبرم منقطة المقرض ولقنا فيه بصة
المقدوم الفاء الشرط (قوله بمكة ك)
في معناه (اي من انه ليس الواقعة
قوله بالخال) اي ولو قصر الزمن
جدا (قوله الابالوصية) اي بان
أوصى ان لا يطالب به منه الا بعد
مدة (قوله والتد) اي كان تقدر ان
لا يطالبه املا ولا لا بعد مدة كذا
فيتمتع عليه المطالبة بنفسه وله التوكيل في ذلك

(زيادة) على القدر المقرض أو رد جدي من ردى أو غرق ذلك من كل شرط جرم منقطة
المقرض كرده يلد آخر أو رده بدى آخر فان فصل فساد العقد تلغى فساد بن عبده وضو
القدمه كل قرص جرم منقطة اي شرطه ما يبرر الى المقرض منقطة فهو ربا وروى
مرقوبه باند ضعيف لكن صحح الامام والقزالي رفعه وروى البيهقي معناه من جمع من
المصايف والمحق فيه ان موضوع المقرض الاوراق فاذا شرط عليه نفسه حقا خرج من
موضوعه فتح منه وشمل ذلك شرطا يقع المقرض والمقرض فيبطل به العقد فيما يظهر
ومنه المقرض لمن يستأجره ملكه اي مثلاً باكثر من قيمته لاجل المقرض ان وقع ذلك
شرطاً فهو حقيقته أو بالاجماع والا كره عندنا وروى عن كثير من العلما قاله السبكي (قوله
رد) من افتقرض نفسه من ماله (هكذا) اي زائد اذ قد اوصى (بلا شرط غسن) ومن ثم
انقضى ذلك ولم يكره المقرض الاخذ بقبول هديته ولو في روى التبع الموقوفه ان
خياركم احسنكم قضائهم الاولى كما قاله الموردي تنقذه عنها قبل رد البديل ولو افتقرض
من عرف برد الزيادة فاصد ذلك كره في اوجه من قياسا على كراهة تكساح من عزم
على ان يطلق الى اوطى من غير شرط وظاهر كلامهم ملك الزائد كما لا يخفى به ان جعل
ولا يصحاق فيه الى ايجاب وقبول ويتبع على البازل ورجوعه في الزائد كالقبي به ان جعل
وهو ظاهر (ولو شرط) ان برد (مكسر) اي جميع وان يقرضه (شياً آخر) غير ما في الشرط
فيه ما لم يجب الوفا به (والاصح) انه لا يفسد العقد لا ما جرم من المنفعة ليس المقرض
بل المقرض والعقد عقداً رافقاً فكاه زاد في الاوراق ووجهه وحسنه ولا يشك
هذا بما ياتي في تنقذه من الرهن حيث يفسده لقوة داهي القرص فانه سنة ولان وضعه
جر المنفعة المقرض فلم يفسد باشرطها والثاني يفسده لانه مقتضى العقد (ولو شرط
اجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح ان لم يكن المقرض غرض) صحيح أوله والمقرض غير
على مطلقاً لاجل لامتناع التفاضل فيه كالر باو يصح العقد لانه زاد في الاوراق يبره
المنفعة المقرض ولا اعتبار بجرها في الاخيرة لان المقرض لما كان معسراً كان الجبر
اليه اقوى فغلب وبسن الوفا باشرط الاجل كما في تأجيل الدين الحال قال ابن الرقة
وغیر الاجل عمد كره في معناه ولا تمنع المطالبة بالمال مع اليد ارا بالابالوصية والتدوى
حافيه مما ياتي في باب فساد العقد تأخر المطالبة به مع حلاوة (وان كان) المقرض غرض
(كمن يهب) والمقرض على المقرض او يده فيما يظهر (تسكيط) اي جميع من مكسر
نفسه العقد (في الاصح) لان فيه جرم منقطة المقرض والثاني يصح ويلغو الشرط (قوله)
اي المقرض (شرط رهن وكسبل) عينا على قياس ما مر في البيع واقراره عندنا كم
واشهاد عليه لان هذه الامور وثائق لا تمنع زائدة فله اذا لم يوف بها المقرض الفسخ
وان كان له الرجوع بغير شرط كسباً على ان في التوثيق به اقامه من الخلف في بعض

(قوله صون العرض) أي عرض المقرض (قوله لا يهل له التصرف) أي لا يتصرفه (قوله اذ لو لا ذلك) أي الملك (قوله المزيل للملك) فثبت على هذا القول ان ما لا يهل له كالأجرة والرهن وغيرهما لا يملكه (قوله) أي يجوز له الخ (نوع) ع في شرح الروض ولوقال لغيره ادفع مائة ترصا على الوكيل فلان قد دفع ثم مات الا حر فليس له ادفع مطالبة الاخذ لان الاخذ لنفسه وانما هو وكيل عن المأمو وقد انتهت وكالته يموت الا حر وليس للاخذ الرديعه ولو رخص في قوته وحسن الادفع تعلق بتركه المثل هو ما لا يجوز خصوصاً لانه لا يجزى حقه فيه بل ان يأخذ منهم من تركوا الا فله ان يأخذ ما دفع به عنه أخذاً من قولهم له الرجوع في عبته مادام بالاجاه ٢٥٢ بل يؤخذ من ذلك ان له ان يأخذ من الوكيل بعد رجوعه اذا كان في يده ولا

شي على الوكيل في دفعه فله قلباً أملاً احسم على حج ولودفع شخص لا خردوام وقال ادفعها زيد فادى الاخذ فلهما في حقه ككر صدق فبعدمه لان الاصل عدم القبض (قوله فلا رجوع) أي لا يصح (قوله يرجع) أي المقرض (قوله واقتضات) أي الزيادة (قوله) أخذها (قوله) ظاهره وان طلب المقرض رد البذل وهو محقق ان لم يخرج المقرض الزيادة من كونه مثل المقرض صورة فلو اقرضه بعه صورة ففكرت ثم طلب المقرض لم يجز (قوله لا يقبلونها) ومن ذلك ما لو اقرضه دابة حالاً وولدت منه فلهما بعد ولدها بدون ولدها المنفصل أما اقراض الدابة الحامل فلا يصح لان المقرض كالمسلم والحامل لا يصح السلم فيها (قوله وانما) تشمل ما لو كان النقص بعض مئة او مئة وقياس ما تقدم في السلم انه اذا ارجع الدين فلهما حصصاً أخذت بلا أرض انه هنا كذلك لكن ظاهر كلامه بخصاله (قوله لم يدق في انه قبض بهذا النقص) ومنه ما لو اقرضه فبسته ثم ادعى المقرض انها عاقصين والمقرض انها جسيمة تنبرد المقرض مثلها وبنفي ان يعتبر ذلك الوزن الذي ذكره المقرض لان النقص يتفاوت فيه يدق في ذلك واذا المقرض العادة فيما بينهم بوزنها وطريقه تقدير الوزن الذي يرده اما اختيارها قبل التصرف فيها وانقصتها بما يقبل على ثلثه انه زعم وما ذكر من تعديده المقرض لا يستلزم صحة اقرضها لان المقرض صحتها كان او قاصداً بقتن الضمان الا ان عدم صحة اقرضها مطلقاً وان اوعدا (قوله ويؤيده)

أي تعديده المقرض (قوله وهذا) هما قوله فستقبل القول الخ وقوله وان الاصل في كل حادث الخ

وسهولة الاستقاضي آخر صون العرض فان الحيا هو المراد بعبته من الرجوع بلا سبب بخلاف ما اذا وجد فان المقرض اذا امتنع من الوفاء بشي من ذلك كان المقرض معذوراً في الرجوع غير معلوم قال ابن العمد ومن قوائده ان المقرض لا يهل له التصرف في العين التي اقرضها قبل الوفاء بشرط وان قلنا بآل القبض كالبابيو زل لم يشرى التصرف في المبيع قبل دفع الثمن الا برضا البائع والمقرض ههنا لم يبيع له التصرف الا بشرط صحيح وان في صحة هذا الشرط مخالفاً من على فصل المقرض وتخصيص أنواع البروقية ذلك (ويقال المقرض) أي المقرض (بالقبض) كالمهبة اذ لو لا ذلك لامتنع عليه التصرف فيه فيعتق عليه لو سكن فلو اقرضه بوزنه ففقه الحيوان (وفي قول بالتصرف) المزيل للملك فباعتق عليه المقرض لان له الرجوع فيه ماني قبل التصرف تين حصول ملكه بالقبض (وله) بناء على الاول (الرجوع في عبته مادام بالقبض) في ذلك المقرض (بجاهه) بان لم يتخلقه حتى لازم (في الاصح) وان كان مؤجراً او معلقاً بعه بصفة او مدبراً لان له قرضه بعه عند التواتر فلهما طلبه به عنه اولى والثاني لا يل للمقرض ان يؤذى حقه من موضع آخر كسائر الدين ا ما اذا ائتمن به حتى لازم كان ويحده مرهوناً ومكاتباً ومتعلقاً برقبته ارض جناية فلا رجوع ولو زال ملكه فلهما حتى عاد رجوع في وجهه الوجهين وكما هو قياس أكثر الظاهر وجهه الممراتى وهو ظاهر كلام ابن المقر في روضه وللمقرض رد عليه قهر ولو وجد مائة او اتمت أخذها او اقبضتها او اناصها فان شاء أخذها مع ارضها ومثلها سليماً طاله الما وروى ويصدق في انه قبض بهذه النقص كما اتفق به بعضهم ويؤيدان الاصل براءته منه وما سبق في الفصيان والغاصب لورد المصوب بانصافاً وقال بقبضه هكذا صدق بعبته فقط بملك القول بأنه يعارضه ان الاصل السلامة وان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن وهذا خاصان فلهما على الاول العام اذ ذلك اشتباه حصل من صورة ذكر كرت في الغصب غير هذه الصورة فلهما بل واذا رجع فيه

مؤجراً

(قوله فقير بين الصبر الخ) ظاهره انه لو ولد ان يأخذ مملوك المتعة لا يمكن منه وهو غير مباح ادخل ان يرجع فيه الا ان يأخذ مملوك المتعة وعليه فقير بين الصبر الى فراغ المدعوين اخذ مملوك المتعة خلا وبين اخذ البذل اي وقته على المسافر الى الفراغ المدعو (كتاب الرهن) * (قوله الثابتة) اي الموجودة الا ان (قوله والجس) يعني انه يطلق على كل منهما الفقة وكان الاولى لما نرى بعبره ان لا يملك المقصود احد الا برين لا يصبه (قوله بدنه) اي سواء كان له ذى او فقه تعالى (قوله ولوفى البرزخ) وهو المدة التي بين الموت والبعث قال في الفتاوى البرزخ الحاضر بين الشقيين وهو ايضا ما بين الدنيا والاخر من وقت الموت الى البعث فمن مات فقد دخل البرزخ (قوله ان عصى بالدين) ظاهره وان صرفه في مباح وتاب بعد ذلك وقياس ما ياتي في قسم المردقات ان من عصى بالاستدانة وصرفه في مباح اعطى من الزكاة هذا ان لم يصح (قوله او لم يخلص وفاء) فيه قولان ولم يبين الراجح منهما وفي حج ما يشهد ان الراجح عدم الفرق بين من خلف وفاء وغيره وبين من عصى بالدين وغيره وظاهر اطلاقه كالشأن انه لا فرق بين من خلف ما بين يدين وبين من عصى بوجهه من روجه حيث خلف ما بين يدين انه كان يمكنه التوفيق له وقائه فهو مملوك الى تصغير الجلة فلا يرد انه قد يكون مؤجلا ٢٥٢ والمزحل انما يوجب وقاؤه بعد الحلول

(قوله اما من لم يقصر) لم يتقدم في كلامه ما يصلح ليكون هذا مشهورا له فلهذا احتج به بقدر في كلامه مثل ان يقصر ثم رأيت الخطيب صرح بهذا القصد حيث قال او لم يخلص وفاء اي وقصر (قوله وهو مصر) اي ولم يتمكن من الوفاء قبل الاساءة (قوله ويحصل ذلك) اي حجب الروح عن مقامها (قوله في غير الاقسام) اي الله وسلامه عليهم (وقبي ان مظهر غير المكلفين كان زعمهم دين بسبب

مؤبر فقير بين الصبر لا تضاعف المدة من غير اجرة وبين اخذ مملوكه وان في بعضهم في جذع قرصه وفي عليه وحيد فلهذا كالمالك فيعتين به نعم ان جبر على المقرض بفساد في فيه ما ياتي فيما اشترى آخر الفاس

(كتاب الرهن)

حولقة الثبوت ومنه الحالة الرهنية اي الثابتة أو الجس ومنه خبر فقير المؤثر من موهنة بدنه حتى يقضى منه بدنه اي يحبس من مقامها الكرمي لوفى البرزخ ان عصى بالدين او لم يخلص وفاء فاما من لم يقصر بان مات وهو مصر في ماله الوفاء حتى تمكن فلا يفسد نفسه ويحصل ذلك في غير الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم لما في الله حين انه صلى الله عليه وسلم لم يره من عهده جدي يقال له ابو النعمان على ثلاثين مائة الا انه اذا لامع امانه مات ولم يشك وشرا فاجل بين مال محبوبة وثيقة بين يدي لستوفي منها عقد تعذر وفاء وامه قبل الاجماع آية فهو مقبوضة اي فادعوا واقتضوا لانه مصدر اي مفرد جعل جراه للشرط بالفسخ تجري بجرى الامر كقوله قصر ربيعة فضرب الرقاب والوفاء في الحقوق ثلاثة

اتلهم (قوله رهن درعه عند جدي) وآثره ليس من نوع منه اذ كل ميسر بالعبادة بآثره او عدم اخذ الرهن منه (قوله صاها) اي من شعر منهج وحج (قوله على ثلاثين) اي على ثلاثين ويحتمل انه عليه انفسها لا اقتراضا منه ونفس بالدرس عن فتح الباري الجزم بالاقفال فراجحه (قوله اذا لامع امانه مات ولم يشك) هذا الاطلاق ما قد علم من ان من خلف وفاء ولم يخلص بالاستدانة لا يقصر روحه واما من سوى كج فالقيده عليه ظاهر وكتب عليه ايضا قوله ولم يشك اي ولو كانت روحه صلى الله عليه وسلم تقبض لانتكده قبل وقائه (قوله يجعل من مال) خرج به الاختصاص وقوله مقبوضة تخرج به نحو القصة والقصصين (قوله لانه) اي الرهن (قوله تجري بجرى الامر) فيه ان وصفه بقبوضة يمنع من جعله على المصدر اذا اذى يتعلق به القبض انما هو الميعن دون الحدث ام على حج الان يقال ان وصفها بالقبض من الاستناد الجاهز والاصل مقبوض ما تعلقت به من الاعيان وان استعماله بمعنى العين مجاز عن المصدر فروحى اصله (قوله فقير ربيعة) اي فان المراد منه فليضرر ربيعة (قوله فضرب الرقاب) اي حاضر وامنهم الرقاب (قوله بالحقوق) اي يجلس الحقوق او مجموع الحقوق اذ منها ما يدخله الثلاثة كالبيع ومنها ما يدخله الشهادت فقط وهو المساقاة ونحوه ومنها ما يدخله الشهادة كالكتابة ودون الرهن وهو الجعالة قبل التبراع من العمل ومنها ما يدخله الكتابة فقط كضمان الدولة

(قوله ومروء) انما يقبل بدل مروء ومروء به معقود عليه كالفعل في البيع وقوله لان الشروط معتبرة في أحدها غير المعتبرة في الآخر فكان التفصيل الأول للمباينة لما بين قوله بشرط الرهن كونه جنا (قوله وإيجاب) أي واستقبال وقبول وانما يلزم كره الشارح لعدم ذلك المستفاد في ماصرف البيع فاقصر هنا على خصوص ما ذكره هناك لانه معلوم بما سبق (قوله كنظيره) يشهد له لو قال رهنك هذين فقبل أحدهما لم يصح العقد فقلنا ما مر في القرض وقد يقر بأن هذا تبرع محض فلا يبريه عدم موافقة القول للإيجاب كالبهية وقد يؤيد الفرق ما تقدم لشارح فيما لو أقرضه أو ألقا قبل شحمة حيث علل عدم الصحة فيه بشأته ببيع بأخذ العوض وبإحالة عوض فيه فكان بالبهية أو نسبة وإضافة الرهن جائز من جهة المرتين وقياسه أيضا لو قال رهنك هذا بألف فقبل شحمة الصحة (قوله اشتراط مخاطبة) أي واستدائه إلى جلة المخاطب فلو قال رهنك رأسك ٢٥٤ مثلا لم يصح لان القاعدة كل ماصح تعليقه كالتعق والطلاق جاز

شهادة ورهن وضمان فالأولى تلوث بالحد والاستران تلوث بالافلاس وأركته عائد ومروء ومروء به وسيفه وبدأها لاهيتها فقال (لا يصح) الرهن (الإيجاب) ويقول أو استصايب وإيجاب كنظيره المار في البيع لانه قد ما في فاقترعهما مثله ومروء ثم جرى خلاف المعاطاة ويؤخذ من هذا اشتراط مخاطبة من وقع معه العقد كنظيره ما مر في البيع وما يصح بعضهم من صحة رهنه وكل وفرق بأن أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن بصدره ظاهر كلامهم وقد أفق بخلافه الواو الدرجة الله تعالى ولو قال دفعت اليك هذا وثيقة بعتك على فقال قبلت أو بعتك هذا بكذا على ان ترهنني دارك بكذا فقال اشتريت ورهنك كان رهنا (فان شرط فيه مقتضاه كقتد المرتين به) أي المرهون عند شرائه القراء (أو) شرط فيه مصلحة للعقد كالإشهاد به (أو) شرط فيه (ملا لقرض فيه) كأن لا يباكمل الا كذا (صح العقد) كالمبيع ولغا الشرط الأخير (وان شرط ما يضر المرتين) ويتبع الرهن كأن لا يباع عند الحمل أو الأبا كقرن من المثل (بطل) الشرط (الرهن) لما فاقته لقصوده (وان نفع) الشرط (المرتين) وضر الرهن كشرط منفعته (من غير قيد) (لمرتين) بطل الشرط وكذا الرهن في الاظهر (لما فاقته) مقتضى العقد كالشرط المضرب بالمرتين والثاني لا يطل بل يلغو الشرط ويصح لانه تبرع فلم يوترفيه كالأقرضه الصالح بشرطه المكسرة والفسلاف في رهن التبرع وكذا في الرهن المشروط في بيع في الاظهر وكون ما تقرر من البطالان هنا تبرعا وتلقيا

استدائه إلى الجزء وما لا يصح تعليقه كالبيع والرهن والافتداء لا يصح استدائه إلى الجزء الا الكفالة فانهم اتفق اذا استندت إلى جزء لا يعين بدونه كراهه وقلبه مثلا ولا يصح تعليقها (قوله وقد أفق بخلافه) أي بخلاف ما يصح البعض (قوله) أو بهتك) كأن افترض من ذكره هذه المسئلة التبيح على انه لا يحتاج إلى قبول به بدقوله رهن والافاقصة معلومة من صحة البيع بشرط الرهن كما مر في المناهي وسيأتي له ذكره أيضا مع الإشارة إلى ما ذكر من الاعتذار عند قول المصنف فقال اشتريت ورهنك صح

ما مر

(قوله فان شرط فيه مقتضاه) مقتضى والمصلحة متباينان وذلك لان مقتضى عبارة

حمايلهم العقد وله إذا ثبت في العقد وان لم يشترطه وأما المصلحة فلا يلزم فيها ما ذكر كالإشهاد فانه من مصالحه بل مقتضى به وبما تقرر علم ان المصنف أراد بالمصلحة ما ليس يلزم مستحبا كأن وصبا (قوله به) أي بالعقد ٨١ سم على حج (قوله كأن لا يأكل الا كذا) فديقال كون هذا الشرط مما لا فرض فيه محل نظيره وان كان غير ما شرط يضر البعد مثلا فربما تقتض به الوثيقة بخلاف البيع فانه لما خرج عن ملك البائع لم يكن له غرض فيها بأكله وان أضر به (قوله ولغا الشرط الأخير) هو قوله ملا فرض فيه (قوله لم يتبع الرهن) قبله لكونه الخاب لا لا احتراز (قوله من غير قيد) أي بجهة (قوله وكذا الرهن في الاظهر) حكى الخلاف فيه دون ما قبله لان الشرط في عاقبة منافق لمقصود الرهن بالكلية فالتقضي البطالان قطعاً وما هنا لا يفوت مقصود الرهن بحال ما يمكنه جريان الخلاف (قوله والخلاف في رهن التبرع) فرضه منه التعميم لا التقيد (قوله وكون ما تقرر) الأولى اسقاط كون

(قوله المهر من الفرق بينهما) أي بقوله لقوله داي القرض فانه سنة ولان وضعه هو المنفعة المقرض (قوله ثم لو قيدها بسنة) أي بالمنفعة وهو محذور لقوله من غير تصديق كان الأولى ترك الاستدراك أو يقال هو استدراك بالنظر لاطلاق المصنف والامكان الظاهر أن يقول الموقوف دعابسة الخ ويكون محذور لقوله من غير تصديق سم على ج أقول وبني أن يكون صورة ذلك من هذا التوبيد يتاوعلى أن ترضى به داو له وهذا يكون سكا على سنة قبل فهذا العقد بيع بين بيع الثوب واستثمار الدار سنة بالتوب فعمود الخ يتاوعلى دعابسة العينة عن والتوب بيع وبرة فلو عرض ما وجب انقضاء الاجارة انقضى البيع فيما يقابل أجرة مثل الدار سنة من التوب فليتأمل اه وقول سم انقضى البيع أي ولا خيار للمشتري لان الصفقة لم تعد انما حايي بيع واجارة وانما يثبت حيث انقضت الصفقة وكان الأولى له التعبير بالعقد لان البيع لم ينفسخ وانما انقضت الاجارة (قوله مشروطا في بيع) يخرج ما لو يكن كذلك كرضك هذا الدار على كذا على أن يكون سكا دعابسة يتاوعلى الخ المانع من محضه ويكون جعاب من دهن واجارة فليراجع سم على ج (أقول) وقد يقال وجه عدم صحة اشغال العقد على شرط ما ليس من مقتضيات الرهن والامن مصالحه فهو مقتضى الفساد ٢٥٥ فهو عرض بشرط مقصد كالإبراع وانه الشخص بشرط أن يقرضه كذا وهو مبطل (قوله والاظهار انه الخ) غشبية التعبير بما ذكر ان الخلاف في صحة العقد صحت فاذا قلنا بصحة الشرط قلنا بصحة العقد قطعا واذا قلنا بفساد الشرط ففي صحة العقد قولان أظهرهما فساداه وعليه فيخلص من جمع المستثنين ثلاثة أقوال صحة الشرط والعقد فساد الشرط والصحة فساد الشرط وصحة العقد وهذا الثالث لم يفهم من كلام الشارح كالمسلى وفي كلام ج المذكور في قوله تنبيه قد يقال الخ ما يورخفمنه أن هذا

بما آخر القرض لا نظر بالمصارف اتفاهن الفرق بينهما ثم لو قيدها بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو بيع بين بيع واجارة فيصالح (ولو شرط أن تصدق زوائده) كساج وثمره (مرهونة فلا يظهر فساد الشرط) لعدم ما مع الجهل بها (و) الاظهار (انه) (مقصد) الشرط (فساد العقد) أي عقد الرهن يفسد بالمصارف (وشرط العاقد) راعها أو مرهنتها كونه مختارا (و) كونه معلقا (التصرف) كافي البيع ونحوه لكن الرهن نوع تبرع لانه حبس مال بغير عوض فان صدق من أهله في حالة فذل والافالشرط وقوعه على وجه المصلحة فيكون حينئذ مطلق التصرف في مال موليه وإن لم يكن من أهل التبرع ولهذا أقرع عليه قوله (فلا يرضى الأولى) بسائر أقسامه (مال) موليه كالمقبوه (المعج) والمجنون) لما فيه من جبره من غير عوض الاضطرورية حكما لوقرض الحاجة بموئنه أو ضياعه مرغبيا غلبا أو ساولا دين له أو اتفاقا معاه الكسدة وضبطه ظاهرة كان يشترى ما يساوى مائتين بمائة تسبئة ويرهن بها ما يساوى مائة لان المرهون ان سلم فظاهرا والا كان في المبيع ما يبيعه فلو امتنع البايع من ما يرضى على المائة ترك الشرط ان قد يتلف المرهون فلا يوجد جابر ولا يرضى في هذه الصورة الا عند أمين يجوز ابداءه من

كلام مستقل ليس مرهنا على الاظهر ولا مائة وصارته تنبيه قد يقال لاحاجة لهذه الجملة الشرطية لانه بين حكم الشرط والعقد فليقبل هذه الصورة فلو قال فساد الشرط والعقد سلم من أيام أن العقد في الصورة السابقة لم يبين حكمه على أن هذه الملازمة غير صحيحة اذ قد بفساد الشرط ولا يفسد العقد كما هو فيما لا فرض فيه ويوجب بان الذي ذكره قبل شروطه معتبرة وهنا قاعدة كالمقوله العين أن ضيعر فساد ليس لعن الشرط قبله بل بشرط الامم لكن يبعد كونه مخالفا لمقتضى العقد فليتأمل اه (قوله المصارف) أي من قوله لعدم الخ (قوله لكن الرهن) استدراك على قوله كافي البيع وضوء (قوله بسائر أقسامه) أي أبا كان أو جذا أو وصا أو ما كما (قوله أو اتفاق) بفتح التاء (قوله ما يساوى مائتين بمائة) أي حالة ع ويصور ذلك بأن يكون الزمن زمن نهب والأولى فيسوك (قوله الإبر من ما يرضى الخ) ظاهرا ولو كانت الزيادة تقدر ان يتعاقب به وهو بعيد جدا (قوله ولا يرضى في هذه الصورة) انظر تقييده بهذه الصورة مع أن ما قبلها كذلك كما يصح به كلام شرح الرض وبعبارة الباب وشرحه وانما يرضى في جميع الصور المذكورة حيث جازاه الرهن عند من يجوز ابداءه ولعل النسخة التي كتب عليها هذه الصورة والإشارة الشارح كبح هذه الصور والمراد بها جميع ما تقدم ففى مساوية لشرح الرض

(قوله على الاقل) اى قوله حاشا لى الثانى قوله والاقر اجب (قوله مطلقا) اى قاضيا وغيره (قوله لا ينال الوجوب) اى لانه جواز
 بعد منع فمصدق به وان المراد بانك لا تزال مالىس به امر وهو صادق بالوجوب (قوله ويشترط) اى الاولى (قوله فان خاف تلف المهرهون)
 اى الذى يأخذ من الدين (قوله فلاولى عدم الارتها) اى غيبس الضرورة او الغبطة ولا يأخذها وليس المراد ان يتنع عليه
 البيع ولعله انما كان اولى ولم يكن واجبالا لان اصل عدم التلف مع وجود الغبطة في نفسه والضرورة لهذا وقضية كونه
 اولاه كذلك وان دعت الضرورة الى الارتها ولو قبل بوجوبه لم يهد (قوله وصار في يد مريم) اى والافته البيع والشراعى
 القيمة حالاً وموجلا والرهن والارتها مطلقا اه سم على بيع وقوله والرهن انظر ماصوته مع ان العووقاه لم يعط مالاً ولا
 ربح شيأ وقد يصور بان يرهن شيأ في ذمته ويحصله بعد ذلك (قوله حيث منعنا المكاتب) اى بان لم توجد الشروط المتقدمة
 (قوله وما للورهن) اى مع غير السيد (قوله كونه عيناً) ٢٥٦ من ذلك رهن ما اشتد حبه من الزرع فان رهنه وهو قبل فكرهن
 القرة قبل بدو الصلاح اه تن

امن أو لا يمتد به خوف (ولا يرهن لهما) أو لغيره لانه في حال الاختيار لا يبيع الاجل
 مقبوض ولا يقرض الا القاضى كامر (الاضرورة) كالزأقرض ماله أو باعه موجلا
 لضرورة كهب (او غبطة ظاهرة) بأن يبيع ماله مقاراً كان أو غيره، وجلا بغبطة فيلزمه
 الارتها بالقرن وارتها الولى فيأخذ كريبان كان قاضيا والاقر اجب وعلى الاول يعمل
 قول الشيخين في الخبر وأخذها ان آء وعلى الثاني يعمل قوله ما هنا ويرتمن كذا قاله
 بعضهم والوجه الوجوب مطلقا والتعبر بالجواز لا ينال الوجوب وقوله لهما ان آء اى
 ان اقتضى ظرره أصل العمل لان رأى الاخذ فقط ويكون الرهن واقياه ويشترط
 الاشهاد ويككون الاجل قصيرا عرفا فان قدر شرط من ذلك بطل البيع فان خاف تلف
 المهرهون فالاولى عدم الارتها لاحتمال رفعه بعد نقله الى حاكم يرى سقوط الدين بتلف
 المهرهون وحصل من جواز الرهن والارتها الولى جواز معاملة الأب والجدة لقرههما
 بأنفسهما وتوليا للارفين ويمتنع على غيره ذلك ورهن المكاتب وارتها كاولى ذما
 ذكر على الاصح من تناقض فيه وشبه المأذون ان اعطاه سيده مالاً أو لم يعطه وصار في
 يده مريم قال الزركشى وحيث منعنا المكاتب فيستثنى ده وارتها مع السيد
 وما للورهن على ما يؤدى به القيم الاخير لافضائه الى العتق (وشروط الرهن) اى المهرهون
 (كونه عيناً) يبيع بيعها ولو موصوفة بصفة السلم خلافاً للامام (ق الاصح) فلا يبيع
 رهن منفعة لتلقها شيأ فشيأ ولا رهن الدين ولو يمن هو عليه لانه قبل قبضه غير موقوفه

ومن هذا ونقل عن الخطيب
 انه يستثنى من هذه القاعدة على
 كون المهرهون ممتا يبيع بيعها
 الارض المزروعة فانه يبيع بيعها
 اى حشده بقت قبل الزرع أو من
 خلافاً ولا يبيع رهنها اه (أقول)
 ولعل الفرق على هذا ان البيع
 يراد للدوام بحيث علم المشتري
 بالزرع حين الشراء وبعده وأجاز
 البيع ففترض في الارض مصلوبة
 المنفعة تلف المدة فكان كشراء
 الحب والمقصود من الرهن التوثيق
 واستبقاء الدين من المهرهون عند
 الحصل والزرع قد يتأخر الى وقت
 البيع أو يضيع الارض فلا
 يتيسر بيع الارض في ذلك الوقت

امالته بالزرع أو نقصان قيمتها من قبل الرغبه فيها لا يحصل مقصود الرهن من استيفاء الدين وبعده
 وقول من الرهن قبل بدو الصلاح اى وحكمه العتق وان يشترط قطعه كما يأتي التصريح به في كلام الشارح عقب قول المصنف
 وان لم يعلم هل يفسد الخ (قوله ولو موصوفة بصفة السلم) وظاهره انه لا يشترط لعينه عدم طول الفصل بينه وبين القبض على
 خلاف ما مر في المقرض في القنة وقد يفرق بأن المقرض من الرهن التوثيق وما دام باقيا في ذمة الراهن هو محتاج الى التوثيق
 والمقرض من المقرض دفع الحاجة والغالب عدم قيامها مع طول الفصل بين التوثيق والقبض بل اذا طال الفصل فالغالب على
 المقرض اعراضه عما اقترضه والسعى في تصيل غيره لئلنه امتناع المقرض من قيامه على المقرض واملهم بطل الفلق في العين
 لانه يفتقر عن غيره ولعل حتى المقرض به دون غيره من بقية مال المقرض نزل منزلة ما قبضه فيعلق نفسه به وعدم التقاتم الى غيره
 مادامت العين موجودة (قوله فلا يصح رهن منفعة) اى ومنها فاع الخلو ان فلا يصح رهنها (قوله لتلقها شيأ فشيأ) فيه نظر بالنسبة
 لعمل المقرض في الذمة متلا بل وبالنسبة لمنفعة ملك الراهن كان يرهن منفعة سكنى دار سنة من غير تعيين السنة اه سم على ج =

قوله (أقول) فيه ثلثان الثلثة المتعلقة بالثمة من قبل الدين وقدم أنه لا يصح رهن والمهمة لا يصح رهن لعدم التميز وسيأتي
 ان المتعلقة بالثمة بالعين بشرط اتصالها بالثمة وهو يؤدى الى قولها كالأرض قبل وقت البيع (قوله والثالث في دفع رهنه)
 أى الدين (قوله تنزيلا للثمة العين) ظاهره على هذا أنه لا بد من قبضه منه ثم ردة البعيلين ويقتل الاكتفاء بقائه في دفعه
 وأن لا يقبضه منه ويكون المراد بكونه رهن للثمة العين في الجلة فلو رجع لكن في ع رهنه وقد قالوا في رهن الدين بمن هو عليه
 اذ القابض لا بد من قبض حقيق فظهر القابض (قوله وحمل المتع في الابتداء) أى وكان الرهن جليلا فقد الابتداء مخرج لصورة
 الجناية على المرهون وقد جعله يخرج من ثلث المدين وهذا إنما يلزم لعدم الرهن في عبارة المؤلف فجعل في الشرع وسيأتي
 كلامه بإياه كالا يقتضى قوله وحمل الكلام الخ ليس على ما يفتى وكان الظاهر أن يقول ولا يرد كذا وكذا السكون الكلام على الرهن
 الجلي (قوله كون المرهون ديناً) أى لا يكون ديناً الخ (قوله ومن مات) أى ومن مات الخ فهو مستحق له قوله كقول الخ والظاهر
 أنه مستأنف ويشهد معنى الاستئناس وإنما يظهر كونه معطوفاً وليد كره ٢٥٧ جواً وبهذا كرجوا ما بقوله تعلق الخ

(قوله ولا يحتاج لأذن شريكه)
 أى لحل التصرف أى صحة
 القبض فلا يتوقف على إذن غايته
 أنه إذا قبض المتقول بالأذن من
 شريكه أم وصار كل منهما ماطرفاً
 في الضمان والقرار على من تعلق
 العين فحسبه ذكر في حواش
 شرح الروض وظاهر كلام
 الشارح كبح أن الأذن في قبض
 المتقول شرط لصحة القبض (قوله
 الا فى المتقول) أى فلا يحتاج اليه
 في المقار ويقتضى أنه إذا قلب الضمان
 عدم الضمان ويوجب بان اليد
 عليه ليست حسنة وأنه لا تقتضى
 في قبضه بلوازها (قوله يده)
 أى شريكه (قوله جازوناب)

وبعد مخرج من كونه ديناً ولا رهن وقت ومكان وأمواله والثاني يصح رهنه بقوله
 مغرة العين وحمل المتع في الابتداء فلا ينافى كون المرهون ديناً أو منفعة بلا إنشاء كبذل
 الجناية على المرهون فإنه محكوم عليه في ذمة الجاني بأنه رهن مجتنب على الراهن الأبراء
 منه ومن مات مديناً وله منفعة أو دين تعلق الدين بقرضه ومثابته ومنعته تعلق رهن
 (وبعد رهن المشاع) من الشريك وشريكه وقبضه بقبض البائع كالأى البيع فيكون
 بالتعليق في غير المتقول وبانقل في المتقول ولا يحتاج لأذن شريكه الا فى المتقول فاذ لم
 يأذن ورضى المرتهن كونه يده جازوناب عنه في القبض والا تأم الحاكم عدلاً يكون في
 يملكهما ويؤجره ان كان محالاً يجره ويغيرى الما ياتين المرتهن والشريك بجرهما يجر
 الشريك فعدم حصصه من نصيبه من يتبعين من دارمته كمن غير أن شريكه كما
 يجوز بيعه مغلولاً فلهما مخرج المرهون لشريكه لزمه قبضه وهذا لأنه حصل له فيه
 (و) يصح رهن (الام دون ولها) الفتن ولو صفوا (وصكه) أى رهنه دون البقاء الملك
 فيهما فلا تفرق وهو في الام يجب يفسخ به البيع المشروط فيه الرهن ان كان المرتهن
 باعلا كونه ذات ولو قول الشارح من الام يجب لقول المصنف ويصح رهن الام مع
 وانما تصرف على ذلك مع عموم كلام المتن لأنه جعل كلامه على كلام الاصحاب إذ كلامهم
 في الامه وان جميع الاحكام الامية انما تأتي فيما (وعند الحاجة) الى فوفية الدين من

٢٤ به ث مقتضاه انه يكون قابلاً باعتده بتصرف الرضا وليس كذلك بل لا بد من القفل من أحدهما وعدم الرهن
 الآخر كما يعلم من باب الو كانه قوله وناب عنه) أى مرتهنه (قوله لو يجره) أى العدل بأذن من الحاكم قال في الايعاب وان أيا
 الاجارة لا يجره معاملة المصلحة ولا تقرر كونها كالعين فكيف يجبرهما على ذلك لانها ما كانتا معاً ما دارا كانتا محضين بقصده
 فكيفه الشارح من جبرهما بما لم يسلطهما اه ولقد يقال هذا الظاهر بالقسمه لالو أيا أو أحدهما اماروياً فلا وجه لاجاره
 مع وجودهما ورضاهما فلو رجع الان يقال اذن القاضي في جعل العين تحت يده مبر كلوصه كحل وهو يجوز له الايجار
 والتصرف فيخلو كفيه بصفوا المولى وعلى هذا فالمراد بجره وان رضى جازوناب حتى لو أراد المباشرة بالقسمه لانهما ان
 اخ لهما (قوله فتم) أى من قول المصنف مع رهن الخ (قوله كما يجوز بيعه) أى الجزا من (قوله لزمه) أى الراهن (قوله رهنه)
 أى تكون رهنه (قوله وهو في الام) أى كون المرهون أحدهما دون الآخر (قوله يفسخ به البيع) أى يجوز بيعه القسم لانه
 يجوز بيعه بتقسيمه العقد كما يشهد قوله بفسخه دون يفسخه

(قوله عليه) أي المومن وبه يجمع التعلل الا في قوله (كان نومه) أي غلبت فيه سعة الفرح على البيع او فكم من الفرح
للقاضي وبذلك جمع ما بين من سم (قوله وبطل غدا) أي يجب ان يبطل منه الخ وعبارة سم على ج او بادرنا قبل
الجليل الى التصرف في المال هل يتركه ذلك غير مرون وجواب الظاهر لا لا لم يوجد استثناء من المزمع تبين اه (قوله)
والما قبل منه اولا التزم وقية الدين منه وبه الا في يفتون ما التزمه فكان من اشترى عبدا بشرط اعتاقه ليس له انصرف
فيه قبل الاصل فكم كونه ملوكا (قوله فبشرط بيعا) ولو اذن في بيعه بطل ما قبله بكونه عند الاشرف على الفساد
ولا الا في قول بيع جلابيع على كونه عند الاشرف على الفساد ولا لاحتماله بيعه الا فيه فكلوا القربة الا في لان
الاصل ان عبارة المكشوفان من الافاء ٢٦٥ (قوله لا في سائر الخ) يتأمل عدم ما ذكره في قوله ان يرفعه

المرتزق الحاكم الخالص في ان
 البائع له هو الرهن ان الجلب لبيع
 والا فالحاكم وفاته يقتضي ان
 المرتزق ليس له ولاية البيع تأمل
 الا ان يكون الظهير في قوله
 السابق لبيع راجعاً للمرتزق
 (قوله جل الصورة الاولى) وهي
 قوله ويبيع المرتزق وحيثما الخ
 ومما لا يوافق مع شواهد السور
 الثلاث لانها دلالة على انه هو
 البيع وكانت اولى بالنظر لقوله
 وان شرط منع بيعه الخ حفا
 وقال سم على حج مانعه
 مما ية الرهن وشربه فلا أدن
 الرهن المرتزق في حقه فربان
 تركه اولاً يأنه وقوله الرهن الى
 اقتضى كايضه الرهن وقوله
 لتتوى فمن على الاقله قبل
 سابقاً انه لا يصح بيع المرتزق
 الا بصحة المالك فنفى جل

هذا علموهم بما يجب ان البيع انما المتنع في حقه المائل للكونه الا في حقه الماخوذ كراه التاراج
 يسرع
 (قوله لمع مطلقا) اي سالا كذا الذين اوصوا بما لا يمكن محالا بقبضه ويسرع اليه القصد (قوله لمع في التصرع مطلقا) سواء
 كان قوما بقبضه او لا (قوله عند فساد في القربة) اي بان كانت عملا لا يقبض وروحت جرح بل يصل معه فسادها او بشرط بعضها
 هذا الاشراف على الفساد (قوله والاجاز) بان كانت تصنف (قوله وان لم يبد) غاية (قوله جانيا بها) اي تزول الجائفة بها
 (قوله نعم) استندوا على قولهم والايانزوها (قوله ان دونه) اي القبر (قوله لو لكل المتع) مثل ذلك ما لو اراد الراهن بيعها قبل
 اوان يمسكها الذين يزعمون الدين ومنع الرهن من البيع وفي جواز اجابته قاله قلنا ظاهره ان لا يقوت بقطعها قبل اوان
 الجذاذ في هذه الحالة تنفي على الرهن (قوله كالذي يسرع) اي فنعما لتفصيل المار

(قوله ودينه من بيعه) أي يبيع من الدين حياته كالصبي والفقير (قوله ولو طرأ) أي إذا (قوله قبل قبضته) أي قبل بيعه بعد القبض وقضه من ١٠ عياب ونحوه بعد القبض قبله فلا يباع قهراً على الرهن لأن الرهن من غير لازم حيث وجب وهل يبيعه المرتهن بأذن الرهاجن في بيعه يكون أفقهما سائر التقدير قبض المرتهن لمن الرهن فيكون غنمه منها أو لا يبيع ولا نظر لأنه سيقتل لعدم لزوم الرهن المقتضى لفساد المرتهن على بيعه كل محقر بما في قبيل الركن الثاني ما يقتضي ترجيح الأولى لأنهم يبيعوا الرهن بمبلغ من غلاته من على سبيل قبضته وكذا أفق في بيعه قابل لما قال ما هنا أولى لأنه وجد بعد الرهن المستدرك لزومه إلى تقدير القبض ولا كذلك ثم على الثاني فهل يبيع به عن الرهن ويكون وكيلاً عنه بأنه لا خلاف في بيعه ولا لأنه لا يذن في بيعه عطفاً على من يبيع الرهن الذي لا يلزم كل محقر ١٠ عياب (أقول) والأقرب الثاني لما على (قوله قبض المرهون) أي ما قبل قبضه فلا يباع لأن الرهن جائز من بيعه فلا يفسد (قوله سخطاً أو بيقعة) أي نسخة ٣٦١ وقد أطلق الشارح في اقتاده صفة رهن

يسرع فساد رهنه ما اشتد حبه كيحه (وإن رهن) يؤول (مما لا يسرع فساد فطرأ ما عرضه فساد قبل) حاول (الأجل كخطئة بطلت) وإن لم يذوق قبضتها لم ينفسخ الرهن (بالحال) ولو طرأ ذلك قبل قبضه لأن المداوم أقوى من الابتداء أذكر أن يبيع الآن بطل ولو أبقى بعد البيع وقبل القبض لم ينفسخ فبيعاً حيث أنه لم يذوق قبضتها قهراً على الرهن إن امتنع وقبض المرهون ويحصل منه ويملكه سخطاً أو بيقعة وهل يبيع رهن القبض قبل بدو صلاحه قياساً على رهن الفقرة قبل بدو صلاحها أطلق الشارح في اقتاده ٤ صفة ذلك وقصر امتناعه وفصل الواو درجة ما في غناؤه فقال يبيع أن كانت مدين حال وشرط قطعها أو بيعها بشرط القطع أو مطلقاً أو جزئياً يحصل مع الأدراك أو قبلها وبعد بشرط القطع والبيع ولا يبيع فيما عدا ذلك ١٠ قال وإطلاق الشارح يجوز على هذا التفسير وهو ما أخرجهما فقره وما نوزع بين ظهور الفرق فإن المترقب هنا بشرط الصلاح فكيف يقاس على مترقب الفساد في جميع الأحوال المتروكة جود مسوغ البيع فالمرهون كمن التبصير (ويجوز أن يستعيرها المرهون بدونه بالاجماع وإن كانت العارية ضماناً كالقول الأخير) الرهن بملكه على دين ففعل فإنه كالقبضه ودونه لأن الرهن وثق وهو يحصل بملكه بدليل الأشهاد والكتابات بخلاف بيع ملك غيره لنفسه لا يبيع لأن البيع معاوضة فلا يملك الثمن من لا يملك المثل وشمل كلامهم المداوم والناظر فضع أمارتها لذلك وهو التبعة كما قاله الاستوى وألحق بذلك ما لو أعارها أو صرح بالتزويج بها أو الضرب على صورتها وإن لم تصح أمارتها في غير ذلك

الفرق قبل بدو صلاحها وقصر امتناعه وفصل الواو الخ وهي التسمية ثلث الضمير ولكن على الأصل هو المداوم لأن حكم الفقرة تقدم في قوله وإن رهن الفقرة مفردتان كانت الخ (قوله وهل يبيع رهن الضمير) أي الضمير (قوله هل رهن الفقرة) أي التي تبصير (قوله فقال يبيع أن كان) أي الضمير (قوله وهو جزئياً) أي أو كان الدين الذي يدين به جزئياً وكان الأولى أن يقول أو جزئياً لأنه عطف على قوله حال (قوله ولا يبيع فيما عدا ذلك) مثل ما لو كان يبيع بعد الأدراك أو بعده ولم يشرط قطعها وفي فساد الرهن حيث سخط نظر وما المانع من صفة وأجبار الرهن على بيعه بعد الحلول المهم الآن يقال لا يلزم من ادعاء أن قطعه بل إن العادة قبيحة أخيراً قطعه مدة جداراً كليت الاستماع به كما خرج إذا التزمه من بدو صلاحها (قوله ويجوز أن يستعير) ظاهره ولو كان الضمير الدين ونفي خلافه فلا يبيع الرهن في هذه الحالة لعدم انطباق ضابط الرهن عليه لأنه في هذه الصورة كأنه رهن ماله ليستقر في ماله ولا معنى له (فرع) ولو اشتق المالك والرهن في الآن في موضع يده عليه رهنه وعدمه فالظاهر تصديق المالك لأن الأصل عدم الأدلة في القبض وعليه فإذا اتفق المرهون ضمن بأعصى القيم (قوله بدليل الأشهاد والكتابات) أي ما كان كلاً منها يحصل به التوثيق كونه ليس ملكاً كانت لارط (قوله فضع أمارتها لذلك) أي الرهن (قوله وهو التبعة كما قاله الاستوى) أي بعد حلول الدين أو في المالك فظاهره وإن لم يوف بيع المداوم يضمن حق المرتهن إن لم تكن من جنسه فإن كانت من جنسه جعلها عوضاً عنه بدنه بصفة تدل على نقل الملك (قوله وبصرح) أي المبيع (قوله على صورتها) أي اللونين هما إذا كان فزعم ما معلوم أو يكونان كالصفة التي تعادل اللونين بها (قوله في غير ذلك) أي كأمارة التبعة

(قوله بعد الرحمن) أي ولو زعمنا أخذ من قول ج بعد قوله فلو تفتى في ذلك الخ لا يقال كلامه ولا يصح منه وهو مضمن ما دام لم يقبضه من جهة من صحيح (قوله فيدي) أي يسع (قوله ذلك) أي دين الله (قوله عين ماله) أي نفسه (قوله كلامهما) أي عين ماله وذمته (قوله لوسق لومات) أي المصير (قوله يلزمه) أي المالك (قوله يصح أن يرحنه بأكثر) قال في الإيعاب يؤخذ منه محل اشتراط معرفة الجنس ومباينة على ما لا يقرض الاصر الى خيرة الدين والالام بشرط ٨١ (اقول) وقد يقع الاختصاص في الضرر وفي التعصيم في حقوا الجنس فانه اذا اخذت تضاماً وجاؤه على جنس يميز جوده أو بحال فيصير على المصير بخلافه بخلاف قوله بمثلت فان المصير موطن تنسقه فيه على جهة أو تقبله بقيته فلم يحد له ما عاين ما وطن نفسه عليه وموت الأذن بخلاف غيره فانه قد يظن انه يفسر بتيسر وجوده عند الحاجة لتقليصه أو بأجل ينقضي عند ادائه فلا تملكه فلا يكون الحاصل بخلافه ومع ذلك الأقرب ٢٦٢

أوجبا شئت أو كيف شئت على ما يأتي (قوله بمثلت) ساقط في العارية ان الحق في التسليم ما شئت أنه يتصدق بالمعاد فمثلة قبله انه يتصدق بما يعتاد ومن مثله عليه فليأمل اه سم على ج وقد يفرق بين الاتساع في المغار بغير المعتاد يعود منه ضرر على المالك بخلاف الرهن با كمين قبته لا يعود ضرر عليه أذانيه أن يباع في الدين وما زاد على نفسه باق في ذمة المستعير (قوله وكونه واحداً) قد تضمنه معرفة المرهون منه فانه اه سم على ج وقد يجمع فانه ذلك بلوا أن يعرف للمرهون عند بكونه بعض جماعة معين كان يقال زيد وعمرو ويكرهون عند بكونهم قد عرفهم أجمالاً ولا بد من تعيين المرهون عند بكونه واحداً أو متعدداً

(قوله الماس) أي من قوله لا اختلاف الاغراض الخ (قوله فلو تفتى في ذلك) أي ولو بان عينه فاقاسه فخر من من عدل يصح الرهن (قوله بطل) أي لم يصح ولا يمنع من ذلك التصريح بالماضي لأن الأفعال في عبارات المصنفين مجردة عن الزمان صادمهم بمجرد الحديث كما أنه قبل فهو باطل (قوله وكالاستعارة الخ) أو الما بطل في الشرط ومنه ما واحد فخره من اثنين مع انه لا ضرورة فيه على الرهن بل فيه تصديق عليه أو بعبارة أخرى فمكة به في دفع حصة أحد الاثنين لانه وان كان فيه تصديق من هذه الجهة لكن فيه اضرار من جهة أخرى وهي أنه قد يؤدي الحال الى بيع حصة أحد المرتين فينتقص ملكه وأيضاً فيبيع الله فأيضاً قد تكون قبته أنقص من له في القبة (قوله ولو قاله) أي لمد بن (قوله المضمون) أي وهو الاثن (قوله فلو تفتى في ذلك) أي ولو بعد انشكاكه

الراهن

عند بكونهم قد عرفهم أجمالاً ولا بد من تعيين المرهون عند بكونه واحداً أو متعدداً

(قوله الماس) أي من قوله لا اختلاف الاغراض الخ (قوله فلو تفتى في ذلك) أي ولو بان عينه فاقاسه فخر من من عدل يصح الرهن (قوله بطل) أي لم يصح ولا يمنع من ذلك التصريح بالماضي لأن الأفعال في عبارات المصنفين مجردة عن الزمان صادمهم بمجرد الحديث كما أنه قبل فهو باطل (قوله وكالاستعارة الخ) أو الما بطل في الشرط ومنه ما واحد فخره من اثنين مع انه لا ضرورة فيه على الرهن بل فيه تصديق عليه أو بعبارة أخرى فمكة به في دفع حصة أحد الاثنين لانه وان كان فيه تصديق من هذه الجهة لكن فيه اضرار من جهة أخرى وهي أنه قد يؤدي الحال الى بيع حصة أحد المرتين فينتقص ملكه وأيضاً فيبيع الله فأيضاً قد تكون قبته أنقص من له في القبة (قوله ولو قاله) أي لمد بن (قوله المضمون) أي وهو الاثن (قوله فلو تفتى في ذلك) أي ولو بعد انشكاكه

(قوله اذا المرتهن) على عدم قبض المرتهن وقوله ولم يسقط عنه له م قبض الرهن (قوله مطلقا) انما هو مبرا او مضمرا (قوله) ولواقتضاه اى المعارض الرهن (قوله اقبه بقبضه) اى بلا انشاء عقد اخذ من قبل الشارع السابق بعد قول المصنف وشروط المرهون كونه عينا وعلى المتع فى الابتداء اخلا بئنا كونه المرهون ديناً ومقتضى بلا انشاء كبذل الجناية (قوله اقل من ذلك) اى ما يتبين به (قوله وان قضاء المالك) اى مالك العين المعارة ٢٦٣ (قوله) قال فى شرح الروض ولو استعار

من الرهن ضمن لاستيعور الا ان اقتضاها ولو جاز المرتهن فلا ضمان (عليها اذا المرتهن أمين ولم يسقط الحق من ذمة الرهن ولو اقتضاه المالك فبما ساق المرهون قبضه قبل قبض المرتهن لم يسقط او بعبارة من الموردين والمصرف ولو اقتضاه المالك اقبه بقبضه كمال الزكوى اى ظاهر كلامهم (ولا رجوع للمالك) فيه (بعد قبض المرتهن) والا لم يكن لهذا الرهن معنى اذ لا يوق به وانهم يجوزوا الرجوع قبل قبضه وهو كذلك على القولين لعدم لزومه (فإذا حل الدين وكان سالما) وأمهله المرتهن فان طالبه ب الدين وامتنع من أداء الدين (ويبيع المالك للبيع) لانه قد يبدى ملكه (ويبيع ان لم يقض) بضم آله (الدين) من جهة الرهن او المالك وشبههما كتجبر اى يبيعه الحاكم وان لم يأت المالك ولو أيسر الرهن كإبطال ضمان النعمة وان أيسر الأصل (ثم) بعبارة (ويبيع المالك) على الرهن (بما يسع به) لانه لم يقض من الدين غير ما دام يسع به على القيمة أو تقصر عنها لكن بما يتبين به اذ يسع الحالم لا يمكن فيه اقل من ذلك وان قضاء المالك انقضى الرهن ويرجع بمقتضاه على الرهن ان قضى بقبضه والا فلا يرجع له كالأذى دين غيره فى ذمة ان لا يقال الرهن بالاذن كالضمان به فيرجع وان قضى بغيره بالاذن ايضا لا تقبل له ذلك اذ اقضى من ثمن المرهون كما امر امن غيره كما قد افلا وحاصلة قصر الرجوع فيها على محل الضمان وهو خارجة المرهون وثمرته الضمان فان أيسر الرهن بالاذن فشهده المرتهن المعبر قبل لعدم النعمة ويسقط الرهن فى عدم الاذن لان الاصل عدمه ولو رهن شخص شيئا من ماله من غير ما ذمه مع ورجع عليه ان يسع بما يسع به أو بغيره مع ولم يرجع عليه بشئ كتقصره فى الضمان فيها وقد أنكر العلامة المصرى هنا فقال لنا مرهون يصح بيعه جزا بغيره اذن المرتهن وصورة استعارة ربا لغيره بشرطه ففعل ثم اشتراء المستعير من المعبر بغيره اذن المرتهن لعدم تقويت الوثيقة وما يرجع به احتمال بالقبض وقد بينه وبين مقابله من عدم الصحة ورجع الصحة بيع ونقل ذلك من تصريح الجرجاني وهو الاوجه لان شراء المضر المرتهن بل يؤكده لانه كان يصلح لمراجعة المعبر ورجع عاقبه ذلك وبشراء الرهن او تقع ذلك ولو حكمه افسد رهن ثم استعاده الرهن فأفلس أو مات لحكمه بخلاف مصرى فتمت به بين الغرما به امتحان كان من مذهبه بباله قبض الرهن حتى أقفل أو مات بعد صحت لان هذه قضية طرأ لم يتناولها حكم الشافعى

من يقضى عليه رهنه فله رهنه ثم رده هل يقضى عليه لانه متق من الشرع أو لا يتعلق الوثيقة به أو يقال ان كان موصرا عتقا والا فلا فيه نظرا و اعتمد من الثاني مع على جميع (قوله) ويرجع المالك اى وجوب افلا باع بالمرأحة لم يبعد (قوله) وان قضاء المالك اى مالك العين المعارة (قوله) وحاصلة قصر الرجوع فيها اى الى الرهن والضمان (قوله) فان أيسر الرهن الاذن اى فى القضاء (قوله) قبل اى ولا يلزم من قبضة ثبوت الرهن لما هو معلوم ان الحق لا يثبت بشاهد واحد (قوله) ان يسع بما يسع به اى فلو قضى الدين من ماله بغيره من المدين لم يرجع وان كان الرهن باذنه قياسا على ما تقدم من ان المعبر ولو قضى الدين بغيره اذن المستعير يرجع لانه لم يؤمن من المرهون (قوله) وقد أنكر العلامة اى أشاء اى أنه قد لا يتوقف صحة البيع على مراجعة المرتهن (قوله) ونقل ذلك من تصحيح الجرجاني لعل ذلك من تصحيح الجرجاني لعل

المراجه أبو المصايب احدى من مجمل مصنف التصريح والمعاذ بالقبض والشافعى مات ما جاعل من أصحابنا الى البصرة سنة ثنتين ومائتين وأربعمائة قاله ابن الصلاح فى طبقاته وابن سعد اه من طبقات الاسنوى وهذه من أهل حرجان جماعة كثيرة وصقهم بالعرف والعلوم (قوله ثم استعاده) اى أخذه وان لم يأت فيه المرتهن (قوله بين الغرما به) اى بالاستعانة (قوله لان هذه) فليل القول فتدان كان الخ

[illegible]

لأنهما على الصفة أو لأنه أو ندعة وتبعه على ذلك تبع عن بعد وهي قاعدة تخرج منها مسائل من الجارية والمهية وتعلق الخلاف قبل الصفة ونحوها وما ذكره ظاهر أن حكم الصفة فإن حكمه موجب فلا لتأويل ذلك حيث لا نه مفرد صنف لمرة فقيم الأثار المترتبة عليه سواء الموصوفة والتابعة وهذا هو الذي كان في الوردية الله تعالى برأه وأقضى به بعض أكابر العصر بعده يقول كثير من أدركناه منصرفا الكلام العراق أن ذلك خرج من الخلاف تخرج الاتفاق على اعتبارها إذ لو نظرنا إلى ذلك لما استقرت عقائد الاحكام (فصل) في شروط المروءة ولزوم الرهن (شرط المروءة) ليصح الرهن (كونه ذكرا) ولو كانا تعلقا بالذمة وجعل الرهن يابح على عدم تعلقها بها ومنفعة كالعمل في الجارة الذمة لا مكان استيفائه يبيع المروءون ويقتضيه من غنة لا جارة العين التمسدر استيفاء من غير العين وإن بيع المروءون ولا بمن كونه ايضا معناه لو ما قدره وعقته فلو جعله اسدهما ووهن بأسد الدين لم يبيع الرهن وقد يفتي العلم عن التسعين لأن الاجلهم يتألفه مولون دينا ترهن أو قد يقان خلافه لما كل من الرهن والاداءة وطرز صحة شرطه عن قاسد فرهن وتحدد في نشر الامر صحيح لوجوه مقتضيه واستثنى ابن شيران مما مر ما ضمن من درهم الى عشرة فإنه يجوز خلاف الرهن به وقوله الركني عنه وأقره والوجه الصحة في الرهن كالضمان إذ المؤثر هنا الجهل والابهام وهما مستثنيتان (فتاوى) أي موجودا حال ولا يبقى منه لفظ الدين) لا يلزم من التسمية الوعد والال يسمي المودوم

برئ الدافع فكان الحق المحصر
فيهم لكن في حاشية شيخنا الزبدي
انه لا بد من حصر المستحق
ليكون المرهون به معلوما دون
ما اذا تعلققت بالعين وعلى هاتين
السلطتين يحصل الكلامان
المتناقضان اه فاقوه قوله لا بد
من حصر المستحق عدم الصفة في
شروطك (قوله على عدم تعلقها
بها) اي بان كان النصاب باقيا
فانما يستند تتعلق بعين المال
تعلق شركة (قوله وقديفغى العلم
الخ) اي بان يقال يشترط كونه
معلوما من غير زيادة اتمام قوله
قدوره وصفته فلا يلزم اتحاد
الدينين قدرا وصفة فالرهن
باحدهما بطل مع العلم بقدوره
وصفته (قوله يافيه) اي العلم قوله
اي في العلم بفساد الشرط بالاولى
كالا اشتري واقترض شيان دلت
اه سم على حج (قوله مع) هذا ايضا
بفساد الاول مع والا فلا عبارة
صحة الرهن فبما لو رهن بدين قد مع
يؤثر في غلظ الصفة الا لا بها لانه
مقتضيه (اي الدين (قوله عامر) اه
اي عاذا كرم الرهن بدينه الى غير

(قوله معقودا) فيمنع وفريق بين نسيئة تملك على الزوج ونسيئة لا تملك على الزوج يدل على العلم اهـ ثم على حج (قوله لازما في نفسه) اى من طريق الدائن والمدين (قوله كدين اتلاف وقرض) اى بان كلامه ما لا يزم مستقر وقوله لا يمكن المبيع الذي لم يقبض بعد انقضاء الخيار وقوله يكون المدين مستقرا غير لازم كبيع الكفاية وقد لا يكون لازما ولا مستقرا كبيع المبيع زمن اختيار قبل القبض (قوله) هو وقع السؤال عن النسيئة المكفارة هل يصح الرهن عليها (قوله بالعين) اى بسبب العين الخ (قوله والحق بها) اى العين ٣٦٥ . المضمونة (قوله وقد عاينوا) المراد بردها فوراً اعلام ما كماله ما يرد

الاعلام سقط الرهن وبمع ذلك لا يصح الرهن بها لانها سارت كالوديعة (قوله وانما لا يصح كفالتها) فبمع هذه ضمان الامانة الشرعية لا لحاقها بها بالعين المضمونة وظاهره بيان اختلاف فيها بتوجيهه والظاهر خلافه لتخصصهم هذه ضمان العين بالمضونة فلما راجع (قوله وبه علم) اى بقوله اما الامانة الخ (قوله من مستقر) فيه تيقن وانما اخذته ليقنع به لا يسمى استعارة فان التاخر من الاطلاق المنقعة حتى يبر (قوله وبه صرح الماوردي) معقود (قوله وهو) اى الرهن (قوله كذلك) اى مستحقا (قوله وقال السبكي) قال سم على حج المحقق بطلان الشرط المذكور مطلقا ولا يعول على ما قاله السبكي نعم حتى امتناع اخراج الكتاب من محله حيث فاق الانتفاع به فيه لان الشرط المذكور وان كان باطلا لا يفتن منع الوقفا اخرجه

وهو (لازما) في نفسه كفن المبيع بعد اختياره ودين الكتابه قالوا يزم ومقابله وصان الذين في نفسه وان لم يوجد فلهذا لا يلزم بين الثبوت والزوج وسواء اؤتمنعه استقرار كدين اتلاف وقرض ام لا كفن مبيع لم يقبض وأجرة ما لم تستوفى منتهى (فلا يصح) رهن (بالعين) المضمونة كالأخذ بقبول المبيع القاسم والسوم والمضومة والمستعار والحق بها ما يجب رده فوراً كالأمانة الشرعية (في الاصح) لانه تصالح كذا الرهن في الدائنة فلا يثبت في غيرهما ولايتها لا تستوفى من فتن الموهون فيه دوم جدي لا ان غاية والشئ يصح كفها ما وفرق الاول بان الضامن العين بقدر على نفسه عليها فيحصل لطلبها الضمان وحصول العين من فتن الموهون لا يتصور أما الامانة كالوديعة فلا يصح بها جواز به علم بطلان ما اعتد من أخذ من مستعير كقابض وقوف وبه صرح الماوردي وما اختلف به الفضل من لزوم شرط الوقت ذلك والمحل به مردود بانه رهن بالعين لا مسماوي غير مضمونة لولا تفتن من غير تقصير وبان الرهن بعض المستحقين وهو لا يكون كذلك وقال السبكي ان معنى الرهن الشئ فيأطأ أو القفوة وأراد ان يكون الموهون تركة صرح وان جهل مراد احق بطلان الشرط جلا على الشرع فلا يجوز اخرجه برهن تهمي ولا يفيد لهافته للشرط والفساد الاستثناء فكأنه قال لا يصح مطلقا بشرط هذا صحيح لان روجه مظنة ضماحه واحقل صفة جلا على القفوى وهو الاقرب تصحيح الكلام ما يمكن انتهى واعترض الزركشى ترجحه بان الاحكام الشرعية لا تقبض النقص وكيف يحكم بالحق مع امتناع به مشرفا فلا فائدها واجب عنه ما به انما جعل بشرط مع ذلك لانه لم يرض بالانتفاع به الا باعطاء الاخذ وثيقة تعنه على اعادته ونذكره حتى لا يشاء وان كان ثقة لانه مع ذلك قد يخطأ في وقده كما هو مشاهد ويحت الناظر على طلبه لانه يثق عليه مراعاتها واذا اقتضاها هذا فالشرط بلاؤها منه لو امكن به من حيث اذ لا يصح على ذلك الاحتياط واعلم ان محمل اعتبار شرط عدم اخرجه وان اقتضا شرط الرهن ما يتيسر الانتفاع به في ذلك المثل والاجازة اخرجه منه لو توفيقه في محله آخر بركة فله عند قضاء حاجته كالفوق يترك بعضهم وهو

٣٦٥ به ث فعمل به بالنسبة لذلك (قوله واحقل صفة) اى الشرط (قوله واعترض الزركشى ترجحه) اى صحة الشرط (قوله فلا فائدها) اى الصفة (قوله واجب عنه) اى فيكون الشرط صحيحا يصح به لكن قال سم ما تقدم (قوله مع ذلك) اى مع ارادة المعنى القفوى حيث علم انه اراد أو اخل عليه حيث جهل مراد (قوله والاجازة اخرجه) اى من غير رهن وعليه فلو خالف واضع اليد على الكتاب المذكور وأخذوهنا وتلف عنده فلا ضمان لان حكم قاسم العقود كصحة ما في الضمان وعدمه اما لو تلفه فله الضمان بغيره بتقدير كونه مملوكا (قوله في محله آخر) اى ولو بعد ادعى ما اقتضاه اطلاقه لكن (قوله فخرج الخ) يحسن الجواب على ما في النسخ التي يابى بناه

الظاهر انه مقيد بمطلوب عدم ارجاعه منه بعد تعرض الواجب ما يمكن فانه يمكن في رواية اخرى وجوب ارجاعه ما يقرب من ثلث الحسن وقد يشهد بالواحد من مسند وقطع الانتفاع به ولم يرجع هو سبب قالوا انصرف فقلته لا قرب مسند اليه ولا يمنع ذلك من وجوب المصلحة لغيره ما يبرته العادة في اخراج الكتب من اعطاه فهو كراسته ليقطع ما وجد عاظم ما يوجب لها فلا يجوز اعطاء الكتاب بشما حتى لو كان محصو كائين في جواز ذلك الحيلة لانه سهل من ارجاع حقه الى غيره مما يفسد به وعليه فالوجوب العادة لا انتفاع بمصلحته كالحصان ارجاعه على الناظر لمصلحة في طلب رده او فائدة اخرى من ختمه به وعدم قصره على واحد من غيره ومثل المحقق ٢٦٦ كتب اللغة التي يصان من يطالع كتابه الى امرائه موضع منصرف فقلته لانه

لا يتأني مقصود ما أخذ كراسته مثلا قوله او يستعيره لعل المراد بكن ما يستعيره اه سم قوله وجبت له مكان الخ وجوبه يؤخذ من قوله السابق فالزوم ومقابلته وصفان للدين الخ قوله وقد يقتصر القرض استثنائه من اشتراط كون الموهوب به ديناً ثابتاً اذا فهو مضمون انه ثابت قبل سبب الرهن (لونه احشوق الرهن) قد يقال بل يشاء جعاً في صورة القرض من انما يقع بالتقضي ان مقتضى وقف الملك على التقضي وقضائه عليه اذ كيف يثبت بدونه الملك فاما الآن بصورة ما اذا وقع القبض بين الشقين بان عتب قوله اقترضت هذه الدراهم بفسادها وقد يقع ملكها بهذا السلام قبل تمام العقد الا ان يقال يكفي ملكه بعد علم العتد

ومعذرة ان لا يقدم الا أحد الشقين اه سم على حج هذا وما ذكره من التوقف في القرض ياتي منه الشوب في الفن اذا شرط في البيع اختيار المبيع او له سبيل وكذا لو بشرط بئس الى ان الملك في زمن خيار المجلس موقوف وهو ارجح (قوله بخلاف البيع والكتاب) اي فان الكتاب ليست مصالح البيع (قوله ولا وجوب عدم الاحتياج لذلك) اي التقدير بشو له فملكه (قوله كما قرر) اي في قوله قد يقتصر (قوله ولو قال بعتك) ليس هذا كراسته ارجاع ما تقدم في الكلام على البيعة من قوله او بعتك هذا بكذا على ان ترضى الخ لانه حرام البيع الا رجوعه بالاجابة وتوقفه من ابن المقرئ فقيه زيادة على ما تقدم ثم (قوله ان يقول بعتي) يعني هنا قوله ولا يصح اذا قال بعتي هذا بكذا ورضيت الخ

(قوله المالك) اى فى قوله لا كما تبالغ (قوله لاتهما الاصر) اى لان الامر فيهما يصبى الى الزوم (قوله والاصل فى وضعه) صلب مغاير للاصلية الى الزوم لان معناها انه بعد عدة اخبار وصبر لا يماثل ويغنى ان اصل وضعه الزوم انه المقصود من الدوام كما تقدم (قوله غيبه كراستنا خفيه بعده) ولقد يقال ليس مراد الشارح بذلك الاعتراض بل دفع ما يقال من صحة الرهن بذلك تنافي اشتراط الزوم فى الدين (قوله ولا يباح المرهون الا بعد انقضاء ٣٧ الخبر) اى بان كان الفنى حلالا وموقفا جلا

وثوافقا على بيعه وتحويل الثمن
 لكن بشرط أن لا يبعده الاذن
 مشروطا بإعادة التحويل إلى
 يتوافقان على البيع حالا فبيعه
 البيع بطلان كأي خذلق من
 قول المستفاد في آخر الفصل
 ولو أذن له ببيعها لغيره
 من قبله لم يصح البيع (قوله ولا
 يجوز أن يرهن المرهون) ظاهره
 ولو قبل القبض وهو ظاهر بوجه
 يقاء عقد الرهن الأول وبأنه
 طرأ على الأول بغيره فإنه يبيح
 يبيع العقد الأول ويتقضى برهنه
 به (قوله فان الجارو المجرود)
 هو قوله بالدين (قوله فخرجت)
 أي فارت (قوله يغزل لان والقول
 أي ما خاضعته فانه يغزل إلى نحو
 ويجوز أن يرهن بالدين الخ (قوله
 وان) غاية (قوله وان) تنقضي عليه
 باذن الراهن) قيد للمستلكن
 وعليه فلو قضي الجاني بلا إذن
 حل يصح القبض ويكون مبرما
 به كمن وفى دين غيره بغير إذنه أم
 يبطل ولا يرجع على المدفوع
 بما دفعه فيه فله نظروا الأقرب
 الثاني لا محالة أي على كل حال العدة

التوريد بقول بعت واوتيت ومقابل الاصح لا يبيع قال الرافعي وهو القياس لان احد
شقي العقد قد تقدم على ثبوت الدين وأجاب الاول بان ذلك اختصار لمادة التوفيق (ولا
يصح) الرهن بغير لازم ولا لآل لزوم ولو لم يكن ذلك لان مقتضى التوفيق دين سكن المدين من
استقامته فلا يبيع (بغير الكفاة) الحلف (ولا يحصل الجعالة قبل الفراغ) ولو بعد
الشروع في العمل بخلافه بعد الفراغ لزومه حيثئذ (وقبل يجوز بعد الشروع)
لانها الامر فيه الى التزوم كالقن في مدة انخيار وريان الاصل في البيع التزوم اذ
القصده ان يوافق الجعالة بغير ارضعها من كل منهما قبل تمام العمل فيسقط به
الجعل وان لم يلزم الجاعل بضمه وسد اجرة المثل (وبيجوز) الرهن (بالقن في مدة انخيار)
لان آيل الى التزوم والاصل في وضعه التزوم كما تقرر وحصله حيث علق البائع القن بان
كان انخيار المشتري وحده كما هو ولا يباع المرحون الا بعد انقضاء انخياره وقول
المشراح ودخلت المسئلة في قوله لا ما يجوز بيعها بان من عادة المستخذ كر
المتفق عليه ثم ذكر المقتضيات بعد (و) يجوز (بالدين) الواحد (رهن بعد دين) وان
كان جليهما معا فله ان يذوق في الوثيقة توريبا كالرهن سماعا (ولا يجوز ان يرهنه
المرحون) بقولهم لان كما قاده المشراح وقول الاصوي ان تركيب المستف حنا غير
مستقيم فان الجار والمجرور متعلق برهن وهو مما يؤتقد مع معمول المصدرت مع مردود
بقول التفتازاني ان الحق جواز ذلك في الظروف لانها بما يكفيه راحة الفاعل ٨١
ونصل ابن هشام في شرحه بان سعاد فقال ما حصل ان كان المصدري يضل لان والقـهل
اصح مطلقا وان كان لا يضل لان والقهل جاز ما قام قال وكثير من الناس يذهل عن
هذا اصح تقديم معمول المصدرة مطلقا (عند مدين آخر) مع بقاء رهنه الاول (في الجديد)
وان وفي بالدينين أو كانا من جنس واحد كالاييجوز رهنه عند غير المرتن والقديم الجواز
ونص عليه في الجديد ايضا كما يجوز الزيادة على الرهن دين واحد وقرق الاول بان ذلك
شغل خارج فهو زائدة في التوفقة وهذا شغل مشغول فهو تنص منها ثم لو أدى المرتن
مروها جنى أو ائتم عليه بان الرهن كما قاله القاضي أبو الطيب والروائي وان نظر
فيه الزكشي أو الحاكم لتعويبه الرهن أو يجوز ليكون مروها بالقد او النقة ايضا
صح لان فيه مصلحة حفظ الرهن ولورهن الوارث التركة التي عليها الدين ولو غير متفرق

[illegible]

قوله بن كثير (اي على الزوائد قوله ٢٦٨ كالمصداق) اي فانه لا يصح من المالك اياه على دين عليه لاجبني عليه بحيث

اي من فريم المجتدين آخر لم يصح كالمصداق الجاهل ولا فرق بين الشرعي ومثله المذموم
(ولا يلزم) الرهن من جهة واحدة (لا) باقباضه او قبضه (اي المرحوم) فليد ما صرف
المبيع مع اخذه فيه : كان المقتضى غيره لقوله تعالى فمنه تبوءوا ظنوا بديونهم انهم
لم يكن للقيضة فائدة ولا عقدة في كالتسليم ومن ثم لم يجبر عليه ولا ترد القوسه لانها
انما اقتضت ان القبول غير اذا كان الموصى له مبيعاً فله الرهن الرجوع فيه قبل القبض
اما المرحوم نفسه فلا يلزم في شبهه حال وقد يتصور دفعه للرهن بعد قبضه كان يكون
الرهن مشروطاً في بيعه ويقبضه قبل التفرق من المجلس ثم يبيع المبيع فينتفع
الرهن بما كاله الرافعي في باب المداين او المبيع القبض والاقباض (عن يمينه) (عن يمينه)
اي الرهن فلا يصح من نحو يحنون ويحبون ومكره وصبي لا تساءلهم - مولا من وكل
داين من او اني عليه قبل اقباضه ولو لم يكن من رهنه ان ذلك الرهن او اقباضه فطرا
ذلك قبل قبضه ولا يرد عليه قبل الماذون فانه نعم وكاتبه في القبض مع عدم صحة او ثبوت
وكذا ائتمه ائتمه وليس على دينه ثم اذن له في بعض الرهن لانه ذكرا او كاي في الثاني
ان لم ياذر كفيه لعين كونه بمحضرة الولي وحسنه فهو للقبض في الحلقه (وتجرب فيه)
اي في كل من الاقباض والتبضع (النيابة) كالمصدق (لكن لا يستتبع) المرحوم في القبض
(راحا) مقضات لا يوقى الى اتحاد القابض والمقبض فعلم ان لو كان لرهن وكلا في
عقد الرهن فقط او ليا فرس مولى او من هو جاز المرحوم ان يستدعيه في القبض من
المالك لا تساءلهم وما قيل من انه كان الاولى ان يقول ولا عكسه لان الرهن لو قال
المرحوم وكلت في قبضه لنفسك لم يصح وقد توقف قبضه الاذرى فاعلم ان اطلقوا له واذره
في قبضه صح وهو انا في الحق رديان اذ قبضه منه لا وكيل (ولا) يستتبع (معه)
اي رقيق الرهن لان يده كيدته سواء المديون الماذون له وشبهه ما ولا يعارضه ما لو وكل
رجل الصديق شراء نفسه من مولا بحيث يبيع مع انه لا يصح فيبطله كل مولا لان شراء
العبد نفسه صحيح في الجملة فتشوف الشارع الى التيق في استقراره الى تنزيل العبد مملوك
مولا في ذلك (ولي الماذون في التجارة) (وجه) لا تفراغه يلد والتصرف كالمكاتب
ويرى بالزوم من جهة السيد في المكاتب بتسليم الماذون (ويستتبع ماله) (اي)
لاستقلاله باليد والتصرف كالاجنبي ومنه المبيع ان كان منه وبينه ماله فانه واقع
القبض في ثوبه وان وقع التوكيل في ثوبه السيد لم يطره في القبض في ثوبه (ولو روي)
ماله يد غيره منه كان رهن (ودبعة) عند مودع او موصى به مذهب (اب) اوده جوا عند
مستاجر او مقبوضا بسوم عند ستم او موعدا عند مستعير او ما خذ ابيسع فاصد عند
آندم (لم يلزم) هذا الرهن (مالم يرض زمن امكان قبضه) اي المرحوم كطهره في البيع
لانه لو لم يكن في يده لكان الزوم متوقفا على هذا الزمان وعلى القبض لكن سقط القبض
اقامة لمدوام البعق اقام ابتدائها في اختيار الزمن فان كان الرهن حاضرا اعتبر قبضه

يكون دفعا على ارض الجنابة
وقد اذعن (قوله او قبضه)
(المرحوم) لواقبته المرحوم ولم يقصد
نه عن الرهن فوجهان لا ترجيح
قال مود والمقد انه لا يقع من
الرهن اذ يصح على منبه اي ويكون
امانة في يد المرحوم يجب بده متى
لله المالك لا يفتي تصديق المالك
له كونه لم يقصد اقباضه من جهة
لرهن لانه لا يعرف امانته (قوله)
ان كان القبض غيره اي امانات
كان القبض الرهن فلا يتوقف
على اذن المرحوم في القبض بل
يكتفي بمجرد دفعه لمن جهة الرهن
حيث نوى ان يدفع من جهة
الرهن اخذ المالك كذا من سم
(قوله) اي القبض (قوله لم يجبر
عليه) اي الاقباض (قوله ولا ترد
القوسه) اي على قوله ولا عقد
ادقاف (قوله اما المرحوم لنفسه)
ما لو ائتمه لغيره كطهره فليس له
للمسح لما يمين التصرف على
الظن (قوله لانه ذكرا او كاي) (هو)
وله غير الماذون الخ وقوله والثاني
لو قوله وكذا استتبعه الخ (قوله)
(تسواء الماله) هي قوله لا يوقى
الخ (قوله ان يقول) اي بعد قوله
اذا (قوله رديان الخ) اي لما
اقتضاه وقف الاذرى في عدم
صحة التوكيل المذكور صحيح
قوله لاستقلاله (يؤخذ منه) انه
شترط كون السكبة صحيحة و به
سرح رجحانه

(قوله قال القول للراهن) أي منسوب اليه فيقبل منه (قوله وان لم) أي الرهن (قوله فلا بد من دفع الضمان) قوله لما
 من أي في قوة ضمان كان الخ (قوله متى يقع) أي وضع (قوله ولو قال له) أي القاصب (قوله قال صاحب التذويب الخ)
 معقد (قوله اجباره) أي القاصب (قوله الموهون اليه) أي الرهن (قوله ٢٦٩ وردت باسم) أي في قوة لا الأيداع الخ (قوله

لان الارباة اسقاط الخ) معقد (قوله
 لما علم عاص) أي من قوله لانه وان
 كان مقدما مائة الغرض عنه الخ
 (قوله ويرى) خرج به العرض
 عليه فلا يكون وجوباً وظاهراً
 البيع يرجع وان كان بشرط
 اختيار ليقابح مع أنه غير حزيل
 فملك مادام اختياراً بالمال ومقتضى
 قوله زال الملك خلافاً لكن
 الاول ظاهره أنه على ما يأتي في
 الهبة والرهن قبل القبض لان
 تراب الملك على البيع بشرط
 اختيار آخر من ترده على الهبة
 قبل القبض لان البيع بشرط
 اختيار يدل على لزوم نفسه ولا
 كذلك الهبة وعليه فقوله المصنف
 يتصرف في زيل الملك هناك بترتب
 عليه زوال الملك أو تصرف هو
 سبيل زوال الملك وقوله التلويح
 زوال الملك أي لو وجود ما يزيل
 الملك (قوله ويرى) ظاهره لا ترق
 في ذلك بين كون الموهون مستغنى
 التالى الاول بان رهنه عنده او لا
 على دين العرض ثم رهنه عنده ثانياً
 على دين آخر أو غيره وهو ظاهر
 ويفرق بينه وبين ما لو رهنه عند
 المرتب بعد القبض حيث تنوقت
 صحت على نفسه العقد الاول ثم

مضى فمن يمكن فيه نقله ان كان مغلولاً وان كان مقاراً اعتبر مقدار الضحية وان كان
 غافلاً ان كان مغلولاً اعتبر فيه مضى زمن يمكن فيه المضى الموقوفه الا اعتبر مضى زمن
 يمكن المضى فيه الموقوفته ولو اختلفا في الاذن أو في انقضاء هذه المدة فالقول للراهن
 وانهم كلامه عدم اشتراط ذهاب اليه وهو الاصح (والظاهر اشتراط اذنه) أي الراهن (في
 قبضه) لان جده كانت من غير جهة الرهن ولم يقع تعرض القبض عنه والثاني لا يشترط لان
 العقد مع صاحب البدن يتحقق الاذن في القبض ولو رهن الاب ماله عند طفله أو عكسه
 اشترط فيه مضى ما ذكره في الاب قبضاً اذا كان من بيتاً وأقباضاً اذا كان من بيتاً واحداً
 كالاذن فيه (ولا يبرئه اتراته من الغصب) وان لم يلزم لانه وان كان مقدماً مائة الغرض منه
 التوثيق وهو لا ينافي الضمان فان المرتب لو تعدى في الموهون ضمنه مع بقاء الرهن فإذا
 كان لا يرفع الضمان فلا بد لنفسه ابتداءً أولى وشمل كلامه ما لو أذن له بعد الرهن في
 امساك رهنه أو مضى مدة امساك قبضه وكذا لا يبرأ المستعير بالرهن وان ضمنه المبيع
 لا يتابع للماسر ويحوز له الاستماع بالمعاد الذي اترته لبقاء الاعادة فان رجع المبيع فيه
 استمتع وقت عليه ولا قاصب اجبار الراهن على ايقاع يده عليه ليس بآمر من الضمان ثم
 يستعده منه بحكم الرهن فان لم يقبل رفع الرهن الى المالك لم يأمره بالقبض فان أي
 قبضه الحاكم أو ما ذنوه ورد اليه ولو قال له القاضى أرى لك أو استأنتك أو ادعيتك
 قال صاحب التذويب في كفاية التعليق يرى وليس للراهن اجباره على رد الموهون اليه
 ليقع يده عليه ثم يستعده منه المرتب بحكم الرهن اذ لا عرض له في اعادة المرتب
 (ويرثه) عن الغصب (الأيداع الى الاصح) لان الأيداع ائتمان وهو نافي الضمان بدليل
 انه لو تعدى في الوديعة لم يرق أمينا بخلاف الرهن والثاني لا يبرئه كل رهن ورد باسمه ولو
 أبر القاصب من ضمان المصير بجمع وجوده لم يبرأ اذا اصابه لا يبرأ منها لان الاراء
 اسقاط مالي النعمة أو عليك وكذا ان أبرأ من ضمان ما ينبت في النعمة بطلت لانه ابراء
 مما يربط بتوليد المصوب أو ما ذنوه فيه أو عقد عليه الشركة أو وكفه في التصرف
 فيه يبيع أو يهب أو غيرها أو اعاده أو ووجه ايداعه يبرأ لما علم مما عرف رهنه عنه وظاهره
 ان تصرفه في مال القراض أو فسخه في غيره لا يبرئ لانه مله بذن ماله وزالت عنه موقود
 لم يماثراً للحاق كل بد ضامة بالقاصب وأنه لا يختص هذا الحكم بالارتضاء ولا
 بالغصب (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض تصرف يزيل الملك كمنه مقبوضة)
 ويسع واعتاد وأسد اذ زوال الملك (ويرى) اعاد اليه لئلا يتوهم أنه من الزيل

على هذا احرث راده من رهنه من جهة الرهن بفضاضة لم يقد على ابطاء رهنه تأييداً بخلاف ما قبل القبض فانه ممكن من
 قضائى شاموك رهن السابق نفساً لا للول يمكن هذا قد يشكل على تقدم من استأجر رهنه ثانياً على دين لا تحريم مطلق
 الرهن الاول الآن يفرق بين ما تقدم ما يتبعه ما يشعر بوجوه من الراهن الاول والثاني الى شيء آخر وهو رهنه

على الذين الثاني بخلاف ما حاطه صرح في الرجوع عن الرهن الاول واوضح في التبعيد القبض وما جاء به بعد
وقد يشرع تعديل كونه يطاق حتى الغيبة بأنه في هذه المودة لا يكون رجوعه الا ان يقال ان اختلاف الذين يقولون في الرهن
عنده (قوله ولو فاسدة) وعلى الفرق بين هذا وما تقدم فيه لو استجاب حكمه من اشتراط كونه مكانا مكتوبة صحيحة ان المداخلة
على ما يشرع بالرجوع ثم على الاستسالة ولو لا يتقبل الا اذا كانت الكتابة صحيحة (قوله لا يكون) اي كل من (قوله وهو
المعد) خلافا لـ (قوله وكذا تدبر) ولو علقته بمسقة مفتحة قوله بعد وكل تصرف لا يقع ايئذ الخ انه ان علقه بمسقة
ليتم الحاقه قبله كان رجوعا وان علم فلا يتم بايت فسم على التمسج قوله وتدبر قال السبكي وغيره هذا تعليق العلق كالتمديد
او والقاهران التعلق لو كان مع حلول الذين او على مسقة متأخر عن حلوله يضر كالايين صحة الرهن في الابتداء اه الاول
يل قد يقال الاقرب ما علة السبكي لان التعليق يضر بالامراض عن الرهن وابطله بالتعلق مطلقا ولو من ابطاله بالكتابة
الفاصلة لان العلق في الكتابة الفاسدة ٢٧٠ يتوقف على اداء العجوم وقد لا يفسره اكتساب بخلاف التعاقب بالصفة فان

الغالب ان حصوله لا يتوقف
على قول من المالك (قوله يمكن)
اي بالبيع مثلا دون القول فلا
يطلب به كالتيه في التطبيق على
ما هو (قوله واجبها) اي ولو
بادخل الحق ولو في الدبر وأطلق
الاجابة واراد به الجليل استعمالا
للمصروف في شئ فمثل ما لو
استخدمت منه المحرم او طلت
عليه وبه المنع ما قيل كان الاثني
التعبير بالجليل (قوله او من امه)
اي وخرج باسائه فوجه لانه
لا يشبهه في مال أمه فيستحق بها
الاعناق فوطئونا فبجلاف
هكسه (قوله وماذا ذلت ان كل
لصرف) ولا راد عليه فصرف العسر

(مقبوض وكاتبه) ولو غاصد المتعلق حق الفبره وكلامه يقتضي ان الهبة والره يدون قبض لا يكون دسوعا لكن لنقل المسكن وغيره من النسخ انه رجوع وهو المقصد وقال الاثرى انه الصواب فكلما المصنف قتل (وكذا التفسير) يحصل به الرجوع (في الاظهر) اذ مقصوده التعلق وهو منافا للره والثاني لان الرجوع عن التبرع يحكم (وباسبابها) منه ومن اصله كافي فتاوى القاضى لتعلق المتبرع وشاغلان ان كل تصرف يقع ابتداء الرهن فطرته قبل القبض يسل الرهن وكل تصرف لا يقع ابتداء لا يفسده قبل القبض الا الرهن والهبتين شرط قبض (الا لو لم) فقط لانه استنداء (ولا الرجوع) اذ لا تعلق له بجود الرهن بل هو المزيج انداميا من زوايا كل المزوج عدداً مئة ولا الاجابة ان حل الدين المرحون به قبل انقضائها وتقييد القايق بما اذا كانت قبضته مؤبر الاستقص عن فقه الدين والا كان رجوعا كالنوصف بما يصرح المرحون عن أن يستوفى منه الدين كان رجوعا فكذا اذا كان يمنع من استيفاء بعضه مودود بظاهر اسلحاق واسباب لان الرهن قبيل القبض ليس بلازم (ولو مات المالك) راحته او مرتبها او وكيلها حسا او وكيل احدهما (قبل القبض) للمرحون (او يمن) او انقضى عليه او جرح عليه بسفه او طس (او قتل المصبر او ابن العبد) قبل القبض فيمن او يمن (الميرطل) اى الرهن (في الاصح) اما في الموت فلا من عصب الرهن الى الزم ولا يتاخر بوجهه كالبيع ارض الخبار

وجنابة القن فان كلامهما لا يخلل الرهن اذ هو اقل التضييق كما ياتي مع ان يمنع ابتداء الرهن لانه غير
 بالتصرف فكل من حال ليس تصرفا (قوله لا الرهن والهبة) ومثلها ما يليح بشرط التنازل لغيا الشئ في والكتابة القائمة
 والجنابة المرجعة لقائل على ما ياتي (قوله لا الوطء) اي لو اقر (قوله ولا تزوج) بوضعية لا وفي الاذن فيه (قوله بوجه الرهن)
 اي وهو الرقبة (قوله وتقيده الفارق) فيبقى بيان منعه فهو الزوج المرهون قبل القبض (قوة او ضمير المصير) اي ولو نقله
 من شخص الى غل كما يصير حقه قوله بعد ولا تفتقر الى كون الغل قد حدث بها (قوة او باق المصير) ظاهره وان ايسر من عوده
 ويقتضي في هذه الحالة ان لا يطالبه الرهن بالدين حيث حل لانه في هذه الحالة بعد كالتاسعة (قوله او يسي) بظاهره ولو اوجب
 ما لا وهو ظاهر (قوله فخلان مصير الرهن) فليقع هذا التعديل لان مصير العقد في الزوم انما يمكن في العقود التي تملك نفسها
 بعد زوال المانع كالبيع بشرط التنازل فانه اذا اقتضى التنازل لم ينشئه والرهن انما يلزم بالا قباض الا ان يقال هو بالتنازل فالب
 من ان الرهن اذ ارهن الغالب عليه ان قبض العين المرهونة

(قوله على الاول) وهو الاصح (قوله يقوم وادراكه) محل ولو عاماً ١١ سم على صحيح (اقول) اطلاق كلامهم يشهد وهو ظاهر حيث بدأى المسئلة في الاقياض وقول سم ولو عاماً ١١ كالتكرار المثل (قوله في الاقياض) ظاهره وان كان الرهن مشروطاً في بيع وقال سم على الهبة قبل فصل التخيير وقوله حكايات المشتري قبل أن ينهض في بيع بان وادراك المشتري لا يقوم مقامه ولا يلزم البائع قبول ائتمان الواهب بل لما تقسم مع هذا الواهب الاشارة بان ما لا يشار به في موت المشتري قبل اعتدائه المشتري المشروط اعتدائه ويمكن الفرق يشقوف الشارع الى التمتع وهو موت المشتري قبل الرهن كونه قبل الاثبات او يفرق بين الرهن بخلاف الشهود فانهم وان عينوا لا يتبعون فيه قتلهم والاول غير بعيد ١١ وقوله لا يقوم مقامه شامل في الاقياض لكن بقية كلامه لشعر بان الكلام في الاثبات ولا يلزم من عدم قيامه به عدم قيامه في الاقياض (قوله لو أما الانعاش وما بعده) لم يتعرض لتوضيح المقصود بل قال بقياس بحث الباقي المذكور وان يتنوع على المجلس الاقياض بتغير رضا بقية القراء بما علق الجميع عليه بالخرق في اقياضه فخصه بقياس منع منه ودمان لا يمنع عليه ذلك لكن ذكرني شرح العباب تليها يحصل منه انه ليس بذلك الا برضا القراء ثم نقله عن ابن الصباغ فقال قال ابن الصباغ ولو كان للمجلس غرامه في الرهن لم يجوز للرهن تسليم الرهن قبل ذلك الجبر لتعلق حق سائر القراء به ولائله ليس له ان يبتدئ مقداره في هذه الحالة فكذلك تسليم الرهن ١١ فيحتاج الفرق على مقتضى رد بحث ٢٧١ القتيبي وقول ابن الصباغ قبل ذلك الجبر يشعر

بانه لو انك الجبر قبل بيع الرهن جازا التسليم حيث قد فليتأمل ١١ سم على صحيح وقول سم فيحتاج للفرق ولعل الفرق ان المجلس لما كان التصرف منه نفسه كان اقياضه خصصه بالموتين ولم يتقرر لتقسيم السبب منه قبل الجبر بخلاف سنده الباقين فانه جرت الرهن انتهى فعله وكان تصرف الواهب اعضاءه افعاله الرهن في حياته وجبر به من جعلهم اجازة

ووجه مقايته انما ذكر كالقوله على الاول يقوم وادراكه الرهن مقامه في الاقياض وادراك الرهن مقامه في القبض وقول الباقي ١١ اذا كان حالاً دين لم يقدم الرهن به وان اقبضه الواهب لتعلق حق القراء به في بيع التركة بالموت وليس لقوة التخصيص في اقباضه فخصه بمردود الخلفه من في الحقيقة عقد المورث وأما الانعاش وما بعده فكما لو بل ولو يعمل الرهن بالمصلحة فيجوز له ائتمانه ابتداء كان يفتنى وفي الرهن ان لم يسلمه فمع بيع شرط فيه الرهن وفي اعتدائه حقه ولا يسلمه ان كان الرهن تبرعاً الا لضرورة او غبطة ويشمل وفي الرهن عند عدم اقباضه الرهن المشروط في بيع الاصح من نفسه او اجازة ولو توسر الرهن قبل الاذن في القبض وأذن بالاثارة القهضة قبضه الرهن والام قبضه او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه وأما في التصرف والابقاء قبل القياس على ما لو كان عند القبض لا اعتدائه ما يقع في الدوام ووجه مقايته

الوارث الوصية تنفيذ الاصلية مبتدأة (قوله ويعمل الرهن بالمصلحة) هو ظاهر في غير الجبر عليه بانفسه اما هو فلاولى به بل هو الذي يتولى الاقياض ان قلنا به ويتولى القبض لانه لا ضرورة على القراء منه (قوله ويشمل وفي الرهن) هو ظاهر في غير الغنى عليه اما هو فليفتنى تصويره اذا اذنت على ثلاثة ايام والا فيفتن كما فيفتن الرهن من تزويج الغنى عليه وغيره ولو جاز الرهن والموتين وراى على احد هذا الفسخ والاخر الاجازة وجب مراعاة التسليم فيقدم على الاجازة لا لا ولم نقل بتقديم الفسخ لفات حق من شرطه الخيار (قوله عدم اقباضه) اي الرهن (قوله والام قبضه) وفي نسخة بدل لم يقبضه فيبطل كالمجنون والغنى عليه بخلاف ما في نسخة وهو مطلق لانه او بعد الاذن وقبل القبض لم يبطل اذنه الخ ١١ لكن في دعوى الطلاق قبل اعل على المجنون نظر فان الرهن لا يبطل بالمجنون بل يقوم وفي المجنون مقامه في الاقياض بخلاف الاصل هو الصواب وعليه فيفتنى ان يقوم الحيا كم مقامه في الاقياض والاذن في القبض (قوله لم يبطل اذنه) وهذا بخلاف ما في المجنون حيث يبطل به الاذن على ما مر من قوله في شرح قول المصنف من بيع عقده طائفة ولا من مرتين اذنه الرهن او اقبضه فطرا اذ ذلك اي بالمجنون او الايمان قبل قبضه ١١ ولعل الفرق بينهما انه بالمجنون والانعاش يخرج من الاصلية بخلاف انفسه (قوله واما في التصرف والابقاء) اي والجنابة كما صرح به حيث قال واما فيما على التصرف والابقاء كالجناية فلا يمتنع

(قوله لكن مادام الخ) استند المثل على ما قدم من عدم بطلان الرهن بالقصر والابق (قوله بل) فثبت انه ليس المرهون مع الرهن من اخذه اذا واعد لكن قال سم على المنهج انه المنع اى لاحتمال القفل (قوله استأنف القبض) اى ان يسترده الرهن من يديه المرهون او يأتى به فبعضه عن جهة الرهن ويضرب من يكرهه القبض (قوله وان تحال القبض) يؤخذ منه انه لا خيار لو لم تنقص قيمته بالتحال (قوله بعده) اى القبض (قوله لا فى عدم ثبوت الخيار) اى قبلت القسرة فى الخيار لان الترفيد البائع يجب قبل القبض وهو ثبت بالخيار فمولا كذلك الرهن فانه لا بد منه خيار (قوله فبيع الخ) قال انظر فالو ادبغ بقصر القاصر مع على دايع الآن يقل من شأنه المعايضة ٨١ سم على حج (قوله قد يحدث بها) اى المعايضة (قوله فانه نادى) يؤخذ منه انه لا نظرا لدايع الخ بالقاصر مع لانه نادى وهو واقف لما تراجعه سم (قوله ولو اعرض عنه المالك) اى قبل الدبغ وقيسته انه لو لم يرض عنه لايملك الاخذ ٢٧٢ بالدبغ ويوجه بان اختصاص المالك بزل فاشبهه بالو حسب اختصاصه

وأراد التصرف فيه فانه يتبع عليه لبقا مستقضى اليد لكن قيسه قوله فدينه المالك او غيره لم يعد وهذا خلافه الآن يقال لا يلزم من عدم عود الرهن مقت الدبغ بل فعله ينزل منزلة فعل الرهن فى بطلان الرهن به وصح المالك فيسقط الرهن لانه اثر اختصاصه (قوله لو خرج) اى الجلد (قوله مطابقا) قابلا للقصر أولا (قوله ووقف) ظاهره ولو على المرهين وبما سجدوا فيه مدة مدة وقته عليه قال المناوى وهو ما أخذ من كلامهم كذا نقل عنه وينبى ان نسخة اذا قيل الموقوف عليه الوقت ولم يصرح به بنام المقتضى من ان الوقت على معين بشرط احسنه بقوله فذا وقديقال

اختلافه فى حال ضعف الرهن وعدم لزومه لكن مادام جردا ولو بعد القبض - كذا الرهن باطل شرهه من المصلحة فاذا التحال عادت الوضعية ولو قبل القبض ومن ثم قوله ثم تحال قبضه فلا ولا يصح القبض فى حال التفرقة فان فعل استأنف القبض بعد التحال فساد القبض الاول والمرهون الخيارى يسبح شرط فيه الرهن بالتحال العسر بخلاف القبض وان تحال تنقص التحال من العسر بخلاف انقلابه بعد القبض لانه قد رقبه ويقتصر المبيع قبل قبضه كقصر الرهن بعد فى بطلان حكم المقدم وهو اذا اهدى خلافه عدم ثبوت الخيار ايضا ولو مات المرهون فبيع المالك او غيره بعده لم يعد وهذا لان ماله حذو بالمعايضة ولا نظرا لكون التحال قد يحدث بها فانه نادى ولو اعرض عنه المالك فذلك دابغه وخرج من الرهن كما قاله الاذوى وعلم عاتقه رده رضى العسر مطاوعا وان كان قابلا للقصر (وليس للرهن القبض تصرف) مع غير المرهين بفراذه (يزيل المقت) كبيع وجبة ووقف اذ لو صحت لقائت الوضعية فان كانت معه او بانه صحت كما ساقى ثم قد قد قودا ودفعه وكذا الصورة اذا كان واليا (لكن) مع قولنا لا يصح تصرفه (فى اعنائه) اى الرهن المالك واثاقه كالمسألة على ارش الجاهة برقبته تبعها او غيره (أقوال) أظهرها (ينذ) بالمجتمعة فى الحال (من الموسر) بقية المرهون بل بحث الباقى اعتبار بانه باقى الامر من قيمة المرهون ومن قد بدا الرهن وهو كمال الركنى التصديق أمالمصرف لانه متى يبطل به حق الغير ففرق فيه بين العسر والموسر كحق الشريك فان أيسر بعضه اعتق بقصد ربايسر بقيته وانقسام الموسر على متى المرهون جائز

يمكن أن يفرق بين البسم والوقف بان قوله الوقت ليس على القود وقد ريد الوقت التصرف

فه قبل القول فيرقم امره لها كقولكم بعهدة الوقت من غير قبول غرض المرهين من الوقت وقد لا يكون لغرض فى الوقتين المرهون لتوفية الدين بان لا يكون لوقت ما يوفى منه الدين غير المرهون فليتأمل (قوله لا ضرورة) من القود قطعه الطريق وتركه لسلالة بعد الأمر (قوله تبعها او غيره) اى بان اعتق من كفارة نفسه على ما يأتى (قوله بقية المرهون) هل اليسار بين جمالى القطر او جمالى القلى او جمالى نفقة الزوجة والقرى بقبه نظرا والاقرب الاول (قوله وهو كمال الركنى التصديق الخ) ظاهره وان كان الدين مؤجلا وهو به ظاهر واعتبر على المؤجل القية مطلقا وفى كلام شيخنا الزايدى ان الباقى تناقض كلامه فى موضع قال انه من عجل اعتبر قيسه أو جهل اعتبر اقل الامرين وفى آخر قال اعتبر اقل الامرين مطلقا ٨١ والاطلاق عقد (قوله بقصد ربايسر به) اى الجزء الذى أيسره الخ (قوله بقر) اى فلا يحتاج لانه انشاء العدة انذ من عدم انعقاد المصية ٨١ سم على حج

(قوله امتناع القدومه) أي ومع ذلك يستلزمه ولا يحتاج ما تقدم من مضمون أنه لا يحتاج لاستثناء اعتقاد قدره لأنه بقيد أنه
 حيث قلنا الجواز لا يستلزم أن كل واحد من الجواز استلزم الاعتقاد من المصلحة فيحصل منه اعتقاد قدره مطلقا (قوله توضيح
 وهذا) أي ببلات الشاهد قاله الامام اه على وساق ذلك في قوله قد علمنا الخ (قوله ولو في ذمته) هو ظاهر في الخسيس عليه
 وهو الجاني فان من قوته أنه لا يصح إبراء الرهن منه فكل الحق المرتين أو ما لم يسكن على قيمة الضيق في ذمة الجاني بالرهن فلم
 تظهره فائدة إلا في إتيان بين من أمان ماله حتى تكون مرهونة ويستوفي منها عند تصدق الوافي بقدم المرتين من اعتد
 تراحم الغرماء وقد يقال أن من قوته أنه إذا أضاف الرهن بقدم المرتين من تركه بقدر قيمة الرهن وإنه إذا جبر عليه بطلب
 بقدم المرتين على غيره من الغرماء بالقيمة أيضا فليبرأ به (قوله لم يشترط ٢٧٣ الخ) استدراك على قوله وتصبر معنا الخ (قوله

صدق بينه) قضيته أنها تكون
 والمصلحة من جهة الغرم عند
 الإطلاق وعليه بقوة يشترط
 قصد دفعها المراد منه أنه لا يصرفه
 من جهة الغرم (قوله وقد علم)
 أي من كلام المصنف ومقرر
 من أنه يشترط قصد فعلها من
 جهة الغرم (قوله أنها) أي القيمة
 أي كونها مرهونة (قوله هذا)
 أي كون القيمة تصبر معنا (قوله
 والاه) أي بان حل (قوله أنه يصبر
 بين غرمها) أي لتكون رهنًا وبين
 صرفها الخ وتظهر فائدة ذلك
 فيما إذا كان الدين من غير جنس
 القيمة (قوله وهو) أي الضيم (قوله
 في سلة تفرد عنه) بأن كان
 موسرا (قوله ما لو كان من كفايته)
 أي الرهن وسياق اعتقاد من
 المرتين (قوله بسؤاله) مفهومه
 أنه أن اعتق من كفارة غريمه

كما اقتضاه نص الشافعي كما قاله السابق وغيره واقتضاه أيضا كلام الرافعي وغيره في باب
 السد وان نقل عن الأبي صحت التنازع في نهاية الرهن امتناع أقدمه عليه
 والثاني بتقدم مطلقا وبغير المعسر إذا أيسر القيمة وتصبر معنا والثالث لا يتقدم مطلقا
 (و) على الأول (يلزم منه يوم) أي وقت اعتقه وتصبر معنا أي مرهونة ولو في ذمته
 كارتب الجاني بقى ذمة الجاني كما قاله ابن النقيب وغيره وهو ظاهر إذا لم يظهر فرق بين قيمة
 الضيق وقيمة الجاني عليه نعم يشترط قصد دفعها من جهة الغرم كسائر الدون فلو قال
 قصبت الأبداح صدق بينه وقد علمنا الاعتصام عقد وان حل الدين وهو مراد من ميم
 بأنها لا يقبل رهنها إذا لم يعلل الدين والقبض الشيطان أنه يصير بين غرمها وصرفها في
 قضاء الدين وهو أوجه مما نقله عن العراقيين من أنه لا معنى للرهن في ذلك وشمل كلامه
 في سلة تفرد عنه ما لو كان من كفارة بخلاف كفارة ضمير المرتين يسوؤه لأنه يسع أن
 وقع بضمير والاقبسية وهو ممنوع منهما مع ضمير المرتين ولا يرجع ذلك اعتقاد وارت
 الرهن المرتين من موثرته واعتقاد وارت المدون عند الترتيع كونه مرهونا من
 موثرته لأن الواو ثلثية متحركة ففعله كفعه في ذلك ولأن الكلام في اعتاق الرهن
 بنفسه وفي الرهن الجعلي لا فيه حتما ثم ظاهر أن الاعتاق عن المرتين جائز كالبيع منه
 (وان لم يشترطه) لكونه مفسرا (فانفق) الرهن بإراءه أو غيره (لم يشترط في الأصح) لأنه اعتقه
 وهو لا يثبت اعتاقه فاشبه ما لو اعتق المجهور عليه ما سبقه ثم زال عنه الجهر والناسي بقدر
 الزوال الملتصق وعلى الأول لو يسع في الدين ثم لم يملكه لم يعتق أيضا كما فهم بطريق الأولى ولو
 استعان من يعتق عليه ليرهنه فنهى فهو مالا وجه من ثلاثة احتمالات أنه ان كان
 موسرا اعتق والأقل رعاية بطلان المرتين ويؤيد ما يأتي في الوصية من أن المريض لو اشترى

٣٥ ت بلا سؤال فقد لکن عبار ج ا معاقته من كفارة غير المرتين ففتح لانه يسع أو حبه وروسته
 تبرعا من غير المرتين باطل فذلك أيضا وفي تمثيل بطلان اعتاقه تبرعا بما ذكره قطر لا يجدون سؤال لا يكون يضا ولا بهتة فخلل
 المراد بالاعتاق تبرعا أنه يسوأل الجن الفعل لكنه لا حاجة اليه حيث لا منه من الهنوق قد تقدمت لكن ما أقدم من البطلان بين
 سؤال الظاهر لأن ما يقتصر إليه لا يجوز دفعه من غيره الأذن ولعل الشارح أنما قصد السؤال لأنه الذي يستحق فيه نصيب
 التسكير من القبر هذا وما ذكر من المنازعة في التحليل أنما يظهر إذا كانت الضيقة لأدم في قوله ذلك بخلاف ما إذا كانت
 بالكل (قوله وهو) أي الرهن (قوله لم يشترطه) أي وعقته فاذن حث أسير (قوله أن الاعتاق عن المرتين) أي ولو بضمير
 لأن غاية أنه يسع أو حبه وما جاء ثبات من المرتين لأن قوله لم يشترطه لم يشرط أنه (قوله أن كان موسرا) أي بعد دخوله في ملكه
 وقينه يوم الاعتاق ما تقدم (قوله ونحوه) أي ما بعد الأ

(قوله على الرهن) لم يبين ما لو علق عقد قبل الرهن بصفة يعلم حلول الدين قبلها لحل الدين وتبقى ان الرهن لم يسع فوجدت
 الصفة وهو من قوله ج ما نسقوه حتى الرهن خرج فالو كان التعلق سابقا على الرهن كان الرهن باطل كما سبق اهـ
 ثم لا ذكره المصنف شامل لما لو علق بصفة فتوجد قبل حلول الدين او بعده او معه بقبينا او احتمالا وهو ظاهر فيستدبر وجودها
 قبل حلول الدين او بعده وقبل بيع الصفة بغير مئة الا لا تناقض فصل بين كون العلق موسرا او معسرا (قوله المصنف) اي من
 قوله ولا يضر (قوله كالتميز) يزداد ج لان المعسر لم يخل اليه من ثلثي ثروته وجودها بعد ائتم اهـ (قوله ان كان موسرا)
 ائتم فان لم يكن موسرا لم يمتنع منه شي لان ٢٧٤ اءتماره يمنع من حتى الرهن وامسبه الذي يبرهن انما يمتنع بالسراية وهي

لرسه في مرضه وعليه دين لم يمتنع عليه رعايا خلق صاحب الدين (ولو علقه) اي عتق
 الرهن في حال الرهن بصفة كاله الرهن وانفك حتى ائتموه حسد مال الرهن الا التعلق ولا
 يضر او علقه (بصفة) اخرى حسنة ومزيد فوجدت وقد انفك الرهن بان انفك مع
 وجودها او قبله حتى ايضا للمسا او وجدت (وهو رهن فكلما انفك) فيما عدا غيره
 فيه بين الموسر وغيره لان التعلق مع وجود الصفة كالتميز ولو رهن نصف رقبته ثم
 اعتق نفسه فان اعتق نفسه الرهن حتى مع رقبته ان كان موسرا او غير الرهن او
 اطلق حتى غير الرهن من الموسر وغيره وسرى الى الرهن على الموسر فليس له ان
 احتجز بالانفاق عن هذه غير صحيح الا ان يراد بالنسبة للذلاف ولو كان له بعض دين على
 سده فممن عنده نفسه صحيح ولا يجوز ان يمتنع اذا كان معسرا الا بانه فان كان موسرا
 فله بغيره ان كان له من الاجرة (او وجدت) اي بعد فحلك الرهن نفسه العتق
 (على الصحيح) والثاني يقول التعلق باطل كالتميز قول (ولا يصح) (وهذا مذهب) اهـ
 غير الرهن منتمل من اجتهاد الاول في قوة مقصود الرهن فم يجوز ان الرهن فله في
 البيان وفيه يعني انه ينفسح الاول ويصح الثاني وقوله لغيره ليس بقيد لانه لا يصح رهن
 منه دين آخر كما هو (ولا التزويج) من غيره لانه يقلل الرغبته وينقص القيمة سواء الصدد
 والامة والخليفة عند الرهن والمزوجة فان زوج فالتكاح باطل لانه ممنوع منه قياسا على
 البيع واحتجز بذلك من الرجعة فانما يصح التقدم حق الزوج (ولا الاجارة) من غيره
 (ان كان الدين حال او محل قبلاها) اي قبل ائتمه لانها تنقص القيمة وتقلل الرقبته
 كذا اطلقه الجهور ونسبه كلام الثقة البطان فيما باور المجل فقط تقرر في الصفة
 واختاره جمع متأخرون كالسبكي والاذهري وبقرع على الله فتوقد بقرع ان الاجارة
 هنا لما وقعت بمعاوضة لم يحصل كانت مخالفة لما ائتم فيه شرعا فبطلت امره
 فغيره ما عدا غير ما استمار شي اليه منه بعشرة فمهما استمر على اجارة ما عدا الوقت

لم توجد لاصاره (قوله فممن) اي السيد (قوله عنده) اي
 البعض لان في عنده قوة التعلق
 فيه ما يلزم الرقبته منه (قوله نفسه)
 اي لنفسه (قوله ولا يجوز)
 اي يجرع ولا يصح (قوله الا بانه)
 اي البعض (قوله كالتميز)
 واصلا ان قبض الرهن في هذه
 الصورة ينبغي ان يمسك بمبرد
 الاذن فيه ولو لم يمسك الاذن لانه
 في نفسه فلا يترتب حصول
 القبض على زيادة على ذلك اهـ
 سم على ج (قوله بصفة) اي او
 معه (قوله انه ينفسح الاول) اي
 برهنه عند الثاني (قوله يدين آخر
 كما هو) اي قبل نفس الاول
 بخلافه بصفته فانه يصح ويحد
 ذلك كلام سم على ج حيث قال
 والمعد عند شيئا الشهاب
 الرصلي انه لا يصح الرهن من
 الرهن يدين آخر الا بعد نفس
 الاول فلا يكفي الاطلاق بخلاف

وهمن آخر وان الرهن فانه يصح ويكون هذا الاول والى تقدم نسخ اهـ وقول المصنف ولا
 الاجرة قال سم على ج لانه ان حيث جازت الاجارة جازت الاعانة الاولى لكن هل يصح رهنه لان المكان الرجوع على ما عتق
 او على تفصيل الاجارة ام كيفما شاءل نفسه قلر اهـ (أقول) ينبغي ان يكون مطلقا لا مطلقا على الله تعالى قوله لانها تنقص القيمة
 الخ (قوله والمزوجة) اي بان كانت مزوجة وطلقت (قوله فالتكاح باطل) اي ثم ان وطئ الزوج فبطلت المهر ولا حدان
 جعل فساد التكاح كالامة والاطفلة الحسد ولا مهر لان عتق فساد ان لم يكن فمن يقول بفساد التزويج ولا يصح المهر
 ولا حد بطلان (قوله فيبطلت) محقق

بازيد

(قوله ما بد) الاولى اسقطا الا لان الكلام هو الواشقل العقد على ما يصير زوايا الجوزوا على نسخة الباطل ان الواقف اذا شرط ان يؤجر جردا فوجرا بما كثر منه بطلت الاجارة وهو بعد تسليمه ليس مما الكلام فيه (قوله اذا كان) اي الميراث (قوله فانها تصح) نظاره العصة وان احتاج بدفع اثم الميراث من تنقل فيه الاستعانة يقابل جردا ومباداة حج او بعده ولو احتاج لافيوز ان لم تنقض بالميراث الميراث ولم تقسمه تقريضا لما بعد الحول زمانا آخر: ٢١ وقسمت في ان الاجارة اذا كانت تنقض بعد حلول الميراث من لا يقابل باجر ثم يصح وطيه فيمكن الفرق منه وبين ما لو كانت تنقض مع موت وتوقف تفريغ الامتعة منها على مدة لا تقابل جردا فانها اذا بقيت الاجارة بعد حلول الميراث كانت منقطة تلك المدة مستحقة لمساخر نيتي البند حاقلة بين الميراث وبينه اذا اراد البيع ولا كذلك ما اذا انقضت الاجارة مع حلول الميراث (قوله ولا تستاجر المستعير) اي في صحة طارئة ان كان عدلا ورضى به المالك (قوله ان يؤجره) اي الميراث ٢٢٥ (قوله كنهه) اي كالا جردا بغير مباداة

العبد الميراث ليعين جدارا الغير (قوله ويشايصع الغرماء) اي الات (قوله وحسما) اي سدا (قوله في غيرها) اي ولو قطع بعدم جعلها كيت فان سنيته مثلا (قوله ثم لو ان الزنا الخ) وهل يصدق في ذلك حق بغير على الميراث فكيفه من ذلك أولا ويكون الجواز بالنسبة لمساخره وبين الله عز وجل في نظره ولا يبعد تقديره اذا دلت القرينة بان ظهر من حاله شدة الشجب ولم تعلم له عقوبة فانه تقع وتنفذ من بعضه بالدرس انه لا يصدق الا باخبار طبيين وفيه نظره فان خوف الزنا لا يكون الا عند ولقة العينة كما مر حواشي في نكاح الامة حيث قالوا في ضابط خوف الزنا وقويت شهوته وضفت تقواه والطبا لا دخل له في

بازيد مما شرطه الواثق وكصرف الوكيل في ازديع اذن نفسه الميراث اما اذا كان يعمل بسدا فنقضها او مع فانها تصح ان كان المستاجر عدلا ورضى الميراث بغير العقد والمالك والمستاجر المستعير فان حق التقسيم والتأخر والمغفرة او اثنين منها ان يؤجره على عمل معين مسكنا محاطا ص كما انشاء كلام المصنف كل وضوهر العقد ويوجه وان نظره ليس الاستوى بانها انما استعنت تقصها القبة وذلك مشروعا لمدى تحقيق سببه وحمل ما تقرض من امتناع كل امتناع يضران الصورة هنا ان الاجارة لا تؤثر في انقضاء القيمة كنهه وان تفريغ المأجور لا يفسد فتمسك بعد الحول ولا يخل بالحلول يموت الزاين كاجرة الركشي وغيره ولو عرفها بحصة ابتداء بل يصح الميراث الى انقضائها ويضارب مع الغرماء ثم بعد انقضائها بقضى ما فصله من الميراث فان فصل من شيء فغير ما اما الاجارة من الميراث فمصلحة ويسفر الزاين (ولا الوطء) او الاستمتاع بذكر او ثيابا ولو عين لا يقبل سفر من الحبل فمن قبل وحسما الباب في غيرها ثم لو كان الزنا في بطنها فوطءا فبها يظهر لانه كالمسطر كما لا يدعى وما ذكره من ان الظاهر فيها الاستعانة وجه الامة ووجهها وكانت حللته انة وطها مادامت حللا وان اشتراها بعد ان زوجها فقد اهدى وجعل على غريمه مع الشين اما على من يهجمها فيعزم عليها وطءا مطلقا ونسج بالوطء بقية القناعات فلا يهرم عليه كاجرة به الشيخ ابو حامد ورجع عنهم من الرافعي في الاستبراء وقال الرباوي وغيره يهرم بها ايضا خوف الوطء وقد جمع الشيخ بينهما جعل الميراث على مال الوطء والوطء على مال الوطء وهو ظاهر (فان وطئ) رانها المالك لها ولو مع علمه بالهرم فلا حد عليه ولا مهر واذا اصيل (قالوا لحر) لسبب

معرفة ذلك فانها الراتعويل على القرينة (قوله فوطءا) ما وجبت له تقبولا من الجواز ان نفوذ ٢٢٥ على حج وقبض لان مجرد الاضرار بسقط حرمة الوطء لا يان منه تقويت حق الميراث بل القياس انه ان كان مورا انفقوا الا فلا كالوطئ بلاذن وظاهر اطلاق الناحج انه لا يكلف العزل وهو ظاهر لان في ذلك مشقة على الواطئ (قوله فيعزم عليه وطءا) اي الزوجة (قوله فسلطا) حللا ام لا (قوله فلا يهرم عليه) اي الزوج معقد (قوله وهو ظاهر) لكن تأمل الفرق على هذا بينه وبين السيد حيث قيل فيه بصرمة الاستمتاع وان لم يقبل وظاهره وان آمن الوطء ولعله احتج بالزوج الوطء بماز وجبته وليس لها المطلق بل من قنوع فيها لفتق به بل كان القياس جواز وطء ملكي عبادة حج بعد قول المصنف ولا الوطء ايا الاستمتاع لو الاستعداد ان جرد الوطء عليه فلا فرق بين استمتاع الزوج والسيد

لا بها علقته بل حذرك وملكه ارض البكرات ان اتخذه الا تلافير افس المرهون فادنا
 فاضامن الميزان وجسد رهناء ويزن بالاعمال بالاعتراف (وقد تنفذ الاستلاد) من المراه
 المرحوة ومنه سبب الحاية (أحوال الاعتاق) السابعة اظهرها بتقضى المورودون
 المصرو ويقطع في قيمتها ماسر ويساع على المصرتها بقدر الدين وان نقصت بالتقصير
 رعاية الحق الا بلاد بخلاف غيرها من الاعيان المرحوة بل يساع كله دفعا لظروعه المبالاة
 لكن لا يساع شئ من المستوفاة الا بدفعه وله ما اذهى حامل بمريل وبعد ان يسقيه
 القباو ووجدهم يستحق به عنها الكلا يسافر بها المشتري فيملك وله ما وياض ماسر في
 ايجازتها ان للمرتين ان يضارب مع المرافع مدقا المبرقان استغفرها الدين او عدم
 مشتري البعض يمت كلها بعد ملاز كلعاجة البقي الاولى والظروعة الثانية واذا
 يسع بعضها او كلها عند وجود مرسعة فلا يباي بالتقريف بينها وبين الولد لانه حر
 وليس المراه ان يبيع الممرتين بخلاف البيع لان البيع المملوك لا يضر وبقوله لاضرورة
 الى الهبة ولومات المراه قبل بيعها فان ابرأ المرتين من الدين او تبرع اجنبي بادائه
 عتقت وان لم يتفق ذلك فهل تقول لهي موروثه او لا امر فيها موقوف او تقول لاميراث
 ظاهر فاذا عتقت الميراث يحقل آراء اقر بها الاخير فلما كسبت بعد موت المستوف
 وقبل بيعها فان ابرأ المرتين او تبرع اجنبي فكسبها الهوان يمت تميز ان المصعب
 قوارث خاصة (فان لم تنفذ) لاصحابه (فاقتك) الرهن من غير يسع (تنفذ) الاستلاد في
 الاصم) بخلاف نظيره في الاعتاق لانه قول يقتضي العتق في الحال خالي ارضها والبلاد
 فعل لا يمكن دمه وانما يجمع حكمه في الحال الحق الفقرة اذ ازال حق الفير ثبت حكمه بجليل
 مالم يمت في الرهن ثم ملكها فانه ينقذ بلادها ولو ملك بعضها فهل يسري لباقيها
 الاوجه نعم لكن هناك بعض من يقتضي عليه (فلومات) هذه الامة التي اولادها المراه
 (بالولادة) او نقصت منها وهو مصر حال الا بلاد ثم يسر (فمريم قيتها) وقت الاحبال في
 الاولى وتكون (رهن) من غير انشاء عقد مكانه او الارض في الثانية يكون رهناء معها
 كذلك (في الاصم) لتسببه في هلاكها وتقصها بالاحبال بقدر استحقاق ولصغر ذلك
 في قصاصه وبعثه الى اخره لبعدها ضمانة الهلاك او انقص الى الوطام يجوز كونه من
 علل ومعاوض وموت أمة الغير بالولادة من وطامشية بوجوب قيمتها لمصر لادن وطام
 زنا ولو باكراد لانها لا تنفذ الى وطامه اذ الشرع قطع النسب بينه وبين الولد ولا ينافي
 ذلك ما ساق في القصب ان الغاصب لو حبس الامة المقصورة بتمرد هالي ما يملكها
 فانتهاج الولادة نص قيتها لان صورته انه حصل مع الزنا سلبا تام عليه ان يمتدخلت
 في شعته ولو طامى حرقة بسببه فانت بالولادة لم يمتدخلت عليه لان الوطام سبب ضعيف
 وانما واجبنا الضمان في الامة لان الوطام سبب الاعتداء عليها والعاقبة من آثاره وادنا
 به اليد والاستيلاء والحرة لا يمتدخل تحت اليد والاستيلاء مالم لا شئ عليه في موت زوجته

(قوله ماسر) اي من ثمنها تكون
 وهذا ان كان الدين مؤجلا وانه
 يغير بين شرطها وقضاء الدين بها
 ان كان حالا (قوله بل يساع كله)
 اي حيث لم يمتدخل المالك يسع قدر
 ما يوفي بالدين ووجدهم يشتريه
 (قوله المراه ان يبيعها) اي
 المستوفاة (قوله للمرتين) اي
 ولا غيره لانها تعلق بها حق العتق
 (قوله فلما كسبت) ان يبيع على
 الاخير (قوله فانه ينقذ بلادها)
 اي من الات ان اي لانه يتبين
 عتقها بالولادة لان حكمها يمتد
 يبعها ويزني على ذلك اكسابها
 لذلك اولادها المناصلة من تكاح
 اولادها (قوله ولو طامى) اي بعد بيعها
 في الدين (قوله لم) اي حيث كان
 مورا بقية الباقي والافق قد
 ما ليس بقية (قوله والارض
 في الثانية) هو قوله او نقصت بها
 الخ (قوله معها كذلك) اي من
 سبب انما عقد (قوله لمصرف
 لك) اي القبية والارض (قوله
 من وطامه) هي يعني من (قوله لم
 كراه) اي على الزنا بها من غيره
 لونه ولو اجبل الامة) اي زنا
 لونه (من) اي الغاصب

(قوله ووجه الولادة) خرج بمال وامانت بنفس الوطى ملطعة فبعد ان كانت أمه ووجهها بدى بطنها ان كانت ترة وان سبق منه الوطى مراراً وتكراراً من نفسه واختلف الوطى والوارث في ذلك فالمدى في الوطى لان الأصل برأحتشه وعدم الموت به بل هو الغالب (قوله اى الراهن) اى رضى ان يمتدحه عليه فلهذا فيهما يظهر ٢٧٧ (قوله الاستخدام ولو لامة) (معقد قوله سحذا منه) اى الوطى (قوله والاوجه

أمة كانت أو سرة بالولادة تتولد من سحوق (وله) اى الراهن (كل استعمال لا ينقصه) اى المرهون ولا ينقصه شئ من الثاقل قال تعالى فلم ينقصكم ويهونكم فليس بها (كل كروب) والاستخدام ولو لامة ولكن قال في المكية اذ امنعتنا الوطى فليس له استعمالها سحداً منه ويساعد قول الرواى يمنع من الخلو فيها ويثبت في سحوق من اطلاق المستفاد هذا والاوجه خلافة الا ان يحصل على ما اذا غلب على الظن وقوع الوطى بسببه (والسكن) ثلث البضارى الظهور يركب بشفقة اذا كان مرهوناً وبغير الرهن مركوب وبموجب رواء المداخلى وصحة وقس على ذلك ما أشبهه كبس واقراره خلل على ائى يخل الدين قبل ظهور رجله او تعلقه بـ لوله بخلاف ما اذا كان يحصل قبل ولادتها وبعد ظهور رجله فليس له الاقرار عليها لا متاع يسهلون رجله لانه قد مرهون واذا اخذ الراهن المرهون فلا يتقاضى الجاهز تنق في يمن غير تنقص فلا ضمان كما صرح به الرواى في البصر فلو ادعى بده على المرتهن فالصواب انه لا يقبل كالمرتهن لا يقبل دعواه الزديع منه مع ان الراهن اتمته باختياره فكيف يمكن ان يكون الراهن الى العكس مع ان المرتهن يجبر على الدفع اليه شرطاً (لا البناء والغراس) في الارض لمرهونة لا سيما ينقص قيمة الارض لم لو كان الدين مؤجلاً وقال انا اطلع عند حلول الاجل فلذلك اى ان لم يورث قلمها تقسماً ولم يطل مدته بحيث يضر بالمرتهن كما هو ظاهر ويجب الا ادعى استئماناً من شئ على وجه الارض بالدين كخلافه التا طوله ولا يزال من حرب كالزروع ولا تنقص القيمة به ولمزاد ما يدخل حلول الدين او معة كما يحسنه الشيخ ان لم ينقص الزرع قيمة الارض اذ لا ضرر على المرتهن وحكم البناء والغراس وان عرف كل شئ قبلها مما امر لكن اعاد ليعين عليها ما يصدق وجنثه فاذا حل الدين قبل اداها كلعارض تركه الى الاداء (فان) كان قيمتها تنقص في ذلك الزرع او كان الزرع غير مكتمل بحلوله او (تعل) البناء والغراس (لم يقطع) ما ذكر (قبل) حلول (الاجل) لا حصل قضاء الدين من غير الارض (وبه) يقطع حقاً (ان لم تب الارض) اى قيمتها بالدين (وإذا تدب) اى القطع ولم يأتى الراهن في يجمع مع الارض ولم يصبر عليه بقلس تتعلق حق المرتهن بارض فارغة أو بالوقت قيمة الارض بالدين ولم يتب بالقطع أو اذن الراهن فيعده كراوى حبر عليه فلا قطع بل يباع مع الارض في الاخير تبين ووزع الثمن المسموماً وحسب النقص في الثالثة على الزرع والبناء او الغراس ثم ان كان قيمة الارض ينقصه أو حكر من قيمتها مع ما فيها حسب النقص عليه وليس للراهن الشر

منه) اى الوطى (قوله والاوجه خلافة) يتأمل هذا مع ما يأتى في قوله ولا يجب تحكيكه من الأمة لخدمة الا ان أمن غشياً لها لكونه هجر ما لم يوقد به قال كلامه هنا في حوا اذا استخدمه وما يأتى فهو جوب تحكيكه المرتهن فمن استخدمهما ولا يلزم من منع المرتهن من تحكيكه منها حصة استخدام لوقوع ركب ايضا قوله والاوجه خلافة اى يستندم الامة ولو خلف الوطى (قوله واقراره) خلل على ائى مرهونة (قوله) فلا ضمان اى لئى يله يكون رهناً كما هو يصدق في انه لم ينقص لان الأصل عدم الضمان (قوله فلو ادعى) اى الراهن (قوله البناء) سقط على كل (قوله والغراس) الاولى الغراس لانه المصدر لغراس بخلاف الغراس فانه اسم لما يفرق ثم رأيت في نسخة صحيحة كذلك (قوله ينقصان قيمة الارض) قضيه امتناع ذلك وان وقت قيمة الارض مع النقص بقدر الدين ولو اعتبر نقص يؤدى الى تقويت حق المرتهن لم يكن يعسدا ٨١ (قوله فلهذا) اى قهر (قوله استئماناً) اى فلا يتوقف على

ادنى ولا يفتى به الحكم بين الحار والمزجل (قوله التا طوره) اى الحار فزروع ويحومون في الخمار والتا طوره والتا طوره الحكم والجمع التا طوره والتا طوره (قوله ما يد كقبل حلول الدين) اى يجب العادة المتعارفة (قوله ولكن أهله) اى هذا الحكم (قوله في الثالثة) اى الاولى من الاخيرين وهى نالوا اذن الراهن في جميعها الارض

بالموت وان كان قصده المفسد من انظر من غير ضرورة فان عت ضرورة ذلك
كأنه جلا اهل البلد نحو خوف او حقد كان في السرقة ان لم يكن من رده الى المرتج
ولا وكيله ولا أمين ولا كما كتم قال الاذرى واظهاره لو دعت واقبته في السرقة في
السرقة الى نحو مقصد لغيره وقبسه مالى معناه (ثم ان امكن الانتفاع بالمرهون
بما وارده المالك منه (بغير استرداده) له كان برهن رديقا لمنفعة يمكن ان يستعملها منه
المرتج (لو سرق) من المرتج لاجل علمها عنده (والا) اي وان لم يمكن الانتفاع به بغير
استرداد كان يكون حادرا يستكنها او يدبر بها او يعيد اجده (فيسرق) وقت ذلك
الحاجة الى ذلك جماعيا الحقين بخلاف ما اذا كان الانتفاع به بتسرق فلا يأخذ له ذلك
اصلا ولا يجب فكيفه من الامنة لمنفعة الا ان أمن خشيته ان لها لكونه محرما وقتة عنده
مخوطة يؤمن معها منه علما وافهم التشديد في الانتفاع ان ما يدوم استغناء
منافسه عنه والراهن لا يرد مطلقا وان غيره يرد عنه مفرقا عنه فغيره انما هو
المنتفع بها انما اراد في الوقت الذي جرت الدماء تال اسحقه لا وقت المقتولة في الصنف
لما فيه من المشقة الظاهرة وربما ينتفع به لئلا كالخمس شيئا وقار هذا المهور
بالثمن فان يد البائع لا تزال له منه لا يستغنى منافسه بل يكتب في ما يشتري بان له
المشتري فهو مستقر بخلاف ملك الراهن (ويشهد) المرتج على الراهن بالامانة ترداد
الانتفاع في اقل مرة (ان اتهمه) انه اخذ ذلك لتلاجه من الراهن شاهدان كذا اخذوا
او بدلا و امر اثنين كافي المطلب لانه في المال وقبسه الاكتفاء هو اشد بفسده وان
وثقه لاظهار العدالة بان كان ظاهرا حاله من غير ان يعرف طاعنه فلا يكتب الا شاهدان
كل مرة كالا لامي لا يجب عليه الانهاء أصلا كما اقتضاء كلام الامام والافقه
كلام الامام والافق الى وأشار الى الراهن في آخر كلامه وهو الحق لمصداقة طاعة
الصغير ويشهد لاظهار العدالة قال الزركشي ومصادرة المتابع تفهم الاكتفاء لا شاهدان
ولدفعة وان غير المتابع لا يكتب الا شاهدان وهو الاصح وكفى عدالتهم وما تقرر على
بارة الراهن والمصدق يرجع النفي في كلامهما الى القتل والقدم ما مشى قولة
لا ترى الضميمة بغيره اي لا شب ولا التجار ومنه قوله تعالى ما الظالمين من حبيرو
فسم طاع اي لا تشاءه قولا طاعة وقوله تعالى وما تقوله يقين فان النفي لاصل القتل
حينئذ يفيد نفي اصل القتل في كل ذلك وبوجهين وجوب الاشهاد هنا خاصة ما أتى به
من اصلاح ان من المكسر يقي مشركا وطلب شركه الا شاهدان به اجابته البسه وقد
فرق بينه وبين اجابة الدائن الى الاشهاد بالدين لانه مقصور لرضاء نفسه ولا بخلاف
الشريك (وله) اعلم الراهن (ذات المرتج) وان رده فجه يظهر كان الايسة لا ترد بل يرد
طارق الو كالة بانها عقد (ما منعه) من الانتفاعات والتصرفات من غير عوض لان
لمنع كل لحقه وقد زال بانه فيصل الوطمان لم يقبل فالراهن يصالحون احبوا او اوعت

ما يوراه السور والصحرا في
 لاسورة بل لا بد من نسبة ما خرج
 اليه سفر امرقا وعليه فلا يصر
 انظر وجهه الى الامام الشافعي
 رضي الله عنه بل والى غيره بل لا
 مما لا يبعد أهل العرف سفر
 (قوله كالوجه) اي ذهبوا (قوله
 ولا حاكم) وظاهره انه قدم قبل
 هؤلاء الاربعة المرتين او وكيفية
 ثم الحاكم ثم الامين (قوله ويشهد
 الخ) شاهدين ايا احدا ليصف
 مع كل مرتبة ثم اعلم ان اتممه
 وان اشهرت عداته على الاوجه
 اخرج وكتب عليه سم قوله كل
 مرة وفي العلياب مرفقة وما
 ذكره الشارح حقه اذ قدره في
 المرة الاولى مع الشاهد على يده
 ثم ينكر أخذه في المرة الثانية
 مثلا اه فسميه ما شئت عداته
 أول من قول الشارح وان وفق
 به لانه كيف يتق به مع التهمة
 والاقرب ما استخرج سم
 (قوله اي لا يجب عليه) متصل
 بقوله لاظهار العدالة (قوله
 اصلا) اي لا مرقه ولا مرقه
 (المستفاد الخ) اي المذكور في
 قوله فلا يكتف الاشهاد في كل
 مرة الخ (قوله الاشهاد) اي على
 ان الطريق مشترك بينهما (قوله
 وبين اجابة) انه عدم اجابة (قوله
 وان لدهم) اي رد الراهن اذن
 المرتين (قوله كان لحقه) اي
 المرتين

(قوله منع) منه هذا محمول على
 ما إذا لم يحمل قرينة على التكرور
 كما يأتي في كلامه (قوله لنفسه)
 أي فلو كان متمسكاً من غير علم يبرز
 الاذن أو من نفسه وذا في الالهية
 بطل الاذن بزوالها (قوله ولو مع
 القبض) أي مع الاذن في القبض
 (قوله قبل قبض الموهوب) يتعلق
 بقوله وللمرتين الرجوع (قوله
 ولا رجوع) أي المرتين (قوله
 في زمن انقضاء) أي شياء البائع
 (قوله ويصرف) أي الراهن
 (قوله صدق) أي المرتين (قوله
 حلف العتيق الخ) أي على البت
 (قوله ويطلق) أي والمدين حال
 كاهو القرض فإذا كان مؤجلاً
 فبإتي في قوله وإنما تنظر في حالة
 الاطلاق الخ (قوله بان شرط ذلك)
 لو اختل فبصد البيع في الشرط
 وعدمه فهل يصدق مذهب الصفة
 أو مذهب التسايفه نظر والأقرب
 الأول خصوصاً وقد يتعلق الحق
 بنات (قوله لم يصح البيع) في
 نسخة سواء كان حالاً أو مؤجلاً
 انفساد الاذن بفساد الشرط وهو
 مشكل مع قوله قبل ولو أذن في
 جه ليحل المؤجل فان التضييع
 في المؤجل ينال التعميم فيه وفي
 المال لأن يقال التعميم راجع
 إلى قوله أو من غير الثمن في البيع
 (قوله والأقرب المنع) أي منع
 كونه كالشرط فيصح

وباع أو وهب فتدو بطل الرهن قال في المختار فتأذن في الوطعوطي ثم أراد العود إلى
 الوطع منع لأن الاذن يعين أول مرة إلا أن قيل من تلك الوطعة فلا يمنع من الرهن لأن
 الرهن قبيل الـ ٨١ وظاهر كلامهم أن الوطع فين ليحل ما يبرئ المرتين عند وجود
 قرينة تدل على التكرور لا تطلق محمول على مرة (قوله أي المرتين) (الرجوع) من
 الاذن (قبل تصرف الراهن) لأن مقتضى ما كالمالك أن يرجع قبل تصرف الوكيل ويستتر
 أن يكون مرتين بالنسبة مع بقاء الالهية إلى حين التصرف (فان تصرف) بعد رجوعه
 بشراعتاق ولا دور هو موسر (بجاهل رجوعه فكتصرف وكيل جهل عزه بمن موكله
 وسبب أن الأصح عدم تقوده فان كان المبرجوع يعلم بذلك لما وأما تصرفه بالاعتاق
 والأجل مع مساوئ فأن كاهر والمرتين الرجوع غير وجهه الراهن بأذنه في الهبة ولو
 مع القبض قبل قبض الموهوب إذ لا تمنع الإقبض أو مثله الراهن ولا رجوع فقبض الاذن
 له في بيعه في زمن انقضاء لان البيع مبناه على الزوم والتمايد دخل فيه وإنما يظهر أنه
 في حق من له التمايد والمهم ذلك أن يحصل ما ذكره انقضاء الرهن انقضاء نفسه ولو اجتنب
 فان شرطه للمرتين كانت حلطنة الرجوع لا خلاف ومضى تصرف باعتاق أو نحوه
 وادى الاذن وأتكمه المرتين صدق بيبه لان الأصل عدم الاذن ويقطع الراهن فان نكل
 حلف الراهن وصحة ان كالأصغر في ذاته فان لم يحلف الراهن وكان التصرف بالعق أو
 الايلا وحلف العتيق والمستوفى لانهما يشتركان الحق لانفسهما بخلافه في نكل
 المجلس أو أو نه حيث لا يحلف الغرماء لانهم يشتركون الحق للمقاسر أولاً (ولو أذن) (قوله
 بعه) أي الموهوب قبضه أو من مؤجل فلا تنافي على الراهن ليكون رهنه مكانه لبطلان
 الرهن أو حال القبض من منعه وحل اذنه المطلق على البيع في فرضه لمجي وقته ولا
 يطل الرهن فيكون الراهن مجبوراً عليه في الثمن إلى وفاة الدين فصورته كما صرح به
 الله اوى ونسبه الزكوى أن ياذن في بيعه لبا أخذه أو يطلق فارقاً لعه ولا أخذه
 منه بطل الراهن فان اذن في البيع أو الاعتاق (ليحل) (الموهوب) (المؤجل من قه)
 أو من غير الثمن في البيع أو قبضه أو من غيرها في الاعتاق بان شرط ذلك (لم يصح البيع)
 سواء كان الدين حالاً أو مؤجلاً انفساد الاذن بفساد الشرط وطم كلام المصنف
 مفروض فيلوشترط ما صرح في حال الاذن ولا مبرجوع في حاله لو طال أذنت في بيعه لتجمل
 وفوى الاشتراط كان كالتصريح به وإنما تنظر في حالة الاطلاق هل يقول ظاهره
 لشرط أو لا والأقرب المنع (وكذا لو شرط) في الاذن في بيعه أو اعتاقه (وهن الثمن) أو
 القيمة مكانه لم يصح ذلك (في الاطوار) انفسادها في الثمن أو القيمة عند الاذن وليس
 الانتقال شرطاً كالانتقال شرعاً وتقتضي هذه الالة الصحة عند تعيين الثمن والظاهر
 عدم الفرق ولهذا على الإبانة بأنه كالأشراط أن يرهن عند مدين أخرى وهي حصة
 صعبة وما تقرر على جواب الاستوى عن قوله لا وجه لبطلان في الحال فيما اقتضاه

(قوله بين شرط كونه) أي بالإجمل (قوله ولو أذن المرتين) ومثل ذلك حكمه بالمرتبة الأولى (فصل فيما يترتب على لزوم الرهن) (قوله فيما يترتب بالغ) أي وما يتبعه من نحو وانضمما على وضعه عند التوريث إن قامد البعده كمنعه من قوله (فالباقية) أي حقيقة أو حكما إن أذن المرتين في قبضه فقبضه أو كان قبضه جوازا فله في القبض كما مر وأما قوله (فأما على الأصل) (قوله فالباقية) وقال سم أي الرهن معنى المرحون فقبضه استخدام ١٥ سم على حج وهو أولى بمذاكره الشارح فيكون الضمير عائدا على مذ كور لأن يقال إن الشارح رحمه الرهن معنى المرحون وغيره بالضمي المراد منه فبما سوى ما قاله سم (قوله ومثل ذلك) مختار وقوله فالباقية كان الأولى أن يقول وقد لا تكون الباقية للمرتين كما مر به حج (قوله حيث لم يكن المرحون بالغ) ويصعب رهن مبدعين محرم ويضع عند حلال (قوله وهو كافر) فقد دم في البيع في صورته في السلم من كافر هل يقبضه ثم يوضع عند عدل أو يتبع قبضه أيضا ١٥ سم على حج والاقرب الأول لأن قبضه بمجرد وليس فيه أذلال للمسلم ولا أهانة للمعصوف لكن رأيت في ج مانعه ويستحب الكافر سلب في القبض ١٥ وظاهره أنه لا يمكن من قبضه حتى في السلاح وجهه أن قبضه لا لأل للمسلمين وعليه فلو امتدى قبضه فبني الاستدابة لأن المنع لا مخرج ونقل عن شيخنا الزبدي بالدرس أنه اعتقد سداد القبض ٢٨٠ ونقل عن الشيخ جردان أيضا ما يصرح بالامتناع من الامتناع بالقبض (قوله

من امرأة) بيان لشدة قوة أو من أجنبي ظاهره ولو قاسقا حيث كان له حليته لم يكن قد به الأذرى بالثقة ويمكن حل كلام الشارح عليه بعد حمل قوله من امرأة الحج لأن الثقة قد فسدت اشتراط الثقة في المرأة وما عطف عليها (قوله عنده حليته) أي ولو قاسقة لأنها تقار عليه (قوله أو محرمة) أي ولو قاسقة على ما يشهد تقييد المرتين بالثقة دون ما قبلهما (قوله وضعت عنده) أي فلو صارت الصغيرة تشبه نقلت وجعلت عند عدل

كون الثمن رهنا لأنه تصرح بحضن الأذن بخلافه فبما إذا شرط وهنه وأبى له رعا لأن رهن المرحون محال وأنه لا فرق بين شرط جعل الثمن رهنا وبين شرط حليته رهنا والثاني يصح البيع ويلزم الرهن بالوثاق بالشرط ولا تضرب الجاهلية في البسول ولو أذن المرتين للرهن في ضرب رهن المرحون فضره فمات لم يضمن ولو ضمن ما أذن فيه بخلافه ما لو أذن له في ناديه فضره فمات فانه يضمن لأن المأذون فيه هنا ليس مطلقا لضرب بل شرب قاذيب وهو مشروط بسلامة العاقبة (فصل فيما يترتب على لزوم الرهن) (إذا لم الرهن) (فالباقية) (قوله فالباقية) أي في المرحون (المرتين) فأبى لأنها الركن الأعظم في التوثيق (ولا تزال الاقالات كالجبن) ومثل ذلك حيث لم يكن المرحون له ومسلم أو معصوف وهو كافر وسلاح وهو جوي أو كبيرة أو نبي وليس عنده من مرقان كانت صغيرة لا تشبه أو كان المرتين محرما لها أو ثقة من امرأة أو مسروح أو من أجنبي عنده حليته أو محرمة أو امرأتان ثقتان وضعت عنده والافضد محرم لها أو ثقة والأوجه الاكتفاء بالواحدة بالثقة والثاني كالأمة لكن لا يوضه

برضاها فإن تنازعا وضعا الحالك منتهى براد منه فالو مات حليته أو محرمة أو مسروح (قوله أو ثقة) عند قال حج وشرط خلاف ذلك ففسد رخصته أنه فسد العقد وهو ظاهر لأنه شرط خلاف مقتضاه لكن في شرح الرهن ما أنه كان شرط وضعها عند غير من ذكره وشرط فاسد لم يفسد من الخلوة بالبنية قال القاضي والموردى والرهن صحيح لأن المنع ليس للملك بل خلق الله تعالى قاله الزركشي ١٥ وكتب الشهاب الرمي على قوله والرهن صحيح هذا تقرير على قول من جرح أصاحي الأظهر فيسلب الرهن أيضا قال الزركشي في قواعد وقاعدة الشرط القاسمة أن يفسد العقد الذي صورته البراءة من العيوب والافى الرهن إذا شرط مكسر من صحيح أو أن يقرضه غيره ففسد الشرط ولا يفسد العقد إلا مع ١٥ والافى العمري والرجعي في الأصح وقال المحقق في تشبيته فإن شرط وصفا غير ما ذكرناه ففسد الشرط ويضاده يفسد الرهن على الأصح ١٥ وقول حج وشرط خلاف ذلك ففسد ظاهره فبما قاله الشهاب الرمي وعبارة سم على منج قال في التصحيح فإن شرط خلافه ففسد فاسد ١٥ وهي صريحة فيما نقل عن شرح الرهن (قوله والأوجه الاكتفاء بالواحدة) خلافا للحج والأقرب ما قلنا حج لأن مدة الرهن قد تطول وقد يؤدي إلى اشتغال المرت بالثقة في بعض الارضة فحصل فيه خلوة المرتين بالامة

(قوله فبعد وثاقه) اي المرتين (قوله ان كانه) اي الزاين (قوله حق الحبس) اي بان يقي بضعه المشتري من فقه الحال شي (قوله لم يكن له) اي الزاين (قوله المردد) اي المشتري (قوله ولو قال) اي الزاين (قوله لم يلزمه) اي المرتين (قوله فليزمه الاجابة) وظاهره وان قرب الفعل المدعو اليه جدا ولا ممانعة (قوله لم يلزمه احضاره) هذا مع ما تقدم من قوله ولو حمل الدين فقال الخ بقدر ان الزاين اذا طلب رد ما وضر المرتين معه لم يلزمه الزاين بضره لا يلزم المرتين اجابته لو احدهما وعليه فيستخرج البائع العجبي مع المشتري لحل المرتين وفيه مشقة ظاهره بل قد لا يتحقق ذلك لعدم متر بضر مع الزاين الى محل المرتين لكن قد يقال لتدفع المشتري عن الخسار كما لا يفي كلامه (قوله الا باحضاره) اي السوقي مثلا (قوله عند عدل) اي عدل شهادته كما قاله لشرح الصواب اقسام على حج ومفهومه انه لا يجوز وضعه عند امرائه او عبدا اذا كان يصرف عن غيره وقول الشارح وشرح بعدل الناس قد يقتضي خلافا لعدم مدقة على من ذكرها ٢٨١ عدل رواية وليس مراد او يكون تبه بقوله

وشرح الخ على بعض ما خرج على انه قد يقال ان قول حج عدل شهادة فانما يصرح بالعبد دون المرأة فانها من عدول الشهادة في الجملة فانما تقبل في المال وفيما لا يطلع عليه الرجال غالبا كالمسح والولادة والبراءة والتبوة وما تحت الثياب من عيوب النساء ومن ثم فرق بعضهم في مواضع بين عدل الشهادات وعدل الشهادة قال فالاول فيعدم قبول المرأة بخلاف الثاني (قوله وفيه العدل وما جاز) اي ويبدأ منها بين اتفاقا على البداهة فان تشاحا فينبغي ان يقرع بينهما (قوله حيث يجوز) اي بان كان هناك ضرورة او غيبة ظاهرة (قوله فيه تفصيل) اي وهو انهما ان كانا يصرفان عن أنفسهما ما

عندهما أو أجنبيات ولو حمل الدين فقال الزاين وده لا يلزمه ليجب بل يباح في يده ثم بعد وثاقه يسلمه للمشتري برضا الزاين اي ان حكاما لمحق الحبس كما هو واضح او الزاين برضا المشتري اي ما لم يكن له حق الحبس والا يصرح الى رضا كما هو ظاهر ولا يسلم المشتري الفين لاحدهما الا باذن الاسترقاق تنازعا قالوا كم ولو قال لا مرتين احضري لايحه واسلم الفين اليك او قال ايحه منك لم تلزمه الاجابة ولو قال احضري او ادعي من غيره لم يلزمه احضاره لان الاذن له التفضيل كالنوع فلم يأت به الا باحضاره ولم يبق الزاين بعث الخا كم من يقبضه وأجره على الزاين (ولو شرط) اي الزاين والمرتب (وضعه) اي المردون (عند عدل جاز) لان كلامهما قد لا يثبت صاحبه وكما يتولى العدل لحفظ يتولى القبض ايضا كما اقتضاء كلام ابن الرضا ولو شرط كونه في يد المرتين يوما وفيه العدل وما جاز وخرج بعدل الناس فلا يضمنه عند اذا كانا متصرفين او احدهما عن الغير كولي وكبلى وغيره وما دونه ولو عمل قراض ومكاتب حيث يجوز لهم ذلك والا فيجوز في هذا يصح قول الشرع والروضة عند ثالث اذ عبارة المصنف أولى لان مفهومها فيه تفصيل فلا بد ولو شرط وضعه بعد التزوم عند الزاين مع كما اقتضاء كلام صاحب المطلب خلافا لما اقتضاء كلام الفزاري الا ان يعمل كلامه على ابتداء القبض ولو ادعى العدل رده اليهما او هلا كمدق وليس له رده الى احدهما فان أتلفه خطأ أو أتلفه غيره ولو عهد أخذته البذل وخلفه بالاذن الاول وأتلفه عهدا أخذته البذل ووضع عند آخره بده بالاذن الثاني المردون قال الأذري والظاهر ان أخذ القيمة في التقوم أما المثل فيطالب بعشله قال وكان الصورة فيما اذا أتلفه عهدا ودانا

يقبضه ووجه الفساد ما يلزمه من اتحاد القبض والقبض (قوله رده اليهما) اي مع الأخذ من قوله وليس الخ (قوله صدق) اي العدل (قوله فان أتلفه) اي العدل (قوله أخذته) اي المتب وفيه انه لا يضمن العدل رده اليه فلا يكتفي بقاؤه تحت يده بلا اخذ وان كان محكوما عليه بانه رده في ذمته وعليه فينبغي ان الأخذ الزاين باذن المرتين فان تنازعا قالوا كم (قوله أخذته البذل) وهو المثل في التلوي والقيمة في التقوم (قوله وهو محمول الخ) قد يشكل هذا الجواب حيث عدل الى اعلى منه حرم ومقتضاه فقه فلا يوضع البذل عند كماله أتلفه عهدا اللهم الا ان يقال فله دفعه اصيل شبه منعت القسوق وان أتم بالعدل المذكور وفيه ما فيه او انه عدل الى غيره فلن يجوز

(قوله في الشئ الأخير) هو قوله اودفع المصالح وكذا في الشئ الاول على انه طريق في الضمان والاقتضار الله بان على المكره يكسر الزا (قوله في حرزها) اي حيث لم تكن مستغنية فان امكنت مستغنية. كمال الوصية ثم اتي في ميم على صحيح نقله عن (قوله ضمننا الصنف) اي ضمن كل واحد اجمع الصنف لان احدهما منه يدافع للميم والاخر باقائه وقررا ان الضمان على من تضمنت جده هكذا يصير مع طب بعد المباحة ثم توافق عليه مراءى على ميم منهم ومنه على ج اسكن بجانة ج والاضمن من اقتربه فحقه ان يسلطه صاحبه والاكثر كافي لضمان الصنف اهو هي موافقة الكلام الشارح (قوله من مؤقن) اي باتقائه المالك فيخرج المقتطع الاقلاقه مؤقن باتقائه الشرع (قوله ثم ردها اليه ليمر) اي وطريقه ان يخلص من الضمان ان يردوها على صاحبها (قوله لم ياتقنه) ٢٨٢ اي المقتطع وقباس القطعة انه لو طيرت الربح مثلثا ولو بالي داره ونفسه باقائه

أما لو اتفق المصالح رها وادفع المصالح ال فيكون كالوا ان الله خطأ هو محمول في الشئ الأخير على ما وعدنا مما يقع به الى أعلى منتهى الا فلا ضمان (او عند الذين) مثلا (قوله) على اجتماعهما على حفظه او الاضرار به فذلك ظاهر انه يتبع الشرطية (وان أطلقنا) فليس لاحدهما الاضرار به فذلك (في الجمع) كما في قوله من ان كانا والوصية فيصير لهما حرزها فان اتفرد احدهما بحفظه ضمن امته او سلم احدهما حاله الى الآخر فلهما الضمان الصنف ومقابل الاسع في الاضرار لما في اجتماعهما من المصلحة ولو غلبه الممر من العدل او غلب العيب شخص من مؤقن كودع ثم ردها اليه من غصبه اذ يرى اختلاف من غصب من المقتطع القطعة قبل نقلها ثم ردها اليه ليمر ان المالك باقائه او غلب العيب من ضمن ما دون كسبه ومروءته ثم ردت اليه يرى كجريمه في الانوار ولا يتقبل المروءة عند آخر لان اتفق المالكان عليه في كسبه ويؤملوا لاسباب (ولمات العدل) الموضوع عنده (او فسق) او هجر عن حفظه او اذ فسق الناسق او سد ثب عداوته بينه وبين احدهما او طلبا او احدهما نقله (او جلا حيث يتقانه) او اكان عدلا ام فاسقا بشرطه المار (وان تشا احضه الحاكم عند عدل) يراه انه اعدل قطعا المتزاع ولو كان في المرتبة فتغير حال العدل ولو لم بشرط في بيع او كان دارت المرتبة ازيد عدل منه اذ القرض انهم بالقبض ولا يلزم من الرضا بالمرور الرضا بالوارث فان تشا احضه من يوضع عندو كان قبل القبض ليعبر الراي به حال وان شرط الرهن في بيع لمواز من جهة من يتفاد بطلان بالقبض ولا بالرجوع عنه وزعم مطالبه باحدهما فلا يشرطه مردود وظاهر كلامهم عدم انقضاء العدل من الحفظ بالتسوية وفيه ابن الرقة بما اذا لم يكن الحاكم هو الذي وضعه لانه نائبه (ويستحق بيع المروءة

ضمن ثم ردها اليه انه ليمر ان المالك لم ياتقنه وطريقه ان يردوها لهما (قوله من ضمن ما دون) استدركه من المصالح فلا يبرأ من شصبه بالرد عليه (قوله ولا يتقبل) اي لا يجوز نقله لغير امده (قوله عند آخر) اي يقر من هو غصبه (قوله او اذ فسق الفاسق) قال ج اخرج من أهله الحفظ بغيرة ذلك وقتنيته انما لم ينج عليه او جين وطالب احدهما نقله عليه فلما نقله لم يشرط استحقاقه الحفظ على اذن جديد لبطان الاذن الاول ام لا فيعطل وقباس ما لو اذ فسق الاولى ثم اقدم من انه لا يضمن تولية جديدة انه لا يضمن تصديد الاذن (قوله بشرطه المار) اي وهو ان يتصرف من نفسه (قوله وان تشا) اي بعد لزوم العقد

من الجانبين اما قبله ليعبر الراي به حال كسافي وقوله وان تشا غاية لتدفع ولو كان في يد المار (قوله) لانه العدل) اي الانصاف (قوله فتغير حاله) وانه اذا تحدث عداوة بينه وبين الراي (قوله ولو لم بشرط في بيع) غاية لتقول المستند وضعه الحاكم عند عدل ولو ذكر مستصلا لكان أولى لان قوله ولو كان في المرتبة الخ كلام مستأنف وفي نسخة ذكر قوله ولو لم بشرط بعد قول الشارح قطعا المتزاع وهي واضحة (قوله وان شرط الرهن) غاية (قوله فلا يطالبه) اي المرتبة (قوله باحدهما) اي الاقباض والرجوع (قوله مردود) بان من قبل جازم الاقباض عايت اه ج (قوله وطاهر كلامهم الخ) محقق (قوله عن الحفظ بالتسوية) ظاهره سواء كان عندا العدل باقائه لهما او بوضع الحاكم (قوله لانه نائبه) قلنا ويكون الراي نحو ذلك اجمع على ج اي فيفضل بالتسوية

(قوله احمد الاميرين) وحسبنا جمل التوفيق فيه (قوله ان قراهن) اي انه يجوز ذلك وظاهره وان طالت المدته وهو كذلك
 حيث كان قراهن غرض صحيح في انما غير كما يأتي (قوله وان كان حق المرتهن) قال ح وطريق المرتهن على طلب التوفيق من غير
 المرتهن ان يبيع الرهن لجواز من جمته وبطلب الرهن بالتوفيق (قوله لان تسليمه) اي المرتهن (قوله من غير غرض صحيح)
 اي قراهن في التأخير لتطبيق المرتهن - فلهذا يبيع المرتهن فلا تظن ان غرضه (قوله باذن المرتهن) اي ولا يبيعه من يبيع على
 ما تقدم في قول الشارح ولو حل الدين فقال الرهن مدله لا يجهل ببيع الخ ٢٨٣ (قوله او المرتهن على الامتناع) (تبييه) (تبييه)
 المتوفى فيه هناك القاضي لا يتولى

البيع الا بعد الاصرار على الابه
 وليس مرادوا اخذ من قولهم
 في التخليص انه بالامتناع من
 الوفاء بغير القاضي بين قوله ببيع
 واكرهه على اهـ ج (قوله بابه
 الحاكم) لا يقال هذا ظاهر
 في امتناع الرهن واما في امتناع
 المرتهن فغير ظاهر لانه يسئل من
 اذن الرهن في بيعه لا نقول قد
 يسأل الرهن في بيعه قد يسه
 تقويت على المرتهن لكن في ج
 مانعه فان امر باعه الحاكم او
 اذن قراهن في بيعه ومنه من
 التصرف في ماله الا اذا ابي ايضا
 من اخذت بمنعه فيطلق قراهن
 التصرف فيه (قوله وظاهره
 لا يتعين) اي على الحاكم (قوله
 عند غيبة المديون) هو شامل لمساقة
 القصر ومدونهم اقال سم على منج
 ما حاصله انه لا يبيع فيمدون
 مساقة القصر الا باذنه ثم قال انه
 مرصه على مد فقال له يذنه على
 ان القضاء على الغائب انما يكون
 على من بمساقة القصر والراجح

عند الحاجة) البهلو ما الدين ان لم يوف من غيره والممرت من اذا كان به يسه من وضامن
 طلب رفاهم من ايج ماشاء تقدم احدهما والا فان كان من فقط فطلب بيع المرتهن
 او وفاقه يذنه ببيع طلب البيع (و يقدم المرتهن بيقته) على سائر الفرع ان لم يعلف
 برقبته بانه كما يأتي لان ذلك من فوائد الرهن وفهم من طلب احد الامرين ان قراهن ان
 يختار البيع والتوفيق من غير المرتهن وان قد يعلف التوفيق من غيره ولا تقرر لهذا
 التأخير وان كان حق المرتهن واجبا فورا لان تسليمه الحق بين الرهن وضامنه
 باستثناء منه وطريقه البيع ولا يأتي في ذلك تعلق حق المرتهن بغير الرهن ايضا لان معناه
 ان المرتهن قد لا يذنه المدين ويتضمن غير تفسير فيجب الوفاء من بقية مال الرهن
 ولا ما يأتي من اجبائه على الاداء او البيع لانه بالنسبة لقراهن حتى يوفى بمساخار
 لا بالنسبة للمرتج حقه بغيره على الاداء من غير الرهن ويمكن حل ما اختاره السبكي من
 وجوب الوفاء على الرهن واما من غيره اذا كان اسرع وطلب المرتج به فانه يجب
 تسليمه لافواه على ما اذا ادعى ذلك لتأخير من غير غرض صحيح (ويبيعه الرهن او وكره باذن
 المرتج) او وكره لانه فيه حقا (فان لم ياذن) اي المرتج (خاله الحاكم تاذن) في بيعه
 (او تبرئ) هو معنى الامر اي ائذن او يرى دفع الضرر الى الرهن (ولو طلب المرتج يسه
 ظاهي الرهن) ذلك (الزمه القاضي قضاء الدين) سرحل آخر (او يسه فان اصر) الرهن
 او المرتج على الامتناع او اقام المرتج حجة بالدين الحلال في غيبة الرهن (بأمر الحاكم)
 عليه ووفى الدين من قدهم الضرر الاخر وظاهره لا يتعين يسه فقد يبيع ما يوفى به الدين
 من غير ذلك وقد اتفق السبكي بان لما يبيع ما يري يسه من المرتج وغيره عند غيبة
 المديون او امتناعه لان ولا يتعنى الغائب فيعمل ما رام مصلته فان كان الغائب نقد
 حاضر من جنس الدين وطلب المرتج وقام منه واخذ المرتج فان لم يكن نقد
 حاضر وكان بيع المرتج اروج وطلب المرتج باه - دون غيره ولو باعه الرهن عند
 الجهر من اقتدان المرتج والحاكم صرح كما هو غيبة كلام الماوردي قال الزركشي
 واظهار امر اراده حيث يجوز يسه بان تدعو اليه ضرورة كالتجيز عن - وتة او حفظه
 او الحاجة الى ما زاد على دين المرتج من غيره ولو لم يجد المرتج عند غيبة الرهن يذنه

الكتفاء بمائة العدوى ويكون هنا كذلك (قوله ولا يتعنى العايب) اي وفي القضاء من حال الممتنع بغير اختياره (قوله بابه)
 اي فلو باع غير الادراج على بيع حيث كان يفتن مثله ولا ان الشرع انما اذن في بيع الادراج فيه نظرا لا بعد الاول لانه
 لا ضرر فيه على الرهن وان اتى الى تأخير وقاسم المرتج ولكن الاقرب الثاني للغة المذكورة (قوله والحاكم) اي ولو لم
 يسه (قوله يذنه) اي تمهده عند الحاكم بانه مال الرهن ومعلوم انه لا يذنه ثبوت الدين وكون العين التي ادب يسه امره حرة

عنده لا حيل كونها دبعة لا ومفهومة انه لو لم يكن في البعوضة كم وكان يغير حالها بياضها كشمس مثلا او بوال مثلا
 كان البيع بنفسه وله فيه مردوان المداير على المشقة وعندها فلا يرجع (قوله اولم يكن ثم كما) اي او كان وكان يتوقف
 الزرع اليه على غرم دوامه وان قلت (قوله قد جاء بنفسه) ويصدق في قدر ما به لانه امين فيه ولا يقال هو مقرر بعدم
 الاشارة على ما به لانه لا يتوقف على لا يتيسر التمسك ووقت البيع وبغيره فانه لا يتيسر في سفرهم ووقت الزرع فصدق مطلقا
 (قوله كالنار) قال جعفر بن محمد اي المرتين وبين الظاهر فيه جالس سقانه اليه ولو وقع التقدير على الميتة كان هذا
 عنده وثيقه فحقه فلا يخفى فواتها فاشترط ٢٨١ انظره الجوز خلاف ذلك يعني القوت لوصف ميتة طازجة مع القدرة عليها

وتعالم ما يأتي في القلم ان
 الحاكم لا يتولى البيع حتى يثبت
 عنده كونه ملكا للراهن الا ان
 يقال البدعي للمرتين فكيف
 اقراره بانه ملك للراهن وكتب
 عليه اسم قوله ويقاس ما يأتي الخ
 سيأتي ان السبكي روج في هذا
 الا في الاكتفاء بالبدعي (قوله بانه)
 اي الحاكم وقضية التعبد به
 عدم الوجوب وبعبارة جازمه
 قبضته انه يحصل كلام
 الشارح على ان هذا جواز به
 منع فيصدق بالوجوب (قوله قال)
 اي السبكي (قوله قال الزكشي)
 نفسه الكلام المصنف (قوله
 والاحتياط من غيره) والوالصال
 (قوله فانظروا) اي من حال
 المرتين وان كان الباقي من الدين
 قليلا بالنسبة لتمام المرتين (قوله
 فتضعف العجة) معناه (قوله او
 تفتق) اي فيبيع بيع المرتين في
 غيبة الراهن (قوله مع) اي البيع

اولم يكن ثم كما كفي الباطل فيه بنفسه كالظافر بغير جنس سقه وانفي ايضا فحين ربح
 مينا بدعي وقيل وعاب رب الدين فاحضر الراهن المبلغ الى الحاكم وطلب منه قبضه
 لينقل الراهن بان ذلك هو كما قال (ولو باعته المرتين باذن الرهن فالاصح انه ان باع
 بغيره صح) البيع (والافلا) يصح لانه يبيعه للرهن نفسه فيتم في الاستحالة وزل
 لاحتمال حال الزكشي لو كان من المرحون لا في بالدين والا فبما من نفسه من ذروا
 متعسر بفاس او غير ذلك فانه يصح على اولى الاحتمال قبضه لانه ما
 فتضمن التهمة او تفتق والناظر يصح مطلقا كذا لو كان في بيع غيره والمنا لا يصح مع هذا
 لان اذ كان فيه فويل فيما يتعلق به في اذ المرتين مستحق المبيع وعمل هذه الاقوال
 حيث كان الدين حالا ولم يغيره القرض ولم يبق استوف سقته فان كان في جلاص
 جزما او قدر لغيره صح على غير الثالث لاسماء التهمة او كان به واءتوف سقته من غيره
 لم يصح على غير الثاني لوجود التهمة فوافن الواو ان الرما مودته في بيع الزكشي لسيده
 لم يبق عليه في بيع الجاني كل من الراهن للمرتين في بيع المرحون (ولو شرط) يضم اوله
 عند الراهن (ان يبيعه) اي المرحون (العدل) او غيره عن هوقته بده عند العمل (جاز
 وضع هذا الشرط ولا تشتط صراحة الراهن) في البيع (في الاصح) لان الاصل بقاء
 الاذن الاول والثاني تشتط منه قد يكون لغرض في بقاء العين ونفاه الحق من غيرها
 واحترق بالراهن من المرتين فتشترط صراحة جهة قطع كانه في الراهن من لمرتين فان
 ربحا لم يل او ابرأ وهو المقتدل ان في البيع قبل القبض بغيره بغير خلاف الراهن وقد
 حل السبكي عدم الاشتراط على ما اذا كانا ذاهوا للاشتراط على ما اذا شرط في رهن
 العدل يبيعه واذا نه الراهن فقط في شرط ان المرتين لانه لم يأت قبل على كلامهم لا بد
 من اذنه لم يأت قبل وعلى كلام الامام لا يحتاج لتقدم اذنه في المطالب على محل واحد
 لكن مقتضى كلامهم اشتراط صراحة المرتين مطلقا وان قال الامام لا خلاف

(قوله كان الراهن الخ) اي كان كان بغيره سمع والافلا ياتي فيه ما مر عن الزكشي (قوله يضم) لارجع
 اوله قد به لانه لا يحتاج معه الى قبلا لا يسمى شرطا الا اذا كان مع ما في ليقى للفاعل احتياج الى قبضه كان بالقدره احدهما
 ووافقه الاخر (قوله عن هوقته بده) حل هوقته بده في لشرط ان يبيعه غير من هوقته بده يصح اذ به نظروا الظاهر الثاني
 لان القرض الوصول الى الحق وهو يحصل بذلك (قوله لان الاصل بقاء الاذن) اي فلو تبين بجمعه عنه تبين بطلان التصرف
 (قوله عدم الاشتراط) اي اشتراط صراحة المرتين الذي قطع به الامام كاتبه عليه قوله وان قال الامام الخ (قوله لم على كلام
 الامام) اي المشار اليه بقوله عدم الاشتراط (قوله مطلقا) اي سواء كان اذن قبل ام لا وبجرم سبيضا الزكشي في حاشيته

(قوله أو مونة) أي أو مونة أو
 غمائه كما يفيد التعبير بأنه وكيلة
 لقوله لا المرتين) أي لا يبرهن ولا
 يبرهنه (قوله بسدق يمينه) أي
 المرتين (قوله لو ان صدقه) غاية
 (قوله لم بشرط) أي الزاين
 عليه أي العدل (قوله لو ادعى)
 أي العدل (قوله لا عتراه) أي
 بعدم تقصيره (قوله لو وضع يده عليه)
 ومعه أن لم يكن نائباً لما حكم
 لآذني البيع لتوصية الزاين
 والا لم يكن طريقاً لآذنه كد
 الحاكم اهـ ج (قوله لم يثبت)
 أي حين التقرير (قوله لا العدل)
 وسد (أهل المراءاة) قرار الضمان
 عليه مع كون الزاين طريقاً
 الضمان أيضاً (قوله لا يبرهنه)
 أي وبغير نفسه (قوله بما يتفان به
 الناس) أي يتفان بالغبن نفسه
 كثير أولئك أنما يكون بالشئ اليسير
 اهـ ج (قوله به) أي العدل (قوله)
 ورد عليه الشيخ) أي في غير شرح
 منه به (قوله باذن المرتين) أي
 في البيع لأقل للدارين (قوله لا
 لا ضرر) قضية جواز يبرهنه
 نقداً بالبدل حيث كان من مجلس
 الدين وأذن فيه الزاين وقد صرح
 مع على ج (قوله قال الزركشي)
 هو المعتمد (قوله وقد البدل دواهم)
 ليس يقيد كما قلناه (قوله لو أحد
 منهما) أي بان كان للمرتين عرض
 فبما جبهته

لا يراجع لأن عرضاً موفياً لما في منزل العدل بمنزل الزاين أو مونة لانه وكيلة
 لا المرتين إذا دعى شرطاً في محنته ولكن يحل أنه بمنزلة ما جبهته فان جددته لم يشترط تجديده
 فوكيل الزاين له لأنه بمنزل وان جدد الزاين إذا لم يجد له ما اشتراط قدر المهر
 لا أنزال العدل بمنزل الزاين (فأذا باع) العدل وقبض الثمن (فالثن) عند من ضم
 الزاين) لأنه ملكه والعدل نائبه فالحق في يده كان من ضمن المالك ويسترد ذلك (حق
 يده) من المرتين) ولو دعى العدل ثمنه في يده ولم يبين جبا صدق يمينه لأنه أمين فان
 يمينه فعلى ما بان في الوديعه وان ادعى تسليطه للمرتين فأنكر صدق يمينه لأن الأصل عدم
 التسليم وإذا رجع صدق عليه على الزاين رجع على العدل الزاين وان صدقه في الأصل لم
 أو مسكان قد أدان عليه ولم يبرهنه بالثبوت له نصه بركه لا شاهد فم بشرط عليه عدم
 الشهاد لم يضمن قطعه أصراً به الداعي ولو ادعى ثبوت من شهادهم أو موتهم وصدقه
 الزاين لم يرجع عليه لا عتراه فان كذب رجع لأن الأصل عدم الشهاد ولو تفقته في
 يد العدل ثم استحق المهر من المبيع (فان شاء المشتري رجع على العدل) فوضع يده عليه
 (وان شاء) رجع (على الزاين) لإبائه المشتري شرعاً في التسليم للعدل به حكم وكيلة
 (والقرار عليه) أي الزاين وظاهر كلامه حكم الترقين تلقه بقرينة وغيره والأصح
 خلافه فيعين حينئذ العدل وحده كما انشأه كلام الماوردي قال الأذري ولعلهم
 يرشد إليه وهو الوالي به حال السبكي وهو الأقرب لأن سبب تفويض الموكل أنه أحاط الوكيل
 بقامه وسئل فيه كذا فإذا قرط الوكيل فقد استقل بالهدوان فليس له أن يضمن قال
 الاستاذ المرتين إذ معناه ما كاد له هذا كروى في الضمان عن المرتين إذا لم يتسلم
 الثمن فان تسلمه ثم أعاده للعدل مار طريقاً الضمان (ولا يبيع العدل) وغيره المهر من
 الأذن مثله حال من نقد يده) كالأكيل ووو شذمه عدم صحة شرطه التبرار لغیر موكله
 وأنه لا يبيع المبيع قبل قبض الثمن وإن ضرر ولو باع بدو ثمن المثل أو بغير نقد البدل لم
 يضمن به ثم يفتقر النقص عن ثمن المتسل بما يتفان به الناس حيث لا داعي بازيد
 والحق أن الاستاذ المرتين والمرتين به دعه الزركشي تعالين النقيب الحق لهما
 لا يهدوهما فيجوز خبره لأن خلافاً للعدل ورد عليه الشيخ بان الكلام في كل منهما
 منفرد ثم محله في بيع الزاين كما قاله الزركشي فيما إذا نقص عن الدين فان لم ينقص
 منه كالأول مسكان المهر من يساوي ما ثمن الدين عشرة فباعه باذن المرتين بالعشرة مع
 إذا ضرر على المرتين في ثمنه ولو قال الزاين العدل لا تبعه إلا بالدرهم وقال للمرتين
 لا تبعه إلا بالناتية لم يبيع بواحد منهما لاختلافهما في الآذن كذا أطلقوا ومعه كمال
 الزركشي إذا كان للمرتين فيه عرض والا كان كان حقه درهم ونقد البدل درهم قال
 الزاين ببيع الدرهم وقال للمرتين ببيع بالناتية فلا يراى خلافه وبيع الدرهم كالمقطع
 القاضي أبو الطيب والماوردي وغيرهما وإذا امتنع على العدل البيع بواحد منهما

(قوله وان لم يكن من نقد البلد) قال سم على المخرج فلا كان لراهن ذلك اه قلت القياس ان ذلك بالمعنى الاول ثم لو اورد به بغير جنس الدين من نقد البلد

فيعبر بالمرتبة (قوله بقدر الحق) اي اوديه بخلاف ما لو كانت قيمته اقل من الدين تنصرف الرهن ببيع قدر الزائد بغير نقد البلد (قوله فليفسخ) اي وان كانت زيادة الراتب بمرءة كما علم من سومة الشراء على الشرع وقال سم على اي حيث لم يكن الخيار للمشتري وحده اه (قوله ان كان الخيار لهما) اي اذا كان الخيار للمشتري فلا يفسخ بزيادة الراتب ولا يفسد القسح من العدل ولو فسح ولو فسح المشتري ففسد نصه ولا يبيعه العدل بالاذن السابق هذا وما اقتضاه كلامه من انه يجوز لعدل شرط اختيار لهما او للمشتري من ان يفسخ شرطه ويؤخذ منه عدم صحة شرط الخيار لغير موكله وبمسكن ان يجاب بمحل قوله ان كان الخيار لهما على خيار المجلس وذلك لانه ثابت لهما ابتداء وان اجاز احدهما في الاخرية فهو رقبه يكون انهما لهما او لمشتري فليأمل (قوله وهي مستقرة) اي بان جزم الراتب بالزيادة (قوله قال السبكي الخ) معقود (قوله تين) اي من حين امكان القسح بعد الزيادة وفي المال قبله الخلاف المتقدم في البيع وتبين عليه الروايات (قوله فينبغي ان يجب عليه) اي فلا يفسخ انفسخ بنفسه (قوله لا لراهن) اي الفسخ هو (قوله فيباع) اي وب (قوله فلم تقارها كلامهم) اية لا تجب

اجرة

قوله لا لراهن اي الفسخ هو

المستعمل (قوله فيباع) اي وب (قوله فلم تقارها كلامهم) اية لا تجب

(قوله في خالص ماله) أي المالك (قوله وله مذركه) أي وجهه التنبيه ان ثمرة ماله مذكورة في مسأله في نفسه باعتدال والسبب
يجب عليه من ماله المستقر قبضه بما دفعه الهالك له وهو ماله (قوله ٢٨٧) ولا يمنع الزمان من مصلحة الموهون) أي يلزم يجب

عليه قبل ماله ذلك كما تقدم
تلقه حامي النقطة (قوله ولما
يتروك) جواب عما قال في ماله ذلك
قد يؤدي الى ضرر يفرق به كان
يرون من القصد (قوله مستمرة)
أي طريق المرض (قوله والحاجة
خير منه) أي هذا فيما اذا لم يصبر
طبيب بشرها والا فلا تجوز كما
هو ظاهر وقد قيل على قوله ان لم
تكن حاجة الى الظاهر في عدم
حصول الضرر به (قوله ان غلبت
السلامة فبقينا) أي اذا من قوله
بعد او شك (قوله وله) أي الزمان
(قوله لا تقطع بالاولى) أي لان
الموهون لا يتكلم منه في الاوفاء
جميع الدين (قوله وكذا ما كان
منها) أي فيه الموهون (قوله على
الاولى) وعلى هذا فالفرق بينه
وبين البيع حيث يندخل فيه
الموجود من الصوف والسحق
ان البيع قوي يستقيم بخلاف
الزمن كما تقدم فبالاولى قال وحقك
هذه الارض وفيها بناء ونصير (قوله
ويرد بالسلامة) أي حيث اعتد
الموهون بالان من المرض فلو اعتد
الميت بها في المرض لم يكف ردّها
لبل بل يكتسب انعام الرمي على
ما جرت به العادة (قوله واستقر
الليقني) أي من كونه أمانة
فيكون مضمونا (قوله غصبا) بأن

أجرة الطبيب وغيره الاذني وان لم يجب عليه ذلك لنفسه لكنه بعد اعطاء الطبيب في حق
نفسه بل الرقيق اولى بذلك من القريب فيعمل ما كان من عدم الوجوب على أنه لا يجب
ذلك من خالص ماله بل في عين الموهون ببيع جرسته لاجلها ان لم يتصد ببيع جرسته
والاوجب في خالص ماله حفظ الحق والحق وله اذا ذكرها المنصف ذلك بقوله (ولا يمنع
الزمن من مصلحة الموهون كقصد وبهامة) وما يلحق بالادوية والمرام حفظ المالك
ولان فيه مصلحة ولا ياتيه منه ضرر فلو لم تكن حاجة منه من القصد دون الحاجة قال
الموردى والروائي غير روي قطع العروقة مستمرة والحاجة خير منه في حق الرقيق
ان لم يصف منه وكان يعمل قبل الحول صغير كان أم كبيرا كما أطلقه الجمهور ولا تلازم
منه والغالب فيه السلامة وما عدمه عدم انشأن حيا في الكيفية فاجب منه جمعه على
كبير يخاف عليه من الختان وان استتيب بذلك مستحق كالزمن رقيقة اسار فافقه بقطع
في يد المرحوم وان كان عيبا لم يقطع السطة والمداواة ان غلبت السلامة فان غلبت التلف
واستوى الامر ان او شك فلا يضر في قطع نحو يده ما كلة ان جرى الخطر وان غلبت
السلامة في القطع على خطر الترتل وان استوى الخطران او زاد خطر القطع بخلاف
ما اذا لم تغلب السلامة فلا يجوز القطع ولو كان الخطر في الترتل دون القطع او لا خطر في
واحد منهما فما قطع القطع كالمسألة الاولى وكذا لو كان الخطر في القطع دون الترتل وغلبت
السلامة فله من قطع السطة والمداواة ايضا قل من دم من يخل ان قال أهل
الخبرة فله ان يقع وقاب بعضه الاصلاح لا كترها المقطوع منها موهون بهاته وصكك:
ما يجب منها بلا قطع بالاولى وما يصح من جر يولي وسيف غير موهون وكذا ما كان
منها ظاهر عند المقدم كصوف يظهر القم على الوجة وقرى المشية ثم اوى الى الامس
ويرد بالسلامة الى عدل يتقنان عليه او نصب الحاكم وله ان يذهب بها الكلال ونحوه
عدم الكفاية في مكانه او يرد بالسلامة في ذكر (وهو) أي الموهون (أمانة في يد
المرحوم) ظهر الرمي من راضيه أي من ضمانه غف عليه غرمه فلو شرط كونه مضمونا
لم يصح الرمي واستثنى البليغ في بيع العاصي في ضمان مسائل ما هو قول المقصوب وهنا
او يقول الموهون شيئا او يقول الموهون طارئة او يقول المستأجر رهنه او رهن
المقبوض ببيع فاسد او رهن مقبوض بسوم او رهن ما يسهه باقالة او ضم قبل قبضه
او نال على شيء ثم رهنه قبل قبضه من خاله (ولا يسهه بطلبه شيء من دين) كوت
الكفيل بجماع التوثيق ولانه لو سقط بقبضه لكان في بيعهه وانما بالاولى ولا يسهه
أحسن من حذف أصلها كالروضة وامهاله لانه على ثبوت عدم الامانة مطلقا
وتسبب عدم السقوط عنها ولا يلزمه ضمانه بطل اوقية الا ان استأجره من الزمان كما

ذكر في (قوله عارية) أي بان اذن الزمان للمرتمن في الاتماع به (قوله يبيع فاسد) أي يفتيد المشتري به (قوله بسوم) أي
من المسمار (قوله او رهن ما يسهه) أي من ضمنه هو تحت يد

(قوله صار مضمونا) انما استوفى ما بالباقي امانة (قوله يحكم الشرع الفاسد) اي فيضمن ضمان المصوب (قوله بقدر حقه) اي
 وهو قدر الخ (قوله كالبيع والاعارة فاسدة) اي الخ (فيضمنه) انه لا فرق في العارية في عدم ضمان المنفعة بين الصحة والفساد
 لان غاية امر حائتها التلافى لاعتقاده بان المالك من انفس حال نفسه بانه والاقتان اهل لان لم يضمن (قوله ففاسده كذا قال)
 اي لا يقتضي الضمان بل هو مساو في عدم الضمان قال سم على منتج ولم يقل اولى لان الفاسد ليس اولى بعدم الضمان بل
 بالضممان اه ووجدنا ان عدم الضمان تحقيق وليس الفاسد اولى به بل حقه ان يكون اولى بالضممان لا شافاه على وضع
 البديل حال الفري لا حق فكان اشبه ٢٨٨ بالنصب (قوله بمذاكر) اي من قوله في الضمان (قوله لاني الضامن) لا يرد

يكون اولى لو استاجر لم يوسع
 فاسدا تكون الاجرة عليه وفي
 الصحة على موله اه (قوله
 ولا في المقدار) فلا يرد كون جميع
 البيع مضمونا اية بالافادفع
 فمقتضى شارح فيه بالثمن وقاسده
 بالبدل والقرض مثل المقوم
 للصوري وقاسده بالثمن ونحو
 القراض والمساواة والاجارة
 بالنسي وقاسدها باجره والمثل اه
 حج وقوله بقبلة اي في المقوم
 وهي اقصى التميم كالمقبوض
 بالشرع الفاسد (قوله فانها)
 اي البيع والفاسد (قوله قد
 لا يستويان) اي في الضامن
 والمقدار (قوله صحيحة) اي كل من
 (قوله مضمون) اي على المرتين
 (قوله لا يبيع اشتنا هذه) هي
 قوله ما لو صدر من غيره الخ (قوله
 الا في اربع مسائل) وهي الحج
 والدمرة والخلع والكتابة والفاسد
 من الحج والصرة بسبب قضاؤه

وتعدي فيه او منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة ما بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو
 اق على امانته ولو قال خذ هذا الكيس واستوف حقه منه فهو امانة في يده الى ان
 يستوفى فاذا استوفاه صار مضمونا عليه ولو قال خذ هذا كرا وكن ماله فهو كرا ولو قال
 واكثر او اقل من دراهمه لم يملكه ويخلف في ضمانه يحكم الشرع الفاسد وان كان
 معاويا بقدر حقه ملكها ان لم يكن للكيس قيمة والا فهو من قاعدة مدبورة وروهم
 (وحكم فاسد العقود) الصادر من رشيد (حكم صحه في الضمان وعدمه) لان العقد
 ان اقتضى صحه الضمان بعد التسليم كالبيع والاعارة فاسده اولى او عدمه كارهين
 والهمة من غير ثواب والدين المستأجرة فاسده كذا لان واضع البديلية باقن المالك
 ولم يستتر بما قد شاعنا او المراد به كذا وبه في فصل الضمان لاني ان امن ولا في
 المقدار فانها لا يستويان وخروج زيادة الدار من رشيد ما لرد من غيره
 اما يقتضي صحه الضمان فاه مضمون قد يرد بهم لا يبيع اشتنا هذه فان قد يرد به
 لا حاد لرجوع الخلل الى الركن العائد يرد به لا باق الا على من فرق بين الباطل والفاسد
 وهما متماثلان الا في اربع مسائل واستثنى من الاول ما لو قال تارضتك على ان ابيع
 كاه في فهو قراض فاسد ولا يستحق العادل اجرة وما لو قال اقبلتك على ان اقرضك كاه في
 فهو كذا قراض فيكون فاسدا ولا يستحق العامل اجرة وما لو صدر عقد التهمة من غير
 الامام فهو فاسد ولا يجزئ بقبه على القبي وما لو مرض العين المكتررة على المكتررة فاستع
 من قضاها الى ان انقضت المدة استقرت الاجرة ولو كانت الاحارة فاسدة
 لم تستقر وما لو ساقاه على ودي مغروس او لفرسه وبعثه مدقو القرمية ما وقدر
 مدة لا تتوقع فيها القرة فهو فاسد ولا يستحق حامل اجرة واستثنى من الثاني الشركة
 فانه لا يضمن كل منهما على الاخر معهما او يضمنه مع فسادها وما لو صدر الزهر او
 الاجارة من متعدد كقاصب قتلقت العين في يد المرتز او المستأجر فلما لم يضمنه

والخفي فيه والخلع الفاسد يترتب عليه البينة والكتابة الفاسدة تعد يترتب عليها العتق بخلاف الباطل وان
 متافلا يترتب عليه شيء منها (قوله من الاول) اي قول المصنف في الضمان (قوله قراض فاسد) اي وان جهل الفاسد على الرابع
 خلافا للحج (قوله ولا يستحق العامل اجرة) اي سواء علم ام لا (قوله ولا يجزئ فيه) اي سواء علم ام لا (قوله استقرت الاجرة) اي
 في الصحة (قوله على ودي) اسم لصغار الثعل (قوله واستثنى من الثاني) اي قول المصنف وعدمه (قوله ويضمنه مع فسادها)
 اي فيضمن كل اجرة مثل على الاخر ان اتفقا عليه فلو اختلفا واذى احدهما له لمدق المذكر لان الاصل عدم العمل ولو
 اختلفا في قدر الاجرة تصدق الغاوم حيث ادعى قدر الاتفا

(قوله وان كان القرار على المتعدي) اي اذا كان باطلا من اذ كانا جالين فالقرار على ما (قوله بالنسبة للعين) اي التي وضعت اليد عليها باذن من المالك فيخرج بقوله بالنسبة لمن عاهد امسكته الف حسب اذا ابرأ ومن يقولنا اي التي وضعت الخ مسكته الف حسب (قوله عند الحمل) بكسر الحاء اه محلى (قوله ما اذا لم يرض بعده) اي بعد الحلول ووجه انه انتقل من الرهن الى الشراء الفاسد ذلك الوقت فلا جرم من مضي زمن يمكن فيه القبض حتى تقترب عليه احكام الشراء (قوله في ادى زمن) قد يصور كلام الزركشي على ركائز الدين فانه يفتي بالحل وقت الحلول فانه يشترط حصول القبض بها مضي زمن يمكن فيه الوصول اليها الا ان يقال عدم اشتراط ذلك لان القبض السابق وقع من الجهتين جميعا ٢٨٩ فلا يحتاج الى مضي زمن بعد الحلول اخذا

بما ياتي في قوله لان القبض وقع من الجهتين جميعا الخ قوله ومن ذلك اي من فروع القاصدة المذكورة (قوله ويعد عارية) ظاهره وان لم يفرس وهو واضح لما اشار اليه بقوله لان القبض وقع عن الخ فباتها الشهر يصير مقبوضا عارية والمعارضة بالقبض وان لم يتقبح به المستعير (قوله لم يقبضه) اي الدين قوله فسد البيع) كان الاولى ان يقول فانه يفسد الخ فانه لا يظلم ترتيبه على مضمون قوله ويخرج بقوله الخ (قوله والاوجه فساده) اي الرهن خلا فالخ (قوله ايضا) اي حيث ذكر قوله واذا ائتمنه الخ على الفور ووجه الفساد ان مثل هذا اذا وقع يكون مراد به الشرط وعليه فاعل الفرق بين هذا وبين ما قال امت طائفي وفي ذلك الف حيث وقع الطلاق

وان كان القرار على المتعدي مع انه لا ضمان في صحيح الرهن والاجرة والى هذه المسائل اشار صاحب الاصل في قوله ان قاسد كل عقد الخ وفي الحقيقة لا يصح استثناء شيء من القاعدة لظروا ولا عكس الان المراد بالضمان المقابل للامانة بالنسبة للعين لا بالجهة لاجرة ولا خيرة فالرهن صحيحه امانة وفاسده كذلك والاجرة منه والبيع والمعارضة صحيحهما مضمون وفاسدهما مضمون ولا يرثي ومن فروع هذه القاعدة ما ذكره بقوله (ولو شرط كون الموهون ميماله عند الحمل فسد) اي الرهن تاقية وانبسح لتداه (وهو) اي الموهون في هذه الصورة (قبل الحمل) بكسر الحاء اي وقت الحلول (امانة) لانه مقبوض بحكم الرهن الفاسد وبعبء مضمون بحكم الشراء الفاسد واستثنى الزركشي ما لم يرض بعده زمن يتأق فيه القبض وتلت فلا ضمان لانه الا ان على حكم الرهن القاصد ولقد تنازع فيه ان القبض يقدر فيه في ادى زمن عقب انقضاء الرهن من غير فاصل بينهما من ذلك طورهه ايضا واذا نفي في فروعها بعشر نفوس قبل الشهر امانة بحكم الرهن وبعبء عار ينضمونه بحكم العارية لان القبض وقع من الجهتين جميعا فزوم كونه مستعيرا بعد الشهر ويخرج بقوله لو شرط ما لو قال وقتك واذا لم يقبض عند الحلول فهو مبسح منك فسد البيع قال المبكي ويظهر ان الرهن لا يفسد لانه لم يشترط فيه شأ ٨١ والاوجه فسادها ايضا (وبصدق المرتين في دعوى التلف بينه) ان لم يذكر سيالة والاقية التضمين الا في اوديعة والغرض من هذا المسئلة في الضمان ولم يصرح به المصنف والاخالة عدوى ولو فاسد باصدى بينه في ذلك (ولا يصدق في دعوى الرد) على الرهن عند الاكثرين لانه قبضه لغرض نفسه كالمعير ويخالف دعواه التلق لانه لا يتعلق باختباره فلا تكن فيه ائنة غالبا وضابط من يقبل قوله في الرد ان كل امين اذ جاء على من ائنه صدق بينه الا المكثري والمرتين لما سر (ولو وطئ المرتين) الامة (الموهونة)

٢٧ هـ ث وجها ولم يلزمها الا الف ما لم يرد به الازام ما اشار اليه سم على حج عنه بقوله لانه لا يرد به اي فمخالفا الا الشرط بخلاف ما في الطلاق فان الصيغة تحصل الحالية ويكون المراد في ذلك الف اطلاقه (قوله في دعوى التلف) حيث لا تشرط وجعل منه جمع ما لو رده قطع بلفظ قد مضى مقبوض واحدة من يده قالوا لان اليد ليست حرة فالتلق ٨١ حج وقاعدة عدم التصديق في هذه وما اشبهه انضمته لانه يحبس الى ان ياتي به لانه قد يكون صادقا في نفس الامر فيدوم الحبس عليه ولم تصدقه كابوخذ من قوله الغرض الخ (قوله الا المكثري) اي بان اكثري حمارا مثلا لركبه الى ولا قد مشا لركبه ثم ادعى رده الى من استأجره منه وليس من ذلك الدال والصباح والخياط والطمان لانهم ابراء لاستأجرهم لم ياتي ايديهم في دعوى الرد (فائدة) في حال المبكي كل من جعلنا القول لقوله في الرد كانت موهونة الرد للعين على المالك اه

(قوله يجب عليه الحد والمهر) قال في شرح الروض قال الأدهي ونسقى ان يراد عليه أو كانت المهرية لايه أو اومه فادهاه
بجمل خسر من وجبها عليه كأنس عليه الناقص في الأم والأصحاب في الحدود ولا يصدق فيه ذلك اهـ سمع من س ح ومن الغير
ما لو طلق أمه تزوجته وأدى طلق جرائه فصد له لا يشبهه في حال تزوجه وقوله ينبغي ان يراد عليه ما في سقوط الحد وقوله
أو كانت المهرية اتحاد المهرية لتكون الكلام في والافلا اقرب أنه ا تفرق بين المهرية وغيره قوله بخلاف ما إذا طاعتها
أي ولا يشبه لهما (قوله إلا أن يقرب) أي غير من قرب ، هذه بالاسلام وقوله بسبغة أي لغير لعدة فبما يعلم (قوله بخلاف غيره)
أي غير من قرب عهده بالاسلام (قوله يجب المهر) أي ما تعلم أنه اجبي ولم يوجد منه كراهة فلو اختلفا في الاكرام عهده
صحيحه وان الأصل عدم الاكرام وعدم لزوم المهر منه (قوله قال غلظت) فخصيته ان لو قال لا طنت سر مغلوله ها وجوب
الحد وهو متحقق قوله الاقواهم كلامه وجوب الحد عند اشتغال دعواه الخ (قوله والافلا كدعوى الخ) فثبت الفرق بين
قالوا في جعل خسر الزاوية المهرية ٢٩٠ وقد سوى س ح منها في الحكم وهو انه ان قرب عهده بالاسلام

من غير اننا المالك (بلا شبهة) منه (فزان) يجب عليه الحد والمهر ان اكرهها بخلاف
حافظا وعنه (ولا يقبل قوة جهلته) اي الوطء (الا ان يقرب اسلامه او يفسا
بيادة بعدة من العلماء) فيقبل قوله لنفع الحد لانه لا يصدق عليه بخلاف غيره ويجب المهر
واكثره بقوة بلا شبهة مما لو غناها زوجته او أمته فلا حد عليه ويجب المهر وظاهر كلامهم
ان المهر اد جهلته تحريم وطء المرحومة يعني قال غلظت ان الارزها ان يقع الوطء وان
في كدعوى جهلته تحريم الزنا وقول الاذرعى ان اراد الاثقة يقرب الاسلام منهم من
دار الحرب وشعر حافظك واتما الطوائف من أهل الأمة فلا ينفذ مع فرق بينهم وبين
الاشياء من موافقاتها ان يصدقوا ولا يرتفع ظاهر اطاعتهم وقول الشارح فزان كاف
المهر جوابا لوجبي ان مجردة من زمان اراد به الجواب عما يقال لو نفسم الاجاب بالقام
بانهم احر وهما يبرى ان وكونها مجردة من الزمان لا تقتضيها الاستقبال وقوله هو زان
لان جوابا لما لا يكون الاجلة (وان وطئ باذن الراهن) المالك لها (قبل دعواه جهل
التعريم) لاوطء مطلقا (في الاصح) اذ يقتضي التعريم مع الاذن حيث كان مثله يجهل
ذلك كما هو واضح والثاني لا يجسل بعد ما يدعيه الا ان يقرب عهد بالاسلام او يفسا
بعدا من العلماء اذا قبل قوة في ذلك (فلا حد) عليه موافقهم كلامه وسحب الحد منه
استقام دعواه الجهل وهو كذا (وعليه المهر ان اكرهها) او جهلته شعريه كما بهجمة

أَوْ تَأْبَهُدَاعِي الْخَلَاءِ وَالْأَقْرَبِ سِوَا
قُلَا وَالْأَقْرَبِ سِوَا هِج سِوَا
إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِرَادِيِّ الْهَرَمِ
لَا تَعْلَمُونَ مَنْ يَبْعَثُ عَنْ الْهَرَمِ
وَالْهَرَمِ فَانْهَمِ قَدْ يَبْعَثُونَ
بِأَحَدِ الزَّانِ عَدَمَ بَعْثِهِمْ
إِلْهَالُ الْهَرَمِ وَحَقِّ فَيَا بَعْثِهِمْ
وَإِنْ كَانَ الزَّانِ لَمْ يَبْعَثْ مِنْ
الْمَلِكِ وَأَيُّ قَوْلِهِ وَالْأَقْرَبِ عَوِي
بِجَهْلِ تَحْرِيمِ الزَّانِ فَلَا يَقْبَلُ
مَنْ مَطْلَقًا قَرِيبَ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ
أَمْ لَا (قَوْلُهُ يَرْمِ ظَاهِرًا لِقَائِهِمْ)
أَيُّ فَلَا تَقْرُبُ بَيْنَ الْخَلَاءِ وَغَيْرِهِ
(قَوْلُهُ بَيْنَهُمْ) صَلَ قَوْلُهُ الْهَرَمِ
(قَوْلُهُ وَكَوْنُهُ بِحُرْدَةٍ) أَرَادَ بِهِ دَفْعَ
مُؤَالَ آخِرَ تَقْدِيرِهِ بِهِ مِنْ مَضْعُفَةٍ

القاضي وفي هذا الترتيب هي دالة على المستقبل وحاصل الجواب أنها جردت عن الزمان لا تحمل
 كأن أن لادلالة عليها فجاز استعمالها في المستقبل (قوله بإذن الراهن المالك) لم يذكره وفي حج مائمه أضافه راجع
 مستعرا وروى راجع فكالمقدم اه أدق فلا تقل دعوا بهل التعريم مع أنفسهم المالكين قرب عهد بالإسلام أو نشأ بعبادة من
 العلماء وبيئي أن تحمل ذلك حيث علم أن الأذن مستعرا وأولى فإن ظنهم مالكين قبل دعوا بهل التعريم حيث شئى على مثله
 (قوله مطلقا) قرب عهد بالإسلام أم بعد (قوله حيث كان مثله) أي بان لم يكن مستقلا بالعلماء وإن كان بين أظهر المسلمين فلا تنافي
 بين قوله مطلقا وقوله حيث كان المراد بالإطلاق التسوية بين قرب الإسلام وبين عهده (قوله عندا تشاد دعوا) ومنه ما لو
 قال لا ظننت حرمة أن أترامد كراه (قوله وهو كذا) ولا يعتد بما نقل عن عطاء لمصراته مكذوب لم يصره من حيث نفى
 شبهة شعبة جدا فلا يقرر لها اه حج وقوله بما نقل عن عطاء من اباحة الجوارى الوطء (قوله وعليه المهر) قال شيخنا
 الزبائدي ويجب في بكرهم بكر ويضمه وجوب أرض الكفاية مع عدم الأذن لاعم وجوده لأن سبب وجوبه الاتفاق وانما =

يسقط أثره بالاذن وهذا هو الحق اه وفي سم على حج ما وقفه ويشكل عليه ما صرح به الشارح وغيره في بطلان الغائب
 المفسوعة من ان الواجب المهر من غير ارض بكافة وهذا لا يخرج عن كونها في حكم المفسوعة ولا يلحق بالقبوضة بالشرع انما
 لان ثقل فرق فيها بانها من جهة التعمد والتسليم فيه وتقدم الكلام عليه فلتأمل ما هنا مع ما هو المهر الام ان يقال
 لما كان الواطئ قد تدا في ملق الجواز لزم ان ملق بالمشترى شراء فاعاد اقباضه في نفسه ما قبل فحبب ايجاب بطلان المشترى لمهر البكر
 وارض بكافة (قوله ان كرها) اي ولا دخل تحت حبه بملك فلا يصح مضمونة عليه ولو ثبت بعد ذلك بغير الوطء انما لو ثبت به
 فيضن ولو اختلف الواطئ والامعة في الاكرام وعدمه من تصديق الامعة او الواطئ فيه فليقر به على الاول لان الاصل وجوب المهر
 في وطء امعة لغيره الاقرب الثاني لان الاصل عدم الاكرام وعدم لزوم المهر ٢٩١ ذمة الواطئ (قوله وفي صورة)

هما قارب الاسلام ونشوء بعيدا
 عن العلم (قوله عليه قيمته) وان
 كان الواطئ ولدا المملوك ولا لظفر
 لكونه يتقدم برقه كان يعتق عليه
 لكونه وراثته (قوله فيسألوا كان
 يعتق على الزمان) بان كانت
 الامعة لاصح فانه لو فرض دفعه
 على الزمان لكونه فرعه (قوله
 على رأى من زوج) اي وهو ان
 الولد يخفق ويقا والمعتداته
 يعتقدها (قوله لم لو كان) اي
 الواطئ (قوله كما هو معلوم في
 النكاح) اي من انه بقدر دخولها
 في ملكه قبيل العاوق (قوله انه
 كان اشتراها) اي ولا حد عليه
 لاحتمال ما يذهب به والمذهب
 بالنسبة (قوله في غير صورة
 التزويج) وهو ما دعي شرعا
 او ارتهانها (قوله ولم يقبض)
 محله حيث لم يكن التلف المرتين

لا تعقل (والولد حرا سبب) هذا هو صورة في اتفاق المذاهب ابقت لان الشبهة كما در
 المذنب ثبت النسب والامعة (وعليه قيمته الزاهر) المثلث تقوية الرق عليه وما استاء
 الزكوى فيسألوا كان يعتق على الزمان مفرغ على رأى من زوج واذا ما المرتين هذه
 الامعة انصهر اوله لانها عقلت في غير ذلك ثم لو كان ابدا لزم صاغت ام ولد
 بالايلاء كما هو معلوم في النكاح فان اذى بعد وسم انه كان اشتراها او تبهم لمن الزمان
 وبقيهم منه في الثانية او تزوجه ابدا لحلف الزمان بعد انكحاره قالوا وبقين له كما ولد
 الاصل عدم ما ادعاه المرتين فان ملكها المرتين في صورة تزويج صاغت ام ولد
 والولد لارائه كالزاهر بغيره يتيق فيه ثم اشتراه وكذا الوطئ بعد نكول الزمان
 كالمى الرضة (ولو تلبس المهر من ابعد القبض (روض يده) ولم يقبض كالمى الرضة لها
 ذكره المصنف مثال لا يقد (صاومها) اقامه مقامه ويجعل دس كان الاصل في يده
 من شرها حياج لانها من بخلاف قبل ما انفس من الوقوف حيث احتاج لانها وقت
 والفرق ان القيمة بضع ان تكون رضاء ولا يصح ان تكون ونفا ولا يضر كونه ديا قبل قبضه
 لان المهر انما يمتنع وهدية ابتداء كما هو مثل اطلاقهم ما لو انفسه المرتين وجبت عليه
 القيمة والابوجهان لا تكون وهذا لا يكون ما يجب عليه رضاء وقد يقال به او انه
 لغيره وفائدة تقديمه ذلك التقدير على الغرماء وشمل ايضا ما لو كان الزمان وهو كذلك فبما
 يظهر لان شرط الزمان التقضى وجوب رعاية وجوده لوجوده ويلزم من وجوده في
 القيمة الحكم عليه بالرضية والفرق بينه وبين غيره ممنوع اذا الحكم عليه بالرضية في ذمة
 الزمان هنا وهو ما رقى قيمة الضيق فائدة اي فائدة وهي انه اذا مات وليس له سوى قدر
 القيمة فان حكمنا بان ما في ذمته ومن قام ما خلفه مقامه فيقدم به المرتين على حصة

على ما ياتي له (قوله مثال لا يقد) هو كذلك بالنسبة لاصل الحكم غير انه اذا قبض كان رضاء قطعان لم يقبض في كونه رضاء في ذمة
 التلف وجهان كما ذكره الحنفى والراجح منهما انه يصبر رضاء فخل المذنب قد قبض لهدم حكاية الخلاف (قوله لمن كان الاصل
 في يده) اي وادعاه او رضاء او اجنيا (قوله لاثنا وقت) اي من الما قبل اشتراها يده (قوله ولا يضر كونه) اي بدل التلف
 (قوله والاوجه) خلافا لابن حجر (قوله وقد يقال) جزم به ذا شيئا الزيادة في حاشيته (قوله بمساواة) اي المرتين (قوله وهو
 كذلك) اي انها تكون رضاء (قوله والفرق بينه) اي الزمان (قوله فاما خلفه) فيه نظر لان ما في الذمة ليس مضمرا فيما خلفه
 حتى يتعلق الحق به ثم عوته فخلت الذون كلها بتر كهم ومن جعلها ما هو من وقتها ما ان لا يتقدمه على غيره من الغرماء
 الا ان يقال انه لما حكم برضه وهو في الذمة ولو جردا متعلق به سواء اتاها المصداق في الذمة فيما خلفه فيقدره على نفسه قبل حوته

(قوله كان التبع) أي في شرح الروض (قوله عقر الزمان) أي في قوله كان حكماً بأن الخ (قوله لكن لا يقبضه) عبارة عن معنى
 التبع واختارهم من جهة قبض ضيق المال عن كان الأصل في بدء كما يصح قبض المال أيضاً وأقول كان وجهه أن الخ كان الأصل
 في بدء وهو مستغن للوضع فثبت بدء ما إذا لم يملك شرعاً التبع فاعتد بقبضه أنه وهو مخالف لما ذكره هنا لأن يقال
 المراد أنه لا يتعين أن يقبضه بل يتغير الخافي بين الباقية المرتهن والراهن ويؤيد هذا الجدل ما تقدم من أن الغالب لبدء المرتهن
 المصوبة على من كانت تحت يده حتى يرى قوله ٢٩٢ لا يقبضه منه لا يتعين قبضه (قوله ليسهل الولي) يتأمل قوله لما ذكر

التعديز وبقيت العرمان والأقدمت مؤنة التعديز واستوى هو والعمران وكان التبع مانعاً
 انحصاراً للعامة في عدم صحة إبراء الراهن الجاني عن قبضته وهذا لا يتأق إذا كان هو
 الراهن وبسبب خصصة في ذلك كما هو ظاهر المراد (وانضم في البذل الراهن)
 المالك كل مؤبر والعبر والمودع لكن لا يقبضه وإنما يقبضه من كان الأصل في بدء قوله
 المؤبد في المأجور (راهن ليسهل الولي والمؤبر وهو عسما ثم الرهن المأجور انضم فيه
 العبر إلى الراهن المستعبر (فإن لم ينضم لم ينضم المرتهن في الأصل) وإن نعلق حقه بجاني
 القمة لأنه غير مال له إذا انضم المالك حضوره ومعه أنه نعلق حقه بالبذل والثاني
 ينضم لتعلق حقه بجاني القمة ويجري الخلاف فيما لو غلب المرهون ومحل الخلاف إذا
 تمكن المالك من القامة تناول باع المالك العين المرهونة فلم تكن الخاصة من ما كان
 آتية البلقين وهو ظاهر ويعلق بذلك ما لو أتته الراهن فيطالب المرتهن لتسليمه
 حقه من التوفيق ووجهه عدم تمكن الراهن من الخاصة فيما لو باعه أنه يدعى ما فيه
 وهو المرتهن فلم يقبل منه على أن يبعه يكذب دعواه ثم لو غلب المرتهن وقد غلب الراهن
 جاز للقاضي نصب من يدعى على الغاصب لأن له إيجار مال الغاصب لا لنقص المانع
 ولا تأتمن العاقل برضى يصفه ما له قلة بعضهم يشاؤ ما ذكره المؤبد أن محل ما ذكر
 في الجناية إذا قصت القية ثم أول برز الأرض فلو لم تنقص بها كان قطع ذكره وإثباته
 أو نقصت بها كان الأرض زائدة على ما تنقص منها فإذا مال بالارث كل في الأولى ولا زائد
 على ما ذكر في الثانية مخدوع لتعلق حق المرتهن بذلك فهو كالوفاة المرهون بسببه رده
 ولهذا قال البلقين لم أر من ذكره غيره وما أظن أنه وافق عليه وقسبه في الأولى بناء
 الرهن مردوداً فإن الفاعل يتناول عقد الرهن بخلاف بعض العبد وقال في إثبات كلامه
 أن المرتهن انما يتعلق حقه بما يضمن في الغصب وهو مخدوع فلا تلازم بين البايين وقال
 ثالثاً أن مثل ذلك لا يضمن في الغصب وهو مخدوع فجميع ذلك مضمون في الغصب إلا
 متخاطبة محمولة ولا تنقص ٥١ فالراجح خلاف ما قاله المؤبد وإن قال الزركشي

بعد تقييده الراهن بالمالك فخل
 المراد أنه يشمله بقطع النظر عما
 قبله ومن جهة أن نحو المالك
 في مثله (قوله وهو عسما) أي
 الوكيل (قوله ثم الرهن الخ)
 لا حاجة إليه بعد قوله ولا المالك
 فإن هذا مستفاد منه بالقيوم
 فإن مفهوم قوله المالك أن
 الراهن لو لم يكن مالكا لخصاص
 وانما يخص المالك لكنه صرح
 به للإيضاح المهم الآن يقال
 الاستدلال بالنظر لقوله وإنما
 عبر بالراهن (قوله فإن يخصص)
 أي الراهن (قوله العين المرهونة)
 أي من شيوائن المرتهن (قوله من
 التوفيق) ويعلق به أيضاً ما لو كان
 المتلف غير الراهن وخاصة
 المرتهن لحق التوفيق بالبذل فلا
 يمتنع كأنه شيئاً الزايد من
 والله الشرح (قوله أنه) أي
 الراهن (قوله لو غلب المرتهن)
 أي في المستثنين وهما ما لو باع
 المالك العين الخ وما لو أتته
 الراهن (قوله لأنه) أي القاضي

(قوله فالبعض) قد يتوقف فيه بأن المرتهن إذا حضر ليس له الخاصة والذي يتسببه القاضي انما هو نائب
 عن المرتهن فكما ينتج على المرتهن الخاصة فكذلك نائبه ثم البست ظاهر أن غلب الراهن وكذا لو باعه الراهن وغلب المرتهن وهذا
 يتأصل في الاستدلال على قول المصنف وانضم في البذل الخ أمال الرجل استدراكاً على ما لو باعه الراهن أو أتته كان ظاهره
 لكن بعد قوله وقد غلب الراهن وعبرة مع ثم لو غلب الراهن وهي ظاهرة (قوله أن محل ما ذكر في الجناية) أي من أن يدل
 المرهون رهن بقله (قوله لم تنقص بها) أي الجناية (قوله زائدة على ما تنقص منها) أي كالقمة بيد فقست قية الرابع مع
 كون الأرض نصف القية فإنه يزيد على انقص منها (قوله فالراجح الخ) أي فيكون بدل الجناية مرفوعاً وإن زاد على قيمة المرهون

(قوله او حتى يجانا) اي جائله كل منهما اخذ من قوله فان وجب المال بمقروه من الخ (قوله لا تنفذ المكافاة مثلا) اي او عدم
القبض الجناية كالجائفة وكسر العظام (قوله الا ان اسقطتموها) اي من الوثيقة (قوله وصرف) قبضة ما ذكره من جعل
الصوف من الزيادة ان محل عدم تعدى الرهن اذا حدث بعد العقد ٢٩٣ وانه اذا كان مقسوما عند العقد تعدى

الرهن له كاصله وهو عطف الصلابة
تقديم في قوله بعد قول المصنف
ولا ينفع الرهن من مصلحة
المرهون وكذا ما كان منها مظهرا
عند العقد الخ لكن في سم على
ج مالمصوفها كان ظاهرا منها
حال العقد خلاف في التبعة
مرهون وفي الشامل وتعلية
القاضي اي العيب لا وهو الاوجه
كالصوف يظهر القسم كما مر
وماحب التفتيش على طريقة
في الصوف من انه يدخل في رهن
القسم ٨١ (قوله وقد يعبر) هو
مجردة لفظ (قوله بانه لا يزيل) هو
المعقد (قوله ابر او يسه فيه) اي
التقليس والاراد انه قبل في
التقليس ان الفسخ لا يتعاق به
الطريق لا يجد اجاؤه هنا (قوله
ثم استاذن الرهن) قضت انه لو لم
يستأنه لا يكون الحكم كذلك
والظاهر خلافه ولعل التقييده
لانه صورة الواقعة التي وقع
الانقضاء فيها وقد يقال ان هذه
اتفاقه فيضمن بذكره وهنا
(قوله في التلافيه) اي النفع به
(قوله فاذن له الرهن) اي عند
بعد الاذن (قوله حتى) تعليلية

انه ظاهر (فالو) حتى وبقى على الرقيق المرهون و (ويجب لخاص اقتصر الرهن) منه
او حتى يجانا (وغاى الرهن) لقولنا نحن من غير رجل هذا ان كانت الجناية في النفس
فان كانت في طرف او ضرر فالرهن باق بجاهه ولو اضر من الرهن من الخصاص والضرر
بان سحكت عنها لم يعبر على أحدهما (فان وجب المال بمقروه) من الخصاص عليه
(او يمينه خطأ) او شبهه مما وعد وجب مالا لانتفاء المكافاة مثلا ما مال المرهون
وان لم يقبض كما مر و (اي يصح عقوه) اي الرهن عنه لتعلق حتى المرتبه به (ولا يصح
ايراء المرتبه الجاني) لانه غير مالم ولا يسقط بارتقاءه مقمن الوثيقة الا ان اسقطتموها
(ولا يسرى الرهن الى زياته) اي المرهون (المفصلة) كقرو و (وإن وصوف هو بهر
وكسب لان الرهن لا يزيل الملك فليس رايها كالاجارة وقد يعبر عن المفصلة بالعينية
والمفصلة بالوصفية بخلاف المفصلة كمن وكبر شجرة فلعلمه تميزها فتسبح الاصل وقد
أتى بعض اهل البين فيما لو رهنه بضة فتم رهنه بانه لا يزيل الرهن على المشهور اخذنا
من مسنة التقليس ولا يبدل اجاره ووجهه انه يبره طاعة من الاصحاب وافق
الناسرى فيمن ومن يذرا واقبض ثم استاذن الرهن المرتبه في التلافيه فاذن له المرتبه
يقام الرهن حتى يبقى الزرع وما لو منه مرهون اخذ من القلم في البذر (فالرهن
حاله الاصل الاجل وهي حامل يمت) كذلك لان قلنا ان الجمل يعلم وهو الاصح فكانه
رهنه سماعا والافتقار منها والجل محض صفة وكما يتبع حملها في الدين يتابع كذلك لقصر
بناية كاشمل فذلك عبارة الحرر (وان دلته بيع معها في الاظهر) بناء على ان الجمل يعلم
فهو رهن والثاني لا يتابع معها بناء على مقابلة فهو كالحادث بعد العقد وان كانت ساملة
منه البيع دون الرهن فالرهن ليس برهن في الاظهر) بناء على كونه يعلم والثاني نعم بناء على
مقابله فينبع كالصفة وما اقتضاه كلامه من ان مقابل الاظهر ان الولد يكون مرهون
فسر مراد اذ هو مفرغ على ان الجمل لا يعلم فكيف برهن وانما المراد انه يتابع معها
كالمن وعلى الاول يتعذر بيعها قبل وضعها ان تعلق به حتى يات وصية او حجر فللمر
او موت او تعلق الدين برقية امعدوة بان لم يتعلق بضة مالكها كالجانية والمعاذلة للرهن
او ضررها كما زاده ابن القري بما لا ينوي اخذ من قول الروضة وتوزيع الفن وتواليا
لان الجمل لا يعرف قيمته ووجه ما مر ان استثناء الجمل متعذر وتوزيع الفن على الام
والجمل كذلك لما لمعناه اما اذا لم يتعلق به او جهل من ذلك فان الرهن يلزم بالبيع

(قوله مرهونا) فيباع ويوفى منه الدين وان زادت فيه الزرع على قيمة الحب (قوله عند البيع) اي عند ارادته بالبيع فلا يقال
كيف يتعذر بيعها مع ما اقتضته عبارة من ان القرض ابعائها ولو اختلف الرهن والمرتهن في الجمل ودمه فيبني تصديق
الرهن لان الاصل عدم الجمل عند الرهن فيكون زبادة مفصلة (قوله او يهاتى من ذلك) اي المذكور في قوله ان تعلق به حق
ثالث الخ (قوله يلزم بالبيع) اي لها سائلة ويوفى الدين من ثمنها

(قوله لم يسأل الراهن) من المرتبة أو القاضي وهذا الاستدراك ظاهري لولا أنه لا يجب على السيد أن يتعلق بما حق ثالث
 أما إذا قلنا بجوابه على السيد أو وثيقة الثمن من غير ما وانه إذا امتنع من ذلك باعها بالقاضي حيث حال فسواء لم يظهر لهذا
 الاستدراك فائدة على كلام الشارح وإنما يظهر لفائدة على كلام ابن حجر (قوله ثم طلعت) أي بعد الرهن ولو قبل القبض
 (قوله استثنى) أي جازا لراهن أن يستثنى أن يتعلق بها حق ثالث والأوجب الاستثناء (قوله سواء كان) أي استثنى أولا
 (فصل في جنابة المرحون) (قوله في جنابة المرحون) أي وما يسبغ ذلك مما خلقه الرهن وتلق المرحون (قوله إذا جنى
 المرحون) أي كلاً أو بعضاً كما لو كان المرحون نفسه فقط ولا يقال إذا كان غير المرحون في: بأورش الجنابة في تتعلق حتى الجنى عليه
 به لا ما تم فعصا الجنى عليه فلا يسبغ نفسه وهو هنا آمن من ذلك (قوله على أجنبي) أي غير السيد وعبد المرحون أخذها
 يأتي في قوله وان جنى على سيده الخ (قوله تتعلق برقبته) أي توجب حالاً يتعلق برقبته على ما يأتي ولا إذا توجب القصاص
 لا يتعلق الرهن بغير هذا كذا ظهر ٢٩٤ ويجب من هذا المصنف ليقول بطل الرهن وإنما قال قوم الجنى وهو شامل

أو خوفه الدين فان امتنع من الوفاء من جهة أخرى أجبره الحاكم على بيعه ان لم يكن له
 مال سوا ذلك ثم تساوى الثمن والدين فذلك وان يخصى من الثمن شيء أخذ منه للمالك وان
 نقص ولو بالباقي نعم لو سأل الراهن في بيعها أو تسليم جميع الثمن للمرتبة جاز به كما
 نص عليه في الأم ولو رهن بثمن ثم أطلعت استثنى طلبها عند بيعه لولا يتبع بيعها مطلقاً
 بخلاف المالك
 (فصل في جنابة المرحون) (قوله جنى المرحون) أي أجنبي جنابة يتعلق برقبته (قوله
 الجنى عليه) على المرتبة لأن حقه متدرج في الرقبة بدليل أن المولات سقط حقه وأما حق
 المرتبة فتعلق بدمه الراهن وبالعقبة ولأن حق الجنى عليه مقدم على حق المالك فلا يرى أن
 يتقدم على حق التوقى وقضية التوجيه الأولى لا تولى بسقط حق الجنى عليه باؤت كما لو
 كان العبد مضمواً ومستماراً أو مبيعاً يسبغ فأسد لا يقدم لأنه لا يقدم حتى المرتبة لم
 يسقط حق الجنى عليه فان لمطالبة الغاصب والمستعير والمشتري ويردان المعول عليه
 تقديمه في هذه الصورة أيضاً وتؤخذ القيمة وتكون رهناً كما لو أمره بالجنابة سيده وهو
 غير مؤثر إذ لا إقراضاً ولا غير غير أو أجنبي يرى وجوب طاعة أمره فالجنابة في السيد
 ولا يتعلق برقبته العبد قصاص ولا مال ولا يقبل قول السيد الأمر به بالجنابة في حق الجنى
 عليه لأنه يتضمن قطع حقه عن الرقبة بل يباح العبد فيما على سيده قيمته تكون رهناً

لقصاص والمال على ما فصله بعد
 (قوله ليس له) أي المرحون
 (قوله حقه) أي الجنى عليه (قوله
 التوقى) أي المرتبة (قوله وثيقة
 التوجيه الأولى) هو قوله سقط
 حقه (قوله العبد) أي المرحون
 وقوله أن لا يتقدم أي الجنى عليه
 (قوله كما لو كان العبد مضمواً)
 أي سواء تقدم الغصب على
 الرهن بآثره من أنه يتقدم على
 التزاه وقبضه بنفسه أو نأية
 من الغاصب ثم استولى عليه
 الغاصب بعد ما تأخر الغصب
 عن الرهن (قوله ويردان المعول
 الخ) التعلل على ما ذكره لا يعلم
 هذا على المتعرض بل انما يتم الرد

مكتوبة

عليه لوضع أن مقتضى التطيل ما ذكرنا أولاً وان يسأل هو وان كان قضيه ذلك لكن الحكم
 إذا كان مالا لا يعتد به يبقى ما بقيت أحدهما (قوله في هذه الصورة) هي قوله كما لو كان العبد الخ (قوله وتؤخذ القيمة) يتعلق
 بقوله فان لمطالبة الغاصب الخ (قوله الإقراض) فيجزم عليه ذلك ويكون الحال كالجنى بلان من سيده فتعلق به
 القصاص أو المال (قوله أو غير غير أو أجنبي يرى وجوب طاعة أمره) أي فلا يختلف المرتبة والسيد بأن أنكر السيد الأمر
 أو اعترف به وأنكر كون المأمور غير مجزأ أو كونه يتقدم وجوب الطاعة ولا يئنه وأمكن ذلك في الطول والذين الجنابة في المأزمة
 بحيث يمكن حصول القبض أو زوال الجهة أو حالة تشترطها إظهار السيد صدق السيد لان الأصل يتعلق بجنابة العبد برقبته ولم
 يوجد سقط (قوله ولا يقبل قول السيد) أي أو الأجنبي أخذ من قوله الإقراض أمر غير السيد الخ (قوله أنا أمرته) أي غير المعز
 (قوله في حق الجنى) يتعلق بقبول (قوله لانه) أي قبول قول السيد (قوله حقه) أي الجنى عليه (قوله بل يباح العبد) أي ويكون
 غنمه للجنى عليه وعليه فلو لم يفتنه بأورش الجنابة فيبغى مطالبة السيد بقيمة الأرض مما أخذته به باقرا به

(قوله فان اقتصر منه المستحق) اي بنفسه او بآتيه (قوله فيما اقتصر) اي فان كانت الجناية بالقتل او ببيع كله لا يستغرق الارث
 الرقبة بطل الرهن او كانت بغيره كقطع الطرف او زادت قيمة المال على الارض بطل التوثيق فيما كان يوثق في غيره (قوله فلو عاد
 المبيع الى حياض الرهن) اي عاد بعد البيع في الجناية بسبب آخر غير ما يتعلق بفساد المبيع الحاصل فيما بيع له كان عادته بغيره
 او اوثق او وصية او غيره فان عادته يفسخ او رقبصيب او كالاتيم يبقاء حق الجاني فيما ساعى ما باقى فيما لو عرض المدين الدائن
 عينا ثم غايبا فانها باقية بيمين بقاء المدين وان كانت الاقالة فسخا وهو ان يرفع الطعن بجنه لامن اصله (قوله لم يكن رهنا) اي
 قاله العائد هنا كذا في بعد وهذا بخلاف ما صرح به الويلع المستوفى ٢٩٥ لا عار السيد وقت الا بحال لمعادت

لما كانه فانه يحكم بالاسبق فلا من
 وقتا للعود واصل الفرق بينهما
 ان المستوفى قام بها ما هو يبيع
 السرية وهو الابلاد الملتصق من
 صحة عينا فلهذا دلت السيدها
 زالت الضرورة فعمل يقتضى
 السبب بخلاف السيد الجاني فانه
 لم يتم به ما يجب تلفه وانما قام
 به ما يجب تقديم الجاني عليه
 بجنه وقد دخل بقتضاه فاستحب
 (قوله لم يطل) اي الرهن (قوله
 حذفت الفاعل) قد يجب بيان
 هذا ليس من الحذف في شيء بل
 الفاعل مستتر يعود على
 المستحق المعلوم من السياق
 وذلك لحوقه لفاعله حتى توارث
 الجاني به ثم ايت ج احب بجنل
 ذلك وقوله فضعهما المتد ذلك
 كانه الشارح اولى بظاهره انه
 انما يمنع تعين النسخ لاصحتم قوله
 في غير آية اي مرهونة (قوله
 استوفى) اي بعد الرهن كما هو

مكانه لا قر او باصره بالجناية واصر غير السيد العبد بالجناية كالسيد فبيد كذا ذكره
 في الجناية وصرح به الماوردي هنا (فان اقتصر) منه المستحق في النفس او غيره هان
 او يجب الجناية قصاصا (او يبيع) المرهون كله او بعضه (ه) اي خلق الجاني عليه بان
 او يجب الجناية مالا او مقي على مال (بطل الرهن) فيما اقتصر او يبيع لقوات محله فلو عاد
 المبيع الى حياض الرهن لم يكن رهنا ولم ين اقتصاه على القصاص والبيع انه لو سقط حق
 الجاني عليه بقوا وفدا لم يطل (وان جنى) المرهون (على سيد مستحق بطل) الرهن في
 الاقتصر قد ساكن او موطا كما في الحر واقتصر بضم تائه بان اقتصر سيده في نحو القطع
 او واره في القتل ففعله بالقتل كانه الشارح اولى من قصصه الموهم لتعريف الاول
 فزعم تعين النسخ وهم وعود الصغير للمستحق يترده حذف الفاعل من غير منة (وان حق
 على مال لم يثبت على الصميم) اذا السيد لا يثبت على عهده مال ابتداء (فيبقى رهنا) كما
 كان والثاني يثبت المال ولو وصل به الى ذلك الرهن وعمل الخلف في غير آية استوفى
 سيدها المعسر اما على فلا يتعدا بلادها حتى الرهن ولا تابع على السيد في الجناية جزئا
 لان المستوفى لو جنت على اجنبي لا يتابع بل يقدحها سيدها فتكون جنايتها على سيدها في
 الرهن كالعدم معنى بضم آله كاشبهه المستحق بجنه ليشل عقو السيد والوارث وخرج
 بانعدام ما لو جنى غير عمد على طرف موره او كتابته ثم اقبل المال السيد بعرفه او جهزانه
 يثبت عليه فيه فيه ولا يسقط اذ يحتل في الدوام لا يحتل في الابتداء (وان قتل)
 المرهون (مرهونا السيد عند) صرتم (آخر اقتصر) السيد منه (بطل الرهنان)
 لقوات محلهما وان حق في غير مال مع كاصر (وان) حق على مال او (وجب مال) بجناية
 خطأ وهو (تعلق به) اي المال (حق صرتم القليل) والمالم يتعلق برقبة القاتل
 (فيما ج) حيث اترد فتمت على الواجب بالقتل (وقته) ان لم يرد على الواجب (وهن) والا
 فقدوا الواجب وهن لانه يصير رهنا (وقيل يصير) نفسه (رهنا) ولا يباع اذ لا فائدة

ظاهر (قوله في حق) اي خلق (قوله في الجناية) اي على السيد (قوله كالعدم) اي فتكون رهنا قطعاً (قوله مالو جنى) اي العبد
 (قوله على طرف موره) اي موث السيد (قوله فانه يثبت) اي السيد عليه اي العبد (قوله في بيعه فيه) وتظهره فانه ذلك فيما
 لو كان على الورث او المكتسب دون تعلق بالتركه او بما فيه المكاتب يقدم تعلقه بالرقبة وتعلق الدين بالتمسك اولى منه
 ما صوته سم على منبج من اهل لو كان مرهونا فقدم حق السيد بطل الرهن وعبارة الجناية على عهده من بره السيد اذا مات
 المورث كالجناية على من بره السيد اه وحيث ذفقت الرهن كما يؤخذ من تعليل الشارح فتأمل (قوله على غير مال) اي بجنا
 (قوله لولا) اي بان زاد النفي بان يبيع كله لعدم تبيع البعض (قوله فقدوا الواجب) اي من الثمن (قوله لانه) اي العبد

(قوله ولانه) الانسب وانه (قوله بزيادة) على قبحه (قوله ومن الجباب) الجباب على هذا مر من القليل لانه الذي يفيد قوله طبع
(قوله فيه الوجهان) اى المذكوران فخر في بيع وشراءه وقيل يصور معنا (قوله كان هو السلوك) اى التلقى عليه (قوله
لاستقام القائدة) اى لانه ان كانت قيمة القتال لا تزيد على قيمة القليل يبيع كله وان كانت دونها يبيع بعضها ويبقى الزائد منها (قوله
اذا الاصل عدم ذلك) اى الزيادة وقوله ويريد ٢٩٦ اى الجواب (قوله فيما يطلب الواجب) اى فانه الجواب دون الغريم

(قوله وحلوا وتأجسلا) اى
والسود انهما غير مختص (قوله
وقيمة التنبيل أكثر) قال الشيخ
عسيرة بنى مالوا اختصا حلولا
وتأجسلا واختلا اقدارا فان كان
القتيل بالكثير قدر من ثقل سواء
كانت قيمته مثل قيمة القتال
أو فوقها أو دونها لكانه فيما
دونها لا يتقبل فيما زاد على
القتيل وان كان موهنا بالقتيل
وقيمة مثل قيمة القتال أو فوقها
فلا تفلح فان كانت قيمة القتال
أكثر قال في شرح الارشاد يبيع
منه بشروطه القليل ليعبر عنها
مكان القليل ويسمى باليابدين
القتال قال وبه يظهر أن قول
الروضة اذا كانت قيمة القليل
أقل وهو موهون بأقل الدينين
لا يتقبل اذا فائدة متعقب اه
أقول وهذه المسائل التي قيل
فيها عدم النقل لو فرض قيم أن
قيمة القتال تزيد على الدين
الموهون عليه باضاف قسبة
اطلاقه من الاعراض من ذلك
وعدم اعتباره قرصا يجوز
لنقل الزائد على مقداره الدينين
لما وجبه ذلك ونسب أن يحمل كلامه على ما اذا كانت القيمة لا تزيد على الدين كما هو الحال

(قوله بتراضها) اى بلفظ يدل عليه فهو قول الراهن نقلت الوثيقة من دين كذا الدين كذا وقول المرتضى قبلت (قوله
الغنت فيه) اى بل هو نقل آخر متفق عليه (قوله مثله) اى مثل ما لو فسخ الاول وجعل الثاني هو الراهن (قوله لم يجعل غنه) اى
بأنه اعتد غناه شيئا لازما (قوله لما لم) اى من ان حق المرتضى في حالته لا في عينه

دائرا

كأهو القالب

(قوله ليوثر) أي في جواز التقليل فلا يتخل من أحدهما إلى الآخر لا تعدادا فيقف بذلك صريح حيث قالوا وبسطا واختلافية
 أيضا كما يختلف القدر والافلا غرض (قوله انه) أي ما وقع في الوسط (قوله لا اختلافهما) أي الذين (قوله حتى يحصل التوفيق
 فيما) أي الله بين ذلك كالقول القائل مرهون بدين فرض فيه ضمان والتشيل مرهون بدين مبيع لضمان به فإذا نقل الضمان
 إلى كونه رهنا فبقي المبيع ففقد توفيق صاحب الدين على دين القرض بالضمان وقد توفيق على غن المبيع بالمرهون الذي نقل اليه
 فقد توفيق بالضمان والرهن بدين القرض وغن المبيع (قوله وهو مقتضى كلام المصنف) حيث قال وفي نقل الوثيقة فرض (قوله
 انه المذهب) أي عدم إيجابه (قوله ولو اتفق) ههنا زفره وتعلق برقبته ٢٩٧ مال وكان الاظهر أن يقول اما ان تعلق برقبته

فخاص واقص السبد من
 العمل فالتأخير (قوله اذا لم يكن
 مقصودا) او مشهورا بقدر الغصب
 ككونه مستعدا او مقبوضا
 بشراء فاسد كالتقدم (قوله يهوديه
 الرهن) أي حكم الرهن (قوله
 وتضمنه) أي من أجله (قوله
 انفسع الرهن) أي بخلاف ما لو
 أذله في تأديسه فإنه لا ينسخ
 لما صر منه انه يضمن به فيكون
 رهنا بكماله (قوله ولو يدون) أي
 ولو يدون فسخ الرهن (قوله نعم
 التركة) هذا استدل على مطلق
 الرهن لكن الكلام هنا ليس فيه
 بل في الرهن الجعلي (قوله في بعض
 المرهون) أي فك الرهن في بعض
 الخ (قوله اتفق) أي إلى بعض (قوله
 من بيع الدين) أي قالوا اشتقت
 العاقلان بعد فسخ الرهن أو قبله
 وطلب الراهن بيع المرهون صدق
 المرتهن فيما يده وعليه فلو قال
 الراهن رهنك وسأريه فأنك

دنا برأوا لا تخرداهم واستوفيا في المالية بحيث لو روم أحدهما بالآخر لم يرد ولم يتص
 لم يوتر وان وقع في الوسط خلافة فقد قال انه مخالف لخص الشافعي وصائر الاصحاب
 ولا أثر لاختلافهما في الاستقرار وروى ككون أحدهما معرض مبيع في قبض أو
 صدقا قبل الدخول على الآخر بخلافه ولو كان بأحدهما ضمان فطلب المرتهن نقل
 الوثيقة من الدين الذي بالضمان إلى الآخر حتى يحصل التوفيق فيما يجب لانه غرض
 ظاهر وهو مقتضى كلام المصنف ومقتضا أيضا أنه لو قال المرتهن يعوده وضعا نفسه
 مكانه فأن لا آمن بجنائيه مرة أخرى فتؤخذ برقبته فيها ويطلب الرهن أنه يجب لانه
 غرض والاوجه المنع كما استظهره الزركشي كاستمرارية وقوع من التمسكات وقد نقل
 عن أبي خنيفة الطبري ما حمله انه المذهب ولو اقتصر السيد من القائل فالتأخير (قوله
 ولو تعلق المرهون بآفة) صحاري أو بغيره من لا يضمن كبري (يطلب) رهن اقواته بلا
 دليل وبهذا أخذ من التعليل اذا لم يكن مقصودا بالافه مضمون على نفسه به باقية
 فتؤخذ منه ويجعل رهنا وصران عودا لغيره لا بعد ان كان صيرايه ودية الرهن وأنه
 لو أذن له في ضرب المرهون فصر به وتضمنه انفسع الرهن (ورنك) الرهن (بفتح
 المرتهن) ولو يدون الرهن لان الحق له وهو جائز من جهته ثم التركة اذا قلنا انها
 مرهونة بالدين وهو الاصح فارد اصحاب الدين التسخير لكان لان الرهن لمصلحة
 الميت والتفريق قوتها وتخرج بالمرتهن لراهن فلا تفسك بفسخه لزومه من جهته ولو
 فسخ المرتهن في بعض المرهون انفسك وصار الباقي رهنا بجميع الدين وماله لو تلف
 بعض المرهون اتفق فيما قلناه ذكره الباقين (بالبراءة من) جميع (الدين) باداء أو
 ابراء او حوالته او عليه وغيره ما ولو اعتاض عن الدين ضمانا لرك الرهن فالتفت
 او تقيلا لا في المعوضة قبل قبضها عاد المرهون رهنا (فان بقي شيء منه) أي من الدين وان
 قل (لم ينفك شيء من الرهن) اجماعا حتى حبس المبيع وعق المكاتب ولانه وثيقة ببيع

٢٨ ت ايها عاقل المرتهن بل واحدا او قال الراهن رهنك ذلك ذهابا لبل فضة صدق المرتهن
 في حق دعوى الراهن لان العين في يده والاصل عدم ملكيته الراهن وتبقى العين في الثانية في يد المرتهن لانه لم يرد شيء من كونه
 (قوله او غيرها) كعمل الدائن ما من الدين على المرأة صدا قالها او جعل المرأتها ما من الدين على الزوج صدا فاعرض
 خلع (قوله قبل قبضها) ظاهر رجوعه لكل من التلق والتقابل والظاهر انه ليس بقيد بالية للتقابل لان التعاقب فسخ ولا
 فرق فيه بين كونه قبل القبض او بعده في بين يدي الدين ورجوعه فلو تعرض عن اقايل او تلفت قبل القبض اه وهي
 ظاهر في رجوع الشئ له التلق خاصة

(قوله في حقيقة) ومن التمدد ما لو قال دعت نصفه بدين كذا ونصفه بدين كذا انقل المرحون فقلت فلا بشرط انفراد كل من
 التمددين بحد لان نصيب المرحون به بعدد النصفة كتفصيل الفلز وان اؤهم قوله في حقيقة خلافه (قوله ثم) اي بعد دفع
 (قوله وان قصد) فاية (قوله اذا اختص القاضى) اي وما حتما من ذلك (قوله بخلاف الارث) اي فانه لا يمتنع القاضى بما يقبضه
 فيما (قوله ودين الكتابة) اي ويرجع الوقت اه سم على منتهى اى فلو خالف النظر وفعل ذلك لان خص بعضهم فهو ضمن
 لبقية المستحقين بقدر ما توفى عليهم واه ايضا بعد ما ذكره ماله ثم واقع على وجه الاستمرار ان نال الوقت ليس له ان يعطى
 أحد المستحقين معلومه ويؤثر الاثر ٢٩٨ حيث طالب بصفة وان كان الاول اخرج الا ان علم وضاء وقال مبرا بانه ليس له

ان يقدم أحد المستحقين معلومه
 الا اذا كان الحاصل يوفى يعلم
 الباقي وقال اذا قبض أحد الموصى
 لهم قدر حصته ابرز احد فيها
 الباقي وقال ايضا مع قوله ان
 يرجع الوقت شائع كالارث انه اذا
 تعدد الموصون لشئ وقبض بعضهم
 قابضه اختص به وان كان
 الا بمرور الوقت اه ومن الحوادث
 مستحقان بوقت شائع ولكل منهما
 التفرع على نصفه فاجر أحدهما
 وبقية شائع بقضى النظر قول
 يختص بجزءه فاجاب مد يانه
 لا يقتضى وبائع في ذلك وقال
 الحاصل ان يرجع الوقت شائع
 ولو حصل بعد كايوم أحدهما
 لما ايجابه بخلاف المالك فان
 احد الشريكين فيه اذا اجر حصته
 المشاعة اختص بالجزء ولو تفرق
 ان الواجب اجرى ملكه على وجه
 التسبوع فلا يجوز فيه التميز
 بخلاف المالك فأنظر هذا مع ما تقدم

اجزاء الدين فلو شرط كما يقضى من الحاق شئ من الدين من الرهن يقدمه فمدار من لا شرطا
 ما يتاخر كما قاله المارودى (ولو رهن نصف بدين وثمة بآخر) في حقيقة أخرى
 (فيري من أحدهما انقل حظه) التمدد النصفة بتمدد العقد واذا كانت الجراة باداة
 او اربا اشتراط ان يتصد ذلك من النصف المذكور فان تعدد الشروع فلا وان اطلق في
 صرفه الى ماشاء (ولو رضاء) بدين فيري أحد هما على ما عليه (انك نصه) التمدد له النصفة
 بتعدد العقد وان اخذ وكيلها لان المدار على اتحاد الدين وعنده كما قاله الامام وبنى
 تعدد المستحق او المستحق عليه تعدد الدين بخلاف البيع فان العبرة به بتعدد الوكيل
 واتحاده اذ هو عقد ضمان فنظر فيه ما يشره بخلاف الرهن ولو رهنه عند اثنين فيري
 من دين أحدهما انقل حظه لتعدد حصة الدين لا يقال ما اخذ أحدهما من الدين
 لا يقتضى به بل هو مشترك فيهما فكيف تنفك حصته من الرهن باخذ لا ما تقول صورة
 المسئلة فاما اذا اختص القاضى بما اخذ بخلاف الارث ودين الكتابة كما سألنى
 كتاب الشريعة ولو رهن مبدأ استأجره من اثنين ليرهنه ثم أقر نصف الدين ونصفه فكل
 نصف المبدأ وأطلق ثم جعله عنه انقل نصيه انظر الى تعدد المالك بخلاف ما اذا قصد
 الشروع أو أطلق ثم جعله عنهما ولم يعرف حاله ولو مات الراهن قبل أن يصرفه في هذه
 الصورة وصورة تعدد العقد قام وارثه مقامه فان تعدد الوارث جعل بينهما وما يبدى به
 الزركشى المسئلة أخذ من كلام الشافعى بأن يأتى كل منهما اقر من نصيه بنصف الدين
 فيري المستعبر الجميع بجميع الدين فلو قال أقر مالك المبدأ فله حصته بدينك لم ينقل نصيب
 أحدهما عما ذكر لان كلامه ماضى برهن الجميع بجميع الدين وأجده الشيخ بأن ما قاله
 موافق لقول المتولى وغيره انه لو رهن اثنان عبدا بدين لرجل على آخر لا تنفك حصة
 أحدهما بدين شئ من الدين لان نصيب كل منهما رهن بجميع الدين لكن الفرق بين رهن
 المالك ورهن المستعبر لا محضه ورهن الجميع بجميع الدين الى خلاف اذن المالك

مجموعة

عنه انفسم قوله انه اذا تعدد الموصون جاز ان كان حاله قاله فاعول على هذا لا تدفع عنه

وبما قلته وهو حادثة مثل عتاه (قائلة استأرادية) ههنا نظر العباد بغير اذن القاضى لان الله ما رهن وتلقته كاهر حوايه
 وليس له الاقراض على الوقت اذ بان القاضى هذا هو الصنيع عند الشيعين مراه سم على منتهى ويسدق الناظر في الادب
 ما صرف على العماره حيث اذنى قدرا لا تمام وقوله بغير اذن القاضى اي حيث كان ما صرف من قلة الوقت وتبرعاه منه اخذ
 من قوله وليس له الاقراض الخ (قوله انك نصيه) اي النصف المذروب لاحد الشريكين الذى قصده (قوله المسئلة) هي قولا
 ولو رهن عبدا اثنان من اثنين الخ

(قوله كالوهمسا) أي يتكون الباقي من هو ناي جميع الذين (قوله من التركة) أي غير الموات الموزع عليه دين من قبل
 القسمة وليس يدرهن شئ في تركته (فصل في الاختلاف في الرهن) (قوله وما يتعلق به) أي ما يتبعية ومنه ما لو أذن المرتهن
 في بيع موهون فيبيع الخ واطو مسكان عليه اثنان أحدهما من الخ (قوله فقال) أي الرهن (قوله بل الجارية) حيث دفعها
 الرهن في هذه فلا تملك امرتهن بها الا تكاد ولا يابعد لا تكرار المالك وعليه ما لو أراد المالك التصرف في الجارية فيبيع أو غيره
 فهل يتوقف على إذن المرتهن لأنه موهون بتم المالك ولا لا بتم المالك المرتهن ليس له حق وليا من ماسد ذكره عن سم اعتبار
 اذ هو قد يتردد وهو الحق بغيره فيما يأتي اذا اقتطع حق الممن عليه ببراءة ٢٩٩ أو شوه ثبت الحق للمرتهن كما قالهم فيما يأتي وما
 هنا ان كان المرتهن أسقط اعتبار

مجموعة من دويل المعقد اطلق الاصحاب من افتك كالتصبيح أحدهما فيها اذا قال
 أعزناك العبد لرحمة بدينك أو هذابه اذا العبد يتعدب بتعدد الرهن وبته هذابك
 العارية ولو رهن شخص مبدئين معلقة وسلم أحدهما له كان موهونا بجميع الذين كالو
 سلمها اقتطعا أحدهما ولو مات الرهن من ورثته فادى أحدهم نصيبه لم يترك كاذ
 المورث ولان الرهن مسددا يتدأ من واحد ولو قبضته سبب كل الموهون الى البراءة من
 جميع الذين بخلاف ما لو دى نصيبه من التركة فانه يترك لان تعلق الدين بالتركة اما
 كتمتلى الرهن فهو كالو تصددا الرهن أو كتمتلى الارض بالحق فهو كالو يبقى العبد
 المشترك فادى أحد الشرى يكن نصيبه فيقطع التعلق عنه

(فصل في الاختلاف في الرهن وما يتعلق به اذا استلقا) أي الرهن والمرتهن
 (في أصل الرهن) كان قال رهنتي كذا فأنكر (أو) في (قوله) أي الرهن يعني
 الموهون كان قال رهنتي الارض باعتبارها فقال ليل الارض فقط أو في منته كذا
 الصبي فقال بل الجارية أو قد رهن الموهون به كاتبين فقال بل مائة أو مئة الموهون به
 كرهنتي قال لا بل الخ فقال الرهن بالخروج أو في نفسه كالو قال رهنته به ثانية فقال
 بل بالهدام (صدق الرهن) أي المالك (بمنه) ولو كان الموهون به المرتهن اذا اصل
 عدم ما يه عسبه المرتهن وأخلاقه بالنظر للمدى كما قاله الشارح والافتكر الرهن ليس
 براض وقوله (ان كان رهن تبرع) أي غير مشروط في بيع قبدي التصديق ويدخل في
 اختلافهما في قدر الموهون ما لو قال رهنتي العبد على مائة فقال الرهن رهنك نصفه
 على خمسين ونصفه على خمسين أو أحضره خمسين فلك نصف العبد والقول قول الرهن
 أيضا على أربع الأروا دخل في ذلك أيضا ما اذا كان قبل قبض الموهون لا احتفال أن
 يشك الرهن فيصنف المرتهن ويقبضه الرهن بعد ذلك (وان شرط) الرهن المتخففه
 بوجهه مما ذكر (في بيع قهنا) كالو اختلاف في سائر كيفيات البيع فان اتفقا في
 اشتراط الرهن في البيع واختلاف في الوفاء كالو قال المرتهن رهنتي مشروط ومنه

قول الرهن بالكتابة كمن أقر بشئ
 لم يتركه حيث قيل يبطل الاقرار
 ويصرف المقر عشا ولا يعود
 المقره وان كذب نفسه الا باقرار
 جدي يوافق مثل ما ذكر في قول
 الشارح الا في اوق في نفسه كالو
 قال رهنته بالناظر الخ (قوله أي
 المالك) حيث لم يقم مانع من
 الحلف كسبا وجنون أو سفه
 وسد رهن الولي فانه الذي يملكه
 دونهم لعدم زوال الحجر عنهم
 وبعبارة ج أو مالك العارية وهي
 أولى لان ما ذكره الشارح وهو
 ان المستعير لا يصدق اذا ادعى شيئا
 مما ذكره وليس مراد ان يفتضيه
 تصديق المالك اضطرار في التسخير
 المرتهن على ما داه وأسكر ممالك
 العارية ان المصدق هو الصغير
 فيصنف ويسقط قول المستعير
 والمرتهن (قوله ولو كان قايده) قوله
 اما اذا كان أي الاختلاف (قوله
 ويقبضه الرهن) ولا يمنع من ذلك
 تمكن الرهن من التسخير قبل القبض لكن برده على ان المبيع فرع الدعوى بشرطها ان تكون مازنة وقبل القبض لا لازم فيها
 لتتمكن من التسخير هكذا رأيت بهامش من ابن شرف وهو وجه (قوله فادى) أي في عين الصورة الاولى وهي ما اذا اختلفا في
 أصل الرهن اخذ من قوله فان اتفقا الخ (قوله واختلاف في الوفاء) أي بالشرط (فرع) لو ادعى كل من اثنين على آخره رهنه
 عديم مثلا وآهام كل منهما مئة جاد فادى فان ائخذ تاريخهما أو اطلقت البيستان أو أحدهما تعارضتا وان اختلفتا تاريخيهن
 تحتل من على باقية التاريخ ما لم يكن في أحدهما أو لا قدمت بيته وان تأخر تاريخها لا يفتضيه باليد

(قوله ليرهن) اي الراهن (قوله على الاطلاق) اي في قوله وان قدر (قوله للمسلمين) اعني ان الاصل عدمه فليجب المرتين (قوله
 بلوزم) اي ذكر (قوله قبلت) اي شهادة كل منهما على صاحبها فيصير الصدق حقا بقبوله ان حلف المديع مع شهادته كل
 بينا او اقام معه شاهدا بعد ادعاء (قوله بعد) اي في أي شيء كان سوا كان حالاً او غيره قوله وان ع فيه) اي في قوله فالكذب
 الواحدة الخ (قوله لو) اي ما نازعه الاسنوي (قوله وقد يقال) اي في الاعتراض على الاسنوي (قوله كونه مستعداً) اي قد ورد
 على هذا ان الاسنوي اعني اعترافه على تقدير كونه مستعداً للكذب وان ذلك لا يوجب فسقاً الا ان يقال له مد الكذب
 في عدم الرهن لا يستلزم العلم بشيئ من الحق عليه او يقال ان اعتراف الاسنوي على اصل الحكم وهو قبول الشهادة (قوله قال
 الباقين) ارجع لقوله ولهذا الوقتان ٣٠٠ الخ والاولى رجوحه لقول الشارح قبيل شهادة من قبله (قوله وما نوزعه)

اي الباقين (قوله فالوجه ما طاله
 الباقين) لكن قد بينا انه ما قدمه
 في قوله وان تعدد الخ الكذب
 الواحدة الخ من قوله اعتراف
 على الاسنوي ورد بان شرط الخ
 ومن ثمرة فتنا الذي تعالى
 ما طاله الباقين بين ما طاله الشارح
 ودا على الاسنوي اللهم الا ان
 يحصل ما طاله المصنف على ما لو
 فخاص على ما ذكره احدهما
 وادعاء الاخر فلا يحتاج لمزيد
 على الاسنوي (قوله ولو ادعى على
 واحدا منهما وجه ما عهده) في ج ولو
 اذهي كل من اثنين انه رهنه كذا
 واتبعه له فصدق احدهما فقط
 اخذ وليس فلا يخفى عليه كما
 اصل الرخصة اذ لا يقبل المراه
 له سكن الذي كراه في الاقرار
 والتمسوى واحقه الاسنوي
 وغيره انه يهلكه لانه لو اقر او نكل
 لحلف الاخر فزم له الحق لا يكون

وهو كذا فانكر الراهن فلا يخالف مستند لان ما لم يثبت في البيعة البيع الذي هو موقع
 التصالب بل يصدق الراهن بينه والمرتين القسح ان ليرهن وانما المصنف كصاحب هذا
 استدراك على الاطلاق والافتقار على ما في باب (ولو ادعى) على اثنين (انهم ما رآه
 عدها جماعة) او اقبض اياه (وصدق احدهما فغيب المصدق وعن بعضهم) في اخذ
 له اقرار (والقول في اصاب الثاني قوله بينه) للمسلم (وتقبل شهادة المصدق عليه) اي
 المكذب فلو حلفا من جلب النفع ودفع الضرر عنه فان شهد معه آخر او حلف المديع معه
 ثبت رهن الجميع ولو زعم كل واحد منهما انه ما رهن نصيبه وان شريكه رهن او كانت
 عن شريكه وشهد عليه قبلت شهادته في غير ما نسبوا وان تعدد اقل الكذب الزائد لا يوجب
 الفسق ولهذا الوقتان اثنتان في شي قبيل شهادته ما عهده وان كان احدهما كاذباً وانما زعم
 فيه الاسنوي بان عمل كونه اقراره فسقة ما اذا لم ينضم غيرها اليه اذ انما في تقدير تعدد
 يكون جاحداً الحق وجب عليه فيه حتى يظن ورود بان شرط كون الجحد فسقة ان تنبوت
 المصلحة على الصدق وهذا ثبت الا في الوثيقة وقد يقال لا يلزم من وجود الحق كونه
 مدعاه افضل انه عرضت له شبهة او ان كان حله على التكاثر في البقرة ويحصل ذلك
 اذا لم يصرح المديع بظواهره بالانكار بل تأويل والا فلا تقبل شهادتهما لانه لغيره
 ما يقتضي نفسه ما نوزعه من انه ليس كل عالم من تأويله فمقابل الغيبة
 فيه فكل اذ الكلام في ظلم كبير وكل عالم كذا حال من التأويل مقتضى ولا ترد الغيبة
 لانها صغيرة على تفصيل ما في قولنا وجه ما طاله الباقين ولو ادعى على واحد انه رهنه
 بمده واقبض لهما وصدق احدهما قبيل شهادة المصدق بفتح المالك المكذب ان لم يكن
 شريكه فيه (ولو اختلفا) اي الراهن والمرتهن (في قبضه) اي المرهون (فان كان في يد
 الراهن او يد المرتهن وقال الراهن غيبته صدق بيده) لان الاصل عدم لزوم الرهن

رهنه عند اعتقادين العباد الاول وورد به لو لم يصف في هذين ليعلم الحق من اصله بخلاف ما هنا
 لان له مردا وهو الغيبة ولم يثبت الا اتفاق ١٠ وفيه نظروا في ثبوت التوقع نحو جالي العليف كما هو ظاهر (قوله وصدق)
 اي المديع عليه (قوله ان لم يكن شريكاً) اي شريك المصدق في الرهن (قوله صدق) اي الراهن في عدم اذنه في القبض اي وعلمه
 فلو نكلت في هذا الحالف في يد المرتين فهل يلزم قبضتها او جزمها ام لا فيه نظروا في الاقرب الثاني لان بين الراهن انما يصدق بهما دفع
 دعوى المرتين لزوم الرهن ولا يلزم من ذلك ثبوت الغيب ولا غيره وتظهر ذلك ما تقدم من انه لو ظهر في المبيع عيب فادى المشتري
 قدمه ليرده وادعى البايع حسدونه لم يستكن من ضمان المشتري فان القول فيه قول البائع ومع ذلك لو فسح عقد البيع =

٣٣ ورد البيع على البائع لا يلزم المشتري أن يرضى بالبيع الحادوث بتضييق البائع في دعوى الخسوف وعلامة بان عين البائع
 قد حصلت له في الاصل لا على التفرع الا ان يرضى على عدم لزوم المرتين ما ذكره الراعي ان يستأنف دعوى جديدة على المرتين وبقيت
 البينة عليه بالقبض فان لم تكن بينه وبين المرتين انه ما مضى وانه قبضه من جهة الزم وقد يقال ان مجرد دفع الزم انه
 ما قبضه من جهة الزم من وجه ضمان القبض على المرتين لانه بين الراعي انتمى استحقاق وضع على المرتين عليه حتى وذلك موجب
 الضمان ويترق بين هذا وبين الاختلاف في عدم العيب المذكور بان حلتها بائع أعاد عدم رد المشتري عليه بخلاف ما هنا فانه
 لم يثبت بها حق الراعي فليراجع (قوله) سيد المرتين او يخرج يد المرتين ٢٠١ ما لو كان يد الراعي فهو المصدق كما يأتي

في قوله ولو اتفقا على الاذن في
 القبض (قوله) لكنه اي الزم
 (قوله) منه اي الزم (قوله)
 قبض المرتين) والفرق بين هذا
 وبين ما لو قال الراعي ان قبضته من
 جهة أخرى الا في كلام
 المصنف ان التنازع في فعل
 الراعي وما هنا في فعل المرتين
 وكل أدري بما صدر منه فيصدق
 لراعي ثم لانه أدري بصفة أقباض
 والمرتين هنالك أدري بصفة
 قبضه (قوله) منه اي في حال
 التنازع سواء كانت معه قبل
 العقد أولا وقبضه ذلك انه لو لم
 تكن العين المبيعة معه لم يكن
 المصنف كذلك وقبضه قوله
 ولا مدع لصفة البيع الخ خلافا
 وسبق في ما وافقه قوله بعد
 قول المصنف والظاهر تصديق
 الخ ودعوى الراعي والى الملك
 كدعواه الخ بما قلل التمسك
 باليد لانه الذي يؤخذ مما ذكر

وعدم اذنه في القبض بخلاف ما لو كان يد المرتين ووافقه الراعي على اقباضه في قبضه
 لكنه قال الخ لم يقبضه منه او بجسه من الاذن قبض المرتين ويؤخذ من ذلك ان من
 اشترى شيئا منه فاقام آخر بينة انما هو منه لم يقبل الا ان شهدت بالقبض والامانة
 المشتري بينته لان الاصل بقايد ولا مدع لصفة البيع والاسم مدع لفساده (وكذا
 لو قال القبض من جهة أخرى) كاجارة واداع وعارة فيصدق بينته (في الاصح) لان
 الاصل عدم اذنه في القبض من الزم ويمكن قول الراعي ان قبضه من جهة الزم على
 الوجه والثاني يصدق المرتين لاتفاهل على قبض ما ذنوبه والراعي يرضى له الى
 جهة أخرى وهو خلاف الظاهر لعدم العقد فهو حق الى القبض ولو اتفقا على الاذن
 في القبض وتنازع في قبض المرتين فالمدعى من المرحون فيه (ولو أخر) الراعي
 (قبضه) اي المرتين المرحون (ثم قال) لم يكن اقراؤى عن حقيقة قبضه (اي المرتين
 المقبض المرحون) وقيل لا يعلقه الا ان يذكر لاقراءه تأويله كقوله شهدت على رسم
 الصلابة قبل حقيقة القبض والرسم الكتابة وانما يفتخ القاف وبالياء المؤداة الورقة
 التي يكتب بها الحق المقربة اي شهدت على الكتابة الواضحة في الوثيقة لكي آخذ به
 ذلك او لفتت حصول القبض بالقول والى الخ كتاب على لسان وكفى انه اقبض
 ثم خرج من زوره لانه اذا لم يذكر تأويله يكون مناقضا لقوله لاقراءه واجاب الاول
 بانفائه في الغالب ان الوثائق يشهد عليه غالبا قبل تحقيق ما فيها فاي حاجة الى ثبوت
 بذلك ومقتضى كلام المصنف عدم الفرق بين كون الاقرار في مجلس الحكم به
 المدعى أم لا وهو كذلك كما هو مقتضى كلام العراقيين ويوم به ابن المقرئ وان قال
 القائل انه ليس له التصديق اذا سلك الاقرار في مجلس الحكم فان قال من قال
 عليه بينة لاقراءه بالقبض منه لم أقربه او شهدوا على اقبض منه بجهة الزم
 لم يكن له التصديق وكذا لو أقرب بالمال ثم قال شهدت عازما عليه اذ لا يثبت ذلك

ويكون الكلام فيه (قوله) ويكفي اي فلا يفتقد الحكم به عذرك المصنف من قبضته واقبضته الخ (قوله) لكي آخذ عبارة
 مع لكي أعطى وهي الصواب (قوله) لانه قوله قيل الخ (قوله) فان قال متصل بكلام المصنف وكانه قال ويخرج بقوله لم يكن
 اقراؤى عن حقيقة ما لو قال من الخ (قوله) من قامت عليه اي الراعي (قوله) منه اي من الراعي (قوله) لم يكن له التصديق
 اي من ما يلزم المرحون تحت يد المرتين بلاعين (قوله) ثم قال اي مصنف الملك ان اقراره بالاتفاق عن حقيقة (قوله)
 عليه اي على الاتفاق (قوله) اذ لا يعتاد اي فليس له التصديق وقد يفهم قوله اذ لا يعتاد انه لو ذكر لاقراءه سببا محتملا لكان
 قال لم يثبت اليه سببا فثبتت ان تلك الاسباب حصل بها اتفاق المال التي اقترنت به ثم تبين لي خلافا ان له تصديق المقر
 في هذه الصورة وقد هو من كل ما يفي كفيه لاقراءه وسببا محتملا

(قوله وايضا ذلك) اي اختلاف المذكور في المقتضى (قوله فقال دهنه) اي الاذن (قوله داري) زاد ج اليوم (قوله على انه لا يحكم بيمينك) اي اما ما به جمن كراحتيهما لا يثبت كالقذف الراءن والمرتمن في منتهى الشك والجهل فبعضه المداور به حاله مكة اول فانه لا يثبت بالقضوى في جميع اوقات الولاية وجب ترتيب الحكم على الامكان على طريق الكرامة قاله في المطالب اده وهو انما ياتي فبما بين الولي وبين القذف امر مؤخر فاشترط معكته المعنى ثم قال نعم وقوله لا يثبت عليه احكامه باطنا او ظاهرا لان لا يمكن ان يثبت عليه (قوله لا يثبت عليه) خلافا لم (قوله لان تسليم المبيع) قضية هذا التوجيه انه لو كان لا يثبت (قوله فبعضه) اي بان المثل (قوله لا يثبت عليه) لان تسليمه لا يثبت عليه وان لم يكن له حق الحبس لكونه المثل حق الحبس اشترط قصد الاقباض من جهة المبيع لان تسليمه لا يثبت عليه وان لم يكن له حق الحبس لكونه المثل من الاقباض لا يثبت عليه البائع لا يثبت عليه قصد ٣٠٢ الاقباض من جهة المبيع لكونه التسليم واجبا عليه فبما جمع (قوله بخلاف

المرهون) قال ج ولورهن والقض ما لا يراه ثم ادعى فساد البيع سمعت دعواه لم يثبت وكذا بينه الا ان قال هو ملكي غير معقود على ظاهر العقد اه (قوله اذ الراءن والمرتمن) تنبيه على ان المضاف اليه وهو مال المضاف وهو احد اذ لو كان كذلك انقال او المرتمن وبه جمع وكلاهما صحيح قالوا رد بناء على انه تنبيه للمضاف اليه واو على انه تنبيه للمضاف (قوله على الراءن) اي بل حكيك القن للمرتمن (قوله ولا يلزم تسليم القن) لكن هل يتوقف صحة بيعه على استئذانه لانه محكوم ببقاء الرهن والراءن لا يجوز بيعه بغير اذن المرتمن ولا يتوقف لان قضية اقراره انه لم يبيع لم يثبت عليه وان لم يسل اليه القن والقلب الى الاول اصل ولعله ظاهر اطلاقهم كانه

مر وما الى الله اقول وقدم جملة قد تقطع حق الحق عليه بنص ابراهيم بن محمد المانع من لزوم تسليم الرهن لقضية لان الرهن باقية غاية الامر ان حق الحق عليه مقدم فاذا زال بنص ابراهيم بن محمد المانع من لزوم تسليم الرهن (قوله اي المرتمن) اي بل يسل الرهن (قوله بعد القبض) اي اما لو قال ذلك قبل القبض فيصدق ويتبع عليه الاقباض من اخذته باقراره ويتعلق برقبته حتى الحق عليه (قوله) اي الرهن (قوله وقال المثل) اي قبل القبض (قوله كدعواه) اي لا يصدق (قوله عدت العين على الجني عليه) هو ظاهر ان كان الجني عليه مكلنا اموالو كان مقلنا او موقوفا لا ياتي بصله فهو لثيق العين في يد المرتمن وتباع حقه لثبوت بلا معارض او وقف الحال الى حال العقل والصلح فيكون موقوفا وكف الحال فيه فلهذا الاقرب الثاني في سبيله العقل ان كاله مر ج وكذا في مسئلة الوقت لان المرتمن يشكوه من الخلف مع تفتته منه منع من جواز تصرفه فيه

(قوله يبيع العبد) أي بكافة (قوله الثبوت الجنابة) أي قبل القبض (قوله المشروط) أي الرهن فيه أي البيع (قوله يبيع ورجع) أي شترجوه بمصنفه إضافة إلى وقت كايصرح به قوله ولا يرجع بعد البيع (قوله فالأصح تصديق الرهن) أي وعليه نألو الحكم الرهن فينبغي تعلق حق المشتري به (قوله قبل البيع) أي وكذا في المشتري (قوله وفي غيره خلافاً) أي معتق (قوله ويمكن) أي قوله ومقتضى الخ (قوله اتفاقاً) أي الرهن والمرتين (قوله قبل البيع) أي أو الاعتاق أو الوفاء الذي جعلته وغداً من الرهن في ذلك قبل (قوله فالقول للمشتري) أي في البيع وقوله والمرهون أي ٣٠٣ في الاعتاق والإيلاء كما يعلم ذلك بمراجعة الأنوار

وبه يفسح قول الشارع فإن نكلا الخ (قوله على تقي العلم) أي يفسح كل على تقي العلم (قوله صدق يمينه) أي من ذلك ما لو اقترض شيئاً وتعدان للقرض كذا ما دام المال في يمينه أو شيء منه ثم دفعه فقد أدى يمينه ببيع المال وقال لفسد يمينه الأصل فسقط عني فلا يجب علي من التذري من حين السقوط فيصدق ولو كان المدفوع من قرض السبي الدين ومقتضى ما يأتي من السبي أنه لا يمكنه الأخذ إلا بالرضا لم يرض به أو رده أو دفعه فأنذرتني موجب التذري فبطل البيع حتى يبرأ الناقد من الأصل والكلام كله حسب ما قبل وقت الدفع أنه من التذري والصدق لا يصدق ويحتمل ما قبله أو لفظه (قوله وملكه المدينون) المناسب الدائن (قوله يصح بيعه على القبول) أي بان كان المدفوع من جنس حقه ولا قرض في الاستناع (قوله وان لا) عكس ما ذكرناه (قوله ان الصواب في الثانية) هي قوله وان لا (قوله أنه لا يدخل)

لنفسه شيئاً والوجه الثاني ترد على الرهن لأنه المالك والمصرف يبرئ منه وبين الرهنين (فإن حذف) المردود عليه منهما (بيع) العبد (في الجنابة) أن استقرت الجنابة بيمينه ولا يبيع منه بعدها ولا يكون الباقي منها ثبوت الجنابة باليمين المردودة ولا خيل للمرتين في فسخ البيع المشروط فيمنعه حقه بشكركه (ولو أذن) المرتين (في بيع المرهون فيبيع ورجع من الأذن) وقال بعد البيع (رجعت قبل البيع وقال الرهن) بل (بعد) فالأصح تصديق المرتين. يمينه لأن الأصل عدم البيع والرجوع قد الوقت الذي ايقاع كل منهما حقه فيستأرضان ويق الرهن ومقتضى ما ذكرنا اتفاقاً على البطلان فيه إذا اتفقا على الرجوع قبل البيع ويخفى خلافه لأنه لا يلحق الغير ويمكن حله على ما إذا لم يبيع المشتري أو عينه فلم يصدقه أو عاد إلى الرهن بفسخ وغيره وسننشد فصدق المرتين على الأصح ولا يصح البيع ويق الرهن وقال في الأنوار ولو اتفقا على الرجوع قبل البيع فالقول للمشتري والمرهون على تقي العلم وعلى الرهن بطله فإن نكلا وحلف المرتين بطل البيع والاتفاق والإيلاء كان مصراً والثاني يصدق الرهن لأنه أعرف بحقوقه وعند سلم له المرتين (ومن عليه القان) مثلاً (بأحد همارش) أو قيل أو هو عن مبيع محبوس به والآخر خال عن ذلك (فأدى القان وقال أدبته من التار الرهن) أو هو عماد ذكر (صدق) يمينه لأنه أعلم بقصد وكيفية أدائه سواء اختلفا في يمينه أم لفظه فالصبر في بوسة الأداء بقصد المؤقت حتى يبرأ بقصد الوفاء وملكه المدينون لأن الدائن أيداعه وقضيه ذلك أنه لا فرق بين أن يكون الدائن بحيث يجبر على القبول وإن لا يكون بحيث السبي أن الصواب في الثانية أنه لا يدخل في ملكه الأبرياء وظاهر أن مثل ذلك ما لو كان المدفوع من جنس جنس الدين وقد يشمله كلام السبي وكان العبرة في ذلك بقصد فكذلك التلويح إليه فيه ابتداءً منهم لو كان على المكاتب دين معاملة فأداد الأداة من دين الكفاية والسيد الأداة من دين المعاملة فيجيب السيد وتفاوت غيرها مما ذكره من دين الكفاية فيها عرض للسقوط بخلاف غيرها وأما اعتبار قصد المكاتب عند عدم تعرض لبعده لتقصير السيد بعدم التعيين ابتداءً (وان لم ينو) حالة الدفع (شياً يجعله عايشاً) منها كما في كذا المالين الخاصين والغائب

معتد أي ومع ذلك فالقول قول المانع فعل الاستخذرة التي حيث أبرض به وبه ان تقف (قوله وظاهر أن مثل ذلك) أي مثل ما ذكر من أنه لا يدخل في ملكه الأبرياء (قوله وقد يشمله كلام السبي) لأن معنى قوله وأن لا صادقاً إذا كان عدم الاجاد أو لكون المدفوع من غير الجائر ولكونه أحضره بغير صفة الدين أو قبل وقت حلوله والدائن غرض في الامتناع إلى قبل ذلك (قوله عدم التعرض) أي منه (قوله لتقصير السيد بعدم التعيين) مقتضى ما تقدم من السبي أنه لا يدخل في ملك السيد

الارضاء وعليه لا يعتق العبد حيث لم يرضه السيد من العبودية (فرع) علق طلاق زوجته على تزوجه عليها أو تسريه وإبرائه من خمسة دراهم من صداقها مثلا ولم يرض لانه من صداقها ولو كان قد اعتدلتا من غير قصد ويرى من صداقها حق لو تزوج بعد ذلك أو تسري أو أبرأ من خمسة دراهم من صداقها لا يعتق لانه لا يدين لها صداقاً فبقي منه فلو جدد العلق عليه هذا إذا كان الذي دفعه من جنس المصدق فان كان من غير نفسه وقصد به الدفع عنه اعتبر قصده لا يمكن له أن يبرأ بعد ذلك بل إن جرى بينهما فهو يرضى صحيح وأتلف المدفع في ذهابه أو كانت قيمته من جنسه ووجدت شروط التقاض برئاً أو استغنى الخلف بالتزويج وإبرائه بالمقدم وإن لم يوجد فهو يرضى صحيح ولا تلحق المدفوع ولم يوجد شروط التقاض غرضاً فلا تزويج أو تسري أو أبرائه محرم كزنان كان ظلاله برئ ٣٠٤ مما يرى فلا حث لان شرطه الاقدام على العلق عليه مع العلم بوجوده وإن كان طالباً به لم يبرأ منه حيث حكذا

(وقيل بفسط على ما) لا تقام اولوية أحدهما على الآخر وانقسط عليه بالسوية كما بين به صاحب البيان وغيره وقيل على قدره لا يبين ولو دفع المال عنهما قسط على ما لو مات قبل التمين قام وارثه مقامه كما في البيع بفسط فياذا كان بائعاً حراً كفل خال فان تعددت ذوات جعل بينهما ثلثين وأذا عين فهل يترك الزم من وقت القفا وان تعين الاوجه الاول فالأول في المقتضى لو باع نصيبه وقصد بيعه في بد ثم قبض شيئاً من الثمن فهل يقول انظر الى قدر المدفع وعند عدم قصد بيعه في حراً أو يقول فله هذه الصورة القاض في أحد الجانبين غير صحيح فطرقها منه لا اختلاف في دعوى العسفة والفساد وعند عدم القصد يظهر إبراء المالك على مداد الدفع ويبقى الزائد لم يفت على نقل فذلك وقد ثبتت من ذات في وقت منه خمسة دراهم لرجل وبه منه خمسة دراهم التي هي تحت حجره وانظر في سعة منه وفي خمسة دراهم لهما كم وقبض شيئاً من الاجرة كف بعمل فيه وكتب مقتضى المنقول وما أودعته به وهو حسن ولو تابيع مشتركاً كان وجه ما بدوهم من وسلم من التزم الزيادة ورحمهما ثم أسلفا قاض بقصد قبضه الزيادة زمة الاصل وإن كان الاصل برئ ولا شيء عليه وإن قصد ما دفع عليها وقصد باقي الزيادة ولو لم يصد شيئاً عنه لما شأنا منها

• (فصل في تعلق الدين بالتركة) • (من مات وعليه دين تعلق بتركته) المتعلق في الوارث مع وجود الدين كما ساقى (وله بالمرهون) لانه أحوط للميت اذ يتبع على هذا تصرف الوارث فيه برزما بخلاف الخلفه بالخيار فانه ياتي فيه اختلاف في البيع واقتراضها جهالة المرهون به لكونه من جهة الشارع حال الانحلال ويحل ما مر حيث لم يكن الدين قد أيس من عهرته والافلاحة تعلق به لانه لا غاية العسر عليها وفيه نظر اذ ما أيس من معرفة ما حبه يصير من أموال الميت المال وسيفقد فلو وارث ومن عليه دين كذا دفعه

كان طالباً به لم يبرأ منه حيث حكذا قوله دراهم على منتهى أقول قد يقال الاقرب منه ببراءته ما طلقا لان المعاق عليه البراءة لا التزويج وقد وجدت البراءة لغيره السابق في ذمته لا لتفاد شروط التقاض (قوله) وانقسط عليه أي الثاني (قوله) فسط على ما هل انقسط عليه بالهوية أو لا الظاهر جريان الخلاف السابق وان الرجوع منه انه على الهوية (قوله من وقت القفا) أي عند الاداء كقوله خذ هذا عن دينك وكان الأولى أن يتول من وقت المدفع (قوله فهل يقول الخ) معقد (قوله الى قصد المدفع) هذا هو الاقرب ليعود صاحب الدين المقتضى لا يتأخر صد المدفع (قوله عند اختلاف) أي من المدفع والمقتضى كان قال الأولى طاعت والثاني قصد

(قوله على مداد انقضى) أي حصة القس مما يخصه بدليل قوله يلحق الزم (قوله وقد ستات) من المتولى كلام المقتضى (قوله من ذلك أي من نظير ذلك وهو دفع حصة من أجرة الموقوف (قوله مقتضى القول) راجع من التناوي • (فصل في تعلق الدين بالتركة) • (قوله في تعلق الدين بالتركة) أي وما قبض ذلك كالمصرف الوارث ثم طرأ الدين (قوله بالمرهون) أي الذي تعدد دونه ولو أدى أحد الوارثه فيه من الدين انقضى قدره من التركة كما يأتي في قوله ويستثنى من الخلقه بالمرهون لكن مع هذا التناويل لا يكون منقضى (قوله في البيع) وهو قوله لولا الخلف المتعلق برقبته مال في الاظهر (قوله وهل ما مر من تعلقه بالتركة (قوله وفيه نظر) معقد (قوله وسيفقد الوارث) الأولى فعل الوارث لانه لا واجب وصاوة في الوارث ومن عليه دين كذا دفع الاصل القاض الخ (قوله ومن عليه دين كذا) أي أيس من معرفة ما حبه

(قوله ان عرفه) اي وابسره الاخذ من ذلك نفسه كاصرح به الشارح فيقولوا مر بدفع ما عليه القرض من انه لا ياخذ منه شيئا وان كان قد اودأذنه المانع في الاخذ منه ومن ما ياخذ به لا اقر ازان اقر ذو سلمه لما ك (قوله اتحاد القايض والقايض) ياتي انه يقيدني ان القرض امتلا بآي من القايض ومن عليه الدين انما يدفع من نفسه وعليه فلا اتحاد لكن يشكك بان الشخص لا يكون نوكيلا عن غيره في ازالة ملكه الا ان يقال اعتقد ذلك الضرورة ايضا (قوله فغنصه) اي الواو من غنما يحمله الثلث من العين الموصية بالملك الموصى به القبول كما هو مقر من ان الوصية تقتضي بالو بشرط القبول (قوله فيما يحتمل الثالث منها) قال جح فيمثل ما ذكره الشارح كذا قبل والقياس استناع التصرف في الاولى في الكل وفي الثانية في ثلث العين فقط حتى يرد الموصي له او يمنع من القبول كما يدل ذلك كله مما ياتي في الوصية اه وما ذكرته القياس بصريح بقول المصنف الا في فعل الاولى الاظهار الخ (قوله والموصي له) فائدة مستقلة ٢٠٥ (قوله فلا ينفذ تصرف الواو) اي لنفسه ولو

بأذن وب الدين بخلاف تصرفه لقضاء الدين ولو باع لاجله بأذن الغرماء لا بعضهم الا ان غلب وأذن الحاكم منه بشئ المثل مع وكان الغن رهنا رعاية لبرائة القصة الا لا يبرأ الا بالاداء اما التسليم السابق آخر الجنائز و ابراء الدائن وعلى ذلك اعني تقسيم الثمن فاذن الغرم بما اذا كان لوفاء الدين يعمل احلاق من أطلق عنه بانه وافق بعضهم بانه لا يصح ابراء من التركة لقضاء الدين وان اذن الغرماء ويوجه بان نفسه ضرر اهل الميت يقاد من نفسه الى انقضاء عمدة الاجارة اه حج اعقول هذا ظاهر ان كانت الاجرة مقسطة على الشئ ومثلا او موجهة الى آخر المدة اما لو اجره بامرة حقة

لمتولى بيت المال العادل والافتراض انما وثقة عارف بصرفه في حصاره او يتولى هو ذلك ان عرفه وبمقتضى اتحاد القايض والقايض هنا القرض وروكا الذين في ذم كروصية المطلقة فيتمتع بالتصرف في ذلك الثلث وكذا التي عين معينة فيمنعه فيما يحتمل الثلث منها والموصي له فداء الموصي به كالأوثة (وفي قول كنعاني الأرض بلحاني) لثبوت من غير اختيار المالك وشمل كلامه ما لو كان الدين من سوا ما كان مسابا له ام اؤذنه بحيث يظهر ظهور اقرائه وفي نفسه وهو كذلك كما اتفق به الزاوية الله تعالى ولا يبعد ان لشيئا لعلنا علمنا وانه اذا خاصا لم لو كان الدين ا كمن التركة فو في الواو قد رها القسكت من الرعية (فعل) الاولى الاظهار يستوى الدين المستغرق فيه (في رهن التركة فلا ينفذ تصرف الواو في شيء منها (في اصح) كما هو والثاني ان كان الدين أقل من كل يتسدد من التركة ولا يتفق بوجهها لان الجهر في مل خير بنى حقير بعد ومقتضى كلامه فيعادل الرافعي ان الخلاف لا ياتي على القول بانه كنعاني الجنابة لكن حكي في المطالب اختلاف عليه قال الاسنوي فالصواب ان يقول على القولين راجب الشارح عن ذلك بانهم مذهبوا في تعلق الزكاة على القول بانها تعلق بالمال تعلق الارش برقبة لعبد الجاني انها تعلق بشئ رها منه وبسبل جميعه فبأق ترجحه هنا فيضاق المربع على الارش المربع على الرهن فصوله فصل الاظهار الخ صحيح اه ومعلوم مخالفة الزكاة لمعادلة اهلها على المساواة في ثواب الشارح غير ظاهر واه آخر بحسب فقهه وقد اجاب الواو درجة الله تعالى بانه انما يخص على الاظهار لان الخلاف عليه أقوى ويستقيم من الحاقه بالرهن ما لو ادى وانه سقط ما ورث فانه يتنقل نصيبه بخلاف ما لو ورث ثمن

وقضاه ودفعها لرب الدين فانه نظر لان الاجرة الحقة تعلق باله قد تقرر بانها للدائن ذمما لم يات لا يقال لا يعلق ثلث العين المؤجرة قبل تمام المدة فتفسخ الاجارة فيما بقي من المدة لا نقول الاصل عدمه والامور المستقبلة لا ينظر اليها في اداء الحقوق وقد مر انه يجوز جعل ما س مال السلم متعة عقارا وان كان السلم حالا وتقبض بعض محلها ولا نظر لاحتمال التلف وظاهره انه لا فرق في ذلك بين من يتصرف من نفسه وبين غيره كالولي في مال العبي (فائدة) ه قال جح وشمل كلامهم من مات وفي ذمته حج فيصير على الواو حتى يتم الحلج عنه وذلك اتفق بعضهم وافق بعض آخر بانه لا يستحقون تسليم الاجرة تلا جبريتك الجبر وفيه نظرية لعلها تعلق بذمته بعد اه وظاهر اعتقاد الاول ولو قيل باعتبار الثاني لم يكن بعيدا

(قوله ومما الفرق) أى فى قوله قليل فصل الاختلاف ولأن الرحمن صدقوا بعدا من واحد الخ (قوله ولو اختلف البائع) أى المورث (قوله ولو لم ينفذ) خلافا لى بطلونه والضرر ويندفع بالتسليم كالوكان حوسرا (قوله فى غير اثنان المورس) انهم ان لمساكم تسع الامتن والابلا اذا كان من معسر ومليه فلو صرف التسع مئة التسع وربع مالا فبذنى انه به بالورثة ولو لم يردون فى مد الحرف بذلك تتعلق بما حصل لمن المال قبل التسليم ولا واد لم يكن فى يده ل و كان ولم يشغل شيئا فبأنى من الدين بذنته فقط او بما وبكسبه كالدين الملازمة بالذمت المستغنية بغير والا قرب الثالث (قوله وما ضاها الدين) الذى يلزمه قضاءه وهو الاقل من القيمة والدين فان استويا فغيرا ونصت القيمة لم يلزمه أكثر مما فالأزمت هو الاقل منهما كما علم مما هو السبكي ومن توجه اهـ ج (قوله اليه) أى الدين (قوله جل ٢٠٦ بوضيته) أى ان كانت تلك العين قدر الدين فظاهر وان زادت قيمتها عليه

فبأنى ان أصدر الدين من رأس المال وما زاد وصية يصيب من الثلث الى آخره فى الوصية ووقع السؤال عما لو وصى شخص بدراهم تصرف فى مؤن تجهيزه وحى تزيد من قدر المأون المتأداة هل تصح الوصية الى الزائد أم لا والذي يظهر ان ما زاد على المعتاد رخصة الى تصرف عليهم المؤن عادة فان خرج ذلك من الثلث نفذت ويفرقها الوصى او الوارث على من تصرف اليهم عادة فيجب رآيه وهل من ذلك ما جرت به العادة من الذين يسلون على النبي صلى الله عليه وسلم اطام الحنازة وغيرهم أولا ولا يبعد انهم يعطون وليس ذلك وصية بمكره ولا يتقيد ذلك بمسدد بل يفعل ما جرت به العادة لامثال الميت ويؤتى ما لو تبرع مؤن تجهيزه غير الورثة هل يبقى الموصى به الورثة كبقية التركة او يصرف

لا يتقيد الا بما جميع الدين ومما الفرق بين ما تم ما ذكره من جهة فى دين الاجنبى احاديث الواوثر فاصوابه ان يسلط منه ما يلزمه اذ هو منه لو كان اجنبى وهو نسبة ارثه من الدين ان كان مسالوا بالتركة او اقل وبما يلزم الورثة اذ او ان كان أكثر وبسنة قوله بطله من المبرات وبقدرة انه أخذت منه ثم أعيد اليه عن الدين وهذا يجب بسنة وبرافعة المتضمنه ويرجع على بقية الورثة يتقيد بما يجب اذ هو على قدر سهمهم وقه يضمن الامر الى التقاص اذا كان الدين لوارثين (ولو انصرف الوارث ولادين ظاهر) ولا حتى (فظهر دين) أى طرأ فتمهل ما لم يكن ثم كن كاسفر فى حياته بغير مسددا وانما تروى بها شخص بعد موته ولا عاقلة كما اشارت به قوله (يرد مبيع بسبب) انك الساتع نفسه واستقر بقوله ولادين محالو كن الدين مقارنا وعلم به اوجهه كما فى اربعة فانه تصرف بطر (قالا صم انه لا يبين فساد تصرفه) لانه كان ساقطه لظاهر او بطنا خلافا لقتادرا التراجع على الظاهر لان يكونوا او ان تقدم السبب كتقدم المديون باطنا وهو بعد اذ تقدم السبب بمجرد لا يكتفى فى دفع العقد والثانى يبين فساد الخ فالتد غلوسى الدين بالدين المقادون لتقدم مديه وعلى اختلاف حيث حسمكان البائع حوسرا والامتنه اربع جزا (لكن لم يرض) بضم اليه فمضاضا الوارث والاجنبى والمراد بذلك سقوطه فبشمل الاميراموسيه (الدين مضم) تصرف على الاول لىصل المستحق الى مئة والنامع لثلاث الحاكم وظاهر ان محل التسليم فى غير اثنان المورس واولاده اما انهم جافلا مضم كالمورث لى ولدى (والا خلاف ان وارث امسك عن اتركه وقضاء الدين من ماله) انه خليفة المورث والمورث كانه ذلك لى لو وصى يدفع من اليه موصى دينه او على أن تباع ويوفى دينه من ثمنها على بوضيته وليس الوارث مساكها والقضاء من قبلها لان تلك الدين قد تكون أطيب كما قاله فى باب الوصية ولو كان الدين أكثر من اتركه فقال الوارث أخذها

فبأنى ان أصدر الدين من رأس المال وما زاد وصية يصيب من الثلث الى آخره فى الوصية ووقع السؤال عما لو وصى شخص بدراهم تصرف فى مؤن تجهيزه وحى تزيد من قدر المأون المتأداة هل تصح الوصية الى الزائد أم لا والذي يظهر ان ما زاد على المعتاد رخصة الى تصرف عليهم المؤن عادة فان خرج ذلك من الثلث نفذت ويفرقها الوصى او الوارث على من تصرف اليهم عادة فيجب رآيه وهل من ذلك ما جرت به العادة من الذين يسلون على النبي صلى الله عليه وسلم اطام الحنازة وغيرهم أولا ولا يبعد انهم يعطون وليس ذلك وصية بمكره ولا يتقيد ذلك بمسدد بل يفعل ما جرت به العادة لامثال الميت ويؤتى ما لو تبرع مؤن تجهيزه غير الورثة هل يبقى الموصى به الورثة كبقية التركة او يصرف

بن قام بضمهم من اذ به ما أخذوه مما كان له وصية لهم فيه نظروا لظاهر الاول (قوله ولو اختلفا من بينهما) أى ان اختلفا خالفوا ونفد تصرفه وان اثنى ماسا كمالضا المستحق ما خلفه الوارث ووصوله الى حقهم من الدين وبمحل فساد لقبض لما يمين تقوى منه عرض المورث والظاهر الاول وكذا الواشقات التركة على جنس الدين فليس له ماسا كما هو قضاء الدين من غير حالان لمصاحب الدين أن يستغل بالخذاه شيئا زائدا يلقى أقول تأمل وجه ذلك فان مجرد دجواز امتة للال صاحب الدين بأخذ من التركة لا يقتضى منع الوارث من أخذ التركة ودفع جنس الدين من غير ما كان رب الدين لىرتهلى حقه بالدين لتعلق تركه وانما يتعلق بها تعلق رضى والارن لا يجب عليه ترقية الدين من بين الرحمن ثم رآيه فى ج

(قوله أوجب الواو في الاصح) محله ما لم يكن في مال الواو شيء مما تركه رب المال الغير لاشية فبقاها (قوله لا يأخذها) أي لا يجب لأخذها (قوله أخذ نصيبه منه من غيره) ووجهه أن العامل على حسنة من المال فيصير شركا للوارث (قوله لا يمنع الاث) أي فيما كمال الواو قال ج وقضية كونها ملكا أجابا على وضع يده عليها وان لم يخل بين يميني ما ثبتت من لا مصلحة مودته ولأن الرهن يصير على الوفا من رهن لا يخل فيه فان امتنع نائب عنه الحاكم (قوله ما ثبتت من) أي ثبت وقاها ما يجب نفسه المستحق (قوله فلا يتعلق بزوائد التركة) ظاهره ولو فصله كالسكن تقصير موزاة ثم خمسة فإذا رضى فيه فهو موزاة اختص به الورثة ولا يأخذها قوله كالسكن لانه مثال ويؤخذ ما يأتي في قوله لو فصل الحكم الخ لكن عبارة ج بزوائد التركة المفصلة (قوله) ومنه ومنه ان التمسك به الدين لكنه ذكر بعد ذلك ٣٥٧ في الباب اذا العقد بعد موت المدين ما يقتضي

أن الزيادة تامة لا تكون رهنا تقوم التركة بالزيادة وقد وثقها كما سبق فلما راجع فانه مهم (قوله) لمحدثتها في ملك الواو خرج بذلك ما حدثت مع موت المورث ومصادره ج وظاهره ان ما حدثت مع الموت تركه ويظهر ان المراد به آخر الزموق لان الأصل بقاها ما يقتضي المستحق يتحقق التاقل ولا يتحقق الا بقل خروج الروح ولا أثر لشخص البصر لما مر انه بعد خروجهما وأنه من آثار بقاها سرارتهما الفرعية (قوله الثاني) أي شاخذا الواو السائل وما زاد على ما كان موجودا من السابق وقت الموت وقال سم على منبه بعد تنه مثل ما ذكر من الرمي وهل يجري ذلك في الحيوان القياس الجريان واحده شيئا نفسه من بعضهم وهو ان الواو أيضا زيادة

بقية ما أراد الفروا بها لتوقع زيادة فوجب أوجب الواو في الاصح لان آثارها انما لا تدعى القضية ولأنها عرض في اخفا من كل مودتهم من شهرتها البيع فان طلبت بزائدة لم يأخذها الواو بقية كما صرح به ابن القري قال الزركشي وهل كون ذلك الواو اذا يتعلق الحق بدين التركة فان يتعلق به لم يكن له ذلك فليس الواو لاسان كل مال القراض والزمان العامل أخذ نصيبه منه من غيره كافي الكتابة عن البصر والصحيح ان تعلق الدين بالتركة لا يمنع الاث لا تعلقها بالدين يعلق حق المودع بالرهون والجسفي عليه السلام وقد لا يمنع الاث فكذا هذا والثاني يمنع لقوله تعالى من بعد وصية صريح أن الدين أي من بعد اعطاء وصية وإيقاع دين ان كان حيث قدم على الميراث وأجب بان يقدمه عليه لنفسه لا يقتضي أن يكون ما ماتت وإذا كان الدين قبل ما مات الاث (قوله لا يتعلق بزوائد التركة) كالسكن وانما يخلو في ملك الواو ولا يخلو كان ما أتى على ملك الميت لوجب أن يرت من أصله وحقه من آخره قبل قضاء الدين وأن لا يرت من مات قبل القضاء من الورثة ولما كان من ذرع لم يسئل هل يكون الحب من التركة والورثة الأقرب كما قاله الاذرى الثاني ثم قال ولو برزت السائل ثم مات وصار هذا موضع تأمل (قوله) والاوجه ما قلناه بعضهم ان الزيادة الحاصلة بعد الموت الورثة فلا يتعلق الدين بها وفصل الحكم في ذلك في غير يظهر أن يقوم الزرع على الصفة التي كان عليها عند الموت فيتعلق الدين بقدره لأن من فقه أما التركة غير الحب فتقال بعض المتأخرين ان مات وقد برزت تركة كاملها فمضى تركه وكذا ان كان لها كامل لكن أبرت قبل موته (قوله) ثم تراو تركه حيا ناسا فلا فريهما بناء على ما يأخذ سلطان الدين أولا وأعلم ما قبضه بعض الورثة من دين مودته بشاركة

الزراع خاصة بعد الموت فيوم عند الموت وبعد ما زاد بعد الموت على قيمته يكون للوارث فضل حل يجري ذلك في الحبل المتأخر لعقد الرهن فيكون تركه موهونا فيستحق زيادة للوارث على ما قبل الرهن فتوقف وقال لا يمكن تقويمه وقد يقال يمكن تقويم الام معه فقد ظهر الزيادة فليبر (قوله ان الزيادة) أي ان قيمته (قوله) أو بهما انه تركه وطاحه فتكون التركة متعلقا تركه لكن ينبغي أن ما يقابل بقوا الواو أخذها لم يفرق في مسئلة لزوم قال سم على منبه ولو فريداضا ومات والبذرة مسترة بالأرض لم يبرز منه شيء ثم ثبت او برز بعد الموت قال هو يكون جميع ما يذبح قبله الواو لان التركة هي البذرة وهو باسقام في الأرض كالتالف وما برز منه ليس عنه بل غيره لكنه متوكة وانما منه كالتوكل وان ذلك بجهته لا نقل فيه فليست له وليراجع (قوله) أي فانه قد يقال ان البذرة حال استقام كالحبل وهو الواو متعلقا

(كتاب التمسك) (قوله اى حار الى حالة) يوم هذا المعنى مساوا ومقابل لغناه عرفنا ان هذا هو المعنى والى هذا وحكمة
 صم تعرض الشارح لذكره المعنى (قوله لغة التمسك على التمسك) اية حج يذوله على الذين لا يتوكل عليه هم الذين لا يثقون
 الى المعتبرات الاسمية وفي اعتبار اللغة لا نظر واضح الا ان يراد ان ذلك هو ما قاله الله ولا يرد ذلك على قوله لا تدع
 التمسك لان التمسك لغة المعسر لا يقيد اعتبار الشروط الاتية في موجب الجبر (قوله وشهره) عطف تفسير قال سم على منهم
 وفائدة بيان ان المراد التمسك على من جهة الاقلاص لا من جهة اخرى اه (قوله اى هو اخص لاموال) اى بالنسبة اليها
 فان التمسك بالنسبة للذهب والفضة عظيم وباعتبار عدم الرقة فيه الامانة والادخار (قوله مائلا) بذني ضبطه بفتح الميم
 ولتدبير الام لانه الموافق لقوله قبل ٢٠٨ صدر منه اذ انسيه الخ لضم الميم وسكون القاف قوله ليس لكم الاذنان اى

الاثن اى سم والقرينة عليه من
 الحديث قوله ويؤذى هناك ذلك
 اذ لو كان المراد السقوط مطلقا
 لم يكن عليه دين يترجى قضاء بقوله
 لعل الله الخ (قوله من عا به ديون)
 اى ولو كانت منافع اسم على
 منهم عن موصوفه ذلك ان يلزم
 فتمت بل جماعة الى مكة مثلا (قوله
 حالة زائدة) اى وان قلت الزيادة
 (قوله وشمل) اى القول بالوجوب
 فلا يقال ساقى الى التمسك فلا
 حاجة الى ذكره (قوله وقول السبكي)
 عبادة حج ويحتمل ان الرقة انه
 لا يجبر على ماله الموهون لانه لا فائدة
 له وروى ان له فائدة كمن تصرفه
 الخ اه فجعل ذلك الفوائد الغير
 في حال الموهون لا مطلقا كما ذكره
 الشارح ثم اذكره حج ياتي نحوه
 في قول الشارح الا في قال ابن
 الرقعة وقصة الله الخ (قوله هذا

ففيه البقرة ثم لو احوال وارث على حصته من دين موهونه مضى بها لكان له بث وكاد
 فيها لا يفتقها عن اطراف الا لاث
 (كتاب التمسك) (قوله لغة معمره اى) نسبة للاقلاص لانه هو مصدر افساد حاله يبر
 معه فيها فلس ومن ثم قال في الروضة هو اى لغة نسدا على المقاس وشهره بصفة
 الاقلاص المأخوذ من افساد التي هي اخص الاموال وشراجه الى الحيا لم اجد
 منسبا اليه من التصرف فيه بشرطه الا في الاصل فيه ما سمعنا صلى الله عليه
 وسلم يجر على معاذ ويأخذ ماله من دين كان عليه وعنه بين ثمراته فاصاب خمسة مباح
 حقوقهم فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ليس لكم الاذنان ثم بعته الى ابن وثار لعل
 الله يصير له ويؤذى عند ذلك فمزلبا بين حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم (من عليه
 ديون) لا دى لازمة (حالة زائدة على ما يجبر عليه) وجوبا كما هو الفاء مدقاة كثيرا
 ما جاز بعثه منه كان واجبا وشمل ما اذا كان بسؤال الفريما وما اذا استدار بسؤال
 الفليس وجب صرح في الاقرار هو العقد وان قال به منهم بالخوازي الثاني وقول السبكي
 هذا اظهر اذ ان هذا البيع حالا لا ينبغي علمه وجوبه لانه شرط بلا فائدة ممنوع
 افتاده الشيخ بل في فوائدهم التمتع من التصرف باذن المرحوم والمنع من التصرف فيه
 عما يصدق باصطبا ووهو الجبر عليه في ماله ان كان مستقلا لا فعل فيه ما
 موليه (بذوال الفريما) ولو يتوهم كانوا بينهم لان الجبر عليهم وفي التماس ان الجبر
 على معاذ بسؤال الفريما فلا يجبر دين الله تعالى ويؤذون بما في ذمته الاسنوى خلافه
 بعض المتأخرين اذ كلامه مفرغ على ثبوت المطالبة به من معين (ولا يجبر بالتوبل)

ظاهر اى ما قد دم من كون الجبر واجبا بسؤال لعمري اؤيد (قوله مجموع) قد توفيت في جمع ذلك
 فان مراد السبكي انه حيث يمكن بيعه ماله باعه الفاني ولا يحتاج الى الجبر وسبب تولد نقاشي فلا يمكن التمسك من التصرف
 فيه لكن هذا التوقف لا ياتي بالنسبة لتعدي الجبر الى ما يحدث (قوله بسؤال الفريما) ساقى ان الاصول انه كان سؤال
 منه (قوله ولو فريما) كاز كان اذ حال الحلول وحضر المستحقون (قوله من معين) فثبت انه لو انحصر المستحقون بهر عدله طفقهم
 الا ان يقال ان شأن دين الله ان لا يكون له ماله معين ثم ايتى سم على حج ثم لزم ان كان ذلك والمحصر مستحقه فلا يبعد
 الجبر حيث لا ولعل مرادنا انحصار كونهم ثلاثة فاقول على ما ياتي للشارح في اخر قسم الصدقات ويؤخذ من كلام سم
 المذكور انه لو كان التمسك عليه مستحبا لاجرة ايضا (قوله ولا يجبر بالتوبل) الاولى ان يعبر بالمال لا مفرغ على قوله حالة الخ

(قوله مثال) ويدل على كونه مثالاً قول المصنف الا في ما لم يطلب بعضهم الخ (قوله وما الخ) به (وكائن في مذهبنا المشتري فلا يجزى له استثناء الزوم ان تعدى اطر المهر بغيره وكشرطه للمشتري شرطه لبايع اوله فلا يجزى له استثناء الدين لكن رأيت بعض الهوامش انه يجزى بالثمن في زمن خيار المشتري انه آيل الى الزوم اه وفيه وثقة (قوله وفيه كلامه) حيث خال على ماله (قوله وهذا) اي قوله ودمه ابن الرضا وقوله هو الحق معقد (قوله دون غيره) اي كالحكم والصلح وسيد العبد المأذون كما يأتي لكن نقل سم على حج من شرح العباب ان مثل الحاكم المحكم واطلاق الشارع يحاكمه (قوله وشمل ذلك العبد) اي في ظاهر عامه الحاكم دون السيد (قوله واما اصل المهر) قسم ما فهم من قوله لا احتياجه لتطرو واجتهاداً تقديره اما كون المهر الفاضل فلا سباجة الخ واما اصل المهر الخ (قوله وفيه الهة) ٢٠٩ هي قوله فتدبر بعضهم الخ (قوله بتدبره

عقده) اي على المرجوح (قوله فيصلى الضرر) اي فوجيب المهر عليه نظر القات (قوله ثم ان فرضه) اي ابن الرضا (قوله فينتك الرهن) وايضا اذا مهر عليه تعدى الى ما يبيح تدبره باصله وفيه (قوله لم يكن في لفظ المهر) وفيه (قوله لم يكن في لفظ المهر) اي في اللفظ المقيد ليس (قوله او قوله) اي الفاضل (قوله التفسير بين الصيغتين) وهما منع التصرف وقوله تجرت لكن الظاهر ان ذكر النفس غير شرط وانما عبر به لكون الكلام فيه (قوله ونحوهما) اي كلفسته (قوله كفسوب وغائب) اي فلو كانت امواله كلها مقصورة فلا يجزى او بعضها مقصورة وبسبها خير مقصوب وزاد فيه على غير المقصوب جبروان زاد على دينه بالمقصور (قوله واما المنافع) ونسبى ان مثلها الوعائ

لانه لا يابط اليه في الحال والدين في كلامه مثال اذا الدين الواحد اذا زاد على المال كاف وكذا لفظ الغرماء من خرج باللائم غيره كدين الكتبة والحق به من دين المعاملة التي على المكاتب السيد وقضية كلامه عدم اطر عليه عند استعانة المالك ولو قبض الرافعي فسيما انه لا يقال يجوز ان منعنا من التصرف فيما عداه يحدثنا اصطلاحاً ونحوه ودمه ابن الرضا يانه في الفاضل والقباض اذا ما حدث له انما يجزى عليه تبعاً لموجوده وما جاز به ما لا يجوز فله اقل الا ذرى وهذا هو الحق والمهر على النفس الحاكم دون غيره لا حياجه لتدبر واجتهاد وشمل ذلك العبد المأذون واما اصل المهر فلان فيه مصلحة لغرماء فتدبر بعضهم بالرافع فضرر الباقيين وقد تصرف فيه فمضيق حق الجميع قال ابن الرضا وفيه قضية الهة ان كان ماله هو وانما منع المهر ولم يره انه ان يكون في المال ربحي وقلنا بتدبره وان كان ماله هو وانما منع المهر ولم يره انه ان يكون في التصرف او في الرهن فيصلى الضرر من ان فرضه هو وانما منع كل الغرماء فيه بعض اعياء لكنه ضعيف ايضا فان بعض الغرماء قد يبرئ من دينه بتدبيره ان لا يبرئ فقد نكون حصته من المهر وان كان ماله هو وانما منع المهر لم يكن في لفظ المهر منع التصرف او قوله تجرت بالنفس كما اقتضى كلام الجمهور والتفسير بين الصيغتين وهما وهذا كانه قادم البيع بلفظ التملك والمراد به المال المسمى لفتي يتمكن من الوقف منه فان لم يتمكن كفسوب وتجاب بغيره مشعروا بالمنافع فان تمكن من تحصيل اجرتها اعسرت كما قاله بعض المتأخرين والا فلا واما الدين فان كان على قرضي اعلم كما قاله الاسود والا فلا يطبق به البينة ولا يضمن نقصه في مال اذا كان المدينون حاشرا كما قاله ايضا (واذا جبر بمال ليعمل المؤجل في الاظهر) لان الاجل مقصوده فلا يقون عليه والثاني يحمل لان المهر بوجوبه يعلق الدين بالمال فيسقط

والحاصلة التي اعتمد التزول عنها بوض فغيره عوض الذي رغب عنه فيها عاقدة يضم له المهر وجوده وان زاد دينه على مجموع ذلك جبر عليه والا فلا (قوله فان تمكن من تحصيل اجرتها) اي اذا كان يمكن اجارته مطلقاً به فتعتبر تلك الاجرة فان زاد دينه على المهر والا فلا ويعسر فيما يوجب في المدة والمو به ان لا يظهر فيه نقص بسبب تعجيل الاجرة الى حد لا يتجاوز به الناس في غرض قضاء الدين والتخلص من المداينة ولا فرق في المنافع بين المملوك والموقوف فثبت كانت الاجرة في الوقف على ما جرت به العادة في مثله (قوله ولا يضمن تقصيد ذلك) اي قوله واما الدين الخ (قوله حاضرا) وفيه ان جعل حضوره مألواً يمكن الرجوع للفاضل واستيفاء الدين من ماله الحاضر في نيته

(قوله ولا يحمل الاجل الا بالموت) قال حج ويؤخذ مما تقدم في الاوليه اي بالموت انه من استاجر محلا بجر متوكل ومات قبل
 حلوله وقبل انتهاء المنفعة سلت بالموت كما تقدم في شيخ الاسلام الشرف النواوي ويؤخذ من قوله موت من علمه الدين حال
 فصل دينه من المال فلا يحمل على بيت المال بموت المدين اه حج ومن صورته ما لو قتل شطرا وشبهه - ولا يحل له سوى بيت
 المال فادامت بيت الدين مؤجلة - على بيت المال وقد لا يستثنى هذه لانه انما يتحقق الحلول على بيت المال وكلاهما هم الاول
 بموت من علمه الدين وفي هذه الصور قد تعلق الدين ببيت المال فكان من علمه الدين يرى سلة الموت (قوله والردة انما هي)
 قضيتها بان الحلول حثيثا فردة اه سم على حج اقول وهو كذلك وتظهر فائدة فيما لو تصرف الحاكم بعد الردة باعادة له بعض
 الفرض فادامت بيتين بطلان تصرفه بيتين - اول الدين ينفس الردة فلا تصح قسمة أمواله على غير ارباب الدين المؤجلة لتعيينها
 صارت حاله فيقسم المال بينه وبين غيره (قوله ووقع في الروضة الخ) ضعيف (قوله قبل القسمة) اي ارضه بالهدم خروجه المال
 من ملك الخامس وقت الحلول (قوله او اكره عليه) ٣١٠ بالشرب والجلبس الذي يبيعه ويكرهه بشره ولكن يعطى في كل مرة

الاجل كالوقت وفرق الاول بغير اية القسمة بالموت ولا يحمل الاجل الا بالموت والردة
 المتصلة به او استقر قاطع الحرب كما يجر به الرافعي في التكاليف الخ الحكم الثاني ونقله عن
 النص ووقع في امل الروضة انه يحمل بالخزون واذا بيعت أموال المائس لم يدخره من اثنى
 للمؤجل فان حل قبل القسمة لتحق بانا الوسايق لاجلها باه حكمه سفر من عايشه دين
 حال (ولو كانت الدين بتد المال فان كان كسويا يتحق من كسبه فلا جبر) لعدم
 الحاجة بل يلزمه الحكم بفساد ما شاء له فان امتنع باع عليه او اكره عليه قال
 الاسنوي ما في القسمة الفرضية الجبر عليه اي عند الامتناع جبر في اظهره وجهين وان زاد
 ما له على دينه اه وهذا يسمى الجبر القريب فليس مما يحس فيه (وان لم يكن) كسويا
 (وكانت نفقته من ماله فكذا) لا جبر عليه (في الاصح) لتكتمهم من المطالبة في المال
 والثاني يصح عليه كذا لا يصح ماله في النفقة وقد استتر من هذا بقوله رائقة على ماله
 ولا يجبر عليه (نه) يطلب من غرمائه او من يظفهم اذهبوا عنهم وهم ناظرون
 لانفسهم فان كان الدين لمجبره عليه ولم يسأل وليه وجب على الحاكم الجبر من غير سؤال
 لانه ناظر لصلته ومثل ما لو كانت لجد اولى به فطاعة كالفرق او كالمسلمين فمن حلت
 وورثه ولما على مطلق والدين مجبر به كاصرو وقد احتجوا عنه بانه يسأل الغرماء
 واقتضى كلامه عدم الجبر من الغائبين لانه لا يستوفى ما لهم في الغرماء كن قبده الاسنوي

مضى بتمام الم الاول ثلاثين
 الرقعة اه حج وكتب عليه سم قوله
 بالشرب قال في شرح الروض
 وان زاد مجبره على الحد قال
 وبما رآه فان لم يجز بالجبر اي
 الذي طلبه الغريم وراى الحاكم
 شره او غيره فعل ذلك وان زاد
 مجبره على الحد اه اقول وانما
 جائت الزيادة على الحد لانه
 بامتناعه بعد قتلا ودفع الصائل
 لا يتقيد بعد وقوله ويكرهه
 اي ولا ضمان عليه اذا مات بسبب
 ذلك كما يؤخذ من اطلاقه (قوله
 عند الامتناع) اي من البيع (قوله
 في اظهر الوجهين) ظاهره انه
 لا فرق في ذلك بين دين العامة

والاقتضى في كلام جده كلامه كروه جميع يحمل الاول اي جوار الجبر على ما اذا كان الدين
 نحو غير اذقتة كلامهم في حيث اطهر القريب اختصاصه بذلك من اعمامات من ان تكون سبب الضاع الاموال والثاني
 اي عدم جوار الجبر على ما اذا كان نحو تلاف اذقتة كلامه من اذاته بجبر الناقص والمساوي غربا ولا نية اه (قوله
 وقد استتر من هذا) اي قوله ولو كانت الدين بتد المال (قوله ولم يسأل وليه) اي وظفره من نفسه جبر عدم الطلب والاجاز
 كذا نظمهم على منج من التنازع (قوله ومثل ما لو كان) اي الدين لسجد كان ملكا للمجبر كانا واستوفى عليه المقتضى فصعدت
 عليه اجرة او هو ما (قوله وقد استتر من هذا) اي من قوله ولا يجبر بتد المال (قوله ولكن قبده الاسنوي الخ) تذبذبه ما تنقسمه
 في فصل اذ الزم الرهن بعد قول المصنف ولو سلب المرتين جمع في الراهن الخ من قوله واقتضى ايضا في السبكي فمن رهن عيدا
 بدين مؤجل وغاب رب الدين فاحضر الراهن المبلغ الى الحاكم وطلب منه قبضه ليقض الرهن بانه قد وثق وهو كمال اه وقضته
 انه لا فرق بين كون الدين موسرا او لا ثقة ولا وثقة يقال ما هنا محله حيث لم يكن له ديون غرض الاجرة او امراته فلا يعارض صاحب
 اذ غرض الراهن فك الرهن لا يجرد البراءة

(قوله الا لزم الحاكم) اي حدث عرض عليه ادع وجيشته انه ليس له الصلح من دون الغالبين يستوفوا قضية تعليلهم وجوب القبض بنحو الضياع خلافه فيصير منه وبقيته بقية الا في قال القاضي كافي الجاهلية الحريص على دينه اذا لم يكن له مال واستقر ذلك الى ان نسخ بقوله وان كان ذو مصر فتنظر في حيسر ثوبه بل بعضهم لم ينسخ وانما هو مستقر الى الآن لا هو دون ان يخص من الصلح كان عليه دون فرغ الى التي على القسطه وسيل فباعه في دونه ورد بان هذا الحديث ضعيف وقال بعضهم باعها اي آتاه او زواج ملح (قوله اي هذا القسط المذكور) قال شيخ وعنه شارح جواز الطرح على طرف مقلن مجبور على صلب من غير القاضى نظر المسئلة اولى القس غرم لمعوان لم يلقى هو وطبع مع ما قبله لا يتحقق قوله لم يلقه بل يلقى غريم فلاس تغفل ويصير تكل وارائه ولا يفي ابتداء لان ما يجب فيه امر تابع وهو يقترب فيه ما لا يشتر في القصد ومن الخلف وايتراء الدعوى ثم ذكر بقول المصنف الا في ولا يسل مع ما قبل بعض ٢١١ فنه مانع (قوله) لا يصير لغريم مقلن ولاست الدعوى على مدعيه وان

كلاهما فيهما اذا كان المدعيون ثقة ملبيا قالوا لزم الحاكم حكم قبضه قطعاً ومحمد اذا كان الحاكم اميناً والا يجز قطعاً كما يلزم بما يأتي في الودعة وكلام الامير على ان الدين اذا كان به وعن بقية الحاكم اي هذا القسط المذكور (قوله طلب بعضهم) الطرح (وايضا في صبره) بان زاد على ماله (يجز) لتوفر شرط الطرح ولا يتحقق أثر الطرح بالقبض بل بعضهم (وايضا) بان لم يزد الدين على ماله (فلا) يجز لان دينه يمكن وقاؤه بأكاله فلا ضرورة الى طلب الطرح وهذا هو المقصود وان جرى ابن المقرى بما لا ذكره المصنف في زيادة الرضاة وقال انه ائوى على اعتبار ان يدين الجميع على ماله لا المقتضى فقط (ويجبر) بطلب المقتضى ولو وكفه (في الانسخ) لان عرضاً ظاهراً وهو صرف ماله الى دونه وروى ان الطرح على هذا كان بطله قاله الرافعي وفي النهاية انه كان يسأل المقرء قال الزركشي والاول اصوب ١٥ ولما منع من موافقة متقواهم لسؤاله ومن كون الواقعة متعددة قال السبكي وصورته ان يثبت الدين بدعوى المقرء والبنية اولا افراد او علم القاضى بطلب المدعيون الطرح دون المقرء والا لم يكن لطلبه ومقابل الاسم لا يصح لان الحق لهم في ذلك والطرح يناق الحق في الرد وانما الطرح يطلب للمقرء للضرورة وانهم لا يفتكون من تحصيل مقصودهم الا بالطرح خشية الضياع بخلافه فان عرضه الوفا هو ممكن منه ببيع امواله وقسمها على غرائه (فاذا اجر عليه) بطلب اودونه (اعني حق المقرء بما لا) كل من جبا كان وديننا وسنة حتى لا ينفذ نصرقه بما ضرهم ولا تراجمهم فيه الدين الحادثة وشمل كلامهم الذين المتوجبل حتى لا يصح الا برأيه وان قال الاستوى اظاهر خلافه قال البلقيني ونصح اجازته لماله

تلك القس والوارث الدعوى عليه كما يعلم بما يأتي في الدعوى وهو مخالف لما نقله عن الشارح السابق لكن ما نقله عن الشارح المذكور بالحقه بقوله وعليه مع ما قبله الخ وذلك يشعر بتوقفه في ذلك اقول وقد يقال لما نقله بين ما ذكره في الحلين فان ما تقدم عن الشارح المذكور فرضه في جبر القاضى من غير انفس ما قبله من المسئلة فليست وما هنا في الدعوى من القرءة ولا يلزم من امتناع الدعوى من القرءة امتناع جبر القاضى لان فصل القاضى بين على ما قبله مصطفا صاحب الدين او المجبور عليه وما هنا يتوقف على ثبوت حق للغير يسوغ بديه الدعوى على غيره وهو منتكس

(قوله بان لم يزد الدين) اي دين الطالب للغير (قوله ويجبر) اي وجوباً (قوله والاول اصوب) اي اقرب بقا وواب من حيث النقل (قوله ومن) يكون الواقعة اي السؤال والا فبعد انه يجز عليه حرقين قلته وتكرر النقل (قوله وصورته) اي الطرح يسأل (قوله وطلب المدعيون) لاحاطة كره هذا القيد لان الكلام مفروض فيما لو طلب وعليه فكان الاول ان يقولوا لا يمكن لصاكم الطرح (قوله وانما جبر) من جهة المنايل (قوله اودونه) بان كان المال لمجور عليه او معجبد ولم يطلب عليه على ما صرح (قوله عينا) اي ولو غصبه ولو لم يطل اوعلى مصر (قوله ومنفعة) اي وان قلعتهم يقدم عليهم سائر منفعة ما لم يطلب القس ١٥ حج ثم قال بعد كلام ذكره ويؤخذ منه انه لا يشتر القس قبل القس في ثلث الاجازة ان يكن سبق مقدمه عليه (قوله) وشمل كلامهم (الدين) اي الدين المتوجبل على غيره (قوله الا برأيه) اي ابراء القس (قوله ونصح اجازته) اي القس

(قوله يحتاج اليها) اي الاجرة (قوله في زمن خبار البيع) اي بغيره من المبيع الذي شرط فيه التمام لم تقدم انه لا يجر
 بغيره الا لازم (قوله في امره ساعيا) اي بما يجره فانه لا يجره ان استيعب اليها من مال المثلبي وان لم يكن فليس في بيت المال قوله
 كذا (قوله) اي بغيره فانه ما أخذ من قوله فلو باع ماله لغرمه المثلخ (قوله على مراعاة) اي على مخالفة مقصود المثلخ وغيره من ذلك
 بالمراعاة لانه في ذلك التصرف كانه غلب المقتضي وغرمه المثلبي في المختار المرامنة المقتضية (قوله فاشترى بها) اي ما امره
 الحاكم بشرائه بان اشترى مما يحتاج ٢١٢ اله العيال وقضية الاستثناء انه لو صرفه في غير ذلك لم يصح وقياس ما سياتي

موردته مما يحتاج اليها بناء على انها تنفذ وهو الاصح ثم يستثنى من اطلاق المصنف ما لو
 جره عليه في زمن خبار البيع فانه لا يتعلق حق الغرماء بالمعقود عليه بل بغيره القسطن
 والاجرة على خلاف المصلحة (واشهر) الحاكما استنبأ (على جره) اي المثلبي واشهر
 بل زاده (لصنف) من معاملته في امره ما ينادي في البلدان الحاكما كم يجر على فلان بن فلان
 فانه المصراي (ولو) تصرف تصرفا ما ينافي في الحقيقة لا التامس (بأن) (كان باع او وهب)
 او اشترى بالعين (او اعتق) او وقف او اجار او كاتب (ففي قول ولو تصرفه) المذكور
 وان أمه (فان قيل ذلك عن الدين) لا ارتفاع القيمة او ابراء الغرماء او بعضهم (نشد)
 اي بان انه كان نافذ (والا) اي وان لم يفضل (لها) اي بان انه كان لا غيا (والاظهر
 بطلانه) في الحال لتعلق حقهم به كالمروء ولانه شعور عليه بحكم الحاكما كم فلا يصح
 تصرفه على امره مقصودا بطرف كالتصريف واستثنى الاذرى من منع الثمار لعين مالو
 دفع الحاكما كل يوم نفقة له ولصاحبه فاشترى بها فانها يقع جرمه فيما يظهر وأشار اليه
 معهم ويستثنى من الضابط المتقدم تصرفه في ثواب بدنه على ما جزم به بعضهم (ولو
 اعطاه) كما هو بعضه لغرمه بدنه كالمصريح به في المهرود (لغرمه بدنه) او بدنه
 وبعين من غير ان الحاكما (بطل) البيع (في الرضخ) لان المثلبي ثبت على العموم ومن
 الجائز ان يكون له غريم آخر والثاني يصح لان الاصل عدم غريمه وبطلان على بيع
 المروء من المرحمن والقولان مفرعان على بطلان البيع لاجنبى السابق كما تقدمه الله
 اما بان الماشى يصح ولو باعه لاجنبى باذن الغرماء لم يصح وتخرج بالتصرف المالى
 انصرف في القصة كما قال (ولو) تصرف في ذمته كان باع ساعيا (لما عاها وغيره) (واشترى)
 ما يثبت (في القصة) وباع فيها لا يلفظ السلم او اقتراض او سائر (فلا يصح منه ويثبت)
 المبيع والغنم وهو هما (في ذمته) اذ لا ضرر على الغرماء فيه والثالث لا يصح كاستيفه
 (ويصح تكسبه) ورجعته (وطلاقه وخلعه) ورجعته (واقتماسه) اي استيفاد
 اقتصاص واذا طلبه اجيب كافي المهرود (واقطاعه) اي القصاص وزجما وهو من
 اضافة المصدر الى مفعوله اذ لا يتعلق بهذه الاشياء مال ولا يصح استيفاءه القسب وقضيه

من جهة تصرفه في ثواب بدنه
 جهة تصرفه في ذلك (قوله فانه
 يصح) مقعد (قوله تصرفه) اي
 فانه يصح (قوله ان يكون له غريم
 آخر) اي ولا يلزم من ذمته عليه
 وقت المهرود بلوغه بل يبيع ارباب
 الدين بلوغه ببعضهم وقت
 التداوى امره فلم يعلم الحال
 (قوله والقولان) المناسب لتعبير
 المصنف بالاصح ان يقول
 والوجه ان الخ (قوله اما بان
 القاضى) محتمل قوله من غير ان
 الحاكما (قوله المالى) اراد بالمالى
 التصرف في العين والا فاقى
 فتمت من المال (قوله او باع فيها)
 اي هنا (قوله ويصح تكسبه)
 اي لكن ان كان المهر معينا
 فسدت النسبة ووجب مهر
 المثل (قوله وخلعه من زوجته)
 يترجى به ما لو اختلف امره اذ اجنبية
 بعوض من ماله فانه لا يصح للغير
 ما يفسد فيه (قوله استيفاءه)
 القصاص فيه اشارة الى ان مرد
 المصنف بالقصاص ما يستعمل

استيفاءه بنفسه من غير ان فيه وطلب من الحاكما (ولو لم يجرها) وانما لم يشع اعنوا بخلافه
 التفرقت على الغرماء اذ يجب لهم شيء وقياس ما ياتي من وجوب الكسب على من عصى بالدين انه اذا عصى خالف القصاص
 وجب ان يكون على مال لانه كالكسب الواجب عليه لكن لو عصى خالفه احقل القصة مع الات كما قضاء اطلاق قسم (قوله الى
 يقصوه) ان قلت ان قصص الشارع عليه مع جزاؤك من اضافة المصدر الى فاعلة قلت لان حذف المفعول اللازم على هذا
 التقدير يوجب التعميم المقتضى بلوغا ساقطه الدين وهو فاسد

(قوله عدم نفوقه) أي ومع ذلك يهرم الوفا عليه خوفا من الخيل المزدى الى الهلاك وظاهر ان محمدا حيث لم يمت العشتوان الولد
 حوسب (قوله ومن تبعه) منهم حج (قوله استأذن من حجر) في نسخة أخرى من الخ (قوله يخرج بقيد الحياة) أي المذكور في قول
 الشارح السابق مقراني الحياة (قوله ولو لم يكن) متعلق بقوله المصنف ٢١٢ فاصحح محله (قوله لو يمتنع عليه) مثل
 ذلك بالاولى والاولى هو جبه لانه يقبل

الهبة صادرة ملكه وقد تعلق به
 حقان حق الله وحق الفرما فتمت
 الاول لتقسيمه على الثاني (قوله)
 فلو اصدقت المجبورة أي بالقلنس
 كاهم القرض (قوله او ورويته)
 أي فينتقي عليها (قوله وجب) أي
 ثبت (قوله فالظاهر قبوله) أي
 من ضررين لانه لو رجع من الاقرار
 لم يقبل منه لعدم يثني ان لا رباب
 الحيون تخلف المقره ان المقر
 صادق في اقراره ثوابت ما ياتى
 بالاصل والحاشية (قوله لا يصفى
 في الاصح) صيانة سم على منبهج
 وليس لهم أيضا تخفيف المقره
 خلافا لما تقدم في شرح الروض
 عن مقتضى كلام ابن الله - باع
 وغيره ثوابت في حج مائه بخلاف
 المقره فيبايون لتصله فموان لم يكن
 المقر مجبور اعطيه اهو هو الاقرب
 وسابق قيل فصل من باع الخ
 ما وافق كلام سم حيث قال ولو
 وجد مال يدمر قاربه لم يضر
 وشبهه وصدقه اخذته من كاطي
 محله ولا يصفى أي المقره انه لم
 يواطئه فان كتب بطل اقراره
 واخذته الفرما اه (قوله استنادا
 معلل) في نسخة مقسدا وهي

بالهاتنا ما استلذه لمعتمد عدم نفوقه كما فاده الواجده الله تعالى خلافا للفرز الى
 التلاصق ومن تبعه لان حجر القاس استأذن من حجر الرض يستكونه ينصرف في مرض
 سوته في ثلثه حاله ومن حجر الله يكوم يصفى المقر يخرج بقيد الحياة ما يمتنع عليه
 الموت وهو التدبير والوصية فلا يقدحان الا من ثلث الحمل الفاضل بصد الدين وموت
 المجهيز بما اقتضاه كلامه ما في باب التدبير من عدم محتمل ما ضعف ولو لم يكن يمتنع عليه ولا
 يرد على المستثنى فلا يقدحان ادها والحاكم عنه قهر او ليس للفرما تعلق به وكذا الله في
 الام فقبول اصدقت المجبورة باعها او اوصى له به او ورويته وخروج بقيد الحياة الاقرار
 كما قال (ولو اربعين) مطلقا (او دين وجب) ذلك الدين وهو كاتبة سبقت (قبل الخبر)
 بفهم معاملة او اتلاف (فالظاهر قبوله في حق الفرما) كالوثيق بالبيعة وكذا قرار المر
 بدين بزم فرما الصفة ولا تشاء التهمة الظاهره على هذا لو طالب الفرما بتقليصه على
 ذلك لم يمتنع على الاسم الا لا يقبل رجوعه عنه والقرى بين الانشاء والاقرار ان مقصود
 الخبر منع التصرف فاقى التناوب الاقرارا خياورا والجراسيب العيان عنه وبنت عليه
 الدين يتكدره عن الحاقص مع حلف المدين كافر اذ الثاني لا يقبل اقراره في حقهم لثلاث
 بضرهم بالزوجة ولا نهجها اطا المقره وعبر وجبوا - لزم ليدخل ما وجب ولكن
 تنازل رومه لما بعد الخبر كائن في البيع المتروكه له انما يقصير حيثما رضى عن قصير
 اصله وقوله وجب على المقر منة للدين فقط (وان استندوجوه الى ما بعد الخبر) استنادا
 معلل (معاملة او) استنادا (مطلقا) بان لم يقبده بماله ولا غيرها (لم يقبل في حقهم) فلا
 يرأهم بل يطلب به ذلك الخبر لتقسيم من حاله في الاولى بولت فزيل الاقرار على اقل
 المراتب وهو دين المعاملة في الثانية فالويل - سندوجوه الى ما قبل الخبر ولا لما بعد قال
 لرافى قياس المذهب فزله على الاقل وهو جهة كاستناده الى ما بعد الخبر فان كان
 ما اطلقه دين معاملة لم يقبل لاحتماله تنازل رومه او دين جنابة قبل لان اقل مراتبه ان
 يكون كالمصرح به بعدا بخبر فان لم يعلم اهود دين جنابة معاملة لم يقبل لاحتمال تنازله
 وكونه دين معاملة قال في الرضة والتزيل ظاهر ان تعددت مراتب المقر والانيبقي
 ان يراجع فانه قبل المراءه قال السكي وهذا صحيح لاشتباهه ويحمل كلام الرافعي على
 ما اذا تم تق المراجعة اه ويظهر بجي من ذلك في الصورة الثانية في المتن ولو لم
 يدين وجب بعدا بخبر واعترف بقصدته على وقام قبل وبطل ثبوت اصابه كما فاقى به
 ابن الصلاح لان القدره على وقامه شرعا تستلزم قدوته على وقامه بقية الحيون وهو ظاهر

٤٠ ث التماسية بقوله بعدم مطلقا اه (قوله على ما اذا) لم تتفق اي بان عسرت (قوله وهو ظاهر)
 فليتوقف فيما ذكر فان قدوته على ذلك شرعا انما تكون بعد توفيقه بجميع الدين اذ الدين الحادث بعدا بخبر لا يراحم مستصفا
 الفرما فاقى جماعه لا فرق بين السدوى والمقره وغيره ثم رأيت في حج مائه فان قلت قبله لم يقبل ثانياه افتاء ابن الصلاح

له في قولنا قد بين وجوب بعد الجرح والعرف بقدره على وقته قبل وبطل ثبوت اصابته بقتل حتى قبل على انه بالقبلة
 لحق الحق لا على القربى من قبل على ذلك فانه عتبه وبطل ثبوت اصابته لان قدرته على وقته شرعا لا يمتنع قدومه على بنية وقته
 القبول اه وكتب عليه سم او لان قدرته على الخ منتهى نظر لان عبارة الميريس في ان قبلة العدو متباينة ووجهان يريد
 المقعدة الحسية قالو بعد ان بطلان ثبوت اصابته انما هو بالنسبة لثالث العدو المستوفى بالقدرة الحسية فذا تامل اه اقول
 وجه دفع التوقف المذكور ويعلم ان التعبير بالشريعة من كلام ابن الصلاح لا من كلام المفسر فلو قال المفسر انما قد
 شرعا لغيره انه يعل اصابته بالنسبة لجميع اعداء لا يتصرف به عما تلقى حل المتدبر في كلامه في الحسية (قوله في القدر
 المساوي) اي في قدرته وبشره من غرماة الذين تعاضد بهم بسبب الجرح دون المقررة انه انما يوجب اخذ قبلة من قبضه
 لا يوجب الغرما (قوله لحق الغرما) اي ٣١٤ فبطل بقدره ما غر به (قوله لحق الغرما) اي فلا ثبوت عليهم شي قوله
 في انفسد المساوي فان المقر به فسادونه (وان قال من سنا) ولو بعد الجرح قبل

ان يرد العيب) فان حدث عيب
 آخر امتنع لزوم وجب الارشاد ولم
 يقدح اسقاطه ووض اه سم على
 ج ثم رأيت في قوله الا في ولو
 منع الخ (قوله قبل الجرح) اي اد
 بعده كما في (قوله تصرفا مبتدا)
 وتقدمه بعبارة امتناع التصرف
 بالابتداء وعليه فكان الا وفق بما
 قدحه ان يقول ونخرج به جدا
 ما ذكره بقوله انه ان يرد الخ (قوله
 بغيره في التعليل) وهو قوله
 لانه ليس تصرفا الخ (قوله من
 الاكتساب) قضيه انه لو عصى
 بالاستدانة كغيره ان كان فيه
 غبطة لانه يكفل الكسب بحيث
 عليه فلو لم يرد بعد اطلاعه على
 العيب بقول سقط شياءه لكون
 الرد فوريا ولا يتعلق الحق بغيره
 فسمه قتل ولا بعد الاول لان

في انفسد المساوي فان المقر به فسادونه (وان قال من سنا) ولو بعد الجرح قبل
 الاسمح) فبما جه المفق عليه لا تنافه بقصره وخالفه كالقوله من عامة وسد له ان
 حاز به بعد اطراحه كما برضا مستفاد لم قبل في حقهم والا قبل وزاد الغرما هو
 عدم القبول ما مر من ابن الصلاح من ان لو قرب من وجوب بعد الجرح واعترف بقدرته
 على وقته قبل وبطل ثبوت اصابته ما عين حل قوله قبل على انه بالنسبة لحق المقر لحق
 الغرما (وله ان يرد العيب) والافاق (ما كان انزاعا) قبل الجرح ان كانت الغبطة في
 الرد لانه ليس تصرفا مبتدا لمن أحكام البيع السابق والجرح لا يطفئ على ما مضى
 ولا نه اسقط هو الغرما وفارق يحسبها بما مر في التعليل وقضيه كلامهم جواز رد ما سئل
 دون لزومه وهو كذلك كاصح به القاضي والشافعي اذ ليس فيه تقويت بل فاصل واحد
 هو امتناع من الاكتساب وانما لم يرد لانه يوجب رعاية الاصل لوليه ولا يشكل
 عليه ما لو اشترى شيئا من غيره ثم مرض واطاع نفسه على عيب والغبطة في رد ذلك يرد بان
 ما تنقصه العيب تقويت محسوس من الثالث لان جرح المرض أقوى ولان الضرر
 اللاحق للغرما بترك الرد يوجب حكمه بعد جرحه لاف الضرر اللاحق له ووجه ذلك
 والاستدلال على كون جرح المرض أقوى بان اذن الورثة لا يقضيه شيئا واذن الغرما يقضيه
 حصة تصرف المتأسر يرد ما تقر من بطلان تصرفه ولو باذنه الا ان يجهل على ما اذا
 انضم الى انفسد اذن الحاكم ونحوه مما ذكره ما لو كانت الغبطة في الابقاء السابقة من
 تقويت المال من غير مرض اولئك يمكن غبطة لاف الرد ولا في الابقاء ولو منع من الرد
 عيب حادث لزوم الارش ولا يملك المتأسر اسقاطه وكلاهما شامل لرد ما سئل ترد قبل الجرح

الحاصل منه عدم الكسب بنفسه به وبسقط الحاد (قوله ولا يش كل عليه) اي عدم الوجوب وما
 (قوله ان ما تنقصه) متعلق بشكل (قوله ان جرح المرض الخ) اي فانما تنقصه العيب وجعل ما يقابلهم من الثالث فالحق بالتبرعات
 المحسنة (قوله أقوى) قضيت كل على هذا ما علية عدم تقوذا امتيلاده المتقدم بان جرحا اناس أقوى من جرح المرض بدليل انه
 يتصرف في مرض الموت في ثلثه الخ الا ان يفرق (قوله لا يقضيه) اي قبل الموت (قوله من بطلان تصرفه) اي المتأسر (قوله
 ولا في الابقاء) اي فليس له الرد في مال وجه المال وفيه قتل والا قرب عدم الرد عليه فلو ظهر له بعد ذلك الامر له رد
 ويصدق في التأخير اذ لا فيه عذر والا قرب الاول (قوله اسقاطه) اي الارش (قوله وكلامهم) اي بقطع النظر عما قد به كلام
 المحقق من قوله قبل الجرح ثم رأيت قوله وما وقع الخ

(أولها الكتاب) أي المتن (قوله نفسه) أي فلا يتوقف ذلك على حكم القاضي بعدد الخبر البسيط (قوله في الذمة) ومنه فن
تباينته إذا جازها أو الثقة التي عينها القاضي إذا لم تصرف في حوته ٢١٥ (قوله بين العلم والجهل) لاختلاف في العلم

وعده على يصدق مذهب الأولى
أو مذهب الثاني فيه للفرق والاقرب
تصدق مذهب الجهل لأن الأصل
عدم العلم ولأن الظاهر من حال
المعامل للمقاس أنه لا يعمد مع
العلم لأنه لا يغير إلى تفويت ماله
(قوله له) أي أو بإجابه كما يأتي
(قوله يرضاه مستحق) أي وله بتقديم
سببه لما يأتي في قوله ولو حدث دين
المع (قوله وأرض الخفية) أي على
بعد الخبر كما تقدم (قوله كان علم أو
اجاز) أي بعد العقد والعلم
بالفلاس المشتري (قوله لا حاجة
لعمري النص) أي في يمكن لتزايده
مؤلة اللازم وكذا أي يمكن لمطلوعها
تامة بمعنى وجد

هـ (فصل فيما يفعل في حال المجهور
عليه) هـ (قوله وغيرهما) أي وما
يتبع ذلك ككيفية أداء الشهادة
عليه (قوله يبادر للقاضي) يخرج به
أنه كم فلس به البيع وان قلنا لا
يطر على ما قاله ج في شرح العباب
وان كان هجوم قول الشارح فيما
سبق جهر القاضي دون غيره
خلافه لأن الخبر يستحق

قسمه المال على جميع الثروا من
الجارزان ثم غير قرامته المويودين
ونظر الحكم فاصر على معرفتهم
(قوله أو نائبه) أي ما لم تدع
الضرور ولين بعضهم للبيع
والأقرب المبادرة كما يرد خدبا الأولى من وجوب الفسحة إذ طلب الثروا (قوله أو الامتناع) فيمقبور لأن الممتنع ليس من

وما اشترأ وأبامه في الذمة بعده وهو ظاهر وما وقع في الكتاب من ذكر الأولى فمما جهر
تصوير (والأصح تعدى الخبر) نفسه (أي ما حدث بعده بالاصطيد) واليهما (أو لونه
والشراء) في المتن (ان صحناه) أي الشراء هو الرابع لأن مفعله وما جهر وصول الحقوق
إلى أهلها وذلك لا يختص بالمرجود والثاني لا يتعدى إلى ما ذكر كان جهر الرهن على
نفسه في العين المهرقة لا يتعدى إلى غيرها ومما تنضم إطلاقه تعاليفه أنه لا فرق على
الزول بين أن يرضاه مع الحادث في الدين أو لا و لا ر وصحة ذلك لا يقتصر في الهواء
مالا يقتصر في الابتدأ وان قوله في الاضوى (و) الأصح (أليس بابا) أي القاصر
في الذمة (ان يفسح) ويطلق بعين معناه ان علم الحال لتفسيره (وان جهل فلهذا) ان
لا يتما قصده لأن الافلاس كما يجب مقرر فيه بين العلم والجهل والثاني في ذلك لا يتعدى
لوصول إلى الثمن والثالث ليس له ذلك مطلقا وهو مقصر في الجهل يتوقف البحث
(و) الأصح (أنه إذا لم يكن التعاقب) أي بعين معناه له (لا يرضاه) أي أحسن الثروا ما لئن) لأن
دين حدث بعد الخبر يرضاه مستحق فلا يرضاه الثروا الأولى بل ان حصل شيء من دينهم
أخذوا لا انتظار البادروا الثاني راحم به لأنه في معاقبه ما لا يجدي فزاده المال والخلاف
جارى كل دين حدث بعد الخبر يرضاه مستحق بعد ارضه أما الخلاف وأرض الخفية
فرضا حرم في الأصل لأنه لا يقصر فلا يكلف الاستأور وكلامه شامل لما إذا كان طلبا لمحال
أو جازلا و جازرو كذا فقد قال القموني في جواهره فان قلنا لا خباية أو لا خباية فلم
يشفع في مذاربته بالثمن وجهان أصحهما لا ه وصار العباب ولما نصه انذار ان
حصل فان علم أو جازل يرضاه مستحق الثروا ما لئن لم يرضاه اه فثبت أنه لا يشارب
بمال بل يرجع في العين ان جهل ووقع في شرح المنهج أيضا فثبت فاحذره ولو حدث
دين تقدم عليه على الخبر كأنه ما جاز الماطر وقبض أجرته وأتلفه اضارب به
مستحقه سواء أحدث قبل التسعة أم لا ويمكن جيم بعد اليافق أكثر الفسخ وأرب التسعة
المصنف ووقع في بعض ما يمكن قال الولي العراقي وفي مستكمل ثم ما تفسر يعني ان وجه
النقص فيمكن لفظة وفيه يمكن لفظة لها أي يمكنه وبإدارة المهر إذا لم يكن له قال
الاسبيكي لم يرد في اختصار أو التمس على بعض القاسخ فكيف إذا لم يكن اه وقال
لا رد في معنى يمكن صححه واول نسخة لمصنف بخطه يمكن فقيرها ابن جعوان وغيره
يمكن لأنها أوجد من يمكن فقيرها على أنه لا حاجة له دعوى النص كما هو ظاهر

هـ (فصل فيما يفعل في حال المجهور عليه) هـ (قوله وغيرهما) (يبادر
القاضي) أو نائبه يبادر أحد القاضي يبادر القاضي إذا لولا به على ماله ولو يفسر بملءه تها
للمفلس (بعد الخبر) أو الامتناع من الاداء (بيعه ماله) بقدر الحاجة (وقسمه) أي
والأقرب المبادرة كما يرد خدبا الأولى من وجوب الفسحة إذ طلب الثروا (قوله أو الامتناع) فيمقبور لأن الممتنع ليس من
المفلس الذي الكلام فيه

(قوله على حسب ما فهم) او بطلبك اهلهم كذلك ان رأيت مصلحة اهل بيع وكيفية الخلق ان يبيع كل واحد جزاء ما من حال
 الخلق لديه الى كله كمن يبيع من المشتري الى جسد قديم من الخلق او يبيع جلد حال الخلق بجملة بدون بيع انظر الى ان
 استوت المردون في الحق والباطل لان يصر كالبايع حسب جمعيه واحد وهو باطل ولو ع ذمته تقدم ما يقتضي ذلك (قوله
 ولا يشرط في الاستبجال) اي لا يلزم الفرق الاستبجال اي لا ينعزل ذلك (قوله والبايع) الواو بمعنى ثم كما في قوله من الباطل من
 ايراد كلام المطلب في بعض الهوامش ٢١٦ عن ابن حجر تقديم البايع على المرحون وهو موافق لما نظره في المطلب الا في

قسم منه (ير العرامه) على حسب ما فهم فلا يطول زمن اطرافه وما اذره لغيره من
 رايصال الحق لمصلحة له ولا يفرط في الاستبجال كما لا يطاع فيه بغير شخص (ويقدم)
 حقا (ما يخالف فساد) ويقدم عليه ما يفسد القلب ادول لم يكن مرهوا لا لا يبيع
 ثم المرحون والبايعي لتجسس حتى يستحقهما وما نظره في المطلب بان المرحون اذا خاف
 لم يطل حتى المرحون يخالف البايعي فيبقى ان يقدم به ذلك بايع عنه الواو رحمه الله
 بان يبيع المرحون ثم يقدم لما فيه من المباداة في المرحون (ثم الجواب)
 لا حياجه لنتقته وامره بمتان واستثنى منه المدرك قد نص في الامم انه لا بايع حو
 يتعذر الاداء من غيره وهو سريع كماله لزك في تأخيره من السهل صيانة لثمة به
 عن الابايع (ثم المقول) لا يتعذر عليه من الضياع من نحو سرقة وقدم المودع على
 الناس وقصوه قاهل الماوردى (ثم المقار) يفتح العين الضم من منه هو يقدم البناء على
 الارض قاهل الماوردى ايضا وعلم عاصران الترتيب مستحب وبه سرى في الاوراق
 لا ذرى واظهار ان الترتيب في غوما يسرع اذاه وقدر المودع مستحب او اما
 ما يخفى فساد او شبهه واستدلاله بقوله العلم فلا شك في وجوب المباداة ببيعها وهذا
 قد يقتضي المصلحة تقديم العقار وقصوه على غيره عند اختلاف من امر القاحل من تفويت
 الامر في ذلك الى اجتماعهما كما ويحصل كلامهم على الغالب وعليه بدل الوسخ في ابراء
 اء صلح (وليسع) ان (يخضر) الخلق يقتلها لما هو القنع اضع او وكفه (وقرأته)
 ووكيله لم لان ذلك اني للثمة والطيب للقراب ويخضر الخلق على ما لمع من عيب الباطل
 الراد ومصلحة طلبة التصحرف فيه الرقصة ولان القرما قد يردون في السلطة وما ثبت
 الخلق من يبيع ماله كاذر كما في الحق الفسري ما في نظره في منتفع عن اداء من وجب
 عليه بان يسطرط اليه ما حاسبه او منتفع من اذاته فيأمر ماله كما به فان امتنع وله
 مال ظاهر وهو من جنس الدين وفي منه ومن غيره ما عيبه ماله ان كان يحمل ولا يشه
 ولكن يدارق المنتفع الخلق في انه لا يتعبد على القاضى ببيع ماله كالفلس بل له به كما
 تقرروا كراه المنتفع مع تعزيره بحبس او غيره على بيع ما يفي بالدين من ماله لا على بيع

(قوله واستثنى منه المدرك) مرشحي
 انتم له المالحى عتقه بصدقة يعلم
 وقت يجرها غنبي تأخيرها الى ان
 يخالف وجود الصدقة المستحقة
 لا خرافة (قوله لا بايع حتى) تعذر
 لا يتل شرط اطريزاده المرحون على
 المال فلا فائدة تأخير لا ما تقول
 قد تزد يدية المال او يرى بعض
 القوما او يصد له مال يكسب
 او موت قريب (قوله من غيره)
 ومنه المثار لا في (قوله صيانة
 للتدبير) معقوله قوله ولم يحاصر
 في حله على سبق نظر بل قد يقال
 انما لا يوجب من قوله حقا
 (قوله مستحب) اي في غير ما يخالف
 فسلده فلا يتأتى ما قاهل الا ذرى
 (قوله ويحصل كلامهم) اي في
 الترتيب المذكور في كلام المصنف
 (قوله ليدل الوسخ) اي الطائفة (قوله
 وليضم) اي ولاجل ان يضر (قوله
 وما ثبت للفسد هو الخ) علم من
 قوله لا او الاستناع ولهذا كره
 هنا وثمة لقوله ولكن يدارق الخ
 لكن يفي ان قوله يحمل ولا يشه

يقتضي انه لا يبيعه اذا كان في غير محل ولا يريكتب لبايعي بلد المالح لبيعه وقضية قوله السابق ولو
 بغير بلده لثمة له لتسوية بين الخلق والمال متع فلما سأل الان يحمل ما سبق على ان المراد ان قاضى بلد الخلق له الولاية على
 ما لموان كان يولد آخر الطريق في يده بان يسل الى قاضى بلد المالح لبيعه وكان نائب عن قاضى بلد الخلق (قوله في منتفع) اي
 ولو مرة واحدة (قوله ان كان) اي المالح (قوله لا يمتنع) انظر ما معنى التحيين مع ما ياتي من ان الاولى يبيع المالح او وكفه
 بان يملكهم اهلهم لان يقال الفرق ان ليس لها كرام الخلق مع ما ذكر من التفرير اذا امتنع من البيع بخلاف المنتفع

(قوله فليحقد) اي بقصد (قوله بئانه) اي من مباشرة البيع واكراما للمتبع على البيع (قوله وبيع المالك) شامل للمالك
 والمتبع (قوله ولا يحتاج) عطف على قوله يبيع الاشهاد (قوله لا بد ان يثبت انتملكه) على هذا بل يتوقف سماعه على دعوى
 أم لا اه ع قول الاقرب الثاني لان المدعى على ما يفيد الظن للقاضي غير مستدعيه الى اشهاد المالك وفيه ايضا لا يثبت ثبوت
 المثل في بيع القاضي خلافا للسبكي وغيره قلت فلهذه مينة واضع اليد مع قبلي بينة الخارج ليوافق ما عليه العمل خلاف
 ما ذكره القاضي اه اقول ويمكن ان يقال لا يحتاج بينهما لان ما الى القضاء مصور بتعارض المينتين بخلاف ما هنا (قوله
 وبيع المالك) مقول قول ابن الرضا فلو كان الاول ان يقول من ان يبيع المالك الخ فانه يان لما في قوله على ما قاله ابن الرضا
 (قوله لا اكتشاف بالسد) ظاهره وان لم ينضم اليها تصرف وانحوه ولكن قال ابن حجر الا اكتشاف باليد محمول على ما اذا انضم اليها
 تصرف طالت مدة وخلاف من شاذع والاقرب لظاهر الملاق الشارح لان المخرط عليه وظهوره مع عدم المنازعة في شيء مما يبيده
 مشربان ماليه عليه (قوله فرض معتبر للمفسر وبج) اي كرواج ٢١٧ انتقد الذي يراجع فيه (قوله وراى استدعاء)
 اي طلب اعله (قوله وجرى) كما

جميعه مطاوعا وبحت السبكي ان محل خصمه بين البيع والا كراه اذا طلب رب الدين -
 بغيره من فلو من طريقا يميز لما كم فعل غير ما لا اله الا ما يفعل بواله واستدله بكلام
 الفقهاء وفيه نظرو من ثم قال وفيه في الترخيص قديقال ليس للسدس - في احدى
 الاتصال حتى تتعين بخصه وانما حصل على خلاص حقه فله حقه القاضي بمشامر
 الطرق اه وهذا هو الوجه وبيع المالك او كره بل ان المالك او لم يلقع الاشهاد
 عليه ولا يحتاج الى بينة انه ملكه بخلاف ما لو باع المالككم او ناله لا بد ان يثبت انه
 ملكه على ما قاله ابن الرضا تبعا لما ودى والقاضي وبيع المالككم حكم بانه اى بانه
 على ان تصرفه حكمه وما في القرائن ما مرسومج السبكي تبعا لما اقتضاء كلام جماعة
 الاكتفاء بالسدس ونظم من العبادى وكذا اذرى ان ابن الصلاح اثنى على موافقه
 والاجماع القليل عليه وهو المحدث وليس بديا (كل شيء سوقة) لان الرضا نفسه اكثر
 والتمه فيه ابعدهم ان تلقى بالسوق فرض معتبر للمفسر وجب ولو كان في النقل اليه
 مؤنة كبيرة وراى استدعاء اعله او ظن ان يادنى غير سوقة فعل اى وجوبا كما هو طهر
 واقام ببيع (بش مثله) ناك (الان من نقد البلد) وجوبا كما في المهرولان التصرف للمهر
 فوجبه رعاية المصلحة وهي مما ياذ كرفا لبيع مجزئ وان حل قبل التسليم ولا يغير نقد
 البلد ما لم يرض المفسر والغرماء بشيخه فيجوز قالة المتولى وهو المحدث وان وقف نفسه
 لى لا احتمال ظهروا غيرم آخر يطلبد بانه في الحال اذا الاصل عدمه ولو راى المالككم

اي طلب اعله (قوله وجرى) كما
 في المهر واثنى السبكي بجواز بيع
 مال اليمين لثبته بنهاه ما دفع
 فيه وان دخن لضرورة ثم رأت
 شيئا اعتدماذ كره من استوائهما
 فقال بصدان نقل عن الفزري
 اعتداد الفرق والوجه ان غير
 الزمن كل من تجاوى عليه
 السبكي فيه وفي بيع مال اليمين
 المحتاج بمذ كراى بما يذمى اليه
 غنه في النداء وان كان دون ثمن
 مثله دفعا للضرر على الجميع اه مع
 اقول وقد يقال وفيه وقفه يل
 يجب على القاضي الاقراض او
 الارتمان الا ان يقال هو مصور
 بلاذا القدر عليه ذلك اخذنا من
 انه لضرر وان يقال حيث انتهت

الرهان به بقدر كراهي مثله والرحص لا ينافيه لان الفرض قد يكون عالوا وقد يكون رخي (قوله فلا يبيع مجزئ) اي
 بلازم له ومن وجوب تسليم المبيع قبل قبض ثمنه ولا يثنى ما فيه من الغرم (قوله فيجوز) انظر هل كالموجبل وغيره نقد البلد دون
 عن المثل فيجوز اذا وضوا فيه ما لم يرأيت مر مثل عن ذلك قال الى التمتع وفريقته وبين الموجبل ونقد البلد اليه لم يثبت
 فيه مما لا اسفة واقعات خابره فيصان عليه لاحتمال ظهروا غيرم ثم لا الاحتياط فنيهما اذ لا يبيد ضرر على الترم ولو ظهر غيرهما
 بخلافه في ذلك فليشامل اه مع على منهج ومبارة شيئا الى ادى قوله ثم الخ وكذا لو وضوا بدون ثمن المثل مع القاضي قياسا على
 حاقبه اه والاقرب الاول وقد يفرق بين البيع بدون ثمن المثل وبينه المثلوجل بان النقص خسرا لا لمصلحة فيه والقاضي
 انما يتصرف بواو سم على حج ما موافقه اعتراضا على قول حج ان مثل الموجبل البيع بغير فاحش اه وعليه فلو ثبت له قريم
 فهل يثبت بطلان البيع أم لا به نظر والاقرب الاول (قوله اذا الاصل عدمه) قال حج قيل ولو قلنا بما قاله المتولى لا يجوز =

لما كانوا انفقهم على ذلك اخذوا بما بقى من ثمنه المثل المعروفة انه من الله اقول لعل صورة المسئلة ان القاضي
 فن لسم اولاً ان ما نقل في البيع من غير تعيين ثمنها هو الاقسام من غير ما رجعت ثانياً وعليه فلا يقال ان عدد البيع بلاذن
 من القاضي قبل اطلاقه وان كان باذن منه فقد وقع ثماً يتفق سم على صح ما يورثه من تصوير المسئلة بذلك (قوله ثانياً ذلك
 تمام معقد (قوله وجوب المبيع) اي ان وجود ثمنه لا ينافي انما هو ذلك في صورة البيع في الضرر والمالك لطلوعه
 الانتظار لمن يرضى فيه لا ينافي قولنا اناب عدم الطول لان الغالب وجود ثمنه ياخذ من الثمن وفقدته نادراً فلا نظر اليه (قوله
 الاضرار) يقتضي ان فعله اضره في القاص من شئ ريشه كمنع وشئ ريشه على الناس اها يكن في اقله ما يضر به الشارع
 لول السكالك من انما يضره على القاصه مكنت ٢١٨ الناس على الاخذ عنه كما صرح هو بذلك وانه (قوله انه دون ثمنه
 لا خلاف) معقد (قوله وعليه)

المصلحة في البيع مثل حقوقهم جائز لو باع بغير مثله ثم تلاه وراغب بربا ففسر ما ذكره
 في عدل الرهن وجوب التمسول في المجلس وفسح البيع وسكاه الر و باقى من الثمن
 وقد ذكر في عدل الرهن والوكالة انه اذا لم يفسح البيع بغيره باقى ذلك هنا ولو فسد
 من يشرى مال المثل بغير مثله من نقد المثل وجب المبيع بلا خلاف قاله المصنف في
 فتاوى وهو قال ان في المبيع بيع المهر هو باق في نفسه عند الذوا او الاشهاد وان شهد عدلان
 انه دون ثمن مثله فلا خلاف بناء على ان الشبهة وصف فاعلم ان ثقتان قلنا ما تم من اليه
 لرضيات فواضع لان ما دفعه هو ثمن مثله وعليه فقارقه الرهن حال المجلس بان الرهن
 القرم ذلك حيث عرض ماله بركته للبيع الا ترى ان المسلم اليه لما اقرم نفسه على الماله
 فيه لزمه ولو يفتى قال اي لا باكر من ثمنه كما صرح في بابه لانه انزعه (ثم ان كان الرهن
 من غير جنس النقد الذي يبيع به او من غير نوعه (ولم يرضى المهرم الا يجلس منه) او
 نوعه (اشترى) لانه واجبه (وان رضى) بغير جنس منه وهو مستقل او ولي والمسئلة
 لا مولى في التعويض كما هو ظاهر (بما صرف في النقد اليه الا في الماله) وهو من كل
 ما يمتنع الاعتراض منه كبيع في الحصة في اجارة القصة فلا يجوز صرفه اليه وان
 رضى لامتناع الاعتراض ولا رد على المصنف ليجوز الكتابة مع عدم صحة الاعتراض عنها
 على الاصل لان القصة لا يجوز لاجلها فليست مرادة هنا (ولا يسلم) لما حكم او اذونه
 (مسائل بعض ثمنه) احتياطاً فان قيل ضمن كالمكيل والقياس ببيعة المبيع قال
 السبكي وينبغي ان يكون محل ضمان الحاكم اذا فعله باطلاً او معتدلاً فغيره فان فعله
 باجتهاد او تفاؤلاً صحيح لم يضمن لان خطاه فغيره فطوعاً فان تفاؤلاً اجتهاداً ترى على
 التسليم ولا خلاف ان يكون ثانياً من غير نصير ان قباله روماً مستثناة الا ترى من اطلاق

البيع بغير الكتابة ثمن من ماله الذي يبيع وقضية حج خلافة فليراجع وسأى ما يصح بموافقة حج المصنف
 في قول الشارح ويستثنى من القصة مكاتب تليه دين معاملة الخ وعليه فاذا كان الثمن من غير جنس المبيع الكتاب او صنفها
 اشترى به ما هو من جنس المبيع وصنفها ولا يمتنع منها لكنه لا يفسد الثمن بل يقدم حق الغرماء على المبيع (قوله
 ولا رد على المصنف) اي حيث قال الا في الماله (قوله او اذونه) يدخل المجلس ويا في ما يصح به افسد على حج (قوله قبل قبض
 ثمنه) اي ان احضره المشتري ضامناً وهو لان الرهن قد يتلف او يهوج الزمان يبيعه فيه فيؤدى الى ضرره قوله فان قيل
 ضمن) اي المسلم كما كان او اذونه (قوله ببيعة المبيع) اي لا بالثمن الذي باع به وينبغي ان المراد ببيعة قيمته وقت التسليم (قوله
 فيصيران) اي البائع والمشتري وهو ظاهر ان كان اذاع المجلس باذن القاضي املوا كان البائع هو القاضي فالمراد باجباره
 وجوب احضاره عليه ثمنه امر المشتري بالاحضار فاذا احضره لم يبيع واخضعه الثمن
 (قول المصنف قوله ولو باكر من ثمنه) كمن في نفع الشرح ولو يفتى قال اي لا كما راجح

(قوله وان لم يحصل) يقتضى انما حصل ما ذكر وفيه تنافض الا ان قيل الواو الحال او براد انما ماعلم ان التقاض والامتناع احدهم على جميع وصحفتب ايضا ما علمه قوله وما لبث هو قوله وجبت كما يترد على الخ (قوله وفيه انباء الخ) معناه (قوله له) اي وجوب بان طلبوا الاخذ بها (قوله من معاملة) وسورة الجبر على المكاتب ان يجبر على عمله ليعوم الكتابة ومعاملة السيد فيتعدي الى غيرها (قوله وطالبوا) اي ٣١٩ وان قربوا الى العليين تاخر الدفع عن مطالبة

الجميع (قوله ودفنهم) اي والحال (قوله وجب التسوية) ومع ذلك فواضل ثم قد فعله له الحق في نفسه وعدم تعلقه به من ماله (قوله ولا يكون دينا) اي بان لا يرضى بالانقراض والرهن (قوله في مال نحو الطفل) فانه يشترط لصحته ان يشترط في مال غير منتهى في مال غير منتهى حيث بدأ في ذلك كما تقدم في القرض وعادة ثم يرد قول المتن في القرض اهلية تبرع اما الحكم كما في قولهم من غير ضرورة لكثرة تشابهه خلافا للسبكي بشرط يساوي القرض وما سمي وعدم النسبة في ماله ان سلم منها ماله المولى علمه والاشهاد عليه وياخذ دينا ان رأى ذلك فقتلها اذا رأى ذلك وعلم علم اخذها لنا لكن تقدم لما شرح في اول باب الرهن ما يجيب وجوب اخذ الرهن على ما قرره مطلقا ووافقنا ما هنا وان قوله ان رأى ذلك ليس واجبا للرهن بل لا سلبا ليعبر في الحكم (قوله من الدول) اي ولدين القرض (قوله وثقله عنده) اي الحكم اي او اضمنه (قوله او

المعنى من انه لو باع شيئا لحد الغرماء ولم يأنه يحصل له عند المقاصة مثل الفين الذي اشترى به فاعترف بالاحوط بقائه الفين في نفسه لا اخذها وعادته اه خال وسيأتي ما يؤيد به مع ظهور رده الزركشي بانه لا يستثنى من ذلك لانه ان كان الفين من بطش دينه جاء لتقاض وان لم يكن من نفسه ورضي به حصل الامتناع فلم يحصل تسليم قبل القبض الفين على كل تقدير ويجب منه بان الاحوط بقاؤه في نفسه وان لم يحصل تقاض ولا امتناع فصح الاستثناء (وما لبث) الحكم من غن المبيع للمتلص (نعمه) على التدريج دينا (بين الغرماء) لئلا يرد منه من يدعى في مقتضى فان طالب الغرماء بدينه وجبت كما يترد في كلام السبكي الا في (الآن يصرف لقلته) وكثرة الديون (غير نحو) الحكم ذلك (لجنتج) ما لم يسل السبعة فطلبوا القرض ما عليهم كما يشاء بعد تعلقها من النهاية ما جابهم وما جملهم صرح بالخروج اى لكن كلام السبكي في هذا على ما اذا ظهرت مصلحة في التاخير وما لبث على خلافه وفيه انباء ولو اخذ الفين لهما ولا فاولا ويستثنى من القاعدة مكانا عليه من معاملة ودين جناية ويوم كناية ثم يرد عليه مقدم الاول ثم الثالث ثم الثالث وللمدين غير الجواب وان يقسم كيشاء لكن بحث السبكي ان الغرماء اذا استقروا وطالبوا رستمهم على القرض وجب التسوية قال الجوزي وهو عليه جدا افراد من الرجوع بلا مرجع ومن انشأ رستمهم باناخيرا والحرم ان اشاق المال واذا تأخرت فسخه ما يقضيه الحكم فاولا وان لا يصفه عند ما سجد بل يقرضه امسا مورا يرضه الغرماء غير مطلق ولا يكثر وهذا لانه لا حاجته اليه وانما تعلقه لمصلحة المتلص وفي تكملة الرهن له اياه فارقا اعتباره في التصرف في مال فهو الطفل فان قلنا او دعه ثقة برضونه فان اختلفوا او عينوا غير ثقة فن رأه القاض من المصلول وثقه عنده من ضمان المتلص (ولا يكفون) اي القرض عند التسعة (بينة) او اخبارها كم (بان لا يرى غيرهم) لاشتمار الجبر فلو كان ثم غريم فظهر ويضاف تقييده في الميراث لان الوثقة اضبط من القرض ما هو من ماله على انه يصبر مدد ولا يلزم من اعتباره في الاضبط اعتبارها في غير ولا يرد وجود غريم آخر لا يمنع الاستحقاق من امله ولا يضمن من اجته ادلوا عرض او ابرا اخذ الا ترا جميع والوارث يرضاه في جميع ذلك فلو قسم فظهر غريم يجب ادائه في التسعة اي انكشف امره (شارك بالحقنة)

اخبارها كم) اي علم حكمه وقياس ما يأتي في الشرح في الشهادة قال اسارا انه لا يكتفى بتاويل وعين ولا دليل وامر ان ان ومن ثم صرح ان تطبيق شرحه بان التعيين بالاثبات اعتبارا به زيادة على الشاهدين اخبار القاض (قوله لان الوثقة) اي حيث يكلف بينة بان لا وارث غيره (قوله مددكم) بضم الميم كافي المصباح (قوله فظهر) التام يعني الواو فلا يشترط القورية (قوله ادخاله) اي بان سبق دينة الجبر (قول العشي قوله ليس في نسخ الترح)

(قوله لم ان كان بئال) هذا خرج بقوله يجب ادخاله في القسمة كان الاول ان يقول اعلان كل واحد بئال (قوله المتقدمه) اي على الجبر (قوله فان تعددت) اي عسرت (قوله بعد القسمة) اي خرجت بقسمه ما يقسمه (قوله ولو تقبض بئال) اي حصة الحاكم حصة نائبه تقبضت فحصة غيره لم يرجع الغائب على حصة الغير ما ينبغي ولا تنتقض القسمة لان الحاكم نائب عنه في القبض اي وحى لغيره بان حصة الباقي لم تقبض على الجبر (قوله انما اشترى بالجميع) لان ما اشترى له ساو كالرهن الشارح الا في بقدر قول المصنف وهو المرحوم ٢٢٠

بوجهه وانقطع به حكم من حصص غيره حتى لو نائب بسبب اخذه لم يتعلق بشيء مما اخذه الغير ما لم يكن قد يتوقف فلو قصد باخذها انقبض وارقيق النجاسة منه فان اظهر فيه انه تبرأ منه ذمة المدينين ويحل القول صحيح السابق لان الحاكم نائب عنه في القبض قال جميع ايضا هو اي ويكون الحاكم نائباً عنه في القبض فلو قال ما لو اخذناظر بيت المال حصة اي حتى بيت المال من تركه ثم ظهر صاحب وتقدر وما وصل لبيت المال فيصحب على جميع التركة كما تعارضت القسمة ويقسم ما بقي منها كالوصب او سرقة مما شئ قبل قسمها لتبين عدم ولاية الناظر (قوله لا راجح من قبض) اي فيبقى دينه في ذمة المقتلس ولعل وجه عدم المزاحمة ان اقر ان القاضي له الحصة تنزل منزلة غيره في الجدة فخرج من المزاحمة وان كان حصة باقيا (قوله انه يشاء المشتري الغرما)

ولا تنتقض القسمة لان المتصور يحصل بذلك فلو قسم ما له وخر حصة عشر على غيره من لادعها عسرتين ولا خر عشر فواخذ الاول عشرة والا خر حصة ثم ظهر غيره جعل لا تون وجميع على كل منهما بنصف ما اخذه فان انقلب ادعها ما اخذه وكان مبرا جعل ما اخذه كاعدم وشاركتين فظهر الا خر وكان ما اخذه كاه كل المال فلو كان للمنفك اخذ الخمسة امتردا خا حكم من اخذ العشرة الثلاثة اعطاه من فظهر ثم اذا ايسر المنفق اشترى الاخران خمسة ما اخذوا وقسم بينهما على حصة بينهما وليس على ذلك ولو ظهر الثالث ونهله فليس له قد ايسر واحد بعد الجبر صرف اليه بقا ما اخذه الاولان والتنازل يقدم على الثلاثة ثم ان كان له حصة فلا شراكه لفي المال القديم والدين المتقدمه كاه مدم فواجر دارا وقبض اجرتهم وانفقوا ثم انهدمت بعد القسمة رجع المستاجر على من قسم له بالحصة ويقسم على من قسم غائب ان عرف قد سبقه والا وجبت حصة اجتهته فان تعددت رجع في قدره للمقتلس فان ظهرت له زيادة فكمل هو وخرم بهذا القسمة ولو تقبض بالجميع حكم ما اشترى له ما انقلب به داخدا الحاضر حصة او اقر ازاها من القاضي ان الغائب لا راجح من قبض (قوله لا تنتقض القسمة) كالمواثيق الورثة ثم ظهور ان الورثة اخوان القسمة تنتقض على الاصح وقررة الاول بان حق الوارث في عين المال بخلاف حق القرم فانه في قبضه وهو يحصل بالمشاورة (ولو خرج شيء اسمه) المقتلس (قبل الجبر مستحقا والن) المقبوض (ثالث فذكر من ظهور من غير هذا الوجه كما قاله الشارح اي مثل ذلك الدين والمرا dam مثل الدليل بسبب القسمة في المتقوم فسطه القول بان لا معنى للكاف بل هو دين ظهور حقيقة وحكم ذلك انه يشاء المشتري الغرما من غير تقبض القسمة اوسع نقضها وسواء انقلب قبل الجبر ام بعده وخرج قوله وانما ثالث مالو كاه باقيا فده (وان استحق شيء باسمه الحاكم) او نائبه والغرم المقبوض ثالث (قدم المشتري بالن) اي يدل على باقي الغرما ولا يضارب به معه الا لا يرغب الناس من شرا مال المقتلس فكان تقدمه من مبالغ الجبر كاجرة الجاهل وابسر الحاكم ولا نائب طرقتا في اخذان لانه نائب الشارع بخلاف مالو اسمه المقتلس قبل الجبر

اي في الاصل لاقى الزوائد المتقدمة وهي في موزون بها على عدم النقص (قوله واثمة) اضافة فانه هذا ان ما باعه المقتلس بعد اظهر كذلك لكن في سلم على منج نقلا عن شرح الروس وان كان الباقي المقتلس قبل الجبر فكدين قديم لظهر فيشارك المشتري الغرما من غير تقبض القسمة بخلافه بعد الجبر فانه لا اثر له دين حادث لانه قدم به ارجحه الله سبحانه وتعالى ومعلوم انه لا يبيع الا باذن القاضي ولم يلقه جميعه وذلك لتبديل على ان المراجع اذا ذنبت القاضي الذي يلقه به من عينه القاضي للبيع من اعوانه مثلا ومن غير غير الشارح عن ما ذنبت القاضي الذي يلقه به

فانه اذا استحق بعد ذلك الثمن يكون غنمه يتاخر فيها في نفسه ما ضر (وقوله به اصل
 الفرماء) به كسائر الامور لانه دين في حقة المقتضى ودفع ما ضر (ويستحق) الحاكم حقان
 مال المقتضى (عليه وعلى من عليه فحقه) من زوجة كونه يربوا له ولولده بعد الطهر
 حتى يقسم ماله لانه موسر ماله بل لا يملك عنه ويحلف في الزوجة التي تكملها قبل الطهر اما
 لمسكوكه بعده فلا يتفق عليها وفارقت الولد المتعد حياه لا اختياره فيه بخلافها ولا يرد
 على ذلك فحكمه من استطاعه لانه واجب عليه فلا اختيار فيه اية او ائتمن على ربه
 المسبب اذا اقر به من بيت المال لان اقراره بالمال وما ينتسبه فيه مقبول بخلاف اقرار
 المقتضى وكذلك المالك لو حذر قوبه الطهر باختياره اتفق عليهم لان مؤتمنهم من صالح
 الفرماء لانهم يبيعونهم ويشترون منهم ولو اشترى امه في نفسه واولادها ولقنا بنو
 ايلادها لا وجوب في حقها وفارقت الزوجة بقدرتها على التسع بخلاف هذا لا يتفق
 على القريب الا بعد الطلب كما ان في المصلي لا يتفق على قرينه الا بعد الطلب بل هذا اوله
 الزاوجة حق الفرماء ثم ذكر وان القريب ليس هو كالمقتضى ولا يوجبنا ولا يبرأ من الاموال
 كزمن اتفق عليه ولا طلب حيث لا اوله خاص بطلبه وعلى ما ان يكون القريب
 هنا كذا في رفق على زوجته فحقه المهرين كما ربه المصنف وغيره لا يفرق
 كالمزني وانما يتفق فحقه المهرين ولا المال اتفق على القريب فقد روي ان السيد المعتبر
 في حق الزوجة غير السيد والمعتبر في حق القريب وان فحق الزوجة لا تسقط بعض
 الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتهاء الاول انتهاء الثاني والمراد بقوله يتفق يجوز
 فيشمل الكسوة والاسكان والاحداث وتكفيهم من حاجتهم قبل الفسخ لان ذلك كله
 عليه وشمل ما ذكره لو اوجب في غيره وكذا المندوب ان لم ينعه الفرماء (الآن يستغنى)
 المقتضى (يكسب) حلال لا تق به بان لا يكون مزرباً عليه فلا يتفق ويكسب حلالاً من ماله
 بل من كسبه ان رأى من يستعده فان غفل منه شئ رد الى المال أو نقص كمال من المال
 فان امتنع من كسب لا تق ولوم تصدراً اتفق عليه كما اقتضاه كلام المتأخر وهو انسب
 بقا عدة الباب مما اقتضاه كلام المتأخر من عدم الاتفاق وان اختاره السبكي اذا القاعدة
 انه لا يؤمر بتفصيل ما ليس بمال ومن تفصيل بين ان الثقب بين ان يتكرر منه
 الامتناع ثلاثاً ولا (ويباع مسكنه) وان احتاج اليه (وخادمه) كونه (في الاصح)
 وان احتاج اليه خادم) او مكر (بزماته ومنصبه) لان تفصيلها بالكرار ايسر
 بخلاف ما ياتي فان كلفه فعلى المسكين وحقه لزوم المياصرة مكر كونه خادم وفيه
 وقفة اذا يلزمهم الا ان ضرر ودي امواله بمنه وليس هذا كذلك الا ان اية المتص
 جسماً يترتب عليها مصلحة عامة فترت مؤنة الحاجة والثاني بقيان المتصاح اذا كانا

(قوله وام ولد) وقد مر ان الامتداد بعد الطهر غير نافذ فالمراد حدوث الولد لا الامتداد ومن ثم قال بعد وفارقت اي المسكوكه
 الولد النافع (قوله ولو حدث) اي الولد (قوله وفارقت) اي الزوجة ٣٢١ (قوله لا اختياره) اي والوطمان كان باختياره
 لكن لا يلزم منه الاحبال (قوله
 ولقنا بنو ذوالايلاد) على الوجه
 المرجوح (قوله لا بعد الطلب)
 اي غلوا اتفق من غير طلب فحل
 يضمن ام لاقه فقلروا لا قرب عدم
 الضمان وانه لا رجوع عليهم
 ايبة الاتهم في نفس الامر انما
 اخذوا حقه (قوله لا ولي لها من)
 اي اوله ولي وليه طلب فيما يظهر
 (قوله ان لم ينصه) بقيدانهم
 لو سكتوا يصح له باذنا ولا منعوا
 انه يشعل ليست فلا يرجع من
 الجائز (قوله حلال لا تق) في
 التقسيم ما تقرب مع ما ياتي من انه
 ان امتنع من الكسب لا يكلفه
 فان الحاصل منه انه ان كسب
 بالفعل لا يتفق عليه وان امتنع
 لا يكلف الكسب وحقه التقيد
 بهذا كراهته ان كسب غير لا تق به
 يتفق عليه من ما لم يحصل
 ما كسبه في يده والظاهر انه غير
 مراد ثم رأيت الخطيب ذكر
 ما يصرح به وبما روى
 بما يليق به وهو مباح لم ينص منه
 قال الاقضي وكذا لم يفته (قوله)
 فان امتنع) اي لم يكسب وان لم
 يسبق امره بالا كسب (قوله)
 زمامته) اي كل دبر من الانسان
 فبعضه عن الكسب كالصبي وشلل
 الدين اهـ فبعضاً يادى (قوله)
 المال (قوله وحقه لزوم المياصرة)

(اوله وكه خلدح) ويظهر ان آله الاكل والشرب اتقاه القصة كذلك (اصح) (فهو يباع المصحف مطلقا) اي - وما وجد
 وتجب غنقه به أم لا (فهو ودراة) اسم له لقطه وهو هاهما يلبس فوق القبة من هو يضمن الموهبة كافي شرح الروض قوله
 طمعة بكسر الميم كما قال في مختار الصحاح ٣٢٢ (فهو يزداد في الشئ اصبه) هل المراد انها اذا دخل الشئ او دخلت

القصة غنقه دون ما زاد يدخل
 ولا وقت غنقه او وقتا مطلقا يعني
 انه يبعها ولو في الصف او وقت
 القصة في الصف سره وقد يبعه
 ان المراد اذا وقعت القصة في
 الشئ او دخل الشئ من الجبر
 احسن على منج (قوله يتركه العالم
 كتبه) اي ما يستغن بغيره ان
 كتب الوقت كما تقدم (قوله وتباع
 آلات حرفته) معقد (قوله وان
 صرفه في مباح) اي ما غنقه فلا
 يشكل عليه ما في اسم الصفات
 من انه لو استدان لمصرفه في
 محصية لكن صرفه في مباح
 لا يكلف الكسب والفرق ان
 المستدين تصرف فيما ملكه
 بخلاف الغاصب ويقتل بقاء
 ما هاهنا على ظاهره حتى لو اقترض
 لمصرفه في محصية تصرف في
 مباح كلف الكسب ويشترى
 بينه وبين ما في الزكاة بان سبب
 العكس هنا ان خروج من
 المحصية كما اشار اليه ولا يتحقق
 ذلك الا بالرد لمن اقترض منه
 وان سبب صرف الزكاة اليه
 اطاته على توبة ما ليس من
 الدين الذي لم يصرفه
 (تبيه) عقيل الغرماء يعلقون
 بهنات القلم ما عدا الايمان
 كما يتركه لادست ثوب ويرد بان هذا توقيفي فلا مدخل للقياس فيه وقبل ما عدا الصوم ثلثه لصوم ويرده
 خبر مسلم انه متعلقون حتى بالصوم احج

وثبت اصابه وانسلوا حبس وتقبل دعواه ايضا وثبتوا حسمه عند الله بان لهم
اعساره حتى يظهر لها حكم ان حسمه الاية او كذا يقال في مكسره مغلوبت اعساره
فادعوا بعد ايامه ان شاء الله ولا يجوز الوجه الثاني استناد من خلفهم هذه الاعساره
عند الاية هذا كله ان لم يثبت من جهة المراء بالخلاف او لم يثبت انهم ادعى الاعسار في
قضايا الشفاعة لا يثبت قوله الا ان يثبت من جهة صاحب الدعوى ان الاعسار لا يثبت به
يعلم دعاهما لانه لم يثبت دعاهما لكنه لا يعلم دعاهما اقرب ويثبت الاعسار بالبر
لمروية ايضا ويعلم القاضي حيث نفذ حكمه به خلافا للاعسار ولو لم يثبت له امره
قاضي معسر فابراهيم بن سارة بن وقيد الابراهيم بن سارة بن وقيد الابراهيم بن سارة
في البصر (والا) بان زينة الدين لا في مقابلة مال كصدقه ونحوه وان كان له امره
في صدق بينه في الاصح لانه خلق ولا مال له وان جعل بقائه ولو ظهر قديم اخر
يصفى له كان البان وارضاء ابن جيسل وهو ظاهر ثبوت اعساره لم يثبت الا في
والثاني لا بد من البيضة لانه خلاف الظاهر من احوال المراء ولا يثبت اعساره
الجوى فمن خلفه في زينة كذا وقت كذا ثم ادعى اعساره بقبول قوله في بيضة
في عدم الحث ما لم يعرف له مال كانه اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو اذ هو
وان تعلق بآل في لمكان الحاجة كالبينة على ان لا يثبت سوى هؤلاء (في الحلال
وان لم يثبت دعاه حبس كسائر البينات) وشروطها عدة بيضة باطنة طول جوار ومخاضة
وعمره حالان الا والحق فلا يجوز الاعتقاد على ظاهر الحد لنتم ان شهادته بغير المدل
لشروطها عدة بيضة باطنة ولا تكتفي شهادة البينة وحدها لاجل بغيرها المأخذ بن بعب
قاضي على ان لا حال له ايمان كان الحق لغيره عليه او عتاب او جوعه عدة وان لم
يطلب او اقرهم وطالب منه بطرانا عقدا الشاهدين الطاهران لم يطلب ليعرف اقرار
المدعى عليه ويعقد قول الشاهد باعساره حسمه بيضه وان عرفه المأخذ كم كذا
يكنى على الاعسار ولا يثبت شهادته امر آخر ولا يثبت ادعى كباقي القضايا ولو
شاهدان كسائر الحقوق (وايتل) اي الشاهد وهو اثنان تامر هو معسر ولا يثبت
لنفي كقولها لا يثبت شأنا لانه لم يكن الاطلاع عليه بل يجمع بين نفي وثبات بان يشهدانه
معسر لا يثبت الا قوت وموت يثبت به واعتراضه باليقين اخذ من كلام الاستاذ بان
مد يثاب غرة ذلك كمال غائب بمسافة القصر وهو معسر بدليل نسخ الزوجة عليه واعطاء
من الزكوة كدوين له مؤجل او على معسر وجاد هو معسر ايضا المأخذ كروا لانه لا يثبت
الحج وان قوت يومه قد يثبت في منه بالكسب ويثبت به قدره على ما يثبت به في معسر
موسر بذلك قال الطريق في شهادته معسر عاجز لا يثبت له شرف من وفاء من من من
لذين او معسر لا مال له يثبت وفاء من من هذا الذين منه او مافي من ذلك فان ادعى
ثبوت الاعسار من غير نظر الى خصومه من دين قال انه هذه معسر الاعسار الذي يثبت

(قوله وان سلوا حبس) اي الى
ان يظهر ما يثبت على اعساره (قوله
اقرار بالاعسار) اي النفي اي عند
الشهادة (قوله ولا يثبت به) اي
شاهد (قوله ويثبت الاعسار
بالدين) هذه من قوله فان
تسكتوا حلف وثبت اعساره (قوله
نفس حكمه) اي بان كان
يجهلها (قوله لم يثبت) اي بان
ان لا مال له لتعاقب البراءة قوله
ما لم يثبت له مال اي يجب الرضا
منه بان يجب به في وقادير
المفاس وهو ما زاد على ثبات به
ويجانبه التاجرة ومن الزائد
المركوبه والخدام والممكن وانما
المطل على حصر (قوله وتقبل بيضة
الاعسار) قال حج وهي رجلان
ادعى فلا يثبت برجل واحد
ولا برجلين وبين وساق في ذلك
كلام الشارح في قوله ولا يثبت
بشاهد واحد اثنان الخ (قوله وشهد
شاهد) اي الاعسار

(المزبلة) بالكسر والمهملة

البيار (قريب من القنطرة)

(منه) أو ولاية البرية

ماجد، اولاد بعد ولا نكادین

الاعصار هارمی دیتوان کان

اولاً بأنه يعمل بالتأخر متما

صادق خانہ ابراہیم

حاشية شيخنا الزاهد ابي القاسم ان لم يهرق

مال و دولت پخته ایست

رقبته من جهة الاعاصير (قوله

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وَجَسَدٌ اِلَّا وَاَرْتَهُ اَخِي وَلِلّٰهِ
نُصْرَةٌ مُّكْتَسَبَةٌ

صلواته عليه وآله وسلم
وآله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

د وزارت له احوالو علمه داره او
د دوی په حقونو حسنه او اړه

و فرزند خوانده / آدوپیستیس

منه من النور الذي كرمه الله

(وہمیرہ) امامہ تدوین علیہ السلام

و انچه من ادائش را افتد بستاند

زمین و آبه طریقہ حصول است

مفتی عزیز زقاہ ستی پودی او

بہت کثافتہ السببی و شرح

المؤمنين في باب السَّيِّئَاتِ (قوله ولا

(فرق) - سیوزو کتاب السیمین

مستمع ما يجد الف حذا في دور الخدمة

(قوله ومن استؤجره) (ب)

معطوف على ما قبله من قوله
 يا أيها الناس اتقوا الله

وَيُؤْتِيهِمُ الْغُلَامَ (أَوْهَ وَلَا يُؤْتِيهِمُ) أَيْ كَلِي

من اطلق واليه ترون للتلايض

(اور ہم یطیب بنامہ اللہم) اے جان
وہب تمام اللہم جسو اور الضم

فمن لم يملك من الثمن ما يكفيه من الطعام والشراب واللباس
فمنه لوسع والفقير والوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله اجز الخبص) عبارة الشارح في باب الفاضل بقوله المصنف وصحنا الادام في ماله وأجرة العجز على المحزون
 لانها هبة للمكان التي شغلها أجرة العجزان على صاحب الحق وهي مخالفة لما هنا أو لم يكن أن يفرق بينهما بان الحق ثم
 فليس لخاصه عليه مجرد طرف فترسبه الاجرة والخبص هالة تصير بعد اتمام العينة التي انشدها بعده واهو بصور ما هنا
 بما اذا حبس لاثبات الاصل فترسبه وما ٢٢٦ خلافاً بالثبوت عليه الحق بالتأمل واستمع من ادانته وحبره (قوله) في يد امان

الاول اى كان شاف ولعل من
 ما وقع منه (قوله بالجامعة) اى ان
 وقع ظهوره الشارح على حدوثه
 (قوله ومن الاستماع بالزوجة)
 قال شيخ ولا يلزم الزوجة ابائته
 الى الخبص الا ان كان بيتاً اتفاقاً
 بينا لطلبها السكنى فيه فيما يظهر
 (قوله لامن دونهما الحاجة) اى
 الزوجة ومثلها الاصل فاه (قوله
 ولو دسيت) اطلاقه شامل لمثل
 كان الزوج هو المالك له او فيه
 كلام في باب القسم والمنشور
 فطابع قال سم على منج بعد
 مثل ما ذكره الشارح وما اذا
 حبست هي الزوج فان كان يحق
 قلها الثقة أو تلى فلا ادهواه
 (قوله وان ثبت البينة) وليا
 منع الزوجة عن المحصول لزوجها
 الا الحاجة منع زوجها كذلك (قوله
 كما علم عامر) هو قول المصنف ولو
 أثر بعض أو يزيد جيب قبل الجبر
 فالأظهر قبوله في حق المزمع
 (قوله) ويتقدم اى وجوباً
 (ففسك قد جوع الماعل)
 (قوله قد جوع الماعل) اى وفيما
 يتبع ذلك من حكم ما لو غرس الخ
 وكتب ايضا قوله قد جوع الماعل

لم لا يباع في دونه وقضاء هو على رضى الله عنهم فاحلته بين المصنف وبين المصنفين انهم
 الاجماع على خلافه فدل على انه مفسوخ وحكاية ابن سرت قوله لاى الشافعي به غرضه
 لا هو بل عليه او يخرج المعبوس لادعوى عليه فان حبس فثبته اى ان كان له مال
 باجماعه ما وجره الخبص والمصنفان على المعبوس وقتضه في ماله اى ان كان له مال
 ظاهر والا ففى بيت المال ثم على حيا سير المالك كما هو ظاهر فان لم يفرج بالخبص و رأى
 المالك مبرجاً او ضره قل ذلك وان زاد مجرعه على الحد ولا يفرج له ثانياً حتى يبرأ من
 الاول على تقييده اذا استكان بل هو صاحب دور على الخبص وجهان المصنفان وانه ان
 اقتضت مصلحة ولا ياتى المعبوس بترك الجملة والجامعة وقتضى منع المعبوس منها ان
 اقتضت مصلحة ومن الاستماع بالزوجة ومحاكمة الاصل فاه لامن دونهما الحاجة دولة
 منعه من ثم الرابح ترفه الارض ولحموه ولامن عمل سنة فدية ولو محاطا ولو
 حبست امرأتى دين ولو باذن زوجها لم ينفذ رسلته فنفذت امرته وان ثبت بالبينة
 ولا تنقح من امضاء ولها و يخرج المعبوس من الخبص مطلقاً والرضى ان قد دس محض
 فان وجدته فلا والكلام هذا في طرور المرض على المعبوس فلا ياتى ماصر من عدم حبس
 المرض لانه بالنسبة للائدة (والغريب العاجز عن دية الاعاء) اى وكل القاضيه
 وجوباً (من يبعث من حله) اذا غلب على ظنه اعساره شهده (ثلاثا فخلد حبسه
 لو اهداه القاضي) وما اقرر على انه يحبه قبل أن يוכל به وكذلك وأجرة الموكل به في
 بيت المال فان لم يكن ففى نفسه اى أن يورس فيما يظهر فان لم يرض أحد بذلك مسقه
 الوجوب عن القاضي فيما يظهر وايضا ثم سبأنا الجاني اذا لم يكن له مال ولا ثم بيت
 مال جازا لقاضى أن يقتضيه على بيت المال وأن يضر من يضره ثروا قود قضاياه اى
 حينئذ أن يقتضى وأن يضر باثنين ثلاثا بخله حبسه وقد علم ان الباحث اثنان ولو
 وجد مال يده عسر قافره حاضر رشيد وسدقه اخذ منه كما علم عامر ولا يصف انه
 لم يواته فان كذبه بطل اقراره وأخذ الفرماء واغاث او غير رشيد معين انتظر ما لم
 يسدقه الولى او جهول لم يقبل منه ويتشدها كما لم ايضا حال غير القريب فلا يضرش
 عنه ثلاثا بخله حبسه لكن لا يוכל به من يبعث من حله

(فصل) في رجوع الماعل للمفسس عليه ما علمه ولم يقض عوضه (من باع ولو
 بضر الثمن حتى يجر على المشتري بالقدس فله فسخ لبيع وان ترداد المبيع) لغير اعادة

اى يسع او غيره كالاجارة (قوله ولم يقض الثمن) اى شياءه أحد مما باقى كلامه وكثير ما يهدون
 من الاول لانه الثاني عليه (قوله فله فسخ البيع) ولا يحتاج للرفع قاض كما يروى عما باقى (قوله لتغير الملو) هو قوله صلى الله
 عليه وسلم اذا قلب الرجل ورسده البائع سلعتة بعثناه فاهو وأحق به من الفرماء اه وقوله بعثناه اى ولم يقض الثمن

(قوله يحتاج الى افساح) اي ليخص الاستدلال به (قوله في التبر) اي الذي كور (قوله اوقات) اي مطلقا (قوله استردا بضمه)
 اي ما يرد الى النص الباقي (قوله لا يضر) اي وحده لا يضر بالمثل لان ساه مسيح كذا (قوله هل اضر) اي يضر وهذا
 صريح في صحة البيع وهو واضح فحين يتصرف من نفسه اما الولي وهو ينبغي بطلان تصرفه مع المثل بعد اضر لانه على
 خلاف المصلحة وهي مشروطة في جواز تصرفه سواء على اضر او حصل (قوله هو في الفسخ) مقهوره انها انما كانت في عدم
 الفسخ لا يجب وهو ظاهر بل لا يجوز ذلك الا بغير اضرار لان (قوله في الكتاب) اي بانواع القيد شيئا من غير على المشتري
 بالمثل يجب على المالك الفسخ في حاله لان في ماله عليه ٣٢٧ درهم (قوله في) اي هو وكيل من غيره قال سم

على مع كذا في شكل تصوريه لان
 الولي لا يملك البيع حتى يقضي
 الفسخ ويمكن ان يقال تصوره
 المثل لا يوجب على ابيض المبيع
 فيمكن قبل فسخه لزوم البيع واظهر
 على المشتري بناسي فليس به
 الفسخ على الولي ثم التصرف في
 المبيع لا يوجب ولا الفسخ لما فيمكن
 من التصرف فيه اذ اقول ويمكن
 ان يردوا ايضا باذا باع اشد به
 ثم هو عليه بضمه او جردون وقد
 سلم المبيع قبل قبض الفسخ ثم هو
 على المشتري بالمثل يجب على ولي
 البائع الفسخ (قوله في القول)
 وينبغي ان ياتي هذا كل ما قيل في
 اخبارا اعم من عدم تنكسه
 المذلول الخ (قوله في القولية) وكذا
 لو ادعى المذلول بانها اذ بالاول (قوله)
 وانه لا يورثه) اي فيستثنى من
 عموم قوله على القولية في صريح
 المال من ذلك المقتضى بل
 له غرض الرجوع وان قرأ في
 (قوله لان جعل) اي لان مثله
 مما يقتضي (قوله بانه) اي على
 المربوح (قوله بالاول) واذا قلنا

وكون الفسخ لم يضر حتى يحتاج الى افساحه في افساحه ولي حكم اضر بالمثل الموثق
 في خبر ابي هريرة اذ جاء في افساح اوقات فصار صاحب المتاع اسحق بماله وحراده لم يضر
 عدم قبض شي منه دليل لقوله واستردا المبيع فان قبض بضمه في كونه فخره
 استردا المبيع لا استردا بضمه لانه لا يضر بالبيع كما رجع المثل في بضم ما هو
 اضره بخلاف الرد لا يجب لانه يضر بالبائع ولو افسح ولي غير عليه او هو عليه فسد
 فلان رجوع كالفسخ كالأمر وانهم ايضا امتناع الفسخ ليس الواقع في بل بخرمان
 يمكن جعله بجماله كما هو واجب الفسخ ان يقع من بخرمان التصرف بالمصلحة وهو في
 الفسخ ككتاب وولي ومثلهما ابيع ان افسح وهو عليه وطلب شرطه من الرجوع
 على ما به بعضه من اوجه خلافه الامر من انه لا يرد الا بالكتاب (والا من افساحه)
 اي الفسخ او البائع (على القول) كذا لا يجب بجماله فمع اضره وانما في افساح
 الرجوع الى الهبة ونفي الاول بجماله في اضره بخلافه لانه على الاول لو ادعى
 جهله بالولاية قبل كذا لا يجب بل هذا اولى لانه يقتضي على غالب الناس بخلافه لانه
 استلزم على الرجوع في اضره وانه لا يورثه ولو ادعى من الفسخ على من ادعى
 وبطلانه من الفسخ ان علم ان جعل ولو سلم بضم الفسخ ما حكم له فسخ حكمه لان
 المستلزم اجتهاد في خلافه في اضره اذ النص كما يقتضي انه احق بيمينه ما يقتضي انه
 احق بيمينه وان كان الاول اظهر فلا يفيده قوله لا يحتاج في الفسخ الى ما حكم لثبوته
 بالنص (و) الاصح (انه) اي الفسخ لا يحصل بالوطء الاعاني والبيع) وتطوره
 التصرفات لم يدر في افساحه كما تضمنت في افساحه في افساحه في افساحه في افساحه
 كالبايع ومن الخبار ونفي الاول بان ذلك المشتري على القول بانه ذلك غير مستقر
 بخلاف الفسخ بخلافه في افساحه في افساحه في افساحه في افساحه في افساحه في افساحه
 ان هذا الفسخ لا يقتضي الى ما حكم ولا فلا يحصل له بل قطعا يحصل الفسخ بنوعه
 المبيع او فسخه او فسخه او ابطاله ما وردت الفسخ او فسخه المبيع فيه او بفسخ
 المبيع كما رجع ابن ابي الم افساحه في افساحه في افساحه في افساحه في افساحه في افساحه

بعدم الفسخ به على بجمه عليه اولا الطاهر الاول لبقا الموطاة على ذلك المثل ولا بد عليه ايضا الخلاف في انه يحصل به
 الفسخ اولا (قوله في كتابه) يشعر بان فيه شيئا لا يضره كذلك وبارة الخ لا يقتضي اذن الحاكم في الاصم وقوله في
 اي في قوله لا يحتاج في الفسخ الى ما حكم (قوله كما رجع ابن ابي الم) اي في رجعت في المبيع (قوله كما رجع ابن ابي الم) اي في
 استرجعته هذا صريح في صحة البيع وهو واضح فحين يتصرف من نفسه اما الولي ونحوه ينبغي بطلان تصرفه مع المثل بعد
 اضر لانه على خلاف المصلحة وهي مشروطة في جواز تصرفه سواء على اضر او حصل

(قوله اني كالبئح) اشار به الى ان السلف فقيهة بالانظمة والاقتضالات الصداق وعضو الخلق ويصح ان يورد قوله كالبئح
 جلا لا لاجبة الى تقدير (قوله تلعب المراد) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ايجعل اقل الناس فصاحبا المذاع احق بمناصه
 (قوله الهبة) اي بلا ثواب كمن يهبه عينا او نفسه الى غيره فله هوها) كالباء في الهبة والهدية والهدية (قوله) كالتسليم كان
 تزويجا امرأته في نفسه ثم يهرجه فلا يفسخ وكذا الوالد على ما عينا ثم يهرجه فلا يفسخ كمن يهبه عينا او نفسه الى غيره فله هوها
 (قوله المتصور عليه) اي في غير هذا الحديث المذكور كزاد (قوله ثم لازوجه) استندوا الى عمومها ولا يفسخ بغير الهبة
 (قوله بالاصار) اي بالمرور او النسخة ومن له النسخة او يمتنع النسخ مدام الحال باقية الا اذا لم يمتنع غيره الا بقصة
 أموهه فله وتقر والاقرب الثاني اذ من الحلف ٣٢٨ حدوث ماله او براءة بعض الفرقة او ارتفاع بعض الاعايد او ما القسم

(الرجوع) في عين ما به القسم (فيما تراه العاوضات) اني (كالبئح) وهي الهبة لعدم
 تغير المار بغيرها بالمعاوضة الهبة وهوها والهبة وهي التي تفسد بفساد العوض غيرها
 كالتسليم والسلم عن المهر والمخلع فلا يفسخ لانها ليست في معنى المتصور عليه لانها
 العوض في نحو الهبة لتفسد راسخات في الهبة ثم لازوجه ففسخ التسليم بالاصار
 كما ياتي لكن لا يمتنع ذلك بالمرور ودخل في الضابط عقد السلم فله ففسخه وان وجد راس
 حاله فان كان لم يفسخ بل يضاف بحجة المسلم فيه ان لم يتطع ثم يترى منه بما يفسد ان لم
 يوجد في المال لا متاع الاضامن منه فان انتطع فله الصنع لثبوته حينئذ في حق غيره
 انفس في حقها او لا ففسخ ضارب برأس المال وكيفية ذلك اذا لم يتطع المسلم فيه أو
 يقوم المسلم فيه فان ساوى عشرين والمدين خفض المال أكثر من عشرة فان رخص
 له بعد قبيل الشراء اشترى فيه ما جيع حقه ان وقتبه والقبضة وان كان منقوضا فان
 فضل شيء فخره وما وانما اشترى به الجبيع لان ما أثره صار كالحقون به وانه يفسخ حقه
 من حصص غيره حتى لو تقبل أخذه لم يتعلق بشيء مما أخذه اخره ما لو راعى امر
 لم يرضى ما أثره لم يذكر ولو تعلق بعض رأس المال وكان مما يقر به بالعدد رجع بماله
 وضارب ياتي المسلم فيه ودخل فيه أيضا عقد الاجارة فاذا لم يسلم قبل تسليم الاجرة حلالة
 ومضى المسدة فله هو الفسخ اذا المتناع كالايمان فان اجاز ضارب بكل الاجرة وان فسخ
 انما المدة ضاربهم بعضها ويؤجر المالك على المثلث العين المؤجرة لاجل الغرامة اعادة
 كان الحال بعض الاجرة كالي اجارة لمستحق فيها مرة كل شهر عند منعه فلا يفسخ فباع
 ما ياتي من ان شرطه مستكون العوض حالوا والعوض باقيا فلا ياتي الفسخ قبل مضي
 الشهر لعدم المالحول ولا يفسد ما قوتوا المتعة منهم ان كان من الاجرة مؤبدا لا يفسخ
 في الحال بقسطه فيما يظهر ولو اقل المستأجر في مجلس اجارة الفسدة فان امتنعها
 المجلس فيما استغنى به والادلة الفسخ كلياارة العين وان اقل من موعدين قدم المستأجر

بالثقة فينبغي انه ليس لها ذلك
 الا بعد فسخة أموهه ومضى ثلاثة
 أيام بعد ذلك كما ياتي في النقضات
 (قوله فان فات) انه من المال
 (قوله فان انتطع) اي بعد المالحول
 والافلا (قوله لثبوته) اي الفسخ
 (قوله ليستند) اي حين انتطع
 المسلم فيه (قوله فان ساوى) اي
 المسلم فيه (قوله والدين ضعف
 المال) اي فلو كانت المال مائة
 والدين اثني منها المسلم فيه مائتين
 أخذ كل من ابواب الدين نصف
 دينه واذا قسم كذلك فخص المسلم
 عشرة (قوله وان كان) فانه قوله
 اشترى (قوله ما أخذه الغرماء)
 اي فيكون حقه باقيا في ذمة
 المثلث (قوله لما ذكر) اي في قوله
 لان ما أثره الخ (قوله وكان مما
 يقره العقد) اي كعبد يذبحه
 به مما يقره العقد فيفسخه على
 ما ياتي (قوله فاذا افسس) اي
 المستأجر (قوله الحلاله) اي

جميعها ما ياتي في قوله اما اذا كان الخ (قوله فان اجاز) اي المؤجر (قوله يفسخها) وهو عقد ما مضى لاستيفاء منهها
 انفس منقصة (قوله ويؤجر المالك الخ) اي حقه لم يفسخ المؤجر او كان انفس دفع الاجرة قبل ان يفسخ (قوله عند منعه) يخرج
 به ما لو قال عند اوله فله الفسخ (قوله فلا يفسخ) اي يتعد (قوله من ان شرطه) اي الفسخ (قوله فلا ياتي الفسخ) اي في الاجارة
 المدة كقوله فله اما اذا كان الحال الخ (قوله لم يفسخ) استندوا الى قوله اما اذا كان الحال الخ (قوله فله الفسخ) اي المؤجر
 (قوله فان امتنعها والمجلس فيها) اي على الرجوع (قوله والادلة الفسخ) اي المؤجر الصنع بسبب الطرور لا يمتنع من فسخه
 من مقارعة المجلس قبل قبض الاجرة فيفسخ العقد (قوله قدم المستأجر) اي لانه استغنى به بالقدوسوا انفس من المؤجر ام لا

(قوله هل) أي هل تمت بخلقه أم جبر الله إياها؟ قل: هذا فيه الاجرة فلا تسع له سائر أو لا تسع للفرق بين الله (قوله والاجر فيه) أي بأن تمسها وبثبت فيه (قوله ولا تسع له) أي السائر (قوله فلا تسع له) أي لا تسع له بها فان كانت الاجرة بالحق فلا التسع غيره والاجرة بالظن لم تكن باقية ضاربه بالجرم المثل ٣٢٩ لقوله وبسائر ما لا تحوف منه بعض المذممة

٤٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

الرجوع أي إذا ضمن بلائذن (قوله السالكين) معتدز قوله السابق على مقتضى (قوله للمسلمين) أي من عدم تعدد النفي

(قوله الرجوع) متعلق بما قبل من قوله ولو لم يلج (قوله ولو قال) فإيه والفاعل هو قوله القسح فربما (قوله وتفسدك بالقرح)
 أي من التركة أخذ من قوله إلا قوله واعطاء ما (قوله وسوا على الميت) أي سوا في ذلك على الميت (قوله لياحه) أي
 الدائن (قوله لا تقسح) أي عقدا لا جبره وصورة المسئلة أنه لم يفعل المسألة عليه وهو التصاوة أو بقرينة ذلك بالتفسير المتعل
 وزاد النوب بسبب التصاوة فإنه شرط على كل واحد من قبل بالدرس عن شيخنا الزبدي تصويره بصورة الثانية (قوله ولو أوجب
 المتبرع) أي الشيء أدى من ماله لامن التركة وأما كان المتبرع أو غيره (قوله على القول) أي المبروح (قوله في ملكك) أي
 القسح (قوله وغير المتبرع) أي المورث ٣٢٠ أو الفرماء (قوله ولا رجوع) أو ضعي أن مثل ذلك عدم رجوع

ما من لفظة بعد مؤلفهم
 واجابته لهم ترك القسح عدم
 تقسدهم لئلا كره من تقصيره
 باجابههم سواء علم جواز رجوعهم
 أم لا أخذ من قوله بعد
 ويؤخذ من إلج (قوله ياد)
 الرأي) أي أقول النظر (قوله)
 ظهور من اسم) ظاهره وان
 جهل من اجتهه ومن ثم قال
 ويؤخذ من التعليل (قوله وليس
 كذلك) أي لا فرق بين الصالح
 والجاهل (قوله ولو أعطوا وارث
 المبيع) أي من ورث المبيع ثم
 وأيت في نسخ المشتري (قوله من
 ماله) أي نفسه (قوله امتنع عليه
 القسح) لا يقال هذا مناف لقوله
 أولا أو قال وارثه لمن له حق
 القسح لا تقسح وتفسدك إلج لانا
 نقول ذلك مفروض فيما إذا قال
 الوارث تقسحك من التركة
 وماله فإني لو قال أقتضى ديق من

يقابل ما قبله وله الرجوع بالشروط السابقة وانه تية (ولو قال الفرماء) أي «رماء»
 القسح أو قال وارثه لمن له حق القسح (لا تقسح وتفسدك بالقرح) أي لا تقسح ولا تفسدك
 الإجابة لا تفسدك وخوف ظهور من أحرم ماله على الميت وقول الركني يلزم الدائن قبول
 المتبرع من الميت أو إقراره لياحه من القضاة بخلاف على مردود بأنه لا يلا فإما هو في
 من أن لب المتابع استحقاقه ويقارن ما تقرر من عدم لزوم القبول حال قول الفرماء القضاة
 لا تقسح وتفسدك بالاجرة فإنه يجر لانه لا شريك عليه بفرض ناهي وغريم آخر لثقله عليه
 ولو أوجب المتبرع ظهر غريم آخر لم يزاحه لانه ما أخذه وان دخل في ماله القسح على
 القول به لكن دخوله في حق وحقوق الفرماء إنما يتعلق بما دخل في ملكه أصلا فمع ان
 الأصح عدم دخوله في ملكه أو غير المتبرع فلن يظهر من اجتهه ولا رجوع في شيء من العين
 لو بقيت على أوجه احتمالات وان اقتضى كلام الماوردي إلا في يادى رأى خلافه لانه
 مقصر حيث أخرج الرجوع مع احتمال ظهور من أحرمه ويؤخذ من التعديل أنه في
 الصالح بالزاحمة وليس كذلك ولو أعطاه وارث المبيع الثمن من ماله امتنع عليه القسح
 خلافا لماوردى وقصره لانه خليفة المورث فلا يخلص المبيع ولا يبيح ذلك بقائه ملكه
 إذا التزم ملكه فاشبه ذلك المرحون وقد انبجأ بخلافه لأجنبي وشمل ذلك ما إذا لم يكن
 للمشتري تركه فان كان المدفوع من التركة لم يمنع القسح خوفا من ظهور من أحرمه ولو قدم
 الفرماء المرحمن به سقط حقه من المرحون بخلاف البائع كأنه من كلام الماوردي
 وعليه فالفرق ان حق البائع أكد له في العين وحق المرحمن في بداهها (و) منها (كون
 المبيع) أو غيره (بأقوال ملك المشتري) السبر المباد (فلا تقات ملكك) عنه حسا كالورث
 أو سكا كالعتق والوقف والمبيع والهبه (أو كذب العهد) أو الأمانة كالبهيمة (ولا
 رجوع) نأروحه عن ملكه في القروات وفي الكتبة هو كذا ما رجوع عن ملكه وليس للبائع

مالي (قوله ولا يبيح) أي يرد (قوله ومن ذلك) أي إجابة الوارث (قوله سقط) أي قضى عليه
 إجابته بالظهور منه (قوله حقه) أي المرحمن (قوله بخلاف البائع) أي يخدم بالمبيع بأن يمكن من القسح ولا يباع من جلفه
 أمواه (قوله وحق المرحمن في بداهها) أقول ان كان لظهور غريم ذاهم المرحمن أشكل سقوط حقه ولم يمنع الفرق أه سم على
 منبج لكن الظاهر عدم حقه لانه لا حق للمرحمن مقدم على الفرماء فلم يقووا بتقديم المرحمن شيئا حتى يرجع عليه كما قيل
 في مسئلة القضاة المارة (قوله في ملك المشتري) هو ظاهر فيلزموا اتفاقا على بقائه فلا اختلاف في البقاء وطعمه هل يصح في المشتري
 أو البائع فيه نظرا ولا قرب تصديق المشتري في عدم بقائه إذا كان عليه تلك كالأطعمة والألحاف يذنبه على عدم بقائه فان لم
 يصبها صدق البائع فله القسح

(قوله بخلاف الشئ) أي حيث قلناه منصرف الماد من المشتري وأما الشئ المصلحة لأخذ منه بالشئ
 (قوله ليس حقه علي) أي التصرفات (قوله ثم جري عليه) أي المشتري (قوله فذمن الخياط) أي البايع أولهما كما يأتي (قوله
 فالبائع) أي بايع القلنس (قوله كالمشتري) أي وهو القلنس (قوله ٢٢١) ويخرج عليه أي كلام المأدبة (قوله وجري
 عليهما) أي على المشتري (قوله

فمن هذه التصرفات بخلاف الشئ السابق حقه علي لأن حقه الشئ سكن ثانياً
 تصرف المشتري لأنه ثبت بنفس البيع وسبق الرجوع لم يكن تابليصين تصرف لأنه إنما
 يشتد بالانقضاء وأما قوله ثم جري عليه المشتري لم يجره والبضاعة ثم جري عليه أو باعه وجري
 عليه في ذمن الخياط فالبائع الرجوع فيه كالمشتري ذكره المأدبة وبوجهه أنه
 صورته أن يكون الخياط بايعه أو له ما هو كذا قال بالقبض ويخرج عليه ما هو
 وجب المشتري المتاع لوجه والبضاعة ثم انفس فبائع الرجوع فيه كالواحدة قاله بلدم
 على ما قاله المأدبة أنه لو باعه المشتري لا يخرج منه الخياط وجري عليه ما كان للبائع الأول
 الرجوع ولا يصدق التزامه أو يدل على حصة ما ذكرناه لو وجب لأجنبي وليس بضاعة البائع
 فالبائع الرجوع صريحه المأدبة ولكن هناك يفتي المأدبة في هذه الصورة تلك المذهب
 ولم يخرج من ذلك المشتري جهال قال الأذري الرجوع في بضاعته لوجه والبضاعة يصدر له
 من اشتدته في القرض بناء على أنه لا يفتي إلا بالتصرف أو وأما المأدبة فوجه الله تعالى
 أن الرابع قد سئل القرض عدم الرجوع وفي المسائل الثلاث عدم الرجوع إن كان
 الخياط المشتري على الثانية والافتقار الأولى والثالثة وقد ذكر الأذري في نظير المسئلة من
 المذهب أن الرجوع الرجوع إن قلنا المالك في ذمن الخياط والبائع وإن قلنا المشتري لا فلا
 زال ذلك المشتري من البيع ثم عاد له ولو بعوض وجري عليه الرجوع بايعه كما جري
 في الروضة وهو المرح في نظيره من المذهب لأنه لو كان صحيح في الترخيص البضاعة الرجوع وأما
 كلام الكبير برجائه وأما الأذري أن لا يصح عليه فلو كان المالك بعوض ولو يوفى الثمن
 البضاعة أن لا يفي به الأول أو لسبق حقه والثاني فرب حقه أو بشره كان وبضاعة
 كل نصف الثمن أن لا يوفى الثمن فيه أو وجه في الترخيص والروضة بلا ترجيح رجوعه من المذهب
 الرخصة التخييل وبضاعة المأدبة وإن لم يجره وبضاعة الاستقلال كالمالك في الروضة
 كما صلها وما وقع في فتاوى المستفسر الرجوع له فطامن فأقل منه فانه قال في التصحيح
 أنه لا خلاف في عدم الرجوع في الاستقلال ومنها أن لا يتعلق بالمبيع حتى لازم كره
 مقبوض وبنينا بقوله بما لا مطلقاً بالروضة فلو زال التعلق بجزء الرجوع وكذا لو هز المكاتب
 فلو خال البايع للمرتهن أنا أدفع اليك حلتك وأخذ من مالك في بيع المرتهن أولاً وجهان
 قال الأذري ويجب حله مما في البضاعة عليه وقياس المذهب ترجيح المذهب ولو كان الموصوف
 سيد أو البايع يحرم استعرج الرجوع لا تنقضاء عليه فلهذا حيث تدعى عبارة المصنف في بضعه
 يرجع ما دام محرمًا فالتصحيح جواز الرجوع إذا حصل من امرائه ولم يبيع خلق القراء

فبما أوفيه من فضيلة التخييل حتى المرتهن بالمال أقدم منه بما أنه سمى على بيع (قوله وبائع) أي والحال (قوله) أنتع
 الرجوع) أي لو لم يفتد (قوله لم يبيع) أو أو لم يبيع وهو بعيد أنه لو باعه القاضي في ذمن امرائه البايع فقد يبيعها له مل بها
 يتقدم القاضي جزاءه ولو أضاف البايع فبيع القاضي لم يفتد كأنه قوله السابق وليس للبائع فسح هذه التصرفات

وهو كذلك وقال الباقون انه قياس الفضة ولو كان له بيع كما هو فاعلم في هذا الموضع
 والبايع كما هو وجع كالجزم في المعادى وغيره وهو ظاهر الرضا ليعيب في البيع منه من
 الضرر بخلاف الشراء وقد جزم به الجازي في أوائل البيع والفرق بينه وبين السيد
 قرب زوال الحاجات فيه بخلاف هذه وايضا فاعلم السيد في مثل الكسور ولا يروى
 بنفسه قطعا بعد خلاف السيد مع الحرمه وثمة في الربوع (ولا يبيع) لرجوع
 (الربوع) ولا التدبير ولا تطبيق الحق ولا لاجرة بناء على جوارح الزجر وهو الاصح
 بما شاهد هذه من الحروب المنفعة ان شاء ولا يرجع لاجرة المنسل السابق من المدة كايته همه كلام
 بن لافضة وان شئت ضابط وأورد آرد في الجاه كرمع كونه من جسد العيوب المشاع
 اليها في كلامه لا في عدم جسي منفعته فيها من مصلحته فاعلم في المنعز او غيره
 وادعم مما تقرر ان شروط الرجوع ثمة اولها كونه في معاوضة مضمونة كبيع ثانيا
 رجوعه معقب عليه بالجر ثانيا كون رجوعه بغيره فثبت البيع كاسم رانها كون
 عوضه غير مقبوض فلو كان يضر منه شيئا ثبت الرجوع مما يقابل الباقي خلافا
 لعدوانه في العوض بسبب الافلاس مادام كون العوض في ذلك كان ميسرا لعدم
 بهاء على الغرماء بانهما سألوا الذين تلمذوا بانذاره في ملك المجلس تاسعها عدم تعاقب
 حق لانه لم يكن المبيع شقفا مستوفيا ولم يعلم ان الشقص بالبيع مع حق افلاس مشترى
 الشقص وهو عليه أخذ هذه الشقص لا للبايع اسبق منه وعنده الغرماء كانه يندم بتم
 فيسقيه ثم (ولو تعيب) المبيع بأن حصل فيه نقص لا يرد به عند (باقية) ما يرد به
 أو كان النقص حسما كسقوط يد أم لا كسبيلان حرقه (أخذ) البايع (انقصا أو ضاربا)
 اضرما (بالحق) كالأو تعيب المبيع قبل ان يضره فان لم يضره أخذ ما نقصا او تركه وكالات
 اذا رجع في الموهوب لوجهه ونقص وهذا مستثنى من قاعدة ما ينقص كانه من بعضه ومن
 ذلك انشاء المجهول في ان كان ازا وجدها ثالثة ينعته أو ناقصة يأخذها بالارض وعلاوة
 بانه نقص حدث في ما كان قد ينعته كالمجلس وقد ينعته البعض ولا ينعته الكل وذلك فيما
 لو حق على كاتبه فان قلده ينعته او قطع عضوه فنعته (او يجنيه أو جني) فنعته بنباتته
 ولو قيل القبض (او البائع) بعد القبض (أخذ) ويضارب من ثمة بنباتته فنعته (أو جني)
 اليها الذي استصفه المجلس ولو كانت قيمته اليها من ثمة بنباتته فنعته (أو جني) فنعته بنباتته
 الاجنبي الذي لا ينعته بنباتته مكره بنباتته كالأخذ فلو كان البايع قبل القبض (أو جني)
 المشتري كاتمة في الاصح من طريقين والحق انها بنباتته الاجنبي والطريق الثاني في
 لقطع بالناتفة (ولو) تلف ما يتردد بعد كان (تلف) أحد العبد (أو جني) فنعته بنباتته
 واحد (ثم نفس) ويجوز عليه ولا يقبض البايع شيئا من الحق (أخذ البايع وضارب بمضمة
 لتالف) لانه ثبت له الرجوع في كل منهما ولو كانا بايعين واراد الرجوع في أحدهما
 مكن من ذلك كما سرت الاشارة اليه وقوله ثم نفس ليس بقيد فلو تلف أحدهما بدله

من ينفذ الشقص الخ ولو
 قيل يجوز دفع البايع وهذه
 الحالة ونحوه بعد لانه ثبت
 له جواز الشقص بالجبر وانما يمنع
 منه الا حرام وقد زال فانه به
 ما لو منع الله فبيع من الاخذ
 لم يضر ثم زال بعد تصرف
 الشريك الحادث وهو فبيع
 الشقص (قوله وهو كذلك) أي
 ويكون الاضرار مع ذاك التأخير
 (قوله فانه) أي مسائل المذهب
 (قوله ولا يروى) أي الملة (قوله)
 فباخذ أي البايع (قوله كما
 يفهمه كلام ابن الرقعة) أي لانه
 رجع باختصاص (قوله لسبق
 حقه) أي الشقص (قوله ناقصا)
 أي بلا أرض (قوله أو ضارب)
 أي شارك الغرماء الخ (قوله اذا
 وجدها) أي المالك (قوله
 ينعته) أي التقير (قوله حدث
 في ملكه) أي الأخذ (قوله
 الذي استصفه المجلس) أي ولو لم
 يأخذ من المجلس تأتيا من
 أو غيره (قوله أخذ البايع) أي
 جوارزا سم (قوله كما سرت
 الاشارة اليه) أي في قوله وكاله
 استرد المبيع له ثم ادب به

(قوله الى الزوج ثانيا) اي عينا لم ينفذ بمبعضه او قسم منها (قوله وبضه) ٢٢٢ اي بغير ما كان (قوله فان تساوت قيمتهما)

او واحدة في قيمة لبي او لغيره
لا يربح من وفاء المذموم والبعض
على الثاني بائنه او بائنه
سرحه (قوله واخذ) اي المهرين
(قوله وان كان) في عدل وود
وهو هذا جارجه الزواني
في انه يقطع على ما يراه
في (قوله وجمع امرؤك
الخ) مع قوله (قوله وراثة) اي المهر
والسهر (قوله فانه) اي
المهرين او المهرين
لم ينفذ المهرين
بطلان (قوله يربح) اي
رأيه في حق الزواني او رأيه
بما جاز في حق الزواني
بغيره في المهرين بقية المهرين
طرد الاقرب لاوله وجمع حق
ثم ان زنت الارسله
ظاهره ولا دفع جرما من ماله
(قوله ان لا ينفذ لبي) اي لبي
بغيره المهرين وعل روية
المشاهدة في يوم المهرين
زواجهم بغيره المهرين
ما في في ماله
فانه يربح به المهرين
من كل من المهرين وعل عد
المهرين (قوله فانه يربح
اي المهرين) اي المهرين
على كل منهما حكمه اي ما
نفسه خلا من المهرين
فربح البائع فبعضا (قوله في
ظنرها) اي في الرضا العيب

كان احدهم كذلك (او كان بعض به من المهر وجمع الجدي) على طائفي باهون
الاقلال عيب بعبود كل امة بخلاف عبود بعضها كاشقة في النكاح قبل الدخول
بعود جميع الصادق الى الزوج لقوله وبضه اخرى) فان تساوت قيمتهما فربح نصف
المن اخذ الباقي باقي المهر ويكون ماله في مقابلته غير المأخوذ كالزواني
ما اخذت حبيب وثقت احد العباين كان الباقي ماله هو بائنه من المهرين (قوله قوله)
مخرج (باخذها منه نصفه في المهر وبضه) اي هو ربح المهر وكون المهرين
في مقابلته نصف ماله واصل بائنه في الروضة طريفة القطع لازل الله
لا يربح به بل يضارب في المهر لانه قد ورد في الحديث ان كان قد قسم من نفسه ما هو
اسوة خرماء وراه رطاني واوجب بائنه ماله ولا يربح ماله كذا في قوله
لو يربح بعض المهرين ولم ينفذ من المهرين في قوله (قوله وان كان قد يربح بعض
بشخص الباقي من المهرين فلو يربح نصفه وجمع في نصفه في قوله (قوله وبضه)
(قوله وراثة المهرين) اي ماله لم ينفذ من المهرين في قوله (قوله وبضه)
ما من غير شئ يراه ما هو هذا ربحه المهرين في المهرين وجمع ماله لا يربح
في البيان من المهرين ماله في الامانة كذا في قوله (قوله وبضه)
نير بكيا لبي وراثة المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
لانه حقت كالمهرين وجمع المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
للقاعدة الثانية انه حقت في المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
ويعارفهم المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
ما غيره وكذا في قوله (قوله وبضه) اي المهرين وجمع المهرين
يربح في نصف المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
مع قوله (قوله وبضه) اي المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
على ما يقتضيه كلامه في قوله (قوله وبضه) اي المهرين وجمع المهرين
قال الاسنوي ومقتضى القواعد في المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
(والمهرين كالمهرين وجمع المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين)
لربح العيب ولان المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
لا يشترط تأخير المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
لا يربح في المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
سوى كالاتصال فادى الامر عليه ما في قوله (قوله وبضه) اي المهرين
وامر عند المشتري ثم ربح الباقي في قوله (قوله وبضه) اي المهرين
عقده المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين
ام لان المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين وجمع المهرين

(قوله لولوق القرماد) أي التوت
الاحمر والمراد هنا وبقية التوت
مطلقا (قوله لا يوجد له لادن من
عقد) أي لا يخلو من شيء (قوله
هذا) على الكلام المصنف
(قوله لولوق لحظة) أي حيث كان
يحدث (قوله ثم يقوم الولد) أي
بصفة كونه محمولا (قوله ويضم
فيه أحدهما) ما ذكره من كيفية
التقسيم هناك مثل مقابل الأصح
فيما لو رهن الأم دون ولدها
والأصح ثم انه تقوم الأم وحدها
بجمع الولد فان لم يقسمه وعليه
فليقتل الفرق بين ما هنا وحيث
جرم هنا بخلاف مقابل الأصح هناك
وسوى بين ما هنا وحيث (قوله
ولي عبارة المصنف فلا لغة) وذلك
لأنه لو رهن أمنا مع الرجوع وان
قبل القسم مع أنه غير مراد ومن
ثم قال ومعناها أي الحق المراد
منها الخ (قوله بالنصب) أي
أو الرفع أي أو حصل عكسه
(قوله وأما السورة الثانية) هي
صورة العكس (قوله ولو حدث
بينهم أي بين البيع والرجوع
(قوله أربعة أحوال) وهي كونها
حالة عند الرجوع دون البيع
وعكسه وحالة فيها وأبست
حالة في حالة منها (قوله أي
تشق) هو نفسه مراد والا
فالتأخير التشقبي كما تقدم

اختصاصا لعدة وما شاكله على اتصال الباقي لا ينافي ما ذكرناه لاختلاف الحدود فترجع
الشيخ أنها كالولع تضع شيئا ليس بظاهر والمراد بالجزيرة غرة العقل وناقرة فغيرها لا يدخل
في حطيق بيع التبر كان حكمه حكم الجزيرة وما يدخل كغيرها فوفق القرماد والنية
والخفاء والأثر خارج والولد الاحزان تقع والباعين والتين والعنب وما شابه ان
انقصوا تاترونه والرتان والجزوات ظاهر مؤثرة ولا فلا كما لا يظهر حالة الشراء وكان
كالجزيرة حالة الرجوع بق للمفسر وما لا يستثنون كذلك يرجع فيه (ورجع البائع في
الاصول) دون لان الشارع انما اتبع الرجوع في المبيع نية تصرف عليه (فان كان
الولد) أي ولد الأم (مغفرا) لم يميز (وبذل بالمعجزة) (البائع قبضا خذ مع أمه) لا امتناع
التفرق ومال المفسر مبيع كله فاجب البائع والوجه انه لا بد من هذا فظهر ما في
قول المصنف العرفان والبائع في الأرض المدة وأنه لا بد من مقارنته هذا لعقد الرجوع
ولا يمكن الاتفاق عليه قبل حذر من التفرق بين ما اذ هو متنع ولولوق لحظة كما اقتضا
اطلاقهم (ولا) أي وأن لم يسد لها (فباعتان) بها (وتصرف اليه حصلا ام) من الفر
وحصة الولد ففر ما قرأ من التفرق في المذموم منه وفيه اتصال كل منهما مالى منه
وكيفية التقسيم كما في الشيخ أبو حامد أن تقوم الأم ذات ولد لأنها تقسم به وقد اتم
الرجوع فيها ناقصة ثم يقوم الولد ويضم فيه أحدهما إلى بقية الآخر ويضم عليه ما
(وقيل لا يرجع) إذا لم يسد البقية بل يضيف اليه من التفرق من حين الرجوع إلى
أبيع وفي عبارة المصنف فلا لغة ومعناها انه إذا لم يسد البائع فيه الولد فلا يصح ان يباع
لأم أو لولد أو يصرف ما يخص الولد إلى المفسر وما يخص الأم للبائع والثاني يصرف
اليه حصلة الأم بل يخل حقه من الرجوع ويضاف اليه (ولو كانت) الأم ابنة البعده
(حالة عند الرجوع دون البيع أو عكسه) بالنصب أي حاله عند البيع دون الرجوع
بان انفصل الولد قبله (فلا يصح تعدى الرجوع إلى الولد) وجه الأصح في الأولى كور
الجل نابع في البيع فكذلك الرجوع ووجهه مقابل أن البائع المبرع فيما كان عند
البيع والجل ليس كذلك فترجع في الأم فقط قبل الوضع كما قاله الجويني وذكر المصنف في
الروضة أنه ظاهر كلام الأكثرين لا بعده على ما ذكره البعده في الرجوع الوجه الثاني في
فقالوا لا تنه من رهن والرد بالمسب ورجوع الولد في الهبة لأن الرهن ضابط بخلاف
القسمة لنفسه المأثورة في رهن عيب ورجوع الولد في حيث لأن سبب الشخ هنا تنه من
جهة المفسر فترجع به بطلانه ثم وأما السورة الثانية فاختلاف فيها مفر على كون
الجل رهن فكأنه باع عيني فترجع فيما ولا بد من الرجوع فيه وما كان الأصح العلم كان
الأصح الرجوع ولو كانت حالة عند الرجوع فيها لا قطعاً ولو حدث بينهما
واقبل فقد مر أنه المستقوى وبذلك تشكل المسئلة أربعة أحوال (واقبل الفرق
بكمه) يكسر الكاف وهو أوعية الطاع (وظهر وما بناجر) أي أشق الطاع (فربح من

(أوله المبيعة) هذا مفروض غير أن لم يثبت من الثمن وبيع في الجميع فلو قبض بعض الثمن وبيع في نصف الأرض جاز
 وعليه فهل يمين الرجوع في نصف البناء والتجريد يسر كل سنة كما بين البيع والمطهر وينتج القطع فليمن من أن المال غيره
 عن ملكه كما كشف الحال فمفروضه هو الرجوع في ذلك كما لم يفعل ما فيه المصلحة والقرب أنه يضمنه فليمن من أن
 الأرض بين القطع وغيره وأرض النقص إلى آخر ما يأتي ويستجبت أن يضمنه فليمن من أن الأرض ملكه من ملكه هذا إذا
 كان طاماً في الأرض فلا كان في حد بابي الأرض وتضمنت الأرض بين البائع والمطهر فإن آل المطهر من الأرض ملكه البناء
 والفراس يبيع كله لأن البائع لاحق بغيره الآن وإن آل البائع ما به ذلك كان فيه انتدليل الحاصل مفروضه في الأرض
 كله ما من أن انتفى الغرامة والمطهر على القائم وذلك إلى آخره يأتي ٢٢٥ وهذا البيعة المرفوعة كان استأجر
 أرضاً ثم غرمها أو غرمها ثم غرمها

استأجر الجند ورواقصه) فإذا كانت الفترة على الفضل المبيعة عند البيع مفروضه
 وعند الرجوع مفروضه فهي كالحال عند البيع المنتهية قبل الرجوع فيه عند الرجوع
 إليها على الرجوع (و) هي (أول) بعد الرجوع إليها من أجل أنتم استأجروا فوفى بها
 بخلافه ولو كان قطع بعضهم بالرجوع فيها ولو حدثت الفترة بعد البيع وهي مفروضه
 عند الرجوع وبيع فيها على الرجوع لاسر في ذلك من الفضل وهذه المسئلة تتناولها
 عبارة المستفتى كما قاله الشارح وأما ما اعترض عليه بأن هذه أولى بعدم تعدد
 الرجوع ولو كانت الفترة مفروضه عند البيع والرجوع وبيع فيها جاز ما لو حدثت بعد
 البيع وكانت مفروضه عند الرجوع فهي المستثنى متى وبيع البائع الأصل من
 التجرد أو الأرض وبقت الفترة والرجوع فله على الفردان كما في وقت الجدة إذا من
 غير جرة (ولو غرس) (اشترى) (الأرض) (البيعة) (أو) (فيها) ثم غرس عليه قبل وفاة
 الثمن واستأجر البائع الرجوع على أرضه فإن انتفى الغرامة والمطهر على ثمنها (و)
 الغرامة والبناء (فلهما) لأن الحق له لم يعدمه وقب تسوية الحفر وغرامة أرض
 النقص من حال المطهر أن نقصت بالقطع وتقدم البائع به على سائر الغرامة لأنه لا يملكه
 ما هو أصله كما قاله الأكثرين وجرم به في الكفاية وأعلم ببيع البائع بأرض مبيع
 وجده ناقصة كما هو لأن النقص شاعرت بعد الرجوع (وأشدها) يعني البائع رجوعه
 لأنها حين حاله لم يتعلق بها حق غيره وليس له الزامها بأخذ قيمة الغرامة والبناء فليكن كما
 مع الأرض لأن المبيع قد سلم لمؤخره كما قاله لا يرى أن لا يقطع إلا بعد رجوعه في
 الأرض كما قلناه كالمعاري وغيره والأقدو انقضاءهم ثم لا يرجع فيضروا الآن
 تكون المصلحة لهم فلا يترتب تقدم رجوعه (وإن استأجروا) من القطع (البيعة) عليه

أرضاً ثم غرمها أو غرمها ثم غرمها
 عليه ثم إن فسخ به بعد متى مدة
 لثله أجرة صارت بها والأفلا
 مضاربة لسطو الأجرة بالبيع
 (قوله وجبر عليه) وإذا لم يرض
 ذلك به الطر بأن أوسع
 مال المطهر وهذا أن يرضى
 التسعير ووقع به بعد جرحه
 فمصر المستعرة أو غرمه
 البائع بالجره ففسخ العقد (قوله
 فلهما) أي وإن نقصت قيمة البناء
 والفراس ولا يفر لأحد من غريم
 آخر لأن الأصل عدمه (قوله
 ونسب تسوية الحفر) أي بأجادة
 زجها فقط ثم إن حصل نقص
 بأخذ فحصل التسوية بالقرب
 المعاد ونقصت قيم الزم المطهر
 أرض (قوله وتضمن البائع به)
 أي الأرض (قوله فليمن من أنه)
 أي المطهر (قوله وبه ما تضمن)

أي نقص مئة بان نقص شيئا لا يرد ما بعد كعوط به العبد (قوله لأن النقص حادث الخ) فقصته أنه لو كان قبل
 الرجوع لأرض لم يجره جرم فليمن الزادى لكن قال غرمه وجب الأرض أي سواء كان قبل الرجوع أو بعده (أقول)
 ولقد وثق نفسه لأن القطع قبل الرجوع نقص حصل بفعل المشتري وتقدم أنه غير مضنون لهما أن يقال إن ما سبق
 مفروض فليمن حصل النقص قبل الجرم وما تضمنه الوصل بعد الجرم وقبل الرجوع وعليه فغير قريب من المال الدائم الحاصل
 قبل الجرم حاصل قبل سبب الرجوع فكان كالأخذ وما تضمنه سبب الرجوع فكان كالحاصل بعده ومع ذلك ففيه ما فيه
 (قوله يعني البائع رجوعه) أي بيمينه (قوله ويغني) أي يستغني به ويظهر قول الشارح الآن تكون المصلحة
 وجوبية ذلك وهو ظاهر

(قوله ذكر زيادة ايضاح) قال سم على مع تأمل (القول) ولعل وجهه ان المسمى مفروض فيه وجد عامه منه وهذا
 بخلافه (قوله ان ثلث الفراس) اي بعد كما اعتد طه اه سم على منهج اى والعقد الخ كوا تاسن الثاني اوسن الثالث
 باذن منه لا تقدم في حال الفلاس وبعبارة الشرح والرضة برجع على ان ثلثا خمسة الشرط وقضيتان الرجوع
 لا يصح بدونه وعليه قال السنوي هل يشترط الاثبات مع الرجوع كما يستنبط كلامه او يكتفى بالاتفاق عليه وعلى كل اذا
 يفعل فهل يجبر عليه او ينقض الرجوع او يبيح بطلانه فيه نظر اه والى بابه ما اقتضاه كلامهم وانه اذا لم يسهل
 (قوله بقتنه) ظاهره مع ما تقدم في باب البيع من انه لا يسهل من العلم لغيره اذ يسهل في العقد متى يعرف قدره
 شهيد كرى العقد ويختار الا كنه هذا ٢٣٦ فان يقول مثله هذا بقتنه وبه يرض على ارباب التجارة يعلم قدرها

ويشترط ذلك ما لم يدرى على
 الامر في حال الفلاس (قوله
 فيقبض اى البائع) قوله بخلاف
 ما لو ذرها في شتر قوله ولو غرس
 الخ (قوله لان الزرع امداد) اى
 وان كان يجزى مراد كما يفهم
 من اطلاقه وفضة التحليل ان
 مثل الزرع في ذلك المشتل الذى
 جرت العادة بانه لا يتوق الا اذا نقل
 الى غير موضعه اذا بلغ الى قدر
 تنضوس وقد يشرب بان هذا يمكن
 ابتداءه في الجلسه وان لم يتم فنحو
 الحقول بخلاف الزرع فانه لا يبق
 في الارض اصلا بعد اواب الحصاد
 فيقبضه بين الثلث والبقية والقلع
 وغرامة ارض النقص لمصدق
 الفراس به وهو ظاهر اطلاقهم
 (قوله فهل احاله) اى ولاجرة
 له مدة يشاء لانه وضع يحق وله امد
 يتقرر وهو ظاهر فيما لو لم يتاخر

يوضع المشتري لبناء او فراس بحق من يمكن منه با (قوله) اى نعم ان يذاب الباع
 وله ان يرجع في الارض ذكر زيادة ايضاح (و) حيث لا يسهل اى ثلث الفراس والبنا
 بقتنه اى لا يجوز الا من كان اذاه الا من جازى به اى ليس له نقله كما من غير رجوع
 ولا يمكن وحيث يفتقر بين المداير بالثمن وثلث البيع بالقيمة والقلع لارض (و)
 بدل ثلثه (قوله) ان يسهل ويصرف ارض نفسه) لان سالى المشتري مبيع كله وانصرف
 يندفع بكل منه اى اذ يذاب البائع لم يطلب منه بخلاف ما لو ذره المشتري واخذها
 البائع لا يتمكن من ذلك لان الزرع امداد فيقتصر على امدد بخلاف الفراس والبنا
 فان اختلفوا في المصلحة (والاظهر انه ليس له ان يرجع فيه او يرضى الفراس والبنا
 للمشتري) ولو بذاب ارض فليس عليه ان يسهل له انصرف والرجوع فانه
 دفع الضرر ولا يزال الضرر بالضرر ولو امتنع من ذلك ثم عا اليه يمكن واستكان اى
 رخصة بان الرجوع فوري بربط تخديره كالمستحضر اى حتى انقضى نوع تزده لسهلة
 الرجوع فلا يربط بماتى من اى ارضى ومودعه به والا كان واذا فعله له كما
 اوصى لثوب ثم حرر عليه نيل اذاه لثمن فاه يرجع فيه ون الصبغ ويكون للمشتري
 شريكاه بالصبغ وقرق الاول ان الصبغ كالمعدا تابعه للثوب (ولو كان المبيع)
 له نيليا كان كانه حطاطا المشتري يشاء او دونها قبل اطراره وده (قوله) اى
 البائع بعد القسط (ان قد قدر المبيع من الحطاط) يكون في الدون وما يحاط به كمنه
 البع قبل اطراره وبعده ولا يجاب طالب البيع وقسمه الثمن كما لا يجبر لتريكه
 لبيع هذا اذا خلطه المشتري فلو خلطه اثنى ضابط البائع ينع نقص الخلط كالصبي
 قله الزركنى ونافى السنويين وببرقوله في باب العصب والخلط لانه لم يرض
 عن وقته الصدا ما وناخر عن ذلك بسبب اقتصاد كعروضه وكل جرادتاخر به عن دراهم في الوقت ودرق

الحصاد وقصر في التأخير المشتري هل للبائع الاجرة ام لا فيه نظرو لا قرب الا لان عروضه مثل ذلك نادرو المشتري صودة
 التأخير مقصده فلازمه الاجرة (قوله فان اختلفوا) يحتمل قوله فان اختلفوا (قوله) اى واحد او متعدد وهل المراد انه اذا
 طلب ذلك تجيب اليه وليس له الاستقلال باخذ لانه بالرجوع فليس الحطاط مشتركة بين البائع والمشتري واحد الشريك
 له الاستقلال بخلافه من المشترك فطلبه قد يخصصه من الغاشي فغيره له (قوله ولا يجاب طالب البيع) مشتركا كان
 او باعنا (قوله فلو خلطه اثنى) اى او البائع لانه حين خلطه قد سدى اى فيقرم ارض النقص فخرما حال الرجوع في العين
 بعد اطراره به بما عزم وان لم يرجع فيها يارب بكل الثمن ويحق ما لو اخلط بنفسه ويحق ان يكون مثل ما لو خلطه المشتري

(هو فباع) اي البائع له
 المالك او نائبه او الخلس بذنه
 مع البائع (قوله انما لو كانت الخ)
 مبيع على قوله وكل الثوب للبائع
 الخ وانه نصريح بانها شركة
 مجزوة لا شوبوع ولو قال ومن
 فوائده ما لو كانت الخ كان له
 في المراء (قوله وزعت على سماء
 باء سبة) او ارتفاع الدوق
 لا بد بها فلاشئ للمفلس وباق
 ذلك فيما مر من نحو الفصلة
 ا ه ج وفي سم يتأمل قوله
 لا يسع ما ا ه ومن وجهه ان
 ارتفاع السوق انما يكون بزيادة
 القيمة حتى زادت قيمته على
 ما كانت قبل كانت الزيادة
 يسعها ويمكن الجواب بان
 المراد انه اتفق شراءه باكثر من
 قن مثله علم ارتفاع السعر
 لا سده (قوله انما لم يقع به)
 اي بان ياخذ ما يتاخر به يسع
 الثوب به بوعا (قوله من جهته)
 اي البائع تصدق جهته بما
 لو كان الرجوع منه او ركب له
 او اوزنه او وليه لو عده هو فلا
 ثم من او غير ذلك وهذا الذي من
 عوده لثوب (قوله وان شاء
 ضارب يثقه) اي المبيع (قوله
 فله الرجوع) اي فهو اوضح
 من عبارة المصنف لان الشركة
 اتحد في الثوب دون الرجوع
 (قوله ما مر) اي قوله وكل الثوب
 للبائع وكل المبيع للمفلس الخ

اي المشتري الثوب (الصفة) ثم يجر عليه (فان زادت اقيمة بسبب الصبغ) (المدرسة)
 المبيع) كان تكون قيمة الثوب قبل الصبغ اربعة والعشرون وحين قد ايد الصبغ
 ا ا ا ا ا ستة (رجع البائع في الثوب والمفلس شرك في الصبغ) فبباع ويكون الثوب
 بينهما اثلاثا واحد. كل الثوب للبائع وكل المبيع للمفلس كالرجوع في الارض على اربع
 الرهنين كاد به ابن المقرئ ونص الشافعي في نظير المستوفى من الصبغ بثمانية ثمان
 لو زادت الزيادة قبل ارتفاع سوق احد هاهنا لزيادة ثلث اربعة حمر. لانه فلو زادت بالارتفاع
 سوقه وزعت عليها بالنسبة وهكذا في سوق الحسن والفساد فاذ اسوى الثوب ل
 الخ والصبغ خمسة وارتفاع سوقه فصار دوق وستة وبه هو الصبغ بثمانية ثمان
 فان اسوى من صبوغا سبعة دون ارتفاع سوقه كان له سبعة (ان زادت القيمة) (المر)
 قيمة المبيع وسعر الثوب به كانه صارت خمسة (تلفظ على الصبغ) لان اربعة
 تفرز وتوزع والثوب قائم به فباع وبالبائع اربعة اخصا من الثوب والمفلس خمسة وار
 لم يزد الثوب شيئا فلاشئ للمفلس وان نقصت قيمة الثوب فلاشئ للبائع معه (ان زادت
 ا ا ا ا ا من قيمة المبيع كان صارت تساوى في مثالا ا ا ا ا ا) (فالاوسع ان الزيادة) كانه
 (المفلس) لانها حصلت قبل فباع الثوب وله نصف الثمن والباقي انما للبائع كالسعر
 المذكور لثلاثة رباع الثمن والمفلس ربعه والثالث انما يوزع عليه ما فيكون البائع ثلثا
 الثمن والمفلس ثلثه (ولو اشترى منه الصبغ) او صبغ به فبباع به عليه ثلث البائع الرجوع
 فان زادت قيمة الثوب بمصروفه على قيمته قبله فانه يكون شركا فيه وان نقصت حسنة
 من ثمن المبيع فادفع ان شاء فثمنه وان شاء ضارب بالجميع او اشترى المبيع
 (والثوب) من واحد وصيغة ثم يجر عليه (رجع البائع) (فبباع) اي في الثوب بسبعة
 لانها عين منه (الا ان تزيد قيمته على قيمة الثوب) قبل المبيع بانها انقصت
 ثم (فيكون فاعده المبيع) لا. عملا كما مر في ارب بثمانية مع الرجوع في الثوب من
 جهته بخلاف ما لو زادت وهو الباقي بعد الاستثناء فهو محل الرجوع فيها فان كانت
 الزيادة تكون قيمة المبيع فالمفلس شرك بالزيادة على وان كانت اقل في ضارب الباقي
 ا a
 ا a
 ا a
 ا a
 ا a
 ا a
 ا a
 ا a
 ا a
 ا a
 ا a
 ا a
 ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا a
 ا ا ا ا ا a
 ا ا ا a
 ا a
 ا

(قوله لا يصح ان المخلص شر من لهما) قال ج ثيبه لم اوتصر بما قولت اعبار غيبة التوب او الصبح ولا قولت اعتبار الزيادة عليه او ان الشخص علم ما في كل ما ذكره في ويظهره ان اقول ان الجوهر في الكل لانه وقت الاحتياج الى التقويم اعرف ما البائع والمخلص فتعبر غيبة التوب حيث غلبت عليه من نحو الصبح وقية نحو الصبح مما يستحقون اعتبارا بجهة مختلفة عن ايهما اول احد هاتين الايتين هما من في ثقب بعض المسيح ان الميراث في الثاني باقل ثقبه يوم القسط والقبض على الباقي بالكتبه باثبات ذاته في غيرات بعض المسيح وهو مضمون على البائع وما خالف ليس كذلك لان الصبح ان كان من المشتري فواضع امن اجنبي فكذلك او من بائع التوب وهو في حكم من مستفاد ببايل ان لم يكن

ان الله الاخر وان قل ان اراده والاضرار ببقية فتمامه او (قوله من خطايا وطمان) اي وكل من فعل ما يجوز الاستغفار عليه وبما ظهر اثره على الحمل بخلاف فهو نقادون بل من كل من فعل ما لا يظهر اثره على الحمل فيس له حبس المبيع فيه انما به اصاحبه وطمانه بالاجرة كذا اثر لحيث (قوله بوضعه عند دول) اي بثمان عليه او ببقية الحاكم عند تنازلهما واصاحبه عند غير دول لان الحق ايهما لا يعد وهما وقضية قوله عند دول ايهما يس مقارن حبه تحت يده وان كان مدلا الارض املكه وعليه مقباه حبس البائع المبيع في اصل الحبس دون مدته فان البائع بمحبته يخطئ ولو غير مدته اذ مدته ليد له خففة لما قبل البيع (قوله وقده) اي جوازا ليس (قوله لتشاره)

(قال يصح ان المخلص شر من لهما) اي الب تعين (بازا) على ثقبه ما لم تكن غيبة التوب ربعة مثلا والصبح درهمين وصارت ثقبه صبحا فاما ثقب المخلص شر من لهما باربع والثاني لا شيء والزيادة لهما بسبب ما ليسه ولوا تبق الفرماء المخلص على قطع الصبح ودرءه نص التوب جاز كالبه والقراس وما صاحب الصبح الذي اشتراها ما لم يصر غير صاحب التوب قلده ويصرف نص التوب واذا التوب قلده مع غرمه نص التوب خاله المتوفى وهل ذلك اذا امكن قلده بقول اهل الخبرة والا فانه عند من لا شيء عن ابن كعب في الاولى وفي حقه الاخير ان ويجوز قلده الصباغ ونحوه مما من شياطين وطمان استوجب على توب قصص ما وصيفه وانما وجه ثقبه حبس التوب المقدر ونحوه بوضعه عند دول حتى يتجسس اجرة كما يجوز ان البائع حبس المبيع لا توفاه المخلص على ان القصاص ونحوه ما عين وبسببه القصاص في تناوبه بجهة الصبغة والبارزى والباقين بما اذا زعمت التهمة بالقبض او الاطلاق حبس بل يا هذا مالك قاله على المخلص فان كان محبوبا عليه بالمخلص ضارب الجبر اجرة والاطا اليه ما يورث زيادة القيمة مستفاد الخياط لتعبر على قيمته مستطوعا القطع المأذون فيه كما تجده المجرور في حبهما وادرك بين وضعه عند دول هاتين البائع حبس المبيع عنده ان مدته اقوى من حبس الاجير وان ذلك المشتري لما يمسقه كان صبيحا فلم يشتر على امره من يد البائع بخلاف ذلك المستاجر متى تلبس التوب المقصود وشعره قبل ثقبه لا مستاجر خفت اجرة كما يستط التمن بثلث المبيع في حل القوض وقضته عدم الفرق بين ثقبه با كذا وفعل الاجير بخلاف فعل المستاجر ما يكون قبضه كالثلاث المشتري للمبيع قبل قبضه ويتبدد النظر في ائلاف الاجنبي اذا كان من ضمن ائلافه والاوجبه ان القيمة التي يضمنها الاجنبي ان رادت بسبب فعل الاجير لم تخط اجرة ولا مستط

(باب الجبر)

او وهو ما كان خطا لا يقال كثير ما يشاهد اننا ثوب مدته اذ لا يساوي اذ ايج قيمته قبل الخطا طاعة لا تاتى قول هذا انما يشاهد من وصف بعض التوب كاستعماله والا فغير الخطا طاعة وقطعه لاجلها لا يورث تنصا او ترى ان كثيرا يجعل حرقه شراء القصاص وشما طه فلو كانت الخطا طاعة والقطع لها يورث في ذلك لما التقدر حرقه (قوله كالوجه المخلص) اي ينسبه ولم ترد التهمة (قوله فان كان) اي المستاجر (قوله ونحوه) اي كتف الاجال المستاجر على عمله الى مكة مثلا ولم يصر (قوله واقبل الاجير) اي ولو هذا ان كان قصص حتى تلفت المين ضمنها والا فلا (قوله والاوجه) اي من التردد (قوله لم تخط اجرة) اي الاجير (باب الجبر)

(قوله يفتح الحاء) اي وكبرها (قوله وهو لغة الخ) اي مطلقا (قوله من التصرفات المالية) قال سم على منبج ع لا يمنع من هذا القيد عدم صحة قولنا الصبي والجنون مطلقا لان ذلك لسلب عبارتهما وهو معنى ثالث على الجراه ومباراة مع وشرا منع من تصرف خاص بسبب خاص اه وهي اولى من عبارة الشارح وجبه الاولى ان قوله المنع من التصرفات المالية ظاهر في ان الام لا تستغرق وهو لا يتحقق الا في الجنون دون الصبي والقبه فان كلامهما يصح منه بعض التصرفات المالية اما السفيه فيصح عنه التدبير وهو مما يتطرق بالموت واما الصبي فيقتد منه بالاذن في دخول الاداء ونحوه فتصحيحه يحتاج الى الاستئذان من الحدود لا يفتي ما فيه (قوله الذي له) اي المولى عليه (قوله لوليه) متعلق باضافة (قوله خذوا على ايدي سفيهاكم) اي بمنعهم من التصرف (قوله ان لم يوف الخ) قد تقدم في المجلس انه اذا استوتت الديون وطلب اربابها من غير اعيان وجوب عليه القسوة فينبغي ان يكون هنا كذلك ولا ينافي ذلك ما ذكرهنا من عدم المزاجه اذ لا يلزم من عدمها جواز الاقدام (قوله فكلهم الزركشي الخ) لعل عبارة الادريجمله غير مشقة على ما ذكره الزركشي من التفصيل فلا يقال كان الادريج ان يقول فكلهم الادريج لان ٢٤٠ الزركشي تبعه (قوله مفرع على هذا) قد يقال لا يتعين تفرعه على ما ذكر

ويصور كلامه بأنه لو اراد التفرع لغير الغرما امتنع ذلك ان كان الدين مستغرقا وجاز في قدر الثلث مما زاد على الدين ان كان غير مستغرق فيكون كلامه في غير قوتية بعض الغرما دون بعض ولا تعارض بين المستثنى ثم رأيت في سم على منبج ما فيه قوله والمرضى في ثلث الخ وسبق في الوصايا انه لو في بعض الغرما لم يراجه فيه وان لم يره بالدين كما قال الشافعي في قول جمع ان من عليه دين مستغرق فيجبر عليه في جميع تركه مراده به بالدية لغيره مع اي بخلاف وقاه

يفتح الحاء وهو لغة المنع وشرا المنع من التصرفات المالية والاصل فيه قوله تعالى وابتلوا السائى حتى اذا بلغوا النكاح او قوله فان كان الذي عليه الحق سفيها واضعفا وقوله لا تؤتوا السفهاء اموالكم الا كان تبه في الجرا لا يتلوا وكفى من البالغ يلوغ النكاح والنصف الصبي والذى لا يستطيع ان يعمل المغلوب على عقله والقبه المبدر واطاعة المال القى به دليل وادراهم قبا وكسوم لوليه تصرف فيه وصح مرفوعا خذوا على ايدي سفيهاكم والجرو فان نزع شرع لمصلحة الغرما (منه جهر المجلس) اي الجبر عليه في ماله كسما سبق بيانه (حق الغرما هو ارضي المهرين) في اعين المهروفة (والمرضى القودنة) فبما زاد على الثلث حيث لا يفي بالجميع ان كان عليه دين مستغرق على ما قاله الادريج وتبعه الزركشي لكن في الوصاية ضد كرماء يستجبر من الثلث ان المريض لو في دين بعض الغرما لم يراجه فيه وان كان على المال جميع الديون وكذا ان لم يوف على المشهور وقيل لهم من اجتهادوا وصى بتقديم بعض الغرما بدية لا تفتد وصيته فكلهم الزركشي مفرع على هذا (والعبد) اي القن (السيدة) والما كتب لسيد موقه تعالى (والمرتد للمسلمين) اي طغهم (ولو اوب) تقدم بعضها وبعضها باقى وأشار بقوله منه الى عدم انحصار هذا النوع فيما ذكره فتدأنها بعضهم الى

الدين فانه واجب عليه بتقديم السبب مر ١٥ وهو عين ما قلناه هذا ويجاب مع هنا بان تقديم بعض الغرما يجوز بخصيص لا تبرع فيه فلا يرد على كلامهم اه (قوله والمرتد للمسلمين) ع منه ايضا الجبر على السبق للعد الذي كاتبه والعبد الحاي والورقة التركية لان هذه رعايتهم في عبادة الشيخ واصله وطير الغريب والجبر على البائع بعد فسخ المشتري بالبيع حتى يدفع الثمن وعلى السائى لمرى في ماله اذا كان على الحربى دين والجبر على المشتري في المبيع قبل القبض وعلى العبد المأذون حتى الغرما على السيد في نفقة الامة المزوجة لا يتصرف فيها حتى يعطيا اهلها وادار العتدة الاقرار والمجلس وعلى المشتري في العبد المشتري بشرط الاعتاق وعلى السيد في أم الولد وعلى المؤجر في العين التى استأجره فضا على العمل فيها كصيف والوصارة اه سم على منبج ويتأمل ما قاله في مسئلة الجبر على البائع بعد فسخ المشتري فانه بالتصريح خرج المبيع عن ملك المشتري وصار الدين دينا في خدمة البائع وليس المبيع مرفوعا به فصار الجبر عليه فيه وكذا يتأمل في الصورة الثانية لها فان مجرد حبس الحربى لا يستلزم دخوله حال الحربى في حبسها به بل معنى الجبر فيه

(قوله والمبذر) لا يذبح كمن بلغ غير مبلغه يتم مع ان حكمه مع كونه في الباب ايضا لما في من ان جهر الصيا الميزول
 يلو قد رشدا فجعل ما بعد البلوغ من احكام الصبا وان كان التحقيق انه ذهب جهر الصبا وشق جهر الصبا (قوله اعم مما
 بعده) اي فان الجنون لا يصدق من تصرفاته املا والعسى يتدبر من تصرفاته كالذن في دخول الما و ايصال الهدية
 والمبذر يتدبر قبوله الشكاح بان من وليه ولا يريجه وليه الاذنه ويصعب عليه لا راقته (قوله كاجر) من يعلم ان المراد بقوله
 ثم وفيه الحق ومصلحته فهو مدعي المكاتب فلا تنافي بين قوله ثم ليسد قوله فلهنا مصلته نفسه وغيره (قوله كالايصاء) بان
 يكون وصيا على غيره والاولى ان يقال المراد به انه لا تصح الوصية منه على اطفاله وان لم يوصوا اياها الا بعد موته واما كونه
 لا يكون وصيا عليهم فقدم من ثني ولاية الايصاء عنه (قوله في الدين) بكسر الهمزة (قوله كالاسلام) اي فلا يصح اسلامه واذالم
 يصح اسلامه فلا تخفى من العبادات كالملازمة الصوم فله الزكوى اخذ من النص هذا كله باقصة للدين اما بالنسبة للاخرة
 فيصح ويدخل الجنة فلما سواوا تلفظ وهو ظاهر ام اضره على ما قاله ٤٤١ الاستاذ ابو اسحق ا شرح الارشاد الكبير

لمح وكتبها اسمهم مائسة
 صرح في ان كلام الاستاذ
 مستور بالاخص لا يقطع لكن الذي
 في الاسناد وقدر تصويره بالاخص
 مع الاظهار وبعبارة الاصه ادفعها
 وقال الاستاذ ابو اسحق واذا اضره
 الميز الاسلام كما اظهره كان من
 القارئين باقصة اه فتأمل قوله
 كما اظهره فانه صرح في تصوير
 كلام الاستاذ بما اذا جع بين
 الاضمار والاظهار وفيما قاله ج
 ونقطة بان كفره بحق وبعبارة
 لاخيه وحقيقة الايمان المانع
 من الخلود في العذاب التسديق
 بملابيه النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو مشتق من هذا الاله وان تلقى

فصوب من صورة بل قال الاذرى هذا باب واسع جدا لا يتصور افرامسا له ووقع شرع
 لمصلحة الجهور عليه وهو ما ذكره بقوله (وه مقصود الباب جهر الجنون والصبي والمبذر)
 بالمجتمعة وسياقي تفسيره وهو كل من هذه الثلاثة اعم مما بعد مرزا الما وري نوطا تالفا
 وهو ما شرع الا من بين بعض مصلحة نفسه وغيره وهو المكاتب كاجر (فبان الجنون تسلب
 الولاية) التابته بالشرع كولاية الشكاح او التقويض كالايصاء والقضاء لانه اذا لم
 يل امر نفسه قاهر غيره اولى به وبالانسلا ب دون الامتناع لان الثاني لا يقيد السلب
 بخلاف الاول بل دليل ان الاحرام طالع من ولاية الشكاح ولا يسلب ولهذا يزوج الحاكم
 دون الابد (واستبعاد الاقوال) لا يقطع في الدين والدين كالاسلام والمعاملات لا تقاها
 قدس وسكوته من الاعمال لانها ما يتغير كاحياء وتلاف مال غيره وتقرر المهر
 وطته وترتيب الحكم على ارضاعه والطاقه واحتياطه واصطباؤه وهذه من كانت
 نوع غير زوالا يعتبر منه كالمدة والهدى ولو احرم شخص ثمن فقتل مسيد الميز به
 جوازه كاجر في باب والصبي كالجنون في الاقوال والاقوال الا ان الصبي المميز يصبر قوله
 في اذن الدخول وايسال الهدية ويصم احرامه بقتن وليه كاجر ونصحه بعبثته ولة ازالة
 المنكرو يشبه عليه كالبالغ قاله في الرضة في باب النفس واما اسلامه على رضى الله
 عنه وهو مسمى فلان الاحكام قبل الهجرة كانت منوطه بالقيود والحق القاضي بالجنون

بالشهادتين قد فدان من غير قصد وبالسبب قد فلف كيف بقعه في الاخرة فمن يفتي ان يكون كالولد المكفرا فيصير ي فيه
 اطلاق الوارد فيهم والراجح منه دخولهم الجنة ثم ايت حج في النسخ المذكور فرض ذلك في الصبي المميز في الجنون وهو
 ظاهر (قوله الهدية) بالصلاة وصا العبادات (قوله يلازم ميراثه) اي فهو مستحق من ضمان ما تلقوه واثارا الى اخرجه
 بقوله اولو واثلا فمال صغيره فان احرم منه وليه في زمن بشوته فهل حكمه كذلك اولو ويفرق بان وليه لم يصبر به عزم التزم
 ما يتربى من نفسه فله به الجزء فيه نظروا قضية يقول الشرح في كتاب الحج قبيل قول الحنف والما تصح مباشرة من المسلم
 الخ والحاصل ان من فعل محظورا وهو غير مجزئ فادية على احد علم الضمان وعليه فقوله هنا احرم ثمن من ليس بقيد فاحرام
 ولبه عنه كذلك (قوله كالبايع) التثنية في اصل الثواب لاني قد اردوا الا الصبي يتاب على فعله من القرائن اقل من ثواب
 فاقه البائع ولعل وجهه عدم خطابه بوجان القياس ان لا ثواب اصلا لهم خطابه بالعبادتكه ائيب ترغيبه في الطاعة فلا
 يتوكلها بعد بلائها ان شاء الله تعالى

(قوله التامم والافروس) في عدم تضييقهما (قوله وتقرئيه) اي الاخلاق (قوله وتقرئيه) اي التفسير (قوله لانه) اي التامم
 (قوله لا يله) معقد (قوله مطلقا) مطلقا قوله والقصر (قوله والافروس) يظهر من التردد) من كلامه وويل المراد منه ان الحكم
 المذكور لا يتبين من خبره اصلي والافروس عند قول الجورجى فان الظاهر الخواص حاصل ان التامم لا يله مطلقا وان الافروس
 التي لا اشارته وويله ولي الجنون (قوله من التردد) اي تردد الاستوى المتقدم (قوله ان يله) اي الافروس سواء كان
 بتوسعه اسليا وطورا (قوله ولي الجنون) اي قوله الاب ثم الجدة (قوله) في القاضي وظاهر هذا الكلام ان الولاية تنبت عليه
 لمن ذكر وان كان له كتابة او عصا وكذا بالاشارة وقال في الخبر ما ان لم تكن لها اشارة مفهومة ولا كتابة فالوجه انها
 كالجنونة في تزويجها الاب ثم الجدة ثم الخا كم دون غيرها وقد يشكك عليه ما اذا كان الشارح في فصل في اركان النكاح الخ من
 قوله يله عند نكاح الافروس بالاشارة ٣٤٢ اتى لا يختص بفهمها النطق وكذا يكاتبه على مالى المجموع وهو محمول على

ما اذا لم تكن له اشارة مفهومة
 ويعدد تركه لا يشطرا به حيث
 اذ فانه صريح في انه لا يله فيهم
 الا ان يقال ان ذلك انما ياتي
 فيما اذا كانت اشارة مفهومة
 لفطن وما هنا فيما اذا لم تكن له
 اشارة اصلا او يفرض بان ذلك
 في افروس العاوض بعد الرد
 وما هنا في احقر افروس موقوف
 في السبا (قوله والجنون) اي دلو
 بالغا (قوله كالصبي المميز) اي في
 اطره في التصرفات المالية
 شرح بروض (قوله فيما ياتي) منه
 صحة الصلاة وعلم المعاقبة على
 تركها وغير ذلك كما يفهم من
 تشبيهه بالصبي لكن مقتضى
 قول شرح الروض اي في الخبر
 عليه في التصرفات المالية انه

التامم والافروس الذي لا يفهم وققرئيه الاذرى به لا يقبل احدا ان التامم تصرف عنه
 وويله وان الافروس المذكور غير ما قل وان استج الى اقله احد ممكنه فليكن هو
 الحاكم ويريد ان التامم شبه الجنون في سلب اعتبار الاقوال وكثير من الافعال فالخلاف
 به من حيث ذلك فقط لانه لا يله مطلقا وان قال بعض المتأخرين لعل كلام القاضي
 محمول على تامم اسوج طول نفسه الى انتظار في امره وكان الاقوال بغيره معشلا وبان
 الافروس الذي لا يفهم وان كان لا يسي مجنونا فهو ملحق بالجنون وقوله وان استج الى
 محل نظرا لانه ان كان غير ما قل كما قاله قوله ولي الجنون ولهذا تردد الاستوى فيمن يكون
 وليم ويحت الجورجى ان محل التردد فيمن عرض لهذا افروس بعد بلوغه امانه يبلغ
 الاكذلك فالظاهر الجزئيان وويله هو الذي يشرف عليه استدامة بطر الصبي اذ لا يرتفع
 اطره الى الوجود غير شديدا وهذا ليس كذلك اه وقوله الظاهر الخ محتمل والذي يظهر من
 التردد ان وويله ولي الجنون كما اقتضاه كلام القاضي وصريح قول الاذرى انه غير ما قل
 والجنون اذا كان له اقل غير كالصبي المميز ياتي في الشك من الثقة واقرء
 واعترضه السبكي والاذرى بان ان زال عنه الجنون والافروس مكلف وصرفه صحيح فان
 بذور كسبه اه ويريد بان شرط التكليف كمال التميز اما اذا فانه فلا يلحقه بالمكلف ولا
 بالجنون لانه مخالف لما تقتضيه الخاقية بالصبي المميز (ويرتفع) سحر الجنون (بالاقافة)
 نعم من غيرك ولا اقتران بشي آخر كاياس وشدة وعقيدته عود الولاية واعتبار الاقوال
 ثم الولاية بالعلية كالقضاء لا تعود الولاية جديدة لعل المراد عود الولاية (دجور)

فما عدا المال كالبائع العاقل فيفقد وجوب الصلاة عليه وعقابه على تركها وانما يعقل اذا قبل
 بشرطه ويعد اذا نفي واشرب انما في غير ذلك من الاحكام وفي سم على حج ما وافق ما قل شرح الروض وعبارته قوله كسي ميز
 قضيته انه يصح منه ما يصح من المميز كالصلاة وهو ظاهر حيث وجب عليه معنى التميز الذي مضطرو وهو كونه بحيث يا كل ويشرب
 ويستحب وحدهما للجميع لكن مقتضى لا يفهم الا كونه مكلفا ولا يفهم من اقله من الثقة عليه اه وصريح قول الشارح
 كالصبي المميز ويدا الاعتراض بان شرط التكليف كمال التميز قصر التشبيه على صحة العبادات فقط دون بقية التكليف (قوله
 كمال التميز) اي الذي مضطرب به على حج فليما يقول وهو كونه بحيث يا كل ويشرب الخ (قوله بالاقافة) اي العافية عن
 الغلب المؤدى الى حالة يحصل منها على حد في الخلق كما صرح به في النكاح (قوله من الولاية بالعلية) كالقضاء (اي والامامة
 والخطابة ونحوها) يستلزم التامم بشرط الواقف والحاضنة والاب والجد فتعذر الولاية بنفس الاقاف من غير ولاية
 جديدة بل يثبت بهم الام اذا كانت وصية

(قوله يكسر الصاد) أي ويحذف زحمها وكسر الباء قال نجر داخلي الأصمى أنه لا بد فيه (قوله والامتحان) عطف: (قوله الصلح) أي لا توهمه (قوله واصل إلينا سن) أي القوي (قوله فمن عجز بالبلوغ) أي كشخ الإسلام (قوله هذا الولي) الإشارة إلى قوله من يرزقه (قوله حكم تصرف الشقي) أي من عجز عليه ومنه حجة نكاحها بذنوبه وعدم حجة تزويج ولها بالأبدون إذن منه بخلاف الصبي (قوله لا يثقل الجرح عنه) بق حكمه وهو ما ذكره الولي برشد فعل يثقل عنه الجراح لأنه يثقلوا الأقرب الثاني ثم يأتي في ج حيث قال بعد قول المصنف لا تقبله الأول ٢٤٣ الاسم أنه لا يصح معالجته ما منه ولا يقتضي إقراره أي الولي أي بالزهد فلا يظهر

الصبا) يكسر الصاد وفتح الباء فمثل المذكور الاتح (يرفع) من حيث الصبا فيمر بالوجه مطلقا (يا لوهوشدا) لقوة تعالى وابتلاو البنى الآية والابتلاء الاختبار والاضعان والرشد الذي كاسر وفي خبر أبي داود لا يتر بعد احتلام والمراد من ابناش الرشد العلية وامل الياش الياشوا يعصيه يرشدا بكما عاليا فيمن عبر بالبلوغ اذن زاد على البلوغ الرشد اذ الاطلاق السلكي ومن لم يرد ارجا الصبا قالوا هذا اولى لان الصبا يمتثل بالجر وكذا التبذر واحكامه ما متفارقة ومن بلغ مبذرا لحكم تصرف حكم تصرف السفيه لاحكم تصرف الصبي ١٥ ولوا دى الرشد بعد بلوغه وانكره وليعلم بقله الجرحه ولا يصفى الولي كالقاضي والقيم يصلح ان كلا من ادعى المزاولان الرشد عما وقف عليه بالاختيار فلا يثبت بقوله لولان الاصل كما قاله الاذوى بضد قوله قبل الظاهر ايضا اذا ظاهره من قرب عهد الصبا بلوغ عدم الرشد لقول قوله في دوام الجرحه الآن تقوم بيته برشده ثم سئل الواووجه التفتا على الاصل في الناس الرشد اوشده فاجاب بان الاصل في من علم الجرحه عليه اى بعد بلوغه استحبابه حتى يغلب على القن وشده بالاختيار وامان جهل حاله فنعقوده حصصه كمن علم رشده (والبلوغ) يحصل باستكمال خمس عشرة سنة) ثمة فمد يد يفتى لوقت صوب ما لم يحكمه يلوامه وايشد اونها من انفصال جميع الواو خبر ابن جريرضى الله عنهم اعرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يجز لي ولم يرفى بلفت وعرضت عليه يوم التندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجاز لي ولم يلف ومراده بقوله وانا ابن اربع عشرة سنة اى طعت فيها وبقوله وانا ابن خمس عشرة سنة اى استكملت لان غزوة احد كانت في شوال السنة ثلاث واخذت في جادى سنة خمس وقد قال القمولى عن الشافعى رضي الله عليه وسلم رد سبعة عشر محيا يلوام انا اربع عشرة سنة لا يرمهم بلفوا عرضوا عليه وهم انا ام خمس عشرة سنة فاجازهم منه يدين ثابت ووافع بن خديج وابن عمر (او عروج المني) لوقت امكانه من ذكر اوق لقوة تعالى واذا بلغ الاطفال امكتم الحلم ليستاذوا وغير دفع الفم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتم والحلم الاحتلام وهو لفتق ارام

من انما شخص فلا يتم الجواب بما ذكر لان بينهما كذا من سيقن كذا جهل وفيه ان الاشكال - ندفع عما ذكرناه صدق عليه بقدر كونه في شخص انما استكمل الخمسة عشر واخذوا بما بعد (قوله ونحوه) في شاطبه ما وجب الفصل ولو احس بالتي في الصفة التي كثر فيها فلم يرض حكم يلوغها وان لم يجب الفصل لا اختلاف فمدرك البيان لان المداد في الفصل على الخروج الى الظاهر وفي البلوغ على الاتزال فانه مـ ولا يدع هذا على قوله السابق ان شاطبه ما وجب الفصل لان المراد ما يكون شأنه اي يجب الفصل لوضوح فليتأمل اهـ على منتهى

(قوله ولا يلحقه) بان يلحق تسع سنين وستة أشهر مدة الحمل (قوله لا يكون الا بضعفه) اي لا يحكم به الا بالاح (قوله لا يثبت
 الا بالده) اي يثبت بنسبه لانكاهه (قوله اذا وطئ) اي وليت وطئ بطريق الفراء لان لحوق الوطئ من الاستلحاق فيه مجزئ
 الامكان من غير ثبوت الوطئ بخلاف لحوق الوطئ من الزوجه فانه يكن فيه بمجرد الامكان بعد الطهر وان لم يطئ له وطئ (قوله انها
 تحل فيه) اي في الكروا لا في كايان (قوله بعض المتأخرين) مراده ج (قوله والاشهر) اي عند اهل الفقه (قوله كما يشترط
 خروج الحي منها) وعليه لو خرج من احد هما ٣٤٤ واستدخلت امرأته ماتت وبطلت له احتياطاً لتسب ولا يحكم بيلوغه

كأمر في زوجة الصبي (قوله
 وقت إمكان الاحتلام) اي فلو
 أثبت قبل إمكان خروج الحي
 لم يحكم بيلوغه (قوله وهذا هو
 الاصح) اي فيحكم بيلوغ الصبي
 وان شهدت بنته بعدم بلوغه خمس
 عشرة سنة وفي حاشية شيخنا
 الزايد ان المذهب خلاف ما قاله
 الماوردي وعبارته قوله قاله
 الماوردي الخ بل يحكم بيلوغه
 بالاجاب فلا يصير البينة اه وهي
 صريحة فيما قلناه (قوله ويجوز
 النظر الى طائفة) اي اما المس فلا
 وله لانه لان معرفة كونه يحتاج
 الى سلق تكني فيه الرتبة وهل
 جواز النظر حيث لم يرتكب
 الحرمة ويعبر فانما الصوفى
 فينبغي حرمة التمسك لمحول
 المقصود بالمس (قوله فليس دليلاً
 للبوغ) اي فلا يتوقف الحكم
 بالبوغ حيث لم يصلم استكمال
 الخمس عشرة سنة على ثباتها بل
 يكفي ثبات العاقبة وليس معناه
 انه اذا ثبت طهته بالنسب لا يحكم

النائم والمراد به هنا خروج الحي في نوم او بظلمة بجماع وغيره فتعبر بما لخروج أهم من
 تعبر أصلاً بالاحتلام وكلام المصنف يقتضي تحقق خروج الحي فلا وقت زوجة الصبي
 بول يلحقه لا يحكم بيلوغه وهو المنصوص وقوله الرافعي في باب العان من الاستحسان لان
 الولد يلحق بالامكان والبوغ لا يكون الا بضعفه وعلى هذا لا يثبت الا بالده اذا وطئ أمته
 وأثبت بولاً وهو كذلك بخلافه بالبقين في ثبوت ايلاده والحكم بيلوغه (ووقت إمكانه
 استكمال تسع سنين) فمرة بالاستقراء والفهم فتعبر بالاستكمال انها تعديدية وهو كذلك
 كأمر وان بحث بعض المتأخرين انها تقر بيسعة كالحيض لان الحيض ضبط له أكمل
 وأكثر فالزمن الذي لا يسع أقل الحيض والطهر وجوده كالعهد بخلاف الحي وسواء
 في ذلك الكروا لا في (وثبات شعر) العانة الخشن الذي يحتاج في ازالته الى الخمر
 لحلق وظاهر ان اسم المنيث لا للثابت وفيه خلاف لاهل الفقه والاشهر انها الثابت
 وان المنيث شعرة يكسرها (وهي يقتضي الحكم بيلوغ ولد الكافر) ومن جهل اسلامه
 اذا كان على فرج واضح او فرج مشكك معاً كما قاله جمع متقدمون ووقت الباقيس
 فيه يجاب عنه بما يأتي من انه دليل على البلوغ بالاحتلام فاشترط كونه على الفرج
 كما يشترط خروج الحي منها وشمل كلامه الكروا لا في وهو كذلك بخلافه للجمهور لما
 صرح من عليه القرطبي كت من سبي بنى فملاحظة فكأنوا اختلروا ومن اثبت الشعر قتل
 ومن لم يثبت لم يقتل فكشفتوا عن عاتق فوجدوا حالاً فثبت لمعاذ في السبي ووقت
 امكاه وقت إمكان الاحتلام ولو لم يصلم وشهد عدلان بان سنة دون خمس عشرة سنة
 لم يحكم بيلوغه بالاثبات قاله الماوردي وقضيه انه دليل البلوغ بالنسب وقال الاسنوي
 كالسبي بغيره انه دليل البلوغ احدهما اه وهذا هو الاصح ويجوز النظر الى عاقبة
 احتضاها معرفة بلوغه لشعره المخرج بها شعر العانة والابط ليس دليلاً للبلوغ لذوره
 دون خمس عشرة سنة ولان اثباتها للدليل على البلوغ لما كثر في العانة في وقتها
 فملاحظة ما فيه من كشف العورة مع الاستغناء عنه وفي معناه المثارب وثقل الصوت
 ونهود الشدى وتوطف الخلقوم وانفراق الارنية وهو ذلك (للمسلم في الاصح) فلا

يكون

يكون عليه قولنا ودورهما دون خمسة عشر روي ج

ما يصح بخلاف ذلك وعبارته يخرج بها ثبات نحو العينة فليس بلوغاً كأمر به الشرح الصغير في الابط والحق به العينة
 والشاذب الاول فان البغوي الحق الابط بالعانة دونه اولى كل ذلك نظير الشعر الخشن من ذلك كالعانة في ذلك واولى الا
 أن يقال ان الاقتصار عليها اي العانة امر تعبدى وهو مخرج منه في ان العينة اذا ثبتت لا يثبت بلوغها على البلوغ حيث لم
 ثبت عاتقها ولكنه نظيره كما ترى فلهذا ما ذكرناه ولا اوجه (قوله ونهود الشدى) اي او ثقاعه قال في المصباح نهى اليتى نهى
 من باب تعبد من باب تقع كعب وأشرف وجارية تاهد وتاهداً أيضاً والجع فاهل (قوله وانفراق الارنية) اي طرف الانف

(قوله كذا) اي في اثبات عاقلهم لا عقولهم (المسلم) قوله وطوبى لها) لغنيته ان الجزية تؤخذ من أولاد المسلمين
تعالى بهم والمقدّمات القبيح الابالترامهم الجزية من ثم قال سم على منهم لالصد ضرب الجزية (قوله اذا اراده) اي
الحلف فلو امتنع منه قتل العكر يلوغه بيات العانة المقضى ٢٤٥ لبلوغه لم يأت بدافع (قوله وكل منهما) اي الحبل
والولادة (قوله قبل الطلاق

بلغة) اي وان زادت المدة على
سنة اشهر كسنة وعمل ماذا
من اعتبار المطلق الطلاق
حيث امكن اجتماعهما في ذلك
الوقت والاقلادة انما تعتبر من
آخر اوقات اسكان الاجتماع
(قوله حكم يلوغه) اي او امي
بهما (قوله بذلك) اي بالاحد
حيث لم يقل به (قوله وبين الحكم
بذلك كورة) اي حيث قلنا بها
والحق فرق بين عدم البلوغ بالاحد
وحصول الايضاح به (قوله
والافوته) اي فيحكم به كورة
بفروج المني من آلة الرجال ولا
يحكم يلوغه وهو مشكل فان
سبب الحكم به كورته كونه منيا
من طريقه المتعاد ومن لازمه
البلوغ فالحكم بايضاحه بالذ كورة
بالمى المذكور وعدم يلوغه
لانظر لمعنى (قوله مع ان لنا
قاية نتقنر) قضيته انه لو امي
اواضحت او وجدنا من ادهما
وقلنا بعدم البلوغ بقتل ثم بلغ
خمس عشرة سنة ولم يعرض
ما يخالف ما ظهر منه انا
لحكم يلوغه بعدم بلوغه انما
عشره ولا نقول تبين ذلك الحكم

بكون علامة على بلوغه لسهولة مراجعة آثاره واقراره المسلمين ولانه منهم في الاثبات
فربما يجهل به او انما العبر وتشوقه للولايين بخلاف خبره بقاته يفضي به الى القتل او
ضرب الجزية وهذا جرى على الاصل والغالب اذا اتى وانقضى ومن تعذرت مراجعة
آثاره المسلمين كذا ويصدق ذلك كافرسي قاضي الاستيصال بالهواء بينه فلعن القتل
للاسقاط جزية ولو كان من أولاد اهل الذمة وطوبى لها والفرق الاحياط لحق المسلمين
في الحالين ويجب تخليفه في الاولى اذا اراده ولا يشكل تخليفه بانه يثبت عباده والاصح
لا يهلل منع كونه يثبت بل هو ثابت بالاصل وانما العلامة هي الاثبات عارضها دعواه
الاستيصال فضعفت دلالة على البلوغ فاحجب لمعنى ما عارضها وايضا فاحياط لحق
الدم قد وجب بخلافه القياس وذلك ان القلت جزية الجوس مع حرمة منا حكمهم علينا وهذا
التقصيل هو المقتضى (وتريد المرأة) عليه (حيضا) لوقت اسكانه السابق بالاجتماع
(وجبلا) وهو غيره بالولادة وكل منهما ليس ببلوغا وانما البلوغ بالانزال والولادة بالمسبورة
بالحبل دليل عليه ومن ثم يحكم بالبلوغ قبلها بمسنة أشهر وخطة فلو أتت المظنة بولده يقين
الزوج حكمنا بالبلوغ لها قبل الطلاق بما هو وسكت المصنف عن الخنثى المشكل
وحكمه انه ان أمي يذ كرموا من من فرجه حكم يلوغه لان وجدنا او احدهما من
أحد الفريقين لجواز أن يظهر من الآخر ما يعارضه كذا قاله الجمهور وهو المقتضى وان
قاله الامام ينفى الحكم يلوغه باحدهما كما يحكم بالايضاح به ثم يغيران ظهر خلافه وقال
الرافعي انه الحق وسكت عليه المصنف واما قول الامام كالحكم بالايضاح به ففرق بين
الرفعة بين الحكم بالبلوغ فذلك وبين الحكم بالذ كورة والافوته بان احتمال ذ كورته
منسلا واحتمال افوته فاذا ظهرت صورية في بعض فوقيت امكانه غلب على
الظن ان ذ كورة او الافوته فتبين الصل بمنع انه لا غاية بعدد حقيقة تنتظر ولا يحكم
بالبلوغ لان الاصل السبب انما يظهر مما يجوز أن يظهر بعد ما يتدح في ترتيب الحكم
عليه مع ان لنا غاية تنتظر وهي استحكال خمس عشرة سنة واما قوله ثم يغيران فقال الاذرى
تغير الحكم فيما يمكن من الاقوال والانحال التي تبق معها الحياة ظاهرا لكن اذا حكمنا
يلوغه رتبنا عليه اثره من القتل بقودودة وغيرهما مع بقاء الشك في البلوغ وفيه بعد
اه وقال المتولي ان وقع ذلك مرة لم يحكم يلوغه وان تكرر حكمناه قال المصنف وهو
حسن غريب قال الاسنوى والاستدلال بالحض على الافوته بالمى عليها او على
الذ كورة قشره التكرار او الامام والرافعي استند في تصويره الاختيار احد الامرين الى

٤٤ به ث يلوغه بفروج التي مثلا وعليه قصر راته الواقعة بعد خروج اى او الحيض وقبل بلوغ السن المذكور وبالطه
الحكم بسببها واحتمال جواز عرض خلافه يمكن ولو بعد (قوله واما قوله) اي الامام (قوله التي تبق معها الحياة) اي قد (قوله
ان وقع ذلك) اي الحيض او المني من الخنثى (قوله هو) اي ما قاله المتولي (قوله حسن) من حيث المعنى غريب من حيث النقل

(قوله فطم) أي من كلام الشارع (قوله فطمه) أي على خاص (قوله لكن) اعتراض على قوله لا منافاة (قوله وهو مستف) قد يتبع بأن المراد بالسداد عدم خروج شيء منه لا السداد بعمدة ونحوها (قوله صدق بالبلوغ الاحتلام) بخلاف مدعيه فالس فلا يقبل إلا بينة (قوله والاكتشف بطل) قضية ما ذكرناه في وقت الدعوى عليه وبعد البلوغ في تصرف صدق بلوغ كان أدعى عليه أنه اشترى من سبتين مثلاً وكان صبياً فادعى حوائه كان بالغا لحلفان حلقه بنى صباه لسكره انما وقع بعد البلوغ فلا يقال فيه ان الصبي لا يملك (قوله حلف عند التهمة) أي بموجب (قوله لا مكررة) قال سم على حج قد يشك على العموم هنا أن دلالة العام كلية يعني أن الحكم متعلق بكل فرد فرد لكل من صلاح المال وصلاح الدين أفراد أكثره فان تعلق الحكم بكل واحد اقتضى ٢٤٦ الاكتفاء في دفع الاموال اليهم بوجود أي فرد من أفراد الصالحين

وهو خلاف مفهومه وان تعلق بالجموع على خلاف الاصل في العام اقتضى أنه لا بد من غاية لكل من الصالحين لأنها من الأفراد فليتأمل اه (أقول) وقد يجب بأن المراد التعلق بالجموع على معنى انه متحقق ما يصدق عليه المجموع وبعد الرشد وهو بهذا المعنى لا يتوقف على بلوغ الغاية (قوله من كبيرة) مطلقا اه ج أي غلبت الطاعات أولا (قوله لأن الاخلال بالرواة ليس بجرام) ومن الاخلال الخافضة على ترك الرواتب أو بعضها فتدبرها الشهادة وليست محرمة وبعبارة شرح الروايات الكبيرة بسلامة سم نصها قالوا يجب ما يشاب على فعله ويعاقب على تركه والمراد بتركه بنفسه عنه اه

القياس على الاخذ بالذكورة أو الالفة فعمل أن صورة ذلك في التكرار اه فعمل من ذلك ان كلام الامام موافق لكلام المتولي وهو وجوب الفصل بفرج التي من غير طهر بقية المعتاد فعمله لا منافاة بين الحبض ونوع التي من الذكركن ذلك المعنى مع انسداد الاصل وهو مستف هنا وصدق مدعي البلوغ باحتلام أو الحبض بلايين وفي خصوصية لانه لا يعرف الامن جهته ولا انه ان صدق فلا يملك والاكتشف بطل مع صفه ثم ان كان من الغزاة وطلب سهم المقاتلة أو اثبات اسمه في الدون حلف ضد التهمة وسباق ذلك في باب الاقرار (والرشد صلاح الدين والمال) جميعا كما نسيره آية فان استبهم منهم رشد لانه مكررة في سياق الشرط وهي العموم وبطل كلامه المكفر فيعتبر فيه ماهو صلاح عند مدعي الدين والمال كما تعلق في الرخصة عن القاضي أبي الطيب وغيره وأقره ثم بين صلاح الدين بقوله (قلا يضل بحر ما يطل العدالة) من كبيرة أو أصدر ا على صغيرة مع عدم غلبة الطاعات العامة واحتراز الجرم عما يمنع قبول الشهادة لاخلال بالرواة كالاكل في السوق فلا يمنع الرشد لان الاخلال بالرواة ليس بجرام على المشهور ولو نرى التنبذ المختلف فيه ففي التعرير والاستد كمران كان يعتقد حله لم يؤثر أو تعريضه فوسهان أو جهه ما التأثير وصلاح المال بقوله (ولا يذبحان يضيع المال) أي حسنه (باحتمال ضع فاحش في المعاملة) ونحوها وهو ما لا يحتفل غالبا كما ساق في الوكالة بخلاف السير كبيع ما يابى أو عشرة بسة وعمل ذلك كما أخذه أو الدرجه الله تعالى عند جهه بهال المعاملة فان كان عالما على أكثر من ثمة كان الزائد صدق فخشية محمود (أو ربه) أي المال وان قل (قد جبر) أو نأوا ونحوهما (أو اتفاقه في حرم) ولو صغيرة لما نهي من قلة الدين والتبذير الجمل بمواقع الحقوق والسرف الجمل بمقادير الحقوق قاله الماوردي في

لا تكليف الا بقل وهو في انتهى الكف والمراد العقاب في الاثرة كما هو المتبادر فلا بد قتال

ادب

أهل يله اختصوا على ترك الاذان أو العهد على وجه مرجوح ولا رد شهادته من وأطلب على ترك رواتب التوافل على ان القزاري أوجب من الاول بأن المقاتلة لم تكن على نفس التركة بل على لازمه وهو الاخلال في الدين وهو جرم اه وفيه نظر ومن الثاني بأن رد الشهادة ليس عقابا بل هو عدم أهلية مرتبة شرعية اه (قوله على المشهور) أي ما لم يكن متصلا بالشهادة (قوله ففي التعرير) الجبري (قوله الاستدكار) القدار (قوله ان كان يعتقد حله) كالخفي (قوله أو تعريضه) كالشافعي (قوله أي حسنه) أي وان لم يكن متولا (قوله كبيع ما يابى أو عشرة بسة) أي من الدماء وهو جرمها الذانير فلا يحتفل ذلك فيها (قوله أو على) ولو كان لا يعطى له شيئا إذ لا تتحقق محاباة متجاوز الصلوة عليه

(قوله وكلام الفزالي الخ) وهو ظاهر بناء على ان الصرف في المال كل القليلة ونحوها ليس بتبذرا وغیر ظاهر على انه تبذیر
 یجوز مع كونه ليس حراما (قوله في الطاعة) سكت عن المباح وولده ايراد الطاعة ما يشهد (قوله ويحمل خلافه) وهو الحق الذي
 فيطبق بالمال فيحرم اضاعته ما يضمنه من عرفا ويحجز بنيه (قوله كالعتق) تصور لوجوده انما الخ (قوله اما في الاولى)
 هي الصدقة ووجوبها غير (قوله مقصدا) اي متوسطا (قوله واما الثانية) ٣٤٧ هي الطاعة والملايس الخ (قوله ويلتذ)
 اي به (قوله وقضية ما تقر بالخ)

وهل يكره نعم قاله المؤلف وهو
 ظاهر (قوله وهو لا يرجو فناء)
 اي حاله والكلام محله حيث لم
 يعلم القرض بجاهه اهـ مع (قوله
 ويصير) اي وجوبا (قوله اي
 اختيروهم) تفسير الابتلاء بما
 ذكره في الثاني ما فهم ان شبه به
 على الخبر الا ان يقال انه لما امر
 باختيارهم دل على انهم ممنوعون
 من التصرف ولا يلزم من ذلك
 ان معنى الابتلاء هو الخبر (قوله
 ووقى الشبهات) هذا يقتضي انه
 لو ارتكب الشبهات لا يكون
 رشيدا وليس مراد الماصر من
 ان صاحب صلاح الدين ان لا يقل
 عمر ما يخل العدالة وانما مراده
 بنقل المبالغة في استكشاف حال
 السبي (قوله فيعتبره التاجر)
 لعل المراد به التاجر عرفا كالبزاز
 لا من بيع وشترى اخذنا من
 قوله الا في وولد السوق الخ
 (قوله من عطف الرديف) اي بناء
 على ان المراد بالما كسبة جميع
 مقدمات البيع والشراء وقوله

أدب الدين والدين وكلام الفزالي يقتضي ترادفها ومراد المصنف بالانفاق الاضاعة
 لانه يقال في الخرج في الطاعة انفاق وفي المكروه والحرم اضاعه وخسران ونحوها
 كلامهم هدم الخلق الاختصاص هنا بالمال وهو محتمل ويحمل خلافه (والاصح ان
 صرفه) اي المال وان كثر (في الصدقة) باقي (وجوه الخبر) هو من عطف العام على
 الخاص وهو وارد شائع في الكتاب والسنة كالعتق (والطاعم والملايس التي لا تليق
 بجاهه ليس بتبذير) اما في الاولى فلما في الصرف في العطين غرض الثواب ولا صرف في التبذير
 كالاخري في الصرف وحقبة الصرف ما لا يكسب حده في العاجل ولا أجرة في الاجل
 وقيل يكون بذلك مذكرا ان يبلغ مفرط في الانفاق وان عرضة ذلك بعد البلوغ مقصدا
 فلا واما في الثانية فلان المال يتخذ لتقبع به ويلتذ وقيل يكون تبذير إعادة وقضية
 ما تقر رآه ليس يحرم ثم ان صرفه في ذلك بطريق الاقتراض له وهو لا يرجو فناء من
 سبب ظاهر فخر كما في قسم الصدقات (ويصير) من جهة الولي ولو غير امس (وشد
 الصبي) في الدين والمال لقوله تعالى وابتلوا السامى اي اختيروهم اما في الدين فبشاهدة
 حاله في العبادات وتجنب المغلورات ووقى الشبهات ومخالطة أهل النسر وانما صير
 بالصبي وان كانت الاتي كذلك لانه ذكر المراد بعد (و) اما في المال فانه (يصفق بالمرايب
 فيعتبره التاجر بالبيع والشراء) اي بقدم ما تم مقصده ما يسهلها عليه ما من عطف
 الرديف والخاص وذلك لما يذكره بعدم علم صحتها من فلا اعتراض عليه خلافاً لما
 زعمه (والما كسبة فيها) وهو طلب النقص مما يطلبه البائع وطلب الزيادة على ما يذنه
 المشتري واذا اختبر في نوع من الباعة كني ولا يحتاج الى اختياره في باقيها كما ذكره الشيخ
 ابو حامد في تعليقه وولد السوق كولد التاجر (ويصير) (ولما زراع) وهو اهم من قول
 المزرع والمزارع فانه القدي يدفع أرضه لمن يزرعها والزراع يتناولها كما يتناول من يزرع
 بنفسه (بازراعوا) والتفت على القوام بها اي اعطاوهم الاجرة وهم من استوجبوا على
 القيام بصالح الزرع من حرث وحصد وحفظ (ويصير المترف) كما اشار اليه الشارح
 بضبطه بالرغ ليشبهه ان العبرة بحال الشخص بالاحتراف ولو ما لا يعرفه اياه حيث لم
 يردوا يصح حجه وعليه يرجع ضمير حقه للمضاف اليه وهو ساخن ويكون فائدة تعميم

أو الاخص يعني بناء على ان المقدمات اهم وان الما كسبة طلب الشراء بدون ما يذكره البائع والبيع كما ذكره المشتري
 (قوله كاذر الشيخ ابو حامد) اي ثم ان ظهر خلافه في غير ذلك النوع تبين عدم رشده (قوله اي اعطاوهم) اي التي عنها عليه
 للدفع للعمل ويكون كالأمره بقرقة الزكاة ونحوها وحيث احتاج الى شرا ما يتقنه عليهم واستفاد بعضهم على عمل بعمله
 اشترط ان يكون المقدم من وليه اهـ سم على منهج بلحق وستأن الاشارة اليه في قوله ليس ذلك محظرا على القول بصحة
 تصرفه الخ (قوله للمضاف اليه) هو قوله الزراع

(قوله ثثقة يوم) أى كل يوم (قوله
وليس ذلك) أى دفع الثقة الخ
(قوله لانه يضر) أى حال اليأس
(قوله من ذلك) أى العبال (قوله
البرزة) أى الكثيرة الشروخ
(قوله لان الولي يهيم في ذلك) أى
لا اداة دوام بهمه عليه (قوله
والاوسمخلافه) أى وهو يقول
شهادة الاجانب (قوله يوق بذلك)
اى الاكتفاء بشهادة الاجانب
(قوله كما قاله ابن المسلم) واصله
على (قوله الزمن المقارب للباوغ)
لعل المراد بالباوغ هنا البلوغ
بالسن ككون سنة أربع عشرة
سنة أو ما يقرب منها لانه هو الذى
يظهر لنا اختلاف الاستلام (قوله
الاول) أى من هذين الوجهين
وهو ان المتبصر وليه أو النساء
والمحامد (قوله لثاني) أى وهو
أن المتبصر على الثاني الحاكم
(قوله يدفع ذلك) كذا أطلقوه
ولو قبل به بانه صوابه بحيث
لا يكون اختلاف الحكم على تعيينه
والاضحه لم يحد اه حج وقد
نعم المرافقة المذكورة من قول
المصنف فاذا أراد ان يقدح الخ
قلته فظاهر ان الولي يكون عنده
وقت الماكسة ويهيم أنه ان لم
يراقبه من

بعد تخصيصه وتوجيه قول الكافي بصحة الولد بقرعة ما يسهو آخيه والاولى وأولى (عما
يتعلق بقرعته) أى حقة أسيان لم يدسواها فيصير ولد انطاش مثلاً بقدر الاجرة وقوله
الامر وهو يضر بان يعطى شيئا من مال الثثقة في حدة شهر في خبر ولهم وما هو هو كافي
الكفاية بتعالجها ثم نقل عن المازدى انه يدفع اليه ثثقة يوم في حدة شهر ثم ثثقة
اسبوع ثم ثثقة شهر وليس ذلك مفرعا على القول بصفة تصرفه لما مر من انه يضمن بذلك
فان أراد العقد عقد الولي كما سياتى والمرفعة الصنعة كما قاله البلوخرى سميت بذلك لانه
يصرف اليها ويصير من لا حرفة لايه بالثثقة على الصال اذا لا يتلون له وان كان ذلك غالبا
(و) يعتبر المراد بما يتعلق بالفرز والقطن من حقة وغيره والفرز يطلق على المصدر
وعلى الفرز قال الاسنوى والظاهر انه انما أراد المصدر يعنى انها هل يقيم نفسه أولا
وكلام المصنف شامل للمرأة البرزة وغيره وهو اوجه من قصر الاذرى على الخلفة اما
البرزة فى بيع الفرز وشراء القطن ومحل ما اقتصر كما افاده السبكي فحين يلقبها الفرز
والقطن اما بنات المولود وهو هم فلا يصح بذلك بل بما يملكه أمهالهن والمختار الولي أيضا
كما لا يخفى ولا ينافيه النص على ان النساء والمحامد يصبرونها لان الولي يهيم في ذلك وعنده
فالاجرة الاكتفاء بما حدهما وقيل لاجن اجتماعهما وقضية هذا النص عدم قبول شهادة
الاجانب لها بالرشد به أفتى ابن خلكان الأوجه خلافه كما قاله الساج الفزائى قال
واجماعه من الشافى لطريق الغالب فى الاختبار دون الزيادة ويؤيد ذلك بما يأتى فى
الشهادات ان الشاهد عليه لا يكفى السؤال من كيفية تصدق عليها ما لم يكن عاملا لانه
قد يظن صحة تصدق عليها اعتمادا على صوتها (وصوت الاطمعة عن البرزة) أى الاتى
والد كرمثا فى ذلك ويقال همر (وهوها) كقارعة وجاجة لانه بذلك يبين الغسطة
وحفظ المال وعدم الاختداع وذلك قوام الرشد والنقض يعتبر به ليصبره الذكر والاتى
ليحصل العلم بالرشد كما قاله ابن المسلم (ويشترط ذكر الاختبار مرتين أو أكثر) بحيث
يغلب على الظن ورشده فلا يكتفى مرة لانه قد يصيب فيها انتفاها (ووقته) اى الاختبار
(قبيل البلوغ) لا يتوابعها التام واليسم يكون قبيل البلوغ والمراد بالقبيلة الزمن
المقارب للبلوغ بحيث يظهر رشده ليسلم اليه المال كما أشار اليه الامام عن الاصحاب
(وقيل بصدقه) ليصير تصرفه ووقته يؤذى الى الجهر على البالغ الرشيد الى اختياره وهو
باطل والمخاطبة للاختبار على الاول كل ولوى والثاني وجهان أحدهما كذلك والثاني
الحاكم فقط ونسب البلورى الاول الى حاسة الاصحاب والثاني الى ابن مريم (فعلى
الاول الاصح) بالرفع كما قاله الشارح (انه لا يصح عقده) لما مر من بطلان تصرفه (يل)
يسلم اليه المال (ويضمن فى الماكسة فاذا أراد العقد عقد الولي) والثاني يصح عقده
لمساجه وعلى الوجهين لو تلف المال فى يد المؤمن لم يضمنه وليه انزهوا ما ورد دفع ذلك له
والاوجه انه يصبره السفيه أيضا فاذا ظهر رشده عقده لانه مكلف (فالويلغ خبر رشيد)

لاختلال صلاح دينه وماله (دام الخير) اي جنسه والاقتضا تقطع حجر المصبي يياؤه
 وشكته حجر السقه كما مر فتصرف في ماله من كان تصرفه قبل ذلك (وان بلغ رشدا
 اقلن) الجهر عنه (يقص البلوغ) أو غير رشيد ثم رشيد بنفس الرشد (وأعطى ماله) ولو
 امرأة يصح تصرفها حيث تد ولا يحتاج الى إذن الزوج (وقيل يشترط ذلك القاضي) لان
 الرشد يحتاج الى نظر واجتهاد وبقائه جريئت من غيرها كمظهر توشع والى إزالة
 الحماكم كغير الجنون وجمع المصنف بين الاشتكك واصطائه المال اشارة لرمذه بمالك
 حيث ذهب الى أنه لا يسلّم لها الا ان تزوجت وبعد ما ذن زوجها ولا يتخذ تبرعها بمنزاد
 على الثالث لم تصرف هوذا وأما ما رواه أبو داود لا تصرف الا باذن زوجها أشارا للشافعي
 لضعفه ويتقيد برحمته يعمل على الاولى (فلو بذر رشدا) اي بعد بلوغه رشدا (حجر)
 اي حجر الحماكم (عليه) دون غيره من أب أو جد لوقوعه في محل الاجهاد وانما حجر عليه
 لاجبة ولا تقوى الشهادة أموالكم اي أموالهم لقوله تعالى وارزقوهم فيها وكسوهن
 وخبر خذوا على أيدي سفهائكم ثم نقل الرواية عن الشافعي استحباب رد الحماكم أمره
 بعد الحجر عليه الى أيه أوجده فان لم يكن فاعصبا لمقتضهم ويستحب الانشاهد على حجر
 السفيه ولو رأى النداء عليه ليعتقب في المعاملة فعل وعلى هذا لو عاد رشيدا لم يشك الا
 برفع الحماكم كما لا يثبت الابه (وقيل يعود الحجر بلا عاده) كجنون وقصره قبل
 الحجر عليه صحيح وهذا هو السفيه الممل على المشهور ويطلق على من بلغ غير رشيد أيضا
 وهذا التصرف غير صحيح ولو غبن في تصرف دون آخر لم يصح عليه تمتددا اجتماع الحجر
 وعدمه في شخص واحد ولا حجر شخصته على نفسه مع السار لان الحق والحق
 بالحجر لم يرد به حقيقته بل دليل لصبر ماله لا يمنع من التصرف ولكن يتحقق عليه المعروف
 من ماله الا ان يحالف عليه اخفاء ماله لشده منه فيمنع من التصرف فيه لان هذا أشد
 من التنبذ (ولو فسق) مع صلاح تصرفه في ماله بعد بلوغه رشدا (لم يصح عليه
 في الاصح) لان الاولين لم يصحوا على الفسقة والشافعي يصح عليه كالاستدامة وكالوخذ
 وقرع الاول بين استدامته بالنسبة للمعتن بالبلوغ وبين ما هنا بان الاصل ثم يهاؤه وهنا
 ثبت الاطلاق الاصل يهاؤه وينه وبين الحجر يعود التنبذ بان النسبة لا يتحقق
 اطلاق المال ولا يمنع بخلاف التنبذ (و) على أنه لا يضمن حجر الحماكم في حود التنبذ
 (من حجر عليه لسفه) اي سوء تصرف (طرا قوله القاضي) لانه الذي بعد الحجر اولية
 الاب ونحوه زالت فصارا نظرا لبلو الولاية العامة (وقيل وليه في الصغر) كما لو بلغ سفيا
 واذا قلنا يعود الحجر ينقض السفه فوسهان أحصهما انه القاضي أيضا وحاصل ذلك أن
 فيه طريقين أحصهما القطع بانه لقاضي قال الرواية ولو شهد عدلان بسفه وجعل اي
 أو امرأة وفسر اقبلت شهادةهما حسبة (ولو طرا بخون قوله وليه في الصغر) وهو الاب
 ثم الجدد (وقيل وليه) القاضي والفرق بين التعمين أن السفه محمده فاحتاج الى

(قوله وان بلغ رشدا) والمراد
 يلو بعد رشدا أن يحكم عليه
 بالرشد باعتبار ما يرى من أحواله
 ولا يتحقق ذلك الا بعد مضي مدة
 يظهر فيها ذلك عرفا فلا يتقيد
 بخصوص الوقت الذي يبلغ فيه
 كوقت الزوال مثلا (قوله اي
 أموالهم) هذا بيان حقيقة
 المعنى المراد من القصد ولا تقدم
 قول الباب ان الضمير للاولياء
 وان الاضافة فيه اليهم تصرفهم
 فيه (قوله فعل) اي نجا (قوله
 وهذا) اي السفيه الذي يذولم
 يصح عليه (قوله لكن يتحقق عليه
 بالمعروف) اي ولكن أراد هذا
 القائل بالحجر عليه انه يتحقق عليه
 الخ (قوله الآن يضاف) متصل
 بقوله لا حجر بشخصه الخ (قوله
 فيمنع) اي بالحجر عليه على ما هو
 ظاهر هذه العبارة لكن جعله
 تفرعا على مقابل الاصح القائل
 بالحجر وما قاله ع ظاهر (قوله ثبت
 الاطلاق) اي اطلاق التصرف
 (قوله على أنه لا يضمن حجر)
 (قوله واذا قلنا يعود الحجر الخ)
 مرجوح (قوله وفسرا) اي
 ما يصلح السفه ومفهومه انهما
 لو لم يصير اليه قبل وهو ظاهر

(قوله حسا) بأن يبلغ رشد ائمه وقوله وأشرعا أى بأن يبلغ صفها ويحرم عليه (قوله وإن أذن الولي) سابق حكم ذلك مع الأذن في المتن فكان الأولى تأخيرها هذا الاله الآن يقال ذكره هنا تبين على ان إطلاق المتن شامل له (قوله لأن نصيب ذلك) في هذا التعليل وما بعد قلبه بالنسبة لأن الولي فانه لا ياتى الا اذا اقتضت المسئلة ذلك فليس فعله اتلافا ولا في معناه ويكتفى في غاية الطر وقف النص على اذن الولي لوقيل بالصحة (قوله ولاتهما) أى البيع والشراء (قوله نعم قال الماوردي الخ) لم يتقدم ذكر الأجابة في كلامه حتى يستقيم مع ما ذكره وكان وجه الاستثناء التنبيه على ان ذكر البيع والشراء مثال وان المقصود بطلان جميع التصرفات المالية (قوله لاستثناءه بما له) يخيد ان المراد بالمقصود ما يحتاج اليه لثبته بأن كان فقرا وبغير المقصود في الاحتياج اليه لكونه غنيلا كن السابدين ٢٥٠ المقصود ما يقابل بأجره لها ويقع عائد وبغير التافه (قوله حيثنذ)

أى حين اذ قد صدقه بأن احتاج اليه وقضيته أنه ليس له اجابه على الكسب اذا كان غنيا بما له ووجهه بأن راحة البدن فلا تكون مقصودة والكسب غير لازم لكن في ع مانعه والولي اجبار السعي والسعي على الكسب ١٩ وظاهره انه لا فرق بين الفنى وغيره وبه صرح ج في الفصل الآتى (قوله لما لم) أى من قوله لأن نصيب الخ وقوله لانه اتلاف وظلمة الاتلاف الخ (قوله ووصية) في خروجها ج ذكره من قوله لما لم سياته الخ فظهر لانه معتبر في الاتفاق دون غيره بوالوصية جاز لا بد من اتفاقا وقد يقال حتى يخرج بالتقدير قطع التقرض المقتضى أو يجعل الضير في قوله فلا كان واجبا التصرف

نظر الحالك بخلاف الجنون (ولا يصح من المجهور عليه لسهه) حسا وأشرعا (بيع) ولو بقبطة أو في الغمة (ولاشراء) وإن أذن الولي وقدر العوض لأن نصيب ذلك يؤول الى ابطال معنى العجز ولاتهما اتلاف أو مظنة الاتلاف لم قال الماوردي له يجازيه ان لم يكن عليه مقصودا في نفسه لاستثناءه بما له لانه لا يتعلق بعنف حيثنذ فاجابة أولى بخلاف ما اذا قد صدقه اذ لوليه اجباره على الكسب حيثنذ لم يتق به في النفقة فلا يعاطى بجوار غيره (ولا اعتاق) حال حياته ولو يعرض كالكتابة لما لم ولو كان به بد الموت كدبير ووصية صح ويكفر في غير القتل كالعين بالصوم كالمسرى للإيضاح ما له بخلاف القتل فان الولي يقتضى عنه له لأن سببه حمل به قتل أدى معصوم على الله تعالى بدليل محاكمه في الطلب عن الموردين عن نفس الشافعي من انه يكفر بالصوم في كفارة الظاهر انظره أن المعقد مقر بانه يجري عليه ابن المقر في فرض وقضية ذلك انه يكفر بالصوم في كفارة الجماع وهو كذلك خلافا لمن ذهب الى تكفيره بالمال فيها ويشترق بين القتل وغيره بأن فبما ذكره من القتل تضمره بان اخرج ماله في كفارة معظم القتل وتشوف الشارع لحفظ النفوس (د) لا هبة منه لما لم بخلاف الهبة لانه ليس بتقويت وانما هو تحصيل ويصح قبوله الهبة دون الوصية لانه تصرف مالى كذا اقتضاء كلام الروضة وجزءه ابن المقر وهو المعقد وجهه أنه غير أهل لثقل بعقد وقبول الوصية ثقل وليس قويا فأناط بالولي ومع قبوله الهبة من اعادة لصلته لا اشتراط اتصال بقبولها بما يجامع كونه ليس بمكمل وقد وجدنا اجابا مع غيبة وليه قال الماوردي واذا احصنا قبول ذلك لا يجوز تسليم الموهوب والوصى به اليه فان سلمها اليه

لا يقيد بكونه اعتاقا (قوله كالعين) أى والظواهر والواقع وفي ج ما يقتضى خلافه وأطال في بانه فراجع ضمن وفي حاشية شيخنا الزبائدي ويكفر في مخيرة بالصوم فقط (هـ) ومفهوما انه يكفر في المرتبة لقتل أو غيره بالاتفاق (قوله بخلاف القتل) عمدا أو غيره (قوله لمسوق الله) حله يقتضى (قوله ليدل محاكمه) توجيهه لتعليل تخصيص الاتفاق بالقتل بأن سببه قتل أدى الخ (قوله خلافا لمن ذهب الخ) منهم ج وهو الاقرب لصحيته به فاستحق الغلط عليه وجوب الاتفاق (قوله لما لم) أى من قوله لأن نصيب الخ (قوله بخلاف الهبة) أى فان سببها من الواهب الرشد صحيحة مع كون الماطب بها سفيها وقوله ويصح الخ بيان لصحة قبوله لانه لا يتوقف على كونه من الولي (قوله مع كونه) أى القبول (قوله ليس مكمل) أى وانما يكمل فيها بالتبضع وهو من الولي (قوله واذا احصنا قبول ذلك) وهو الرابع من الهبة دون الوصية (قوله لا يجوز تسليم الموهوب) قال في شرح الروض ويبحث في الطلب جزاء تسليم الموهوب اليه اذا كان ممن يقرعه منه عقب تسليمه ولو أوجبا كم

(قوله من الموصى) أى الدافع من وراث الموصى (قوله بقوله) أى على المرجوح والراجح أنه لا يملك ذلك لا يقبل وليه ويحوز عود الضمير على الموصى به على أنه من إضافة المصدر لقوله فلا ينافى أن القبول من وليه لانه (قوله لانه اتلاف المال) أى القبل حسب ترتيبه بلا مطقة (قوله أو مظنة اتلافه) أى أن فرض عدم العلم بتمامه المظنة (قوله لم ينفى) أى لا ينفى (قوله وهو أوضح) بل الأولى بفرض المصنف ما قاله الشارع والألم يكن له كالتصرفات المالية بأذن الولى معنى ولا تنفى إلى التناقض فى التصرفات المالية حيث اتفق ما نأخذ من مصنفاتها قطعاً وما يأتى ٢٥١ جريان الخلاف فيها (قوله ما قبله التناقض)

محترز قوله لنفسه (قوله نصيب)

أى إذا كان ياتى وليه ١٥ سم

على مخرج وظاهر المطلاق

الشارح أنه لا فرق بين أذن الولى

وعدمه يوجب ائتمه ما يأتى فى شرح

المخرج فى الوكالة بعد قول

المصنف وشرط فى الوكيل صحة

مباشرة التصرف غالباً من قوله

وخرج بقول غالباً ما استثنى

كثرة فتوى فى طلاق غيره

والسفيه والعبد وهو مذكور

فى الأصل فتوى كل فى قبول

التكاح بغير أذن الولى والسيد

١٥ (قوله وأما الإيجاب) محترز

قوله بقوله فهو لائق بشرط

وهو عندهم أولى لقوله الفصل

(قوله أو أتلقه) أى قبل رشده

أخذ من قول الشارع أمالوقى

بغير رشده الخ (قوله بخلاف

الصبي) أى أنه لا ياتى (قوله من

ضمة) أى ضمة بعد البحر بدل

ما أتلقه قبله (قوله فأن أقام

أى الملك (قوله والافتقار

الخ) محترز (قوله وفيه نظر) لعل

محترز قوله من غير محجور عليه

بها الملك ما منع ثم نفى كقوله واستظهره ١٥ وهو شامل لما لو طالبه قبل الرشد واستمع من الأداء ويوجب

بامتناعه ما رتب على العين بلا أن من مالكه اقتتل معتزلة القصص ثم رأيه كذلك فصق الروض (قوله فلو نكح) أى رشده

ضمن الموصى به دون الموهوب لانه ملك الموصى به بقوله بخلاف الموهوب (و) لا (تكاح) قبله لنفسه (بغير أذن وليه) لانه اتلاف المال أو مظنة اتلافه وقوله بغير أذن وليه قال الشارع قيدى الجميع لرعاية الخلاف إلا فى التقيمين الفصل نصع المقهور وذهب غيره إلى عوده لتكاح خاتمة أذهواقى يصح بالأذن دون ما قبله كجاسافى وهو أوضح أتاقوله التكاح لغيره بالو كالة نصيب كقوله الرافى فى الوكالة وأما الإيجاب فلا مطلقاً إلا ما لا ولا وكالة ولو ياتى الولى (قوله واشترى وأقرض) من غير محجور عليه (وقبض) بأذنه أو بالقبض (وتف المأخوذ فيه) قبل المطالبة برده (أو أتلقه فلا ضمان فى الحال ولا بعد ذلك الجبر) لكنه ياتى لأنه مكلف بخلاف الصبي وقضية كلامه كضرورة عدم الضمان ظاهراً وباطناً به صرح الإمام والغزالي وصحبه صاحب الإفصاح وحكاة فى البحر من ابن أبى هريرة وهو المقتد وما نقل من نص الام فى باب الأقرض من ضمانه بعد اتفق كل الجبر حكاة الامام والغزالي وصحبه صاحب اللمع فى باب البيع أمالوقى بغير رشده ثم أتلقه ضمنه وكذا لو تقبضه أمكنه رده بغير رشده فلو قال مالكه إنما أتلقه بغير رشده وقال أخذه بل قبله فان أقام ضمانه برشده مال اتلافه فمروم والا فبالقبض تصديق أخذه بينه وبينه فلو قاله الأذى قال وكل ذلك فحقه فقام له ١٥ وكذا صحيح جارعى القواعد ما قبله ذلك من محجور عليه أو من غيره بغير أذنه أو تلف بعد المطالبة فانه يضمنه كما نقل القطع به فى العورتين الأولين فى الروضة عن الأصحاب ويوجب ابن القسرى فى الثالثة وقفاً لتصريح السيد فى اقتصاد المصنف على الشراء والقرض مثلاً فلو نكح ووطئ لم يلزمه شئ كاصح به هو فى باب التكاح (سواء حمل من علمه أو جهل) لأن من علمه سلطه على اتلافه بأبوابه وكان من حقه أن يعصم قبل معاملته وما ذكره المصنف من عدم اتيانه جهزاً بعد سواء وبأوبدل أم لغة صحيحة كجاسافى فى باب الزدة أن شاء الله تعالى (ويصح بأذن الولى نكاحه) على ماسافى فى باب التكاح فانه أعادها ثم وسافى الكلام عليها مبسوطاً (لا التصرف المالى فى الأصح) لأن عبارة مسلوحة كالأذن

وجهه أن الحادث بقدر ما قرب زمانه ويوجب بأن الأصل عدم الضمان (قوله أمالوقى ذلك الخ) محترز قوله من غير محجور عليه (قوله أو أتلقه بعد المطالبة) أى أو يدونها وأمكنه الرضى بغير رشده كقوله وكذا لو تلف وقد أمكنه الخ وبصورة ج وأطال به بها الملك ما منع ثم نفى كقوله واستظهره ١٥ وهو شامل لما لو طالبه قبل الرشد واستمع من الأداء ويوجب بامتناعه ما رتب على العين بلا أن من مالكه اقتتل معتزلة القصص ثم رأيه كذلك فصق الروض (قوله فلو نكح) أى رشده كما يأتى مختارة بخلاف السفيه المكره وهو المصحب لهن مهر المثل

(قوله ويستثنى من إطلاقه) أي المستثنى (قوله والواجب) أي الضم والاعتناء به عليه فليخرج الصبي وصار ج وبحث
 الباقين أن تختلف أشر الأضرار الصبي وقد يقال الأضرار يجوز ولا دخل له بعد فاسد فلا ضرورة للصبي فيها (قوله في
 الطعام) وثنى أن يطلق بالطعام غيره من كل ما رغب إليه ضرره من ضرر ملبوس وضرر كونه بحيث لو ترك له ذلك وقد يفرق بين
 الطعام وغيره وإن الحاجة إلى الطعام أكثر مما يثبت في شرح الروض ما يصرح بما فيه أيضا حيث قال في الطعام وهو ما قال
 ج وقد يقال الأضرار يجوز ولا أخذ ولو بعد فاسد فلا ضرورة للصبي هنا فيهما أي الصبي والصبي وإن قطع جبالا ما في
 الصبي ٨١ ويمكن الجواب بما قاله من نقل الصلة لا تمتنع الباقين من تسليمه بالعقد أو بالتسليم وذلك قد يؤول إلى الهلاك قلنا بالصلة
 حفظ النفس من الهلاك (قوله وعقد الجزية يد تار) بأن كان حيا وقبل عقد الجزية من الإمام يد تار (قوله ما ذن وليه)
 مثل ما لو قبضه في غيبة وليه ما ذن منه فتراه نعمة المدين ثم إذا تقضى عليه بعد قبضه هل يضمنه الولي لتقصيره ما ذن له في القبض
 وعدمه من القيمة بعد القبض أولا فيه قلنا ٢٥٢ ولا يبعد الأول لما تقدم ٨١ ثم رأيت في سم يفتي أن الحاصل

لصبي والثاني في صم كالتمسك وقرق الأول بأن المقصود بإعتر عليه حفظ المال دون
 التمسك ومحل الخلاف إذا من لم يوليه وقد فها نحن والآخر يصح جزما وفيما إذا كان
 بعض كالمسح فلو خلاصه كمنع وجهه لم يصح جزما أيضا ويستثنى من إطلاقه ما لو
 انتهى إلى الضرورة في الطعام فيجوز التصرف فيها كما يشهه الإمام وما لو صالح عن
 قصاص ولو على أقل من الدية لأن ما لعفو بها ما يبدل أولى وأولى عليه ولو على أكثر من الدية
 مسماة لروح وعقد الجزية يد تار وقصد به ما ذن وليه كما هو مع متاخرين وما لو
 سمع قائلا يقول من ردني عبدي فله كذا فترد استحق الجمل كسأني في الجملة لأن
 الصبي يتحققه قاله التار أولى وما لو وقع في الأمر تقضى نفسه جبال سم وما لو قضى بلدا
 لقسمها على أن تكون الأرض تناوي وتكون نواحيها فانه يصح (ولاصح الإقرار) بتمسك
 كالأب لا أنتم ولا (دين) في معاملة أسندوه به إلى ما (قبل الجوار) إلى (المال) بصفه
 كالصبي ولا يقبل إقراره بعين في يد حال الجبر (وكذا بالاتلاف للمال) أو بجنابة فوجب
 المال (في الإظهار) كدين المعاملة والثاني يقبل لأنه إذا باشر الاتلاف يضمن فإذا
 أقر به قبل ويدان الصبي يضمن بالاتلاف ولا يقبل إقراره بجزء ما وأفهم تصديره بقبضه
 عدم المطالبة حال الجبر ويصدق كظواهر أو باطنا وهو كذلك كما هو ويحصل القول
 بلزوم ذلك بلطائنا إذا كان صادقا على ما إذا كان ميبه مقدما على الجبر أو مضنا فبهم

أن قبض دونه بغير إذن وليه
 لا يضمنه فلا يبرأ الدافع ولا يضمن
 الولي مطلقا أما ما ذن من قبضه
 ويضمن الولي أن قصر بأن
 تلفت فيه بعد تمكن الولي
 من زهرها أو قبض أصابعه بأن
 وليه معتد به فبما الدافع مطلقا
 ثم إن قصر الولي ضمن والأفلاخان
 قبضها بغير إذنه فإن قصر الولي
 في زهرها ضمن والأضيق الدافع
 وسأق لشراح كلامه أفتى ذلك
 ويتأصله ثم قرأ بوجه ٨١
 وفتية قوة أن قبض دونه بغير
 إذن وليه لا يضمنه أم يجب على
 وليه أخذه منه ورده للمدعي ثم
 يستعده منه أو يأذنه في دفعه

للمدعي عليه ثانيا بعد قبضه فلا وراد التصرف فيه قبل رد له عليه الدين لم
 يصح ولكنه فرد للمدعي عليه إذ في قبضه من المولى عليه ويضيق فمن يمكن فيه القبض (قوله وما الوهم قائلا) عبارة سم على
 منهج في النظام نعم الجملة اتهمه يستحق المسعى وصرح بذلك صاحب التمهيد في الصبي ٨١ وفتيته أن الحكم لا يتقدم
 ذكره الشارح حتى لو قاله الملك جاهل على رد عبدي بكذا سم وزعمه المسعى وهو ظاهر لأنه إذا أكتفى بالسماح من غير
 الملك فلا يسمع السماح منه أولى (قوله سم) يشعر بأن هذا يكون بعد حتى وعقب الصلة والتساقا فغير العقود والعبادات
 لا يضمنها وطعن أي أنواع العقود هذا شامل ثم ظاهر كلامه أن الحر في ملك ما قبضه منه لكن ساق في السر له لا يملكه
 (قوله وما لو قضى بلدا) أي من بلاد الكفار وكان في الواقع سقها (قوله أو بجنابة) أي سواء أسندها للمقبل الجبر أو لم يسند
 (قوله أو مضنا) أي كاتلافه (قوله غيبه) أي الجبر (قوله لم أو أقر بعد رده) ولو سئل بعد رده هل أتلف أو لا يرب عليه الإقرار
 بما يملكه من نفسه ولم يرها وقبل رده وجب عليه الإقرار لكن لا يرب بما أقر به والحاصل على أن ما لم يرها لا يرب بما أقر به

ولا يمكن وضعه عليه بمقدار ما كان له من قوة فقبل النظر بانقض ما خلفه الخلاف ما باشر اختلافه مستنداً الى مقتضى
 ما مضى ان ما لا يثبت عليه بنية ضمنه ان كان صادراً من غيره ما طنا وان لم يضمنه بتقدير اقامته البينة عليه لا يلزمه الظاهر
 ولا يلحق (قوله كان أثبت) اي قبل النظر او بعد (قوله بالحد والقصاص) اي هو جمع ما (قوله قطع) كان قلت كيف يقطع مع
 هذا القطع يتوقف على طلب المال المثل وهذا لا يطلب وايضا اقرار ما مال منى قلت هنا طلب صوري لان النظر يطلب من
 المقرر ما اقر به ولا يلزمه المال اي الذي قطع عليه (قوله ولو ما استحق القصاص) لا يقال هذا مستفاد من قوله السابق وما
 لو صالح من قصاص الخ لا تقول ذلك الموقوف في المثل وبث البينة وما هنا في قصاص ثبت باقراره وصداقه الخ ثبت المال على
 الصحيح اه وكتب عليه ع النظر ما يقابل به حل هو عدم ثبوت المال بالكلية اهل زوم الامة الظاهر الثاني اه وصريح ما ذكره انه
 لم ير الخايل مصرحاً في كلامهم ولعل هذا حكمة عدم ذكر الشارح لهذا الخلاف (قوله بعد اقراره) اي المجهور وعليه (قوله
 على مال) استحق بقاء (قوله يصح طلاقه) اي اجماعاً (قوله واضرب) Tor اي وهو العين في رد الامتعة على كلامه
 حنف والاصل ما رواه ترمذيه
 اوامته (قوله ونحوها) كاستيفاء
 القصاص وهذا التقضي (قوله
 لكن يسلم المال) اي في التلغ
 (قوله الى وليه) او اليه باذن وليه
 لما عمن صحت قبضه منه لا لأن
 وعمله ما يتعلق باعطائه كافي
 ج وصداقه وما يتعلق باعطائه كان
 أمطيق كذا فانت طالق لا بدق
 الوقوع من أخذه ولو بغير إذن
 وليه ولا ضمن الزوجة قبله
 لا ضرارها اليه ولا له
 الا بالقبض اه (قوله كان
 اي المجهور وعليه (قوله أبدلت)
 اي ما لم تصر مستوفاة فان صارت
 كذلك وتبرجها أخذه أخرى

لأقر به بدشده بانه كان أثبت ما لا يلزمه الآن قطعاً كما تعلق زيادة الرخصة في باب
 الاقرار من ابن كج (ويصح) اقراره (بالحد والقصاص) لعدم تعلقهما بالمال وليعد
 التهمة وسائر التهمة بانتمائها الى ذات ولو كان الحد سرقة قطع ولا يلزمه المال ولو ضا
 مستحق القصاص بعد اقراره على مال ثبت لانه تعلق باختيار غيره لا باقراره (ويصح
 طلاقه) ورجعت (وشلعه) ورجعت ولو باقل من مهر مثلها (ويصح) (ظواهره) ولا يلزمه
 (ونفيه بالنسب) لما رواه ترمذيه (بلعان) او غيره ونحوها لانها ما عدا التلغ لا تعلق لها
 بالمالي الذي جهر لا بهما ما التلغ فكما تطلق بل أولى وهو خاص بالرجل المعنى المذكور
 لكن يسلم المال الى وليه فان كان مطلقاً فليس جارية ان احتاج الى الوطء فان كرهها
 أبطلت كسابقه ولو طلق كغير النكاح وعلم بما تقر وان قوله بلعان مثال ويصح
 استعماله بالنسب ويتفق عليه من يت المال ولو اقر باستلادته لم يقبل قوله كافي
 الرخصة فلم يثبت كون الموطأ فراهه وولدت له الامكان ثبت الاستلاد قاله السبكي
 لكنه في الحقيقة لم يثبت باقراره (وحكمه في العادة) البدنية واجبة ومندوبة
 (كارتيد) لاجتماع شرائطه اتماماً ونية المال كمدقة التعرّج فليس كارتيد
 فيه ومنه ما فيه ولا يتصرف مالي كما اشار اليه بقوله (لكن لا يفرق الزكاة بنفسه) لما
 تقرنهم ان اذن له وبموجه المادفوع اليه مع صرفه كتنطير في الصي المميز ولا يجوز

وهكذا (قوله لم يحا ققرر) اي وهو قوله واضرب (قوله ونفق عليه من بيت المال)
 انظر هل يكون ذلك مجازاً او قرأه كافي القسط الاقر الثاني ان تبين المعهود المستحق مال قبل الاستحقاق او بعده وقبل
 الانفاق عليه من بيت المال ف يرجع عليه لانه انما اتفق عليه لعدم مال له او مال طرأ له مال بعد او مالا مستحق له وشبهه افلا
 يرجع على ما له بما اتفق عليه لانه لم تكن في نفسه متعلقة بحاله الحاصل وهذا كالاتفاق على التفرق من بيت المال اذا طرأ له
 مال بعد وكتب ايضا قوله من بيت المال اي لان اقراره المؤقت الى تقويت المال ليس لغو فقبل ثبوت النسب لانه مجرد
 ثبوت النسب لا يوثق عليه مال وانما فيما يتعلق بالثقة خذوا من التفويت لمال هو فيني انه اذا اراد يطالب بالثقة عليه
 ولا يحتاج الى اقرار جديد لثبوت النسب باقراره الثابت (قوله لم يقبل قوله) اي لتفويت المال على نفسه (قوله لم يثبت) اي
 بينه وبين شهوده وطاً (قوله ما منذور) محذور قوله البدنية (قوله كمدقة التعرّج) اي ولو من موته (قوله لما تقر)
 اي من المتصور من المجر عليه حفظ ماله

(قوله فلو قيل) انصح المراجعة المذكورة (قوله ثم ينبغي) اي يجب (قوله اوتابيه) فان يحضر الولي ولا تابة فان علم ان حصره
اعتد به وان تم صدم الحضور لانه واجب المصلحة والاعتد ولا يضمن المصروف اسم على منج (قوله فلو نحوها) كمنما اعطى
والانصبة المذكورة قليل اعطى (قوله فياذكر) اي من قوله في القيمة (قوله الى زوال بجره) فلا يجوز زواله من حصره من قبله فذلك
اعطى وهل يجب على الواثبات الوفا من تركه اذا مات لم يسلم ذلك اعطى اولاً فيه تنظر والا قرب الاول لثبوته في حصره وكتب ايضا
قوله الى زوال بجره وعليه في الفرق بينه وبين تدريس الج بصد اعطى جرحه في حصره منه يخرج مع من يراعيه ويصرف عليه من
ماله المبرجوسه ولا يؤثر في ذلك اعطى بجره الا ان يقال اعطى الغلب فيه الاعمال البنية فليظن الى الاحتياج الى
ما يصره من المال بخلاف المذكور ان المصروف منه هو المال لا غير (قوله او قضاء) اي لما افسده قبل اعطى مطلقاً او بعده
وكان فرضاً على ما ياتي في قوله لو فسد حصره المقرض الخ (قوله وهو الاصح) اي بالنظر لا كتمسائه فلا ياتي انهم سلكوا به
منه فاجاز الشروع في بعضها (قوله فلو نحوها) ٣٥٤ من تفرقة فيه) اي وينبغي ان يستحق اجره مثل خروجهم معه وحصره

عليه ان فوت خروج جميعهم وكان
فخيراً او احتاج بسبب الخروج
الى زيادة بصرفها على موته
حضر كاجرة المركب ونحوها
(قوله ثم ان قصر السفر) اي
بان كان دون مسافة القصر
(قوله لبار) اي فان ائتمه ابدل
ولا ضمان على الولي بل وان ائتمه
ومثله الاول ما لو سرق او تلف
بلا تقصير (قوله ولو فسد
حصره المقرض) مفهومه انه
لا يجب عليه قضاء المتعوض اذا
فسد وله غير ما ادفع لاجب
وعبارة ج يجمع فرض ولو تدرا
بعد اعطى وقضاء ولو لم افسد مال
صفه اه وهي شاملة لما افسده
الاجنبى فكيف في علمه ينبغي كما قاله الاذرى ان يكون ذلك حصره الولي اوتابيه لاحتقال
تلقاه الى لو خلا به او دفعه اصره كذا والكفاة ونحوها كاز كان في ذلك وقد رد في
قيمة المال صحيح بدون عن مال المراجعة فذلك كثر ثبوته في حصره الى زوال بجره
كما قاله السبكي وغيره (واذا احرم) حال الجرح (يجمع فرض) اصلي او قضاء او مندوب بل
اعطى وبعد ما اذا سلك به سلك واجب الشروع وهو الاصح (اعطى الولي كفايته لشقة
يتبقى عليه في طرقة) ولو باجرة او يخرج الولي معه خوفاً من تفرقة فيه وظاهر ان
الحكم كذلك اذا اراد السفر لاجراء وان العمرة كالجرح فيجوز كرم ان قصر السفر
ورأى الولي دفعها لم يمانع في بعضها ولو فسد حصره المقرض بالجماع في حال سفره
لزمه المضي فيه والقضاء بصلته الولي فحقه القضاء كما اقتضاه اطلاق كلامه ومقتضى
اطلاقهم كما قاله الاسنوي ان الحج الذي استوجبه قبل اعطى الى اداءه لم يحكم ما تقدم وما
ادعه الاسنوي من ان الصواب حذف الايام من ثقة لان اعطى يتمدى الى اثنين بنفسه
يرجعوا في ذلك التقوية (واذا احرم) حال الجرح (بشروع) من حج او عرفة او يستدبره
اعطى وعلمنا بسلكهم فاجاز الشروع وهو مقابل الاصح (وزادت مودة سفره) لاقام
التسك او اتان به (على ثقته الموهوبة) في الحضر (فقلو في حصره) من الاقام والاثبات
به صيانة له وظاهر كلامه حصره اصره بدون اذن ولده ويقرب منه وبين العسبي المميز

من التعارض حال حصره وفيه ايضاً ان من افترض مالوا احرم يتطوع ثم يحصر عليه قبل اقامه لانما
لزمه التقى فيه صافرضاً اه وهو معنى قول الشارح الا في مالوا احرم الخ (قوله ويصطبه الولي فحقه القضاء) اي ولو تذكر ذلك
منهم ارادوا في اقامته (قوله تقوية) يتأمل فان لام التقوية هي الايام الزائدة تقوية العامل الضيف ما يتقدم
معه وفيه عليه او كونه فرعان العمل كالم القائل وما خالف كذلك فان العامل فيه اعطى وهو قبل ما يتقدم معه (قوله واذا
احرم) اي او صافر ليصرم اه ج (قوله فقلو في حصره) ظاهراً انه يحصر بين المنع وعدمه ينبغي وجوبه عليه اخذاً من قول الشارح
صيانة له (قوله الا لانيان به) قال ج كما يصرح به كلامهم خلافاً لما لا يه ان الرضعت من ائمه له المنع من اصل السفر
لا لاولاد له على ذاهبه وما علل به بأن هولاء على ذاته بالقسبة لم يات في اعيان ماله ولا شك ان الشر كذلك اه وخصيته
انه اذا اقام سفره افسد او نحو الى تفرق في ارض البلد او اثارها بحيث لا يتربط على ذلك شباع ماله بوجه ليس لوليه منع
من ذلك وان ترتيب عليه اختلاطه بمن لا تصلح مرافقتهم وبقية خلافه

(قوله عدم المقتضى) أى القاطرة (قوله عدم العداوة) القول بما لا يملك على المحل (قوله لا ولاية على كونه) أى في غير ما يملك
 وكان الأولى ما خبرنا من كونه قد تم التنازع (قوله وصبر له) أى تبقى الولاية بالتصرف بالنسبة لما كرم يصبر ما ينهى بالنسبة
 للاب والبلد (قوله لكن) أى التصريح (قوله بالنسبة إلى المحل كرم) أى ومنه غير من ثم وجد في مقتضى القول بالشرع فقط
 قال بعضهم ومنه غير من ذلك ثم وصيحا وكثرة قوله قال بعضهم الخ على ما في الأصل اكتفاء بقوله قبل وقضية تعيين المصلي
 الخ لكن على هذا تأمل قوله فلا نأمنه ما في الخ فان ملنا على ما ذكره من عدم ولاية الاب والجد وغيرهما مع ذلك كيف
 يتم قوله لعله على منسوب الاب والجد فليراجع ٢٥٦ فلن قضية قوله فلا ينافي الخ تخصيص عدم الولاية بالحق فقط (قوله

ثم وصيحا) ولو ما بل هي أولى
 (قوله وشرطه) أى الوصي (قوله
 العداوة) أى الباطنة كما يأتي
 (قوله من الضبط) كصعوباته
 ومنه يعلم ان المراد بالتنازع الاع
 من تالف العيينة حاب المنفعة
 وان كانت العين باقية فلا كانه
 مقدار يملكه الخى المال دون بلد
 المصلي اجرة قاضى بلده ماله
 بالمصلحة ولا تصح اجارة من قاضى
 بلده المصلي لانه انما يتصرف في محل
 ولا يشته وليس بلد المال منها (قوله
 ولقاضى بلده) قال ج المراءيل
 المولى عليه وطنه وان سافر عنه
 بقصد الرجوع اليه اه وقضيته
 انه لو سافر من بلده الى مكان اخر
 لقاضى بلد المال التصرف فيه
 بالبيع وهو الا اذا كان فيه
 شعبة لا نقية كان اشرف على
 التمس (قوله انما هو) أى بارامه
 اليه (قوله في مال مجبورهم) أى
 المجهور عليهم من المذكورين
 (قوله ولا يتنص) أى ويصدق في
 ذلك حيث يصدق الوصى والقيم

بان ادى شقة لا تعلق الى آخر ما ياتي (قوله كانت الولاية للمسلمين) بل عليهم أى عند عدم الخوف على
 النفس او المال وان قل أو غيرهما كما هو ظاهر على سائر التصرفات في هذه النقطه اه ج (قوله نعم لهم الاتفاق) أى وعنده
 لكن جارية نعم العصبية أى العمل عند فقد الولي الاتفاق الخ (قوله وعنده عند غيبة وليه) أى عليه نواصير الولي وانكر
 انهم انفقوا عليه ما أخفق من ملكه وان فعلهم كان بغير الحيلة فالظاهر تصديق الولي عليهم اليقينة لعداوة قوله كالصبي في
 ذلك) أى في ان العصبية الاتفاق عليهم عند غيبة الولي

(قوله من لم يفرغ من شيء) أي لينا في الاتفاق عليه في تأديبه وتعليمه (قوله واستأجره الخ) فلو ترك الاستماع عليه وصرف ماله عليه في النقطة فهل يضعه أو لا يضعه نظرو قياس ما يأتي في فلو تركه هجرة العقاد حتى خرب الضمان وقد فرق بأن تركه الهجاء يؤدي إلى الفساد المال وتركه الاستماع يؤدي إلى عدم التصيل ٣٥٧ وان ترتب عليه ضياع المالك في النقطة (قوله

لتفليس الباقي) أي وإن كان ما بينه وبينه ما يستحقه التفاوت بينه وبين ما يسترجعه من النظام قليل (قوله كما يستأنس بذلك) لم يقل ويستدل بذلك الخ لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره (قوله أجيروا الولي) أي حيث احتاج إليه في النقطة على ما يشعر به قوله لم يفرغ من شيء في قوله فيعاسر إن ولي السفيه يصير على الكسب حيث احتاج إليه وقضية أنه لا يبيعه وإن كان غنيا ولا على ما زاد على قدر ثقته وفي حججهم صرحوا بأن ولي السفي يصير على الكسب ولو كان غنيا (قوله من ربحه) أي غلبه (قوله في ذين أمن) مضمومه أنه لو احتل ثلثه في السر استمتع عليه وفي سم على منبج فيه تردد فليسوا جمع والأقرب المقهور المذسكور حيث قرى جانب الخوف (قوله وإن ظلمت السلامة) ظاهره ولوعين طريقه وهو كذلك حيث لم تدع ضرورة إلى السفيرة (قوله عند غلبتها) أي السلامة (قوله أركاب البهائم) أي التي تغير السفي البصر (قوله

من لم يفرغ من شيء) (قوله الولي) أي أبا أو غيره (بالصلية) وجوب بالقوله تعالى ولا تصرفوا مال اليتيم إلا إلى أهله أحسن وقوله وإن غفلوا عنهم فأخروا نكحوا الله يعلم المفسدون المصلح والفتن كلامه كما لا يحتاج تصرف استوى طرفا وهو كذلك لاستفاء المصلحة فيه وقد صرح بذلك الشيخ أبو محمد والمأوردى ويجب على الولي حفظ مال المولى عليه من أسباب التلف واستمافه قدر ما يحتاج إليه في مؤن من ثقافة وضرع وإن أمكن ولا تلزمه المبالغة ولو لم يزل بعض مال اليتيم وجوب التفليس الباقي عند الخوف عليه من استيلاء ظالم كما يستأنس بذلك يفرق النظم السفيه ولو كان السفي كسب لا تقي ما أجبه الولي على الاكتساب ليرتفع به فذلك ويشد بشرع العقار بل هو أولى من القجارة عند حصول الكفاية من ربحه كما ظاهر المأوردى ومعه عند الأمن عليه من جور السلطان أو غيره وأخراب العقار ولو لم يجره بغيره بغيره من الخراج والبيع ماله المولى عليه لخصوصا أو جنون في ذين أمن من جهة ثقته وإن تدفع له ضرر ومن لم يفرغ من شيء إذا لم يفرغ من شيء فذلك الذي يفرغ من شيء من السلامة لأنه مظنة عدمه ما المالك فيعوز أركابه البصر عند غلبتها خلافا للسفي ويشارك ما لم يفرغ من شيء في المال لتناخه قرض ولا يتبع عليه في حفظه وثقته بخلافه هو كما يجوز أركابه المصواب كما ظاهرا الأذرى عدم تفرغ أركابه البهائم والأركاب هو المأمول عند غلبة السلامة (ويبقى دوره) وحسبنا (بالعين والأجر) أي الطوب المحرق لأن الطين قليل المؤنة ويقتض به بعد التقطع والأجر حق (للائين) وهو ما لم يفرغ من الطوب (والخلص) أي الجلبس لأن اللبن قليل البقايا ينكسر عند التقطع والخلص كثير المؤنة ولا يتبقى منقعه عند التقطع بل يلبس بالطوب فيفسده ويصير سكاكته في الجلبس بالواو بمعنى أو قبيحا لانه على الامتناع في اللبن سواء كان مع الطين أم الجلبس وعلى الامتناع في الجلبس سواء كان مع اللبن أم لا جروه كذلك ويقوم المنع فيعاده هدا وما والجنون والسفيه كالسفي فيما ذكر وما ذكر من قصر البناء على الأجر والطين هو ما ليس عليه الشافعي وجرى عليه الجلبس وهو هو الحق وان اختار كثير من الأصحاب جواز البناء على عادة البلد كيف كان واختاره الروايات وأحسنه الشافعي قال في البيان بعد حكايته ما مر من النص وهذا في البلاد التي يعرف فيها وجود الحجار فإن كان في بلد توجد الحجار فيه فهي أولى من الأجر لأن بقاها أكثر وأقل مؤنة واشترطه ابن الصباغ في جواز البناء للعبور وعليه أن يساوى كاشته وبصر في البيان فيه كما قال بعضهم منع لبناء لأن مساواة لكلثه في

على عادة البلد) الوجهين وإن اختلفا عند المصلحة ١١ م ١٥ سم على حججه ومنه على منبج قال حج وهو الأوجس مدركا ويمكن حمل كلام الشارح على ما إذا لم يقتض المصلحة الجري على عادة البلد فلا تفتي بين كلامه هنا وما نقله عنه سم (قوله لأن مساواة الخ) أي فلا يشترط ذلك

(قوله لا يجوز بناء على ما لا يملكه غيره) اي الذي تسمى بعض بدوهم وقوله يجوز بناء على ما لا يملكه غيره اي الذي يملكه غيره (قوله لا يجوز بناء على ما لا يملكه غيره) اي الذي تسمى بعض بدوهم وقوله يجوز بناء على ما لا يملكه غيره اي الذي يملكه غيره (قوله لا يجوز بناء على ما لا يملكه غيره) اي الذي تسمى بعض بدوهم وقوله يجوز بناء على ما لا يملكه غيره اي الذي يملكه غيره

ما أوصى به أو مسكان مستغناه
باجارة اما الموقوف عليه فيبقى
الرجوع فيه لشرط الواقف (قوله
ويصح لو توفى) اي مؤنة لها وقع
بالقبض لا يصح لمن الفقة (قوله
لان الحلقه فيه) ومثله ما عتبه
البولي في مصر فان ان مات خرب
من الارواق لا يصح قبوز اجارة
أرض لمن يصيرها اجارة وان قلت
الاجرة التي يأخذها وطالت
مدة الاجرة حيث لم يوجد من
يستأجر يزاد عليها ثم يضاف
على التاجر صرفه في مصارفه
الموقوف عليها (قوله من مصر)
اسم للتصان (قوله وما عداها)
اي آية التنية والقادر (قوله
اللقطة الخ) معقد (قوله ما
يجتبه في التوزيع) لابن السبكي
صاحب جمع الجوامع (قوله
فيقع) اي الشراء (قوله حتى
خرب) فثبت انه لو لم يضر
لا تزمه الاجرة التي فوتم باعدهم
الايجار والظاهر ان ليس بقيد
يؤخذ من كلام سم فيمن وان
لم يضر وبمثل ذلك التاجر على

الوقت (قوله في اوجه الوجوهين) خلافا لشيخ (قوله وما عداها) اي حيث قيل فيما بعد
الضمان (قوله فيما) اي العادون والاجرة (قوله والتلف فيما) اي حيث قيل فيما بعد
الاجوديه كذا كرم ما لو لم يضر على التلف فساد عند علم التلقيح اتجه الضمان ثم فسيح هذا الفرق لا تترك ايجار ورمدة
تقابل اجرة تم يسر من يستأجر عدم الضمان لانه لم يضر فساد عند علم التلقيح اتجه الضمان ثم فسيح هذا الفرق لا تترك ايجار ورمدة

(قوله وقبض المال) أي صناوله بلا إذن ولا إذن الولى في نفسه (قوله القرض) أي التوف حيث تبرت العادة أنه يبيع
 ويتقبح (قوله لتوقع زيادة) أي وتعاقرها (قوله وثيقة الثمرة) أي وقت خلوصها ويحاصل ما يورثه العادة الغالبية فيه
 (قوله الظاهر صفة المساقاة) معقد (قوله لا يقرضه) أي القاضي (قوله إن دأى ذلك الخ) تقدم في أول الرهن المزيج بوجوب
 الرهن مطلقا فلهذا تركه أي القرض كما تقدم ثم أيضا عليه ٣٥٩ فلو كانت المسئلة في القرض ورضى بالتراض من ولىه
 موسر فتلك الرهن امتنع من الرهن

لميز الأراض وإن قامت المسئلة
 (قوله والآخر) قال حج فان ترك
 واحدا عاذا كر بطل البيع الا
 إذا ترك الرهن والمشتري موسر
 على ما قاله الامام واقضاء كلامهما
 وقال السبكي لا استقاما من نعم
 ان يامه لمضطر لارهن معه جاز
 وكذا الوضيق فله وان لا يحفظ
 الايبسه من معين يادى من قياسا
 على ما مر من القفال ثم قال والاولى
 على ما قاله الصديك لان لا يرتفع
 في البيع فهو يوجب اذا خشي على
 الموهون لانه قد يفسد نفسه لخفي
 ويغضبه وأقرب بضمه يانه يلزم
 الولى بعد الرد استخلاص ديون
 المولى كعامل القراض وان لم
 يكن ربح بل اولى لان العامل
 مأذونه من المالك وهذا من
 جلة الشرع وأيده بكلام طويل
 فراجع (قوله والدين عليهما) أي
 والمال (قوله اذا كان عليا) أي
 كل من الاب والجد (قوله ويحكم
 القاضي) أي في صورته التي هي
 انفسهما (قوله اذا رضاء) أي الامر
 في المال يتأمل ذلك فان الحكم
 لا يفيهم من سبق دعوى وليس

اختلاف قول الرافعي في التلخ اذا خلع السقيم وقبض المال وتركه الولى في يده حتى
 تقضى ضمانه وجهان ١٥ اى واحدهما الضمان كما يؤخذ من كلامه على نقطة
 السبي قال القفال ويضمن ورق القرض اذا تركه حتى فأت وكنت فاسه على سائر
 الاطعمة ولو امتنع من يضمنه لتوقع زيادة فقلت المالية لا ضمان قال العبادى ولو اجر
 يارض أرض بستانه باجرة فاقبضه بعد ان مضى الارض وقيمة الثمرة ثم ساقى على شجرة على
 سهم من أنفسهم بغير والباقي للمستاجر كما يورثه العادة قال ابن الصلاح في فتاواه
 القلا صفة المساقاة قال الاستوى وحى مسئلة تقبضه ويقتنع على غير القاضى من
 الاول اما قراض ثم من خال صبي او مجنون بلا ضرر ومن فهو يوجب اربى أو اعادة
 سفر يضاف عليه فيه أما القاضى فله ذلك مطلقا لكثرة اشغاله ولا يقرضه الا الى أمين
 وبأخذ عليه وهذا ان رأى ذلك مصطفا والآخر ولا يودعه ما لا يصدق عدم التمكن
 من القراض (ويعيب ما يدرى من ولية المسئلة) التي رافعيها ما كان يكون في الاول
 ربح وفى الثاني زيادة لا تقبض اوصاف عليه من ثوب او غارة (واذا ما لبسته أشهد) على
 البيع وجوبا (وارتبه) أي الثمن وهذا واقيا به وجوبا أيضا ويشترط كونه من موسر
 ثقة وقصر العمل فلا يورثه لثقة فان فقد شرط من ذلك بطل البيع كما قاله السبكي
 وكان ضامنا خلافا لقاله فاعلم اذا كان المشتري عليا ولا يجوز الكفيل عن الارتهان
 ثم لا يلزم الاب والجد الارتهان من نفسه هو الذين عليهما كان باعاهما لنفسه هما ليستة
 لانهما امتنان في نفسه وهمل ذلك كما قاله الادري اذا كان عليا والافهم منسحب ويحكم
 القاضي بصدقه عليهما مال ولهما اذا رضاء اليه وان لم يفتتا ان يجهما وقع بالمسئلة لانهما
 غير متميزين في حق ولهما ويجب اثباتهما الصداقة ليسجل لهما في وجه الوجوهن كما
 يجب اثبات عدالة الشهود واليهكم وله اذا قال ابن الصلاح دعي أن يكون هو الاصم
 بخلاف ما في شهود النكاح لان ذلك في جواب ترك الحاكم لهما على الولاية وهذا في
 طلبهما منه التمسك لانه يستدعي ثبوت عدده والتبوت يحتاج لثبوت وتقدر ذلك
 ان الحاكم لا يمنع الشركاء من قسمة دار يديهم ولا يهييم اليها الا بعد اقامة بينة يملكها
 لهم لان القسمة تشبه المحكم وهو يحتاج الى البينة بالمالك وهذا بخلاف الوصى
 والامير فانما يجب اقامتهما البينة بالمسئلة وبعد التمسك لا يبيع الوصى ما يملكه طفل
 لنفسه ولا مال نفسه ولا يقتصر له وليس له لو باعته مال وورثه ومال ورجى على طرفه ولا

هنا من دعى عليهما حتى يكون ذلك طرفا للحكم وقد يقال بالاكتفاء برفعهما من أنفسهما بالكون ذلك وسيلة لتصرف الثمن
 المتخذة فانه في مصالح المجهور عليه من غير نزاع في المستقبل ويصور ذلك بما اذا ادعى عليها حصة بأنهما أخذتا مال
 مجبورهما وقصر فانه لا تقسم (قوله والورثة) أي وراث الصبي القصاص

قوة لا يشترط في الأمن ثم أي متوفا من ثروته مستحقا وصحبا ليسبب الخفاء البائع وقد لا يتأخر التذرع بعد فلهذا
يملك (قوة لقررة الهلاك) فليس هذا الطرح بيان ذلك في الحيوان مطلقا وبصرح في شرح الرومن نقلنا من ابن الرحمة
وغيره ولا يظهر جوازا في الحيوان ٣٦٠ لقراءة لقررة الهلاك (قوة فأن تركها) أي الشفعة إلى الانضمام (قوة بان

يعقون فقصص الآتي حق الجنون الفقير بخلاف السبي ويستحق أن يكون أبابا
سابق في الجنائيات انشاء الله تعالى لأن القسي غاية تقتل بخلاف الجنون ولا يكتب
رقبه ولا يدبر ولا يعلق عقبه على حق ولا يطلق زوجته ولو عوض ولا يصرف ماله في
في المسابقة ولا يشتريه الأمن شدة والأوجه كآلهما من الرخصة منع شراء الجوارح
لقصا لقررة الهلاك ولا يزوجه كآلهما من الصباح (ويأخذ بالشفعة أو يترك
بجانب المصلحة) التي رآها في ذلك لأنه ما مورس فعلها ويترك الأخذ عند عدمها وان
صفت في الترك أيضا كإقتضاء كلامه كقوله قال في المطلب والحق نفسه والآية
تتمهله يعق قوة تعالى ولا تقر بآمال اليتيم الباطل هي أحسن والله إنهم قطعوا هنا
بوجوب أخذ بالشفعة وحكوا وجهين فعلا إذا بيع شيء غبطة على يجب شراء أو يترك
أن الشفعة ثبتت وفي الأعمال تقويتها وتوقيتها بمنع بخلاف الأكتاب فأن تركها
مع وجود الغبطة وكل المحصور أخذها لأن تركه أولى حثيثا بدخول تحت ولايته فلا
يعقوت بصرفه بخلاف ما إذا تركها لعدم الغبطة ولو في الأخذ والترك معا ولو كانت
الشفعة قولى بأن باع شقة العصور وهو شر يفديه فليس له الأخذ فيها إذا لاؤ من
مساكنته في البيع لرجوع المبيع إليه ما لم يلقه الذي باع به أما إذا اشترى شقة ما هو شر يك
فيه فله الأخذ إذا لزمه ويظهر أن الكلام في غير الأب وبأحد ما عايناهم ما الأخذ مطلقا
وتصير المستف كل أفعى بالمصلحة دون الشفعة أولى له بموهمها إذا الغبطة كاهم بيع
يزيد على القيمة لها وقع والمصلحة لا تفرق ذلك لصدقها بفرض ما يتوقع فيه المبيع
وبيع ما يتوقع فيه السران لأن عبارة تبعد أن المستف على الولي بيع خال عن نفع
وضرر لا الذي فيه مصلحة وإن لم يمتد فيه إلى الغبطة ولو أخذ الولي مع المصلحة فكدل
المحصور أو أراد الرذل يمكن ولو أدى على غير الأصل ترك الأخذ مع المصلحة أو التصرف
بدونها صدق بيته بلائنه بخلاف الأصل فإنه يصدق بيته لانتفاء أهم (وز كماله)
وبه ذورا احتمال أنه قائم مقامه كأمري الزكاة (يستحق عليه بالمعروف) فطعام
وكسوة وغيرهما مما لا يمنعه بما يفيق به في إيداعه وأما قصره أو صرفه من
وأمم ويخرج عنه أرض الجنائيات أن لم يطلب منه ذلك ولا يتأنيسه ما مرقى القلس من أن
الذين الحلال لا يجب وقاؤه إلا بعد الطلب مع أن الأرض دين لأن ذلك ثبت بالاختيار
قد وقف وجوب أدائه على طلبه بخلاف ما هنا يقتضي على قريه بعد الطلب منه كذا كراء
لسقراطها بمعنى الزمان لم لو كان المتفق عليه بمنحونا أو طغلا أو زمانا به من الاستال

وليس (قوة لأن الذئب بالاختيار) يؤرخ من هذا أن من أنفق مالا كثيرا أو تعدى باستمهاله وجب ولا
عليه دفع البدل لما أنفق وأجره ما استعمله وهو ذلك وإن لم يطلبه صاحبه (قوة بعد الطلب منه) أي القربى فلو لم يطلب
بصرفه ضمن (قوة أو ذئبا) وكذا لو كان حاقلا فادعى المطلب واضطرر لم يطلب فيجب على الولي إمداده ولا ضمان عليه

(قوله الاولى) اي اولي ناص ولم يطلب (قوله اخذ اقل الامرين) الضعيفه الاولى وعرض به غيره كالوكيل الذي لم يجعل له موكله شيئا على علمه فليس له الاخذ بما يقا في الرضا له الاخذ له اي اخذته فصرف في مال من لا يمكن من اقتضه وهو يفهم عدم جواز اخذ الوكيل لامكان مراجعته وموكله في تقدير شي له او من ضمن التصرف وبسته يؤخذ امتناع ما يقع كثيرا من اختيار شخص حاذق لشر امتناع فيشره بما قل من قيمته لمذقه ومعرفته وياخذ لنفسه تمام القيمة مع ملا ذلك ما به هو الذي وفره لمذقه وبانه قوت على نفسه ايضا من ان كان يمكنه فيه الاكتساب فيجب عليه ودما في ملكه لمذ كرم من امتناع من اجتهد الخ فنتبه له فانه يقع كثيرا (قوله من الاجرة) وعمل الاقتصاد على الاقل في الاجرة اذ لم يكن اقل ولا جادا ولا ما يقا في قوله اقل منها) اي ولو مقدريسير (قوله والاطعام منه) اي عاقل (قوله وليس الخ) انما من ذلك الملبس به العاقل من الاستئناس باجتماعهم على الاكل والوضوء باقتراحهم والمعرفة الحاصلة عند الاجتماع (قوله ولو تضجر الاب) حال ج والاب والجد استخدام مجبوره فيها لا يقابل باجرة ولا يشر به على ذلك على الوجه خلافا ٣٦١ لمن يزعم بان لغيره عليه وان كان ذلك وتقدم

يعلم منعا يتعمد بنا او فياوان قول باجرة كما يعلم مما يأتي اول العارية وبه ان موطنا الوكيل كاذبه وان للولي ايجاره بنقته وهو محقق ان علم ان فيها مصلحة لكون نقته شيئا كثر من اجرة عاقله اتقى المنفعة لو استخدم ابن نفسه لزمه اجرة له بالوجه ورشده وان لم يكرهه لانه ليس من اهل التبرع بمنافعه المقابلة بالعرض ومن ثم لم يجب اجرة الرشيد الا ان اكرهه ويجري هذا في غير الجدة كلام اه ونقته قوله كلامه لانه لا يقا في مثل ذلك في الاب واية وقد يقتضي قوله قبل والاب والجد الخ خلافا فيما يقابل باجرة ثم رآيت في نسخة من ج

ولاولي ناص لم يصب الى طلب كاهن ظاهر وكلامهما في غير ذلك فان كان له في ناص اعتبر طلبه فيما يظهر وكالسي في ذلك المجنون والسفيه ولا يستحق الولي في مال مجبوره نقته ولا جرة فان كان فقيرا واشتغل بسببه عن الاكتساب اخذ اقل الامرين من الاجرة والنقته بالمعروف لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ولانه تصرف في مال من لا يمكن من اقتضه لمخاذه لاخذ غيره اقله كمال الصدقات وكالا لغيره من بقية المؤمن وانما يخص بالذكر لانه اهم وجوه الانتفاعات وحصل ذلك في غير الحالك ما هو فليس له ذلك لعدم اختصاص ولايته بالمجبور عليه بخلاف غيره حتى ائتمنه كاصح به الماهلي وله الاستقلال بالاخذ من غير مراجعته الحالك ومعلوم ان اذا نقص اجر الاب والجد او الام اذا كانت وصية عن فقتهم وكانوا فقرا فهو من مال مجبورهم لانها اذا وجبت بلا عمل لغيره او لا يضمن المأخوذ لانه بدل عمله والولي خلط ماله بملال السبي ومواكلته للارفاق حيث كان السبي فيه سخط ويظهر ضبطه بان تسمى ونقته جميع الاجتماع اقل منها مع الاغراض والاضافة والاطعام منه حيث فضل له في قدره وكذا اخذ اطعمة ايتام ان كانت المصلحة لكل منهم فيه ويسن للمسافرين خلط ازوادهم وان تفاوت اكلهم حيث كان فيهم اهلية التبرع ولا يجب على الولي تقديمه لغيره في الشراء على نفسه ولو تضجر الاب وان علاقه الرغى الى الحالك لم ينصب فيما باجرة من مال مجبوره ويحسبه الى ذلك ان تقدم متبرعا

٤٦ هـ في غير الجد كلامه في ظاهره وقوله والاب والجد استخدام مجبوره الخ ينبغي ان يهمل ذلك ما لم يرتد بريقه وتدر بيه على الامور باعتبارها بغير البويع استخدام قوله وتقدمه الخ ثم نقته قوله لا يقابل باجرة انه لو استخدمه فيما يقابل باجرة لزمته وان لم يكرهه لملكه ولا يشر عليه اذا قصد باقتضاه عليه جعل النقطة في مقابلة الاجرة اللازمة لمبرراته فنه لان محل وجوب نقته عليه اذ لم يكن له مال او كتب يتقى عليه منه وهذا وجوب الاجرة له اذ لم يملك اما الاخوة اذا وقع منهم استخدام لغيره وجبت الاجرة عليهم لغيرهم اذا استخدمهم ولم تسقط عنهم بالانفاق عليهم لانهم ليس لهم ولاية اقل ذلك ولو اختلف في الاستخدام وعدمه صدق منكره لان الاصل عدمه وطريق من اراد ان يخلص من ذلك ان يرفع الامر الى الحالك ويستأجر اخوة الصغار باجرة معينة ويستأذنه في صرف الاجرة عليهم فيغير اقل ذلك في عدمه براءة الاخذ مثلا ما لو كان لاختوة ما يملكه مثلا واشتد ما يحصل منها او صرفه عليهم فلا يبرأ من ذلك وطريقه الرغى الى الحالك الى اجر ما تقدم

بقوله فان ادى الظاهر ان الواو اولى لان هذا التفسير لا يعبر عنه قوله مدق هو اى الصغير قوله قبول قوله ما اى
 الوصى والامين (قوله لصبر الاشهاد) قال سم على منج ومالهم الى التفسير بين ما يصبر الاشهاد عليه كان جليسا في حانوت
 ليبيعا شيئا فقبل قوله ما من غير اشهاد لصبره وبين ان لا يصبر كالواو اذ يسع مقدار كبير جله يقن فلا بد من الاشهاد
 اه (قوله وهو المتخذ) عبارة سم على منج قوله ولو بعد عزه الخ المحذورة بينه ان كان باقيا على ولا يشانه ان كان معز ولا م
 اه (قوله خلافا للسبكي) اى حيث قال آخر اقبل قوله بلا تحطف ولو بعد عزه اه منج ه (باب الصلح) ه نوعين كتاب كان
 اوضح لانه لا يتدرج تحت ما قبله وهو في كرويت فخال الصلح جائز بآثاره وهو رخصة على المحقق لان الرخصة هي الحكم
 المتغير اليه السهل لعدم دفع العلم السبب ٣٦٢ الحكم الاصلى ولا يشترط تسميتهما او رخصة التغير بالقول بل ورود الحكم على

تتلافها فتشبه الاصول العامة
 كافى في كونه رخصة كما يعلم ذلك
 من متن جمع الجوامع وشرحه
 وتقول في الدرر من العباب الجزم
 بما قلناه فراجع (قوله والتنازع
 فيها) اى وما يذ كر معهما كالخلاف
 بين المالكين (قوله والصلح لغة
 قطع النزاع الخ) عبارة الشيخ
 عبرة لغة وروفا اه اقول ولم
 يتعرض له الشارع لانه يختلف
 اللغوي في شي ورواها على خلاف
 الغالب من ان المتقول عنه اهم
 من المتقول اليه اى فيكون
 الشر هي فردا من افراد القفوى
 لان العقد الذى يحصل به قطع
 النزاع ليس فردا من افراد قطع
 النزاع فهم امتثاليان بحسب
 المقهوم وان اتحد بحسب التصق
 والوجود اى قاله سكان الذى
 يصدق فيه انه قد يصدق فيه قطع
 النزاع ولا عكس فينبهنا عموم

ه (باب الصلح) ه

وما يذ كر معه من التنازع على الحقوق والتنازع فيها والصلح لغة قطع النزاع وشرعا عقد
 يحصل به ذلك وهو انواع صلح بين المسلمين والكفار وبين الامام والباغ وبين الزوجين
 ضد الشقاق وصلح في المعاملة وهو مقصود الباب والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى
 والصلح خير وما صنع من قوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الاصل اسل
 حراما اى كان على نحو خيرا ورم حلالا اى كان لا يتصرف في المصالح عليه
 والكفار كالمسلمين ونحو ما ذكره لا تصادهم الى الاحكام قالنا وبالله التمسيد الى
 المتروكين وعن والماخوذ به والباغ قالنا (هو قسمان احدهما يعزى بين المتداعين

وخصوص بحسب التصق وتبين بحسب المقهوم وقوله الصلح خبره على سبب وهو الشقاق
 بين الزوجين والقاصدان النكرة فاذا اصدت معرفة كانت عين الاولى ثم يكن نصا في المدعى هنال الجواب ان القاطعة اعطية
 والقرينة على ان هذا من غير الغالب العدول عن الضمير الى الاسم الظاهر فهو دليل على ان المراد عموم القضا لا خصوص
 السبب (قوله وبين الامام والباغ) لم يخص الامام وهلا هم كالاول فقال بين اهل العدل والباغ اه سم على منج اقول ويحباب
 بان القاطع في الصلح من اهل العدل نائب الامم فكان الصلح واقع منه فالمراد الامام حقيقة وحكا (قوله اى) كان لا يتصرف
 الخ اى وكان صالح زوجته ه ما دعيه عليه واقر له به على ان لا يطلقها

(قوله اوجه أخرى) عبر بها التمثل الشاهد والعين كأنه ما جئ لا يمتنع من ان يمتنع التناقض (قوله اما اذا صالحه) اي الملقى وهو
 عتق قوله على من (قوله على دين) اي في ذمة المقر كان يقول ماله منك مما جئ على كذا في ذق (قوله فهو يسع ايضا) ولا يشك
 علمنا تقدمه في باب السلم من انه يجوز في التقدين اذا كان رأس المال غرضه لا لا يقول يمكنه حل ذل المثل ما اذا جرى العقد
 بلفظ السلم خاصة وما هنا ليس كذلك وانما يصلح على السلم مع صلاحته لان الغالب في التقدين ان لا يكون سلبا فيه بل يكون
 ثنائيا كما كان لفظ السلم محملا للبيع وغيره حل على البيع لانه الغالب كما يقتضيه (قوله فهو سلم) اي ان جرى بلفظ السلم والافه
 يسع في الذمة كما ياتي (قوله وسكت الشبان عن ذلك) اي من قوله على دين ٣٣٣ (قوله والافه وسلم حكما) قد بضمهم انه ثبت له
 أحكام السلم وهو خلاف ما مره

وهو ثمان أسد حاصلا على اقرار) اوجه أخرى (فان جرى على عين غير المدعاة) كما
 لو ادعى عليه دارا فاقربها وصالحه عنها بصين كقول (فهو يسع) للمدعين المدعي
 المدعى عليه (بلفظ السلم) ويسمى صلح المعاوضة (ثبت فيه أحكامه) اي البيع
 (كالشفعة والرجع والمبيع) وشعار المجلس والشروط (ومنع تصرفه) في المصالح عليه
 وعنه (الرجل بضم واو شرط) التقاض ان اتفاقا) اي المصالح منه والمصالح عليه (في حله
 الربا) وغير ذلك من أحكامه كاشتراط المساوى اذا كان جنسا ربوا او اشتراط القطع
 في بيع الزرع الاخضر وبر بان الصالح عند الاختلاف وفسادها فيقرروا الشرط
 القاسد والجليل لان حد البيع يصدق على ذلك اما اذا صالحه على دين فان كان ذهب او
 فضة فهو يسع ايضا او بعد او قواملا موصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشبان عن
 ذلك لظهوره فانه الخارج جوابا عما اعترض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول
 فان جرى على غير العين المدعاة ليشمل مالهو كان على من اودين ووجه الرأه لو قال ذلك
 لم يحسن اطلاق كونه يعايل في القوم ثم فصل ومعنى قول الشارح فهو سلم اي
 حقيقة ان كان بلفظ السلم والافه وسلم حكما لا حقيقة (او) جرى السلم من العين المدعاة
 (على منفعة) لغیر العين المدعاة كذمة عبد شهر (ناجورة تثبت أحكامها) اي الاجارة
 في ذلك لصدق حد الاجارة عليه اما لو صالح على منفعة العين المدعاة فهي اعارة تثبت
 أحكامها فان عينه متعارفة وموثقة والا فملقة (او) جرى السلم (على بعض العين
 المدعاة) كزبها (فهبة لمبعضها) الباقي (لصاحب البند) عليها (تثبت أحكامها) اي
 الهبة المقررة في قبضها من اشتراط القبول وغيره لصدق حد ما قصص في البعض المتروك
 بلفظ الهبة والتعلق وشبههما (ولا يصح بلفظ البيع) لعدم الثمن (والاصح منه بلفظ
 السلم) كما استحسنه من الدار على ربعها لان اختصاصه التي تستقر اليها لفظ السلم على سبق
 المتروكة وقد حصلت والثاني لا يصح لان لفظ السلم يتضمن المعاوضة ولا عرض هنا
 المتروك وتحال ان يحال الانسان ملكه بملكه وحده الاولى على الهبة تنزيلا لهذه الاقفا

وهو ثمان أسد حاصلا على اقرار) اوجه أخرى (فان جرى على عين غير المدعاة) كما
 لو ادعى عليه دارا فاقربها وصالحه عنها بصين كقول (فهو يسع) للمدعين المدعي
 المدعى عليه (بلفظ السلم) ويسمى صلح المعاوضة (ثبت فيه أحكامه) اي البيع
 (كالشفعة والرجع والمبيع) وشعار المجلس والشروط (ومنع تصرفه) في المصالح عليه
 وعنه (الرجل بضم واو شرط) التقاض ان اتفاقا) اي المصالح منه والمصالح عليه (في حله
 الربا) وغير ذلك من أحكامه كاشتراط المساوى اذا كان جنسا ربوا او اشتراط القطع
 في بيع الزرع الاخضر وبر بان الصالح عند الاختلاف وفسادها فيقرروا الشرط
 القاسد والجليل لان حد البيع يصدق على ذلك اما اذا صالحه على دين فان كان ذهب او
 فضة فهو يسع ايضا او بعد او قواملا موصوفا بصفة السلم فهو سلم وسكت الشبان عن
 ذلك لظهوره فانه الخارج جوابا عما اعترض به على المصنف بانه كان من حقه ان يقول
 فان جرى على غير العين المدعاة ليشمل مالهو كان على من اودين ووجه الرأه لو قال ذلك
 لم يحسن اطلاق كونه يعايل في القوم ثم فصل ومعنى قول الشارح فهو سلم اي
 حقيقة ان كان بلفظ السلم والافه وسلم حكما لا حقيقة (او) جرى السلم من العين المدعاة
 (على منفعة) لغیر العين المدعاة كذمة عبد شهر (ناجورة تثبت أحكامها) اي الاجارة
 في ذلك لصدق حد الاجارة عليه اما لو صالح على منفعة العين المدعاة فهي اعارة تثبت
 أحكامها فان عينه متعارفة وموثقة والا فملقة (او) جرى السلم (على بعض العين
 المدعاة) كزبها (فهبة لمبعضها) الباقي (لصاحب البند) عليها (تثبت أحكامها) اي
 الهبة المقررة في قبضها من اشتراط القبول وغيره لصدق حد ما قصص في البعض المتروك
 بلفظ الهبة والتعلق وشبههما (ولا يصح بلفظ البيع) لعدم الثمن (والاصح منه بلفظ
 السلم) كما استحسنه من الدار على ربعها لان اختصاصه التي تستقر اليها لفظ السلم على سبق
 المتروكة وقد حصلت والثاني لا يصح لان لفظ السلم يتضمن المعاوضة ولا عرض هنا
 المتروك وتحال ان يحال الانسان ملكه بملكه وحده الاولى على الهبة تنزيلا لهذه الاقفا

وصالحك على الباقي اه قال الشيخ حمزة قال لسبكي لو قال وجبتك نصفها على ان تعطني النصف الاخر قد كلفه من الابرار
 اه سم على منبج (قوله لمصاحب اليد) اي مثلا (قوله بلفظ الهبة والتعلق) قضيه اه لو اتصر على قوله صالحك من هذه الغار
 على نصفها لا يكون حقه قبلها وهو غير ما اذا كان الصيغة تقتضي انه رضى منها بعضها وترك باقيها ويصرح به قول الشارح
 الذي كساحك من الدار على ربعها (قوله وشبهها) كالرجي والعمرى (قوله ولا يصح) اي فيما اذا جرى على بعض العين المدعاة
 (قوله وحده الاولى على الهبة) اي تثبت فيه أحكامها من توقف الملك على القبض فيكون المصالح الرجوع عن السلم اذ لم يوجد
 قبض وعليه فلو كانت الدار المصالح منها يد المخر اعتراذنا المصالح على القبض وبعضه زمن يمكن فيه القبض

(قوله ولو بقي هذا أصل الخطيئة الخ) أي الصلح من المذهب على بعضه (قوله من غير سبق خصومة) أي ولو لم يصح صلحا كما يأنف
 فيما لو قال الابن لعمي صلح من المذهب على بعضه (قوله بالنفس) لأنه يصح على ما يأتي أو كتمان الخاصة السابقة
 بين المتقدمين (قوله صلح من دارك) ٣٦٤ وخرج به ما لو قال لعمي بلا خصومة أبرأني من دينك على أن تخلصه استجابة
 لطلب البراءة فأبرأه جزع صواب اه

في كل موضع على ما يليق به كذا في الطلاق ويسمى هذا صلح الخطيئة (ولو قال من غير
 سبق خصومة صلح من دارك) مثلا (بكذا) فأجاب (فلا يصح بطلانه) لاستدعاء لفظ
 الصلح سبق الخصومة سواء كانت عندكم كما لم لا والثاني يصح لانه معاوضة فله بشرط
 فيه ذلك قياسا على البيع وعمل الخلاف عندهم النية فإن استعملوه فهو بالبيع كان
 كتابين غير شك كما قاله وإن رد في الطلب (وواصل من دين) يجوز ألا يتناض عنه
 (على) غيره (عين) أو دين ولو منقعة كما قاله الأسنوي (صح) لعدم الأدلة سواء أعتقد
 بلفظ البيع أم الصلح أم الاجارة أما ما لا يصح الاعتراض عنه كدين السلم فلا يصح
 وعلم مما تقر رخصة عبارة المصنف وما اعترض به عليه من أنه كان حقه أن يدعو نفسه لآن
 لفظة عين تنافي التفسير الآتي لقوله فإن كان العوض عينا إلى قوله أو ديناً واجب عنه
 الشارح مما سبق وقد قال السبكي أنه يوجد في بعض نسخ المهر على عوض وهو
 الصواب اه (فإن توافقا) أي الدين المصالح عنه والعوض المصالح عليه (في حل الرابا)
 كان صلح من ذهب بقصة (اشتراط قبض العوض في المجلس) حذرا من الربا فإن تفرقا
 قبل قبضه بطل الصلح وتعيينه في العقد ليس بشرط في الأصح (والا) أي وإن لم توافق
 المصالح عنه الدين والمصالح عليه في حل الرابا كما قاله الشارح لانه متطوع من الأول مثلا
 عن قصة بمحنة أو ثوب (فإن كان العوض عينا لا يشترط قبضه في المجلس في الأصح) كما
 لو وافق أو بأدراهم في القصة لا يشترط قبض القريب في المجلس والثاني يشترط لأن أحد
 لعوضين دين فيشترط قبض الآخر في المجلس كراس مال السلم (أو) كان العوض
 (دينا) كصالحك من الدراهم التي عليك بكذا (اشتراط تعيينه في المجلس) ليجزى من
 بيع الدين بالدين (وفي بعضه في المجلس الوجهان) أحدهما (عدم الاشتراط) فإن كانا
 رويين اشتراط لم يبق في الاستبدال من الثمن وإن كان العوض منقعة قبضها بغير
 محله قال الأسنوي ويصح تضييق اشتراطه على اختلاف في الصلح على عين وإن صلح
 من دين على بعضه (فتمنه) فهو أبرأ من باقيه لانه معناه قبض فيه أحكامه وقد علم من
 كلامه انقسام الصلح عن الدين إلى معاوضة وخطيئة كعين وأفهم كلامه عدم اشتراط
 قبض الباقي في المجلس لانه ليحصل هذا العقد معاوضة بل أبرأه وليعود الدين إذا امتنع
 المرأ من أداء الباقي أم لا وجهان أحدهما عدم عوده (ويصح بلفظ الأبراء والمعا
 ونحوهما) مسكا اسقاط والهبة والخط والتزكوا والاحلال والصلح والعفو والوضع
 ولا يشترط حيث نزل القبول على المذهب سواء أفلت الأبراء تمليك أم اسقاط (و) يصح
 (بلفظ الصلح) وحده (في الأصح) كصالحك من الألف قد نزل عليك على خصمة تة

سم على منبج (قوله سواء) كانت
 عندكم كما لا يشعر بأنه لا بد
 لخصه الصلح من وقوع الخصومة
 عند غير المتضاخين فلا تنكح
 المتأخرة فيما بينهما ولعله غير مراد
 فحق سبق بينهما تنازع غير مراد
 الصلح بلفظه صح لانه صدق عليه
 أنه بعد خصومة ويمكن شعور
 قوة أم لا (فإن قالوا ولو بالبيع)
 أي أو غيره مما يستعمل فيه لفظ
 الصلح من الاجارة وغيرها الآتي
 فيما يظهر وله انما اقتصر عليه
 لانه الذي صرح به الشيخان ولانه
 الغاير من قول المصنف صلح
 من دارك بكذا (قوله كان كاية
 الخ) معقد (قوله كدين السلم) أي
 كالسبي في القصة حيث عقد عليه
 بلفظ البيع كما ذكره الشارح في
 باب المبيع قبل قبضه وإن ذكر
 سم على منبج منه هنا جواز
 الاعتراض عنه وتكثير النكابة
 (قوله وسلم مما تقر) هو قوله
 على غيره (قوله وهو الصواب) أي
 لشهوة الدين (قوله اشتراط) أي
 القبض في المجلس (قوله اشتراطه
 أي القبض (قوله فيما لو صلح على
 عين) والراجح أنه لا يشترط فكذا
 هنا (قوله لانه) أي الصلح (قوله

معناه) أي الأبراء (قوله من اداء الباقي) أي حالا أو لا (قوله والخط) لأجابه اليه لانه عين قول ويشترط
 المصنف والخط (قوله اسقاط) معقد (قوله ويصح) أي الأبراء

(قوله ويشترط في هذه الحالة) هي قوة كماله من الاتساع (قوله ولا يصح هذا الصلح) أي الصلح من دين على بعضه (قوله وبما اقتضاه كلامه) حيث قال من دين على بعضه إذا لم يبد منه عدم التمين بالمصالح به (قوله سمعته) أي بالجلس (قوله منته كذا) أي جنسا وقد رآه (قوله واللا يقط) قال سمعته على منتهى قال مروى فأنشأ من هذا مسئلة ثم جازى بالوى وهي ما لوقوع بينهما معاملة ثم صدر بينهما تصادق معنى على تلك المعاملة بأن كلامهما ٣٦٥ لا يستحق على الآخر شيئا سمع عليها معاملة المعاملة ثم

بأن فساد هاتين فساد التصادق وإن كان عندنا حكم (قوله في الاسترداد) ع لو أراد بعد ذلك أن يعمله من الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بمن رده وعودته يتأمل ذلك اسم على منتهى أقول والتظاهر الأول لأنه لا تراخي كأنه ملكه تلك الدراهم بحاله عليه من الدين فاشبهه بالربا عاين الغسوبة للغائب بحاله عليه من الدين (قوله ومعه فما لا يخ) لا يظهر هذا التقيد لما الكلام فيه اذ هو في خصوص الصلح فعمل في العبادة سقطا ومع ذلك فالظاهر أن المراد منه رد هذا التصديق بأن عمله في البيع المذكور دون غيره فيكون القبض صحيحا مطلقا ثم رأيت في نسخة مصححة سقطا لفظه ومعه (قوله والصحة الخ) لا تكرار فيه مع ما تقدم لأن ما مر اتفق المصالح منه والمصالح منه واختلاف في الصفة وما هنا اختلاف في وصفة (قوله وقضية ما يقتدر) من أنه لو صالح من عشرة حالة على خمسة موجهة الخ وقوله فيه أي في التفصيل الفرق بين الصلح من المؤجل على الحال وعنده (قوله

ويشترط في هذه الحالة) كماله ما ولا يصح هذا الصلح بلغة البيع وما اقتضاه كلامه من البطالان فيما لو كانت أنفسهم المصالح بها معينه وبهما لتأخرى والامام وقطع به القفال وصوبه في المهمات وجرى عليه ابن المقرئ في روضه مصالفة ما يرى عليه البقوي وانظر اوزي وهو المتولى واقتضاه كلام أصل الروضتين الصفة وهو المحذور لأن الصلح من الاتساع على بعضه براه البعض واستيفاء الباقي فلا فرق بين الدين وغيره (ولو صالح من دين) حال على مؤجل مثله جنسا وقد رآه وصفة (أو عكس) أي صالح من مؤجل على حال مثله كذا (لغا) الصلح اذ هو من الدين وعدى الأولى بلحاق الأجل وصفة الحلول لا يصح إلحاقها وفي الثانية وعدم الدين بالسقاط الأجل وهو لا يستطع والصحة والتسكير كالحلول والتأجيل (فان جعل) الدين المؤجل مع الاداء وسقط الأجل لصدورا لا يقام الاستيفاء من أجلها ومعه ما لم يوق على نفي صحة الصلح وجوب التجهيل والألم يستطع فله الاسترداد كما قاله ومعه فيما لشرط يعاين في بيع وأقرب بالناس على نفي الصفة فيه عليه ابن الرقعة وغيره وقال الاستنوى تضارفت عليه النصوص فلتكن الفتوى به (ولو صالح من عشرة حالة على خمسة مؤجل برى من خمسة وقضت خمسة حالة) لأنه صالح بمطالبة البعض وعودته تأجيل الباقي والوعد لا يلزم والخط صحيح (ولو عكس) بأن صالح من عشرة مؤجل على خمسة حالة (لغا) الصلح لأن صفة الأول لا يصح إلحاقها وانعكس الآخرى التي انحازت كما في مقابلة ذلك فإذا لم يحصل الحلول لا يصح الترتيب والصحة والتسكير كالحلول والتأجيل وقضية ما تقر وعدم الفرق فيه بين الروي وغيره وهو كذلك خلافا لما صاحب الجواهر وقد علم مما قرأناه انقسام الصلح إلى ستة أقسام بيع وإجارة وعارية وهبة وسلم وإبرام أو براد على ذلك أنه يكون خلعا كصالحك من كذا على أن تطلقى طلبة ومعاوضة من دم الصعد كصالحك من مسك كذا على ما نسحقه على من قصاص وجماعة كصالحك من كذا على وجهي وفداء كقوله لم يرضى صالحك من كذا على إطلاق هذا الاسم ووضعا كان صالح من المسلم فيه على رأس المال وتر كها المصنف كثيرا لاخذها من الأقسام التي ذكرها فاعلم قول الاستنوى أهلها الأصحاب وهي واردة عليهم جرما (التزوج الثاني الصلح على الإنكار) أو السكوت من المدعي عليه كما قاله في المطالب من سليم الرازي وغيره ولا حاجة لمدعي كان ادعى عليه شيئا فأنكر أو تكتم ثم صالح عنه (فيبطل) أي جرى على نفس المدعي (كان يدعي عليه دارا فيصالحه عليها بأن يجعلها

عدم الفرق الخ) فيه تفصيل كما يفهم مما نقله من الجواهر (قوله على أن تطلقى) أي نقبل بقوله صالحك لأنه قائم مقام طلبةك ولا حاجة إلى انشاء عقد خلعا لموقع في كلام بعض أهل المصنف (قوله وضعا) والقياس صحة كونه خولا أيضا بأن قول المدعي عليه المدعي صالحك من العين التي تدعيها على كذا حواله على زيد مثلا (قوله فيبطل) أي الغير

فإنه بالبين الأصلح حل حراماً وسوم حلالاً فإن المدعى أن كذب فقد استعمل حال المدعى عليه الذي هو حرام وإن صدق فقد
 حرم على نفسه ما لا الذي هو حلال أي بصورة العقد فلا يقال للإنسان ترك بعض حقه أصح وكتب عليه من ماله قوله فله حرم
 الخ قد ناقشناه لاخذ ذلك لأن رسته على نفسه بجملة صحيحة صدق باختياره كما أن معاملات الصحة المتأثرة
 كان كلام التملين حرم على نفسه ما ينفذ تلك المعاملة والمعاملة هنا صحيحة ومن ذلك الصلح على الاقرار بأن المدعى حرم على
 نفسه ما ينفذ في تلك المعاملة والمعاملة هنا صحيحة عندنا فها نحن في كبرها من معاملات الصحة ومن ذلك الصلح على الاقرار
 بأن المدعى حرم على نفسه ما يأخذ ٣٦٦ عوضاً عنه الخ ويمكن الجواب عنه كما يؤخذ من كلامه بان غير من

المعاملات كل من المتعاقدين
 يتصرف في ملك نفسه بخلاف
 ما هنا فإن المدعى يبيع ما لا يملك
 أي حيث كان غير محقق في تملكه
 والمستقري يشتري ما يملكه أي
 حيث كان صادقا في دعواه (قوله
 مع ذلك) أي الانكار (قوله
 بوقاس الخ) لعل هذا استحقاقه
 بين الأتمة والأفهام من إقرارنا الصلح
 على الانكار فلا يصح القياس
 (قوله فيصع الصلح بعدها) أي
 بعد تعدلها وإن لم يحكم بالملك
 قال سم على حج ونحوه بعدها
 ما لو أقيمت بعده فلا ينقلب معها
 كما لو أقر بعده كما سبق وهذا يختلف
 ما لو أقيمت بعد الصلح بينه بأنه كان
 مقرا قبل الصلح فإن الصلح صحيح
 قبل الفرق في البيئة بعد الصلح بين
 الشاهدة بنفس الحق فلا يكون
 الصلح صحيحا والشاهد بالاقرار
 قبله فيكون صحيحا مد وفي شرح
 الباب ولو أقيمت بينه بعد الصلح

المدعى أو المدعى عليه كما تصدق به عبارة المحقق وهو باطل فيها إذ لا يمكن تصحيح
 القليل مع ذلك لاستلزامه أن يملك المدعى ما لا يملكه أو المدعى عليه ما يملكه وقياسا
 على ما لو أنكر النكاح والكتابة ثم تصالح على شيء بولا ينافي ذلك خبر أبي داود أنه صلى الله
 عليه وسلم قال للرجلين اختصما في مائة ولائته لهما التقسما ثم توخا الحق ثم استهما
 ثم لعل كل منكما صاحبه لانه قسمها بينهما يحكم كونهما في يدها ولا مرج وأما التعليل
 مع الجهل فمن باب الورع لانه أقصا ما يمكن حيث يتخلف جهل ما يمكن استكشافه
 واليمين المردودة كالأقرار وكذا إقامته بعد الانكار فيصع الصلح بعدها كما قاله
 الماوردي واستشكل الفزاري ذلك قبل التصالح لأن له سيلا إلى الطعن رد بأن
 العدول إلى المصالحة يدل على بزه عن إبداء طعن ولو ادعى عليه حينئذ فقال ردتهما اليك
 ثم صالحه فإن كانت مائة سيده لم يصح الصلح لقبول قوله فيكون صالحا على الانكار والا
 فقله في الرد غير مقبول فيصع الاقرار بالصلح هنا ما في فتاوى البغوي وله احتمالات
 بالبطان مطلقا فإنه لم يقرأ عليه ما يوجب رد الطعن من إقرار المدعى إلى المصالحة يدل
 على بقاء حمله والمدعى الحق فيما يشه وبين الله أن يأخذ ما ينفذ في الصلح على انكار
 لكن أن وقع الصلح على غير المدعى كان ظاهرا فبقية ما يأتي في الظهور ولو أنكر فصول ثم أقر
 لم يقد إقراره صحة الصلح السابق كما قاله الماوردي لانتفاء شرطه من سبق الاقرار فاندفع
 قول الاسنوي أخذ من كلام السبكي ينبغي الصحة لاتفاقهما على أن العقد جري
 بشرطه في علمه أو في نفس الأمر وعلم الفرق بين هذا وما لو باع مالاً به غلاما فإنه كان
 الشرط وهو المثلث موجود ثم في نفس الأمر بخلافه إذا أقر أو أخبر بالائتم منه وجود
 منجبه في نفس الأمر ولو تنازع في بياته على انكار أو إقراره صدق مدعى الانكار لأن
 الأصل عدم الصدق ولان الظاهر والغالب جريان الصلح على الانكار بخلاف البيع
 فالغالب صدوره على الصحة فلماذا كان القول فيه قول مدعيه أو يقتصر جريانه على غير

على الانكار بياته ملكه وقته فهل تحقق بالاقرار قال الجوزي تحقق به بالا ولأنه يمكن الطعن فيها لاقية
 ٨١ أقول قد وقع الأولوية بان شرط الصلح الاقرار هو منتف من ثم لو كان المدعى محققا في نفس الأمر لا يملك الصلح عليه اعتبارا
 بذلك بل يتصرف فيه من باب الظاهر كما ذكره شيخنا الزبائي في حاشيته وسيأتي في كلامنا الشارح فقلل مراد الجوزي من الحاقه
 بالاقراءات بآتي نفسه اشكال الفزاري من أنه متحقق من الطعن في البيئة قبل الحكم لانه يبين ذلك صحة الصلح (قوله ذلك) أي
 الصلح فيقال فثبت البيئة (قوله فإن كانت مائة) أي بغير من وإجاءة على ما يفيد التعليل (قوله له احتمالان) كان الاظهر أن
 بقوله له احتمالان ثمانية كذلك في نسخة صحيحة (قوله فصول) أي أوقع الصلح بينه وبين خصمه على شيء

(قوله فان اعاده) اي لغير عرض اخذ اعمايا في الوكيل من ان اتكرا التوكيل يكون عرضا لان لم يكن في عرض في التكاثر (الوا
كان) اي التكاثر (قوله قد مر) اي بطلانه ٢٦٨ في الجدير (قوله لم) استدلال على مفهوم قبول المستنف وهو مقررات

(قوله مع الصلح) اي ولا يجوز به
بغية اعيان لم يكن اذن في الصلح
عنه (قوله ولو صالح) اي حين
(قوله من مال نفسه) اي الوكيل
(قوله في ذمته) اي الوكيل (قوله
بذنه) اي الموكل (قوله وبالقيمة
الخ) بشكل عليه التوجيه بان
المدفوع عرض لاجبة اذ مقتضاه
الرجوع بالمثل مطلقا لا بتقديم
ان الواجب في القرض رد المثل
الصوري في المقوم (قوله لم
انه) اي عدم العصة (قوله بان كان
الفرق) في الفرق بين كقرضاته
لو قبل بصحت كان الثوب قرضا
للمصالح عنه فكانه اشترى الدين
الذي عليه ما لثوب الذي دفعه
الاجنبي قرضا ومثل ذلك لو صدر
من المالك نفسه يشوبه كان مصحفا
ولم يتلوا لكون الدين كان مجهولا
(قوله معصه) اي مع كونه تحت
يد الغير بخلاف فهو المبيع قبل
القبض (قوله فلو كان مبيعا) اي
للمدعي وبعبارة مع على حجة
المراد المدعي عليه بما عليه المدعي
ولم يقضه فلا يصح شراؤه من
المدعي حيث لا يكون له العصة
(قوله الخ) اي ما لا يكتفي به المحس
فيما يظهر من قوله نفسه الخلف
الماد فحينئذ ترجع العصة للمدعي
ان العقد صحة مع الدين لقرون

التكاثر بعد دعوى الوكيل فان اعاده كان عرضا فلا يصح الصلح منه ثم ان كان المدعي
حيثا وصالح على بعض المدعي به او على عين المدعي عليه او على دين في ذمة المدعي عليه مع
وصار المصالح عن مملكت الموكل فان كان الاجنبي صادقا في اوكاله والا فهو شرافضولي
وقد مر في البيع ثم لو قال الاجنبي وكاني في المصالح فلتقطع الخصومة وان اعادته مع
الصلح في الاصح عند الماوردي ويزم به في التقييد او قرقي التصحيح وليس في هذه تعرض
للاقرار ولو قال هو منكر فغيره مبطل فصالحني فعلى عبدي هذا التقطع الخصومة يشك
وكان المدعي ديناصح الصلح او عينا فلا والفرق انه لا يمكن تخليك الغير عين مال بغير اذنه
ويمكن تضاعفه بغير اذنه ولو صالح الوكيل عن الموكل على عين من مال نفسه او على دين
في ذمته بانه مع العقد ووقع الاذن ويرجع الاذن عليه بالمثل ان كان مخلصا وبالقيمة
ان كان متقوقا لان المدفوع عرض لاجبة فترجى بقول المستنف وكاني الخ المأثور فلهو
شرا عضولي فلا يصح كايما وبقوله هو مقررات ما لو اقتصر على وكاني في مصالحك فلا
يصح ولو كان المدعي دينافقال الاجنبي وكاني المدعي عليه بمصالحك من نفسه او ثوبه
فصالحه مع كايما كان المدعي عينا او ثوبه في هذا يصح لانه يسع ثوب دين غيره وهذا هو
الحق كما يجوز به ابن المقرري تبع المستنف وما ادعاه الزركشي من انه مخالف للمدعي قبله في
تقليعه من سورة العين انه يصح العقد ويقع الاذن وقد صرح الامام بان الخلاف فيما
سواء وتمه الشخيل اخذ بقضيه فقال لا وجه ما اشار اليه من الحاق هذه بك فيصم
وبسطة الذين كن ضمن دين او اداءه ودوام كان الفرق بينهما بان بذل الوكيل عينه في
مقاله العين التي عنده موكلة ليس فيه جهالة التعيين ما بذل في مقابلته بخلاف بذل عينه
عن موكلة في مقابلته دين موكلة فان فيه جهالة اي جهالة اذا الدين لا يتعين الا بقبضه وما
دام في الغنمة هو بالجهيل اشبه (ولو صالح) الاجنبي عن العين (لنفسه) بعين ماله او يدين
في ذمته (والحالة هذه) اي ان الاجنبي قائل بانه مقررات بالمدعي او نحو ذلك (صم)
الصلح للاجنبي وان لم يصرعه خصومة لان الصلح ترتيب على دعوى وجوابا خلافا لما
قاله الجويني من انه ياتي فيه الخلاف فيما لو قال من غير سبق خصومة صالحني (وكانه
اشتراه) بلطف الشراء كما قاله الشارح اذ اياه على من اعترض على المستنفاد كف
يقول وكانه اشتراه مع انه شراء حقيقة فلا معنى لتقييده في عبارة المستنفاد اشارة الى
اشتراط كونه بيد المدعي عليه بوديعة او عارية ونحوها مما يجوز بيعه معه فلو كان
مبيعا قبل القبض لم يصح (وان كان) المدعي عليه (منكر) او قال الاجنبي هو مبطل في
انتكراه (لانك صادق عندني فصالحني لنفسي فان كان المدعي به عينا (فهو شرافضولي
فتفرق بين قدرته على انتزاعه) فيصم (وعندهما) فلا يصح وبكفي العصة قوله انا قادر على
انتزاعه وان كان المدعي به دينافنفسه بخلاف المار (وان لم يقبل هو مبطل) مع قوله هو

(قوله لما أُلهمه إطلاق الكتاب) أي من إلهامه الصلح (قوله بوقته) أي بعد حكمه بجهة الوقت فظاهر أن أخاف نفس الأهر فالحذر على الصدق وعدمه (قوله ولو وكل المنكر) يأمل مقابلة هذه لقول المتن فيلحق سبق كان قال ولو كل الخ الآن يقال إن التوكيل فيلحق سبق بعد إقراره بما طنا وما اعتد به ثم يقع الإقرار بعد التوكيل (قوله حرام) أي بل هو كبرية (قوله لم يصح) وقاس ما ذكرناه لودفع لما لا يليق به مما عليه وعلى غيره من الحق لم يصح البذل ولا الأخذ فزانه في حق الإبراء المقرب على ذلك ما ذكر من التفصيل هنا وهو أنه من شرطه شهاد الشرط ثم أبرأهم الإبراء أو البطل ٣٦٩ فتنبه له فانه يقع كثيرا (قوله على العقود) المراد من العقود المقترنة على

العقود القائمة

• (فصل في التزامه على الحقوق) •
(قوله في التزامه) أي وما يتبعها كالوصال على إجراءه المسألة الخ (قوله لاجتماعهما) خبر قوله إذا الصورة والمراد أن الصورة التي ذكرها هي صورة اجتماعهما لجنسها للفرق بآثاره والاجتماع أخرى غير صحيح (قوله للمارة) أي جنسهم ويصحب بها محض وفي الجنائيات أن الضرر المتقاضي لا يصبر عليه مما لا يعتد لاسقاطه • (فصل في التزامه على الحقوق المشتركة) • (الطريق النافذ) بجهة ويعبر عنه بالشارع ومنه وبين الطريق عموم إطلاق لأن الطريق عام في الأصاري والبيان والنافذ وغيره والشارع خاص بالبيان والنافذ وقول الجوزي بينهما عموم من وجه لاجتماعهما في نافذ في البيان وانفراد الشارع في نافذ في البيان والطريق في نافذ في الصراء أو غير نافذ في البيان غير صحيح إذا الصورة التي ذكرها لاجتماعهما (لا تصرف فيه) بالنظر للمفعول (بما يضر) بضم أوله فانه ضم عدى بالياء (المارة) فمرورهم فلا أن الحق فيه علامة السلبين لا يصبر به بقوله أولى من قولنا أنه لا يسطل المروءان كل ما أبال شر بخلاف العكس لعبارة المستند أع كافي المتعاقب (و) على هذا (لا يشرع) أي يخرج (فيه جناح) أي دوشن (ولاسباب) أي حقيقة على ساطع الطريق بينهما (يضرهم) أي كل من الجناح والساطع (يل) للاستقلال أي بيان مفهوم يضرهم (يشترط) لوقوعه أي كل منهما (بجانب جرحته) الماشي (منتصبا) من غير احتياج إلى مطاطة رأسه إنما يمنع من ذلك أضرار حقيق ويشترط مع هذا أن يكون على رأسه الجحولة

صاحب الجدار في الشارع ولا يصبره إلى الجدار والمقابل له سواء كان من خشب أو حجر (قوله أي كل من الجناح الخ) دفع به ما يقال كان الأولى للصنف أن يقول يضرهم (قوله من ذلك) أي من الاتصافين غير مطاطة (قوله الجحولة) بضم الحاء أي الاحمال وصلة المختار الجحولة بالنظم الاحمال وأما الجحولة بالنظم ولاهاه فهي الأبل التي عليها المهوراج كان منه أولي يمكن

(قوله وان لا يظلم الموضع) هو قائل قال في حال اطلاق تقوم اداد دخولوا في التظلام (قوله بحيث جرحته الخ) اي قائل يحسن عمر
 القربان والقوا قبل واخر ج الروشن والباطا ثم عرض ذلك فهو يكلف نفسه والاغيبه نظر والا قربا الاول قياسا على ما لو
 اشترع المالكه من قبل ما كتب جناحه اشار الى الاق (قوله وكسرا ثانية) اي وبالعكس ايضا كما في شرح البيهقي الكبير
 (قوله لا كل احد) اي خلوا خلف وهدم عز فقط ولا ضمان فيما ينظر لانه مستحق الزايفة فاشبه المهدر كلوا في الحسن اذا قلته
 غير الامام فانه ينزل لقياسه على الامام ولا ضمان عليه (قوله ولا يطابق الناس) الاولى واطابق بالرفع مطلقا على ما صرح (قوله
 ومحل جواز ذلك) اي الاشراع بلا ضرر (قوله وان جازاه الاستطراق) قال ج وكذا اشترى بقر حشمه مكتب عليه سم قال في شرح
 العباب اي لم يتنع في دورهم التي بين دون ناقطاه وقضية ذلك امتناع ذلك في دورهم وان لم يصل الحش الى الشارع ولا يؤلفه
 شيء اليه فاطلوا بوجهه حيثما كانهم انما انصرفوا في خاص ملكهم على وجه لا يضر بالمسلمين ولو قبل بامتناع ذلك حيث
 امتدأ قبل الحش الى الشارع او قبله منه ما يضر بالشايع لم يبعد (قوله وابلغ) اي بقى ما لو بناء المسلم في ملكه فاصداه ان
 يسكن فيه الذي لا يجوز ذلك لانه قد لا يسكنه الذي اأم لانه نظر والا قربا وازا البناء ومنع اسكان الذي فيه على تلك المصلحة
 (قوله فانه ابن الرقة) هو مقتضى ابو زرعة ٣٧٠ بمنحه اي الذي وان لم يضر ما يجره فقهه بوجه بل وقضية امتناع ذلك وان لم

يكن جرحا للسفن اصلا ومفهوما
 جواز للمسلم حيث لا يضر بالسفن
 التي جرحته ويمكن له ويرد ذلك
 بان يكون البناء الذي اخرج فيه
 الروشن سابقا على النهر فلا يقال
 صرحوا بامتناع البناء في حرم
 النهر فكيف هذا مع ذلك (قوله
 ولا يجوز الاشراع) اي لاحد
 لاسلم ولا غيره وان امن الضرر
 بكل وجه ولعل الفرق بين الشارع
 وغيره ان الامتناع بالشايع لا يترد
 بوجه مخصوص من الامتناعات
 بل لكل احد الامتناع بادره

لعالية كما قاله الماوردي وان لا يظلم الموضع كما اقتضاه كلام الشافعي واكثر اصحاب ثم
 لا اعتبار باظهاره في نفسه (وان كان عمر القربان والقوا قبل فله ربه بحيث جرحته المجل)
 بفتح الميم الاولى وكسرا ثانية (على البعير مع اشتباخ المظلة) بكسر الميم فوق الحمد لان
 ذلك قد يتحقق وان كان نادوا وحيث امتنع الاشراع جرحه الحيا كم لا كل احد كما ربه
 في المطلب لما فيه من وقوع الفتنة ثم اكل احد مطالبته بازائه لانه امر ازالة المتكررة
 سلم والاصل في ذلك ما صرح على اقله بما جوبى له حسب يده معزانا في ادراجه العباس الى
 الطريق وكان شارع المسجد على القمعة وسلم وليس به الجناح وهو موقوف لاطلاق الناس
 على فعل ذلك من غير انكار ومحل جواز ذلك في حق المسلم وان لم ياذنه الامام اما الذي
 فممنوع من ذلك وان جازاه الاستطراق لانه كاملا مائة على شاه المسلم وابلغ ويؤخذ منه انه
 لا يمنع من الاشراع في محالهم وثوارهم الحقته منهم في دار المسلمين كما في دفع البناء فانه
 ابن الرقة هنا واقتضى ابو زرعة بمنحه من العروفي البصري فانه على المسلم ان يسمع ذلك
 ولا يجوز الاشراع في هوا المسجد والحق به الاذرى ما يقرب منه كدرة ويطاط وتردد

بأثر وجود الامتناعات التي لا ضرر ولا يمتنع شخص دون آخر بل يشترط فيه المسلم والذي وغيره ما جاز
 الامتناع به هو انه بما لتوسع في عموم الامتناع به ولا كذلك المسجد والحق به فان الامتناع به ما نوع مخصوص من الامتناعات
 كالصلاة ولما تضمن الناس المسلمين ومن وقت عليهم المودة كالشاة فمختلفة كما تضمن بالاملا ولا وهي لا يجوز الاشراع
 فيها لغيرها اطلاق الارضاهم والراضان املها انما تعددوا الاشراع (قوله والحق به) اي المسجد (قوله ما يقرب) اي
 الا تمام (قوله كدرة) اي وكبريم المسجد وقضية ودخل في الموقوف عليه المروفي الذي ليس بمسجد كما أنه يقول ج
 وكالمسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كرباط ويطرا ما ما وقف على معين فلا بد من اذنه لكن تعبد المنع لمن استحق
 بعده وظاهره ان لمن استحق ذلك الرجوع عن غير ارض نقص وعلمه فعل الفرق بينه وبين ما لو اذناهم رجوا واطلبوا الهدم
 حيث حفرمو ارض النقص انهم بالاذن ووطؤوه فاذا رجوا اضعوا ما توفوه عليه ولا كذلك البطن الثاني فانهم لم ياذنوا واذن
 من قبلهم ليس عليهم الا قربا به ليس له فله مجازا ان كان الامتناع رؤس الجدران او نحوها مما لا يكون الامتناع فيه بعض
 هو اما الشارع لكونه وضعه بين فتمين بقبضه بالاجر ولا يجوز قطع مخرامة الارض ان كان من غير الوفاء

(قوله هو انما) ظاهره وان لم يضر وهو ظاهر فنتبع مطلقا (قوله ليس بصير) يعني ما لو اشرع الى ملك جاره بانه ثم وقت الجار دابة او اشعه الى ملكه ثم وقفه مسجدا هل يرق أم لا فيه نظر والا قرب الثاني لانه وقفه مسجدا مباحا حرمة موقوفه في كل ما وقفه من هو المجد وان لم يضر كما يتبع اشرعه اليه ابتداء أو يعني أن يكون مثل ذلك الجار كان قد دار ثم قال وقتت الأرض دون البناء مسجدا في كل ما ازالة البناء اختصم كلام الزركشي في تقسيمه بالضرر لان الكلام في الشارع وبقي ما لو وقفنا الاعلى دون الأسفل فهل يحرم الاشرع الى الأعلى دون الأسفل أم لا فيه نظر والا قرب الاول (قوله ما لقت جناحه) أي فلو وقف الجناح ايضا على جوهرة عامة لعلق التعريف بالامام في فعل ما فيه المصلحة (قوله امر رفعه) أي حيث لم يضر بالمادة (قوله على ما بهن الزركشي) قد يرد ختمه انه لو اخرج الجناح الى الشارع على وجهه لا يضر ثم ارتفعت الأرض فخنقه انما يلزم دفعه حيث امر بضر ايم وهو الضرر المصلي ويؤيد ما ذكره الشارع في الجنايات من انه لو بقي جداره مستقيما ثم مال فانه يطلب به لعمدة او اصلاحه مع انه وضعه في الأصل بحق ولا تشكل ما البتة به ماله لو اندم بنفسه فالتق شيئا لا يضره معلقين بانه وضع بحق لا نقول لا يلزم من عدم الضمان عدم المطالبة لان المطالبة لرفع الضرر والتوقع وقد يرد ختمه ايضا انه لو لم يكن حجر القران والقوافل ثم صار كذلك كلف دفعه لان الارتفاق ٢٧١ بالشارع مشروط بسلامة العاقبة (قوله

والقاء الجارية) أي حيث أتى للمارة قد دار المرور أخذها بمقلبه (قوله لو ار كوب) أي ومع جواز ذلك لا لا قرب انه يضمن ما تلف به لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولا فرق في ذلك بين البصير وغيره (قوله لو ارش) أي ولا يضر الرش الخ ويصع حلقه على قوته كجهن طين الخ (قوله بخلاف القاء القمامات) أي وان قلت (قوله فانه لا يجوز) أي لانه مظنة لاضرر والمصلحة (قوله فمن الميازب) أي سواء كان الزمن شتاء أو صيفا (قوله وكذا القاء

في هو المقتبة هل يجوز الاشرع فيه أو يفرق بين كونها مسجدا أو في موات والا قرب ان ساحر البناء اعتبارا بان كانت موقوفة او اعتاد أهل البلد المنع فيها يحرم الاشرع في هوائها بخلاف غير هوائها أحرص الاشرع الى وضع ربح الرأب على كتفه بحيث لا يتأذى أصبه لم يضر لان وضعه على كتفه ليس بصير ولو اشرع الى ملكه ثم قبل ما خبث جناحه شارعا وهو يضر بالمادة أمر رفعه على ما بهن الزركشي ولا يضر أيضا بضره في فعل عادة كجهن طين اذ في مقداره المرور والانس والقاء الجارية فيه العصارا اذا تركت بقدر مدة تغلها وربما الدواب فيه بقدر حاجة التزول والركوب ويؤخذ من ذلك منع ما برت به عادة العلاقات من ربط الدواب في الشوارع الكراهة فلا يجوز وعلى ولي الامر منهم ما في ذلك من مزيد الضرر والرش الخفيف يخلو لاف القاء القمامات والتراب والجارية والحرق التي بوجه الأرض والرش المفرط فانه لا يجوز كاحص به العنف في دفعه ومثله ارسال الماسن اما في ب الى الطرق الضيقة قال الزركشي وكذا القاء العصابة فيه بل هو كالقلى فيه فكأن صغيرة اه وكوه صغيرة ضيف كاهر تعلما ان كثرت كانت كالقمامات والأفلا وأفق القاضى بكرة ضرب البن وسيع من توبه اذا لم يضر بالمادة لكن قضية قول

الخاصة فيه) ظاهره وان قلت ولكن قضية قوله لا في ان كثرت كانت كالقمامات خلاه هذا ويمكن الفرق بين الخاصة والقلى بان القلى لما كان لازالة الضرر عن نفسه قيل فيه بالكرهية فقط بخلاف القاء العصابة والتراب فانه يسهل الضرر عنه (قوله وكوه صغيرة ضيف) أي بل هو مكر ومقط (قوله وأفق القاضى بكرة ضرب البن الخ) قال سلم على منج مثل مدرعن طين البرك فقال في المنع لانه مقصود وهي ما ملو كة فتنتع الاباذن المالك او موقوفة فتنتع اذا لمصلحة فقتل عن طين الخلع فقال في الجواز لانه لا يضر اه ويظهر انه حيث تعلق فرض أصحاب البرك بالان لا طينها جاز كاللودمها الطين وسئل عن الاختصاص والبناء في حرم التمر لوضع نحو التماز والحب وهو ذلك محل يلزم من فعلها الاجرة فيظهر ووافق عليه مدر لزم الاجرة وانما المصالح المسلين كما في نحو عرفة اه وعليه في فرق بين هذا وبين مقاعد الاسواق حيث قيل بامتناع اخذ الاجرة منهم لا برب بيت المال حتى ولو نعت في اخذ الاجرة منهم بانه باى وجه يلقى التجمع اخذ الاجرة منهم بان مقاعد الاسواق لو فرض احتياج الناس لهم في اى وقت منعوا المسلين بالتحايد عنها فكان منفعته الشارع في ايدي الجالسين ثم قل منهم بخلاف الباني في حرم التمر فانه مسئول عن محل الاتماع المبنى فيه لكن من تعيى احد عليه عدة ضيعة البصر

(قوله فصل فيه الخ) معناه (قوله في التمهيد جناحه) أي لو لم يكن له من الخرافة التي أخرجها الشارع كما هو الظاهر
 فلا يتألف ما ياتي في قوله لم يبق دارا جوات الخ (فائدة) نقل الفري عن الكفاية لا يشترط في الجناح المخرج قدور يشترط في
 المزاج أن لا يمازج نصف السكة ووجهه الفري بأن الجناح قد لا يحتاج اليه وبقوله هو نادر بخلاف الآية فان كلامه
 التصور ينحتاج اليه لاخراج الماعز وذا أحد الجوارين بمزاجه نصف السكة مبطل للحق لا سيما وتظهر في جوار قال فالوجه
 جوارا خارجا مع ما يترقب عليه ضرر لئلا الجوارسوا لا يجوز النصف أم لا هـ ومثل سم في حثيته عليه الضرر بان يصيب ماله
 جدا والغير بحيث يسيبه أو يتركه هـ (قوله لا للمعاملة) تنازعه الواقف والقاعد والعساق من وقف أو وقف في الشارع لغير
 المعاملة ثم انتقل بطل حقه بخلاف من فعل ذلك للمعاملة (قوله لم يبق دارا) مثل المستفي منه مال أو خرج بعض أهل الشارع
 الموجود قال ان جناحهم انهم قلنا به ٣٧٢ اخراج جناح الى الشارع وان منع الأول من اعادته جناحه لا قالنا نعم سبق

العبادي يحرم أحد تراب سود البلد يقتضي حرمة أحد تراب الشارع الآن يفرق
 بان من شأن أحد تراب السوراته بضر لحرم مطلقا بخلاف تراب الشارع فقبل فيه بين
 المضر وغيره ولو انهم جناحه فسحقه جله الى جناحه بهذا معايزان تعذمه
 اعادته الاول ولم يعرض صاحبه كالأول في الوقت أو اتفعا في الشارع لا للمعاملة فانه
 يطل حقه بغير دأته وانما اعتبر الاعراض في الجالس فيه للمعاملة لان الامتداد يمل
 الانتقال صها ثم العود اليها ضروري فاعتبر الارض بخلاف ما هنا فاعتبر الانهدام
 وايضا فالارتفاق بالقعود للمعاملة اختصاص بالارض التي من شأنها ان تملك بالاحياء
 قصد اقوى الحق فيها فثبت استحقاقه مدام مقبلا عليه والاختصاص بالهواء
 اختصاص بما لا يقبل الملك الاحياء والاشي يقتضي التبعية فضعف الحق فيه فلذلك زال
 بزواله فانه قد مع الما لا يستوي تماثل ارقى من الاعتراضات ههنا لم يبق دارا جوات وأخرج
 لها جناحها ثم يبي آخودا فضا به واستقر الشارع على بطل حق الاول بانهم جناحه لسبق
 حقه بالاحياء ولما اخرج جناح فقت جناح جاره ووقعه ماله بضر بالماء عليه وقابله ماله
 يبطل انتفاعه به والطريق ما جعل عند احياء البلد او قبله طريقا ووقعه الملك ولا
 يحتاج في غيره ملكه الى لفظ وبيات الطريق التي تعرفها التواضع ويسلكونها لا تصير
 طريقا بذلك ويجوز احيائها كجار به القومولى لان اكثار المرات لا يخلو عن ذلك
 وحسب وجد طريقا جعل فيه الظاهر من غير نظر الى أصله وتقدير الطريق الى خبر من
 اراد ان يسلكه من ملكه والافضل توسيعه وعند الاحياء الى ما اتفق عليه المهيون فان
 تنازعه اجل سبعة اذرع كجاره المصنف ظهير العيصين بذلك واعترضه جمع بان المذهب

احياء الاول بل يجوز ان الثاني
 هو السابق بالاحياء او احياء احيا
 معا (قوله ماله بضر بالماء) اي
 الجوار به بان من قمت الجناح
 الاسفل فانه الذي يتأق الضرر
 بالنسبة له بخلاف ما لو اخرج فوق
 الجناح الاسفل فانه لا يتأق ضرر
 المار فتهتم لو زاد في مرضه على
 الجناح الاسفل امكن الاضرار به
 حصول الملك بغيره لم تكن حادثة
 بالاسفل (قوله ماله يبطل انتفاعه)
 قبل في الثلاثة كما يؤخذ من كلام
 جوارحه ماله يحصل للضرر لا يحصل
 مثله عاده (قوله ومقابل ماله يبطل)
 قبل في الثلاثة كما يؤخذ من ج
 وقوله انتفاعه به اي ويحصل
 ضرر لا يحصل عاده وانظر صورة
 منع الانتفاع به او ادخاله ضرر
 على جاره في هذه الحالة فان غايته

أن يجد الجناح حتى يلقى جناح جاره ويضر بملقه بذلك فليأمل (قوله ما جعل عند الخ) اي بان تركه اعتبار
 على هيئة الطريق واعتداد الناس الروقي قبل الاحياء (قوله وبيات الطريق) بالباء الموحدة ج اي ويضعها وفتح التون وبالباء
 الضمنية المشارة (قوله لم يجوز) الاولى التبريع (قوله وجبت وجد اي المار (قوله عمل فيه بالظاهر) اي من حيث كونه شارحا
 من غير نظر الى ما كان موافقا او ملكا وغيرهما من الظاهر انهم فعلوه كذلك وان كان ضيقا فلا يهدم ما جاوره من البناء ومنه
 الشوارع الموجودة يصير فلا تقهر صاحبها عليه وان تضر بذلك الما فلتصحبها بغوازاها انقضت عمر ابد البناء (قوله ان
 يسبه) اي وان قيل حيث امكن الانتفاع به ولو بمسقة في الما ومنه فان لم يكن الانتفاع به أصلا بان قل جدارا القاسيل وبقى
 على ملكه صاحبه (قوله الى ما اتفق عليه المهيون) ظاهرا وان قل (قوله جعل سبعة اذرع) اي وجوبا

(قوله ولا يغبر) أي الطريق (قوله ولو زاد على السبعة) فأيضا قلنا اعتبارا لنداء الجاهل المولى فخذوا الحجة أو إذا زعم السبعة لا يغبر (قوله ويحرم أن يبنى) يريد أن يبنى حطب على الصلح لا على معدوه لأنه يستدل بقيد حجة البناء به في قوله (دكا) ومن ذلك المساطب التي تفعل في جهاد الصهاريج في شوارع مصر نأقبة قال حج قال بعضهم ومثلها ما يبني بالجداد المسي بالكنش إلا أن أضرار البنتلل يتان ولا يغبر المادلتان المشقة فجلب التيسر اه أقول هذا يتعين تصويره على وجهه الآخر فلو لم يكن متصلا بالجداد من أسفه مثلا وجعل على الكنش المعروف الآخر بعدد الأله لو كان من أله فله باله كالميل يشترط لوجوده خارجا وجود مثل بناء الفرج أذهو حيث كن من أفراد الجناح قال سم على منج فرع الظاهر أن الميزاب يلحق بالباب في جوان الصلح مما لان صاحبه قطع بالقرار اه سم على منج (قوله ما يغبر فيه شجرة) ع بحيث الزكش منع الذي من الفرس في الشارع قطع ما لا يغبر فيه خلاف المسلم اه سم على منج (قوله فيصطكون) أي يلصقون بها (قوله وفارق) أي ما ذكر من حرمه بناء مكة والفرس في الطريق وظاهر الاقتماد ٣٧٢ على الفرق بين مذكروا الفرس في المسجد امتناع مكة في المسجد ولقد

اعتبارا لنداء الحجة وانظر محمول عليه ولا يغبر محمول على السبعة على قدر الحاجة فلا يجوز الاعتلاء على شيء منه وان قل ويجوز أحياه ما حوله من الموان بحيث لا يغبر الحجة (ويحرم الصلح على أشراع الجناح) أو نحو من سباط بعض وان كان الامام لان الهواء لا يغبر به وقد وانما يقع القرار كالحل مع الام ولاه ان شر امتنع فله والاستحقة غرضه وما يستحقه الانسان في الطريق لا يجوز أخذ عرض عنه كالرود (و) يحرم (أن يبنى في الطريق دكا) بفتح الدال أي مسطبة وغيرها (أو يغبر فيه شجرة) وان السبع وأذن الامام واتى الضرر لهما الطروق فيه وقد تزدحم المواقف فيصطكون بها ولما إذا طالت المدة أشبه وضعهما الاملا لثا قطع انما استحقاق الطروق بخلاف الاجنحة ونحوها وفارق حل الفرس بالصنيع الكراهة بانه لصوم المسلمين ألا يتصور من كل ثرة فان فرس يصرف به فله مسجد المصلحة عامة ايضا بخلاف ما هنا وقضية جواز نسل ذلك حاجت لا ضرر الا أن يقال وقع الضرر في الشارع كقوله امتنع مطلقا وهو الاقرب الى كلامهم ولا يشكل على التعليل الثاني جواز فتح الباب الذي دبر منه إذا امره كما يأتي لان الحق ثم تلاص وانما خلاص قائم على ملكه وحافظه بخلاف الشارع فانه قطع الحق فله عند طول المدة اقرب وقضية كلامهم اصرح منه مع أحداث الدكا وان كان يتقاربا واداره به جزم ابن الرقعة وأتق به الواله

المساجد (قوله ما لمصلحة عامة) أي لصوم المسلمين ان كان المسجد عاما وبعضهم ان كان خاصا بطائفة معينة كالشافعية (قوله يجوز مثل ذلك) أي فرضها الصوم المسلمين (قوله ما تمتع) أي الفرس في الشارع (قوله مطلقا) أي اتسع أولا وظاهر امتناع ذلك وان حصل بفعل ذلك امتناع الصلاة كاستنزالهم به (قوله وهو الاقرب) معتقد (قوله ولا يشكل على التعليل الثاني) هو قوله ولاه إذا طالت المدة الخ (قوله بخلاف الشارع) وقد يؤخذ من هذا الفرق بينا من أراد وقوع السؤال عنها وهو ان انسانا استأجر بجملة من الدكا كين من طوية يجوز والشارع ثم دهمها وأدبنا على الوجه الذي أراد وقوعه لقطع من الارض ليسع بها الشارع فهل يحرم ذلك لانه يوقوت مقصد الواقف بوقته لانه عند طول المدة يظن كونه من الشارع وحاصل الجواب انه يؤخذ من هذا الفرق الجواز لان أبواب الوقت كالمالكين للدين منهم قائمون على حقوقهم فيكون من اعادته كما كان بتقدير تغييرهم لهيئة البناء بعد انقضاء مدة الاجرة (قوله وقضية كلامهم الخ) معتقد (قوله منع أحداث مكة) أي أموالها وحب بعض الدور مساطب صنفين منها أو لم بالشوارع يصنعها بها ولا يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فانه لا يغبر

المساجد (قوله ما لمصلحة عامة) أي لصوم المسلمين ان كان المسجد عاما وبعضهم ان كان خاصا بطائفة معينة كالشافعية (قوله يجوز مثل ذلك) أي فرضها الصوم المسلمين (قوله ما تمتع) أي الفرس في الشارع (قوله مطلقا) أي اتسع أولا وظاهر امتناع ذلك وان حصل بفعل ذلك امتناع الصلاة كاستنزالهم به (قوله وهو الاقرب) معتقد (قوله ولا يشكل على التعليل الثاني) هو قوله ولاه إذا طالت المدة الخ (قوله بخلاف الشارع) وقد يؤخذ من هذا الفرق بينا من أراد وقوع السؤال عنها وهو ان انسانا استأجر بجملة من الدكا كين من طوية يجوز والشارع ثم دهمها وأدبنا على الوجه الذي أراد وقوعه لقطع من الارض ليسع بها الشارع فهل يحرم ذلك لانه يوقوت مقصد الواقف بوقته لانه عند طول المدة يظن كونه من الشارع وحاصل الجواب انه يؤخذ من هذا الفرق الجواز لان أبواب الوقت كالمالكين للدين منهم قائمون على حقوقهم فيكون من اعادته كما كان بتقدير تغييرهم لهيئة البناء بعد انقضاء مدة الاجرة (قوله وقضية كلامهم الخ) معتقد (قوله منع أحداث مكة) أي أموالها وحب بعض الدور مساطب صنفين منها أو لم بالشوارع يصنعها بها ولا يعلم هل حدث السلم قبل وجود الشارع أو بعده فانه لا يغبر

فمنه لو غلبه لاحتمال اعم وضع في الاصل بحق وان الشارع حدث بحد ولو امرض عنه صاحبه بان ترك الصعود من السلم
وهذه بصحة تبيينه ان لم يرد بطلان حقه بذلك وظاهره وان جعل الله ذلك لامتثال ولا ضرر فيها وجه غيرها يتجلى بالحوادث في هذه
الحالفة (قوله ورتكبه) صريح في ان الامام اطعمه فذلك لا لادرافاقه بعبادته على منجى حال السبكي ولا يجوز زلوكا لبيت المال
يسع شئ من الشوارع وان اتسعت وفضلت عن الحاجة لانا قلنا هو اشد وقتا أو موانا أحسن فليصدق ذلك وان جفت به البلوى
(قوله والافكلاهما هنا) صريح بخلافه اى وهو الامتناع مطلقا التاسع اولاده هو الذي يظهر من كلام الشارع اعتقاده
لانه جعل القول بالحوادث محولا لامل ما زاد ٣٧٤ على الحاجة ان سلم انه معتقد وهو يشترط بقوله منه (قوله بجاهم) من قوله لهما

الطريق الخ (قوله الا برضا
الباقين) اى غلو وجد في درب
مفسد اجتهاد او نحوه اذ قد عول
يعلم كيفية وضعها هل ذلك على
انها وضعت بحق فلا يصير زهدهما
ولا التعرض لاهلها ولو انهم دعت
واوداد اعادتها فليس ذلك الا
بأنهم لانتهاء الحق الاول بانها دامت
وغيره ان حصل ذلك اذا اراد
اعادتها بانها جديدة لا بانها القديمة
أخذت اعماما فلو غلبوا ذلك في
فرض شجرة وملكه فانتقلت
فانها اعادتها ان كانت حصة
وليس فخرس بلها ويحمل المنع
للاعادة قول بانها القديمة لسقوط
حقه بغيره وبين بقاها لشجرة
حصة لان بقاها حصة يستدعى
اعادتها كعادته مقامه السوق
لا الاعراض ولا مطلقا ولا كذلك
الاجتهاد فانتسخت مطلقا (قوله
لمهم) اى من ان الهوا لا يقر
بصدق الخ (قوله الموصى في المنفعة
ونحوه) كالوقوف عليهم (قوله)

رحمة الله تعالى وان بحث السبكي جواز عند اتقاء الضرر وقال لانه في حرم ملكه
ولا يباقي الناس عليه من غير انكار فقدره الا ذرى وقال انه بعد من كلامهم ويؤذى
الى عقل الطريق بالمباحق وان البند نهى صريح بانه الله تعالى باب الهوا وبان البينة
المتفرقة من سائر الطريق قد تنزع اليها المارة فتضيق عليهم ولا ياتي ما تقرر في نحو ذلك
نقل المصنف كل افعى في الجنائيات عن الاكثرين ان الامام مد خلافا لقطع الشارع
وانه يجوز المصلحة ان يبقى فيسوء فانه لا يملك على تقدير اعتقاده والافكلاهما هنا
مصرح بخلافه محمول على ما زاد من الشارع على الموضع المحتاج اليه للطريق بحيث
لا يتوقع الاحتياج اليه وجموله على التدوير بحيث لا يملك الامام الا قطع وقطعة ما عاود
(وقيل ان لم يضر) ذلك المار (جاء) كاشرا عن الجناح وقرق الاول بجاهم (و) الطريق
(غير المنافذ يصرم الاشراع) اليه يباحق او نحوه (فلا يملكه) بخلاف وان لم يضره
رضاهم لانه ملكهم فاشبهه الاشراع الى المورد (وكذا) يصرم الاشراع (البعض اهل في
الاصح) كسائر الاملاك المشتركة تضرر بواجب اى لا (الابريضا الباقين) فيصرون اشر
واجل اهل هنا قلعه بحسب كراهية الامتناع الا من يابيه بعد ما ويقايله كسائر الاملاك
المشتركة والثاني يصور بغير رضاهم ان لم يضر لان كل واحد منهم يجوز له الانتفاع بقران
فيصرفه ووائمه على الوجهين يصرم المصلحة على اشراعه بحال المصروف يعتبر ان المكترى ان
تضرره وبه اتفق البغوى ويقاس به الموصى في المنفعة ونحوه ولو وصى بعضهم ببعض
في اقتسامه الرجوع عليهم كما صرح به الماوردى لانه لا دليل الى قوله بجاهم فلو وضعه بحق
ولا الى قلعه مع غرم الارض لانه شريك وهو لا يكتف بذلك ولا الى بقائه بغيره لان الهوا
لا يرتفع كاهم ونقصه ذلك ان الاجراع لو كان فعالا لاسق الضريح فيه بان كان بين باب
داوه وصددا السكة كان لمن رضى الرجوع ليقطع ويقرم ارض النقص وفوق ذلك ولو مبر
الصف بقره الارض المستحقين كان أولى ليعود الاستثناء الاول اى يباوه ما اذا كان
الشرع من غير اهل ولا يشترط اعتبار اذن من يابيه اقرب الى الرأس السكة لان يابيه اجد

متنع الرجوع عليهم اى بعد الوضع كايضا بقره قوله لانه الخ (قوله كما) يظهر في غير الشرع ان لهم
الرجوع وعليهم ارض النفس أخذت اعماما في القارية اى حج والمراد منهم ان اذ رجعوا فلهم تكلف واضح الجناح بازالة
ما هو من الجناح بغير اداء الشارع لاحاق منه على جدار الملك فلا يقال في تكليفهم الباقى برفع الجناح ازالة للملك وهو ما يفتى على
الحد ارض ملكه وهو الحد او نفس (قوله وقضية ذلك) اى ما ذكر من انه يمنع قطعه مع غرم الارض لانه شريك الخ (قوله الارضا
المبضعين) اى وهم من يابيه ابعد من الشارع لا لجميع اهل الدرب اى شيئا زائدا

(قوله والمراد) أي يقول المستحسن تقديبا داره اليه (قوله ولا يتوقف دخول بعضهم) أي لما يرضى له كاستعانة من البايعين
أودخوله لما يستحق الانتفاع به وهذا وفق بقوله بعد تعطل الاملاك الخ (قوله بلا إذن) أي بل وإن منعوه من ذلك (قوله لجواز
الدخول) أي حاجة ومنها البيع لهم والشرع منهم (قوله فمن ثم) أي المختص بهم (قوله بقتل الغير) ومنعنا لودع ضرره إلى
المروضة كالزمن طريق الوصول إلى مزرعته أو نحوها فلا يجوز إلا إذا يرضى بصاحب الملك ومثل المتعاجر أو العادة بتداعيه
من الأرض المضروب عليها الخراج فلودع الحاجة إلى المروضة عمل ٢٧٥ من ثلث الأرض وترب عليه ضرر على مستحق

منفعها لا يجوز إلا بطريق مسوغ
له كالاستفجار عنه وولاية ذلك
(قوله ويمكن رد أحدهما لآخر)
أي بان يقال مراد غير العبادي
بما عبرت العادة بتداعيه فيه أن
لا يصير به طريقا وقد يقال لا يعين
حله على ذلك بل يمكن الاحتراز به
على أنه يقرر العادة أصلا كالبيوت
النافذة حيث لم يقرر العادة
بالدخول من أحدها إليها وانطروح
من الآخر فينتع وان لم يصير به
طريقا (قوله لم يكره) أي
الدخول لأن ذلك قد يؤدي إلى الضرر
غيره (قوله بلا حاجة) قضيته جواز
أسل الدخول من غير كراهة
بلا حاجة وقد يتوقف في الجواز
عندما تنفد الحاجة سواء إذا نهضت
ريبة في دخوله (قوله فلا يجوز لهم
الخ) ضعيف (قوله وقد يفرق) أي
بين الجارية والبيع (قوله إذا لم
يكن اقتضاهم) أي أما إذا
أمكن فيجوز كالوإعاد أو استغنى
لنفسه يتأمنها ونفى عمره قانه
يجوز أن لا يمكن أحداث عمر
اليت يختلف ما لو أعاد دارا لا يمر

مع أنه وجهه الأصح خلافه بناء على استحقاق كل إلى باب له إلى آخر الدرب كما يعلم من قوله
الآتي (واحد) أي الدرب خير النافذ (من تقديبا داره اليه) قال الزركشي أخذ من
كلام غيره والمراد من له المروضة إلى ملكه من دار أو يقر أو قرن أو حانوت (الأم لا صفة
جدارة) من غير تقديبا فيه لأن أولئك هم المستحقون للانتفاع ولا يتوقف دخول
بعضهم على إذن البايعين بل ولا يؤثر منعهم بخلافه في العروة المتكررة لأن التوقف على
الآذن هنا يؤدي لتعطيل الاملاك بخلافه في حالة التنازع بل لغوهم الدخول بلا إذن لأنه
من الحلال المستفاد بقرينة الحال والظاهر أخذ من كلام البايعين وغيره جواز
الدخول وإن كان فيه م محذور وعليه موكدا الشرب من ثمرة وإن كان الودع خلافه ومن
ذلك ما صرحوا به من جواز المروضة الغير لكن قد عارضوا العبادي بما إذا لم يصير به طريقا
لناس وغيره بما عبرت العادة قبلما سمعنا فيه ويمكن رد أحدهما فلا يخو يكره إكراه
هنا وفي أرض استحق المروضة بلا حاجة قال القاضي وأبى لسفيرهم المجلوس فيه بغير
إذنه قال غيره وعليه فلا يجوز لهم أن يأذنوا فيه بآخرة كما ليس لهم بيعه مع أنه ملكهم
وقول الماوردي هو تابع للملك وليس ملكهم ضعيف اه وقد يفرق بان البيع إنما
استنتج أن فيه اتفالا لأملاكهم بعدم جوازها ويستند في قيدها إذا لم يمكن اقتضاهم عملها
من جهة أخرى والاجابة ليس فيها ذلك في المتع منها فقلنا على أن في توقفه مطلق
المجلوس على أنهم نظرا أيضا فالوجه حله على جلوس لا يساع به عادة وإن ما يتوقف
على الآذن يجوز أن يكون باجرة (وهل الاستحقاق في كلها) أي الطريق المذكور وهو
كل ركوزت فزعم أن هذا اسم هو الدبر (الكلم) أي شكل منهم فالكل هنا الشكل
الافرادى لا المجموعى إذ لا نزاع فيه لآدم بهر عما استأجروا إلى التردد والافتقار بلكه
طرح القضايا عند الاستئصال والخراج (أم تقتصر شركة كل واحد منهم) (بما بين
رأس الدرب وباب داره وجهان) (صههما الثاني) لأن ذلك التقدير هو محل تردد وهو ضرورة
وما عداه مرفوعة كالأجن من السكة ولاح الدرب المذكور رخصة عنه كسائر
المشتركات القابلة للقسمة ولو أراد الاستئصال لا أعلنه بما يليهم أو قسمة جاز لآدم م
بصرفون في حكمهم بخلاف الاعلن ولو اتفقوا على سد رأس السكة لم ينقضوا منه ولم

لها أصلا ولها ونما فاه باطل والفرق أنه يصرف في الدوام لا يقتصر في الإبداء فهو بمنزلة هذا) أي التأييد (قوله ولو
أراد الاستئصال) أي من رأس الدرب (قوله سد ما يليهم) أي حيث أمكنهم الاستطراق من غيره ولو باحداث عمر المولى يمكن ذلك
لكل واحد منهم بأن تعدد الاستطراق من غير ذلك الطريق على بعضهم امتنع كالوإعاد أو استغنى نفسه يتأمنها ولم يكن
أحداث عمره (قوله ينقضوا منه) أي حيث أمكن كلا الاستطراق من غيره ولو باحداث عمر

(قوله او يوجد ثم مسجد قديم) اي على الاحياء قدينا اجمع ومفهومة انه اذا شك في كونه قبل الاحياء او بعده كان كالحادث الذي لم يرض الله احدائه فيوقف اخراج الجناح فيه على رضا أهل الدرب ووجهه بان الأصل في وضع البدن المثلث وذلك يقتضي اشتراط أهل الدرب فيه فلا يتصرف فيه الا برضا الجميع (قوله وان لم يرض أهلها) هو واضح ان كان المسجد قديما ويشكل فيها للوقوف دار مسجد الا انه حدث حدثت الحوادث لا يجوز الاشرع فيه بدون رضا الله وان لم يرض كما يأتي في قوله أما الجوزيارة ج بعد ما ذكر وجه ابن الرفعة ايضا في حديث بعد الاحياء اي يقينا كما هو ظاهر بقا مقهم اي قلهم المتع من الاشرع وان لم يرض اذ ليس لاحد الشر كإبطال حق البقية من ذلك وهو متجه معنى ومن ثم تبعه فيه ولكن نسو بينهما بين الضيق والجدد بخلاف ذلك اه قلل ما ذكره الشارح هنا في الحوادث تبع فيه ابن الرفعة وما ذكره والاتبع فيه اطلاقهم فغير روي اجمع هذا وقد يقال ما ذكره في مال الوقف دار مسجد افرضه في جواز المرور اليه وما ذكره في قوله اما الحوادث فمسه بالاشراع وعليه فقد يفرق بين مجرد المرور والاشراع بان ضرر الاشرع اكثر وفيه غش على بقية أهل الدرب ولا كذلك المرور وحاصله ان الحوادث بالنسبة للمرو وبصره كالشارع بالنسبة لغيره بما على ما كان عليه قبل الاحداث (قوله اما اذا كان المسجد حادثا) انظر هذا مع ما قلناه في وقف دار مسجد فان المتبادر من احداثه انه وقف فتكون هذه من تلك الآن يقال المراد بالاحداث هنا ان يكون ثم قطعة ٣٧٦ موات فخصيبا بعضهم مسجد فان ذلك لا يتوقف على وقف بل يدير مسجد

باحيائه بقصد المسجدية (قوله فان رضى به) اي احداث المسجد (قوله اهله) اي اهل السكة (قوله فكذلك) اي فلا هله الاشرع الذي لا يضر (قوله والا قلهم المتع من الاشرع) يؤخذ منه انه لو كان السفلى لكانت والعلو لا تضر فوقه صاحب السفلى ارضه مسجد فان اذن في ذلك ما احب العلو كلف نقص

بفرضه بعضهم بغير رضا الباقيين ثم ان سلبا في نفسه خاصة فله قسمة بغير رضاهم ويؤخذ من كلام ابن القزويني ومصرح به أصله انه لو امتنع بعضهم من سلبه لم يكن لباقيين السد ولو وقف بعضهم دار مسجد او وجد ثم مسجد قديم شاركهم المسلمون في المرور اليه فينعون من السد والقسمة ولا يجوز الاشرع عند الضرر وان رضى أهل السكة ويجوز الاشرع لا يضر وان لم يرض أهلها اما اذا كان المسجد حادثا فان رضى به أهلها فكذلك والا قلهم المتع من الاشرع اذ ليس لاحد الشر كإبطال حق البقية من ذلك وكالمسجد فيجوز كما سئل او وقف على جهة عامة ككثيرة ودرة وروابط به عليه لمركني وغيره وقد أفق في المهر ويحجب الضمائم وتشته تعبده والا بالسكة والمخير المصنف بغير التافه عدل الى ذكرها الا لقوله في كلها (وليس لغيرهم فتح باب اليه

(للاستطراف)

حلوله ورضي يجعل الهواء محترما به لصاحب السفلى يجعله مسجد او هو يجمع من اشراع جناح في هوائه فيمنع من اقامة السفلى المملوك في هوائه وان لم يأذن في جازة ايقاماته ولا يكلف تقضيه لانه لو وجد منه فاقبض اسقاط حقه (قوله من ذلك) وعليه فينتصل انه ان كان المسجد مثالا قديما بان يرضوا وقبل احياء السكة الموجودة لا يشترط لجواز الاشرع أمر واحد هو عدم ضرر الماخاة واما اذا شرط أمران عدم الضرر ورضا أهل السكة كما رأوا قول فله حكم الملك وحكم الشارع وقسمة ذلك امتناع الذي لا يملكه مطلقا اجمع على جرح قوله وليس لغيرهم فتح باب اليه الخ ومنه ما وقع السؤال عنه من جماعة بينهم عقار مشترك فاقسمه من مصلح واحد منهم قطعة ارض لا يملكها الا في حق العقار بجمرة الاصل آل لشركته قلبي ففتح باب من الدرب الذي فيه العقار الا اذا نعتهم حيث لم يكن في مسجد قديم او بئر او قنطرة ولكن ينبغي ان تحمل جهة القسمة من اصلها حيث يمكن اتخاذ جهة القسمة المذكورة من شارع فانها اذا ملك صاحب الحصة المذكورة او شريك كان بإمكانه شراء محل يجمعه عمرا والا فلا حكمة ما لو باع دارا واستبقى لنفسه بيتا منها ولم يملكه اتخاذ جهة القسمة فان البيع باطل وليس له ان يحدد عمرا في الدرب الذي كان يرضه بسبب خر وجم من الباب الاصل لان احداثه فيه يحصل لهذه الدار المرور ومن يابن احدهما الاصل الذي صار حائلا يركب والثاني الذي اراد احداثه ليرضه الا ان غطرقه ان يستترض من من حق في الدرب الذي كان يمر منه او لا ولو لم يحل لان الحق لهم فقبته

اي لئلا يكونوا يظنهم فيها ظهور لان القاص
ليس شريكاً ولا يلحقه ضرر بغيره
اذ له ايقاع الباب بمقتضى ما وضع
من الرود (قوله وهو خسارة)
بفتح الخاء كافى المختار (قوله)
اي القهر (قوله والفتن) القصر
عليه المحل (قوله والمراد) اي من
قوله او مقابل المفتوح (قوله
الباب الاول) اي القديم (قوله
وضف التوجيه) اي اتصافا
لقابل الاصح (قوله فلا منع)
ظاهراً وان ترتب على فعله ضرر
لاهل الدرب لكون المحل القى
فعله فيه ضيقاً بالنسبة الاول ولو
قبل انه يمنع عليه ذلك حيث
ترتب عليه الضرر والمذكور لم يعد
فلم يرجع (قوله لانه ترك بعض
حقه) اي ولا يقطع حقه من
القديم بما فعله فلما اراد الرجوع
للاستطراق من القديم وسد
الحادث لم يمنع ولما باع الدار
المشقة على ما ذكر لا ترقام مقلمه
فله الاستطراق من القديم مع سد
الحادث لان الدار تقلت اليه
بتلك الصفة فلا تغير لان المجر
مشارك في الاصل وهو عين الملك
في الاعيان لا يزيل الا بغيره وهو
لم يوجد هنا فقلبه ولا تفرجما
قوله بعضهم من خلافه (قوله من)
تقديم باب) اي لجهة صدور
الدرب (قوله بما فسر به) اي
من قوله الى آخر البكة بل لا فرق
بين التقديم الى آخر السكة
وادناها حيث كان مع فتح الاول والاستطراق عنه

لاستطراق) الا باذنتهم لتضردهم فان اذوا جاز ولهم الرجوع ولو بعد الفتح كالطريق
قال الامام ولا يفرمون شيئاً بخلاف ما لو اذوا ارض البناء وهو حصة لا يتلحق بها قال
الرافعي ولو اذى لغيره والقياس عدم الفرق ونرى في المذهب انه حاق في ملكه والمبنى باق
بما لا يزال فلا فرق بخلاف البناء على الارض فان المصير يقطع فيغيره ارض التضرر
واوقفه الشيخ بان الاول لا يفرق بان الرجوع هناك يترتب عليه الفتح وهو خسارة فدر
يبرز الرجوع مما ينافي خلافه هنا لا يترتب عليه خسارة لعدم اقتضاها لزوم سد الباب
وخسارة فعله انما يترتب على الاذن لا على الرجوع مع ان فعله لا يتوخى على الاذن وانما
المتوقف عليه الاستطراق (وله قوله اذ) لا يستطرق عنه سواء (مجره) بالتشديد ووقفه
بالمصدر والتعريف لانه لا يترتب على الاذن لا على البيان (في الاصح) لان لم يمنع جميع
بجداره فبعضه اولى والثاني لا لان فعله بشر يثبت حق الاستطراق فيستدل به عليه
وما صحبه تعالى له هو ما صحبه في تعميم التنبه وهو المحقق وان قال في زيادة الروضة ان
الاقعة المتعقد قال في المصاحف ان القوي على الجواز فقد نقله ابن حزم من الشافعي ثم
لوركب على المشقوق للاستئذان شيئاً كما هو ظاهر جاز بما كاتله الاسنوي وغيره من جمع
(ومن لفظة باب) او مزاب (فتح آخر) بعد من رأس الدرب من باب الاصل (فالشركاء)
اي لكل منهم (منه) اذا كان باباً بعد من الباب الاول سواء اشد الاول ام لا لان الحق
لغيره بخلاف من باب بين المشقوق ورأس الدرب او مقابل المفتوح كافي الروضة من
الاعلام واكثره قال الاسنوي وهو ظاهر والمراد من هو مقابل الباب الاول كانه من
السكة والاسنوي والاذري ولهذا قال الاسنوي ان كلام التنوي هو من المراد
الباب الجدي وليس كذلك فانه لو اريد ذلك لكان المتعقد متفقا عليه يستد (وان كان
اقرب الى ما سد ولم يسد) الباب (القديم) اي ولم يترك التطرق عنه (فكذلك) اي لشركائه
منه لان انضمام الثاني الى الاول يوجب رخصة ووقوف الدواب في الدرب فيستدرون به
وقبل يجوز واخاره الاذري وضمف التوجيه بالزجة ينصرف به من اجل داره
جائماً وحائطاً ان الرخصة ووقوف الدواب في السكة وطرح الالتفات لتكرار اضاف
ما كان قد يقع نادراً في فتح باب آخر للداره ويمكن الجواب بان موضع فتح الباب لم يكن
فيه استحسان بخلاف جعل داره ما ذكر (وان سده) اي القديم (فلا منع) لانه ترك بعض
حقه ويجوز لمن داره آخر الدرب تقديم باب فيه يفتتح به وجعل ما بين الدواب آخر الدرب
دخلاً قال الاسنوي ولو كان له دار وسط السكة واخرى باخرها فالتنبه انه يجوز لمن داره
بينهما منه من تقديم باب المتوسطة وتفسير الشيخ: قال بقوله الى آخر السكة لانه وان كان
شريكاً في الجمع لكن شركته بسبب انما هو اليها خاصة وقد يبيع لغيره فيستفيد زيادة
استطراق صحيح غير انه لا يقصد كلام الاسنوي بما فسر به ولو كان له في سكة قطعة روض
فبناها دوراً ومثل لكل واحد باباً يبرز كما قاله البغوي في تناوبه (وس) له داران ففهمان

وقوله لغرض الاضطراب قد مرهم ان هذا ليس هذا محل الخلاف وليس من هذا (قوله هو محققا قوله) ان في قوله اي علوك
 (قوله هو محققا قوله) اي في كل ٣٧٨ فصل كان خبرا الخ لقوله فصالحا هل الدرب اي هل قصه ليستعرقه

(قوله هو محققا قوله) اي يوزع المال على عدد الدواب ثم يوزع ما مضى على كل بيت على عدد رؤس ملاكه فيما يظهر ثم لا يتبين من نسخة قدسية بضرب بعض الفضلاء ما يصح مما قلناه على ما قد مضى من القول ولو كان في الدرب من يستحق المنفعة بفواجره فلا بد في جواز الفتح من رضاه ولا شيء له من المال الا اخذ فيما يظهر ولو كان في الدرب دار موقوفة فالاقرب ان يلصقها بصرف بطئة الوقت ولا بد في جواز ذلك من وضمانه الولاية على الوقت ورضا المستأجر ان كان (قوله اما اذا كان بمقتضى قوله) اي المالكون بان لا يكون فيه هو الخ (قوله لا يفتي على الفقيه) يشير الى ان ما يخص الموقوف من الابوة ان كان قد اجرتا مثل وفيه مصلحة مع الاخلاص من وقفه من حج عن شرح الارشاد (قوله فتح الكوات) عبارة افتتار الكوة الفتح ثقب البيت والجمع كوة وبالكسر محذور ومقصود والكوة بالضم لغة وجعلها كوى اه ومنه يعلم ان ما سلمه المستف من جمعه جمع فصيح لا يتعين فيه (قوله منعت) اي حدث لان كان هو ظاهرا وان لم يصح ذلك شرولا هل الدرب بوجه لان الهواء مشترك والمشاركة لا تقع به بغير ادن من الشر كالوليس من الاذن اعتداد الناس فتح العاقل ان التي لها خطاء والتسايل التي لها ذن من قبورها ارض (حاشية) وقع السؤال عما صورته ما قلنا لكم في اما كن موقوف من وقف واحد على قرابت وخيرات هيها بكتاب وقفه وفي احد الامكنة

المدبرين مسدودين اي علوكين (اوسدود) اي علوك (وشارح فتح باب) اي اراد قصه (يضمها) للاستطراق (وضع في الاصم) لاستحقاقه الموقوف في الدرب ووقع المال بين الدارين تصرف في ملكه فلا يمنع حقه وما ذكره المصنف تعالى رافعي والبغوي هو المخذ والثاني المنع وقوله في الروضة عن العراقيين من الجمهور ويرى عليه ابن المقرئ لاحد في الاولى ثبت لكل من الدارين استطراق في الدرب الا ان لم يكن يمكن له وفي الثانية ثبت للمصلحة لشارح حقا المسدود لم يكن له اسوا في جريان الخلاف كما اقتضاه كلام المصنف اثنى البايعين على حالهما امة احدثهما وان خصه ارفعي بما اذا استغاب احدهما وفتح الباب لغرض الاستطراق وعلم محققا زنادا ان حراد بالمسدود المملوك والا فانسلا لا يلزم منه المثل جليل ما لو كان في انفسه مسجدا وهو كافر وقتصان بمشاة فوفية في قوله لان الدار موقوفة وكذا كل فعل كان خبرا لفتحين كما في الفاعل وفردوه به السماع في قوله تعالى ميتان فغير بان وان تزولا واهر اثنى تزدون فاعلم ابو حيان ويوزع ابن فارس فيه الباء التسمية (وسبب منع فتح الباب بعد الله اهل الدرب) اي المالكون بان لا يكون فيه هو مسجد (بالح صم) لانه ارتفاع بالارض بخلاف اشرع لفتح لان الهواء لا يباع منفردا لانه تابع فان سلموه على مجرد الفتح بمال يصح قطعا وسبب منع فان قدروا للاستطراق مدة كان اجابة وان اطلقوا او شرطوا التاميد كان بيع هو شائع من العربية وينزل منزلة احدهم كالوصال على جلا هل مال يعبر في ارضه ما منه فانه يكون كالمالك لكان التهر بفتح لاف مالوصال به جلا هل فتح باب من دارة وابر اعماه على سطح فانه وان صم لا يملك شيئا من الدار والسطح لان السكة لا تزد الا بالاستطراق فاثباته فيها يكون تقلا لاهل واما ائدارو السطح فلا يقصدهما الاستطراق واجر الماء اما اذا كان بالسكة مسجدا وهو كذا موقوفة على معين او غيره فلا يجوز اذ البيع لا يتصور في الموقوف وحقوقه طاله الا ذروا وابن الرضا زاد الا ذروا واما الاجابة والحالة هذه فيجب فيها تفصيل لا يفتي على الفقيه استقراجه (ويجوز) المالك جدار (فتح الكوات) البعض اهلها وغيرهم وهي بفتح الكاف اقصع من ضمه الطاقان وفتح شبك ولغيره الاستنفاة لانه تصرف في ملكه ولا فرق بين ان يشرف على سر جهه اولا ولا كما في البيان عن الشيخ في حله لفتكس الجار من دفع الضرر عنه بينا مسطرة امام الكوة وان تضر رصاحبها يمنع الضوم منها او التفر ولا ن صاحبها لو اراد دفع جميع الحائط لم يمنع منه تقييد الجوارح بما اذا كانت عالية لا يقع النظر منها على دلجبه ضعيف والاوجه ان الكوة لو كان لها غطاء او شبك باخذ شيئا من هوا الدرب منعت وان كان قاصدها من اهل خلا فالسكي

(والمحذر) الشر كالوليس من الاذن اعتداد الناس فتح العاقل ان التي لها خطاء والتسايل التي لها ذن من قبورها ارض (حاشية) وقع السؤال عما صورته ما قلنا لكم في اما كن موقوف من وقف واحد على قرابت وخيرات هيها بكتاب وقفه وفي احد الامكنة

المذكورة مكان وضعه الواقع خلقاً من غيره وبارزاً فيه شيئاً للقدرة والهواء ثم انما الظاهر على الوجه المذكور
 المذكور شخص بجزء القل ثم ان شخصاً استأجر مكاناً من جهة الوقت خلاصاً للمكان المذكور ويريد احداثاً بشيئة التباينة
 ويتحقق اجرة المكان الذي هو به فهل لذلك أو يمنع منه قهر عليه حيث كان الكل وقتاً واحداً (وأجبت عنه) بما صودره
 الجدة لا يجوز لرجل المذ كود البناء القريب عليه هذا الشك المذ كود المثل المذ كود بتبديل بعض
 منافع ومعاينة الشمس الرمل في شرهه على التمايز في كلب الوقت حال السكون الذي اوجبه جوار تغير الوقت بثلاثة شروط
 وذكرها أن يكون في التغيير مصلحة للوقت والبناء على هذه الصورة لا مصلحة لنفسه بل فيه انضرار فنعيم وباتم هو ومن يماوجه
 بخلافه ما قصد الواهب ولا لغيره لا يبعد في المكان الذي يراى افضل البناء مع من زيادة اجرة مما كان لو صلت لانهما على خلاف
 غرض الواهب مع ان الزيادة الا انما يعود آثارها على المستأجر لا على الواهب وأما ما صرح به في باب الصلح من أنه لا يمنع
 من هذا الطائفة والتباين وان تمتت القصور والهوا على الجوار ولا من قهها وان أدت الى الاضرار على حرم غيره فله كما
 هو فرض كلامهم في المذ وعلموا بان المتصرف في الكواثر أو ادر رفع ٢٧٩ الجدار من أصله لجمع فكيف يمنع من التصرف

في نفسه والله أعلم (قوله والجدار
 الكائن) بينه أن قول المصنف
 بين الخ متعلق بمحذوف صفة
 لجدار (قوله لدارين) أي مثلاً
 (قوله تغير لا ضرر) فتمه لعمومه
 (قوله مال أخيه) هو جرى على
 الغالب والا فإلى ذلك (قوله)
 عن طيب نفس) وراه الحاكم
 باسناد على شرط الشيخين في
 محضه وكل منهما مستفرد في بعضه
 (أقول) المراد بشرطهما الرجال
 الذين اتفقوا الرواية عنهم وشرط
 البخاري من اتفاد روايته عنهم
 عن مسلم وشرط مسلم من اتفرد

(والجدار) الكائن (بين المالكين) لدارين (قد يصح به) أي بملكه (أحدهما) ويكون
 سائر الأخر فقط (وقد يشترط) كانه في ما تضمن به أحدهما (ليس الآخر) ولا لغيره
 المقصود بالاولى تصرف فيه بما يضره طرفة بغيره عليه (وضع الجذوع) أي الاختاب
 ووضع جذع واحد (عليه نفس اذن) ماله ولا يظن رضاه (في الجذوع) لا يصير المالك
 عليه) غير لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وتبين ان صاحب لا يضر من مال أخيه الا
 ما أعطاه من طيب نفس وقيل على سائر أمواله وأما خبر الشيخين الذي استدل بظاهرة
 القديم القائل يجوز ان يوضع من غير اذنه وأنه ليس بمنعه وهو لا يمنع أحدكم جاره أن يضع
 خشباً في جداره ما يجيب عنه بما يحول على التدبير لقوة العمومات المحاذرة ويؤيده
 امرأ من أمرض في زمن أبي هريرة وبأن الضيفي جداره بظاهرة قهره أي لا يمنع أن
 يضع خشباً في جدار نفسه وان تضر به من جهة منع الضوم والهوا ورؤية الأماكن
 المستخرقة ونحوها ويتأيد به القياس القوي والقاعدة الصريحة قلناه أعزب من الأول
 فوجب عود الضيف إليه ولقد شرط أن لا يتصلح ماله الى وضع جذوعه عليه وأن لا
 يربطه بخارج أو تناف الجدران ولا يبق عليه أن جبالاً يضع عليه ما يضره وان تكون الأرض

بالرواية عنهم من البخاري اه شيخ الاسلام في شرح الالفية بالمتن فراجع وأما ما اشهر من ان المراد بشرط البخاري ما هو
 معروف عنه من القوي والمعاينة وبشرط مسلم المعاصرة دون القوي فلا نصح ارادته ان شرطهما حيث تعنيا بياناً في قوت
 قولهم في بعض الأحاديث انه على شرط الشيخين وبعضها انه على شرط البخاري وبعضها انه على شرط مسلم (قوله هو) أي الظاهر
 (قوله أن يضع خشباً) دوى الأبرار ودموقاً والاكثر جامع مضافاً اه على (قوله من أمرض) أي من العمل بهذا الحديث
 الاستدلال بالقديم (قوله ان تضر به) أي جاره (قوله المستخرقة) بالظاه الموجهة أي الحسنة وعبارة المسباح والطرفة
 ما يستطرف أي يستطلع والجمع طرف مثل غرة وغرف وأطراف أطرافاً بطرفة اه ويجوز كونه الظاهر من التعريف
 بمعنى الحسن (قوله وتأيد) أي قوته وبأن الضيف الخ (قوله أذن) قال في المسباح البيت يبق طولاً وأزجته تأزجها إذا بينته
 كذلك ويقال الأزج السقف وسأقي في كلام الشارح أنه يطلق على كيفية السقف والمراد به العقد (قوله ولا يضع ما يضره)
 هذا يقتضي عن قوله ولا يبق عليه أن جبالاً وجعه المتع من الأوج ضرره (قوله وان تكون الأرض) أي تكون الأرض التي
 يسكن فيها الباقي بغير خلاف ماله أو مستأجره أو مستأجره أو مستأجره على تمكنه من البناء

(قوله في الاصحاح) اي الرابع وعبر عن هذا المعنى ج يقول خلافنا لما في الاثر وهو غير بان له ليس خلافنا في الاصحاب (قوله ولو وضع) ذكره هنا لتاسع ما قبله والاصح منه قول المصنف الا في راما الجدار المشترك الخ (قوله من غير ان يشريك) بمعنى هو الله لو كان محتاجا بقوله واضح الجذوع ٢٨٠ لم يجز اعادتها الا بان يكون مفسلا بين المشترك وغيره فهو ثابت

يقابل كلامنا من الشاغلين بالنعم مطلقا او بالحواله مطلقا (قوله الا بان يشريك) معقد (قوله على الجدار) اي وهو مختص بمكانه احسن الدارين (قوله فليس له) اي صاحب الجدار (قوله لهنه) اي الاخر (قوله وشككنا الخ) اي وشكك في ذلك لمصلحة على انه وضع بالاعادة والا تمتعت الاعادة لما مر من انه اذا اذن في الوضع بلا عوض فما نهدم الجدار واعيد ليس له وضع انشعب الا بان يشريك ويؤيده لما سبق في بعد قول المصنف ولو كان لاحد مما عليه جذوع الخ من قوله والاوجه انه لا قطع ولا اجرة اخذنا ما تلاههم الخ (قوله صاحب الحائط) اي فبالاوصاف دارين وما بال الخ ويحصل انه مستأنف وهو الاول لان هذا الحكم لا يصح بمثل كره (قوله وحكم اعادة الجذوع) اي من التفرقة بين كونها موضوعة موضعين أولا (قوله فاشبهه ما اذا اهل الدفن) اي فانه ليس له الرجوع الا بعد الانداس لميت (قوله فانه) القامع لميت

(قوله الموضوع بآخرة) اي فلما اختارنا لبقاء الاجرة هل له الرجوع بعد ذلك وطلب القطع وغرامة الارض ام لا وهو فيه نظر والقرب الثاني لان موافقته على الاجرة بمنزلة ابتداء عقد الاجارة ومعلوم انه اذا عقد بشي ابتداء ليس له الرجوع عنه ويجوز في الاجرة ان تقدر دفعة كانه يقال اجرة تمتثل هذا غير مقدرة بمدة كذا وان قبضت مقطوعة على الشهور اخذنا بما يافى من ربه فانه يجوز ان قبض الاجرة كل شهر كذا كما في الخراج

(قوله وهو ما بين قيمته قائما) اي مستحق القلع لا بما كان كذا في باب العارية (قوله ولا يحاطصمها كذا) اي من قول المصنف
او يقطع ويغرم أرض تقسمه (قوله وازالة الطرف) اي طرف الجذوع (قوله اعادة الجدار) اي لا يخص به أحدهما (قوله بيان
المدة) اي ولا بيان تقدير أجر تدفعه فيكون أن يقول أبو ثعلب كل شهر يكذا ٢٨١ وينتظر الطرف الى الاجابة كما اختصرت في المعقول

وهو ما بين قيمته قائما او مقلوعا كما في اعادة الارض للبناء قالوا في المصلحة الثالثة وهي
الثلاث بالقيمة لان الارض أصل لها فإن يستمتع البناء والجدار أربع فلا يستمتع كذا
قوله البغوي هنا ولا يضاف ما ذكرهنا ما يأتي في العارية من انه لو اعار الشريك حصته من
أرض للبناء ثم رجع لا يمكن من القلع مع الارض لما قيمته من الزام المستعير بغير ملكه
عن ملكه لان المطالبة بالقلع هنا توجهت الى ما هو عليه المعبر بملكته وازالة الطرف من
ملك المستعير كما ينظر في الاذن بخلاف الحصص من الارض فنظروا هناك اعادة الجدار
المشترك (وقيل فانه طلب الاجرة فقط) في المستقبل لان ضرر القلع يتعدى الى الخصاص
ملك المستعير اذ الجذوع اذا ارتفعت أطرافها من جدار لا تنسك على الجدار الا آخر
والضرر ولا يزال بالضرر (ولو رضى بوضع الجذوع والبناء عليه بامور) وقلنا يمنع
الاجبار (فان أجبر رأس الجدار للبناء عليه) فهو اجارة كسائر الاجارات التي تستأجر
للمنافع لكن لا يشترط فيها بيان المدة لانه مقدر على المنفعة وتقدم الحاجة الى دوامه
فلا يشترط فيه التوقيت كالسكاح قال الزركشي لم لو كانت الدار وقفا عليه مثلا لا جرم
فلا يمنع بيان المدة قطعا ذكره القاضي الحسين واعقده الزركشي لا متناع شأبه البيع
فيه (وان قال به للبناء عليه) ويصح حق البناء عليه فالاصح أن هذا العقد فيه شوب
بيع لكونه مؤبدا (واجارة) لان المستحق بمنفعة فقط اذ لا يملك المشتري فيها حين ولو
كان اجارة متحصلة لا يشترط تأليفها او بيعها للمالك رأس الجدار صاحب الجذوع والثاني
انه اجارة محضة واختصرت في التأنيد للحاجة كسواد العراق وقد انما الاتصاف بثلث
الجدار فانه يصح دونه باعادة الجدار وقفا والثالث انه يبيع بملكه المشتري رأس الجدار
هذا اذا لم يقدمه فان قدر ان عقد اجارة قطعا قاله شارح التهذيب ويحرم الاوجه فيما لو
عقد بثلث السلم أيضا كما في الكفاية واحترز بقوله للبناء عليه عما اذا باعه وبشرط عدم
البناء عليه فيصرف قطعا ويقتصر به فيما عدا البناء وكذا ان لم يتعرض للبناء في الاصح قاله
الماوردي وشوب قال في القاتي انه الصواب وقول بعضهم شأبه تصفيف واختصرت
الاسنوي بأنه لا يدخل التصفيف هنا صوابه الشريف قال السبكي ولا يظهر له وجه
التصفيف في ذلك اذ الشوب المثلط يطلق على المخلوط وهو المراد هنا والثانية يشوب
بها فكل من ماصوب (فاذا خفي بعد قوله به للبناء) ويصح حق البناء عليه (فليس للمالك
الجدار رقتضه) اي نقص بناء المشتري (بمال) اي لا بما اولا مع اعطاء الارض لاستحقاقه
دوام البناء بعد لانهم نعم ان اشترى مال الجدار من المشتري جاز الشراء كما

عليه ويصير كل خارج المهر وب
قائه شيئا بر ٨١ سم على مبيع
ومن ذلك الاحكام الموجودة
بمصر فاختصرت في طرفها (قوله
وقفا عليه مثلا) كوصي في جفنتهم
ومستأجرة (قوله فلا يمنع ياد
المدة) اي وبعد انقضاء المدة يقتضي
الاذن بين قيمته بالاجرة والقدر
مع غرامة أرض النقص ان أخرج
من خالص ملكه اثنان كان
ما يدفعه من غلة الوقت فلا يصح
بل يعين التيقية بالاجرة وكذا لو
استقل الخو لن بعد الاذن يبيع
التيقية بالاجرة (قوله العقد اجارة
ولا يثاقبه قوله به لانه لما عتب
بقوله لمحق البناء عليه دل على انه
لم يرد به حقيقة البيع (قوله بثلث
السلم) اي بشرط من كونه على
القرار وسبق خصومة ولو لم تكن
عند القاضي (قوله فيصرف قطعا)
قضية قوله قطعا ان في جواز
ما قبله خلافا والمفهوم من قولنا
قال اصح ان هذا العقد فيه شوب
الخ انه صحيح قطعا ولما اختلف
في كونه يماسحوا بالاجارة واجار
محضة او يماسحوا (قوله ان
يحرص للبناء) اي بان ياحه
واطلقا ويقتصر به فيما عدا البناء
ولعل وجهه انه لما كان البناء يحتاج لبيان صفته بالامور الا انه لم يقل حالة الاطلاق عليه والافتقار الى مقالة تضي الاطلا
أن يقتصر برأس الجدار بائنا ووجه الاتصاف (قوله قال السبكي) خبره وقوله (قوله يشاب) اي أنه يشاب الخ (قوله في
مهما) شوبه وشأبه (قوله ملك الجدار) ومثل ذلك في الرقايلا فيما ينظر (قوله حق البناء) اي بعد البناء عليه دون الجذوع

١ (قوله وجبت في حكم) أي: إن الجدار (قوله من الخلقين) وهذا القول غير لغة أرض الشخص والتبعية لا جبر (قوله وما استشكل
الاذن في) لم يبرهن ما استشكل به (قوله في عدم التحسين) ظاهره وإن كان مستنداً لما قياس ما صرف في المار يتغير أرواحه من حيث
الآن يفرق بقوة حتى الباقى هنا سيذل العوض وضعفه ثم لعدم ملكة الحقيقة لكن الأقل الظاهر ولا يتضمنه من الهدم قد يؤدي
إلى تقصيره (قوله ولا يلزمه ذلك) أي: لا ينافي (قوله سواء أهدمه) - إن الحق الإطلاق (قوله الملك) ليس يشهد

بأن الملك الموقوف ولو مبدا
في عدم لزوم عادته إذا تعدى
وهدمه فلا تفرقه الأعادة ونحوها
يلزمه التفاوت بين قيمته قائماً
وهو ما يقتضيه (قوله كانه
ذلك) أي: ويكون الجدار أو ملكه
تقصم حتى شاء كما يأتي في الجدار
المشتركة إذا أعادها أحد هاتين
نفسه وله يجهه أيضاً الملك الأم
ولغيره وقوله أنه قضية كلام
الاصحاب هو العقد (قوله
اختصاص ذلك) أي: عدم
الانفصاح (قوله هل يجب
التقسيم) أي: والراجح أنه وجب
فكذلك هنا يخرج عما لو لم يقصد
مدة فلا يفسخ بالانتهام وإن
عقد بلفظ الاجارة فنظر الشوب
البيع لكن قضية ما قبله عن
الاستنوي في قوله لا في قال
الاستنوي وفي كلامه إشارة إلى
الحاصص الانفصاح فيها إذا
قدرة بمدة فاضافاً ومما فهمه
الاستنوي من كلام الامام من
عدم الوجوب فنظر لجواز أن
الامام قائل بالانفصاح إذا قدمت
بمدة (قوله فليحلو) أي: ويحوز

صرح به المحامي وأبو الطيب وجبت في حكم من الخلفين لتسعين جوزاً هدمه فلو أعاد
واستشكل الأذني ما تأملنا من صحة هذا النسخ وسكت المصنف كذا رافعي عن تغيير
البائع من عدم حائط نفسه من منع المشتري أن يبيع إذا لم يكن قد بى ولا شك كما قاله
الاستنوي في عدم التحسين منهما (ولو أنهم الجدار أعاد مالكة) اختياره ولا يلزمه ذلك
في الجديد مطلقاً سواء أهدمه الملك عدواً أم اجنبي (فلمشتري إعادة البناء) يتك
الآلة أو يملكه لا حق ثابت له وكالمشتري إعادة البناء كذا لا يندوه أن لم يكن يبيع
ولو لم يملكه الملك فأراد صاحب الجذوع أعادها من مالها ليقب عليه قال الاستنوي كانه
ذلك كما صرح به جماعة وقال السبكي أنه قضية كلام الاصحاب ولهم من كلام المصنف
عدم الانفصاح بالانتهام وقضية تحليل الرافعي اختصاص ذلك بما إذا وقع العقد بلفظ
البيع ونحوه فأمّا إذا أجرا جارة مؤقتة فغيري في انفصاحها الخلاف في انتهامه إذا
المستأجر حل بوجوب الفسخ ومن عدم السفل من مالكا أو غيره فوجب بقضية حتى البناء على
لما لو فليحلو سواء أتى بالام لا مع غرم أرض النقص أن كان قد بى وهو ما بين قيمته
فأعاده وهو ما كان هذا السفل استبعدت التغير زال الحيولة وله البناء أن لم يكن يبيع
وأعادته أن كان قد بى ولا يفرق الهامد أجرة البناء لمدة الحيولة قال الامام لأن الحق على
التأيد وما يتقدم لا ينص على إبقائه قال الاستنوي وفي كلامه إشارة إلى الوجوب فيها
إذا وقعت الاجارة على مدته والمصنف عدم الوجوب لأن وجوب الاجرة فليحلو للمصنف
عند قيام العين ولم يصرحوا بوجوب إعادة الجدار على مالكة ونحوه أن يقال أن هدمه
مالكة عدواً فاعليه عادته وإن هدمه اجنبي أو مالكة وقد استعمل لم يجب لكن يثبت
لمشتري الفسخ أن كان ذلك قبل القطبية وقد مر أن الاصص عدم وجوب اعادته مطلقاً
(وسواء سكن الادن) في وضع البناء (يعرض أو غيره) وصرح أن هذه اللفظة صحيحة فلا
اعتراض عليه (يشترط) بيان قد لا موضع المبني عليه طولاً وعرضاً ومثل الجدران
وكيفية أي: كيفية الجدران أي: مجموعة أم منفصلة وهي ما التصق بعضها إلى بعض من
جدران وغيرها (وكيفية السفل المنحول عليها) هل هو من خشب أو ازج وهو العقد المسمى
بالقبو وهل هو بالتصيب أو بالجرید لأن القرض يختلف بذلك ولا يشترط ذكر الوزن في

في التصرف فيه حالاً فإن أعاد السفل وفدله (قوله قائماً) أي: مستحق الإبقاء (قوله أجراً لبناء)
أي: لا يفرم أجراً تملص قبل عادته (قوله عدم الوجوب) أي: سواء كانت الممتعنة أم لا (قوله فبني أن يقال) تنطج من
يحتل شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله لمشتري الفسخ) لعل المراد الانفصاح والكلام مفروض فيها إذا جرى بلفظ البيع
لأنه الذي يفسخ بالانتهام قبل القبض أمّا إذا وقع بلفظ الاجارة أو كان الانتهام بعد القطبية كان المراد بالفسخ حقيقة بمعنى
أنه يثبت للمشتري الخيار بين الفسخ والاجارة (قوله وقد مر أن الخ) معقد (قوله مطلقاً) أي: سواء كان الهامد الملك أو غيره

(قوله من وصفها) أي في بيان صفة الشئ المحول عليه فمراد بالصفة كانت متشابهة من وصفه بكونه أنبيا وغيره (قوله ولو
 أتدنى البناء على أرضه) قال حج بجزء أو أجزاء أو يسع (قوله ولو طوره وعرضه) أي ولو جبره بكونه حقا وكشفته (قوله على وجه
 عمله) فلو شرفا قدر من السك كمنشأ فأتدنى مثلا فقول يسع المقصود بسبب العمل بذلك الشرط أو بطل المقدم مطلقا أو يسع
 المقصود بطوره والشرط فله نظر وليس الأقرب أن ينافيه شرطا بخاصة مقتضى العقد فان مقتضى يسع الأرض أن يتصرف فيها
 المشتري بما أراد بشرط خلافه بطله ويحصل أن يقال بالاولى وهو مقتضى قول المولى وجع ولم يجزئ كرسك أن لا يتبادر من
 نقي الوجه بكونه ولا معنى لموازاة كره الأوجب العمل به وعليه فلا بد أن قل كرسع جرم من الأرض بل هذا كما الجارة
 أو يسع في مشرب أو أيا كان فليس المقصود عليه الأرض من حيث هي بل الأرض لنا مسكنة كذا وكذا وكن مقتضاه
 أنه لا بد من ذكر السك كالميل به لكم ما عتقوا عدم ذكره ولا ينافيه اشتراط عدم العمل به لو كرسع ذلك فالتأخر الأول
 (قوله والعت الشئ) حقوقه بل شئ أن لا يصح بيعا للأرض ٢٨٣ (قوله فليس لاحدهما رفع جدوه) ولا هله (قوله
 فلو فصل بغيره) أي من شريكه ضمن أرض نفسه وهو التفاوت بين
 قيمته قائما بهودوما ولا لزمه
 أبعده وليس لها أيضا البناء عليه
 بالاولى لأنها مستكثرة من
 الخدوع وانما اقتصر على الخدوع
 لكونه يصل القولين (قوله بغير
 إذن) أي فلو خالف وفعل عدم
 مجازاة كان ما في عليه مشتركا
 تعديه (قاعدة) هو وضع أحد
 الشر يكون وادى أن شريكه
 أدنه في ذلك لم يشل منه لأن
 الأصل عدم الإذن ويطالب
 باليقين فان أحدهما أخذ والآخر
 ما ينادى بما يملك صاحب الحداد
 وأدنه فقال فيما تقدم والقرض
 أنه مرفوضه في زمن الموت والا

الأصم ولو كانت الاثنا عشرة كفت مشاهدتهما وصفها (ولو أذن في البناء على
 أرضه) أي في قدر محل البناء من موضعه وطوره وعرضه لأن الأرض تعمل كل شئ
 فلا يصف القرض الا بقدر مكان البناء قال الأذرى وضعه ويكتو عن حر الاساس
 وبغنى اشتراط بيان تعدد اختلاف الغرض به فان المال قد يغير سردا وبغيره يقتض
 البناء ليقع بارضه وينبع من ذلك من جهة تعمي الاساس بل ينبغي أن لا يصح بيعا
 الأرض لبنائها على ما يصح حق البناءها لا بعد سخر الاساس ليرى ما يجره أو يبعه
 أو يسع حقوقه المقسم الآن يكون وجه الأرض مخرقة لا يحتاج أن يغير لبنائها اساس
 أو يكون البناء مخرقة فلا يحتاج الى اساس والعت الآخر به إذا جره على على الاساس
 لا يفيء إذا جره الأرض لبنين عليها وبينه موضع الاساس وطوره وعرضه وحقه أخفا
 من كلام التامل (وأما الحداد المشترك) بين اثنين (فليس لاحدهما وضع جدوه عليه
 بفراذن) ولا ظن (رضاء في الحيد) هذا القولان هما السابقان في جدار الاجنبى وقد
 هو قسيميها (وليس أن يتدنيه وقد) بكسر الهمزة (أو يفتح) منه (كوة بلاذن)
 بكسبة المشتركة وكذا لا يقرب الكتاب بقرائه ان لم يضره شكل ما يضاف فيه عادة
 فان أذن جاز لكن بشرط أن لا يكون موضع في مسكة الكوة والا كان صلحا للقرض
 والمواد الجرد ذكره ابن الرقة قال وإذا فتح الأذن فليس له السد أبدا الا به لا تصرف
 في ذلك الغير (ولما أن يستد الب) ويستند لها بغيره وذلك في جدار الاجنبى

فالأصل له وضع بهودوم (وهو وبيع ما يتدنيه) لا أن كل جرس متفرق بينهما أو لكل من الشر يكون الوجه المقابل
 للملك حتى يتصرف فيه ومن ثم لو اشترى من أحدهما لم يملكه كان كالأشياء كان كالأشياء (قوله فان أذن) أي في موضع
 الخدوع فهو مخرقة فله بفراذن (قوله جاز) أي أن كان بعض فلا بد وجوه وان كان بغيره فلا يرجع قبل الوضع مطلقا
 وكذا بهدنه لكن لاخذ الأجر لا لظن مع قرارة أو ش التخص لأنه يملك فلا يكتف انما له ملكه من ملكه (قوله ولا كان
 صلحا) أي وهو لا يجوز (قوله ويستند الب) وخرج بالحداد اما لا تفاع باسحقه فله لا تغطي شوب لحداد لا تقابل بغيره ولا توث
 تقصا العين بوجه ومن ذلك أخذ كل شيء مثلا بل لأن ذلك يصير نكاحه من الإقلاء على حق العبد بغيره وهو حرام
 (قوله لا يضر) أي ما يضر فلا يجوز فله الأذن عليه فلا يستند جازما متضمنة وكأن كل واحد منهما لا يضر وجميعه لا يضر
 فان وقع فعلهم معانعا كلهم لا لا يضره لو اشترى من أحدهم على غيره وان وقع من باسحقه من سحله بغيره الا ضرره من غيره ووجهه يقال
 فيه لو استندوا للحداد ومثل ذلك أيضا يقال في الاستناد الى انتقال الغير

(قوله وان منع المالك) والظاهر انه يحرم على المانع ذلك لان هذا مما يتسامح به عادة فالمنع منه محض عند (قوله وكفى بئس الخ)
 يؤخذ مما ياتي في اعادة اعداء الشريكين بالالة المشتركة من المنع انه لو اراد احدهما الشريكين السبق فحاشا لمصلحة عند
 سبق ذلك النية منه ومنع وعما في الاصول والتمسك له لو اراد اعداهما السبق على مملوكة او مباح لم يمنع حيث لم يضر بالزجر
 فليراجع (قوله وجب على ربه) اي اما اذا كان الطالب على الطفل فلا يجب على شريكه الموافقة وكذا لو طلب فاعطى الوقت من
 شريكه المالك لا يجب عليه موافقته وظاهره وان ائذ ذلك المضياع الوقت ومال الطفل واجب من ذلك انما يجب بحسب المستمع
 على اجارة الارض وبها يدفع الضرر ويحق ما لو كان شركته في محجور عليه ووقت ومما وضعت عليه مصلحتها لم تقدم مصلحة
 الوقت او المحجور عليه فيه فخر خلاف ٢٨٤ مالو طلب بعض الموقوف عليهم العمارة من البعض الاخر فجب عليهم

الموافقة حيث كان فيه مصلحة
 للوقت (قوله اجبر) اي والحال
 ان الطالب والمطالب مشتركان
 في الوقت وهم مشتركون في
 النظر لان غير التاخر لا يطلب منه
 العمارة ولا ياتي منه قطعا بغير
 اذن من التاخر اما اذا كان لشخص
 شركة في وقت وطلب من التاخر
 العمارة وجب عليه الاجابة
 بخلاف عكسه كما افاده بيضا
 الوقت كذا يهاش وفيهم من
 قوهو طلب من التاخر ان غير
 التاخر من ارباب الوقت ولو
 مستاجر الاجيب عليه العمارة
 وان ادى عدم عمارته الى خراب
 الوقت (قوله وفي غير ذلك) اي
 الارض الموقوفة (قوله بالالة
 لنفسه) هذا مفرض في الجدار
 فلو اشترك اثنان في دارهم دمت

وان منع المالك من ذلك اذا المنع منه صناد محض وهو كالا استضافة يسراج غيره
 والاستقلال ببيعه دونه وقوله لا يضر من زيادته ولا بدعنه (وليس له اجبار شريكه على
 العمارة في الجعيد) نفي لا يهل مال امرئ سلم واما خبر لا ضرر ولا ضرار فمخصوص بغير
 هذا اذا المنع يضر رايبا يتكلفه العمارة والضرر لا يزال بالضرر ويجري ذلك في شهر
 وقناة وبقر مشتركة وانما تستر بين نظمها وشؤون ذلك كبراعة ارض مشتركة وكفى
 بئس كآفاته القاضي وغيره ووجه الاذرى وقول الجوزي يلزم ان يسبق الاشعار انماها
 ضيق والقديم ونص عليه في الامم والبويطي في مسئلة العلو الاجاب وصلة الاملاك
 المشتركة من التصيل قال الزركشي وفي تقييد القولين بطلن التصرف فلو كان
 محجور عليه ومصلحة في العمارة وجب على ربه الموافقة ولا يضيئ ان عمله ما في غير
 الوقت اما هو فجب على الشريك فيه العمارة فلو قال احد الموقوف عليهم لا اعر وقال
 الاستمرانا اعر اجبر المانع عليه للمنافية من مقامين الوقت وفي غير ذلك يبيح المانع على
 اجارة الارض المشتركة وبها يدفع الضرر (فان اراد الشريك) اعادته بمده بالالة
 لنفسه لم يمنع ليعمل الى حقه بذلك ويتقدم بالانتفاع به وشمل كلامه ما لو كان الاس
 مشتركا وهو المنقول المقتد دخلا قال البارزي لان لفرض في وصوله الى حقه ولتصير
 المانع في الجلة ولان للباقي حقا في الجمل عليه فكان له الاعادة لاجل ذلك سواء اكان له
 عليه قبل الانتهاء بناء او بعد ووع ام لا ويكون المعاد بمال نفسه (ملكه يضع عليه ما شاء
 ويتنزه اذا شاء) لانه بالتمه ولا حق اغيره فيه نعم لو كان المانع عليه حقا فهو على حقه (ولو
 قال الاخر لا تقضه واخرمك حتى لم تلزمه اجابته) كمال يلزمه ابتداء العمارة ولو اتفق

واراد احدهما اعادتها بالالة لنفسه فانه يمنع من ذلك كما هو مذكور في شرح الارشاد لابن المقرئ
 اه زبادى ومنع على منعه فقل منعه وفيه ان مثل المار المذكورة ما لو كان منهم احش مشترك واراد احدهما اعادته
 بالالة لنفسه فلا يجوز لما قبله في الدار (قوله لم يمنع) ظاهره وان لم يسبق امتناع من الشريك كاسيا في كلامه في قوله وانهم
 بكلامه جواز الخ لكن قيد به بما اذا سبق الامتناع والاحرمت الاعادة وجاز للشريك فذلك بالقيمة والزمام المصدق
 لبيعه مشتركا كما كان (قوله ويتنزه اذا شاء) وظاهره اطلاقه انه لا يلزم المعيد اجرة لاس لشريكه ويحمل خلافا حيث
 كان لاس يقابل بجرة وهو الظاهر الذي ينبغي اعتقاده (قوله هو على حاله) اي من اعادته بعد اعادته الجدار ولو قيل بانه ليس له
 ذلك لانه انما كان له الوضع على الاول لمكونه مشتركا لو المهادتخص بالي للاحق لصاحب الجمل فيه لم يعد (قوله ولو اتفق)
 اي احد الشريكين

(قوله لم يكن فيه منع النثر بل الخ) أي وبالي تقض البناء في شأله أنه ملكه إلى آخر ما عرف في الجدار (قوله وأفهم كلامه) أي قوله فإن أراد إعادة تشييد الخ (قوله جواز الإقدام) خلافاً لما في (قوله من الرقيق المرتفع) أي بعد القطع ما سألنا فيجوز (قوله ولو أعله) محض تزقيده بالألقة المستكة (قوله أن شرط العصة) أي فهو الواو عادية بالألف (قوله وبه فئات الجدران) ولو قال لا يجزي مجرد إري بأكثر لترجع على لم يرجع لتصفو البيع 'وبأ' التي ترجع على 'بما صرفته مرجع' كاتق على زو جزي أو خلاص ويخفى أن فاعل في آخرة قوله في الصورين لانه عمل عام معاً وجمع واحد على كل عمل عليه فقصر البيع هنا بقصد هذه المعاني لو أعاد الجدار أحد المالكيين بأكثره وشرطه لا آخر ثلثي الجدار حيث جمع ومك آفة المصد ويمكن الجواب بأنه في حصة الجدار انما يصح للمالكين بالآلة ومقتات الجدران كآله الرافعي وفي حصة الآخر لا يعلم ذلك وعليه فاعلمت الآلات كقوله مجرد إري بأكثر هذه ولم وصف البناء مع فالمستلزمات سواء هذا ولا تناقض بين هذا وما ذكر في القرض من أن مجرد إري لترجع على قرض كمن المصارف على العمارة فيرجع به لأن ما ذكره لا فيملك ٣٨٥ الجدار الذي يرجع عليه هو ماصرف فاعلمه كمنهم وكلاء في القرض وما هنا

على البئر والتمويل يمكن لمنع النثر بل من الانتفاع بالماء إلا أن أداره بفرد ولا به المحدث (وان أراد إعادة تشييده المشتري فلا ترجع منه) كسائر الأعيان المشتركة وأفهم كلامه جواز الإقدام عليه عند عدم المنع قال في المطلب أنه الموقوف ومن كلامهم: لا شك والنفذ بكسر الذوق وضوها وجعلها انقصاص قاله في الفائق (ولو تعادوا على إعادة تشييده عاد مشتركا كما كان) سواء أفعوا أو نأيد منهم أم بأخر أجرة لأنهم ماصرون في العمل والجدار والعروة فالو شرط في عدم بيعهم (ولو أقر واحد منهما بالأعادة بالألقة المشتركة وشرطه لا آخر زيادة) على حصة كدس (جاءت الزيادة في مقابلة قوله في أصب الآخر) ويحل هذا إذا جعل له الزيادة من النقص والعروة حالاً أن شرطه بعد البناء لم يصح لأن الأعيان لا تزول فآله أمام كآل وشرط للعرضة بغير من الرقيق المرتفع ولو أعاد بناءة أحدهما وشرطه لا آخر ثلثي الجدار جزي يكون قد قابل ثلث الآلة المملوكة له وحده بدس العروة المبنى عليها قال الرافعي ولا يثبت أن شرط العصة للمالك بالآلة وبفئات الجدران (ويجوز أن يصلح على إجراء الماء والنفاء الخ) في ملكه على مال) تكن البناء يحصل الجواز في النزع إذا كان في أرض الغير لا في مطلق لمصلحة من الضرر بخلاف الماصد فيجوز فيه ساء هذا في الماء المملوكة من غير وجهه إلى أرضه أو الحاصل إلى مطلقه من المطر أمامه فآلة الشيا وبالأولى فلا يجوز الصلح على إجراءها على مال لانه مجهول لا يحدد الحاجة إليه كذا قاله تبعاً لمتولى واعترضه البلقيني بأنه

٤٩ به ث الهه وحقيقته جواز إجراء الماء النهر من سطح إلى أرض ويشبه قول الشارح إلى أرض (قوله على إرجائها) أي لا في مطلق ولا أرض أخذ من المطلق (قوله على مال) أفهم أن الصلح عليه بغير مال لا يمتنع ويكون إعادة الأرض التي يصل إليها الموصي سابق في كلامه (قوله لانه مجهول) أي ولانه يفعل عن اختيار بخلاف ماء المطر (نزع) قال صاحبك على إجراء المطر على مطلق دارك كل سنة بكذا حال إلى مطلق ويقتصر الفرق في الإبرة كما افتقر في العود وماله ويصير كالأجر المضروب فآله يرسم على منبج وحقيقته أنه لو لم يحصل مطلق في بعض السنين لم يستحق في آخرة (نزع) ماء المطر التازل في المسجد هل يكون لملكه أم لنفسه فقرر ينبغي أن يقال أن كان فيه مكان على وجهه فآله على وجهه يفتق به من يأتي المسجد كان ملكاً له والأثر لا نقل بالدرس من فتاوى جج ما وافقه فراجع به ويذني أن مثل هذا ما وقع السؤال عنه وهو أنه يقع كثيراً أن تبني المصارف بجانب الخليل الحاكبي ويصنع لها ما فئات بعض دارك فلا منه إذا جاء الموصي يقول كذلك فيدخل المصنف ما يصير ملكاً له فذلك ولا يكون بالآلة على إباحته بل ينصرف فيه بما آله الواقف له

على البئر والتمويل يمكن لمنع النثر بل من الانتفاع بالماء إلا أن أداره بفرد ولا به المحدث (وان أراد إعادة تشييده المشتري فلا ترجع منه) كسائر الأعيان المشتركة وأفهم كلامه جواز الإقدام عليه عند عدم المنع قال في المطلب أنه الموقوف ومن كلامهم: لا شك والنفذ بكسر الذوق وضوها وجعلها انقصاص قاله في الفائق (ولو تعادوا على إعادة تشييده عاد مشتركا كما كان) سواء أفعوا أو نأيد منهم أم بأخر أجرة لأنهم ماصرون في العمل والجدار والعروة فالو شرط في عدم بيعهم (ولو أقر واحد منهما بالأعادة بالألقة المشتركة وشرطه لا آخر زيادة) على حصة كدس (جاءت الزيادة في مقابلة قوله في أصب الآخر) ويحل هذا إذا جعل له الزيادة من النقص والعروة حالاً أن شرطه بعد البناء لم يصح لأن الأعيان لا تزول فآله أمام كآل وشرط للعرضة بغير من الرقيق المرتفع ولو أعاد بناءة أحدهما وشرطه لا آخر ثلثي الجدار جزي يكون قد قابل ثلث الآلة المملوكة له وحده بدس العروة المبنى عليها قال الرافعي ولا يثبت أن شرط العصة للمالك بالآلة وبفئات الجدران (ويجوز أن يصلح على إجراء الماء والنفاء الخ) في ملكه على مال) تكن البناء يحصل الجواز في النزع إذا كان في أرض الغير لا في مطلق لمصلحة من الضرر بخلاف الماصد فيجوز فيه ساء هذا في الماء المملوكة من غير وجهه إلى أرضه أو الحاصل إلى مطلقه من المطر أمامه فآلة الشيا وبالأولى فلا يجوز الصلح على إجراءها على مال لانه مجهول لا يحدد الحاجة إليه كذا قاله تبعاً لمتولى واعترضه البلقيني بأنه

(قوله في الأرض المستأجرة) أي أو السطح أخذها بما في قوة وعلى إجماعه على سطح الدار الموقوفة (قوله الموقوفة) أي الموقوفة (قوله ثم ان صالح) ههنا في قوله أو لا ما عدا مساحة الثياب من الأواني فلا يجوز الخ وكان الأولى ان يقول ما كان صالح بلا مال الخ (قوله ثم باعها) أي الباع ٢٨٦ (قوله كالبايع) أي حيث أذن له بما نافذ كان أذن له ببيع وأجرة فليس له ذلك

وإذا رجع فغير بين طمعه وارض
تقصه وهو التقاوت بين كونه
مبنيا متعلقا به وبين كونه
مطموما خاليا من البناء وبين
ابقائه باجر متناه وبين فسخ ما بناه
بالقبضة (قوله ثبت) أي يقال ثبت
الخ (قوله بعد العقد) أي البيع
أو الأجرة أو العارية (قوله فاما
الأرض) الظاهر الذي خرج به
هنا في كلامه والظاهر انه كلام
مستأجره ويقابله قوة الإقرار
استأجرها لأجر الماعن الخ
وكان الأولى ان يقول وان أعار
الأرض فلا حاجة فيه الخ (قوله
وظاهر كلامهم) يتأمل هذا مع
قوله قبل وقد والمدة الا ان يقال
هر ادعى الصق والعرض والطول
يضع النظر عن تقدير المدة (قوله
قبل قوله) أي حيث لم ابتداء
حدوثه في ملكه والأصديق خصه
انه يستحق ذلك وكلام البغوي
الموهوم تلاف ذلك من اطلاق
تصدق المالك له الأذرى على
خالفه حدوثه في زمن ملك هذا
المالك اهـ ج وظاهر اطلاق
الشارح تصديق المالك مطلقا
والظاهر انه غير مدخله لانه فيما
لو وجدست البذوم أو نحوها في
أرض ولو يعلم سبب وضعها (قوله
أو طرح قائم) ولعل الفرق بين هذا وبين عدم صحة الصلح على ما الفاضلان الاحتياط إلى اللقاء
القمامات أشبهته إلى ايراجع ما الفاضلة

لا الميث

لا الميث

(قوله لا الميت) ولعل وجه ذلك شدة اختلاف أحوال الناس فقد لا يرضى صاحب السطح بنوم غير البائع على ملكه لعدم صلاح المستقر منه بحسب ما يعتقد صاحب الملك (قوله ولو مشتركا) أي بينه وبين أجنبي أو بينه وبين مالكة الشجرة (هـ) ج (قوله من يحوّلها) أفهم أنه لا يجوز له يحوّلها أو قطعها قبل امتناع المالك وعليه فلو فصل قبل الامتناع وحصل تصرف الاضمان بالتحويل أو القطع خفف (قوله ولو بلا إذن خاص) معقود (قوله فيعين جله الخ) معقود (قوله وليس مبنيا) خائب فيه ج (قوله مادامت رطبة) لعل وجهه عدم الرطوبة (قوله كالأصان غير المقرر) أي فيصير زلزال مال الجدار إلى ملكه ولو مشتركا كما مر دونه ومنه ميل جدار بعض أهل السكة المتسدة إليها فغير مال الجدار دونه وان كانت السكة مشتركة بين مال الجدار وبين المأدم (قوله التي هي فيل) أي فان رضى المالك ٢٨٧ للارض يقاتلها في ملكه فذلك والا فله قطعها

(قوله الا ان حكم على مالها بالتفريق) أي بان رغب لقاض وكم عليه بذلك فلو قطعها من اشترت إلى ملكه اعتصم الاجرة (قوله وانما يلزم) أي فيقال له ان لم تبيع وتخرج الجوهره والا فادفع قيمتها إلى وصدق الدافع في قدر القيمة لانه غلام (قوله ولا منسج من فرس) هذا التقصيل يوافق ما اقتضاه اطلاقه في احياء الموات من انه لا فرق في المنع حيث خيف الضرر بين الحال والمآل وعبارة ثم وافهم كلام المصنف انه يمنع مما الغالب فيه الاخلال بشوحنه الجار كدق عتيف بجهها وحسب ما يملكه تسري ذواته إليها الآن يقال مال احياء الموات مقروض في تصرف يوقى إلى خلل في ملك الغير وما عا في فرس تولد منه

لا الميت ويجوز تحويل اصنان شجرة غيره وقدمت الى هو املا كولو مشتركا وامتنع مالكها من يحوّلها عن هو املا وقطعها ولو بلا إذن خاص ان لم يكن يحوّلها وتقييد ابن عبد السلام ذلك بما اذا لم تنقص قيمتها بالقطع والوقوف على اذنه في نظر قال البقوي وله ايجاد نارضها وان ادى الى حرقها وفي اطلاقه فليعين جله على حاله عدم تقصيره كان عرضت ربح او سلمتها إليها ولم يمكنه طمئنها وقول الاذن ان مستحق منفعة الملك بوسيلة او وقف او اجارة كالمالك العين في ذلك صحيح وليس مبنيا على ان مالكة المنفعة خصاص كالاصطناع على المتأمل ولا يصح الصلح عن ابقاء الاغصان بحال لانه اعتياض عن مجرد الهواء ولا عن اعتيادها على جداره مادامت رطبة واقتدار العروق ويعد الجدار كالاغصان فيما تقرر وما ثبت بالعروق المنتشرة فذلكها للمالك الارض التي هي فيها وحيث تولى لحوّلها بنفسه لم يمكن له اجرة الا ان حكم على مالها بالتفريق ولودخل الفسّن المائل الى هو املا ملكه في برية وقت فيها اترجة وكبرت قطع الفسّن والارترجة لتسلم البرية لاستحقاق قطعها قبل ذلك وانما يلزم حيوان غيره اذا بلغ جوهرته لان له حرمه قاله الماوردي والروائي ولو وصل غصنه بشجرة غيره كانت غرة الفسّن لملكه وان كان متعلقا قال البقوي بوجوب منع غصنه بما اختلفت فسّن المأذون له لا يقطع بما ابل بأرض نفسه او يقيه بجرة ولا منع من فرس او حفر يوقى في المائل الى اقتدار العروق والاغصان وسريان النداءة الى ملك غيره قال ابن عبد السلام ولو اشترى الدافع اول اقتدارها اليها لم يملكها واضرت لم يكن يخطب ازالها لعله بانها استزيد كن اشترى مجر وحالها في الجرح (ولو تناقعا جارا) اي بين ملكيها فان اتصل بينهما احدهما بحيث يملكهما بنيا معاقلة اليد) لان اتصاله امانة ظاهرة على يده

اقتدار العروق الى ملك الغير بلا اخلال في البناء (قوله في أول اقتدارها إليها) المتبادر من هذه العبارة ان اصل الشجرة تغير الدار المبيعة وعليه فيشكل عدم طلب الازالة لان المشتري يتولّى البائع كما تقدم قول الاذرى وهذا صحيح مطرد في كل حقوق الدار الخ الا ان يجاب بان الكلام هنا مقروض فيما لو كان البائع للداره مائة الشجرة واستأجرها فهو وقبل البيع يستحق ما تنشر اليه عروقها فكما يباع معسولاب المشقة ما بقيت الشجرة (قوله لعله بانها استزيد) أي بحسب العادة الغالبة والافتقار إلى (قوله فله اليد) من ذلك ما وقع السؤال عن من داخل مسجدا يعلوها بناء متصل ببيت مجاور للمسجد فادعى صاحب البيت ان هذا البناء موضوع بحق وهو قديم به علامات تدل على كونه من البيت وادعى ناظر المصنف ان هذا باطل انخلوت من المسجد فكون باب الخلو من المسجد على انما عهده ويطلب ذلك ما قاله من صحة الاستكاف

مع او حيث قضى بانهم لم يبعد
 تعالى الله عن ذلك علواً كثيراً
 وتكون الواقف وقفاً مخلوطة دون
 ما يعلوها الاصل لعدمه حتى
 لو فرض ان باعلاها ابتداء هدم
 قوله فالسدة لها) أشار بذلك
 اليه الى انه لا يحكم بطلانها بل
 يبقى في ذهابها المدم المرح فلما قام
 احدها ببناء سلمه وحكم به له او
 اقام غيره ما به بناء فكذا ذلك قوله
 ولا طاقات) ومنها ما يعرف الآن
 بالصفت وشملها الرفوف المسمرة
 وان كان ذلك في موضع جرت عادة
 أهلها به انما يقول ذلك صاحب
 الجدار المختص به او من يفهمه
 شركة (قوله لتأخر اليد) فيه مثل
 ما قلنا (قوله كما علم من كلامهم)
 معتقد (قوله لم يرجع) الى ان يرجع
 صاحب الجذوع بمجرد وضع
 الجذوع اما لو انهم هدم الجدار
 واعادوا احدهما مرة بعد أخرى
 مثلاً او كان يصرف تصرف
 الملاك ثم نازمه الاخر فقال هو
 شركة بيننا او هو لي خاصة صدق
 المتصرف بتصرف الملاك حيث
 لا يثبت لواحد منهما ولو لكل منهما
 يثبت علماً سيده ومع تصديقه
 لا ترجع جذوع مدعى الشركة او
 الاختصاص لاحقا لانهما وضعت
 بحق

فيصنف ويحكم بما لم يقيم بينه بخلافه ويصور بان يدخل نصف لبنات الجدار المتنازع
 فيه في جداره الخاص ونصف البنات من جداره الخاص في المتنازع فيه ويظهر ذلك
 في الزوايا ولا يحصل الربحان بان يوجد ذلك في واضح معدود ومن طرف الجدار لا مكان
 احدهما بعد بناء الجدار يتفرع لبنه وهو ما اذا راجح أخرى وبان يكون عليه أنجح وهو
 العقد ولا يتصور احداً به بعد غلام الجدار بان أميل من مبتدا ارتفاعه من الأرض كذا
 قاله الرافعي ومقتضاه انه اذا أمكن احداً بان يكون الميل هدا وارتفاع الجدار لا يكون
 فيه ترجيح وبصرح الماوردي والقاضي والامام لكن قضية كلام القاضي أي
 الطبيب وصاحب التنبية انه يقيد الترجيح لان الظاهر ان الذي بقي الاثر بناء وقول
 المصنف انهما يقع الهمزة وزعم كسرهما لان حيث لا تضاف الى جهة عقلة من كونها
 معمولة ليعلم للحبث ويفرض كونها معمولة لحبث لا يتعين الكسر لان الجملة التي تضاف
 لها حيث لا يشترط ذكر جرائها (والافلهما) أي وان لم يكن يحصل الاتصال المذكور
 بان كان منقوصاً لهما او متصلاً لهما مطلقاً او باحدهما اتصالاً يمكن احداً به فالسدة لها
 لا تنقضاء المرح وافهم انه لا يحصل الترجيح بغير ذلك من نقص بظاهر الجدار كصور
 وكثبات تخلف من جص أو آجر أو غيره ولا طاقات ومحاريب ياطا به وتوجيه بناء كان
 يبقى لبنات مقطعة ويوصل الاطراف الصالح الى جانب وموضع الكسر الى الجانب
 ومعاذ حفظ وهو حيل رفيق يشبه الجريد ونحوه وانما يرجح به هذه الاشياء لان كون
 الجدار بين المالكين علامة قوية في الاشتراك لا يغير باسباب خفية معظم القصد منها
 الزينة كالصبيص والتزويق (فان اقام احدهما بيته) انه (قضى له) به لان البيته
 مقدم على اليد وتكون العروة تبعاً (والا) أي وان لم يقيم احدهما بيته بل اقامها
 كل منهما (حلقاً) أي حلق كل على ثقب استحقاق صاحبه للنصف الذي في يده وانه
 يتحقق النصف الذي يد صاحبه لان كل واحد منهما مادم عليه ويد على النصف
 فالقول قوله فيه كالعين الكاملة ولا بد أن يضمن ميمته التي والاثبات كما فسرها كلام
 المصنف (فان حلقاً أو كلاً بهل بينهما) لتأخر اليد (وان حلقاً احدهما) وذلك
 الاثر (قضى له) بالجميع سواء انفصل عن عين الاثبات ام التي ام عنه ما وان حلق
 من استبدى بميمته وشكل الاثر حلق الاول العين المردودة وقضى له بالكل وان فسل
 الاول ورغب الثاني في العين فقد استجوع عليه بين النقي النصف الذي ادعاه الاول وبين
 الاثبات النصف الذي ادعاه هو فبقية عين واحدة تصبح فيها التي والاثبات كما علم من
 كلامهم وقول السبكي الظاهر انه لو حلق ان جميعها له كما لا يمتنع في النقي والاثبات
 فيه نظر لما صرح في الصالح ان العين لا يكتفى فيها بالازم (ولو كان لاحدهما عليه جذوع لم
 يرجع) لان وضعها قد يكون باعارة او اجارة او يسع واقضاء فاضرى الاجابة على الوضع
 فلا يترك الحق بالحقول ولان الجذوع مسكاً لامتعة فلهما تنازعا اثنان داراً يدهما

(قوله بالجمع) وهو ثلاثة لما تكرر اخذ من قوله وفي الجذعين الخ (قوله وان لم يعل الحائط) اي بان لم يحكم به لاحدهما سبب التنازع ولكنه حكم به بعتنق البدليتين قوله فلان الجذعان الخ

الجدار انظر هذا مع انه حكم به اليه
بهمه والشر يك لا يقطع سقه
بالارض ولعل مراده بان الجدار
من شئته الجدار او بعد ذلك
بطريقه فليمرر واطال في
استكمال ذلك في حوائج
فانراجع (قوله انه كذلك) اي عدة
تضم ملك الجدار بين قطع الجذوع
بالارض والابقاء بالاجرة (قوله
ولا اجرة) اي وله اعانتها اذا
سقطت او انهم الجدار ثم اعيد
(قوله في تلك) هي قوله ولو كان
لاحدهما عليه جذوع (قوله في
ملك الغير) قال جرحه حيث لم يعلم
ايتدا احدوتها والا تصدق
الخصم في اعادة ربه وان الاذن
وقع منه بلا عوض فيضرب بين
التبعية بالجرة وقلعه وغرم ارض
نقصه وتقدم ان اطلاق الشارح
يحالفه (فرع) هو وقفات على
جهات مختلفة هل يجوز ان يعمر
من ربيع بعضها البعض الاثر
فيجب ان يجوز حيث كان الوقت
وقفا واحدا وان اختلفت
جهات ومساوئه ثم رأت مد
جزم ذلك وقرره فليراجع والقرن
ما المراد يكونه واحدا هل بالحداد
الواقف فقط او مع اتحاد عقد
الوقت اهم على منهي القول
الذي يظهر الثاني (قوله فيما
الضرم عن جاره (قوله فان ذلك) اي كونه اتحافا

واحدهما ائتمنة وعبر بالجذوع دون الجذوع تبعاً للصريح على خلاف ابي حنيفة
فان عنده الترجيح بجمع بلع دون الواحد وفي الجذعين اختلاف رواية عنه قال الماوردي
واذا اتحافنا اقررت الجذوع بماله الجوارز وضعها بحق وان لم يعل الحائط فلان الجدار
قطع الجذوع بالارض والابقاء بالاجرة وهذا مقرون في الجدار المشترك لانه لا يعل على
أصناف السنين وهو العارية بخلاف ما اذا كان لا يجني فانه يحصل انه كذلك ثم قياس
ما تقرر وانما احكمنا بان ذلك لهما معاً في ابقاؤها بالاجرة قاله النوراني والوجه انه
لا يعل ولا جراً فاخذوا بالاطلاقهم ابقاها بماله في تلك وفي كلام ابن الرقعة في العارية من
جمع متقدمين فعال وجعل او وضعت بحق لا ثم ما يلد له واجر ام في الاجمعة المطلقة في ملك
الغير في القنوت المدفوعة تحت الاملاك قال وبه صرح المزيين عبد السلام في قواعد
والجذول البليغ في حال ولا رجوع بالجرة في المستقبل ولبيد كونه جوارز ان يكون الواضع
استحق ذلك بمؤبد بطريق البيع والحق في ملك مالواً بناسقية على فوهة بئر مشتركة بين
اقوام وعليها بستانان ومجرى الثاني في ارض الاول فليس لمشتريه منع الاجر افعه لان
الاسل انه بحق فلا يزال بنفسه يرضى ولا جرة وفي احيا الموات ما يشهد بذلك انه ملصق
وفي القمولى لموسى كادار بن زحشب احدهما يجدر الاخرى ولا يعرف كيف وضع فسقط
الحائط لم يكن لصاحبه المنع من اعادته فوقه وان اعاده ما كنهه كما قاله الزبالي وكذلك
ليس له نقضه وغرم ارض نفسه وان لم يعل بالجرة اه وفي ارضه في هذه الصورة انه
اذا اتهم الجدار اعادة ما لم يكن له المنع من اعادته فوقه بلا خلاف لان احكامنا وضعها
بحق وشككت في الجوز الرجوع اه وهذا صريحان فيما قدمناه وما اتفق به البارزي
وجمع من ائتمنهم من انه ليس في جداره كوة ينزل منها ضوء له ارجاءه هدمه ولا
سدها وثقة من فروق الجوز وفي جواب التاج القراري هي قال الهواء لا يقابل بعض
فكيف يكون دفع هذه بحق بانه قد يكون اشترى منه بعض الحائط وقصه طاقة غير ظاهر
لان احتمال ذلك بعد فليس نظيره ما قدمنا في الجذوع على انه يحتمل ان يكون نزول
الضرم من هذه الطاقة اتفاقاً لانه قد يختلف وضع الجذوع فان ذلك لا يتصور فيها
(والسقف بين علوه) اي الشخص (وسئل غيره بكذا بين ملكين فينظر امكن احداثه
بعد العلو) بان يكون السقف عالياً فوق وسط الحائط وقوضع رأس الجذوع في النقب
ويوضع علم الالواح وغيرها فيصير اليه الواحد يمتد (فيكون) السقف (في يدهما)
لاشترى كهما في الانتفاع به فانه ارض لصاحب العلو وماتر لصاحب السفل (اولاً) اي
وان لم يكن احدهما كالأرج الذي لا يمكن عقده على وسط الجدار بعد امتداده في
في العلو (فما صاحب السفل) لا تصاحبه بيتاً ولو تنازعا ارضا واحدهما فيها بيتاً وغراس

قدمناه) اي قوله والوجه لا يعل ولا جرة (قوله واجاب) اعراضاً على البارزي (قوله غير ظاهر) اي فله سد الكوة وان منع
الضرم عن جاره (قوله فان ذلك) اي كونه اتحافا

(قوله قوله) اى القاضى الحسين (قوله ولو تنازعا) اى ملكا ولو بغير (قوله هو السلم) اى المكتب اخذ من قوله الا فى اماكن
 المكتب ومن قوله ايضا وكنتب السابق ولعل لفظة المكتب سقطت من ظم الناصح وقوله ولو لم يسفر معناه واسم امر اولي بغير لكنه
 مثبت بغير حصر لاسقفى الارض او الصاق فيها بغير طين ووقع السؤال من حاصل مجازي ليت من الجهة القبلية ثم ان الخارج
 من الحاصل ليتوصل الى الشارع بصير جدار المنزل عن يساره وفيه صورة قابلية متوح كان يتوصل منه الى حراض المنزل
 المذ كوردا الى حال ان المنزل يحيط بالمرحاض من جهاته الاربع وان الحاصل والمنزل كانا ملكين لشخص واحد فباع المنزل واولا
 والحاصل فليتقبل بحكم بالمرحاض المنزل بخلافه اربعة ولا عبرة بعلامة الباب التى بطريق الحاصل ويحكم به
 الحاصل بمجرد هذه العلامة وان تصرف صاحب المنزل فى المرحاض المدعى الطويلة كما فعله الذى اشترى المنزل منه واذ احكم
 بالمرحاض لصاحب المنزل بول الكشوف على خلافه يقول على الكشوف اولان اربابه اعلموا ان الامور العرفية لا الشرعية
 والجواب عنه الجواب وحده حيث كان ٣٩٠ الحاصل والمنزل فى الاصل فى ملك شخص واحد حكم بان كل ما يتولى عليه

المنزل او الحاصل ملكا لثلاثة اهل
 فاذ باع المنزل وحده دخل فيه
 كل ما هو من حقوقه ومراقبه
 ومن جعلها المرحاض والباب
 المذ كوردا لاشغال المبيع
 عليه وما اذا باع الحاصل وحده
 لم يدخل فيه ما كان من مراقبه
 البيت ويختص كل من الشريكين
 بما يرتقى به فباعا اشتراه وحينئذ
 فلاحق لصاحب الحاصل
 فى المرحاض ولا فى شيء من
 ثوابه لشعور اسم البيت المبيع
 للمرحاض على الوجه السابق
 وينبغي من تعرض لشعور المنزل
 المذ كورديا سيده اذ الحق فيه
 لصاحب المنزل والحالة ما ذكره
 يقول على ما يقوله المهندسون

فالوجه عدم الرجوع خلافا لقاضى الحسين وقوله لان العادة لم تغير باعادة الارض لهما
 بربانها جارية بالاجرة فانك ولو تنازعا على دهن او عرصة من الباب الى المرقى مشترك بينهما
 والباقي للاسفل والسلم فى موضع المرقى للاعلى ولولم يسفر لعود منفعة اليه كما نقله ابن كنج
 عن الاكثرين وما نقل عن ابن خيران من انه للاسفل كسائر المقولات ورد انك بينهما
 بغير من التعليل وان قال الشيخان انه الوجه اما غير المكتب بموضع المرقى فهو لمن هو فى
 ملكه وكالمكتب السابق المبين من ابن ابي رزق ولا شيء يتجه فان كان يتجه بيت فهو اى
 المرقى لا البيت الذى يتجه بينهما او موضع حيا ويرى المرقى للاعلى حيا بالظاهر مع
 ضعف منفعة الاسفل ويجوز ان صاحب العاشر بكا كان او اجنبا وضع اثقال معنادة
 على السقف وغرز وتدبه على مارج وفيه وقفة ولا تخو لعل معناده ولو بوعد يده
 لان المرقى يجوز ذلك لظلم الضرر وعطفت النافع بخلاف نحو الجدار كاسر ابتداء لعرف
 ولان الاعلى هنا ثبت له الانتفاع قطعاً فثبت للاسفل تسوية بينهما ثم لم يثبت لاحدهما
 فلم يثبت للاخر تسوية بينهما

• (كتاب الحوالة) •

بفتح الحاء اضع من كسرها من الصل والانتقال وفي الشرع عقد يقتضى نقل دين
 من ذمة الى ذمة وقد تطلق على انتقاله من ذمة الى اخرى والاصل فيها قبل الاجماع
 ما صرح به قوله صلى الله عليه وسلم مطل الفقى ظلم واذا اتبع احدكم على ملى

واذ باباه الخ بفتح هذا الامر اعتقاد على قرائن اعدادها كالنكاحات ويجوزها رعاية امرهم انهم في هذا
 المقام قولوا على وجود الباب وجعله علامة على ان صاحب الحاصل يستحق المرور الى المرحاض من ذلك وجعلوا استحقاقه
 علامة على ملكه ومنه باطل لا يوجب عليه والله اعلم (قوله ويجوز لصاحب المارح) معقد • (كتاب الحوالة) • (قوله من
 التصول) اى هى فى اللغة مأخوذة من التصول الخ (قوله والانتقال) عطف تفسير (قوله وقد تطلق على انتقاله) اى الذى هو اثر
 العقد المذ كوروهذا المعنى الثالث هو الذى يريد عليه التسخير والانتفاع (قوله على ملى) ع هو بالهمز مأخوذة من الامتلاء
 صرح بذلك الاخرى فى شرحه انما لا يختص المرنى بونه على ان المطل اطاعة المدافعة او منه يستفاد ان الحكم عليه فى
 الحديث بالظلم ان تصفيه الامن امتح مرة او مرتين وان كان عاصيا فلا يفسق بذلك اسم على معجم وبعبارة اخرى بايضا
 المدافعة مرة فواستدلتم قد دخل فى الحديث حتى يشهد على انهما فسق وان كانت معصية ومفهومها ان المرنى اذا خلتان =

في الحديث فتأمل والنظر ان هذا المذهب مقرر اد كما افاده كلامهم السابق هذا وخبني ان مثل تكرار المطالبات العمل
 ما اولدت قرينة على تكرار الطلب من الدائن وهذا كله في دين المعاملة اما في ان الخلاف فيجب دفعه فوراً من غير طلب وقوله فلا
 يقتضي ذلك فهو معناه اذا تكرار الاستماع ثلاث مرات فسق وعمله ان لم تغلب طاعته على معاصيه لان مجرد الاستماع صغيرة
 هذا وقد قال ج وروى عن غيره فليس على الظن لانه كثيرة لانه جعل على انه وكالغصب فيفسق بمرته قاله السبكي مخالفاً لمصنف
 في اشواطه تكرره فقلنا من مقتضى مذهبه الى آخر ما ذكره (قوله فليبيع) فيشبهه التاء وسكونها (ج) (قوله مصر) اسما على
 انفسه وهو الاتباع كان يقول العارف يقول القضاة تبعك على فلان بعلى على من الذين (قوله يدين) اي فلا بد لصاحب
 الايجاب والقبول ولا بد في الايجاب ان لا يكون بقتل البيع كما ياتي وقياسه ان لا يكون القبول بقتل الثبر او قول اشترت
 مالاً على زيد من الذين بعلى عليك لم يصح وان نوعيه الحوالة (قوله يجوز) وانما هذا يعتبر التقاض في المجلس وان كان الدينان
 رويين اسم على منبج قال ج وانما استعت الزيادة والنقصان لانه ليس مقدمهما كسنة اه (قوله اخذ من كلام انوار ذي)
 عاودهم على منبج اعقد طلب عدم حصاة الا لانه في الحوالة وهو منقول ٢٩١ من جزم الرافعي وكذا اعقده هو وفي سائسته

على ج ما وافق ما في الشرح من
 ودانتهما بالقبول (قوله بامتاعها
 فيها) معقد اسم على ج (قوله في
 ذمته) اي في ذمة أيها المتبعل هذه
 طريقاً لغيره او أراد ولي السفينة
 اختلاصها على مؤخر صداها
 حيث منتهى من ذلك ما في من
 التوقيت عليها فالطريق أن
 يستلهمها على قدر ما لها على الزوج
 في ذمته فيصير ذلك واجبا للزوج
 على الاب ودين المراتبة بقائه
 فاذا اراد الفطرس منه فعل ما ذكر
 تصحكون المراتبة بمثلها
 على الزوج على أيها (قوله

فلتبيع وتقصير رواية البيهقي وإذا أحيل أحدكم على شيء فليعتل ويؤخذ منه صراحة
 ما في الخبر في الحوالة انه ورد فيها وهي بيع دين بدين يجوز له ان يملكه لشيء ما يملكه
 قبل فكان الحيل باع المحتال ما في ذمة المحتال عليه بما لم يمتل في ذمته اي الغالب عليها
 ومقتضى كونهما بيعاً حصاة الا لانه فيها وهو ما اتفق به بالقبول اخذ من كلام انوار ذي
 وهو مردود بتصریح الرافعي اول القس في اثناء تعليل بامتاعها فيها وجرى عليه
 التولي والقمولي والسبكي ومقتضاه ايضا اشتراط استداها بالجهة الخاطبة كما مر تقدمه
 في البيع ولو جوزه مثلا كاحتلتك لابتك على ذمتك بما وجب لها على فيما لو طلقها على
 مبلغ في ذمته مثلاً بخلاف اعلنتك بكذا الى آخره كعت موكلت ويعتبر لصحة
 الحوالة على ايها او غيره وجود مصطلحها فيها والعلم بقدر ما لمزها لها بها ولها اركان هيل
 ومحتاج ومحال عليه ودين الحيل على المحتال عليه والمحتاج على الحيل واليجاب وقبول
 كاحتلتك على فلان بكذا وان لم يقبل بالدين التي لتي على ولم ينو فهو صحيح كالتضاء
 كلامهم خلافاً للقبلي ومن تبعه ولا يعارض ما ياتي آخر الباب من تصديق في اعادة
 الحوالة لانه صحيح بقبول الصرف ولا يتعين نقض الحوالة بل يكفي ما يودي مضاهها

والعلم اي ومنها العلم (قوله لمزها لها بها) اي بالحوالة وبصورة ج وشرط في حصاة الحوالة ان يكون له ما يملكه
 قال ومنها ان يعلم منه انه يصرف عليها ما لمزها لها بالحوالة اه نقول الشارح والعلم الخ من عطف الخاص على العام وعبارتهما
 صريحة في طلاق الحوالة اذ لم يصل انه يصرف ما يتحصل منها على الاثما الصلحة ولا قبل حصاة الحوالة فهو بائنه بدم
 الصرف لانه حيث ثبتت له الولاية عليها كان ما يحصل له اياه عليه من جهة أموالها وعليه فقلها وصراعتها وانما يميز
 بارتكاب ما يوجب الاعمال ويجرد عدم الصلح بصرفه ناذر لا يكون سبباً للاعزال هذا وينبغي ان يجعل اشتراط ذلك اذ لم
 يكن الزوج يبيع عشرتها ووقف خلاصه منه على البراءة ففعل الولي ذلك طر فبالا سقاط دينها عن الزوج (قوله يقع الا ان
 كثيرا ان الشخص يصير ماله على غيره لا يمتلا ولا يملك الحما كمن يملك وحكمه انه عند الاطلاق يصل على الحوالة فان اريد
 خلاف ذلك او لم ارادة خلاف ذلك لم يصح مرد اسم على منبج وقوله يصل على الحوالة اي فان كان تمدين باطنها بصيت الحوالة
 والافلا (قوله يصل ومحتاج) يدخل في الحيل والمحتاج - حوالة الوالد على نفسه لولده وعلى ولده لنفسه وهو صحيح مرد اسم على منبج
 (قوله يدين تبعه) اي ج فانهم يقولون انه كناية (قوله لانه) اي ما حان

القول في كونه مبيعاً) أي فكون استيعاباً مقام القبول ومثله ما لو قال احتل على فلان مائة من الدين فقال استعملت
أولئك فكون استيعاباً مقام الإيجاب (قوله ولو لوأها) غاية (قوله بالفظ) أي غالباً (قوله لكونه) أي المبالغة (قوله
مرسلاً) أي ثابتاً في ذمة المبيع أي غير متعلق بشئ مخصوصه (قوله والاحتال) وشراؤه أو أكله التبرع بكسائر المعاشات أو
سج وهو ما شؤف من كونها يسع دين بدين فلذلك لم يذكره شارح ولسل المراد بأكله التبرع بالطلاق التصرف فان المكاتب
نصح حوائله والحواشي عليه يدون المعاملة مع أنه ليس أهلاً للتبرع (قوله والخبر المذکور) نفع به ما قال اشتراط رضا المحتال
بثاق ما دل عليه الحديث من وجوب القبول بقوله فليعتل فان الامام لا يرضاه مقتضاه الوجوب (قوله لا استحباب قبولها) أي
الذي حل عليه الحديث (قوله ومن في الماشبهة) أي ان سلم منها مال المبيع او كانت الشبهة في أصل (قوله من الصفة) أي
لا الرضا بالماضي (قوله وتنبيهاً) أي ذكره ٣٩٢ الخ (قوله لا تصح من لادين عليه) هل تعتقد وكالة اعتباراً بالمعنى ولا اعتقد

مر عدم الاعتقاد اعتباراً بالفظ
فان الغالب انهم يرون اعتبار
الفظ اه سم على مبيع (قوله
ومراده بالاذن) الاولى بقاؤه
على حقيقته وهو ما لا يخار فيه
لان الاصل الى التزوم في صحة
الموالاته به وعليه خلاف كما ياتي
وبما هنا مطلق به ثم رأيت في سم
على حج مانعه قوله لو اراد الخ قد
يقال بل اراد الظاهر بدلس
افراد القول المذکور فقام له
على ان ارادة ما ذكر سابقاً لقوله
وهو ما لا يشك في صحته وهو
عين ما قلناه (قوله ثلاثا يشمل الخ)
لديقال لا يحذف ويثمل العكس
اه سم على سج (قوله فلا تصح
يدين سلم) سابقاً لنفي الضمان
صحة ضمان دين السلم اه سم على
سج وعليه فالفرق بينهما ان
الموالاته يسع فصحها تؤدى الى

الاعتياض عن المسلم فيه (قوله وأخو جملة) أي قبل الفراغ اه سم على سج (قوله ولا تصح دين الزكاة) المالك
أي الدين الذي هو بدل الزكاة بان يكون النصاب قائماً وقد تمكن من الإخراج قبل تلقه اه (قوله لعدم جواز الخ) فحصة شرح
الروض ويظهر كشرح الباب التعليل بهذا المقتبل كذا أيضاً واصله هذا يفهم خلاف ذلك اه سم على سج وقد يجيب
عن الفصل بأنه لما قل ما قبل كذا من غير جازم بأنه لم يصح لتوجيهه بخلاف ما بعد كذا فليس اقتصاراً في التعليل على الثانية
احترازاً من الاولى على ان الظاهر رجوع التعليل لكل منهما (قوله لعدم جواز الاعتياض عنها في الجلة) كأن يخرج من
الذهب فضة أو مكيه وكأنه استرزه بحالو كان النصاب بالبا وأخرج من غيره من جنسه فانه جائز ان تعلق حق الفقراء ببعض
المال ينال على الاصح من ان الزكاة تتعلق بالمال تعلق شركة (قوله في الجلة) أي في غالب الصور اه سم على سج

(قوله وإما الزكاة) قسم قوله دين الزكاة وصوته هنا أن يكون التصايب بالقبول (قوله ذلك) أي لقوله والمستحق ملائجه وأمنها الخ (قوله ولزومه) عطفاً بيان (قوله أذهب) أي الزوم (قوله وفي الحوالة عليه) أي الثمن (قوله لم يرش) أي بالحوالة صريحاً فلا يسقط خياره بمجرد دعائه بالحوالة وعدم الرد أو القبول (قوله بطل في حقه) ٣٩٣ لا يقال حوالة بشرط رضاه لا نقول لا يلزم

من عدم اشتراطه عدم وقوعه وحسنه رضي به كأنه الزم العقد (قوله فسخ المشتري البيع) أي بأن لم يرش بالحوالة ونسخ (قوله بطلت) أي الحوالة (قوله بما إذا كان) متعلقاً يشكّل لأنه يعنى يعترض فعداء بالياء (قوله لأن الثمن) أي لاجل أن الخ (قوله لم يقتل من ملك المشتري) أي فليس للبائع على المشتري دين فسخ الحوالة به وأعطيه وحاصل الجواب أنه بقدر لزوم العقد قبل الحوالة وبه يستقر الدين (قوله فقد) الفاعل يعنى اللام أي لأنه قد الخ (قوله فيذكر) أي في الحوالة بالثمن من البائع في زمن التبايع كونه لا ينتقل إليه (قوله فسخ حوالة السبيد) لزومه من حيث كونه معاملةً وبه يسقط ما قبل هو فادعى إسقاط كل منهما بتجهيز نفسه اهـ ج (قوله ويشترط العلم) هل المراد به ما يشعل الاعتقاد أو التيقن اهـ سم على ج والتظاهر أنه كذلك لما يأتي من أنه إذا أحاله قتيبان لادين بان بطلان الحوالة أدلوا بشرط لصحتها العلم

المالك أن كان التصايب تالفاً لأن الحوالة بيع والساعي يجوز له بيع مال الزكاة وإما الزكاة فمقتضى التولي امتناع حوالة المالك بها أن قلنا بيع وهو ظاهر أيضاً وان تارة فيه بعض الشارحين بأنهم لم يعلقوها بالعين تطبق بالذمة لأن تعلقها بالذمة أمر ضعيف لا يلتفت إليه مع وجود العين كيف والمستحق ملك جبراً منها وصاحبها يكتسب للمالك به فلا وجه عدم صحة الحوالة بها وعليها ذلك ثم وصف الدين بالقبول بالفاصل لأنه غير اجنبي بقوله (المثل) كتدويره وجوب وقيل لا يصح إلا بتمامه فقط قاله في الكفاية (وكذا المتقدم) بكسر الواو (في الأصح) للتبوية في الذمة ولزومه والثاني لا إذا المقصود من الحوالة إيصال الحق من غير تفاوت ولا يتحقق فيما لا مثله (و) نصح (بالقن في حدة الخطار) بأن يجعل المشتري البائع على ملك (وعليه) بأن يجعل البائع انساني على المشتري (في الأصح) لأنه آيل إلى الزوم بنفسه أذهب الأصل والناسخ لا يصحان لعدم الزوم الآن وعلى الأول يخل اختيار الجاهل الثمن لتراضى ما قد يهاولان مقتضاها الزوم فلو قنوا في التبايعات مقتضاها في الحوالة عليه يسقط في حق البائع رضاه به إلا في حق مشتري لم يرش فإن رضي به باطل في حقه أيضاً في أحد وجهيه ووجه ابن القري وهو المعتمد ثم قال فإن فسخ المشتري البيع بطلت اهـ لا يقال هذا احتياطاً لمعوم ما لو من كون الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ لا نقول الفسخ بالتبايع مستلحق ولا يعد كأفاده الواو فوجهه تعالى في ذلك وإن استعده بعض المتأخرين لآل العقد عززل ولا يشكّل على صحة الحوالة في زمن التبايع إذا كان التبايع قبل أو له لأن الثمن لم ينتقل عن ملك المشتري فقد أجيب بأن البائع إذا أحال فقد جاز فوقعنا حوالة مقارنة للملك وذلك كاف وما قبل من أن هذا مشكّل بامتناع بيع البائع الثمن في زمن التبايع إذا كان التبايع في قبضتهم لم يوسعوا في بيع الدين بالدين وسعوا في بيعه فيما ذكر (والأصح صحة حوالة المسك كتسبيد بالمعوم) لزوم الدين من جهة التملك والمال عليه مع تشريف الشارع إلى العلق (دون حوالة السبيد عليه) بالعموم لأنه إسقاطها من شأنها بطراز الكتابة من جهة خلاف دين المعاملة فصنع حوالة السبيد عليه ولا فطر إلى سقوطه بالتجهيز والثاني يصحان والثالث لا يصحان (ويشترط العلم) من كل منهما (بما يصح به) وعليه قدره وصحة) وجنسا كما فهم بالاولى وأراد بالصفة ما يشعل بأكول وصحة وسوادة واضدادها لأن الجهول لا يصح بيعه فلا يصح بايل الحدية ولا عليها البهول بها ومن ثم لم يصح

لما أتى ذلك (قوله لجهول بها) عبارة الحق البهول بصفة ما وكتب عليه ابن عبد الحق ما نصه فحسنته أنها لو علت صحت الحوالة بها وأعطى وهو كذلك اهـ وفيه وقفة لأن العلم بالصفة لا يصبرها إلى حالة تميز بها يصبر شريح فيها إلى قول أهل الخبرة لأن غاية أن يعلم بالصفة أنهم من نوع كذا أو مجرد لا يكتفي لصفة الإسلام فيها وذلك ليس إلا لعدم انقباضها

(قوله وغيره) لا يقال هذا علم من قوله ولا كذب ٢٩٤ وسلول الخ لا تقول ذلك لبيان المصدع قول المصنف وهذا

الاعتراض عنها (وفي قول تصح بايل الدين وتعليها) بناء على جواز الامتناع منها وهو
ضعيف (ويشترط تساويهما) أي الحال به وعليه في نفس الامر وتعلق التحيل والحتم
وكان وجه اعتبار غلظهما عندنا دون فهو البيع الاحتياط لقولنا يشترط به عن القياس
(جنسا) فلا تصح بذاتهما على دراهم ومكة لانها معاوضة اوراق كالقرض (وقدوا) فلا
يجال بشعرة على عشرة وعكسه لما ذكر ويصح أن يجعل من عليه خمسة بخمسة من
عشرة له على الحال عليه (وكذا حلولا وأجلا) وقدوا الاجل (وصحة وكسرا) وجوده
وعدمه وفي غيرها من بقية الصفات (في الاصح) الحاطة لتفاوت الوصف بتساوت القدر
والثاني ان كان النفع به ليعتصلا بجزء والا فلا ولو احوال يجوز جعل على مثله حلت الحوالة
بجوت الحال عليه ولا تعلق بجوت التحيل لبرائة بالحوالة وانهم اقتصروا على ما ذكرناه لا يضر
التفاوت في غيره فلو كان له الف على اثنين متضامين فأحال عليهم المطلب من شاء منهما
بالالف صح عند جمع متقدمين وبطلب أيهما شاء كما أفق به الواو وجه الله تعالى وان
اختاروا السبكي فيما للقاضي أي الطبيب بخلافه لانه كان يطلب واحدا انصارا يطلب
اثنين فلو احواله لاختزن كل خمسة مائة صم ويري كل منهما ما مضى ولا يؤثر في صحة
الحوالة وجود وثيقة باسداد الدين كرهن أو ضمان نعم يقتل اليه الدين لا بصيغة التوثق
كما هو المنقول المعصولة وانما اتفق للوارث به الا انه خليفة ورثة في حقوقه ونوايهما
بخلاف غيره ويؤخذ عما قرر من جمع متقدمين ما صرح به بعضهم من محل الانتقال
لا بصيغة التوثق اذ لم ينص التحيل على الضامن والايبرأ بالحوالة فاذا احوال الدائن ثالثا
على الدين وضامنه فله مطالبة من شامتها وان لم ينص له التحيل على ذلك وفي المطلب
ان اطلق الحوالة ولم تعرض لتعلق حقه بالرهن فينبغي أن تصح وجها واحدا يتك
الرهن كما اذا كان به ضامن فأحال عليه من دين لا ضامن به صحت الحوالة ويرى
الضامن لانها معاوضة أو استيفاء وكل منهما يقتضي براحة الاصل فكذلك يقتضي فك
الرهن فان شرط بقاء الرهن فهو شرط فاسد تبطل به الحوالة ان قارنها أي ومن ثم لو شرط
فاقد الحوالة قرضا وضمانا يصح كاجرم به صاحب الاثوار وجهه الاذوي وغيره لكن
جزم ابن القري في دونه بالحوالة وجهه الواو درجة الله تعالى على اشتراطه على الحال عليه
كاجرم يجوز شرطه عليه غير واحد والاول على التحيل اذ الدين المرهون به او المضمون
ليس عليه وهو كلام صحيح اذ الكلام في كونه جائزا فلا يفسد به العقد وغيره يفسده
بالانقضاء لكونه لازما ولا فسق القول بانه شرط على ابنه من العقد (ويبرأ بالحوالة
التحيل عن دين الحال والحال عليه عن دين التحيل وينقول حق الحال الى ذمة الحال
عليه بالايجاب لان هذا قائمته وفهمنا ما مر من عدم انتقال صفة التوثق لانها ليست
من حق الحال ولو احوال من دين على ميت صحت كافي المطلب كالبيان وغيره وهو العقد

تقصيله وتصريح بانه لا بد من
تعلق العلم بكل واحدة منها على
الاصح (قوله على مثله) أي
ويصل الدين الحال به بجوت الخ
والاخوالة لا تصح بمعاول
ولا تاجيل (قوله صح ويرى كل
منهما) أي بخلاف والا فله
تصل بما قبلها بالطريق الاول
(قوله والا) بان نص لم يبرأ أي
الضامن (قوله فاذا احوال الدائن
الخ) تصور لكيفية تعيين
التحيل على الضامن المذكور
قوله ويؤخذ عما قرر من الخ
(قوله على ذلك) أي مطالبة من
شاء (قوله ان اطلق) أي التحيل
(قوله تعلق حقه) أي الحال
(قوله ان تصح) أي الحوالة
(قوله وجها واحدا) أي قلعا
(قوله فان شرط) أي التحيل (قوله
وجها) أي على التحيل كما يأتي
ليكون تحت يد الحال أو ضمانا
لما أحيل بمن الدين (قوله ليس
عليه) أي التحيل بعد الحوالة
لبرائة ذمته (قوله فلا يفسد به
العقد) أي ومع ذلك لا يلزم الحال
عليه الوفاء به فلو فعل فينبغي أن
يقال ان علم بفساد الشرط وانه
لا يلزمه صح الرهن وان تلقى صفة
الشرط ولو ماله يصح أخذا
بما مر الشارح قبيل فصل في
التزامه على الحقوق المشتركة

من ان العقود المتشعبة الشروط الفاسدة حكمها ما ذكر من التفاصيل
(قوله أو غير) مطلق على قوله سائر (قوله ولو احوال من دين على ميت صحت) ويتعلق الدين الحال به على الميت بانه كنه ان

كانت والانهو باق في ذمته فان تبرع به أحد عنه برئت ذمته والافتاده (قرع) هل لو نذر المحتال عدم فطالبة المال عليه صحت
الخبر والانه لو امتنع عليه مطالبته حتى يدفع من تلقا نفسه من غير طلب وطريقته ان أراد الطلب أن يوكل في ذلك ويقيم ماله
حلفا ونذرا أن لا يطالبه بما عليه فاحاله عليه شخص بدين له على الخيل هل له مطالبته لأن هذا دين جديد غير الذي كان موجودا
عند الحلف والسند في ذلك نظر والقرب الأول بالعلم المذکور فان القرع نظره في أنه لا يطالب بالدين الموجود في سم
على منعه قال طلب وهو الناظر الوقت أحد المستحقين في الوقت أو غيرهم عن المال في جهة الوقت هل من عليه دين بنية
الوقت لا تنص وما وقع من الناظر من القسوة ليس حواله بل اذن ٢٩٥ في القبض فله من قبضه ووافقه على ذلك

هو قال لان شرطها أن يكون
المحل مدنا والناظر زعمه بريئة
ولو أحوال المستحق هل الناظر
بما علمه لم تصح ايضا لعدم الدين
على المال عليه قال ولو أحوال على
مال الوقت لم تصح كما لو أحوال على
التركة لان شرط الحوالة أن
تكون على شخص مدين الى آخر
ما قاله اه (أقول) قوله بل اذن
في القبض فضيته انه ليس لصاحب
الوظيفة خاصة الساكن
المسوخ عليه ولا تنص دعواه
وقوله الناظر زعمه بريئة فيؤخذ
منه انه لو أخذ الناظر ما يثق به
المستحق في الوقت اى تصرف
فيه لنفسه صحت الحوالة عليه
سم (قوله ولو لم تكن له تركة) اى
ويترك الحق ذمته (قوله وقوله لهم)
مبتدأ خبره اى (قوله ولا يشك)
اى ثق به بتركه المقصود من
قوله ولو لم تكن له تركة (قوله

ولو لم تكن له تركة فيما يظهر وقوله لم الميت لازمة لى بالنسبة للالتزام لا للالزام ولا
يشكل بان من احوال دين به وعن افتك الرهن لان ذاك في الرهن المحلى لا الشرعى كما
لا يفتى اذا تركه انما جعلت وهما بدين الميت نظرا لمصلحة الحوالة عليه لا لتنبيهه او على
تركة قصته او لم تصح كما قاله كثيرون وان خالف في ذلك بعض المتأخرين لان الحوالة لم
تقع على دين بل على عين هي التركة ومن لم يترك الميت دون لم تصح ايضا في اوجه
استحقاق حكمها الزكوى لان نقلها للوارث وعليه الوفاء نعم ان تصرف في التركة
صار تدنيا عليه تصح الحوالة عليه وفيما اذا احوال على الميت لم يكن من المحيل والمحتال
اثبات الدين عليه اما الاول فانه مالك الدين واما الثاني فانه يدهي مالا لغيره منتهى لانه
اليه فهو كالوارث فبذلك صحت من ماله وماله في حصة ما بقي به الوالد رحمه الله تعالى ان
المحيل لو مات بلا وارث فاذى المحتال وارثه على المال عليه وعلى وارثه بالدين المالحه
فانكر دين المحيل ومعه به شاهد واحد حلفه مع المحتال ان دين محيله ثابت في ذمة الميت
ويجب تسليمه الى من تركه او ثابت في ذمته ولا علم ان محيله ابرأ قبل أن يصلي ويصنع
قول المحتال عليه ان الدين اسفل لغالب قبل الحوالة فيصير المحتال على نفي العلم ان لم يتم
المحال عليه بنية جازمه قال ابن الصلاح ولو طالب المحتال المحتال عليه فقال ابرأ الى المحيل
قبل الحوالة واقام بنية بذلك صحت في وجه المحتال وان كان المحيل بالبداهة قال الفزري
وهو صحيح في دفع المحتال اما اثبات البراءة من دين المحيل فلا بد من اعادتها في وجهه (فان
تمنر) اخذ المحتال من المحتال عليه (فليس) طرأ بعد الحوالة (او جهد وحلف ونحوهما)
كوت (لم يرجع على المحيل) اذنى عقلا لا من ينفسخ بضمه فامتنع الرجوع كما لا يرجع
فيما لو اشترى شيئا ورغب فيه او اخذ من موضع دينه وثقف عنده ولاه اوجب في الخبر
اتباع المحتال عليه مطلقا ولاه لو كان له الرجوع لما كان ذكر الملامة في الخبر فائدة لانه ان لم

لا تنبيه اى لا تنفي التعلق (قوله لم ان تصرف) اى الوارث (قوله عليه) اى الوارث (قوله اثبات الدين) اى حيث أنكرو
الوارث (قوله فانه مالك الدين) اى في الاصل (قوله ومعه) اى المحتال (قوله ان الدين انتقل) اى بصحوة مثلا (قوله في وجه
المحتال) اى حضرته (قوله فلا بد من اعادتها في وجهه) ثم المنع أن الحصل الرجوع بدينه على المحيل الا اذا استقر على تكذيب
المحال عليه وقرول ابن الصلاح قبل الحوالة صريح في انه لا تنص منه دعوى ابرأ او لا تقبل منه بيقه الا ان صرح بأنه قبل
الحوالة بخلاف ما لو اطلق ومن ثم اتفق بعضهم بأنه لو اقام بنية الحوالة فاقام المحتال عليه بنية ابرأ المحيل لم يسمع بنية ابرأ
وليس هذا من تعارض البيهقي لما تقررا دعوى ابرأ المطلق والبيهقي الشاهد فيه فادان فوجب العمل بنية الحوالة لانها
تعارض اه ج (قوله طرأ بعد الحوالة) فبذلك لان حكم القس المحيود عند الحوالة باق في كلام المصنف

(قوله سوسة الحق) اى حفظه وباه كتب (قوله لمعه) اى المحتال (قوله براءة الحال) اى قبل الحواله بالتقليد ماهر (قوله فلو نكل) اى الخيل (قوله وفي الخيل) اى قبل الحواله ٣٩٦ (قوله بذلك) اى بسبب ذلك وهو الخاسر وأخبر (قوله فان بان

وريقاه) اى لم يسل وقتئذيه
العهدة فياوتين ريقا لم يسل
وفيها تمللان السيد لا يجب له على
عبده نفي الا ان يقال لما كان
ثابتا لغيره عليه اعتذر ذلك وبقى
في ذمته بطالبه به مبداه بعدد
العتق ونيه مافيه (قوله ماهر)
اى في قوله ولو شرط الرجوع الخ
(قوله بعد القبض) مجرد تصوير
لما يأتى بعد في قوله وسواء في
الاخلاف الخ (قوله ثم انفسخ
التكاح) اى ويرجع عليها الزوج
بالكل وبنفسه ان طلق قبل
الدخول ورضاه سم على
معيه (قوله في تصفه) اى الصداق
(قوله فانه لا يطل الخ) شفعه ابن
عبد الحق ومبارته قوله والثاني
لا يطل كالمستبدل الخ الرابع
في هذا المقبس عليه البطلان
فهو ضعيف مقبس على ضعيف
(قوله على المذهب) كما قطع به
بعضهم وبه يتضح قوله الا في
والطريق الثاني طرد الخ (قوله
بماصر) اى في قوله تتعلق الحق
هنا بثالث (قوله في المسئلة
الاولى) هى مالو احوال المشتري
البائع الخ (قوله وأقامها القن
الخ) وفي نسخة وهى الموافقة لما
في المنهج مانسه وأقامها القن
أواحد الثلاثة ولم يصرح قبل

بصل الى حقه وجمع به فعلم بذلك كرها ان الحق استقل استقلال الرجوع به وان فائدة ذكرها
سوسة الحق ولانه يقبلها اقضيه اعترافه بشرطها كما في المطلب فلا أثر لتبين ان لادين
ثم لم يخلط الخيل انه لا يعلم براءة الحال عليه في اوجه الوجهين وعليه فلو نكل حلف
المحتال فيما يظهر وبان بطلان الحواله لانه حينئذ كذا المخيرة الاقرار ومثل ذلك ما لو قامت
بينه بان الحال عليه وفي الخيل فتبطل الحواله كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اذا تصير
حينئذ والتدليس جاز من قبل الخيل وان فهم بعضهم رده ولو شرط الرجوع عليه بذلك بطل
الشرط وكذا الحواله في اوجه الاوجه كما جزم به جمع لانه شرط يأتى مقتضاها وتبين
كون الحال عليه ريقا لغير الخيل فكالمو بان ماهر فلا خيار له بل يطالبه بعد الحق
فان بان ريقا لم تصح الحواله (فلو كان) الحال عليه (مغلسا عند الحواله وبوجه الحال
فلا رجوعه) لتقصيره بترك الصلح فاشبهه ما لو اشترى شيئا وهو مغبون فيه (وقيل له
الرجوع ان شرط بيساره) وبقائه مع ذلك مقصور وانهم كلامه ممتنع مع شرط اليسار
وان الشرط باطل وعليه يفرق بينه وبين ماهر اذ ثبانا شرط الرجوع مسلفا صريح
فأبطلها بخلاف شرط اليسار فبطل وحده (ولو احوال المشتري) البائع (بالتن) فردا لم يبيع
يعيب) أو صحافا أو اقالة بعد القبض لم يبيع وبما للحوالة (بطلت) الحواله (في
الانظار) لارتفاع الثمن بانفساخ البيع وانما لم تبطل فيلوا له لها بعد اقامتها انفسخ
التكاح لان الصداق اثبت من غيره ولهذا الزاد زيادة متممه لم يرجع في نصه بغير
رضاها بخلاف المبيع فبرد البائع ما قبضه من الحال عليه للمشتري ان يبق والا فبذره
فان لم يقبضه امتنع عليه قبضه والشاى لا تبطل كالمواستبدل من الشى فواقاه لا يطل
برد المبيع ويرجع بمثل الثمن وصرا في اختلاف اكان رد المبيع بعد قبضه أم قبله وبعد
قبض المحتال الثمن أم قبله (أو) احوال (البائع) على المشتري (بالتن) فوجه الرد للمبيع
بشئ مما ذكر (لم تبطل) الحواله (على المذهب) لتعلق الحق هنا بثالث وهو الذى استقبل
السه الثمن فلم يطل حقه بفسخ التعاقدين كالمواستبدل البائع في الثمن ثم يرد عليه المبيع
يعيب لا يطل تصرفه والمشتري الرجوع على البائع ان قبض منه المحتال لا قبله
والطريق الثاني طرد القولين في المسئلة قبلها وقرى الاول بماصر ويؤخذ من الفرق
ان البائع في المسئلة الاولى لو احوال على من أحس له عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث وهو
الاوجه (ولو احوال عبدا) اى قتاد كرا أو احوال (بنته) آخر على المشتري (ثم اتفق
المبایهان والمحتال على حقه) وقت البيع (او ثبتت) حو به حينئذ (بينه) شهدت
حسبة أو اقامها القن ولا يتصور ان يقبضها المتبايعان لانها كذا باها بالمبايعه كذا في
الروضة وهو المقدون صح في الام خلافه اذ لم يكن الذى اقامها صرح بمثل المبيع

بل
اقامتها بماه مملوك كما لا يلى الدعوى والى اننا اذا اطلداهما هنا محمول على ما ذكره بطلت الحواله
اى بان عدم الخ (قوله وان صح في الام) هذا يقتضى قسحيف الجمل الا لکن الجمل موافق لما في النسخة الاخرى وهو المقتد

(قوله لكل منهما تطبيقه) أي حيث لم يحلله الآخر كما يأتي (قوله خلافا ٣٩٧ لبعض المتأخرين) أي مع (قوله ثم بعد أخذ

المال) فخصته أنه يشترط الرجوع المشتري على البائع أخذ المثل حقه من المشتري وعليه فالمرأ المثل المشتري لا يرجعه على البائع وهو ظاهر (قوله أنه الحق) أي الرجوع (قوله كما يأتي) أي في قوله أما إذا حال أحلتك بالمائة التي لا على الخ (قوله مع كونه) أي المستحق عليه (قوله فالقول قوله) أي المدين (قوله إذا اختلفا في صفته) وإن اقتضت القصاص كان قال أردت أن تقبض مالي عليه لنفسك فإن القبض في نفسه صحيح ولما أذن له باطل (قوله بشرط التقاض) يتأمل فيه فإنه انقضاء انما يكون في دينين متوافقين جنباً وقد أروصفه وما هذا من القصاص على المكيل وما يقضيه المثل من المال عليه بتقدير كونه وكيلاً هو عين مملوك للصبي والدين والدين انقضاء فيهما وشروط الظفران بعد أخذ المستحق ما له من غيره كان يكون منكراً ولا يئنه عليه وما هذا وإن كان فيه دين للصقال على المكيل ليس منكراً له فهو جسد فيه شروط الظفر ويمكن أن يجاب بجملي ما هنا على ما تولف القبض من المثل عليه بتقصير من المثل فيض بدله والسبل يجوز أن

بل انقصر على البيع على ان اطلاق الرضا يمكن حله عليه وظاهر أن محل الخلاف إذا لم يذكرنا وبلافاً ذكره كان قال كونه مقتضىه وليسبت أو اشتبه على بصيرة فينبغي معاً قطعاً كما لو قال لا شيء على زيد ثم ادعى عليه دينا أو ادعى أنه نسبه أو اطلع عليه بعد (بطلت الحوالة) أي بان عدم انعقادها لئلا ين لا يبيع فلا ين وكذا كل ما يمنع صحة البيع ككونه مملوكاً كالغير قد رد المثل ما أخذه على المشتري وبقى حقه في ذمة البائع كما كان (وإن كذبهما المثل) في الحرية (ولا ينقضي حلقاه) أي لكل منهما تطبيقه (على نفي الصلح) بها كصلح نفي لا يتحقق بالمحلف وعلم بما قرناه أنه لا يتوقف الحلف على اجتماعهما بل يكفي لمن استحقق منهما أما البائع فلفرض انقضاء حقه في الفلن وأما المشتري فلفرض دفع المطالبة ثم لو حلقه أحدهما لم يكن للثاني تطبيقه في وجه احتمالين كما أفاده الواو الذي الله تعالى خلافاً لبعض المتأخرين إذ خصصت منهما مقدمة (ثم) بعد حلقه كذلك (بأخذ المال من المشتري) لبقاء الحوالة ثم بعد أخذ المال لا قبله يرجع المشتري على البائع كما اقتضاء كلامهما لقضاء مدعيه بأنه الذي خصته الحوالة فلا نظر لقوله طعن المثل بما أخذه مني وقال ابن الرفعة أنه الحق لكن تطبيقه بأنه وإن أذن فيه لكنه يرجع بطريق الظفر من ردود بان الكلام في الرجوع ظاهر أصبحت يلزم به الحاكم لا في الرجوع بالتفرض أما إذا لم يقبض بان تكل فيصحب المشتري على الحرية فيعطى بنام على الاسم إن الدين المردود كالإقرار (ولو) أذن مدين له أنه في القبض من مدينه ثم (قال المستحق عليه) وهو المدين الأذن لم يصدر مني إلا إلى قلت (وكذلك لتقبض في وقال المستحق) وهو إذا ثبت بل الصادق ذلك (أحلتني) فصار الحق لي (أو قال) المستحق عليه (أردت بقولي) القبض منه أو (أحلتك) بما فضل على عمرو (أو كالة) بنام على الاسم وهو صحة الوكالة بلفظ الحوالة انما يخرج هذا من قاعدة ما كان صريحاً لا حلقاً ولهذا لم يحصل صدق مدعي الحوالة قطعاً كما يأتي (وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه يمينه) إذا لا اصل بقا الحقين على ما كانا عليه مع كونه أعرف بنيه ولأنه اختلف في صحة الأذن ولو اختلفا في أصل الأذن فالقول قوله فكذا إذا اختلفا في صفته وبقضه تدفع الحوالة بانكار الآخر وكالة الغرض فيقتع قبضه فإن كان قد قبض برى الدافع له ولاه وكيلاً أو بمثل له ويلزم تسليم ما قبضه السابق وحقه عليه باقياً إلا أن توجد فيه شروط التقاض أو الظفر كالإيض وان تلف المال في وجه من غير تقصير لم يضمنه له وكيل يزعم خصمه وليس له المطالبة بدنه لانه استوفاه بزعمه وقال الخوارزمي تبعاً للغيري يضمن لثبوت وكالته ولو كبل إذا أخذ لنفسه يضمن أما إذا حال أحلتك بالمائة التي لا على على عمرو فصدق المستحق يمينه قطعاً ألا يحصل سوى الحوالة ويحصل ذلك عند اتفاقهما على الدين كما أفاده

يكون من جنس دين المثل وصفته فيقتع فيما لتقاص ويتقدر عدم نفعه مجوزاً أن يتعدأ خذ دين المثل من المكيل بان لا يكون به يئنه فيستكر أصل الدين فيصور له الصقال أخذه بطريق الظفر (قوله كما أفاده) أي تعبيره ارجع

(قوله الثاني) أي الجواهر (قوله انقطاعه) أي يتأجيل في مقابلة ردّه العين في مقابلة خدمته مثلاً أمكن انكسره ثم من الحكمة ثم عوضه السلطان مثلاً قطعة أرض يقع بها عدة معينة في مقابلة ما تصبده فهو إبانة للارض فلا يتفسخ بوجهه فلو أجبره لغيره ثم أحل على الأجرة استقرت الحواشيها (قوله يحض الأجرة) أو يكلفها (قوله لمن المدة) أي ولو كان بها زرع للمستأجر يربى إلى أن الحصاد باجراً مثل • (باب الضمان) • (قوله الشامل) عطلة الخيل ويذكر معه الكفاة وما سلكه المزارع مما قلناه حيث جعل الكفاة القسم ٣٩٨ من الضمان هنا وصرح به بعد في قوله وشرعاً يطلق على التزام الخ وكان

المستحق والمستحق عليه فلما انكر مدى إلى وكالة الدين صدق بينهما في المستحقين (وفي الصورة الثانية وجهه) أنه يصدق المستحق بينهما على المبرجوح أنه لا تصح الوكالة بل فقط الحوالة لتناهما (وان) اختلاف في أصل اللفظ الصادر كأن (قال) المستحق عليه (أشرك فقال) المستحق بل (وكنى) أول المراد من لفظ يحمل كالفرض أو الحثل (صدق الثاني بينه) إذا الأصل بقامصة في ذمة المستحق عليه وبذلك المستحق أدفعت الحوالة ثباً أخذت من المستحق عليه ويرجع هذا على الحال عليه وبذلك التراجع فيها ذكر عند فلاس الحال عليه والحال أن يحمل وان يحل من الحال عليه على مدته ولو أجبر جردى انقطاعه وأحال يحض الأجرة على المستأجر ثم ماتت بطلان الأجرة فيما يعمون من المدة وبطلان الحوالة فيما يقابلها ونصح الأجرة في المدة التي قبل موت المؤجر ونصح الحوالة بقدرها ولا يرجع للعصال عليه بما يقضيه الحال منه من ذلك ويبقى الحمل منه ولو أقام بنة أن غيره الدائن حال عليه فلا فالق بهمت وسقطت مطالبته فأن لم يقم بنة صدق خريمه بينه ولا يقضى بالينة الغائب بانها تثبت بها الحوالة في حقه حتى لا يحتاج إلى إقامة بنة أن قدم على أحدويهين رجماً بنسج صلتين الأوجه المتضامها كما هو احتمال عندنا في الصباغ وتأنيبه عليه صاحب الجرد لا أنه أقدم يدي على الحال عليه لا الحمل وهو مقرر فلا حاجة إلى إقامة البينة

• (باب الضمان) •

الشامل للكفاة هو لفظة الالتزام وشرعاً يطلق على التزام الدين والبدن والعين إلا في كل منها وعلى العقد المصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك أيضاً ضماناً وضمناً وجملاً وكفلاً وصعباً قال الماوردي غير أن العرف يخص الأولين بالمال والحمل بالذمة والضم بالمال العظيم والكفيل بالنفس والصغير بالكل ومثله القبول وأصله قبل الإجماع الغلب الأصعب الزعيم غارم وأنه صلى الله عليه وسلم يحمل عن رجل بشره ذنبا وبغيره الصعيب أنه صلى الله عليه وسلم أي يبيّنه فقال هل ترك شيئا قالوا قال هل عليه بد من قالوا لا قال نعم قال صلى الله عليه وسلم قال أبو قتادة صلى الله عليه وسلم يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه لا يقال لادلالة فيه إلا على برائة الميت بالالتزام منه لا على الضمان والالكان المانع من الصلاة باقيا وهو اشتغال ذمته لا ترفع هذه الدعوى إذا الضمان عنه لا يزيد على ما وخلق تركه

المحل يرى على كلام الماوردي القائل بتخصيص الضمان بالمال والكفاة التباين (قوله على التزام الدين) ولو منقعة (قوله والبدن) أو أو يمين أو (قوله وعلى النقد المصل) أي فالضمان يطلق على كل من الضمان والأثر وهو الحاصل بالمصدر والفرق بين الحاصل بالمصدر ونفس المصدر أن الفعل لا يضمن تعاقبه بالفاعل والأثر الرب عليه فهو مع ملاحظة التعلق الأول مصدر ومع ملاحظة التعلق الثاني اسم فاعله وهو يسمى الحاصل بالمصدر (قوله خصص الأولين) عبارة مع خصص الضمان بالمال قال أي ومثله الضامن في نسبة الشارح الأولين للماوردي مسامحة (قوله بالمال) أي مينا كان أو دينا (قوله بالمال العظيم) ظاهره وان كان بدية (قوله ومثله) من كلام ممر (قوله الزعيم غارم) قال ع لفظاً أعاره بنو ذاة أي مردودة والزعيم غارم والدين مقضى أي موقى أه سم على منهج (قوله)

لا ترفع هذه الدعوى لا يقبل رد كلام السائل فإن حمله أن الحكمة في امتناعه عليه الصلاة والسلام من الصلاة عليه شغل ذمته بقاء الحق ظو لم يحمل فحمل أي قتاده منه على البرائة لم تظهر الحكمة في امتناعه من الصلاة عليه لأن الحق باق في ذمته كاقبل العمل (قوله إذا الضمان منه الخ) ساقى للشارح في بقية حديث أبي قتادة ماله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبتدأ دعوا عليك وفي مالك والميت منهج يرى فقال نعم فصلى عليه صلى الله عليه وسلم فبقه تصرح براءة ذمة الميت عليه فلا بدفع الاشكال بما أجابه الشارح لكن ساقى له الاعتذار بأن مراده بقوله يرى أي في المستقبل

(قوله وذلك لا يوجب برائته قبل القضاء) أي سواء خفف وقاه أم لا على ما اعتد في غيره هذا الموضع وصرح به أيضا في
 أول الرهن لا يقال مال الحكمة في حبس روحه إذا عطف وقاه مع أنه في حكم المحصر والمصر لا يحبس في الدنيا ولا يلازم لانا
 نقول أمر الآخر يتغير أمر الدنيا قال حبس المحصر في الدنيا لا فائدة فيه لأنه لا يتوقع منه وفاة مادام محبوسا وظن منه الوفاة
 إذا لم يحبس لأنه قد يكتب ما يستعين به على وفاة الدين وأما الآخر فلا حبس فيها عجزا لأنه على بقائه الحق في نفسه فلا خلق
 صاحب الدين ويستوفى منه بأخذ الحلائل ورد السباكت فاشبه من لمال في الدنيا فيقتل بحبسه محبوسا وماله عليه فهو
 معقول المعنى (قوله وكذا) أي مالا (قوله كعداته) أي فاته كان إذا وعد بشئ وجب عليه الوفاة على الله عليه وسلم (قوله
 بدليل قضائها) أي العادات (قوله في حق فاد عليه الخ) مفهومه أنه إذا اقتضى أحد الشرطين لا يستلزم وهل هو صاحب حنفيا ومكره
 فيه انظر والآخر الأول (قوله من عائلته) ومعها أن لا يكون مال المضمون ٣٩٩ عنه إذا ضمن بأذنه شبهة سلم منها مال

الضامن (قوله وأركان ضمان
 الخمسة) انما قد التفتة لقوله بعد
 ويشترط في المضمون كونه ثابتا
 الخ والافكوها خمسة لا يتقدم
 بذلك بل يجري في ضه ان العين
 أيضا لكن هذا ظاهر على ما سلمه
 المحلل من أن قوله لا في ثابتا
 مسقة لدينا المحذوف اتاحل
 ما سلمه الشارع من أنه يحذف
 دياليم الثابت العين والدين فلا
 يظهر هذا الجواب إلا أن يقال
 نعم فإذا تضمن الضمانة
 ما يتحمل ضمان العين تغليباً (قوله
 لبيع ضمانه) انما يقبده لأن
 الضامن اسم ذات والشروط
 لاتعلق بالذوات وانما تتعلق
 بالاحكام وحيث دعت الحنية
 كان المعنى ويشترط خمسة

وذلك لا يوجب برائته قبل القضاء على أن المأوردى وغيره صرحوا بأن نفس المؤمن
 انما تكون حرته بدينه إذا عطف وقاه وما استأمن منه الله لا عليه لانه شفاعته
 وشفاعته مقبولة ونفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه قال جابر وكان ذلك في
 أبداً لا يلام في المال فلا فليخرج الله الفتوح قال صلى الله عليه وسلم أنا أولى بالمؤمنين
 من أنفسهم من خلف ما لا نورثه ومن خلف ديناً ولا فكله إلى ودينه على تفصيل
 يارسول الله وعلى كل امام بعده قال وعلى كل امام بعده رواد الطوائى ومقتضاه
 وجوب قضاء دين الميت المحصر على كل امام لكن الصحيح عندنا أن ذلك من
 خصائصه صلى الله عليه وسلم كعداته بدليل ضمانه بعد وقاه فيجعل الخبر بتقدير حصته
 على ما كتب ذلك في حق غيره ويؤمن خبر العمل مع قولهم أنه معروف إلا أنه
 سنة وهو كذلك في حق فاد عليه من من عائلته وأركان ضمان الخمسة ضامن
 ومضمون ومضون وهو مضمون فيه وصفة وكذا تؤمن كلامه وإذا شرط الضامن
 فقال (شرط الضامن) لبيع ضمانه (أرشد) بالمعنى السابق في الظاهر لا الصوم في قوله
 أو صيان رشداً فانه مجاز والاختيار كما يجمع مع صحة ضمان السكون من كلامه في باب
 الطلاق فلا يبيع ضمان محبوس عليه بسبب أو ضمان أو بغيره وإنما في حكمه أخوس
 لا يفهم وثام وإن من يذبحه رشده ولم يبعه عليه الخبر ومن قد في كل رشده كما وسيد كر
 ضمان المكاتب حرماً فلا يراد على عبارة شى خلافاً في إظهاره وأيضاً فلا يلزم من وجود
 الشرط وجود الشروط إذ يختلف لعارض كما هنا وليس في العبارة كل رشد يبيع

الضامن الرشد (قوله الرشد) أي ولو حكام وقوله بالمعنى الخ قد يقال انما يبعد ذلك فدفع لاعتراض لو كان هذا المار في المتن
 ٨١ سم على حج الآن يقال أن ذلك صار إذا دفعه حيث خبر وبالرشد أو أنه أراد بالمعنى السابق في الخبر قوله والرشد صلاح
 الدين والمال وقد يدل عليه قوله لا الصوم فان فيه إشارة إلى أنه انما يحقره به عن غيره العبي (قوله بالمعنى السابق) أي وهو عدم
 الخبر (قوله لا الصوم) وهو عدم تجرئة الكذب عن الصبي (قوله حر ان في حكمه) أي المحبوس عليه بسبب الخ من عدم صحة قصره
 (قوله لا يفهم) يضمن الباء وكسر الهاء أي لا يفهم غيره بآشارة ولا كتابة بخلاف من له آشارة مؤمنة ثم ان فهم آشارة كل أحد
 فصرح وان اختص بفهمها الفطن فكلية ومنها الحكمة فان احتقت بقرائن الحنف الصريح على ما اقتضاه كلامهم هنا وفيه
 نظر ٨١ حج بالمعنى (قوله وثام) أي ومثله (قوله وسيد كر) أي في حرم قوله وضمان عبد (قوله وليس في العبارة كل رشد الخ)
 أي لكن هذا الجواب الثاني لا يدفع الاعتراض بن يذبح ولم يجر عليه الناض ولا بالقاسق ومن تعدي بسكره لا يتفاء الرشدهم

(قوله وصحة العباد) والجواب ما مر من ان المراد بالشد غير المحجور عليه (قوله صدق بيئته) اي بخلاف ما قال آباءنا غير بالغ وامكن فانه يصدق بلعین اه سم على منهج (قوله تزويج أمته) اي مثلاً (قوله فاته يصدق الزوج) اي وان امكن العبا وصعد الجنون (قوله يصدقها) اي حال الاقدام عليها (قوله والوجه الحلقه يدعى العبا) الاول ان يقول الحلقه يدعى الجنون لان عمل تصديق البسقه في دعواه ان يعده لصفه ولا يكتفى بمجرد امكانه بخلاف العبي (قوله كضمان المريض) اي فاته يصح ظاهراً بخلاف من قوله نعم ان استغرق (قوله نعم ان استغرق الدين) اي انفى على المريض (قوله وقضى به) اي الدين بان دفع المال لارباب الدين (قوله بان بطلان ضمانه) فيه نظروا حلقه يصدق ضمانه وان لم يطلب ولا يلزم من عدم المطالبة نفاذ الضمان بدليل صحة ضمان المعسر الان يجب بان ذمة المريض آية الى الخراب بالموت فهي شعبة بخلاف المعسر اه سم على منهج بالمعنى (قوله ولو ائتم) اي المريض (قوله تقدم) ٢٠٠ اي الدين وان تأخر الاقرار به من الضمان اه سم وهو شامل

لما تأخر بسبب لزومه من الضمان كالأرضين في أول المحرم ثم فكر بأنه اشترى منه سلعة في مسرفه ولو يؤخذ منها ويبنى أن يقال في هذه باستواء الدينين لانه حين ضمن وقعه ضمانه صهيماً مستوفياً للشرط (قوله وضمانه) اي المريض (قوله لا اذن معسر) اي واستقر اعداء المحضون عنه الى ما بعد الموت اما اذا ايسر وامكن أخذ المال منه فبقيت أن ضمانه من رأس المال (قوله لا وجوع) بان ضمن بقدر اذن (قوله لتعوسه) عشرة (اي ومع ذلك انما تطالب بعد العتق والبسار (قوله في نوبته) خرج بنوبته نوبة السيد وماذا يمكن بينهما

ضمانه وقلنا المورد على عبارة فقال ينبغي ان يزاد الاختيار وأهلية التبرع وصحة العبارة ولو اذى الضامن كونه صهيماً او مجنوناً وقت الضمان صدق بيئته ان امكن الصا وصعد الجنون بخلاف ما لو اذى ذلك بعد تزويج أمته فاته يصدق الزوج كدليل عليه كلام الرافعي قبل الصدق اذا الانكحة يصدقها لها غالباً فالظاهر وقوعها بشروطها وان نظروا في ذلك الاذوى بان أكثر الناس يجعل الشرط والغالب على العقود التي يقردها العوام الاختلال وسكتوا عما لو اذى انه كان مجبوراً عليه بالسفه وقت الضمان والوجه الحلقه يدعى العبا ويحتمل أن يقال اقدامه على الضمان من ضمن دعواه الرشده فلا يصدق في دعواه انه كان صهيماً بخلاف العبا (و ضمان مجبور عليه بقسط كشرائه) يبنى في ذمته يصح كضمان المريض نعم ان استغرق الدين مال المريض وقضى به بان بطلان ضمانه بخلاف ما لو حدث له مال أو أرى ولو اقر دين مستغرق قدم وضمانه من رأس المال الا من معسر أو حيث لا وجوع عن الثلث (وضمان عسر) اي رقيق ولو مكاتباً وما ذواته في العبا (بغير اذن سيده باطل في الاسم) لانه اثبات مال في النعمة بقدر تأشبه النكاح وانما صرح خلع امه بمال في ذمته بلا اذن لانها قد تضطر اليه لتعوسه وعشرته ثم يصح ضمانه ببعض في نوبته بلا اذن ويصح ضمان المكاتب باذن سيده والموقوف لا يصح منه بغير اذن كما قاله ابن الرفعة فان ضمن بلذن مالك منقصة صم لانه باذنه سلط على التعلق بكسبه المستحق له وعليه فيصير بطلانه اذا انتقل الوقت لغيره ويحتمل خلافه وهو أقرب

والموصى

والسيد

مهاياة فلا يضمن الاذن ثم اذا اذن السيد في نوبته فهل يكون ما يؤذيه من الكسب الواقع في نوبة السيد دون العبا ومن كسبه مطلقاً سواء كان في نوبة السيد او الرقيق فيه نظروا لارباب الاول اه لو اذى البعض أن ضمانه بغير الاذن كان في نوبة السيد فيبقى تصديقه عند الاستحسان كما لو اذى الضامن الصا عند الضمان وامكن اه سم على حج وأما ذمة البعض لغيره شيان ما له فتصريح في نوبة السيد وان لم ياذن كافي حج وفروقه بينه وبين الضمان (قوله وهو أقرب) اي خلافها ملج وقد ينسلك مما تقدم في الحوا التي قبلها أو أجزا الجندي اقطاعه وأحال على بعض الاجرة ثم مات قبل انقضاء المدّة حيث قبل ثم يطلان الحوا التي ما زاد على ما استغرق حياته وما ياتي في الوقت من أن البطن الاول اذا أجزو شرط له النظر مدّة استغفائه من بطلان الاجارة بموته ومن ثم جرم حج بالبطلان الان يجب بقاءه بموت الجندي وانتقال الوقت البطن الثاني من عدم استحقاق المؤجر له اجرة في حصة الجندي وعدم ولاية الناظر في حصة الوقت وكذلك يبين عدم صحة الاجارة بخلاف ما هنا فاته وقت الاذن مالك المنفعة وعلى ما ظاهراً الشارح فينبغي أن لا يدفع شيان ذلك الا باذن من انتقل اليه لان الحق ماله =

وحيث امتنع من انتقل الى الوقت من الاذن فثابت الضمان استحقال أن يتفرع أحد من الضامن بمال زعمه أو يبيع من انتقل اليه الوقت الاذن بصفته (قوة والرعي بصفته) نظاره أنه لا فرق بين الوقت وقصره أو يبيع بتقريبه بغير الوقت واتاهي فان ضمن باذن مالك الربة تعلق بالاكساب النادرة بصفة الوصية بالصفة وبالاكساب مطلقا بعد فراغ المدد وان ضمن باذن مالك الرعي بالصفة ادى من المعتادة بصفة المدد دون ما بعد ذلك لا يؤدي من المعتادة ولا غيرها (قوله كالقن) فلا يصح ضمانه الا باذن مالك الربة (قوله اعتبار انهما) أي يمتنع الضمان بالكسب مطلقا معتادا أو نادرا كما يدل على ما يأتي فلا ينافي ما يأتي من قوله فان اذن نفسه الخ والضمان للرعي بالصفة ومالك الربة (قوله وبيع به بصفته) يؤخذ منه أنه لو لم يأت باعتقه بان كان موقفا لا يجرى فيه هذا الوجه وبه مخرج (فرع) لو وقع الرعي بربته ومنفعة حل يصح ضمانه الوجه صحت خلافا لما قد ذهبه بعض الطلبة مما لا ينافي له والجواب ان قائده أنه قد يوفي غيره بضمان او غيره وان سخط المتفعة قد يصح له بها او با كسبه فهو من ذلك سم على منج (قوله ولا يدي علم السيد) أي السيد اخرج او سوا من السيد فلا داعية من ماله خاصة ولا (قوله بقدر المال) أي وبالضمون له اذن يذوي وج ٤٠١ (قوله لو اذ أدى بعد العتق) أي وكان المضمون غير سببه

المسند كره (قوله فالرجوع) (قوله اي السيد من الضمون عنه) (قوله بخلافه) أي فالرجوع السيد (قوله بجملة) أي اذن فيه السيد أم لا يخرج بالمعاملة دون الاتفاق فتعلق بربته فلا يصح ضمانه (قوله ولا يصح ضمانه) محترز قوله ولو ضمن السيد بناوجب الخ (قوله للسيد) أي بان ضمن ماعلى حده لغيره (قوله ان لم يكن ما ذونا في معامله) أي فان كان كذلك مع ضمان ماعلى كما تقدم في قوله ولو ضمن السيد بناوجب الخ (قوله ولا ضمان القن لسيد) أي لا يصح ضمان القن مالا لسيد على

والرعي بصفته دون رقبته او بالعكس كالقن كما استظهر في المطلب لكن الاوجه كاقادد الوالد رحمه الله تعالى باعتبار انهم جميعا اذا تعلق بكسبه شامل للمعتاد منه والنادر فان اذن فيه مالك الربة قطع مع وتعلق بكسبه النادر ومالك المتفعة قطع مع وتعلق بالمعتاد وضمان المراتب فاذن فوسها صحيح كذا في تصرفات اوه قابل الاصح يصح ويبيع به بصفته ويساره ولا ضرر على سيد كمالا فربا تلاف مال وكذب السيد (ويصح بانه) لان المنع حكمان لمعه وليس له اكرامه عليه لانه لا تسلطه على ذمته بخلاف بصفة الاستعدادات ولا يضمن علم السيد بقدر المال المأذون في ضمانه كما قاله الاذوي وقصره واذا أدى بعد العتق فالرجوع لانه ادى حله بخلافه قبله ولو ضمن السيد بناوجب على عهده بمعاملة صحيح ولا رجوع له عليه بما اداء عنه ولو بعد عتقه اعتبار اجماع الضمان ولا يصح ضمانه لسيد ان لم يكن ما ذونا في معامله له ثبت عليه بما ادين ولا ضمان القن لسيد مالا يضمن مكاتبه فيما يظهر فان عين الاداء كسبه او غيره من اموال السيد (قضى منه) محلا بتعيينه نعم ان لم يف ماعينه ولو تعلق دين به لتقمه على الضمان ماله بغير ماله كما هو الاصل في تعلقه الضمان اصلا تتبع القن بالباقي بعد عتقه كما اعتده السبكي اذا تعين قصر الطمع من تعلقه بالكسب الذي اعتده

٥١ به ث اجنبي اما ضمان ماعلى سيد لا يجنب باذنه فيصح كاشته اطلاق المتن ولا يصح بهذا قوله في شرح الهبة فان ضمن الرقبين باذن سيد مع ولو عن السيد فلا يؤول من كسبه وهو لسيد اه شرح الهبة الكبير ومثله حج ثم اذا غرم لا رجوع له على سيد وان ادى بعد العتق كما يأتي للشارح بعد قول المصنف ولضمان الرجوع على الاصل الخ ويوجه بانه لما جرى سبب الوضوء قبل العتق كان المقروء بسبب الضمان كله من مال السيد (قوله فان عين) قال حج في اذنه الضمان لا يبعد اذ لا يبرع بعينه حينئذ كما هو ظاهر اه وحيث ان مثل ذلك مألوف عين جهة بعد الاذن وقبل الضمان كما يشعر به قوله لا يبره (قوله نعم ان لم يف ماعينه) أي من غير الكسب بطلاق قوله بعد اذا تعين الخ وسواء كان ماعينه من اموال التجارة او غيرها (قوله لتقمه على الضمان) أي اما الوضوء الذي بعد الضمان لم يطل تعين السيد لان ضمانه بعد تعين السيد يصير ماعينه السيد مسخفا لتوفيق المضمون له منه فلا تعلق الدين الا بزيادة (قوله ماله بغير عليه الحاكم) أي مطلقا قبل الضمان او بعده فهو قيدا لاعتبار تقدم الدين على الضمان اما ان يجرى عليه فلا تعلق دين الضمان بطلاق (قوله الا لم يتعلق به) أي بماعينه السيد

(قوله من غير معين جهة) اي بان قال الضمن ولم ينزل على ذلك او قال الضمن وادوم يعين جهة الادا من غير مال او اذن في الضمان ومن واحد من جهتين كان قال ادامل من كسب او من مال التجارة فهل يفسد هذا الاذن لجهام الجهة التي يدفع بها او يعين ويضيق العبد قد دفع عشاءا وغيره المضمون فباخذ من جهة ما فيه نظر والاخر الثاني وبقي ايضا مال او اذن السيد لبعض في قوله فآخر حتى دخلت ثوبه المبعوض وانقصت ثم دخلت ثوبه السيد الثانية فهل يحتاج الى اذن جديد لتناول ثوبه بين يدي سيده او يكفي الاذن السابق فيه نظر والاخر الثالث لان اذنه مطلق فيحصل على ما تصرف تصرفه فيه على اذنه وهو شامل لجميع التوب (قوله زجها) ولو قد عا خلا كما في العباب حيث قيل في حادث ٨١ سم على منج (قوله لا يجاميكسبه) اي فلو استغفمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه اجراء ما لا فيه نظر وقياس ما في الشكاح من انه اذا تزوج باذنه واستغفمه من وجوب اجرة عليه انه هنا كذلك (قوله سواء كان معقدا) اي الاكتساب (قوله لم يحدث بعده) اي بعد النكاح وبعد الوصية ولو عبر به لكان اول (قوله في رتبة عدي) ولو قال العبد ٥٠٢ الضمن ما على زيفي كذا لم يصح خلافا لقاضي الحسين ٨١ عمدة وقد يشكل

ذلك على ما ذكره الشارح وما الفرق بينهما (قوله في متعلق بها) اي الرقة فلو قامت الرقة قامت الضمان (قوله فلا يكتفي بمجرد نسبه) ظاهره وان اشهر بذلك شهرة تامة كسادنا الوفاة ولو قبل بالاكتفاء بذلك لم يكن بعدا لان من اشهر عا كبر صرف حاله اكثر مما يذكره مجرد المشاهدة (قوله لان الظاهر ضنوان الباطن) اي غالبا (قوله وتقوم معرفة وصكبه) اي ملاك وكلاهما انزل فيبقى ان يقال فيه ان انزل بسبب الاختصاص ولو كان فيه كان انجي عليه كفي معرفته بعد العزل وان هزه اختيارا

ابن الرقة (والا) بان اقتصرت على الاذن في الضمان من غير تعيين جهة (قوله لا يصح انه كان ما ذوقه في التجارة تعلق) غرض الضمان (بما في يد) رجعا وراس مال (وما يكسبه بعد الاذن) في الضمان (والا) بان لم يكن ما ذوقا فيها (في) لا يتعلق الضمان الا (بما يكسبه) بعد الاذن فيه كونه النكاح الواجب باذن في صورتين سواء كان معقدا ام نادرا ثم لا يتعلق في النكاح الا بكسبه حدث بعده لانها لا يجب الا به بخلاف المضمون به لثبوته حال الاذن فانه قول من يحوي بينهما وقد علم بمسار في الرهن محصة ضمن ما تعلق على زيفي رتبة عدي هذا فيتعلق بها فقط ومقابل الاصح يتعلق بالذمة في القسمين يتبع به بعد العتق ثم ذكر الركن الثاني فقال (والاصح اشتراط معرفة الضامن لعين المضمون) وهو روي الذين تفاوت الناس في المطالبة تشديدا وقسبه فلا يكتفي بمجرد نسبه وانما كفت معرفة عينه لان الظاهر ضنوان الباطن وتقوم معرفة وكيفية مقام معرفته كما افق به والدرج اقله تعالى تعالى الاين الصلاح وخلافا لابن عبيد السلام وغيره اذا حكم العقد تعلق به والغالب ان الشخص وكل من يشبهه وبوجه ما تقر رانا اذا شرطنا رضا المضمون قال الماوردي كفي رضا وكيفية والثاني لا يشترط الرضا (و) الاصح (انه لا يشترط قبوله) لا (رضاه) لان الضمان بعض التزام لامعاوضة فيه وقيل يشترط الرضا ثم القبول لفظا وقيل الرضا دون القبول لفظا ثم ذكر

الثالث

لا يكتفي لانه دليل على انه لم ير مثله ويحتمل ان يقال لا يمكن معرفته الا ان مطلقا لا يشكك الضامن من القومية فلا فائدة في معرفته لان المعرفة انما اشترطت له حال من يستوفي منه ولعل هذا هو الاقرب (قوله كما افق به الوالد) خلافا لمج (قوله متعلق به) يتأمل كون ما ذكره مقتضيا لا اكتفاء معرفة الوكيل فان عقد الضمان ليس له حكم متعلق بالوكيل هنا وان يفتي به الا اكتفاء بقوله والغالب الخ (قوله من يشبهه) اي صعوبة وشدها (قوله رضا المضمون) على المرجوح الا (قوله لامعاوضة فيه) بوجه يعلم انه لا يتردده اجمع وصار قسم على منج لكن من يجرده اهو الاقرب ما قاله سم وبوجه باه اذا ابرأ الضامن برئ وبقي حتى على من عليه الدين فرد من منزلة ابرأه فلا يلزم من عدم اشتراط الرضا لصحة الضمان كونه لا يرد بالرد (قوله وقيل يشترط الرضا) انظر ما المراد به على هذا هو مجرد عدم الاكرام ان يقبل عتقارا او لا بدلا عند ادبه من لفظه عليه كرضيت غبه نظروا الظاهر الاول لان القبول معنى من المقتضى الدال على الرضا لكن قول ع وان تأخر الرضا عن القبول في رواية ان يجوز تأخير القبول على القديم اهو قد يقتضي الثاني

(قوله وهو يعمل مع أهله) أي ثم ان ضمن ذاته رجع والا فلا على ما يأتي في كلام المستنف (قوله ويكتفي في ثبوته اعتراف الضامن) أي فطالب به ولا يرجع في ادعائه (قوله وانما أهملنا رباها) أي من شرط المضمون فيه واقتصر على كونه ثابتا لانما عمله ولو أخر هذا عن بيان الشرط الثلاثة لكان اوضح (قوله اذ بدلى طرفه) أي الرابع (قوله وعلى عكسه) أي لكن بعد ذكره يقتضي صحة ضمان القصاص وحده التذققع أنه باطل الآن يقال اقصاره على ما ذكر من الشرط لكونها مصرحاً بها في كلامهم وعدم صحة ضمان القصاص الخ مستفاد ٤٠٣ من قاعدة أخرى وهي ان كلامهم لا يقبل

النقل (قوله كركاة) الظاهر انه اراد بان كركاه ما يشمل حينها بان كان النصاب باقيا وبذلك بان كان النافوا هذا بخلاف ما تقدم في الحواقة من عدم صحة الحواقة بدین الزكاة وعليه وكذا ينبغي ان كركاة بدین مرضي (قوله) أي في غيره (قوله ولا يصح التبرع) أي من المريض (قوله والعلة) حلف تقصير (قوله ايضا) أي كما يصح ضمان من ما يبيعه لكن عبارة ج قد تقتضي العصة على الجندية ايضا حيث قال به وقول الشارح ضمانا على الوجه نظير ما يأتي في الق متاعك في البصر وطى ضمانه يجامع ان كركاه جالب اليه فليس المراد بالضمان مالي هذا الباب وكتب عليه سم قوله ولو قال الرض هذا الخ عبارة العباب فلا يصح ضمان ما لم يثبت كركاهه القاول على ضمانه ولم يصفه فشرحه بل صرح بان قول ابن سريج بالعصة ضعيف وعبارة شرح مروى قال اقترض هذا مائة

الثالث فقال (ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا) بل لو اذاد الدين من غير اذن فالتزامه اولى وفيه وجه لم يعتد به لثبوت (ولا معرفته) حيا او ميتا (في الاصح) كرضاء ولان ضمانه معروف معه وهو يفعل مع أهله وغير أهله والثاني يشترط ليعلم بانه او مبادرته الى وفاء مديه او احتساقه لصنع المعروف معه وورد بما تم يشترط كونه مدينا كما أقاده قوله (ويشترط في المضمون كونه) اشار بمقتضى ما هنا وذكره في الرهن العين المضمونة ومنها الزكاة بمسدة التكن والعمل الملتزم في التعة بالاجارة والمساقاة (ثانيا) حال الضمان لانه وثيقة فلا تقدم ثبوت خلق كالتهمادة فلا يكتفي بربان سب وجوبه كدقيقة الظفر وجبوا يكتفي في ثبوته استراف الضامن به وان لم يثبت على المضمون شيء كما صرح به الرافعي بل الضمان منضم لاحترافه بتوفر شرائطه كقبول الحواقة وانما أهله لا ريب اذ كره الغزالي وهو ان يكون قابلا لتبرع من تخرج نحو قود وحق شفعة اقتساده اذ يرد على طرفه حتى القسوم لها المظلمة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه دين الله تعالى كركاة بدین مرضي مصر او ميت فانه يصح ضمانه ولا يصح التبرع به (وصح القديم ضمان ما يجب) وان لم يبر برب وجوبه كمن ما يبيعه اذ الحاجة قد تمس فلا يجوز ضمان تفتة للقرية مستقلة قطعا أو سميها البراءة لا لادبوت ولو قال الرض هذا مائة أو اقامتها ففعل ضمانا على القديم ايضا (والمذهب صحة ضمان الدرهم) يخفى الراسكون هو التبعة أي المطالبة معي به لالتزامه القرامة عند ادراك المستحق عين ما هو يسعى ضمان العهد وان لم يكن ثابتا لمسيب الحاجة اليه في نحو ضرب لو خرج مبيعه او فقه مستحقا لم يفر به على انه ليس من ضمان ما لم يجب مطلقا لان المقابل لو خرج مما شرط تعيين وجوب رد المضمون (بعد قبض) ما يضمن من (الغن) في التصور الاتي والمبيع قبلي كره بعد لانه انما يدخل في ضمان البائع حينئذ وقبل القبض وكذا معه كما هو ظاهر كلامهم لم ينقص ذلك تخرج ما لو باع الحاك عتار غائب الصدمي بدينه فلا يصح ان يضمن له ذلك لعدم القبض ونحوه وأقرب ابن الصلاح بأنه لو اجر المدين وقعه عليه بدنه وضمن ضامن ذلك فبان بطلان الاجارة لم يلزم

(قوله لو خرج) أي بان وجد فيه ما يقتضي الرد (قوله فيما يذ كره) أي في قوله ذكر الضمان المشتري الخ (قوله فلا يصح أن يضمن له ذلك) أي الغن وهو الدين الذي في ذمة الغائب وقضية العلة ان مثل بيع القاضي ما لو باع المدين عقارا او غيره لرب الدين بماله عليه من الدين (قوله ونحوه) أي مما يبيعه في ذمته وعجابه ج ونحوه اثناء ابن الصلاح وهي أولى لان ما يصح لضمان الدين هو قبض العوض فقط ولم يبق فرد لقوله ونحوه (قوله وأقرب ابن الصلاح) تأييد لما قبله (قوله لو اجر المدين) أي له ائنه

المضمون في ذمة تحصيله ان مثل الوقت فيه وانه متى كان العرض د ثا في ذمة المؤجر أو البائع لا يلزم الضامن شيء
 المضمون في ذمة تحصيله وله انما التصرف على الوقت كونه صورة او اقله التي سئل عنها ابن الصلاح (قوله او ما خوذ
 بثمنه) صورة ما يشتري حصته من حذائه ببيعها الاخر ويبقى منه الثمن فيضمن المشتري الثاني رد الفئ ان اخذها
 الثمن بك التدبير بالشفعة (قوله بفتح الصاد) والسبع انقص منها كافي القاموس ا ه ج وفي المختار شفعة المزارع معرب ولا
 تفضل شفعة (قوله او الاجير) انظر ما صورته ثم رأيت في قسم على ج مانعه قوله والمستأجر اى بان يضمن له ذلك الاجرة ان
 استغنت الخفصة وقوله او الاجير اصل صورته ٤٠٤ ضمان ذلك الشفعة ان خرجت الاجرة صنفه مثلا وقضية اعتبارا وبض

المضمون در كونهما الصفة حاصلة
 العمل كتحصيل الشفعة مقبوضة
 قبل ارجع اه وقد يقال يتكفي
 قبض العين التي تعلق بها
 الشفعة وكذا يقال يمكن تصوير
 مستطاف الاجير بان يضمن
 الاجرة ان خرجت شفعة الاجير
 مستطافا ولمل هذا الاولى بمحاوره
 الحقى لان الشفعة بعد استيفائها
 لا يمكن ردها (قوله في يده) اى
 المضمون (قوله وفيه نظر) اى
 قوله ويؤمن ثلث الخ (قوله
 حل كلامه) اى الاوار (قوله
 قبل وجود الرد) فالرد الجار في
 عبارة الانوار ضمن المقعد (قوله
 او الثمن ان يبقى) اى حيث كان
 معينا اخذ اعماء في قوله
 والحاصل الخ وعليه فلو تعدد
 احتضاره بلا تلف لا يجب على
 الضامن شيء لان العين اذا تعدد
 احتضارها لم يجب على ملكتها
 شيء ثم ضمان ما ذكره ان كان
 ضمان عين يتألف ضمان العين
 في انه اذا تلف بطالب يبدله والعين اذا تلفت لا يطالب بشيء (قوله ظاهر كلامهم يتألفه) اى فيجب عليه
 رد بدل الثمن وان كان باقيا في يد البائع وقضية قوله قبل عين المبيع ان يبقى الخ خلافه ومن ثم ذكر ج ما في المطلب كالثابت
 لما قبله وليذكر قوله ظاهر كلامهم يتألفه (فرع) قال ج ولو اختلف الضامن والبائع في نقص صفة الثمن ولا ينتقل
 الضامن لاصل برائته او البائع والمشتري حلف البائع لان ذمة المشتري كانت مشغولة وبحلف البائع بطالب المشتري
 وكذا الضامن ان افرأوبت بجهة أخرى اه اى ان ادعى نقص الثمن وقياسه حلف المشتري ان ادعى نقص المبيع

الضامن شيء من الاجرة لبقاء الدين الذي هو اجره تجاهه فلم يقوت عليه شيئا (وهو ان يضمن
 المشتري الثمن) وقد علم قدره (ان يخرج المبيع مستطافا) او ما خوذ او شفعة كبيع ما يق
 (او مبيعا) ورد المشتري (او انقصا لنقص الصفة) بفتح الصاد وفي نسخة قبل الآدم كاف
 فيشمل نقص القدر ونقص الصفة المشروطة كالمواضع بشرط كونه من نوع كذا وضمن
 ضمان هذه ذك وآل في الثمن قبض فمثل كله كاتفر روموا لضمن بعضه ان خرج بعض
 مقابلة مستطافا ومعبا او انقصا لنقص صفة أو ورقة وسنة فلا اعتراض عليه وان
 صوره جمع بصير ذلك لخروجه مما الكلام فيه ولو أطلق ضمان العهدة او الدرك اخص
 بما اذا خرج الثمن المعين مستطافا فهو المتبادر لا ما خرج فاسدا بغير الاستحقاق وذكر
 الضامن المشتري كانه للبالغ بالاحتساب بان يضمن له المبيع بعد قبض المشتري له ان
 خرج الثمن المعين مستطافا ولو ضمن للمستأجر او الاجير الدرك مع ايضا على وزن
 ما ذكره ومنه ضمان دولته وفانقص صفة ما قبض من الدين فانه الماوردي قال فان
 طلب الضامن ان يسطيه المؤدى ليدله على يده اى لا يبدله ويبيع فهو المعيب في يده
 حتى ياتي بالمكفيل ويؤخذ من ذلك ضعف قول الانوار لا يطالب البائع الضامن قبل
 ردده والمعيب المشتري وفيه نظر لان مكان حل كلامه على عدم مطالبته قبل وجود الرد
 المختص بالمطالبة بالاصالة بل كلامهم صريح في انه لا بد في المطالبة من ردده بعيب او
 نحوه مما ضمه واعلم ان متعلق ضمان الدرك عين المبيع او الثمن ان يبقى وسئل رده وبده
 اى قيمته ان عسر رده بالسبوة ومثل المثلى وقيمة المتقوم ان تلف وتعلقه بالبدل أظهر
 لانه على غير قاعدة ضمان الاحيان ومن جهة الضامن الدرك فيضمن بدل العين عند تلفها
 بخلاف ضمان العين المضمومة واستعارة وقول المطلب ليس المضمون خاتمة العين اى
 وحدها والزم ان لا يجب قيمته عند التلف بل المضمون المالية عند تعذر الرد حتى لو بان
 الاستحقاق والثمن في يد البائع لا يطالب الضامن بقيمته ظاهر كلامهم يتألفه والحاصل
 ان ضمان العهدة يكون ضمان عين فيما اذا كان الثمن معينا باقيا لم يتلف وضمن ذمة

في انه اذا تلف بطالب يبدله والعين اذا تلفت لا يطالب بشيء (قوله ظاهر كلامهم يتألفه) اى فيجب عليه
 رد بدل الثمن وان كان باقيا في يد البائع وقضية قوله قبل عين المبيع ان يبقى الخ خلافه ومن ثم ذكر ج ما في المطلب كالثابت
 لما قبله وليذكر قوله ظاهر كلامهم يتألفه (فرع) قال ج ولو اختلف الضامن والبائع في نقص صفة الثمن ولا ينتقل
 الضامن لاصل برائته او البائع والمشتري حلف البائع لان ذمة المشتري كانت مشغولة وبحلف البائع بطالب المشتري
 وكذا الضامن ان افرأوبت بجهة أخرى اه اى ان ادعى نقص الثمن وقياسه حلف المشتري ان ادعى نقص المبيع

ثم فتنه التحليل بقوله لان ذمة المشتري الخ لانه لو كان الثمن مبيعا او المبيع وشرا كون ذمة او ذمة كذا ثم اختلفت
 البائع والمشتري على كونه ناعسا عاقد فيه ان المصدق المشتري ان ادى البائع نقص الثمن والبائع ان ادى المشتري نقص
 المبيع لعدم اشتغال ذمة كل منهما شيئا فراجع ثم اذ كان كذا هرا كان الاختلاف بعد تلقى المبيع او الثمن اذ لم يقع بينهما
 فبعد تقدير ما وقع الخلاف فيه بكيه اوزنه او ذمة ثانيا (قوله لانه لا ضمان فيه) اى وان العلة وهى فوات الحق منتفية فيه
 (قوله لا كبحوم كناية) وقياس ما مر فى الحرة اذ صحت ضمان دون المصلحة التى للسيد على عبده وان كانت معرضة للسقوط بتغييره
 نفسه لكن الذى اعتمد به خلافه وقرى بينهما بان الضمان فيه شغل ٤٠٥ ذمة فارقة فاحتيط به باسقاطا عدم قلادة

فما عدا ذلك ولا يجرى ضمان المولى فى المهر كذا فى العراق لانه لا ضمان فيه
 (وكونه) اى المضمون (الازم) ولو لم يستقر كبره قبل دخول او موت وغنى جميع قبل
 قبض ودين سلم (لا كبحوم كناية) ان المكاتب استقامتها حتى شاء فلا يمسى للثمن فيها
 ومثل ذلك جعل الجمالة قبل الفراغ كما سيذكره والمراد بالازم ما لا يسقط على نفسه من
 غير سبب ولو باعتبار وضعه (و) من ثم (يصح ضمان الثمن) للبائع (قوله الخيار)
 المشتري وحده (فى الاصح) لانه ايل للزم فاحسب فيه للثمن والثانى يتطرق الى انه غير
 لازم الاتى وعل من ذلك صحة ما اشار اليه الامام وهو ان تصح ضمان مفرغ على ان
 الخيار لا يمنع نقل الملكية الثمن للبائع اما اذا انصف فهو ضمان ما لم يصب فلو كان الخيار
 لهما او للبائع وحده لم يصح ضمانه وقوله لهما عن الثمن بصفة الضمان هنا بلا خلاف
 مبسوط على مرجوح وهو ان ملك المبيع فى ذم الخيار المشتري (وضمان البصير
 كالمهر) يصح بعد الفراغ للزومه لا لغيره لانه مع كونه غير ايل للزوم بنفسه بل بالعمل
 وبه فارق الثمن فى ذم الخيار (وكونه) اى المضمون (معلوما) فالتامن فقط جسا وقدرا
 وصفة وصيئا (فى الجليل) لانه ان ثبت مال فى الذمة لا يوجب بطلان يصح مع الجهل كالمهر
 والتقدم لا يشترط ذلك لتيسر معرفته ومحل الخلاف فى مجهول فمكن الاطاحة كضمت
 مثل ما بينت من زيد فان قال ضمت شيئا منه بطل جزاؤه لو قال ضمت ذلك اقدرا هم الذى
 على فلان كان ضامنا لثلاثة معا يظهر ومثلها لو ابرأ من الدوام كما اتفق به الوالد رحمه
 الله تعالى ولا تظن ان قال اقل الجميع اثباتا لشدة ذمهم ثم لو قال له على دراهم زسه ثلاثة
 (والا براء) الموت والمعلق بغير الموت اما المعلق به كذا ضمت غائبة برى ما واثت برى بعد
 موافق فهو وصيئا (من المجهول) بالذى يلزم كرفسه المبرأ عنه ولا يوفى ومراحمه اية
 الدائن لا وركه والذين الاضياف معا وضمت سكان ابرأ منى فانت طالق لا فيلسوى
 ذلك على التمسك (باطل فى الجليل) لان البرائة تنوق على الرضا وهو غير مقبول مع
 الجهل والتقدم انه صحيح بناء على انه اسقاط محض ومحل الخلاف فى الدين اما ابرأ من
 الدين فباطل جزاؤه لا أثر لجهل يمكن معرفته اخذ من قولهم لو كاتبه بدوام ثم وضع

فما عدا ذلك ولا يجرى ضمان المولى فى المهر كذا فى العراق لانه لا ضمان فيه
 (وكونه) اى المضمون (الازم) ولو لم يستقر كبره قبل دخول او موت وغنى جميع قبل
 قبض ودين سلم (لا كبحوم كناية) ان المكاتب استقامتها حتى شاء فلا يمسى للثمن فيها
 ومثل ذلك جعل الجمالة قبل الفراغ كما سيذكره والمراد بالازم ما لا يسقط على نفسه من
 غير سبب ولو باعتبار وضعه (و) من ثم (يصح ضمان الثمن) للبائع (قوله الخيار)
 المشتري وحده (فى الاصح) لانه ايل للزم فاحسب فيه للثمن والثانى يتطرق الى انه غير
 لازم الاتى وعل من ذلك صحة ما اشار اليه الامام وهو ان تصح ضمان مفرغ على ان
 الخيار لا يمنع نقل الملكية الثمن للبائع اما اذا انصف فهو ضمان ما لم يصب فلو كان الخيار
 لهما او للبائع وحده لم يصح ضمانه وقوله لهما عن الثمن بصفة الضمان هنا بلا خلاف
 مبسوط على مرجوح وهو ان ملك المبيع فى ذم الخيار المشتري (وضمان البصير
 كالمهر) يصح بعد الفراغ للزومه لا لغيره لانه مع كونه غير ايل للزوم بنفسه بل بالعمل
 وبه فارق الثمن فى ذم الخيار (وكونه) اى المضمون (معلوما) فالتامن فقط جسا وقدرا
 وصفة وصيئا (فى الجليل) لانه ان ثبت مال فى الذمة لا يوجب بطلان يصح مع الجهل كالمهر
 والتقدم لا يشترط ذلك لتيسر معرفته ومحل الخلاف فى مجهول فمكن الاطاحة كضمت
 مثل ما بينت من زيد فان قال ضمت شيئا منه بطل جزاؤه لو قال ضمت ذلك اقدرا هم الذى
 على فلان كان ضامنا لثلاثة معا يظهر ومثلها لو ابرأ من الدوام كما اتفق به الوالد رحمه
 الله تعالى ولا تظن ان قال اقل الجميع اثباتا لشدة ذمهم ثم لو قال له على دراهم زسه ثلاثة
 (والا براء) الموت والمعلق بغير الموت اما المعلق به كذا ضمت غائبة برى ما واثت برى بعد
 موافق فهو وصيئا (من المجهول) بالذى يلزم كرفسه المبرأ عنه ولا يوفى ومراحمه اية
 الدائن لا وركه والذين الاضياف معا وضمت سكان ابرأ منى فانت طالق لا فيلسوى
 ذلك على التمسك (باطل فى الجليل) لان البرائة تنوق على الرضا وهو غير مقبول مع
 الجهل والتقدم انه صحيح بناء على انه اسقاط محض ومحل الخلاف فى الدين اما ابرأ من
 الدين فباطل جزاؤه لا أثر لجهل يمكن معرفته اخذ من قولهم لو كاتبه بدوام ثم وضع
 ومفهومة انه لو قال ذلك العال به كان ضامنا للكل وهو ظاهر وقوله ومنه الخ غيبى ان باقى فيه مثل ذلك (قوله والبراء الموت)
 اهل المراجعة كان يقول ابرأ منى ما على عيلت منى (قوله اما المعلق به) اى بالموت (قوله فهو وصية) اى غيبى نفسه فصلها وهو انه ان
 خرج المبرأ منى من الثلث برى او لا توق على ابراء الووثة فيلزم اذ (قوله من العين) اى كان غيب عنه كالمثل (قوله لا أثر لجهل
 يمكن معرفته) تقدم فى قوله ووجه الخلاف فى مجهول يمكن الاطاحة به لا يصح ضمان المجهول وان امكن معرفته فاطل الفرق
 بينهما ابرأ منى ان الضمان لكونه اثباتا مالى فى الذمة بصفة صياطه لا بالاصطحاب للبراء اذ قد يقبل فيه معنى الاسقاط

(قوله لم قدر التركة) كان يعلم ان قدرها انفق قوله بان يسهل بان يعلم قدر ما يسهل هو الرديح او غيره (قوله الغالب عليه) وقد يغلبون الاسقاط ومنه عدم علم المبرع اعلمه من الدين وعدم اشتراط قبوله وعدم اشتراط علم الوكيل بها ايضا (قوله بخلاف خالو) محتمل قول المستفتى ومن الجهول باطل (قوله حله) اي الدين (قوله وانما نظروا في حله) اي الدائن (قوله ان ياتر سبب الدين) اي اودو جمع فيه كهر التيب سم على منج (قوله وفيها) اي الانوار (قوله وكذا الكعبة الجبيرة) وكذا غيبه هان لم تعرض للمهر في الاذن ولا رجعت فيه (قوله ويجوز هذا العوض) اي كان يعطيه ثوبا مثلا في مقابلته الا برأى ما علم من الدين اما لو اعطاه بعض الدين على ان يبرئ من الباقي فليس من التعويض في حق بل ما فيه بعض حقه والباقي ما عداه (قوله وعليه فيقول الدائن) عبارة الشارح قبل فصل الطريق التافذ الخ فصاروا انكروا حق الصغير اجماعا فلا يذلل المشكر ما لا يقر ففعل لم يصح الصلح بل يجرم بذله او خلفه ذلك ولا يكون به مقرا كاجرم به ابن كج وغيره ورجمه صاحب الانوار له اقرار بشرط طال في الخادم فبقي التصيل بين ان يستغفر ادا الصلح فيصم ٤٠٦ او يجهله فلا يكفي نظائره من القسامة على العقود والقاسدة اه اقول يمكن

أن يصور ما هنا ما لو وقع فقلت
بالمواطاة منهم ما قبل العقد ثم دفع
ذلك قبل البراءة او بعده فلو قال
أبرأته على أن تعطيني كذا كان
كأن قال صاغت على أن تقرري
على أن أتك على كذا فكذلك في
ذلك بالطلان لا إشكال على الشرط
يقال هنا كذلك لا إشكال البراءة
على الشرط فليراجع (قوله
وطريق الأبرام من الجهول الخ)
ذكر في غير شرح هذا الكتاب
أن يحصل عدم صحة الأبرام من
الجهول بالنسبة للدين اما بالنسبة
للاخر فيصم لأن المبرع قد ارض
بذلك اه هكذا يأتيه جهامش
من بعض أهل العصر (قوله

والاستغفار) اي المغتاب اه ج كان يقول استغفركه افلان والاهم اعقره وبعلم ان هذا الكلام في غيبة وتعيين
البالغ العاقل واما غيبة الصبي فهل يقال فيها بطلان ذلك التصيل وهو انما اذا بلغته فلا بد من بلوغه وذكرها في ذكر
عنده ايضا بعد البلوغ لأن براه تقبل البلوغ غير صحيحة او يكفي مجرد الاستغفار حال اطلاقه تعذرا لاستقلال منه الآن فيه
نظروا الاقرب الاول وقال الصم على ج قوله والاستغفارة اي ولو بلغته بعد ذلك وقوله لا يصدق تعينها بالنقص اطلق السبوطي في
قناويه اعتبارا لتعين وان لم تبلغ الكتاب وهو ممنوع وقال فيمن خان رجلا في حقها وفيه لا نصح التوبة منه الا بالشرط
الاربعة ومنها استقلال بعد ان يعرف به بعينه ثم لسان احدهما ان لا يكون على المرات في ذلك ضرر بان اكرهها فهذا كما
وصفتناو الثاني ان يكون عليها في ذلك ضرر بان تكون مطاوعة فهذا قد يشترط فيه من حيث انه ساع في اذا تخبر ربي
الاخر فيضر المرات في الدنيا والضرر لا يزال بالضرر فيصم ان لا يضر في هذه الحالة اخباره به وان ادى الى بقا ضرره في
الاخر فيصم ان يكون ذلك عذرا ويحكم بصحة توبته اذا علم الغنم حسن التوبة فيحتمل ان يكلف الاخبار به في هذه الحالة

ولكن يذكره ما يتقضي الضرر عما بان به كراهه أو كرهها ويجوز الكذب مثل ذلك وهذا فيه جمع بين المصلتين لكن الاحتمال الاول أظهر عندى ولو خاف من ذلك الضرر على نفسه دون غيره فالتأخر ان ذلك لا يكون عندنا لان الفصل من مذهب الآخر فيضرب الفاسطلوب ويحتمل أن يقال انه يعتد بذلك ويرجى من فعل الله تعالى ان يرضى عنه خصمه اذا لم يحسن نيته ولو لم يرض صاحب الحق في القبيحة والزنا فغوبهما انه يغفر الا يذل سال فلهذه سببها في خلاص نفسه ثم رأيت الغزالي قال فيمن خاف على أهله أو ولده أو نفسه لوجه فلا تسلل ولا اظهار فانه يولد ٤٠٧ قسنة ويغفل بل يفرغ الى الله تعالى ليرضيه عنه اه باختصار اه أقول الأقرب

ما اقتضاه كلام الغزالي حقيق لو أكره المرأة على الزنا لا يسوغ له ذكر كذا لزوجها اذا لم يبلغه من غيره لما فيه من حثك عرضها وبنى ما لو اختلف نكاحا فهل يسوغ الدعاء بالمفقرة للبطلان لو من اثم القبيحة او لا ويكتفى بالنكاح لامتناع الدعاء بالمفقرة للكافر كل محتمل والأقرب انه يدعو به بمفقرته غير الشرك او كثرة المال وهو مع الندم ووقع السؤال مما لو اقر به من غيره فهل يصح بذلك وان كان فيه اظهار القبح ما صنع أم لا ويكتفى بالندم فيه نظرا ولا يبعد التامه ويقاوم ما لو اقر أهل غيره حدثا متنع الاشياء بما وقع لان في ذلك اضرار المرأة ولا عليها فامتنع لذلك ولا كذلك الهيمية (قوله وتعين حاضرها) هذا مما لا يصح منه ولو مات بعد ان بلغته قبل الابراص منها لم يصح ابرارها وانه يغفل في الحال اه هو اه سمع على ج (قوله ولو ابرأه

وتعين حاضرها فيما يظهر حيث اختلف فيه الغرض ولو ابرأ من معين معتقدا عدم استحقاقه لعقبتين خلاف ذلك يرى (الا) الابراص (من ابل الله) فيصم مع الجهل بصفتها لا شهادتها من ذلك في اثباتها في ذمة الجاني فكذلكها ولا تعتذرا لابرأصتها بخلاف غيرها لا يمكن معرقته بالبحث عنه (ويصم ضلعا في الاصم) كالابراص لم يستنأها وعندها ويرجع في صفتها لقاب ابل البلاء الثاني ابلها لفروضة ها والابراص مطلوب فوسع فيه بخلاف الضمان على الاول يرجع ضامنا بالاذن اذا غرمها بجنتها لا قيمتها كالقرض كالجزم به ابن المقري ولا يصح ضمان الدين عن العاقلة قبل الحلول ولو ضمن عنه زكاته او كفارته صح كدين الادنى ويستبرأ لاذن عند الاداء ان ضمن من جى فان كان من ميت لم يتوقف الاداء على اذن كاذن الرافعي باب الوصية ولو قال خفت عاك على زيد او ابرأ منك او قدوت لك مثلا (من درهم الى عشرة فالاصم صوته) لاستحقاق الغرض بذكر الغاية والثاني لا يصح بجهالة المقدار فانه مرددين الدرهم والعشرة (و) على الاول فالاصم (انه يكون ضامنا لشرة) ان كانت عليه او اكرمها ومبرأ منها او اذارها ادخال الطرفين في الالتزام (قلت الاصم) انه يكون ضامنا ومبرأ فاقدا (للسبعة والله اعلم) ادخال الاول لانه مبني على الالتزام ولتقريب صفة ما بعده عليه وقبل ثمانية اخر اجالهما لانه اليقين ولا يتأيد الاول بقولهم ان الغاية متى كانت من جسر المقادير لا ن هذا في جى مما ضمن فيه اذ هو في الامور الاعتبارية وما ضمن فيه في الامور الازمانية وهي مما يصح ما لها وباقى ذلك في الاقرار كما سجد ذكره ولو اتفق صفة فهو ابرأ ثم ادعى به بعد حلولها قبل منه ذلك بينه ان أمكن شفاء ذلك عليه عاقدا ولا خلاف كما يأتى في التذويلا بما رضى مامر انه لو قال ائت طالق من واحد الى ثلاث حيث تقع الثلاث لان الطلاق محصور في عدد فالظاهر استحبابه بخلاف الديون لاحصر لاداءها ولو ضمن ما بين درهم وعشرة لم يمسح عليه ولو مات مدون فسأل وارثه دأته ان يبرئه ويكون ضامنا للمطالبة فأبرأ غلظا نعمة الضمان وان الدين انتقل الخدمة الضامن لم يصح ابرأه لانه بناء على ظن استحقاقه الضامن ولم ينتقل عليه لان الضمان بشرط ابرأه الاصيل غير صحيح ويدل بطلان الابراص قول الام وتجوهر

من معين) في الواقع (قوله ويستبرأ لاذن) اى من المضمون عنه (قوله عند) اى لاجل (قوله الاداء) اى بالى كانوا الكفار (قوله مماك) مثله مالك ع (قوله واندرت لك) مثله ما لو قال خفت على من درهم الى عشرة اه ج واقتر ما حكم بنية التصرفات فيه نظرا ولا يبعد لاحقا بما ذكره لا نصح محل الجهول على جهة ما قبل الغاية كان كالمعين (قوله دخلت) قضية ان دخول الغاية فيما ذكر متوقف عليه وليس كذلك بل جى من محل الخلاف والارجح فيها عدم الدخول (قوله الاعتبارية) كفسل الوجه (قوله وعشرة) اى والى عشرة اه يادى

(قوله لمصر) أي من قوة ثم بعد قول المستشرق المروني به الخ لوجوده مقتضيه المراجع مقتضيه وجود الدين (قوله في نحو قلت على) أي بأصلي الخ (قوله ويؤخذ منه الخ) مقتضى (قوة يرى معهما) أي قولنا لا بد من الدين الضمان دون الفن مثلاً لم يقبل ظاهره ما لم يدل على مقتضى ذلك هـ (فصل في قسم الضمان الثاني وهو كفاية البدن) هـ (قوله في قسم الضمان الثاني) أي وما يرتب عليه كونه يفرم أولا (قوله والمذهب منه) أي الخلاف (قوله والطريق الثاني) أي لمصر ضابط بيان الثاني لمكانه أشار إليه بقوله أولا وفيه خلاف والمذهب منه صحة الخ وبعبارة المحلى بعد تقرير كلام المتن وفي قول الأصمح وقطع بعضه سبباً لأول وهى ظاهرة (قوله القطع بالأول) أي وإذا قلنا بالصحة فإن كفاية الخ ومن ثم قال المحلى بعد قوله المصنف صحة كفاية البدن في الجملة فالأصل أن في أصل الكفاية خلافاً في قول محلى بطلان مطلقاً وإرجاع أنها محصية على التفصيل المذكور بقوله فإن كفاية الخ (قوله فإن كفاية) ٤٠٨ فثبت ما في المختار أنه انما يتعدى بنفسه إذا كان جعاً على وأنه

إذا كان جعاً ضمن تعدى باليه
وصانته والكفيل الضامن وقد
كفل به يكفل بالضم كفاية وكفل
عنه المال لغيره أو كفاية بالمال
لغيره أو كفاية المال ضمنه ما به
ومسكنه أيا به يتفنى فكذا كفل
هويه من باب نصر ودخل وكفاية
أياه تكفيلاً منه وتكفل بدينه
والكاثل الذي يكفل السنان
يعونه ومنعونه تعالى وكفاية
زكريا هـ ثم رأيت في ج بعد
قول المصنف أن كفاية بدنه ما به
عدها كغيره بقوله لا به جعاً ضمن
لكن قيل أن أمة اللغة ليست مملوكة
الاستعداد بالياء وأعله لكونه
الأصمح أما كفاية بمصر حال كما
في الآية فتعدي نفسه أمراً أي
وما ورد في حديث الغاصدية
الآتي إليها فمفسر زائدة تأكيدها

لوصال منه من أقبل خصامة ملح انكار ثم أرى من خصامة طائفة الصلح لم يصح
الابراهمين الخمسمائة التي أبرأ منها لم أقول لم أو في المكاتب لسيدهما اليوم فأخذها
منه وقال أذهب فانت حر ثم خرج المال مستحقاً بان عدم عقده لأنه انما عقده بظن سلامة
العوض وقوله لم أو في البيع المشروط في بيع طائفة الشرط بطل أو بالفساده صح
ولا ينافيه صحة الرهن بظن الوجوب لمصر ولذا ذكر الباقين ذلك قال وهذا يدل على أن
الماتية في نحو ذلك على ما اعتد به مخالف للمالك الباطن لا يوافق أخيه وتزيف الإمام لقول
القاضي الموافق لذلك من عرف اهـ ويؤخذ من قوة في نحو ذلك أنه لا بد من تصديقه من
غيره فتعني صدقاً ما دعاه من القن ولو أرفق السنادون الاستدراك في معهما لأن
أحكام الاستدراك متينة على الغنى ويؤخذ من مساواة عكسه إلا أن يقال أنه أبرأ معلق
لكن من صحة تعليقه بالموت فيمكن أن يقال هذا مثله ولو كان فدين أصلي ودين ضمان على
آخر فقال أبرأ منك محلى عليك يرى معهما

هـ (فصل في قسم الضمان الثاني) وهو كفاية البدن وفيه خلاف واصله قول أماننا رضى
أقمعنه أنها مضيقه أي من جهة القياس لأن الحر لا يدخل تحت الدين (المذهب) منه
(صحة كفاية البدن) وهي التزام احضار المكفول أو وجوب ضمانه منه كتسفيه أو ما لا يبق
بدونه كراهه أو قلبه أو وجوبه حيث كان المتكفل يميز فيما كان في الأرشاد لا يطابق الناس
عليها ومبني الحاجة لها ويشترط تعيينه فلا يصح قلت بدنه أحد هذين والطريق
الثاني القطع بالأول (فان كفاية) يمنع إقامة دفع من كسرها (بدن من عليه مال) أو
عند محال ولو أماته (لم يشترط العلم بدينه) لما يأتى أنه لا يفرمه ويشترط كونه أي المال

المكفول

أهـ وقوله ولو أماته) فليصاف هذا بما يأتى في قوله ويشترط كونه مما يصح ضمانه إذا أماته لا يصح
ضمانها ويجب باليه فيما يأتى في قوله على ما ذكر بعد صحة كفاية من عليه عقوبة لا دية والحق بغيره من عليه حق لا دية
يستحق بسببه حضوره في مجلس الحكم إذا طلب منه الوديع والأجير ونحوهما فانهم إذا طلبوا وجب عليهم الحضور ولكن
قد يشترط في الوديع فان الأذن له القسلة فلا يجب عليه الحضور لمجلس الحكم إلا أن يقال قد يطرأ عليه ما يوجب حضوره
مجلس الحكم كالوادي ضياع العن فطلب مالكها حضوره (قوله أنه لا يفرمه) أي لا يطالب بالفرم فلا يأتى ما سأل في الشارح
من أنه لو امتنع بحبس المأزود المال لأن التادية تبرع منه ومن ثم لو ضمير المكفول أو لعقد حضوره استقر ما فرمه (قوله أي
المال) أي الذي عليه بصفة كونه دية أو ضمه وهو عين

(قوله بالصوم) مفهوما انه يصح ضمانه بدون المعاملة التي للسيد على العبد المكاتب وفيه ان قياس ما قد تمنع حج عند قول المصنف وكونه لازما عدم صحته فيه (قوله فيص صحتها) معقد (قوله في الذمة) قضيه ما ذمته قد يصح ما لو كان التصالب بالحق يتعلق حق المستحقين بالعين وقد مر ما يؤيد ختمه صحة ضمانها لقياس صحة ضمان من حى لازمة (قوله وفي آية) ولو لم يأذن الا بقر في ذلك على ما اقتضاه اطلاقه لكن قبله سم على حج بما لو اذن وسيأتي في كلام الشارح ما يشهد في قوله ومنه الفتن فيعتبر اذنه (قوله وكذا عكسه) وهو كقوله الزوج لا مراهة ادعت نكاحه لم يثبت له او طلب النفقة والمهر ان كان نكاحه ثابتا (قوله ومن عليه) حطفي على كاجور (قوله يدخله المال) اى حيث مضاهه عليه (قوله فتقطع) اى كى تدفع (قوله الفرائع) اى الوصائل (قوله الى توسيعها) اى الى توسيع الطرق المؤدية لاستيفائها ٤٠٩ (قوله ومنعها) اى وان تكررت قلت من المكفول وظهر عليه التساهل

المكفول بسببه (عما يصح ضمانه) فلا يصح سيد مكاتب بالصوم ولا يدن من عليه زيادة على ما عاقبه الماوردى لكن خالفه الاذرى فيص صحتها اذ اصح ضمانها في الذمة (والذهب صحتها يدن) كل من استحق حضور مجلس الحكم عند الاستعداد عليه لم يخلو اذى كاجور وكبيل وقرى آبن لولاء وامر آمل يدي نكاحها لم يثبت نكاحها ليسلمها وكذا عكسه كما لا يخفى (من عليه عقوبة اذى كصا ص وحذ قدف) وتغزير لانه حتى لازم فاشبهه المال مع ان الاول يدخله المال ولا اشل بالمثاليين وفي قول لا تصح لانها مبينة على الدرر فتقطع الفرائع المؤدية الى توسيعها (ومنعها في حدود الله تعالى) وتغزيره كتحذيره ونسوة لانا ما وردون بسترها والسبى في اسقاطها ما لم يكن ومعنى تكفل الاضاري بالغامدية بعد ثبوت زناها الى ان تلدها فامعونها ومصلحها على حد وكفها زكريا فلا يشك بعاد كرها مع وجوب الاستشفاء فورا وشغل كلامه ما اذا قسم استشفاء العقوبة وهو ما اقتضاه تعليلهم واعقده الواو درجه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين والطريق الثاني قولان فاقنهما الصفة كحدود الآدميين (وتصح سيدن صبي ومجنون) لانه قد يستحق احضارهما ليشهد من ليعرف اسمهما ونسبهما عليهما بغير ائلاف ولا بد من اذن وليهما فيطالب باحضارهما عند الحاجة ملحق بغيره عليهما أما الصفة فظاهر كلامهم اعتبار اذنه ومطالبة مدون وليه لصحة اذنه فيما يتعلق بالبدن واستظهر الاذرى اعتبار اذنه وليه مدونه قال ومنه الفتن فيعتبر اذنه لا اذن سببه انتهى وانما يظهر فيما لا يترقى على السيد كاتلافه الثابت بالينة (ومحبوس) باذنه لتوقع خلاصه كما يصح ضمان مصر المال (وغائب) اذ ذلك ولو فوق مسافة القصر

المكفول وظهر عليه التساهل على الاقدام على المعصية وعدم المبالاة (قوله اذا قسم استشفاء العقوبة) كصا ص الطريق (قوله ومجنون) اى سواء اطلق جنونه او تقطع وعليه فلو اذن في زمن الاقامة ثم جرح هل يطل اذنه أم لا فيه نظرا والا قرب الثاني لانه حيث اذن وهو صحيح الصادرة اعتد به منه بناء على ما يأتي من انه لو اذن في حياته ثم مات لم يصح الى اذن من الورثة ويحتمل أن يقال بالاول فيعتبر اذن الولي لانه لا يجب عليه احضاره الا اذا اذن والاول اقرب (قوله ملحق بغيره) شغل قوله ملحق بغيره ما لو بلغ الصبي غير رشد وقضى بما يأتي في الصفة ان الطلب متعلق به دون الوقت

٥٢ ت وقد يقال للسيد اذن الولي استصحب وعليه فيفرق بين الكفالة بينه بعد بلوغه سنها وبين الكفالة قبل بلوغه اذ بلغ كذلك وخرج بقوله ملحق بغيره ما لو بلغ الصبي ورشدا وأما المجنون فيقتصر عليه الطلب وان لم يسبق منه ما اذا كتمها اذن وليها (قوله أما الصبي) قسم الصبي والمجنون اى سواء بلغ غير مصلح لديه وماله واستقر بغيره بل بلغ مصلحا لمقام قسمي وبذر بغيره أولا (قوله فظاهر كلامهم الخ) معقد (قوله اذن وليه) اى الصفة (قوله مدونه) وحيث قلنا ان الصفة لا تصح كفالاته الا باذن وليه فثبت ان محله اذا ترتب على كفالاته فوات مال أو كسب أو سم على منج (قوله قال ومنه) اى مثل الصفة بناء على ما اقتضاه كلامهم لا على ما يجتهد الاذرى فيه (قوله ومحبوس) اى سواء حبس بغير أم لا خلافا لابن عبدالحق حيث قبله الاول ورواه قول الشارح لتوقع خلاصه الخ (قوله وغائب ذلك) اى لتوقع خلاصه اى من الغيبة بأن يصير

(قوله وان جعل مكانه) خلافاً لحج وقدمه بأن فائدة الكفاية احضار المكحول ولا يتأق الا اذا عرف مكانه وبريقه لا يلزم من الجهل بمكانه وقت الكفاية استقرار ذلك (قوله فيلزمه الحضور معه) اي سواء كان يلبسها ام حال الكفاية او بعدها طلب احضاره بعذوث الحق وقوله للصانعة على المعتمد خلافاً لركن وشيخه (هـ) حج (قوله ومخالفة الامام فيه) اي على صحة كفاية من فوق صانعة القصر (قوله وموت) اي ولو كان عالماً وولياً وتباً ولا اعتبار لما يترتب على ذلك من المشقة في حضوره في جانب الخروج من حقوق الاتمين (قوله ومعه) اي يحمل معه كفالة الميت كما يصحح كلام المحلل حيث قال عقب قول المصنف وميت قبل دفنه (قوله قبل دفنه) المراد بالدفن وضعه في القبر وان لم يمل عليه التراب وبقى ان مثل الوضع ادلاؤه في القبر ثم رأيت في سم على حج في العارية وعارته ٤١٠ بل بقية امتناع الرجوع الى العارية بمجرد ادلاؤه وان لم يصل الى ارض

القبر لا في عودته من هوام القبر بعد ادلاؤه رآه فتأمل (قوله كما جهته) اي ابن الرقة (قوله ان تامل) اي بان كان رشيدها اما غيره ولو فيها فيعتبر ان ذنبه على ما اقتضاه كلامه وعليه فيفرق بين الكفاية وبين السفيه حيث يعتبر ان ذنبه دون وليه بين كفالة مورثه بان الحق في كفالة المورث متعلق بغير السفيه وقد تكون المسئلة في عدم احضاره وهو لا يصرفها (قوله ثم بحث اشتراط اذن الخ) معقد (قوله كل الورثة) اي حيث لم ياذن في حياته لما يات من الجمل (قوله لمن ورثته) التقيد به يقتضي تخصيص الولي بالاب والجسد دون الوصي والقيم ان كانا غير وارثين وعارة شيئاً الزايد وحاصله انه ان

وان جهل مكانه كادل عليه كلام الاثوار فيلزمه الحضور معه حيث عرف مكانه لاذنه السابق المتقضى لذلك فهو المورط لنفسه ومخالفة الامام فيه مبنية على مرجوح (وميت ليعضد فيشهد) بضم آو وفتح ثالثة (على صورته) لعدم العلم بوجهه ونسبه اذ قد يحتاج الى ذلك في محله قبل دفنه لابعده وان لم يفرغ من عدم النقل الحرمان وان لا يشترط عدة الاحضار واذن الولي في مثل هذه الاحوال فهو كاذر الاذرى ويشترط اذن الوارث كما جهته في الطلب اي ان تامل والاقوال كما نظرت المالد ووافقه الاثنوي ثم بحث اشتراط اذن كل الورثة وتعيينه الاذرى بان كثير من صور وامسائل المتزعمو كفايته في حياته ويمكن حل الاول على ما اذم ياذن والاوجه انه ان كان محجوراً عليه عند موته اعتبر اذن الولي من ورثته فقط والافلكهم فان كان فيهم محجور عليه قام عليه مقله اماناً لا وراثته كذى مات ولم ياذن فالوجه عدم صحة كفالته (ثم ان عين مكان التسليم) في الكفاية (تعين) ان كان صالحاً كما قاله بعض المتأخرين والابان لم يكن صالحاً او كان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج من الصلاحية بعده تعين اقرب محل اليه كما سأل السلم وان فرق بعضهم بينهما لا مكان وقد بان المدافى اليه بين على العرف وهو قاض بذلك فيما ويشترط ان ياذن فيه المكحول بيده فيما يظهر كما جهته الاذرى فان لم ياذن فسدت ولا يفي عن ذلك مطلق الاذن في الكفاية وقد يتوقف فيه وسواء ا كان ثم مؤنة أم لا (والا) بان لم يعين مكاناً (لمكانها) ان صلح (ويرأى الكفيل بتسليمه) أو تسليمه وكيفية (في مكان التسليم) المتعين بما ذكرنا ان يطالب به (بالاحاطل) منه وبين المكحول له لاجابه بما تزاممه بخلاف ما اذا سلمه بخصرة مانع (كتخطب) يمنعه منه فلا يبرأ

كالميت ولى قبل موته اعتباراً فله فقط لادن الورثة وان لم يكن له ولى قبل موته اعتبر اذن جميع الورثة ان كانوا اهل للاذن والاقاذهن اولياهم وهي تقيد انه لا فرق في الولي بين الوصي وغيره (قوله قام عليه) ومحل الاعتداد باذن الولي حيث لم يترتب على احضاره نقل محرم ولا خيف تغييره كما سبق (قوله ويشترط الخ) معقد (قوله فيه) اي في المكان (قوله ولا يفي عن ذلك الخ) معقد (قوله وقد يتوقف فيه) اي بان يقال حيث اذن في ذلك لا تتفاوت الا ما كن فيه ويرد بان الا ما كن قد تختلف بالنسبة بان يكونه فرض فيما اذن فيه بخصرته كعرفة أهله مثلاً (قوله وسواء كان ثم مؤنة) اي في حضور المكحول (قوله لمكانها) والمراد بما سأل على السلم تلك المحلة لذلك المحل يصينه (قوله أو تسليمه وكيفية) اي وكيل الكفيل وعارة حج بعد قول المصنف بتسليمه اي بنفسه أو وكيله الى المكحول وهي صريحة فيما قلناه ومقتضيتها ان لا يكتفى احضار وكيل المكحول بيده وهو ظاهر ان لم يتسلمه المكحول له

(قوله نعم لو قيل) اى المكفولة (قوله تسلمه) اى الحاكم (قوله فان فقد) اى الكفيل الحاكم اى بقية من البلد الى ما فوق مسافة العدى أو مسافة الوصول اليه لتسليمه أو طابعواهم وان قلت (قوله ويبرأ بتسليمه) المراد من هذه العبارة ان الكفيل اذا لم المكفول المكفولة وهو محبوس يرى ان كان الحبس بحق ٤١١ كان كان على دين الحامل به الشارح بخلاف ما اذا كان المكفول قاتل يد

اعلم حصول المقصود نعم لو قيل محتمرا يرى وتخرج بكان التسليم فيه فلا يصح قبوله فيه حيث امتنع لفرض بان كان يحمل التسليم سنة أو من يعينه على خلاصه والا أجبره الحاكم على قبوله فان صمم تسلمه عنه فان فقد الحاكم أشهد انه سلمه وبرى ويحصى هذا التفصيل فيلوا أحضره قبل زمنه المعين ويبرأ بتسليمه محبوسا بحق ايضا لا مكان أحضره ومطالبة بخلاف ما لو حبس بغير حق لتعذر تسليمه ولو ضمن له أحضره كل ما طلبه المكفولة لم يبرأه غير مرة لانه فيما بعد ما علق لقضائهم على طلب المكفولة وتعلق الضمان بطله فانه الباقي وتابعه عليه بعضهم وهو الراجح وان نظريه بأن مقتضى اللفظ تعليق أصل الضمان على الطلب وتعليقه مبطل من أصله (ويان يحضر المكفول) البالغ العاقل يحمل التسليم ولا حائل (ويقول) المكفولة (سلبت نفسى عن جهة الكفيل) ولو في غير زمن التسليم وعلمه حيث لا فرض في الاستناع فشهدانه سلم نفسه عن كفالة فلان ويبرأ الكفيل كذا أطلقه الماوردى والوجه أخذ اعمامه قبله انه لا يكتفى بشهادة الا ان فقد الحاكم أما المحبوس عليه لصا أو يظنون فلا عبرة بقوله الا ان رضى به المكفولة كما يجنبه الاذرى وتسليم وفى المكفول تسليمه (ولا يكتفى بمجرد حضوره) من غير قوله المتقدم لاتباعه تسليمه أو حل من جهته اليه حتى لو ظهر به المكفولة ولو مجلس الحكم وادى عليه لم يبرأ الكفيل ولو سلمه اليه أجنبى عن جهة الكفيل بانه يرى والا فلا ان لم يقبل فان تسلم ولا يصح عليه يرى الكفيل ولو تكل به اثنان معا أو ضميا فسلمه أحدهما لم يبرأ الاخر وان قال سلمته من صاحبي ولو قتل واحدا لثنين فسلم الى أحدهما لم يبرأ من حق الآخر فان ~~تسليمه~~ فلا يرى محضره من الكفالتين والاخر من الاخرى فقط وان قال المكفولة ابرأتك من حتى يرى أولا حتى على الاصيل أو قبله فوجهان أصحهما ابرأ الاصيل والكفيل بذلك (فان غاب) المكفول (لم يلزم الكفيل أحضره ان جهل مكانه) لعذره وقبل قوله له جهله ذلك يمينه (والا) بان علم مكانه (فيلزمه) عند أمن الطريق ولو في بصر غلبت فيه السلامة فيما يظهر ولم يكن ضمن يمينه منه وسواء كان في دون مسافة القصر أم فيها وان طالت وما يفرمه الكفيل من مؤنة السفر في هذه الحالة في ماله وقول الشارح من مسافة القصر فلا دونها مراده به من مسافة تقصر فيها الصلاة لا التقيد بحر حلتين وقوله وبمسافة الأحصار تنقصد غيبته في صحة كفالاته كما قاله الامام والغزالي انما فزع على المرحوم أو محمول على ما قرأناه كلامه ولو كان المكفول يدينه يحتاج لقول السفر

(قوله لم يكن ثم الخ) (كفيه) من الواضح انه انما يلزم بالسفر لا حضار ويمكن منه ان وثق الحاكم منه بذلك وثوقا ظاهرا لا يضاف عادة والا فالتى يظهر انه يلزم حيث يتكفل كذلك فان تعذر حبس حتى يزن المال فرضا أو يأس من أحضره ٨١ صح (قوله من مؤنة السفر) اى على نفسه وأما معرفة المكفول غسقا في قوله ولو كان المكفول يدينه الخ (قوله فانه) اى بال نفسه (قوله أو محمول على ما قرأناه كلامه) اى في قوله مراده به من مسافة تقصر فيها الصلاة

(قوله انه يلزمه) اي الكفيل (قوله فاضاؤه) اي الدين اي يقال هنا يلزمه مؤن السفر ثم ان كان مضاهرا للدين بقدر المدين
 وصرفه على المكفول ما يحتاج اليه باذن رجع والا فلا لانه متبرع بذلك ولا يلزم من كونه ثلثا من الضمان المأذون له نفسه ان
 يكون مأذونا في الاداء والصرف على المكفول ومع ذلك فلا رغب الى طعن باذن الكفيل في صرف ما يحتاج اليه قرضا لان
 المكفول باذنه في الكفاية التزم المحضومع الكفيل لقاضي ومن لازمه صرف ما يحتاج اليه (قوله في الاولى) والثانية هي
 قوله وتجهيز المكفول (قوله في مسافة القصر فاكتر) ٤١٢ ينبغي ان يمثل ما ذكر من الاعذار ما لو قرب المكفول لزانة

عليه فيعمل الكفيل مدة التعريض
 (قوله لانه مقصر) عليه الحبس
 (قوله وانما قرمه للقرقة) اي
 الجبولة ينهون بين من عليه الحق
 وزاد ج بعد قوله للقرقة
 والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه
 والامر يرجع بشئ تبرعه باداء
 دينه بغيره (قوله وتجه) ولو
 تعذر رجوعه على المؤثر اليه
 فليس يرجع على المكفول لان
 اداءه عنه بجه القرض الضعيف له
 اولاه لانه ابراع في الاداء جهة
 المكفول بل مصلحة نفسه
 يفتلصه لها به من الحبس كل
 محتمل والثاني اقرب ارجع (قوله
 لا يطالب الكفيل بالمال)
 (فرع) كقوله الى اول شهر
 وجب باذنه ليضمره بعد حمله
 ثم مات المكفول قبل حلول
 الاجل هل يلزمه احضاره الآن
 لحلول الدين عليه ام لا فيعتبر
 والاقرب الاول ويحصل قوله الى
 وجب مطلقا لا يلزمه وهو محمول
 الدين في حل جهته لزمه احضاره
 ولا يفرق بين هذا وبين ما لو ضمن ديناً مؤجلا فمات المضمون قبل حلول الاجل حلت في الاجل
 في حق الضامن مع حمله على المضمون عنه بان قضاء الاجل ثم في حق الضامن لا يلزمه تعويض ويقاؤه هنا يؤدي الى فوات
 مقصود الكفاية اذ تعذر احضاره بعد الحرق وان حل الاجل (قوله فاعاقوبة) اي من حلفا وغيره (قوله قبله) اي الدين (قوله
 ونظائر اطلاق المصنف الخ) معقد (قوله ولا ينبغي على من تكفل) اي قطعاً ولا هذا ما لو ضمن قول المصنف والاصح انه اذا مات
 الخ لا يفرق بين المال ومن ذكر من العبد الخ

ولا ينبغي معه اتجه ان ياتي فيه ما لو كان المكفول محبوسا حتى وقد ذكر صاحب البيان
 وغيره فيه انه يلزمه قضاء وفيه نظر الآن بعمل على ان المراد ان مع حبه بحق في غير
 محل التسليم يلزم احضاره ويحبس ما لم يتسبب في قصده ولو يذل ما عليه (ويجمل مدة
 ذهاب واياب) على العادة لانه الممكن وينبغي كفاية الاسنوي ان يعتبر مع ذلك مدة
 اقامة المسافر في الاستراحة وتجهيز المكفول وهو كاقاد الشئ في الاولى لما حرق
 مسافة القصر فاكتر بخلاف ما ذكرتها والظاهر كاقاد الاذني امهاله عند الذهاب
 والعود لا لتأخر رفقة بامن بهم وعند الاعطار والتاويج الشديدة والاولا المؤدية
 التي لا تسلك عادة ولا يحبس مع هذه الاعذار (فان مضت) المدة المذكورة (ولم يضره
 حبس) ما لم يؤد الدين كاقاد الاسنوي لانه مقصر فلواداء ثم قدم الغائب فالوجه انه
 استردده ان كان باقيا وبه ان تلف خلافا للفرق لانه ليس يتبرع بالاداء وانما قرمه
 للقرقة وتجه كاقاد الواجد لله تعالى ان يلحق بقدمه تعذر حضوره بموت ونحوه
 حتى يرجع به واذا حبس ادي حبه الى تعذرا احضارا للغائب بموت او جهل بموضعه
 او اقامته عند من ينفعه فانه في المطلب (وقيل ان طالب الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره)
 لانما يفتلصه فينبه المنقطعة ورد بان مال الدين لو طالب به لزمه احضاره فكذا هو ولا
 فرق في جميع ما ذكرين ان تطرأ الغيبة او يكون قابوفا وقت الكفاية (والاصح انه اذا
 مات ودفن) او هرب او اودى ولم يعرف محله (لا يطالب الكفيل بالمال) قاله قوله اولي
 جزا لانه لم يلزمه اطلاق النفس وقد قامت استوائها كالحرق لانه قبله قد يطالب باحضاره
 لاشهاد على صورته كاحر لانه يطالب قبله بالمال كما هو ظاهر والثاني يطالب به لامن
 الاحضار المحبوز عنه لان ذلك فائدة هذه الوثيقة ونظائر اطلاق المصنف عدم الفرق
 في جريان اختلاف بين ان يخطف المكفول وقام ام لا لكن قال الاسنوي تبعا لسبب ان
 ظاهر كلامهم اختصاصه بما اذا لم يخطف ذلك ولا ينبغي على من تكفل يسد رقبته فمات
 او زوجة فمات (والاصح انه لو شرط في الكفاية انه يقرم المال) ولو مع قوله (ان فان
 التسليم بطلت) الكفاية اذ هو شرط بان في مقتضاها بناء على انه لا يقرم عند اطلاق

والثاني

ويفرق بين هذا وبين ما لو ضمن ديناً مؤجلا فمات المضمون قبل حلول الاجل حلت في الاجل
 في حق الضامن مع حمله على المضمون عنه بان قضاء الاجل ثم في حق الضامن لا يلزمه تعويض ويقاؤه هنا يؤدي الى فوات
 مقصود الكفاية اذ تعذر احضاره بعد الحرق وان حل الاجل (قوله فاعاقوبة) اي من حلفا وغيره (قوله قبله) اي الدين (قوله
 ونظائر اطلاق المصنف الخ) معقد (قوله ولا ينبغي على من تكفل) اي قطعاً ولا هذا ما لو ضمن قول المصنف والاصح انه اذا مات
 الخ لا يفرق بين المال ومن ذكر من العبد الخ

(قوله كشرط عقد) أي في عقد (قوله لا يثبت وحدها) يتأمل معنى الفاء شرط النفي والمضنون له فانه صاحب الحق وممكن من
الابرام حتى شامتا شرائط النفي لم يصرح بمقتضى العقد ويمكن أن يجاب بأن معنى الفاء أنه لا يترتب عليها شيء من مقتضى
العقد (قوله ما هو من به) أي قوله كما قال الزركشي الخ (قوله في دعوى العصة) أي من قوله صحت الكفالة (قوله لمن أرض)
أي الدين (قوله بغير رضا المكفول) ظاهره أنهم يبدون الأذن بالطلوع ولوقد الكفيل على أعضاء المكفول فهو راعيه وقياس
ما تقدم من صحة كفالة العين إذا كان قادرا على انتزاعها العصة هنا أيضا ٤١٣ الآن فرق بين العين وجوبها استنادها

عن قدر عليها لا توقف إلا على
محسنة وضمانها كلها بأضرارها
والبدن يتوقف على وجوب
حضوره عليه الحق ولا يجب
ذلك عليه إلا بعد طلبه للقاضي
من مسافة العدوى فيكونها على
أنه قد لا يجب الحضور مع ذلك كما
لو قام به مانع كمرض فاحتج إلى
أنه لا يجب عليه موافقة الطالب
إذا أراد أعضائه ولون موضع
لا يجب عليه الحضور منه ككونه
فوق مسافة الصلوى (قوله
أوليه) ومثله سبحانه العبد على
ما حر من أنه لا يصير ذات السيد
فيما لا يتوقف عليه كالاتلاف
الثابت بالينة (قوله عدم اشتراط
رضا المكفول) وهل يرد بوجه
أولاه ما قدمنا في رد المضنون
له من كلام حج وسم على منهج
الخ (قوله فلا تكل) مفرع على
قوله وانما الخ (قوله بلاذن) هذا
علم من قوله أو لا لأنه مع عدم إرضاه
الخ لكن تذكره هنا ليرتبط عليه
ما بعده (قوله منه) أي المكفول

والثاني تصح بناء على مقابلة وانما صرح بغيره فمكسر من نحو صحيح وضمان
بشرط انقياد المضنون له أو حلول الموجب لأن الفرم هنا مستقل بغير عقد فاشترطه
كشرط عقد وغيره مما ذكره تاجد لا تقتل بمقتضى العقد من كل وجه فالنيت
وحدها وصورة المستلثة كما قاله الأسنوي عن الماوردي أن يقول كقتل بدنه بشرط
الفرم أو على أن أفرم أو نحوه فلو قال كقتل بدنه فادامت ففصل المال صحت الكفالة
وبطل التزام المال وهو محمول كما قاله الزركشي على ما إذا لم يرد به الشرط أي والاطلقت
الكفالة أيضا وما هو من به من أنه يرجع إلى الاختلاف في دعوى العصة والفساد
والاصح تصديق مدعى العصة كما مر بجواب عنه بأنه وان رجع إلى ذلك بطلت أيضا كالأول
بأنه قدما على أرض وقال أردت به معينا لأنه أعلم بنيت ولو قال كقتل ذات نفسه على أنه
أن مات فأنقضته بطلت الكفالة والضمان لأنه شرط بتأنيها أيضا (و) الأصح (أنها)
لا تصح بغير رضا المكفول (أوليه لأنه مع عدم إرضاه لا يترتب الحضور معه فبطلت فائدتها
والثاني تصح بناء على أنه يقرم فليزبه المال لأنه جازع من أعضائه وعلم من كلامه عدم
اشتراط رضا المكفول له بالكفيل كافي ضمان المال فلا كفاية بلاذن لم تترتب إجابة
الكفيل فليس للكفيل مطالبته وان طالب المكفول له الكفيل كما رجه ابن القزويني
وقال الزركشي أنه الأقرب لأنه لا يوجب أمره بطلبه قال ووجه الزوم بضمن المطالبة
التوكيل بعينه إلا أن سأل المكفول بأعضائه إلى الخ كما يجب حقا وهو وكيل رب
الدين ولا يجب عليه أن لم يحضره مطلقا لما مر أنه انما وجبت الإجابة لأنه وكيل مع
استدعاء الخ كما أما الكفيل بلاذن فيجب أن لم يحضره كما رولومات الكفيل بطلت
الكفالة ولا شيء للمكفول في تركه أو المكفول فلا ويرى الحق لورثته فلو خفف
ورقة ووصيا وغرام لم يبرأ الكفيل إلا بالتسليم الجبيع ويكنى التسليم إلى الموصي له عن
التسليم إلى الوصي في وجه الوجهين أن كان المؤدى له محصورا كالقضاء ونحوهم
كما قاله الأذرى هذا أن كانت الكفالة بسبب مال فإن لم تكن بسببه فالمستحق للكفالة
الوارث وحده ويصح التكفل للمالك عين ولو خفيفة لا مؤنة لرد هابرها لا قيمه ولو تفتت

(قوله مطالبته) أي المكفول حيث لم يأت في الكفالة (قوله وان غاية) (قوله لأنه لا يوجب) أي لم يوجب عليه بطلبه المضنون
لبطلان الكفالة من أصلها (قوله ووجه الزوم) أي على من كفل بلاذن من المكفول (قوله بضمن المطالبة) أي من رب
الدين (قوله ولا يجب عليه) أي فيما لو سأل المكفول بأعضائه وقد كفل بلاذن (قوله أن كان المؤدى له) أي وهو الموصي به
وفي نسخة الموصي له وهي أظهر (قوله يصح التكفل) ذكره هنا لم يكتب بطلبه عليه من قبول الثقة في قوله ويستتره في
المضنون كونه تابيلا لم يعلم ثم ذكره ضمان الاحكام المتعلقة بضمين العين والنفاء على

هـ (فصل في سيقى الضمان والكفالة) هـ (قوله وحى) اى الصيغة (قوة الضمان) اى والكفالة ايضا وان اراد به ما يشمله (قوله
 وتابع ذلك) كقوله ابراهيم بن جبهه وحكمه ما لو أدى دين غيره بلا ضمان (قوله وعبر عن الركن بشرط) اى لانه اراد
 بالشرط ما لا يتعنه فسدق بالركن وعبر عن ان يقال عبر بالشرط لما اشغل عليه الكلام من القيد وهو قوله يشعر بالالتزام
 فكأنه قال بشرط اشعار القضا بالالتزام (قوله ادمته الكتاب) ظاهره انه لا فرق بين كونهم من الاخرس أو غيره وقيل سم على
 مخرج من الشارح ان هذا هو المقتضى وصار جج في اول الباب عند قول المتشرط الضامن الرشد نعمه تبييه وقيل لهما هنا
 ما يقتضى ان كاية الاخرى المتضمن الماقرات تشعر بالضمان صريحة وان كانه اشارة مفهومة قوله نظر ظاهر لاطلاقهم ان
 كايته كما يقولون لهم الكاية لا تنقلب الى الصريح بالقرائن وان حكمت كانت باقية محرمه ابد الانجيل على وعلى ما اقتضاه
 كلامهما فهل يقتضى ذلك الضمان او يعم كل محدود وحل ويقيد بما اذا أطلقوه ثم للظن فيه مجال والاول بعيد المعنى لان الضمان
 محدود وغير محتاج فلا يناسب جعل تلك الكاية ٤١٤ صريحة دون غيرها والثاني بعيد من كلامهم اه اى فالكفاية

عن حميد بن عيسى ان كاتبيه يد ضمان واذن من هو تحت يده او قد روى على اقتراحها منه فان
 تعذر دهاهاتو تلقى لم يلزمه شيء
 هـ (فصل في سيقى الضمان والكفالة) هـ (قوله وحى) اى الركن الخامس للضمان وفى معطالبة
 الضامن وأدائه ورجوعه وتابع ذلك وعبر عن الركن بالشرط فقال (بشرط) اى
 الضمان) المعامل (والكفالة) البدين والدين (اقتضاها بالاداءة الكفاية مع التنية واشارة
 انهم مفهومة كما يعلم من كلامه فى مواضع يشعر بالالتزام) كقوله من العقود ودخل
 فى يشعر الكفاية فهو اوضح من قول الرخصة كقوله ما دلل لانها ليست دالة اى دلالة
 ظاهرة ثم الصريح (كضمت) وان لم يضم لكان كاد على عدمه كرا المستلها وان
 ذكرها كرافعى فى كتب فقد قال لا ذرى وقهره اذ ليس بشرط (دينك عليه) اى
 فلان (أو قصته أو عقابه) أو التزمته (أو تكلفت يده أو انا المال) الذى على هرو
 مثلا (أو باضار الشخص) الذى هو فلان (ضامن أو وكيل أو زعيم أو جيل) أو قيل
 أو على ما على فلان ومالك على فلان على التثبت بعضها ناصا وبالقيا ليا مع اشجار لفظ
 الكفاية بين الصاية فمن بعدهم والكفاية لغير فلان الى أو عندى ولو تسكتل ثم
 ابرأه المسبق ثم وجده ملازم لضمه فقال له وأعلى ما كنت عليه من الكفاية

كأشياء انضم الماقرات الى ما
 وجدت من الاخرس أو الناطق
 فيوافق ما تقدم من مر وسواء
 فى الاخرس أو كانه اشارة
 مفهومة أم لا (قوله ودخل فى يشعر
 الكفاية) بالنون صريح على ان
 الاشعار أمر متخى وقيد صانته
 قول البيضاوى فى تفسيره قوله
 تعالى وما يصادون الا أنهم
 وما يشعرون لاصحون بذلك
 لقادى فقلت لهم جعل لحرف وبال
 اندفاع ورجوع ضربه اليهم فى
 الظهور كالسوس الذى لا يشفى
 الا على مؤفة الحواس اى الذى
 اصيبت حواسه بالافقضى

فسدت والشعور بالاحساس ومشاعر اللسان حواسه اه (قوله لانا) اى الكفاية بالتون
 (قوله دينك عليه) هو ظاهرا ان قصد الدين وقوا فاعطاه فلو كان عليه دين قرض ونفى مبيع مثلا وطالبه الرب الدين فقال
 الكفيل ضمت دينك عليه ثم قال بعد ذلك انما ضمت شأنها كدين القرض مثلا فهل يصدق فى ذلك أم لا فيه نظر وينفى
 لصديق الكفيل ان ذلك عليه قرينة كما لو طالبه بدين القرض فقال ذلك فلازم يتم على ذلك قرينة حصل على جميع المبرور لان
 المبرور مفرد معصاف المعرفة فقيم (قوله أو انا المال أو باضار الشخص الذى هو فلان) قال جج به يمثل ما ذكرنا وانما فسدت
 المال والشخص بما ذكرته لما هو واضح أنه لا يكتفى ذكر ما فى القرض وحده فان قلت يجعل على ما اذا قال ذلك بعد ذكره ما تكون
 آل القهد الذى كرى بل وان لم يصر لها ذكر رجلا لها على العهد القضى قلت لا يصح هذا الجمل وان اوجهه قول الشارح المجهود
 بل الذى يقبه انه فيها كاية لظاهر اول الباب انه لا أثر لقرينة فى الصراحة اه (قوله أو على ما على فلان) اى اذا ضم اليه
 قلت بان قال مالك على الخ فيما يظهر (قوله ثم ابرأه) اى الكافل (قوله المستحق) اى المكفول له (قوله ثم وجده) اى الكفيل
 (قوله تلصقه) اى المكفول

(قوله صار كمالا) أي فكون صريحا (قوله بحث لم تعد) ظاهره وإن قبل العبد ولكن يضاف هذا ما تقدم من تعيين الزايد
تقلا عن بعض الهوامش في باب اختلاف المتباينين عند قول المصنف الأفيض فانه أو أحدهما أو الحاكم الخ من قوله فان
قالا بقينا العقد على ما كان عليه أو أقر زمانه العقد بعد فسخه لك الشتر من غير صيغة بيع واشترت وإن وقع ذلك بعد
مجلس النسخ الأول اهـ ويضاف أيضا ما يأتي في القراض من أنه لو مات أحد العاقدين ففرض الوارث العقد مع وفاء ذكره
الشارح في القراض من أن البائع أو قرض العقد بعد فسخه وقبله المشتري اهـ كفي به من الصفة مع أن البيع وهو ليسا مبنيين
على الفرد ثم يمكن أن لا يراد عقد الكتابة لما قرره في الشارح فحين البيع والشراء من أن الشراء بعينه صيغة خاصة وهي
الانكاح أو التزوج فلم يكن فيه باتت بقرينة قوله في الكتابة ويرى غيرها على اشكال بالنسبة للضمان فلينظر هنا وقوله
وهو ما ينبغي على ما قرره بقصره على الشراء خاصة حتى لو فسخ نكاح ٤١٥ زوجته أو طلقها ثم قال فربما نكاحها

لا تعود الزوجة (قوله وهوها)
أي فانها عقد معاوضة لا فرد
فيها ولا غبن (قوله فيما يظهر)
أي فان قوى به ضمان المال
ومعرفه صريح والأقلا وقال
ح ما حاصله أنه لم يرد به ضمان
المال حصل على كفالة البدين
لأنه لا يشترط لصحتها معرفة قدر
المال المضون اهـ وقد يحصل
كلام الشارح على أنه إذا لم يرد
بما ذكر التزاما كان لغوا وإن
قوى به التزام المال أو البدين على
بما فاه وإن قوى به الالتزام
لا يقيد المال ولا البدين حل على
البدين (قوله كما يلي علمه ما صر)
لم يقدم في قوله والكتابة فمؤدين
فإن إلى أو عدى ما يظهر منه
الدلالة على ما ذكره وصيغة ج
كعبارة الشارح أولا وأخر (قوله

صار كقبلا وفائق ما لو قال سيدنا المكاتب بعد فسخ الكتابة أقررتك عليها حيث لم تعد بأن
الضمان محض غر ورفق فكفى فيه ذلك من المتكاتب بخلاف الكتابة وهوها وظاهر
كلامهم أنه يشترط لصراحة هذه الألفاظ ذكر المال فوضعت فلانا من غير ذكر مال
كناية فيما يظهر كإيداع عليه ما صر في إلى أو عدى (ولو قال أودى المال أو أحضر
الشخص فهو رعد) بالالتزام لا يلزم الوفاة لأن الصفة مشعرة بالالتزام ثم ان حقت
به قرينة تصرفه في الانشاء انعقد به كما يحتمل ابن الرفعة وأيده السبكي بكلام الماوردي
وغيره وظاهر كلام ابن الرفعة أن القرينة تلحق بالصريح لكن الأدرى اشترط التنية
من العاقد وجعل فيه محتملا ثم قول الشيخين عن البوشنجي في طلق تنسك فقلت
أطلق ليضع شي حالاً لأن مطلقه للاستقبال فإن أريد به الانشاء وقعت جالا قال
الاستوى ولا شك في جوازه فصار العقد ظاهر في أنه يؤثر مع النية وحدها لا مع علمها
سواء العاقد وغيره وجدته قرينة أم لا وبه يعلم أن محل ما صر من الماوردي أن قوى به
الالتزام والامتنع (والأصح أنه لا يجوز تطبيقهما) أي الضمان والكفالة (بشرط)
لأنهما عقدان كالبيع والثاني يجوز أن لا يشترط فيهما بخلاف تطبيقهما كالطلاق
(ولا توقيت الكفالة) كأننا كقولنا يزد إلى شهر وبعد أم أبرى والشارح يجوز لانه قد
يكون لغرض في نفسه في هذه المدة بخلاف المال فإن المقصود منه الاداء فلهذا المنع
نأقت الضمان قطعا كما يشعر به كلامه حيث أقردها ولا يجوز شرط الخيار للضامن
أو الكفيل أو أجنبي لما قد مقصود ههنا من غير حاجة إليه لأن المتكاتب فيها على يقين من
الفرد ولو أقر بضمان الخ (قوله أو أجنبي) أي بخلاف حاله بشرطه للمضونة أو المكتول فإنه لا يقتضي فساد

للعقد لأن كلامهما الخيار وإن لم يشترط (قوله بشرط خياره فسد) أي بان شرطه لنفسه أو لأجنبي
إلى الانشاء) أي كأن رأى صاحب الحق يريد حبس المدين فقلل الضامن أنا أؤتي المال فذلك قرينة على أنه يريد أن يضمنه
ولا يشعر لم قرره بكلام الماوردي) وهو أنه لو قال إن سلم مالي أعنت عبدي انعقدتده اهـ ج (قوله محتملا) أي لا يوافق
بن الرفعة من الاكتفاء بالقرينة وأن باخفاً لا يوقع أم لغوا اهـ ج (قوله قول الشيخين) يستدأ خبره ظاهر الآية (قوله فان
أرادت) أي أطلق (قوله وقت) أي تلك المعلقة (قوله سواء العاقد وغيره) معقد (قوله إن محل ما صر) أي عن ج في قوله
هو أنه لو قال إن سلم مالي الخ (قوله حيث أقردها) أي الكفالة (قوله ولا يجوز شرط الضمان) أي فان شرطه فسد العقد كما
لمن قوله الآية ولو أقر بضمان الخ (قوله أو أجنبي) أي بخلاف حاله بشرطه للمضونة أو المكتول فإنه لا يقتضي فساد
للعقد لأن كلامهما الخيار وإن لم يشترط (قوله بشرط خياره فسد) أي بان شرطه لنفسه أو لأجنبي

(قوله لا يثبت بين الدين) هذا التبدل يظهر اذا كان الدافع هو الضامن أو المضمون عنه وكان الاختاره المضمون له وعليه
 فله اقل نالها الشرط مع صحة الضمان كما لو اقترنه صاحب شرط ومكسر المهرم الآن يقال ان المال المقروم هنا ليس صفة
 للمقرم فاشترطه بخلاف شرط المكسر من الصالح فانه صفة للمقرم عليه فلم يثبت ذكر أخذ المصالح للشارح عند قول
 المصنف والاصح انه لو شرط في الكفالة الخ من قوله وانما صرح بشرط فيه وهو مكسر من صحيح الخ (قوله على انى
 عليك) اى المكفولة فديشكول عدم صحة الضمان بشرط عوض على المضمون له يجوز ان التزام العوض في مقابلة البراءة على
 ما صرح للشارح من التوى اللهم الآن يقال ان العصة في البراءة مصدرة بما اذا تراضا قبل البراءة على دفع المال في مقابلتها ولم
 يتعرض للشرط في البراءة (قوله وان احضرت) اى فذلك (قوله وانما كقبل المكفول) معناه ابراء الكفيل بان يقول تمكملت
 يا حضار من عليه الدين على ان من تكفل به قبل برى (قوله بعشهر) اى فلا واسطة قوله واحضره وانقصه على قوله ضمنت
 احضاره بعشهر قال ج فان نوى تعاقب بعد ٤١٦ باحضاره صحيح فان علقه بضمنه فواضح انه يطل وان كلامهم في غير ذلك
 وان اطلق نقضه كلامهم العصة

من ضمنت او كتلت به او قال الكفيل برئ المكفول صدق المستحق بعينه فان نكل
 حلق الضامن والكفيل وبرئ دون المضمون عنه والمكفول له وطل الضمان بشرط
 اعطاء مال لا يحسب من الدين ولو كفل يذبح على انى عليك كذا وان احضرت والا
 فبعمرو او بشرط ابراء الكفيل وانما كقبل المكفول لم تصح (ولو لم يجزها) اى الكفالة
 (وشرط تأخير الاحضار شهرا) كضمت احضاره واحضره بعشهر (جاز) لانه التزام
 بعمل في النعمة فكان كعمل الاجرة يجوز حال الموت وجلا من غير يجوز تأجيل المكفلة
 اراد هذه الصورة ونزع شهر مثلا فهو الحصاد فلا يصح التأجيل اليه (و) الاصح (انه)
 يصح ضمان الحالة مؤجلا بجملا معلوما اذا لضمان تبرع والحاجة تدعوه فكان على
 حسب ما التزمه وبثب الاجل في حق الضامن وفهم منه بالاولى جواز زيادة الاجل
 ونقصه واسقاط المال من قول اصل ضمان المال الحالة ليشمل من تكفل كفاية مؤجلا
 يدين من تكفل بغيره كفاية حالة وعلم من اشتراط معرفة الضامن بلطس الدين اشتراط
 معرفة كونه حالا أو مؤجلا والثاني لا يصح الضمان للحضالة ووقع في بعض نسخ المحرر
 نصحه ونه في انه تائق على أن الاصح ما بقية التسليم والمناهج (و) الاصح (انه يصح)
 ضمان المؤجل حالا لتبرعه بالتزام التعجيل فصح كامل الضمان ويقاها ما لو رحن

ويوجه بما مر ان كلام المكفل
 يصان عن الالغاء اه و قد يقال
 لو قيل بالبطلان كان له وجه
 قاله في الكفاية انه لا يثبت لها من
 التبرع وان لم يثبت فله يقولوا
 بصحها صونا لصيانة المكلف
 وايضا فالاصل هنا براءة ذمة
 الضامن ولان الاصل في العمل
 القفل فاذا كان في الكلام فعل
 وغيره لعلق القرف بالقفل وضما
 الاحضار مسدود وضمن فعل
 والتعلق بالفعل هنا يوجب
 القسار فكان هو الاصل (قوله)
 فلا يصح التأجيل) اى ما لم يريد
 وقته ويكون معالوما لهما قالو

اراد احداهما دون الآخر أو أطلقا كان باطلا ونقي ما لو تنازعا في ارادة الوقت المعين وعدمه هل يصدق
 مدعى البصة او مدعى القسار فيه نظر والاقرب الثاني ولا يعارضه تقديم قول مدعى البصة على مدعى القسار لان ذلك محله
 قائم بعرضه ما هو اقوى منه وقد عارضه هنا كون الاصل براءة ذمة الضامن وان الارادة لاتعلم الا منه (قوله الذى شرط فيه
 التسليم) اى وصوابه لا يجبر على قوة فيه حيثما امتنع لغرض بان كان يحمل التسليم بنية أو من بعينه على خلاصه والا جبره
 الحاكم على قوة الخ (قوله بجملا معلوما) اى للضامن كما يافى (قوله في حق الضامن) اى دون الاصل (قوله وفهم من الاول)
 لو اخرجنا من قوله وانما يصح ضمان المؤجل حالا كان أولى (قوله بلطس الدين) اى المتقدم قبل الكفالة (قوله اشتراط الخ)
 قد تمتع استفادته لان كلام من الحلول والتأجيل صفة قوهى لاتعلم من الجنس الذى هو كونه الدين ذميا او فضا مشلا الآن
 يقال اراد بلطس ما يشمل الصفة (قوله ومؤجلا) اى باجل معلوم
 ٢ (قول المصنف قوله الذى شرط فيه التسليم ليس في نسخ الشارح التى يلبسها)

(قوله في حقه) أي الضامن (قوله فلو مات الأصل) تفريع على قوله تعالى المقصود (قوله على الضامن بموته) أي نفسه (قوله مطلقا) سواء علمنا بيبته أو مقصودا (قوله وان ثبت) هي غاية (قوله الأبعد مضي الأتصر) أي لانه ثبت مقصودا في حق الضامن فلا يجل بموت الأصل (قوله برتبة مؤمنة) أي قائمها تترتب بصفة ٤١٧ الإيمان فلا يكتفي شرعا (قوله ولا يشغل المحتال)

أي كالأول كان عليه دين وبه كقبل ثم أحال المدين أديان على آخر لم يطالب المحتال الضامن لبرائته بالحوالة (قوله لمصر من برائته) أي حيث لم تعرض الخميل للضامن بخلاف ما لو أحال عليه ما فلا يبرأ فطالب المحتال كالأصل والضامن كالمصر ويمكن جعل كلام صاحب التفسير على ذلك (قوله استحقا وانقراداً) (قوله من الواقع مستحق طالب الضامن كقبل فطالب الأصل فقال مالي به شغل فقبل لما خلق الله قبله فقال لاحق لى قبله وهو من يعق عليه الحال ويقتل ان ذك لا يبرئ في إسقاط حقه ولم يبرئ في الإقرار بسقوط حقه فأقيم مردان حقه باق وانه لا يسقط بذلك لجهل وخفاء الحال عليه اه سم على منهج (قوله أولا) أي قبل غرم الضامن كان قال يحوال المقتل والفساد ووثاقه ما يخص دين المضمون فان بقي ثمن فمرته وليس المراد ان المضمون يقدم به على بقية الغرام (قوله فان حصة كل منهما رهن) (ضعف (قوله والثاني) أي والوجه الثاني (قوله الاول) أي مطالبة كل بجميع الات (قوله بشرط برائة الأصل) هو ظاهر في ضمان أبي قتادة فليت حيث قاله صلى الله عليه وسلم هما عليك وفي مالك والميت منهما برى

بدن حال وشرط في الرهن أجملا وعكسه حيث لم يصح مع ان كلا وثيقة بان الرهن عزيز وهي لا تقبل تأجيلا ولا حولا والخصان ضم ذمة لقيمة والقيمة قابلة للالتزام الحال مؤجلا وعكسه والثاني لا يصح للمصر (و) الأصح على الأول (انه لا يلزمه التحجيل) كالاول التزمه الأصل قبلت الاجل في حقه تعالى المقصود في أوجه الوجهين كارجح صاحب التفسير في شرحه وقال الزوكنى انه الأقرب فلو مات الأصل حل عليه أيضا ومعلوم انه يجل على الضامن بموته مطلقا وان ثبت الاجل في حقه بتمامه فمما ضمن مؤجلا لشهرين مؤجلا لشهر لا يجل بموت الأصل الأبعد مضي الأتصر والثاني يلزمه لان الضامن تبرع (لم يثبت حقه كالأول) واعتاق برتبة مؤمنة (والمستحق) الشامل للمضمون ولوارثه ولا يشغل المحتال وان قبله لانه غير مستحق بالنسبة للضامن لمصر من برائتها (مطالبة الضامن) وضامته وهكذا وان كان بالدين رهن واف (والأصل) اجتنابا وانقراد او تزويجا بان يطالب كلا ببعض الدين ببقاء الدين على الأصل والغير المار الزعيم ظاهرا ولا يحدو في مطالبهما وانما الحدو في فقرهما معا كل الدين والتعقيق ان الفئتين انما اشتغلتا بدين واحد كل رهنين دينين واحد فهو كفر من الكفاية متعلق بالكل ويسقط بفعل البعض فالتعدي فيه ليس في ذاته بل بحسب ذاتهما ولو لم يحدو على أحدهما فقط ويتأجل في حق أحدهما كذلك لو أفلس الأصل فطلب الضامن يسع ما به أولا أجيبان ضمن بانه والا فلا لاموطن نفسه على عدم الرجوع وكلامه يقتضي انه لو قال لثان لا تخترضا حال على زيد وهو انشغال مطالبة كل منهما بجميع الات وهو واحد وجهين محتمل الاولى كالأول فلو قال له انصبا هذا لك على فلان فان حصة كل منهما من جميع الات وصوبه السبكي والثاني انه يطالب كلا منهما بالنصف فقط كسماو قالوا اشترى ناصبا لثان فحجر عليه الماوردى والبندقي والرواني والصعري وقال الأودى والغلب اليه أمل وبه اتى الواحدة الله تعالى لانه الدين وشغل ذمة كل واحد على الآخر كونه فليت أفق البدن شبهة عند دعوى أحد الضامنين ذلك وحققه عليه لان الفقه ظاهري فبهما بالتبعض قطع الشيخ أبو حامد وهو الموافق للأصح في مسئلة الرهن المشبه به ان حصة كل مرهون بالنصف فقط وقد قال ابن أبي الم له لوجه الأول (والأصح انه لا يصح) الضامن ومثله الكفاية (بشرط برائة الأصل) لما قامه متضاده الثاني يصح كل من الضامن والشرط تلجأ جبر في ضمان أبي قتادة فليت حيث قاله صلى الله عليه وسلم هما عليك وفي مالك والميت منهما برى

٣٢ كقبل الكقبل بان يقول تكفلت بأخا من عليه الدين على ان من تكفل به قبل برى (قوله هما عليك) التي مرأى اليها بان لهما الدين التي ضمنه أبو قتادة ثلاثه ذمائر فاعطاهما واقتضاهما لبيد ولو وقع لنقل

(قوله قيساً) أي الضمان والكفالة (قوله قصد) أي الضمان ولا يفتى عن هذا قوله بل أوردناه الأصل شيئاً بضمة الخ لان
 ما سبق فيه به على أنه اذا وقع ذلك بعد الضمان فلما لم يطل الضمان وتبين ما احتاط على ان الضمان يشهد بشأنا الشرط (قوله عن غير
 جهة الضمان) بان قصد الاداء عن جهته واطلق (قوله ما لو أدى) أي الضامن وهو محترز قوله 'ولامن ماله' (قوله وكذا الخ) يستغنى
 ويمكن دخوله فيما خرج ماله بما ذكر من الترجيح الذي ذكرناه على قوله نال وجهه الخ (قوله لو ضمن سلفه) أي باذنه (قوله
 ثم أدى بعد عتقه) لمل وجهه للمبايعة بسبب الوجوب قبل العتق كان المغموم بسبب الضمان كانه من مال السيد (قوله وأداءه
 قبل عتقه) مفهومه أنه لو أدى بعد عتقه وجب عليه ويمكن الفرق فيه وبين ما إذا أدى السيد بعد عتقه وقد ضمن السيد ما إذا
 السيد لمبايعة سلفه وهو في ذلك السيد نزل منزلة ما غرمه قبل العتق وهو يتقدم بذلك عما يؤدى من مال السيد ولو لا يزوج
 الرجوع على السيد بما أداه من ماله (قوله فلا رجوع) أي لان ما أداه صار واجبا عليه بما سار له وعلى هذا لو تزوج الأصل
 قد جئنا ونحن صدقهما اخرجنا من أصله ثم عسر الأصل فبقي ان ٤١٩ القرع اذا غرم رجوع بصدق واسطة بينهما
 لحصول الاعفاف بها وتكون

تلف كل قبض من بشره فاسد فلو قال له اقض به ما ضمنته عنى كان وكلاما والمال في يده
 أمانته ولو أبرأ الضامن الأصل او صلح على سقره مع ما أوردناه الأصل شيئاً بما ضمن
 أو أقاله به ككفاله يصح ان لم يثبت للضامن حق مجردا للضمان ولو شرط الضامن حال
 الضمان أن يرده الأصل شيئاً أو بقيمة به ضمانا فسد نفسا الشرط (والضامن) بعد
 أدائه من ماله ولم يقصد الاداء عن غير جهة الضمان كما أفاده السابق الرجوع على
 الأصل ان وجد أدائه في الضمان والاداء لمصرفه ماله لغرض الغير بأذنه أم لو أدى من
 سهم الغارمين فلا رجوع له كاذكره في قسم الصدقات خلافا لما تناول وكذا لو ضمن
 سيده ثم أدى بعد عتقه أو ضمن السيد ناعلى عبده غير المكاتب بأذنه وأداءه قبل عتقه
 أو على مكاتبه بأذنه وأداءه بعد تقييده أو ضمن فرغ عن أصله صدقات زوجته بأذنه ثم طرأ
 عساره بحيث وجب اعفائه قبل الدخول واستغنت الزوجة من تسليم نفسها حتى
 تقبض الصدقات فأداء الضامن فلا رجوع وان أيسر المضمون وكذا لو ضمنه عنه عند
 وجوب الاعفاف بأذنه ثم أدى وتضمن بالاذن الاداء وعدم الرجوع (وان اتقى)
 أذنه (فيما) أي الضمان والاداء فلا رجوع له لأنه متبرع وشمل ما لو أذن له المديون
 في ادائه فيه فضله وأدى عن جهة الضمان وما لو قال له ادعني ما ضمنته لترجع به على
 وأدى لامن جهة الاذن (فأذن) أي لم في الضمان فقط أي دون الاداء ولم ينه عنه (وبيع
 في الاصح) لان الضمان هو الأصل والأذن فيه إذن فيما يترتب عليه والثاني لا يرجع

أهم على منج وقوله وقد دفع منع ذلك الخ فيه أنه ان أراد أنه نذر صلاة الطهر لا يقيد أول الوقت ولا غيره فعدم الاعتقاد ظاهر
 لأنه لم يشر إلى ما هو مخاطبه وان أراد أنه نذر فبطلها في أول الوقت فلا وجه الاحتجاج بالنذر عبارة مع بدل وعدم الرجوع أو
 عدم الرجوع وهي ظاهرة لان كلامها كاف في عدم الرجوع (قوله لو أدى عن جهة الضمان) قضيته أنه اذا أدى عن جهة
 الاذن في الاداء أو أطلق رجوع لكن قسم على منج ما نصه قال مران أي عن جهة الاذن السابق رجوع او عن الضمان لا رجوع
 وكذا لو أطلق وقرر في العكس كذلك وهو أنه اذا ضمن بلاذن ثم أدى بشرط الرجوع وجب أن أدى عن جهة الاداء أو الاغلا
 فراجع به وفي ج ما يقتضي اضمح ضمير بلاذن بعد الاذن في الاداء لا رجوع له لموافق الاداء عن الضمان أو بسبب الاذن
 أو لم يقصد شيئا (قوله لو أدى) أي فلا رجوع له (قوله عن جهة الاذن) أي بان أدى عن جهة الضمان أو أطلق فبطلها ولو اشتقنا
 في التيقن عنهما صدق الحافق فان النية لا تقبل الامن جهته (قوله لم ينه عنه) أي لا اداء

(قوله اما لغيره) اي من الاداء (قوله فلا تأثيرة) اي التي تخرج مما أدى (قوله واتصل عن الاذن) بان مال الرهن يباع (قوله كان) اي التي رجوع عنه اي الآذ وهو جميع (قوله لا يماخر) ففسد هذا مع ما تقدم من انه ثبت الرجوع لحكمه حكم القرض الخ ان يرجع مثل الثوب لا قيمة (قوله فانه شارح التجهيز) هو ابن يونس (قوله فلا يرجع الا بالاصل) هو هو المكسر والعشرون لتبرع به زيادة (قوله ما يباعه) ٤٢٠ اي المصالح عليه (قوله فخرج بالمائة) اي وان ليس ما يباعه ما يباع

الثوب به (قوله ما صرف الصلح) اي بثوب قيمته خمسون عن مائة حيث لا يرجع الاجاقرم (قوله وبرا) اي الضامن (قوله ويرى) اي الضامن (قوله لكن في صورة الصلح) اي دون صورة الابرار (قوله دون اصل الدين) اي فيطالبه بالاصل (قوله لا يرجع) عبارة مع كسج الاسلام لم يصح ولم يرجع وان قلنا بالرجوع وهو سقوط الدين اه فقولنا يرجع في اطلاقه مساهمة لانه يقتضى صحة الصلح (قوله لتماثلها) اي المصاحفة (قوله ولو ابرا المثلان) يتأمل ما ذكرنا الضمان ان كان قبل الحوالة فقد يرى الضامن بالحوالة للمرئ ان الدين ينقل للمعتال بدون الوثيقة التي بالدين وان كان بعد ما خلا وجه التعبر بالمثل ويجاب بان الحوالة على الضامن وبها سقط حق الممثل ويحق الحق للمعتال فاذا ابرا الضامن سقط الحق عن الاصيل ولا رجوع للضامن عليه بشئ لانه لا يشرم (قوله لا ضمان ولا اذن) ليس هذا مكر واما ما سبق في قوله وان اتى فيه ما قال لان

لا تضاف الاذن في الاداء املوا منه ما للضامن فلا تأثيرة له وقوله واتصل عن الاذن كان رجوع عنه والا فسد فانه الاثنى وقد لا يرجع بان أنكر أصل الضمان فثبت عليه بالبيعة مع اذن الاصيل لغيره فكيفما لانه يتكذب اصارا مظلوما برجعه والمطلوب لا يرجع على غير طالع وهو هنا المستحق (ولا عكس في الاصم) بان ضمن بغير اذنه واذا يانه لان وجوب الاداء عليه الضمان ولم ياذن فيه ثم ان اذنه في الاداء بشرط الرجوع يرجع وحيث ثبت الرجوع حكمه حكم القرض حتى يرد في القوم مثله صورة كما قاله القاضي الحسين والثاني يرجع لانه اسقط الدين عن الاصيل باذنه (ولو ادى مكسر ابر صراح او صالح عن مائة) ضمنها (ثوب قيمته خمسون) فالاصح انه لا يرجع الاجاقرم لانه الذي يذنه امل القدر الذي حصل به المساهمة فهو باق على الاصيل مالم يقصد الدائن مساهمته به ايضا فانه شارح التجهيز والا وجه براءة الاصيل منه ايضا لانه ليس له هنا يندو انما اخذ بلامن الكل وخرج بما ذكره من مكسر بصم وعن عشرين ثوب قيمته خمسون فلا يرجع الا بالاصل فنخلص انه يرجع باقل الامر من عماداه والدين وبالصلح والمواضع جماعة ثم وقع نقاص فخرج بالمائة قطعاً وكذا يباعه الثوب بما ضمنت على الاصم ولا ينافي هذا ما مر في الصلح لان الصلح فيه المساهمة بقرن بعض الحق وعدم مقابلة الصلح به بل يصح الصلح بغير الرجوع بالاقول في البيع المساهمة ومقابلة جميع الثمن بجميع المبيع من غير نقص لشيء منه ما فرجع بالثمن فان دفع ما يقابل الصلح بيع ايضا ولو صالح من الدين على بعضه او ادى بعضه وأبرا من الباقي يرجع مما أدى ويرى فيها وكذا الاصيل لكن في صورة الصلح لانه يقع عن اصل الدين مع ان نقله من حيث هو لا بالنظر لمن جرى معه بشره بقناعة المستحق بالقل عن الكثير ودون صورة الابرار لانه انما وقع القصاص عن الوثيقة ودون اصل الدين ولو ضل في ذلك ما سلم ثم قلنا لما على غير ما يرجع تتعلق به بالمسلم ولا قيمة للثمن عند ولو ابرا المثلان الضامن لم يرجع فيما يظهر خلافه للجلال البليق لانه لم يصر شيئا ومقابل الاصم يرجع بالصراح والمائة لحصول براءة القدر والنقصان جرى من ريب المال مساهمة قاضا من (وس ادى دين غيره) وايسر ابا ولا جد (ولا ضمان ولا اذن فلا رجوع) لانه تبرع به بخلاف ما لو اوجر مضطرا لانه يابزه اطعامه مع ترغيب الناس في ذلك امل الا بالجد اذا ادى دين بمجهوده او ضمنه بنية الرجوع فانه يرجع كما قاله افعال وغيره (وان اذن) له في الاداء (بشرط الرجوع

ما تقدم في احواله وجد ضمان واذا يلاذ في الضمان والاداء وما حاله يوجده ضمان ومع ذلك ادى بلا اذن ورجع في الاداء (قوله ما لو اوجر) بوجه من ثمنه انه وصل الى الحلة لا يمكن التمتع به فيها (قوله اذا ادى) اي احدهما (قوله او ضمنه بنية الرجوع) بوجه من ثمنه لانه النية لا تمل الا منه

قوله كالزوال اعتدنا في قوله يرجع ذلك قوله طعن في رغبنا اي فانه لا يرجع وان دلت القرينة على انما اعتدنا فيم مقابل كان فاذن لا لمن حوته يسع الخبز قوله فهو اصل نوب اي وان كان عادة الفيل لا يرجع قوله ضعيف بالنسبة الخ اي فيمكن ان يعتقد في الرجوع حيث شرطه وضو وذلك ان الاصل انك لا تخرج الا من ارجلنا في ما قاله مرداوي بانك فلا رجوع لعدم الرجوع كما هو ولا فائدة على ما صاحبها كما تضمنه ج قيل الحواشي (اوله لثقة الاول) هو قوله مرداوي اذا دبر قلان على ان ترجع على الخ والثاني هو قوله بجلال الفض الخ (قوله فوارق) اي قوله مرداوي الخ (قوله الحق فيك) اي بادق الخ (قوله لا يلزم سوى اليوم الاول) تأمل وجه ذلك فان ما تأخذه الزوجة فله كغيره ثم اصل وضامن

(رجع) عليه قوما بالشرب (او كذا ان آذن) (هنا ان اسطقا) من شرط الرجوع قاضي لا يقصد
 لتبرع فيما يظهر (في الاصح) كما قال اعقدا حتى وان لم يشرط الرجوع ويقارن ما لو
 قال اطلقني بغيره اجبر ان المساحة في نفسه ومن ثم لا يرد في نحو افسل فوب لان
 المساحة في المتاع اكثر منها في الاصلان وقول القاضي لو قال لشركه اواجبني عمر
 داري او اقدرين فلان على ان ترجع على امرج عليه اذ لا يزمه علم تداره ولا اذ اودين
 غيره بخلاف افسد ديني وانفق على زوجتي او عبيدي او خفيص بالنسبة لشقة الاول
 لما عرق او اقبل القرض اذ متى شرط الرجوع هنا وفي ظاهره رجوع وفارق نحو اود ديني
 واعقد دايي بوجوبه عليه فيكون الاذن فيهما وان لم يشرط الرجوع والحق بذلك
 فداء الاسر لانهم اختلفوا في وجوب العسر في تقسيمه ما لم يمتنعوا في غيرهم قال القاضي
 ايضا ولو قال اتفق على امر ابي فانتجابه كل يوم على اني ضمن له صحن ثمنه ثقة اليوم
 الاول دين ما بعده او والا بره انه يقره ما بعده الاول ايضا لان التبادر من ذلك ما هو
 ظاهر ليس حقيقة الضمان المبادر بل ما راد بقره على ان ترجع على بل بل تقدم في كلام
 القاضي نفسه ان اتفق على زوجتي لا يحتاج لشرط الرجوع فان اراد حقيقة الضمان
 فالوجه تصديقه بسنه ولا يزمه سوى اليوم الاول ويمكن جعل كلام القاضي عليه ولو
 قال بيع لهذا بثلث او انا اذعه لك فقبل لم يزمه الا ان خلا قال ابن عمر في ولو ضمن شخص
 الضامن بذن الاصيل وغرم رجوع عليه كما قول لغيره اذ ديني فادامه مقابل الاصح لا ان
 ليس من ضروره فان الرجوع (والاصح ان معاشه) اي المادونه في الاداء (على
 غير جنس الدين لا تقع الرجوع) اذ قصدوا الاذن بالبراءة وقد جعلت في رجوع بالآخر
 كما هو الثاني قطع لانه انما ذن في الاداء دون المساحة فهو متبرع وحادثة المسحق على
 الضامن له قبض متى وثق الضامن الدين برجوع به حاله (فما علمه) فانه لم يرجع الضامن
 والمؤدى بشرطه المبادر (اذا شهد بالاداء) من ايديهم فصره عن قرب وبه لمن اورجلا

بالدنة واصلح من الدين بقدر نفسه (قوله قبض) أي يرجع على الأصل بمجرد الحواله وان لم يؤخذ له من حصة اذا لم يدره
 الحال لسلامه من غير حرة ولو أبرأ الحال الضامن ليرجع الخ ثم يأتى في الخطب هنا مناصه فروع لحوال المستحق على
 الضامن ثم أبرأ الحال الضامن على يرجع الضامن على الأصل اولاً راجع البقي الاول والمقتضات الى انقول الاصل ان اذا
 خرج مرجع ما غرم وهذا الميزم ومثل ذلك مالوهما المستحق المدين فانه لا يرجع خلاف فلو قبضه منه ثم وجبه فانه يرجع
 كما لو قبض المرأة الصداق فزوج ثم طلقها قبل المخل فانه يرجع عليها بنفسه بخلاف مالوا برأى منه قبل قبضه فانه
 لا يرجع عليها بشئ ١٥ وهو صريح فيما قلناه (قوله يرجع مطلقاً) سواء ادا له من قبله او لا (قوله من غرم) أي عرقاً فانياً بظاهر
 ويعقل ضبطه بن لا يضمن فربما لا يام ١٦

(قوله فلا وجه عدم الاكتفاء به) اي الربيع (قوله انه لم يقصد) اي الخلف (قوله رجع) اي ان صدقه الاصل في المنع (قوله قال في البصر) اي الربيع (قوله في الثانية) ٤٢٢ هي قوله او اذ نه في ترك الخ (قوله قال في الروضة) هذا هو المقعد (قوله

فان كان الاول) اي الاقل (قوله والاوجه خلافه) اي قصد في العلم كالخاص (قوله الوارث المذكور) اي العلم كالخاص (قوله بقبضه) بان اعترف الوارث بانه قبض من الضامن بخلاف ما لو صدق الضامن في انه دفع المضمونة قبل موته وهي صيغة الاقرار المذكورة (قوله ويمكن حل الاول) هو قوله ولا يثبت على ما يشبه الخ (قوله عليه) اي على قوله اما اقرار العام الخ (قوله في الاولى) هي قوله فان صدقه المضمونة (قوله وان قالوا لا تدري الخ) في ع هذا التفصيل بين الاشهاد وتركه وكونه بجزرة الاصيل ولا يكون المصدق مصداقاً على الاداء أو لا يغير مثله في اداء الوكيل فحينئذ جمع المؤدى هنا خرج الوكيل عن العهد وتوجب لا فلا الا في مسئلة واحدة وهي ما لو كتبه باءاً متى قلنا لا دين له عليه قداً بغير حضور الوكيل بغير اشهاد قائم لا شيء عليه ويعبر عن العهدة من قبل راجع اسم على منج اقول وهو واضح ان اذن في الاداء من لا دين له عليه على جهة التبرع اما ان امره بقبضه ان يتصرفه فيه ببيع او نحوه قالوا هاته كاذبين (قوله لو شهد الاصيل) اي من عليه الدين (قوله لا يخفى) اي من ادعى رب الدين المدعى

وامر آيين) ولو سبوا من وان باقاً من عدم الاطلاع عليه باطنا (وكذا جعل) يكتفى اشهاد (ليخلف معصية في الاصح) لانه كافي في اثبات الاعوان كان حاكم البلد سفيماً كما اقتضاه اطلاقهم نعم لو كان كل الاقليم كذلك فلا وجه عدم الاكتفاء به والثاني للاحتقال ترافعهما الى حقيق لا يقضي بشاهد وعين فكان ذلك ضرراً بمن انقصه ضرورة بانه لم يشترط أحد اشهاد من يتفق العلماء على قبوله وقوله ليخلف معصية ثالثة فلا يشترط عزمه على الخلف حين الاشهاد فيما يظهر كما افاده الزركشي بل ان يخلف عند الاثبات فنقول والحاوي ان لم يقصد كانه يمكن ان يشهد بحمول على من ليخلف اصلاً (فان لم يشهد) اي الضامن بالاداء وانكره الدين ارسلت (فلا يرجع له ان أدى في قبضة الاصيل وكذا) لان الاصل عدم الاداء وهو مفسر بترك الاشهاد (وكذا ان صدقه في الاصح) لعدم اتفاهه باذنه اذا المطالبة باقية والثاني يرجع لاعترافه بانه ابرأ ذمته باذنه ومحل الخلاف اذ اذ ما امره الاصيل بالتم اذ كان امره بقبضه فعمل لم يرجع برما او اذن في ترك رجوع قال في البصر وجوبه الجار في الثانية ولو لم يشهد ثم أدى ثانياً واشهد فنقول يرجع بالاول لانه البرئ الذمة أو بالثاني لانه المسقط للضمان فموجبها ان تظهر فائتتها فيما لو كان أحدهما صاحباً الآخر مكرساً مثلاً قال في الروضة ينبغي أن يرجع بالثاني فان كان الاول فهو برحمته مظلوم بالثاني وان كان الثاني فهو البرئ لكونه أشهده والاصل برأئته الذمة الاصل من الزائد (فان صدقه المضمونة) او اقراره الخاص لا العام وقد كذبه الاصيل ولا يثبت على ما يشبه بعضهم والاوجه خلافه سقوط الطلب بذلك حيث اعترف الوارث المذكور بقبضه اما اقرار العام بقبض المورث فغير مقبول كافر الوارث ويمكن حل الاول عليه (او أدى بجزرة الاصيل) وانكر المضمون له (رجع على المذهب) لسقوط الطلب في الاولى باقر رضى الحق ولان المقصر هو الاصيل في الثانية حيث لم يحسن لنفسه وكالضامن فبما ذكر المؤدى لم يظهر كما يشبه بعضهم تصديقه في نحو اطم دابتي وانفق على محجورى في اصل الاعطام والاتفاق في قدره حيث كان محملاً كما هو قياس ما يأتي في صورتها المستاجر واتفاق الوصي والثاني في الاولى ويقول تصديق رب الدين ليس حجة على الاصل ولو قال اشهدت بالاداء شهوداً وامناً او غابوا او طرأ نسفهم وكذبه الاصيل في الاشهاد قبل قول الاصيل بيمينه ولا رجوع وان كذبه الشهود فكما لو لم يشهد وان قالوا لا تدري وبعنا نسناً فلا رجوع كما رجعه الامام ولو شهد الاصل لا يخبر بانه لم يضمن قبلت حاله باذنه في الضمان عنه كذا قيل وهو مشكل اذ هو تقي غير محصور ولا تقبل به الشهادة فان حل على تقي محصور كرت معين كان صحيحاً والضامن باطناً اذ ادعى المستحق فانكر وطالب الاصيل أن يشهد بانه استوفى الحق

المدهى به كشها د بعض فافله على قطاع انهم قطعوا الطريق مالم يقولوا اعلينا ذكره
 القفال ولو ضمن صدق زوجة ايشه بغير اذنه لمات وله تركه فلها ان تقرم الاب وتقومز
 بارثها من التركة لانه لا رجوع له وقول القزاري له الامتناع من الاداء متعلق بالدين
 بالتركة متعلق بتركة تقدم متعلق العين على متعلق النعمة كدين به رهن لا يلزم الاداء من
 غيره مردود وما عل به ممنوع والخسيرة على المطالبة للمضمون له لا للضامن ولا تسلم ان
 الضمان كالرهن لانه ضم ذمة وارهن ضم عين الخ ذمة ويضم ما فرق ولو باع من اثنين بشرط
 ان كلا منهما يكون ضامنا لا تحربط البيع قال السبكي وبدأت ابن الرفعة في حسبه
 يمنع أهل سوق الرقيق من البيع مسلما ومعناه الزام المشتري بما يلحق البائع من الدلالة
 وغيرها قال ولعله اخذ من هذه المسئلة ولا يخص ذلك بالرقيق وهذا
 اذا كان مجهولا فان كان معلوما فلا وكنه جعله برأ من الفتن
 بخلاف مسئلة ضمان أحد المشتريين لا تحربط عليه
 فيما ذل قال الاذوى لكنه هنا شرط عليه
 أمر الآخر وهو ان يدفع كذا الى جهة
 كذا فينبغي أن يكون مبطلا
 مطلقا ادهو كما
 قال

«(تم الجزء الثالث وبه الجزء الرابع وله كتاب الشركة)»

(قوله بغير اذنه) اي الابن (قوله)
 فلها ان تقرم الاب) فان امتنع
 اجبر اي ولها الاضامن عين
 التركة (قوله لانه لا رجوع) اي
 لعدم الاذن في الضمان (قوله)
 وقول القزاري له) اي الاب
 (قوله مطلقا) معاوما كان أولا
 (قوله وهو كما قال) هذا مختار لا
 نقه سم على منبج عنه هنامن
 قوله وحاصل ما قرره م وان له لو
 قال بعثك بكذا دلالة وخصاص
 لان معناه ان الدلالة على ذلك
 لا يؤثر لان الدلالة عليه وان قال
 بكذا اساموا وان ادان الدلالة على
 المشتري بطل لانها ليست عليه
 فهو شرط في انفق مقتضى العقد
 ولما قدم معناه في باب التولية بعد
 قول المصنف ولو قال بعثك بما
 قام على الخ من ان المشتري لو
 اتزم أجره الكيال معينة او اجرة
 دلال المبيع معينة صحت وكانت
 عليه ادهو كما راجع ولما تأمل ومع
 ذلك فالعقد مافي الشرح هنا .

3872
A

